

صبري أبوالمجد

مكتبة أم القيوين



١٩٥٢-١٩٥٣

الجزء الثالث



سَنَوَاتُ مَا قَبْلَ الثَّوْرَةِ

صَبْرِي أَبُو المَجْد

الجزء الثالث



الهيئة العربية العامة للكتاب

١٩٨٩

الاجراج الفنئ : مءماء قطب

الإهداء

الى مصر :

مصر الحياة والوجود

مصر ، البلبله ، والولد ،

مصر الأب والأم والزوج والأبناء والبنات والأحفاد وأحفاد الأحفاد

مصر الأهل والأصدقاء ، والمعارف والزلاء

مصر الشيوخ والشباب والكهول والفتيان

مصر الأمل والرجاء والحب والعطاء والولاء والانتماء

مصر الماضي والحاضر والمستقبل

مصر القوة والمنعة .. القاهرة دوما لغزاتها ، المنتصرة باستمرار على أعدائها
المرتفعة الى الأبد هاماتها وأعلامها وراياتها .

مصر الوطنية ، المصرية ، القوية الجارفة

مصر المالكة والمملوكة ، العاشقة والمعشوقة

مصر ، التي وهبتنا كل ما تملك ووقفنا عليها نحن كل ما نملك ..

اليها : والى أبنائها البررة بها ، العاشقين لها ، المتأهبين دوما للدفاع عنها
وللتضحية بالمهج والأرواح فى سبيلها ..

اليها : واليهيم : أهدى كتابى هذا : قصيدة حب وعشق وهيام فى مصر ولمصر :
مصر الجديرة دائما وأبدا بكل الحب والعشق واليهام ..

صبرى أبو المجد

الباب الأول

الفصل الأول

المدخل الى الجزء الثالث من سنوات ما قبل الثورة

قبل أن أخط حرفا واحدا في هذا المدخل ولا أسميه المقدمة لا بد لي أن أسجد شاكرا لله جل وعلا ، أن مكنتني من القيام بهذا الجهد الوطني الذي طالما تأقت نفسي الى القيام به داعيا الله سبحانه وتعالى أن يوفقني لتكملة هذا الجهد بالصورة التي أتمناها وأرجوها ، كما أنه لا بد لي - في البداية أيضا - من أن أشكر كل الزملاء والأبناء في مصر وفي الأقطار العربية الشقيقة لاستقبالهم بالحار لهذا الجهد المتواضع والكتابة عنه - وباستفاضة - في صحفهم المتخصصة وغير المتخصصة فقد أحاطوا مشكورين سلسلة كتبي عن « سنوات ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » بكثير من العناية والرعاية والاهتمام ، والدراسة الجادة الموضوعية وكذلك الأخوة الأعزاء الذي نقلوا فصولا كاملة من هذه الكتب في صحفهم ومجلاتهم توسيعا لداثرة القراء المستفيدين أو الذين يمكن أن يستفيدوا من هذا الجهد : على أنني في كثير من الحالات وعندما يبالغ الاخوة والأبناء والزملاء بالاشادة بهذا الجهد أوقن انه ليس موجها الى الجهد ذاته ، بقدر ما هو موجه الى الموضوع الذي تناوله ذلك الجهد .

ولقد أحسست بفرحة طاغية - وذلك ليس من عادتي - عندما وجدت العديد من الأخوة العرب ، يتناولون هذه الكتب في صحفهم ، بحرارة ، واهتمام كما يتناوله الأخوة الأعزاء في مصر تصاما على أساس أن كل ما يتعلق بمصر من معلومات وتاريخ يتعلق بهم شخصا فلمصر مكانتها الفريدة في القلوب والعقول وما نهتم به هنا في مصر خاصا بتاريخ مصر ، يهتمون هم به بنفس الدرجة من الحماس ، أما القراء والقارئات الذين أقبلوا - رغم ارتفاع أسعار الكتب للارتفاع بل للحمى التي لحقت بالأسعار العالمية للورق - على هذه الكتب حتى كادت تنفد من الأسواق ، فلن أفهم أبدا حقهم من الشكر والثناء ، لقد أقبلوا

على هذه الكتب اقبالا لم تسهد له دنيا المكتبات مثلا الا فيما ندر : والذي لا شك فيه أن السبب في ذلك الاقبال مرده الى أن هذه الكتب ليست من عملي وحدي وانما هم مشاركون فيها بالجهد ، والعرق ، فمنذ فتحت الباب للحوار الجاد البناء فى موضوع سنوات ما قبل النورة وأصررت على أن يأخذ الحوار مجراه الطبيعى حتى ولو كانت هناك فى الحوار ثمة تجاوزاته من قبل بعض القراء وأنا أشعر حقيقة أننى لست مؤلف هذه الكتب وحدي وانما جماهير الشعب هى شريكى - بأكثر من النصف - فى اعداد هذه الكتب .

ولعلها التجربة الأولى من نوعها فى دنيا التأليف ان يكتب الشعب تاريخه بنفسه وان يجمع الكتاب الواحد بين رأى والرأى الآخر : عندما رأيت - وأنا شاهد عيان على ما حدث فى سنوات ما قبل الثورة أن أكتب عما شاهدته ، وما عرفته ، وعما شاركت فيه وأبيت الا أن أشرك فى كتابتى الأحياء من الساسة الذين شاركوا فى صنع بعض الأحداث فان لم يوجدوا سمعت الى أبنائهم وأحفادهم لعل أجد عندهم جديدا ، على اننى لم أكتف بذلك وانما فتحت الباب على مصراعيه لكل صاحب رأى وكل صاحب تجربة فى هذه السنوات التى سبقت ثورة ١٩٥٢ فجاءت تلك السلسلة على نحو جديد فريد لم يسبقنا اليه أحد من قبل .

سلسلة كتب سنوات ما قبل الثورة اذن ، ليست من تأليفى وحدي كما سبق أن قلت ، وانما هى من تأليف الجماهير ذاتها صاحبة التاريخ المجيد الخالد ، الذى نحاول أن نسجل بعض صفحاته : ولقد كنت أحس بالكثير من المرارة وأنا أحاضر عن تلك الكتب أو أشارك فى مناقشة ما جاء فيها وأسمع من الشباب من يقول ، اننا لا نملك ثمن تلك الكتب ، ولأن المسألة ، ليست مسألة فرد ، أو اثنين أو ثلاثة ، أو حتى مجموعة أفراد بل تشمل العديد من الأفراد والجماعات فلقد اقترحت على الأخ الصديق الدكتور سمير سرحان رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للكتاب أن تتولى الهيئة عملية نشر طبعات شعبية من هذه الكتب ومن غيرها توسيعا لدائرة القراء كما اننى اقترحت على الوزارات المصرية المعنية - الثقافة والتربية والتعليم والاعلام ، والمجلس الأعلى للشباب والرياضة وغيرها - أن تدخل مشترية فى سوق الكتاب ثم تتولى تقديمه ، بضمن رمزى الى الشباب أو تمكينهم من قراءته فى المكتبات ، وأماكن تجمع الشباب وغير الشباب وفى المدارس والجامعات والأحياء الشعبية : ان الثقافة يجب أن تدعم كما يدعم الرغيف سواء بسواء ، بل ان دعم الثقافة فى كثير من الحالات بالنسبة لكثير من طوائف الشعب وفئاته ، وفى المقدمة الشباب يجب أن يسبق أى دعم آخر فالأمراض التى يمكن أن تنجم عن قلة التغذية مثلا ليست أبدا أخطر من الأمراض التى يسببها الخواء الفكرى .

وأنتقل مباشرة الى الحديث - وفى البداية أيضا - الى الانتقادات التى وجهها بعض الأخوة والزملاء ، الذين تناولوا سلسلة كتب سنوات ما قبل

الثورة في ندواتهم أو مقالاتهم ، أو في خطابات ، بعنوا بها متكثرون - الى وأحمد الله سبحانه وتعالى لأن كل الانتقادات ليست موجهة الى المنهج الذي اتخذه عونا لي في كتابة هذه السلسلة ، ولا الى الأسلوب ، ولا الى الأهمية العلمية للكتاب وانما تناولت تلك الانتقادات التي سعلت بها الى أبعد حدود السعادة بعض جزئيات ، وردت في هذه الكتب يجري الاختلاف أو الخلاف عادة حولها لأنها من الأمور القابلة للجفل ، وللهواري في كل زمان ، ومكان ، ولن أتعرض هنا للرد على كل الانتقادات التي أعطيتها أهمية كبيرة على كل ما عداها في هذا المدخل فلفه توليت الرد عليها في وقت صلوها ، وانما سأكتفي بذكر أمثلة فقط أي سيكون الرد على سبيل المثال لا الحصر ، ومن بين تلك الأمثلة ما ذكره الأخ الأستاذ الدكتور عاصم الدسوقي في النبوة التي نظمها الهيئة العامة للكتاب في معرض الكتاب الدولي الواحد والعشرين بخصوص ابراهيم الهلباوي ، وكوني قد أوليته اهتماما خاصا بما نقلته عن مراقبته في قضية نزاهة الحكم ، بالرغم من موقفه المزري في قضية دنشواي وقبوله - رغم موجة الاستياء الشعبي التي سبقت وواكبت حادث دنشواي وقضية دنشواي - منصب المدعي العمومي ، في تلك القضية .

وأبادر فأقول انني أنظر الى الأحداث التاريخية حدثا ، حدثا ، أوليه أهمية بالغة ، أتناوله من جميع جوانبه : أحاول ان أعيش في الجو ، الذي وقع به ذلك الحادث : أتصور الظروف التي كان يعيشها المجتمع وقتذاك ، ثم أتقص شخصية واحد ممن كانوا يعيشون في تلك المرحلة ممن يتصفون ، بالعدل ، والحيدة ، ثم بعد ذلك كله وبعد الدراسة المتأنية للمادة وقراءة كل الأوراق الخاصة بذلك الحدث ، أقول كلمتي في الحادث وفي المشاركين فيه ، بموضوعية كاملة .

تم ان رأيي في واحد من هؤلاء ، الذين شاركوا في مسئولية هذا الحادث ، لا يجب أبدا أن يمتد الى رأيي في هذا الشخص بالنسبة لأحداث أخرى .

وبصورة أكثر دقة وتصويرا : هناك - بالنسبة لي - زاويتان هامتان بالنسبة لأي فرد من الأفراد ، الذين نطلق عليهم شخصيات عامة زاوية أنظر فيها الى دوره في حادث ما ، وزاوية أخرى لا علاقة لها بالأولى أنظر فيها اليه جملة لا تفصيلا .

وفيما يتعلق - مثلا - بالأستاذ ابراهيم الهلباوي ، أرى أنه أخطأ بل أجرم في قبوله منصب المدعي العمومي ، في قضية دنشواي وأرى أنه ما كان ينبغي أبدا أن يقبل هذا المنصب كما أنني أرى أن حججه مرفوضة تلك التي قبل على أساسها المنصب الذي لم يدم الا أياما قلائل هي أيام نظر القضية من بينها - مثلا - أنه اذا رفض المنصب فان آخرين من المحامين سوف يقبلون وربما يكونون أقل وطنية منه وربما يطاوعون المحتل ١٠٠٪ فيطالبون باعدام كل

المتهمين فى القضية ، ذلك أننى أرى أنه كان يجب أن يرفض ، هو شخصيا ، ويدعو الى رفض المحامين جميعا هذا المنصب حتى يضطر الانجليز الى تعيين « مدعى عمومى » منهم هم ، لا من المصريين وأنا أوافق ابراهيم الهلباوى على أن العامل المادى لم يكن له أدنى اعتبار فى قبوله هذا المنصب فما أخذه فى هذه القضية من أتعاب لا يزيد عن متوسط ما كان يتقاضاه فى أية قضية عادية أخرى ، ثم انه - عندما قبل مهمة المدعى العمومى - كان يعرف أن مكتبه قد يقفل بالضربة والمفتاح لأنه يسبح ضد التيار الوطنى ، كما أننى أعرف شخصا ان ابراهيم الهلباوى عندما قبل هذا المنصب لم يكن راغبا فى أن يعين وزيرا ، أو نائبا عاما أو مستشارا لأنه منذ البداية - بداية حياته العملية - كان يؤثر دائما المحاماة وكان يفضلها على أية وظيفة أخرى من بينها الوزارة ، ان قبول ابراهيم الهلباوى هذه المهمة التى لم تدر عليه مالا ، ولم تقربه من سلطات الاحتلال كان نتيجة فهم خاطيء وقد اعترف ابراهيم الهلباوى بخطئه ، وطالب السعيب أكثر من مرة بأن يغفر له ، هذا الخطأ بل هذه الخطيئة ، ولقد تعذب ابراهيم الهلباوى على المستوى الشخصى عذابا دونه أى عذاب آخر فقد تأثر مكتبه كمحام الى حد كبير وابتعد كثير من المتقاضين عن التعامل معه ، حتى أنه فكر فى أن يقفل مكتبه لفترة ما حتى ينسى الشعب جريمته .

بل وأكثر من ذلك كان شباب مصر - شباب الحزب الوطنى - يتتبع ابراهيم الهلباوى فهم كل مكان يذهب اليه ليضايقه وكان يلقي محاضرة فى نادى حزب الأمة وقبل أن يبدأ محاضراته قام الشباب الوطنى باطلاق الحماة ، فى القاعة ، مما أحدث هرجا ومرجا و « أعجزه » عن اللقاء محاضراته ، على النحو الذى كان يريد واطلاق الحماة هنا يعنى اشارة الى حادث دنشواى ، الذى قام ابراهيم الهلباوى فى قضيته بدور المدعى العمومى . وربما كان حافظ ابراهيم أقسى من هاجم ابراهيم الهلباوى فى قصيدته التى حفظها عن ظهر قلب كل شباب مصر ، وكانوا يرددونها باستمرار فى كل مناسبة وطنية وأشهر أبيات تلك القصيدة :

أنت جلا دنا فلا تنس أنا على يدك قد لبسنا الحدادا

وكان ابراهيم الهلباوى دائم الشكوى من عدم تحقيق العدالة فى الظلم ، كما كان يقول : لقد أجزمت فى حق بلدى وشعبى ، وفى حق المتهمين لأننى ترافعت كمُدع عمومى فى تلك القضية ودفعت وحدى الثمن ، بالرغم من أن هيئة المحكمة التى أصدرت الأحكام الظالمة التى شكونا منها ، لم تنل بعض ما نلته من غضب شعبى لا مثيل له ، وكانت المحكمة التى أصدرت الأحكام فى قضية دنشواى برئاسة بطرس غالى باشا وعضوية كل من المستر هينز نائب المستشار القضائى والمستر بوند وكيل محكمة الاستئناف الأهلية

والقائم مقام لادلو القائم بأعمال المحاماة والقضاء بجيش الاحتلال وأحمد فتحى بك زغلول (باشا) رئيس محكمة مصر الابتدائية أعضاء .

ولم يكن ابراهيم الهلباوى يظن أن رئيس المحكمة بطرس غالى باشا سوف يلغى مصرعه بيد شباب وطنى اسمه ابراهيم ناصف الوردانى وسيكون من بين الأسباب التى تذرع بها القاتل لارتكاب جريمته أنه رأس المحكمة المخصصة التى حاکمت المتهمين فى قضية دنشواى .

على أية حال فقد ظل ابراهيم الوردانى منفيا من ضمير الشعب منذ حادث دنشواى فى ١٣ يونيو ١٩٠٦ الى أن وقع حادث اغتيال بطرس غالى رئيس الوزارة المصرية .

وكان الرأى العام يولى هذه القضية - قضية مقتل بطرس غالى - أهمية بالغة ، ويظهر عطفه على القاتل وكانت القيادة الوطنية الممثلة فى الحزب الوطنى ، تسعى بكل ما تملك من قوة لانقاذ رأس القاتل من المشنقة ، ولذلك جندت أعظم رجال المحاماة فى مصر للدفاع عن القاتل ولأهمية ابراهيم الهلباوى كمحام ضليع يحتل الصدارة فى مهنة المحاماة فقد سعى أقطاب الحزب الوطنى الى ابراهيم الهلباوى ليشتترك فى الدفاع عن ابراهيم ناصف الوردانى ؛ ووجدها الهلباوى فرصة العمر ، وكانت بمثابة رد اعتبار له : ان التحاء القيادة المصرية الوطنية اليه للدفاع عن متهم من شباب الحزب الوطنى ، يؤكد أن التيار الوطنى المصرى الجارف قد غفر له زلته وراح يبدأ معه صفحة جديدة .

وقد رحب الهلباوى بذلك وأعد لمرافحته اعدادا هائلا وكان عبد الخالق ثروت باشا النائب العام - وقتئذ - قد طالب برأس المتهم ابراهيم ناصف الوردانى وكانت المحكمة برئاسة مستر دلبر أوغلى وعضوية أمين بك على ، وعبد الحميد رضا بك المستشارين وكان من أبرز المحامين عن الوردانى أحمد بك لطفى من أوائل نقباء المحامين فى مصر ، وكذلك ابراهيم الهلباوى الذى كان قد انتخب نقيبا للمحامين أكثر من مرة .

وكانت مرافعة ابراهيم الهلباوى قطعة من الأدب الرفيع ، الممتزج بالسياسة الدقيقة بالإضافة الى المستوى القانونى الرائع ، وقد حفظنا - كمشباب وطنى - الكلمات التى اختتم بها الهلباوى مرافحته وقد جاء من بين ما حفظناه : « خدمت نحو الخمسة والعشرين عاما محاميا ، ولم يخطر ببالى يوما أن أسأل أو أقرأ سبب اختيار الرداء الاسود ، حلة رسمية للمحامى الذى يتشرف بالدفاع بين يدى القضاء ولا سبب انتخاب اللون الأخضر ، للوسام الذى تزدان به صدور من عهد اليهم اصدار الأحكام النهائية ، أما الآن وقد أبعدت عنى هذه القضية كل راحة ، وجعلتنى مرأة لتلك القلوب المتفطرة كأم المنهم وشقيقته وباقى أهله أقول : ان كان مختار هذه الألوان أراد باللون الأسود رمزا للحداد والمصائب للمحامى الذى يقوم بالدفاع عن المتهم ، وباللون الأخضر الذى

يتجلى به صدر القاضى الرمز الى الطاووس ذى الريش الأخضر وهو سال ملائكة الرحمة فنعم الاختيار : كأننا نحن فى القاعة أمام أولئك القضاة المتشبهين بملائكة الرحمة على سطح هذه الأرض ، نفوم على نوع ما بمأمورية سببية بمأمورية أولئك الاحبار فى هياكلهم الذين اتخذوا متلنا ثياب الحداد وهم يتضرعون الى مبدع السموات والأرض بأن يفيض على الأرواح الناهبة الى دار الخلود سحب رحمته وغفرانه » • ويمضى ابراهيم الهلباوى وهو يخاطب القضاة الذين يقف أمامهم قائلا :

ونحن هنا نقول لكم انكم تذكرون انه ليس دائما بمقدور الانسان الضعيف أن يحمى نفسه من الخطر ، ومن الزلل وأن يعيش معيشة الملائكة ، فتقبلوا دعاءنا فى طلب الرحمة للأحياء كما يتقبلها من أنابكم حكما فى عباده ، والذي علمنا أنه كما أن من صفاته العدل فان من صفاته الرحمة وعلمنا فوق هذا أن الرحمة فوق العدل •

ويتوجه ابراهيم الهلباوى الى ابراهيم ناصف الوردانى قائلا :

والآن لى كلمتان أوجههما الى المتهم بين يدى القاضى : الأولى أنى اذا كنت قاسيا عليه فى نعمته فلأنى خاضع لقانون ليس دائما - من سوء البخت - ملتثما فى أحكامه مع ما توصى به الذمة والضمير لأنه مضطر فى أحوال كثيره رعاية لسلامة المجتمع البشرى وصيانتة أن ينظر نظرة أخرى فى تعريف الحلال والحرام ، ونحن المحامين أحق الناس بالأدب والخضوع لهذا القانون فاذا قبل الدفاع عذرنا أيها المتهم ، وعرضه على قاضيك فعليك أنت أيضا أن تقبل قبولا حسنا عذر الدفاع فيما خالفك فيه من عقائدك السياسية : الثانية : انى اذا أنزلت منزلة المجرمين العاديين وطلبت لك الرحمة والغفران فلأن ذلك واجب أيضا يقتضيه الدفاع ولكن اذا أثبت نفسك أن تعيش بين السلاسل والأغلال وأن تعيش معاملة معاملة الأشقياء ، وقطاع الطرق فارفع نفسك عن هذا السبيل وتقبل نبال الموت تقبل البواسل فالموت آت لا راد له ان لم يكن اليوم فغدا • اذهب الى لقاء الله الذى لا يرتبط الا بعدالته المجردة عن الظروف والزمان والمكان: اذهب هودعا منا بالقلوب والعبرات ، اذهب فقد يكون فى موتك بقضاء البشر عظة لامثالك أكثر من حياتك : اذهب فان قلوب العباد اذا ضاقت عليك فرحة الله واسعة » •

ومنذ ذلك التاريخ (١٩١٠) و ابراهيم الهلباوى فى ضمير الشعب قمة من قمم المحاماة ومن قمم السياسة •

ولقد أختير الهلباوى عضوا فى لجنة الدستور التى شكلت لوضع دستور جديد هو الذى أطلق عليه فيما بعد دستور سنة ١٩٢٣ •

وكان ل ابراهيم الهلباوى فى اجتماعات لجنة الدستور مواقف دستورية رائدة ، ثم أصبح ابراهيم الهلباوى من أعمدة حزب الأحرار الدستوريين •

وقد انتخب أكثر من مرة نقيبا للمحاميين وكان يطلق عليه في أيامه الأخيرة شيخ المحامين .

ان وجهة نظري في مثل هذا الموضوع تتلخص في أن من أخطأ أو أجرم مرة أو أكثر من مرة لا يجب أبدا أن تصدر عليه الحكم بالموت الأدبي ، وانما يجب أن نحاسبه على ما اقترف ان صوابا وان خطأ ، دون أن يتعدى ذلك الحساب الى كل ما قام به في حياته من أعمال طيبة .

لا أتصور أن يظل ابراهيم الهلباوى يدفع جريمة ارتكبتها في عام ١٩٠٦ الى الأبد ولا أتصور أبدا أن يشطب بأستنيكة كل ما قام به الهلباوى في حياته المديدة من جلائل الأعمال لمجرد أنه أخطأ خطأ بسيطاً أو خطأ مركباً بل لمجرد أنه ارتكب جريمة من الجرائم ، ثم ان القانون نفسه قد أعطى لمن حوكم في جنائية ما أن يطالب قضائياً أو قانونياً برد اعتباره ، أى ان ذلك الذى ارتكب جريمة قتل ولم ينفذ فيه حكم الاعدام وانما حكم عليه بالأشغال المؤبدة ، أو المؤقتة من حقه أن يرد له اعتباره ومن الظلم الا نعامل ابراهيم الهلباوى كما يعامل المجرمون العاديون !!

وانتقل بعد ذلك الى الحديث عن نقده آخر وجهه - فى نفس الندوة التى سبق الإشارة إليها - الأخ الأستاذ جلال السيد ، وهو أننى أوليت اهتماما لتقطعات من مذكرات اسماعيل صدقى باشا بالرغم من أن « اسماعيل باشا كان دكتاتورا » « وكان عدو الشعب » وكان أوتوقراطيا ومعاديا للديمقراطية الى غير ذلك من الصفات التى أطلقت على اسماعيل صدقى باشا .

وكان الأخ الأستاذ جلال السيد ، عندما وجه هذا النقد ، لم يقرأ الجزء الأول من « كتاب سنوات ما قبل الثورة » وراجعته فيما قال ، مؤكداً له أننى فى جزء كبير ، من الجزء الأول تحدثت - باستفاضة - عن اسماعيل صدقى باشا ، وحكومته بل اننى خصصت أكثر من بابين من أبواب الكتاب منها ثلاثة عشر فصلاً عن حكم اسماعيل صدقى باشا : صدقى باشا يحكم بالحديد والنار : صدقى باشا يعلن الحرب على الصحافة وعلى الشعب : البدارى أقطع حادث تعذيب شهادته مصر فى الثلاثينات : معقات حادث البدارى : استقالة وزارة اسماعيل صدقى : بطل البدارى يروى قصته لأول مرة : صحافة الشعب تسقط دكتاتورية اسماعيل صدقى باشا . هذه المقالات دفعت بكتابتها الى السجون : نظام اسماعيل صدقى ينهار من الداخل : صدقى باشا أول حاكم يرتكب جريمة اعتقال المرأة فى مصر ، ويأمر بإعلان حالة الطوارئ ليمنع تأبين عمر المختار : تسليم واحة جنوب : بالكلمة وبالنكتة والشعر والزجل حارب شعب مصر دكتاتورية اسماعيل صدقى باشا : وسقطت دولة اسماعيل صدقى باشا .

وقد عاتبني بعض القراء أثر صدور الجزء الأول من الكتاب لأننى لم أشر

الى وجهة نظر اسماعيل صدقى باشا فى نظام حكمه وفى فترة حكمه ، ولم أقم بتسجيل الرأى الآخر بالنسبة لحكم صدقى باشا .

ووجدت أن العتاب فى مجله فرغم كراهيتنا لاسماعيل صدقى باشا ، ورغم يقيننا بمعاداته للشعب ، وللديمقراطية ورغم اختلافنا معه فى كل ما قام به من أعمال فان ذلك لا يجب أن يمنعنا من أن نسجل له وجهة نظره فعندنا الى مذكراته واقتطفنا منها فقرات حاول بها اسماعيل صدقى باشا أن يبرر بعض ما ارتكبه من أخطاء بل من جرائم .

واعتقد أننا لم نتجاوز دائرة الصواب عندما نقلنا بعض فقرات من مذكرات اسماعيل صدقى باشا ، بل أننا لو كنا قد أحجمنا عن الإشارة الى ما جاء فى تلك المذكرات وهى من وجهة نظر كاتبها ، خير دفاع عن سياسته لكنها من المخطئين : أننا يجب ألا نخشى أبدا تسجيل الرأى الآخر ، ان فى ذلك التسجيل دليل قوة لا دليل ضعف : أننا يجب أن نبادر الى تسجيل وجهة نظر الآخرين ونحترمها ، نحترم وجهات نظر الآخرين حتى يحترم الآخرون وجهات نظرنا .

ثم ان كل شئ قد انتهى : أحداث التاريخ تلك قد انقضت ، أصحابها سواء أكانوا على حق ، أم باطل ، قد ذهبوا الى لقاء ربهم ولن تجددهم كلمة حق تقال فيهم أو كلمة باطل ، تلصق بهم كما أن الأحداث لن تعود الا فى صور أخرى ويجب علينا أن نتحاشى تكرار الأخطاء كما يجب علينا أن نعمل على تكرار الأعمال الجيدة أو الممتازة التى سبق أن تمت .

العدالة تفرض علينا أن نعبر عن وجهة النظر ، وما يخالفها ، الرأى والرأى الآخر ، صنوان ، لا تظهر أهمية واحد منها دون ذكر الأخرى ثم ان احترام الذات يفرض علينا أيضا أن نحترم وجهات نظر الآخرين ومهما اختلفت وجهات نظرنا فلا بد من أن نحترم آراء الآخرين ليحترم الآخرون آراءنا : ولست بحاجة الى القول بأن محاولة إخفاء الرأى الآخر دليل ضعف فالأقوياء لا يخفون ، أو لا يحاولون ان يخفوا وجهات النظر المختلفة مع وجهات نظرهم وفى الموضوع أنسمح لأنفسنا ان نكتب عن عهد معين أكثر من مائة وعشرين صفحة تلصق فيها بحكام ذلك العهد وصاحبه كل ما فى قاموس قانون العقوبات من جنح وجنایات ثم نضن على صاحب ذلك العهد ، يبضع صفحات يحاول فيها تبرير بعض أخطائه وخطاياهم : ويبقى بعد ذلك أن نشير الى موضوع آخر ، لا يقل من وجهة نظرى - عن الموضوعين السابقين ، أهمية وخطورة ذلك موضوع ، انتمائى الى الحزب - حزب مصطفى كامل ومحمد فريد - والحشية من أن يكون لهذا الانتماء أثره أو تأثيره على ما أكتب ان سلبا وان ايجابا . ان مدحا للحزب الوطنى ، وان ذما أو نقدا لحصومه .

وقد سبق لى عشرات المرات ، أن كتبت عن هذا الموضوع كما سبق لى

أن نحدث عنه في كثير من الندوات والمحاضرات : وانتمائي للحزب الوطني شرف أدعيه لنفسى لأنه واقع ، ولأنه المحيط ، الذي بدأ فيه تكويني الوطني ثم اننى مدين للحزب الوطني بصياغة فكرى واتجاهاتى الوطنية ورغم ما سببه لى هذا الانتماء الصادق والأصيل من محن وأزراء الا اننى سعيد به حريص عليه ولو عادت بى الحياة مرة أخرى لاخترت نفس الطريق ونفس الحزب ، ونفس الانتماء وما أكثر ما قلت أن الحزب الوطنى ، لم يكن بالنسبة لنا حزبا بالمعنى المتداول ، له مقاره واشتراكاته وشروط عضويته ، وسجلات أعضائه وواجبات وحقوق الأعضاء : لم يكن الحزب الوطنى بالنسبة لنا كل ذلك ، أو بعض ذلك وانما كان - ولا يزال - منبعا فكريا خالصا : تيارا وطنيا متدفقا ، اختيارا أخلاقيا لا نملك غيره ، لقد بدأت حركة الاعتقالات بالنسبة لى شخصا منذ كنت فى الثالثة عشرة من عمرى وربما قبل ذلك بعامين وكنت أعتقل لا لذنب اقترفته ولا لتهمة ، اساق بسببها الى السجن وانما كنت أعتقل لأننى من الحزب الوطنى ، محسوب على الحزب الوطنى ، ضمن كشوف الخطرين على الأمن من أبناء الحزب الوطنى ، ولم أكن وقتذاك أعرف مقر الحزب الوطنى بل لم أكن قد تعرفت بعد على رئيسه وأعضائه القياديين ، بل وأكثر من ذلك : فى الجامعة : كنا نقود الحركة الطلابية ، ننظم المظاهرات والاضطرابات لسقوط الحكومات وتشكيل حكومات جديدة ، نخطب فى المؤتمرات وفى المظاهرات ، دون أن يصدر الينا - كشباب من شباب الحزب الوطنى - أية تعليمات أو توجيهات من قيادات الحزب الوطنى لأننا نعرف واجبا جيدا ونعرف ما نقوله وما نفعله جيدا ، ولأننا وهم - قيادات الحزب الوطنى - ينبغ تفكيرنا من مصب واحد ، ومادامت المصالح الشخصية غير واردة ، ومادام الهدف الحزبى الخاص غير متوافر فان كل الذين ينبعون من فكر واحد يسرون فى نفس الطريق وان اختلفت سرعة السير .

طيلة الفترة التى امتدت منذ بدأت العمل السياسى ، وانتهت فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ اعتقلت وسجنتم عشرات المرات ، لانتمائى للحزب الوطنى .

خلال تلك الفترة نظمت عشرات الاجتماعات الخاصة بنشر دعوة الحزب الوطنى ، كتبت العديد من المقالات تمجيدا لقيادات الحزب الوطنى الذين رحلوا الى جوار ربهم : قمت بواجبى الحزبى على أفضل ما يكون القيام . أعطى ولا آخذ أضحى ولا أستفيد حتى الكفالات فى القضايا السياسية ، وكانت بالعشرات من الجبهات فى وقت كان الجنيه جنيه - لم تكن نطلب من حزبنا كغيرنا من شباب الأحزاب الأخرى أن يدفعها وانما كنا ندفعها من جيوبنا وأحيانا كان آباؤنا وأمهاتنا يضطرون الى بيع ما يقتاتون من قمح وأذرة ، بل ومواشى - وللمواشى أهميتها القصوى بالنسبة للفلاح - حتى تسدد تلك الكفالات : وهذا واجب حزبى ، وهذا التزام حزبى ، لابد من أن نحرس عليهما أشد الحرص : بل حرصنا على حياتنا وأكثر ، ولكن عندما يتصدى الواحد لكتابة التاريخ ، أو لاصدان .

الأحكام يتخلى تماما عن انتمائه الحزبي تماما كما يفعل المحامي من أبناء أى حزب عندما يختار للعمل فى القضاء .

عندما أكتب تاريخا أو أبدي رأيا فى واقعة تاريخية لا أتناثر أبدا بميولى الحزبية ، لا يمكن أبدا أن أؤيد رأيا ارتآه الحزب الا اذا وجدت لدى قناعات خاصة بذلك ولا يمكن أبدا أن أقف موقف المعارضة فى قضية ما - وأنا أكتب تاريخا - لأن الحزب الوطنى ، وقف موقف المعارض فى تلك القضية ، ولذلك كان لى بعض الظروف التى أزعج - وعذرا ، ووقانا الله شر الغرور - اننى حريص كل الحرص على انتمائى الحزبى ، بل أننى مستعد أن أذهب من أجل هذا الانتماء ، الى أبعد مدى ، حتى الى جبل المشنقة : أؤيد القرار الذى اتخذه حزبى وحتى ولو كانت لى عليه تحفظات ما دمت قد أبديت وجهة نظرى ، قبل إصدار القرار ولكن ، عندما أرتدى رداء كاتب التاريخ أنسى تماما اننى حزب وطنى : كل الحوادث وكل الناس أمامى سواء بسواء بما فيها الأحداث الخاصة بالحزب الوطنى ، أو بغيره من الأحزاب وبما فيها كل الشخصيات التاريخية المنتمية للحزب الوطنى أو لغيره من الأحزاب ، وقد أيدت - مثلا - مواقف أحمد عرابى فى الثورة التى حملت اسمه ودافعت عن تلك المواقف دفاعا حارا بالرغم من أن الحزب الوطنى كان يقف موقف الخصومة ، لأحمد عرابى خاصة بعد التصريحات التى نسبت اليه بعد فشل الثورة العربية ، بل أكثر من ذلك أوقفت الكثير من جهودى للمطالبة برد أموال العربيين التى كانت قد صودرت أثر فشل ثورتهم وكذلك رد اعتبارهم : عارضت موقف مصطفى كامل من الحديو فى المرحلة التى كان فيها الوفاق على أشده بين الحديو ومصطفى كامل قبل خطاب القطيعة اليه فى ٢٧ أغسطس ١٨٩٨م وكنت أتمنى أن تكون القطيعة قبل ذلك التاريخ بفترة غير قصيرة .

عارضت هجرة محمد فريد الى أوروبا فى عام ١٩١٢ لأن مكان المعركة ضد الاحتلال فى الداخل لا فى الخارج وكتبت فى هذا الموضوع أكثر من مرة حتى لقد غضب منى أستاذنا عبد الرحمن الرافعى والمستشار ، عبد الخالق فريد نجل الزعيم الوطنى محمد فريد .

انتقلت موقف من كان خارج السجون والمعتقلات فى نوفمبر ١٩١٨ وفى مارس ١٩١٩ لأنهم لم يقودوا الثورة بما عرف عنهم من قوة وصلابة وجراة واستعداد للاقتحام كما انتقلت بعض قيادات الحزب الوطنى لأنهم حتى بعد وفاة محمد فريد واشتعال نار الثورة المصرية فى ١٩١٩ لم يقطعوا الحياوط الواهية ، التى كانت تربطهم بالحديو السابق .

وكان الحزب الوطنى يقف موقف العداء لسعد زغلول وكنت وحدى من أبناء الحزب الوطنى الذى أقر بزعامة سعد زغلول وباعتباره أول زعيم مصرى فلاح قاد أصحاب الجلايب الزرقاء من أجل تحقيق الديمقراطية والاستقلال

انتقدت وبشدة موقف الحزب الوطنى من حكومات الأقليات وتأييدها نكايه بحزب الوفد الذى اختلف معه الحزب الوطنى ، وعلت نبرة النقد عندما قبل أعضاء من اللجنة الادارية للحزب ان يرشحوا أنفسهم فى انتخابات اسماعيل صدقى بعد أن استبدل دستور ١٩٢٣ بدستور ١٩٣٠ .

وكننت وحدى من شباب الحزب الوطنى الذى أقر يزعامة مصطفى النحاس رغم اختلافى الشديد معه ومع الوفد فى حادث ٢ فبراير ١٩٤٢ ، وقبلها بتوقيعه معاهدة ١٩٣٦ فأنا كما سبق ان قلت أنظر الى الأحداث فرادى كما أنظر الى الأشخاص حسب الأعمال التى يقومون بها عملا ، عملا ، تم أنظر الى كل شخص ككيان مستقل بذاته وقد طالبت ولا أزال أطالب برد اعتبار مصطفى النحاس فهو الزعيم المخبون الذى ظلم فى عهد الثورة ، كما ظلم فيما قبل الثورة . وكذلك لا زلت أطالب ، بنقل جنائنه الى ضريح سعد ليجتمع الزعيمان فى قبر واحد : ان أخطاء مصطفى النحاس لا يمكن أبدا أن تنسبه أخطاء الزعماء الآخرين ، المعاصرين له لأنها من ناحية : قليلة العدد ثم لأنها من ناحية أخرى لا تمس الضمير الوطنى ولا الوجدان الوطنى .

ولقد كنت متهيأ لهذا النقد من قبل ، منذ ان قرأت البحث الذى أعده الأخ الدكتور يونان لبيب رزق متهما اياى أنا وأستاذى عبد الرحمن الرافعى والأستاذ فتحى رضوان بأننا نحن الثلاثة من مدرسة التعظيم والتأثير ، أى التى تعظم أعمال شخصيات الحزب الوطنى وتؤثم أعمال غيرها من الشخصيات ، فتناولت هذا الموضوع لأهميته فى مقدمة الجزء الثانى من كتاب سنوات ما قبل الثورة مؤكدا أننى ما كنت فى يوم من الأيام من تلك المدرسة : مدرسة التعظيم والتأثير : صحيح - مقدمة الجزء الثانى - اننى من أبناء الحزب الوطنى ، وأنصار مصطفى كامل ومحمد فريد بل اننى كنت ولا أزال من غلاة أولئك الأبناء والأنصار ولقد قضيت زهرة شبابى سبجينا بسبب انتمائى الى ذلك الحزب وتحمسى لقادته الأوائل ومع ذلك كانت لى آرائى الخاصة فيما يتعلق بالتاريخ وشخصه .

ولعل بذلك الايضاح قد نجحت فى حسم تلك المسألة التى أثارها بعض الزملاء الأصدقاء للتأكيد على هويتى الوطنية الأصيلة الناجمة عن انتمائى للحزب الوطنى وان خشى البعض أن تؤثر فى نتائج ما أصل اليه من أحكام ولكنى بالأمانة وللأمانة ما تأثرت فى يوم من الأيام بأية انتماءات حزبية ، أو بأية عواطف شخصية فى أى حرف خطه قلمي : اننى ومنذ أن بدأت أحمل القلم آليت على نفسى أن أكون قاضيا عادلا ، لا يصدر حكما الا بعد دراسة متأنية جادة وبعد الاستماع الى أقوال كل أطراف الموضوع فان اقتنع ضميرى بأن المسألة قد أصبحت جاهزة للحكم ، أصدرت حكى لوجه الله ، والتاريخ ، غير متأثر على الإطلاق بأى هوى شخصى ، أو تأثير حزبي

ولست أنفى حماسى ، للدفاع عن الحزب الوطنى فلقد ظلمت طيلة حياتى اقوم بمهمة الديدبان الذى يذود عن الحزب : مبادئ ، وتاريخا ، وشخصا شريطة أن يكون الدفاع بالحق وبالمنطق لا بالانتماء ولا بالعاطفة وعندما أدافع عن الحزب الوطنى فانما أدافع عن جزء من التاريخ المصرى الذى هو - الحزب الوطنى - جزء منه : على أننى لا أسكت أبدا ، عندما يمس أحدهم أية شخصية تاريخية لا تتصل بالحزب الوطنى من قريب ولا من بعيد ، فتلك رسالة آمنت بها منذ مطلع شبابى ولازلت مصرا على الاستمرار فيها مهما كلفنى أداء تلك الرسالة من أعباء ، ومهما حملنى تنفيذها من توضحيات ، عندما وجه البعض هجوما عنيفا ضد أحمد عرابى متهما إياه بكثير من التهم التى لا أساس لها من الصحة ، انبريت للدفاع عنه بكل ما أملك من قوة وساعدنى فى مهمة الدفاع ، اننى « أملك » أوراقا خاصة بأحمد عرابى لا أعتقد أنها بحوزة أحد غيرى وهذه الأوراق تعطينى القدرة على الدفاع عن عرابى بقوة تدعو الى الاقتناع .

وكذلك عندما وجه البعض نقدا ، ونقدا مريرا الى طلعت حرب وانطلق النقد من أيديولوجية خاصة دافعت بالحق عن طلعت حرب مؤكدة انه وإن كان فى بداية حياته ، قد ساعد الحديو ، أو بعض رجاله عندما كان يعمل معهم وأنه وإن كان قد خدم بفكره وخبرته ، بعض الاقطاعيين المصريين ، فاننا لا يجب أبدا أن ننسى له ، انه بإنشائه بنك مصر ، وشركاته ، قد مصر - بتشديد الصاد - الاقتصاد المصرى وحماه من رأس المال الأجنبى كما أن طلعت حرب قد أنشأت مدرسة من الاقتصاديين المصريين الذين يعتمدون على العلم ، والخبرة كان لها فيما بعد الفضل الأكبر فى ازدهار الاقتصاد المصرى . وبهذه المناسبة - مناسبة الحديث عن الهجوم على بعض الشخصيات المصرية التى لعبت أدوارا هامة فى حياتنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية - أرى أننا لا نزال نغلب آرائنا ، الخاصة ونتأثر بميولنا الحزبية فيما نكتبه خاصة بتاريخ بعض شخصياتنا البارزة بالرغم من ان أبسط ما يجب أن يتوفر ، للكاتب من شروط تؤهله للكتابة التاريخية ان يكون محايدا وغير منحاز .

وأقولها بصراحة ووضوح ، فى هذا المدخل وقد قلتها مرارا وتكرارا أن من أخطر الأمور على شبابنا ، وعلى حاضرنا ومستقبلنا ان نهيل التراب دائما وأبدا على كل صفحة طيبة من صفحات تاريخ بلادنا وأن ننقد بل نهاجم وبعنف بعض الشخصيات التاريخية ذات الأثر المجيد فى تاريخنا المعاصر . لقد تعرضت شخصيات كثيرة لموجات من الهجوم الذى لا مبرر له الأمر الذى جعل شبابنا يتمزق من داخله لأنه لا يجد شخصية من الشخصيات التاريخية خلعت تماما من الشوائب والانتقادات العنيفة التى توجه اليها . كل شخصياتنا التاريخية فى كل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، بل والعسكرية تعرضت خلال نصف القرن الماضى موجات هائلة من الهجوم المر الذى لا يستند فى غالبه الى حقائق ثابتة .

ونحن لا ننكر أبدا ان لكل شخصية من تلك الشخصيات متالبها ، ونقائصها وأخطاءها ونحن لا نطلب من أحد ان يتجاوز عن ذكر تلك المتالب والنقائص والأخطاء فذلك ما لا يتفق - من وجهة نظرنا - مع المنهج السليم ، لنتناول الأحداث التاريخية والكتابة عن تلك الشخصيات العامة ، كل ما نطلبه وما نلج عليه ألا نبالغ أبدا في ذكر تلك المتالب والنقائص والأخطاء وأن نحاول وضعها في إطارها الصحيح وان نعي جيلنا الظروف التي وقعت فيها تلك المتالب والنقائص والأخطاء وإن نحاول ان نضع أنفسنا في مكان تلك الشخصيات التي نكتب عنها ، ثم أنه يجب ألا نكفي بذكر الأخطاء والنقائص ، والمتالب وإنما يجب لتحقيق العدالة أن نشير الى ما تتمتع به تلك الشخصيات من فضائل ان كانت تتمتع بها فعلا ونذكر الأعمال الطيبة التي قامت بها تلك الشخصيات ان كانت قد قامت فعلا ببعض الأعمال !

ان تاريخنا مليء بالشخصيات الطيبة الجديرة حقا بكل تقدير واحترام والتي يمكن ان تتباهى بها الدول الأخرى اذا كانت قد سبعت بوجودها ضمن أبنائها وفي بعض الدول الكبرى والصغرى التي تفتقر الى شخصيات تاريخية تجعلها تفتخر بشخصيات جديدة لتلهم شبابها المثل العليا وفي أحيان كثيرة تضخم بعض الشخصيات وتضفي عليها من الخيال ما يجعلها شخصيات تحتذى أو يجب أن تحتذى ، أما نحن فأننا نهتم كل ما لدينا من شخصيات هامة نجعل من الحبة قبة ومن القبة هرما أكبر اذا ما تناولنا تلك الشخصيات بالحديث . وفي أحيان كثيرة نعمد الى اصطياد بعض الأخطاء أو بعض الكلمات التي قيلت - مثلا - في ظروف خاصة لنجعل منها أهرامات كثيرة ثم نبني على تلك الأهرامات أهرامات أخرى ، ثم نصدر تبعا لكل ما بنينا ، وانطلاقا من كل ما ضخمناه أحكاما تكون دائما وأبدا ظالمة . ولعل لم أجد كتابا ، كثيرين - كما هو الحال عندنا بكل الأسف شديد - يعيشون معارك قديمة انتهى أجلها منذ سنوات بعيدة ، ولعل لم أجد أيضا مؤرخين - مثلما هو الحال عندنا - يحاسبون البعض على النوايا ، ويعتمدون في توجيه الاتهامات لشخصيات معينة على وثائق كتبها وصدرها أعداء طبيعيون لتلك الشخصيات .

ولعل أيضا لم أجد - في غير بلدنا - أناسا يعيشون طيلة حياتهم أسرى ميولهم واتجاهاتهم الحزبية ، بمعنى - مثلا - ان نعيش ونحن في عام ١٩٨٩ الممارك الحزبية التي عاشها أجدادنا في الثلاثينات فمن المعروف مثلا أن هناك خلافا حادا كان بين الحزب الوطني والوفد المصري هذا الخلاف مثلا كان موجودا في الثلاثينات والأربعينات فهل من المعقول ان تبقى آثار هذا الخلاف قائمة حتى اليوم وكأنه ابن اليوم : الذين كانوا - مثلا - يخاصمون سعد زغلول في ١٩٢٤ ، لأمر ما ، يخاصمونه اليوم لنفس الأمر رغم مرور أكثر من ستين عاما على زوال أسباب ذلك الاختلاف ، والذين نشأوا على الخلاف مع

الحزب الوطني من الوفديين - متلا - يبقى الخلاف لديهم - كما هو رغم زوال أسبابه ، وانقضاء كل ما يتعلق به - وبكل أسف شديد انتقلت العدوى الى بعض الكتاب والمؤرخين الذين لهم ارتباطات حزبية ، أو على الأقل ينحرفون مع هذا الحزب أو ذاك فنرى مثلا من يتعاطف أو من كان يتعاطف مع الوفد المصري أو كان منضما اليه ، عندما يكتب عن الحزب الوطني - حزب مصطفى كامل ومحمد فريد - تفيض كتاباته مرارة وقسوة ، وكذلك من كان متعاطفا ، أو منضمنا للحزب الوطني عندما يكتب عن الوفد تفيض كتاباته أيضا مرارة وقسوة ، الأمر الذي جعل معظم تلك الكتابات متأثرة بانفعالات شخصية أو بانتماءات حزبية مما جعلها - تلك الكتابات - لا تتصف بالموضوعية وما أذكره وما كان لي أن أكتب الاسم الا لأنه أخ ، وصديق عزيز ، أعتز بصداقته وأخوته - ان الأستاذ لمي المطيعي ، كتب مقالا عن مصطفى كامل ضمن مقالاته وأبحاثه الجيدة والممتازة - بالعدد الذي صدر من جريدة الوفد في ٤ فبراير ١٩٨٨ كانت عناوينه كما يلي بالحرف الواحد : **مصطفى كامل : هذه الأمة بلاني الله بأن أكون واحدا من أبنائها : ١٩٠٤** جوليت آدم تزور الاسكندرية والقاهرة والنيا وأسبوط والأقصر وأسوان : الخديو عباس الثاني ينفق على تعليم مصطفى كامل ورحلاته في أوروبا : مصطفى كامل يهاجم قاسم أمين تقريبا للخديو وقد استفزتني كل تلك العناوين فيما عدا العنوان الخاص بمدام جوليت آدم ذلك لأن التعسف كان واضحا للغاية فيها : لقد اختار الكاتب عبارة وردت في خطاب خاص بعث به مصطفى كامل الى صديقه الحميم ، فؤاد سليم في بداية حياتهما السياسية وفي وقت تحالفت فيه كل الظروف ضد الحركة الوطنية وازدادت فيه السبائس ضد كل العاملين باخلاص في صفوف الحركة الوطنية المصرية وهي عبارة لا يمكن أبدا أن يقولها مثل مصطفى كامل الا في حالة يكون قد كفر فيها بالناس وبالأحداث : لم يذكر الكاتب المفضل من كل ما قاله مصطفى كامل الا تلك العبارة ، نسي أو تناسى الكاتب الصديق أن الذي ينسب اليه تلك الكلمة هو أكثر من تغنى بحب مصر : هو أحد عشاقها البارزين القائل : ان روجي تتغذى من حب الوطن وبدونه لا أستطيع الحياة اذ لا قيمة للحياة بغير هذا الحب الرائع : ان حب الوطن يفيض على المرء كل سبلوى وكل سعادة حتى في شقائه وبخاصة في الشقاء ، حيث لا يجد الانسان القوة والأمل الا في هذا الحب .

ما دامت هذه الشعلة الوطنية تغذي وتؤازرنى فاني لا أهاب شيئا ، ولا أحدا في الوجود : من أشق الأعمال ان يجاهد المرء ضد الزمن ، والحوادث والناس : سأبقى حتى الممات حاملا لواء الاستقلال اذ أجد حياتي في تلك العقدة وبغير هذه الشعلة الوطنية لا أستطيع الحياة .

● لو انتقل فؤادى من الشمال الى اليمين أو تحولت الأهرام عن مكانها

المكين ، لما تغير لى مبدأ ولا نحول لى اعتقاد بل تبقى الوطنية رائدى ونبراسى
ويبقى الوطن كعبتى ومجده عاية آمالى .

● ان مصر جديرة بأن تحب بكل قوة ، بكل عاطفة ، بكل جارحة ، بكل
نفس ، بكل حياة .

سى الكاتب المفضل شعر حافظ وشوقى فى مصطفى وفى عشق مصطفى
لمصر - ميلا - نسى قول حافظ :

لك الله يا مصطفى من فسى
اذا ما حمدتك بين الرجال
وكنا نياما حين كنت ساهدا
فيانيل ان لم تجر بعد وفاته
ويا مصر ، ان لم تحفظى ذكر عهده
سنشهد فى التاريخ انك لم تكن

كنير الايدى كثير العدا
فانت الخليق بأن تحمدا
فأسهدتنا حزنا وأمست غابلا
دما أحمر لا كنت يا نيل جاريا
الى الحشر لازال انحلالك باقيا
فتى مفردا بل كنت جيشا غازيا

ونسى الكاتب أيضا قول شوقى :

يا صب مصر ويا شهيد غرامها
اخلع على مصر شهابك غاليا
فلعل مصرا من شهابك ترندى
مصر الأسيفة ، ريفها وصعيدا
أقسمت انك فى التراب طهارة

هذا ترى مصر فتم بأمان
والبس شهاب الحور والولدان
مجدا يتيه به على البلدان
قبر أبر على عظامك حانى
ملك يهاب سؤاله الملكان

ولست أدري ماذا فى أن ينفق حاكم البلاد الشرعى على تعليم شباب من
أبناء بلده الذين يتوسم فيهم الخير ، حاكم البلاد الشرعى هو الذى ينفق ، وواحد
من أبناء الشعب هو الذى يجرى الاتفاق عليه : كان يمكن أن يكون الأمر موضع
استنكار - مثلا - لو كانت الجهة التى انفقت على تعليم مصطفى كامل هى
بريطانيا أو فرنسا أو ملك بريطانيا ، أو رئيس جمهورية فرنسا ، وماذا أيضا
فى ان ينفق الخديو ، خديو مصر على رحلات شباب وطنى من شباب مصر :
يكافح الاحتلال الأجنبى : انه لا ينفق مثلا - على رحلات شباب مستهتر يفضى
لياليه فى الحانات وعلب الليل وعلى موائد القمار ، وانما ينفق على شباب وطنى
يستغل كل دقيقة فى حياته كاتبا وخطيبا ومتحدثا ومحاورا فى فضح الاحتلال
الأجنبى وكشفه أمام الرأى العام الأجنبى : ولا ضير هنا - على الاطلاق - على
من ينفق وعلى من ينفق عليه هذا اذا تأكدت فعلا ، عملية الاتفاق . فما بالنا
اذا كانت عملية الاتفاق تلك لم تتأكد بعد .

وربما كان الدافع الرئيسى لاستفزازى بما جاء فى عناوين المقال لا بما

جاء فى المقال نفسه فالمقال يختلف الى حد كبير عن عناوينه : أن العديد من الشباب الذين قرأوا هذه العناوين - وفى أحيان كثيرة ، يقرأ البعض العناوين دون أن يقرأوا المقالة - قد عبروا لى عن قلقهم وحيرتهم . وقد تسأل بعضهم : مصطفى كامل الذى تتغنون بأمجاده ونضاله ووطنيته وعشقه لمصر ؟ أهـذا هو الزعيم الذى اتخذتموه لأنفسكم قدوة وتدعوننا اليوم لأن نقفدى به ؟ ماذا يمكن ان يقال فى زعيم من ذم ، وهجاء أكثر من أن يقال عنه انه قال : هذا الأمة بلانى الله بأن آكون واحدا من أبنائها .

وقد انفعلت بسبب خطورة هذا المقال وتوليت الرد عليه بسرعة وبإادر الأخ الصديق الأستاذ مصطفى شردى - رحمه الله رحمة واسعة - بنشر مقالى الأول ردا على بعض ما نشره الأخ الصديق الأستاذ لمعى المطيعى وان كان المجال لم يسمح بنشر المقال الثانى الذى رددت فيه وبموضوعية تامة على كل ما أثير فى هذا المقال .

ولو كان المقال عن غير مصطفى كامل وفيه بعض التجنى على شخصية أخرى غير شخصية مصطفى كامل ، ما ترددت على الاطلاق فى الرد عليه ، فان من ألزم واجباننا الوطنية ككتاب وطنيين أن ندود عن حمى تاريخنا وأن نبقى لشخصياته التاريخية على احترامها وتقديرها - أى الشخصيات التاريخية التى نعنيها - حقيقة جديرة بكل حب وبكل تقدير ، فلنتعاون جميعا كتابا ومؤرخين على أن نقيم صرح العدالة المطلقة فى كل كتاباتنا وخاصة الكتابات التاريخية منها لأنها تؤثر فى وجدان الشباب بل تساهم فى صنع هذا الوجدان الذى لا يجب أبدا ان يهتز بسبب عبارة وردت على لسان شخصية تاريخية ثم أثبتت الأيام بالآلاف البراهين والأدلة على أن تلك العبارة لم تكن أكثر من فلتة لسان لنسبب يحارب كما قلت فى كل الجهات وكل الجهات ..

وقد جاء فى الكلمة التى بعثت بها الى « الوفد » ونشرتها - مشكورة - ما يلى :

مما ضاعف من ألمى وحزنى فيما يتعلق بالهجوم على مصطفى كامل ، ان الهجوم يجرى فى وقت استشرت فيه الهجمات على كثير من زعماء مصر ، حتى لا يكون بمصر فى تاريخها كله زعيم لم يجرح - بتشديد الراء لم يهل عليه التراب .

واعتقادی الشخصى أيضا انه لو ان الأستاذ لمعى المطيعى قد تأنى فى دراسته عن مصطفى كامل ، وقرأ كل ما كتب عن مصطفى كامل ، أو معظم ما كتب عن مصطفى وخاصة من تلاميذه وأنصاره ومعاصريه مؤيدين له كانوا أم معارضين لما خرج فى دراسته بتلك الأحكام المبترسة ، بل الظالمة ، لا بل التى لا تستند الى أى أساس من المنطق أو العقل وقد وضحت تماما سوء نية الأخ والصديق لمعى المطيعى - وعذرا فأنا أحبه وأقدره وأصديقا - عندما

اختار كلمة ، قال انها وردت فى احدى رسائل مصطفى كامل الى فؤاد سليم فى ٢٩ أغسطس ١٨٩٥ - وهو لم يتجاوز الواحدة والعشرين من العمر، وجعل منها مانسيتا رئيسيا لمقاله تلك هى كلمة : هذه الامة بلانى الله بأن أكون واحدا من أبنائها : لم يختار ملاما كلمة مصطفى كامل « لو لم أكن مصريا لوددت أن أكون مصريا ، أو كلمة : بلادى بلادى لك حبي وفؤادى ، لك حياتى ووجودى لك دمي ونفسي ، لك عقلى ولسانى ، لك لبي وجنانى ، فأنت أنت الحياة ولا حياة الا بك يا مصر » .

لو كان الأستاذ لمي حسن النية - وعذرا مرة أخرى - لاختار بدلا من تلك الكلمة التى لم يقدّر دليل على قولها - كلمات لمصطفى كامل كتلك التى قال فيها : ان روجى تتغذى من حب الوطن ، وبغيره لا أستطيع الحياة ، اذ لا قيمة للحياة بغير هذا الحب الرائع العظيم الذى يفيض على المرء كل سلوى ، وكل سعادة حتى فى شقائه وبخاصة فى الشقاء ، حيث لا يجد الانسان القوة والأمل ، الا فى هذا الحب ، أو قول مصطفى كامل : لو انتقل فؤادى من الشمال الى اليمين أو تحولت الأهرام عن مكانها المكين ، لما تغير لى مبدأ ، ولا تحول لى اعتقادا ، بل تبقى الوطنية رائدى ونبراسى ، ويبقى الوطن كعبتى ومجده غاية آمالى « وتبدو عملية التجنى على مصطفى كامل واضحة جليلة من الكاتب » .

ولست أرى فى علاقة الحركة الوطنية وعلى رأسها مصطفى كامل ضييرا من تقرب تلك الحركة من فرنسا ، أو ضييرا من تقرب تلك الحركة من كاتبة فرنسية ذائعة الصيت مثل مدام جوليت آدم ، فمدام جوليت آدم من أشهر الكتاتبات الفرنسيات ، بل من أعظم شخصيات فرنسا وكتابها « انجلترا فى مصر » من خير ما ألف فى القضية المصرية ، بل ان رأى العام العالمى لم يعرف القضية المصرية على حقيقتها الا من ذلك السفير الجليل وزيارة مثل هذه الكتاتبة الفرنسية الجلييلة لمصر فى يناير ١٩٠٤ من الأعمال الوطنية المتميزة ، وقد استضافها فى المنيا عمر بك سلطان ، وقد زارت أنار بنى حسن برفقة مصطفى كامل والأمير حيدر فاضل ، وقلة استقبلت فى أسبوط استقبالا شعبيا هائلا أعده حسين بك فهمى وأحمد بك خشبه والسيد كامل بك خشبه . وقد ذهب هؤلاء بها الى البلينا حيث تناولوا الشاي بمنزل عبد اللطيف بك أبو ستيت ، ثم الى الأقصر حيث استقبلها عبد الكريم بك العمارة ويس بك انلراوس ، وفى اسبنا تناولت وضيوفها الشاي فى منزل متولى بك حزين ومدنى أفندى حزين .

وقد رحب بالضييفة الكبيرة مصطفى كامل فى مقال له نشره باللواء (٢٤ فبراير ١٩٠٤) وأسمها فى مقاله بأميرة من أكبر أميرات الرأى والقلم والسياسة ، وقال انها عشقت مصر من قديم ، وشغفت بها من عهد شبابها ودافعت عنها بقلمها السيل السنوات الطوال « وأولم لها الحديو عباس حلمي

التانى مآدبة عشاء فى قصر القبة فى ٢٥ فبراير • وقد بقيت فى مصر ستة أسابيع ، وكتبت عن تلك الزيارة مقالا رائعا فى صحيفة الجولوا الفرنسية قالت فيها : ان أرض مصر نضم كل المدنات السابقة وسماء مصر هو أول سماء مزقت فيها السحب حيث سمح بذلك للانسان ان يشعر بوجود الخالق • ولم يعهد التاريخ أمة بلغت من القوة والعظمة ما بلغته الأمة المصرية • الى أن قالت : ان استرداد مصر لنفسها أمر تكرر الى حد أنه صار قانونا فى تاريخها يؤكد أن مصر ستبقى الى الأبد مصر •

وللعلم فان مدام جوليت آدم من مواليد ١٨٣٦ ومصطفى كامل من مواليد ١٨٧٤ أى انها تكبره بثمانية وثلاثين سنة ، وقد التقى مصطفى كامل لأول مرة بـ مدام جوليت آدم فى سبتمبر ١٨٩٥ وكان عمره واحدا وعشرين عاما وكانت مدام جوليت آدم فى التاسعة والخمسين من العمر :

واذا كانت الحكومة الفرنسية قد تنكرت للقضية المصرية فى ٨ ابريل ١٩٠٤ فى أعقاب الاتفاق الودى الذى وقع بين فرنسا وانجلترا فى نفس اليوم ، فان الشعب الفرنسى لم يتنكر أبدا للقضية المصرية ، وانما ظل صديقا لمصر ، وفيا للقضية المصرية ، ومن الأمور الجديرة بالتوضيح ، علاقة مصطفى كامل بدولة الخلافة العثمانية حيث أساء الاخ لمعى المطيعي فهم تلك العلاقة ، وما أكثر ما كتبنا عن تلك العلاقة فيما كتبناه • عن مصطفى كامل ومحمده فريد وأمين الرافعي والحزب الوطنى • وكنا نظن ان تلك العلاقة قد وضعت للأذهان ووضعت فى مكانها الصحيح : لم تكن أبدا تلك العلاقة علاقة تبعية ، وانما كانت علاقة قوم ينشأون الاستقلال وهم يرون ان هناك سيادة اسمية لتركيا على مصر ، ولذلك فلم يكونوا يريدون اغضاب تركيا وانما كانوا يريدون ضمها الى صفوفهم لتقف وياهم ضد الاحتلال البريطانى •

وقد كان الشعب المصرى عاشقا لتركيا حتى فى الحرب العالمية الأولى • كان يطرب لأى انتصار تحققه تركيا ، بل لقد رحب الشعب المصرى عندما قيل له ان هناك حملة تركية تريد دخول مصر ، لتحريرها من الاحتلال الأجنبى • ولعلم الأستاذ لمعى المطيعي فان الوفد المصرى الذى كان يرأسه سعد زغلول باشا قد أرسل وفدا الى لوزان أيام مؤتمر الصلح ، وكذلك أرسل الحزب الوطنى وفدا آخر وكان من مهام هذين الوفدين الاتصال بالجانب التركى ليتنازل عن سيادته الاسمية على مصر : ان علوى صديقى • وقد وضع تشرشل يده فى يد ستالين فى الحرب العالمية الثانية ليتمكن الحلفاء من هزيمة هتلر •

أما الحديث الذى أطال فيه الأستاذ لمعى المطيعي عن علاقة مصطفى كامل بالحديد عباس حلمى الثانى ، فأحب أن أؤكد للأستاذ لمعى المطيعي ان عباس حلمى الثانى لم يكن كرومر وانما كان الحاكم الشرعى للبلاد ، وانه كثيرا ما وقف الى جانب الحركة الوطنية المصرية مما أغضب عليه الانجليز ، وسبب له أكثر

من أزمة معهم ، وربما يذكر الأستاذ لمعى المطيعى ان شباب مصر الوطنى ، فى مرحلة من المراحل كان مغرما بالحديو الشاب عباس حلمى الثانى حتى أنه حمل عربته على الأكتاف ، وربما يذكر الأستاذ لمعى المطيعى انه حتى بعد ان نفى الانجليز عباس حلمى فى أوائل الحرب العالمية الأولى ، كان الشعب يردد فى أغانيه : الله حى عباس حى » .

لقد كان عباس حلمى الثانى حاكما مصرية شريعا ، وقف الى جانب الشعب فوقف معه الحزب الوطنى بقيادة مصطفى وفريد ، وعندما وقف الى جانب الاحتلال تنفيذنا لسياسة الوفاق بين السلطة الشرعية والسلطة الفعلية . وقف الشعب والحزب معه ضد الحديو . والحديث عن العلاقة بين مصطفى كامل والحديو وبين محمد فريد والحديو وبين الحزب الوطنى والحديو ، تحتاج الى أكثر من كتاب ، وحسبى هنا أن أقتطف من مذكرات الحديو عباس حلمى الثانى التى نشرها « المصرى » عام ١٩٥١ ما يلى : لقد قيل فى أيام كفاح مصطفى كامل العنيفة اننى كنت خصمه ، وقيل أيضا أنه كان صنيعتى وليس هناك ما هو أشد بعدا عن الحقيقة من هذا الذى خيل ، ان مصطفى كامل كان لا ينتمى الا الى نفسه ، كان رجلا من الصفوة « عاش بايمانه ومات بايمانه » . أما أنا عباس حلمى فما كنت أبدا وحيه ، وما كنت أبدا خصمه . بل كان زعيما رائدا وجنديا يحارب تحت راية مثله العليا » .

أما الكلمات الأخرى ، التى لم يتسع المجال لنشرها ربما لقسوتها واختلافها مع سياسة الصحيفة وربما لطولها فقد كانت تحت عنوان ، حتى لا يتمزق شبابنا أكثر مما هو ممزق : انصفوا زعماءنا ولا تهيلوا عليهم تراب الظلم والحدو وعدم العرفان بالجميل ، . وقد أبدت فيها - فى البداية - أن مما أعطى للهجوم على مصطفى كامل ومحمد فريد فيما بعد أهمية خاصة عندى ، انه نشر فى صحيفة يومية واسعة الانتشار لا يعد قراؤها بالألوف ولكن بمئات الألوف وأغلب هؤلاء من الشباب الذين يخشى عليهم من تلك الأحكام التاريخية المبسرة التى لا تعتمد أصلا على حق أو منطوق أو عدل ولا تعمد - اذا ما اعتمدت - الا على كلمة قيلت هنا ، أو قيلت هناك بل فى أحيان كثيرة لا تعمد على أى شئ الا الرغبة - وعذرا ، وأسفا أيضا - فى تجريح الحزب الوطنى بقيادة مصطفى كامل ومحمد فريد فى وقت نحن أحوج ما نكون فيه الى الإبقاء على النماذج الوطنية المخلصة دون أن نوجه اليه الطعنات تلو الطعنات وقد تصورت نفسى واحدا من طلبة المدارس الاعدادية أو الثانوية الذين يدرسون ضمن ما يدرسون سطورا عن مصطفى كامل ومحمد فريد والحزب الوطنى ضمن ما يدرسونه من أحداث التاريخ المعاصر : تصورت نفسى طالبا فى مدرسة ثانوية أو اعدادية وأنا أقرأ ما نشر عن مصطفى كامل ، أغلب الظن اننى سأصاب بالاحباط بالاضسافة الى اننى سأصاب بقدر غير قليل من البلبلة والشك والقلق » .

وكان من بين ما قلده أيضا : لا يجوز أبدا أن نجىء بعد ما يقرب من ثمانين عاما على وفاة مصطفى كامل ، وسبعين عاما على وفاة محمد فريد ، لنقول انهما - مصطفى كامل ومحمد فريد - كانا من صنائع الخديو عباس حلمي ، وتركيا - وكان الأخ الصديق الأستاذ لمعى المطيعي قد وجه نفس تهمة العمالة لتركيا والخديو التي وجهها الى مصطفى كامل الى محمد فريد في مقال تال لمقالة عن مصطفى كامل - وطالبت - في هذا الكلمات ان يعيى الكتاب والمؤرخون بالتخيل فى الأجواء التي عاشها مصطفى وفريد وان يدرسوا جيدا الظروف الداخلية والخارجية التي كانت تحيط بمصر فى السنوات التي كان فيها مصطفى كامل ومحمد فريد يقودان الحركة الوطنية المصرية .

وقد أعلنت فى تلك الكلمة استغرابى من أن يركز - فى هذه الأيام بالذات - الهجوم على مصطفى كامل ومحمد فريد دون توجيه أى نقد الى سياسة قيادات حزب الأمة وحزب الاصلاح على المبادئ الدستورية التي كانت - فى الغالب - مماثلة للمحتلين أو على الأقل غير متصادمة مع سياسة المحتلين .

وقلت أيضا ، نفع نحن السياسيين فى خطأ فاحش عندما نكتب - مثلا - عن الخديو عباس حلمي الثانى - فى الثمانينات - وفى أذهاننا الصورة الكريهة التي كانت عن ذلك الخديو فى العشرينات عندما كان الاحتلال البريطانى جاثما فوق صدورنا يرضعنا لبن كراهية هذا الحاكم الذى رفض الوقوف الى جانب المحتلين فى الحرب العالمية الأولى وأثر الوقوف الى جانب دولة الخلافة الاسلامية وحيث كان يجلس على العرش الملك أحمد فؤاد الذى كان يخشى دائما من ان يخطف منه عرشه الخديو السابق عباس حلمي الثانى والذى كان يصدر تعليماته باغلاق أية صحيفة تذكر بالخير الخديو عباس حلمي الثانى بل الذى كان - أحمد فؤاد - يحرم دخول السراى كل على كل من يظن أن له علاقة - أدنى علاقة - بالخديوى عباس حلمي : وكان الملك أحمد فؤاد - وابنه فاروق من بعده - يضع فيتو على الشخصيات التي كانت على علاقة طيبة بالخديو عباس حلمي أو - على الأقل - قالت فيه كلمة طيبة ، كان يرفض تعيين تلك الشخصيات وزراء أو مديرين أو أية وظيفة يجرى تعيينها بمرسوم ملكي .

لا تزال نظرتنا - كسياسيين ومؤرخين - الى الخديو عباس حلمي الثانى متأثرة بنظرة الانجليز اليه ونظرة الملك فؤاد ، والملك فاروق من بعده اليه : لم نحاول الا نادرا النظر الى الرجل نظرة مجردة : نظرة عادلة متصفة الى تاريخ رجل حكم مصر - ولو أسميا - فترة طويلة من الزمن أصاب فيها - بلا جدال - وأخطا واذا كان قد تلون وتقلب ، هاجم الانجليز وصادقهم ، وتحالف معهم ، فمن من الحكام المصريين - فى سنوات ما قبل الثورة - لم يفعل ذلك ومن كان بلا خطيئة فليرمه بحجر » .

ونقلت فى كلماتي بعض عبارات وردت فى مذكرات الخديو عباس حلمي

الثاني قال فيها : ان التحليل التاريخي لحكمي سيبين بكل جلاء أنى لم أكن قط ذلك الغلام الذى زعمه صحفى فرنسى ولا كنت ذلك الثائر الماكر الذى يخضع للضغط اليومى من المعتمد والقنصل البريطانى .

ما كنت غلاما أو ثائرا ما كرا يوم وقع حادث حلفا - ١٨٩٤ - وإنما كنت شابا فى مقتبل العمر لم أحط نفسى بمن يطمعون الظفر لمصر بسيادتها وكيف يلوموننى لأننى أظهرت ذلك النفور الطبيعى نحو معتصبى بلادنا الطامعين فيها والذين كانوا قد صرحوا منذ سنة ذلك الاحتلال - ١٨٨٢ - والمرّة بعد المرّة دون أن يفوا بوعودهم ، وعلى رأسهم لورد دوفرين أنهم يتأهبون للجلاء عن مصر .

عندما ارتقيت العرض لم يكن بإمكانى اختيار حاشيتى بنفسى : لقد وجدتها كما هى ولم يكن لى من أمرها شيء وما كان يسعنى أن أقبلها أو أرفضها : ان الدور الوطنى قد تحدد وتجلّى بوجه عام فى عهدى وفد ظهر ذلك الروح فى اخلاص أكثر زعماء مصر ، جلدا ، وبلاغة وموهبة ، مصطفى كامل « كان مصطفى يرأس حزب الشىباب المتطرف وكان حزب أعيان البلاد - الحزب المحافظ - ياتمر بأمر الشيخ على يوسف وقد أدركت بعد قليل استحالة ضم الفريقين - الفريق المحافظ ، وفريق الشىباب - وصار لزاما على أن أسعى عند كل منهما سعيا خاصا » .

وفى كلماتى تلك أنقل فقرات من رسائل لمصطفى كامل ، لم يكن ينفى فيها - فى مطلع شبابه - انه يتلقى دعما من الحديو للقيام برحلاته الى أوروبا للدعاية للقضية الوطنية المصرية ، ولكن أى دعم ؟ فى خطاب بعث به مصطفى كامل الى صديقه فؤاد سليم مؤرخ فى ١٦ أكتوبر ١٨٩٥ - وكان اليأس قد استبد بمصطفى كامل - قال مصطفى :

اننى فى ضيق نظرا لأن الحديو لم يرسل لى من المال ما يكفينى للسفر الى مصر اذ أن مقدار ما بعث لى يكفى فقط لأسدد به نفقات الإقامة واننى صممت على عدم رجوعى الى مصر لأن وجودى فى فرنسا مهم جدا للقضية التى كرسى لها نفسى جسدا وروحا وهى قضية الدفاع عن مصر ، ولقد قررت ألا أعود الى مصر الا اذا يئست من معاونّة الوطنيين وانى حاليا يائس من واحد وهو الحديوى ولكن أليس فى استطاعة والدك والهلباوى ومحمد سالم ، أن يرسلوا لى سنويا ٤٠٠ جنيه ما داموا يعتبرون أنفسهم وطنيون ويقدرّون جهودى الوطنية ، واذا كانوا غير قادرين على مساندتى فانى سأعود الى مصر يائسا فاقدا الأمل ليس من أجل الجلاء فحسب بل من أجل مستقبل الأمة المصرية ، وتأكد يا صديقى العزيز انى لم أمكث فى مصر بعد عودتى دون أن أرى النصر أكيدا : سوف أنتحر ولا أعيش فى وسط أمة جامدة بالاضافة الى أنى لا أعرف اليأس الا بالموت معا .

بلغ والدك سلامى باسم الوطن المقدس وليس باسم الصداقة التمس منه وحده ان يرسل لى مبلغ (١٥٠ جنيه) هذا الشهر لهذه السنة كلها ولن اطلب منه شيئا بعد ذلك » .

وفى السنة المقبلة (١٨٩٦) سوف ادبر امرى فوالدك يدفع ١٥٠ جنيه ، والهلباوى ١٥٠ جنيه ومحمد سالم ١٠٠ و ٤٠٠ جنيه من هؤلاء الوطنيين . الثلاثة سيتكون لها قيمة كبيرة عندى اكبر من نقود العباس (عباس حلمى الثانى) ويظهر ان مصطفى كامل لم يتلق من صديقه او من والد صديقه فؤاد سليم اى دعم فكتب الى صديقه هذا فى ٢١ أكتوبر ١٨٩٥ يقول : استلمت بالأمس كتابك واؤخر الجواب عليه لوقت آخر وأسألك الآن ان تجيبنى على رسائلى لأعلم ان كنتم نساء أم رجالا والسلام .

وفى ٦ نوفمبر ١٨٩٥ ، يكتب مصطفى كامل الى صديقه الحميم فؤاد سليم قائلا : انى أشكرك على امدادك لى بالأحداث التى جعلتنى أرى بوضوح ان من بينكم لا يوجد أشخاص لا يمكن لوطنى مثلى ان يعتمد عليهم انت تقول انه لا يوجد فى مصر شعب جرى ، قادر على مساندتى ولكن أيها البائس ، والدك وأصدقاء والدك هؤلاء وطنيون هم جزء من هذا الشعب أكفاك هؤلاء : انى أرى انكم وطنيون عندما يكون الحديوى وطنيا ولستم وطنيين عندما يكون العكس » .

مرة فى ٢٢ يوليو ١٨٩٨ كتب مصطفى كامل الى أخيه الأعز محمد فريد يقول : أخى ليس لى من غيرك ما لى معك من الحرية فاسمع : اتفقت نهائيا على طبع كتاب الخطب وجموعة دفاعى عن الوطن الحزين وتعهدت بدفع مبلغ ثلاثين جنيها مرة واحدة ودفع أربعين بعد ظهور الكتاب والثلاثين يجب دفعها يوم الجمعة القادم ٢٩ الشهر الجارى فأرجوك غاية الرجاء ان ترسل لى يوم وصول هذا أى يوم الخميس ٢٨ الجارى ٥٠٠ خمسمائة فرنك بالتلغراف بواسطة الكريدى ليونيه لا عذمتك أخا وفا وصديقا حقيقيا » .

وكان مصطفى كامل فى ٦ يوليو ١٨٩٥ قد كتب الى أستاذه وصديقه عبد الرحيم أحمد رسالة يقول فيها بعد ان ألقى محاضرة فى مدينة تولوز الفرنسية عن القضية المصرية حضرها أصحاب الصحف التى تصدر فى المدينة والمحربين بها وجمع كبير من المسئولين بتلك المدينة التى حصل منها مصطفى كامل على ليسانس الحقوق وعرض « النور الكهربائى » بعض صور عن مصر قلمتها الجمعية الجغرافية ، وقد نشرت وكالات الأنباء العالمية ملخصا للمحاضرة وتناقضه الجرائد الباريسية كلها تقريبا ونشرتها - نصا - بعض الصحف التى تصدر فى تولوز : قال مصطفى كامل فى رسالته الى عبد الرحيم أحمد : دعوت بالأمس بعض الرجال الذين خدمونى وساعدونى هنا فى نشر الاعلانات وتحضير قاعة الخطابة واليوم أدعو أرباب الجرائد وأخطب فيهم خطبة قصيرة توافق المقام وأذكر لكم أن حضورى هنا كسب لمصر : كل أهل تولوز وخصوصا

رجال التحرير | الصحافة [فيها الذين صاروا تحت امرنى ورغبى بلا ثمن
أما عن المصاريف التى صرفت لأجل الخطابة فى : سكة حديد [١٢٠ فرنك
ذهاب وإياب ١٦ ساعة مسافة السكة الحديد] وأجرة القاعة والخدم ، والاقامة
وطبع الخطبة وتوزيعها وإرسالها بالبوسنة ، كل ذلك وصل للآن نحو ٦٥٠
فرنكا ولكننى مع الاعتدال والتدبير لا أصرف الا ما يوافق المصلحة ويعود نفعه
على خدمة مصر » .

للعلم : كان مصطفى كامل وقت ذاك لم يتجاوز الواحد والعشرين من
العمر : يكتب ، ويخطب وينظم الاجتماعات فى بلده أجنبى ويطلع محاضراته
الوطنية ، ويوزعها ، الى جانب مصاريف السكة الحديد والسفر بالسكة الحديد
يستغرق ١٦ ساعة مستمرة : ١٦ ساعة فى القطار دون استراحة ، و . و .
وبعد ذلك كله نقول عنه أنه عميل للخديو وان هناك مصطفى كاملين
واحد قبل ١٩٠٤ ، واحد آخر بعد ١٩٠٤ .

ونتساءل : أليس فى ذلك القول اساءة بالغة لتاريخ مل هذا الشاب
الوطنى ، عاشق مصر وشهيد غرامها ؟ .

وأرجو أن يكون مفهوما تماما أننى ما اهتممت هنا بموضوع الهجوم على
مصطفى كامل ومحمّد فريد الا للوصول الى النتيجة الهامة التى استهدفها دائما
من اثاره مثل هذه الموضوعات وهى أننا نطلم أنفسنا ونطلم تاريخنا ونطلم
الشخصيات البارزة فى تاريخنا بمثل تلك الأحكام السريعة السهلة كما أننا
نظلم الحق ، والحقيقة والواقع عندما نتخذ من الهجوم على بعض الشخصيات
التاريخية مودة من المودات التى تظهر فجأة ثم تختفى فجأة والتى تبدو أحيانا
وكانها فرصة للانتقام من بعض تلك الشخصيات تحقيقا لأهداف سياسية أو
حزبية مؤقتة ، أو دائمة ، فجأة - مثلا - نتحامل على محمد على الكبير ، نتبرأ
منه ، نفى عنه صفة الحاكم المصرى ، نلحق به كل التهم التى يمكن أن توجه
الى أى حاكم ، نسبتهن بكل الأعمال التى قام بها أو نفذها أو خطط لها وننسى -
مثلا - ان شعب مصر هو الذى اختاره طواعية فى استفتاء شعبى منقطع النظير
وفى وقت كانت فيه أوروبا تقاسى الأمرين من الحكم الأوتوقراطى المطلق ،
ونتناسى ، أن مصر فى عهده قد انطلقت سياسيا واقتصاديا ، وصناعيا وحربيا
الى الدرجة التى هددت الباب العالى فى تركيا وربما لولا التدخل الأوروبى
لأصبحت مصر ، من أوائل القرن التاسع عشر دولة كبرى !

ونحن - مثلا - لا نذكر لاسماعيل باشا الا ديونه التى اقترضها بفوائد
فاحشة والا غزواته النسائية فى دنيا الغرام والهيام ناسين أو متناسين ، أن
جزءا كبيرا من تلك الديون قد أنفق على مصر لتصبح قطعة من أوروبا وأن
جيوش اسماعيل - التى هى فى نفس الوقت جيوش مصر - قد ساهمت فى
القضاء على الرقيق ، وفى القضاء على الجهالة فى نفس الوقت ، وكانت تلك

الجيش سببا في ادخال المدينة الحدينة في كثير من دول افريقية : ننسى - مثلا - لاسماعيل باشا أنه منشىء الحياة النيابية في مصر ، وأنه أول من شجع المعارضة ، صحافة وتيارات سياسية وقد يقال أنه شجع المعارضة ليستعين بها على التدخل الأجنبي في شئون بلاده وقد يقال ، وقد يقال ولكن الذى لا جدال فيه أن الرجل كان الى حد كبير حاكما مستنيرا ولو أننا وضعنا فتوحاته ، وغزواته وانجازاته العمرانية في كفة ووضعنا سيئاته بل وجرائمه في كفة أخرى لرجحت الكفة الأولى .

وقد جاء علينا وقت ظلمنا فيه أحمد عرابي ، كانت كتبنا المدرسية ، تسميه العاصي أحمد عرابي ، كان البعض - منا - يطلق عليه اسم عرابي الخائن ، كان بعض مؤرخينا يصفونه بالجهل ، والأمية العسكرية وبالضعف وقلة الحيلة وكان مجرد محاولة انصاف الرجل بكلمة ، مجرد كلمة يتعرض قائل تلك الكلمة للمحاكمة أو للطرد من وظيفته كما حدث بالنسبة لبعض مدرسي التاريخ في المدارس الثانوية الذين تقلوا ، من وظائفهم ، ومن مدارسهم لأنهم أكلوا في دروسهم لتلاميذهم أن عرابيا لم يكن عاصيا ولا خائنا وإنما كان ثائرا بل رائدا من رواد الثورة : وكذلك الحال بالنسبة للخديو عباس حلمي لم نذكر له ، إلا أنه كان متولنا يعارض بعض الحكام الانجليز في مصر ثم يتحالف معهم ، التحقيق مصالحة الشخصية ، أو لأية أسباب أخرى : لم نذكر للخديو عباس حلمي إلا أنه جمع أموالا طائلة من كذا ، وكذا ، والا أنه كان يضرب الحركة الوطنية المصرية مرة ويعمل على تقويتها مرة أخرى ، وهكذا .

وعباس حلمي - شئنا أم أبينا - أول حاكم من أسرة محمد علي ، أحب مصر حبا جما وخاصة في السنوات الأولى من حكمه ، عندما ولى الحكم ، وهو في الثامنة عشرة من العمر ، كما أنه أول حاكم مصرى من أسرة محمد علي واجه الانجليز الذين يحتلون بلاده مواجهة صريحة سببت له الكثير من الأزمات كما أنه - عباس حلمي الثاني - وقف مؤيدا للحركة الوطنية المصرية منذ عام ١٨٩٢ حتى عام ١٩٠٤ - على الأقل - ثم تخلى عن هذا التأييد عندما رأى فرنسا تتدخل عن مناصرتها للحركة الوطنية المصرية وتحالف مع بريطانيا بعد أن اتفقتا - فرنسا وانجلترا - على اطلاق يد فرنسا في الجزائر ، واطلاق يد انجلترا في مصر وقد نذكر للخديو عباس حلمي أنه لم يكن كوالده صنيعة لانجلترا ففي أحيان كثيرة يمكن أن نعتبر عدم الانصياع الكامل للاحتلال ميزة إذا ما قارنا عدم الانصياع الكامل بالتبعية الكاملة ، وعباس حلمي الثاني شئنا أم أبينا له بصماته على السياسة المصرية والحركة الوطنية المصرية رغم مرارة الاحتلال البريطاني وقسوته ، وينبغي علينا إذا ما أردنا الانصاف أن نقول ما للرجل ، وما عليه ، أما أن نحرمة من كلمة الحق وأما أن نجعل منه شماعة لكل الأخطاء التي وقعت في عصره [١٨٩٢ - ١٩١٤] فليس من الشجاعة في شيء .

وكذلك جاءت علينا فترة من الفترات قسونا فيها على سعد زغلول : قلنا - مثلا - أنه امنطى المد السورى فى عام ١٩١٩ واستغله لصالحه ، فلنا عنه انه استفاد من الثورة دون أن يكون له فضل الاعلاد لها بل وجد من بيننا - وقد وصلوا الى أعلى المناصب - أى كانوا وزراء - من اتهم سعد زغلول بالخيانة والعمالة لبريطانيا والاتفاق معها على كثير من الخطوات التى نعدتها بريطانيا فى مصر وخاصة الشهور التى ولى فيها الحكم وكذلك الأمر بالنسبة لمصطفى النحاس : ركزنا على أمور صغيرة مثل الثراء الذى هبط على زوجته والقبلة اياها التى طبعها على يد الملك الشاب فاروق وتمثل التفارب من القصر ، فى وزارته الأخيرة وعندما اسمى تلك الأمور ، صغيرة فأنما أعنى صغيرة بالنسبة الى ما قدمه مصطفى النحاس لبلاده فى تاريخه الوطنى المشرف قبل ان يحترف السياسية كقاض وبعد أن احترفها كعضو فى الوفد المصرى ، ثم رئيسا له ننسى لسعد زغلول انه أول زعيم مصرى فلاح افتخر بأنه زعيم الرعاع أو من كان يسميهم الانجليز رعاعا ، وأنه أول زعيم تباهى بزعامته للابى الجلايب الزرقاء [الفلاحين] : سعد زغلول أول زعيم مصرى وف فف أمام ملك أوتقراطى مستبد موقف الندية ، وصعد الأزمة معه فى مسألة من يختار الأعضاء المعينين : فى مجلس الشيوخ : الملك يقول ان الملك هو الذى يختار وسعد زغلول يقول ان الملك لا يحكم الا عن طريق وزرائه وان مجلس الوزراء هو الذى يختار الأسماء ، والملك هو الذى يصدر قرار التعيين فلما اشتملت الأزمة اتفق الملك وزعيم الشعب - على النحو الذى فصلناه فى الجزء الأول من هذا الكتاب - على الاحتكام الى فان دوش النائب العام فى المحاكم المختلطة المصرية وقبل الملك قرار الحكم الذى أيد موقف سعد زغلول فى أن الملك يباشر سلطته عن طريق وزرائه وتعيين نسبة الخمسين من أعضاء مجلس الشيوخ هو من سلطات مجلس الوزراء ، الذى يقترح الأسماء على الملك ويصدر الملك المرسوم الملكى بتعيين تلك الأسماء فى مجلس الشيوخ .

نسبنا مصطفى النحاس مقاومته للاحتلال البريطانى فى كثير من أيام حكمه ونسبنا أنه نام ، فى محطة سكة حديد بنى سويف كنوع من المقاومة لدكتاتورية اسماعيل صدقى ، عندما حال اسماعيل صدقى ، بين مصطفى النحاس وبين دخوله بنى سويف : نسبنا أو تناسبنا المواقف الوطنية الكبيرة والكثيرة لمصطفى النحاس تلك المواقف التى سجلناها بالتفصيل فى سلسلة مقالات لنا بالمصور : تحت عنوان : مقال تأخر عشر سنوات : مصطفى النحاس زعيم مصر ، ووجدناها البحر الشجاع [٢٣ أغسطس ١٩٧٥] .

كانت ولا تزال أحكامنا على كثير من زعمائنا قاسية للغاية ، وكانت ولا تزال أحكامنا على كثير من زعمائنا أيضا مبالغ فيها الى حد كبير : نحن نظلم البعض فنحرمه من ثمرة كفاحه ونتوقف عنه بعض الأمور الصغيرة لنجعل منها

مدخلا للمؤاخذه ، والنقد ، بل والهجوم الضارى ونحن - أيضا - نتملق فى أحكامنا : البعض ننسب اليهم - مثلا - ما لم يقوموا به : نضخم مثلا الأعمال البسيطة التى قاموا بها : نتناسى دائما الأخطاء بل الخطايا التى اقترفوها ونحن لا نطلب الا العذالة المطلقة ، نحن لا نريد ممن يكتب تاريخا - وقد أصبحت كتابة التاريخ بكل أسف شديد بلا روابط ، ولا ضوابط - ان يكون صادقا وأميناً يقول الحق ، ولا شئ غير الحق : يذكر ما للرجل وما عليه : يحكم على الشخصية العامة فى كل عمل قامت به ، ويكون حكمه خاصا بكل عمل على حدة . ثم يحكم على الشخصية العامة ، حكما عاما له ما يبرره ، أو على الأقل يكون له حيثياته .

وأحب هنا أن أركز فى هذا المخل على خطأ تقع فيه جميعا نحن الكتاب والمؤرخين : اننا نعطى اهتماما بالغاً للزعماء والقادة دون أن نعطى نفس الاهتمام للشعب ، وما كان للزعيم ، أو قائد ، أن يقوم بعمل ما بمفرده ولا بد أن يساعده الشعب ، على تحقيق آماله ، نحن نذكر للزعيم أو القائد كل الأعمال الجيدة ، التى قام بها ، ننسى أو نتناسى فى أحيان كثيرة : الشعب هو الذى قام بتلك الأعمال وانه لولا ، الشعب لبقيت تلك الأعمال مجرد أفكار أو مشروعات فى ذهن القائد أو الزعيم دون أن تنفذ .

والانصاف يقتضينا أن نذكر فضل الشعب فى كل عمل جيد نكتب عنه دون أن ننسب كل فضل الى القائد ، أو الزعيم : ان حركة التاريخ تؤكد أن الشعب هو صانع كل شئ : هو الأداة المنفذة لكل اصلاح ، هو البانى لكل حركة عمرانية ، هو الجيش الذى يحقق - فى الحروب - الانتصارات ، وما دور الزعيم ، أو القائد هنا الا دور الوجه ، دور المفكر ، ولذلك فان هناك زعماء وقادة تاريخيين ، ملكوا الكثير من أوجه العبقرية ولم يفتح لهم ، أن يتركوا بصماتهم على التاريخ لأنهم كانوا حكما على شعوب ليست لديها القدرة على البناء والعمل : أكان محمد على ، أو اسماعيل باشا - مثلا - يستطيعان اقامة الدولة التى أقامها كل منهما ؟ أكان يحقق تلك الانتصارات والانجازات التاريخية التى قام بها كل منهما لولا شعب مصر : رجاله ونساؤه ، شبابه ، وكهوله ؟؟

اننا - وتلك احدى نقائصنا - نعطى كل اهتمامنا لعبقرية الأفراد دون ان نعطى عبقرية الشعوب ما تستحق من اهتمام .

ولقد حاولت ، وأحاول باستمرار فى كل ما أكتبه أن أكتب عن دور الشعب سلبا أو ايجابا ، واذا كان بعضنا يخشى أن يكتب عن سلبيات الشعب ، واذا كان بعضنا - اذا كتب - لا يكتب الا عن ايجابيات الشعب ، فاننى أحاول دائما جهد الاستطاعة أن أكتب عن ايجابيات الشعب وسلبياته فى أية مرحلة أكتب عنها .

وأحب هنا أن أركز على أبرز سلبيات اهتمامنا بالحكام ، دون اهتمامنا بالشعب صانع الحكام وصانع الأعمال التاريخية التي تنسب الى بعض أولئك الحكام ، وذلك اننا عندما ننسب كل عمل ، الى الحاكم ، وننقص باستمرار من قدر الشعب ودوره يظن البعض أن شعبنا لا يصنع شيئا وان كل عمل كبير تم انما قام به الحاكم وحده ، وبالتالي فان كل الأمجاد تنسب الى الحاكم ، والحاكم قد يكون أجنبيا ، أو قد يكون من سلالة أجنبية وهنا ينسب كل فضل الى الحاكم الأجنبي دون ذكر للشعب الذي قام بتلك الأعمال ثم تجيء النتيجة السلبية المؤسفة ومؤداها أن مصر – مثلا – لم تقم بأى عمل خلال الفترة ، التي حكم فيها محمد على لأنه غير مصرى : ألبانى كما تعارفنا ، تركى قح ، كما يؤكد أستاذنا د. شفيق غربال ، ونعتبر الفترة التي حكم فيها محمد على مصر فترة حكم أجنبى لا مصرى .

وليس هناك من قسوة أشد من تلك القسوة ، التي ننهى اليها تلك النتيجة السلبية التي تقدمها نحن أو يقدمها البعض ، بما « تميز » به – من قدرة فائقة على النفاق ، أو الجهل المطلق – فنقول – مثلا – أن سعد زغلول أول حاكم مصرى رأس وزارة مصرية ونقول – مثلا – أن جمال عبد الناصر – أول مصرى رأس جمهورية مصر وقاد شعب مصر .

وليس فى ذلك الا الظلم البين الذى استشرى فى كثير من الأحيان فجعل الكثيرين منا يعتقدون ان مصر لم تحكم حكما مصريةا خالصا الا فى سنوات قليلة وتلك مقولة لا تستند أبدا الى أى أساس سليم ان الشعوب وخاصة الشعوب العربية تمتص كل العناصر الأجنبية وتحيلها الى عناصر وطنية : الشعوب ، وخاصة الشعوب العربية قادرة دوما على أن تكسر حدة الغزى أو الدخيل ، تذيبه فى بوتقتها حتى يتحول بعد فترة من الزمن الى مواطن أصيل ضمن مواطنيها . اننا لو جرينا – مثلا – وراء أنساب الملوك ورؤساء الجمهوريات والحكام فى أوروبا وأمريكا وأعدنا هؤلاء الى جذورهم الأولى لاتضح لنا العجب العجيب ، فملوك انجلترا – مثلا حسب جذورهم الأولى – ليسوا انجليز أصلاء ومعظم رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية ، ليس أمريكيين « أصلاء » ، وكذلك بعض الرؤساء الفرنسيين والألمان والبولنديين ، ولو أننا أخذنا بالمنطق ، الذى يحكم به هنا فى مصر أن مصر لم تحكم حكما مصريةا خالصا الا فى سنوات قليلة من عمرها الطويل لوجدنا دولا ، كبيرة وصغيرة فى أوروبا وأمريكا لم تحكم الا حكما أجنبيا اذا ما عدنا الى الجذور الأولى ، لملوكها ورؤساء جمهورياتها ورؤساء حكوماتها ؟ اليس من الظلم أن نقول مثل هذا القول عن مصر فيشيب شبابنا على أنه لم يحكم حكما مصريةا الا فى سنوات قليلة ، وبقية تاريخه كله كان مستعبدا يحكم بأجانب !!

وقبل أن ننقل الى موضوع آخر ، هام وخطير من موضوعات المدخل الى فهم أحداث التاريخ المعاصر أحب أن أشير الى ظاهرة يتميز بها فهم البعض لأحداث التاريخ وأشخاصه ، فمن كثرة تركيزنا على أقوال معينة وأحداث معينة ، أننا - أو أجيال كثيرة منا - لا نعرف عن بعض الأشخاص الا المعلومات التي ارتبطت بواقعة معينة فمثلا ، نجد أجيالا كثيرة لم تعرف عن ابراهيم الهلباوى الا أنه المدعى العمومى فى قضية دنشواى أما فيما عدا تلك الواقعة من أحداث تاريخه ، فإن أحدا لا يعرف عن بقية التاريخ شيئا : تاريخه فى المحاماة ، كقطب من أقطاب المحاماة وكثقيب من أبرز نقباء المحامين لاكثر من دورة ، دوره فى لجنة اعداد الدستور عام ٢٢ ، وعام ١٩٢٣ ، مساهمته فى انشاء حزب الاحرار الدستوريين ، وغير ذلك من الأمور ، الهامة فان الكثيرين لا يعرفون عن تلك الأمور شيئا ، لأن صفة المدعى العمومى فى قضية دنشواى قد طغت على كل شئ وطمست كل تاريخ مشرق . منال آخر يتسم بالظلم ، البين ، يتعلق بعبد الخالق ثروت باشا وعبد الخالق نروت باشا ، كان من أبرز رجال القضاء ، كما كان رئيسا للوزارة المصرية فى أخطر مراحل التاريخ المصرى : الحرب العالمية الأولى ، وما بعدها وقيام ثورة ١٩١٩ ، و . و . ولكن عبد الخالق ثروت باشا ليس معروفا فى أذهان الجماهير أو أغلبية الجماهير بكل أسف الا انه رئيس الوزارة الذى كان مغرما بمنيرة المهديّة ، والذى كان يعقد مجلس الوزراء فى عوامتها والذى غنت له - وحده منيرة المهديّة : تعالى يا شاطر نروح القناطر .

وقد أحدث ذلك لأسرته ، وخاصة حفيده رشدى غالب حسين رشدى مرارة شديدة جعلته يهتف من أعماق أعماقه فى رسالة لم تنشر بكل أسف اذ حالت الظروف القاهرة دون نشرها ، وبقيت عندى كوثيقة تاريخية ذلك أن الرجل (الحفيد) أذاح فى تلك الرسالة عن أسرار كثيرة من حياة جده ولعل فى مناسبة قريبة أنشر تلك الرسالة المطولة ، التي كانت بعنوان : اتركوا العظماء يرقدون فى مقابرهم فى سلام آمنين وكانت الرسالة تعليقا على احدى فوازير رمضان - شهر الصوم والقرآن ، شهر العبادات والخيرات شهر الحسنات والطيبات وكان فى مقدمة تلك الرسالة : توسمت ان يحقق هذا البرنامج الغرض المنشود منه أو المفروض فيه متمتلا فى الترفيه علينا بتقديم التسلية الهادفة من خلال الامتحان القائم على فلسفة النقد البناء والمداعبة بالنكتة الطريفة الخفيفة المستحبة الا أنه هالنى وروع كل الطبقة الواعية المستنيرة أن يتناول هذا البرنامج الأجوف سير : عظماء التاريخ من عمالقة الحكم والسياسة ورواد الوطنية والفكر وأرباب السيف والقلم وأساطين الفن وصانعى الأيجاد بأسلوب تشمئز منه النفوس الأبية ويأنف له الذوق الرفيع وتستنكره ، الأخلاقيات الكريمة تطالعنا بصورة كريمة لتسكون موضوعا لمسابقة هزلية واهية ، « حظيت » بشرف تشويه تاريخ هذا العالم الكبير والأمر - رشدى غالب حسين

رشدى - من كل ذلك وأدهى المادة العلمية فهى بلا تجنى ومع مزيد الأسف كشكول ، دسم من الأخطاء الفاحشة ، وموسوعة ضخمة من المغالطات والافتراءات والمهاترات : كل هذا الإبداع والخلق الفنى والثقافة العميقة قدمها بكل أسف أكبر جهاز إعلامى مرئى ومسموع فى الدولة خصص لتسليية الصائم الكريم : المهم أن كل هذه المآسى قد اركبت باسم الفن والفن منها براء ، وقدمت بدعوى الثقافة الهادفة وهى فى حقيقتها جهالة هدامة وعرضت بغرض الاضحاك ولكنه ضحك كالبكاء .

ويمضى رشدى غالب حسين رشدى قائلا : لو تصور بعض الأديباء أنهم أوصياء على التاريخ واستباحوا لأنفسهم فى استعلاء وغير استحياء تشويه تاريخ هذا العالم فأننا لن نسمح أبدا لأى مخلوق على وجه الأرض أن يمد يد العبت أو يبت روح التهريج لتشويه تاريخنا القومى بكل ما يزرع به من مجد وعز وفخار .

وليعلم هؤلاء - رشدى غالب حسين رشدى - ان التاريخ القومى لكل دولة بمثابة الأصل للانسان والجذور للأشجار والأساس للبنيان والانسان بلا أصل لقيط شريد والشجرة بلا جذر ضعيفة تقتلها الرياح وأعاصير والبنيان بلا أساس نخل مهدد بالانهيار والسقوط فما بالهم يقوضون هذه الدعائم القوية الراسخة .

وإذا استبهجت لنفسى - رشدى غالب - وقد تملكتنى بعض الأنانية المفترضة فى الانسان أن أترك القضية العامة لأتطرق لاحدى خصوصياتها وأن أصبح حقيقة تاريخية شوحتها بكل أسف تلك الفوازير ، حقيقة وان كانت قد تغيب عن أذهان قلة قليلة من الشباب الا أنها راسخة بفضل الله تعالى ووعى أبناء هذا البلد الأمين فى نفوس الغالبية العظمى من رجالات وشيوخ الأمة الأكرمين .

هذه الحقيقة ... هى السيرة العطرة لجدى المغفور له صاحب البولة « حسين رشدى باشا »

هذا الرجل الذى احترق فى أوائل القرن العشرين ليضئ شعلة الجهاد والوطنية وليكون منارا وقبرا سا .

الرجل الذى أفنى صحته وطاقته وقودا لثورة ١٩١٩ ليكون قدوة تحتذى ومثلا شرودا فى التضحية وانكار الذات تسجل أعماله فى سجل الخالدين ليدخل بها التاريخ من أوسع أبوابه مرفوع الرأس شامخ القامة مهيب الجانب كعلم خفاق للحركة القومية المصرية وليرقد فى رحاب الله فى أعلا عليين أبيض الوجه ناصع السيرة نظيف اليد .

فلقبه تبهوا حسين رشدى أرفع المناصب وأسماءها عن جلالته واقتداره فى وقت كان المصرى غريبا فى وطنه مغلوبا على أمره .

بدأ بداية فى خدمة بلاده بعد أن حصل على أعلى اجازة للقانون فى العالم من جامعة السريون بفرنسا - مفتشاً للغة الفرنسية بوزارة المعارف العمومية فكبيراً لمفتشى اللغات الأجنبية بها فقاضياً فمستشاراً بالمحاكم المختلطة والأهلية فوزيراً للأوقاف فوزيراً للحقانية « العدل » والخارجية والمعارف العمومية والمداخلية فرئيساً لمجلس الوزراء زهاء خمس مرات فقائم مقاماً خديوياً فرئيساً لمجلس الشيوخ ، كما تولى شرف رئاسة اللجنة التى وضعت دستور ١٩٢٣ « الأب الشرعى لكل ما أعقبه من دساتير ومواثيق » ورئاسة هيئة انشاء الجامعة الأهلية المصرية كما عمل أستاذاً غير متفرغاً بل متبرعاً لتدريس القانون الدولى العام بهذه الجامعة الشامخة .

حسين رشدى الذى وقع فى لندرة فريسة للشبلل أثناء مرافعته عن القضية المصرية فى مفاوضات المطالبة بالاستقلال عندما احتج على « اللورد كيرزون » صارخاً فى وجهه « يبدو يا جناب اللورد انك تجهل تاريخ بلادك لأنك لو رجعت بذاكرتك للماضى القريب لتذكرت أن الشعب المصرى الذى تستخف به ، وجنود جيشه اللذين تستهين بهم سبق أن ألقوا بقيادة جدى « طوبزاده الكبير » بقادتكم وجنود جيشكم فى البحر « مشيراً بذلك الى معركتى الحماة ورشيد الشيرتين » .

ثم استطرد قائلاً له : وسيجىء قريباً اليوم الذى سنحاربكم فيه وجها لوجه وربما سأكون فى هذا الوقت شيخاً هرماً لا يقوى على الحركة ولكننى سأطلب من أربعة من الجنود الأتداء حمل أثناء قتالكم ٠٠٠ كلا فلن أعطل هؤلاء الجنود عن أداء واجبهم المقدس بل سأزحف بنفسى على بطنى وأتقدم الصفوف ولن نرجع من معركة المصير الا بعد أن نسحقكم ونمحي هذه الوصمة من جبين مصر .

هذا هو الرجل الذى كان فى مقدوره ان يحظى بتاج مصر أثناء جلوسه على عرش البلاد قائماً مقاماً خديوياً فى الفترة بين خلع عباس حلمى الثانى وتعيين السلطان حسين كامل فأبى زهداً فى كل شئ : فى زخرف الحياة الدنيا - ما عدا عشقه لمصر - هو بعينه حسين رشدى الذى تفادى بثاقب بصيرته وراجع عقله وواسع ادراكه وبعد نظره السياسى ضم مصر الى ممتلكات الامبراطورية البريطانية العظمى جاهداً فى تضيق نظام الحماية ، حين الفرج الذى كان يلوح عن قريب : الرجل الذى وقف فى وجه ولى الأمر عندما أراد أن ينص فى دستور سنة ١٩٢٣ على أن « الملك هو مصدر السلطات » وأصر هو على أن الأمة هى مصدر السلطات جميعاً .

وقال كلمته المشهورة « والله لو أصر على الأمر على وجهة نظره فيؤسفنى
أننى لن أستطيع الاستمرار فى التعاون مع ملك غير دستورى مثله » .

حسين رشدى المحرك الأول لتورة ١٩١٩ الذى عرض عنفه لحبل المشنقة
حيث كان المستول الأول عن أمن الدولة ونظامها فى وقت كان فيه للانجليز
اليد الطولى على البلاد .

الرجل الذى جمع التوكيلات لسعد زغلول ورفاقه ليكسبهم أهلية الدفاع
عن القضية المصرية باسم جماهير الأمة .

هو نفسه الذى كان يأمر فى الخفاء بتسهيل مأمورية قطع سبل المواصلات
والسكك الحديدية لعرقلة حركة جنود الاحتلال فى مواجهة الثوار وهو الرجل
الذى ابتدع فكرة اضراب الموظفين عندما كررت الحكومة البريطانية معارضتها فى
سفر المفاوضات المصريين الى لندن بعد صدور المبادئ « الولسنية » التى تعطى
للمشعوب حق تقرير المصير ، فأثر أن يلزم فى غير ما استقالة تعبيرا عن قضيتته
وثوريتته وايحازا للموظفين بالاضراب مثله وحثهم عليه ليوقع السلطات البريطانية
تحت ضغط حكومى وشعبى ويجبرها على الموافقة على سفر المفاوضات ٠٠٠ الأم
الذى تحقق فعلا ٠٠٠

وما أروع رده على مشروع برونيث الخاص بنظام مصر النيابى فى ذاك
الموقت والذى جتمع فى الهيئة التشريعية للبلاد بين الأجانب والوطنيين ونص
على زيادة الأجانب على الوطنيين والمعينين على المنتخبين - ذلك الرد الذى كانت
تتلقفه الأسماع والأبصار فى لهفة وحماس والذى لولاه لتحولت الأمور المصرية
عن المجرى الذى سارت فيه الى اليوم - حيث كان يقول رحمه الله على حد
تعبيره بالعامية « أنا الديدبان الذى ناديت عندما أطلعت على مشروع « برونيث »
وقلت : جاي الحقونى فقد دهمنا الخطر يا رجال » .

وما أروع كلمة حسين رشدى الشهيرة حينما طلب اليه « اللورد ملنر »
أن يجمعه بفریق من المصريين للتحدث اليهم فى شأن أعمال « لجنة ملنر » اذ
قال له بالحرف الواحد « انى آسف جدا يا جناب اللورد فوالله لو طلبت
منى أن أجمع لك ثلاثة قطط من شوارع مصر لمناقشتك فى موضوع أعمال
هذه اللجنة ، لما استطعت اليه سبيلا » وكانت هذه العبارة التاريخية هى
القول الفصل الذى قوض آمال تلك اللجنة البغيضة وأنهى مهمتها الاسعمارية .

هذا هو الرجل الذى أطلق عليه فى موسوعة التاريخ العالمية « رشدى مصر
الكبير : هذا هو حسين رشدى الذى كان منزله ومكتبه قبله لأصحاب الحاجة
والسائلين والضعفاء والمساكين ، الرجل الذى دخل الحكم سليل أسرة عريقة
ابن بيت كريم أصحابه من سراة القوم وخرج منه صفر اليمين يزهو برصيد
هاكل من المحبة والاحلال والتبجيل والعرفان بالجميل .

كنت أتمنى من اللذين سمحوا لأنفسهم ان يتعرضوا لسيرة هذا الرجل الكبير ويأن يتجنبوا عليه « افتراء زاعمين انه عقد مجلس الوزراء فى العوامة الخاصة لسلطانة الطرب » السيدة منيرة المهديّة » ان يتحروا الحقائق بدقة ويرجعوا للوثائق الرسمية ويعملوا حكم العقل والمنطق الذى يبدو واضحا انهم قد أعطوه أجازة مفتوحة لحين سرد هذه المهاترات السخيفة ٠٠٠ اذ كان يتعين على هؤلاء السادة الأفاضل أن يرجعوا الى مضابط مجلس الوزراء المحفوظة بأرشيف هذا المجلس الموقر أو بملار المحفوظات وائى أتحدى هؤلاء الأدعياء أن يجدوا بهذه الوثائق الرسمية تصريحاً أو تلميحاً يشير الى أن جلسات مجلس الوزراء قد عقدت فى يوم ما « بعوامة منيرة المهديّة » واسمحوا لى أن أسأل هؤلاء المغاوير بعض الأسئلة وأترك لهم الاجابة عليها وليحكم الراى العام الواعى المثقف

١ - هل كان يسمح ولى الأمر مهما تصورنا اعتباطا فساد النظام وسقوطه أن يسمح للوزارة المصرية أن تنحدر الى حد عقد اجتماعاتها الرسمية بعوامة خاصة لآى مطربة مهما كانت منزلتها ١١٩٩ وهل كانت تسمح بذلك حتى دولة الاحتلال نفسها ٩٩ !!!

٢ - هل تولت الحكومة نقل أجهزة مجلس الوزراء من سكرتارية فنية وأخرى ادارية وآلات كاتبة وملفات ومستندات ومراجع وكبار موظفى المجلس وحرس الوزراء ، وركبت شبكة تليفونات ونظمت حركة المرور وأقامت استحكامات الأمن وأشرفت على الضبط والربط بعوامة منيرة المهديّة لعقد اجتماعات مجلس الوزراء بهذه « العوامة المحظوظة » ٩٩ !

٣ - هل يتصور أن جميع السادة الوزراء وكبار موظفى الدولة فى ذلك الوقت وكانوا جميعا بلا استثناء من أفاضل الناس وأعلام الجهاد والوطنية تربعوا على كراسى الحكم تباعا ، قد وافقوا وقبلوا على ان أنفسهم أن ينزلقوا الى هذا المنحدر ؟ ولم يعترض واحد منهم على هذه البدعة الغير كريمة ؟ ! ؟

٤ - ما هى الحكمة وما هى الضرورة الملحة التى تجبر كبير الوزراء المسئول الملقب بصاحب الدولة والذى وصل الى هذا المنصب الرفيع بوسع ادراكه وراجع عقله وصواب رأيه بعد أن عركنه التجارب وصقلته المواقف ودربته الأيام بأن يضح نفسه وزملاءه الأشراف فى هذا الموقف الحرج العجيب ؟؟ فلو افترضنا جدلا سفسطائيا لا طائل منه : أنه آثر هذا الموقف الشاذ لعلاقة شخصية ومآرب خاصة بينه وبين صاحبة العوامة الفاضلة فالمفعول والمقبول أن باتى لزيارتها وحده فى جو بسبط هادى ولبس فى موكب ضخم وبطانة هائلة تعكس المزاج !!!

وان كان المقصود أن يزورها للاستمتاع بفنها الراقى وصوتها الساحر الشجى الذى تربعت بفضلها على عرش الغناء حقبة من الزمان فالمنطقى أن يزورها

هو والسيدة الفاضلة قرينته أو بعض من يصطفقهم من الأصدقاء المحبين الى قلبه في جو شاعري على ضفاف النيل وليس في جو حكومي مكهرب !!!

ولهذا الموضوع قصة ٠٠٠ فالعلوم ان حسين رشدي قد فضى طفولته وشبابه في ربوع أوربا حيث تلقى تعليمه من رياض الأطفال حتى حصوله على أعلى أجازة في القانون من جامعة السربون متنقلا في المدارس ومعاهد العلم ذات النظام الداخلى بكل من سويسرا وفرنسا وبعد تخرجه من الجامعة الفرنسية الشهيرة وكان ترتيبه الأول بامتياز مع مرتبة الشرف العليا صرحت له الحكومة الفرنسية لكفاءته وجدارته العلمية بأن يزاول مهنة المحاماة وسمحت له بفتح مكتب لهذه المهنة في باريس واصبح أول اجنبي يتمتع بهذا الامتياز الكبير في جميع انحاء فرنسا ، وبحكم ثقافته الأوربية ومسايرته لركب الحياة في هذه البلاد المتقدمة كان سغوفاً بحب الفن الراقي يطرب للأداء الرائع ويحنى قامته احتراماً للأصالة والابداع والابتكار ، ويهره احترام المواطن الأجنبي وتقديسه للمصنفات الفنية في الوقت الذي كان يعتبر الفن في مصر بكل أسف مهنة غير محترمة تصادف امتعاضاً من العامة والخاصة وتحارب علانية وخفاء وترفضها القيم والعادات العتيقة وينفر منها الناس لتصويرهم أنها من وسائل الترفيه والتسلية في المواخير والبارات - الى الدرجة التي كانوا يطلقون فيها على الممثلين والممثلات « فئة الشخصائية » يتنكر لهم المجتمع وتبرأ الأسر الكريمة من الأبناء الذين يمتنون الفن بصفة عامة .

فأراد حسين رشدي وهو صاحب الذوق الرفيع والاحساس المرفه والنفاة التقديمية أن ينصف الفن في بلاده وأن يضعه في المكانة اللائقة به تحت الشمس وأن يكرمه في شخص القائمين عليه ومن هذا المنطلق كانت بداية علاقته بسلطانة الطرب وشادية عصرها السيدة منيرة المهدية فكان يحضر في المقصورة المخصصة له هو والسيدة قرينته بعض حفلاتها الكبرى وينحني ليقبل يدها على الطريقة الغربية في مصافحة السيدات بعد انتهاء الحفل اعراباً منه على ثنائه وتقديره لما تقدمه من روائع وتكريما للسمو الفني في أجلي معانيه - وكان لسان حاله يقول أنظروا أيها الناس ان حسين رشدي سليل البيت الكريم وشيخ الوزارة المصرية يحنى قامته اجلالاً للفن الأصيل ٠٠٠٠ لعل في هذه اللقطة الكريمة عبرة لمن يعتبر وقدرة تحتذى لدفع الفن والفنانين دفعة قوية نحو النهوض والارتقاء .

ولما كان حسين رشدي نصيراً وظهيراً للفن فقد دعمته السيدة منيرة المهدية في عوامتها بمناسبة ختام موسمها الغنائي بملمهى « الهامبرا » بالاسكندرية لحضور حفل خاص أقيم تكريماً للرجل الذي أكرم الفن وتقديراً لأبدايه البيضاء وعرفانا بفضلها ، ولما كان الشخص المحترق به هو رئيس الوزراء بجلال قدره ومكانته ، فمن البديهي أن تدعو أيضاً جميع السادة الوزراء لتحقيق الوسط

المتجانس والصحبة المتألفة وكوسيلة ذكية من وسائل الدعاية لفنها الراقي الذى لا يحضره الا صفوة القوم من الحكام والكبراء ، ولما كان حسين رشدى رحمه الله خفيف الظل مليح الفكاهة يقدر عمله الى الدرجة التى لا يستطيع الفكك من التفكير فيه حتى فى أوقات النرويح عن النفس - نظر الى المنضدة التى يجلس عليها ومن حوله وزراءه وقال متفكها مداعبا زملائه ٠٠٠ « الآن يا سادة وقد حضر الجميع فلنفتح الجلسة ٠٠٠ » وهنا قهقهة الجميع ضاحكين وقالوا فى صوت واحد : حتى هنا يا دولة الباشا .

هذه هى القصة الحقيقية وهذا هو الواقع الذى لم تمتد اليه يد العبث والتشويه ذكرها أقرب المقربين اليه ممن حضروا فعلا هذا الاحتفال ولا داعى لذكر اسمه الكريم مكتفيا بالدعاء له بالصحة والعافية وطول البقاء ، راجيا منه ألا ينفعل عند سماع أو مشاهدة هذه المهادرات مؤكلا له أن حسين رشدى قد ترك سلالة من صلبه أقسمت أن تنصدى « بالسوط والمرصاد » لكل من تسول له نفسه بالنيل من سيرته الكريمة المناصعة .

هذا هو موقف من نصر الفن فيخذله بعض الأدعياء المتسلبين ٠٠٠٠٠٠ ومن دفعه دفعة تقدمية هائلة ، ومن انحدر على يديهم الى أسفل سافلين ، أسلوب بناء مشرف يواجه معاول هدم مخزية ٠٠٠٠٠ وشتان بين الثريا والنرى - والله خير الشاهدين » .

ولعل فى تلك الصرخة المدوية الخاصة برجل أدى واجبه فى خدمة بلده كأرواح ما يكون الأداء وكان فى كل حياته السياسية والقضائية مثلا يعتدى ما يدعوننا الى التروى والانصاف فى كل أنواع الكتابة وخاصة الكتابة التاريخية وهل هناك أقسى من ان ينسى تاريخ مثل هذا الرجل الوطنى ولا يذكر له الا انه جمع مجلس الوزراء فى عوامة الفنانة الكبيرة منيرة المهديّة » .

والموضوع الآخر الذى وددت لو اهتم به الكثير من الكتاب والمؤرخين هو ما أسميته تجاوزا الاقطاع التاريخى الذى منبنا به أخيرا وقد نكون منبنا به من زمن بعيد ولكن ليس بتلك الصورة الرهيبة التى نشكو منها الآن ذلك أننا - وربما كان ذلك موروثا من عصور قديمة - لا تهتم عادة الا بالرجل الأول فى أى مجال دون اهتمام بمن حوله وقد يكونون - عملا - أهم وأفضل وأكثر عطاء منه : عندما نهتم مثلا بالملوك والحكام ، ننسى أنه كان الى جانبهم أمراء ومساعدون ومستشارون أدوا واجبهم فى خدمة ملوكهم وسععبهم فى خدمة حاكمهم كأفضل ما يكون الأداء ، فيما يتعلق - مثلا - بالأسرة المالكة فى مصر - المالكة سابقا - أولينا اهتماما بمحمد على واسماعيل وتوفيق وعباس حلمى وحسين كامل وأحمد فؤاد وفاروق ، وضرينا صفحا عن أمراء آخرين ،

لعبوا أدوارا خطيرة فى دنيا السياسة والحكم فى مقدمتهم - وعلى سبيل المثال لا الحصر - فرع أسرة حليم الذين كان لبعضهم نشاطهم فى توجيه السياسة فى دولة الخلافة الإسلامية ذاتها ، وبين هؤلاء - وعلى سبيل المثال لا الحصر - الأمير كمال الدين حسين ابن السلطان حسين كامل ، الذى رفض أن يلى عرش مصر لأن له حبا لا يريد أن يساوم عليه وكذلك الأمير عمر طوسون الذى كان له اهتماماته الدائمة ، والدائبة بقضية مصر والسودان وبكثير من قضايا الجيش ، والزراعة والعمل الاجتماعى .

وفيما يتعلق - مثلا - بنورة ١٨٨٢ أولينا اهتمامنا بأحمد عرابى ونسبنا زملاءه ورفاقه الذين قادوا معه الثورة العرابية ، وكان لهم عليها ، وعليه أكبر الفضل ، بل أن أحدهم - عبد العال حلمى - قد رفض أن يستسلم بعد الهزيمة المرة فى التل الكبير ، وظل يقاوم فى دمياط الى أن وجد أن المقاومة لن تجدى ، وبمثله - مثلا - على فهمى النديب ، دثب الثورة العراقية الذى أجمع المؤرخون الأجانب الذين أرحوا للثورة العرابية : انه كان قائدا لا يقل أهمية عن كثير من القواد العالميين البارزين بل اننا لا نزال نصر على بقاء رفات عبد العال حلمى ، ومحمود فهمى ، ويعقوب سامى فى سرى لانكا وعلى الروبى فى مدينة سواكن لأنهم ماتوا فى المنفى ودفنوا هناك ولم يفكر أحد من المسئولين فى إعادة تلك الرفات كما فعلت الجزائر مثلا بعبد القادر الجزائرى ، لم نهتم برفاق عرابى : طلبة عصمت ، ومحمود فهمى ومحمد عبيد وغيرهم ، وغيرهم من أبطال تلك الثورة الذين شرفوها بعلمهم وتضحياتهم وشرفتهم بأن كانوا من بين قوادها بل اننا لم نهتم بمن أعدموا بعد هزيمتنا فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ وظهر ، باعتراف الأعداء - أعداء الثورة - انهم كانوا مظلومين .

وفى الحركة الوطنية المصرية ، التى قادها فى نهاية القرن التاسع عشر مصطفى كامل كان اهتمامنا بمصطفى كامل وحده ثم جرى الاهتمام فيما بعد - ولكن ليس بالصورة المرضية - بمحمد فريد ، وكاد ثالث الثلاثة أمين الرافعى أن يذهب فى زوايا النسيان لولا أننى - وذلك من فضل الله - وقفت جزءا من جهدى على الكتابة عنه والمطالبة بانصافه حتى تحقق فى مارس ١٩٨١ ما لم أكن ولا أحد غيرى يحلم به اذ منح اسم أمين الرافعى أرفع وسام فى الدولة وهو عادة لا يمنح الا لرؤساء الدول ولكننا نسبنا أو أنسبنا الكثيرين من قادة الحركة الوطنية : أحمد لطفى ، على فهمى كامل ، أحمد وفيق ، عبد اللطيف الصوفانى ، عبد الحميد سعيد ، حافظ رمضان ، محمد محمود جلال ، الأشقاء عبد المقصود ، وعبد الغفار ، وعبد الحليم متولى بالإضافة الى عبد العزيز جاویش ومحمود أبو النصر .

وفى ثورة ١٩١٩ جرى الاهتمام بسعد زغلول وحده دون غيره من الزعماء : صحيح ، أنه كان أكثرهم بيانا وأثبتتهم جنانا وأكثرهم عبقرية والهاما ولكن

كان الى جانبه آخرون بعضهم شاركه النفي والبعض الآخر اعتقل وسجن وأودى في اعتقاله وسجنه في قرية ميدان وسجن الجيزة [السجن الاسود] وآخرون قدموا - في خدمة الثورة ولاستمرارها - أرواحهم ، ومع ذلك نسيناهم ، أو أنسيناهم ومن بين هؤلاء وعلى سبيل المثال لا الحصر - حمد الباسل ، سينوت حنا ، جورج خياط ، وإصف غالى ، عبد الخالق مدكور ، محمد محمود ، اسماعيل صدقي ، محمود سليمان ، أمين الرافعي ، عبد العزيز فهمي ، على شعراوى .

وفي مجال الإصلاح الدينى جرى الاهتمام بالشيخ محمد عبده والشيخ مصطفى المراغى ، ولم نهتم أيضا بعلماء آخرين كان لهم دورهم فى ذلك المجال ، الشيخ الظواهري ، الشيخ عبد المجيد سليم ، الشيخ بخيت والشيخ عبد الرحمن قراعة ، الشيخ عبد المجيد اللبان ، - وعذرا لعدم ترتيب الأسماء - والشيخ محمد شاكر والشيخ عليش و . و .

وفي مجال الأدب : الكتابة والشعر ، اهتمنا بشوقي ولم نهتم بحافظ ولا مطران ، ولا الكاشف ولا أحمد نسيم ، ولا الجارم ولا محمد عبد المطلب ولا بأحمد زكى أبو شادى ولا بعبد الحليم المصرى كما أننا اهتمنا بالعقاد ، وطه حسين ، وأحمد أمين وتوفيق الحكيم ولم نهتم - كما يجب - بالمازنى وتيمور والبشرى وأحمد حسن الزيات ، ومصطفى صادق الرافعى ، ومحمد السباعى و . و .

وفي مجال الفنون : الغناء ، والمسرح والسينما والموسيقى جرى الاهتمام بسلامة حجازى وسيد درويش ومحمد عبد الوهاب وأم كلثوم ، ويوسف وهبى وزكى طليمات دون اهتمام بذكرى أحمد وأخلى ، وأحمد علام ، وفتحية أحمد والقصبجى ، و . و .

وكذلك فى كل المجالات السياسية ، والحزبية والأدبية ، والفنية والاقتصادية يجرى الاهتمام بالقمم الظاهرة فقط ، وقد يكون هناك قمم غير ظاهرة ، وقد تكون هناك شخصيات أخرى قدمت أكثر مما قدمته القمم ذاتها ولكن حيل بينها وبين الظهور وبالتالى فلم يكن من حظها أن تعرف ، ويكتب لها الخلود : فى أحيان كثيرة تأخذ بعض القمم أكثر من حظها على حساب الآخرين وفى أحيان كثيرة أخرى يقفز الى القمم ويستولى عليها من هو دون المستوى ونحن لا نريد أبدا أن نحول دون أن تأخذ القمم حقها بل وأكثر من حقها وإنما نريد أن ينتهى ذلك الاقطاع بأن ينال التاريخ الحق ، كل من يستحق وفى ذلك ما فيه ان لم يكن عدالة مطلقة فعندالة شبيهة بالمطلقة وقريبة منها وفى ذلك ما يكفيننا نحن أولئك الساخطين على الاقطاع التاريخى الذى يسير على قاعدة : من عنده يعطى ويزاد ومن ليس عنده رغم انه يستحق يسلب

منه ما عنده غصبا عنه : وأحب أن أؤكد هنا على ما سبق لى أن أكدته فى الجزئين الأول والثانى من هذا الكتاب وفى مناسبات أخرى عديدة وهى أننى لا أكتب تاريخا ولا جغرافيا ولا تربية وطنية أو قومية ، ولا سياحة فى الصحف والمجلات القديمة ، وقد يكون ما أفلمه بعض أولئك أو كل أولئك وقد يضاف إليه أشياء أخرى لم ترد فيما سبق ذكره : مواطن مصرى عربى ، عادى قرأ كثيرا واستوعب كثيرا ، واستمع الى الكثيرين وجرى طويلا ، وطويلا جدا وراء الناس . والأحداث واللوائح والأضابير : الى جانب كل ذلك ، شارك ما وسعه الجهد فى كثير من الأحداث الوطنية والقضايا القومية مما أتاح له فرصا لم تتوافر لكثير من الكتاب السياسيين : لقد جمعت - وذلك من فضل الله - بين القلم ، والعمل كما أتاح لى العمل الوطنى ان اقترب الى قلوب كثير من السياسيين الوطنيين وأعرفهم على طبيعتهم بعيدا عن الرسميات والبروتوكولات وما أقوله هنا ليس تفاخرا ، أو تعاليا وإنما أقوله ، وأذكره تحدثا بنعمة الله جلا وعلا . هذا المواطن المصرى العربى ، العادى وجد لديه كمية كبيرة من المعلومات ، والخبرات واللوائح ، والمذكرات التى لم تر النور من قبل فأثر أن يقدمها لمواطنيه المصريين والعرب فى صورة جديلة ، سهلة القراءة ، والاستيعاب لعل بعض مواطنيه وخاصة الشباب منهم يستفيدون منها علما ، وخبرة ، وعظة ، وعبرة .

ولذلك ترانى أقول لمن يحاول أن يصنف كتابى هذا - وهو ائمن ما قدمت من وجهة نظرى - ضمن الكتب التاريخية انه ليس كذلك وأقول فى نفس الوقت ، لمن يحاول أن يصنفه ضمن الكتب الأدبية حذار أن تفعل ذلك وأقول أيضا لمن يحاول أن يصنفه ضمن كتب المذكرات والذكريات الشخصية والسياسية انه - أيضا - ليس كذلك وإنما هو : جهد من نوع خاص ، وبصورة جديدة ، وبأسلوب وطريق خاصين للغاية ومن أجل ذلك ترانى كالطائر الحر الطليق ، انطلق من واقعة تاريخية بحثة الى واقعة أدبية صرفة ثم أحلق مدة فى سماء الاقتصاد ومرة أخرى فى دنيا الذكريات والمذكرات وفى بعض الأحيان ترانى أنتقى زجلا ، أو شعرا يمكن أن يساعدنى فى أداء الرسالة ، التى أردت تبليغها بطريقتى الخاصة وأسلوبى الخاص ، وقد أتحدث وأطيل الحديث فى واقعة بسيطة ، لم تأخذ من كتب التاريخ أكثر من سطر أو سطرين فأقدمها فى صفحات كثيرة وأحيانا فى فصل قائم بنظاته وربما أكثر من فصل ولى من ذلك هدف كبير أرجو تحقيقه ، وقد أمر مرور الكرام على واقعة تاريخية مهمة للغاية أكل عليها الدهر وشرب كثيرا واحتلت من صفحات التاريخ الكثير ، الكثير ، لأنها استهلكت ، ولا تستحق فى نظرى أكثر من الإشارة من قريب أو من بعيد .

وقد ترانى أتفادى الحديث عن شخصية من الشخصيات التاريخية التى احتلت مراكز هامة فى التاريخ المعاصر ، واهتم ببعض الشخصيات المقهورة ، التى لم يعرف الكثيرون عنها شيئا لأننى أريد المساهمة فى القضاء على الاقطاع

التاريخي ولأنى أريد أن أقدم الى النور شخصيات عاشت فى الظلام ، ظلام التاريخ لأنها لم تجد من يدعو لها أو ينصفها أو يقوم بتقديمها للناس .

وفى بعض الأحيان استرق السمع ، وأحاول النفاذ الى الجدران والأبواب المغلقة لكى أصل الى سر مدفون منذ عشرات السنين ، وهو حيث هو لا يعلم به أحد ، وفى بعض الأحيان أيضا ترانى لا أتقيد أبدا بأحكام سابقة رغم انها توشك أن تكسب حجية الشئ المقضى به ، ورغم أن الكثيرون يرون أن عدم التقيد بها من رجس الشيطان : أرى عيبا ، ما لم يكن الناس منذ زمن يرونه عيبا ، وأرى طيبا ما أجمع الكتاب والمؤرخون على أنه ليس بطيب ! وقد أبدو قاسيا فى بعض الأحيان .

وقد أبدو رحيميا فى أحيان أخرى وفى كل من حالتى القسوة أو الرحمة لا أريد أبدا أكثر من ضرورة الالتزام بالحق ، والمنطق والعدل ، ولم أخجل أبدا من أن أقول الحق ولو فى مواجهة الشعب بل لعل لم أجبن مرة واحدة فى أن أقول للشعب أنك أخطأت يوم سكت على كذا وأجرت يوم كذا ، وكذا : فى مرة من المرات ، كتبت أقول ، ضرب الانجليز الاسكندرية بمدافع أسطولهم فى ١١ يوليو ١٨٨٢ واحتلت قوات الانجليز القاهرة فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وكان من الممكن ان تجلو القوات البريطانية عن مصر فى أعقاب هذين التاريخين ولكن الذى حدث ان الجلاء تأخر من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩٥٦ فمن المسئول عن هذا التأخير ؟ وأبادر فأقول أننا نحن المسئولون : كلنا مسئولين عن هذا التأخير : نحن المسئولون لأننا سمحنا لطائفة تنسب الى مصر ، ان تتحكم فى مستقبل مصر وان تخون قضية مصر ، نحن المسئولون لأننا مكنا لطائفة من جنود جيش الاحتلال وصنائع جيش الاحتلال ان تتحكم فى مستقبل مصر ، وتذل شعب مصر ، من المسئولون أولا وحكامنا مسئولون أخيرا : من يتصور أن من كان رئيسا لمجلس النواب وأحد أعمدة الحياة النبائية المصرية وأحد رواد ثورة ١٨٨١ يخون مصر ، وجيش مصر ويرتمى - كما ارتمى محمد سلطان - فى أحضان الانجليز وخديو الانجليز .

من يتصور أن رجلا كالشيخ محمد عبده الذى كان مفتيا للنورة فى ابان مجدها ، وكان أحد أعمدتها ، يوم كانت ذات أعمدة ، يهجو النورة وينتقص من قدرها ويقول :

قامت عصابات جند فى مدينتنا بعزل خبر رئيس كنت راجيه
ذاك البذى أنعش الأمال غيرته وخلص القطر فارتاحت أهاليه
قاموا عليه لأمر كان سببهم يخفيه فى نفسه ما الله مبديه

ومن يتصور أن حادثا عاديا طبيعيا يذهب ضحيته جندي بريطاني كان يصطاد الحمام فى دنشواى وكانت وفاته بسبب ضربة الشمس التى أصابت

هذا الجندي ، ويقتل الانجليز فلاحا مصريا حاول انقاذ هذا الجندي قبل ان يموت ، تؤلف محكمة مخصوصة يشترك فيها عباقرة القانون في مصر ثم يحكموا بالاعدام على أربعة من خيرة أبناء مصر ، ثم يتم اعدامهم على مرأى من أهاليهم ، يبقى بطرس غالى رئيس المحكمة وفتحي زغلول أحد أعضائها على قيد الحياة ينعمون بالمال والجاه ، من يتصور مثلا أن شاعر النيل ، حافظ ابراهيم ، في لحظة من لحظات الضعف يخاطب كرومر ، عميد الاحتلال البريطاني مستعظفا فيقول :

فإن ضيق صدر النيل عما هاله	يوم الحمام ، فإن صدرك أرحب
أو كلما باح الحزين بأنة	أمسيت الى معنى التعصب تنسب
وفقا عميد الدولتين بأمة	ليست بغير ولائها تتعذب
إن أرهقوا صيادكم فلعلهم	للقوت ، لا للمسلمين تعصبوا
ولربما ضن الفقير بقسوته	وسخا بمهجته على من يفضب
كن كيف شئت ولا تكل أرواحنا	للمستشار فإن عدلك أخصب

والغريب أن قائل هذا الشعر يقول في نفس الوقت :

إن البلية إن تباع وتشتري مصر	وما فيها والا تنطقا
كافت تواسينا على الأمننا	صحف اذا نزل البلاء وأطبقا
فإذا دعونا الدمع فاستعصى بكت	عنا أسى حتى تغص وتشرقا
مالى أنوح على الصحافة جازعا	ماذا ألم بها وماذا أحسدا
قصوا حواشيها وطنسوا أنهم	أموا صواعقها فكانت أصعقا

والغريب أيضا أن يقول هذا الكلام المنكر حافظ ابراهيم المصرى ، شاعر النيل ، وهو يخاطب كرومر بطل دنشواى ، بينما يقول خليل مطران شاعر القطرين ، مصر والشمس يقول :

كسروا الأقلام ، هل تكسيرها	يمنع الأيدي أن تنقش صخرها
قطعوا الأيدي هل تقطيعها	يمنع الأقدام من أن تركب بحرها
حطموا الأقدام هل تحطيمها	يمنع الأيدي أن تنظر شزرا
أطفئوا الأعين هل أطفأوها	يمنع الأنفاس أن تصعد زفرا
أخمدوا الأنفاس : هذا جهدكم	وبه منجاتنا منكم فشكرا

وقد بلغ بى الحماس ان قلت متسائلا عن الآثار التى خلفتها الحرب العالمية الأولى فى مصر : اعلان الحماية ، تخويل القوات البريطانية حقوق الحرب فى

الأراضي والموانئ المصرية ، اعلان الأحكام العرفية ، فرض الرقابة على الصحف - عزل الحديو الشرعى وتعيين آخر من أسرة محمد على بديلا عنه ، ملء السجون والمعتقلات بالوطنيين : أبناء الحزب الوطنى ، حشده أكثر من ١٧٠٠٠٠ مصرى فى فرقة العمال والحماله لخدمة بريطانيا ، ١٢٠٠٠ مصرى من الريف يساقون الى الميطن بلا غداء ولا غطاء ويدفع بهم فى مقدمة القوات المحاربة ، اهداء ثلاثة ملايين ونصف المليون من الجنيهاات كمنحة من الحكومة المصرية الى الحكومة البريطانية التى تنازلت مشكورة ، فقبلت تلك الهدية الثمينة : تساءلت ماذا كان رد الفعل لكل تلك الجرائم التى ارتكبتها الانجليز وصنائعهم ؟ هل استقال أحد من الوزراء ؟ هل استقال أحد كبار الموظفين ؟ هل احتجت الجمعية التشريعية ؟ لم يحدث شيء من هذا كله : مواطن مصرى واحد أعلن احتجاجا قويا على الحماية البريطانية : صفح الاحتلال البريطانى صفة قوية ، لطم الحكام المصريين لكمة قاسية : لم يخش السجن ولا الاعتقال ولا خسارة الألف الجنيهاات ، التى لحقت به : لم يخش انجلترا ولا ممثل بريطانيا فى مصر ، كان ذلك المواطن هو أمين الرافعى الذى أغلق صحيفة الشعب - أهم وأكبر وأخطر الصحف اليومية فى مصر وقتذاك - حتى لا ينشر قرار الحماية البريطانية فى صحيفته : أما بقية الوزراء ، والحكام ، والمسئولين ، والصحفيين ، وأعضاء الجمعية التشريعية فقد نعموا بخيرات مناصبهم فى ظل الاحتلال البريطانى : نعموا بالمرتبات المغرية والمناصب العالية : خدموا مصالح بريطانيا وخانوا مصالح مصر : وكافأتهم بريطانيا على الخدمة اياها ، وعلى الحيانة اياها أيضا ؟ .

كان رئيسهم صاحب عطفة فأصبح صاحب دولة .

وكان لقب الوزير : صاحب السعادة ، فأصبح صاحب المعالي .

وقبلهم كان الحاكم الشرعى ، المختار من قبل ممثلى الاحتلال صاحب سمو فأصبح سلطانا !!

وهذا كل الذى كانوا يريدونه : عاشوا وماتوا ، بل ماوا فبل أن يعيشوا : عاشوا أذنايا فى ظل الاحتلال الأجنبى ، وبحماية سيوفه ، وبناذقه ، ودباباته ، وبلغ بى الحماس أيضا ولا أقول الجرأة ان قلت تعقيا على حديث لى عن ثورة ١٩١٩ : كان من الممكن أن يجلو الانجليز عن مصر ، فى أعقاب ثورة ١٩١٩ والتى اشترك فيها الشعب بجميع طوائفه وهيئاته اشتراكا جعل العالم كله يتطلع الى مصر ، ويعجب بكفاح مصر ، كان من الممكن أن نجعل القوات البريطانية عن مصر ، فى أعقاب ثورة ١٩١٩ شأن كل الثورات الناجحة الواعية لولا وجود الملك . وكانت مصر قد تحولت من سلطنة الى مملكة . . . افتخر الملك « الجديد » فى خطاب رسمى ، الى رئيس مجلس وزرائه بأنه تولى بالاتفاق مع

دولة الحماية - نفس النص - عرش السلطنة المصرية على أن يكون هذا العرش من بعدنا لوئتنا » .

وكان من الممكن أن تنجح ثورة ١٩١٩ وتجبر انجلترا على الجلاء عن مصر لولا أن زعماء هذه الثورة تعجلوا المغنم ٠٠٠ وآثروا السلامة على الكفاح .

كان من الممكن أن تنجح الثورة نجاحا كاملا ، وتطرد جنود الاحتلال من مصر لو أن زعماء الثورة لم ينقسموا إلى أحزاب تتقاتل وتتصارع من أجل الحكم .

كان من الممكن أن تنجح الثورة لو لم يقبل ساستنا الحلول العرجاء ولو لم تقع مصر فريسة للأساسة المفاوضات .

كان من الممكن أن تجلو بريطانيا عن مصر لو عالجتنا أمورنا الوطنية لا كسياسيين متحيزين وإنما كمكافحين ثائرين .

كان من الممكن أن يجلو الانجليز عن مصر سنة ١٩١٩

بل كان من الواجب أن يجلو الانجليز عن مصر

ولكن ٠٠٠ ٩

هل تجلدى « لكن » !

قامت ثورة سنة ١٩١٩

وانتهت ثورة سنة ١٩١٩

وراح العهد الذى كان يحكم فيه المصريون مصر باسم بريطانيا

وجاء العهد الذى يحكم فيه المصريون مصر باسم مصر لصالح بريطانيا

راح العهد الذى يحكم فيه بريطانيا مصر علانية

وجاء العهد الذى تحكمها فيه من وراء ستار

راحت الطبقة الحاكمة التى كانت تجاهر بولائها لانجلترا

وجاءت طبقة أخرى تبذل كل جهودها لتنفيذ السياسة البريطانية .

راح الحكام المصريون الذين يتشيعون لانجلترا ١٠٠٪

وجاء حكام مصريون يتشيعون لانجلترا أقل من ١٠٠٪ (قليلا) .

راح حكم كرومر الذى يستند على الجيش الانجليزى

وجاء حكم اللنبى الذى يعتمد على بعض الأحزاب المصرية ولم يتغير الا المظهر ، أما الجوهر ، فقد بقى كما هو ، ويا له من جوهر ، سىء شنيع فظيع ، بل أكثر من ذلك قلت وأنا أتحدث عن معقبات الوزارة الشعبية الأولى وزارة سعد زغلول التى استقالت أو أقيمت بعده حادث مقتل السير لى ستاك فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٤ ، وبعده أن وافقت وزارة سعد زغلول ، على كثير من المطالب التى تقدمت بها بريطانية كثن - ويا له من ثمن - لدم سير لى ستاك سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان ، وكانت بريطانية قد حددت مطالبها من سعد زغلول رئيس حكومة مصر فيما يلى :

- الاعتذار الكافى عن الجريمة .
 - القيام بالتحقيق لمعرفة مرتكبى الجريمة وتقديم المجرمين - أيا كانوا ، - ويا كانت مناصبهم - للعقاب الذى يستحقونه .
 - منع المظاهرات السياسية الشعبية .
 - تدفع الحكومة المصرية لحكومة جلالة ملك بريطانيا غرامة قدرها نصف مليون جنيه .
 - الأمر فى مدى ٢٤ ساعة بسحب الضباط المصريين من السودان .
 - اخطار المصلحة المختصة بأن حكومة السودان ستزيد أراضى الجزيرة التى تزرع بالرى ، من ٣٠٠.٠٠٠ فدان الى مساحة غير محدودة .
- ولست أدري حقبة ما علاقة مقتل السردار بزراعة القطن فى الجزيرة ومساحة المزروع من ذلك القطن ! والغريب والمريب ، أن المطالب البريطانية الرسمية - وهى غير المطالب التى تقدم بها لورد اللنبى - قد خلت من حكاية التعويض ومن موضوع زراعة القطن بالجزيرة ، لأن المطالبة بنمن دم لورد اللنبى - أمر مشين ، بينما مسألة تعويض الموظفين ورى السودان مسألتان لا علاقة لهما بالقتل ، وافقت وزارة سعد - وليتها ما وافقت - بل ليتها استقالت بكرامتها دون أن تقبل الانذارات والمطالب البريطانية بل الأوامر ، البريطانية .
- ودهب كما قلت وزارة سعد زغلول وجاءت وزارة أحمد زيور .
- ودهب وزارة الاغراق ، وجاءت وزارة انقاذ ما يمكن انقاذه ، أو اغراق ما يمكن اغراقه بمعنى أدق .

وافق زيور على كل المطالب البريطانية ، بل الأوامر البريطانية ، وأضاف اليها العديد من عنده . اعتقل المواطنين المصريين ، وأجلى الجيش المصرى عن السودان ، وخلا الجو ، للجيش الانجليزى ، أجل البرلمان شهرا ، ثم قام

بحله وأجرى انتخابات جديدة لمجلس نواب جديد ثم حله بعد سنت ساعات من انعقاده ٠٠ ويعين مستر بريفال مستشارا قضائيا لوزارة الحقانية ، وتعود الأحوال الى ما كانت عليه قبل الاستقلال ، بل وأكثر من ذلك يقام حفل تكريم لمستر بريفال المستشار القضائي الجديد وبخطب في الحفل عبد العزيز فهمي وتوفيق دوس والهلباوى وأحمد نجيب برادة ٠٠ تسلم وزارة زيور واحة جغبوب الى الايطاليين كما سلمت كل أمور مصر ، الى البريطانيين *

وتدور العجلة من جديد ، بل تستمر ساقية الحكم في الدوران : يذهب أحمد زيور ومحمد السيد أبو على ، وجورجي المطيعي ، ومحمد صسدي ، ومحمود صديقي ، ويوسف أصلان قطاوى . وتأتي وزارات أخرى يرضى الانجليز عن بعضها ولا يرضون عن البعض الآخر ، ولكن جوهر السياسة البريطانية في مصر ، كما هو لم يتغير ولم يبدل : مفاوضات ، ومباحثات : نبدأ ، وتنتهى بالفشل حكومات تذهب وأخرى تجيء وجنود الاحتلال يرابطون في مصر ، والأحزاب يحارب بعضها الآخر ، ولكن جوهر ، المساومة الشعبية ، كائن في قلب الشعب ، لم تنطفئ جذوته أبدا وما أروع حافظ ابراهيم وهو يقول - ونحن نذكر دائما ما لكل واحد ، وما عليه بالصدق والأمانة - ما أروعه وهو يخاطب في بداية الثلاثينات الانجليز ، الذين أساء مخاطبتهم في منتصف العشرة الأولى من سنى القرن العشرين يقول حافظ ابراهيم للانجليز :

حولوا النيل واحجبوا الضوء عنا
واملأوا البحر ان أردتم سفينا
واقبوا للعسف في كل شبر
اننا لن نحول عن عهد مصر
وأطمسوا النجم وأحرمونا النسيما
واملأوا الجو ان اردتم رجوما
« كونستبلا » بالسوط يغرى الأديما
أو ترونا في التراب عظما رخيما
ومن أجل ذلك كله ، أرجو منك - قارئى العزيز ٠٠ قارئى العزيزة - أن تغفرا لى أن أنا انتقلت فجأة من الثورة العربية الى ثورة ١٩١٩ ، وإذا أنا مزجت بين مآسى الوزراء المصريين قبل ثورة ١٩١٩ والوزراء المصريين بعد ثورة ١٩١٩ . كما أرجو أن تغفرا لى اذا وجهت اللوم ، الى حافظ ابراهيم ، واذا أنا أشدت فيما بعد بحافظ ابراهيم واذا أنا أشدت بأحمد شوقي وانتقدت قبل ذلك ، وبعد ذلك أحمد شوقي وكذلك اذا أنا أشدت ببعض السياسيين ثم انتقدتهم ، أو انتقدتهم ثم أشدت بهم فلكل من الحالتين - حالة الاشادة وحالة النقد - موقعه وأسبابه ومبرراته *

وانتقل بعد ذلك الإستطراد ، والاستيضاح وشرح المنهج والأسلوب والفلسفة والتحذير من بعض السليبيات والالحاح على مداواة بعض النقائص

سنوات ما قبل الثورة ج٣ - ٤٩

وغير ذلك من الأمور التي استنفدت مامر من صفحات طوال انتقل الى بعض رموس الموضوعات التي أراها ذات فائدة لمن يريد فهم أحداث سنوات ما قبل ثورة ١٩٥٢ والعودة بكثير من الأمور الى منابعها الأصلية وجذورها الأولى وأحب أن أوضح نفسى بالنسبة لهذه النقطة فأقول اننى لا أتخير من الموضوعات الا ما أعتقد ان له فائدة تاريخية ووطنية وفى أحيان كثيرة تبدوا اختياراتى معبرة الى حد ما عن الموضوعات التي يتناولها الجزء الذي أكتب مدخله والحقيقة اننى - وربما أكون فى ذلك المنهج أو فى ذلك غير متبع لأصول البحث العلمى وكما سبق أن قلت غير مقيد بأنه أصول منهجية ، أو علمية سليمة ، لأننى لا أسعى الى اعطاء دراستى تلك صيغة علمية محددة - اننى أرى الوقائع الخاصة بمرحلة من المراحل الهامة ، أو الخاصة بجملة مراحل يربطها خيط واحد ، أراها جزءا واحدا لا يتجزأ ، بحيث لا يستطاع فصل فترة زمنية معينة عما سبقتها ، أو تلاها بل اننى أرى الوقائع ، والأشخاص الذين لعبوا أدوارا هامة فى تلك المرحلة ، بمثابة جسم واحد له كيانه المستقل بل له حياته المستقلة أيضا .

وأنا - وعذرا لأسانذتى الكبار - لا أستطيع مثلا أن أكتب عن الثورة العرابية ويكون ما أكتبه مفهوما ، ومقبولا ، ومستساغا بدون ان اكتب عن الظروف السياسية والاجتماعية التي مرت بها مصر ، قبل تلك الثورة بسنوات عديدة .

أنا - وعذرا لأسانذتى الكبار - لا أستطيع مثلا أن أكتب عن الثورة القرن يمكن أن يكون شافيا ووافيا ما لم ننطرق فى الكتابة قبل ذلك الى السنوات التي أعقبت دخول القوات البريطانية العاصمة المصرية فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ .

بل اننى اعتبر الكتابة عن ثورة ١٩١٩ دون النهيد بالكتابة عن الثورة اعرابية وما بين الثورتين (١٨٨١ - ١٩١٩) كتابة ناقصة . وكذلك لا أستطيع أن أكتب - مثلا - عن حزب الاحرار الدستوريين الذى انشأ عام ١٩٢٢ دون ان أكتب عن حزب الأمة الذى أنشئ عام ١٩٠٧ فما حزب الاحرار الدستوريين فى نظرى الا امتدادا لحزب الأمة ، لا بأشخاصه وحسب وانما بفلسفته أيضا .

وانطلاقا من هذا الفهم أبذل قصارى جهدى فى مدخل أى جزء من أجزاء كتابى « سنوات ما قبل الثورة » لكى أقدم عصيرا مركزا لبعض الأحداث وبعض الوقائع يمكن أن تفسر بعض ما حدث فى السنوات التي أكتب عنها بتفصيل (أعنى السنوات من ١٩٣٠ حتى ١٩٥٢) .

وفى بعض الأحيان أحاول أن أدمج هذا المدخل ، بما يمكن أن يسمى - وعذرا لهذا التعبير غير العلمى - فاتح شهية يدفع القارئ الى الاستزادة من المعرفة فيما يتعلق برؤوس الموضوعات التي أشير اليها فى كل مدخل وأرجو أن

يصدقنى القارىء القول إذا ما قلت ان انتقا. رهوس الموضوعات تلك وما أراه من مفاتيح يمكن أن تكون مدخلا لفهم محتويات الكتاب من أتق الأمور على النفس وأن عملية الاختيار تلك تستنفد منى الكثير من الوقت والجهد .

وفى نفس الوقت ترانى - كصحفى - أحاول أن يكون كل ما أقدمه جديدا بالنسبة لجمهور القراء ، بل بالنسبة للكثير من الدارسين والأساتذة اعتمادا على مالى من وثائق لاتوجد عند الكثيرين . وأبدأ بالحديث عن فترة مظلمة أو شبه مظلمة فى تاريخنا ، حكم عباس باشا الأول ، وسعيد باشا وبداية حكم اسماعيل باشا معتمدا على كنز علمى ثمين لا أعتقد ان له مثيلا ، عند كثير من الدول والشعوب وأعنى تقويم النيل لأمين سامى باشا الذى هو من خيرة علمائنا الأجلاء وللتدليل على المكانة العلمية الفريدة ، التى وصل اليها أمين سامى باشا نذكر أن الكابتن لاينس مؤلف كتاب الجغرافيا الطبيعية للنيل وحوضه اراد أن يعد بحثا من أبحاثه المختلفة ، فانتظر خمسة عشر شهرا ، الى أن يصدر كتاب « مقياس الروضة » لأمين سامى باشا وكتب لاينس الى أمين سامى فى ١٠ أبريل ١٩٠٧ يطلب منه بروفة من كتابه . وكانت المطبعة الأميرية تقوم بطبعه وفى ٣ فبراير ١٩٠٨ أعاد لاينس الكرة فكتب الى أمين سامى باشا يسأله عن كتابه « مقياس الروضة » وعما اذا كان سينشره قريبا وهل من الممكن الحصول على مسودة منه فى حالته الجاهزة . « لقد سبق لى - لاينس - أن طلبت من سعادتك هذا الطلب من سنتين وحيث أنى لم أتمكن من الحصول على الكتاب فقد أرجأت بعض مباحث لى عن الرياح الموسمية والأمل التكرم علينا اما بصورة من الكتاب ، أو بنسخة من تجربة طبعه لأن تعطيل البحث فى هذا الموضوع مما يدعو الى الأسف » الحاج جينس وتأخير كتابة بحثه عن الرياح الموسمية لمدة سنتين لأنه يعرف ان كتابا سوف يستفيد منه فى الطريق ، درس للقراء ، وللكتاب أيضا ، والمجدير بالذكر - وهذا أيضا درس للكتاب وللقراء - ان أمين سامى باشا رد على الكابتن لاينس فى مايو ١٩٠٨ مؤكدا له استعدادة « لتقديم كل الملاحظات التى يطلبها حتى يتيسر لجنايبكم نشر مؤلفكم حالا ، فالتمس - أمين سامى باشا - تعيين النقط اللازمة لكى أبادر بالتفرغ لاستخراجها من المجموعات التى أودعتها كتابى الذى يحتاج ظهوره الى وقت آخر لانفرادى بالعمل مع كثرة أشغالى المدرسية - كان أمين سامى باشا ، ناظرا للمدرسة الناصرية - وطروء المرض السابق اخطاركم به ، وفى ذلك من صور التعاون العلمى ، المثالى ما يجدر الاشادة به .

ويظهر أن لاينس - وكان مديرا لمصلحة المساحة ، كان بحاجة الى الكتاب كله فانتظر حتى ١٨ فبراير ١٩٠٩ بعد أن عرف أن بالامكان حصوله على نسخة من بروفة الكتاب وقد ذكر لاينس أنه سيرحل عن مصر بعد ثلاثة أشهر -

من ١٨ فبراير ١٩٠٩ - وكرر الرجاء - فى رسالة الى أمين سامى باشا - فى حصوله على صورة من الكتاب أو بنسخة من تجربة طبعه « وقد أجيب لاينس الى طلبه عن طريق أحمد حشمت باشا ناظر المالية ، وقد وصلت التجربة الى لاينس دون مقدمة الكتاب ، فبعث يطلب المقدمة فأجيب أيضا الى طلبه ، وقد قدم لاينس تقريراً عن الكتاب الى اللورد سيسل وكيل وزارة المالية مشيداً بالجهد الخارق الذى بذله أمين سامى .

نموذج آخر لما ينبغي ان يكون عليه العالم ، العامل من دقة فى البحث وصبر فى الدراسة وجلد عليها أيضا . فعندما عرف أمين سامى باشا أن صاحب كتاب « النجوم الزاهرة » قد استشهد فى بياناته الخاصة بالنيل ، بكتاب درر النجوم وانه - أمين سامى باشا - لم يجد فى كشف الظنون ذكر لمؤلف الكتاب ولم يعثر عليه فى مصر « وبعد بحث طال أمده - أمين باشا سامى - علمت أنه يوجد فى مكتبة داماد زاده ابراهيم باشا بالقسطنطينية فمازلت أجد فى البحث حتى اطلعت عليه وعلى كتاب كنز الدرر وجامع الغرر ، وكلاهما لأبى بكر عبد الله بن أيبك صاحب صرخد الخ .

ويروى أمين سامى باشا ، كيف طلب من « عدة الاسلام وحجة السيوف والأقلام وقدوة القادة العظام وثقة الغزاة الفخام وسياس الملة المولى أحمد مختار باشا ، ممثل دولة الخلافة فى القاهرة ، فى كتاب له يقول فيه : انه يقوم منذ سبع عشرة سنة فى وضع كتاب يبحث فيه عن أحوال النيل وهو الآن على شرف التمام ولم أدخر جهداً فى تحريره بالأخذ عن أوثق المصادر بما حملنى على الرحلة الى دور الكتب بأوروبا لتصحيح بعض مسائله ، وقد وجدت فى بعض كتبها العربية بعض فصول عن كتاب يسمى درر التيجان ، علمت بعد انه يوجد فى إحدى مكاتب الاستانة المحلية فى مكتبة داماد زاده ابراهيم باشا بجانب جامع شاه زان فأتقدم الى مكارمكم مستمداً معرفتكم فى تسهيل استعارتى إياه لمدة لا تزيد على أسبوع من وصوله الى خدمة للتاريخ وللعلم الذى أنتم من أكبر أنصاره . وقد تفضل صاحب السعادة العالم الجليل يعقوب أرتين باشا بأن يتسلمه من دولتكم وأن ما نعهده فيكم من محبة العلم ، ومؤازرة أهله ، يطمع كاتب هذه السطور فى تحقيق أمنيته » ، ويرد أحمد مختار باشا برسالة الى فضيلتو أمين سامى أفندى - فلم يكن أمين سامى قد حظى بعد بالباشوية - يقول فيها انه مع عظيم الأسف لا يمكنه مد يد المساعدة فى هذا الأمر لأن إخراج الكتاب من المكتبات ممنوع بحكم القانون ، ويقترح الغازى أحمد مختار باشا على أمين سامى أفندى بالحضور بنفسه الى الاستانة وتصرفوا أسبوعاً من وقتكم لاتمام هذه المهمة « ويتفق أمين سامى مع صديقه أحمد زكى باشا على السفر الى الاستانة ومباشرة العمل هناك ولكن أحمد زكى باشا يقع - كما قال فى رسالة له الى

أمين سامي مؤرخه في ١٤ أكتوبر ١٩٠٩ - في اخبولة نصاب غشاش كذاب من ضباط الجيش العثماني واسمه سعد الله بك عزت مأمور فتوغرافية أركان حرب فسلب مني ٩٠ جنيتها (تسعين) وقدم لي أوراقا سأعرضها عليك وأضاع مني زمنا نفيسا ، والذي عرفني بهذا المحتال النصاب هو أمين الخانجي الكتبي بالأزهر ، ومع ذلك فسأخذ صورة للكتاب بالفتوغرافية على طريقتي .

درس آخر : لقد كتب ج . أ . كريج مدير المساحة بمديرية الجيزة الى صديقه أمين سامي طالبا أن يتفضل عليه ببعض المعلومات عن كتابه الذي سيصدر بخصوص مقياس الروضة ، وهي : من أي زمن تبندى بياناتكم ؟ وهل هي عن كل يوم ؟ ، هل عملت موازنة بين المقاييس المتنوعة المعروفة هناك ؟ هل يمكنني الاطلاع على تجارب الكتاب ؟ « مصلحة المساحة ، بمديرها الانجليزي ، نجري وراء كتاب تحت الطبع لمعرفة بعض البيانات التي يمكن أن تقيدها في عملها ، درس آخر : يقوم جناب لورد سيسل وكيل نظارة المالية بابداء رغبة في مقابلة أمين باشا سامي ناظر مدرسة المعلمين الناصرية في الساعة الحادية عشر من صباح «الغد» الاثنين الثامن والعشرين من شهر أغسطس ١٩١١ ، « وفي تلك المقابلة يعرض وكيل وزارة المالية أن تقوم نظارة المالية بشراء أصل كتاب تقويم النيل ولكني - أمين سامي باشا - رأيت مع تقديم شكري لجنابه أن يسمح لي أن أقوم أنا بنفقات طبعه على حسابي حفظا لكيانه الأصلي كما وضع بدون تصرف في موضوعاته العلمية ، وملاحظاته التاريخية .. » وبعد ذلك الاستطرد الذي استفدت منه أنا شخصيا أنتقل الى مهمة أخرى وهي اختيار بعض رهوس موضوعات وأرى أنها هامة للغاية ، كما أنها أيضا صعبة للغاية وسنلتزم دوما بنصوص ما ورد في الكتاب :

● ٢٩ ذى الحجة ١٢٦٤ : مديرية المنوفية : طلبا لرفاهية الأهالي كان محصول الكتان بمديرية المنوفية يورد الاشوان (ج شونة) الأميرية بسعره المعلوم ولكن ظهر بعد البحث ، والتنقيب ان هذا الصنف اذا لم يورد في الاشوان ويباع بين أصحابه يكون أفيد وأولى لراحتهم ورفاهية الرعية لذلك قرر المجلس المنعقد يوم الأربعاء ٢٩ ذى الحجة في القلعة ، ان يرخص للأهالي في بيع محصولهم كما يريدون ، وقد وافق لدينا اتباع ذلك .

● وكان مجلس الجهادية قد سبق له في ١٥ ذى الحجة ١٢٦٤ أن بحث موضوع تأهيل وزواج العساكر وكيف تجاوز الموضوع حده فصار العساكر يتركون خدماتهم ، ويهملون وظائفهم ايركنوا الى الزواج غير مبالين بواجباتهم العسكرية فصدر أمر بمنع زواجهم ولكن لوحظ أخيرا أن العساكر المواطنين على أعمالهم ، والمطيعين لضباطهم والمتعاونين للتعليمات والنظافة والممتازين بين

أقرانهم بهذه الصفات لو أجزى لهم الزواج يكون ذلك مكافأة لهم وسببا لسعي باقي اخوانهم في تهذيب الأخلاق لينالوا ويستحقوا هذه الرخصة فتنتشر الأخلاق الحسنة ، والفضيلة بين أفراد الجيش فبناء على ذلك قرر المجلس (مجلس الجهادية) هذا الترخيص .

● عدد المدارس ٨ (المبتديان - النروزة الأميرية ، اللسن والحاسبة ، السوارى بالجيزة ، الطوبجية بطره ، الطب والصيدلة والولادة ، المهندسخانة ؛ الرسالة المصرية الى أوروبا) وكانت الميزانية ٥١٦٢٣ جنيهها و ١٦٠ مليما للعلم ، كان عدد التلاميذ في أيام محمد على ٩٠٠٠ تلميذ . وكانت ميزانية التعليم ٨٨٣١٥ جنيهها .

● في ٢٢ ربيع الثاني ١٢٦٥ صدرت ارادة الكتخدای مصر نقول : كان ولى نعمتنا والدنا الكبير قد اتخذ جميع أراضى الحكومة تحت ادارته باعتقاد أن هذا يكون باعثا لرفاهية الأهالى من جهة ويوافق مصلحة الحكومة من ناحية أخرى ولكن تحقق أخيرا أن الخلق (يعنى الشعب) نظروا وانزعجوا من هذا القرار خصوصا مسألة العجز والتلفيات فانها سببت سحنا لبعض المأمورين وقضت بعزل مأمورين آخرين فبناء عليه قررنا أن نحفظ الجفالك والتفاتيش لأفراد أسرنا وأن نترك الأراضى الأميرية الباقية حرة وابطال تقاسيط الديون ورأينا من المناسب تسهيل الدفع أو تعطى للمتعهدين ، وقد حررنا هذا لكم للمبادرة بتنفيذه .

● ارادة أخرى للكتخدا : كانت صدرت ارادة مخصصة من جانب الحكومة بمنع الأهالى من وقف أملاكهم ولكن ظهر أن هذه الارادة خاطئة ليكون كل شخص حرا فى وقف أملاكه حسب حكم الشرع الشريف المحمدى ، ولا يتعرض له أحد ولا يمنعه وقد أصدرنا أمرا هذا لتعلنوه للمقامات اللازمة لتنفيذه (٢٥ رمضان ١٢٦٥) .

● ارادة أخرى لمحافظ مصر السابق : حسن باشا (١٢٧٢) بينما كنت أهلا ، ومنتظر منك الخدمات الحسنة اذ سمعت ، وعلمت انك تعودت الدخول لمحل مأموريتك بين الساعة الثالثة والرابعة والخروج فيها بين التاسعة والعاشره مرارا ومرارا أوقاتك فى مطالعة الكتب والقيام بأداء الصلاة فى نصف النهار وهذا المنهاج قد سبب تأخير الأمور الواقعة ، وتوقيها وقضى بتجميد زيادة عن مائة وخمسين قضية ، وحيث ان أمور ومصالح العباد عندى أقوم ، وأهلا من كل شيء كما أكدت لكم مرارا وتكرارا ونهت عليكم شفويا وتحريريا ، وحيث أن حركاتك هذه تمنعك عن مواصلة رؤية وتسوية أمور العباد التى هى أفضل من العبادة . وهذا مخالف للأصول وحيث انى لا أرضى

ببقاء المصالح الأميرية الوافعة ودعاوى وخصومات الأهالي والرعية مرمية ومتراكمة على بعضها ولا أريد أيضا قبول واستخدام الأشخاص الذين يقبلون ويروجون هذه الأحوال فبناء عليه ، ولوقاية دعاوى ومصالح العباد من ورطة التأخير والتعويق ، الذى هو دائما من منظورى ولتوسيع المجال لكم عرضا وطولا لتلاوة الكتب يجب ان تنسحبوا لمنزلكم وتقيموا فيه ناعما مستريحا ، لذلك حررنا لكم هذا لاتباعه .

● واردة تالية لأدهم باشا محافظ المحروسة الجديد (١٥ ربيع الأول ١٩٧٢) تشير الى ما قام - حسن باشا وما ورد ذكره - تقريرا - فى الارادة الأولى ، وتقول الارادة أيضا : « بناء على امرته - حسن باشا - بترك الخدمة السابقة للاستراحة فى منزله ليتفرغ لقراءة الكتب » وتطلب الارادة من المحافظ الجديد « عندما تحاط علما بالارادة الجديدة يجب أن نبادر بالذهاب الى محل مأموريته فى الميعاد اللازم وأن تبأشر رؤية وتسوية المصالح والأشغال أولا بأول ، وأن تبذل أقصى مجهودك لازالة القضايا المتراكمة فى أقرب وقت وفرصة وأن تستجلب لطرفنا الأدعية والأئنيىة الحيرية وتتجنب من الحركات والحالات الجالبة للندامة وقد حررنا لك هذا لاتباعه .

● من بيان الضبط والربط الداخلى من المدارس : يجب على التلاميذ اظهار الاحترام والطاعة لناظر وأساتذة ومساعد أساتذة المدارس الملحقين بها ويجب على التلاميذ المصريين الامتثال واحترام الأوقات المخصصة للتلاميذ الفرنسيين بخصوص الأكل والنوم ، والدخول الى مجال الدروس وكافة الحركات ، وكل تلميذ مصرى يخالف هذه الأحوال يجازى بالتوقيف فى المدرسة ويمنع من الخروج للفسحة ، وبيات التلاميذ فى الخارج ممنوع منعاً باتاً مهما كانت الدواعى والتلاميذ مسئولون عن الأشياء والكتب وسائر أدوات التدريس ، الموجودة فى عهدهم وبناء عليه يكلفون بتعويض ما يتلفونه ولا يجوز ادخال أى رسم ، وتصوير وكتاب الى المدرسة بدون أمر الناظر واذا خالف أحد هذا الأمر يعاقب بمصادرة الأشياء التى أدخلها وممنوع بالمرّة احراز التلاميذ لورق اللعب والزهر (زهر الطاولة) وسائر أدوات اللعب والبخت ممنوع ، كما أن ادخال المأكولات وأنواع المشروبات للمدرسة مثل النبيذ والعنبرية أيضا ممنوع وجميع الأشياء والخطابات والطرود الواردة بأسماء التلاميذ لا تسلم قبل نظر اطلاع ناظر المدرسة عليها ولا يسمح لأحد من التلاميذ الخروج من المدرسة بأية حجة أو وسيلة خلاف أيام الآحاد وأيام العطلة التى تقرر بمعرفة دار العلوم ، ومن أجل النظافة والحرص على الصحة ، يعطى لكل تلميذ صابونة بسعر سنتين سنتيما كل ١٥ يوم ، وكل شهر يجرى قص الشعر ، مرة ، ولا بد من اجبار التلاميذ على أخذ حمام ساخن كل جمعة فى موسم الصيف بخلاف الحمامات الباردة واجبار التلاميذ على أخذ حمام ساخن كل خمسة عشر يوما فى موسم

الشتاء : كل هذا على حساب المدرسة أما العطريات ومواد الزينة السائرة التي تؤخذ من المزينين (الحلاقين) فيسوى حسابها من طرف التلاميذ . أما لزوم الهيئة والضيافة فهي سترة مفتوحة من الامام من الجوخ الأزرق ، وبنطلون من الخوخ الأزرق ، وصدري من الكازمير الأزرق بأزرار صفراء : هذا في الشتاء ولا يجوز تبديل تلك الكساوى من طرف التلاميذ بأى عذر وحجة ، وفي الصيف : الكسوة عبارة عن سترة مثل السترة الشتوية وصدري أبيض من منسوج البيكه وبنطلون أبيض من منسوج البيكه .

والحذاء من الجلد اللامع وغير اللامع ، الأسود لموسم الشتاء ، واسفارين .
يعنى وجزمة مكشوفة من الجلد اللامع وغير اللامع لموسم الصيف .

ويلبس التلاميذ فى داخل المدرسة مريلة سنجابية اللون ، ومفتوحة من الامام من منسوج الكندير فوق ملبوساتهم العادية ويتحزمون عليها ويلبسون بنطلونا من النسيج عينه .

● ومن بين الارادات أيضا ارادة فى ٧ شوال ١٢٧٥ موجهة الى ناظر المالية محمود باشا تتضمن أن امتيازا للمسيو برسه بخصوص طحن الدقيق بواسطة الوابور مدة خمسة عشر عاما قد منحه والدنا ساكن الجنان ، وقد باعه برسه ، لبرتلا وحيث اننا قد اشترينا الامتياز المذكور بمبلغ أربعين ألف فرنكة مصرى بشرط تسديد المبلغ فى مدة خمسة عشر شهرا من تاريخ امرى مع تسوية ستة فى المائة ربعا لحين اتمام سداده ، فبناء عليه قد اقتضت ارادتي اعطاء المسيو برتلا تحويلا على الخزانة بهذا المال حسب الاصول الجارية .

● وفى ٢٠ ربيع الثانى ١٢٧٩ يصدر الوالى أوامره الى أحمد شفيق بك ناظر المالية نصه : اقتضت ارادتي صرف مبلغ خمسة وعشرين ألف فرنك من خزانة المالية وارسالها الى ديوان الخارجية لتوصيلها الى قنصل فرنسا العام وهذا احسان منا واعانة لبناء المستشفى المقرر انشاؤه فى بندر السويس . لأهالى البلاد والأجانب على السواء ، وارادة أخرى لأحمد رشيد بك أيضا بخصوص اعفاء شركة المساجرى امبريال من دفع الجمارك على كل المهمات الواردة والمهمات والأدوات التى ستحضر من داخل القطر المصرى ، لعمل الحوض المذكور على السكة الحديد لغاية بندر السويس مجانا أيضا فلذلك يجب ان تبادروا بمخابرة وكيل مصلحة السكة الحديد وأمين الجمرى لاجراء مقتضاها على الوجه المحرر .

● وارادات أخرى متنوعة ، أمر كريم لمحافظة مصر (٥ ربيع الأول ١٢٩٠) منطوقه : اقتضت ارادتنا أن منزل سليم باشا فتحي السابق مشراه للميرى الكائن بجهة الأزبكية قد صار تسليمه لاجعله مدرسة الى الخواجات .

وعلى هذا ينبغي تسليم المنزل المحكى عنه - وأنا التزم دوما بالنص - لديوان المدارس واردة أخرى الى ديوان المدارس منطوقها : بناء على ما عرضتموه !! شفها عن لزوم تخصيص محل لاجاله مدرسة الى الخراجات قد اقتضت ارادتنا أن يخص لذلك منزل سليم باشا فتحي السابق مشتراه للميرى . الخ .

● وأمر الى دولتو حسن باشا مخدوم الحضرة الخديوية (٦ ربيع الأول ١٢٩٠) منطوقه : قد أحسنا اليكم بمبلغ خمسة وثلاثين ألف جنيه انجليزى برسم تدارك ومشتري المفروشات والموبيليات اللازمة الى السراى التى اعطيناها اليكم حتى انه بمعرفتكم تجروا مشتري المفروشات والموبيليات المذكورة حسبما تريدوا !!!

● وأمر آخر فى نفس التاريخ الى دولتو المشار اليه منطوقه : بما أن المنزل الذى أعطى الآن الى أخيكم حسين باشا باسكندرية يساوى ثمنه تقريبا خمسة وثلاثين ألف جنيه والمنزل السابق أعطاه لكم بذلك الطرف يساوى تقريبا خمسة وعشرين ألف جنيه ، فلأجل المساواة قد أحسنا اليكم بمبلغ عشرة آلاف جنيه نقدية تكميلا لقيمة منزلكم حتى انه يكون مساوى قيمة منزل أخيكم .

● فى ٢٩ شعبان ١٢٩٠ صدر أمر كريم للخاصة الخديوية منطوقه : حيث ان كانت - فى الأصل هكذا - الموجودات والمفروشات والموبيليات والفضيات وسائر ما تحل عليه داخل سرايات الجيزة ، وعابدين ، والرمل من كلى ، وجزئى هو ملكا !! للثلاثة هوانم حرمنا برنجى وابكنجى وأوجنجى بالمساواة بينهم ، فاذا كان من ذلك شيء يكون أثمانه ليست مخصومة ، فتجرى خصمها وقيد تلك الموجودات بدائرة فامليتنا بأسماء المشار اليهم وأصدرنا أمرنا هذا لكم لتعلموه ، وتجروا مقتضاه كما هو مطلوبنا ! حاشية : هذا وقد أعطينا وملكنا الثلاثة سرايات المذكورة ، وهم عابدين والرملة والجيزة الى الثلاثة هوانم حرمنا (١ جى ، ٢ جى ، ٣ جى المشار اليهن عنه بالمساواة فيلزم طلوع الحجج بأسماءهن » .

ويظهر أن الخديو اسماعيل باشا كان يرقم زوجاته ، زوجة رقم ١ الخ .

● وفى ٨ شعبان ١٢٩٢ صدرت ارادة لناظر المالية بتخصيص مرتب قدره خمسمائة كيس فى الشهر لحضرة صاحب الدولة أخينا مصطفى باشا فاضل ومرتب آخر قدره خمسون كيسا لثلاثة من صاحبات العصمة زوجاته المحترمات ومثل ذلك خمسون كيسا لعثمان بك المتأهل وخمسون كيسا لكل من كريمتيه المصونتين نازلى هانم وعزيزة هانم. وقد أصدرنا تحريراتنا اللازمة

في هذا الباب الى صاحب السعادة كبورق بك صرافنا بالاستانة لقيدهم على هذا الترتيب ابتداء من شهر سبتمبر الحالى .

● واردة للسردار راتب باشا (٢٧ ذى القعدة ١٢٩٢) تقول أن مخدومنا حسن باشا قد توجه اليكم ليشتترك في الحرب الدائرة بين حكومتنا وبين الملك حنا ملك الحبشة وانه سيكون برتبة الميرلاى ضمن هيئة أركان الحرب ، فبناء عليه يجب أن تستصحبوه معكم دائما فى الموقع الذى تنتقلون اليه ، وحاشية للارادة السابقة تقول : نحيطم علما أن الميرلاى يوسف شهدي بك سيلازم مخدومنا المشار اليه (حسن باشا) بوظيفة ياور وادوارد زهران أفندى بوظيفة كاتب . فلذلك لزمت التحشية (من الحاشية) .

● ويصدر الخديو أمرا كريما لوزارة المالية (٢١ شعبان ١٢٩٣) : بناء على أمرنا الصادر لدولتكم شفاها حررتم الى طرف الاستانة بضميمة مائتين وخمسين ليرة عثمانى على مرتب عفتلو نازلى هانم كريمة المرحوم مصطفى فاضل باشا لابلاغ مرتبهما (شهرى) خمسمائة ليرة عثمانى اعتبارا من أول شهر يونيو سنة ٧٦ ونروموا استحصال أمرنا الرسمى للاعتماد بموجبه ، وحيث ان ما حررتموه بالأحرى على هذا الوجه هو من مقتضى ارادتنا فلزم اصداره لدولتكم اعتمادا لما ذكر . ثم أمر كريم آخر فى نفس التاريخ باعتماد مبلغ ٤٢٢١ قرشا ، ٣٦ فضة صرف من محافظة الاسكندرية فى أجر عربيات وعربيات كارو ، لزوم فاملية وعائلة المرحوم مصطفى فاضل باشا ولزوم خليل باشا يكن ، واخونه وعائلاتهم لكون هذا المبلغ نقيد بعهد المحافظة ، يرام التصريح بما يجرى نحو سداده ، وحيث أنه من مقتضى ارادتنا خصم المبلغ المرقوم بأبعداية المحافظة المذكورة على طرف الديوان والمراجعة على أوراقه بالمالية والوقوف على صحته حسب الأصول فأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم وطبه الانهى والأوراق المتعلقة به .

المبلغ :

مليم جنيه

١٩ ٢١٢٣ أجر عربيات ركوب وعربيات كارو فى نقل فاميلية وعائلة المرحوم مصطفى فاضل باشا من محطة السكة الحديدية بالاسكندرية الى الرمل عند توجههم من المحاروسنة بناء عليهما ما تصرح به من المعينة .

٣٠ ١٢١٨ أجرة عربيات فى نقل عفتلو نازلى خانم كريمة المرحوم المشار اليه من الرمل الى الترسانة عند سفريتها للاستانة مع اتباعها بناء على طلب نصرى بك .

٢٧ ٧٧٩ أجر عربيات ركوب وعربيات كارو لزوم خليل باشا يكن واحوته ، وعائلهم وعفشهم من الترسانة الى محطة السكة الحديد على تصريح المعية .

● ونأتى - بعد تلك الجولة السريعة فى أكثر من ١٥٧٥ صفحة من تقويم النيل - الى الحديث عن مظاهرات عسكرية لصرف مرتبات ثمانية عشر شهرا تأخر صرفها لعامة المستخدمين بدوائر الحكومة فى ٢٥ صفر ١٢٩٦ - ١٨ فبراير ١٨٧٩ وتحت ذلك العنوان جاء ما يلى : أخرت الحكومة صرف المرتبات لمستخدميها هذه المدة الطويلة فأدى ذلك الى غاية ما يخطر بالبال من شظف العيش ، وضنك الحال ، وغليان الصدور ، ولكن سدة الحكومة واعتمادها على قوتها العسكرية فى كتم الأفواه وابعاد كل متذمر ، عن دائرة الوجود ظلت الحال على ما هى عليه من السكون الى أن شكلت وزارة نوبار باشا المختلطة فدخلها عضو انجليزى للمالية هو ريفرس ، وعضو فرنسى هو دوبلينير للأشغال وفى هذا الوقت كان البكباشى لطيف سليم أفندى صهر شاهين باشا ناظر الجهادية مدرسا بمدرسة أركان الحرب والقائمة تام سعيد بك من قدماء تلامذة مدرسة «سان سير بفرنسا فاجتمع هذان النابهان العريقان فى الحرية بشهم ثالث هو محمد أفندى صالح قومندان مدرسة البيادة وحرروا عريضة لرئيس الوزراء يشرحون فيها ما وصل اليه حال الضباط من سوء الحال بسبب تأخر المرتبات فى هذه المدة الطويلة وانتشر ذكر هذه العريضة فى الجيش وجاء الضباط لوضع امضاءاتهم عليها بثكنة المدارس الحربية بالعباسية ، وتم الاتفاق بين الجميع على تقديم العريضة لمجلس النظار وعلى أن يكون محل اجتماع الضباط ساحة الشيخ عبد الله مارين بميدان عابدين وعلى أن يأخذوا معهم بعض أعضاء من مجلس شورى النواب فاجتمعوا من كل صوب فى تلك الساعة متقلدين سيوفهم ، وخطب فيهم لطيف باشا حاثا على الاتحاد ، وضبط النفس ثم ساروا قاصدين ديوان المالية ولما بلغوا شارع الدواوين لمحووا عربات نوبار باشا وولسن وآخرين مارة بالنظار فأوقف الضباط العربات ، وتولوا تسييرها واعادتها الى الديوان ثم حاصروا ديوان المالية من جميع الجهات من الداخل والخارج وقدموا العريضة ، وبعد قليل حضر اسماعيل باشا خديو مصر ودخل المالبة تتبعه فئة من جنود الحرس تجمعت خلف الضباط محيطة بهم ثم أشرف الخديو على الضباط وطلب منهم الانصراف وألحوا فى صرف المرتبات وتلكثوا فى الرجوع فأشار الخديو اشارة بيده لقائد الفئة فاطلقوا بعض طلقات نارية بلا رصاص تنبيهيا وارهابا ففرق الجميع ، ثم أمر بالقاء القبض على نحو عشرين ضابطا وارسالهم الى الطوبخانة مسجونين بها منهم لطفى سليم باشا وصعيد نصر باشا وقومندان مدرسة السوارى وقومندان مدرسة البيادة والطوبجية ثم زار الخديو فرق العباسية للتهدة لحواطهم فقال الضباط بلسان واحد : « اننا لن يهدأ لنا بال الا اذا أطلقتم سراح اخواننا وصرفتم مرتباتنا » فوعدهم خيرا وعاد ، ثم شكلت الحكومة مجلسا عسكريا لمحاكمة الضباط وتدخلت القناصل فصدر الحكم بالبراءة .

● روى السير ريفرس ولسون ما جرى قائلا : أصبح موقف الوزارة حرجا ، فالمالية خاوية لأن القرض الذى أريد الحصول عليه من آل روتشيلد لم يتم بعد ، وما كان ليتم قبل التثبيت من الضمانة الكافية ويضاف الى ذلك أن تحويل أملاك الخديو أى جعلها صالحة لضمان هذا القرض قد وقف فى سبيله بعض العوائق ، وأصر آل روتشيلد على أن تكون الأطياف خالية من كل مانع وفى الوقت نفسه قد تواردت المطالب على الوزارة وقد اتفق أن كثيرين من القناصل وجهوا الى النظارة كثيرا من اللوم لما رأوا الدولة مضطربة الى حد أنها لم تستطع أن تدفع مرتبات الموظفين « ويروى ولسون : أن النظارة عمدت الى انقاص الجيش الذى كان عدده - بمقتضى فرمان - ١٨ ألف جندي والى إلغاء البحرية تماما وانقاص الجيش الى سبعة آلاف ولقد قوبل - ولسون - هذا الانقاص بالارتياح فى الجيش نفسه فكثير منهم سر بعودته الى قريته واعفائه من الخدمة الاجبارية ، وما أسف أحد سوى بضغ مئات من الضباط استغنى عن خدماتهم وبذلك احرموا من مرتباتهم .

● ويروى ولسون أن الخديو استفاد من كل تلك الاجراءات بعد أن رأى النظارة تهاجم من جهات متعددة حتى أخذ يستعيد سطوته الأولى ومما بعث فيه هذا النشاط أن طائفة الافاكين الذين حوله أخذوا يحسنون له استرجاع نفوذه لترجع اليهم أيامهم الألى ولتعود اليهم مصالحهم التى فقدوها والذين ساءهم إلغاء السخرة وانشاء مصلحة المساحة وجباية الضرائب على نظام ثابت .

وقد استدعاني - ولسون - الخديو فى ١٨ فبراير ١٨٧٩ الى عابدين واستبقائي فى حضرته زمنا طويلا ثم استأذنته وتوجهت الى المالية ، وبينما أنا فى الطريق اذ لمحت عن كثب طائفة من الضباط بعربة نوبار باشا يهدونه بالقتل فسارعت اليه ثم ركبت معه فى العربة وطوقته بذراعى فوقيته وقع السيوف عليه ومع هذا أصابني بعض الأذى . ولبثت معه حتى وصلنا الى وزارة المالية محاصرين مدة ساعتين ثم انتشر الخبر بسرعة البرق فأسرعت الى زوجتي ولما بلغت نظارة المالية منعت من الدخول وزجرها بعض العساكر فلم تحفل بهم ودخلت بعد أن أصيبت بضربة على ذراعها كانت تتألم منها ولما وصلت الأنباء الى الخديو ركب فى حرسه ومع قناصل الدول والنظار وجاء الى وزارة المالية فوجد الهياج والصياح بالغين حدهما وكان هذا الصياح مصدره الضباط الذين تأخر صرف مرتباتهم فاخترق الصفوف ثم جاء الى حجرتنا فى نظارة المالية ، ولما مد يده لمصافحتي قبضت يدي عنه لأن الشك خالجنى فى أن ما أصاب نوبار باشا اما باغرائه واما باقراره وحينئذ قال سموه : سأذهب اليهم لكى أكلمهم « فخرجنا وراءه ولما أشرف عليهم من السلم خطب فيهم بلغة الأمر الناهي فهدأ روعهم قليلا غير أن أحد الضباط خرج من بين الجمع وأمسك بمعطف الخديو

وفاء بلغة بذينة فتقطب وجه الخديو وأصدر أمره من فوره باطلاق النار فتفرق الجميع وانتهت الحادثة ، أما ما لحقنى من الاذى فقد جاء سمو الأمير حسن فى ٢٥ فبراير ١٨٧٩ بصفته سردار الجيش الى دار السفارة البريطانية وكان حاضرا وقتئذ المستر فيفان وعدد من الجالية الانجليزية فوقف سمو الأمير وأعرب الى يالنيابة عن الخديو والجيش المصرى عن أسفه على ما فرط من رجال الجيش وما أصابونى من الاذى ومما يجعل ذكره أنه ثبت فى ذهنى أن أحد الضباط الذين هاجمونا كان عرابى باشا ولما أحس نوبار أنه غير مرضى عنه من الخديو وأن ممثلى الدول لا يعطفون عليه قدم استقالته وبهذا تمت الخطوة التى أرادها الخديو لادراك غرضه اذا خرج أقوى عنصر فى الوزارة ، وأراد الخديو أن يكون ناظرا للنظار ، فلم يجد موافقة منا وبعد أخذ ورد استقر الرأى على تعيين ولى العهد توفيق بشرط أن الناظرين (الوزيرين) الانجليزى والفرنسى لهما حق المنع فيما تريد الحكومة اجراءه ، وقد تبين أن تعيين الأمير توفيق مكان نوبار لم تكن الا خدعة ومهزلة ، فقد ظهر لنا أن الخديو لا يريد الابقاء على عنصر أجنبى فى النظارة وقد تحقق له ذلك بعد أن كلف شريف باشا بتشكيل نظارة وطنية بحثة بدون أى وزير أجنبى .

● من الأسرار الخاصة بخلق الخديو اسماعيل باشا أن انجلترا وفرنسا اتفقنا على رفع اسماعيل باشا من مركزه وأن مسيو ترتلو قنصل جنرال فرنسا قابل الخديو نيابة عن الدولتين وبلغه ما اتفقت عليه الدولتان من ضرورة تنازله فأخبره اسماعيل باشا أنه مولى من قبل السلطان وليس للدولتين شأن فى أمر تعيينه فأخبره القنصل بأنه اذا تأخر فى قبول اقتراح التنازل عن العرش فإن من سيتولى بعده لن يكون ابنه توفيق باشا ولى العهد ، وانما سيكون دولة حليم باشا ، ورفع الخديو الأمر الى السلطة العلية ، فوافقت على اقتراح الدولتين لأن اسماعيل كان قبل ذلك قد شرع فى تشييد مدرعتين من أكبر المدرعات بمعامل انجلترا وعند اتمامهما بلغ دولة حليم باشا الباب العالى مساعى اسماعيل باشا واستعداده للمحاربة فطلب الباب العالى بوساطة سفيره فى انجلترا وضع يده على المدرعتين وارسالهما الى الاستانة ورأى اسماعيل باشا أنه لا مناص من الرضوخ لأمر بريطانيا وفرنسا فوافق على التنازل ، وأعد نفسه للرحيل وكان لخروجه من قصر عابدين أسف وحزن لحريمه ولجواريه ولذويه وآل بيته ، ولما وصل الى المحطة ووجد الأيسطة والطنافس مفروشة الى أن يطأها ، وودع ذويه وأهله ، ولم يطأ فى محطة القبارى ما فرش من طنافس وأيسطة .

وقد روى سير ولسن فى مذكراته أنه غادر الاسكندرية بعد خلعه بيومين مع كثير من الأبهة والعظمة ، وقد ظن الناس أنه حمل معه مقادير كبيرة من النقود ، ولكنى أعتقد غير هذا ومع أن حكمه كان مصحوبا بالقسوة ، والعنف فلم يكن هناك شك فى أن الشعب أسف على خلعه ولو أنه عاد - ولسن -

لتقبلوا حكمه بارتياح وانشرح لأنهم كانوا يؤثرونه على أى حاكم آخر منهم — ولو جاء بمنفعة لهم — يستند الى ادارة أجنبية ، وقد وجدته فى منفاه يعتقد أن أكبر أسباب خلعه تصريح انجلترا فى برلمانها وموقف ممثليها فى مصر ومما هو جدير بالذكر أنه احتمال مصيبة خلعه بصبر وجلد ، فكنت — ولسن — أراه فى باريس ولندن هاشا باشا وما سمعته يقول كلمة سوء فى أحد من الذين سعوا فى خلعه الا واحدا كان يظنه مخادعا له وفى الحق أن كثيرين من الذين انتفعوا منه وشملتهم نعمته قبلوا له ظهر المجن ولم يظهروا شيئا من العطف والاعتراف بالجميل .

● وأستأذن فى أن أنقل هنا — فى هذا المدخل — نص قانون الانتخاب الذى صدر فى ٦ جمادى الأولى ١٢٩٩هـ (٢٥ مارس ١٨٨٢م) لا لشيء الا للتدليل على أن مصر ، فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، كانت أسبق بكثير من الدول الأوربية فى تحقيق الحياة الديمقراطية السليمة .

تنص المادة الأولى من هذا القانون على أن حق الانتخاب لكل مصرى من رعايا الحكومة المحلية سواء كان مولودا فى مصر أو متوطنا أقام فيها مدة لا تنقص عن عشر سنوات على شرط أن يكون بالغا من العمر احدى وعشرين سنة كاملة وأن يدفع للحكومة من مال الضرائب أو الرسوم المقررة أيا كانت ما يبلغ خمسمائة قرش مبرى فى السنة ولا يكون فى حال من الأحوال المعينة فى المادة الرابعة والخامسة من هذه اللائحة .

وتنص المادة الثانية على ما يلى :

من كان عليه من أرباب العائلات هذا المقدار من المال الأميرى عن أطبان أو عقارات يمتلكها وان كانت مكلفة باسم غيره فله حق الانتخاب .

أما المادة الثالثة فتنص :

يثبت حق الانتخاب لمن يأتى ذكرهم ولو لم يكن عليهم المبلغ المقرر ، وهم :

أولا : العلماء الحائزون رتبة التدريس أو المشهورون بصفة العالمية .

ثانيا : القسس وسائر الرؤساء الروحانيين من المسيحيين .

ثالثا : حاخامات الاسرائيليين .

رابعا : المدرسون فى المدارس الميرية والمكاتب الأهلية والحائزون للشهادات العالية .

خامسا : أرباب الوظائف الملكية سواء كانوا فى الوظائف أو متقاعدين .

سادسا : ضباط العسكرية سواء كانوا فى الخدمة أو مستودعين أو متقاعدين •

سابعا : وكلاء المرافعات (الأفوكاتية) المقبولون فى المجالس النظامية

ثامنا : الاجزائية والأطباء والمهندسون •

وتنص المادة الرابعة :

المنتصون لدولة أجنبية لا حق لهم فى الانتخاب •

أما المادة الخامسة فتتص على : يحرم من الانتخاب من يأتى ذكرهم ، وهم :

أولا : الفاقدون للحقوق المدنية أو السياسية وهم الذين صدرت عليهم أحكام نهائية من المجالس النظامية بالأشغال الشاقة أو الدنيئة أو بالنفى أو الإقامة فى اليمان أو بالسجن ستة شهور لجنائية أو حكم عليهم بارتكاب سرقة أو خيانة أو احتيال أو اضاءة مال الميرى أو انتهاك حرمة الآداب والأديان أو طردوا من الخدمة الميرية بحكم أو قرار من أحد المجالس النظامية •

ثانيا : المحكوم عليهم بالسجن ثلاثة أشهر أو بغرامة تقوم مقام هذه المدة لوقوع مخالفة منهم فيما يتعلق بالانتخاب على مقتضى أحكام هذا القانون •

ثالثا : الذين حكم عليهم بالافلاس ولم يعيدوا شرف أسمائهم •

رابعا : الذين كانت لهم بيوت للعب القمار أو الفحشاء أو خدموا فى تلك البيوت •

وجاء فى المادة السادسة :

يكون لمصر مائة وخمسة وعشرون نائبا على مقتضى هذا التقسيم وهو :
للقاهرة عشرة نواب ، وللاسكندرية أربعة ، ولكل من دمياط ورشيد والسويس نائب على حدة ، وبورسعيد تتبع دمياط والاسماعيلية الشرقية والعريش والسويس ، وللمديرية القليوبية أربعة : اثنان عن مركز قليوب ، وواحد عن كل من مركزى شبرا وطوخ ، وللشرقية ثمانية : واحد عن بندر الزقازيق ، واثنان عن مركز بلبيس ، والبقية عن باقى المراكز • وللمديرية الدقهلية ثمانية : واحد عن المنصورة ، واثنان عن مركز ميت غمر ، والبقية عن باقى المراكز ، وللمديرية المنوفية تسعة : اثنان عن شبين ومركز سبك ، واثنان عن مركز تلا ، وللمديرية الغربية أحد عشر : واحد عن طنطا ، وواحد عن المحلة الكبرى وسمنود ، والبقية من التسعة للمراكز لكل نائب وكل مركز يتبعه بندر • والبرلس يتبع شربين • وللمديرية البحيرة خمسة : واحد عن مركز دمنهور وأبو حمص وبندر دمنهور ، والبقية لباقى المراكز لكل مركز نائب • وللمديرية الجيزة أربعة : واحد

عن بندر الجيزة وقسم البدرشين ، والبقية عن باقى الأقسام لكل قسم نائب •
 ومديرية بنى سويف أربعة : اثنان عن قسم بنى سويف وبندر ، وواحد عن
 قسم ببا ، وواحد عن قسم الزاوية • ومديرية الفيوم ثلاثة : واحد عن البندر ،
 والاثنان الباقيان عن القسمين • ومديرية المنيا سبعة : واحد للبندر ، واثنان
 لقسم قلو صنا ، وواحد للغشن ، وواحد لقسم بنى مزار • ومديرية أسيوط
 تسعة : واحد للبندر ، واثنان لقسم ملوى ، والبقية عن باقى الأقسام لكل قسم
 نائب • ومديرية جرجا سبعة : واحد عن بندر سوهاج ، واثنان عن قسم طحطا
 والبقية عن باقى الأقسام ، ومديرية قنا خمسة • واحد عن البندر : والبقية
 عن الأقسام ، ومديرية اسنا أربعة : واحد عن البندر وقسمه ، وواحد عن قسم
 السلمية ، وواحد عن ادفو ومعاونة أسوان ، وواحد عن حلفه ، ويكون لقبائل
 العربان ثمانية نواب : اثنان من عرب المنيا ، واثنان من عرب البحيرة ، واثنان
 من عرب الشرقية ، واحد من عرب القليوبية ، وواحد من عرب الفيوم •
 ولمحافظات السودان ومديرياتها اثنا عشر نائبا •

ولا يجوز فى جميع الأحوال انتخاب نائب من مركز عن مركز آخر فى
 مديرية واحدة ولا انتخاب نائب من مديرية عن مديرية أخرى عدا القاهرة والمدن
 والمحافظات •

وحددت المادة السابعة : دوائر للانتخاب على مقتضى المادة السابقة وينشأ
 فى كل دائرة جدول يتضمن أسماء الذين يحق لهم الانتخاب فى حدود تلك
 الدائرة •

ونصت المادة الثامنة على : بلاد المديريات كل بند يبلغ عدد الذكور من
 أهله خمسمائة نفس فما فوق يكون له دائرة انتخاب تخصه ، والبلاد والعزب
 والكفور الصغيرة تضم جملة منها بعضها الى بعض ، بحيث لا يكون الذكور من
 سكان الجملة أكثر من ألف نفس فى دائرة واحدة ، وفى مصر والاسكندرية يكون
 لكل تمن من أتمان المدينة دائرة مخصصة •

وقد كانت الحياة النيابية المصرية نموذجا رائعا للديمقراطية الحقبة والحرص
 على احترام الرأى والرأى الآخر ، وقد كانت تلك الحياة النيابية السليمة هى
 التى مهدت لثورة ١٨٨١ ثورة أحمد عرابى ورفاقه •

❶ ويخيل الى أن الحركة الوطنية المصرية قد انخدعت بكل أسف فى
 الفريد اسكاون بلنت فظننته نصيرا لها منذ بداية عهد الحديو توفيق وما كان
 بكل أسف الا متعاوناً مع المخابرات البريطانية ولكن على مستوى عال للغاية •
 للغاية • فكانت تقاريره ورسائله ترفع الى رئيس الوزراء البريطانى مباشرة •

ومذكرات بلنت وتاريخه السرى لاحتلال انجلترا لمصر وصداقته لأحمد
عرايى والعرايين تؤكد أنه لعب دورا خطيرا فى التمهيد للاحتلال البريطانى
وفى نقل وجهات نظر وخطط القيادات المصرية الى القيادات البريطانية ويعينى
هنا ، أن أشير فى هذا المدخل الى ما ذكره بلنت عن أحد عملاء بريطانيا فى
مصر وهو بالمر ، يقول بلنت :

لم يجد ولسلى القائد البريطانى عناء كبيرا أمامه عندما أنزل جنوده الى
البر وليس بينه وبين القاهرة سوى خطوط التل الكبير التى لم تكن قد تمت
بعد ولكن المكتب السرى للجيش الانجليزى أراد أن يزيد تأكده وطمأنينته
فاتخذ الاحتياطات السرية التى ألقت استعمالها الجيوش المتحاربة فى الحروب
الحديثة وان كانت تنكرها على الدوام . ومن العدل أن أدون ما فعله الجيش
الانجليزى فقد وقعت فى يدى أهم حادثة من هذا النوع .

كانت وزارة الحرب ووزارة البحرية قد عقدتا النية منذ أوائل السبنة أن
يكون الهجوم على مصر من ناحية قناة السويس وتقدر فى أواسط يونيو أن
تمهد السبيل لذلك بالرشوة بين بدو الشرق وكان الفضل فى اقتراح هذه
الخطّة يعود الى لورد نورثبروك الذى كان يفتخر بنجاحه فى هذا الصدد ، فقد
كنت فى ربيع سنة ١٨٨١ فى الصحراء الشرقية للقناة وكنت قد تعرفت
ببعض مشايخ القبائل فى بيت المقدس .

وأغريت سفارتنا فى الاستانة بالسعى فى فك أسرهم من بيت المقدس
لأن هؤلاء الشيوخ قد يؤدون لنا بعض الخدمات اذا كانوا على صفاء مع انجلترا
وعرف لورد نورثبروك بهذه القصة فتذكرها فى هذه الأزمة المصرية واستغل
اسمى بعد أن أضاف اليه الذهب فى استخدام هؤلاء البدو ضد عرايى .

ولم يكن فى انجلترا فى ذلك الوقت من يعرف العربية سوى ادوارد بالمر
أستاذ اللغات فى كامبريدج وقد استدعى فى ٢٤ يونيو الى المكتب السرى لكى
يزور نورثبروك ويتناول معه طعام الفطور وهناك عرض عليه أن يقوم برشوة
هؤلاء البدو ، وقد عرض عليه ٥٠٠ جنيه للمصاريف الابتدائية ووعده بالمكافأة
فى حالة النجاح وقبل سفره - أى فى ٣٦ منه - جاء وزارنى وقال لى أنه
مسافر الى الاسكندرية لكى يكون مكاتبسا لصحيحة ذى ستاندرد وطلب
خطابات التقدم الى أصدقائى فى مصر لكى يتعرف عليهم مؤكدا أنه يعطف
على الحركة وسينصرها فى رسائله على الدوام .

وكان قوله هذا بمثابة الغطاء يخفى به عمله الحقيقى .

وكان البرنامج الذى وضعته وزارة البحرية لبالمر هو أن يذهب أولا الى

سنوات ما قبل الثورة ج ٣ - ٦٥

الاسكندرية لكي يتفاوض مع الأميرال سيمور ثم يذهب من هناك توا الى يافا والصحراء الواقعة فى الجنوب الغربى من غزة ثم يتعرف بقبيلتي (كذا ، وكذا) اللتين كنت أدافع عنهما منذ ١٨ شهرا وأنا بفلسطين .

وقد وصل بالمر الى الاسكندرية وأخبره أمير البحر سيمور بأنه سيضرب الاسكندرية قريبا وأنه - بالمر - ذهب الى يافا على ظهر سفينة تابعة للأمير البحر يخفق فوق رأسه العلم البريطانى ومعه بحاران لكي يحملاه البندقية والمسدس .

وفى يافا نزل عند القنصل البريطانى شايبرا اليهودى الذى أرسل ابنه معه الى غزة لكي يهيه له رحلته فى الصحراء .

وفى غزة ارتدى لباسا عربيا والتقى بأفراد من قبيلتي (كذا ، وكذا) .

- وأعتذر أنا - المؤلف - عن عدم ذكر اسمى القبيلتين متعمدا حتى لا أنكأ جراحا اندملت .

وكان أحد هؤلاء البدو قد أقسم لبالمر أنه يستطيع أن يضمّن سلامة القناة ضد عرابى نفسه اذا استطاع بالمر تخلص ثلاثة من المشايخ من السجن .

وقد أطلق بالمر على نفسه اسم عيد الله أفندى . وكان بالمر (عبد الله) أفندى ينشد الشعر العربى للبدو فى ضوء القمر .

وما أريد التأكيد عليه هنا أن بالمر قد نجح نجاحا « رائعا » فى التمهيد لجيش الاحتلال البريطانى كى يدخل مصر كما أنه نجح فى قطع خطوط التلغراف الموصلة بين سوريا وكان رجاله قد أخذوا معهم صندوقا مملوءا بالديناميت لتحقيق هذا الغرض .

ويقول بالمر أنه أنفق بين ثلاثة آلاف وثمانية آلاف جنيه على البدو فى البداية وشاركه العمل عميل آخر اسمه جبل كان قد وصل الى السويس ومعه ضابط آخر ومعهم ٢٠ ألف جنيه لكي يعطيها لبالمر .

والذى لا نشك فيه أن بلنت كان يعرف جيدا مهمة بالمر وجبل حتى وان حاول فى مذكراته نفى معرفته مهمتهما السرية .

وكان أحمد عرابى قد وثق ثقة مطلقة فى بلنت .

ومن بين الخطابات التى أرسلها اليه بعد هزيمته خطاب بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٨٨٢ والآخر فى ٢٢ ديسمبر ١٨٨٢ وقد خاطبه مستهلا خطابه : صديقى وروح حياتى ومهجة روحى ومنقذى ويلفريد بلنت أدامه الله وأبقاه .

وقد جاء في الخطاب الأول أن - عرابي - يأمل اذا ما كان في العمر بقية - أن يعيش طليقا في دمشق مع أولاده بعيدا عن السياسة فان لم يسمح له السلطان بذلك فهو يفضل ان يقطن لندن (مجاورا لآخواننا من محبي الانسانية ومساعدتها .. أعيش هناك كرجل حر في أرض الحرية) .

وفي خطابه الثاني اسكنى أحمد عرابي من حرمان أبنائه من أن يرنوا بممتلكاته وقد أكد عرابي أنه سيصحب معه الى منفاه في حديقة آدم (سيلان) ابنه محمد وزوجته وخادمته وخادمه الخاص فقط . كما أنه سيترك اخوته مع أقاربه في القرية وسيبحث بابنه محمد الى مصر لاستصحاب من تبقى من زوجاته ، وأولاده الى المنفى .

ما ذكره بلنت عن لقاء سيمور وبالمز ، واخبار الأول (سيمون) الثاني (بالمز) بأنه سوف يضرب الاسكندرية يناقض تماما كل ما جاء في البيانات البريطانية حول الأسباب التي دعته الى ضرب الاسكندرية ، وكانت هذه الأسباب لا وجود لها عندما قابل سيمور بالمز .

● ولما كان من الأمور المثيرة للجدل دوما العلاقة بين مصطفى كامل ومحمد فريد . من ناحية وبين تركيا ، والحديو عباس حلمي الثاني من ناحية أخرى وقد سبق أن أوضحنا تلك العلاقة بالنسبة لمصطفى كامل ونوضحها بالنسبة لمحمد فريد في السطور التالية :

كان محمد فريد من الشخصيات الهامة التي كان لها أثرها في حياة الحديو عباس حلمي الثاني وكذلك كان الحديو عباس حلمي الثاني بالنسبة لحياة محمد فريد . كانا عدوين لدودين في كثير من الأحيان وكانا حليفين يحذر كل منهما الآخر في بعض الأحيان ، مرة تقوى العلاقات بينهما وتشتد ومرة تتراخي وتضعف ثم تتلاشى .. ترمومتر العداوة ، يرتفع ، وينخفض باستمرار وهذا هو الحديو عباس حلمي الثاني من وجهة نظر محمد فريد كما جاء في مذكرات محمد فريد .

يروى محمد فريد في مذكراته التي لم يشملها الضياع ، قصة لقائه في أغسطس ١٩٠٤ بالحديو هو ومصطفى كامل وكيف احتدمت المناقشة بين الحديو ومصطفى حول قضية زواج الشيخ علي يوسف - صاحب المؤيد من صفية بنت السيد عبد الحائق السادات واحتقار الحديو للرأي العام وقوله أنه : اذا لبس برنيطة ومشى في البلد ما حد يتكلم ، ويروى فريد غضب مصطفى كامل وقوله لفريد : « لابد من قطع علاقاتي مع هذا الرجل » ثم ذهب فريد الى الحديو في اليوم الثاني ، وداه الحديو وعدم تحدئه في موضوع غضب مصطفى كامل عنه وانصرافه في الحديث مع فريد عن الزراعة وعزبة كانت له بجهة فايد بالقرب من قناة السويس .

ويروى فريد كيف قطعت العلاقة بين الحديو والحزب الوطني غامين كاملين من ١٩٠٤ الى ١٩٠٦ الى أن توسط الدكتور صادق رمضان في الصلح فاجتمع الحديو ومصطفى كامل ومحمد فريد والدكتور صادق ولطيف سليم باشا وتم الاتفاق على تأسيس الحزب الوطني وجريدتي ليتندار اجيبشيان وذى اجيبشيان ستاندارد .

ويذكر فريد كيف أن لطيف سليم باشا كان يعارض باستمرار العمل مع الحديو أو الثقة به لأنه رجل أناني يفضل دائما منفعته الشخصية على الصالح العام ولأنه جربه جملة مرات ، فكان يخونه ولا يفى بما اتفقوا عليه ، وكان لطيف باشا يكرر قوله : هذه كلها قناطر مررنا عليها ووجدناها غير موصلة للطريق . . ويذكر فريد لقاء الحديو به وبمصطفى وصادق رمضان في جامع سيدي التبري بجنيانة القبة والتحدث معه في أمر بيعه الرتب والنياشين واعتراف الحديو بها وكونها من أعمال طيش الشباب ووعده بعدم الرجوع اليها . ويؤكد فريد أن الحديو لم يشترك بماله في شركة ليتندار وكان رأسمالها ٢٠ ألف جنيه وان كان قد أوعز الى الكثيرين من الأغنياء بالدفع فدفعوا . .

ويتحدث فريد - بإفاضة - عن محاولات الحديو عباس لكيلا « ينتخب محمد فريد لرئاسة الحزب الوطني بعد وفاة مصطفى ، وكيف طلبه الحديو عقب انتخابه رئيسا للحزب الوطني وهناه وأشاد بوطنيته ونزاهته قائلا عنه أنه ليس طالب شهرة أو مال أو وظيفة ، ويقول فريد أن عباس عرض عليه مساعدة الجرائد بالمال « فرفضت حتى - كما يقول فريد وبالطرف الواحد - لا أكون أسيره وطوع أمره » .

« ورأى الرجل عقب ذلك بأنى ليست ممن يطيعون أوامرهم اطاعة عمياء . فآخذ يدس الدسائس لاسقاطى من جهة ويظهر لى التودد من جهة أخرى وفي أبريل سنة ١٩٠٨ وقبل أن يسافر فريد الى أوروبا - للسير فى طريق مصطفى حتى لا يقال أن الحركة ماتت بموته - وليظهر للرأى الأوروبى - أن حركتنا قوية لا تقوم بقيام شخص أو لا تسقط بموته قابل الحديو وطلب منه ألا يرسل خلفه من يسعى ضده أو يعرقل مساعيه كما فعل فى الماضى عندما أرسل حافظ عوض وأباظة باشا والشيخ على يوسف ، لمعاكسته فى لندن ويروى فريد المحاولات الانجليزية التى بذلت من أجل أن يصمت عن الاحتلال ولا يطالب بالجللاء مكتفيا بطلب الإصلاحات الداخلية والدستور وذهابه الى الزقازيق وطعنه فى الوفد الأباطى الذى سافر الى لندن ، ويقول ان ذلك كله أغضب الحديو منه ، ثم يذكر سفر الحديو الى لندن مع بطرس غالى باشا واتفاقه مع الانجليز .

« ومن ذلك اليوم أيقنت أن الرجل خائنا واتفق مع الانجليز بواسطة بطرس باشا والسير آلدون غورست المعتمد البريطانى فى مصر ، فكتبت فى

اللواء مقالة شديدة- ضده بعنوان : « ماذا يقولون ؟ » كانت سبباً في طعن جريدتي المؤيد والأهرام اللتين تأتمران بأوامر المعية على- وفتحت باب المناقشة في سياسة الوفاق وزاد الحلف بيننا - نحن معشر الحزب الوطني - وبين الحديو ورجاله » .

ويذكر فريد المقالات التي نشرها في جريدة الهلال العنماني التي كان يصدرها الشيخ جاويش بمال جمعية الاصلاح والترقي ومقالاته ضد الحديو في جريدة لى سبيكل الفرنسية ومحاولات الحديو شطب اسمه من نادى المدارس العليا حيث كان قد تبرع بمكتبته ثم تنتقل مذكرات محمد فريد فجأة الى المحاولات التي قام بها توفيق بك زاهر القاضي - وهو ممن لهم علاقة بالحديو من عهد التلمذة - للصلح مع الحديو وقول فريد :

انى لا أعارض في ذلك اذا قبل الحديو شروطنا فاذا كان يريد الصلح حقيقة فتكلم أنت مع اخواننا في مصر ، واذا اتفقت معهم على شيء فأخبروني لأبدى رأيي » .

وكذلك محاولة مشابهة قام بها يوسف صديق باشا رئيس ديوان الحديو ، ومحاولات أخرى عديدة لم يكتب لها النجاح ..

وفى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٣ تذهب مدام روشبرون الى محمد فريد موفدة من قبل الحديو للاتفاق معه على الصلح ، وقالت له مدام روشبرون أنها قابلت الحديو فأظهر لها أسفه مما حصل وأخبرها بأنه يريد أن تكون هي واسطة الصلح وأنه أعطاها فعلا مصاريف السفر ، ويقول فريد : « أحببتها بأنى مستعد للصلح على شروط أن تكون المخابرة بيني وبينه مباشرة بلا وسيط وبدون حضور أحد أيا كان » ثم يقول فريد بعد ذلك : « يظهر أنها ألعبوبة من الألاعيب السابقة وأن الرجل لا يريد الاتفاق حقيقة » .

وحول انشاء وزارة للأوقاف كتب فريد يقول : ان الحديو يصرف كثيراً من ايرادات الأوقاف الخيرية في شئونه الخاصة والكل ساخط على الحديو وسرقته لأموال فقراء المسلمين وكثيرا ما طلبنا منه صرف هذه الأموال في انشاء المدارس فلم يقبل ويقال انه أخذ في هذين الشهرين ثلاثين ألف جنيه دفعها من قسط عليه لأحد البنوك ونتمنى جميعا أن تؤخذ منه أوقاف العائلة الحديوية وتضم الى نظارة الأوقاف حتى يحصل المستحقون على نصيبهم منها » وبعد ذلك يقول فريد :

ومن الأخبار السارة والهامة وضع نظام لمنح الرتب والنياشين يغل أيدي الحديو عن بيعها بيع السلع للعمد والأعيان وهي أيضا نتيجة من نتائج طمعه وسوء تصرفه مع أنه تعهد أمامى أنا ومصطفى كامل والدكتور رمضان بك بأنه-

عدل عن الأمور التي أساسها الطيش والشبوبة « هذه ألفاظه هو » ولكن حب المال غلبه فنزل به الى هذا الحضيض : أساس عيوب هذا الرجل أنه يفضل مصالحه على المصالح العامة ٠٠ »

وينتقل محمد فريد - في مذكراته - الى صفحات أخرى - تبين علاقته الجديدة بالخدو فيقول : في ٣ مارس سنة ١٩١٤ وقت الغداء مع جاويد بك وعمر ناجي بك - من أركان لجنة الاتحاد والترقي - أخبرني ناجي أنه لما قابل الخديو عند سفره الى بنغازي دار الحديث بينهما عن الحزب الوطني فقال عباس أنه : لا يخشى أحدا خلافي لأني صلب ، ولا يمكن استمالته ٠

ويقول فريد فيما بعد أن عبد العزيز عمران الطالب بالطب وصل الى جنيف - حيث كان فريد يقيم وقتئذ - وأخبره أن لجنة الحزب قد أوشكت على الاتفاق مع الخديو ولذلك فهم يطلبون منه عدم الطعن عليه وان الصوفاني بك سيحضر هذا الصيف « ١٩١٤ » مع بعض الاخوان لمقابلتة وأكد عبد العزيز عمران أن استعفاء حافظ عوض من المعية وتعيينه رئيسا لتحرير المؤيد مقدمة لتركه المعية ويعقب فريد على ذلك بقوله : « لا أصدق لأن المؤيد لسان حال المعية ولأن الخديو لم يتفق مع لجنة الحزب على من يكون خلفا لحافظ عوض حسب طلباتي السابقة وهي أن يعين رجال المعية بالاتفاق السري معنا » .

وعندما وصل اسماعيل لبيب الى جنيف قال لمحمد فريد أن الاتفاق تم بين اللجنة والخديو وأن الأخير دفع ألف جنيه مساعدة للجريدة الشعب وأنهم اتفقوا على أن يقابل الخديو محمد فريد للاتفاق معه على ما يلزم عمله لمدة المسألة المصرية ويقول فريد : طلبت من اسماعيل ألا يسافر حتى يحضر المقابلة ان حصلت ويكون كل شيء بعلمه حتى لا يلغى الخديو بما لا يحصل على أي لهذه اللحظة لم أثق بهذه الأعمال ولا بهذا الرجل لأن كراهيته لي مستحكمة ولا بد أن يكون يدبر شيئا للايقاع بي أو تسويء شخصيتي ولذلك سأسبر جمعه بكل احتراس ٠

وقرب نهاية شهر يولية ١٩١٤ كتب فريد يقول : يظهر أن الخديو لا يريد مقابلي لأنه يعتقد أنه اشترى « الشعب » وأنه أوقع الخلاف بين أعضاء اللجنة بسبب قبض عبد الله المساعدة المالية بدون علم بعضهم وبعد أن تقرر في اللجنة عدم الاتفاق معه فهو بذلك حصل ما يريد ولا يهجمه الاتفاق معي وستظهر الأيام ما يبطن ، ويروى فريد كيف قابل يوسف صديق مدام روشبرون بخصوص تأجيل مقابلة الخديو لمحمد فريد ، الى ما بعد سفره الى الآستانة أي في شهر سبتمبر وأنها قالت له : لا بد من الانتهاء من الاتفاق قبل انعقاد مؤتمر الطلبة في ٢٥ يوليو حتى يعلم ماذا يجب عمله لو تم الصلح ويقرر خطة السير بناء على هذا الاتفاق وكيف وعدها يوسف صديق بتبليغ اقتراحها ، وكيف تلقت

— روشبرون — من يوسف صديق تلغرافا يخبرها بأن الوقت غير متوفر بسبب السفر الى الآستانة .

وعلق فريد على ذلك بقوله : أطلعت اسماعيل بك لبيب على نص التلغراف الى مدام روشبرون واتفقنا على أن يكتب لعبد الله بك مؤكداً أن الرجل « يحاورنا ويداعبنا ولا يخلص في عمله وأن الأولى والأصلح للحزب هو الابتعاد عنه والسير بعيداً به عن كل سلطة كما كانت خطتنا ، وكما يجب أن تكون وبناء عليه أخذت في تحضير الخطبة التي سألقياها في المؤتمر وكلها دائرة على وجوب الابتعاد عن الحديو وأن سبب ما لحق بلجنتنا الحزبية من الفشل هو التقرب منه في مبدأ الأمر وتدخل من يأترون بأمره أو يراعونه من الأعيان والذوات » .

وفي مكان آخر من مذكرات محمد فريد يشير الى الاعتداء على الحديو عباس ثم يقول : « بعد التفكير طويلاً في الحالة الحاضرة واشتعال أوروبا بالحرب وخوف انكلترا من قيام مستعمراتها رأيت أن أكتب للحديو جواباً خصوصاً أقتصر فيه بانتهاز هذه الفرصة لإعلان الدستور بمصر . وينهى فريد خطابه للحديو مستحلفاً إياه بحق مصر ألا يدع هذه الفرصة تمر بدون أن تستفيد مصر منها » فهي فرصة لا تعوض ويكفيها أننا لم نستعد للمطالبة بالجلء فلنكفر عن هذا التقصير في حق أمتنا بأن نسعى في انالتها الحكم الداخلي على الأقل ، وانكم لو فعلتم ذلك لخلدتم اسمكم في التاريخ ومالت الأمة اليكم بكليتها ميلاً حقيقياً لا ميلاً صورياً كالذي تريد البرهنة عليه وفود المناقنين الذين يسوقهم الحكام سوق الأغنام » .

ثم يفصل فريد موضوع سفره الى الآستانة ومقابلته ليوسف صديق باشا الذي أخبره بأن الحديو ممنوع من السفر لمصر .

كما يتحدث فريد عن لقاءه بالحديو : قابلني الحديو بكل بشاشة وتصافحنا على أن ننسى كل ما فات ثم طلب مني أن أزور رجال الحكومة التركية وأقنعهم باخلاصه في العمل وذلك لتحقيقه من اعتقادهم فيه عدم الاخلاص بسبب أعماله السابقة وبالأخص أثناء حرب طرابلس حيث أطلع الانكليز على خطط تهريب الأسلحة والضباط فوعده بذلك » .

وتمضى مذكرات محمد فريد في الحديث عن توطيد العلاقات بينه وبين الحديو وسعى فريد لجذب الحديو ، حتى لا ينضم الى ألمانيا نهائياً ويروى فريد اصرار الحديو على السفر الى فيينا بمجرد الاتفاق على تعيين عمه قائماً له « فيعطيه الإرادة الشعبية ويسافر » . أما أنا فأبقى هنا لأسافر مع عمه الى مصر » . ثم تروى المذكرات قصة سفر الحديو الى فيينا بعد أن ساءت العلاقة بينه وبين

الأتراك وكيف أن فريد أصر على اللحاق بالحديو لتهدئة ثورته ثم يشير الى عزله. الحديو واستقباله له في فندق - مونتريال بقيينا - بعد أن حجز لي مكانا بهذه اللوكاندة العظيمة كما يقول فريد وعند الاشارة الى ما نشرته صحيفة فرانك فيرنس زيتونج عن المنسور الذي طبع بناء على رغبة الحزب الوطني واقتراحه بل. واعداده ، وبه منح الدستور من الحديو ، قال فريد أن الحديو كذب هذا الكلام في الصحف وقال ان ذلك الأمر كان في النية ولكنه لم ينفذ للآن وهذا التكذيب ناشئ من خوفه من أن الانجليز يصادرون أملاكه في مصر فهو ما يزال يراعى مصالحه الخصوصية رغما عن وصول الحالة الى هذه الدرجة ويروى فريد كيف كان الحديو يعمل في نفس الوقت مع ايطاليا ، ويعقب محمد فريد على قول البرنس محمد على شقيق الحديو ، أن أخى أحرق نفسه فلماذا أحرق نفسى أنا الآخر ، وذلك لأنه يخشى مصادرة أمواله فانظر الى أى درجة يؤثر حب المال على الإنسان حتى ينكر أقرب الناس اليه في أشد المواقف حرجا . . . »

ويقول محمد فريد أنه اتفق مع الحديو على اصدار جريدة أسبوعية بالفرنسية في جنيف للدفاع عن حرية مصر ، وقد دفع لنا ١٥٠ جنيها انجليزيا على ذمة المشروع وسننفذه قريبا . وفريد يعنى صحيفة « صدى مصر » ويقول أن. الحكومة السويسرية لم ترد على طلب اصدار تلك المجلة لا نفيا ولا ايجابا ولذلك قررنا طبعها وتوزيعها خارج سويسرا فقط حتى اذا لم تمنع الحكومة وزعناها في سويسرا أيضا بعد عشرين أو ثلاثة .

ويتحدث محمد فريد - طويلا - عن خيانة عباس وتخابره مع الأعداء. بخصوص المسألة المصرية من وراء ظهر فريد ورفاقه ويروى على لسان يوسف صديق أن الحديو كتب تفويضا لبولو باشا - أحد رجال المال الفرنسيين في كل أشغاله الخصوصية وفي المسألة المصرية - ويظهر أن عباس - كما يقول. فريد نقلا عن شقيق باشا - لم يوقع على هذا الخطاب بل حرره غيره ، ويقال. أنه بخط خليلته مدام لوزانج ويروى محمد فريد محاورات الحديو معه ومع رفاقه بخصوص سياسة الملاينة مع تركيا - بعد أن اختلف معها - وتهديد. الحديو بأنه ينوى الانقلاب والانحياز للانجليز .

« يؤيد هذا الرأي ما قاله الحديو لروشبيريون في فريبورج وكرره لها في. مقابلة رسمية لم يخبرنا بها من أنه مصمم على ترك السياسة بل والاستقالة اذا صممنا على اتباع سياسة محاسنه الأتراك « وبما أن هذا الرجل أنانى ومحج للمال فلا يعقل أنه يستقيل ويفقد أمواله في مصر والدولة بدون مقابل يضمه. له الانجليز ، »

ويعود فريد الى الحديث عن مبلغ الأربعة ملايين مارك التى قبلها الحديو من. ألمانيا وكيف أن اسماعيل لبيب وشفيق باشا كلماء بشدة في هذا الموضوع حيث اعترف الحديو بقبض المبلغ وبأنه أرسل مليونين الى المسيو كابو على يد.

المسيو، بولو، ولكن بولو لم يسلمه الا مليوناً وَاكُل الثاني بدليل أنه اشترى أرضاً بفرنسا بنصف مليون وأن عشرة آلاف جنيه كانت حولت لبانيس لمشتري أسهم من جريدة الفيجارو وبعد أن وجدوا سمساراً خاف من أن يكون في الأمر سر سياسي فأعيد المبلغ الى لوسرن، وأودع باسم يوسف شريف باشا ووعدهم الخديو برد المبلغ الثاني، بعد عمل الحساب، كما يروي فريد أنه زار الخديو فيما بعد وطلب منه رد المبلغ الى ألمانيا ولامه من طرف خفي على استغلاله بهذه المسائل، الحاطة من كرامته فلم يعد برد المبلغ بل قال ان هناك حسابات كثيرة ستدفع منها أما عن طلب سفره الى الأستانة فانه رفض بالمرءة ٠٠٠

قال محمد فريد أن خصومي من السياسيين قد أشاعوا بأنني عقدت أنا والخديو مع ألمانيا اتفاقاً على أن نترك لهم ادارة البلاد المصرية مدة ١٥ سنة مقابل أن يضمنوا لنا استقلالنا الداخلي وامتيازاتنا القديمة وأكدوا هذا الخبر حتى أدخلوا الشك في قلوب بعض طلابنا في برلين وكتبوا الى مستفسرين عن الحقيقة فأرسلت اليهم تلغرافاً من برلين هذا نصه « رانز فالش » أي كله كذب ٠

وتنتقل المذكرات الى مايو سنة ١٩١٦ وكانت الأزمات قد توالى من جديد فقصت على ما بين محمد فريد والخديو عن علاقات خاصة بعد أن ضاعف الخديو اتصالاته السرية بخصوم البلاد ويقول فريد : طلبني الخديو فامتنعت عن مقابلته بالمرءة لما يظهره الرجل نحونا من عدم الاستمتاع بل والاحتقار، ويقول فريد أنه وعلى الشمسى صمما أيضاً على رفض الاجتماع بالخديو رغم محاولات السيد كامل واسماعيل لبيب ٠ حفظاً لكرامتنا : ان الرجل الذي لوث اسمه بأخذه نقود ألمانيا وامتنع عن العودة من ألمانيا والنمسا والذي أجرى مخابرات مع انجلترا أولاً وأخيراً بشأن أموره الخصوصية والذي كنا ندافع عنه حتى اتهمنا معه أنه يعاملنا بهذا الاحتقار ثم يعود ويطلبنا لمقابلته كأننا من خدمه تقريباً ويوجهنا حسب أهوائه وسأصمم على الرفض ما لم يحصل ما يوجب تغيير تفكيرى ٠

وتخلو المذكرات لفترة طويلة من الكتابة عن الخديو فيما عدا الإشارة الى مقابلة عابرة بين الخديو ومحمد فريد ٠ وفيما عدا تعيين أحمد فريد ابن أخ محمد فريد تشريفاتياً في المعية الخديوية وفي أكتوبر سنة ١٩١٧ ينشر فريد في مذكراته خطاباً تلقاه من أحمد فريد يبرر فيه قبوله وظيفة تشريفاتى قائلاً :

« اننى لا أقصد خدمة الوطن فقط بل أقصد خدمتك أيضاً بوجودى فى الأستانة لأن عدم توزع مكانتك فى الأستانة وبقاء مقامك فيها كما كان أولاً وحصول النتيجة التى نتمناها للوطن على يديك كما حصل البدء فيها ليس فيه فخر لك بمفردك فقط بل الفخر يشاركك فيه جميع العائلة ويتوارثه أبناؤها جميعاً لذلك عولت مع التوكل على الله على قبول أمر الخديو فاذا استقام استمررت

وان اعوجج اعتزلت فانت في برلين ولييب في جنيف وأنا في الآستانة لخدمة وطننا العزيز ، وفقنا الله وقوانا للوصول الى النتيجة التي نرجوها من أعماق قلوبنا » .

ويرد فريد على خطاب أحمد فريد بقوله : « جوابك وصلني ولا حاجة لي بأن أقول لك بأنه أدهشني لأنني ما كنت أتصور أو أنخيل مطلقاً أنك تقبل الدخول في خدمة الخديو بعد قولك لي أكثر من مرة بأن الاشتغال مع هذا الرجل غير ممكن بل مستحيل لعدم إخلاصه في العمل وتذبذبه . نعم اني أعلم من مدة ميلك الى الوظائف والترقي وهذا أمر طبيعي على شرط أن يكون - من جهة - يشرف ولا يحط بقدر الانسان كخدمة عباس باشا . هذا الخبر أحزنني كثيراً لأنه أضر بسمعتك لدى جميع المصريين على اختلاف ميولهم وما كنت أحب أن تقبل هذا الأمر لنفسك ولكن قدر فكان فلا حول ولا قوة الا بالله » . ويقول محمد فريد في ختام خطابه : أما علاقتي وعلاقة الحزب مع الخديو فاشرحها في الجرائد وأرسل لك نسخاً مما أكتب في هذا الباب أو غيره . أكرر الأسف وأطلب من الله ألا تصلك عدوى هذا الرجل وبطائنه النتنة وأن تخرج من هذه البؤرة طاهر الذيل كما دخلتها .

● وعن العلاقة بين محمد فريد وتركيا والخديو عباس نقول أيضاً :

● عندما زار محمد فريد الآستانة في ١٢ ابريل سنة ١٩٠٩ لأول مرة في حياته كتب يقول : وصلت الآستانة في ١٢ ابريل وفي صبيحة ١٣ منه حصلت الحركة الارتجاجية المشهورة التي انتهت بعزل « السلطان » عبد الحميد بقوة حزب الاتحاد والترقي وهمة البطل شوكت باشا .

ومن غريب المصادفات أنها حصلت صبيحة وصولي فأخذت أرسل الأخبار تلغرافياً للواء في اليوم مرتين أو ثلاثاً وكانت أخباري أصدق أخبار الجرائد لأنني كنت أستقيها من أصدق المصادر حتى قال بعضهم اني كنت على علم بما سيحصل هناك ولذلك سافرت فجأة والحقيقة أن سفرى كان لتوثيق الروابط بين حزبنا وبين رجال حزب الاتحاد .

وينتقل محمد فريد - في مذكراته - الى وصوله الى الآستانة بعد أن قرر الهجرة من مصر - في ٣١ مارس سنة ١٩١٢ وكيف استقبله الاتحاديون أحسن استقبال ، وكتابته للعديد من المقالات في صحيفة الهلال العثماني التي كان يصدرها الشيخ عبد العزيز جاويش بأموال حزب الاتحاد وكذلك في صحيفة الجون ترك .

ثم يروى بصراحته المعهودة كيف كان مجتمعاً بأحمد رضا بك يوم أن اجتمع بعض الضباط في استامبول مطالبين بحل مجلس النواب بدعوى حصول

ضغط من الاتحاديين وقت الانتخاب وكيف قال أنه من الأوفى الحكم على هؤلاء الضباط بالاعدام فى أقرب وقت قبل استفحال الأمر وكيف أن رأيه لم يؤخذ به فتفاقت الحركة وسقط الاتحاديون وتشكلت وزارة أحمد مختار باشا التى كان من بين أعضائها كامل باشا صديق الانجليز المشهور ، يوظيفة رئيس مجلس شورى الدولة ٠٠ ويقص كيف داخله الخوف على نفسه لعلمه بعلاقة كامل باشا بالانجليز من جهة وبالخدو من جهة أخرى وكيف أخبر زوجته - التى كانت تعيش وقتئذ معه بالآستانة - وأفهمها أن صالحه يقضى عليه بالابتعاد عن تركيا حتى تتغير الأحوال » ثم يروى قصة رحلته من الآستانة وتفتيش منزله وعدم عثور البوليس على أى دليل ضده فيما عدا خطاب أرسله الى زوجته يخبرها فيه بعزمه على عدم العودة للآستانة مادام حزب الارتجاع فى الوزارة وبأنه يترك لها الخيار فى البقاء بالآستانة أو العودة الى مصر » .

ويروى فريد بعد عودته الى الآستانة مرة أخرى فى مايو سنة ١٩١٣ واهتمامه بنادى الطلبة المصريين هناك ويقول أن محمود مظهر الذى أطلق الرصاص على الخديو فى ٢٥ يوليو - كما يغلب الظن - كان من بين أعضاء ذلك النادى .

ثم يروى فريد كيف طلب مقابلة سعيد حليم باشا - الصدر الأعظم - وكيف ذهب بناء على موعد سابق الى الصدارة لمقابلته غير أنه لم يقابله « فانصرف على أنى لا أعود وذلك لأنى تحققت بأن جنبه وخوفه من الخديو حملاه على عدم مقابلتى بعد أن وعد » ٠٠ وسعيد باشا - الصدر الأعظم - من أسرة محمد على باشا وينتسب الى فرع حليم وقد كان يطعم فى خديوية مصر ويبدل كل جهده الكى يحكم مصر .

ويروى فريد مقابلاته لأنور باشا هو وعبد الحميد سعيد ليشرح الأخير له الحالة كى يزداد شجاعة على شجاعة فى مهاجمة الانكليز بمصر ثم مقابلته له مرة أخرى ، وقد كلمته فى مساعى الصدر وما فاه به من العبارات الجارحة للأمة المصرية « فأجابنى بما أجاب به الخديو بأن الرجل لا يهتم به مطلقا ولا بالأمة ، فشكرته وأعطيته خمسة طلبات لطلبة مصريين يريدون الدخول فى المدرسة الحربية » ٠٠ وكان الصدر الأعظم قد قال للأمير ابراهيم حلمى باشا ، وسيف الله بك يسرى : « اذا تحرك الحزب الوطنى فى مصر أو رفع رأسه بعد دخول الجيش التركى فهو سيأمر بنفى ومعاقبة أعضاء الحزب وطبعا رئيسه فى المقدمة وأنه سيكون فى مصر » سينوب « لنفى الوطنيين المصريين كما توجد سينوب فى تركيا لنفى المعارضين للحكومة وأن الصدر الأعظم قال لهما : أنه نبه على طلعت بك وأنور باشا بعدم مقابلة فريد » .

وتكلم محمد فريد - طويلا - في مذكراته عن وجوده بتركيا في بداية الحرب العالمية الأولى وسعيه الحثيث لارسال حملة تركية الى مصر تطرد الانجليز بمساعدة الشعب المصري ومقابلاته العديدة لأنور باشا وزير الحربية وخليل بك رئيس مجلس النواب ثم يروى كيف تلا خطبة في ٣ ديسمبر سنة ١٩١٤ في مسرح الشتاء بجنيانة الملة كان بها عبارات يفهم منها أنه لا يخشى تهديدات سعيد حليم باشا الصدر الأعظم بالنفي الى سينوب اذا تكلم أو أتى عملا ضد السياسة التي ترمي الى اعادة مصر الى الخطيرة التركية كما أنه برهن في خطبته أنه لا سلطة لسعيد باشا في الحكم وإن كان صدرا أعظم ثم تحدث بإفاضة عن محاولات الأتراك أو بعض سياسة الأتراك مداعبة الحزب الوطني ليساعدهم على فتح مصر وبعدها ينفذون ارادتهم الاستبدادية في بلدنا .

ثم يروى كيف نصحه الشيخ عبد العزيز جاويز ألا يحمل الدبوس « الذي عملناه في جنيف المكتوب عليها مصر للمصريين والذي قررنا أن يكون شعار المصريين المخلصين » وقد قال لي الشيخ جاويز أن منظره في صدرى وصدر اخوانى يغيظهم كما يغيظهم محافظتى على قومية مصر في كل كلامى وكتاباتى وقال لي أن سليمان شكرى بك وبهاء الدين مناسترلى اللذين كانا معنا في اجتماعات القمسيون الأولى التي حررنا فيها بعض المنشورات تألما جدا من قولى اذ ذاك : يجب علينا الاحتراس في كتاباتنا حتى لا يقول أعداؤنا أن رجال الحزب الوطنى يريدون تسليم مصر للأتراك » . ثم يروى فريد كيف سعى مرارا لاعادة العلاقات بين تركيا والحديو وكانت قد تأثرت كثيرا بسبب مساعى سعيد حليم باشا - الصدر الأعظم - لاغضابه حتى لا يستطيع أن يستولى على خديوية مصر ، وكيف انتقل الحديو من الآستانة الى فيينا هربا من مضايقات سعيد حليم ثم يروى محاولاته مع ألمانيا لكي تضغط على حليفها تركيا لاصدار ارادة سنية مؤداها أن القصد الوحيد للحملة الزاحفة على مصر هو ازالة السلطة الانجليزية واعادة مصر الى أبنائها يتدبرون أمرها وتحت امرة الحديو الذى يريدونه ثم يروى محاولاته مع الكثيرين لاجراج فرنسا من تحالفها مع انجلترا واتفاقها مع تركيا .

ثم يذكر تفاصيل العديد من محاولاته مع السياسة والأتراك وكيف قابل ذات مرة أنور باشا وتحدث معه في ضرورة لقائه « بالصدر الأعظم » وكيف اشترط على أنور باشا كذلك أن يحسن الصدر الأعظم مقابلتى لأنى ، لا أتحمل أقل اهانة وعلى شرط أن أكون حاملا لشارة الحزب الوطنى المكتوب عليها « مصر للمصريين » والتي كان الصدر الأعظم قد غضب بسببها فوعدنى أنور باشا بكل ذلك ويروى فريد مقابلته للصدر الأعظم في تريكوى « فأحسن مقابلتى جيدا ثم يروى فريد مقابلته ليوسف صديق باشا والسيد كامل - من رجال الحديو - وكيف سألاه ماذا يكون العمل فيما لو هزم الأتراك وانتصر الانجليز وقول فريد

نجهت حينذاك في تجهيز الثورة في مصر، أما الاعتراف بالحماية مهملاً كان شكلاً ومهما أعطانا الانجليز من الامتيازات فلن يحدث مطلقاً .

ويتحدث محمد فريد عما أشيع عنه في الأوساط التركية من أنه اتفق مع الألمان ضد تركيا وكيف طالبه أصدقاؤه في الآستانة بالعودة إليها لمحاربة الدسائس ضده وقطع السنة الدسائس ثم يقول :

لما أتت الى هذه الأخبار « هممت بالسفر الى الآستانة ولم يوافقني اسماعيل لبيب لاعتقاده أن القصد تحريض على الذهاب إليها حتى أمنع من الخروج منها ثانياً الى أوروبا أو حتى ينتقم مني بأى شكل آخر كان أرسل الى الشام مثلاً وهناك يدسون لى من يقتلنى كما فعلوا ذلك فى العام الماضى مع عزت أفندى الجندى الذى كان يشتغل مع الادريسي ولكنى خاطرت بنفسى وصممت على السفر لأنكأد من الحقيقة بنفسى حتى اذا أيقنت أن حزب الاتحاد انقلب على بسبب تمسكى بحق مصر والدفاع عنها فأكون فى حل من الانفصال عنه بل ومن محاربتة جهراً مرتاح الضمير وعلى ذلك سافرت وبمجرد وصول الآستانة قابلت أحمد فريد ابن أختيه زهره هانم وكان بنفس الاوتيل الذى نزلت فيه فأكد لى كل هذه الاشاعات وشرح لى مساعى حزب الصدر وقال لى أن الصدر نفسه كلمه ضدى وبخصوصى ، ثم يروى فريد كيف أن الاشاعات قد أثرت على بعض رجال الحكومة وبالأخص على طلعت بك وكيف أنه حاول فى ٢ فبراير سنة ١٩١٥ مقابلة أنور باشا فى منزله فلم يستطع بالرغم من أن أنور باشا كان يقابله فى أى وقت يذهب اليه فى منزله ويروى فريد كيف أنه ذهب الى دار الصدر الأعظم لتأدية الواجب السياسى . وبعد أن انتظرت وقدمت لى القهوة حضر أحد الخدم وأبلغنى سلامه وقال أنه يشكرنى على زيارتى ويأسف لعدم امكانه مقابلتى لأنه أخذ مسهلاً ولا ينزل من الحريم اليوم وأنه يرجونى بأن أحضر فى أى وقت أريد ولعلمى أن هذا العذر منتحل . انصرفت على ثقة عدم العودة وقبلت لم أحضر اليه بعد ذلك . »

ويروى فريد أنه قابل الدكتور أحمد فؤاد وقال له :

« انى أتعجب من أن الاتحاديين يستمعون لمثل هذه الدسائس بعد ما أديناه لهم من الخدمات فى مصر من سنين مضت » . ثم يتحدث محمد فريد بعد ذلك عن التقارير التى قدمت ضده وكيف أنه أصر على التمسك بحريته المطلقة « فى زيارة من أريد وانى أعتبر هذه المراقبة إهانة لى ودليلاً جديداً على عدم ثقة رجال الحكومة بى » ثم تحدث عن مقابلته لطلعت بك وإحالة طلعت بك الموضوع برمته الى مدير الأمانة العمومية (الأمين العام) ويقول فريد : داخلنى الريب فى أن إحالة المسألة الى مدير الأمانة العمومية تفيد أنهم يريدون استجوابى

كمتهم وبما أن الحكومة عرقية فلا يبعد أن يحيلوني على المجلس العسكري لمحاكمتي بالخيانة ، •

ولذلك لما عدت الى الفندق أخبرت أحمد فريد ابن اختي بملخص ما دار ولم أخف عنه تخوفاً من غدر هؤلاء الأشرار وأخبرته أنني عزميت على أخبار سفارة ألمانيا بكل ذلك لتحميني اذا قصدوني بشر ولتساعدني على السفر من داخل الدولة وعلى أخبار جاويد بك لأنه يميل الى وربما يقدر على مساعدتي على الخروج من هذا الشرك وهكذا حصل : أخبرت البارون أوبنهايم بكل ما لدى وقابلت جاويد بك في النادي التركي وقصصت عليه أعمال طلعت بك فوعدني بالتكلم معه وأخذ يهدى خاطري وقلت له : ان لم أحضر باكر الى الساعة السادسة مساء فأخبر سفارة ألمانيا وجاويد بغيابي اذ ربما أكون قد حجرت •

ثم يفصل محمد فريد ماذا دار بينه وبين عزيز بك (عند التحقيق معه) :

س : هل أخذت نقودا من الخديو عباس ؟

ج : نعم ولا عيب في ذلك لأنه خديو البلاد الشرعى ولا يعتبر أخذ فلوس منه خيانة •

س : هل أخذت نقودا من ألمانيا ؟

ج : أبدا - وقلت ذلك غاضبا - ثم قلت ولم تسألني هذه الأسئلة الجارحة ، أنا متهم بالخيانة لألمانيا صديقتكم وهب أنني أخذت منها نقودا فهل هي من الأعداء المحاربين « سكوت » •

س : كم تصرف الآن ؟ •

ج : أسأل أنور باشا فهو الذى يعطينى ما أعيش منه •

س : كم أعطاك ؟ •

ج : اذا كان ضروريا ذكر المبلغ فهو ٤٥٠ جنيها تركبا أعطاه لى غنى يونيو الماضى للصرف على بعض الأمور الصحفية وعلى نفسى ثم يروى فريد كيف سأل عزيز بك عن خلافه مع أحمد فؤاد والشيخ جاويش وكيف رد على هذا السؤال بقوله أنه ليس على خلاف مع فؤاد فهو صنيعته وهو الذى رباه وصرف عليه ولم يختلف معه فى شيء أما الشبغ فلا رأى له أعرفه وهو ليس من لجنتنا الادارية ولا من حزبنا بل كان كاتباً بالأجرة يكتب فى صالحننا ما نأمره به ، ثم سأل عزيز بك عن الحزب الوطنى • والقول بأنه غير موجود وقد رد فريد على ذلك بقوله : ان حزبنا الآن بعضه مشتت فى أوروبا والبعض مختف فى مصر فحالة حزبنا الآن حزب الاتحاد أثناء اضطهاد عبد الحميد لكم ومع ذلك تريدون أن تقولوا أن الحزب الوطنى قد تشتت أو غير موجود بالمرّة • وبالتالى فلا معنى لأكون رئيسا لحزب غير موجود فأنا مستعد للاقرار بأننى متنازل

عن الرئاسة لأنى شبيعت شهرة فضلا عن أن مثل هذا التنازل لا يفيدكم بشيء لأن اسمى لا يزال هو المسموع فى أوروبا وينهى فريد المقابلة بقوله : هاك ما عندى من الأقوال أرجوك أن تبلغها حرفيا مع جميع ما قلته لك من الملاحظات الى طلعت به وتبلغه استيائى من هذه المقابلة ومن تلك المراقبة الشديدة فان أراد بيانا أوضح فأنا تحت طلبه ومستعد للإجابة مع العلم بأنى أعتبر نفسى حرا فى أن أقابل من أريد رغما عن جواسيسكم العديدين مصريين وغير مصريين *

وينقل محمد فريد ما دار بينه وبين جاويد بك الذى أعطاه صورة مظلمة عن الأحوال فى تركيا واضطرار تركيا الى قبول الصلح قبل نهاية عام ١٩١٦ وكيف أنهما تدارسا حالة مصر بعد الصلح وكيف قال له جاويد بك : اما أن ترجع الحالة الى ما كانت عليه قبل الحرب أى بقاء الاحتلال مع إعادة السيادة العثمانية واما الرجوع الى ما كانت عليه مصر قبل ١٨٨٢ أى جلاء الانجليز عنها مقابل جلاء الألمان عن بلجيكا - أى جعل مصر مستقلة تماما وعلى الحياد المطلق كما كانت بلجيكا قبل الحرب *

ويروى فريد أنه قال بضرورة بقاء قنال السويس الآسيوية فى قبضة الدولة حتى يمكننا الاستمرار على حركتنا الوطنية ويمكن للدولة مساعدتنا فى ادخال السلاح والاستعداد للثورة حتى تقوم عند سنوح الفرصة وأهم شرط أن يكون بمصر جيش قوى يمكنها من الدفاع عن استقلالها ضد كل مهاجم أيا كان * ثم يعود فريد الى الحديث - مرة أخرى - عن مقابلة عزيز بك له وسؤاله عما نقل على لسانه بالحرف الواحد : احترسوا فى الكتابة حتى لا يقول اخواننا المصريون بأننا سلمنا مصر للأتراك خصوصا ونحن متهمون بذلك من قبل : وقول فريد : نعم قلت ذلك ولم أزل أكرره لأن هذا اعتقادى ولم أتحوّل ويعقب فريد على ذلك بقوله : انى أذكر هذه المسائل لأبرهن على غدر الأتراك وعلى أنهم كانوا يراقبون حركاتى وأقوالى من أول الأمر رغما عن تأييداتهم الكاذبة بعدم الطمع فى مصر * ويروى فريد مثلا على ذلك لقاءه بجلال الدين عارف الذى كان يتمرن بمكتبه فى مصر وأصبح وقتئذ نقيباً للمحامين بالآستانة وأستاذا بمدرسة الحقوق ومن تلاميذ الصدر الأعظم : أنه لم يزرنى ولا مرة واحدة أثناء المدة الأخيرة التى قضيتها بالآستانة وهى أكثر من شهرين بخلاف عادته * وكيف أن عمر رضا المحرر القديم بجرائد الحزب الوطنى كتب مقالة فى ذكرى مصطفى كامل لتتشر فى صحيفة تصوير أفكار ومنع الرقيب العسكرى نشرها لأن الأتراك لا يريدون أن تذكر مصر فى جرائدهم بصفتها مطالبة بحريتها وذكر مصطفى كامل يجر حتما ذكر مطالب المصريين *

ثم ينتقل محمد فريد فى مذكراته الى علاقاته بالساسنة الأتراك بعد سقوط وزارة سعيد حليم ومجيء وزارة طلعت باشا بك « سابقا » وقوله للحاج

عادل بك على ذكر سعيد حليم : أن العائلة الخديوية لا يخرج منها انسان طيب ذكرًا كان أو أنثى حتى ولا فرع حليم فانهم جميعا فاسدون مفسدون ، ويذكر فريد كيف أرسل هو والمصريون المقيمون بالمانيا برقيات تهنئة لطلعت باشا للتشفي في حليم ثم يذكر عدم اهتمام الأتراك بضياح البلاد العربية منهم ثم يقول عند كلامه عن زيارته لجاويد بك ناظر المالية العثمانية عندما زار برلين في سبتمبر سنة ١٩١٧ : ان معاملة رجال الدولة نحوى قد تغيرت كثيرا أى تحسنت من عهد انتصار الانجليز عليهم وابعادهم عن مصر نحو غزة « الشام » لأنهم فقدوا أو كادوا يفقدون الأمل في فتح مصر وجعلها ولاية عثمانية كما كان يتمنى سعيد حليم وأحمد جمال باشا أو كما كانوا يمتنون أنفسهم في فتحها لأنفسهم هذه الفكرة المشؤومة التي جعلتهم وحكومتهم يحاربونني بواسطة الجاويش والغللمان أعوانه لأنني مازلت ولا أزال مصرا على أن مصر للمصريين ، ويضع محمد فريد خطأ على الجملة الأخيرة ويقول محمد فريد عند الكلام عن جمال باشا - السفاح الأعظم - : هذا الرجل طامع في فتح مصر لنفسه ويكره المصريين الأحرار وبالطبع أنا في مقدمتهم لاعلاني دائما حقوق مصر ومجاهرتي بمقاومة كل من يقول بغير ذلك أيأ كان .

● ومن المقالات التي ترد على اتهام الحزب الوطنى ومحمد فريد - ومن قبل مصطفى كامل - بالتبعية للخديوى عباس حلمى الثانى تلك المقالة التي نشرتها الأهالي في عددها الصادر في ١٧ يوليو ١٩١٢ تحت عنوان « هكذا هم يعادون العرش ويغرسون في البلاد بذور الحقد والمؤامرات ولا يفهمون أنهم يخونون الوطنيين » . وقد جاء في ذلك المقال :

ما كان أغنى فريد بك عن أن يجاهر في هذا الوقت بعدائه للعرش أو أن يدل على مبلغ هذا العداء .

نعم ما كان أغناه عن ذلك فان هذه المؤامرة - وهي كما قلنا نتيجة طبيعية لعمله في ثلاث سنوات - اعتراف صريح ودليل ليس بعده دليل ولقد كنا نتمتله في وقت كهذا منكرًا المؤامرة معلنا أن حزبه حزب هدوء وسلام مقرا بخطئه في الماضي متخذًا منذ اليوم خطة الاخلاص للاركة الخديوية فاهبًا في ذلك منهج سلفه ومؤسس حزبه المرجوم مصطفى باشا كامل .

كنا نتمتله جازعا من النتيجة التي وصلت اليها الحركة الوطنية لها مشققا على هذه البلاد التي يدعى الحب لها جاعلا حدا لمحاربتة العرش والدعوى على سمو الأمير بالاكاذيب والترهات .

هكذا لعمري كنت أتمتله ولكن فريد رجل لا تهدأ له نائرة معصوب العينين لا يريد أن ينظر ما ينظره الناس جميعا سلبت نزعتة الشخصية على

وطنينه فغلبيت البغضاء فى نفسه كل وطنية وكل رؤية وأصبح أينما انجه لا يرى الا غرضا هو تفريق القلوب عن العرش يبذل فيه نفسه ونفيسه ولو خربت البلاد بعد ذلك ولعله حين سمع خبر المؤامرة فرح وطرب وقال هذه ثمرة من ثمار جدى وكدى بل هذه شرارة من نار قدمت لها الخطب ثلاث سنوات طوال لأنفخن فيها ولأجمعن لها الكذب كله خطبا حتى تعود شرا وعذابا مسنطيرا .

نعم أراد فريد بك أن ينفخ فى هذه السرارة وأن يقدم لها خطبا من الكذب فكتب فى جريدة « السيككل » الباريسية يقول :

بعد قدوم السير الدون غورست الى مصر معتمدا لدولته تأسيس الحزب الوطنى فاجتمعت جميعته العمومية فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ وخطب فيها المرحوم مصطفى كامل آخر خطاباته ثم نوفي فى ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ وبعد وفاته بأربعة أيام انتخبت رئيسا للحزب مكانه . وحينئذ حاول الحديوى أن يجعلنى أتبع سياسة مضادة لخطتنا ونصح لى أن لا أذكر الجلاء وأن لا أعمل عملا يسىء الى الانكليز بالأجمال نصح لى أن أعترف اعترافا ضمينا بالاحتلال . ولأجل أن يظهر ولاءه لانكلترا ذهب الى لندرة فى سنة ١٩٠٨ . فلما رأينا هذه السياسة الجديدة قطعنا علاقاتنا معه وابتدأت أحمل عليه فى جريدة اللواء التى كانت اذ ذاك لسان حال الحزب الوطنى حملة صحافية شديدة رن صداها فى البلاد . ومن ذلك العهد ابتداء الحديوى ووزراؤه يضطهدون الحزب الوطنى ونشر فى سنة ١٩٠٩ قانون المطبوعات التى قبر سنة ١٨٨٢ » .

ثم حكى حكاية الجرائد التى أوقفت أو تعطلت وحكاية حبسه ثم فراره حين أريدت محاكمته مرة ثانية وختم مقالته بقوله :

« تلك هى الحالة التى وصلت اليها مصر فالحديوى متحد مع انكلترا ومعهم بعض المدهانين من جانب والأمة كلها طالبة حريتها من جانب آخر .

هكذا يقول فريد . يعترف الآن بأنه منذ تولى رئاسة الحزب بعد وفاة المرحوم مصطفى كامل فصل الحزب عن العرش وجعله يعادى الأريكة الحديوية . ذلك اعتراف لم تكن فى حاجة اليه بعد الشواهد التى عرفناها وعرفها المصريون أجمعون . لم تكن فى حاجة اليه لأن الدكتور عثمان بك غالب وعلى الغاياتى قالاه من قبل ولأن مقالات « ماذا يقولون » لا تزال كلمة « يجب خلعه » تحت صورة سمو الأمير كان وهو يكتب هذه الكلمة حامى اللواء وكان فريد بك اذ ذاك فى تحرير اللواء . كلا لم تكن فى حاجة الى هذا الاعتراف لا بل ان تعمد القعود فى الاوبرا والموسيقى تلحن السلام الحديوى والناس كلهم وقوف كان اعترافا لا يحتمل شكاً ولأن هذه المؤامرة وهى غرس يده أدل من كل دليل وأفصح من

سنوات ما قبل الثورة ج ٣ - ٨٦

كل اعتراف كلا أيضا لم تكن فى حاجة الى الاعتراف ولكننا مع ذلك أصبحت لنا به حجة على حزب يقول أن أول مبادئه أن يخلص للعرش وأن يبقى سمو الأمير على رأس الحركة الوطنية .

إذا كان فريد بك يكذب وكان الحزب الوطنى وصحفه ولجنته الادارية وأعضاؤه يكذبون حين كانوا يدعون الاخلاص للعرش واذن انحرف الحزب عن مبادئه وخان عهد مؤسسه وضل طريق واجبه . نعم وهذا هو الذى أدى به الى الفشل والاضمحلال .

أما قول فريد بك أن سمو الأمير حاول أن يحمله على الاعتراف بالاحتلال وأن سموه الآن فى جانب والأمة كلها فى جانب فما أدناه وشاية وما أسقطه كذبا . نصح له سموه بذلك منذ تولى رئاسة الحزب أى منذ ثلاث سنوات فلم ينتصح له وأبت عليه نفسه الكبيرة الا أن يعاديه ويحمل عليه اللواء حملة رن صداها فى البلاد فليت شعري لماذا بقى هذا السر مكتوما الى اليوم فى صدره لو أنه لم يعاد العرش كما يدعى لهذا السبب ولو أن لم يجاهر بعدائه ولم يحمل حملات يقول هو أن صداها رن فى البلاد لكان من المفهوم أن يحفظ هذا السر . فأما وهو قد عادى وحمل عليه ولم يدع نوعا من أنواع الوشاية الا وشى به فأدل الدلائل على كذب هذه الوشاية الجديدة سكوته عنها كل هذا الزمن .

ليست هذه الوشاية بأكبر من وشايته يوم اتهم سمو الأمير فى مقالات « ماذا يقولون » ببيع وطنه وبلاده لقاء قرض اقترضته الخاصة الخديوية فكيف رضى فريد بك أن يصون هذا السر فى صدره فى وقت كان يحمل فيه على سمو الأمير ويتهمه فيه ببيع عرشه وبلاده بمبلغ مقبوض .

كفى ذلك مكذبا لفريد بك وكفى العالم ما يعرفه عن غيرة سمو الأمير على بلاده هو حاكمها وصاحب عرشها وممثل وطنيتها ووجودها . لا بل كفى أن تكون الحرية التى تطلبها الأمة انما تطلبها لهذا الأمير وعرشه ليكون سمو الأمير أول مصرى وأول وطنى وهو كذلك فعلا عنه أخذت الحركة الوطنية وبجانبه نمت وازدهرت حتى اذا فصلها عنه فريد بك بجعله وحقه لم يكن لها الا أن تتهدم فانهدمت .

● وأختار هنا فى هذا المدخل صفحات قليلة من مذكرات الخديو عباس حلمى الثانى التى أنوى بمشيتة الله لو كان فى العمر بقية ، أن أنشرها كاملة وأعلق عليها وقد قطعت مرحلة لا بأس بها فى هذا العمل الذى أعتقد أن المكتبة العربية بحاجة اليه لأنه سوف يجب على كثير من التساؤلات الهامة التى لم نجد اجابة كافية شافية كما أن مذكرات الخديو فى حد ذاتها تلقى أنوارا كشافة

على كثير من أحداث التاريخ المصرى فى الفترة التى ولى فيها عباس حلمى الثانى أريكة الحديوية المصرية (١٨٩٢ - ١٩١٤) بل وما بعد ذلك التاريخ الى أنه لى الرجل ربه ، اختار صفحات تكشف ظلام الظروف التى أقصى فيها الحديوى عن عرشه فى ديسمبر ١٩١٤ :

وجدتني طوال عهدى أكافح شبرا شبرا كفاحا لا هواة فيه للاحتفاظ. بشخصية مصر الدولية فلما أقبل الصراع العالمى الكبير الأول ليحطم فجأة توازن القوى سنحت الفرصة لخصومى الألداء « اللورد كرومر واللورد سيسل واللورد ملتر » وأشياهم بواسطة اللورد كتنشتر كى ينفذوا انتقامهم الوضيع بخلعى. عن عرش أسلافى وقد وجدت انجلترا فى ذلك العمل وسيلة لتأخير احنمال. الجلاء وهو احتمال لم يكن موضع تفكير جدى ولتحقيق أهداف سياستها الاستعمارية دون عفيات وكانت جراحى وعلى الأخص جرح لسانى قد أمسكتنى. فى الآستانة بلا حراك ولكن الخط التلغرافى المباشر بينى وبين الوصى وقصر عابدين منذ ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ قد وضع بناء على أمر لندن تحت رقابة رسل (باشا) الحكمدار الانجليزى للبوليس المصرى وقد تأكدت من ذلك. فى اليوم التالى بفضل محمد ابراهيم رئيس ادارتى التلغرافية وأن فى هذا ما يفسر ما كان يطرأ على البرقيات التى كنت أبعث بها الى الوصى وتلك التى يرسلها الى من تأخير أو تعديل متعمد أو الغاء - وكنت لم أزل خديوى مصر ولم تكن تركيا قد دخلت الحرب - ! وكانت قد أعادت الطمأنينة الى نفسى معلومات. دبلوماسية ورسمية بلغتني من مصدر موثوق به الى حد بعيد وكنت آمل. مادامت تركيا محتفظة بحيادها أن تظل مصر خارج ميدان الصراع : كان الصدر الأعظم منذ منتصف أغسطس قد أكد للمسيو بونيوار السفير الفرنسى ولمثل. بريطانيا العظمى حياد تركيا كما أكد أن بحارة الطرادين الألمانين « وجوبن » و « برسلو » الراسيين فى ميناء الآستانة سوف ينزلون الى البر ويرحلون الى ألمانيا وقد أيد الرئيس ريمون يوانكاريه ذلك فى عام ١٩٢٨ - فى ذكرياته. التى نشرها بعنوان « فى خدمة فرنسا » الجزء الخامس صفحتى ٨١ ، ٨٢ - ولم أكد أسترد من عافيتنى ما يمكننى من مغادرة قصرى فى سستيبوكلى على البسفور كى أعود الى مصر حتى رأيت مستشار السفارة البريطانية الذى لم يبد. أى اهتمام بحادث الاعتداء على ولم يقبل قط ليسأل عن صحتى ويحمل الى برقية من ميلن شيتهايم زميله فى القاهرة تقول ان كل شيء هادئ فى مصر وأن حرارة الجوى التى لا تزال مرتفعة قد تؤذى جروحي ونصحنى ممثل بريطانيا العظمى أن. أبقى فى تركيا حتى يتم شفائى ولكن الوصى من جانبه كان يطالب بعودتى مطالبة ملحة وكانت تلك لعبة مزدوجة بين لندن والقاهرة ونحن اليوم نعرف تفسيرها فلقد كان الغرض منها احراجى وقد أحسست منذ يوم ٣ أغسطس وأمام. الصراع المحتدم أن من واجبى ألا أؤخر رحيلى وانى أريد أن كون فى وطنى

كى أدرس مع مواطنى موقفنا الجديد فلما صار يخفى المحروسة على أهبة الاستعداد أبلغت سفارة انجلترا - فقد كان الانجليز ما يزالون السادة فى مصر - قرارى القاطع بالعودة الى القاهرة وكنت قد لحظت ، أن السير لويس ماليت سفير انجلترا لم يحضر بعد عودته من اجازته ليؤدى لى الزيارة المعتادة وقد كان رده عندما أبديت له دهشتى من ذلك الموقف أن جعلنى أفهم أن على أنا أن أكون البادى بالزيارة وقد ذهبت اليه فلقد كنا فى لحظة خطيرة ودقيقة لا تسمح بمناقشة مسائل البرونوكول وقد تبدت لى منه بوضوح أمارات نواياه السيئة نحوى وفى مستهل الأسبوع الرابع من شهر سبتمبر طلب أن يحضر لرؤيتى كى يبلغنى رسالة شفوية من حكومته التى لا تنظر بعين الرضا الى وجودى فى الآستانة وتقترح على أن أغادر الآستانة للإقامة فى ايطاليا طوال المدة التى نستمرها الحرب وهى تضع تحت تصرفى فيلا ولكنها تمنعنى من الذهاب الى سويسرا » أتكون تلك الفيلا هى (لافورينا) فى نابولى نفس الفيلا التى استقبلت وعرفت مرات اسماعيل صبرى باشا (جدى) قبل أن يذهب لينهى حياته فى المنفى فى الآستانة التى أبعد اليها والتى يراد اليوم أن أبعد أنا عنها ؟ ليكون ذلك نموذجا جديدا على خفة الظل البريطانية ولم أكن قد نسيت كرم الضبافة الذى وهبته ايطاليا لجدى اسماعيل ولكل منفى عظيم أحب أن يلوذ بذلك البلد الرائع الكريم .

ولكنى ولم أعود مثل تلك الدعوات من قبل تابعت اتصالى برئيس مجلس نظارى الوصى الذى عينته قبل سفرى بالاجازة على عادتى فى كل صيف والذى كان قد أقسم بين يدى يمين الولاء بحضور شيخ الأزهر الشيخ سليم البشرى وينشر الحديوى جميع البرقيات التى « كنت أبعت بها الى الوصى بشأن عودتى الى مصر ومعها ردودها التى لم يكن يصلنى بعضها على ما قيل رغم أن تركبا كانت لا تزال محايمة .

وأذكر من ذلك على سبيل المثال أن البرقية التى تحمل تاريخ ١٧ أغسطس من الوصى رشدى باشا تشير الى برقية أرسلت فى الأيام السابقة وقد نشر نص تلك البرقية بعد ذلك فى الصحف المصرية وكلها كفيها لم تصلنى قط وقد أحيط الوصى علما بهذا الموقف الغريب المؤلم فأوصل الى مذكرة تحمل توقيعى وهذا هو نصها بالكامل بدون تحريف أو تغيير « يستخلص من الخطاب الذى سلمه محب باشا لتوفيق بك أنى لم أحط صاحب السمو بمعلومات عن الحالة أو على الأقل بالمعلومات الكاملة عنها وانى لأتساءل ما اذا كانت بعض برقياتى لم تصل أو أن أحدا قد أذاع لدى سموه بهذه الشائعات الزائفة التى أجعلها بطبيعة الحال جهلا لم يكن فى إمكانى معه أن أخطر سموه بها أم أن سموه لديه بعض المشاغل الخاصة التى تفوتنى ويؤسفنى أن محب باشا

لم يكلف نفسه عناء تحديد النقط التي يبدو أنى لم أخطر بها سموه أو كان اخطارى بها ناقصا ولقد كان من السهل أن يقول ذلك اما فى خطاب أو شفويا على لسان الرسول الذى حمل الخطاب الى وأعتقد أنى أبلغت صاحب السمو فى برقياتى أولا بأول كل ما من شأنه أن يهمه أو يوضح له الحالة فى الظروف الحاضرة وقد كلفت شفيق باشا من جهة أخرى أن يقدم لسموه تقريرا شفويا تكميليا وأن يرفع الى سموه على الأخص بضع ملاحظات رأيت من واجبى أن لا أضمنها برقياتى « وأعيد فى هذه المذكرة رواية كل ما وقع منذ بدء الحرب » وأول نقطة جديرة بالذكر فى ترتيب الأحداث الزمنية هى قرار لمجلس النظار يقضى قبل دخول انجلترا الحرب بسريان قواعد الحياد التى اتبعت من قبل عند وقوع الحرب الروسية اليابانية ويأتى بعد ذلك القرار الذى اتخذته مجلس النظارا بعد دخول انجلترا الحرب باتخاذ اجراءات للدفاع عن مصر وقد أرسلت الى سموه بهذا الشأن برقيتين تفسيريتين وقد سلمت محمد فهمى بك نسخة منها وأضيف الى ذلك أنى منذ ذلك الحين قد غدوت واثقا عن طريق المستشارين العائدين من انجلترا أنه لولا ذلك القرار لكان قد أعلن ضم مصر الى الامبراطورية « وتأتى بعد ذلك الاجراءات ذات الضرورة الاقتصادية :

١ - اعطاء الأوراق المالية (البنكنوت) قوة الدفع .

٢ - منع تصدير الغلال والمواد الغذائية .

٣ - اعلان - الموراتوريوم أولا بالنسبة للكيميالات - والصفقات التجارية عموما ثم بالنسبة للسندات التجارية بوجه عام

٤ - اقفال البنوك لمدة قصيرة .

٥ - تحديد التعريف القصوى للغلال والضرويات .

٦ - دراسة وسائل تمويل محصول القطن وهى دراسة لم تتم بعد وأحب أن أضيف ردا على سؤال وجهه صاحب السمو الى عن طريق محمد فهمى بك إنى أعلنت من تلقاء نفسى وليس بإيعاز من الوكالة البريطانية ضرورة اتخاذ اجراءات للتحوط فى عودة صاحب السمو ببيخته المحروسة خشية أن يتعرض اليخت لهجوم السفن الألمانية .

وهذه أمور جديدة أحب من واجبى أن أطلع صاحب السمو عليها لقد شكلت أمس :

١ - لجنة لدراسة الحالة من ناحية تمويل الغلال ووسائل المحافظة على مصالح البلاد من تلك الناحية .

٢ - لجنة في القاهرة وفي الاسكندرية لدراسة حال العمال العاطلين
ووسائل معاونتهم .

وقد سلمت محمد فهمى بك أيضا الوثائق المتعلقة بذلك .

وقد أبلغنا شيتهم اليوم أن قائد جيش الاحتلال بناء على تعليمات تلقاها
من لندن سيبلغ ممثلى وقناصل ألمانيا والنمسا أن عليهم مغادرة الأراضي المصرية
« وقد تم فعلا إبلاغ ذلك الى قنصل النمسا في القاهرة في رسالة من قائد
جيش الاحتلال سلمها اليه ضابط من الجيش البريطانى وقد حضر القنصل الى
وزارة الخارجية ليحتج على هذا الاجراء باسم ممثل دولته الدبلوماسى الموجود في
الاسكندرية ولبسأل عما اذا كان هذا الاجراء قد اتخذ بالاتفاق مع الحكومة المصرية
وقد أجبنا شفويا بما يأتى :

« ان صيغة التبليغ وطريقة انهاءه اليكم تردان على سؤالكم فالقرار صادر
من السلطة العسكرية البريطانية وليس عملا دبلوماسيا صادرا من الحكومة
المصرية » وقد شغلت اليوم أيضا بفرار أصدرته لجنة بورصة الاسكندرية وحددت
به تصفية عقود القطن بسعر $\frac{3}{8}$ ١٥ ريالا للفتطار وقد رأينا من واجبنا أن نلغى
ذلك القرار ونعطل مؤقتا عمل البورصة وقد سلمت محمد فهمى بك محضرا
بمداولاتنا بالمرسوم الصادر بهذا الصدد وهاتان الوثيقتان تقدمان عناصر التفسير
اللازم وقد وقع في القاهرة صباح اليوم حادث مؤداه أن عمالا عاطلين قد توجهوا
الى الحكومة وقد انضم اليهم بعض الدهماء طالبين العون ثم تفرقوا في جماعات
في أنحاء المدينة وارتكبوا بعض أعمال النهب الصغيرة فاستولوا على بعض الخبز
من واجهة المخازن وشئ من المواد الغذائية من بعض محال البقالة وقد قمعت
الحركة في الحال وألقى القبض على مدبريها واستتب النظام ، و لايتأ شيتهم في
كل محادثائى معه من الناحية السياسية يكرر أن انجلترا قد حصلت مع الحكومة
التركية على تأكيد بأن تركيا لن تدخل الحرب الى جانب ألمانيا وأن الحكومة
الانجليزية من جانبها قد أعطت تركيا وعدا من بينها وعد بعدم تغيير نظام
الحكم السياسى والدولى في مصر وقد حانت الساعة لاتخاذ قرار بشأن سفر
المحمل والحجاج فلقد تضافرت اعتبارات اقتصادية ومصاعب عملية ضد ارسال
المحمل بل أن المفتى نفسه وقد سئل في ذلك سرا فقد أفتى بعدم سفر المحمل
ولقد كنت أميل ولازلت الى سفره فان بعض ذوى النيات السيئة قد يستغلون
عدم سفره استغلالا سيئا وكل ما يلزم هو فرض تأمين كبير لرد الناس عن
السفر للحج كما حدث في عام الكوليرا وقد ذكرت ذلك للوكالة البريطانية ولفيت
نظرها الى أن منع المحمل سيسنغل أيضا ضد الاحتلال وقد كان الانجليز الى
اليوم متفقين معى على ارسال المحمل ولكن جراهام جاء في صباح اليوم ليقول
لي أن بعثة المحمل في حالة نشوب الحرب مع تركيا - وهى حرب غير محتملة

ولكنها ممكنة ستعرض للهجوم من جانب الأتراك ، من جهة أخرى ليعلم أنه يستحيل عليه في هذه السنين أن يضمّن مصلحة الحجر الصحي ، لذلك منع الحج وإني أرجو صاحب السمو أن يدرس المسألة ويبين لي وجهة نظره حتى أعرف بمقتضاها وربما كان في الوسع أن نكتفى بإرسال الكسوة بغير بعثة إلى حيفا أو جده كما تنقل من هناك بمعرفة السلطات التركية ومهما يكن من شيء فإني أرجو صاحب السمو نظرا ، لداعي السرعة أن يبعث إلى بالبرق وجهة نظر سموه وقد أرسلت مع فهمي بك دوسيه المسألة كلها .

أول سبتمبر سنة ١٩١٤

امضاء

حسين رشدي

وكان الانجليز الموجودين في مصر يسوفون في قراراتهم لأن اللورد كتنسبر في لندن كان يعمل على كسب الوقت وعندما هدأت مخاوف اللورد كتنسبر التي أثارها في نفسه انسحاب المارن ولما ثبتت الجبهة الفرنسية - الألمانية في نهاية الأسبوع الثاني من سبتمبر قرر أن يروى ظمأه إلى الانتقام وأن يحصل على إبعادي النهائي عن مصر وهذا ما يفسر الموقف العدائي الذي اتخذته السير ماليت السفير الانجليزي ضدي في مستهل الأسبوع الرابع من شهر سبتمبر في الوقت الذي تلقيت فيه مذكرة رشدي باشا والتبليغ الشفوي بمعنى من دخول سويسرا والأمر بأن أقصد إيطاليا حتى نضع الحرب أوزارها وقد كانت العناية التي تقتضيها حالة جروحي وعلى الأخص جرح لساني والجراحة التي كان محتملا أن تجرى لي كافية لتبرير اختياري سويسرا دون غيرها من البلاد المحايدة لاقامتني وكان قد صار من الضروري إجراء جراحة لي لإخراج الشظية التي سكنت لساني وقد تمت تلك العملية في سويسرا في مستهل عام ١٩١٥ وقد وجدت في سويسرا على عكس ما أكدته لي السير ماليت والوصي المصري حالة عادية وملائمة للجراحة ولنقاھتي ولقد أيد اللورد جراي أوف فاللا دون لصديقي الرايت أونورايل روبرتسون مسئولية اللورد كتنسبر في خلعي وأنبائي روبرتسون بحديثهما - وفيما يلي هذا النص مكتوبا بخط يده ومأخوذا من رسالته التي بعث بها من لندن بتاريخ ٣ يونيه سنة ١٩٢٩ .

٢٤ بمبروك جاردنز لندن في ٢ يونيه سنة ١٩٢٩ .

سيدي :

لقد اعتقدت دائما منذ وقفت على الوقائع أن الاجراء الذى اتخذ فى سنة ١٩١٤ قد أملنه الكراهية الخاصة للورد كتشنر وربما كان فى وسعك أن تدلنى على ما يجب قوله - وليأذن لى سموكم أن أؤكد له رغبتى الصادقة الآن وفى كل وقت فى خدمة مصالحه واصلاح الخطأ الذى آتتم ضحيته .

المخلص لكم

ج.م. روبرتسون

وقد نسكرت اللورد جراى أوف فالادون (السير ادوارد جراى سابقا) الذى أيد لى فيما بعد كل ما كان قد أدلى به لصديقى ج.م. روبرتسون وفيما يلي الخطاب الذى بعثت به اليه :

الى صاحب السعادة اللورد جراى أوف فالادون الوزير السابق لوزارة الخارجية البريطانية لندن .

حضرة اللورد

أخطرني صديقى القديم الرايت أونورايل ج.م. روبرتسون بالمعابلة التى تمت بشأنى فى الاسبوع الماضى بينه وبين سعادتكم وانى لحريص على أن أشكر لك يا حضرة اللورد مشاعرك الطيبة التى عبرت عنها نحوى والرضا العظيم الذى ملأت به نفسى وقد كنت لحظت خلال عهدي وأناء الأعوام التى كنت فيها على رأس وزارة الخارجية البريطانية أنكم تتخذون دائما موقفا يمليه عليكم حرصكم على العدالة وكنت مؤمنا بأنه ما من عمل غير عادل يمكن أن يصدر عنكم وتستطيع أن تقدر يا حضرة اللورد مدى الغبطة التى أحسست بها عندما علمت أنكم شخصيا كنتم بعبدين عن كل الاجراءات الظالمة وغير النزيهة التى اتخذت بشأنى عند وقوع الحرب الكبرى وقد حرصت على أن أبلغك كل تقديري وشكرى وتفضل يا حضرة اللورد بقبول أخلص مشاعري .

عباس حلمى

وقد كان أردن هولم بيمان من كبار الاخصائيين فى المسائل الشرقية ورئيسا فى قسم الاستعلامات فى مصر وقد عين من قبل فى عام ١٨٧٩ بالقنصلية البريطانية العامة فى القاهرة فى وظيفة مترجم عربى وعاش فى القاهرة أكثر من عشرة أعوام وشهد أحداث عام ١٨٨٢ والاحتمال وتتبع مولد الاشراف البريطانى وتطوره فى عهد اللورد كرومر كما صحب كتشنر أثناء حملة دنفلة وقد قضى فى القاهرة مرة أخرى بضعة أعوام خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها فى خدمة ادارة مكافحة الجاسوسية بادارة المخابرات السرية بوصفه مديرا لعدة أقسام وذلك حتى سنة ١٩٢٠ وفى يوليى ١٩٢٧ نشر فى صحيفة « كنتيمبورارى ريفيوى » مقالا أنشر منه هنا الأجزاء الهامة :

« تدل كل المعلومات المعروفة عندى على ان الخديوى (عباس الثانى) قد بذل كل ما فى وسعه لافئاع السلطات البريطانية فى الاستئانة بضرورة عودته الى مصر وقد نشر رشدى مجموعة من الرسائل التى كان قد كتبها الى الخديوى بوصفه وصيا وتدل هذه الرسائل على أن الخديوى لم يكن ينوى على الاطلاق البقاء خارج بلاده ولكن انجلترا هى التى انتهت بها الأمر بعد قليل من التردد الى منعه من العودة الى مصر وقد فرض عليه السير لويس ماليت السفير البريطانى الإقامة فى نابولى فى سكن معد له هناك - وهى المدينة التى كان قد نفى اليها جده - دون أن يترك له حرية الإقامة فى سويسرا بناء على طلبه » ويتضح من جميع المراسلات أن رشدى باشا لم يطلع الخديوى على ما يدور فى مصر اطلاعا كاملا وأنه لم يلب دعوة الخديوى له للحضور الى الآستانة كى يقدم له تقديرات عن الأحداث ولم يبعث اليه برسول خاص يليق بمركز الوصى وتكون له صفته وقد دافع رشدى عن نفسه ضد هجوم الرأى العام على موقفه بقوله أنه قد خشى أن لا تكتفى انجلترا باعلان الحماية على مصر بل تضمنها الى الامبراطورية وتضع على عرشها أميرا هنديا وليس أبلغ فى الرد على الزعم من أن السير ادوارد جراى فى (مذكراته عن خمسة وعشرين عاما » لا يذكر مثل تلك الفكرة ويتضح ذلك من السطور الأخيرة - فى الفصل الخامس والعشرين من تلك المذكرات ، وأن كل ما ورد فى الصحف وكل ما كتب بهذا الشأن يتبت أن رشدى لم يبد حسن تقدير للحالة السياسية وأنه كان فى الامكان الوصول مع الخديوى الى حل آخر غير اعلان الحماية التى صارت فيما بعد منبع جميع الصعاب التى وقعت فى مصر .

ويؤكد أولئك الشهود والكتاب الذين عاصروا تلك الفترة وألوا بظروفها أن وزارة الخارجية البريطانية كانت تجد نفسها مسوقة الى اتباع الأمر الواقع الذى يفرضه اللورد كتنسرن العدو الشخصى للخديوى وقد عرف فى غامى ١٩١٢ - ١٩١٣ أن اللورد كتنسرن قد وعد الأمير سعيد حليم بعرض مصر وقد كان الأمير صدرا أعظم فى تركيا ويقول غير هؤلاء ممن سجلوا ذكرياتهم عن حادث الاعتداء على شخص الخديوى فى الآستانة قبل نشوب الحرب أن ذلك الاعتداء لم يكن الا بايعاز من الأمير سعيد حليم ولا تزال الصحف تكتب فى هذا الموضوع ولا أدري متى تكف عن ذلك ، أما ما زعم عن ضم مصر الى الامبراطورية وعن ادعاء رشدى باشا بأنه قد حال دون ذلك فان ذلك لم يكن غير حجة واهية وقد أيد اللورد جراى (أوف فالادون) أيضا فى مذكراته أن انجلترا لم يكن فى وسعها القيام بذلك فى الصفحة ١٧٨ من الجزء الثانى من تلك المذكرات تستطيع أن تقرأ « أن ضم مصر الى الامبراطورية كان سيفضى الى غلطة سياسية كبيرة فان الوقت لم يكن ملائما لمواجهة ذلك الخطر وقد كشف الرئيس بوانكاريه رئيس الجمهورية الفرنسية من جانبه فى ذكرياته التى تحمل عنوان « فى خدمة

فرنسا « في صفحة ٤٤٤ من الجزء الخامس أنه « منذ ٢٠ نوفمبر أخطرت الحكومة الانجليزية فرنسا أنها لا تفكر في ضم مصر وأنها تكتفى بالحماية » .

لقد كان اللورد جراى على حق عندما قال أن ضم مصر ليس أمرا هينا ، وقد ترك الوصى المصرى نفسه فريسة لخداع رجال بريطانيا فى مصر وأخطأ فى عدم الاستماع الى ما طلبته اليه أن يحضر الى الآستانة ليتفاهم معى بمجرد اصطدامه بالعقبات التى تحول دون عودتى الى مصر وقد كررت دعوتى له فى ٢٩ سبتمبر بعد وصول رسالته المذكورة ولكنه تهرب من ذلك وانى آسف على ما صدر منه .

وفد قطعت علاقاتى من تلك اللحظة مع السفير البريطانى فى الآستانة ومع الانجليز وبعد مدة قصيرة زرت سفير ألمانيا فى الآستانة فاستدعى أنور باشا ودارت بيننا مناقشة انتهت بأن مد الى يده طالبا الى أن نهادن اذن فقد كان هناك ما يدبر فى خفية عنى وكان فى الوسع أن يفترض المرء وجود مؤامرة ضدى تحاك خيوطها فى الخفاء - وأن هذا من الممكن فان أعضاء تركيا الفتاة وعلى الأخص أنور كانوا يتبعون سياسة استعمارية عثمانية وعنصرية طورانية بينما كنت بوصفى أميرا لمصر لا يسعنى ولا يسع شعبى الا أن نرمى الى هدف واحد هو استقلال مصر وحدها وتحريرها - وفى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت الحكومة البريطانية الى كل الدول أن (مصر) وقد وضعت تحت الحماية البريطانية وأن السيادة التركية قد زالت) وبعد يومين كتب القائم الانجليزى بالأعمال فى القاهرة ميلن شيهام الى عمى الأمير حسين كامل باشا يخطره أنه قد اختير سلطانا لمصر لا كنائب للامبراطورية العثمانية الزائلة وكان معنى ذلك الغاء الحديوية الغاء تصفيا وكان قد جاء فى تصريح اعلان الحماية فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ أننى قد انضممت الى أعداء صاحب الجلالة البريطانية وكانوا قد دبروا اذن مؤامرة خلى .

لقد كنت آخر الحديويين :

وانتقلت اذن جميع حقوق وامتيازات سلطان تركيا والحديوى الى صاحب الجلالة البريطانية وأن اعلان الحماية وقبول عمى الأمير حسين كامل لندويان فى نفسى كأنهما نواقيس زوال حريتنا .

فلقد كان معناهما أن يمتد الاحتلال البريطانى لمصر الى أجل غير مسمى ، ذلك الاحتلال الذى قيل عنه انه مؤقت - وصار دخول الحرب والدفاع عن مصر من صميم اختصاص الانجليز وقد فرض اعلان الحماية على عمى أن يجعل اتصالات الحكومة المصرية بجميع ممثلى الدول الأجنبية فى القاهرة على طريق المعتمد البريطانى وهذه هى الطريقة الانجليزية التى وصفها اللورد ملنر بأنها

تقوم على اختراع مبادئ قانونية تهربا من تبرير تصرفاتها واني لم أقر مطلقا « حق الفتح » الذى نغنى به اللورد سالبرى فى عهدده ذلك أن هذا الحق المزعوم لم يكن له وجود فان الاحتلال لم ينظر اليه يوما ما من جانب الانجليز أنفسهم كفتح لمصر وانما كان مهمة مؤقتة بالاتفاق بين الحديوى والحكومة البريطانية ولم يكن يعطى الانجليز مطلقا الحق فى أن ينصرفوا كما يشاءون فى مستقبل مصر وكان اعلان حالة الحرب مع تركيا الفرصة المنشودة لانجلترا أنها غدت منذ تلك اللحظة تملك كل سلطات السلطان والحكومة العثمانية وكل حقوق الحديوى المعزول فهى تستطيع أن تحدث كما تشاء أى تغيير النظام السياسى فى مصر .

وينتقل الحديوى عباس حلمى الثانى الى المستقبل قائلا : اذا كانت انجلترا لا تضم أية نية عدوانية استعمارية تجاه مصر فما عليها الا أن تجلو عن مصر واذا ما كانت انجلترا حريصة حقا على رفاهية السودانيين وحريةهم وسيادتهم فلماذا لا تؤيد خير الحلول الممكنة فتدع مصر تنشئ ولايات النيل المتحدة حجر الزاوية فى كل تنظيم سلمى للشرق الأوسط ثم يقول : ان التكتيك الحربى الجديد لا يقوم على صفات الجنود بل على عدد السكان أو بمعنى آخر ما يدعونه فى الأسلوب المتداول « طعمة المدافع » ويقوم كل بلد باجراء احصائيات سيتعرف منها الحد الأقصى لما يستطيع أن يقدمه من قوات ليقدر بناء على ذلك مدى قدرته على قهر خصمه والثابت احصائيا أن الجزر البريطانية لا تستطيع أن تقدم جيشا كافيا للدفاع عن الامبراطورية ولكنها بثرواتها ومواردها تستطيع أن تقيم وتسليح جيشا قويا واذا كان الانجليز فى وقت السلم يحتلون مصر بقوة انجليزية بحتة فانهم فى وقت الحرب سيضطرون الى جلب قوات من المستعمرات تزيد عن ستة أضعاف تلك القوة ولقد جند الانجليز خلال الحرب الكبرى زهاء مليونى عامل مصرى ويحتمل أن تجند انجلترا فى الحرب المقبلة مليونى جندى مصرى مأجور فاذا كانت مصر قادرة على تقديم مليونى جندى فأنى أفضل أن أراهم يكونون جيشا مصرى للدفاع عن البلاد بوسائلنا الخاصة . . . وانشاء هذا الجيش يقتضى بطبيعة الحال انشاء مختلف المدارس العسكرية للضباط وصف الضباط وللجنود ولأركان الحرب وللمدفعية والمصفحات والطيران والدفاع المضاد للطائرات وللخراطى الحربية والنقل والهندسة وقبل كل شيء معاهد الأبحاث العلمية ومعاملها وأنه لعب ثقيل ولكن ما يؤدى اليه ذلك - كله - من عون فعلى فى الشرق الأوسط سيجعل من انجلترا أسيرة مصروانى آمل أن يساهم قبول مصر فى هيئة الأمم المتحدة وتحكيم الهيئة فى كل نزاع بين انجلترا ومصر بطريقة حاسمة فى تدعيم التفاهم بين البلدين ونحن نرجو بكل ما فىنا من قوة أن لا يقف أى اعتبار شخصى أو تعصب حائلا دون افادة البلاد

من مشروع معاهدة تضمن لمصر استقلالها الدائم وتكون مستوحاة من مبادئ
السلام والحكمة والانتصاف وسيعرف الوضع الجديد كيف يسد الثغرات ، هذه
هي النصيحة الخالصة التي أقدمها لبلد أحبه ولا تستطيع قوة في العالم أن
تمنعني من الاهتمام بمصيره ،

● وننتقل فجأة الى الحديث وبسرعة عن دولة الشعر التي لعبت دورا
هاما في تدعيم الوحدة العربية وذلك يفرض علينا ذكر بعض النماذج من قصيدة
لعبد المحسن الكاظمي في الذكرى الأولى لسعد زغلول من بينها الأبيات التالية :

رحل الزعيم أبو البلاد ولم يؤب وأقام حيث أقام أبو العباد أقاما
لم يمض عام والحياة عزيزة حتى تراجع عزها أعواما
واذا الحوادث خص مصر لهيبها عم العراق شرارها والشاما

عبثوا بأحكام الشرائع واعتدوا ودعوا التمسك بالنظام نظاما
حفلوا بأنفسهم وقالوا حفلة عنت البلاد لوجهنا اكراما

لبسوا لها ثوب الخداع وألزموا ثقه الضعاف بأمرهم الزاما
هل جاز عند الله أمر منافق صلي الصلاة غريبة أو صاما ؟

ولربما خضع الأنيس تزلفا ليصيب جاها أو يصيب حطاما
ومن المصائب والمصائب جمة والعسف سل على الرقاب حساما

ذو العي يصبح بيننا متكلمنا وفصيحا لا يستطيع كلاما
ولقد نرى في العالمين عجائبا وتقدما بين الأنعام أناما
وهو هو الأصفار مهما حاولوا أن يجعلوا أصفارهم أرقاما

ومن بين أبيات تلك القصيدة الرائعة يقول الكاظمي :

هذه بنو مصر وتلك بناتها ملء الفجاج كرائما وكراما
الرافعون لمصر رايات العلاء والرافعات وما رفعن لثاما
يا سعد ان ترحل وحسبك أمة خلفت فيها البأس والاقداما

وكان الكاظمي قد سبق له أن قال في ذكرى الأربعين لرحيل سعد قصيدة
رائعة يقول فيها مخاطبا أم سعد زغلول :

ما كنت يا أم سعد	والأمهات سواء
أنيت سعدا ولكن	لم تنبتي النظراء
أربعين نهارا	لا تبصرين ضياء
أربعين نهارا	لو تسمعين نداء
أربعين نهارا	حرمت ذاك اللقاء

الى أن يقول في نهاية قصيدته :

أبناء سعد هلموا	نصارع اللأواء
مضى أبوكم فكونوا	لمن مضى خلفاء
خلاكم حامل العب	فاحملوا الأعباء
تأزروا وأفيقوا	واستخلصوا الأمناء
فما تأخر شعيب	يضيق بالأكفاء
ضل البنون اذا لم	يقدسوا الآباء

والجدير بالذكر أن كل الشعراء العرب في العشرينات والثلاثينات كانوا أشبه بأسرة واحدة .

في كل قطر عربي أكثر من بلبل صдах وكلهم كانوا ينجنون بالعروبة ويهتفون بالاستقلال . وكم كان أحمد شوقي رائعا وعظيما عندما قال في أسبوع تكريمه (ابريل ١٩٢٧) :

يا عكاظ تألف الشرق فيه	من فلسطينه الى بغداده
افتقدنا الحجاز فيه فلم نعثر	على قسه ولا سحبانه
حملت مصر دونه هيكل الد	ين وروح البيان من فرقانه

الى أن يقول في النهاية :

رب جار تلفتت مصر توليه	سؤال الكريم على جيرانه
كان شعري الغناء في فرح الشر	ق وكان العزاء في أحزانه
كلما أن بالعراق جريح	لمس الشرق جبينه في عمانه
وعلينا كما عليكم حديد	تتنزى الليوث في قضبانه
نحن في الفكر بالديار سواء	كلنا نشفق على أوطانه

ونذكر أن العقاد ارتجل قصيدة من أروع قصائده عقب خروجه من السجن بعد أن قضى العقوبة التي حكم عليه بها في قضية العيب في الذات الملكية .

وكان عباس العقاد قد قال في آخر جلسة من جلسات مجلس النواب الوفدي (١٩٣٠) : ألا فليعلم الجميع أن هذا المجلس مستعد أن يسحق أكبر رأس في البلاد في سبيل صيانة الدستور وحمايته ،

خرج عباس محمود العقاد من سجنه مباشرة الى ضريح سعد ثم الى بيت الأمة - بيت سعد - حيث أنشد :

الى الزاهب الباقي ذهاب مجدداً وعند ثرى سعد مثاب ومسجد
الى مراجع الأحرار في الشرق كله الى قبلة فيها الامام يوسد
خرجت له أسعى وفي كل خطوة دعاء يؤدي أو ولاء يؤكد

الى أن يقول عباس محمود العقاد :

وكنت جنين السجن تسعة أشهر فها أنا ذا في ساحة الخلد أولد
ففي كل يوم يولد المرء ذو الحجى وفي كل يوم ذو الجهالة يلحد
وما غيبتني ظلمة السجن عن سنى من الرأى يتلو فرقدا منه فرقد
عداتي وصحبي لا اختلاف عليهما سيعهدني كل كما كان يعهد
وكان العقاد قد خاطب أبناء مصر في عيد الجهاد (١٩٣٥) بقصيدة قال فيها :

وقد هون الأمر أن قد غدا أجير الهتاف دعى العظم

وحتى غدت كل تصفيقة تبوى في المجد أعلى القمم

وفي ٤ سبتمبر ١٩٣٥ نشرت روز اليوسف اليومية في صفحتها الأولى ما أسمته بنشيد الجائزة الأولى « على مقتضى الحال » ، لم نذكر مؤلفه وإن كان النشر في الصفحة الأولى يؤكد أنه للاستاذ عباس محمود العقاد ، وقد جاء في ذلك النشيد :

الى الراء ، الى الراء الى الراء

الى الراء كل يوم م في الصباح والمساء

الى كرومر الحنون

والى هون ولمسون
وسمسون وكل جون
الى الورا بالقلوب الى الورا بالعيون
الى الورا ، الى الورا ، الى الورا
وفى ركاب المستشار
يمشى الكبار والصغار
والزارعون والتجار
والشاخصون فى انتظار
الى الورا ، الى الورا الى الورا
أما العلوم ، والفنون
ما كان منها أو يكون
فهم عليها مشرفون
ونحن من خلف الركا ب راكمون ساجدون
الى الورا ، الى الورا الى الورا
لهم اذا شاءوا العطاء
وما لنا منهم جزاء
أن ياخذوا منا الرداء
فقط الطعام والشرا ب والكساء والغطاء
الى الورا ، الى الورا الى الورا
الى الورا لا الامام
الى الورا ، باحترام
على الدوام ، وفى الحتام
وكل يوم بانتظام وكل عام والسلام
الى الورا ، الى الورا ، الى الورا

وعندما افتتح مصطفى النحاس فى ٢٣ يونيو ١٩٣٥ دار العمال ، كان
لعباس محمود العقاد قصيدة من أروع عيون الشعر ، مطلعها

حى دار العمال بالاقبال وترقب لها بلوغ الكمال

ومما خاطب به العقاد ، العمال :

نعم جيش السلام أنتم اذا
لكم العدة النى ما استطاعت
ولكم أذرع شدداد وأيد
ولكم فى اتحادكم رأس مال
كيف ترعى عناية الله أرضا
ينسج الخز والخير ويمشى
ويشيد القصور وهو شريد
ويدر الغنى وما فى يديه
يهب المترفين عمر فراغ
زال ظلم تعين بالله مصرا
أيها المنقذون بنية مصر
أنتم الكف والذراع وأنتم
حظكم حظها من العلم والصحة والبأس والحجى والحجال
كلما نالها نصيب من الخير فأنتم لكم نصيب نال
أعجب الناس عامل فى بلاد
لا تقولوا العمال حسب وأنتم
ان مصرا نال من غاصبيها
وهى أرض للواغلين عليها
كل من فى جوانب النيل عان
كلهم غارس الآخر يجنى
واذا تفرقوا طبقان
واذا قيل موسر ، وفقير
ما لكم منصف ولا لبيها

جرد البغى جيشه لاغتيال
أمة قط تركها فى نزال
من حديد وأظهر من جبال
ان فقدتم ذخائر الأموال
باء فيها المجد بالاقلال
حافيا فى الرقاع والأسمال
فى زوايا الكهوف والأطلال
شبكة الوالدين والأطفال
وهو باكى الأيام باكى الليالى
من أذاه فى مقبل الأجيال
من فتور ومن ضنى أو كلال
قوة فى يمينها والشمال
حظكم حظها من العلم والصحة والبأس والحجى والحجال
كلما نالها نصيب من الخير فأنتم لكم نصيب نال
صاح فيها : ما للبلاد ومالى
فى بلاد تموج بالعمال
أجر بخس وخدعة ومطال
سطوة أشعبية ألا يقال
مستغل الجهود والآمال
ثمر المال والثرى ، والرجال
جمعتهم جوامع الأغلال
فقصاراهما الى استغلال
منصف قبل يوم الاستقلال

● ومن الشخصيات التى ظلمناها نتيجة لظروف خاصة ٠٠ كانت تمر بها وبالبلاد فترة توليها المسئولية الشيخ محمد الأحمدي الظواهري شيخ الجامع الأزهر (١٩٢٩ - ١٩٣٥) وأيا كان الرأى فى الشيخ الظواهري وفى آرائه بالنسبة لاصلاح الأزهر وبالنسبة لموضوع الخلافة الاسلامية وعلاقته بالملك فؤاد ان سلبا وان ايجابا فان الشيخ الظواهري بلا جدال من الشخصيات التى لعبت دورا هاما فى تاريخ الأزهر وفى تاريخ حياتنا السياسية .

وأعتمد هنا فى هذا المدخل على أوراق خاصة به قام ابنه - نياية عنه
بعد وفاته - بنشرها ولكن برغبته ورضاه عندما كان حيا .

ويعجبني فى أوراق الشيخ الظواهرى كلمات وردت على لسان ابنه
«الدكتور فخر الدين الأحمدى الظواهرى يتحدث فيها عن شيوخ الأزهر فيقول . .
لم تكن تغرم الدنيا بزخرفها ولم يكونوا ليسعوا لادراك متاعها الا بالقد
الضئيل الذى يحفظ لهم الحياه بسيطة ومحملة .

كانوا يكتفون بدور بسيطة يسكنونها لا يكاد فيها من الأثاث الا القليل
وكانوا يكتفون من زاد الدنيا بما يزودون به من الصلاح والعبادة .

لم يسعوا أبدا للسلطان ولم يجروا أبدا وراء مادة أو منفعة انهم لم يعملوا
أبدا وما كانوا يلقى بهم أن يعملوا - على اقتناء ثروة واسعة مالية أو عقارية
وانما كانت الثروات التى ينشدونها هى ثروات العلم والمعرفة وتلقين العلوم
وكانوا لا يعتزون الا بالدروس التى يلقونها للطلبة أو العلماء . . ولا يفخرون
الا بأبنائهم العلماء الذين يتخرجون على أيديهم .

انهم كانوا فقراء فى الدنيا وكانوا يفخرون أيضا بذلك .

كانوا بسيطى الثياب وبسيطى الطعام بسيطى المسكن . . بسيطى
الركائب : انهم كانوا بسيطين فى كل شئ من متاع الحياه ولكن مع هذا فقد كان
السلطان يسعى اليهم بدل أن يسعوا اليه .

وكان الشعب يجلهم ويحترمهم لأشخاصهم لا لمراكزهم .

وكان لهم وقار وهيبه ، من شخصياتهم وليس من نفوذهم أو مناصبهم .
انهم لم يخشوا قول الحق أبدا فى أى مناسبة .

ولم يتملقوا الحكام أبدا فى أى طرف وما كان يضير الواحد منهم أن يقول
«الحق لولى الأمر حتى لو كان هذا الحق يفضب الحاكم . .

ومما يجب أن نذكره أنه فى الفترة التى تولى فيها الشيخ الظواهرى منصب
شيخ الجامع الأزهر . . تم افتتاح كلية أصول الدين وكلية الشريعة حتى لقد
أطلق عليه منشئ الجامعة الأزهرية الحديثة .

ومن الحوادث التاريخية الهامة فى حياة الشيخ الظواهرى كما جاء فى
تلك الأوراق رغبة الملك فى تعيين الشيخ الظواهرى شيخا للجامع الأزهر عقب
 وفاة الشيخ أبو الفضل الجيزاوى سنة ١٩٢٧ ووقوف القانون عقبة فى سبيل
ذلك وبقاء هذه الوظيفة شاغرة لمدة عشر شهور بعد ذلك . . بسبب تدخل

سنوات ما قبل الثورة ج٣ - ٩٧

اللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى ورغبته فى ترشيح الشيخ
المراغى .

ومن بين الأحداث الهامة فى حياة الشيخ الظواهرى تعيينه شيخا للجامع
الأزهر فى أكتوبر سنة ١٩٢٧ بعد إلغاء القانون الذى كان لا يعطى الحق فى
تعيين الرؤساء الدينيين الا عن طريق مجلس الوزراء واستقالته من مشيخة
الأزهر فى ابريل ١٩٣٥ بسبب الأزمة المصرية البريطانية التى قام بها المستر
بيترسون نائب المندوب السامى البريطانى أثناء مرض الملك فؤاد وذلك على اثر
الطلبات البريطانية وقتئذ ومنها ، ابعاد عبد الفتاح باشا يحيى من رئاسة
الوزارة وابعاد زكى الإبراشى باشا عن السراى واعادة توفيق نسيم باشا لرئاسة
الوزارة وابعاد الشيخ الظواهرى عن مشيخة الأزهر واعادة الشيخ المراغى
اليها .

ومن تلك الحوادث أيضا الاختلاف بين النحاس باشا رئيس الوزارة سنة
١٩٤٢ وبين رجال السراى حول إلغاء القانون الخاص بحق الملك فى تعيين
الرؤساء الدينيين أو عدم الغائه : النحاس باشا يرى أن القانون لا يزال قائما
ويطلب اخراج الشيخ المراغى من مشيخة الأزهر بمقتضاء والسراى ترى أنه
غير قائم منذ الغائه عند تعيين الشيخ الظواهرى وقد تم رفض طلب النحاس باشا
فى اخراج الشيخ المراغى .

وفى تلك الأوراق أيضا ما قاله الملك فؤاد للشيخ الظواهرى عندما أراد
تعيينه شيخا للجامع الأزهر فى أكتوبر سنة ١٩٢٩ عن طريق الأبراشى باشا
الذى قال للشيخ الظواهرى أن جلالة الملك قد اختار فضيلتكم لتكون شيخ الجامع
الأزهر الجديد وجلالته يعرف أن هذا المنصب كثير المتاعب ولكنه يعرف أيضا
أن فضيلتكم خير من يزيل الصعاب فهو شديد الثقة فيكم ..

ومما يذكره الشيخ الظواهرى للتاريخ أن السلطان حسين كامل اختاره
لرئاسة بعثة الحج وعندما دخل على السلطان يتلقى منه الأمر الملكى بذلك قال
له بالحرف الواحد : يا مولاي انى صغير السن وقد آكون تبعا لذلك صغير العقل
ولكننى مخلص لمولاي اخلاصا عظيما فهل يأذن لى فى الكلام بصراحة .

فقال له السلطان : نعم فقال الشيخ الظواهرى « أن الناس يشيعون انكم
سترسلون الى الحجاز من يبايع الشريف حسين بالخلافة فهل هذا هو الغرض
الحقيقى من البعثة ؟ فقال السلطان حسين : أبدا وأنا لا أريد مطلقا الا تمثيل
العلماء المصريين فى الحج وخاصة أن هناك دولا اسلامية أخرى أوفدت علماء
لهذا الغرض ونبه الشيخ الظواهرى الى أنه قد تكون هناك مفاجآت ليست فى
الحسبان تتسبب فى اخراج مركز مصر ويقترح الشيخ الظواهرى على السلطان
حسين العدول عن هذه الفكرة فقد يكون ذلك صوابا وبعده فترة استدعى

الشيخ الظواهري لمقابلة السلطان مرة أخرى فوجده غضبان وبادره بقوله =
انك لا تريد النصيحة بل تريد التخلص » .

ويذكر الشيخ أنه قال للسلطان اذا كان مولاي مصرا على تنفيذ هذه
الفكرة يجب أن يكون الوفد من الشيوخ المسنين لا من منلى ولا من مثل الشيخ
الحضري فقال السلطان مثل من ؟ فذكر له ، أسماء الشيخ النجدي والشيخ
الطوخي والشيخ بخيت .

وظهرت أمارات الغضب على السلطان ويذكر الشيخ الظواهري أن لقيفا
من المشايخ قد استدعوا لمقابلة محمود سكرى باشا رئيس الديوان ولكنهم أدخلوا
على السلطان خطأ فما كاد السلطان يراه من بينهم حتى قال له : لماذا أتيت ؟
أنه لا يجوز أن تكون في بيتي ولو أستطيع رفض مقابلتك لفعلت . نحن قد
عرفنا ما عندك بالنسبة لنا » .

وسكت الشيخ والتفت السلطان الى بقية المشايخ الآخرين يسألهم عن
رأيهم في السفر الى الحجاز من يرشحون فاقترح بعضهم الشيخ عبد الرحمن
عليش ثم اقترحوا غيره - ولكن الشيخ بخيت عندما سأل السلطان رأيهِ فبمن
يرشحه لهذه المهمة قال أصلح عالم لهذه المهمة هو الشيخ الأحمدي الظواهري
وخرجنا من هذا اللقاء - الشيخ الظواهري - وقد أشاع الشيخ بخيت أن
السلطان غاضب على وأنه ينوى رفتى أو نقلى الى معهد صغير » .



وما أريد الاشارة اليه هنا فى هذا المدخل فيما يتعلق بموضوع الاقطاع
التاريخي ووجوب محاربته هو أننا يجب أن ندرس حياة الشخصيات التاريخية
اتفقنا معها فى رأى أم عارضناها ولا ينبغي أيضا أن تبقى مثل هذه الشخصيات
فى عالم النسيان .

ومن الشخصيات التى أرى أنها قد غبنت تاريخيا الى حد كبير ولم تلق
الا النسيان شخصية الفدائي المصرى أحمد عبد الحى كيرة .

وأحمد عبد الحى هذا كان من قدامى الفدائيين المصريين الذين لعبوا دورا
هاما فى الحركة الفدائية المصرية قبل وفى أثناء ثورة ١٩١٩ .

لم يكن أحمد عبد الحى كيرة طالب الطب وقتذاك يبدو على مظهره ما يوحى
بأنه من الفدائيين بل لقد كان مظهره يدل على العكس تماما فما من مرة قامت
فيها مدرسة الطب أو المدارس العليا بمظاهرة الا وكان أحمد عبد الحى كيرة
فى مقدمة الممتنعين عن المشاركة فى تلك المظاهرة الوطنية حتى لقد أطلق عليه
بعض زملائه من قبيل السخرية لقب « ابن اللبى » وذلك اشارة الى أنه
انجليزى الميول والأهداف .

كان عبد الحى كيرة يشترك فى العمل الفدائى مع أحمد ماهر والنقراشى ويقوم بأعمال فدائية تتسم بالقوة وتتصف بالبطولة فلما انكشفت بعض أسرار الحركة الفدائية وكانت الحلقة التى تضم أحمد عبد الحى كيرة من الحلقات التى اكتشف أمرها بادر أحمد عبد الحى كيرة بالفرار من مصر بعد أن اتفق بعض زملائه مع ربان باخرة ايطالية على قبوله فيها مقابل ٢٠٠ جنيه .

ومما يجدر بنا أن نذكره أن قبطان الباخرة قال قبل يوم واحد من رحيل الباخرة أنه لا يقبض المبلغ المتفق عليه الا ذهابا .

ولما كان الوقت ضيقا فقد انتشر أصدقاء عبد الحى كيرة وزملاءه فى القاهرة والاسكندرية يستبدلون الورق بالذهب حتى اشترى بعضهم الجنيه الذهبى ب ١٥٠ قرشاً .

وفى بضع ساعات سلم المبلغ الى القبطان وقبل ابحار الباخرة بنصف ساعة كان الطالب أحمد عبد الحى كيرة مختبئا فى حجرة من حجرات الباخرة بينما رجال البوليس والجواسيس يبحثون عنه فى كل مكان .

نزل عبد الحى كيرة فى أول ميناء ايطالى وحيدا مطادرا من القانون وبعد بضعة أيام شعر بحركات غير عادية حوله فأيقن أن السلطات الايطالية جادة فى البحث عنه ففر الى ألمانيا فورا وهناك انقطعت الموارد عنه فلم يكن يستطيع أن يبعث الى والده بعنوانه حتى يرسل اليه ما يحتاجه من مال ولم يكن هو بطبيعة الحال يستطيع أن يعطى أصدقاءه عنوانه فى ألمانيا خشية الوشاية به فقد خلع عبد الحى أحمد كيرة ثيابه الأنيقة وراح يشتغل بتقطيع الأخشاب من الغابات ليكسب ثمن الطعام ولا نقول المسكن لأنه قد اتخذ من الشوارع والحدائق مسكنا له .

وأحس بالجواسيس حوله فى ألمانيا فهرب الى تركيا على أمل أن تحميهِ سلطات تركيا من البوليس المصرى ولم تياس السلطات الانجليزية فى مصر من اعادة أحمد عبد الحى كيرة الى مصر لمحاكمته على ما اقترفته يده وأرسلت اليه العديد من الجواسيس الحثاء يقتعلون صداقته مرة ويهددونه مرة أخرى وكان لتجربته فى العمل الفدائى تحت الأرض قادرا على كشفهم جميعا واحدا وراء الآخر وعمل أحمد عبد الحى كيرة فى تركيا فى مجالات كثيرة ففتح مقهى بالاشتراك مع مصرى آخر ثم أغلقه هربا من الجواسيس ، عمل ممرضا فى أحد المستشفيات التابعة لمصلحة السكة الحديد ثم انتقل الى العمل فى مناطق أخرى من أجل لقمة العيش وقد كان مسدس أحمد عبد الحى كيرة لا يفارقه أبدا وكان دائما مستعد للانطلاق .

ونزل الخديوى عباس حلمى الثانى الى استانبول يحيط به العشرات من الجواسيس والبوليس السرى والعلنى وكان قد قيل له أن فى استانبول شأيا مصرية يقيم على مقربة من قصره ينوى اغتياله وأن هذا الاغتيال هو ثمن العفو عن هذا الشاب من قبل السلطات البريطانية فى مصر التى اتفقت معه على العفو عنه واعادته الى مصر ان هو اغتال الخديوى عباس حلمى الثانى .

وعاش الخديوى فى جو من الرعب وضاعف من احتياطات الحراسة من حوله ومن حول قصره كما اعتمد على البوليس التركى لحمايته أيضا ولكن فى صبيحة أحد الأيام وبينما كان الخديوى جالسا فى حجرة مكتبه يطالع الصحف والبريد اذا بشاب ينتصب واقفا أمامه فسأله الخديوى : من تكون ؟ أجاب - أحمد عبد الحى كيرة - تهالك الخديوى على مكتبه بعد أن فقد أعصابه وأيقن أن الموت على مقربة منه .

وأخرج الشاب أحمد عبد الحى كيرة مسدسه ورماه أمام الخديوى وهو يقول له : يارجل أنت فى قبضة يدى الآن : لست أعجز عن نيلك مهما اتخذت من احتياطات .

ثق أنه لم يخطر ببالي أن أفعل ما صوره لك . لقد كنت خديويا لمصر . وأنت الآن بلا سلطة وما كان لى أن أحارب رجلا أعزل من كل سلاح .

ومضى أحمد عبد الحى كيرة بعد أن قام بتحية الخديوى السابق عباس حلمى الثانى ثم استعاد مسدسه .

وحاول الخديوى أن يتخذ فيما بعد من أحمد عبد الحى كيرة صديقا أو سندا ولكن أحمد عبد الحى كيرة رفض أن ينشئ أية علاقة بالخديوى .

وقد كان الدكتور أحمد ماهر قد اعتقل فيما سمي بقضية الاغتيالات السياسية وكانت السلطات البريطانية فى مصر تريد تسليم رقبة أحمد ماهر الى المشنقة بأى ثمن . ولما كان أحمد عبد الحى كيرة شريكا لأحمد ماهر فى أكثر من عملية فدائية وكانت شهادته وحدها تكفى لادانة أحمد ماهر والحكم عليه بالاعدام وبعتت السلطات البريطانية فى مصر اليه فى تركيا برسول يجس نبضه لعله يعود الى مصر ويلقى بشهادته ضد أحمد ماهر .

وفشل الرسول ولحقه رسول آخر - وكان أحمد عبد الحى كيرة لا يجد قوت يومه الا بشق الأنفس وكانت ثروة أبيه قد ضاعت وكانت أمه حزينه لغيابه عن مصر وعدم استطاعتها رؤيته .

وكان والده قد أضاف عشرات السنين الى شيخوخته بسبب الظروف القاسية التى يعيشها ابنه فى الغربه وراح الرسول الانجليزى الكبير

يتفاوض مع أحمد عبد الحى كيرة وقد وضع أمام عينيه كيسا من النقود فيه عشرة آلاف جنيه يضاف إليها ضمان العفو والعودة الى الوطن والتخلص من آلام الاغتراب والاضطهاد وكان الثمن أن يكون أحمد عبد الحى كيرة واحدا من شهود الاثبات ضد الدكتور أحمد ماهر .

ورفض أحمد عبد الحى كيرة وعاد الموظف الانجليزى الكبير يضاعف العرض وهو أربعون ألفا من الجنيهات ولكن الشاب المصرى أحمد عبد الحى كيره آثر الاضطهاد والغربة والفقر والعذاب ورفض أن يقول كلمة واحدة ضد أحمد ماهر : وفى عام ١٩٣٥ اغتيل أحمد عبد الحى كيرة فى تركيا وبكل أسف شديد لم تتحرك المفوضية المصرية فى الآستانة لمتابعة التحقيق والبحث عن اغتالوا أحمد عبد الحى كيرة وذلك بدعوى أنه يحمل الجنسية التركية .

وأغرب ما فى الأمر أن جريدة كوكب الشرق التى كان يرأس تحريرها الدكتور أحمد ماهر كانت الجريدة الوحيدة التى لم تنشر كلمة رضاء فى الفقيه أحمد عبد الحى كيرة الذى أنقذ أحمد ماهر من حبل المشنقة !



وقبل أن أختتم هذا المدخل الذى طال أكثر مما ينبغي أحب أن أشير الى رؤوس الموضوعات التى ضمنها الجزء الأول والثانى من سنوات ما قبل الثورة حتى تكون حلقات البحث متصلة أمام القراء الأعزاء .

أشير الى أن الجزء الأول من سنوات ما قبل الثورة قد تحدثت عن صدقى باشا وسنوات حكمه الرهيبة وحادث البدرارى وما أعقبه من استقالة الوزارة وصحافة الشعب التى أسقطت ديكتاتورية اسماعيل صدقى والمقالات التى دفعت بكتابها الى السجون وانهيار نظام اسماعيل صدقى من الداخل وكيف أن صدقى باشا كان أول حاكم يرتكب جريمة اعتقال المرأة فى مصر ويأمر باعلان حالة الطوارئ ليمنع تأبين عمر المختار .

وقد تحدثنا فى الجزء الأول من سنوات ما قبل الثورة عن تسليم واحة جغبوب وعن دور الكلمة والفكرة والشعر والزجل فى اسقاط ديكتاتورية اسماعيل صدقى كما تحدثنا عن وراثة عبد الفتاح يحيى باشا الساعد الأيمن لصدقى باشا لحزب الشعب والوزارة وكيف انقلب الساعد الأيمن لصدقى باشا على صدقى باشا نفسه .

كما تحدثنا عن اتصال الوفد بالانجليز والسراى لاستبدال عبد الفتاح يحيى بتوفيق نسيم .

وفى نفس الوقت خصصنا فصولا عديدة عن « اسماعيل صدقى وعبد الفتاح يحيى ووزراؤهما فى قفص الاتهام » وقضاة مصر ومحاموها مفخرتان

لمصر كما تحدثنا عن شيخ المحامين ابراهيم الهلباوى وجورج فليبيدس منشى البوليس السياسى فى مصر .

وقد خصصنا الباب الرابع من الجزء الأول من سنوات ما قبل الثورة عن مقدمات ثورة ١٩٣٥ وأحاديثنا مع زعماء تلك الثورة وعن القمصان الزرقاء والخضراء وقد أتحنا الفرصة لكل شباب الوفد ومصر الفتاة لبدء الرأى فيما حدث فى تلك الفترة .

أما الفصل الخامس فكان عن « العقد يفتح النار على النحاس ومكرم ومعركة التمهيد للمفاوضات المصرية والبريطانية وبداية معركة الانتخابات والانقسامات الداخلية ، كما تحدثنا فى هذا الفصل أيضا عن الثورة الفلسطينية وصداها فى مصر وخصصنا الباب السادس والسابع والثامن لفصول عديدة عن الملك فؤاد ومجلس الوصاية الذى حكم مصر بعد وفاة الملك فؤاد وثورة الجهاد عام ١٩٣٥ واجبار الشباب زعماء البلاد على الاتحاد فى جبهة واحدة والغاء دستور ١٩٣٦ واعادة دستور ١٩٢٣ ووزارة المائة يوم التى ألفها على ماهر .

أما الجزء الثانى من سنوات ما قبل الثورة فقد خصصناه لانتخابات ١٩٣٦ ووزارتى النحاس باشا الثالثة والرابعة والصراع بين القصر والوفد ووزارة محمد محمود باشا والانشقاق الذى حدث فى الحزب الوطنى بسبب اشتراك رئيسه حافظ رمضان فى وزارة محمد محمود باشا .

وفى هذا الجزء تحدثنا بافاضة عن مصر والقضية الفلسطينية ، مصر وقضية الوحدة العربية وعن أول مؤتمر نسائى دولى فى القاهرة برئاسة السيدة هدى شعراوى لنصرة القضية الفلسطينية وشارك فيه ممثلات عن المرأة فى كثير من الأقطار العربية والاسلامية .

وقد حرصنا فى هذا الجزء على أن نهتم ببعض القضايا الاجتماعية والفنية مثل معركة توفيق الحكيم مع المرأة المصرية وادعاء أحدهم الزواج من أم كلثوم وقضية هذا الادعاء فى المحاكم الى جانب قضية الراقصة امتثال فوزى وعلاقتها بالامتيازات الأجنبية فى مصر .

وفى الأبواب : الخامس والسادس والسابع والثامن من الجزء الثانى أفضنا فى الحديث عن الأزمة السياسية التى تعلقت بمزرعة الجبل الأصفر وعن عزيز المصرى مفجر الأزمات وعن المعركة العنيفة التى خاضها محمد محمود باشا ضد الأمراء والنبلاء بسبب منع أحد الباشوات الفلاحين من دخول نادى محمد على كما تحدثنا بافاضة عن العقبات التى وضعها على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى ضد محمد محمود باشا رئيس الوزراء وقتئذ وكيف تمكن على ماهر باشا من أن يخلف فى رئاسة الوزارة محمد محمود باشا .

وقد تحدثنا أيضا في هذه الأبواب عن اقالة طلعت حرب من رئاسة بنك مصر ارضاءا للسراى .

ثم تحدثنا بإقاضة عن الحرب التي بدأت بين الانجليز وبين على ماهر وعن المعارك بين السعديين والأحرار الدستوريين حول رئاسة مجلس النواب وعن هجوم الوفد على الانجليز وعلى على ماهر باشا .

وقد حرصنا فى الجزء الأول كما حرصنا فى الجزء الثانى كما حرصنا فى الجزء الثالث على نشر كل الآراء التى وصلتنا حول ما نشرناه عن سنوات ما قبل الثورة حتى ولو كانت هذه الآراء تحمل اليينا الانتقادات المرة بل تحمل العديد من الشتائم والسخائم .

لقد أردنا لأول مرة أن يكتب النسعب تاريخه بنفسه وأن يتشارك أبناءؤه فى التعليق على كل ما يريدون التعليق عليه فيما يتعلق بأحداث التاريخ .

ونشر فى هذا المدخل مجموعة من الوثائق تنشر للمرة الأولى بل أكاد أجزم أنها لم تر النور من قبل الا فى هذا الكتاب بل ويمكن أن نقول أنه قد لا يوجد منها نسخة أخرى ضمن وثائق قصر عابدين .

لقد كانت تلك الوثائق أجمل هدية تلقيناها من المستنار أحمد سمير طلعت وزير العدل السابق رحمه الله ونجل عبد الوهاب طلعت باشا رئيس الديوان الملكى بالانابة فى فترة من أحلك فترات التاريخ فى مصر .

عبد الوهاب طلعت الذى أصر الانجليز على اخراجه من الديوان الملكى لأنهم كانوا يجدون فيه عدوا شديدا المراس وقد انصاع فاروق لارادتهم فأخرجه من الديوان .

وفىما يلى الوثائق الهامة التى يسعدنا نشرها للمرة الأولى ونحتفظ بحقوق نشرها .

أولا : مذكرات عن أخطاء ارتكبتها النحاس باشا فى وزارته الرابعة [١٩٣٧]
مقدمة الى الملك من عبد الوهاب طلعت باشا وبخطه :

١ - تعمد تغيير يمين الضباط وقت حفلات التتويج على وجه من شأنه أن يزعج بالجيش فى الشئون السياسية الداخلية وعدم عرض صبغة اليمين الا وقت تأديتها لوضع جلالة الملك أمام الأمر الواقع .

٢ - علم رعاية الحق الدستورى بجلالة الملك فى تعيين الوزراء وتجاهل واجب اللياقة ومقتضيات العرف عند تشكيل الوزارة باختياره الوزراء واعدادهم فى منزله استعدادا للتشرف بمقابلة جلالة الملك قبل أن يعرض أسمائهم على جلالتهم مبدئيا للموافقة عليها فلما لم يوافق جلالة الملك على أحد الأسماء شطبه رئيس الوزارة بنفسه من جوابه المرفوع للسدة الملكية وانتهى الأمر على ذلك

حاول بطرف لا تتفق مع حسن الكياسة حمل جلالة الملك على تعيين هذا الاسم وزيرا فلما لم يفلح ألح في تعيينه وكيلا برلمانيا كما كان فوافق جلالة الملك مجاملة لرئيس حكومته .

٣ - مجلس الدفاع الأعلى :

لما عرض على العتبات الملكية مشروع القانون الذي أقره البرلمان خاصا بإنشاء مجلس الدفاع الأعلى وهيئة أركان الحرب - هذا المشروع الذي لقي قبل تقديمه للبرلمان معارضة مبدئية ومناقشة طويلة من مجلس الوصاية للوزراء حرصا على حق جلالة الملك بصفته القائد الأعلى للجيش - لم يشأ جلالة الملك رفض توقيعه في الوقت الذي أولى فيه رفعة النحاس باشا غالى ثقته فشرفه مولاي بالتوقيع السامي وأمر أحد رجال حاشيته بالاتصال برفعة النحاس باشا وإبلاغه الرغبة السامية في تعيين كبير الياوران عضوا في هذا المجلس (وقد جاء في المادة الثانية أنه يجوز أن يضم الى هذا المجلس عضوا أو عضوان بمرسوم ويكون التعيين لمدة سنتين) .

ومع أنه أبلغت هذه الرغبة السامية الى رفعته يوم تشكيل الوزارة في سراى القبة العامرة وذكر مرة بها فانه لم يتقدم بشئ لأن .

عدم احاطة جلالة الملك بأعمال مجلس الدفاع :

٤ - جلالة الملك بحكم كونه القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية يجب أن يحاط علما بكل شئ يتعلق بالجيش ومع أن جلالته طلب الى النحاس باشا أن يحيطه بكل ما يعرض على مجلس الدفاع الأعلى الا أن السراى لا تعلم من أمر هذا المجلس الا ما تنشره الجرائد المحلية ومع تذكير رفعته بذلك غير مرة فانه لم يعمل على تحقيق هذا الطلب .

عدم ابلاغ جلالة الملك المسائل الهامة في الوقت المناسب :

٥ - اصدار قرارات من مجلس الوزراء في مسائل هامة ونشرها في الجرائد ومضى بضعة أيام دون تبليغها لجلالة الملك مما حدا بجلالته أن يبعث بكبير أمنائه الى رفعة النحاس باشا لتوجيه نظره الى ذلك كما حدث في مسألة مؤتمر البحر الأبيض المتوسط .

٦ - عدم رعاية حق جلالة الملك في رئاسة مجلس الوزراء وذلك بنظر مسائل كثيرة غير مستعجلة يوم الجلسة لم تكن واردة في الجدول رغم التحدث مرارا مع رفعة الرئيس بأن يرسل المسائل قبل نظرها بشان وأربعين ساعة

وتوجيه نظر وزير المالية من جلالة الملك شخصيا الى ذلك لكي يتسنى لجلالته استعمال حقه في رئاسة المجلس عند وجود مسائل هامة من ذلك عدم تبليغ تقرير لجنة الاصلاحات في الحجاز المقدم للوزارة في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٧ الا يوم نظر هذه المسألة بالمجلس في ١١/١٠/١٩٣٧ وبعد أن طلبه من رقعة الرئيس .

٧ - القمصان الملونة :

تقدمت شكاوى الى جلالة الملك من جهات متعددة عن خطر أصحاب القمصان واعتداءاتهم على حرية الناس وأمنهم وأن وجودهم لا يتفق وأحكام الدستور وأنه لو ظلت حالهم كما هي الآن فسيكونون شرا مستطيروا على البلاد .

ولما أشار جلالة الملك على رئيس حكومته بحل الفرق الوفدية وأطلعته على القانون الذي سن في انجلترا مهد الديمقراطية وأعرق الأمم الدستورية باسم Public Irden Bill فبدلا من العمل على تحقيق هذه الرغبة التي قصد بها وقاية النظام الاجتماعي من حوادث الشعب ذهب رفعة النحاس باشا في إحدى خطبه الى امتداح هذه الفرق والدفاع عن كيانه .

مسألة المهندس البحري وانكار حق الملك في تعيين موظفي حاشيته :

٨ - تصرفه تصرفا أخطاء التوقيع في مسألة المهندس البحري باستصداره قرارا من مجلس الوزراء فيها قبل أن يتم التفاهم على ما أثير حولها من مناقشة مع ان هذا المهندس عين فعلا في وظيفته من ١٠/١٠/١٩٣٦ فلم تعرض مسألته على اللجنة الحكومية الا في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٧ ولم يعرض قرار اللجنة على مجلس الوزراء الا في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٧ وحسبك هذا دليلا على أن المسألة لم تكن من الاستعجال بحيث لا يمكن ارجاؤها الى أن يتم التفاهم عليها بسبب ما وجه نظرهم اليه من سابقة عرضها على مجلس الوصاية الموقر صاحب الحق في ذلك وموافقته على التعيين .

وتلكؤه في تنفيذ ما طلبه جلالة الملك من أخذ رأى لجنة قضايا الحكومة في ذلك وفي تبليغ رأى اللجنة .

وظهر من سير المناقشات التي دارت مع رفعتة الميل الى انكار الحق المخول لجلالة الملك في تعيين موظفي حاشيته وفي تجاهل مدى المرسوم الصادر في ٨ فبراير سنة ١٩٢٥ رغم أنه أصبح مصطلحا دستوريا في كل الوزارات التي تعاقبت على الحكم ومنها وزاراته الثلاث الأولى .

٩ - مسألة تعيين دولة رئيس الديوان وموقف رئيس الحكومة من ذلك في البداية والنهاية مما هو قريب للأذهان وتحدثه الى وفدى المنيا والقليوبية بأحاديث لا تتفق وما يجب من رعاية لجلالة الملك .

١٠ - مسألة تعيين أعضاء مجلس الشيوخ وعدم رعايته لحق جلالة الملك في ذلك وإخلاله بفواعد تمثيل الكفايات في المجلس رغبة في الاكثار من أنصاره بدون رعاية للكفايات مع أن حكمة تعيين الأعضاء في مجلس الشيوخ هي لرعاية هذا الغرض .

١١ - مسألة الرتب والنياشين ورغبة رئيس الحكومة في الحد من سلطة جلالة الملك التي يتمتع بها بموجب الأوامر المعمول بها والتي لا تتنافى مع قواعد الدستور .

١٢ - تجاهل نظام التشرifications في عيد الفطر وذلك بإصدار تعليمات للمديرين والمحافظين بعدم حضورهم هم والأعيان خلافا لما جرت عليه التقاليد من قبل .

١٣ - تعمد الصلاة في مساجد غير التي يتوجه إليها جلالة الملك وإحاطة ذلك بمظاهر لا تتفق وواجبات اللياقة .

١٤ - تعمد عدم الحضور ليلة القدر هو والوزراء مع أنهم دعوا إلى ذلك وتأجلت جلسة البرلمان إلى الساعة التاسعة لهذا الغرض .

١٥ - إخراج العمال يوم تشریف جلالة الملك عاصمة ملكه ويوم افتتاح البرلمان مسلحين بأدوات من المصالح الحكومية التابعين لها بقصد الاعتداء على كل من يهتف بحياة جلالة الملك دون التحاسن باشا .

١٦ - إصدار أوامر للبوليس بتشتيت كل مظاهرة يكون الهتاف فيها قاصرا على جلالة الملك وعدم التعرض للمظاهرات التي تهتف للنحاس باشا .

١٧ - الاكثار من القاء الخطب والتشويق فيها بسلطة الأمة والدستور في غير مناسبة بقصد بث شعور خبيث في الجمهور ضد جلالة الملك .

١٨ - السير بالأداة الحكومية إلى الاستئثار بالحكم .

ثانيا - ملخص

مسألة الصلاة في الأهر

(في يوم الجمعة التالي ليوم مباشرة جلالة الملك سلطته الدستورية)

لما كان اليوم التالي لليوم الذي يحلف فيه جلالة الملك اليمين الدستورية قبل مباشرة سلطته هو يوم جمعة رؤى أن يؤدي جلالتة صلاة الجمعة في جامع كبير له تاريخ مجيد كالجامع الأهر حيث يخطب الأستاذ الأكبر خطبة الجمعة المناسبة للحال كما يجرى في المساجد التي يغشاهما جلالة الملك لتأدية فريضة الجمعة .

كما كان من رفعة النحاس باشا الا ان أبدى معارضة فى ذلك بحجة ان الصلاة فى الأزهر عقب حفلة التولية من شأنها صيغ هذه الحفلة بالصيغة الدينية والأشعار بأنها تنتمه لأجراءات التولية خصوصا بعد المقدمات التى ذكرت فى الجرائد بصدد اقامة حفلة دينية لهذا الغرض .

وطلب رفع التماسه رجاء ان يعدل جلالة الملك عن الصلاة فى الأزهر فى هذا اليوم منعا لكل تأويل وقال ان اجابة جلالة الملك رجاءه هذا فيه شد لأزره وتقوية لحكومته وفت فى عضد المعارضة والا فانه اذا أصر جلالة الملك على الصلاة فى الأزهر فانه يضطر للتخلى عن الحكم قبل ان تتم حفلات التولية .

ولما سئل رفعتة اذا كان له اعتراض على الصلاة فى جامع عمرو بدلا من الأزهر كان رده ان جامع عمرو له نفس المعنى الدينى ولذلك فانه يرجو اختيار مسجد آخر غير هذين الجامعين وأتبع وقتئذ أنه طلب أن لا يكون الخطيب شيخ الجامع الأزهر .

وكان جلالة الملك لا يزال فى أوروبا فرأى بحكمته السامية ارضاء لرئيس حكومته ان يبلغه بواسطة أحد كبار حاشيته انه مع عدم اقتناعه بوجهة الاعتراض على الصلاة فى الأزهر فان جلالته اكراما لخاطر رئيس حكومته واجابة لرغبته فد رأى ان تكون الصلاة فى جامع الرفاعى .

وقد طلب رفعة النحاس باشا ان يطلع على الخطبة التى سيلقيها الخطيب فأجيب الى طلبه مع ان جامع الرفاعى بمستخدميه تحت اشراف الأوقاف الملكية دون غيرها وهذا يدل دلالة قاطعة على مبلغ التدخل غير اللائق من جانب رئيس الحكومة فى هذا الأمر وكيف سائر جلالة الملك رئيس حكومته فى رغباته الى أبعد حد .



ثالثا : البرقية المرسلة الى سعادة نشأت باشا لتبليغ الرسالة الملكية الى جلالة الملك جورج (١٨ يونيو ١٩٤٠) .

حسن نشأت باشا : الرسالة البرقية الآتية ترفعونها بنفسكم الى جلالة ملك بريطانيا من قبل جلالة مولانا الملك مع رسالة شفوية من جلالته تعبر عن أصدق التحيات وأخلص التمنيات لجلالة الملك جورج السادس .

« طلب سفير جلالنكم عند مقابلتى اليوم احداث تغيير عاجل فى الوزارة الحاضرة وصحب هذا الطلب بعبارات تهديدية وخارجة عن حد اللياقة . وانى مع تقديرى لطروف بريطانيا العظمى وتمنياتى الصادقة لخيرها أجد من الصعب أن أسلم بطلب كهذا فيه تدخل صريح فى طريقة حكم البلاد وفيه أكبر المساس بالحقوق التى طالما ناضلت من أجلها بلادى وسلمت بها بريطانيا العظمى فى المعاهدة التى عقدت بينها وبين مصر .

على ان الخطة الودية التي اتخذتها حكومتى فى الظروف الحاضرة وأيدها البرلمان بمجلسيه تعبر أصدق تعبير عن روح الشعب المصرى بأكمله كما أن حكومتى تمضى بكل اخلاص فى تنفيذ ما تقتضيه المعاهدة بما يتفق ومصلحة البلدين .

ولا يخالجنى شك فى أن جلالتم ترون أن ليس من مصلحة بريطانيا نفسها أن تظهر نى مصر بتدابير من شأنها دفع البلاد الى قلاقل لاتعرف نتائجها .

ولقد كان بودى لو أن مصر تمكنت من عهد بعيد من اعداد جيش عظيم كامل العدة يكون عاملا ذا أثر فى الحرب الحاضرة .

ويسرنى أن ألتقى من جلالتم ما يؤيد حسن العلاقات الودية ويتفق مع المساعدات التى تبذلها مصر لبريطانيا عن طيبة خاطر .

واغتنم هذه الفرصة لأؤكد لجلالتم عظيم اخلاصى وثابت مودتى .

رابعا : البرقية الواردة من نشآت باشا الخاصة برفع رسالة جلالة مولانا الملك الى جلالة الملك جورج .
لندرة فى ١٩ يونيه ١٩٤٠ .

حضرة صاحب المعالى رئيس ديوان جلالة الملك - القاهرة .

عملا ببرقيتكم الصادرة فى ١٨ من الشهر الحالى قد قابلت جلالة الملك جورج مدة خمس وعشرين دقيقة وكان ذلك فى الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم فى بكنجهام .

وقد أبلغت جلالتة أمانى حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم ، له ولجلالة الملكة ، كما أبلغته التأكيدات الخاصة بصدق معاونة مصر لحليفها وسلمت جلالتة نصا كاملا للرسالة لأنى لم أستطع أن أنتظر اجابتمكم على برقيتى المرسلة صباح اليوم .

ولما قرأ جلالة الملك الرسالة بأكملها أمامى استأذنت فى شرحها اجمالا . وقال جلالتة اننا كنا دائما أصدقاء نعمل سويا وأنه يجب أن نكون كذلك فى هذه الحالة الخاصة .

وبعد حديث طويل عن حالة مصر وعن الحالة الدولية قال جلالتة عند انصرافى :

« سارسل برقية الى جلالة الملك فاروق ولكم أن تبلغوه تمنياتى وأن تقولوا له انى سأفضى برسالتى الى حكومتى وانى أتعشم أن تظل المعاونة الوثيقة قائمة بين بلدينا » .

ومما يهمكم معرفته انى ألححت لدى جلالته على ترك مسألة اعلان مصر للحرب جانبا الى اليوم الذى يتوغل فيه الايطاليون فى البلاد لأن المصريين يوقنون عند ذلك أنهم يحاربون فى سبيل قضيتهم الشخصية أما ان دؤمت مصر الى اعلان الحرب قبل الأوان فان المصريين قد يذهب بهم الظن الى أنهم يحاربون فى سبيل القضية الانكليزية وحدها .

تقبلوا تحياتى
السفير

خامسا - مذكرة

بشأن مقابلة عبد الوهاب طلعت باشا

لحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

بكفر عشنا ، فى يوم الأربعاء ٢٦ يونيه ١٩٤٠

توجهت لمقابلة رفعة مصطفى النحاس باشا ، بكفر عشنا ، فى الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الأربعاء ٢٦ يونيه ١٩٤٠ .

ولما اجتمعت به وذكرت له كيف ان رأيه يختلف اختلافا بينا عن آراء بعض الأحزاب الأخرى ، وسألت رفعتة عن اقتراحاته من الوجهة العملية ، فاجاب :

اذا أخذ بفكرة الوزارة المحايدة ، يكون العمل كما يأتى :

- ١ - تتألف الوزارة ، رئيسا وأعضاء ، من محايدين .
- ٢ - هذه الوزارة يرضى عنها جميع الأحزاب أو من يرغب من الأحزاب .
- ٣ - يسند هذه الوزارة من يرغب فيها من الأحزاب ، ويداومون الاجتماع لمساعدتها فى نصريف الأمور وفى مراقبتها .
- ٤ - تمهد الوزارة للانتخابات الحرة .

ولا بأس من ترك البرلمان فى عطلة من غير اجتماع الى الوقت الذى يرغب فيه فى اجتماع البرلمان ، فيحل مجلس النواب عندئذ وقبل اجتماع البرلمان . وعلى أى حال يحصل الحل قبل بداية الدورة المقبلة بشهرين .

٥ - الوزارة المحايدة وكيف تشكل

رئيس الوزارة ، يصح ان يكون سعادة سيف الله يسرى باشا ، لأنه قد يرضى على ما أعلم بعض الأحزاب .

وسألت رفعته : « اذا ما رؤى تكليف رفعتمك بتأليف الوزارة ، فما رأى رفعتمك فى ذلك ؟ » فأجاب :

مع شكرى الوافر على هذه الثقة ، فانى أسمح لنفسى بالاعتذار عنها للأسباب الآتية :

أولا : لأنى أقصد حقيقة الى وحدة الأمة فى هذه الظروف الدميقة ، ولا يتيسر الوصول الى هذا الغرض بكونى أتولى الوزارة لأن فى هذا التكليف اغضاب لبعض الآخرين من الأحزاب ان لم يكن لجميعهم .

ثانيا : لأنى لا أستطيع العمل فى الظروف الحاضرة مع أدوات الحكم (وأقصد الموظفين الذين تركزت أداة الحكم فيهم فى اقامة هذا الانقلاب من وقت اقلتي الى الآن فى جميع المصالح العمومية برقت كل من كان يعتبر ان ميوله وفدية أو انه يمت الى بصلة قرابة أو نسب أو مصاهرة أو بمبدأ وفدى ، واحلال غيرهم محلهم ، أو بترقية الآخرين ترقية استثنائية وسيلة لكسب معونتهم لمن خلفونا فى الحكم وبفضهم لنا ، أو بركن الآخرين من الفريق المنقول بأنه منسوب لنا واحتضان غيرهم ، أو بنقل الفريق الأول من المراكز الهامة واحلال غيرهم محلهم ٠٠٠ الخ) .

وفى هذه الظروف تكون مهمة الحكم على شاقة وغير مجدية . ولا أريد كما قلت فى اجتماع قصر عابدين ، ان أحدث انقلابا فى الظروف الحاضرة ، حتى أستطيع الحكم مع رجال يخلصون لى وللملك وللوطن ، لأنى ان أقدمت على هذا الانقلاب أبعثت عنى جميع الأحزاب تقريبا ، فضلا عن ان حالة الحرب التى هى على الأبواب لا تتطلب ذلك .

فمن الحكمة اذن ، ان يتولى الأمر وزارة محايدة كما قلت ، وهى تستطيع ان تعمل مع هذه الأداة ، أى أداة الحكم ، بقدر الامكان ، الا ما نأخذ عليه اخلاله بوظيفته فى عمل هذه الوزارة المحايدة معهم . وبذلك يكون الجميع مطمئنين الى العمل معها لمصلحة البلاد .

ولما طلبت الى رفعته رأيه فيما اذا رأى مولاي ان لا مندوحة من تكليفه بالوزارة ، أجاب رفعته :

اذا كنت أوافق ، سأستسمحه فى عمل كل التغييرات - (كان الملك دخل فى الوسط) . ثم قال ، انه فى خدمة مولانا على الدوام .

سادسا : محضر مجلس الوزراء بجلسته المعقودة فى ١٩ سبتمبر ١٩٤٠

عقد المجلس برئاسة حضرة صاحب الدولة حسن صبرى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والخارجية ، بديوان الرئاسة فى يوم الخميس ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٠ الساعة الواحدة بعد الظهر ، وبحضور جميع حضرات أصحاب المعالي الوزراء .

بيانات دولة الرئيس بعد مقابلاته للسفير البريطانى والجنرال ولسون :

ذكر دولة الرئيس انه علم فى يولى ١٧ و ١٨ سبتمبر الجارى من السفير البريطانى والجنرال ولسون أن الايطاليين قد استولوا على السلوم وسيدى برانى . وان هذه خطة وضعتها القيادة العليا البريطانية لاستدراجهم من طرابلس والتمكن من ضربهم وإيقاع الخسائر بهم . وقد نجحت هذه المناورة البريطانية كما قدر لها عند وضعها . فقد وصل الى سيدى برانى حوالى ٧٠ ألف ايطالى بمعداتهم الحربية فتلقاهم هناك الاسطول البريطانى والطائرات البريطانية بنار حامية فكانت خسائر الطليان فادحة . وهم الآن داخل الحدود المصرية وبينهم وبين مراكزهم الاصلية فى طرابلس التى يستمدون منها الماء والذخائر والمدد مسافة تزيد على ١٢٠ كيلومترا تهددها الطائرات والأساطيل البريطانية فى كل وقت .

وقال دولته أن السفير والجنرال ولسون كانا فى حالة عظيمة من الغبطة والتلهل والتفاؤل بسبب النتائج التى تمت للآن . حتى ان السفير نفسه لم يستطع ان يكتفم هذه الحالة عند خروجه من دار الرئاسة فاستدعى الصحفيين وأطلعهم على ما يشعر به هو والجنرال ولسون من الغبطة والسرور لنجاح المناورة البريطانية . كما ذكر دولته انه علم من السفير ان قطعا كبيرة من الأسطول البريطانى قد انتقلت من بحر الشمال الى البحر الأبيض المتوسط فتضاعفت قوة أساطيل الحليفة فى هذا البحر . بل لعل البحر الأبيض لم يشهد فيما مضى مثل هذه القوات البحرية الكبيرة .

وعلم دولته كذلك ان ذهاب السفير الى السويس فى الاسبوع الماضى لم يكن لصيد السمك كما اذيع فى حينه وانما كان لاستقبال عشر سفن بريطانية وصلت فى حراسة قافلة بحرية وكانت كلها ملأى بالجنود والذخائر . فقد وصل حوالى ٣٠ ألف جندى وكان من ضمن السفن سفينة كبرى حملتها ٣٢ ألف طن .

وهنا ذكر دولته أنه بالاتفاق التام بين السلطات المصرية والبريطانية العسكرية قد سحبت القوات المصرية من مرسى مطروح الى منطقة خلفية وصلت محلها بعض القوات البريطانية التى وصلت أخيرا .

بيانات دولة الرئيس بعد مقابلته للدكتور أحمد ماهر باشا :

ذكر دولته ان الدكتور أحمد ماهر باشا قابله صباح اليوم وتقدم اليه بطلبين :

الأول : ان يوافق على عقد البرلمان فورا نظرا للحوادث التي جرت على حدود مصر الغربية باستيلاء الايطاليين على سيدى برانى .

الثاني : ضرورة بحث ما اذا كان قد آن الآوان لدخول مصر الحرب تنفيذا لقرار البرلمان بعد ما توغل الايطاليون فى الأراضى المصرية مسافات بعيدة . وقال دولته انه لم يوافق على الطلب الأول لأن الحوادث التي يشير اليها الدكتور ماهر باشا هي باعتراف الانجليز أنفسهم مجرد مناورة لخطر فيها على مصر والمناورات كثيرة فى الحروب فلا معنى لدعوة البرلمان عند وقوع كل مناورة .

وفيما يختص بالطلب الثانى صرح دولته انه يرى انه لم يحن الوقت بعد لتنفيذ قرار البرلمان الذى يشير اليه الدكتور ماهر باشا . اذ لم يجد جديد يستدعى الرجوع الى المجلس بشأنه فضلا عن أن الاجماع معقود على ضرورة تجنب مصر ويلات الحرب وكوارثها ما استطعنا الى ذلك سبيلا .

مناقشة موقف مصر ازاء الحرب :

ثارت فى المجلس بعد ذلك مناقشة طويلة حول ما يجب ان يكون عليه موقف مصر ازاء التطورات الأخيرة التي وقعت فى الصحراء الغربية .

وأسفرت المناقشة عن رأيين مختلفين متعارضين :

— رأى يقضى بأن الوقت قد حان لأن تتخذ الحكومة قرارا حاسما بدخول الحرب الى جانب الحليفة بعد أن توغل الطليان فى الأراضى المصرية ١٢٠ كيلومترا .

— ورأى يقضى بأنه ليس من مصلحة مصر الآن ان تعلن انها فى حالة حرب مع ايطاليا لأن ما حدث هو مجرد مناورات حربية باعتراف الحليفة نفسها .
تكلم فى تأييد الرأى الأول أصحاب المعالي محمود فهمى النقراشى باشا ومحمود غالب باشا والأستاذ ابراهيم عبد الهادى بك وعلى أيوب بك وأحمد عبد الغفار بك .

وتكلم فى تأييد الرأى الثانى دولة الرئيس وأصحاب المعالي محمد حلمى عيسى باشا ومحمود فهمى القيسى باشا ومحمد حافظ رمضان باشا ومحمد حسين هيكل باشا والأستاذ عبد المجيد ابراهيم صالح بك .

تتلخص حجج أنصار الرأى الأول فى ان على مصر واجبين :

— واجب تحتمه المعاهدة وهو يقضى بأن تقدم مصر داخل حدودها كل المساعدات الممكنة التى تطلبها الحليفة منها فى وقت الحرب . وقد أدت مصر هذا الواجب على أكمل وجه باعتراف الحليفة نفسها .

— وواجب يحتمه الشعور الوطنى وهو يقضى بأن تنهض مصر للحرب ندافع عن أراضيها اذا ما هجمها عدو مغير . وقد أظهرت حوادث الاسبوع الأخير ان الطليان (رغم تصريحات موسيلينى فيما يختص بنياته السلميه نحو مصر واليونان وبقيّة ممالك البحر الأبيض) قد توغلوا فى الأراضى المصرية حوالى ١٢٠ كيلومترا واحتلوا السلوم وسيدى برانى . ابلغ عدد قواتهم المغيرة سبعين ألفا أو يزيدون . وان هذه حالة لايجوز ان تعتبر مجرد مناورة حربية . اذ هى فى الواقع غزو متعمد لمصر . والعهد بالمناورات ان تكون القوات فيها قليلة العدد وتكون المسافات فيها قصيرة نرتد منها القوات المغيرة الى مواقعها الأصلية بعد اتمام مهمتها . وليس الأمر كذلك فى الحالى . واذا كان الانجليز يذكرون ان هذه مناورة دبروها فقد تنقلب عليهم هذه المناورة والحرب محال . انما الواقع الذى لاشك فيه ان الطليان قد توغلوا مسافة ١٢٠ كيلومترا فى الأراضى المصرية فليس من المعقول ولا من المقبول والحالة هذه ان يقع ذلك الاعتداء ونترك الانجليز يتولون وحدهم الدفاع عن مصر ويظل المصريون واقفين مكتوفى الأيدي كأن شيئا خطرا لم يقع ولا يعنى مصر فى كثير أو قليل . واذا كانت مصر لاتتخذ قرارا حاسما الآن وتهب للدفاع عن أراضيها مع جيوش الحليفة وتدخل الحرب بعد ان توغل الطليان فى الأراضى المصرية هذه المسافات البعيدة ، فمتى تدخل مصر الحرب تنفيذا لقرار البرلمان واجابة لدوافع الشعور الوطنى ؟ وما هى النقطة أو المنطقة التى عندها تدخل مصر الحرب وتشترك فى شرف الدفاع عن أراضيها ؟ وعلى كل حال يجب الآن دعوة البرلمان وعرض الموضوع عليه حتى تخلى الوزارة نفسها من استئولية .

وزاد أنصار هذا الرأى على ذلك قولهم بضرورة توحيد القيادة فى الجيشين المصرى والانجليزى ، حتى يأخذ الجيش المصرى مكانه فى نظام الدفاع . وقولهم بأن سحب القوات المصرية من مرسى مطروح الى نقطة خلفية وراء خط مرسى مطروح — سيوه قد تم من غير علم مجلس الوزراء ، مع ان المجلس قد سبق ان أقر بقاءهم هناك . وتساءلوا من الأسباب المبررة لهذا الاجراء الذى فوجئوا به فى هذه الجلسة مفاجأة .

فاجاب معالى وزير الدفاع الوطنى ان نقل القوة المصرية من مرسى مطروح كان بناء على تفاهم واتفاق بين السلطة العسكرية البريطانية والسلطة العسكرية المصرية اذ رثى من المصلحة انشاء خط دفاع ثان وراء خط مرسى مطروح —

سيوه فى منطقة الضبعة استكمالا لوسائل الدفاع عن مصر كما رثى تعزيز القوة المصرية الموجودة الآن فى سيوه بالقوة الخفيفة الميكانيكية الموجودة الآن فى القضاة . وقد صدر الأمر بهذه التعديلات كلها بناء على اقتراحات المؤتمر الحربى الذى عقد فى الوزارة بحضور ممثلين عن الجيش المصرى والجيش الانجليزى . وقال دولة الرئيس ان مسألة توحيد القيادة ستتم حتما اذا استقر رأى على دخول مصر الحرب . وأكد دولته ان القيادتين فى الوقت الحاضر متفقتان أتم الاتفاق على كل التفاصيل .

هذا وتتلخص حجج أنصار الرأى الثانى فى ان المصلحة تقضى بضرورة التريث وعدم استعجال الحوادث مادام ان الحليفة نفسها تؤكد ان ما حدث للآن ان هو الا مجرد مناورات عسكرية طبقا لخطة موضوعة وليس من شأنها ان تغير الموقف أو تهدد مصر بأى خطر . وللانجليز مصلحة كبرى فى الدفاع عن امبراطوريتهم وفى طلب المصونة من مصر عند الحاجة . وهم أدري بالموقف منا فلا معنى لأن ننزعج مصر أو تتسرع فى اتخاذ أى قرار بينما الانجليز مطمئنون ومغتبطون بما تم الآن . واذا كانت ايطاليا لم تعلن الحرب على مصر واكتفت بتوغل جيوشها كما يعتقد بعضنا ، أو بالنورط فى الدخول فى أرضنا كما تقول الحليفة ، فعلى مصر كذلك ان لا تعلن الحرب على ايطاليا . وان تكفى بأن تشترك فعلا فى المقاومة والدفاع . اذ ان من أخطر الأشياء أن تعلن مصر رسميا عن خطة عدائية أو شبه عدائية فى هذا الوقت خصوصا والحليفة نفسها لم تطلب ذلك . ومجرد الاعلان يعطى ايطاليا حق الغزو والفتح لبلادنا . وغير خاف ان الجيش المصرى ليس من القوة بحيث يستطيع ان يرجع كفة على كفة أو يغير من مجرى الحوادث . ولكنه مع ذلك (ومصر فى الوضع الحالى) يستطيع ان يخدم شئون الدفاع خدمة كبرى فيحمى المرافق الحيوية والمناطق التى ليست فيها قوات انجليزية وينشر بوجوده الطمأنينة فى البلاد . وهذه كلها مسائل لا يستهان بها بل هى ٥٠٪ من الدفاع عن البلاد .

وهنا قال دولة الرئيس ان المقياس الصحيح لقبول أو رفض أى اقتراح هو معرفة النتيجة التى ستترتب على تنفيذه . فأيهما أجسدى وأنفع لمصر وحليفاتها : دخول مصر الحرب أم بقاؤها بعيدة عن الحرب فى الوقت الحاضر على الأقل ؟؟

هذا هو السؤال الوحيد الذى يترتب على الجواب عليه اصدار القرار . اما ما عدا ذلك من الاعتبارات النظرية أو العاطفية فينبغى ان يشغل مكانا ثانويا . وقال دولته انه سبق فيما مضى ان تحدث مع السفير البريطانى وقواد الجيش والأسطول وسلاح الطيران البريطانيين . واقنعهم بأن دخول مصر الحرب بصفة رسمية ضد ايطاليا فيه خطر عظيم على مصر وعلى الانجليز أنفسهم . ذلك لأن الانجليز فى الوقت الحاضر ينتفعون بموقف مصر الحالى

أكبر منفعة ممكنة • ويتلقون منها أقصى ما يمكن من المساعدات ، فطرق المواصلات المصرية والكبرى والمرافق العامة كلها سليمة ولم تفكر إيطاليا في الاعتداء عليها لأنها ليست في حالة حرب مع مصر واما اذا أدخلت مصر الحرب رسميا فانها تصبح عدوة صريحة لايطاليا وتستطيع الطائرات الايطالية بقنبلة واحدة ان تهدم أو تخرب كبرى كفر الزيات تخريبا ليس في مصر كلها من يستطيع اصلاحه فينقطع الاتصال بالاسكندرية • ويصبح هذا الثغر ومن فيه في معزل خطير • وقنبلة أخرى على القناطر الخيرية تشل حركة الرى فى الوجه البحرى • وقنبلة ثالثة على محطة القاهرة قد تحدث من الحرائق فى المخازن وتحدث من التخريب ما تتعطل معه كل المواصلات بين الوجهين البحرى والقبلى • هذا عدا ما يصيب المدن المصرية والآثار والجوامع من تخريب الغارات الجوية • وما قد يصيب المرافق الحيوية العامة كالمياه والنور والمجارى من التعطيل الخطير • وماذا تكون النتيجة ؟ يحدث فى مصر من الاضطراب والشقاء من جراء الحرب وويلاتها ما هى فى غنى عنه الآن بموقفها الحالى • ثم تحرم الحليفة من كل مساعدة مصرية وتصاب خطط الدفاع بالضربة القاضية • ثم قال دولته ان السفير والمستولين من رجاله قد اقتنعوا بذلك اقتناعا تاما حتى انهم لم يعاودوا الكلام معه فى هذا الموضوع مرة أخرى •

— فاذا كان الانجليز أنفسهم راضين ومستريحين لبقاء الحالة على ما هى عليه الآن •

— واذا كانوا (وهم حلفاؤنا ولهم السيطرة التامة على البحار بقوة اساطيلهم) يؤكّدون ان ما حصل فى الصحراء الغربية ما هو الا مناورة دبورها لاجراج الطليان من معاقلمهم وقواعدهم فى طرابلس واستدراجهم مسافات بعيدة الى سيدى برانى حتى يكون وراءهم خط طويل يتحكم فيه الاسطول البريطانى والطائرات ويصبح الطليان مضطرين لأن ينقلوا عليه الماء والبنزين والذخائر والامدادات والمؤن — فيصبحوا ويمسوا فى مركز من أخرج المراكز وأخطرها •

— واذا كان الانجليز فوق ذلك كله قابضين على ناصية الموقف، ويقولون بأن فائدتهم من عدم دخول مصر الحرب أكبر وأشمل من دخولها ، فكيف لاعتبارات نظرية أو عاطفية لا نغير كل ذلك وزنا ونزج مصر فى الحرب زجا لاخير فيه بل سيكون من شأنه ان يجبر على مصر وحليفتها أضرارا جسيمة وأخطارا عظيمة •

لهذه الاعتبارات كلها لا يرى دولته داعيا لدعوة البرلمان اذ لم يجد جديد باعتراف الحليفة نفسها وانما هى مناورات عسكرية تحدث الوقت بعد الوقت بين الجيوش المتحاربة • ولا يرى دولته كذلك مصلحة فى اتخاذ أى قرار يكون من شأنه أن يوقع بمصر وحليفتها فى أخطار ومغامرات لا يعلم مداها الا الله •

الى هنا بانته وجهات النظر بياناً واضحاً أمام المجلس ، فاقترح دولته
أخذ الرأي للانتهاء الى قرار فى هذا الموضوع الحيوى الخطير .

فرأى فريق من حضرات الوزراء - وقد بلغت الساعة منتصف الثالثة
بعد الظهر - ارجاء البت فى ذلك الى جلسة تعقد يوم السبت القادم . فوافق
المجلس على ذلك ، على ان تعقد الجلسة القادمة فى الساعة الثانية عشر ونصف
بعد ظهر يوم السبت القادم .

ورفعت الجلسة .

السكرتير العام لمجلس الوزراء

ويبقى أخيراً لا أخراً ، أن أعلن عجزى عن شكر الهيئة العامة للكتاب
وعلى رأسها الأخ الصديق الفنان د- سمير سرحان وفنانيها وإداريها والعاملين
فى مطابع تلك الهيئة التى أعطت هذه السلسلة الوطنية القومية كل عناية ،
ورعاية واهتمام حتى ظهرت فى ذلك الثوب القشيب الذى دعا القراء الأعزاء
للإقبال عليها بلهفة وحماس ، كما أعلن - فى نفس الوقت - عجزى عن شكر
الأخوة والزلاء ، من الصحفيين والكتاب الذين استقبلوا تلك السلسلة
استقبالا طيبا وكتبوا عنها عشرات الصفحات فى كل الصحف والمجلات فى
مصر ، وفى البلدان العربية الشقيقة ، أما الأخوة ، الأخوات ، القراء ، والقارئات
فلن أقدم اليهم بأى شكر لأنهم هم أصحاب هذه السلسلة ، قراؤها وكتابها ،

والله ولى التوفيق ٤

الفصل الثاني

هذه الخطبة تسببت في اغتيال أمين عثمان باشا

نشير في بداية هذا الفصل الى آراء للدكتور محمد فريد عبد المجيد حشيش في بحثه عن « حزب الوفد ١٩٣٦ - ١٩٥٢ » ، الذي حصل به على درجة الماجستير في التاريخ الحديث ، ونعتذر اذا لم يتسع المجال لنشر كل آراء الدكتور حشيش في رسالته عن علاقة الوفد ببريطانيا لأنه لم يخصص فصلا معيناً عن هذا الموضوع ، وانما تحدث عن العلاقة في عديد من فصول رسالته . يقول د . حشيش وهو يتحدث عن الأزمات التي استحكمت بين الوفد وبين القصر في الشهور الأخيرة من وزارة مصطفى النحاس باشا - أواخر أكتوبر ، وأوائل نوفمبر ١٩٣٧ - والتي تردد بعدها أن الملك لابد وأن يقلل وزارة النحاس : « بقيت الورقة الأخيرة ، ولا نستطيع أن نجزم ، هل لعب الوفد بها حقيقة أم اعتقد أنها خاسرة فتجنبها ، أعني تدخل السفارة البريطانية . فقد أذيع في بعض دوائر القاهرة ، أن السفارة البريطانية - وكانت صلتها قوية بالنحاس - قد تدخلت للتوفيق ، ولتضييق دائرة الخلاف وإن السفير « اللورد كيلرن » بذل مساعيه لبقاء وزارة النحاس في الحكم ، والتساهل من الجانبين ، وهذا يقودنا الى سؤال جوهري ، يطرح نفسه : هل كان تدخل السفارة البريطانية - لو كان حقيقة قد حدث - يعنى بالضرورة انه كان استجابة لرغبة وفدية أبدت كما يحاول البعض تصويره ، أم أن الامر ، لا يعدو مجرد وساطة خير حاولت بها السفارة في خبث ودهاء ، أن تعجم عود الطرفين من ناحية وأن تؤكد أن الامر مازال بيدها رغم عقد المعاهدة من ناحية أخرى ، وعلى أى حال ، هذا اجتهاد من جانبنا ، الا أننا نشير الى اعتبارين : الأول أن السفير البريطاني ، كان قد زار كلا من النحاس والملك في النصف الثاني من ديسمبر ١٩٣٧ ، ويبدو أن هاتين الزيارتين ، كانتا سببا للاعتقاد ، الذي سبق أن أشرنا اليه وهو أن الحكومة أو السفارة البريطانية مصممة ، على أن يبقى الوفد في الحكم لأنه الحزب ، الذي فاوض وعقد المعاهدة ،

ولأن العلاقات بين رئيس الوزراء ، والسفير البريطاني كانت قوية للغاية ، الاعتبار الثانى أن حكومة الوفد اذاعت بيانا رسميا نفت فيه انها لجأت الى السفارة البريطانية طالبة منها التدخل فى أزمة اختصاص السلطات وهذا لم يقنع الكثيرين ، ويذكر الأستاذ محمد التابعى أن أمين عثمان هو الذى قام بتلك الاتصالات وكان يؤكد للوفدين « النحاس ، ومكرم » بلسان السير مايلز لامبسون أن حكومته لن تسمح بإقالة الوزارة وذلك لأن أمين عثمان كان صديقا شخصيا ، للسفير البريطانى » .

وعن سياسة الوفد فى فترة الحرب يقول د. حشيش : « ان الوفد ، ما هو الا جماعات وقطاعات من الشعب حينئذ ، فكان من الطبيعى أن يمثل اختلاجاته ، وميوله ، ولذلك نجد أن الوفد ينتقل بميزان الولاء ، من معسكر الى معسكر آخر فلم يكن حزبا عقائديا بالمعنى المعروف لكن ولاءه كان الى جانب معسكر الديمقراطية أكثر منه الى جانب معسكر النازية والفاشية . ولكى ننصف الحقيقة نقول انه لم يكن ولاء فى انحيازه الى المانيا أحيانا بقدر ما كان مجرد خروج من دائرة بريطانيا باعتبار انها هى التى تمثل الاستعمار وهى التى تحتل البلاد ، ولولا هذا الاحتلال لما أنجرفت فى تيار الحرب ويرانها ، فمبند البداية تحس بانزعاج الوفد نتيجة لتسليم نفوذ المحور ، وانتشار القوى الفاشستية فى مصر فنجدته يسارع بمحاولة تقوية نفسه وتوسيع صفوفه ، ونلاحظ أن الوفد كان دائما ينتهز فرصة وجوده فى المعارضة ويقوم بمثل تلك المحاولات فقد حاول الوفد فى عام ١٩٣٨ ان يعقد مؤتمرا لكنه لم يتمخض عن نتائج هامة ثم حينما تطورت الأحداث من نشوب الحرب ، وإعلان الأحكام العرفية ، كل هذا منح الوفد فرصة الهجوم – كعادته – على الأحزاب المعادية له من ناحية * . وانجلترا من ناحية أخرى فقد ظهرت موجة منتظمة من المقالات المعادية لانجلترا فى الصحف الوفدية بالشكل الذى شجع دولتى المحور ، ثم حينما جرت مناقشة فى مجلس النواب فى أوائل يونية ١٩٣٨ حول نفقات الجيش ، أكد النواب الوفدون أن السفير البريطانى ، ورئيس البعثة العسكرية البريطانية سيسيطران على مصر وسيطرة لا تقل عن سيطرة المعتمد البريطانى والمفتش العام ، قبل توقيع المعاهدة . وأنكر محمد محمود باشا فى مؤتمر صحفى هذه التهمة التى أثارها الوفد الا أنه يلاحظ ، من ناحية أخرى ان الصحيفتين الناطقتين باسم الوفد قد خففتا بعد ذلك من لهجة العلماء نحو بريطانيا وكفتا عن انتقاد المعاهدة ، بل أكثر هاتان الصحيفتان من الإشارة الى الاعجاب بالحلفاء لأنهم يمثلون فى رأيهما ، المعسكر ، الديمقراطى ، وهنا لا بد أن نطرح سؤالا : هل كان الوفد حقيقة يؤيد الحلفاء تحت تأثير التشابه العقائدى ؟ فى الواقع أننا نستبعد هذا لعدة اعتبارات أولا لأن بريطانيا لم تكن نصيرة للديمقراطية دائما فى مستعمراتها ، ثانيا : لأن الوفد لم يكن حزبا عقائديا . ثالثا : لأن أسلوب الوفد كان يتغير حسب تغير الموازين وحتى

لا نتهم بالتجنى نसारح فنقول أن ديدنه فى هذا التغير كان لا شك ينبع عن
رغبة وطنية كما يتصورها .

ونقول - للأمانة التاريخية - ان الآراء السابقة ليست للدكتور حشيش ،
وانما قد جمع العديد من الآراء فى بحثه مشيرا الى صاحب كل رأى .

وحول مذكرة الوفد الى الحكومة البريطانية بتاريخ أول ابريل ١٩٤٠
يقول د. حشيش وهو يتساءل : آكانت المذكرة تمثل اتجاه الوفد وسياسته ،
ازاء بريطانيا أم كان الغرض منها مجرد الدعاية السياسية ؟ ويجيب د. حشيش
عن تساؤله هذا بقوله : اختلف المؤرخون والباحثون ، المعاصرون ازاء تقييم
تلك المذكرة فبينما رأها البعض تعبيرا عن نوع من اليقظة السياسية من جانب
الوفد بكل تأكيد ، وان توقيتها يزيد فى أهميتها اذ أنها جاءت فى وقت كانت
بريطانيا قد بدأت تدرك فيه خطورة الموقف العام بالنسبة لها فى مصر .
رأها البعض مجرد حركة للاستهلاك المحلى وأنها ربما لاشعار الجانب البريطانى
بأن الوقت قد حان لاجراء التغيير ، وقد أخذ عليها البعض الآخر مطالبتها بالبقاء
على التحالف لأن هذا معناه اعتراف بضرورة الربط بين السياسة الخارجية لكل
من البلدين مما قلده يفسح المجال لتفسيرات أخرى قد يكون من بينها الدفاع
المشترك لتنظيم هذا التحالف وقد رجح للبعض أن هذه المذكرة مناورة سياسية
باعتبار أن الوفد كان خارج الحكم حينئذ وحينما تولى الحكم فى فبراير ١٩٤٢
ام يطالب الانجليز بشىء ، وعجب البعض لتقديمها الى السفير البريطانى لأن
هذا معناه أن تلجأ أية هيئة سياسية الى السفير الذى يمثل دولة الاحتلال .

« ومهما يكن رأى فى تلك المذكرة - د. حشيش - ومهما يكن الدافع
اليها فانها لا شك كانت الصبغة الأولى للخروج عن دائرة معاهدة ١٩٣٦ ،
وممن ؟ من الحزب الذى راينا كيف مهد لها وشارك فى صنعها ووقع عليها ثم
دق الطبول لها : ها هو الوفد أول الخارجين على المعاهدة ، حقيقة أنه عندما
تولى الحكم امتدح التحالف ، وأطنب فيه الا أن هذا لا يغير من الواقع شيئا وهو
أن حزب الوفد لم يكن حزبا عقائديا ، ثم أن الآثار التى ترتبت على هذه المذكرة
توحى بقيمتها السياسية اذ بينما نجد أنها من الناحية الأخرى ، قد آثارت
الاستياء ، والتنمر لدى الحكومة القائمة والجانب البريطانى ولا شك أن نشه
المذكرة أظهر الوفد بمظهر المدافع عن أمانى مصر القومية » .

ونستأذن القارئ فى أن ننقل به فى جولة سريعة فى صحيفتى « الوفد »
و « الوفد المصرى » الناطقتين باسم الوفد المصرى ، مشيرين الى بعض المقالات
والتعليقات والأخبار التى تحدد علاقة الوفد بالانجليز ان سلبا وان ايجابا .

كتبت - مثلا - صحيفة « المصرى » فى عددها الصادر فى ٢٢ أغسطس
١٩٣٩ ، قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية - تحت عنوان « الجناية الكبرى

على استقلال الوطن ، خطة مدبرة لتأخير الجلاء ومن أجل الاحتلال الى ما شاء الله : « لقد خسرنا كل ما كسبناه بالمعاهدة ، ولم نكسب غير الخراب المالى والتعرض للفناء فى حرب طاحنة » وجوهر مقال المصرى أن معاهدة ١٩٣٦ كانت قد نصبت على بناء ثكنات فى منطقة القنال تنتقل اليها القوات البريطانية الموجودة فى القاهرة والاسكندرية ، و ٠٠ وقبله رأيت وزارة على ماهر - أول ما رأيت - أن حالة الحزاة العامة لا تسمح ببناء الثكنات ، كما رأيت تلك الوزارة الغاء ما كان يسمى بوكالة الثكنات . وتعتبر صحيفة المصرى ارجاء بناء الثكنات بأنه طبخة محضرة وخطة مدبرة لتأخير الجلاء عن مصر ، وأن المقصود من ذلك مجاملة بريطانيا حتى لا تتعرض قواتها فى منطقة القنال للخطر ، و ٠ و ٠ الى أن تقول « المصرى » لقد انتهى بنا الانقلاب - اقالة وزارة النحاس والمجئى بوزارة محمد محمود ، ثم وزارة على ماهر - الى نهاية فى غاية الخطورة فقد مكن الانجليز من تضيق جهود الأمة فى مدى الستين عاما الماضية وقبل المعاهدة ، وسجل على البلاد تخليده الاحتلال الى الأبد فلا اعتمادات لبناء الثكنات تدرج فى الميزانية ولا وكالة الثكنات تبقى بعد ان أنشئت لمجرد ترقية قريب لحسين سرى باشا والانجليز ينكرون أنهم تاركون البلد يوما بل على الضد هم يشيدون الابنية لجندهم فى محطة مصطفى باشا برمل الاسكندرية ويؤجرون الأراضى الفسيحة لمدة عشر سنوات .

وقد عارضت صحيفة الوفد المصرى مرسوم اعلان الأحكام العرفية عند مناقشته أمام البرلمان منسجمة مع اتجاه الوفد المعارض لاستمرار الأحكام العرفية وكان مما قالته فى افتتاحيتها التى كتبها الأستاذ أحمد قاسم جودة وكان وقتئذ - ٨ أكتوبر ١٩٣٩ - هديرا لتحرير وإدارة الجريدة : ان أمر اعلان الأحكام العرفية موكول للحكومة المصرية لا للحكومة الحليفة ومن الخطأ أن يقول قائل أن الأحكام العرفية انما أعلنت الآن تطبيقا للمعاهدة فالأحكام العرفية هى الأحكام العرفية سواء جاءت بسبب يتصل بالمعاهدة كما هو واقع الآن ، أو بسبب آخر لا يتصل بها كما ينص القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ وحق البرلمان فى نظرها ، وتقدير استمرارها ، أو عدم استمرارها حق ثابت بنص الدستور لا تستطيع المعاهدة ولا يعقل أن ننسخه ، ومصر هى صاحبة الكلمة أولا وأخيرا فى تقدير الظروف التى تقتضيها اجراء تصرف خطير كاعلان الأحكام العرفية .

وكان الاحتفال الذى أقامته جمعية خريجي كلية فيكتوريا فى فندق الكونتنتال فى ٧ فبراير ١٩٤٠ فرصة طيبة ليبدى فيها الوفد رأيه بصراحة فى السياسة البريطانية كما كانت المناسبة التى « ذبح » فيها أمين عثمان باشا نفسه ، عندما أعلن عن زواج بريطانيا الكاثوليكي بمصر . كان فى مقدمة الذين شهدوا الاحتفال من المصريين : شريف صبرى باشا ، مصطفى النحاس باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا ، وأحمد ماهر باشا ، مكرم عبيد باشا ، والسيدة قرينته ،

أحمد حمدى سيف النصر باشا ، أحمد حسنين باشا ، أحمد نجيب الهلالى « بك » عبد الفتاح الطويل « بك » يوسف الجندى بك ، حسين سرى باشا ، وعلى الشمسى باشا والسيدة قرينته وتوفيق دوس باشا والسيدة قرينته وبهى الدين بركات باشا وصادق وهبة باشا والسيدة قرينته وأحمد لطفى السيد باشا ومحمد صفوت باشا وفؤاد أباطة باشا والدكتور فارس نمر باشا وجبرائيل تقلا باشا وأسعد باسيلي باشا ومحمد السيد شاهين « بك » محافظ القاهرة وعلى أمين يحيى بك وأمين يوسف بك وحفنى محمود بك ، والأستاذ أحمد مرسى بدر وغيرهم وغيرهم .

ومن الانجليز الذين شهدوا الاحتفال السير مايلز لامبسون وعقيلته ، والسير ادوارد كوك محافظ البنك الأهلى والسير هنرى باركر رئيس الجالية البريطانية فى الاسكندرية والسير روبرت جريج العضو البريطانى فى صندوق الدين والسير الكسندربويد والسير فرانك واطسون ومستتر سماتر ومستتر ديفز والمستتر هاملتون ومستتر بيزلى ، ومستتر فرنس ومستتر بنيت ومستتر ازوالد فينى والرايت أونورايل سيسل كامبل ومستتر سمبسون وعقيلاتهم .

ومن رجال الجيش البريطانى سير ارشبيلد ويفل القائد العام للجيش البريطانى فى الشرق الأدنى واللادى ويفل وعقيلته والجنرال ويلسون القائد العام للقوات البريطانية فى مصر والسير وليام مشيل القائد العام للطيران فى الشرق الأدنى وعقيلته . وكان أمين عثمان هو خطيب الاحتفال بدون منازع ونظرا لأهمية كلمته فقد آثرت نقلها بنصها وفصها لأنها كانت أكبر جريمة ارتكبتها فى حياتها ، وكانت حياته هى الثمن الذى دفعه لتلك الكلمة .

قال أمين عثمان :

« سأتكلم اليوم عن الحب فالحب أمر مهم فى حياتنا وهو أهم فى نظرى من القاء خطبة بعد العشاء !

وسأتكلم عن طريق الغزل واعتقد أننا طلبة كلية فكتوريا القدماء نعرف ما هو الغزل ، وقد تعلمنا فيما تعلمناه فى الكلية أن نكون خبراء فى أساليب الغرام !

وهناك ثلاث طرق للحصول على المرأة : أولها أن تغزو المرأة ، أى أن نستولى عليها بالقوة وثانيها أن تتزوج منها زواج العقل ، وثالثها أن تتزوج منها زواج الحب .

والسياسة البريطانية جربت طرق الغزل الثلاث مع مصر . . . ففى أول الأمر حاولت بريطانيا أن تكتسب حب مصر بالقوة فتزوجت منها عن طريق الغزو فلم تسعد الزوجة ولم يسعد الزوج :

وكانت ثورة وطلاق !

وفي المرة الثانية تدخل دعاة التفاهم وقالوا فلنصالح الزوجة مع الزوج وكان هذا زواج العقل ٠٠ ولكن هذا الزواج لم يكن سعيدا دائما فقد كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ عبارة عن زواج عريس واحد من ١٣ عروسا وبعض الزوجات حاضرات هنا وبعضهن غائبات وأقصد بهؤلاء الثلاثة عشر زعيما الذين وقعوا المعاهدة !

ولكن زواج العقل هذا لم يعجبنا نحن خريجي كلية فيكتوريا ونحن كما قلنا خبراء في الغرام ! نحن نؤمن بزواج الحب ، وهذا ما دعوناكم الى الاحتفال به اليوم أو على الأصح للعمل على الوصول اليه ٠٠

لعل بعضنا غاضب لأنني شبهت مصر بامرأة وشبهت بريطانيا بالرجل ، ولكنني أفضل هذا التشبيه فالمرأة دائما تأخذ من الرجل خير ما عنده . وسلوا المتزوجين يقولون لكم الخبر اليقين !

ان مهمتنا نحن وسطاء الغرام ان نقول للرجل قل لها انك تحبها ٠٠ وان نقول للمرأة انه لا يجب سواك . ونعود للرجل ونقول له انت لا تعرف كيف تقبلها ٠٠ ونشهد دلال المرأة وبرود الرجل فنقول للمرأة حذار أن تتركه يذهب غاضبا هذه المرة فهو ذاهب الى الحرب ووقت الشدة هو خير وقت يستجيب فيه الرجل لنداء الغرام .

ونقول للانجليز : أنتم باردون بطبعكم حذار أن تتدللوا بل أحيطوا الزوجة بكل عناية . والا فهي ستذهب بعيدا . والخطاب كثيرون .

وهكذا ينجح وسطاء الخير ويتم زواج الحب الذي نريده وهو أقوى أنواع الزواج !

سادتي :

اني متفق مع الألمان في مسألة واحدة وهي ان المعاهدات قصاصة ورق ولكن اختلف معهم ، فهم يقولون بوجوب تمييزها وأنا أقول لا بل يجب أن نحفظ بها ٠٠ اني أؤمن أن قيمة المعاهدة ليست بالمواد التي تضمينتها بل بالروح التي أملت بها واذا أمكن أن نحفظ بالروح التي فيها نلنا خيرا كثيرا . ونحن نقول للانجليز نحن حلفاؤكم لا لأننا وقعنا المعاهدة ولكن لأننا نعتقد أنكم تحاربون لنفس الغرض الذي نسعى اليه وهو تحقيق العدالة بل اني سأذهب الى أبعد من ذلك وأقول اننا كنا سنؤيد الانجليز لو لم يحاربوا من أجل الحق لأننا زوجنا بهم زواج كاثوليكي أي لا طلاق فيه ٠٠ واذا حدث واستطعنا أن نحصل على فتوى بالطلاق منكم . وكان لنا ان نبحث مرة أخرى عن عريس آخر فسنختاركم مرة أخرى ٠٠ وأرجو اذا اخترتم أن تختارونا أيضا !

يتهمنا بعض الناس اننا أنصار الانجليز وأقول اننا نحن طلبة فيكتوريا
القدماء نحب مصر أولا ونحب انجلترا ثانيا ٠٠ ولكن اذا اختلقت المصلحتان
فمصلحة مصر هي أولا وأخيرا ولكن من حسن الحظ أن مصلحتنا واحدة ، وأننا
نذكر أعمالكم في مصر بالخير وصحيح انكم ارتكبتم أخطاء ولكن جل من
لا يخطئ .

سيداتي سادتي - أنا واثق من النصر وواثق من الصداقة وحسن النية
بين مصر وبريطانيا ، ولكن لا صداقة بلا ثقة . فثقوا بنا ما دمنا نشق بكم .
ولا تخافوا أيها الانجليز منا اذا قوينا فقوتنا قوتكم وقوتكم قوتنا ، وهذه القوة
المشتركة هي التي ستخرجنا من الظلام الى النور .

ولقد أردنا ان تقدم دليلا على ثقتنا ليس بالكلام بل بالعمل ! تعرفون
ان في الزواج شيئا اسمه « الدوطة » وسندفع الآن دوطة لبريطانيا ومن حسن
الحظ أن التقاليد في انجلترا ان تكون الدوطة بسيطة وهذه الدوطة هي مبالغ
سن تبرع بها للجيش البريطاني في مصر وللأعمال الخيرية التي تقوم بها لادى
لامبسون للنساء والأطفال ٠٠ وأظنكم تدهشون لأنى اخترت أعمال لادى
لامبسون الخيرية ذلك لأن لها فضلا لا يعرفه أحد ولعلكم تذكرون انه عندما حضر
سير مايلز لامبسون الى مصر فى المرة الأولى كان عازبا ولهذا مكث سنة دون
أن يعمل شيئا وبعد ان تزوج من لادى لامبسون رأينا المعاهدة المصرية البريطانية
ورأينا الخير الكثير ٠٠ فاعترافا بالجميل سنقسم هذه المبالغ بين الجيوش
البريطانية وأعمال لادى لامبسون الخيرية ٠٠

وقد تبرع رفعة على ماهر باشا بمبلغ مائة جنيهه ومحمد محمود باشا
بخمسين جنيهها والنحاس باشا بخمسين جنيهها وبهى الدين بركات بخمسين
جنيها وعبد الفتاح يحيى باشا ب ٢٥ جنيها ومكرم عبيد باشا ب ٢٠ جنيها وكل
من الدكتور أحمد ماهر باشا والنقراشى باشا وحسين سرى باشا وحلمى عيسى
باشا بعشرة جنيهات وكامل بولس حنا بك بخمسين جنيهها وأخيرا المفاجأة الكبرى
وهي ان السيدة قوت القلوب الدمرداشية تبرعت بخمسمائة جنيه .

وأقول لكم ان الفضل فى هذه التبرعات يرجع الى الملك فاروق فهو الذى
قاد هذه الحركة ولعلكم تذكرون ان جلالته تبرع للترفيه على الجيوش الانجليزية
فى مصر بخمسمائة جنيه . اقترح أن أرسل باسمكم برقية شكر لجلالته على
المثل الطيب الذى ضربه فسرنا على منواله وان نرسل برقية أخرى لصاحب
السمو الملكى الأمير محمد على فقد تبرع سموه أيضا لجنود الجيش البريطانى
بمبلغ كبير ٠٠

وكانت كلمة مصطفى النحاس باشا - فى البداية - بمثابة تحية لمن
انالوه شرف الكلام فى تلك المناسبة ، باسم الضيوف و غير أن هذا الشرف
يقترن بمسئولية كنت ولا شك أنوء تحت عبئها لو لم أكن أشعر بأنى أترجم

عما في قلوبكم وأنفسكم وأعبر - بكل اخلاص وصراحة - عن أفكار أولئك الذين يقدرّون في هذه الساعة العصبية قيمة الصداقة ويعطونها كل معانيها ،
وعبر مصطفى النحاس عن سروره العظيم ، والخطير اذا جاز هذا التعبير « لاشتراكنا الليلة في هذا المظهر الرائع للصداقة الوطيدة ، والتعاون الأكيد ، بين مصر وانجلترا ، لم تكن الصداقة ولم يكن التعاون في يوم من الأيام ضرورين كما هو لنا الآن ، كما اننا لم نفهم قط كما نفهم اليوم فوائده التحالف الذي عقدناه في سنة ١٩٣٦ فربط مصائر شعبينا برابط واحد لمصلحتهما المشتركة وفي سبيل مستقبل مجيد كله الثقة وكله النجاح »
ان موقعي المعاهدة - ايها السادة - لم يشكوا يوما في أنها كانت ضرورة عاجلة وقد وردنا مورد السلام بين مصر وبريطانيا ، بقلوب عامرة ، وعزائم راسخة في اقامة دعائم الصداقة بينهما يوما على أسس وطيدة من الثقة والكرامة ، وتبادل الاحترام » .

ويتحدث مصطفى النحاس عن معاهدة ، ١٩٣٦ وعن يوم توقيعها فيقول .
كان يوما عظيما لمصر يوم سجلت المعاهدة ، استقلالها ، فقبل جاهدنا لهذه الاستقلال بكل حماسة ولكن دون حقد ، وها هم أولاء خصومنا بالأمس قد أصبحوا لنا أصدقاء ، كما أصبحنا لهم أصدقاء ، وصداقتنا ليست وليدة النصوص ، ولكنها وليدة العواطف التي أملت الاتفاق ونحن نعلم ان الضمان لاخلص الطرفين وحسن نيتهما لم يكن في توقيعهما على المعاهدة بل في الرغبة الصادقة التي حفزت كلا منهما » . وينفي مصطفى النحاس ، أن تكون خلافات جديدة قد حدثت ، « ولكن الصيادين في الماء العكر يلوحون بعض الأحيان - لغايات يؤسف لها - بشبح الخلاف وما كان يجب أن يحدث هذا نعم لا يجوز الآن على الخصوص أن يحل شيء من عدم الثقة أو يطرأ على جو علاقاتنا أقل الغمام ، ونحن جميعا - مصريين وبريطانيين - جديرون بأن نبذل هذا الغمام المصطنع ونعيد الماء على مجراه بفضل التفاهم المتبادل ، والاخلص الصريح ، ويدعو مصطفى النحاس الى توحيد الجهود المصرية البريطانية أمام العدو المشترك « عاملين بروح المعاهدة روح الثقة والاخلص ، انها الحرب - أيها السادة - وللحرب واجبات تفرضها على الجميع : على من يحارب وعلى من لا يحارب ، على من لم يندع الى القتال بعد وعلى من يستعد للقتال اذا حانت ساعة القتال » .

ويختتم مصطفى النحاس كلمته بقوله :

« اننا نحن وأمم الشرق الاسلامي جميعها نعرف الخطر علينا من انتصار الأعداء فهم لن يترددوا في أن يسيطروا وسائلهم الوحشية على أبعد الأقطار » .

لقد طالما أعربنا بكل قوانا عن سخطنا الشديد على الدكتاتوريات - وعلى الخصوص تلك التي تكره الضمائر وتذل كرامة الانسان - ان فلسفتها فلسفة شنيعة ، فلسفة بربرية ، والحرب تدور اليوم على رضى لا تسمح لأحد من الناس بأن يصرف اهتمامه عنها اذ يراد أن نعرف هل لا تزال حرية العقيدة وحرية الفكر من حقوق الانسان الطبيعية بل يراد أن نعرف هل لا يزال للإنسان حق الحياة ؟ .

فى هذه الساعة العصبية على الخصوص يجب أن تتجلى الصداقة المصرية البريطانية فى جو الحادثات ، اذ أن توضيحات اليوم هى التى تمهد لحصاد الغد . فعلىنا - مصريين وبريطانيين - أن نؤيد هذه الصداقة دون تردد بأصدق جهودنا ، ومن كل قلوبنا ويشمل الاخاء والتعاون جميع هؤلاء الذين يتألمون وينتظرون كما ننتظر - ولكن ، واحسنناه ، فى وابل من الدم والدمع والحداد والخراب - ساعة زوال هذا الكابوس من القلق المقيم .

اننا ننادى : تحيا الصداقة المصرية البريطانية ، يحيا حليفنا ، تحيا الديمقراطية العاملة . لأننا نود أن تعود الى العالم بأقصى سرعة ممكنة حالة السلام فى ظل سابغ من الأمن والحرية والعدل .
أما سير مايلز لامبسون فيبدأ كلمته بقوله : « ان الملك فاروق عندما تبرع بمبلغ كبير من المال للترفيه عن الجنود البريطانيين الذين يخدمون مصر ، فقد بدأ درجة الكرة والكرة التى بلغت دحرجتها بيده الكريمة ستستمر فى التدرج » . ويشير مايلز لامبسون الى الصفة القومية التى امتاز بها عشاء كلية فيكتوريا حيث اجتمع الليلة عدد كبير من الزعماء المصريين البارزين وان هذا ليدل كما دل عندما اجتمعت الجبهة المتحدة التى تفاوضت فى عقد معاهدة التحالف على ان هناك مسائل ، ترتفع على الحزبية وتوحد بين الأحزاب ويعلم سير مايلز لامبسون شكر بريطانيا شعبا وحكومة على المساعدات التى قدمها لنا الشعب المصرى ، بمقتضى معاهدة التحالف خاصة وأن المحافظة على المعاهدات فضيلة نادرة فى أيامنا هذه .

ويعطى سير لامبسون درسا عنيقا لأولئك الذين يحنينهم التحامل القديم فلا يريدون لمصر أن تتعاون مع بريطانيا . ثم يقول كذلك : لم أكن لأتصور أن أى اعجاب سطحي بألمانيا القديمة أو المدهنة لساداتها الحاضرين قد حملا ، أى انسان هنا ، على أن يتخيل أن الخطر على مصر ، لم يكن له من وجود ويقول مايلز لامبسون أيضا : التحالف لا يتناقض مع الاستقلال القومى المصرى بل هو الوسيلة التى يمكن بها المحافظة على المصالح المصرية .

ويعمضى سير لامبسون فى ترديد أمجاد الاحتلال البريطانية لمصر ، ويدعى أن بريطانيا قد جاءت الى مصر على غير ارادتها الى حد ما !

ثم ينفى سير مايلز لامبسون شائعة وجود رغبة لبريطانيا فى التدخل المباشر فى سياسة مصر ، الداخلية ، واصفا هذه الشائعة بأنها « سخيفة » ، كما ينفى أيضا ان بريطانيا طلبت ارسال ١٥٠ ألف جندي مصرى الى الميدان الغربى ، ويؤكد ان مثل هذا القول مجرد من كل أثر للحقيقة « فاننا لم نطلب رجلا واحدا من مصر » ثم يقول معقبا على ذلك : اننى لا أحتمل الصبر ، مع هؤلاء الذين يحبون ان يعكروا المياه أولا ثم يصطادوا فيها . . الى أن يقول سير مايلز لامبسون منذرا ، ومحدرا « اننا معتمزون ان نحفظ بولائنا لمعاهدة التحالف وان نحترم حقوق مصر . ان مجرد ظهور أمثال هذه الشائعات يدل مع الأسف على ان عمال الشر منتشرون . وهؤلاء مهمتهم ومبعث سرورهم - لأغراض ليس من الصعب تبينها - أن يبدلوا الجهد فى غرس بذور التفريق والشك . وانى لأوجه الى عمال الشر هؤلاء كلمة تحذير فأقول « ان الشعب البريطانى شعب صبور بطبيعته . ولكن هذا زمن حرب ، ومجهودنا الوطنى كله موجه لكسب الحرب ، وصبرنا على أى شئ يعترض طريق هذا الغرض العظيم ليس بالصبر الذى لا ينفذ . .

اننا لا نحارب لمجرد المحافظة على سلامتنا وحريتنا . اننا نحارب فى سبيل مثل دولى أعلى وعظيم ، ينحصر فى تخليص العالم من التهديد المستمر للسلام وللحياة السولية المنظمة المستقرة . اننا نحارب - كما قال مستر نيفل تشمبرلين فى حديث ألقاه بلندن فى ٣١ يناير - للدفاع عن كل أمة مهددة بالخوف من أن يكون مصيرها مصير تشيكوسلوفاكيا وبولونيا وما يهدد فنلندا اليوم ، اننا نحارب للدفاع عن حق الأمم المستقلة فى أن تعيش فى سلام فى ظل قوانينها وفى التمتع بعاداتها وتقاليدها . وليس فى مقصورى ان أختتم ما أريد أن أقوله بغير أن أقتبس بعض ملاحظات أبدأها منذ أيام لورد هاليفاكس فى حديث له مع السفير المصرى فى لندن وهى :

« لقد أظهرت ألمانيا بما لا يحتمل زيادة ايضاح انها لا تقيم أى وزن على الاطلاق لأمال الشعوب الصغيرة واستقلالها . اذن ليس هناك أية مسألة غير ان مصر وان لم تكن أمة محاربة لألمانيا بالفعل فان الحرب الحاضرة تحمل فى طياتها مصلحة حيوية لمستقبلها .

ولا يجوز ان يشك أى انسان فى ان الشعب البريطانى مصمم التصميم كله على ان يكسب هذه الحرب مهما كلفه هذا النصر من ثمن . وعلى نلك النتيجة يتوقف مستقبل مصر ! .

وهذا هو الصديق الصريح غير المزوق ، وهو صدق أجرو على أن اعتقد بان جميع الحاضرين فى مأدبة الليلة يقدرونه ويوافقون عليه .

الفصل الثالث

مع بدايات الحرب العالمية الثانية : من أسرار السياسة البريطانية في مصر

تعمدت في الفصل السابق الوقوف عند حادثين ، أو حدثين هامين أولهما احتفال خريجي كلية فيكتوريا بما ألقى فيه من خطب غرامية من جانب بعض السياسيين المصريين وبما ألقى أيضا فيه من تهديدات سافرة علنية أطلقها السفير البريطاني في مصر سير مايلز لامبسون .

ولسبت أدري كيف ولماذا تحمل الزعماء الموجودون في ذلك الاحتفال كل تلك التهديدات خاصة وكان على رأسهم مصطفى النحاس باشا ، وأحمد ماهر باشا .

وقد يرد البعض بأن التهديدات لم تكن موجهة ضد الزعماء المشاركين في الحفل ، وإنما هي موجهة - في الأصل - الى علي ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء ومن معه من الوزراء والحاشية وحتى ، لو كانت التهديدات مقصورة على علي ماهر باشا ووزرائه وحاشيته وحاشية الملك لكان من أوجب الواجبات على الحاضرين من زعمائنا أن يثوروا على تلك التهديدات الصادرة من سفير مهما يكن مركزه ، ومهما تكن الحراب البريطانية التي تسنده قد جاوز اختصاصاته وحلوه وصفته بكثير .

الحادث الثاني أو الحدث الثاني الذي وقفنا عنده هو المذكرة التي أرسلها الوفد المصري بعد بضعة أسابيع الى الحكومة البريطانية عبر السفير البريطاني ، خاصة بالموقف السياسي والتي تتعارض تماما مع خطبة مصطفى النحاس باشا في حفل خريجي كلية فيكتوريا !! .

ولأننا نرى في هذين الحادثين أو الحدثين أهمية بالغة ولأن آثارهما كانت خطيرة للغاية فأننا نستأذن القارئ العزيز في أن نعود إليهما مرة أخرى

مؤكدين ، ان الوقوف عند هذين الحادثين أو هذين الحدثين سيساعدا كثيرا
عندما ندرس حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

واختار من بين الصحف المصرية الصادرة وقتئذ واحدة أو اثنتين لتتبع
آثار خطب حفلة خريجي كلية فيكتوريا بما فيها من غرام عنيف مشبوب
ببريطانيا وبما فيها من تهديدات بريطانية عنيفة لا تتفق أصلا ، وذلك الغرام
العنيف المشبوب الذى ظهر جليا فى تلك الحفلة . وأرجو من القارئ العزيز
أن يلاحظ أن الرقابة على الصحف كانت موجودة . وكان الرقيب العام يحذف
كل ما يمس الحليفة بريطانيا من قريب أو من بعيد ، وهذا ما يفسر الحذر
الشديد الذى بدأ فيما سطره الصحفيون والكتاب من كلمات حول حفل خريجي
كلية فيكتوريا .

فى ١٦ فبراير ١٩٤٠ ، كتبت مجلة المصور « العدد ٨٠١ » تقول تحت
عنوان « عشاء فيكتوريا » : لم أسمع ولم أقرأ فى الحفلة لفظا عربيا واحدا ،
صحيح المدرسة انكليزية ولكن الحفلة تقام فى أرض مصرية والقائمين بها
مصريون و٠٠ لا أدري لماذا استحسنت غياب على ماهر رئيس الحكومة
المصرية فلا أظن أن جو المكان والاجتماع كان يلائم أعصابه وكان الله فى عون
النحاس باشا ، ومكرم عبيد والآخرين ، برع أمين عثمان باشا فى خطبته براعة
كبيرة وقد جرى فى هذا التعبير عن زواج انكلترا الرجل من مصر المرأة ، وأخذ
يحلل حب الواجب وحب العقل وحب الغرام تحليلا متظرفا لطيفا ولكن الزوج
سير مايلز لامبسون كان زوجا شرقيا ، لم يلاعب زوجته مصر مداعبة الغربيين
الناعمين ، بل مداعبة الزوج الحشن ، كان الطعام لذيذا متقنا وكان النبيذ
الأبيض والأحمر كثيرا وكانت الشمبانيا فياجة على كل لسان .

وفى مكان آخر من « المصور » وفى صفحات السياسة والحرب جاء
مايل تحت عنوان « حفلة الموسم السياسية » : تخصصت كلية فيكتوريا فى
الاجتماعات العليا والسياسية العليا ، وتخصصت فى أنها احتكرت زعماء
الجهة الوطنية تدعوهم فيقبلون الدعوة عن طيب خاطر ، وتستخطبهم فيخطبون
عن طيب خاطر «وتحبسهم» أربع ساعات طولا فى جو غير منعش ، «فينحبسون»
عن طيب خاطر . كان الخطيب الأول - الرسمى - أمين عثمان باشا فأشعل
سبحاره الكبير ثم سحب نفسه ، أو نفسين ثم تدفق يتكلم بأسلوب تهكمى
استعماري . وقد كانت لغته الانكليزية طبيعية مناسبة وأخذ يشرح نظرية حب
الواجب وحب الحب ثم أغدقها على مصر وانجلترا ، فكان من سوء حظ مصر
أنها كانت الزوجة وظلت الاستعارات تتوارد ، حتى كان من سوء حظ أقطاب
الجهة الـ ١٣ أنهم جميعا كانوا زوجات والزوج وأحد وهو انكلترا وكان
أمين عثمان باشا مرهقا فاختار النسوية لمصر ليسيطر بها على قلوب المستمعين
ولكنه كان يستدرك دائما حتى لا يفجع المصريون بهذه التسمية فيضطر لاختيار

« الزواج الكاثوليكي » وما كان ليستطيع الزواج الاسلامي لأنه يبيح الطلاق .
 مثنى وثلاث وحق الطاعة ليس عملية طبيعية فى حفلة سياسية كهذه . وانتهى .
 الاجتماع بعد أربع ساعات ورتب كشوف المتبرعين وحصلت مناورات لطيفة ،
 وشرفت الحفلة السيدة قوت القلوب « السمرداشية » وحسبنا فعلت لأن وجودها
 كان انسجاما بين الفيكتوريين القدماء وبين محبى الائتلاف المصرى البريطانى .
 من زمن بعينه .

أما مجلة روزاليوسف فقد قالت فى عددها الصادر فى ١٧ فبراير ١٩٤٠
 تحت عنوان : « أطعم الفم يستحي اللسان » : « حفلة الخريجين القدماء لكلية
 فيكتوريا خيرة لحديث طويل المدى كيفما قلبته ، طالعك منه ما يفريك .
 باستثناء الحديث من جديده وهذه ميزة الحفلة وسارة الحدث الكبير ، وما قاله
 الزعماء ليس بالأمر الجديد الذى لم يعرفه الجمهور بعد أن رددته الصحف
 خلال الاسبوع الماضى وعلقت عليه . وما قاله الزعماء ليس أمرا عاديا بل أن
 فيه وما لم يسمعه منهم فى غير ذلك المكان . والآن نتساءل هل ما قالوه جاء
 صادرا حقا عن عقيدة خالصة أم هى خطب مدبرة ، وأحاديث مجهزة أم هو
 وحى المكان وإلهام الساعة وثمار أطباق الأكل الشهية التى كانت تتحدث
 بدورها عن حذق الطباخ الذى جمع على مائدة واحدة أشخاصا ما كانوا يجتمعون
 ولو ناديت على اجتماعهم بالانجيل والقرآن أغلب الظن أنهم كانوا مخلصين
 فيما قالوا لأن ارتفاع نغمات الأمعاء بفعل رائحة الطعام تحرك كوامن النفس
 وتغمر العقل الباطن - والأمعاء من البواطن - فلا يكون الكلام الصادر
 الا صادقا فى التعبير عما تكنه خبايا النفوس » .

وبعد تلك المقدمة الطويلة تقول روزاليوسف ان خطاب رفعة محمد
 محمود باشا بالنيابة عن مصر انجليزى الاسلوب انجليزى الالقاء صريح متزن
 الا انه أحسن التعبير عن رغبات مصر فى كثير من الأنفة والكبرياء ولم يخطئ
 رفعتة حينما صرح بأن الشيطان الذى نعرفه خير من الشيطان الذى لم نتشرف
 بعد بمعرفته . لم يخطئ محمد محمود باشا لأننا الآن فى موقف لا نملك
 فيه الا التسليم بما هو واقع وقد يكون الواقع خيرا من المجهول وهذا من فلسفة
 الحكماء التى هى كل زادنا فى هذا الأيام .

وتحدث رفعة النحاس باشا بالنيابة عن ضيوف الحفلة فكان الحديث فى
 طرفه حور وشرو ولا ندرى ، اذا كان حقا ، أحسن التعبير عن آراء الضيوف
 أو عن آراء نفسه .

والجدير بالتسجيل ان حديث النحاس باشا قوبل عند الانتهاء بالتصفيق
 الحاد من الجميع والابتسام الفاتر من جانب أحمد ماهر .

والقى سعادة أحمد ماهر باشا خطابه القاء أحسن الرد فيه على خطباء
 المساندة الطويلة مع الاتسام بالمكر والتلميح الحاذق .

لا ندرى ما الذى أهاج فى سعادة أمين عثمان باشا « عرق » الفكاهة والتعنيكيت فى هذه الحفلة وما الذى ذكره بتعبه الزوجات والزواج الكاثوليكي وغير الكاثوليكي ، ولماذا جاء خطابه فياضاً بكل هذه الملاحه والطرافة والمداعبة حتى أتعب نفسه وأتعب السامعين : شرب السفير البريطاني نخب ملك مصر وشرب النحاس باشا نخب ملك بريطانيا وشرب أمين عثمان باشا نخب الملكين فى كأس واحدة قل لى بعد هذا : ان أمين عثمان باشا لا يقدر على شيء ما ، وبماذا كانت الصحف تحكى ، وتعيد له أن سعادته تمسك بالوقار ، وقار المكان ، ووقار السياسة الانجليزية ووقار السياسة المصرية قبل كل شيء .

وتنشر روز اليوسف - فى نفس الاسبوع - زجلا عن أمين عثمان باشا تقول فيه :

يا ماشى تخطب بغصن زتون على الابواب
وتوزع الشهد من فمك على الاحباب
وتقسم الجنة حنة حنة ع الاحزاب
لكل مؤمن بسحرك سهم فى الجنة
ولكل حزب وزعيم فيها رصيد وحساب
تعبت روحك • فى ده قال لى ، ودا انتقال له
وانبح صوتك وأوتار صوتك انحلوا
وحفيت من الجرى حتى تبرى لك كاللو
والمغربى مغربى والشامى فضل شامى
واللى يتعب أهى الراحة أفضل له
ارتاح ما فيش فايده لو شهدك عصير الراح
والجنة بابها اتقفل بالضبة والمفتاح
والحلم الى أنت شفته كان أمل وهو راح
ارتاح ولو ساعة واحدة فى النهار واهبط
والبوسطجى يلف لفة يا أخى ويرتاح

وفى نفس العدد ، تقول روزاليوسف ان أمين عثمان باشا منذ خروجه من وكالة وزارة المالية أصبح يشغل عضوية مجالس ادارة فى بعض الشركات والبنوك وكلها بريطانية وبهذا أصبح دخله منها مع المعاش الذى يتقاضاه من الحكومة المصرية يزيد على ثلاثة آلاف جنيه فى العام « عام ١٩٤٠ » .

واعتقد أن أحدا لم يخطب خطبة تسبب فى جر المتاعب على صاحبها مثل أمين عثمان باشا الذى شاء له سوء حظه أن « ينكت » « ويستظرف »

ويخرج على التقاليد المتبعة في مثل تلك الحفلات الرسمية فيقول هذا الكلام الذي اغضب شعب مصر عليه

وقد كانت خطبة أمين عثمان باشا في حفلة خريجي كلية « فيكتوريا » في مقدمة الاسباب التي استند عليها الشبان الوطنيون الذين اغتالوا أمين عثمان باشا فيما بعد ٠٠ في الساعة السابعة والنصف من مساء ٢٥ يناير ١٩٤٦ .

لقد كان أمين عثمان باشا في احتفال خريجي كلية فيكتوريا « خطيبا لا خطيبا » أو كما قال أحمد شوقي في مصطفى رياض باشا أحد كبار الوزراء المصريين المتعاونين مع الاحتلال البريطاني وكان مصطفى باشا قد بلغ السبعين من عمره ولكنه في الاحتفال بتأسيس مدرسة محمد علي الصناعية بالاسكندرية في عام ١٩٠٤ ، أبى الا أن يتطوع للخطابة فيمتدح اللورد كرومر المعتمد البريطاني في مصر ويمتدح الاحتلال البريطاني الامر الذي جعل الرأي العام المصري يثور ثورة عارمة ضد مصطفى رياض باشا ، ترجم أحمد شوقي تلك الثورة في قصيدة من أروع قصائده ، يقول فيها :

كبير السابقين من الكرام	برغمي أن انالك بالكلام
مقامك فوق ما زعموا ولكن	رأيت الحق فوقك والمقام

الى أن يقول :

غمرت القوم أطراء وحمدا	وهم غمروك بالنعم الجسام
راوا بالآمس أنفك في الثريا	فكيف اليوم أصبح في الرغام
خطبت فكنت خطبا لا خطيبا	أضيفت الى مصائبنا العظام
لهجت بالاحتلال وما أتاه	وجرحك منه لو احسست دام
وهل تركت لك السبعون عقلا	لعرقان الحلال من الحرام

● ولقد سبق لي أن اشرت مجرد اشارة الى مذكرة الوفد المصري الى الحكومة البريطانية عبر السفير البريطاني في القاهرة في أول ابريل ١٩٤٠ أي بعد بضعة اسابيع من ذلك الخطاب الحلو الجميل الذي خاطب به النحاس باشا الحليفة والحلفاء . كما سبق لي أن اشرت الى رد الحكومة البريطانية على مذكرة الحكومة البريطانية . كما سبق لي أيضا أن اشرت الى صدى مذكرة الوفد عند كثير من السياسيين المصريين والمؤرخين المعاصرين وكنت قد وعدت بنشر نص مذكرة الوفد ورده على الرد البريطاني ، ولكنني وجدت ان نشر النص سوف يأخذ حيزا كبيرا من تلك السلسلة الى جانب ان فيه تفصيلات كثيرة اعتقد انها فقدت أهميتها الآن. مثل موضوع أسعار القطن

واكتفى اليوم بنشر بعض فقرات من تلك النصوص

● تبدأ مذكرة الوفد باثبات اخلاص الشعب المصرى للحقيقة فى وقت شدتها وللديمقراطية فى ابان محنتها ، حفيظا على شرف العهد ، غير متردد فى ان تقوم مصر بواجبها كاملا رغم تكاليف هذا الواجب واخطاره .. وذلك برغم الانقلاب الدستورى فى ديسمبر ١٩٣٨ الذى أقصى فيه الشعب وحكومته عن ادارة شئون البلاد والذى باركته الحليفة واستغلته لصالحها رغم أحكام المعاهدة فى نصها وفى روحها .

● وتقول المذكرة أنه ما كاد الجو الدولى يضطرب وتبدو فى الافق نذر الحرب حتى اعلن رئيس الوفد أن مصر تمتد يدها الى الشعب الحليف وان واجب الشرف يقضى على كل مصرى ان يعضد الحليف ويشده أزره وأن يتجنب كل مناوأة تعتبر طعنا فى ظهره ، وتؤكد المذكرة على أن مصر الأمة الصغيرة قد تحملت وتحمل عن حليفتها الكثير من اعباء الحرب وأوزارها ، مما يكاد يودى بمرافقها ، وينقض ظهرها ، ومما أدى الى فقدان الميزانية توازنها الى نفاذ الاحتياطى الحكومى وتعرض البلاد لازمة مالية تهدد بالكارثة .

● وتشير المذكرة الى ان الحليفة لم تقدر لمصر ما قامت ، وتقوم به ، بل أنها حاولت استغلال الظروف القائمة فوضعت العقبات فى وجه تصدير القطن والحاصلات الاخرى ، ولم تشتتر محصول القطن بل عرضت شراء جزء منه بسعر منخفض كما حاولت تحويل البنك الاهلى المصرى وهو بنك انكليزى الى بنك مركزى للدولة ، الى جانب ان الحليفة طلبت اعلان الاحكام العرفية مما أفسح المجال لاستغلالها من جانب الحكومة القائمة ضد ارادة الشعب حتى أصبح المصريون فى عهد الاستقلال وكأنهم آلة عمياء ، صماء لا يسمع لهم صوت فى تصريف شئون بلادهم ولا يدرون أين هم مسوقون بل ولا قدرة لهم على الشكوى مما هم اليه مسوقون . وتحذر المذكرة من الخطر الاكيد الذى قد يكون أيضا على الابواب والخوف من استهداف المحالفة المصرية البريطانية الى أزمة خطيرة بدت ويا للأسف بعض بوادرها بين أفراد الشعب المصرى ، بل وامتدت الى غيره من الشعوب العربية والشرقية .

● وتطلب المذكرة من بريطانيا أن تحدد موقفها وان تقوم من المحالفة وتنفيذها بالنصيب الذى قمنا به ، وان تستجيب الى المطالب ، التى تقدم بها الوفد المصرى والخاصة بضرورة انسحاب بريطانيا من الاراضى المصرية عندما تضع الحرب اوزارها ويتم عقد الصلح ، وان تكون مصر عند التسوية النهائية طرفا فيها وبعد انتهاء مفاوضات الصلح تدخل انجلترا ومصر ، فى مفاوضات يعترف فيها بحقوق مصر كاملة فى السودان لمصلحة أبناء وادى النيل جميعا .. وفيما يختص بالاحكام العرفية المعلنة الآن فى مصر تطالب الحليفة بالتنازل عنها تنازلا تاما واخطار الحكومة المصرية بهذا التنازل . وما من شك فى أن الحكومة البريطانية اذا ما اعلنت تنازلها عن مطلبها بصدد الاحكام العرفية

لم تجد الحكومة المصرية مسوعا لابقائها اذ أصبح الأمر فيها على أى حال بين الحكومة المصرية والشعب المصرى يفصلان فيه ويسويان حساباه . وقد فاتنا أن نشير - فيما سبق ونحن بصدد الحديث عن صدى تلك المذكرة - ان الحزب الوطنى ومصر الفتاة قد أيدا الوفد المصرى فى مذكرته .٠٠ بعكس السعديين ، والاحرار الدستوريين !!

واستأذن القارىء فى أن أشير الى تقرير ، السير هايلز لامبسون عن تلك المذكرة نشره الأساتذة - د . محمد جمال المسلى ، د . يونان لبيب رزق ، د . عبد العظيم رمضان فى دراسة هامة لهم عن مصر ، والحرب العالمية الثانية صدرت عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية لمؤسسة الاهرام . يقول تقرير لامبسون :

« أدى ظهور الوفد ، فى الميدان السياسى بسياسة قومية متطرفة الى تأكيد مكانته وقدرته على المشاغبة .٠٠ أن بيان الوفد الذى يتضمنه هذا الخطاب الذى سلمه النحاس باشا الى فى أول أبريل قد يتضح أنه يمثل نقطة تحول فى تاريخ العلاقات المصرية البريطانية بعد المعاهدة : ان طلب الوفد انسحاب قواتنا من مصر عند اقرار السلام . يبدو أنه قد أصبح الاساس النظرى للسياسة المصرية، فالدكتور أحمد ماهر باشا الذى كان بوجه عام حسيفا كل الصحافة فى الامور الدولية قد أصبح الان يتبنى علنا - بعبارات ولو أنها دبلوماسية وسليمة الا أنها أقرب الى الفهم مما يقوله النحاس باشا - مضمون النظرية التى يقول بها الوفد وهى ان اعادة تسليح مصر ، على نطاق واسع ، بسبب متطلبات الحرب ينبغي ان يجعل من الممكن ان تجلو قواتنا جميعا عن مصر ، عند اقرار السلام ، بدلا من انسحابها الى منطقة القناة . الا أنه يقرن ذلك بتصريحات تدعو الى الاعجاب عن التضامن المصرى الانجليزى ، اما على ماهر باشا فليس له اتباع فى البلاد وقد قام بنشاط وطنى للحصول على شعبية قبل زيارته للسودان وزياراته التى تميزت بالديماجوجية للاقاليم ، ولكنها لم تترك اثرا كبيرا ، لذلك فهو لا يستطيع ان يترك المعارضة تفوقه فى اثبات وطنيتها والوفد بتلك الحركة التى قام بها سيضطر الى التحرك قبل الاوان فقد كانت تنسب الى على ماهر خطط كتلك التى تضمنها بيان الوفد ، وكان الاعتقاد العام أنه ينتظر حتى يتمكن من تقوية مركزه واضعاف مركزنا - انجلترا - قبل أن يفصح - الوفد - عن خطته بطريقة علنية ، لكن الوفد انتزع الآن مكان الصدارة فى هذا المجال ونظرا لنفوذه الواسع وتنظيماته المنتشرة فى أنحاء البلاد فانه يبدو أن الاحتمال الغالب هو أن الصراع السياسى الداخلى فى مصر قد يدور حول مشكلة اجراء تعديلات كثيرة فى المعاهدة عند اقرار السلام مع ما يصاحب ذلك عادة من مزايدات تقوم بها الأحزاب ، فيما تتقدم به من مطالب وطنية .٠٠

لقد عادت الراية الوطنية ثانية الى يد الوفد ، وقد يجد على ماهر باشا نفسه فى نفس الوضع الذى كانت الحكومات المختلفة المعارضة للوفد ، تجد نفسها فيه فى فترة ما قبل المعاهدة أى وضع المضطر الى جانب تجنب الظهور بمظهر العقبة فى طريق الأمانى الوطنية : هناك تحيز ضد الأجانب فى كل دولة تخضع للاحتلال الأجنبى وهذا التحيز قد زاد شدة مناورات حزب وطنى يتمتع كالوفد بتأييد غالبية الشعب ، ان أى نجاح فى إثارة شعور عدائى ضد البريطانيين فى مصر ، يكون له أثره خارج مصر ايضا ، وقد افصح الوفد بكل جلاء عن عزمه على جر الأمم الشرقية الاخرى الى حملة ضد بريطانيا .

ومازال الوفد يتمتع بمنزلة ، كبيرة فى العالم العربى ، وأن محاربة منظمة منه لاستغلال ما يشعر به الفلسطينيون والسوريون من ظلم ستزيد الشعور ضد الحلفاء ، فى العالم العربى كما تزيد من المصاعب التى تواجهها كل من بريطانيا العظمى وفرنسا فى وضع البلاد العربية تحت جناحها .

هكذا كان رأى بريطانيا فى التقارير الرسمية السرية فيما يتعلق بمذكرة الوفد الى الحكومة البريطانية ، أما رأى بريطانيا الرسمى العلنى فقد تمثل فى التبليغ البريطانى التالى الموجه الى السير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى القاهرة بتاريخ ٦ ابريل ١٩٤٠ :

« من لامبسون ، الى هاليفاكس ٤ مايو ١٩٤٠ » .

١ - بلغوا النحاس باشا فى الحال ان الحركة التى قام بها ونشرت على الناس فعلا قد أحدثت لدى الحكومة البريطانية شعورا أليما للغاية ولا تستطيع الحكومة البريطانية الا اعتبار قرارات الوفد كمحاولة مقصودة للعب دور فى السياسة الداخلية فى حين أن بريطانيا العظمى مشتبكة فى صراع ليس أثره على مصير مصر واستقلالها بأقل منه على بريطانيا العظمى نفسها .

٢ - أما فيما يختص بالمسائل التى أثارها النحاس باشا فمن البديهي أنها تؤدي الى :

(أ) إعادة النظر فى المعاهدة البريطانية المصرية .

(ب) تدخل من جانبنا فى السياسة الداخلية المصرية .

(ج) الطعن فيما نستخدمه من وسائل الضغط الاقتصادى فى الحرب مع ألمانيا .

٣ - لما كانت نتيجة الحرب ذات أثر فعال بالنسبة لمصر ، ومن الجلى بلا شك للنحاس احتمال مناقشة مستقبل مصر ضمن حدود ديمقراطية .

فان الحكومة البريطانية موقنة بأن المستولين عن مصير الشعب المصرى ومنهم النحاس باشا سيواجهون المسئوليات التى تجابههم فى ساعة خطيرة من تاريخ العالم .

٤ - اننا نحارب لسلامة الأمم الصغيرة واحترام العهد المقطوع فقل للنحاس باشا - وأنا أحد الموقعين على المعاهدة - يبدو لى أنه غير مفهوم أن يشعر النحاس باشا الناس بأنه يريد التشكيك فيما للمعاهدة من صفة قطعية ورسمية . وانه ليسعدنى أن أتأكد أن النحاس باشا سيعمل جهده طاقته لتخفيف أثر هذه الحركة التى لم تقترن بالسداد » .

الفصل الرابع

بين الوفد المصرى ووزارة على ماهر باشا ممركتان برلمانيتان عنيفتان

سبق أن تحدثنا عن احتفال خريجي كلية فيكتوريا ، ذلك الاحتفال الذى خطب فيه مصطفى النحاس باشا أخطر خطبة مشيدا بالتحالف المصرى البريطانى وخطورته وأهميته ، ذلك الاحتفال الذى ألقى فيه أمير عثمان باشا الخطبة ، التى أودت بحياته والتى تحدث فيها عن الزواج الكاثوليكي الذى يربط بريطانيا بمصر وذلك الاحتفال الذى ألقى فيه مايلز لامبسون سفير بريطانيا فى مصر خطبته التى ملأها بتهديد المصريين ، ووعيدهم اذا هم لم يقفوا الى جانب بريطانيا .

وقد تحدثنا عن مذكرة الوفد المصرى التى بعث بها الى الحكومة البريطانية عبر السفير البريطانى فى القاهرة والى رد الحكومة البريطانية على تلك المذكرة . ونبدأ بنشر رد الوفد المصرى على رد الحكومة البريطانية بنصه ، لأهميته التاريخية ، وهو فيما يلى :

« حضرة صاحب السعادة السير مايلز لامبسون سفير بريطانيا العظمى فى مصر » .

يا صاحب السعادة :

لى الشرف أن أبلغ سعادتك انى عرضت على الوفد المصرى فى اجتماعه المنعقد فى النادى السعدى فى يوم الاثنين ٨ ابريل الحالى الرد التلغرافى الذى بعث به سعادة اللورد هاليفاكس وزير خارجية بريطانيا العظمى والذى بلغتمونى ترجمته الفرنسية فى يوم ٦ ابريل ، ردا على قرارات الوفد والهيئة الوفدية البرلمانية السابق تقديمها الى سعادتكم لابلاغها الى الحكومة البريطانية ، كما عرضت عليه الملاحظات التى أبديتها لسعادتكم شفويا على هذا الرد ، فوافقتنى الوفد عليها باجماع الآراء ، وكلفنى ابلاغ سعادتكم تأييدها لها ، لابلاغها الى الحكومة البريطانية .

وان الوفد ليأسف أشد الأسف لان الحكومة البريطانية فى الوقت الذى
تطالبنا فيه بالعمل على تخفيف وقع المذكرة التى قدمناها لها ، لا تخطو هى من
جانبها أية خطوة فى سبيل ارضاء الشعب المصرى باجابة مطالبه الحق ، العادلة ،
فتقديم الدليل ظاهرا محسوسا على رغبتها فى مشاطرته آلامه وآماله ، كما
يشاطر هو الشعب البريطانى آماله وآلامه ، ويخفف بذلك الأثر المض الذى
يحسه الشعب المصرى ، والذى جهدنا صادقين كيما نقنع الحليفة - لا بمحاولة
تلطيفه فحسب - بل بمعالجته علاجا حاسما وعاجلا ، حتى لا يعوق الشعبين
الحليفين خلاف ، أو سوء فهم ، أو سوء تأويل ، عن متابعة الهدف المشترك
الذى نرمى اليه جميعا ، متساندين ، متعاهدين ، ألا وهو انتصار الديمقراطية
نصرا عاجلا وحاسما . وما كنا لنجهل ما يشير اليه رد الحكومة البريطانية من
خطورة الحرب القائمة ، ومبلغ خطرهما على مصر وبريطانيا معا ، بل ما كنا فى
معاونتهم لكم بما فى وسعنا ، وبما فوق وسعنا لنجهل ما يلوح به ذلك الرد
من أن انتصار العدو لا يترك لمصر أملا فى صيانة حريتها ، وإستكمال
ديمقراطيتها .

نعم . . أدركنا ذلك كله ، ومن ثم لم نلخر رغبة ، ولا قوة ، ولا تضحية ،
فى سبيل الدفاع عن بلادنا ، وعن شرف عهدنا ، وكان تقديرنا لمسئوليتنا عن
مصير الشعب المصرى ، ومصير المحالفة التى ارتبط بها الشعب المصرى ، ومصير
المبادئ التى جاهد ويجاهد لها الشعب المصرى هو الذى حدا بنا الى أن نقدم
للحكومة البريطانية قرارات الوفد وهيئته البرلمانية - أو بالأحرى رغبات الأمة
المصرية - اذ ما من قرارات صورت ما استقر فى قرارة نفسها من احساس .
وصادفت لدى جموع الشعب ما صادفته من رضاء ، بل وحماسة كهذه القرارات
التي حملت طابع الاخلاص على جبينها ، وجاءت فى مناسبتها ، وفى حينها .

ومما يزيدنا أسفا على أسف ، أن نجد فى رد الحكومة البريطانية تأويلا
لتلك القرارات لا يتفق وما وضعت له ، بل يناقض ما وضعت له ، ورمت اليه ،
فقد كانت صيغتها جلية صريحة ، لا تؤدى - ولا يمكن أن تؤدى - الى تدخل
الحكومة البريطانية فى شئوننا الداخلية ، بل ان القرارات قد اتخذت فى الواقع
للتخلص من هذا التدخل ووضع حد له سواء فى مسألة الأحكام العرفية التى
طلبنا الى الحكومة البريطانية أن تتنازل عنها ، وتتركنا وشأننا مع الحكومة
المصرية لكى نصفى معها حسابنا ، أو فى مسألة القطن ومحاصيلنا الزراعية
الأخرى التى طالبنا الحكومة البريطانية بوقف تدخلها فيها فتمتنع عن اقامة
العراقيل دون تصديرها ، أو دون إيجاد أسواق حرة لها ، وأثمان تتناسب
وتكاليف انتاجها . .

فلستنا ندرى اذن من أين استمدت الحكومة البريطانية تأويلها الخاطى
لقراراتنا ، وهى لم تتضمن فوق ما تقدم سوى المطالبة بجلاء القوات البريطانية

بعد الحرب وعقب الصلح - والاعتراف بحقوق مصر كاملة في السودان - والاشتراك في مؤتمر الصلح - وهى مطالب أبعد ما تكون عن فكرة أو شبهة التدخل من دولة أجنبية في شئون مصر الداخلية !

بل لعل سعادتكم تذكرون انى صرحت لكم عندما سلمتكم هذه القرارات تصريحاً قاطعاً لا لبس فيه ولا ابهام ، بأننا لا نقبل أى تدخل من جانب الحكومة البريطانية في مسألتنا الداخلية ، وأكثر من ذلك فانكم عندما بلغتمونى رد الحكومة البريطانية وتلوتم على الفقرة التى تشير الى هذا « التدخل » لم يسعنى الا أن أذكركم بتصريحى السابق ، وأن أحتج على هذا التأويل الخاطى لقراراتنا ، وأن أطلب اليكم تبليغ هذا الاحتجاج الى سعادة وزير الخارجية البريطانية - وأن الوفد ليؤيدنى كل التأييد فى هذا الاحتجاج .

بيد أن رد الحكومة البريطانية تضمن معنى آخر لا يسعنا أن نسكت عليه - وهو قولها أن فى القرارات نقضاً للمعاهدة وتعديلاً لنصوصها - والواقع أننا لسنا نحن - كما يظن سعادة اللورد هاليفاكس - الذين نشكك فى معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا التى كان سعادته أحد موقعيها ، وكان لنا شرف توقيعها ، وكانت - هى - ثمرة مجهوداتنا منذ ثمانية عشر عاماً .

على أنه ليس فى قرارات الوفد شيء يتعارض مع روح المعاهدة ، بل ان تنفيذ هذه القرارات هو وحده التنفيذ الصحيح - والممكن - لنصوص المعاهدة المتعلقة بها ، وذلك لانه ازاء استحالة بناء الثكنات وجلاء القوات البريطانية الى المنطقة المحددة لها فى الميعاد المحدد له - وهى استحالة نجمت عن عمل الطرف البريطانى وعن ظروف الحرب - ستواجه البلاد حتماً بحالة لا مفر فيها من أحد احتمالين :

فاما أن تبقى القوات البريطانية محتلة جميع البلاد المصرية ، شمالاً ، وجنوباً وشرقاً وغرباً - واما أن تجلو هذه القوات وتنسحب من مصر جميعاً بعد أن أصبح حصرها فى مكان واحد مستحيلًا .

وما من شك فى أن الاحتمال الأول - أى بقاء القوات البريطانية فى البلاد المصرية جميعاً - يترتب عليه نقض صريح للمعاهدة من أساسها ، لأن الجلاء هو حجر الزاوية فيها فلا مناص اذن من تحقيق الاحتمال الثانى وانسحاب القوات البريطانية من الأراضى المصرية ، لان فى هذا الجلاء وحده تحقيقاً للغرض الأساسى من المعاهدة ولا سيما بعد أن استكمل الجيش أهبته ، وعدته ، طبقاً لمقتضيات المعاهدة وبعد أن أسفر التعاون بين الجيش المصرى والبريطانى على امكان احلال الجيش المصرى محل القوة الصغيرة البريطانية التى كان مفروضاً أن تعسكر فى منطقة قناة السويس حتى يتم تدريب الجيش المصرى فيحل محلها فى الوقت المناسب وحسبكم تمحيص الأسباب التى أبدينساها فى مذكرتنا

السابقة ، لتتبنينا وجه الحق في مطلبنا ، وأن لا نقض في المعاهدة ، ولا تعديل لحكمها أو لحكمتها •

انه اذا اقتضى الأمر تعديلاً للمعاهدة فالحكومة البريطانية آخر من يصح له الاعتراض على فكرة التعديل في ذاتها وقد لجأت هي الى تعديل نص هام من نصوص المعاهدة في اتفاقها الأخير مع صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا عندما كان رئيساً للحكومة المصرية ، وجاء في صلب هذا الاتفاق أنه تعديل لاحدى مواد المعاهدة المصرية البريطانية – فليس مفهوماً إذن لماذا تسمح الحكومة البريطانية بتعديل المعاهدة عندما يكون التعديل لمصلحتها وفي غير ما ضرورة ماسة تقضى بها ظروف البلاد وحالتها ، بينما يكون ما نطالب به من تعديل « على فرض انه تعديل » غير مسموح به من الحكومة البريطانية • رغم أن الظروف القاهرة تدعو اليه ، ومصلحة البلدين تركز عليه •

أفيكون التعديل في احدى الحالتين مسموحاً وفي الأخرى مرجحاً والمعاهدة هي هي ، والمعاهدان هما هما !!

وكذلك لسنا نفهم كيف نرى الحليفة في مطالبنا العادلة ، والمتواضعة ، الخاصة بتصرف أقطاننا ومحاصيلنا ، مساساً بالضغط الاقتصادي أو الحصار التجاري ضد ألمانيا ••

فإننا طالبنا وما زلنا نطالب الحليفة بأن تشتري هي منا أو تترك غيرها من المحاصيل يشترون •• وحسبنا أن تتخذ الحليفة في هذا الشأن من الاحتياطات ما اتخذته مع غيرها وأن تعامل أقطاننا ومحاصيلنا معاملتها للأقطان والمحاصيل الأمريكية التي تضاعفت صادراتها ، واتسعت أسواقها وارتفعت أثمانها – بينما انحطت صادراتنا وكسدت أسواقنا وانخفضت أسعار محاصيلنا بحيث أصبح السعر الذى يباع به القطن والمحاصيل الأخرى لا يكاد يفي بمصاريف إنتاجها ، ولا سيما بعد أن زادت زيادة كبيرة أسعار السماد والفحم وباقي أنواع الوقود والواردات مما أثقل كاهل الفلاح المصرى وكاد يقضم ظهره واذا كانت إنجلترا تشتري من بلاد البلقان والبلاد المحايدة بضائعها وحاصلاتها خوفاً من تسربها الى الأعداء أفلا يكون ذلك أدعى لأن تشتري منا أقطاننا أو تسمح بتصرف محاصيلنا ، نحن الأصدقاء والحلفاء ؟

ذلك هو مجمل ردنا على ما جاء فى الرد البريطانى ، وذلك هو موقفنا من قراراتنا – لا تغيير منا فيها ولا احراج لكم منها •

وها هي ذى ألمانيا تعتبر مصر بلداً معادياً وهو موقف منها لا نخشاه ؟ فلم يبق الا أن تحقق الحليفة مطالب الشعب المصرى منها ليكون لها موقف منا نرضاه •

وأخيرا ، فقد ألغيت شقيقتنا العراق الأحكام العرفية فى أرجائها ، دون أن ترى حليفتنا مبررا لمطالبتها باستمرارها رغم ارتباطهما بمصالح جوهرية وحزبية كارتباطنا ، وبمحالفة كمحالفتنا - فلا معنى إذن لاصرار الحليفة على بقاء الأحكام العرفية فى مصر ، وهى نعلم أن المصرى لىأبى أن يساق الى واجبه سوفا ليناضل عن الديمقراطية والحرية ، ويخفق فى جوها خنقا ، هذا ردنا نرجو ابلاغه الى الحكومة البريطانية وتلك قراراتنا أملتها معا روح واحدة فى صراحة وإباء يحدوهما معا شرف الصدق وشرف الصداقة سواء بسواء .

وللحقيقة وللتاريخ نقول : ان الوفد المصرى خلال تلك الفترة التى بدأت فى ابريل ١٩٤٠ قد اتخذ موقفا متشددا جدا تجاه السياسة البريطانية ، ولا يتفق هذا الموقف أبدا مع موقف الوفد الذى أعلنه النحاس باشا فى احتفال خريجي كلية فيكتوريا .

لقد كانت مذكرة الوفد المصرى الى الحكومة البريطانية عنيفة للغاية ، وكان رد الوفد المصرى ، على رد الحكومة البريطانية أشد عنفا ، ولم يكتف الوفد المصرى بتبادل المذكرات بينه ، وبين الحكومة البريطانية ، بل راح يتخذ كل ما يستطيع اتخاذه من خطوات وقرارات لاثارة رجل الشارع ضد السياسة البريطانية فى مصر أو ضد حكومة على ماهر باشا ، التى كانت أيضا تخوض أعنف المعارك ضد الحكومة البريطانية التى كانت تتهمها - تتهم حكومة على ماهر - بمعاودة بريطانيا وفرنسا « الحلفاء » وبمناصرة ألمانيا وإيطاليا واليابان « المحور » .

وكان محمود بسيونى ، ويوسف الجندى ، وحسين محمد الجندى ، الأعضاء فى مجلس الشيوخ حيث للوفد المصرى أغلبية مخزومة قد وجهوا استجوابا الى رئيس الوزارة على ماهر عن منع الرقابة نشر كل تعليق ، أو تأييد للمذكرة ، المتضمنة قرارات الوفد المصرى والهيئة الوفدية البرلمانية ، وعن عدم نشر الرد البريطانى وجواب الوفد المصرى عليه : وعن موقف الحكومة المصرية من الرد البريطانى ، وعن المطالب التى جاء هذا الرد جوابا عليها .

وفوجيء الشيوخ الوفديون بأن الوزارة ، لم تطلب - كما هى العادة - تأجيل مناقشة ذلك الاستجواب أربعة أسابيع أو خمسة ، وانما طلبت مناقشة الاستجواب حالا ٠٠ الأمر الذى ترتب عليه تغيير مسار أعمال المجلس بصرف النظر عن كل المسائل المدرجة فى الجدول لتبدأ أعنف جلسات مجلس الشيوخ المصرى .

فى تلك الجلسة التى بدأت مساء ٢٠ ابريل ١٩٤٠ استهل الأستاذ يوسف أحمد الجندى بيانه بقوله : انه يأسف لان رئيس مجلس الوزراء قد وصف العمل المجيد الذى قام به الوفد بارساله مذكرته الى الحكومة البريطانية بأنه

عمل شاذ ، ثم تطرق الأستاذ يوسف الجندى الى القول بأنه لم يتعرض مجلس من مجالسنا التشريعية فى العهد الحاضر ، أو فى عهد مضى لموضوع له أهمية وخطورة هذا الموضوع الذى نحن بصدده .

وأشعر - هكذا قال الأستاذ يوسف الجندى - بأن من يتكلم فى هذا الموضوع سواء أكان أحد المستجوبين ، أم أحد حضرات الأعضاء المحترمين فى هذا المجلس الموقر ، يشعر بثقل المسئولية الملقاة ، على عاتقه فى كل فكرة ، وفى كل كلمة تصدر منه من هذا المنبر المقدس ، لما لهذا الموضوع من أهمية وخطورة ، لانه من جهة ، متعلق بمصالح حيوية خطيرة ، ومن جهة أخرى يرتبط كل الارتباط بعلاقات هى فى منتهى الدقة والأهمية بيننا وبين الحليفة ، فإذا كان هذا شعورى كمتكلم فى هذا المجلس فأنى أعتقد أن شعور الحكومة لا يقل مطلقا عن شعورى ، وأنها قبل أن تجيب عن هذا الاستجواب ستراجع نفسها ، مرة وثانية وثالثة ، وستحسب حسابا دقيقا لكل كلمة تفوه بها أمام هذا المجلس الموقر .

ويقول يوسف الجندى : ان الوفد المصرى الذى ألف فى سنة ١٩١٨ والذى جمع كبار شيوخ الأمة ، ونوابها لا ينكر مطلقا الفكرة الوطنية التى دان بها الحزب الوطنى ، وعلى رأسه المغفور له مصطفى كامل باشا : أن الرجل الوطنى لا يجدر به مطلقا أن ينكر فضل الوطنيين ونحن لا ننكر للحزب الوطنى فضله .

وعن ضرورة الغاء الأحكام العرفية رغم الحرب القائمة قال الأستاذ يوسف أحمد الجندى : ان الأحكام العرفية لا داعى لها ، وان الأسباب التى قامت بسببها والمصالح التى تفكر فى صيانتها يمكن أن تصان وتحفظ بتدبير آخر غير الأحكام العرفية ، ومن المستحيل على أى فكر أن يذهب الى أن مثل هذا الطلب يعتبر تدخلا من الحليفة فى الشؤون الداخلية ، لان الأحكام العرفية كما قلت أعلنت بناء على طلبها ، وعندما يسأل الشيخ عباس الجمل زميله يوسف الجندى ، المزيد من الافصاح يقول الشيخ يوسف الجندى : ان الأحكام العرفية أعلنت بناء على طلب الحليفة ، فمن واجبي أن أقنعها بأنها لا محل لها الآن ، فإذا ما طلبت منها هذا الطلب فلا يعتبر ذلك تدخلا فى شئوننا الداخلية .

وكان معارضو الوفد قد أخذوا على الوفد أنه راح فى مذكرته الى الحكومة البريطانية يطلب رفع الأحكام العرفية ، بينما الأحكام العرفية فى بقائها ، أو الغائها شأن مصرى داخلى لا يجوز اقحام الأجنبى فيه ! وكانت الحكومة المصرية ترى أنه لا يمكن للحكومة المصرية أن تلغى الأحكام العرفية بدون موافقة الحكومة البريطانية ١١

ويستمر مجلس الشيوخ حتى ساعة متأخرة من الليل فى مناقشة الاستجواب ، وتستكمل المناقشة فى اليوم التالى ، ويكون يوسف الجندى

بلا جدال هو فارس الحلبة ، رغم أنه لم يكن وقتئذ زعيم المعارضة ، بل كان الأستاذ محمود بسيوني هو زعيم المعارضة ، وكان غائبا لمرضه عن شهود تلك الجلسات الهامة .

وكان من بين الموضوعات التي رد عليها الأستاذ يوسف الجندى ما أثاره على ماهر باشا ، رئيس مجلس الوزراء من أن الوفد قد خرج بمذكرته ، على العرش ورغم اعتراض رئيس المجلس ، على اقحام اسم الملك فى تلك المناقشات السياسية يصر يوسف الجندى على توضيح وجهة نظره ، بل أن الأستاذ يوسف الجندى يطلب من على ماهر رئيس الوزراء أن يطلب حذف هذه العبارة من مضبطة المجلس حتى لا يكون له حق التعقيب عليها ، ولكن على ماهر لا يوافق على حذف العبارة الخاصة بالخروج على العرش من المضبطة فاستمر يوسف الجندى فى توضيح وجهة نظر الوفد قائلا وبالحرف الواحد : ان العرش قبل أن يجرى على ألسنتنا فهو مائل فى قلوبنا و . . و . . ويرد رئيس الوزراء أكثر من مرة على كلام يوسف الجندى ، بل ويقاطع رئيس الوزراء يوسف الجندى أكثر من مرة ، حتى ليقول يوسف الجندى - البرلمانى الممتاز - إذا كان المقصود من هذه المقاطعة المستمرة أن أمتنع عن ذكر الوقائع المهمة ، فاني لا أمتنع عن ذكرها بهذه الوسيلة ولو بقيت فى موقفى حتى مطلع الشمس .

ويذيع على ماهر باشا - فى مجلس الشيوخ - سرا مؤداه أنه عندما طلب رفعة مصطفى النحاس باشا مقابلة السفير البريطانى استأذن السفير البريطانى على ماهر باشا فى مقابلة مصطفى النحاس باشا !!

ويقول يوسف الجندى وكأنما لاحت له فرصة التغلب - فى المناقشة - على رئيس الوزراء على ماهر باشا - ما دام السفير البريطانى قد استأذنك فى المقابلة ، وما دمت تعرف أن فى تقديم النحاس باشا للسفير البريطانى مطالب الوفد ، يعتبر خروجاً على العرش ، فقد كان واجباً عليك ألا تأذن للسفير البريطانى بمقابلة مصطفى النحاس باشا باعتباره رئيساً للحكومة المصرية !

ويقول على ماهر : وهل سبق لى أن اطلعت على هذه المطالب حتى أعترض على المقابلة بشأنها ، سبق أن فسرت احترامى لشخص النحاس باشا وما كان ذلك يسمح لى الا بأن أوافق على هذه المقابلة فهل هذه المجاملة منى تحسب على .

يوسف الجندى : المقابلة طلبت وحدد موضوعها ولا بد أن يكون السفير البريطانى أخطر رفعة على ماهر باشا بالغرض الذى من أجله طلبت هذه المقابلة ، قولوا كان يجب عليكم أن تتقدموا للحكومة بهذه الطلبات وأن عدم تقدمكم بها يعتبر خروجاً على النظم والدستور .

رئيس الوزراء : قلتم أن الحكومة لا تمثل الأمة وانكم أنتم الذين تمثلونها .

يوسف الجندى : ما كان لنا أن نتقدم بمثل هذه المطالب للحكومة التى
حلا لها أن تطعننا بهذه المطاعن ، لنفرض أننا كنا مخطئين فى طريقة التقدم ،
ففرق بين أن يقال أنكم أخطأتم فى طريقكم ، لان التقاليد تقضى بكذا وكذا ،
وبين أن يقال أننا خوارج على الأمة ، وعلى العرش ، وعلى الدستور .

هذا الفارق يعطينا فكرة صحيحة عن النظرة التى ينظر بها رفعة على ماهر
باشا لنا ونحمد الله أن هذه النظرة ظهرت فى هذا المجلس لتكون أكبر مبرر لما
فعله الوفد من أنه لم يتقدم للحكومة بهذه الطلبات ، الحكومة التى تعتبرنا
خوارج .

رئيس الوزراء : الحكومة تعتبر هذا التصرف خروجاً على الدستور ،
وعلى القوانين ولم تقل أنكم خوارج .

ويقول الأستاذ يوسف الجندى : ان الأمير عمر طوسون قد كتب خطاباً
الى رئيس الوزراء بخصوص السودان ، وأن الرقابة حذفت معظم ما جاء فيه من
الطلبات الجوهرية ، واقتصرت اباحة النشر على ما فيه مدح وثناء فى رفعة ماهر
باشا ، وقد اعترض باشمعاون دائرة الأمير اعتراضاً شديداً على ذلك ويرد على
ماهر ، على ما قاله يوسف الجندى بقوله : ماذا فعل رئيس مجلس الوزراء لقد
وصل اليه خطاب فرد عليه بأحسن رد .

ويطلب يوسف الجندى من أعضاء مجلس الشيوخ أن يوافقوا على تأييد
الطلبات التى تقدم بها الوفد .

ويتحدث د. محمد حسين هيكل فيقول : اننا فى خدمة البلاد ، لا نبغى
فخراً ، كالجندى فى الميدان يفنى فى سبيل وطنه ، لا ينتظر أجراً ، أو مثوبة ،
ويناشد د. هيكل المجلس الروية ، وطالب بأن تسمو النفوس الى القوة والاتحاد
فى وقت أذيع فيه من لندن شائعة اقتراب القوات الألمانية والىطالية من حدود
يوغسلافيا ، واننا يجب أن نعتبر أنفسنا مجندين ومطالبين بتوحيد الصفوف
والكلمة ، وأنه يجب أن ننظر الى القضية التى نناصرها ، نظرة الحق والتمسك ،
وأن نكون دائماً مشتركين فى تفكيرنا ، وأن نتغاضى وأن ننسى كل شيء !

والجدير بالذكر ، أن على ماهر باشا قد وصف مذكرة الوفد بأنها ثورة ،
وكذلك وصفها حسن صبرى باشا .

وقد رد حسين الجندى - أحد الشيوخ الوفديين - بقوله : ما هى هذه
الثورة ؟ حزب له رأي ، كما أن له مكانته واعتباره ، وضميره ، وشرفه هل يجوز
له أن يتقدم بطلباته ، لحكومة يعتقد هو فيها أنها لا يمكن أن تنظر فى طلباته
للخلاف الذى بينها وبينه ويعتقد أنه اذا تقدم لها بهذه الطلبات فانه يكون
متناقضاً مع نفسه !

وكما أثير موضوع مذكرة الوفد في مجلس الشيوخ منذ ٣٠ ابريل ١٩٤٠ ، فقد أثير هذا الموضوع أيضا في مجلس النواب ولكن بصورة أخرى ، في مجلس الشيوخ ، كان الشيوخ الوفديون هم الذين تقدموا باستجواب رئيس الحكومة ، أما في مجلس النواب فلقد تقدم النائب المحترم على المنزلاوى باستجواب الى رئيس الوزراء بشأن ما اعتزمته الحكومة من سياسة لوقف تلك المحاولات التي يحاولها « حزب الوفد » لدى دولة بريطانيا العظمى ، لحملها على التدخل في شئون مصر الداخلية والخارجية .

وقد وقف رئيس الوزراء وطلب مناقشة الاستجواب حالا قائلا : ان الظروف الحاضرة لا تسمح بان تؤجل مناقشته لان المسألة في غاية الأهمية والحكومة على تمام الاستعداد للمناقشة .

وعارض الأستاذ فكرى أباطلة مناقشة الاستجواب حالا مفضلا أن تؤجل مناقشة الاستجوابات الى أجل غير مسمى نظرا للظروف الحاضرة لان الحرب قائمة والبول مضطربة ولا يليق بمجلس نوابنا أن يشغل نفسه بمناقشة هذا الاستجواب في هذه الظروف الدقيقة والخطر على الأبواب .

ويؤيد الأستاذ حسن الجداوى الأستاذ فكرى أباطلة في رأيه بينما يرى د . بهى الدين بركات أنه يجب أن ينظر الى المستقبل لا الى الماضى في مثل هذا الظرف العصيب وألا نبذر بذور شقاق قد لا تحمد مغبته في هذه الظروف الحرجة ، وينقسم المجلس - مجلس النواب - بين مؤيد لمناقشة هذا الاستجواب ، ومعارض للمناقشة .

ويقول على المنزلاوى : لقد قدمت هذا الاستجواب بعد تفكير طويل وما كنت أقل من اخوانى وطنية ، ولكنى أرى أن هذا الوقت ملائم للمناقشة فيه ، ولو سمحتم لى بالكلام لوجدتم ذلك في مصلحة الوطن . لقد قرأت المناقشات التي دارت في مجلس الشيوخ ، بشأن مذكرة الوفدى وأرى أن مصلحة البلاد الحيوية تقتضى وضع حد لمثل هذه الأمور وأن تستجوب الحكومة فيما يجب أن تعمله ازاء هذا التصرف .

ويقول رئيس الوزراء : ان هذا الظرف يقتضى أن تكون الحكومة التي تخدمكم قوية ، ولا تكون الحكومة قوية اذا قام غيركم يتحدث عن حقوق هذه الأمة ، والكلام لا يحتاج الى مناقشات في مسائل شخصية ، ويمكنكم أن تتناولوا الموضوع من الناحية الدستورية ، يوجد برلمان وتوجد حكومة تتكلم باسم البلاد ، فاذا سمحتم لغيرها بهذا الحق ، فان الحكومة ستستقيل ، وتستقيل حالا ، ويتقدم على ماهر من المجلس طالبا الثقة ، ويقول الأستاذ ابراهيم عبد الهادي : ان استجواب مجلس الشيوخ أريد به ألا ينتهى ، ويقول الأستاذ محمود سليمان غنام : ان رئيس الحكومة هو الذى طلب تأجيل هذا

الاستجواب • ويقول الأستاذ عباس محمود العقاد : اذا كان للحوادث أن تعلمنا ماذا يجب أن تصنع الحكومة لمنع هذا التدخل الأجنبي ، وما يجب أن تعمله مع من يخرجون على الدستور ، والتقاليد فان الوقت الحاضر هو وقت النظر فيما يتعلق بالتدخل الأجنبي ، وقد رأينا عاقبة التساهل مع أمثال هؤلاء •

ويقول الأستاذ عبد الحميد عبد الحق : لا أدري كيف يسمح الرئيس بمثل هذا الكلام ؟

ويقول د • أحمد ماهر رئيس المجلس : لم أسمع شيئا لأعترض عليه •

ويقول الأستاذ غنام : انك تتغاضى عند اللزوم فتقرر انك لم تسمع •

ويسأل رئيس المجلس الأستاذ غنام ، أن يقول له ما قاله العقاد ، ويقول الأستاذ غنام : لا يصح أن يتهم مصرى فى هذا المجلس بأنه خارج على الدستور ، والتقاليد ، وأنه يطلب التدخل الأجنبي ، بل ان هذا الكلام لا يصح أن يقول مثله العقاد على الأخص •

ويقول د • ماهر : اذا صح ما قاله الأستاذ عبد الحق يرفع ما قاله الأستاذ العقاد من المضبطة •

ولكن الأستاذ العقاد يستمر فى الكلام ، ويطلب منه رئيس المجلس أن يسكت فلا يسكت العقاد مؤكدا أن مجلس النواب ليس هو المجلس الذى يؤجل استجوابا يتعلق بالكرامة •

ويأخذ رئيس المجلس رأى المجلس فى مناقشة الاستجواب حالا أو فى عدم مناقشته فتزيد الأغلبية المناقشة فورا ، وتحدث معركة كلامية بين مقدم الاستجواب ، وبين الأستاذ عبد الحميد عبد الحق وبين الأستاذ على المنزلاوى فى ذكر الأسباب التى دفعته الى تقديم استجوابه هذا •

ويقول على المنزلاوى : ان كل رجل يدعى النيابة عن الحكومة هو رجل يكذب ، ويزور ويجب أن يحاكم ، ويقول محمود سليمان غنام : بلغ النيابة اذا ما شئت •

ويقول رئيس الوزراء : أن الوفد يطعنه ، وحكومته من الخلف ، ولست أدري كيف دفعهم سكوتنا الى تقديم هذا الاستجواب : ان سكوتنا لم يكن ضعفا ، ولكنه كان تساهلا لاننا مصريون نحترم احساس بعضنا بعضا •

ولقد أصبحت المسألة جد خطيرة بعد أن تقدموا باستجواب يريدون من البرلمان اقرار تصرفهم هذا وأنا متمسك باحترامى الكامل لتلك الهيئة التى أبت هذا التصرف •

لقد كان سكوتنا موجبا لتهدة الحالة ، وسألهم أن يتنازلوا عن استجوابهم ، فقالوا لا نتنازل والموقف الآن لحضراتكم لتفصلوا هل الحكومة هي التي تمثل البلاد أو الوفد هو الذي يمثل البلاد ، وهل يسمح المجلس لأى حزب أن يتقدم الى دولة أجنبية بمطالب أم لا ؟

وتحدث مشادة بين عبد المجيد ابراهيم ، بك ، وبين رئيس المجلس الذى قاطعه قائلا : انه لا تتكلم فى موضوع الاستجواب .

وتتطور الأمور فى الجلسة . .

ويلقى الأستاذ عبد الحميد عبد الحق كلمة ينسحب فى انرها ومعه النواب الوفديون

ويوافق المجلس على اقتراح يقضى باستنكار كل عمل يقوم به فرد ، أو جماعة ، ويرمى الى التدخل الأجنبى كما يقضى الاقتراح ، الذى وافق عليه مجلس النواب باستنكار كل اجراء يقلل من الثقة بالحكومة المتمتعة بنقة المجلس .

ويعترض د . بهى الدين بركات باشا ، على هذا الاقتراح ، قبل أن يأخذ الرئيس رأى عليه قائلا : ان هذا اقتراح لا يجوز قبوله لانه يتضمن استنكار عمل ليس من أعمال الحكومة ولا علاقة له بالأعمال البرلمانية ، ويرد رئيس المجلس على ذلك قائلا : ان الاقتراح لا ينص على استنكار عمل هيئة معينة وانتقل المجلس - كما هى العادة دائما - الى جدول الأعمال .

الفصل الخامس

من هاليفاكس الى لاميسون الى فاروق : على ماهر باشا يجب أن يذهب !

سبق أن ركزنا - وبصورة مكثفة - على المعركتين العنيفتين اللتين نشبتا في مجلسي الشيوخ والنواب ، حول المذكرة ، التي كان الوفد المصرى قد بعث بها الى الحكومة البريطانية عبر السفير البريطانى فى القاهرة .

ونضيف اليوم ، ان معركة أخرى جانبية قد نشبت بين الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب ورئيس الهيئة السعدية ، وبين حلفائه السابقين « الأحرار الدستوريين » بخصوص « المعاملة السيئة » التي لقيها بعض نواب الأحرار الدستوريين من رئيس المجلس وقد كان من بين ما قاله أحمد عبد الغفار بك نيابة عن زملائه من النواب الأحرار الدستوريين : أرجو أن يفهم المجلس فى هدوء أن الشدة التي اعتاد استعمالها معنا رئيس المجلس مرارا من غير مناسبة ، ولا داع والتي ظهرت مع عبد المجيد إبراهيم « بك » الليلة هى عمل يستدعى العتب الشديد على الرئيس .

وقد فكرت أنا وزملائي ، أن ننسحب من الجلسة احتجاجا واستنكارا ، ولكن خشينا أن يثول انسحابنا تأويلا غير الذى نريده ونلفت نظر الرئيس الى أننا لم نعد نتحمل مثل هذه المعاملة .

ويرد د . أحمد ماهر ، رئيس المجلس على ما قاله العضو المحترم أحمد عبد الغفار بك بقوله : لا يجوز لأحد من حضرات النواب أن يوجه كلاما الى الرئيس أو الى النواب وأنا لم أمنع النائب المحترم عبد المجيد إبراهيم « بك » من الكلام ، بل هو الذى انسحب من تلقاء نفسه ، وليس هناك اعتداء على أحد ، أو شدة مع أحد ، وأرجو مراعاة اللائحة الداخلية وأنا أحترم كل حضرات النواب من أى حزب وبخاصة نواب المعارضة ، وهذا المنبر ، هو لحرية الرأى ولكن يجب أن تسهلوا مهمتى لنطبق اللائحة .

وعندما أراد أحمد عبد الغفار « بك » أن يرد على رئيس المجلس د. أحمد ماهر انتقل اليه محمود فهمى النقراشى باشا قائلا له : « مفيش داعى للكلام بقى ، نبقى نشوف المسألة دى بعدين » وجلس أحمد عبد الغفار « بك » فى مكانه وهو يقول : طيب نبقى نسويها بعدين » .

وانتهت الأزمة ، التى أثارها النواب من الأحرار الدستوريين وان لم تنته الأزمة التى وقعت بين رئيس المجلس وبين الأستاذ عبد الحميد عبد الحق زعيم المعارضة الوفدية فى مجلس النواب والتى بلغت ذروتها بانسحاب النواب الوفديين من الجلسة احتجاجا على « الحجر الشديد على حرية الرأى » . وكان من بين ما قاله عبد الحميد عبد الحق : ان الحكومة الحاضرة – حكومة على ماهر باشا – لم تلجأ ، الى تلك المناورة التى لجأت اليها بخصوص هذا الاستجواب الذى كان يناقشه المجلس ، الا لأنها أضعف من أن تطلب من الحكومة البريطانية الطلبات التى طلبها الوفد المصرى من الانجليز .

وقد كان موقف حكومة على ماهر باشا – فى الحقيقة – صعبا للغاية فهمى على خلاف عنيف مع الأحرار الدستوريين الذين يشكلون فى مجلس النواب قوة هائلة وخطيرة . كما أن لهم فى مجلس الشيوخ أقلية ، وان كانت ضئيلة للغاية الا أنها غدت ذات خطورة عندما مدت يدها للتعاون مع الأغلبية الوفدية فى مجلس الشيوخ .

وكان الوفد المصرى يعرف جيدا ، وأكثر من غيره ، أية أزمات عنيفة تقوم بين الحكومتين المصرية ، والبريطانية فاذا به يشن حربا شعواء ، ضد حكومة على ماهر ، التى أجبرت على أن تحارب فى أكثر من جبهة قوية فى وقت واحد ، وفى مكان واحد . .

وللحقيقة وللتاريخ نقول أن حكومة على ماهر باشا ، رغم ضعف مركزها ، ورغم تشديد الهجوم عليها من الحكومة البريطانية ومن الوفد المصرى الا انها لم تستسلم أبدا للضغط البريطانى ولم تغير من موقفها تجاه بريطانيا ، التى كانت بريطانيا تعتبره « موقفا متصليا » ، كما انها لم تغير من موقفها تجاه « دولتى المحور » وهو الموقف الذى كانت بريطانيا تراه « موقفا ممالئا » .

لقد ظلت حكومة على ماهر تنفذ الشعار الذى اختطته لنفسها منذ بداية الحرب ، وهو ضرورة تجنب مصر ويلات الحرب ، وهو الشعار الذى رحب به الشعب واعتبره بحق ضرورة وطنية يجب على كل حكومة وطنية أن تلتزم به .

كما أن حكومة على ماهر – حقيقة – لم تتردد فى تنفيذ بعض الأمور ، التى كانت بريطانيا ترى أنها معادية لها ، وذلك مثل زيارة على ماهر باشا – يصحبه وزير الدفاع والأشغال – للسودان دون استئذان بريطانيا المسيطرة على الأمور فى السودان ، وقد زار على ماهر باشا – ورفاقه عطبرة ، الخرطوم ،

وأم درمان ، وواد مدني ، وسنار ، وكوستي ، وملكال ، وبحر الزراف ،
وبورسودان ، وطافوا بالمؤسسات المصرية في الري والتعليم والجيش وبعض
المعاهد ، والمصالح ، والنوادي .

وكان على ماهر أول رئيس وزارة مصري في العهد الحديث يزور السودان
أثناء توليه الحكم ، وقد نجحت هذه الزيارة نجاحا رائعا أغضب بريطانيا ، الى
حد كبير ، كما أن هذه الزيارة عمقت أواصر الوحدة الطبيعية ، التي تجمع شمال
الوادي وجنوبه .

كما أن حكومة علي ماهر ، حرصت على ازاحة الستار عن تمثال مصطفى
كامل أصلب سياسى معاد للاستعمار البريطانى في مصر في بداياته الأولى ،
رغم تأجيل الاحتفال بإزاحة الستار أكثر من مرة ، كما أن ذلك الخطاب الذي ألقاه
علي ماهر أمام الملك في حفل ازاحة الستار كان يحق من أروع ما ألقى في تلك
الفترة من خطب وطنية وقد اعتبرت بريطانيا ، ذلك الخطاب موجها الى السياسة
البريطانية الاستعمارية في مصر ، وكان من بين ما قاله علي ماهر في تلك المناسبة
الوطنية القومية :

كلما ذكر مصطفى ظهر اسمه في هالة من المجد ، وانتشر ذلك النور
الساحر ، الذي يملأ النفوس رهبة واجلالا . في هذه الساعة يطيب لنا أن
نجتمع في ظل المبادئ التي أفنى نفسه ، وجسمه فيها ، في ظل الاخلاص الذي
مات عليه فأحيا أمته ، ودفع شبابها الى ميادين الكفاح والعلا . نجتمع أمام
ذلك التمثال الذي يحرك النفس ، وهو صامت لان جلال التاريخ ، وجلال الذكرى
في شخصه يلتقيان . كانت حياة مصطفى قصيرة : لم تكن كحياة غيره من
الزعماء والقادة ، سلسلة أعمال توصف ، وتحلل ، وانما كانت هذه الحياة
كلها التي تملو ، على كل حصر وتحليل ، صوتا يخيّل الى سامعيه أنه يهبط
من السماء ، صوتا كصوت الماضي ، رن في الوادي فانتبه ولا تزال أصداؤه
تتجاوب وتمتد بعد الموت .

كان مصطفى يحمل في قلبه صورة الوطن أنى سار أو أقام فكان قلبه
مقتدرا على جمع القلوب ، تخفق كلما خفق وتشاطره حمل السراء ، والضراء .
وكان الشباب - شباب الوادي ، وعدته - جنوده المجندة ، تأتلف وتلتف حول
لوائه كان هو قائدها ، وهادئها !

كان مصطفى شعلة ذكاء وحماسة كان خير محام عن خير قضية ، وكان
في دفاعه يهب لنصرة الحق ، والعدل ، وكان جلدا على الكفاح لا يبرح يناضل
حتى يصرع الباطل ، ويرمى السهم في مقاتله !

مات مصطفى فكان موته ، أول شاهد على تغلغل الروح الوطنية في مختلف
الطبقات وأول دليل على أن في هذه الأمة قوة بل قوى حيوية كامنة اذا وجد
من يحركها ويتعهدا أتت بالمعجزات .

فلنذكر مصطفى ، ولنطف بتمناله ، ولناخذ من موته معنى للحياة والحرية والامل ، .

ولست أعتقد أبدا أن زعيما مصريا قد تجرأ فى « حضرة الملك » أو فى غير حضرة الملك فألقى مثل هذا الكلام عن مصطفى كامل باعث النهضة الوطنية المصرية الحديثة ، التى ما قامت الا لمحاربة الاحتلال البريطانى .

دخلت ايطاليا الحرب الى جانب ألمانيا فى ١٠ يونيو ١٩٤٠ ، وكثرت المطالب البريطانية من حكومة على ماهر ، ولكن على ماهر ، كان يرفض تحقيق نك المطالب ، بل كان يرفض حتى تحقيق بعض تلك المطالب .

ويجتمع مجلسا البرلمان : الشيوخ والنواب فى ١٢ يونية – أى بعد دخول ايطاليا الحرب بشان وأربعين ساعة – حيث يلقي على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء فى جلستين سريتين بيانا عن سياسة الحكومة المصرية ازاء دخول ايطاليا الحرب وكان مجمل الخطوط الرئيسية لتلك السياسة ، نجيب مصر ويلات الحرب مع وفاء مصر بتعهداتها ، وتقديم أكبر عون ممكن لبريطانيا – الحليفة – فى دفاعها عن الحق ، والحرية فى حدود معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ – معاهدة الصداقة والتحالف – وأن يكون موقف مصر ، دفاعيا مع قطع العلاقات السياسية مع ايطاليا ، واعتقال معظم رعاياها فى مصر .

ويقر المجلسان – مجلسا الشيوخ والنواب – حكومة على ماهر ، وسياسة الحكومة ، وتقوم الحكومة البريطانية ولا تقعد ، وتعلن بريطانيا الحرب – بصورة مكشوفة – ضد وزارة على ماهر باشا .

وفى منتصف الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم ١٧ يونيو ١٩٤٠ – أى بعد ٥ أيام فقط من موافقة مجلسى البرلمان على سياسة وزارة على ماهر باشا – يقابل السفير البريطانى السير مايلز لامبسون الملك فاروق ، ليقول للملك أنه يحمل اليه رسالة شفوية من اللورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية ، فيطلب منه فاروق أن يكون تلك الرسالة كتابة : وينتحنى السفير البريطانى ركنا من أركان غرفة الملك ويكتب وبالقلم الرصاص الرسالة التالية :

« من الواضح ، أن على ماهر – يلاحظ أنه حرمة من ألقابه – لا يجزو على مواجهة الصعاب والاضطار التى تنطوى عليها حتما الحالة الحاضرة بالنسبة لمصر ، وحتى اذا أجابنا الى مطالبنا فانه لا يخفى أن ذلك مخالف لارادته ورأيه ولا يمكن أن يستمر الحال على ذلك .

وبناء عليه فان تعليماتى اليكم هى :

أن تجربوا الملك فاروق ، أن أسوأ سياسة فى وقت الحرب انما هى سياسة الشك .

ان موقف على ماهر ، لا يتفق مع روح المعاهدة ، ولا يمثل شعور مصر والشعب المصرى ، بل لا يخدم مصالح مصر العليا .

ومن الضروري والحالة هذه تأليف حكومة أخرى .

ورسائل لورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية الى سير مايلز لامبسون السفير البريطاني في القاهرة ، ورسائل لامبسون الى هاليفاكس في تلك الايام ، العصبية من تاريخ مصر والعلاقات المصرية البريطانية تؤكد أن سير مايلز لامبسون ، في لقائه بالملك فاروق لم يطالبه بأن تذهب وزارة على ماهر باشا ، وحسب ، وانما حمل اليه مع طلب تبديل الوزارة تهديدات كثيرة من بينها - مثلا - احتمال التدخل العسكرى البريطانى ان لم يخرج رئيس الوزراء وكذلك احتمال أن تفرض بريطانيا الأحكام العرفية البريطانية على مصر ، كما حدث في الحرب العالمية الأولى ، كما حمل مايلز لامبسون الى الملك أيضا التهديد بانزاله عن العرش ، ووضعه تحت الرقابة حتى لا يلجأ الى ايطاليا .

وبعد لقاء الملك بسير مايلز لامبسون ، سفير بريطانيا في مصر - بريطانيا، التي عقدت مع مصر في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ معاهدة صداقة وتحالف - يستدعى الملك زعماء البلاد في الساعة الخامسة بعد ظهر السبت ٢٢ يونيو ١٩٤٠ ويلبى الدعوة الى هذا الاجتماع : على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء ، مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء السابق ورئيس الوفد المصرى أحمد زيورباشا، رئيس سابق للوزارة ، محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ ، أحمد ماهر باشا رئيس مجلس النواب ورئيس الهيئة السعدية ، محمد صالح حرب باشا وزير الدفاع ، محمد توفيق رفعت باشا رئيس سابق لمجلس النواب ، محمد حلمى عيسى باشا رئيس حزب الاتحاد الشعبى ، محمود بسيونى رئيس سابق لمجلس الشيوخ ، محمد بهى الدين بركات رئيس سابق لمجلس النواب ، محمد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى ، مصطفى عبد الرازق وكيل حزب الأحرار ، نائبا عن محمد محمود الذى اعتذر لمرضه ، عبد الحميد بلوى كبير المستشارين الملكيين ، عبد الوهاب طلعت وكيل الديوان الملكى « ليدون محضر الاجتماع » .

ويفتح الملك الاجتماع ، ويشير الى المسائل التى سيتناولها البحث ، ويطلب من الحاضرين أن يبحثوا الأمور بكل حرية ، ثم يفادر الملك الاجتماع ، ويتداول المجتمعون الموقف ، بعد أن عرضه عليهم بتفصيل على ماهر ، ويدوم الاجتماع حتى الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة مساء ، وينتهى الاجتماع بقرار بالموافقة على استقالة وزارة على ماهر ، ويحجى فى القرار : أنه ازاء اصرار على ماهر باشا ، على الاستقالة فانهم يضـعون الأمر ، بين يدى الملك ليتصرف فيه بحكمته و . . . » .

ويقدم على ماهر باشا ، فى اليوم التالى ٢٣ يونيو ١٩٤٠ استقالة
الوزارة .

وفى ٢٤ يونية ١٩٤٠ ، يستدعى الزعماء ، والكبراء مرة أخرى الى قصر
عابدين للبحث فى تأليف وزارة قومية تواجه الظروف العصيبة التى تواجهها
البلاد ، ويرفض مصطفى النحاس باشا الاشتراك فى هذه الوزارة القومية ،
حتى ولو كان رئيسا لها ويصر على تأليف وزارة محايدة يكون أول عمل لها
حل مجلس النواب القائم فورا ، واجراء انتخابات حرة ليس مهما أن تتم فى
ظرف السنتين يوما ، التى نص عليها الدستور ، بل تتم عندما تسمح الظروف
بذلك ، ويفشل هذا الاجتماع .

ولكن الملك يرسل وكيل ديوانه ، عبد الوهاب طلعت بك الى النحاس
باشا فى كفر عشنا بالمنوفية ، حيث كان يقيم ليعرض عليه تأليف وزارة قومية
برئاسته ويعتذر النحاس باشا طالبا أن تكون الوزارة وفدية لحما ، ودما .

وفى ٢٨ يونيو ١٩٤٠ يصدر المرسوم الملكى بتأليف وزارة حسن صبرى
باشا من السعديين والأحرار الدستوريين ، والحزب الوطنى ، والمستقلين وذلك
على النحو التالى :

حسن صبرى باشا للرئاسة ، والداخلية ، عبد الحميد سليمان باشا ،
للمالية ، محمد حلمى عيسى باشا للعدل ، محمود فهمى النقراشى باشا للداخلية ،
محمود فهمى القيسى باشا للدفاع الوطنى ، صليب سامى بك للتموين ، محمود
غالب باشا للمواصلات ، محمد حافظ رمضان باشا للشئون الاجتماعية ، محمد
حسين هيكى باشا للمعارف ، الشيخ مصطفى عبد الرازق بك للأوقاف ، ابراهيم
عبد الهادى للتجارة والصناعة ، أحمد عبد الغفار بك للزراعة ، على أيوب وزير
دولة ، عبد المجيد ابراهيم ، وزير دولة ، على ابراهيم باشا للصحة ا

أربعة وزراء من الهيئة السعدية ، أربعة وزراء من الأحرار الدستوريين ،
ممثل الحزب الوطنى وآخر لحزب الاتحاد الشعبى ، ستة وزراء مستقلين ،
بالإضافة الى رئيس الوزراء وهو أيضا مستقل .

وكانت وجهة نظر الحكومة البريطانية ، فيما يتعلق برئيس الوزراء
الجديد ، أن يكون « غير وفدى » ولكنه يتمتع بثقة الوفد .

ولم تكن الحكومة البريطانية تصر على تأليف وزارة وفدية لحما ودما - فى
هذه الفترة - على أساس أن تعيين وزارة وفدية سيكون من شأنه اغضاب
القصر ، وبعض الدوائر السياسية الأخرى مما يهم انجلترا أن تظل على تعاون
معهم ، هذا بالإضافة - كما يقول لورد هاليفاكس الى لامبسون فى رسالة
بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٤٠ - الى ما يتمتع به الوفد من شهرة سيئة من ناحية
انعدام الكفاءة الادارية .

وكان اشتراك محمد حافظ رمضان باشا ، فى وزارة حسن صبرى باشا سبب نشوب خلاف عميق فى الحزب الوطنى ، لقد سبق لحافظ رمضان باشا ، أن اشترك فى وزارة محمد محمود باشا الثانية فى سنة ١٩٣٧ ، وقد اعتذر بأن الوزارة قد ألغت على عجل ، ولم يكن لديه متسع من الوقت لأخذ رأى اللجنة الادارية للحزب الوطنى وسكتت اللجنة الادارية - كما يقول الأستاذ عبد الرحمن الراعى - عن هذا الاشتراك خاصة وأن حافظ رمضان باشا ، لم يشترك فى وزارة محمد محمود باشا الثالثة ، فلما وقعت أزمة يونيو ١٩٤٠ ، واستقالت وزارة على ماهر ، اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى ، يوم ٢٤ يونية وبحث الموقف وهل يشترك الحزب فى الوزارة الجديدة ، اذا دعى لذلك ، أم لا يشترك ، فقررت اللجنة عدم الاشتراك فيها ، ثم ألغت وزارة حسن صبرى باشا وفيها حافظ رمضان باشا ، فوقع الانقسام فى اللجنة الادارية للحزب الوطنى ، بين معارض لموقف حافظ رمضان باشا لمخالفته قرار اللجنة ، ومؤيد له فى موقفه . . .

وما سبق ذكره ، لم يكن الا مجمل الأحداث الخطيرة التى وقعت فى شهر يونية ١٩٤٠ ، وانتهت باستقالة وزارة على ماهر باشا ، بل باقالتها ، اذا أردنا تقرير الواقع الصحيح .

لقد كانت وزارة على ماهر مؤيدة من البرلمان بمجلسيه ، ولم يكن قد مضى على اعلان هذا التأييد الجماعى أكثر من عشرة أيام ، كما أن الوزارة كانت أيضا مؤيدة من الملك ومن الشعب الذى وقف خلفها يؤازرها ويناصرها ويدعمها فى تنفيذ سياستها الرامية الى تجنيب مصر ويلات الحرب ولكن بريطانيا الدولة الحليفة التى كانت قد وقعت فى مصر فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ معاهدة تقول ان الوضع الخاص لبريطانيا فى مصر قد انتهى الى غير رجعة وان العلاقات الجديدة بين الدولتين تقوم ، منذ توقيع المعاهدة على أسس من المساواة الكاملة . بريطانيا الحليفة التى لم يكن قد انتهى العام الرابع على توقيع معاهدة الصداقة والتحالف معها تأبى الا أن تفسخ تلك المعاهدة وتمزقها اربا اربا فتتدخل فى أمر خاص بسيادة مصر واستقلالها لا تكتفى بأن تطلب ابعاد وزارة مؤيدة من الملك والشعب والبرلمان والمجىء بوزارة أخرى بل تهدد بفرض الأحكام العرفية البريطانية على مصر وب عزل الملك ونفيه خارج البلاد .

ونحن نخطئ اذ نلوم بريطانيا على تدخلها فى أمور مصر الداخلية ومساسها باستقلال البلاد ، وانما اللوم يجب أن يوجه الى زعماء البلاد وقادتها الذين عجزوا عن الارتفاع الى مستوى الحدث الهام والخطير الذى سببه التدخل البريطانى .

كان مطلوبا من زعماء البلاد وقادتها أن ينسوا ما بينهم من خلافات واختلافات فى رأى وأن يقتدوا حتى ببريطانيا التى واجهت ظروف الحرب

بوزارة قومية ، وأن يعيدوا الى الوجود جبهتهم الوطنية التي تآلفت في عام ١٩٣٥ ، ولم تكن الظروف التي فرضت تكوينها قد هددت استقلال البلاد كظروف عام ١٩٤٠ .

واعتقادي الراسخ أن زعماءنا وقادتنا لو أنهم وحدوا صفوفهم واراדתهم ، وواجهوا التدخل البريطاني يدا واحدة ، وقلبا واحدا لأنقذوا البلاد من تدخل آخر على مستوى أوضح وأظهر وأخطر وقع في فبراير ١٩٤٢ . من يتصور أنه لا يوجد من بين قادتنا وزعمائنا من احتج على التدخل البريطاني ، ووقف موقفا مشرفا يذكره له التاريخ .

من يتصور أن قادتنا وزعماءنا الذين منحهم الشعب كل شيء عجزوا عن الرد على بريطانيا عندما داست استقلال البلاد وكرامتها بالنعال البريطانية ! .

وأقولها مخلصا ، ان الأطماع الشخصية والانانية والحزبية وعدم الارتفاع الى مستوى الأحداث السياسية الخطيرة التي تتعرض لها البلاد ، كان السبب الرئيسي في هزيمة شعب مصر في معركة يونيو ١٩٤٠ وكان سببا - أيضا - في تحريض بريطانيا على الاستمرار في التدخل في شئون البلاد ، وفي الحاق المهانة بها .

وحول تلك النقطة يقول أستاذنا عبد الرحمن الرافعي : لقد توحدت الصفوف في إنجلترا خلال الحرب وتكونت وزارة ائتلافية جمعت بين المحافظين والأحرار ، أما في مصر فإن التطاحن الحزبي قد استمر على الرغم من أن مصير البلاد ومصير العالم كله كانا في ميزان القدر . وهذا دليل على مبلغ ما شاب النفوس والحياة السياسية عندنا من انانية وأطماع شخصية ونقائص أخلاقية ليست من الوطنية في شيء .

وعن الظروف التي أدت الى الأزمة المصرية ، البريطانية يقول د. محمد حسين هيكل : كانت الوزارة قد عينت الفريق عزيز المصري باشا رئيسا لأركان حرب الجيش المصري ، وعزيز باشا رجل تعلم الفنون العسكرية الألمانية ولم يخف في يوم من الأيام اعجابه بألمانيا أمام موجة الاعجاب بانتصار الألمان المتواصل ترتفع في مصر وعزيز باشا هو رئيس أركان حرب الجيش المصري والوزارة المصرية تأبى أن تعلن الحرب على ألمانيا والانجليز الرسميون وغير الرسميين في مصر يشعرون من أعماق نفوسهم بهول ما يصيب أبناء وطنهم في ميادين القتال ويرون بأعينهم هذا الذي يقع في مصر ، ويسمعون أن عبد الرحمن عزام بك ، وزير الشؤون الاجتماعية ، وصالح حرب باشا وزير الحربية يتحدثان - في كل مجلس - عن انتصارات الألمان ، وهزائم الانجليز فلا عجب أن تمتلئ نفس السفير البريطاني ، وأعوانه في السفارة البريطانية والمشيرون عليه من الانجليز المقيمين في مصر ، حفيظة على هذه الوزارة ، التي رفضت مجاراتهم ،

فى اعلان الحرب وأصرت على هذا الرفض وأن يروا فيما تقدمه من المعونة لانجلترا فى حدود المعاهدة نوعا من النزول على الحكم لا يرضاه من ضعفت الهزيمة نفسه فلم يعد قادرا على كبح غضبه أو اخفاء حفيظته !

ويقول د. هيكل : انه تحدث مع الرايت أونورابل سسل كامبل مدير شركة ماركونى فى مصر حول موقف وزارة على ماهر باشا من الحرب وموقف انجلترا منها وكان كامبل صريحا فى حديثه : ان الوزارة تنفذ المعاهدة بسخاء ، ولكنها تنفذها تنفيذ الكاره الساخط لا الصديق الحريص على معاونة صديقه ، وقد أثار حديثه فى نفسى - نفس د. هيكل - الكلمة العربية القديمة عن الاحسان : « ان الناس لا يسألون ، كم أعطى ، ولكنهم يسألون كيف أعطى » وعلى هذا كانت الحالة النفسية القائمة بين الوزارة المصرية والسلطات البريطانية فى مصر ، مشوبة بقدر عظيم من عدم الثقة وعدم الاطمئنان الى المستقبل .

وكان السفير البريطانى سير مايلز لامبسون من أشد البريطانيين تأثرا بهذه الحالة النفسية ، وهو لم يكن يخفى فى أحاديثه لأصدقائه ومعارفه من المصريين ما يخالج نفسه من هذا الشعور كما أنه لم يكن يقف فى حديثه ، عن موقف مصر ، من انجلترا عند الوزارة بل كان يتخطى الوزارة الى العرش ، وصاحبه ، ويذكر أن فاروق ألمانى الهوى يسر لانتصارات النازية ولهزائم انجلترا ، وكان يستشهد بحوادث لا أعرفها . لكننى كنت أعلم ان الملك فاروق كان مستريحا لعدم اعلان مصر الحرب ، وانه كان يرى فى هذه السياسة خيرا لمصر كثيرا .

ويقول د. هيكل : ان انجلترا شكلت وزارة قومية تضم العمال والأحرار مع المحافظين برئاسة ونستون تشرشل . وعندما انهارت فرنسا فى الحرب ، انتهرت ايطاليا الفرصة فدخلت الحرب شريكة مع ألمانيا لعلها تظفر بنصيب من مغانمها عند عقد الصلح : أدى دخول ايطاليا الحرب الى تطور جوهرى فى موقف مصر وانجلترا ، فايطاليا تحتل ليبيا ومن ثم تتاخم مصر فى برقة ، وقد تولى الجنرال جراتسيانى قيادة القوات الايطالية فى ليبيا ليتوجه بها الى مصر . ويجعل من أرضها ميادين لقتال انجلترا فيها ، وقالت حكومة ايطاليا انها مضطرة لدخول الأراضى المصرية لاجراج الانجليز منها وانها رغم ذلك ، تحترم استقلال مصر ، ولا تريد بحال أن تعتدى على هذا الاستقلال أو تمسه .

ويعلن على ماهر باشا أن مصر ستقف موقف المدافع عن نفسها اذا اعتدى عليها ، ولكن بريطاني لم تكن مطمئنة الى نوايا الحكومة المصرية . وكان د. أحمد ماهر ، أول من نادى ان مصر ، لم يبق لها مفر من أن تعلن الحرب على المحور « ألمانيا وايطاليا » وأن تتخذ لهذا الموقف كل أهبة ، وكل عدة ، ولم يكن للرأى الذى نادى به د. أحمد ماهر صدى فى الرأى العام المصرى . وكانت سياسة محمد محمود باشا - وقد اشتدت العلة به فلزم فراشه - يرى

رأى الدكتور أحمد ماهر ، على أنه لم يشأ أن يبدى رأيه هذا لأعضاء حزبه ٠٠٠ .
وأننا لذلك ننتظر ما سوف تتطور اليه الحوادث ، اذ علمنا أن الحكومة
البريطانية وجهت عن طريق سفارتنا في مصر ، الى الملك فاروق تبليغا بأن
حكومته لا تقف منها موقف الصديق ، وانها في ريب من نواياها ، ورأى الملك
حين رفع اليه هذا التبليغ أن يستنير برأى أولى الرأى في البلاد فوجهت الى
الأحزاب بأمره دعوة أن تبعث مندوبيها الى اجتماع يعقد بقصر عابدين للتشاور
في الموقف ، واختار محمد محمود باشا مصطفى عبد الرازق لينوب عن حزب
الأحرار الدستوريين في هذا الاجتماع . وهناك عرض على ماهر باشا على
المجتمعين ما قامت به وزارته من معاونة انجلترا في حدود المعاهدة ، وما تلقته
من خطابات الشكر على هذه المعاونة ، لكن الحاضرين وفي مقدمتهم أحمد ماهر
باشا رأوا الخير في أن تستقيل وزارة على ماهر باشا ، بعد أن انعدمت الثقة
بينها وبين الحكومة البريطانية ، وبعد أن أصبح تعاونهما غير ممكن .
وعلى اثر هذا القرار ألقى على ماهر باشا في البرلمان تصريحاً طعن فيه
طعناً جارحاً على موقف انجلترا من مصر ، وعلى تصرف سفيرها الاستبدادي مع
وزارة مصر ، مما جعل عودته الى الحكم والحرب قائمة أمراً غير ممكن وجعل
منه خصماً صريحاً لمثل انجلترا في مصر ، وخصماً صريحاً لانجلترا نتيجة
لذلك ، ورفع على ماهر باشا استقالة وزارته الى الملك فقبلها .

الفصل السادس

زعماء مصريون يطلبون من بريطانيا إقالة وزارة علي ماهر

● سبق ان تحدثنا عن واحدة من اخطر الازمات السياسية فى التاريخ تلك الازمة التى نتجت عن اصرار بريطانيا على ان يذهب علي ماهر ، ووزارته وأن تجيء وزارة أخرى ترضى عنها الحليفة « بريطانيا » ونكمل فى هذا الفصل قصة التدخل البريطاني ، المزرى والمعيب والذي تقبله القصر والزعماء السياسيون بالخنوع والاستسلام .

يقول د* محمد حسين هيكل :

وأخذ الملك - بعد أن رفع علي ماهر استقالة وزارته - يتبين من عسى يكون الرجل الذى يعهد اليه بتأليف الوزارة الجديدة ، ليتلافى الموقف الذى ادى الى استقالة الوزارة الماهرية ، وكان طبيعيا ان يكون هذا الرجل ممن تصلهم بالسفير البريطاني مودة تمكنه من مواجهة الاحداث ، الدقيقة المتوقعة نتيجة لدخول إيطاليا الحرب ، واستقر الرأى على ان يعهد لحسن صبرى باشا بتأليف هذه الوزارة الجديدة * وعرض حسن صبرى باشا على الاحرار الدستوريين معاونته والابتراك فى وزارته فقبلوا الاشتراك فى هذه الوزارة ، وقد رأى حسن صبرى باشا قبل ان يصله التكليف الرسمى بتأليف الوزارة أن يتصل بالسفير البريطاني وكانت بينهما مودة ليتمثل على ألا تتعرض وزارته بعد تأليفها لما تعرضت له وزارة علي ماهر باشا من قبل الحكومة البريطانية فلما اطمأن الى ذلك ألف الوزارة من الاحرار الدستوريين ، ومن السعديين ومن المستقلين ، ومن بين ما ذكره د* محمد جمال المسدى ود* يونان لبيب رزق ود* عبد العظيم رمضان عن الازمات التى قامت بين بريطانيا وبين حكومة علي ماهر باشا : بعد أن اضطر لامبسون الى التخلي عن طلب دخول مصر ، الحرب ضد إيطاليا ، بدأ منذ ١٣ يونيو يتبع سياسته الجديدة تتفق مع توجيهات وزارة الخارجية البريطانية ، وهو ، ولاء ،

وتعاون الحكومة المصرية بالكامل ، واتجه لامبسون الى تشديده الضغط على « على ماهر » لتنفيذ طلبات بعينها ، وهى طلبات نخدم مصالح بريطانيا السياسية والعسكرية من جهة ، ويؤدى تنفيذها من جهة ثانية الى سوء العلاقات بين على ماهر وايطاليا بما يمنع قيام تفاهم بينهما على حساب بريطانيا ، كما يؤدى عدم تنفيذها الى كشف موقف على ماهر بما يؤدى الى طرده من الوزارة ، والحصول على وزارة تتعاون بولاء مع بريطانيا : أى أنها سياسة احراج وتوريط على ماهر ، ويقول لامبسون ، لأحمد حسنين عندما قابله فى ١٢ يونيو ١٩٤٠ ان رئيس الوزراء ، على ماهر ، لو نفذ ما يريدون فسوف يقبلون التعامل معه ، لكن حينما يتضح أنه يخدعنا مع الايطاليين سيكون على الملك فاروق ، لصالحه ولصالح بلاده أن يتصرف ، ويطلب لامبسون من أحمد حسنين باشا أن يحذر الملك من الاخطار المقبلة ، وفى نفس الوقت كتب لامبسون ، الى هاليفاكس عن المطالب التى مازال على ماهر مترددا فى اجابتها وهى :

(ا) ضرورة اعتقال من لا يزال طليقا من الالمان بسرعة رجلا كانوا أم نساء . وذلك بسبب نشاط الطابور الخامس .

(ب) ضرورة القيام فى الصحف والاذاعة بدعاية مضادة للدعاية الايطالية ، ومع ان رئيس الوزراء قد وعد بذلك فانه يعوق القيام بما وعد .

(ج) تم اطلاق سراح بعض من سبق اعتقالهم ، من الايطاليين بالمخالفة لما طلبنا .

(د) هناك ما يدل على عدم الرغبة فى العمل طبقا لما نريده من وقف جميع أنواع التعامل تجاريا وماليا مع ايطاليا ، ومصادرة المؤسسات الايطالية فى مصر ، وتجميد الحسابات الايطالية فى البنوك المحلية و . و . رئيس الوزراء لم يوافق بعد ذلك رغم استعداد وزير المالية حسين سرى للتعاون فى هذا المجال .

(هـ) يعارض على ماهر بعناد تعيين حكام عسكريين ، بريطانيين لثلاث مناطق عسكرية ، ويضيف لامبسون الى ذلك قوله : انه يكاد لا يوجد شك فى أن على ماهر يتبع سياسة ذات وجهين بين بريطانيا ، وايطاليا وأنه يعمل على تسهيل الأمور للايطاليين ، وانه يتلاعب بطريقة مغلقة فيما يختص بالجيش المصرى ، وقال لامبسون ان على ماهر يصير على القيام باحتجاج قوى على موقف الحكومة المصرية من تلك المطالب ، وفى ١٤ يونيو يقابل لامبسون على ماهر ويثير معه بعض المطالب البريطانية ، كسرعة رحيل رجال المفوضية والقنصلية الايطالية . وحتى يتم ذلك يجب وضع كردون حول المفوضية والقنصلية الايطالية ، الهدف منه منع اتصالهما بالناس فى الخارج و . و .

ويقول لامبسون ، ان على ماهر ، قال له انه يدين بالولاء لشعبه ، ولنفسه فقط ، وحين قال له لامبسون ، أنه يدين بالولاء للمعاهدة قال على ماهر : أنه ينفذ المعاهدة نصا ، وروحا وزيادة ، ويصف لامبسون ، موقف على ماهر - بعد المقابلة - بأنه موقف المراوغة أو عدم التعاون الصريح ، وأنه حين يعد فانه لا ينفذ ما يعد به والسبب يرجع الى صفة على ماهر ، التي لا تمكنه من العمل باستقامة ولكن أهم من ذلك هو خوفه من اثاره ألمانيا ، وايطاليا في وقت بدت فيه الموازين مائلة بتشكل كبير ضد الحلفاء ، وأن سياسته حينئذ هي الحصول على شعبية عن طريق عدم دخول الحرب ، بشعب قد أفزعه شبحها .

والجدير بالذكر ان لورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية ، لم يكن يريد لمصر ان تدخل الحرب بعكس سير مايلز لامبسون السفير البريطاني في القاهرة ثم عاد لامبسون فوافق على وجهة نظر هاليفاكس بشرط قيام حكومة مصرية تقوم بتنفيذ الاجراءات اللازمة لسلامة القوات البريطانية ، وان تنفذها في الحال ، وكان سير مايلز لامبسون مقتنعا تماما ، بان حكومة على ماهر تراوغ وتماطل في تنفيذ ما تطلبه بريطانيا منها خاصة بعد هزيمة فرنسا ، ولذلك رأى لامبسون ، ان على ماهر ينبغي ان يذهب .

ويقول د . محمد جمال المسدي ، و د . يونان لبيب رزق ، و د . عبد العظيم رمضان ان مقابلة لامبسون لعلى ماهر في ١٤ يونيو كانت المقابلة الاخيرة بينهما وكانت تلك المقابلة في نفس اليوم الذي دخل فيه الالمان باريس ، وبعدها بيومين تولى بيتان السلطة وطلب الهدنة وأصبح نسليم بريطانيا في نظر الكيرين مسألة وقت : كان لهذا تأثيره على الجو ، الذي ساد المقابلة ، فقد سادها التوتر ، وكان صداما حقيقيا بين لامبسون ، وعلى ماهر ، اتخذ الى حد ما صبغة الاتهام والطلب الملح من جانب لامبسون ، والدفاع والرفض الضعيف من جانب على ماهر ، موقف الحلفاء هذا يوضح صواب رأى لامبسون من ان السبب الاساسي في موقف على ماهر ، هو الخوف من اثاره ألمانيا ، وايطاليا كما أنه يوضح قول على ماهر حين واجهه لامبسون بما سيكتبه الى هاليفاكس عن موقفه من المطالب البريطانية ، أن ولاءه لشعبه ولنفسه فقط ، وقوله ان الظروف قد تغيرت حين لفت لامبسون نظره ، الى رأيه السابق بأن مصر ستدخل الحرب لو دخلتها ايطاليا ، ويلاحظ على كثير من مطالب لامبسون وبخاصة تلك التي رفضها على ماهر ، كان الغرض منها اما توريث على ماهر ، مع الايطاليين مما سيؤدي الى سوء العلاقات بين مصر ، وايطاليا وأما الى الحرب ، مثال ذلك طلب عزل المفوضية الإيطالية ، وتفتيشها ، وتفتيش رجالها أو نقل السلفة في المناطق التي تهم السلطات العسكرية البريطانية الى تلك السلطات بما يضمن لها حرية العمل ، والحق - المسدي ، ورزق ، ورمضان - ان المقابلة كانت صداما بين ولاهين : ولاء على ماهر لشعبه ، ولنفسه ، وقد رأى مصلحة

مصر في البقاء خارج الحرب ، وعدم اساءة علاقاتها بدولتي المحور مع التزام حدود المعاهدة مع الحليفه ، ورأى مصلحته في الحصول على شعبيته بالتمشى مع الاتجاه السائد ، وهو تجنيب مصر مخاطر الحرب ، وولاء لامبسون لبلاده في ساعة محنتها ، وقد رأى صالحها في التوسع في تفسير التزامات مصر ، بمقتضى المعاهدة ، لتصبح التزاما لمصر ، بتنفيذ كل ما يطلبه الجانب البريطاني ، وقد ألمح على ماهر لامبسون خلال المقابلة عن ذلك بقوله : ان ولاء لشعبه ، ولنفسه فقط ، ورد لامبسون بأن ولاءه للمعاهدة أيضا ، وعاد الى نفس المعنى حين شرح في مجلس الشيوخ في ١٤ يونيو سياسته وأسباب الخلاف بينه وبين الجانب البريطاني قائلا : ان بعض طلبات الجانب البريطاني ، كانت تؤدي بذاتها أو بمجموعها الى حالة الحرب المقرر تفاديها ، فنشأ الخلاف ويتلخص جوهر الخلاف الحالي في التعارض بين مصلحة الدولتين فكل منا عمل بما يمليه عليه الولاء والاخلاص لوطنه » .

وفي ١٥ يونيو أرسل لامبسون ، الى هاليفاكس ، يخبره بما وصلت اليه العلاقات مع على ماهر ، وأن الموقف يتدهور بسرعة ، وقد وصلتني - لامبسون - رسائل يائسة من كل من محمد محمود والنحاس باشا ، بأنه يجب أن يذهب على ماهر ، وأن يذهب بسرعة ، لانقاذ البلاد ، ويؤسفني - لامبسون - أيضا . أن هذا هو ما وصلت اليه بنفسى بعد تردد ، فلا يوجد ظل للشك في أن على ماهر ، غير متعاون ، ولا يعتمد عليه ، وانه جدير بالاحتقار الشديد ، فلم يقم بتوجيه الراى العام الى الطريق الصحيح ، رغم وعوده المتكررة ، بحيث أصبحت - لامبسون أيضا - أعتقد انه لم يكن في الحقيقة يعتزم أن يفعل ذلك على الاطلاق ، لا نستطيع ، ولا تستطيع مصر ، أن تبقيه في الوزارة أكثر من ذلك ؟ » .

ويقول لامبسون أيضا في تقريره الى هاليفاكس : انه وكل مستشاريه مقتنعون بأن خير طريقة هي أن تسأل النحاس باشا ، باعتباره أبو المعاهدة ، والرجل الذى لا يزال يسيطر على الراى العام عن رأيه في أنسب وزارة تخلف الوزارة القائمة ، ويقول لامبسون : انه يستعد لقبول وزارة وفدية خالصة لو فضل النحاس باشا ذلك ، وأننى - لامبسون - أعتقد أن النحاس باشا ، سيعمل معنا بولاء رغم كل أخطائه ، فهو مقتنع بالخطر الايطالى ، ويكره الديكتاتورية ، وانه ينظر الى بريطانيا العظمى باعتبارها أهل مصر الوحيد .

ويقول لامبسون أيضا : ان الجنرال ويفل يشاطره الراى في ان تغيير الوزارة فى الحال أصبح الآن أمرا أساسيا ، « انه منبئعد لشهد أزرى اذا استدعى الأمر » لكن أيا منا على أية حال لا يعتقد ان الملك سيصمد فى وجهنا لقد تضاءلت شعبيته وكثير من المصريين مستاءون من مجونه وعدم مراعاته

للمسئولية ومن الضروري بطبيعته الحال أن يمنع على ماهر ، من العودة الى السراى حيث يكون أخطر منه فى منصبه الحالى .

ويقول لامبسون أيضا فى تقريره لهاليفاكس ان حسين سرى حثه على التخلص من على ماهر ، فى الحال ، وان حسين سرى قد أكد له - أى للامبسون - ان على ماهر ، لا يعمل مع الجانب البريطانى بولاء .

ويكتب هاليفاكس الى لامبسون فى ١٦ يونيو ١٩٤٠ مخولا اياه مقابلة الملك لطلب تغيير الوزارة ، فمن الجلى أن على ماهر ليست لديه الشجاعة اللازمة لمواجهة المضاعف ، والمخاطر ، التى لابد أن يحملها الموقف الحالى لمصر ، ويخول هاليفاكس للامبسون ، أن يقول للملك ان سياسة الترد هي أسوأ سياسة تتبع فى زمن الحرب ، وكان من رأى هاليفاكس أن تضم الوزارة الجديدة أكبر عدد ممكن من العناصر ، وقد يكون من الحكمة ، أن نحصل لو أمكن على رئيس وزراء غير وفدى يؤيده النحاس بدلا من مفاتحة النحاس باشا ، فالى جانب عدم كفاءة الوفد الادارية - لاشك أنك - لامبسون - سنقدر ان وزارة وفدية خالصة لن تثير عداء السراى فقط ، بل عداء دوائر سياسية أخرى لتعاونها معنا قيمة كما أن معاكساتها قد تكون خطيرة .

ويحرص هاليفاكس فى خطابه للامبسون على التأكيد على ان موقف القوات المسلحة المصرية ذو أهمية كبرى « وأرجو أن تحصل الوزارة الجديدة ، على ولائها ، وولاء غالبية الشعب » .

ويتحرك لامبسون بعد وصول تعليمات هاليفاكس اليه ، بسرعة فيوالى اتصالاته بالنحاس ومحمد محمود عن طريق وسيط يعتمد عليه ، ويعرف ان رأى الوفد تاليف وزارة وفدية خالصة ، وان كان الوفد يوافق على تشكيل مجلس حرب يتكون من رؤساء الأحزاب الأخرى . ولم يوافق النحاس ، ومحمد محمود ، على اسناد الوزارة الى حافظ عفيفى ، أو حسن صبرى ، كما رفض محمد محمود اسناد الوزارة الى عبد الفتاح يحيى ، وان كان محمد محمود يوافق على أن يشكل الوزارة الجديدة سيف الله سرى الذى يمكن أن يحظى بتأييد الوفد ، والأحرار الدستوريين ، وربما السعديين أيضا !

وكان لامبسون يؤيد تشكيل وزارة محايدة برئاسة سيف الله سرى .

والوثائق البريطانية ، تقول ان لامبسون طلب أن تذهب وزارة على ماهر ، وأن يذهب بسرعة ، ولا يعود الى السراى ، لأن التجارب أثبتت بما فيه الكفاية ان وجوده فى السراى يجعل مهمة أية وزارة تتولى السلطة مستحيلة . وعندما يسأل الملك فاروق السير مايلز لامبسون عن الوزارة ، التى يوصى بتشكيلها يقول لامبسون أن تكون برئاسة شخص ينفذ المعاهدة نصا وروحا

ويجتمع بتأييد الشعب ومن المؤكد أننا لا نعلق قبول المنصب على أن تعلن مصر الحرب ، وينصح لامبسون الملك بأن يستشير محمد محمود بوصفه زعيم المعارضة ، ومصطفى النحاس باشا باعتباره زعيم أكبر حزب شعبي في البلاد ، ويوافق الملك على استشارة محمد محمود ، ولكنه يعترض بشدة على استشارة النحاس ، ولكن لامبسون يقول للملك : أنا لا أطلب أن تسند إليه الوزارة ، وإن ما اقترحته هو أقل ما يمكن أن تفعله جلالتك لمصلحة بلادك ، بل وحتى لمصلحة عرشك ، بدون شك ، .

ويلجأ لامبسون إلى التهديد ، ذاكرا للملك ان الجنرال ويفل ينتظر بقلق عودته ليعرف الى أى مدى سينفذ الملك ما يطلبون ، ويرجو لامبسون الملك بالآل يلعب بالنار ، وإن يتبع نصيحته ، والا يجعل على ماهر يقوده في الطريق الخطأ بنصائحه الخطرة . ولم يلتزم فاروق بشئ ، وإن كان قد أشعار الى انه بحاجة الى وقت للتفكير .

وينحرك على ماهر بسرعة ، فيبحث ببرقياتة الى السفير المصري في لندن يشرح فيها موقفه ويشرح فيها أيضا أن المطالب البريطانية غير معقولة مثل اعتقال أطباء المستشفى الإيطالي ، وترك المستشفى بدون أطباء ، وكذلك طلب بريطانيا اعتقال ١٢ ألف إيطالي معظمهم من العمال ولا شأن لهم بالسياسة ، كما أنهم يستقرون في مصر منذ أجيال ويطلب على ماهر ، من لورد هاليفاكس تجنب العقبات ، والاعتدال والصبر .

ويبعث الملك أيضا برسالة الى ملك بريطانيا عن طريق السفير المصري في لندن يشكو فيها من تدخل السير البريطاني في القاهرة في شئون مصر ، بطلبه تغيير الوزارة المصرية فورا كما أن السفير - هكذا يقول فاروق في رسالته الى ملك بريطانيا - يصحب طلباته بعبارات تهديدية جارحة خارجة عن حد اللياقة . ويقول الملك للامبسون - عن طريق أحمد حسنين - انه قد بعث برسالة الى ملك إنجلترا وانه لا يستطيع أن يغير الوزارة قبل أن يصل رد ملك بريطانيا ، ولكن لامبسون أصر على موقفه ، وقد بذل حسنين نشأت باشا سفير مصر في لندن ، جهودا شاقة لدعم مركز على ماهر ، في الوقت الذي بذل فيه لامبسون سفير بريطانيا في مصر - جهودا شاقة أيضا لسرعة الاجهاز على ماهر .

وكان لورد هاليفاكس مترددا في اتخاذ موقف حاسم تجاه على ماهر بعد أن بدأت أثار حملة على ماهر في لندن تظهر ، ولكن لامبسون كان قد اتفق مع الجنرال ويفل القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط وقائد سلاح الطيران على ضرورة اقضاء على ماهر بسرعة ، والا فان الأحكام العرفية البريطانية سوف تعلن في مصر ، ويتولى البريطانيون أمر البلاد ، وأخيرا يوافق لورد هاليفاكس ، على خطة لامبسون ، و ويفل ، وفي مقدمتها التهديد بإعلان

الاحكام العرفية البريطانية ، واعلانها بالفعل ، ويخول هاليفاكس ، للامبسون انه اذا ما سحبت الملك فاروق عن المنحى عن العرش ، فله - اى لامبسون - ان يقبل بخله ، وسيكون من الضروري حينئذ ألا يبقى طليفاً فى مصر ، والا يخرج من نطاق السفارة البريطانية ، حتى لا يصبح مطالباً بالعرش فى ايدى ايطاليا وبوصول رد ملك بريطانيا قدم على ماهر استقاله ، وكان ما كان من دعوه العديد من الشخصيات المصرية لمقابلة الملك ، على النحو الذى سبق أن أشرنا اليه ، وكان فى مقدمة الذين رأوا أن تدخل بريطانيا اعتداءً على الاستقلال ينبغى عدم التسليم به ، وان على ماهر ، وصالح حرب ، وعبد الوهاب طلعت وكيل الديوان ، ومحمد محمود خليل هم أصحاب الرأى المتطرف !!

وكان هناك اتجاه بتشكيل وزارة قومية وأصحاب هذا الرأى عبد الفتاح يحيى ، واسماعيل صدقى ، وقد وافق على ماهر ، أما رأى النحاس فكان ضرورة تأليف وزارة محايدة ، نرضى عنها وتؤيدها الأحزاب تقوم بحل البرلمان القائم وتجرى انتخابات جديدة حين نسمح الظروف بذلك . وقد أيد الجميع ، سياسة على ماهر ، فيما يختص بتنفيذ المعاهدة ، وتجنيب البلاد ويلات الحرب » وأن تغيير الوزارة ، لا يجب أن يؤدى الى تغيير السياسة » واستنكر الجميع التدخل البريطانى ، وقد رفض النحاس باشا حق أية دولة أجنبية فى التدخل فى تعيين وزارة فى بلد مستقل كمصر ، واذا اصرار على ماهر ، على الاستقالة رأى أن يترك الأمر للملك .

ويبلغ الملك مايلز لامبسون أن وزارة على ماهر ، قد استقالت ، وأنه بسبيل تشكيل وزارة جديدة ، ويصر لامبسون على أن تكون الوزارة الجديدة مرضية عنها من قبل النحاس باشا ومؤيدة منه ، وعندما اعترض الملك على استدعاء النحاس لأخذ نصيحته ، أصر لامبسون على الحصول على اجابة عن ذلك ، بنعم ، أو بلا فى نفس اليوم ، وان كان لامبسون قد أشار الى أهمية أن تكون الاجابة « بنعم » ، وكان الملك قد حاول أن يحتفظ لنفسه بحق اختيار رئيس الوزراء الجديد فدعا رؤساء الأحزاب ومن بينهم النحاس باشا للاتفاق على رئيس الوزارة الجديدة .

واختلف الزعماء حول تأليف الوزارة الجديدة ، وترك الأمر من جديد للملك . ويستعجل لامبسون تأليف الوزارة الجديدة ، وقابل عبد الوهاب طلعت « بك » النحاس باشا فى كفر عشما فأصر النحاس على تأليف وزارة محايدة ، ولم يستحسن النحاس باشا ، أن يكلفه الملك بتأليف وزارة جديدة لأنه لا يريد أن يعمل مع أدوات الحكم القائمة ، ولأنه لا يريد أن يحدث انقلاباً فى أدوات الحكم يسيء الى الأحزاب الأخرى ويتنافى مع ظروف الحرب ،

ولم يستمر الجانب العسكرى البريطانى فى تأييده للامبسون الذى كان يرى تأليف وزارة وفدية ، بسبب عدم وجود قوات كافية فى مصر ، وبذلك اضطر لامبسون الى قبول الأمر الواقع والاكتفاء بذهاب وزارة على ماهر ، ومراقبة سلوك الملك !!

ومن الوثائق البريطانية والمصرية التى اعتمد عليها الدكاترة ، محمد جمال الدين المسدى ، ويونان رزق ، وعبد العظيم رمضان وصلاح العقاد فى تاريخ تلك الفترة ، ننتقل الى محكمة الجنايات التى نظرت قضية اغتيال أمين عثمان باشا وكان على ماهر قد سئل عن ألوان الخلافات التى قامت بينه ، كرئيس للحكومة ، وبين الحكومة البريطانية أثناء وزارته الثانية ، وكان من بين ما قاله على ماهر باشا :

بدأ الخلاف بمجرد اعلان المانيا الحرب ، كانوا يتوقعون أن تعلن مصر الحرب على المانيا ، ثم حصل أن رأينا لمصلحة مصر ونحن مصريون ، ألا تدخل مصر الحرب ، واكتفينا بقطع العلاقات السياسية ، والمسألة مسألة ظروف ، وكان تقدير ذلك متعلقا ، بما يقضى به الصالح ، ولأن الدخول وعدم الدخول يتعلق بالاستعداد وكنت أقول أن شعبا له حضارتان لا يمكن أن نسوقه الى الموت فى غير مصلحة بلده خصوصا وأن السفير سئل ، ما هو موقف مصر فى نهاية الحرب وهل تستكمل كل استقلالها ، فأجاب بأنهم لا يمكنهم أن يعدوا بشئ وكفاهم وعد ، بلفور أثناء الحرب الأولى فى فلسطين وفى بداية العمل ، اتجهنا لتنفيذ المعاهدة لأن واجبنا الأول أن نعمل لمصر بصفتنا مصريين وبعد ذلك نعمل لحليفة مصر بما توجبه المعاهدة وقد عملنا بما توجبه المعاهدة وما يزيد عليه وما دام لا يتعارض مع مصالح مصر ، وبعد اعلان الأحكام العرفية قالوا ان لهم اتفاقا سابقا وهو أن الحكام العسكريين يكونون من الانجليز فرفضت *

وعندما سئل : هل قالوا مع من كان الاتفاق السابق ؟ أجاب على ماهر بقوله : مع الحكومة السابقة واشترط القواد البريطانيون ألا يتركوا سلامة الجيش فى الصحراء ، فى أيد أخرى غير القواد البريطانيين وهذا كان تعليلمهم فطلبت من السفير البريطانى فى مصر ، الأوراق التى تم بموجبها مع الحكومة السابقة هذا الاتفاق ، فأجاب السفير بأنه لا توجد أوراق تحت يده وقال انه طلب هذا الطلب وقبل شفويا وكان فى حكومة محمد محمود باشا فكانت اجابتي : ان الصحراء الغربية أرض مصرية ، ولا يمكن أن يتولى الأمر فيها الا مصرى ومصر مسئولة عن سلامة الجيوش ، فى أراضيها ومسئوليتها من جهة مواطنيها ولا محل للتحوف مقدما *

وبعد ذلك حصلت مسائل كثيرة جدا منها انه كان وقت ذهابى للسودان ، كان يراد تعطيل سفرى بأى طريقة • فقال السفير : اذا سافرت تكون كسائح ، قلت زى تشرشل ما يروح اسكتلندا وهو رئيس وزارة فانا سآزور

السودان ، وأنا رئيس وزارة ، ولن ينوب عنى احد لاني أعبر بقسى فى أرض مصرية ، وبالفعل لم انب عنى احدا ، وان معى وزير الدفاع ووزير الاسنغال ، ولم ينيبا عنهما أحدا : كانت الاعمال نرد لنا بالطائرة مسولى بصريهما ومن المسائل البارزة ان وزارتنا كانت تنجى الى خارج القطر الى الحالة الدولية وكانت عندنا معلومات كاملة فقبل دخول ايطاليا الحرب بسنه اسابيع أستدعيت السفير البريطاني والجنرال ولسون واخبرتهما بأن لدينا معلومات دفيقة بأن ايطاليا داخله الحرب حتما فبالا ان المعلومات التى لديهما من سير برسى لورين سفيرهم فى روما تنفى ذلك وان الايطاليين يريدون كسب المال والمنافع الاقتصادية فقلت لهم : بلغوا ذلك لورارة الخارجية البريطانية ورأيت أن أستعد ، وكان يوجد بمصر ٧٠٠٠٠ ايطالى بمصر منهم ١٢٠٠٠ فى سس الخدمة العسكرية ومدربون ندرىيا حسنا ، وفى حالة وقوع حرب لا يمكن للبوليس العادى أن يحتقلهم جميعا وأنا لا أريد أن أستعين بالبحيش البريطاني ولا بالبحيش المصرى ولذلك قلت للسفير انه سيصدر منى أمر بنزع السلاح الموجود فى كل مكان من بين جميع السكان ويجب أن يشمل هذا الأمر ، البريطانيين والفرنسيين واليونانيين كما يشمل الايطاليين وقلت له أيضا ان من الواجب أن أعلن انه سيحصل تفتيش والا كان الأمر ، بلا نتيجة ولا بد أن أفتش بيوت انجليز ، وفرنسيين ويونانيين حتى لا أفرق فى المعاملة بين رعايا الدول ، كانوا مقتبطين بهذا الحل وما توصلت اليه من ضبط أسلحة عند الايطاليين دعانا الى تفتيش كل بيت أو ناد ايطالى حتى القنصليات ورأيت أن أعرض بعد ذلك على الملك أن يفادر فيروتشى بك القطر المصرى ويأخذ أجازة لرعويته الايطالية لأنه ليس من المناسب أن يعتقل وهو فى السراى فحضر فيروتشى وقابلنى وقلت له ان الملك فؤاد أكرهك والملك فاروق يعطف عليك ويجب ألا تكون مصدرا للمتاعب فارجو أن تأخذ ثلاثة أو أربعة أسابيع أجازة ، فقال لا مفيش حرب ، قلت له روح اسأل مائسولينى وزير ايطاليا المفوض ، فاذا أكد لك انه لا توجد حرب أقعد ، وان لم يضمن هذا تعال وأنا أعطيك « الباسبور » فى نصف ساعة وفى اليوم التالى حضر ، وطلب الباسبور فأعطيته له وفورا واستدعيت السفير البريطاني والجنرال ولسون واخبرتهما بما حصل ، وكان عملى معهما بغاية الصراحة ، وقال لى السفير : كيف تعطى فيروتشى باسبور وربما يعود كبراشوتشيت - فقلت له ان فيروتشى عمره ٧٠ سنة وانت عمرك ٥٠ سنة فهل من كان فى سنك يمكنه أن يكون براشوتسيت ويلقى بنفسه من حالى فأجاب الجنرال ولسون مستحيل لأنه يجب أن يبدأ التدريب على ذلك فى سن العشرين فقلت له : جاوب السفير .

الباب الثاني

الفصل الأول

أسرار اقالة على ماهر كما رواها بنفسه في محكمة الجنايات

● سبق لنا أن تحدثنا عن العلاقات بين على ماهر باشا كرئيس للوزارة المصرية وبين بريطانيا العظمى حليفة مصر بمقتضى معاهدة ١٩٣٦ وذلك على ضوء ما جاء في شهادة على ماهر باشا نفسه في محكمة الجنايات أثناء نظر قضية الاغتيالات السياسية « مقتل أمين عثمان باشا » وفي بداية هذا الفصل نكمل شهادة على ماهر باشا .

● يقول على ماهر : ان إيطاليا أعلنت الحرب وانه استدعى السفير البريطاني وقال له سأعلن تصريحاً بمجلس النواب ، وعرض عليه صورة التصريح ، وهو أن مصر ، لن تدخل الحرب الا اذا هوجمت المدن المصرية ، أو مواقع جنودنا ، أو حصل التعدي عليها باستفزاز فقال اذا هاجم الجنود الايطاليون الجنود البريطانيين فقال على ماهر : لا شأن لنا في هذا « وكان وقتها موقف الجنود البريطانيين صعباً جداً وكل ما عندهم ٢٨ مدفعاً ضد الطائرات منها ٢٠ في الاسكندرية لحماية الأسطول ، و ٨ لحماية الورش بتاعتهم وباقي القطر لا يوجد به شيء يحميه » .

ويقول على ماهر - في المحكمة أيضاً - انه كان ثمة اتصال دائم بالفرنسيين وكافوا يستعدون في تونس وكان هناك اتفاق مع الانجليز حول الألمان الموجودين في مصر من نعتقلهم ومن نخرجهم من البلد وكان هذا الاتفاق بين السلطة المصرية والألمان ، والبريطانيين وقد أبلغ الاتفاق الى برلين وكانت برلين فاهمة مركز مصر ، فقالت اننا لا نتعرض للمصريين في ألمانيا مطلقاً ، وبعد ذلك غير الانجليز رأيهم ، وطلبوا منع سفر كثيرين من الألمان وكانت نتيجة ذلك أن الألمان اعتقلوا بعض المصريين وكان قد نبه على المصريين في ألمانيا أن يغادروها في الحال وبقي بعضهم هناك ، وحصل أن قناصل ألمانيا

مروا عن قنال السويس في مركب انجليزية بعد الهند فوقنا المركب وأنزلنا،
القناصل ليكونوا رهينه مقابل المصريين الذين اعتقلهم الألمان وجاءني خطاب
شخصي ظريف من السفير البريطاني يقول أننا سنتبادل مع ألمانيا بفناصل.
انجليز في ألمانيا والقناصل الانجليز من عائلات كبيرة ، وفي حالة مرض ،
ويختفى وفاتهم ، وقال هذه ضربة نقدرها اذا أفرجت عنهم وسلمتهم للسلطات
البريطانية ، وقد وجد البوليس المصرى عندما فتش أحد القضاة الألمان وكان
يعمل بالمحاكم المختلطة في مصر أوراقا تدل ، على أنه كان يقابل هتلر ، كما
وجدنا أوراقا تدل على المعاهدة بين ألمانيا وروسيا ، ولم تكن المعاهدة قد
وقعت بعد وفي هذه الأوراق ان ألمانيا وروسيا اتفقتا على تقسيم بولندا.
وقد حددت في إحدى الخرائط مناطق التقسيم فأخذت هذه الأوراق واستسعت
السفر وأطلعته عليها فأبلغ وزارة الخارجية وطلبوا هذه الأوراق ، للاطلاع
عليها فأعطيتها للسفير على سبيل الأمانة والوديعة .

وقد طلب السفير البريطاني أن أفتش المفوضية الطليانية والوزير
الاطالى المفوض في مصر وتفتيش الأمتعة والجيوب والملابس وبيت السفير ،
وقد طلب منى السفير أيضا ألا أسمح لطليانى بالسفر الا للسفير وموظفى.
المفوضية وكان ردى اذا اعتقلتم السفير الايطالى الكونت جراندى سفير
ايطاليا في لندن ، فسوف أعمل المتل في مصر وأما التفتيش فانا أرفضه بل
وقلت لهم : اذا أردتم التفتيش ، ففتشوا أنتم ولن أحتج ، ولكننا لن نفتش
أحدا فالكونت جراندى موضع التكريم في بلادكم فلا أعاملهم أنا الا بقواعد
العرف الدولى .

وقد طلب السفير البريطانى ، كما قال على ماهر اعتقال اسماعيل.
صدقى باشا وتوفيق دوس باشسا ، وأحمد كامل باشا وأحمد حسين وقد
رفض على ماهر بالطبع أن يعتقل أحدا منهم . وقد أكد توفيق دوس باشا -
وكان أحد المحامين فى القضية - تلك الواقعة وكانت حجة السفير فى الثلاثة
الأول أنهم أعضاء بمجالس ادارة شركات المانية ، فكانت اجابتى - على ماهر -
انه لا يستعد أن يكون هناك ، برطانون في، مثلا، هذه الشركات لأن ألمانيا
كانت صديقة لبريطانيا قبل الحرب ، أما الأستاذ أحمد حسين فقد كان
منسوباً اليه انه صدر منه هتاف عدائى أثناء مقابلة السفير !

وقال على ماهر : لم أشأ أن أعقل أحدا وقلت للسفير انى مستعد أن.
أقدم أحمد حسين للمحاكمة وليكن في علمك أنه سبقضى بالبراءة فاقتنع وعدل
عن المحاكمة .

وقال على ماهر ، ان الانجليز طلبوا دخول مصر الحرب فعلا أثناء وزارته،
عند اعلان ألمانيا الحرب واثانيا عند دخول ايطاليا الحرب ومرة ثالثة بعد
خروجه من الوزارة .

وعندما سئل على ماهر : عندما كنت رئيسا لديوان الملك سنة ١٩٣٧ هل تدخل السفير البريطاني بأى شكل ليمنح اقاله النحاس باشا ؟ اجاب على ماهر بقوله : أيوه حصل وكنت فى سراى القبة فاتصل بى السفير ووجه لى كلمة بأن أكون مسئولاً عن كل ما يحدث فى حق الوزارة اليوم فأجبه انى أنا مسئول دايماً اليوم ، وغدا ، وفى بيتى ، وهنا ، وقلت له عايز أعرف بأى حق تكلمنى بهذا الحديث وانا من الذين وقعوا على المعاهدة فتمهقر وحال : أنا أتكلم كصديق ، قلت : كصديق اتفضل • فطلب ألا تكون الاقالة الليلة ، فقلت انه أصبر لما أستاذن ، وعرضت الامر ، وكان المتفق فى الأصل فبسل طلبه أن تكون الاقالة فى الصباح ولذلك أخبرته أنه لا يحصل شىء فى تلك الليلة وقلت له من قبيل المداعبة : أنت المسئول عن الأمن الليلة ، فكان جوابه انه أراد أن يتخلى عن المسئولية ، ورجانى ، أن أقابل مكرم باشا فى تلك الليلة ، وفعلاً • انتقلت الى سراى عابدين وهناك قابلت مكرم باشا • وكان معه ، أمين عثمان باشا • وعندما سئل على ماهر باشا عن الصفة التى اشترك فيها أمين عثمان باشا فى الحديث أثناء تلك المقابلة قال على ماهر ، تسأل عن ذلك أمين عثمان باشا •

● وفد جاء فى شهادة على ماهر باشا • فى محكمة الجنايات ، قضية الاغتيالات السياسية - مقتل أمين عثمان باشا - ان أمين عثمان باشا ، قد أحيل الى المعاش ، فى أول أو ثانى جلسة لمجلس الوزراء ، لأسباب كثيرة من بينها - كما يقول على ماهر - موافقه غير المشرفة منذ مقاضات ١٩٣٦ ، ولأنه لما كان وكيل وزارة كان يخشاه ، بعض الوزراء ، لصلته بالسفارة البريطانية ولأن « مذهب » على ماهر فى فن الحكم « أن وكيل الوزارة هو الذى يتولى العمل بأكمله ، أما الوزير ، فليس له الا التوجيه السياسى والنظر فى الشكاوى ، والرقابة اللازمة ، على الأعمال) فعماد العمل فى الوزارة هو الوكيل وكان أمين باشا ، يعمل قليلا جدا فى وزارة المالية ، وكان عمله خارجا عنها ، وكان لدى معلومات تدل على أن الدوسيهات متروكة بالثبات بدون تطريف وبما أن الحالة الدولية كانت خطيرة ، وتقتضى أن يكون العمل دقيقا ، رأيت « الأولى » أن يحال الى المعاش ، فاتصلت فوراً بمحافظ البنك الأهلى ، وطلبت اليه - وكان عندهم كراسى فاضية فى مجلس الادارة - أن يعينه فى احداها ، فقبل ذلك بسرور وأحيل الى المعاش وبعد احواله زارنى السفير وقال لى أتعشم أن تعتمد على أمين باشا فى المسائل الصغيرة ، التى ينقلها الى - أى السفير - منك - أى من على ماهر - فقلت له - هكذا قال على ماهر باشا - أظن أن هذه المنفعة لا يمكن الاستفادة بها لأنه أحيل الى المعاش ، ولم يكن السفير يعرف أنه أحيل الى المعاش ••

● وعن المواقف ، غير المشرفة ، التى وقفها أمين عثمان باشا فى المفاوضات ١٩٣٦ قال على ماهر : كنت فى رئاسة الوزارة سنة ١٩٣٦ وكنت

وزيرا ، للداخلية والخارجية ، والقيت على مسئوليتي التمهيد للمفاوضات وإزالة كل العقبات في ذلك العهد ، لأنه كان هناك رغبة في أن تجري المفاوضات في دار السفارة وكانوا ممتنعين عن أن يشترك فيها أخي المرحوم أحمد ماهر باشا والنقراشي باشا ، من أعضاء المفاوضات وقدموا ما يشبه الانذار بأنه في حالة اخفاق المفاوضات يستردون كامل حقوقهم ، وطبعا توصلت الى أن تكون المفاوضات في الزعفران ، وأن يقبل أحمد ماهر باشا ، والنقراشي باشا أعضاء بدون اعتراض وبأن يسحب الانذار ، وعرضت جميع الرسائل ، التي تبودلت في هذا الشأن ، على جميع رؤساء الأحزاب في مصر ، وبعد ذلك حصلت وفاة الملك فؤاد ، كنت متتبعا للمفاوضة وكانت الطلبات البريطانية ، كثير ، ومبالغا فيها فاستدعيت السفير ، وسألته اذا كان يريد حقيقة أن يصل الى حل للقضية أو يريد أن يفشل العمل فأجاب بالطبع انه يريد أن يصل الى نتيجة فبينت أن طلباتهم غير معقولة ، وفيها اضاءة للوقت وان هذا لا يحتمل ، فأجاب بأن الذنب ليس ذنبه لأن أمين باشا عثمان أفهمه - أي سير مايلز لامبسون - أن النحاس باشا ، يساوم كثيرا ويريد دائما أن ينقص ٥٠٪ من الطلبات الانجليزية ، فنصحهم أمين عثمان أن يطلبوا ٢٠٠٪ علشان ينزلوا الى ١٠٠٪ وعملوا بهذه النصيحة وقدموا طلبات مبالغا فيها .

● وفي المحاكمة أيضا قال على ماهر باشا ، ان بداية الأزمات بينه وبين السفير البريطاني كانت احالة أمين عثمان باشا ، الى المعاش ، وان الانجليز كانوا معترضين على اشتراك النقراشي ، وماهر في وفد المفاوضات لأنهما كانا متهمين في مقتل السير لي ستاك ، سردار الجيش المصري ، والحاكم العام للسودان ، وقد صحح على ماهر ، المعلومات للسفير البريطاني ، قائلا ، ان النقراشي ، وماهر ، لم يتهما في فضيحة السردار وانما اتهما بعد ذلك في قضية المؤامرة وقال على ماهر ، ان الانجليز كانوا منشغدين أكثر بالنسبة لماهر ، والنقراشي وكان التشدد أكثر بالنسبة لأحمد ماهر باشا ويقول على ماهر أيضا أن السفير البريطاني زاره ذات مرة ليقول له انهم في سراي المنتزه يعطون أنوارا للطائرات الإيطالية لتساعدوها على أداء مهامها وأن على ماهر قال له : هذا غير حقيقي وأنه - أي لامبسون - يعرف ذلك ، ولم أعر هذا الموضوع أي اهتمام ، كما قال على ماهر أيضا ، انه بعد أن قبلت استقالته - بعد أن ظلت معلقة أربعة أيام - تلقى رسالة من الجنرال ولسن يذكر فيها أنه آسف جدا لوقوع هذه الأزمة السياسية وان العسكريين ليس لهم دخل فيها وان تقدير المسألة في نظره أنه حصل تعارض بين ولاءين وكل منا يقدم دولته على الأخرى وهذا طبيعي ، وأكد على ماهر ، ان الجنرال ولسون - في خطابه - قد وجه الشكر الجزيل ، على الموانة القصة والسريعة التي كان بلقاها من الحكومة المصرية كما شكره أيضا على انه في كل مرة كان يطلب مقابلته ، كان على ماهر ، يجيبه الى ذلك وتمنى الجنرال ولسون في خطابه لعلي ماهر ، استمرار

العلاقة الطيبة وتمنى أيضا أن يكون له الحق في أن يطلب مقابلة على ماهر ،
ويكلمه في المسائل العامة .

● ويقول حسين سرى باشا ، في شهادته أيضا - أمام محكمة الجنايات ،
التي كانت تنظر قضية اغتيال أمين عثمان باشا - أنه أثناء المفاوضات الخاصة
بالتكثفات وكنت وقتئذ وزيرا للأشغال ، وقابلت مستر تشمبرلن رئيس
الحكومة البريطانية واتفقنا معه على أسس تعديل معاهدة ١٩٣٦ فيما يتعلق
بالتكثفات ، وأوكلنا الى عبد الحميد بدوى باشا رئيس أقالم القضايا - هكذا
قال سرى باشا - مهمة الاتفاق مع الرجال القضائيين بوزارة الخارجية
البريطانية على وضع نصوص هذا التعديل ، ويقول سرى باشا ، أن بدوى
باشا قال له : لقد وجدت أمين عثمان باشا في وزارة الخارجية البريطانية ،
ويسأل سرى باشا ، محمد محمود باشا في ذلك ، فقال محمد محمود باشا :
لأننى أعرف علاقاته (الطيبة) برجال الخارجية البريطانية وأنه يمكنه المساعدة ،
لتسهيل مأمورية بدوى باشا اذا كان هناك خلاف فى النصوص وبعد ذلك
- سرى باشا يقول - كلبنى محمد محمود باشا أن أكون همزة وصل بين بدوى
باشا ، وبين الانجليز فكانت دهشتى ، عندما علمت أن أمين عثمان باشا هو
المدافع عن وجهة النظر البريطانية ، وكانت هذه أول علاقة ، بينى وبين أمين
عثمان باشا ولم أھضمها كمصرى .

وفى سنة ١٩٣٩ لما كلبنى على ماهر باشا بنولى وزارة المالية ، قال ان
وكيل المالية هو أمين باشا . ووجوده غير مستحب فقلت له هذا الرجل
لم أعمل معه الا فى تعديل المعاهدة فى الصيف الماضى ولا أرى أى مانع من
محالته ، الى المعاش ، ويمضى حسين سرى باشا قائلا : بعد عشرين يوما من
تأليف الوزارة زارنى أمين باشا ، وقال أنه يضع نفسه تحت تصرفى حتى
يكون همزة الوصل ، بينى وبين السفير البريطانى وقال أنه يمكن أن أعينه
مديرا مكتبى فقلت له أشكرك وأنا غير محتاج الى معاونتك ويدهشتنى ، كثيرا
أن تطلب منى هذا الطلب وأنا وقعت على مرسوم إحالتك ، الى المعاش ،
فقال : لا . أنا عارف أن الذى أحالنى هو على ماهر وليس أنت فقلت له :
أحب أن أصارحك ان ماهر باشا ، طلب هذا صحيح ، ولكنى لأننى أنا الوزير
المسئول كان لابد من أن أوافق ، وقد وافقت ، وينفى حسين سرى ما نشر
فيما بعد من أنه طلب أن يكون أمين عثمان باشا وزيرا فى وزارته ويقول
اذا كنت قد رفضت أن يكون مديرا لمكتبى فكيف أقبل أن يكون وزيرا معى .

ويقول الأستاذ محمد التابعى : فى ذكرياته عن الأيام التى سبقت طلب
اقالة على ماهر باشا ، ان على باشا كان فى البداية ، ومنذ أول سبتمبر ١٩٣٩
من أنصار دخول مصر الحرب ، وانه قد قال لزملائه الوزراء بأنه دعاهم للاتفاق
على صيغة قرار اعلان الحرب على المانيا ، وان الأستاذ عبد الرحمن عزام ، قد

سنوات ما قبل الثورة ج ٣ - ١٧٧

ذكر له أن نصوص معاهدة ١٩٣٦ لا تلزم مصر ، بدخول الحرب ، وكان على ماهر يؤمن بأن نصوص المعاهدة تحتم على مصر دخول الحرب الى جانب بريطانيا حليفتها وأن على ماهر طلب من عبد الرحمن عزام أن يسوى هذه المشكلة - مشكلة اعلان مصر الحرب على ألمانيا ، وعدم اعلانها - مع السفير البريطاني السير مايلز لامبسون . ويقول الأستاذ التابعى : كان على ماهر يعتقد فى أول شهور الحرب أن النصر سيكون لبريطانيا وفرنسا ولذلك كان من رأيه أن تعلن مصر الحرب ضد ألمانيا ثم عدل على ماهر ، عن هذا رأى مكتفياً بتقديم جميع المساعدات والتسهيلات الممكنة لبريطانيا حتى انه تلقى خلال الأشهر العشرة التى تولى فيها الحكم ، ثلاثة وثلاثين خطاب شكر من الجنرال ويلسون القائد العام للقوات ، البريطانية فى الشرق الأوسط ، وكانت خطابات الشكر تلك على الولاء الصادق ، والتعاون المخلص ، الذى يلقاه الجنرال ويلسون من رفعة على ماهر باشا ، ويقول الأستاذ التابعى : ان على ماهر ظل ، على ولائه ، واخلاصه لبريطانيا وقضية بريطانيا من شهر سبتمبر ١٩٣٩ الى شهر يونيو ١٩٤٠ ، أما من شهر يونية والشهور التالية فان رفعته نقل ولاءه واخلاصه ، من بريطانيا وحلفائها الى ألمانيا وحليفتها إيطاليا ، كان على ماهر يعتقد فى أول الحرب أن النصر لبريطانيا وفرنسا ولكن انتصارات المحور بدأت تتوالى وراحت دول أوروبا تسقط واحدة ، بعد واحدة ، تحت سنايك جحافل هتلر : بولندا ، الدانمرك ، النرويج ، هولندا ، بلجيكا . وظل على ماهر ، على ولائه ، واخلاصه لأنه كان يعتقد الأمل على فرنسا ، وخط دفاعها ماجينو ولكن هتلر حطم خط ماجينو وانهارت فرنسا ، واستسلمت ولم يحل منتصف يونيو ١٩٤٠ حتى كان هتلر يدخل باريس ، والى جانبه جورنچ مارين من تحت قوس النصر فى ميدان « لاتوال » وهنبا تحول على ماهر بإخلاصه وولائه الى ألمانيا ولا أستطيع - هكذا يقول التابعى - ان ألوم الرجل فلعله كمصرى مخلص كان يطلب الخير ، والأمان ، لبلاده ، ومن هنا حرص على أن يقف دائماً ، الى جانب الفريق الغالب المنتصر ، وعلى كل حال فان على ماهر باشا ، لم يضيع وقتاً قبل أن يطلق لسانه بالسخرية ، والتشهير ببريطانيا ، وفرنسا وضعف جيوشهما ، وكان على ماهر باشا يقول ان بريطانيا سوف تستسلم بعد شهر واحد ، وكان اللواء صالح حرب يقول : بل بعد شهرين اثنين : ويتصل خبر تلك الأحاديث ، بالسلطات البريطانية فى مصر .

وكان فاروق بدوره قد بدأ يسخر من بريطانيا وفرنسا وينكت عليهما فى مجالسه ، كان الى جانبه بعض الأمراء الشبان المتحمسين لألمانيا النازية مثل عمر انفاروق وعباس حليم وكذلك كان خدمه الخصوصيون من الايطاليين ، بولكى ، وبيترو ، وقيل ان فاروق خرج للصيد ذات مرة ومعه بعض رجال السلك الدبلوماسى الاجنبى ، ومن بينهم لامبسون وأراد مايلز لامبسون اطراء

مهارة فاروق في اصابة الهدف ، فقال له عبارة اعجاب في هذا المعنى وعلى الفور قال فاروق : طبعاً لأن بندقيتي صناعة ألمانية ، وقهقهه فاروق ، ومن معه من الأمراء الشبان *

ورأت بريطانيا أن على ماهر ، الذى شكره الجنرال ويلسون من قبل في ثلاث وتلاتين رسالة على صادق ولاته حسن تعاونه قد انقلب الى النقيض وأخذ يقيم العراقيل ، والعقبات أمام السلطات البريطانية العسكرية في مصر ، وأخذ الملك ، يقتفى أثر رئيس وزرائه وأرسل وزير خارجية بريطانيا يومئذ اللورد هاليفاكس برقيته المشهورة : على ماهر ، يجب أن يذهب *

ويقول الأستاذ محمد النابى ، ان الانذار الذى وجهه لامبسون ، الى الملك ، كان يحمل قيام وزارة وفديه ، أو على الأقل وزارة ، يرضى عنها الوفد ، ويرسل فاروق ، عبد الوهاب طلعت باشا لمقابلة النحاس باشا ، وكان النحاس باشا قد ترك القاهرة خوفاً من الغارات الجوية ، ولجأ الى ضيافة أصهار السيدة زوجته فى كفر عشنا وقابله عبد الوهاب طلعت وبلغه نص برقية لورد هاليفاكس ونصيحة سير مايلز لامبسون ثم قال ان الملك يستشير فيما يجب أن يفعله ، ولكن بينما كان مصطفى النحاس يتأهب للعودة الى القاهرة وجمع أعضاء الوفد وعرض الأمر عليهم تمهيدا لاستصدار قرار برأى الوفد ، اذ بالأمر الملكى يصدر الى حسن صبرى باشا بتشكيل الوزارة ، وكانت مفاجأة للوفد ومفاجأة للسفير البريطانى ، مفاجأة أغضبت النحاس كما أغضبت سير مايلز لامبسون وأسرع أحمد حسنين باشا - فى رواية الأستاذ التابى - الى السفارة وقابل السفير ليسأله عن سبب غضبه ويقول السفير البريطانى لأحمد حسنين لقد كان كلامى واضحاً وهو أن الحكومة البريطانية تنصح باستناد الحكم الى وزارة وفدية ، أو على الأقل وزارة يؤيدها الوفد ، وقال حسنين باشا ، وهو يتظاهر بالدهشة : ولكن حسن صبرى صديقكم وقد اخترناه بالذات لهذا السبب ، وقال لامبسون : نعم حسن صبرى ، صديقى ولكن الصداقة شئ والسياسة شئ آخر : وزارة حسن صبرى لا هى وزارة وفدية ولا هى وزارة ، يؤيدها الوفد ، وأجاب حسنين ، وهو يمعن فى اظهار الدهشة . اذن فهذه غلطتى أنا وأنا المسئول عن هذا الخطأ ولكننى أقول انصافاً لنفسى اثنى حرصت عند اختيار أعضاء الوزارة على أن يكونوا جميعاً من أصدقائكم حرصاً ، على توافر التعاون الذى لا بد من وجوده فى الظروف الحاضرة بين السلطات البريطانية ، والمصرية ومن هنا اخترنا حسن صبرى ، ومحمد محمود فهمى القيسى ليس صديقاً لكم ؟ ، وراح حسنين باشا يذكر أسماء أعضاء الوزارة ، الجديدة ويشفع كل اسم فيها بنفس السؤال : البس صديقاً لكم ثم أنهى حديثه ودفاعه ، بأن الغلطة غلطته هو ، وانه المسئول عن هذا الخطأ المؤسف ولكن يشفع له حسن نيته ورضى سير مايلز لامبسون ، أو تظاهر ، بالرضا ووقفت المسألة عند هذا الحد *

● ونظرة سريعة الى الصحف الصادرة وقت حدوث الأزمة السياسية ،
التي أودت بوزارة على ماهر بانذار من بريطانيا ، العظمى ، رغم ارادة الملك ،
والبرلمان ، وكثير من الأحزاب ، تقول - مثلاً - صحيفة « المصري » ٢٤ يونية
١٩٤٠ أن الملك ، عندما التقى لأول مرة بالزعماء قال لهم بعد أن صافحهم وأذن
لهم بالجلوس أن الحالة خطيرة وسوف يشرح لكم على ماهر باشا تفاصيل
الأمور ، ويقدم لكم وزير الدفاع ما تحتاجون اليه من بيانات عن الشئون
العسكرية وبعد ذلك تتناولون للوصول الى رأى فيها ٠٠ وبينما كان على ماهر ،
يعرض التفاصيل سأل النحاس باشا على ماهر باشا هل طلبت الحكومة
البريطانية كتابة أو شفويا ، اعلان الحرب ؟ وقال على ماهر ان الحكومة
البريطانية لم تطلب شيئا من هذا ، فقال النحاس : اذن لماذا لا يقضى على هذه
الشائعات ، ويصارع الشعب بالحقائق وذكر على ماهر ، باشا مقابلة السفير
البريطاني للملك وما جرى فيها وكيف أن السفير بلغ الملك تعذر التعاون مع
الوزارة القائمة ، وذكر على ماهر ، المسعى الذي قام به حسن نشأت باشا سفير
مصر في لندن لدى لورد هاليفاكس ولم يتل على ماهر ، الرسالة التي أرسلتها
له الحكومة المصرية في هذا الصدد ، وانما تلا رد وزير الخارجية البريطانية
وقد جاء فيه ان الوزارة المصرية قامت بجميع ما طلبته السلطات البريطانية منها
ولبت جميع رغباتها ، ولكن ظهر منها ما لا يطمئن الى روحها ولهذا فانهم يطلبون
تغييرها ، وكرر اللورد هاليفاكس في رده ما أعلنته الدوائر ، البريطانية في
القاهرة ولندن من أن انجلترا ، لا تريد ولا تنوى أن تطلب من مصر دخول
الحرب .

وأشار ماهر باشا الى مقابلة نشأت باشا بعد ذلك ، لملك انجلترا ،
وذكر ، أن رد ملك انجلترا ، بلغ الى ملك مصر ، وهنا طلب سعادة بهي الدين
بركات باشا من ماهر باشا ، أن يطلعهم على الرد ، وكرر الطلب ثلاث مرات
وتلا ماهر باشا الرد فإذا به على نحو ما جاء في رد وزير الخارجية ولم يتل
رفعت الرسالة التي أرسلت الى نشأت باشا للتشرف بمقابلة الملك جورج
السادس . وطرح على ماهر على الحاضرين أن يقرروا هل للحكومة البريطانية
حق المطالبة بتغيير وزارة مصرية ؟ وهل يؤيدون وزارة على ماهر باشا في
سياستها ، الخارجية ، وعندما سئل النحاس باشا عن رأيه ، بعد أن تكلم
الحاضرون طويلا في هذا الشأن ، قال انه دونه كتابة ووقعه ذاكرا أن رأى
وزراى اخوانى أعضاء الوفد ، المصرى توخيها فيه مصلحة البلاد وحدها دون
النظر الى أى اعتبار آخر وكان رأى الوفد كما يلي : لا شك في انه ليس للدولة
أجنبية أى حق في التدخل في تعيين وزارة في بلد مستقل كمصر وأن المعاهدة
بين مصر ، وبريطانيا العظمى تقتضى من الطرفين أن ينقذاها بالروح التي
وضعت بها ، وفيما يختص بالوزارة المصرية فان رغبة الشعب المصرى متجهة
الى تعيين وزارة جديدة محايدة يرضى عنها جميع الأحزاب ويؤيدونها وتجرى
انتخابات جديدة حرة في الوقت الذي تسمح به الظروف وهذا هو الحل الذي

يكفل فى رأى رأى أخوانى أعضاء الوفد المصرى تضافر الأمة المصرية لمصلحة البلاد ، فى الظروف الخطيرة التى تجتازها وأراد بعض المجتمعين ، أن يجزئوا هذا البيان ويأخذوا الشطر الأول منه على أنه رد على السؤال المطروح عليهم فأبى النحاس باشا ذلك وقال ان التصريح ، كل لا يجزأ ، وخاطب النحاس باشا على ماهر فى صراحة مذكرا اياه برأيه الذى أبداه له منذ البداية وكيف حمله مسئولية هذا النظام ، ومسئولية تصرفاته فى السياسة الخارجية هذه التصرفات التى وصلت البلاد ، الى الأزمة الحالية مع أنها تتعلق بمسائل تافهة مثل اعتقال ايطاليين أو تفتيشهم ولا تتعلق بادخال مصر الحرب كما أشيع .

وكان المجتمعون قد اتفقوا جميعا على أن استقالة الوزارة فى محلها وبحثوا فى أمر الوزارة ، التى تخلفها فتكلم عبد الفتاح يحيى طويلا فى أمر الوزارة الائتلافية ورفض النحاس باشا فكرة الوزارة الائتلافية مؤكدا - من جديد - أن رغبة البلاد متجهة الى وزارة محايدة ليس لرئيسها ولا لأحد من أعضائها صبغة حزبية ولم يشترك واحد منهم فى الانقلاب الدستورى الذى حل بالبلاد على أن تسير دفة الأمور بتعاضيد الأحزاب وأن تمهد لانتخابات حرة لا ضفط فيها ولا اكراه فى الوقت الذى تسمح به الظروف وعند هذه الوزارة تلتقى الغاية العليا ، من توخى خدمة البلاد ، والسير بها ، فى هذه الأيام العصيبة سيرا طبيعيا ، ويقول النحاس ردا على سؤال لعل ماهر ، ان مجلس النواب لابد وأن يحل ثم تستفتى الأمة متى استطاعت الوزارة التى هى موضع ثقة الجميع ، القيام بهذه المهمة فوق ، المهام الثقيلة التى ستلقى على عاتقها من جراء الظروف القاسية ، التى نحن بصدددها ، ويقول على ماهر أن نيته كانت متجهة فعلا ، الى أن تكون الدورة البرلمانية الحالية آخر دورات البرلمان ، الحاضر ، ونحله قبل الدورة القادمة ، وتؤلف هيئة من رؤساء الوزارات السابقين ورؤساء البرلمان ، السابقين وغيرهم لاستشارتها فى المسائل ، الهامة ، قال على ماهر ، أن الوزارة الجديدة يمكن أن تعمل مثل ذلك فقال النحاس ان هذه مسائل تفصيلية يسهل الاتفاق عليها متى حسنت النيات وانتهى المجتمعون الى وضع الأمر بين يدى الملك لمعرفة كلمته وعاد الملك ، الى الاجتماع فلما سمع بالقرار شكرهم وانصرف .

وكان على ماهر قد ذهب قبل ظهر يوم ٢٣/٦/١٩٤٠ الى مكتبه فى الرئاسة ، واستقبل الفريق عزيز المصرى رئيس أركان حرب الجيش المصرى والموجود الآن فى أجازة مدتها ستة أشهر ومحمد شرارة باشا وكيل الخارجية ، وفى الساعة الثانية عشرة الا ربعا قابل الملك ورفع استقالته ثم عاد وبقي فى دار الرئاسة ومعه مصطفى الشوربجى بك وعبد الرحمن عزام بك ، وعبد الحميد بدوى باشا كبير المستشارين الملكيين . وفى الساعة الثالثة والدقيقة الأربعين ذهب على ماهر ، الى عابدين ، لمقابلة الملك لمدة ربع ساعة ورافق الملك فى زيارته لمسجد الرفاعى حيث زار فاروق ضريح والده . ثم قابل على ماهر ،

الملك للمرة الثالثة ولمدة عشرين دقيقة ثم عاد الى ديوان الرئاسة حيث قابل محمد محمود بك رئيس مجلس الشيوخ وعبد الملك حمزة بك رئيس لجنة العلاقات الخارجية ، بمجلس النواب .

وكان فاروق قد استقبل في نفس اليوم : السير مايلز لامبسون ، سفير بريطانيا ، العظمى في مصر وجناب سير أرشباله ويفل القائل العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط وينفى أحمد ماهر ، ان على ماهر كان ينوى حل البرلمان ويقول ان على ماهر ، كان ينوى التوسع في وزارته بايجاد هيئة استشارية تقوم بجانب الوزارة وتعمل معها أثناء عطلة البرلمان وبعد انعقاده لاستشارتها والاستعانة برأيها في كافة المسائل الهامة وفكرة حل البرلمان التي نسبت الى على ماهر باشا ، لم أسمع بها ولم أقرأ عنها الا ما جاء في جريدة المصري ، والذي نذكره لوزارة على ماهر ، انه كان رئيسا للوزارة ، وكانت الرقابة على الصحف قوية ، وشديدة وعنيفة ولكنه كان يسمح لجريدتي المصري ، والسوفيه المصري بمهاجمته ، دون ان تتدخل الرقابة لحذف هذا الهجوم ، الذي كانت الرقابة تستطيع - بما لها من سلطة - حذفه !

● والجدير بالذكر ، أن جريدة التيمس البريطانية قد رشحت الدكتور أحمد ماهر باشا ، ليتولى رئاسة الوزارة أثناء تلك الأزمة ، وقد ذكر مراسل التيمس في القاهرة انه يكاد يكون من المحقق أن الدكتور أحمد ماهر هو الذي سيؤلف الوزارة الجديدة وينتظر أن يكون شكلها ماثلا للوزارة السابقة . . ويلوح أن من المتفق عليه أن جميع زعماء الأحزاب موافقون على سياسة الدكتور أحمد ماهر الخارجية وهي أن تنفذ المعاهدة - بولاء - نصا وروحا مع أبعاد مصر عن الحرب اذا أمكن ، ويقول مراسل التيمس انه في الامكان ضم وزيرين وفدين الى وزارة أحمد ماهر ويقول مراسل التيمس في القاهرة : الدكتور أحمد ماهر هو خير زعيم يصلح لتولى الوزارة في الاحوال الحاضرة وهو ذو تاريخ حافل بالخدمات الصادقة ، لبلاده وهو رجل ذو خلق قوى مستقيم وليس من عادته التلاعب بالألفاظ أو التخلص من وضع القرارات ! .

● وعن الاجتماع الثاني للشخصيات البارزة في مصر ، الذي تم في قصر عابدين في منتصف الساعة الثانية عشرة ظهرا تقول الصحف أن الزعماء تشرّفوا بمقابلة الملك في مكتبه ، وبعد أن صافحهم قال لهم : اننى متعب وقد دعوتكم لتتداولوا في تكوين وزارة تمثل جميع الأحزاب ، بقدر الامكان ، ويؤيدها البرلمان ، واختيار من ترشحونه لرئاسة هذه الوزارة وأملى ان يكون في القرار الذى تصدرونه خدمة لبلادنا العزيزة في هذا الظرف العصيب ، وقد تولى عبد الوهاب طلعت باشا ، تدوين الآراء والمناقشات ، وقد ذكر النحاس باشا في البداية ، انه ما زال عنده رأي من ان الوزارة المحايدة هي أسلم الحلول والقسم الأول من النطق الملكى يمكن تحقيقه في الوزارة المحايدة اذ ما دامت

ستؤلف باتفاق جميع الهيئات والأحزاب فانها تعد ممثلة فيها . . ويقول مصطفى النحاس بعد حل مجلس النواب فور تأليف الوزارة الجديدة واجراء انتخابات جديدة ليس من الضروري أن تتم في المواعيد المقررة في الدستور لأن ظروف الحرب لا تسمح للتفرغ للأعمال الانتخابية : صحيح أن الحرب غير قائمة في مصر الآن ولكن طبيعة الحال السائدة في مصر تمنع ذلك . الى أن يقول وهكذا تجرى الوزارة المحايدة الجديدة ، الانتخابات في الوقت المناسب طالبت الأمة أم قصرت وأن الحكومة التي تشكل بالكيفية السابق ذكرها تحكم البلاد بلا مجلس نواب ، الى أن يتم الانتخاب في الوقت المناسب مهما تطل المدة لأن الضرورات تبيح المحظورات ، ويعارض النحاس فكرة تأليف وزارة قومية وعارض أحمد ماهر فكرة حل مجلس النواب الحاضر . . وقال الشيخ مصطفى عبد الرازق أنه من الممكن التوفيق بين نظرية رفعة النحاس باشا في قيام وزارة محايدة ، وبقاء مجلس النواب الحاضر ، وقال حلمي عيسى باشا : إن الوزارة المحايدة لا تساعد على الاستقرار الداخلي ولا بد أن تؤلف وزارة من جميع الأحزاب . . وقال حافظ رمضان باشا : الأفضل أن تؤلف وزارة قومية برياسة النحاس باشا . . وكان من رأى عبده الفتاح يحيى باشا تأليف وزارة قومية برياسة رجل محايد .

وعاد النحاس باشا الى تأكيده وجهات نظر الوفد وكون الوفد لا يريد أحداث انقلاب وإن الظروف التي وجد فيها مجلس النواب الحالي ، لا يمكن لي ، ولا للوفدين بحال أن يوافقوا على ابقائه سنندا ، لأية وزارة نعمل نحن الوفدين على التضافر معها ، والحل الدستوري ، حل البرلمان ، القائم واجراء انتخابات جديدة في الوقت المناسب !!

ومرة ثانية لم يتفق الزعماء ، على رأى معين ، ورفع عبد الوهاب طلعت محضر ، الاجتماع ، الى الملك ، ثم عاد ، الى الزعماء يبلغهم ، أن الملك اطلع على ما حدث وسيتبع النظام الدستوري في قراره وسيتصل بالزعماء ، بحسب ما تقضى به ارادته « ارادة الملك » .

وللتاريخ ، نقول ان على ماهر ، باشا بعد أن رفع استقالته ، اتجه الى مجلس الشيوخ وألقى بيانا هاما وخطيرا جاء فيه :

قدمت بالأمس لجلالة مولانا الملك استقالة الوزارة فتفضل جلالته بقبولها . وقد منعني اعتبارات كثيرة من أن أحيط مجلسكم الموقر علما بما جرى في في حينه وتمنعني الآن اعتبارات أخرى من شرح الحوادث والوقائع وقد كنت أريد الليلة أن أقصر على شكر حضراتكم فرادى وهيئة المجلس الموقر على المعاونة التي لقيتها الحكومة من هذا المجلس سواء آكانت في شكل تأييد أم انتقاد فقد كنا نستفيد من النقد الحر الذي يقصده به الخير العام كما كنا نستفيد من التشجيع الذي يقودنا الى خدمة البلاد والصبر على الصعاب .

كنت أود أن أقصر على هذا الشكر الخالص لشيوخ الأمة وممثليها ولكنى وجدت واجبا على لمجلسكم وللبلاد الا أدع سبيلا لبعض الشائعات والأقاويل التى تسيء الى الحقيقة كل الاساءة •

لقد عرضت على حضراتكم سياسة الحكومة بالنسبة للحرب التى وقعت بين حليفنا وايطاليا وكانت هذه السياسة مستمدة من روح الشعب ورغباته فوافقتم عليها بالاجماع وكان لا بد لى قبل اتخاذ أى قرار خطير ان ألجأ الى حكمة شيوخ الأمة كما كان لا بد لى وقد أراد منا حلفاؤنا الاشتراك فى الحرب أن أقدر المصلحة العليا للبلاد وأن أحترم دستورها وأتقدم اليكم بالرأى وخصوصا بعد أن أعلنت ايطاليا أنها لا تريد أن تجر مصر وغيرها من الدول التى ذكرتها الى الحرب فلو اننى وافقت ممثل الحليفة على طلبه اشتراك مصر فى الحرب من غير أن ارجع الى البرلمان لكنت معتديا على دستور البلاد ••

فضلا عن أن السياسة التى أوجتها التجارب والحوادث كانت تحتّم على تجنب البلاد ويلات الحرب سواء آكان ذلك بطريق مباشر أم غير مباشر فلما صدر قرار البرلمان بتأييد سياسة الحكومة قضى هذا القرار على طلب اشتراك مصر فى الحرب وأعقب ذلك ما قرأتموه فى الصحف من بعض البيانات التى تصرح بأن بريطانيا لا تريد من هذه الحكومة ولا من أية حكومة مصرية أخرى اعلان الحرب •

وقد وضعت الحكومة نصب عينها المصلحة العليا للبلاد متوخية اجابة طلبات الحليفة ما دامت هذه الطلبات لا تجر مصر الى حالة تخالف السياسة التى أقررتموها ولكنها رأت فى بعض هذه الطلبات أنها تؤدى بذاتها أو بمجموعها الى حالة الحرب المقرر تفاديها فنشأ الخلاف •

وفى الوثائق الرسمية المودعة فى محفوظات رئاسة مجلس الوزراء الخارجية الكثير من هذه المطالب ••

ويتلخص جوهر الخلاف العالى فى التعارض بين مصلحة الدولتين فكل منا كان يعمل بما يميله عليه الولاء والاخلاص لوطنه ••

الفصل الثاني

الضباط الشبان الأحرار يفكرون فى إعادة على ماهر الى الوزارة بالقوة

● لا يزال الحديث متصلا عن الأيام الأخيرة فى حياة وزارة على ماهر باشا والأزمات التى قامت بينه وبين الوفد المصرى ، والانجليز ، من ناحية ، وبين الأحرار الدستوريين ، والسعديين ، والمستقلين من ناحية أخرى ، والتى انتهت بأقالة على ماهر باشا ، بتعليمات من الانجليز ، أو باستقالته اذا ما أردنا الالتزام بنصوص الوثائق الرسمية ، وقد سبق لنا فى الحلقة السابقة أن اقتطفنا بعض فقرات من البيان الذى ألقاه على ماهر باشا ، فى مجلس الشيوخ على ٢٤ يونية ١٩٤٠ وفيما يلى فقرات أخرى من ذلك البيان الهام ، والخطير :

'يقول على ماهر باشا :

● وأخيرا فوجئت البلاد بطلب تغيير الحكومة باعتبار أنها لا تعبر عن رأى الشعب ولا عن شعور المصريين ولا تصدر عن مصلحة مصر ولا تعمل بروح المعاهدة وترتب على ذلك أن التجأ ممثل الحليفة - مع شديده الأسف - الى الوسائل العتيقة التى كانت تعرفها هذه البلاد قبل أمضاء المعاهدة .

جمع جلالة الملك رؤساء الوزارات السابقين ورئيسى الشيوخ والنواب الحاليين ورؤسائهما السابقين ورؤساء الأحزاب المصرية وأتيحت لى فرصة لعرض تفاصيل الحوادث التى وقعت فى الأسابيع الأخيرة فكان رأيهم أن عمل الحليفة تدخل فى شئون مصر يمس استقلالها ورأوا لاعتبارات شتى أن تقبل استقالة الوزارة التى كانت من مبدأ الأمر تحت تصرف جلالة الملك فرجوت جلالته أن يقبلها وقد تفضل بقبولها .

واذا كانت الحكومة البريلسانية الحليفة قد عدلت عن المطالبة باشتراك مصر فى الحرب أو تعدل عما من شأنه أن يجعل هذه الحرب أمرا واقعا ، فانها لا شك تيسر مهمة من يتولى الحكم بعدى وترضى الشعور العام المصرى .

ويقول على ماهر :

ليس تجنيب مصر ويلات الحرب ، أمرا قد أوحى به الخوف أو أملا
الجزع أو الاطمئنان الى نوايا الدول الأخرى كلا ، بل الحقيقة الواضحة هي
أنه ليس على هذه البلاد المستقلة أى التزام لحليفتها أكثر مما ورد فى
المعاهدة ..

فمصر وحدها - حكومة وبرلمان - هي التى تقدر مصلحتها وقد قالت
كلمتها فى هذا الشأن بعد امعان وتفكير طويل .

فلا يظن أحد أن المصريين يرغبون عن التضحية والفداء دفاعا عن حريتهم
واستقلالهم فالتاريخ حافل باستبسالهم فى الدفاع عن وطنهم .

وينهى على ماهر بيانه بقوله :

لقد فتحت هذه الوزارة بتخيلها عن الحكم الطريق الى مصريين آخرين
واننى لا أشك فى أن الوطنية الصادقة التى تنطوى عليها ضلوع السياسة
المصريين ستظهر جلية فى هذه الساعة مهما تعاقبنا فى الحكم فستكون الغاية
مصر : كرامتها واستقلالها وسلامتها .

ان واجب الوفاء يقضى بأن نؤدى لحليفتنا المعونة التى التزمنا بها بارتياح
واخلاص . ومصلحة مصر هي فى أن يسود الهدوء البلاد وأن نعتصم بالسكينة
وأن نثق بمستقبلها فان هذه البلاد من فجر نهضتها وهي تسير فى طريقها
مجتازة كل عقبة فى سبيلها مطمئنة مؤمنة بمصيرها .

● وقد عقبته صحيفة « المصرى » على بيان على ماهر باشا وتحت عنوان
« بين بيانين » عقبته قائلة : نشرنا أمس ما اتصل بنا من بعض المصادر ،
التي يوثق بها عما حدث فى ذلك الاجتماع ، الذى عقده فى سراى عابدين
العامة وإذا كان قد وقع خطأ فان ذلك ، لا يرجع الا الى التكتم الذى أحيط
به الاجتماع وإلى تعذر الحصول ، على بيانات وافية ممن اشتركوا فيه فان
رئيس الوفد المصرى ، غادر القاهرة ، على أثر الاجتماع وأبى بعض من اتصلنا
بهم الافضاء بشئ مطلقا .

واننا نضرب صفحا ، عن بعض الكلمات النابية التى وردت فى بعض
الصحف ، التى تعبر عادة عن آراء رفعة على ماهر باشا لأننا لا يضيق صدرنا
عادة من الجدل والنقاش بل يتسع صدرنا الى ايراد تصريحات رفعتة ،
وتصريحات سعادة شقيقه الدكتور أحمد ماهر باشا ، لبعض الصحفيين أمس .

وقد نشرنا فى مكان آخر من الجريدة البيان الذى تلاه رفعتة فى مجلس
الشيوخ أمس وفيه قال كما قال فى تصريحاته للصحفيين : ان مثل الحليفة

طلب اليه اشتراك مصر فى الحرب ، وقد كنا نود كثيرا لو أن رفعته أكد هذا التأكيد منذ صدر البيان البريطانى فى القاهرة ولندن ، ذلك البيان الذى لم يكتف بنفى تلك الشائعات بل رعى مروجيها بسوء النية وقال ان السلطات البريطانية لم تطلب ولن تطلب من أية حكومة مصرية الاشتراك فى الحرب .

لقد نشر هذا البيان فى جميع الصحف بلغة صريحة جلية ، ورغمما عن ذلك لم نسمع كلمة واحدة تنفيه من رفعة رئيس الوزارة السابقة حتى اذا قامت هذه الأزمة - أزمة الوزارة - وعدم التعاون معها ، واستقالت الوزارة ، وقبلت الاستقالة ، خرج رفعته من ذلك - الصمت الطويل ، يؤكد أن ممثل الحكومة البريطانية طلب اليه اشتراك مصر فى الحرب فأبى ، فتقدم بطلبات تؤدي الى حالة الحرب ، المقرر تفاديها فنشأ الخلاف : هذا ما قاله على ماهر باشا أمس ، أما الدوائر البريطانية فقد قالت منذ أيام ، ان كل ما تطلبه السلطات البريطانية هو أن تنفذ المعاهدة باخلاص ، بحروفها وروحها ، وأنها لا تشجع أى عمل يحتمل أن يكون من شأنه عرقلة الأعمال العسكرية البريطانية .

● وتقول جريدة « المصرى » أيضا : قد كنا نود ، وقد تخطى رفعته ، التقاليد والاعتبارات ان يضمن بيانه لمجلس الشيوخ ، تلك المطالب التى يرى انها تؤدي الى حالة الحرب وترى الدوائر البريطانية أن رفضها يتنافى مع حروف المعاهدة ، وروحها .

وقد تضمن البيان البريطانى اشارة عظيمة الخطر وهى الا تشجع الحكومة المصرية أى عمل يحتمل أن يكون ، من شأنه ، عرقلة الأعمال العسكرية ، البريطانية ، وقد كنا نود ، أن نسمع من رفعة على ماهر باشا منذ ظهر ذلك البيان ، ما ينفي ان هناك أى عمل يخشى منه على تلك الأعمال ، ولكن رفعته لزم الصمت أياما عدة ، ثم جاء بعد قيام الأزمة وتسويتها بقبول استقالته يؤكد أن ممثل الخليفة طلب منه اشتراك مصر فى الحرب : على أننا لا نريد أن نلقى ظلا من الشك على تصريحات رفعته اذ ان الأمر بينه وبين الدوائر البريطانية التى أصدرت ذلك البيان ، بالشكوى من طريقة تنفيذ المعاهدة وبين ممثل الخليفة الذى قال رفعته انه طلب اشتراك مصر فى الحرب ، حتى اذا لم يجبه الى غايته عمد الى مطالب تؤدي الى حالة الحرب ان الأقاويل كثيرة فى هذه المسائل كلها وتتردد فى بعض الدوائر المطلعة روايات تمسك القلم عنها !

وقد كنا نود حقيقة الا يظهر الخلاف بين الزعماء والقادة حول موضوع التدخل البريطانى فى شئون مصر مهما كانت أوجه ومظاهر الخلاف بين الزعماء والقادة أنفسهم ، فعندما يكون هناك خلاف ، أو اختلاف بين الحاكم المصرى وبين أية قوة أجنبية ينبغي ان تختفى الخلافات والاختلافات بين القادة والسياسيين والأحزاب والهيئات المصرية ، حتى لا يضعف مركز الحاكم المصرى

وحتى يواجه المصريون القوى الأجنبية ، بارادة واحدة وكلمة واحدة ••
دروح واحدة !؟

● ولم يكتف الوفد المصرى ، وصحفه بالتنديد بموقف على ماهر باشا من الدولة الحليفة ، بل راح يهاجم أولئك الذين أعلنوا تأييدهم لعلى ماهر ووزرائه وكان على ماهر قد حظى بتأييد شعبى جارف ، لموقفه من بريطانيا وكونه أول رئيس وزارة مصرية يعلن - وبصراحة - الأسباب الحقيقية لاستقالته ، وكان كثير من المستشارين بسحاكم الاستئناف بمصر وأسيوط قد قدموا الى على ماهر باشا خطابات بتأييد سياسته وزارته فى الموقف الحاضر ، وقد حاولت صحيفة الوفد المصرى التقليل من شأن تأييد القضاة ، لعلى ماهر باشا فقالت : الذى حدث ، أن بعض حضرات المستشارين وفى مقدمتهم ، أحمد صفوت بك ، والأستاذ سليمان حافظ وأحمد على علوبة بك دعوا زملاءهم للغرض المشار اليه - وهو تأييد وزارة على ماهر باشا - فذهب منهم عدد قليل ولما خوطب الآخرون فى الأمر لم يوافقوا عليه وانتهى الأمر بالخطاب الذى أشارت اليه الصحف موقعا عليه من ١٣ مستشارا من ٤٥ مستشارا فى محكمة الاستئناف أما عريضة محكمة النقض ، فقد امتنع عن توقيعها لمثل هذه الأسباب أعضاء آخرون فى مقدمتهم حضرة صاحب العزة محمد فهمى حسين بك : وتمضى جريدة الوفد المصرى قائلة : هذا مثل واحد مما يذاع ويسجل تسجيلا يخالف ماندعو اليه وما ينبغى أن يدعوا اليه كل عاقل ، مخلص لقضية بلاده فى هذه الظروف من وجوب التدقيق وبعد النظر » •

● والجدير بالذكر أن وزارة على ماهر باشا ، رغم تقديم استقالتها ، لم تتوان عن العمل الدائب لحماية مصر من الغارات الجوية التى كانت تستهدف بالدرجة الأولى العاصمة الثانية الاسكندرية ، كما تستهدف فى نفس الوقت العاصمة الأولى القاهرة وكثيرا من المدن الكبيرة والصغيرة ، بل ان صفارات الانذار ، لم تكن تنقطع فى كثير من أنحاء البلاد ، مثل بورسعيد والزقازيق وطنطا ، بل وأشمون ، وكفر الزيات و • • وكان من بين ما اتخذته وزارة على ماهر باشا من اجراءات فى الاسكندرية مثلا • نقل محفوظات جمارك الاسكندرية كالوثائق والمعاهدات البحرية والتجارية وكذلك اخلاء ملجأ العجزة فى الاسكندرية التابع لوزارة الأوقاف وكان عدد نزلاء هذا الملجأ ٩٤ كهلا نقلتهم الوزارة الى مزارعها فى بلدة السنطة بمديرية الغربية ، كما اتخذت الوزارة اجراءات لحماية ١٣ مليون كيلو جرام من الدخان ، كانت موجودة فى جمارك الاسكندرية ، وكان استهلاك مصر من الدخان - وقتئذ - ٦ ملايين كيلو جرام بخلاف ماتستهلكه الجيوش الأجنبية العسكرية فى مصر ، وكان بعض الأهلىين فى الاسكندرية قد تعودوا أن يسكنوا بين أكياس الرمل الموضوعة أمام المنشآت الحكومية ، مما أدى الى تمزيق تلك الأكياس وقد أدى

ذلك الى اصدار بيان من محافظة الاسكندرية يدعو هؤلاء المواطنين الى عدم السكنى وسط أكياس الرمل !

● وقد سافر فى يوم ١٣ يونيو ١٩٤٠ - وحده - ٢٣٢ ايطاليا بينهم ١١١ من رجال السلكتين السياسى ، والقنصلى الايطالى فى مصر والباكون من أفراد الجالية الايطالية وقد ودعهم الأستاذ محمد ياسين مدير مكتب وزير الخارجية الى حيفا باسم الحكومة المصرية كما قام بتسليمهم جوازات الأمان المصرى كما كان فى توديعهم فى محطة القاهرة مسيو برونو القائم بأعمال المفوضية السويسرية فى القاهرة وقد اتصل مسيو برونو بسعادة محمد شرارة باشا وكيل وزارة الخارجية وشكره على وسائل الراحة والطمانية التى أعدت فى القطار الخاص الذى قام بنقل الايطاليين من مصر وقد اعتذر عن السفر أحد الايطاليين واسمه السنيور دى فارو وكان يعمل مقاولا فى القاهرة ، وقد عاد الايطاليون الى بلادهم بطريق سورية وتركيا ، ورومانيا ويوغسلافيا وكان قد سافر فى نفس اليوم الذى غادر فيه الايطاليون ، القاهرة ، المصريون المقيمون فى روما من الأراضى الايطالية كما غادر فى نفس اليوم المصريون المقيمون فى بنغازى - وكانت ليبيا وقتئذ منكوبة بالاحتلال الايطالى - وكذلك المصريون المقيمون فى الحبشة ، الأراضى الليبية ، والأراضى الحبشية فى طريقهم ، الى بلادهم ، وذلك بمقتضى اتفاق خاص بين الحكومتين المصرية ، والايطالية ، عبر السفارة السويسرية فى القاهرة المشرفة على المصالح الايطالية فى مصر ، وكان مكتب الحاكم العسكرى الكائن فى ١٢ شارع شامبليون بالقاهرة يعلن للايطاليين المقيمين بمصر ان ينوجهوا اليه فى الصباح وفى المساء ، لتسهيل مهمة ترحيلهم الى بلادهم ، وكان مدير هذا المكتب ، قد أعطى لكل ايطالى يقيم فى مصر رقما بحيث يتم تسفير كل دفعة ينراوح عددها بين ٢٠٠ ايطالى ، و ١٠٠٠ ايطالى ، عندما تتوافر وسائل نقلهم من مصر ، الى ايطاليا ٥٥

● وتقول الصحف ، الصادرة فى ٢٨ يونيو ١٩٤٠ ، ان مفاجأة جديدة قد حدثت أمس ٢٧ - ٦ - ١٩٤٠ فى الأزمة الوزارية اذ كان الرأى متجها الى تأليف وزارة محايدة برئيسها وأعضائها ، لكن هذا الاتجاه تحول مرة أخرى فقد عرف منذ الساعة الثانية بعد الظهر أن « جلالة الملك » سيتفضل بالعودة الى القاهرة بعد غياب ثلاثة أيام ويعهد الى حضرة صاحب السعادة حسن صبرى باشا ، بتأليف الوزارة الجديدة ، وتقول الصحف ، ان وكيل الديوان الملكى عبد الوهاب طلعت باشا ، قد عاد الى القاهرة بعد ان كان قد قابل امس الملك فى قصر المنتزة ورفع اليه نتيجة المشاورات فى شأن تأليف الوزارة وعلى أثر وصول عبد الوهاب طلعت باشا الى مكتبه فى عابدين وافاه محمد محمود خليل

بك رئيس مجلس الشيوخ والدكتور أحمد ماهر باشا رئيس مجلس النواب وعبد الحميد بنوى ، باشا كبير المستشارين الملكيين وقد عقدوا جميعا اجتماعا دام نحو ساعتين أثناء انعقاد هذا الاجتماع كان رفعة على ماهر باشا موجودا بمكتبه فى وزارة الخارجية حيث قابل كثيرين فى مقدمتهم محمد على علوبه باشا وحسين سرى باشا وكانت شائعة قد انطلقت تقول ان على ماهر سيسافر الى عزبته بالقصر الأخضر ولكن رفعته كذب تلك الشائعة ، مؤكدا أنه باق فى القاهرة ليكون على مقربة من تطورات عاجلة فى الموقف الوزارى قد تبدأ فى المساء ، وفى الساعة الأولى بعد ظهر يوم ٢٧ - ٦ - ١٩٤٠ توجه رسول من قصر عابدين الى دار سعادة حسن صبرى باشا بشارع الجبلية ، بالجزيرة ، يحمل رسالة ملكية وفى الساعة الخامسة مساء ، قابل حسن صبرى باشا ، الملك فى قصر عابدين ولدى خروج حسن صبرى باشا من مقابلة الملك صرح بأن الملك يكلفه بتشكيل الوزارة الجديدة ثم توجه حسن صبرى باشا الى مجلس النواب حيث التقى بالدكتور أحمد ماهر باشا ، ومن مكتب رئيس مجلس النواب ، اتصل حسن صبرى باشا بعلى ماهر باشا فى القناطر الخيرية و . و . وفى الوقت الذى أعلن فيه رئيس الهيئة السعدية ، استعداد حزبه للتعاون مع حسن صبرى باشا اتصل الدكتور ماهر باشا بالدكتور هبكل باشا ليعرض عليه اشتراك الأحرار الدستوريين فى الوزارة الجديدة فاستمهله د . هبكل حتى يتصل بمحمد محمود باشا ، اما الوفد المصرى ، فقد أعلن انه لا يؤيد الوزارة الحاضرة لا فى رياستها ولا فى طريقة تكوينها مؤكدا على لسان رئيس الوفد ، مصطفى النحاس باشا ، انه لا يؤيد الا وزارة يكون رئيسها ، وأعضاؤها من المحايدين وكان أحمد محمد حسنين قد ذهب فى يوم ٢٧ يونيو ١٩٤٠ الى دار السفارة البريطانية ولم يعلن شيئا عن سبب تلك الزيارة ولا أسماء الذين التقى بهم حسنين باشا فى دار السفارة البريطانية .

والطريف انه فى وقت تلك الأزمة العنيفة اذاعت وزارة الأوقاف على مأمورياتها ، وأقسامها المختلفة منشورا يتضمن تكليف خطباء المساجد أن تكون موضوعات خطباء المساجد الحث على نظافة الجسم والملبس والمآكل ، والمشراب وتصر الصحف الوفدية الصادرة فى يوم ٢٦م - ٦ - ١٩٤٠ على حدوث انقسام فى صفوف الأحرار الدستوريين حول موضوع الاشتراك فى الوزارة الجديدة وتنقل تلك الصحف على لسان حنفى محمود بك أنه استقال من حزب الأحرار الدستوريين وانه قدم استقالته الى أحمد خشبة باشا ، والشيوخ مصطفى عبد الرازق ، وكبلى حزب الأحرار الدستوريين وان كانت بقية الصحف الأخرى قد أشارت الى تأليف الوزارة الجديدة برياسة حسن صبرى باشا ، واشترك السعديين والدستوريين فيها وان الوزارة الجديدة قد قابلت الملك وان الملك قال للوزراء ، الجدد بعد أن أدوا اليمين القانونية : ليس عندى ما أقوله لكم فأنتم

تعرفون كل شيء ، ، ونصيحتي اليكم أن تكونوا مصريين ومصريين قبل كل شيء ، فالظروف دقيقة واني أعود فأقول لكم ، كونوا مصريين ، ومصريين قبل كل شيء ، وعقب خروج الوزراء من مقابلة الملك ، يرفض رئيس الوزراء الجديد التصريح بشيء عن برنامج الوزارة الجديدة لأنه متعب ، ويريد أن يستريح ، وان كان رئيس الوزراء ، المتعب ، والذي يريد ان يستريح قد انتقل عقب انصراف الوزراء من قصر عابدين الى دار السفارة البريطانية حيث قابل السفير البريطاني ومكث معه مدة طويلة !! وكان أحمد حسنين باشا ، الأمين الأول للملك ، قد قابل السفير البريطاني قبل ان يؤدي الوزراء ، الجدد اليمين القانونية بساعتين !! وكان حسن صبرى باشا ، قبل ان يؤدي اليمين القانونية قد طلب من حافظ رمضان ، باشا ، أن يتصل بمكرم عبيد باشا ، ليعرض عليه اشتراك الوفد في الوزارة الجديدة ، ولم يشأ مكرم باشا ، ان يوافق ، أو يعارض الا بعد الاتصال بالنحاس باشا ، وفور اتصاله بالنحاس باشا يبلغ مكرم عبيد باشا حافظ رمضان باشا برفض الوفد الاشتراك في الوزارة الجديدة وبانه - أي الوفد - لا يؤيد الوزارة الجديدة وكان النحاس باشا وقتئذ قد غادر كفر عشنا الى الشهداء لتأدية فريضة الجمعة في مسجد سيدى محمد شبل وعاد النحاس باشا من الشهداء بعد أن زار أحمد أبو الفتح فى داره .

ومما نشرته الصحف المصرية ، عن الأزمة المصرية ، البريطانية الخاصة بضرورة ذهاب وزارة على ماهر باشا يتضح - ومن مراجعة الوثائق ، المتبادلة بين مصر ، وبريطانيا - ان على ماهر باشا شخصيا ، كان هو سر الأزمة لا وزارته وأثناء اشتداد الأزمة ، الوزارية ، اجتمعت اللجنة الادارية ، للحزب الوطنى واستمعت الى شرح دقيق قام به رئيس الحزب حافظ رمضان باشا وكان قرار اللجنة الادارية : عدم اشتراك الحزب فى الوزارة الجديدة ، اذا ما طلب اشتراكه .

ومما نشرته الصحف المصرية أيضا يتضح ، ان كلا من حزبى الأحرار الدستوريين والسعديين كان يعمل ، على ان يرأس الوزارة الجديدة أحد قادة هذين الحزبين ، اللذين يؤلفان الكتلة فى مجلس النواب .

أما عن أثر سياسة تجنب مصر ويلات الحرب التى اتخذتها وزارة على ماهر باشا شعارا لها ، والتزمت به الى أبعد حدود الالتزام وعن أثر اجبار على ماهر باشا على الاستقالة فى نفوس الضباط الشبان ، فيقول الرئيس محمد أنور السادات فى كتابه « صفحات مجهولة » : كانت نيران الحرب قد اقتربت كثيرا من أرضنا العزيزة ، فقد بدأت جيوش ايطاليا تغزو منطقة مرسى مطروح ، وكان الدفاع

عن هذه المنطقة منقسما ، بين ثلاثة قطاعات قطاعين برين يحتلها الجيش المصري وقطاع بحري يدافع عنه الانجليز ، كنا نحارب رغم أن مصر لم تكن قد أعلنت الحرب ، وكانت سياط العذاب التي تلفعنا نحن الجنود والضباط تتلاحق علينا مع الليل والنهار ، ومع الأحداث المتعاقبة التي تمر بها البلاد . . كان موقف مصر من هذه الحرب موقفا مائعا ، ولم يكن من السهل تحديده في صورة مفهومة واضحة وكان من المؤكد ان هذا الموقف ، ان تحدد فلن تكون مصر هي التي تحدده على التأكيد : كانت سياسة مصر التي أعلنها رئيس حكومتها ، عند اعلان الحرب هي سياسة تجنب مصر ويلات الحرب ، ولم تكن مصر تستطيع أن ترسم لنفسها سياسة أوضح من هذه ، وأكثر حسما ، وتحديدا فقد كانت هناك المعاهدة ، وكان جنود الاحتلال يملأون بلادنا ، وطائراتهم تجثم على صدور مطاراتنا وتطلق منها الى الميادين الغربية الحافلة بالموت ودباباتهم تختال في شوارعنا ومن فوقها جنود حمر الوجوه ، ومخازن ذخيرتهم ترصع أرجاء الوادي بالبارود والقنابل وأسلحة الدمار وكانت أرضنا فوق ذلك حقلا كبيرا يشرب حبات العرق من جباه آبائنا وإخواننا ليخرجها قمحا للغاصبين .

وكان موقفنا نحن ضباط الجيش وجنوده هو الموقف الضنك فسياسة تجنب مصر ويلات الحرب ، لم يكن معناها أننا لن نحارب فعلا ، وكان الذي يشقينا هو ان نسأل أنفسنا : نحارب من أجل من ؟ فهل كانت سياسة تجنب مصر ويلات الحرب تحمل هذا المعنى واضحا وترسم خطة كاملة الى نهايتها : لقد كانت تشير الى شيء ، وترنو الى أمل ، وهذا الشيء ، وهذا الأمل ، هو الذي فهمته مصر منها وفهمه الانجليز أيضا : فهمته مصر ، فحاولت ان تستبشر به وفهمه الانجليز فابرق رئيس وزرائهم تشمبرلين الى سفير انجلترا ، كيلرن برقية قصيرة حاسمة : يجب ، أن تستقيل حكومة على ماهر ، وكانت هذه البرقية كانها القضاء الذي لا يرد ، فاستقالت فعلا حكومة على ماهر ، لأنها أشارت بسياستها الى شيء ورننت الى أمل وفهم الانجليز الشيء والأمل ، لم يكن أمر مصر اذن في يدها ، بل كان في أيدي الانكليز ، وكنا ننظر الى المستقبل على هذا الوجه فلا يلبث ان يرتد الى الماضي ، الى الحرب العالمية الأولى التي سبقت فيها مواكب آبائنا مسخرين الى ميادين القتال يحفرون الخنادق ليموتوا في أحشائها ، ويحملون الروث ليدفنوا تحت آكوامه ويلعقون العرق ليوفروا كئوس الشراب للانجليز ويجلب الماضي صور بعضه بعضا فلا يشير الى بارقة أمل في مستقبل البلاد تحت تلك الأوضاع تجلب صورة الثورة المجيدة التي أشعلها الشعب عام ١٩٠٩ فأطفأها زعماءه يوم وصلوا الى الحكم وأصبحوا أحزابا مطايا للانجليز ، ويجلب صورة الثورة المجيدة التي أشعلها الشباب عام ١٩٣٥ لتجتمع الأحزاب في حزب واحد لمصر فاجتمعت الأحزاب في حزب واحد لتوقيع معاهدة الصداقة والتحالف مع الانجليز وتجلب صور شقاء كثير ، فقر ،

وعرى وانقسامات ، وتضحيات ودماء ، يتحالف فوق انقاضها الزعماء والانجليز وما تغير الزعماء ولا خرج الانجليز ولكن قامت الحرب وبدأت بوادر شقاء جديد ماض كله حسرات ومستقبل كله مخاوف وحرب قائمة لا بد أن نصلها حتى في ظل سياسة تجنب مصر ويلات الحرب ، ويقول الرئيس السادات أن أوامر صدرت للجيش المصري بأن تنسحب الفرقتان المصريتان اللتان تقومان بالدفاع في القطاعين البرين لتحتلها قوات بريطانية ، حتى تنفرد بريطانيا بالدفاع عن المنطقة كلها ، وان تترك القوات المصرية أسلحتها ، وتسلمها للقوات البريطانية التي ستحتل القطاعين وهاج الضباط وماجوا وتخرج الأمر جدا وصممنا على ألا نترك سلاحنا ولو اقتضى ذلك أن نموت عن آخرنا .

الفصل الثالث

لأن حافظ رمضان باشا قبل الوزارة الحزب الوطني ينشق على نفسه

عبر الضباط أنور السادات عن عدم رضا زملائه الضباط في تدخل الانجليز في اقالة وزارة على ماهر فقال :

« كنت أجد في هذه الأجواء فرصة مناسبة لنجعل من فكرة الحياة حقيقة مجسمة يشارك في حمل أعبائها الجيش كله والشعب كله أيضا ، وكنت أعتقد أن أي احتكاك منا بالانجليز سيقفز بفكرة الحياة مائة عام الى الأمام ، وبدأنا نضع خطة كان من زملائنا فيها « البكباشي » أحمد حسن وجميع الضباط الصغار حتى رتبة يوزباشي بلا استثناء : كانت قوتنا هناك قوة مختلطة تسمى القوة الحقيقية وكانت تتكون من خلاصة الجيش المصري تضم زهرة سلاح المدفعية وبقية الأسلحة الأخرى فوضعنا خطتنا على أساس أن تعود هذه القوات فتحمل وهي في طريقها الى القاهرة كل المرافق العامة ، ثم تفرض حكومة على ماهر مرة أخرى بعد استقالته المعروفة المدوية : كنا اذ ذاك في شهر سبتمبر وكان على ماهر قد استقال في شهر يونيو وكان الشعور القومي ضد الانجليز قد بلغ أقصى مداه في البلاد ، وصدرت الأوامر لنا فعلا بالانسحاب وترك أسلحتنا فرفضنا ترك السلاح وتقدمنا الى القاهرة ولاكثر من سبب تبين لنا أن تنفيذ هذه الخطة سيكون وبالا علينا فقد أدركنا على أساس تقدير الموقف اننا لن نستطيع أن ننجح فيها الى نهايتها فاكثفنا بالعودة بأسلحتنا كاملة ، واعتبرنا هذا نصرا كافيا لنا في مرحلة جهادنا الأولى وعلى الرغم من كل هذه الأحاديث التي دارت بشأن هذه الخطة والتمهيدات التي كنا قد بدأنا نقوم فعلا بها ، فان الانجليز لم يكتشفوا منها أي شيء ولكنهم في الوقت نفسه أدركوا سيطرة روح العداء لهم على ضباط الجيش الصغار وأيقنوا أن هذه الروح قد تلعب دورا خطيرا أخطر من ذلك الدور في يوم قريب وبدأنا نحن نكون هدفا لعيون الانجليز حينما كنا في القاهرة أو في أي سلاح من أسلحة الجيش تنتقل اليه ، والكسب الأكبر

الذى كسبناه من هذه الحادثة هو عودتنا الى القاهرة فقد جمعتنى القاهرة فوراً بجميع أصدقاء منقباد ماعدا جمال الذى كان لا يزال فى السودان . وفى القاهرة بدأت اجتماعاتنا تتوالى وتتركز وأخذنا نفكر فى شيء نقوم به على أساس من الدراسة الكاملة وبحيث يكون توقيتته الكامل فى أيدينا نحن لا فى أيدي الظروف وحدها وكان فى خيالنا رجلان نريد أن نتصل بهما وأن نشركهما معنا فى عملنا الكبير على ماهر وعزيز المصرى رئيس هيئة أركان حرب الجيش وهو الرجل الذى وقع اختيارنا عليه ، عندئذ لكى يقود ثورتنا وحاولنا أن نتصل بعلى ماهر ، فلم نستطع وحاولنا أن نتصل فى طريقنا اليه بالاخوان المسلمين أيضا .

والاستقالة المدوية التى أشار اليها أنور السادات فيما كتبه عن أثر سياسة تجنب مصر ويلات الحرب فى نفوس المصريين عامة والضباط الشباب بصفة خاصة كانت أخطر الاستقالات فى تاريخ مصر الحديث ذلك لأنها وضعت النقط على الحروف ، لأول مرة وأفصحت عن الأسباب الرئيسية التى أدت الى الاستقالة أو الاقالة ولأن استقالة على ماهر باشا وثيقة تاريخية هامة فإننا قد حرصنا على نشرها بنصها فيما يلى :

مولاي ٠٠ يمر العالم بفترة من أحرج فترات التاريخ البشرى وبلادنا العزيزة القديمة ، التى عاصرت أقدم المدينات وشهدت أعظم الحوادث ، تمر اليوم بامتحان عديم النظير ومما يقوى إيماننا فيما نطمح اليه وجود ملك طموح على رأس نهضتها يخفق قلبه بأمالها وقد استمدت الوزارة سياستها فى الأيام العصيبة التى مرت بها منذ قيام الحرب من روح الشعب ورغباته فأيدها البرلمان، واطمأنت اليها الأمة وكان من أقصى أمانينا أن نمضى فى هذه السياسة حتى نؤدى واجب الوطن وتجتاز البلاد هذه الأيام فى أمن وسلام ، ولكن أصبح الاستمرار فى الحكم متعذرا لأسباب القاهرة خارجة عن إرادتنا ، وإرادة الشعب لهذا أرائى مضطرا الى رفع استقالتي الى مقامكم السامى ، وأنا قوى الأمل فى أن البلاد فى ظلال رعايتكم ستخرج من هذه المحنة مرفوعة الرأس عزيزة الجانب ٠٠ الخ ، الخ ،

« ٢٢ يوليو ١٩٤٠ »

على ماهر

كان خطاب استقالة وزارة على ماهر باشا ، فريدا فى بابه ، لانه - ولأول مرة - كشف عن الأسباب التى أدت الى الاستقالة ولم يتذرع بالمرض ، أو بالظروف الخاصة ، كما جرت العادة عندنا فى مثل تلك الحالات وكذلك ، كان خطاب قبول الاستقالة الذى بعث به الملك فاروق الى رئيس وزرائه على ماهر باشا فريدا فى بابه أيضا ، فلم يعرف التاريخ خطاب قبول استقالة قد احتوى على مثل تلك الكلمات الرقيقة التى جاءت فى رسالة فاروق ، الى على ماهر والتى بدأت بكلمة عزيزى على ماهر . وقد جاء فى تلك الرسالة قول فاروق ، يخاطب على ماهر : لقد كان من أشد بواعث الأسف لدينا ما حدا بكم الى رفع استقالتكم

الينا ولا شك ان البلاد ستحفظ لكم بالذكر الحميد على مر الزمان تلك الهمم العالية ، والوطنية الصادقة التي سستم بها أمورها في حرص على طمأنينتها وسلامتها ، واستقلالها فلكم منا خير الثناء وجميل التقدير .

فاروق

٢٢ يونيو ١٩٤٠

وقد كان شباب قد حفظ - عن ظهر قلب - خطاب استقالة على ماهر باشا ، وخطاب قبول تلك الاستقالة وكان شعب مصر كما سبق أن ذكرت قد اعتبر على ماهر باشا بسبب موقفه من بريطانيا ، وبسبب سعيه ، لتجنيب مصر ويلات الحرب وبسبب اعلان الأسباب الحقيقية لاستقالة وزارته و . . و . . بطلا قوميا أحبه الشعب من كل قلوب أبنائه حبا قويا ، وقدره الشعب تقديرا ما بعده تقدير ، وقد رد على ماهر باشا على ما أظهره تجاهه شعب مصر من حب وتقدير ، بالكلمة التالية : مواطني الأعزاء . . . تقبلت ببالح التأثير وافر الحمد والتقدير ماغمرتموني به من أصدق العواطف وأنبيل الشعور ، فأتشرف بالاعراب لكم جميعا عن خالص الشكر وعظيم الاعتباط بهذا المظهر الجميل لحيوية هذه الأمة الكريمة واتجاهها صوب الغايات القومية السامية واني لأشعر ازاء العواطف النبيلة التي أظهرها الشعب الكريم بالوفود الكثيرة والرسائل المتوالية ، بمبلغ ما أنا مدين به من شكر جزيل ووفاء عظيم ، راجيا من الله سبحانه وتعالى ، أن يحقق لمصر العزيزة كل خير وسعادة .

على ماهر

وقد نشرت الصحف كلها - فيما عدا الصحف الوفدية - الكلمة التي وجهها رئيس الوزراء المستقيل الى شعب مصر شاكرا موقفه الكريم منه على أن شعب مصر لم يكن هو الذي قدر وحده موقف على ماهر باشا بل أن الشعب العربي كله قدر موقف على ماهر المناهض للاستعمار البريطاني ، وأذكر أن الأهرام في عددها الصادر في ٧ يوليو ١٩٤٠ - وبعد أن ذهبت وزارة على ماهر باشا وذهب نفوذها - نشرت كلمة وقعها عربى فلسطيني جاء فيها :

قضى الأمر ، واستقالت وزارة رفعة على ماهر باشا ، بعد أن تركت لها في قلب كل مصرى خير أثر وأحسن ذكرى وأعظم تقدير وقد أعلنت الأمة المصرية الكريمة بمختلف الطرق وشتى الوسائل تأييدها لسياسة على ماهر باشا وزملائه وأعربت عن شعورها الحى تجاه أولئك الرجال الذين دافعوا الى ساعتهم الاخيرة بالحكم عن حقوق مصر ومصالح شعبه كاملة ، أما وقد قال المصريون كلمتهم عن وزارة على ماهر باشا وهم أصحاب الشأن الأول فقلد وجب علينا أن نقول كلمة خالصة في الموضوع فوزارة مصر تعتبر عادة وزارة العالم العربى وما يهم مصر يهم شقيقاتها الأقطار العربية المجاورة فكيف الحال ووزارة على ماهر باشا ضمت عددا من رجالات العرب وأبطال المسلمين مثل محمد على علوية وعبد الرحمن عزام ، وصالح حرب واخوانهم ، والعرب الذين يحفظون لجميع الوزارات المصرية

السابقة عطفها على القضية العربية وتأييدها لحركة الجهاد في الأقطار الشرقية يعلنون على الملأ أجمع ، انهم وجدوا من وزارة على ماهر عطفاً حقيقياً ، ونحسب انكيدا على القضية العربية عامة والقضية الفلسطينية خاصة وان القضية العربية شقت لها طريقاً في المحافل والاطراف السياسية والرسمية والشعبية في مصر على عهد وزارة على ماهر باشا لم نعهده لها من قبل فمن اهتمام جدى بقضية فلسطين ، ومصير فلسطين وبمصير العاملين من أبنائها ، الى العناية بشئون سورية ، الى المؤازرة في حل الخلافات الوضعية القائمة بين بعض الممالك العربية الى توطيد العلاقات التجارية والاقتصادية وتمكين الصلات الثقافية والدينية مع العالم العربي والى غير ذلك من الأمور الكثيرة والأعمال المبرورة التي قامت بها وزارة على ماهر باشا .

ويقول العربي الفلسطيني في كلمته : والعرب وهم يعتبرون المصريين على مختلف أحزابهم ، ونحلمهم وجماعاتهم ، اخواناً لهم يأسفون كل الأسف لاستقالة وزارة على ماهر باشا خصوصاً بسبب تلك الظروف التي أحاطت بالاستقالة ويرجون أن تنال قضاياهم القومية من الوزارة الجديدة العطف والتأييد واتمام رسالة على ماهر باشا كما يرجون منها العمل على أن يحقق العرب في مختلف اقطارهم وأمصارهم ، أهدافهم الوطنية .

ويزجي المواطن العربي الفلسطيني التهنية الى على ماهر باشا وزملائه الفخام على صراحتهم الوطنية ، ولوقوفهم الشريف العظيم الذي كان له أكبر الأثر وأبعد التأثير في مختلف الاوساط السياسية العربية .

ويغلب على ظني ، وأرجو ألا أكون مخطئاً في تقديرى اذا ما قلت ، ان صاحب تلك الرسالة التي نشرتها الأهرام كان الأستاذ محمد على الطاهر الزعيم الفلسطيني المعروف وصاحب جريدة الشورى وربما كان سبب احجام الأهرام عن نشر اسمه والاشارة اليه بـ « العربي الفلسطيني » الخوف من أن يناله - وهو الفلسطيني الثائر - الضرر من قبل السلطات البريطانية في مصر ، التي أصبح لها بعد اقالة وزارة على ماهر باشا ولا نقول استقالتها الجول والطول والكلنة الأولى والأخيرة في كل ما يتعلق بأمور البلاد صغيرها وكبيرها وكان محمد على الطاهر نزيل السجون والمعتقلات وخاصة في أيام الحرب العالمية الثانية .

وبعد الحديث عن الأزمة المصرية البريطانية التي واجهت على ماهر باشا وأقصته عن الحكم ولا نقول أسقطته ننتقل الى الحديث عن وزارة حسن صبرى باشا التي أعقبت وزارة على ماهر باشا ، وكان قد سبق لنا أن أشرنا الى بعض الظروف التي اكتنفت تشكيل وزارة حسن صبرى باشا وحرص أحمد حسنين باشا على اختيار حسن صبرى باشا بالذات لعلاقته الطيبة بالانجليز ، وإخفاء اسمه - في البداية - عن السير مايلز لامبسون ، السفير البريطاني في مصر

الذى كان مصرا على تأليف وزارة محايدة يرضى عنها الوفد ، اذا لم يقبل الوفد تشكيل الوزارة !

ومن بين الذين كانوا على دراية ومعرفة بظروف تأليف وزارة حسن صبرى باشا ، الأستاذ محمد التابعى الذى سبق لنا أن أشرنا الى بعض كتاباته عن تلك الفترة الحرجة من تاريخ البلاد كما أنه - أى الأستاذ التابعى - كان على مقربة من الجهات التى كانت تصنع القرار وخاصة أحمد حسنين باشا ، يقول الأستاذ محمد التابعى : حدثنى أحمد حسنين باشا رحمه الله عن سبب اختيار حسن صبرى باشا رئيسا للوزارة وعدم الأخذ بنصيحة سير مايلز لامبسون وهى اسناد الحكم الى وزارة وفدية أو وزارة يؤيدها الوفد ، فقال : لقد كان رأيى دائما أن الوفد هو القوة الشعبية الوحيدة فى هذا البلد وأنه بهذه الصفة أحق بالحكم من جميع الأحزاب الأخرى لأنه يتمتع بثقة الناخبين وأنا أعتقد كذلك أن الوفد قوة يمكن استغلالها فى استخلاص حقوق البلاد من الانجليز ولقد عملت ولا أزال أعمل على تسوية جميع الخلافات بين الملك ومصطفى النحاس وإزالة أسباب سوء التفاهم التى خلفها عام ١٩٣٧ وما تلاه ، وهذه خطوة لابد منها قبل عودة المياه الى مجاريها الطبيعية أى قبل عودة الوفد الى تولى الحكم ومن هنا نفهم لماذا رفضت أن أعمل بنصيحة سير مايلز لامبسون ، لأن العمل بهذه النصيحة كان معناه أن الوفد وهو القوة الشعبية الوحيدة وقوتها ، فى استخلاص حقوقها من انجلترا انما يعود الى الحكم بارادة الانجليز وهذا أمر ليس فى مصلحة البلاد ولا فى مصلحة الملك ، ولا فى مصلحة الوفد نفسه وأظن أنك توافق على أنه من مصلحتنا جميعا أنه اذا عاد الوفد الى الحكم فيجب أن يعود بالطريق الشرعى السليم أو بموافقة صاحب العرش ، لا بارادة الانجليز .

ورأيت - الكلام لأحمد حسنين باشا - أن نقوم بمناورة تمويه ، وتضليل ذرا للرماد فى عيون السفير البريطانى فطلبت من الملك أن يوفد عبد الوهاب طلعت لمقابلة النحاس باشا فى كفر عشنا لكى ألقت أنظار السفارة وعيونها الى كفر عشنا وأصرفها عما يجرى فى القاهرة وهكذا بينما كان عبد الوهاب طلعت فى كفر عشنا كنت أنا قد اتصلت بحسين صبرى وأعضاء وزارته وأعددت المراسيم بتشكيل الوزارة . . وفوجئ السفير البريطانى، بوزارة حسن صبرى وبالأمر الواقع : صحيح ، أن حسن صبرى باشا صديق للسفير البريطانى وللانجليز ولقد أخذنا بهذا السبب كسرا لحلة التحدى ، فقد كان اغفال نصيحة السفير البريطانى تحديا منا لا شك ولكن حسن صبرى باشا مع ذلك مصرى وطنى مخلص لبلاده قبل كل شيء .

وحسن صبرى باشا - للتاريخ - رجل من خيرة السياسيين المصريين ، بلا جدال وقد وصفته صحيفة بريطانية عنينا عين وزيراً مفوضاً لمصر فى بريطانيا بأنه يجمع فى شخصه خير صفات مصر القديمة ومصر الحديثة وقد

تخرج حسن صبرى باشا فى مدرسة المعلمين العليا ودرس القانون ، ونال الاجازة فيه . ولم يكتف بذلك بل درس القانون الانجليزى ، ورغم ذلك فقد أثر أن يبدأ عمله فى المحاماة الشرعية ، وقد لا يعرف الكثيرون أن حسن صبرى باشا قد تولى التدريس فى الأزهر ولعله أول معلم حديث قام بتدريس الرياضة والطبيعة والتاريخ والجغرافيا فى الأزهر ، وهو - بدون جدال - أول «أفندى» تولى منصب مفتش للعلوم الحديثة ، فى الأزهر ، وعندما أختير مستشارا قضائيا لوزارة الأوقاف أثر أن يحتفظ بمكتبه كمحام وقد دخل حسن صبرى مجلس النواب سنة ١٩٢٦ عن دائرة الصبرية التى توجد بها ضيعته ، التى بنى بها قرية نموذجية وفى عام ١٩٣٠ انتخب عضوا بمجلس الشيوخ ورئيسا للجنة المالية وقد دعى للاشتراك فى الوزارة ثلاث مرات فاعتذر حتى لا يتورط فى الخلافات الحزبية ولكنه وقد كان رئيسا للجنة المالية بمجلس الشيوخ لم يستطع الاعتذار عن تولى وزارة المالية فى وزارة عبد الفتاح يحيى باشا عام ١٩٢٣ ، وبعد وزارة المالية تولى وزارة التجارة والمواصلات فى وزارته عبد الفتاح يحيى باشا ، وعلى ماهر باشا «الوزارة الأولى» وكذلك وزارة الدفاع فى وزارة محمد محمود باشا الثانية وكان حسن صبرى باشا يرى أن قبوله رئاسة الوزارة بعد تلك الأزمة العنيفة التى أطاحت بوزارة على ماهر يعتبر من جانبه تضحية كبيرة خاصة وأنه قبل أيام من تكليفه بتشكيل الوزارة كان مريضا لمدة شهرين وكان مرضه العنيف يحتم عليه أن يبقى بعيدا عن أجواء التوتر ، التى تتميز بها وقتئذ حياتنا السياسية ، ولكن حسن صبرى باشا قبل الحكم لعله يستطيع المساهمة فى تخفيف الأزمات التى كانت تحيط بالبلاد داخليا وخارجيا ولم يبق حسن صبرى باشا فى الوزارة سوى أربعة أشهر صعدت بعدها روحه الى بارئها وهو يلقي خطاب العرش كرئيس للوزارة فى ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ وكان قد شكل وزارته الأولى والأخيرة فى ٢٨ يونيو من نفس العام ١٩٤٠ وقد حرص حسن صبرى باشا فى خطاب تشكيل وزارته أن يؤكد على أنه لم يقبل التكليف بتشكيل الوزارة الا بناء على أمر الملك وهو أمر - كما يقول حسن صبرى باشا - واجب التنفيذ .

والوطن يقتضينى ألا أتأخر ، أو أتردد فى حمل التبعة أيا كانت الصعاب والعقبات ، فأمام مصلحة الوطن لا صعاب ولا عقبات ، .

وقد احتفظ حسن صبرى باشا برئاسة الوزارة ووزارة الخارجية . وتولى عبد الحميد سامى باشا وزارة المالية ، ومحمد حلمى باشا وزارة العدل والنقراش باشا وزارة الداخلية ومحمود فهمى القيسى وزارة الدفاع الوطنى . وصليب سامى « بك » وزارة التموين ومحمود غالب باشا وزارة المواصلات وحسين سرى باشا وزارة الأشغال العمومية ، ومحمد حافظ رمضان وزارة الشؤون الاجتماعية ومحمد حسين هيكى باشا وزارة المعارف العمومية والشيخ مصطفى عبد الرازق

بك وزارة الأوقاف والأستاذ إبراهيم عبد الهادي وزارة التجارة والصناعة وأحمد عبد الغفار بك وزارة الزراعة ، والأستاذ على أيوب وزيرا للدولة والأستاذ عبد المجيد إبراهيم صالح وزيرا للدولة وعلى إبراهيم باشا لوزارة الصحة العمومية : وحول دخول محمد حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى الوزارة لابد من وقفة ، وقفة طويلة فى نفس الوقت وفى البداية نقول أن وجهة نظر الأستاذ عبد الرحمن الرافعى وزملائه فى اللجنة الادارية للحزب الوطنى كانت تتلخص فى أن حسن صبرى باشا وقد أوضح فى بيان ألقاه فى مجلس النواب أن وزارته حريصة على الوفاء بتعهداتها لحليفها بريطانيا وأنها تقوم بتنفيذ معاهدة التحالف والصداقة بروحها ، ونصها وأنها ستستمر على السياسة التى أقرها البرلمان فى ١٢ يونيو ١٩٤٠ « وإذ كان ممثلو الحزب الوطنى فى مجلس الشيوخ والنواب لا يقرون معاهدة سنة ١٩٣٦ فقد رفضوا الثقة بالوزارة على هذا الأساس وأعلنوا ذلك فى كلا المجلسين » وكان اشتراك حافظ رمضان باشا فى وزارة حسن صبرى باشا سببا لخلاف كبير بين أعضاء الحزب الوطنى . . . وقد بدأ الخلاف فى دائرة ضيقة باشتراكه فى وزارة محمد محمود الثانية سنة ١٩٣٧ إذ كان اشتراكه بدون قرار من اللجنة الادارية للحزب فلما غوتج فى ذلك اعتذر بأن الوقت لم يكن يتسع لعقد اللجنة قبل تأليف الوزارة ، فانها ألغت على عجل وسكنت اللجنة حتى استقالت وزارة محمد محمود وألف وزارته التالية دون أن يشترك فيها حافظ رمضان باشا فلما وقعت أزمة يونيو ١٩٤٠ واستقالت وزارة على ماهر اجتمعت اللجنة الادارية للحزب يوم ٢٤ يونيو وبحث فى الموقف وهل يشترك الحزب فى الوزارة الجديدة اذا دعى للاشتراك فيها أم لا يشترك ، فقررت اللجنة عدم الاشتراك فيها ثم ألغت وزارة حسن صبرى باشا وفيها حافظ رمضان باشا فوقع الانقسام فى اللجنة الادارية بين معارض لموقف حافظ رمضان باشا لمخالفة قرار اللجنة ومؤيده له فى موقفه .

وكان الأستاذ عبد الرحمن الرافعى قد نشر بوصفه سكرتيرا للحزب الوطنى ، فى الصحف بيانا حول موقف الحزب من اشتراك رئيسه محمد حافظ رمضان باشا ، وقد نشر البيان فى ٣ يوليو ١٩٤٠ ، وقد جاء فى هذا البيان :

بإدارة الحزب الوطنى الى تحديد موقفه من الأزمة السياسية التى لا يست استقالة وزارة على ماهر باشا فاجتمعت لجنته الادارية بمكتب الأستاذ عبد المقصود متولى المحامى مساء يوم الاثنين ٢٤ يونية ١٩٤٠ وحضر اجتماعها سعادة الأستاذ حافظ رمضان باشا وبحثت اللجنة فى موقف البلاد ، وأوجب الحزب حيال هذه الأزمة وعرضت لفكرة الوزارة الجديدة ، ومشروع تأليفها وهل يشترك الحزب فيها أم لا يشترك ، فرأت بعد دراسة الموقف من جميع نواحيه ألا يشترك فى تأليفها إذ يحرص الحزب الوطنى من يوم تأسيسه على أن يكون حزب مبادئ وعقائد لا حزب أشخاص ومناصب فما كان له أن يشترك فى وزارة تسير على

غير مبادئه وبعد ذلك .لا تكون الحياة الحزبية والحياة السياسية أداة بوعية
تنشد مصالح البلاد العليا ، .

ويمضى بيان سكرتير الحزب الوطنى قائلا : من أجل ذلك قررت اللجنة
فى اجتماعها المذكور ، عدم اشتراك الحزب الوطنى فى الوزارة الجديدة وتعهد
سعادة حافظ رمضان باشا ، أمام اللجنة أن ينزل على رأيها ويحترم قرارها ولكن
لم يمض على هذا العهد ، ثلاثة أيام حتى خرج عليه الأستاذ حافظ رمضان باشا
باشترائه فى الوزارة ، لذلك اجتمعت اللجنة الادارية يوم السبت ٢٩ يونيو
بمكتب الأستاذ عبد المقصود متولى للنظر فى الأمر ، قرأت أن اشتراك معالى
حافظ رمضان باشا فى الوزارة فى الملابس السابق ذكرها هو خروج على قرار
اللجنة وعلى العهد الذى قطعه على نفسه وعلى مبادئ الحزب مما يستدعى اعتباره
متخليا عن رئاسة الحزب وعن عضويته ، فلهذه الأسباب قررت اللجنة الادارية
للحزب الوطنى اعتبار معالى محمد حافظ رمضان باشا متخليا عن رئاسة الحزب
وعن عضويته ، .

ورد الأستاذ محمد حافظ رمضان باشا ، على بيان الأستاذ عبد الرحمن
الرافعى ببيان جاء فيه :

قرأت فى الصحف صباح اليوم بيانا لحضرة صاحب العزة سكرتير الحزب
الوطنى قال فيه : ان اللجنة الادارية اجتمعت وقررت ألا يشترك أحد من أعضاء
الحزب فى الوزارة الجديدة وانها عادت فاجتمعت وقررت أن اشتراكى فى هذه
الوزارة يعتبر تخليا منى عن رئاسة الحزب وعضويته .

ووضعا للأمور فى نصابها أرى أن أضع الوقائع الآتية تحت نظر الرأى
العام : لما تخرج الموقف السياسى واشتدت خطورة الأزمة فى أواخر أيام الوزارة
الماضية رأيت أن أقف حضرات أعضاء اللجنة الادارية للحزب الوطنى على حقيقة
ما وصلت اليه الأمور وأن أبحث معهم فيما يحسن أن يكون عليه موقفنا حيال
الجمالة الطارئة

بيد أنى لم أستطع الاتصال بأكثرهم لغيابهم عن القاهرة ، فاجتمعت بمن
تيسرلى الاجتماع بهم من حضراتهم ، ولبشنا نقلب الرأى على مختلف وجوهه ثم
انصرفنا من الاجتماع دون أن يضع الحاضرون قرارا فى الموضوع ، وبعد
انصرافى علمت تليفونيا من أحد حضرات الزملاء أن هناك رأيا يؤثر عدم اشتراك
الحزب فى الوزارة .

إزاء هذا اتصلت ببقية أعضاء اللجنة فى القاهرة والإسكندرية وغيرهما
وعرضت عليهم الأمر ففهمتم من حضراتهم أنهم يقدررون دقة الموقف ويرون أن
الحزب الوطنى الذى شغل مكانا رفيعا فى الحركة الوطنية وكان له أثر مذكور

فى نهضة البلاد لا ينبغي له أن يبقى فى معزل عن الاشتراك فى انقاذ الموقف
وفى تسيير سياسة الوطن وتوجيه مصائره ، ومن ثم كان قبول دخول الوزارة .

يتبين من هذه الوقائع أن اشتراكى فى الحكم لم يكن خروجاً على قرار
صدر من اللجنة الادارية ، وانما كان نزولاً على رغبة فريق كبير من حضرات
أعضائها .

على انى وقد شهدت مولد الحزب الوطنى ونموه وعملت فى خدمة مبادئه
منذ الساعة الأولى ، واشتركت زهاء الأربعين عاماً فى تسيير دفته مع من عملوا
من الأبرار المخلصين واحتملت مع زملائى ما اسهدهوا له من أزمات وما خاضوا
من معارك وألمت فى الماضى والحاضر بمواطن القوة والضعف فى تصرفاته وأعماله
وازاء ما لمستته أخيراً من تعدد الاتجاهات واختلاف الأفكار وتباين الأساليب أرى
من حق الحزب على أن أضع لسياسته اتجاهها واضحا وقاعدة ثابتة يزيلان هذا
التعدد فى الأفكار ، وذلك التباين والتشتت فى الآراء ، ولذا دعوت حضرات
أعضاء اللجنة الادارية جميعاً الى اجتماع يعقد بمنزلى فى الساعة التاسعة من
مساء يوم الخميس ٥ يوليو وقد تفضل أكثرهم بقبول هذه الدعوة .

وانى أرجو من حضرات الأعضاء الذين لم أستطع الاتصال بهم أن يعتبروا
هذا دعوة لكل منهم .

ومن رأى أن الحزب الوطنى الذى قبل أن يشترك فى جميع الهيئات
النيابية بقصد الرقابة والهيمنة على أعمال الحكومة لا يجوز له أن يأبى الاشتراك
فى الحكومة نفسها ، حتى يكون صوته أقرب الى السمع ، ورأيه أقرب الى
الاستجابة .

وما كان لوطنى يقدر الظرف الشديد الذى تجتازه البلاد أن يتخلى عن
تلبية نداء الوطن اذا دعاه ، والا كان تخلفه فراراً من الواجب ونكوصاً عن العهد
فى أدق المواقف وأحرج الساعات ، .

ولم يقف الانشقاق الجديد فى الحزب الوطنى عند قيادات الحزب الوطنى،
وانما امتد الى الكوادر فقد اجتمع مثلاً رؤساء اللجان الفرعية ، للحزب الوطنى
فى العباسية ، واللرب الأحمر ، والخليفة ، والسيدة ، ومصر القديسة ،
والجزيرة ، وامبابة بدعوة من حضرة عباس أفندى الزير ، وبعد أن وقف الحاضرون
الجلسة حدادا على المرحوم الدكتور عبد الحميد سعيد أصدروا قرارات جاء فيها
تهنئة معالى حافظ رمضان باشا باسناد منسوب الوزارة اليه وتجديد الثقة به
ومطالبته بأن يعمل على عدم جر البلاد الى حرب لا مصلحة لها فيها واعتبار
القرار ، الذى أذاعه سكرتير الحزب الوطنى غير معبر ، عن آراء غالبية حضرات

أعضاء اللجنة الإدارية والجمعية العمومية ، للحزب اذ ان حضراتهم يؤيدون رئيس
الحزب في سياسته الرشيدة وكذلك طالب المجتمعون حافظ رمضان باشا بدعوة
اللجنة الإدارية للحزب الى الاجتماع للنظر في قرار سكرتير الحزب وأن يعقد
الجمعية العمومية لنتخب أعضاء هذه اللجنة ، وعقدت اجتماعات أخرى لتأييد
القرار الخاص باعتبار حافظ رمضان باشا متخلياً عن رئاسة الحزب الوطني ،
وتوالت البيانات من حافظ رمضان باشا ، ومن عبد الرحمن الرافعي بك كما
هو واضح في الفصل التالي •

الفصل الرابع

اللجنة الادارية للحزب الوطنى تنقسم الى اغلبية بزعامة عبد الرحمن الرافعى بك واقلية بزعامة حافظ رمضان باشا

سبق أن تحدثنا عن آثار استقالة وزارة على ماهر باشا ، أو اقالتها بأمر الانجليز فى نفوس ضباط الجيش المصرى ، بصفة عامة والضباط الأحرار ، بصفة خاصة ، وكما تحدثنا عن بعض الظروف ، التى أحاطت بتشكيل وزارة حسن صبرى باشا ، وقد أشرنا فى نهاية الحلقة الى اشتراك محمد حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى فى تلك الوزارة ومعارضة أغلبية أعضاء اللجنة الادارية ، للحزب الوطنى لتلك المشاركة وقد حرصنا ، على أن ننشر البيان الذى أصدره حافظ رمضان باشا ، والبيان الذى أصدره عبد الرحمن الرافعى بك فى الصحف ردا على بيان حافظ رمضان باشا ، وننشر اليوم البيان الثانى لعبد الرحمن الرافعى بك تعقيبا على الاجتماع الذى دعا اليه حافظ رمضان باشا وهذا نصه :

« ان الاجتماع الذى عقد أمس الخميس ٤ يوليو ١٩٤٠ بمنزل معالى حافظ رمضان باشا وقيل فى البيان المنشور عنه أنه اجتماع اللجنة الادارية للحزب الوطنى هو اجتماع باطل فى أساسه ، فلا يعبر ، عن رأى اللجنة الادارية ، ولا عن مبادئ الحزب الوطنى ، لان معالى حافظ رمضان باشا الذى دعا اليه لم تكن له صفة فى عقده ، ولذلك رفض معظم أعضاء اللجنة الادارية حضوره استمسكا بقراريها الصادرين فى ٢٤ يونية و ٢٩ يونية ١٩٤٠ ، وقد حضره فريق منهم لمجرد الاعتراض على قانونيته ولا يستطيع حافظ رمضان باشا أن يجادل فى قانونية الاجتماع الأول للجنة الادارية فى ٢٤ يونية لأنه هو الذى طلب عقده وحضره فعلا واشترك فى مناقشته وتعهد فيه أمام اللجنة ، باحترام ما تقرر فى صدد اشتراك الحزب الوطنى أو عدم اشتراكه فى الوزارة الجديدة ، وحضر هذا الاجتماع ، مع معالى حافظ رمضان باشا كل من عبد الرحمن الرافعى ، عبد المقصود متولى ، محمد محمود جلال ، فكرى أباطة ، محمد على المهندس ، ابراهيم رياض ، اسماعيل العسيلي ، عبد العزيز الصوفانى ومن بينهم جميع

ممثلى الحزب فى مجلسى البرلمان ، وقررت اللجنة فى ذلك الاجتماع عدم اشتراك الحزب فى الوزارة ، وصدر القرار بموافقة الجميع ماعدا صوتا واحدا ، وهو صوت الأستاذ عبد العزيز الصوفانى وهذا هو القرار القانونى الملزم ، لمعالى حافظ رمضان باشا وأعقبه القرار الصادر فى ٢٩ يونيو باعتباره متخليا عن رئاسة الحزب ، وعضويته كنتيجة حتمية لمخالفته للقرار الاول ..

ويمضى البيان فيقول : فهذان هما القراران المعبران ، عن رأى الحزب الوطنى ، وموقفه أما الاجتماع الذى عقد أمس قانه فضلا عن عدم قانونيته فقد حشرت فيه أسماء لبعض من انقطعت صلتهم باللجنة ونشاط الحزب الوطنى منذ عدة سنين ، كما انهم ذكروا اسم الأستاذ فكرى أباطة ضمن الحاضرين والموافقين ، وهو لم يحضر مطلقا ، ولم يشترك معهم . فى أى قرار ٠٠٠٠٠٠٠٠

أما البيان ، الذى كان حافظ رمضان باشا قد نشره تأييدا لموقفه ، فقد جاء فيه : ان اللجنة الادارية قد انعقدت فى دار رئيسها معالى حافظ رمضان باشا وبناء على دعوته وقد حضر الاجتماع : محمد حافظ رمضان باشا ، والدكتور اسماعيل صدقى بك ، والأستاذ عبد العزيز الصوفانى ، واسماعيل العسيلي ، والدكتور محمد عبد الحى بك ، الأستاذ منصور القاضى ، الأستاذ محمد فريد شريف المحامى وعلى البسيونى بك .. ويقول البيان : « ان اللجنة استمعت الى بيان معالى حافظ رمضان باشا رئيس الحزب عن الموقف السياسى فى مصر ، ومدى التطورات لاطلاعهم ، على سيرها ، وقد عرض حافظ رمضان على المجتمعين ، الخطة التى رأى أن ينتهجها ازاء خطورة الحال وجوب الانتهاء فيها الى رأى عاقل تحقق تنفيذ المصلحة الوطنية فى أن يكون الحزب الوطنى كهيئة سياسية عاملة - واقفيا ، أولا بأول على تطورات الموقف السياسى والملايسات السريعة ، التى تلازم هذه التطورات » ..

وفى هذا الاجتماع - كما جاء فى بيان حافظ رمضان - قال حافظ رمضان باشا أنه قبل الاشتراك فى الوزارة بدافع من شعوره كرئيس حزب مسئول عن التوجيه العام لسياسته ، وبدافع ما استخلصه من الآراء ، التى حصل عليها من حضرات الأعضاء ، ولحرصه كل الحرص على ألا يظل الحزب الوطنى واقفا من الأحداث السياسية الخطيرة الجارية فى مصر ، موقفا سلبيا ، فتأدية الحزب واجبه الوطنى الشريف فى الموقف العصيب الذى تقفه البلاد ، عمل من أوجب ما تقتضيه دقة الموقف ، وسلامته من الناحيتين الوطنية والحزبية ، ولا يتسنى هذا الا بالاشتراك فى أعمال الحكم وتولى معالجتها عن طريق مباشر على ضوء ما رسمته مبادئ الحزب الوطنى ، ..

وقد ذكر حافظ رمضان باشا أيضا أن مسابقة الحوادث ومراعاة ملايساتها أمران تقضى بهما طبيعة الأشياء وان خدمة برنامج الحزب لا تكون بالتزام خطة واحدة جامدة لا تتغير ، وانما تكون بالأخذ بأصلح ما يمكن الأخذ به لتحقيق

العرض الاصيل وليس تغيير الخطه معناه تغيير المبدأ ، فالمبدأ باق لا يتغير ، أما الأساليب والخطط فتختلف باختلاف الأحوال الطارئة والضرورات الناشئة ، وضرب حافظ رمضان باشا مثلا لذلك بما حدث وما زال يحدث في كثير من الأحزاب السياسية التي التزمت وقتا طويلا خطة اجتناب الحكم ثم عدلت عنها خضوعا لتغير الأحوال ، وأشار حافظ رمضان باشا الى موقفه من وزارة ، المغفور له عدل يكن باشا واعتذاره عن الاشتراك فيها والى اعتذاره كذلك عن الاشتراك في وزارة رفعة محمد محمود باشا الأولى للظروف والاعتبارات التي كانت قائمة وقتئذ ، كما أشار الى قبوله الاشتراك في وزارة محمد محمود باشا الثانية وانه كان يبنى خطته في كل هذه الحالات على ما يستوحيه من آراء زملائه ، في الحزب ، وما يمليه عليه الواجب في كل هذه الحالات .

وقال حافظ رمضان باشا أيضا : « ان الواجب الأول في هذا الوقت العصيب الذي تقضى فيه المروءة ، ويقضى فيه واجب الذمة والأمانة للوطن والمملك ان يحرص كل عضو في الحزب بل كل مصرى على بقاء الحزب الوطني كتلة واحدة قوية سليمة وان يسهل له التدخل بقوة وعلى عجل لتأدية واجبه وانقاذ الموقف ما استطاع الى ذلك سبيلا .

ويطلب حافظ رمضان من أعضاء اللجنة الإدارية ، ان يبحثوا الموقف بكل حرية للوصول الى رأى صريح ، ويقول حافظ رمضان ان البيان الذي نشره صاحب العزة الأستاذ عبد الرحمن الرافعي بك لا يجد فيه ما يحمله على الغضب ولا ما يحفز به ، الى اتخاذ أى اجراء عملي وذلك لأنه باتصالاته المتوالية بحضرات أعضاء الحزب الوطني في أنحاء البلاد يثق كل الثقة بأن هذا البيان لا يعبر الا عن رأى فريق قليل العدد ، من الزملاء ، ذلك لأن اللجنة الادارية ، لم تجتمع ولم يدع اليها أعضاؤها ولو صبح ان قرارا مثل هذا قد صدر لكان من أوليات اللياقة ان أبلغ شخصيا مثل هذا القرار ، لا ان أطلع عليه في الصحف كما يطلع عليه سائر الناس .

ويقول بيان حافظ رمضان باشا : ان اللجنة الادارية للحزب الوطني قد قررت باجماع الآراء ما عدا الأستاذين ، عبد المقصود متولى ، وإبراهيم أفندي رياض موافقة حافظ رمضان باشا بوصفه رئيسا للحزب على تصرفاته وتأييده اشتراكه في الوزارة ، كممثل لهذا الحزب يعمل جهده طاقته للنهوض بواجبه الوطني وتحقيق مبادئه ، والمساهمة في انقاذ الموقف الذي وقفته البلاد ، أخيرا .

وقد كاد ذلك التصديق ، الذي أصاب ببيان الحزب الوطني ، الضعيف ، الهزيل بالمقارنة الى صرحه القديم ، الهائل ، العظيم : كاد ذلك التصديق ، يقضى على الحزب الوطني ، رغم ان حافظ رمضان باشا ومن معه وعبد الرحمن الرافعي

بك ، ومن معه لم يعملوا أو لم يعمل أحد من فريقيهما ، الى تجريخ الطرف الآخر ، أو أى واحد من الطرف الآخر بل اقتصرت البيانات التى أذاعها حافظ رمضان باشا بصفته رئيسا للحزب الوطنى ، والتى أذاعها عبد الرحمن الرافعى ، بصفته سكرتيرا للحزب وناطقا باسم أغلبية أعضاء اللجنة الادارية للحزب - السلطة الرسمية والشرعية للحزب - اقتصرت البيانات على تسليم حجج كل فريق ، واضعاف حجج الفريق الآخر ، دون مساس على الاطلاق . بالأشخاص .

وقد انحصر الخلاف بين الطرفين : حافظ باشا ومن معه ، وعبد الرحمن الرافعى بك ومن معه فى نقاط واضحة محددة ، من بينها - مثلا - هل يجوز للحزب الوطنى أن يشترك فى الحكم ، فى ظل الاحتلال الأجنبى ، أم لا يجوز له الاشتراك فى الحكم ، وحتى اذا جاز له فى ظروف خاصة ان يشترك فى الحكم هل يشترك فى أية وزارة من الوزارات ، أم ان هناك قيودا ، على من يريد أن يشترك من رجالات الحزب الوطنى فى أية وزارة كان تكون تلك الوزارة متفقة فى منهاجها مع المنهاج الوطنى للحزب الوطنى ، ثم هل من حق رمضان باشا كرئيس للحزب أن يشترك فى وزارة كرئيس للحزب وباسم الحزب دون أن يحصل على قرار من اللجنة الادارية للحزب أم أن حافظ رمضان كرئيس للحزب يملك حق التحرك السياسى فيقبل الاشتراك فى وزارة معينة وبعد ان يشترك فى تلك الوزارة ، يعرض على اللجنة الادارية سياسة الوزارة ، وسياسته فى تلك الوزارة ، فان حصل على تأييد مستمر ، فى الوزارة ، كعضو فيها وأن قبول بمعارضة قوية ، كان عليه ان يستقبل من الوزارة ثم ما هى اللجنة الادارية ، التى تتحكم فى أمور الحزب الوطنى ما عددها ، ما سلطاتها ، وهل من حق واحد من أعضاء اللجنة الادارية انقطع سنوات وسنوات عن حضور اجتماعات اللجنة ، ان يحضر فجأة للمشاركة فى اجتماع لا لشيء الا ليؤيده ، أو يعارض وجهة نظر معينة ، و . و .

وكنا نحن الذين تربينا فى أحضان الحزب الوطنى ، ولم نكن بعد قد بلغنا « الحلم السياسى » نحزن ، لما أصاب حزبنا من تصدع ، وانشقاق فقد كانت آمالنا فى هذا الحزب قوية للغاية ، وكان على رأس تلك الآمال ان يتحول الحزب الوطنى من حزب أقلية ، الى حزب أغلبية كما كان أيام مصطفى وفريد ، وكنا نعمل ونحن صغار على ان نكتشف العناصر الوطنية ، فنحرص على المشاركة فى بعض الندوات والحفلات الاجتماعية والدينية والثقافية والأدبية ونثير - فى الواقع نفسه من المناقشات - أية مناقشات سياسية - نكتشف بها العناصر ، الواعية المخلصة الراغبة فى التضحيات وكم كانت سعادة الواحد منا عندما كان يحصل على « كشف » يعتز به ، كان يحس بأنه اكتشف كنز قارون ، وكم كان يحزننا أكثر وأكثر أن بعض الصحف المصرية قد اتخذت من ذلك ، التصدع ، والانشقاق فى صفوف الحزب الوطنى مادة « للتريقة »

على الحزب الوطنى ، وكان من أشد ما حزنا له ، حزنا لم يكن يعادله حزنا على موت أقرب الناس إلينا ، أن حملت مجلة الاثنين ، التى تصدر عن دار الهلال حيث فكرى أباطة رئيس تحرير المصور واحد أعمدة دار الهلال ، على الحزب الوطنى ، وكان من بين ما كتبته فى عيدها الصادر فى ١٢ أغسطس ١٩٤٠ نحت عنوان ، على ماهر باشا فى الحزب الوطنى : للحزب الوطنى فى كل مناسبة حكاية تذكرنا بحكاية جحا عندما قيل له : عد غنمك ، فكان جوابه : واحدة واففة ، والناية نايمه ، وأعضاء الحزب الوطنى - مع حفظ الفارق - قايلون ولكنهم يغضبون لأتفه الأسباب ، من ذلك انه عندما تألفت الوزارة القائمة ودخلها معالى حافظ رمضان باشا اجتمع الحزب الوطنى وقرر عزل معاليه من رئاسته ، وبعد يوم واحد اجتمع الحزب الوطنى برمته وقرر بقاء معاليه رئيسا - وللعلم هذا ليس بصحيح على الإطلاق ، نم جرت - هكذا قالت مجلة الاثنين - مناقشات ، ومساجلات ، على صفحات الصحف بين الحزب الوطنى رقم ١ ، والحزب الوطنى رقم ٢ حول أيهما الحزب الوطنى وهناك شائعة لانزال تتوگا على عكازين ، تقول ان مباحثات ومفاوضات تدور حول ترشيح رفعة على ماهر باشا لرئاسة الحزب الوطنى وتذهب هذه الشائعات الى أبعد حد فتؤكد ان هذا الترشيح قد يعلن قريبا ، وان طائفة من الشخصيات البارزة التى ساهمت فى الحزب الوطنى قديما قد ننضم الى الحزب ، على أساس جديد .

على أية حال فقد كنا نحن صبيان الحزب الوطنى ، ولا أقول شبابه فلم نكون بعد قد وصلنا الى سن الشباب نقف فى الجانب الذى يقف فيه عبد الرحمن الرافعى بك ، لا لأنه بليديتنا ، ولا لأنه كان أستاذا لنا ، نعرفه ويعرفنا ولأننا نحن لا نعرف - وقتئذ - حافظ رمضان باشا ولا يعرفنا . ولا لأننا كنا قد وعينا جيدا البيانات التى أصدرها حافظ رمضان باشا وعبد الرحمن الرافعى بك و ٥٥ و ٥٥ وانما وقفنا الى جانب عبد الرحمن الرافعى لأنه ، لم يكن وزيرا ولم يكن فى السلطة ، ولم يكن يملك الجاه ، والنفوذ الذى يملكه حافظ رمضان باشا باشتراكه فى الوزارة كان يملك مكتبه ، لا أكثر ولا أقل الى جانب اننا وجدنا محمدا محمود جلال بك الذى كنا نعتبره قديما من قديسى الوطنية وعبد المقصود متولى الذى كنا نعتبره - وبحق - محمدا فريده رقم ٢ ، الى جانب فكرى أباطة ، وجدنا الأقطاب الثلاثة ، عبد المقصود متولى ، محمد محمود جلال ، فكرى أباطة ، يقفون مع من لم نعرف من أقطاب آخرين ، هم ، وعبد الرحمن الرافعى فى جانب واحد ، يختلف مع حافظ رمضان باشا بسبب اشتراكه فى وزارة حسن صبرى باشا .

واقف عنده ملاحظتين هامتين اعتبرهما من المبادئ الأخلاقية ، فى الصحافة وفى السياسة التى يجب ، أن نقف عندها طويلا ، أولاهما : ان فكرى أباطة

وهو رئيس تحرير « المصور » رفض أن يكتب حرفاً واحداً من هذا الاختلاف في المصور ، وعندما سألته - فيما بعده بالطبع - من سبب تجاهله ، لأمر ، ذلك الخلاف ، رغم أنه كان يستطيع ، أن يقدم - في هذا المجال - أخباراً طازجة لم يسبقه إليها صحفي آخر لأنه الصحفي الوحيد ، المشترك في ذلك انخلاف ، قال : لأننى من ناحية المبدأ ، لا أهتم ، أو يجب ألا أهتم بالخلافات الحزبية حتى لا تزداد حدتها ، ثم اننى وأنا طرف في هذا الخلاف لا أستطيع ، أن أكتب عنه فقد أظلم الجانب الذى أنا فيه أو أظلم الجانب ، الذى اختلف وياه ، الى جانب أن المصور ليس صحيفة الحزب الوطنى » .

أما الملاحظة الأخرى فتتعلق بعبد الرحمن الرافعى الذى رفض بدوره أن يكتب حرفاً واحداً ، عن هذا الخلاف فى مذكراته ، وعندما كتب عنه بضعة أسطر فى كتابه - فى أعقاب الثورة - جاءت الكتابة عرضاً وعندما طلبت من عبد الرحمن الرافعى أن يوضح لى وجهة نظره فى هذا الموضوع أجاب : لم أشأ أن أعطى هذا الخلاف ، أهمية تاريخية لأنه - فى البداية وفى النهاية - خلاف عائلى بين أسرة واحدة ، انتهى أمره دون أن يترك ، أية معقبات ، الى جانب ، اننى خشيت اذا أنا كتبت عن هذا الخلاف الا يستقيم ميزان العدل فى يدي فأظلم جانباً أو أحابى الجانب الآخر . . . « للعلم » بقى هذا الخلاف قائماً ، بين أبناء الحزب الوطنى ، حتى عام ١٩٤٦ ، أى استمر ست سنوات كاملات دون أن يمتد الخلاف ، المبدئى الى الأشخاص أى دون ، أن يقوم أى طرف بتخريج الطرف الآخر حتى من بعيد ، بدأ الخلاف فى يونيو ١٩٤٠ وانتهى فى نوفمبر ١٩٤٦ ، .

وكان الأستاذ محمد زكى على قد أختير سكرتيراً للحزب الوطنى ، ومنذ أن عين فى أواخر عام ١٩٣٢ مستشاراً بمحكمة الاستئناف اختير الأستاذ عبد الرحمن الرافعى ليخلفه فى هذا المنصب الهام ، وكان الأستاذ عبد الرحمن الرافعى ، يعمل بالمحاماة ، فى مدينة المنصورة فانتقل الى القاهرة ، ليخلف الأستاذ محمد زكى على فى سكرتيرية الحزب الوطنى ، وفى مكتبه الذى أخلاه منذ تولى القضاء ، وكان انتخاب اللجنة الادارية للأستاذ الرافعى فى ٢٦ ديسمبر ١٩٣٢ ، وقد انتخب عبد الرحمن الرافعى ، فى أكتوبر ١٩٣٩ عضواً بمجلس الشيوخ .

وجدد عبد الرحمن الرافعى كسكرتير للحزب الوطنى فكرة زيارة قبرى مصطفى كامل ومحمد فريد فى أيام الاعياد بعد أن كانت تلك الفكرة قد انقطعت سنين طويلة ، وكان عبد الرحمن الرافعى ، كسكرتير للحزب الوطنى يكتب مقالات فى الصحف عن ذكرى ، مصطفى كامل ، وذكرى محمد فريد ، وذكرىات الحوادث التاريخية الهامة كضرب الاسكندرية فى « ١١ يوليو » واحتلال القاهرة من قبل القوات البريطانية فى « ١٤ سبتمبر » ، و . . .

وإذا كان الشيء بالشئ يذكر كما يقولون فائنا نذكر انه بعد ان تشككت، وزارة حسن صبرى باشا ألقى حسن صبرى باشا ، بياناً وزارياً في مجلس الشيوخ والنواب ، وعارضه في مجلس الشيوخ عبد الرحمن الرافعي بك وكان من بين ما قاله عبد الرحمن الرافعي عند مناقشته بيان وزارة حسن صبرى باشا : لقد جاءت وزارة حسن صبرى باشا في أعقاب تدخل أجنبي اضطرت وزارة على ماهر باشا الى الاستقالة ، كما أن وزارة حسن صبرى أعلنت في بيانها ان علاقة مصر ، ببريطانيا سيكون أساسها تنفيذ معاهدة ١٩٣٦ بروحها ، ونصها وكان من بين ما قاله الأستاذ عبد الرحمن الرافعي بالحرف الواحد : ان تأييد الوزارات ، أو عدم تأييدها يرجع ، الى أمرين أولهما الملابسات والظروف التي تألفت فيها الوزارة ، وثانيهما ، مناهجها ، ومبادئها وأنا لا أؤيد الوزارة لأنها تقوم على أساس يخالف مبدئي بصفتي عضواً في الحزب الوطني وأنتم يا حضرات الشيوخ تعلمون رأينا في معاهدة التحالف الى أبرمت ، في عام ١٩٣٦ ، وتعلمون وجهة نظرنا في العلاقات ، التي يجب أن تكون بين مصر ، وبريطانيا العظمى ، فالعلاقة التي يجب أن تكون بين البلدين يجب أن يكون أساسها الجلاء ، الذي طالما دعونا وما زلنا ندعو اليه وننادى به طوال السنين ، ولذلك لا يمكن ونحن دعاة هذا المبدأ ، القويم أن نؤيد وزارة تقوم على غير هذا الأساس .

ويقاطع رئيس الجلسة سليمان باشا السيد - وكيل مجلس الشيوخ - الأستاذ عبد الرحمن الرافعي طالبا منه الا يخرج عن الموضوع ، وان يقصر كلامه على بيان الوزارة ويقول عبد الرحمن الرافعي : اني أتكلم في بيان الوزارة الذي جاء فيه ان علاقتنا ببريطانيا سيكون أساسها تنفيذ معاهدة التحالف ، والصداقة بروحها ونصها وهذا الأساس ، لا نقره بحال .

ويستدخل حسن صبرى باشا ، رئيس الوزارة في المناقشة - قائلاً : لقد أقسم حضرة الشيخ المحترم على احترام قوانين البلاد ، ومعاهدة الصداقة صدر بها قانون يجب احترامه .

ويجيب عبد الرحمن الرافعي قائلاً : أنا لا أزال متمسكا برأبي ، ولقد كنت دائماً ممن عارضوا معاهدة الصداقة والتحالف والأحزاب والجماعات تطالب الآن - ١٩٤٠ - بالجلاء ، وهو الرأي الذي طالما نادى به الحزب الوطني من قديم ، وحققت الأيام صبحته ، فلا يليق بنا في الوقت الذي اتفقت فيه الأحزاب والجماعات على صحة هذا المبدأ وقامت تطالب بالجلاء ، ان ننحلي عنه ولا يتفق مع مبادئ الحزب الوطني أن نؤيد وزارة تقوم ، على غير هذا الأساس .

ويعود حسن صبرى باشا رئيس مجلس الوزراء الى موضوع اليمين الدستورية فيخاطب عبد الرحمن الرافعي قائلاً : وماذا يقول حضرة الشيخ-

المحترم في اليمين التي أقسمها على احترام قوانين البلاد ويتدخل الأسناد يوسف الجندي زعيم ، المعارضة الوفدية قائلا : ان القسم على احترام قوانين البلاد لا يمنع أى عضو من انتقاد قانون أو طلب تعديله .

ويقول الراجعي : نعم ، ولى أن أعترض على أى قانون ، وأطلب تعديله . أو الغاءه ويخاطب الراجعي زملاءه أعضاء مجلس الشيوخ بقوله : ان المبادئ . التى يدين بها الحزب الوطنى والتى أثبتت الأيام صحتها هى : ذلك التراث ، الوطنى المقدس ، الذى تلقيناه عن أسلافنا العظام ، فلا يجدر بنا ، ان نتنازل عنها ، أو نتراخى فى التمسك بها . !

وكان البيان الذى القاه حسن صبرى باشا باسم الحكومة فى مجلسى البرلمان - الشيوخ والنواب - قبله أشار الى الطرف الدقيق ، الذى تألفت فيه الوزارة ، والذى لا يخفى على أعضاء مجلسى البرلمان ، كما أشار الى أنه وزملاءه قد قبلوا الوزارة اطاعة لأوامر الملك وعلى أمل تأييد الأمة لهم وقد جاء فى بيان الوزارة أيضا : ان أساس سياستنا الخارجية العمل على أن تكون علاقاتنا بالبلاد الأجنبية فى غير ما أثرت فيه الحرب على خير حال من المودة ، والصفاء وبعد البيان الوزارى بصيانة الاقتصاد الوطنى وتشجيع الانتاج ، الداخلى فى شتى نواحيه حتى تعود دورة التعامل على وجه ينقذ الزارع والتاجر وكل ذى مصلحة فى هذه البلاد من الركود الحاضر ، ويقابل حسن صبرى باشا بالتصفيق الشديد من أعضاء مجلسى النواب والشيوخ عندما يؤكد أن الحكومة مقبلة مسئوليتها فى المحافظة على استقلال البلاد ، حريصة على تجنبها شروا الحرب ، ثم يقول : فى هذه الفترة الوطنية ، من ساعات التاريخ التى تتجلى فيها خصائص الأمم وتظهر مميزاتها يملؤنى اليقين بأن مصر بتاريخها المجيد ، ووحدها القوية وصادق ارشاد نوابها وشيوخها ستخرج من هذا الاضطراب أوفر كرامة ، وأعز جانبا » .

وكان الأستاذ ابراهيم دسوقي أباطة - عضو مجلس النواب - أول من عقب على البيان الوزارى فشكر للوزراء شجاعتهم بقبولهم ، الحكم فى وسط هذه العواصف الهوجاء ويشير دسوقي أباطة - بالخير - الى ما يتميز به على ماهر باشا من صفات ويقول ان البلاد ، أعجبت بعلى ماهر باشا لأنه ضرب مثلا خالدا فى التضحية بمركزه من أجل عقيدته وفى سبيل بلاده ويطلب الأستاذ محمد محمود جلال تفسيراً ، لما جاء فى خطاب استقالة على ماهر من أنه استقال لأسباب قاهرة خارجة عن إرادته وإرادة الشعب ، وبعد محمد محمود جلال تحدث الدكتور حنفى أبو العلا ، والشيخ محمد عبد اللطيف دراز وأحمد المليجى بك فأبغوا أسفهم للاعتلاء على حقوق الأمة وحرص أحمد المليجى

ك ، على ان يذكر ، لوزارة على ماهر انها كانت فى كل سياستها ، معبرة عن الشعب المصرى أصدق تعبير » •

وأشار فكرى أباطة الى ان تبليغا بريطانيا سبق تأليف الوزارة كان الهدف منه ، أن تؤلف شخصية سياسية الوزارة ، ولكن تلك الشخصية رفضت بتاتا ، المركز المعروض عليها حرصا على الواجب ، القومى وحذر فكرى أباطة ، وأندر من آثار التسلل البريطانى فى أمور مصر الداخلية مؤكدا أنه لابد مؤثر على ما بين مصر وبريطانيا من عهد ، وموائيق •

حسن صبرى باشا ينتصر على الملك فاروق فى معركة رئاسة الديوان الملكى

● سبق ان أشرنا فيما سبق الى الخلاف العنيف الذى شجر بين أعضاء اللجنة الادارية للحزب الوطنى بسببه اشتراك حافظ رمضان باشا رئيس الحزب فى وزارة حسن صبرى باشا حيث أيد اشتراك رئيس الحزب فى الحكم بعض أعضاء اللجنة الادارية وحيث عارضت أغلبية تلك اللجنة مبدأ المشاركة فى الحكم وخاصة فى وزارة قالت فى بيانها الرسمى فى مجلس الشيوخ والنواب أنها ملتزمة بتنفيذ معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ نصا وروحا ، بينما كان الحزب الوطنى معارضا وبشدة لتلك المعاهدة .

وفى ختام الفصل السابق أشرنا الى موقف بعض الشيوخ والنواب من وزارة حسن صبرى باشا حيث أيدها البعض وعارضها آخرون .

والجدير بالذكر ، ان الوزارة الجديدة - على غير ما تعارف النواب والشيوخ - استقبلت فى مجلسى البرلمان استقبالا فاترا للغاية بل ان أحدا لم يصفق لرئيس الوزراء الجديد ولا للوزراء الجدد ، عند دخولهم قاعتى البرلمان ران التصفيق لم يحدث - للوزارة الجديدة - الا عندما أعلنت الوزارة ، على لسان رئيسها أنها ملتزمة بتنفيذ « السياسة الماهرة » التى أقيمت بسببها وزارة على ماهر باشا .

وإذا كان الحزب الوطنى قد انقسم على نفسه بسبب اشتراك حافظ رمضان باشا فى الوزارة ، فإن حزب الأحرار الدستوريين انقسم بدوره أيضا على نفسه بسبب تأييده لوزارة حسن صبرى باشا ، ومشاركته فيها فكان دسوقي أباطة وعبد الجليل أبو سهرة وحفنى محمود وحامد العلايل فى ناحية وبهية أعضاء الحزب فى ناحية أخرى . بل ان حفنى محمود شقيق محمد محمود رئيس الحزب قد استقال من الحزب وكان من بين ما ذكره ، كمبرر لاستقالته

« أنه لما شرع رفعة على ماهر باشا فى تأليف وزارته الثانية فى الصيف الماضى أبى حزب الأحرار الدستوريين الاشتراك فيها لأنها لا تمتل البرلمان ، تمثيلا صحيحا ، وقده أراد رئيسها أنه يفرض أسماء معينة وان يعطى للأحرار الدستوريين من الوزارات ما يريد اعطاه ، ويمنعهم مما يريد منعهم منها ، لذلك كان طبيعيا ان يقف الحزب من وزارته هذا الموقف ، فيرفض الاشتراك فى الحكم .

ولما شرع حسن صبرى باشا فى تأليف وزارته رأيت - الكلام ، لحفنى محمود - ان الشكل الذى يريد دولته تأليف وزارته به لا يمتل البرلمان تمثيلا تاما فصارحت اخوانى برأى ، فى رفض الاشتراك فى هذه الوزارة كما رفضوا الاشتراك فى وزارة على ماهر باشا لنفس الأسباب الموجودة فى تأليف هذه الوزارة ، فلم يقبلوا فاحتججت بأن موقف الحزب لا يكون معقولا ولا منطقيا ، فقد كانوا يقولون اننا لا نشترك فى الوزارة الماهرية لأنها ليست برلمانية ثم هم يشتركون فى الوزارة الصبرية وهى ليست برلمانية أيضا . ازاء هذا التناقض فى الراى وجدتني لا أستطيع الاستمرار فى الحزب وفضلت الاستقالة » .

أما موقف الوفد من وزارة حسن صبرى باشا فكان واضحا محددا ، وقد عبر عن هذا الموقف الأستاذ يوسف الجندى زعيم المعارضة الوفدية فى مجلس الشيوخ ، كما عبر عن هذا الموقف أيضا الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، زعيم المعارضة الوفدية فى مجلس النواب .

وفد كان من بين ما قاله الأستاذ عبد الحميد عبد الحق : ان البلاد فى هذا الظرف تمر بحقبة مملوءة بالمشاكل مرشوقة بالأشواك والمستقبل مليء بالعجائب والاحتمالات ، وهى حقبة يجر الخطأ الصغير فيها الى نكبات كبيرة قد تهدد مركز البلاد السياسى ، والمالى ، والاجتماعى فاذا وجب أن يتولى الحكم دائما وزارة قوية فان هذا الشرط أوجب فى هذه الظروف حتى تستطيع الوزارة القائمة أن تواجه المشكلات ، وأن تتربص للمفاجآت ، ويقاطع الأستاذ عبد الحميد عبد الحق من قبل أغلبية أعضاء مجلس النواب ، عندما يقول : ومهما قيل فان هذه الوزارة ليست هى الوزارة التى تعتمد عليها البلاد ، فى هذه الظروف ، بل أن المقاطعة لتشتت الضجة وتتزايد عندما يقول : لقد ولدت هذه الوزارة ضعيفة غير موثوق بها ، ويكفى أن الوفد المصرى الذى يمتل البلاد لا يؤيدها بأى حال من الأحوال . ان الهيئة التى أتملتها لا تؤيد هذه الوزارة لا رغبة فى الاحتفاظ بالحكم لنفسها ، كلا ولو أنها فعلت ذلك ، لوضعت الأمور فى نصاها ، لأنها هى التى تمثل الأغلبية ولكنها لا تثق بهذه الوزارة لاعتبارات وطنية محضة . ان الوفد لم يقترح الحكم لنفسه ولكنه رأى أن مصلحة البلاد العليا تقتضى ان تتولى الحكم وزارة قوية محايدة واشترط

الا يرضى عنها الوفد فقط بل أن ترضى عنها جميع الأحزاب تحقيقا لمصلحة البلاد . وعندما تشتد مقاطعة النواب لزعيم المعارضة الوفدية ، يطلب د . أحمد ماهر ، رئيس المجلس وزعيم الهيئة السعدية المشتركة في الحكم والمعارضة الى أبعد الحدود ، للوفد ، يطلب من النواب الا يقاطعوا زعيم المعارضة الوفدية . ويمضى الأستاذ عبد الحميد عبد الحق في كلمته قائلا : فان كانت نظرية الوفد في ذلك أنه من السهل أن نجتمع الأحزاب خارج الحكم تؤيد الوزارة المحايدة ، وتوجهها ، وتهيبها قوة أمام جميع الظروف الطارئة ، وكانت نظرية الوفد أيضا أنه لو تم ذلك لكان لدى الأمة هبة تجمع فيها شملها وتداوى جراحها وتؤسس أمورها على أسس من الحق والمصلحة : لو حصل ذلك ، وأخذ برأى الوفد ، لاستطاعت الوزارة ان تتجابه المشكلات العويصة ، لكن بكل أسف أبي اللذين في الحكم الا أن يجعلوها وزارة حزبية ينقصها تأييد الوفد ففقدت تأييد البلاد .

وعندما يقول الأستاذ عبد الحق : ان الوفد قد تعفف عن الحكم ، ولم يقترحه لنفسه ، انطلقت أصوات تقول ومن الذى عرض الحكم عليكم ؟ فيقول الأستاذ عبد الحميد عبد الحق : الذى أقوله لكم هو الذى حصل فقد عرض على رفعة مصطفى النحاس باشا أن يكون رئيسا لوزارة ائتلافية فرفض بل وأخذ رآيه فيما اذا كان يقبل الحكم منفردا . فأبى ، وتنطلق أصوات كثيرة متسائلة : ولماذا أبى ؟ ويقول الأستاذ عبد الحق : لأنه فضل مصلحة الوطن على مفانم الحكم وشهواته وتصفق المعارضة لتلك الكلمة بصفيقا شديدا لم يقول الأستاذ عبد الحميد عبد الحق : انى أقرر باسم المعارضة ان الوزارة بتشكيلها الحالى أضعف من ان تواجه مشكلات البلاد .

ويمضى الأستاذ عبد الحميد عبد الحق زعيم المعارضة الوفدية قائلا : عبر رئيس الوزارة بنفسه مقرا بأن مركز الحكومة المالى خطير وان مركز الأمة المالى لا يقل عنه خطورة .

ومع اعترافه بذلك فاننى أعجب كيف لبي السعوة الى الحكم بالقبول قبل أن يدرس تفاصيل هذا الموقف ليرى اذا كان يملك الوسائل لمعالجة هذه الحالة . واذا كان فى استطاعته أن ينقذ الموقف :

ان الذى يقبل الحكم بهذه الصورة لا تهمه المسئولية .

ولقد كانت نظرية رئيس الوزراء أن يتولى الحكم أولا ثم يبحث بعد ذلك عن العلاج . وهذا موقف لا يقبله نواب يقدران المسئولية لأنى لكى أثق بهذه الوزارة أولا يجب أن أعرف مبلغ قدرة هذه الوزارة على حل المشاكل القائمة .

وعندما يواجه الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، بضجة من غالبية النواب ، يخاطبهم قائلا :

لا تضجوا لقد سئل رئيس الوزراء صراحة ما هو برنامجكم فقال
لا تسألني عن البرنامج أن الذي يهم هو تأليف الوزارة أولا ثم البرنامج ثانيا .

وهذا منطق معكوس فالبرنامج أولا فإذا بحجته العقول وارتضتته الضمائر
فإن تأليف الوزارة يكون ثانيا . .

ومن أهم أسباب عدم الثقة بهذه الوزارة ان الذين يؤلفونها هم وزراء
الهيئات التي تولت الحكم في الوزارات الثلاث السابقة . وهذا وحده كاف
لأن تصدر حكما بعدم الثقة بها : ان هذه الوزارات الثلاث قد أوردت البلاد
موارد التلف . فإينما تلفتنا وجدنا نكبات بعضها فوق بعض . السبب في
وجودها هو سوء حكم هذه الوزارات وعدم بعد نظرها .

فميزانية الدولة مختلة اختلالا شديدا وتموين البلاد من السمد والغاز
وغيره مختل اختلالا أشد وسياسة الدفاع لم تصب أى نجاح وحماية المدنيين
ناقصة أو غير موجودة فهل الذين أوصلوا البلاد الى هذه الحال يمكن أن يكونوا
محل ثقة الأمة في هذه الظروف السقيمة ؟

لو حللنا الأمور لوجدنا أن عدم بعد النظر هو السبب في وقوع هذه
النكبات « ضجة » .

لأن الظروف التي نجتازها كانت ظاهرة للعيان معروفة لكل انسان منذ
أكثر من سنتين ولم يكن يعوز البلاد لتجنب مصائبها الا وزارات مخلصه بعيدة
النظر ولو قليلا « ضجة شديدة » .

وفوق ذلك كله فإن البداية التي بدأت بها الوزارة تؤيد ما أقوله في انها
لم تدرس شيئا وانها لا تشارك الأمة في احساسها بالمخاطر الماثية التي
تجتازها . والا فكيف ارتضى ضميرها أن تتقدم لكم وزارة مكونة من ستة
عشر وزيرا تبلغ مرتباتهم التي تصل لأيديهم أكثر من ٤٠ ألف جنيه وتصل
تكاليفهم مع مكاتبهم وسكرتيرهم وسياراتهم الى ما يقرب من ١٠٠ ألف جنيه .

ان هذه البداية السيئة تدل على أن الحكومة لا يهمها مصير البلاد
ولا تشارك الأمة في محنتها . .

اننى أسائل رئيس الوزارة ما هي المصلحة التي اقتضت أن تكون
الوزارة مكونة من ١٦ عضوا ؟ انه لم يكن الدافع لتحديد هذا العدد مصلحة
البلاد وانما هو ارضاء شهوة الأحزاب على حساب خزانة الدولة . .

لقد رأوا عدد الوزارات لا يكفي لارضاء الجميع فخلقوا وزارة جديدة هي
وزارة التموين ولما لم يكف ذلك أيضا أضافوا وزراء الدولة « ضجة شديدة » . .

ان وزراء الدولة هم من أصدق أصدقائي ولكن هذا لا يمنع من أن أسألك ما هو العمل الذى سيؤديه هؤلاء السادة لأنفسهم أو للبلاد « ضجة » ..
وكما بدأت الوزارة ضعيفة غير مقدرة مركز البلاد المالى فانها بدأت ضعيفة من الوجهة السياسية ..

ويقول زعيم المعارضة الوفدية الأستاذ عبد الحميد عبد الحق :

— لقد قرأنا اليوم فى جريدة البلاغ ان الحكومة ستتنازل عن السلطة القضائية التى هى عنوان استقلال البلاد الى محاكم عسكرية انجليزية نبيح لها أن تحاكم وهى فى أرض مصرية الأجانب الذين يرتكبون جرائم مخلة بأمن الدولة .

ان هذا رجوع بمركز البلاد السياسى القهقرى : انه تنزيل لها الى أيام الاحتلال .

ان الوزارة التى تقبل ذلك لهى عنوان الضعف وانها دلت بذلك على أنها أضعف من أن تحافظ على مصالح البلاد .. « ضجة » .

ان أنصار الوزارة يقولون : أصبروا على الوزارة . ولكننى أقول لكم أننا فى زمن تفعل الساعة فيه فعل السنين . وان الصبر لم يعد مفتاح الفرج « ضحك ومقاطعة » بل هو مفتاح الشقاء والتعاسة ، لذلك أطلب منكم الا تصبروا وان تبدوا رأيكم بعدم الثقة بهذه الوزارة ..

ويزيح الأستاذ يوسف الجندى ، زعيم المعارضة الوفدية فى مجلس الشيوخ الستار عن كثر من الأسرار التى سبقت استقالة وزارة على ماهر باشا ، فيقول : ان الوفد المصرى كان منذ بداية أزمة الوزارة ضد التدخل الأجنبى . ويشير أيضا ، الى ان مصطفى النحاس الذى وصف فى هذه القاعة بأنه الساقط فى الانتخابات ، قد استدعاه الملك أكثر من مرة لمشاورته مع بقية الزعماء لايجاد مخرج لتلك الأزمة الخطيرة التى اكتنفت البلاد ، ويقول عن النحاس باشا ، انه كان أول المتكلمين ، وأول المستشسارين وكان أول المستنكرين ، للتدخل الأجنبى .

وعندما يقول يوسف الجندى ان الوفد المصرى اقترح ، ان تقوم على أمور البلاد فى هذه الفترة العصيبة ، وزارة محايدة تؤيدها الأحزاب طلب منه حسن صبرى باشا ، رئيس الوزارة أن يكمل : وبغير برلمان أيضا .

ويقول الأستاذ يوسف الجندى : أما فيما يتعلق بالبرلمان ، فانه رثى ، أن يؤجل فى الوقت الحاضر بعد أن أقر الميزانية وأظن أنه من التعسف أن تطلبوا من الهيئة التى أعنت كل هذه الأدوات لهما ان تلتبس من هذا البرلمان تأييدا ، ولذلك كان الاقتراح الذى طلبه زعيم الوفد سيؤدى ، الى

صفاء النفوس والى اشارك الجميع فى الحكم ، والى فكرة ايجاد هدنة بين الجميع.
تتصافى معها القلوب ..

ويقول الأستاذ يوسف الجندى ان الوزارة غير مؤيدة من الشعب ، فيقول له رئيس الوزارة : كيف وقد حصلت الوزارة أمس ، بالفعل ، على الثقة من مجلس النواب .. ويقول يوسف الجندى - فى أدب جم - دون ان يطعن فى مجلس النواب : كل الظروف تؤكد انها غير حائزة على هذا النأييد ، وباعتبارى ممثلا للهيئة الوفدية ، وباعتبارى معترفا بأن الوفد يمثل أغلبية البلاد وان الوزارة يعوزها تأييد الوفد لا يسعنى الا أن أصارح الوزارة القول اننا لا يمكننا تأييدها لأنها لا تستطيع أن تحوز ثقة البلاد ..

ويتحدث يوسف الجندى عن الظروف المالية ، التى تمر بها البلاد : ان الاحتياطى نفذ فيما عدا أحد عشر مليوناً من الجنيهات « محبوسة » .. وبذلك لا يعتبر فى الواقع احتياطياً ، بالاضافة الى ثمانية ملايين من سندات الدين الموحد ، الممتاز وهذه السندات لا يمكن التصرف فيها بالرهن أو بالبيع .

وفوق هذا فان خزينة الحكومة مدينة بثلاثة ملايين من الجنيهات للبنك الأهلى ، ويقول رئيس الحكومة متسائلاً : وهل هذا من عمل الحكومة الحاضرة ؟ ويرد الأستاذ يوسف الجندى قائلاً : انها نتيجة تصرف الرجال والأحزاب الذين تولوا الحكم من يناير ١٩٣٨ الى الآن والوزارة الحاضرة مكونة من هؤلاء الرجال وهذه الأحزاب .

ويعقب حسين سرى باشا على كلام الأستاذ يوسف الجندى قائلاً : وكانت من تصرف رجل قبل هذا التاريخ أيضاً لأن كل ما عمل كانت نتيجة لارتباطات الوزارات السابقة فاضطرت الحكومة المتعاقبة ان تقى بها ..

ويقول الأستاذ يوسف الجندى : انه طالما أهاب فى لجنتى المالية والدفاع وزراء المالية ، والدفاع ، أن يضغطوا المصروفات وأن يزيّدوا الانتاج القومى ، وألا يكون سمة توسع فى مشروعات الدفاع الا بقدر ما تدعو اليه حاجات البلاد واصلاح المرافق الأخرى فكانت الملايين تنساب سنه الى أخرى حتى نفدت الملايين وأقفرت الخزنة ، ويتمنى يوسف الجندى ان تكون الملايين التى انسابت فى سبيل الدفاع قد أثمرت فلقد سمعنا - هكذا يقول يوسف الجندى - فى الجلسة السرية ، تصريحات محزنة ، ولا أريد ان أكرر ما سمعته فى الجلسة السرية لمجلس الشيوخ كل الذى أستطيع أن أقوله ، ان الاسراف وعدم التدبر قد لازم هذه التصرفات ، ولم نشعر لأن بأن فى الاستطاعة انقاذ الموقف !

ولقد كانت نظرية رئيس الوزراء أن يتولى الحكم أولاً ثم يبحث بعد ذلك عن العلاج . وهذه موقف لا يقبله نواب يقدرّون المسؤولية لأننى لكى أثق بهذه الوزارة على حل المشاكل القائمة .

ويؤكد الأستاذ يوسف الجندي في نهاية كلمته على أن تكوين الوزارة ليس هو التكوين الذي يضمن تأييد الأمة في أشد الأوقات حرجا وأنه ليس من المصلحة في شيء ، ان تنال هذه الوزارة ثقة الأمة أو تأييد أي مجلس من المجالسين ، وأنه لم تتح لنا الفرصة للأيام القليلة التي قضتها في الحكم حتى الآن ، ان نحكم على تصرفاتها الا أنني باسم ، المعارضة الوفدية ، لا نؤيد الوزارة لأنها لا تستطيع ان تحل المشاكل التي كان أغلب أعضائها والأحزاب المؤيدة لهم ، السبب في وقوعها ان المعارضة الوفدية ، تؤكد انها غير راغبة في الحكم بأي حال ونرجو أن يتدبر المسئولون في ايجاد حل مناسب موافق ترضى عنه جميع الأحزاب ولا أخص حزبا دون آخر ولا طائفة دون طائفة .. وفي الختام نسعو الله ان يوفق البلاد لما فيه السداد ..

والحق ، يقال ان حسن صبرى باشا رئيس الوزارة كان رحب الصدر ، لا يعبس لهجوم ، ولا يبتسم لمفاع ، ولم يقطع معارضيه الا عندما تعجب أحد أعضاء مجلس الشيوخ ، من أنه لم تقم ، في طول البلاد وعرضها مظاهرات احتجاج ، على التدخل الأجنبي وقد اكتفى حسن صبرى باشا بقوله ، تعقبا على تلك الكلمة : نحن الحكومة نحتج على الدعوة الى النظار ولا نقبل هذا مطلقا ، ويقول المعلق البرلماني لجريدة البلاغ معقبا على سلوك حسن صبرى باشا في تلك الجلسة العاصفة من جلسات مجلس الشيوخ : في الحق أن سعة الصدر كانت مهارة برلمانية من حسن صبرى اذ ظل الخطباء ، يضعف بعضهم بعضا ويرد بعضهم على بعض ، حتى لم يجد ما يدعو الى الرد ، ويقول المعلق البرلماني للبلاغ : مما استوقف أنظار النقاد البرلمانيين في شرفتهم أن النصر كان معقود اللواء ليلة البارحة لكل خطيب وحساب وجهة نظر الأهداف القومية . وأن الضعف حالف بوضوح كل خطيب حزبي ، وكان أكثر القوميين براعة وهيب دوس بك فهو الذي قال فأحسن القول وتحدى فأحكم التحدي وواجه شيوخ الشمال بقوة ضجوا لها حينئذ عادوا فأصفوا مكرهين أمام الدليل الواضح والحق المبين .

وكان من بين ما قاله وهيب دوس يخاطب الوفديين : دعوا حديث البلد والزعماء واطووا هذه الصفحات فقد خذل البلاد زعماءها ! واذا ضج شيوخ الشمال « الوفد » جلجل صوت وهيب بك يجيب : أيوه يا يوسف يا خويا خذوها زعماءها وخانوها لأنكم تشكون اليوم لتدخل الأجنبي ، الذي طلب اقالة وزارة على ماهر المؤيدة منكم ومن الأمة وزعماءكم الذين أنكروا التدخل هم الذين أجمعوا ، على وجوب قبول استقالة ماهر باشا فكأنهم أقرروا التدخل الأجنبي فعلا !

وعندما كان الأستاذ يوسف الجندي يتحدث عن رأى الوفد فيما حدث بعد اقالة وزارة الوفد وعن رأيه في حل المجلس ، وتأليف وزارة محايدة و ..

و ٠٠ قال وهيب دوس بك بصوت يكاد يزلزل قامة المجلس : وبعدين يا يوسف؟ ويقول يوسف الجندي : فى ايه ؟ ٠ ويقول وهيب دوس فى آخره الضغوط دى يا يوسف الى ابتدأت من سنة ١٩٢٩ ، وبقينا فى سنة ١٩٤٠ وأنتم لسه فى الوزارة المحايدة ، وحل المجلس وبطلان الانتخابات وفرنسا العظمى التى ضاعت والعروش التى ثلت ، والامبراطوريات التى محيت كل هذا لم يغير من العقلية التى ألفت الضغوط القديمة ٠

وبهذا القدر يمكننا ان نكتفى بالحديث عن استقبال وزارة حسن صبرى باشا وبقي أن يرد الجميل لأحمد حسنين باشا والمعروف - كما سبق أن ذكرنا - أن أحمد حسنين باشا الأمين الأول للملك فاروق ، كان هو صاحب فكرة اسناد الوزارة الى حسن صبرى ، بل كان هو الذى بذل جهودا شاقة ومضنية من أجل أن تبر مسألة اختيار حسن صبرى باشا ، لرئاسة الوزارة فى هدوء وفى سرية تامة وبعبءا عن أعين السفارة البريطانية فى القاهرة وكان حسن صبرى باشا يعرف أكثر من غيره فضل أحمد حسنين باشا عليه فآثر أن يرد له الجميل بسرعة ، وبعملية لا تقل أهمية عن اختياره رئيسا للوزارة : لقد كان منصب كبير الأمانة ، شاغرا منذ اختيار على ماهر باشا لرئاسة الوزارة للمرة الثانية وكان على ماهر باشا قد رفض تعيين أى شخص فى هذا المنصب الذى كان يعتبره حقا خالصا له ، وكان يحرص على الإبقاء عليه شاغرا ليشغله عندما يترك الوزارة ، وكان السفير البريطانى يخشى أن يعينه الملك فى هذا المنصب بعد استقالته ، أو اقالته من الوزارة ، وبذلك يكون على ماهر رئيس الديوان الملكى أكثر خطورة على السياسة البريطانية من على ماهر رئيس الوزراء وقد حرص السفير البريطانى سير مايلز لامبسون على أن يؤكد للملك أكثر من مرة ، بطريق مباشر وبطرق غير مباشرة ٠٠ ان بريطانيا لن تستريح أبدا لتعيين على ماهر باشا رئيسا للديوان الملكى ، وكان كثيرون يطعمون فى هذا المنصب الهام والخطير ٠ كما كان كثيرون أيضا يحاربون اسناد هذا المنصب الهام والخطير الى أحمد حسنين باشا بالذات خوفا من أن يستشرى خطر نفوذه فى السراى وخوفا من أن يصبح هو ، وهو وحده ، المسيطر الأول والأخير على الملك ، وكان هناك كثيرون أيضا يرحبون بأن يتولى هذا المنصب عبد الوهاب طلعت بك وكيل الديوان الملكى لأنه رجل بلا أطماع ، ولأنه ليس خطيرا كأحمد حسنين ٠

وعندما تم انتداب عبد الوهاب طلعت بك - بعد أيام من تأليف حسن صبرى باشا لوزارته - فى رئاسة الديوان رحب هؤلاء بذلك الانتداب الذى كان له - كما رأى المصور - وقعه الحسن فى جميع الدوائر المصرية ، فالرجل هو المستحق الأول للمنصب بحكم المرات ، ولم يكن من الممكن انتداب غيره فى هذا الظرف فضلا عن أن هذا الانتداب قد قطع خط الرجعة على الشائعات السخيفة ، وعلى المسامى السخيفة أيضا فنهنى سعادته على هذه الثقة : « سجل

المصور رأيته هذا في عدده الصادر في ٢٦ يوليو ١٩٤٠ - وفي العدد التالي مباشرة - العدد الصادر في ٢ أغسطس ١٩٤٠ - نشر المصور أول حديث لرئيس الديوان الجديد معالي أحمد حسنين باشا مع مقدمة تقول : كانت الوفود لا تزال تتقاطر على السراى لتهنئة صاحب المعالي أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي بشخصيات يخطئها العدد ، من الزعماء والأقطاب وكبار رجال الدولة ورجال مختلف الأحزاب وبينما أنا - أى كاتب الخبر ، أو الحديث - فى صالون الانتظار ، أنتظر دورى فى المقابلة اذ بمعاليه يترك المكتب مسرعا ، ثم يعود بعد دقائق ، فلما سألت عن السبب علمت أن أحد الأمراء قدم لتهنئته فأسرع معاليه لاستقباله فى الطابق الأول حتى لا يكلفه مشقة الصعود البه فكانت كياسة ولباقة لا نستغرب من أحمد حسنين ودخلت مكتبته فاستقبلنى هاشا باشا ، وكان رقيقا وظريفا فذكرنى بآخر مقابلة لى معه فى سراى رأس التين وتلطف مع المصور وهو يلتقط صورته قائلا : ازاي القيافة عجبك ؟ وأردت أن أظفر بجانبه عن بعض أسئلتى ولكنه اعتذر قائلا : لا لزوم للكلام ، أنا لا أحب الجعجعة ولكنى ما زلت أحاوره وأداوره وهو يبتسم ابتسامته الرقيقة حتى سألته ما هو شعورك ، وقد تقلدت هذا المنصب الخطير ؟ فقال : شعورى أنا انى مش قده ، وربنا معين ؟ ولكنه عندما سئل عن الأساس الذى سيبني عليه سياسته فى هذا المنصب الخطير ؟ قال ان هذا سؤال لا يمكن الامتناع عن الاجابة عنه ، وفى اجابته قال ان خدمة البلد تكون عن طريق خدمة الملك كما قال ان سياسته حيال الجميع : أن يكون بابها مفتوحا للجميع : للصغير والكبير ، وحيال كافة الهيئات والأحزاب ، فالكل عندى سواء قبل أن آتى الى هذا المنصب وبعد أن توليته .

وفى الأسبوع التالى - ٩ أغسطس ١٩٤٠ نقل المصور على لسان د. محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف وعضو الأحرار الدستوريين ان حسنين باشا أصلح رجل لمنصب رئاسة الديوان لعدة أسباب يحتاج اليها هذا المنصب أولا لهدوئه واتزانه وثانيا لبعده ، عن الأغراض فهو رجل لا يريد من وراء منصبه غرضا سياسيا ولا مطمعا شخصيا و . . و . . وينقل المصور أيضا على لسان ابراهيم عبد الهادى بك وزير التجارة والصناعة وعضو الحزب السعدى : ليس هناك خلاف على ما أعتقد ، أن معالي أحمد حسنين باشا أكفأ رجل لهذا المنصب ، لأنه محبوب من جميع الأحزاب والهيئات وليس له خصوم ، كما أن ماضيه النظيف وتجاربه الطويلة فى الشئون العامة ، تجعل منه مثالا كاملا للرجل الذى يشغل منصب رئاسة الديوان بحق ، وجدارة .

وكان رأى محمد حافظ رمضان باشا وزير الشئون الاجتماعية ورئيس الحزب الوطنى ، ان اختيار أحمد حسنين باشا لهذا المنصب فى هذا الوقت بالذات كان موفقا للغاية ، لما يمتاز به أحمد حسنين باشا من صفات محببة الى كل شخص ، وإلى كل حزب ، وإلى كل هيئة من الهيئات المصرية والأجنبية .

ولم يظفر المصور برأى آخر من الوفديين لأن تقاليد الوفد ، الا يبدى الأعضاء رأيا أو قرارا فى شأن من الشئون الا بعد موافقة الوفد كهيئة مجتمعة وان كان أحد الوفديين الكبار قد قال أن الوفد قد رحب بتعيين أحمد حسنين باشا فى هذا المنصب اذ كان مصطفى النحاس زعيم الوفد ، أول المهنيين لأحمد حسنين باشا ويقول الأستاذ محمد التابعى عن كيفية اختيار أحمد حسنين باشا لهذا المنصب ، انه بعد شهر واحد من تولية حسن صبرى باشا الحكم تقدم حسن صبرى باشا الى الملك يلتمس تعيين أحمد حسنين باشا ، رئيسا للديوان الملكى ، وكانت حجته أن المنصب المذكور شاغر منذ عام وأنه ما دام حسنين باشا هو الذى يقوم فعلا بأعمال رئيس الديوان فان من المرغوب فيه أن يعين رسميا فى هذا المنصب المذكور وأعتقد - وان كنت أعرف - الأستاذ التابعى - ان ليس تحت يدى دليل يبرر هذا الاعتقاد - أن حسن صبرى باشا انما تقدم بهذا الطلب استجابة لرغبة وتلميح من حسنين باشا أو لعله أراد أن يكافئ حسنين على حسن صنعه يوم أشار باختياره رئيسا للوزارة التى خلفت وزارة على ماهر وعلى كل حال فان فاروق رفض فى أول الأمر ، أن يعين أحمد حسنين رئيسا للديوان لأنه كان يريد أن يحتفظ بالمنصب المذكور ، لعلى ماهر باشا ولم يكن ينتظر سوى الفرصة المناسبة ، التى تتحسن فيها العلاقات بين الانجليز وعلى ماهر لكى يعينه رئيسا للديوان ، ولكن حسن صبرى لم يسكت ، بل مضى يكرر هذا الطلب أو هذا الترشيح وفاروق يرفض حتى نشأ ما نسميه الازمة الوزارية لان حسن صبرى باشا جعل بقاءه فى رئاسة الوزارة رهنا بتعيين أحمد حسنين باشا رئيسا للديوان .

وأخيرا وافق فاروق وصدر الأمر ، بتعيين أحمد محمد حسنين رئيسا للديوان الملكى .

الباب الثالث

الفصل الأول

نازلى ملكة مصر « السابقة » تقع فى غرام أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى

انهينا الفصل السابق باصرار حسن صبرى باشا رئيس الوزارة ، على ضرورة تعيين أحمد حسنين باشا ، رئيسا للديوان الملكى وممانعة الملك فاروق فى هذا التعيين ، حيث كان فاروق يصر على أن تبقى الوظيفة شاغرة ليحتلها على ماهر بعد زوال الأزمة بينه وبين بريطانيا ، وحيث كان حسن صبرى باشا يريد أن يرد الجميل لأحمد حسنين باشا لانه - أى حسنين باشا - كان وراء اختياره للوزارة .

ونكمل فى هذه الحلقة حديثنا عن أحمد حسنين باشا ، الذى اختلفت فيه الآراء بشكل كبير ، كما نكمل حديثنا أيضا عن وزارة حسن صبرى باشا ، التى كانت تمر منذ يومها الأول بظروف قاسية رهيبة لان الأحزاب المصرية كانت مختلفة عليها ولان أحمد ماهر باشا رئيس مجلس النواب ورئيس الهيئة السعدية المشتركة فى الوزارة كان يريد أن يفرض سياسته الخاصة بضرورة الدخول فى الحرب ، الى جانب بريطانيا والخروج عن سياسة تجنب ، ويلات الحرب ، التى ارتضتها البلاد كلها الى جانب أن الملك - رغم وجود أحمد حسنين باشا فى منصب رئيس الديوان الملكى - كان ينظر الى وزارة حسن صبرى باشا ومنذ البداية نظرة شك وارتياب !

والجدير بالذكر ، أنه عندما رددت بعض الدوائر أن حسنين باشا ، سوف يلى منصب رئيس الديوان ، وأنه فوتح فى الموضوع ، بادر أحمد حسنين باشا بالتصريح بأنه لم يفاتح فى تولي هذا المنصب فى هذه الأيام ، وقد طلب سعادته من الصحفيين أن ينفوا نفيا قاطعا هذا الخبر ، فأنا - هكذا قال أحمد حسنين باشا - أستطيع أن أخدم ملكى ووطنى فى منصبى الحالى على أحسن وجه ، وأعتقد ان منصب رئيس الديوان أكبر منى ، ولا أريد أن أتولى منصبا أشعر فيه بأننى أصغر منه .

وقال أحمد حسنين باشا : انه « رجل صحراء ، وجبال وأنه غير أهل لهذا المنصب ، ولو رأى الناس جميعا أنه أهل له » .

وقد قال « المصور » بعد أن صدر قرار التعيين : أن حسنين باشا ، أراد بهذا الكلام أن يتفادى به ترشيحه لرياسة الديوان اذ ليس من طبعه أن ينغمس في لجج واجبات هذه المناصب الخطيرة ، وانه كان مبالغا في تسعير شخصيته وان خطته في اقضاء نفسه عن منصبه المعد له ، بحكم السوابق ، وبحكم المران لم تنجح وأنه أمر فاطاع .

وقال المصور ، أيضا عن حسنين باشا : انه الرجل الذي وكل اليه المغفور له الملك فؤاد أن يكون رائد ولى العهد يحتكر ثقة الملك ، واحترام رجال الحليفة ، ومحبة رجال الأحزاب وهذا تسليح كامل فى هذه الفترة ، من فترات الوطن الدقيقة .

ولقد لمح السياسيون - هكذا قال المصور - فيما مضى توارى أحمد حسنين عن ميدان السياسة المتلاطم الأحقاد ، والحزازات ، و « النمر » فلغفة وكبرياء ، ولكنه كان وثيق الصلة بالأسرار والخفايا فلم يلعب دوره الا حين دعى ولم يتبرع بالعمل الا حين طلب وكلف ، والذي قهر الصحراء وتجلت فى فيا فيها وهضابها وانجدها عزمته وشكيمته لا يصعب عليه أن يقهر المشاكل ويبدد الصعوبات ان وقعت لا سمح الله .

وقال المصور عن أحمد حسنين أيضا أنه ابن السراى ، ورجل البروتوكول وانه الجنتلمان فضلا عن كونه « اسبور » وأنه دبلوماسى خطير وانه والد طارق ، وهشام ، وجيدة ، ونازلي ، وأنه زوج السيدة لطيفة هانم كريمة سيف الله يسرى باشا والأميرة شويكار وأنه أحسن لاعب شيش فى مصر ، وأن أقرب أصدقائه هم شريف صبرى باشا ، ومحمد محمود باشا ، وشقيقه حفنى « بك » وسامير ذو الفقار « بك » ، وأن بينه وبين الأستاذ الأكبر الشيخ مصطفى المراغى وعلى ماهر باشا صداقة ومحبة ووداد وان له أصدقاء كثيرين من الانجليز خصوصا فى انجلترا حيث يتمتع بمكانة ممتازة .

وأحمد حسنين باشا - كما قال المصور - كريم سخي ، ينفق كل ما يملك وليس للمادة عنده قيمة تذكر ، وأن الملك فؤاد ، عندما اختاره لمرافقة ولى عهده فاروق الى انجلترا قال له : لم أجد خيرا منك أئتمنه على أحسن سىء عندي .

وقد كان أول من تولى منصب رئيس الديوان الحديوى - فى عهد الحديو اسماعيل - أحمد طلعت باشا وكان يسمى « المهر دار » أى حامل أختام الحديو ، وقد تولى أحمد خيرى باشا هذا المنصب فى عهد الحديو توفيق ، فلما قامت الثورة العربية لم يقف الى جانب الحديو ، وفضل الاستقالة لأن وراءه أطفالا صغارا « وخلفه فى هذا المنصب محمد ثابت باشا » .

وفي عهد الخديو عباس حلمي الثاني قسم الديوان الخديوي الى ثلاثة دواوين : الديوان العربي وقد رأسه محمود فهمي باشا ، الديوان التركي وقد رأسه محمود شكرى باشا ، أما الديوان الافرنجى فقد تولاه دومي تينو باشا ، وقد شغل هذا المنصب - منصب رئيس الديوان الخديوي - بعد أن تمت اعادته الى سابق عهده ، حسن عاصم باشا وأحمد شفيق باشا ويوسف صديق باشا ومحمد عارف باشا ومحمود شكرى باشا .

وفي عهد الملك فؤاد ، كان يتسم اختيار رئيس الديوان الملكي من بين رؤساء الوزارات السابقين وكان أول من تولى هذا المنصب من الرؤساء السابقين محمد توفيق نسيم باشا وأحمد زيور باشا ، وعلى ماهر باشا وقد تولى على ماهر هذا المنصب مرتين ، مرة في عهد الملك فؤاد ، ومرة أخرى في عهد الملك فاروق ، وكانت أول مرة يتولى فيها على ماهر رئاسة الديوان بعد أن اضطربت الأمور في البلاد ، واستقال أحمد زيور باشا في ١١ مايو ١٩٣٥ ، وقد ظل على ماهر باشا في رئاسة الديوان الى أن اختاره الملك فؤاد ليرأس الوزارة في ٣ يناير ١٩٣٦ ، ثم عاد على ماهر باشا ، الى الديوان مرة أخرى في ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧ ، واستمر في رئاسة الديوان الى أن كلفه الملك فاروق بتشكيل وزارته الثانية في ١٨ أغسطس ١٩٣٩ .

والجد الأول لأحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي ، كان الفرير أحمد حسنين باشا من كبار رجال الجيش المصري ، أما الجد الثاني الحاج حسنين فقد كان بدوره ضابطاً من ضباط جيش محمد على الكبير ، أما والده فقد كان الشيخ محمد حسنين البولاقي ، أحد شيوخ الأزهر الشريف .

وقصة أحمد حسنين مع الصحراء ، تصلح أن تكون فيلماً سينمائياً رائعاً ، فلقد أحب الرجل الصحراء ، وعشقها وكشف الكثير من أسرارها ، واكتشف ضمن ما اكتشف بعض واحاتها ، التي لم تكن قد اكتشفت بعد ، ومما يذكرونه من دراساته لتقاليد البدو ، وعاداتهم ، أن قافلته مرت ببداوية حسناء فتقدم أحمد حسنين قبالتها ، وركع على إحدى ركبتيه وسدد بندقيته الى موضع قدميها وأطلق النار وكان دقيقاً في احكام الهدف بحيث أصاب الطلق النارى .

ومثل العمل الجريء « الشاذ » يعتبر تكريماً لفتيات العرب يفخرن به ويعتبرن شرفاً رفيعاً يحلمن به ويتسابقن الى نيله .

وربما كانت الصحراء هي التي علمت أحمد حسنين باشا الصبر ، فقد وكان ملكاً من ملوك الصبر .

ومما رواه بعض أصدقائه ، عن « كمية الصبر » التى كان يحملها فى نفسه أحمد حسنين ، أنه اختير ليحمل رسالة الى أحد الملوك الجبابرة الذين لا يطيقون أن يعترضوا إرادتهم أحد ، وأثر الملك ألا يستقبل أحمد حسنين ، بل أثار أن يتسلم الرسالة التى يحملها أحد رجاله فما كان من أحمد حسنين إلا أن رفض أن يسلم الرسالة لغير الملك يدا بيد ، ولما قيل له : ولكن جلالة الملك فى مقره الصيفى ولن يعود سريعا قال أحمد حسنين : سأنتظر الى أن تحلو له العودة ، لكننى لن أسلم الخطاب الا لجلالته ، وقيل له : كما تريد ، وسوف تنتظر طويلا ، وقال أحمد حسنين : كما تريدون ، لست مستعجلا ، وبدأت تجربة الصبر : راح حسنين يطوف فى المتاحف وهو مراقب من الصباح الى المساء ، وبعد ثلاثة أيام جاء مندوب الملك ليقول له : ان الملك قرر عدم العودة قريبا ، وقال أحمد حسنين لمندوب الملك : لست مستعجلا ، فبعد أن أنهى من زيارة المتاحف سآزور المساجد ، ثم القصور القديمة ثم الدور التاريخية ، ثم المكتبات ، لأننى عازم على كتابة تاريخ الفنون الجميلة فى هذه البلاد ، وذهل الرسول ، وبعد أن عاد الملك استقبل أحمد حسنين وأعجب به ، وطلب منه أن يبقى فى بلاده مدة من الزمن ، فلما تردد أحمد حسنين باشا فى إجابة الطلب ، قال له الملك : اتعلم يا باشا بعد زيارتك المتاحف والمساجد يجب أن تزور السجون وقاعات التعذيب ، وأن تضع كتابا عن فن الاحتفاظ سرا بالأصدقاء الأعداء المقربين .

ولعل أحدا من كتابنا وصحفيينا لم يعرف أحمد حسنين باشا مثلما عرفه الأستاذ محمد التابعى ، وقد لا يعلم الكثيرون أن آخر ليلة قضاها أحمد حسنين كانت فى منزل الأستاذ التابعى .

وفى اليوم التالى لتلك السهرة ، وبينما كان عائدا من قصر عابدين الى بيته فى الدقى صدمته سيارة ضخمة من سيارات الجيش البريطانى ، وكانما أراد القدر ، أن تكون نهاية الرجل الذى ظل طويلا يدعو الى التقارب المصرى البريطانى عن طريق سيارة ضخمة من سيارات الجيش البريطانى .

وقد كتب الأستاذ محمد التابعى الكثير من ذكرياته ، عن أحمد حسنين باشا الصديق أو السياسى وقد ترددت طويلا فى أن أنقل عن الأستاذ التابعى قصة حب الملكة نازلى لأحمد حسنين ، اذ ليس من طبعى أن أخوض فى مثل تلك المسائل الخاصة .

وعندما فاتحت بعض أساتذتنا الكبار فى هذا الحرج ، الذى أشعر به وأنا أكتب - نقلا عن الأستاذ التابعى - قصة غرام الملكة نازلى بأحمد حسنين ، قالوا لى : ولكنك كتبت عن قصة غرام فيكى باشا - أحمد عبود .

وقلت لأن قصة غرام فيكى باشا ، كانت ذات تأثير فى السياسة المصرية وقد أثرت فى المحاكم المصرية والفرنسية ، وقيل لى : وكذلك كان لقصة غرام الملكة نازلى تأثير كبير فى السياسة المصرية ، بل لقد كان لها تأثير أكبر من تأثير قصة غرام أحمد عبود باشا .

وقررت أن أحتكم الى القراء فلعلهم يستطيعون اخراجى من هذا الحرج ، الذى أشعر به فيؤيدون كتابة قصة الغرام هذه أو يعارضون كتابتها .

وكان رأى القراء بما يشبه الاجماع ضرورة تناول قصة هذا الغرام مع اسناد كل رواية الى صاحبها .

وأعود ، الى ما كتبه الأستاذ التابعى عن أحمد حسنين باشا ، بعيدا عن قصة غرامه بالملكة نازلى يقول الأستاذ التابعى : كانت شخصية أحمد حسنين موضع خلاف بين الذين عرفوه . هل هو بطىل مصرى ، وطنى مخلص يقدم مصلحة بلاده على كل ما عداها ؟ أم هو خائن وصنيعة للانجليز ولا بأس من أن يضحى بمصلحة مصر ، فى سبيل مصلحة ذاتية يحققها له الاستعمار ؟ هل هو السبب المباشر فى فساد الحكم ، وفساد فاروق ، وفساد الأسرة المالكة والفصائح التى وقعت فى السنوات القليلة السابقة على قيام الثورة ؟ تباينت الآراء واختلفت فى هذا الرجل أحمد حسنين : الرجل الذى كان يمسك بخيوط السياسة المصرية ، فى فترة حرجة حالكة فى تاريخ مصر ما بين عام ١٩٤٠ ، وعام ١٩٤٦ ، الرجل الذى كان يقيم الوزارات ، ويسقط الوزارات ، وهو فى نفس الوقت حريص على أن يبدو فى تصرفاته وأقواله ، كرجل لا يعرف شيئا مما يقع فى البلد ، ولا يد له فى أى أمر يقع بل ويؤكد لمعارفه أنه لا يفهم شيئا فى السياسة .

كان فى وقت ما بطل مصر فى الشيش ، أو المبارزة بالسيف ونازل أبطال هذه اللعبة فى أوروبا وانتصر على كثيرين منهم .

وحاول فى يوم ما أن يكون أول مصرى يقود طائرته الخاصة ، بمفرده من أوروبا الى مصر ، وسقطت به طائرته مرتين فى فرنسا ، وفى إيطاليا ونجا من الموت مرتين وأصلح عطب الطائرة واستأنف طيرانه لولا أن الملك فؤاد أرسل اليه برقية يأمره فيها بالعدول عن الطيران الى مصر والعودة بأول باخرة ، وجاب مجاهل الصحراء الغربية مع الرحالة الانجليزية السيدة روزينا فورس ، وكان أحمد حسنين صاحب الفكرة ، ومنظم الرحلة ، وعقلها المدبر وقائدها وقد تستر على زميلته الانجليزية فزعم أنها مسلمة ، وأنها زوجته وألبسها ثيابا عربية وأسدل على وجهها حجابا كثيفا والا لما سمح زعماء القبائل لهذه المسيحية الأجنبية بالتوغم فى مجال سلطانهم والتعرف على أسرار الصحراء وعاش أحمد حسنين مع روزينا فورس أسابيع عديدة فى مجاهل الصحراء ، وكانا ينمانان

معا ، فى خيمة واحدة ، ولكنه لم يحاول أن ينال منها أما هى فقد حاولت ولكنه أبى وأعرض وسأله الأستاذ التابعى مرة : وقد قذت قميصك من دبر ؟ وضحك رحمه الله وقال : كلا فان المسألة لم تصل الى هذا الحد ، قلت - قال الأستاذ التابعى بالطبع - لكنى لا أفهم فقد كنت يومئذ فى عتفوان شبابك وروزينا امرأة جميلة تشتهى ، وكنتما فى الصحراء أسابيع عديدة ووحكما فى خيمة واحدة وكان مرافقوك من البدو يعتقدون أنها زوجتك وما أنت بولى الله ، أو قديس فماذا اذن وضحك مرة أخرى وقال : لأن الأزهر انتصر فى هذه المرة ، على اكسفورد والمعنى الذى أراده أحمد حسنين أن النشأة الدينية فى بيت أبيه وما ورثه عن أبيه العالم الأزهرى المتمسك بأحكام دينه الحنيف ، انتصرت على عوامل التحرر أو التحلل التى تركتها فى نفسه دراسته فى جامعة اكسفورد .

ورغم أن روزينا وضعت عن الرحلة كتابا أشارت فيه اشارة عابرة الى أحمد حسنين واصفة اياه بأنها كان أجبرها ومترجما لها أثناء الرحلة وأنه لم يكن يعنى الا ببجانات نومه الحريرية وزجاجات الكولونيا التى حملها معه فى رحلته الى الصحراء فقد رفض أن يرد عليها ويفند مزاعمها لأنه يرفض منازلة امرأة غير أنه قام فى العام التالى وبمفرده برحلة ثانية اكتشف فيها واحة الكفرة وكان لاكتشافه الخطير ، كما يقول الأستاذ التابعى دور كبير فى جميع أنحاء العالم واجتمعت الجمعية الجغرافية ، الملكية فى لندن ، ومنحته ميداليته الذهبية ، وانهاالت عليه النياشين والأوسمة من مختلف الدول تقديرا لهذا الاكتشاف .

وفى حفلة ساهرة ، التقى أحمد حسنين بروزينا فوريس وكان يعلق على سترته وسام سان لازار الذى أنعمت به عليه الحكومة الإيطالية وهو من أرفع الأوسمة شأنا فى إيطاليا ، وتقرب منه روزينا محبة ثم سألتها ساخرة : هذا وسام سان لازار ، ترى أى عمل استحققت عليه هذا الوسام ؟ وأجابها أحمد حسنين بالانجليزية طبعاً *For my chastily Rosita*

أى أننى استحققتة بفضل طهارتى يا روزينا وامتنع لون روزينا فوريس وولت ظهرها فقد كانت الغمزة صريحة مكشوفة مفهومة .

وقال أحمد حسنين : نعم فقد تأرت لنفسى ولكنه كان انتقاما خسيسا ندمت عليه فيما بعد بل ان العبارة لم تكذ تخرج من بين شفتى حتى أدركت أننى تصرفرت بخسة وفظاظة وندمت وفكرت فى أن أعترض اليها ولكنى أشفقت من أن اعتذارى قد يزيد من حرجها وألمها * وفى واشنطنون ، عرضوا عليه ان يقوم برحلة يطوف فيها بعض المدن الأمريكية الكبيرة ويلقى بها محاضرات ، عن رحلته مقابل ٢٥ ألف دولار على شرط أن يلقي المحاضرات وهو يرتدى ثياب البدو ، التى كان يرتديها فى الصحراء ، أثناء رحلة الاستكشاف ورفض العرض لأنه لا يريد أن يكون أراجوزا .

ويقول الأستاذ التابعى ، أن أحمد حسنين لم يكن بطلا ، ولم يكن خائنا وانما كان رجلا ذا مطامع واسعة كثيرا ما فلح فى اخفائها وراء قناع من الزهد فى المنصب والجهل بالسياسة واسرارها كان يطمح فى ان يكون رئيس الوزارة والرجل الاول فى الدولة ولكنه لم يمش الى هذا الهدف مباشرة وفى خط مستقيم ، كلا : فان هذه السياسة لم تكن سياسة أحمد حسنين الذى كتب عنه مرة زميله فى الدراسة ، وصديقه حفى محمد فقال أنه فاجأه مرة وهو يقرأ كتابا وحاول أحمد حسنين ان يخفى الكتاب من صديقه حفى محمد ولكن حفى استطاع ان يقرأ عنوان الكتاب وكان الكتاب هو « الامير » لمؤلفه السياسى الداهية « ميكافيللى » الذى وضع كتابه على أساس ان الغاية تبرر اتخاذ كل وسيلة وهكذا فضح حفى محمد سياسة صديقه حسنين : السياسة الميكافيللية ، سياسة الخبث ، واللف والدوران وكل وسيلة مشروعة فى سبيل تحقيق الغرض ، والوصول الى الهدف وكل غرض سريى ما دام فى خدمة الامير ، أى الحاكم ، وكان الامير يومئذ هو دولة ، والدولة هى الامير .

وكان البرنامج الذى وضعه أحمد حسنين ذا خطوات : الخطوة الاولى رئاسة ديوان الملك والخطوة الثانية رئاسة الوزارة وبين الخطوتين : خطوة لابد منها للتثبيت والتأمين ودعم المركز ، وهى الزواج من نازلى أم الملك فاروق .

ولا يكتب الأستاذ عبد الرحمن الرافعى ، عن تعيين أحمد حسنين فى منصب رئيس الديوان الملكى ، الا بضعة اسطر ينهىها بقوله : اقترن وجود أحمد حسنين باشا فى هذا المنصب بحوادث جسيمة وزاده نفوذه على ما كان لحسن نشأت باشا سنة ٢٤ - ١٩٢٥ ولعل ماهر ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، وللاستاذ محمد زكى عبد القادر رأى فى أحمد حسنين جاء فيه : بدأت الأمور تتكشف بتعيين أحمد حسنين رئيسا للديوان ، بعد نحو شهر من ترك على ماهر مركز الحكم وبذلك خرجت السراى تقريبا على نفوذ ، على ماهر ، أو اخرج هو من حسنها .

ولا شك انه شعر بالهم شديد لتعيين أحمد حسنين فاق ألمه ، لاضطراره الى الاستقالة لانه فقد بذلك المكان الذى قدر انه سيطر رابضا فيه ويكون قاعدة لسياسته ، والمنطلق الذى يوجه منه الامور على ما يشاء ، ويعد يوم ٢٧ يوليو ١٩٤٠ وهو يوم تولى أحمد حسنين رئاسة الديوان الملكى ، تاريخا فاصلا فى حياة على ماهر فحتى هذا التاريخ وسواء فى حياة الملك فؤاد ، أو منذ تولى فاروق العرش كان على ماهر ، أثرا لدى السراى أما بعد هذا اليوم فمن كان يدري ماذا يكون هو بالنسبة للسراى ؟ .

ولو كان أحمد حسنين رجلا ضعيف الشخصية لما ضاق على ماهر بالامر ، ولتوقع ان يتخلص منه ولكن الوضع كان على العكس من ذلك ، فان أحمد حسنين

رجل دارس فاهم ، لبق مهذب عارف بالتيارات والاتجاهات جمع الى ثقافته العربية ، الماما كافيا بالحياة المصرية وكان على صلات حسنة بالانجليز ، وعلى صلات وثيقة بالاسرة المالكة وقد لعب أحمد حسنين دورا خطيرا فى السياسة المصرية وقد سجل التاريخ أنه حمى الملك السابق كما سجل له أنه عجل بانتهيار عرشه فهناك خطوط لا تزال غامضة فى هذه الفترة من تاريخ مصر ولكن الرجل كان شبيها بعلى ماهر من بعض الوجوه مختلفا عنه من وجوه أخرى .

ويظهر أنه تمرس بحياة القصور ، وما يزكو فيها من دسائس ، وتيارات ووعى كل شيء من هذه الناحية واراد ان يلعب دوره بمهارة وقد أدرك منذ اللحظة الاولى التبعات الثقيلة التى القيت على عاتقه وأدرك انه أضحى أقوى رجل فى القصر وربما فى مصر وان وجود قوة شعبية لا تكرهه فى هذا الوقت ولكن من الممكن ان تكرهه فى أى وقت اخر امر لا يمكن السكوت عليه ولا بد من التمهيد للقضاء عليها .

وكما فعل على ماهر ، أراد أحمد حسنين ان يخسلق من الملك السابق شخصية مقدسة تدين لها الجماهير بالحب والولاء ، صرفا لها عن الولاء للدستور وكان ممكنا - هكذا يقول الأستاذ محمد زكى عبد القادر - ان يخدم أحمد حسنين الملك السابق بخير من هذه الفعلة لو حاول ان يحفظ ولاء الشعب للدستور ، والملك على السواء ولكنه سلك الطريق نفسه ، الذى حاول أن يسلكه على ماهر . أراد ان يوطد مركز الملك فى الشعب لا ليعطى الملك سلطات يستحقها ولكنه لكى يحكم هو من ورائه وكما فكر على ماهر فكر أحمد حسنين فى أنه وضع الملك السابق فى جيبه وانه يستطيع بما توفر له من لياقة ، وما أكده من علاقات طيبة هنا وهناك ان يوفق خيرا مما وفق ، على ماهر ، ولعله كان يضحك - وهو الامين الاول للقصر - حينما كان يلوح مجهودات نيات رئيس الوزراء ، ورئيس الديوان قبل ذلك فقد كان واثقا من الارض التى يقف عليها مطمئنا الى ان دور على ماهر موشك على نهايته .

والذى يؤكد ما قاله الاستاذ محمد زكى عبد القادر ، أنه بمجرد ان تولى أحمد حسنين رئاسة الديوان الملكى راح - مستعينا بأصدقائه من كبار الصحفيين - ينظم حملة دقيقة ل اظهار الملك فاروق ، فى ثوب الوطنى المستقيم ، الراغب فى العمل للنهوض بالشعب ، بينما كانت ، أعمال الملك الحقيقية تتنافى تماما مع ما تحمله الصحافة المصرية من أخبار وتعليقات ومقالات كما أنه بذل قصارى جهده لاحتضان بعض الحركات الوطنية الشابة .

الفصل الثامن

الملك فاروق يهدد بالقتل أحمد حسني باشا رئيس الديوان الملكي

من أخطر الموضوعات التي طرحتها في هذا الكتاب الحياة الخاصة
للشخصيات التاريخية ، التي كان لها أثرها المباشر ، أو غير المباشر في صنع
الأحداث ، والناس

وقد قلت ، وأنا أعرض هذا الموضوع على القراء انني أشعر بحرج شديد
وأنا أقرب من قصة العلاقات الخاصة ، التي كانت تربط الملكة السابقة
نازلي بأحمد حسني باشا .

خاصة ، وأنا أكتب عن أحمد حسني باشا وقد أصبح مركز قوة في
السراي بل أصبح مركز القوة الوحيد في السراي بعد احتجاب علي ماهر
باشا ، راضيا ، أو مكرها عن السراي وعن التأثير على « من في السراي » .

وقد طرحت على القراء الموضوع برمته محتكما اليهم لعلهم يستطيعون
إخراجي من الحرج الذي أشعر به فيؤيدون كتابة قصة غرام الملكة نازلي
بأحمد حسني أو يعارضون كتابتها . انتظرت حوالي اسبوعين لاتيح للقراء ،
وللقارئ بالطبع فرصة المشاركة في هذا الحوار . والحقيقة ، انني منذ ان
التزمت أمام شعبنا ، بالقيام بمحاولة متواضعة لاعادة كتابة تاريخنا
وللقاء الأضواء على بعض حوادثه ، وأشخاصه ، الهامة والمهمة وأنا أشعر بأنني
أمشي على الشوك ومرد ذلك ، أنني لا أكتب للخاصة وحدهم ، فتكون كتابتي ،
وفقا للمقاييس العلمية المتعارف عليها وحسب وإنما أنا أكتب أيضا للعامة
لجماهير الشعب ، والكتابة التاريخية لجماهير الشعب تتطلب الالتزام بكثير
من القواعد ، قد لا تتطلبها الكتابة للخاصة .

بل ان هناك محاذير كثيرة ، يجب على من يكتب للعامة ان يتحاشاها ،
وألا يقترب منها ، بعكس ما يكتب للخاصة الذين قد لا يلقون بالا لتلك المحاذير
لأنهم في العادة متخصصون ، كتاب تاريخ أو قراء تاريخ •

ثم اننى لا أكتب لطائفة واحدة من أبناء شعبنا ، كالشباب مثلا ، وانما
أنا أكتب لكل طوائف الشعب وفئاته لذوى الثقافات العليا وذوى الثقافات
المحدودة لو جاز لى استخدام هذا التعبير •

ثم اننى - وهذا أخطر ما فى الموضوع - ارتاد ميادين كثيرة ، لم يرتدها
الا قلة ضئيلة من الكتاب ، أغلبيتهم كانوا ذوى اتجاهات خاصة ، والتزامات
حزبية ضيقة الأفق ، كما أننى أيضا - وأرجو أن يحمل هذا الكلام على محمل
الاحساس بثقل المسئولية ، لا المفارقة ، أو التباهى - الجأ ، الى الخوض فى
الكتابة عن موضوعات بكر لم يطرقها ، أحد غيرى خاصة بعد ان فرض الكتاب
على أنفسهم بعد قيام ثورة ١٩٥٢ الا يكتبوا عن سنوات ما قبل الثورة
الا منتقدين ، ثم اننى - وهذا مما ساعدنى على أداء مهمتى - عاشت تلك
الفترة ، التى أكتب عنها وكنت فى بعض الأحيان قريبا ، من شخصيات ،
كبيرة ، كان لها أثرها ، ان سلبا ، وان ايجابا فى صنع أحداث تلك الفترة
ثم ان القراء - وهذا مما يعقد مهمتى ، أكثر وأكثر - يثقون فيما اكتبه وبالتالي،
فان أية سقطة رنو صغيرة من جانبى ستكون كبيرة عند القراء تطبيقا للقاعدة
القائلة : « حسنات الأبرار سيئات المقربين » • وقد تلقيت العديد من الردود ،
بعضها فى صورة خطابات أو مكالمات خاصة وبعضها نتيجة حوار كنت طرفا
من أطرافه •

وأذكر أننى ومجموعة من الأصدقاء والزلاء كنا مدعويين لحضور افتتاح
ندوة اعلامية لبحث تقرير ماكبرايد كان من بينهم حسب ترتيب الجلوس
سعد الدين وهبه ، صلاح عبد الصبور ، صفوت الشريف ، عدلى حشاد ،
ممدوح رضا ، واثير الموضوع الذى طرحته للمناقشة فاذا بالأخوة الزلاء ،
جميعا ، وبدون استثناء ، يؤيدون وجهة النظر القائلة بعدم حجب أية معلومات
أو وقائع عن القراء وكذلك ، كان رأى كل الأخوة ، القراء ، الذين كتبوا
أو تحدثوا الى فى أمر هذا الموضوع ، الذى احتكمت فيه الى القراء ، لم يشذ رأى
واحد فيطلب عدم الاشارة الى العلاقات الخاصة التى كانت تربط بين الملكة
السابقة نازلى وأحمد حسنين ، وأية علاقة خاصة أخرى تتصل من قريب أو من
بعيد بمحاولة إعادة كتابة التاريخ بعيدا عن الحساسية فنحن لا نكتب تاريخنا
كل يوم ، ونحن اذا لم نكتب التاريخ اليوم على حقيقته وبعض الذين يعرفون
دقائق وقائعه أو بعض الذين شاركوا - بالسلب أو بالإيجاب - فى صنع بعض
أحداثه على قيد الحياة فلم يستطيع أبناؤنا أو أحفادنا كتابة تاريخ تلك الفترة

التي عشناها ، تكون بعض معالم تلك الفترة ، أو بعض أحداثها ، قد طمست ،
أو أخفيت •

هذا من ناحية المبدأ أما من ناحية الموضوع فأقول ان ما بين يدي من
معلومات ، عن قصة غرام الملكة السابقة نازلى لا يتعدى ما كتبه الأستاذ
محمد التابعى وهو بلا جدال حجة فى الموضوع لتلك العلاقة الوثيقة ، التي
تربطه بأحمد حسنين ولأنه - وتلك ميزة من مميزات التابعى رحمه الله -
لم يحاول كما حاول كثيرون غيره المتاجرة بالتاريخ أو الاسماء الى بعض
أصدقائهم ومعارفهم بل وأصحاب النعم عليهم بعد أن زال عنهم أثر الجاه ،
والمصب والمال وإنما ظل وفاءه لمن كان وفيما لهم فى حيائهم وفاء لهم بعد
مما تبهم بالاضافة الى مقال واحد كتبه الأستاذ حافظ محمود عن غراميات أحمد
حسينى لا يخرج فى مجموعه ، عما كتبه الأستاذ التابعى الى جانب نبذ وفقرات
نشرت فى هذا الكتاب أو ذاك ممن تناولوا الكتابة عن « فاروق ملكا » اما فى
حياته واما بعد مماته ، ولم تكن كل تلك المعلومات ، تشجعنى حقيقة ،
على ان أخوض فى قصة غرام الملكة السابقة نازلى رغم انها معلومات ثابتة ،
ومواقف مؤكدة ، ولكننى حرصا ، منى ، على المزيد من التأكد والتوثيق ظللت
أبحث وألقت وراء معلومات جديدة ، تزيدنى طمأنينة على طمأينتى ، الى ان
كان الاسبوع الماضى ، عندما اتصل بى الأستاذ أمين محمد فهميم الذى كان
واحدا من خيرة من عملوا فى السراى ، وكان فى نفس الوقت السكرتير الخاص،
لفاروق ، والذى صحبه - باذن من المسئولين فى مصر - الى المنفى ، ليصبح
كأنم أسراره ، اتصل بى الأستاذ أمين محمد فهميم ، ليهنئنى على الاسلوب الذى
أتناول به كتابة تاريخنا ، باعتباره شاهدا من شهود ذلك التاريخ وانتهزت
فرصة تفضله بمحادثة لاسأله - وهو الرجل الصادق والأمين فى نفس الوقت -
والذى أعرفه جيدا منذ عام ١٩٤٣ - سؤالا واضحا محددا : أكانت ثمة علاقة
خاصة تربط الملكة السابقة نازلى بأحمد حسنين ؟ ، وقبل أن يرد الأستاذ
أمين محمد فهميم : على سؤالى قلت له لقد أقسمت اليمين ، كمحام ، وانت الآن
تقول ما تقوله للتاريخ ولم يعد لك فى دنياك ما يدعوك ، الى أن تقول الا الحق
« ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه أثم قلبه » وغير ذلك من التحذيرات
والتأكيدات ، والرجاء الخاص بتحري ، الصدق والأمانة ، والانصاف و • و •
هما خشيت أن يغضب الأخ ، الأستاذ أمين فهميم ، وقال لى الأستاذ أمين فهميم
دون تردد « نعم كانت هناك علاقة خاصة ، بل كان هناك غرام قوى بين الملكة
السابقة نازلى والمرحوم أحمد حسنين باشا ، ولم أعتمد ، فى رأى هذا على
ما سمعته فى القصر ، من هذا الجانب ، أو ذاك وإنما اعتمد فى رأى هذا
على ما رأيته أنا شخصا يعينى رأسى » •

ورجوت الأستاذ أمين فهميم أن يبعث الى برسالة مكتوبة يؤكد فيها ،
ما قاله ، ليطمئن قلبى فتفضل وبعث الى بتلك الرسالة - المنشورة فى الفصل

الأخير من هذا الكتاب - والتي أعتبرها بحق - ولما أعرفه عن الأستاذ أمين فهمي من خلق رضى ومن صدق وأمانة - من الوثائق الهامة التى تثبت وجود علاقة خاصة بين أحمد حسنين ونازلى .

هذا الى جانب ، قرينة أخرى ترددت فى الإشارة إليها لولا انها خاصة بالتاريخ وهى أن بعض الشبان الوطنيين كانوا يكتبون على أرض الشارع ، فى ميدان عابدين وبخط كبير جدا الكثير من العبارات التى توضح علاقة أحمد حسنين ، بالملكة نازلى ليقرأها الملك فاروق .

وسوف ، نعود ، الى صور المقاومة الشعبية لطفيان الملك فى الوقت المناسب .

وبعد تلك المقدمة ، الطويلة ، والضرورية فى نفس الوقت ، نعود ، الى أحمد حسنين ، ونازلى نكمل - فى البداية - حديثنا عن أحمد حسنين ثم نبدا حديثنا عن نازلى عبد الرحيم ، صبرى ، ملكة مصر السابقة ، وبعد ذلك نكتب عن علاقتهما معا ! .

وقد ظلت الصحف المصرية - كما هى العادة - لأسابيع عديدة تكتب عن أحمد حسنين باشا ، بمناسبة اختياره رئيسا للديوان الملكى .

وكان من بين ما كتبه صحيفه الاثنين - مثلا - فى عددها الصادر فى ٥ أغسطس ١٩٤٠ : فى الاسبوع الماضى صدر أمر ملكى بتعيين أحمد حسنين باشا ، الأمين الأول لجلالة الملك رئيسا للديوان الملكى وبذلك ارتدت جميع الشائعات ، على أعقابها وارتاح كثير من رجال السياسة ، كان همهم الدائم طوال الأسابيع الماضية هو منصب رئيس الديوان الملكى .

وفى اليوم الذى صدر فيه الأمر ، الملكى بالتعيين لم يكن أحد يعرف شيئا عنه ، حتى أولئك الذين يعرفون دائما أسرار السياسة ، كانوا يجهلون ذلك ولكن المصادفة وحدها كشفت السر ، لقد اتصل أحدهم بموظف كبير فى السراى ، وسأله عن حسنين باشا وأجاب ذلك الموظف الكبير : أن حسنين باشا ، سافر الى انشاص ، وسوف يعود منها مسرورا ، وجرى البحث طويلا ، حول « السرور » الذى يعود به حسنين باشا من انشاص حتى عرف بأنه منصب رئيس الديوان الملكى ، وعاد حسنين باشا الى القاهرة ، وضل الكثيرون سبيلهم فى التعرف على مكان وجوده : اذا سألوا عنه فى مكتبه فى السراى قالوا : كان هنا ، ونزل .

واذا سألوا عنه فى المنزل قيل : خرج من بدرى ولسه مارجعش .

وأخبرا تكلم ، بعض الزملاء ، من وجوده فى منزله ، وعندما طلبه أحدهم ردوا عليه بالكليشيه المحفوظ : خرج من بدرى ، ولسه مارجعش .

وهنا ذكر المتكلم اسم أحد العظماء على أنه هو الذي يسأل وسرعان ما تحدث حسنين باشا ، بنفسه ، ولا عرف الحيلة ضحك منها وتأييد النبأ ، الذي وقع .

ومما يذكر أن حسنين باشا كان في الاسبوع الماضي مدعوا في حفلة أقامها الأستاذ عسران عبد الكريم بمنزله ، واجتمع فيها الدكتور ماهر باشا وبعض الوزراء وعبد الرحمن البيلى ، وحفنى محمود بك وفريق من الصحفيين ، وتحدث ، المدعوون عن حسنين باشا وتكتمه وحرصه على ألا يقول شيئا وقال صحفى خبيث : بعد أسبوع من تأليف وزارة حسن صبرى باشا قيل لحسين باشا : أنت تعرف ان فيه وزارة تألفت ؟ فأنكر معاليه - أحمد حسنين باشا - أنه سمع بشئ من هذا القبيل .

وتمضى مجلة الاثنين قائلة : يمكن القول ، ان معالى حسنين باشا قد استحق التقدير ، الشخصى من كل من يحيطون به منذ كان طالبا في جامعة أكسفورد ففي تلك الأيام بدأت رجولته ، تتجلى للعيان ، ولم تلبث عائلات انجليزية عريقة بعد أن عرفت مزاياه ، أن فتحت أمامه أبواب بيوتها ، رغم ما هو معروف عن الانجليز ، من التحفظ والنفور من الاختلاط بالآخرين .

وتقول مجلة الاثنين : انه عندما عاد حسنين باشا ، من رحلته الى الصحراء رغب اليه المغفور له ، الملك فؤاد ، أن يلقي محاضرة عن هذه الرحلة ، وتم ذلك في دار الأوبرا وفي موعد لقاء المحاضرة ، حضر الملك فؤاد ، وأصغى الى المحاضرة ، وبعد انتهائها تفضل فدعا الرحالة اليه في مقصورته ، وبلغه ثناءه واعجابه .

وقد عين حسنين باشا فى السلك السياسى سكرتيرا للمفوضية المصرية بواشنطن ، عند أول انشاء لهذه المفوضية ، وكان هو أول من رفع العلم المصرى بيده على دار المفوضية .

وهو يجمع ما يكتب عنه ويلصق ذلك فى البومات عنده ، وقد شهدا يوما أحد أخصائه فدهش لذلك ، لما هو معروف عنه من تواضعه الجم ، ونفوره من الدعاية ، ولما سأل عن ذلك ، أجاب : اننى احتفظ بها لطارق ، لكى يطلع يوما على ما كان يكتب عن أبيه !!

واذا كان الملك أحمد فؤاد ، قد حرص على ان يحضر محاضرة القاها أحمد حسنين ، عن رحلته الى الصحراء فى دار الأوبرا ، فان فاروق أحمد فؤاد ، قد حرص بدوره على ان يشهد حفل تأبين أحمد حسنين فى نادى السلاح الملكى ، وان يفتتح قاعة أحمد حسنين بالدور العلوى من النادى ، وان يستمع الى محمد طاهر ، وهو يلقي كلمة عن أحمد حسنين يقول فيها : شاهدت هذه القاعة أحمد حسنين صبيا يتطلق من مدرسته فى موعد الانصراف متأبطا كتبه ،

مرتديا سراويله القصيرة ميمما شطر هذا النادى ، فيلتقى بلاعبى السلاح ، من الأعضاء فينازلهم ويبارزهم يغلبهم تارة ، وتارة يغلب وهو فى الحالتين يغالب نفسه ويروضها ، كيف تواجه الشدائد بقلب ثابت ، والهزيمة بصبر لاعتريه يأس ، والنصر بثقة لايشوبها زهو .

وأعود مرة أخرى الى ماكتبه الأستاذ محمد التابعى عن أحمد حسنين حيث يقول : استطاع هذا الشاب أحمد محمد حسنين ، ابن الشيخ محمد حسنين المدرس بصحن الأزهر الشريف ، أن يفتن ، ويخلب لب الفتاة لطيفة كريمة صاحبة السمو الأميرة شويكار . مطلقة أحمد فؤاد ، وأم بنته صاحبة السمو الملكى الأميرة فوقية .

وتزوج أحمد حسنين من لطيفة ، وأصبح من اصهار الأسرة المالكة ، وزوجاً لأخت الأميرة فوقية ، كريمة الملك فؤاد ، وكان فؤاد قد تصالح قبل ذلك بسنوات مع مطلقة شويكار .

وهكذا عزز حسنين مركزه ، وثبت قدمه على أولى درجات السلطة فى دنيا المناصب ، والجاه ، والنفوذ ، فأى رئيس أو وزير ، بل وأمير ما كان يجسر يومئذ أن يتجاهل هذا الشاب - أحمد محمد حسنين - صهر الأسرة المالكة ، وزوج كريمة الزوجة الأولى لصاحب العرش والتاج ، كانت هذه هى الخطوة او الخطوة الأولى .

وقد سميتها - الأستاذ التابعى - خطة أو خطوة لأنها كانت مرسومة ، ولأن الزواج لم يكن مقصوداً لذاته ، بل كان وسيلة للوصول الى غرض أو هدف مقصود فى طريق النجاح ، وتحقيق المطامع الواسعة ، والدليل الذى لا يحتاج معه أو بعده الى دليل آخر ان حسنين يوم تزوج من المغفور لها السيدة لطيفة لم يكن يحبها ، لقد استطاع أن يفتنها ، ويخلب لبها ، ويوقعها فى حبه ، أما قلبه هو فكان خالياً من أى حب لهد .

صحيح أنه لم يكن يكرهها ، كلا ، ولكنه لم يكن يحبها يوم خطبها ويوم تزوج منها ، وبعد الزواج لا قبله ، وبعد المعاشرة ، أو العشرة ، وبعد أن أنجبت له أولاده ، أحبها حسنين ، أو كما قال لى هو نفسه : ان لطيفة كريمة ، رقيقة حنون تستحق كل حب ، وهى أم مثالية ، ولقد أحببتها ، كما لم أحب امرأة أخرى .

وأفتح قوساً لأقول أننى تعرفت الى السيدة لطيفة العبد قرينة الأستاذ حامد العبد ، وهو غير حامد العبد الذى كان من خيرة الوطنيين المصريين الذين لعبوا فى صمت دوراً هاماً ، وخطيراً فى ثورة ١٩١٩ ، وكان رحمه الله ، يميل على بعض مذكراته عندما كان يستقبلنى ، وأنا أخطو خطواتى الأولى فى بلاط صاحبة الجلالة ، تعرفت الى حامد العبد زوج السيدة لطيفة هانم العبد الذى كان يحدثنى

لبيرا عن زوجته ، « الملاك الطاهر » حتى لقد كتبت مقالا في الأهرام سقط
الاسم منه سهوا ، في ٢١ مايو ١٩٥٤ وكان بعنوان : لطفية العبد ، في ذكرها
الثانية : ملاك من البشر وقد اختتمت مقالى بالكلمات التالية : لقد كانت لطفية
العبد بحق ، انسانية كريمة نموذجية ، نزلت الى صفوف الشعب راصية
مختارة ، في الوقت الذي كان يتعالى فيه من يحيطون بها على هذا الشعب ، ولم
تزل اليه راغبة في دعاية أو طامعة في جاه ، بل نزلت الى الشعب عن ايمان
راسخ وعقيدة ثابتة بأن أقدس ميدان يمكن أن يجد فيه الانسان السعادة
والأطمئنان هو ميدان الخير . أن لطفية العبد الانسانية التي عاشت ، واحبت
البشر جميعهم ، لا يمكن أن ينسى ذكرها ، وان جهادها في معركة القنال ،
وكفاحها من أجل تسلم الأسرى من الانجليز وكذلك الجرحى الذين كانوا ضحية
العدوان الانجليزى الغاشم ، لا يمكن أن ينساه المواطنون الأحرار .

لقد كانت لطفية العبد كاتبة ، وشاعرة ، ولكنها كانت في دنيا الخير
أكتب ، وأشعر ، وكانت في لحظاتها الأخيرة لاتفكر الا في بلدها وفي مشروعها
الخيري الكبير ، الذي وضع له تصميما تكلف ربع مليون جنيه ويشمل
ثلاثة مستشفيات ، وحجرة عمليات بالتليفزيون ، ومطعما ، ومسجدا ،
ومدرسة : رحمها الله رحمة واسعة ، وجعلها قدوة حسنة لأولئك الذين يسعون
الى الخير ، ويعملون لما فيه اسعاد البشر .

وأففل القوس عند هذا الحد ، راجيا أن نتاح لي الفرصة ، لأكتب عن
لطفية العبد ، وعن حامد العبد - هذا وذاك - في فرص أخرى .

وأعود الى ما كتبه الأستاذ محمد النابعي عن أحمد محمد حسنين ولطفية
هانم يقول الأستاذ النابعي : كان زواج أحمد حسنين من لطفية خطوة في سبيل
تحقيق مطامعه الواسعة ، وكان طلاقه لها خطوة أخرى في نفس الطريق ، وقبل
ان تكتب عن قصة طلاق أحمد حسنين من لطفية هانم ، نروي وفي اختصار
شديد قصة نازلي عبد الرحيم صبرى .

كانت ثورة ١٩١٩ على أشدها ، وكان كل من في مصر من أبنائها الاصلاء
قد اشتركوا في تلك الثورة ، وكانت وزارة حسين رشدي باشا الرابعة قد
استقالت ، وبقيت البلاد شهرا كاملا بدون وزارة الى أن فوجئت البلاد
بوزارة جديدة رأسها محمد سعيد باشا كان هدفها كسر شوكة الثورة ومحاولة
اعادة البلاد الى حالتها الطبيعية تحقيقا للارادة البريطانية .

واذا كان تأليف وزارة محمد سعيد باشا مفاجأة ، فقد كان الزواج
السلطاني في تلك الظروف الدامية أكثر من مفاجأة .

كان تأليف الوزارة في ٢١ مايو ١٩١٩ ، وكان الزواج السلطاني في
٢٢ مايو ١٩١٩ أي بعد تأليف الوزارة بثلاثة أيام ، ولم يكن هناك من مقدمات

لهذا الزواج الا اعلان موجز صادر عن سراى السلطان بأن السلطان :حمد فؤاد فد اختار الآنسة نازلى كريمة عبد الرحيم باشا صبرى وزير الزراعة فى وزارة محمد سعيد باشا لتكون شريكة حياته . وكان السلطان أحمد فؤاد بعد ان طلق زوجته السابقة الأميرة شويكار أعزب ولم يكن هناك احتفال بهذا الزواج ، الا اجتماع عائلى فى الصباح فى سراى البستان لم يحضره من الأمراء الا عمر طوسون ، وكمال الدين حسين ويوسف كمال وعلى حيدر ومحمود حمدي كما حضره محمد سعيد باشا ووزراؤه ومن بينهم والد العروس عبد الرحيم باشا صبرى ومحمد شكرى باشا ناظر الخاصة ، وقد اعتذر الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى شيخ الجامع الأزهر عن حضور الحفل فتولى كتابة العقد الشيخ محمد ناجى رئيس المحكمة الشرعية العليا الذى خلع عليه السلطان بعد كتابة العقد خلعة سلطانية عبارة عن ساعة ذهبية وثلاثمائة جنيه .

ولم يشترك فى حفل المساء أى مطرب أو مطربة بل لم يشترك أى موسيقى على الاطلاق ، لأن أصوات القنابل ورصاص المدافع كانت تطفى على أية أصوات أخرى موسيقية أو غير موسيقية .

وفى ١١ فبراير ١٩٢٠ أعلن مولد الأمير أحمد فؤاد ، واقرن مولده بلطمة سياسية أصابت الكبرياء الوطنية فى الصميم اذ يبلغ فيلد مارشال اللنبى صاحب العظمة السلطان فؤاد بأن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قد أعادت النظر فى نظام وإرثة السلطنة المصرية ، وانها قد اعترفت بنجل عظمة السلطان فؤاد وليا للعهد ، على أساس قاعدة الأكبر من الانجال فالأكبر واعتبر أحمد فؤاد هذا التبليغ البريطانى منة من بريطانيا تستحق الشكر وتؤدى الى تدعيم مصالح بريطانيا فى مصر .

وقد احتج الحزب الوطنى على التدخل البريطانى فى نظام العرش وأصدر بياناً بهذا المعنى لم يستطع نشره فى الصحف فوزعه فى نشرات مطبوعة وبلغه الى معتمدى الدول الأجنبية فى مصر واعتبر الحزب الوطنى فى بيانه موضوع وراثه العرش من المسائل المصرية البحتة التى لا يحق لبريطانيا التدخل فيها . وبعد أن يعلن الحزب الوطنى احتجاجه الشديد على موقف بريطانيا يعلن فى بيانه أن جميع الوسائل التى تتخذها الحكومة البريطانية فى تنفيذ اغراضها السياسية ازاء مصر ، قائمة على سلطان قوتها ، وعلى الأحكام العرفية المعلنة فيها فان جميع الأعمال الناتجة عنها تعتبر بغير شك غير مشروعة ولا جائزة لأن الأمة وحدها هى المالكة للتصرف فى جميع حقوقها السياسية وبما أن الأمة المصرية لاتزال ولن تزال متمسكة بحقوقها المقدسة وانها لا تعترف لانجلترا بمركز خاص فى مصر ، يخولها أى حق ، أو أية صفة للتدخل فى شئون البلاد السياسية سواء كانت بخصوص العرش أو الوراثة أو غيره .

ونعلن اللجنة الادارية للحزب الوطنى ان من واجبها ، عدم السكوت على كل عمل سياسى يراد به الافتراء ، على حقوق ، البلاد ، كلها ، أو بعضها وانها لا تزال تعمل على تحقيق مبدئها القاضى باستقلال مصر التام مع سوداها . وملحقاتها استقلالا غير مشوب باحتلال أو حماية ، أو وصاية ، أو أى تدخل أجنبى .

وقد رفع بيان اللجنة الادارية للحزب الوطنى ، على فهمى كامل . .

وقد احتج محمود سليمان باشا بصفتة رئيسا للجنة الوفد المركزية على التدخل البريطانى أيضا معتبرا احتجاجه هذا معبرا عن رأى الأمة المصرية .

وقررت السلطة العسكرية البريطانية فى مصر فرض الرقابة على الصحف فى ٥ مارس ١٩٢٠ وأضربت الصحف ، المصرية كلها تقريبا ثلاثة أيام ابتداء من ٦ مارس ١٩٢٠ حتى ٨ مارس ١٩٢٠ احتجاجا على فرض الرقابة على الصحف .

وكان بيرم التونسى يصدر بدون تصريح : « المسلة لا جريدة ولا مجلة » وكانت المسلة تحوى هجوما دائما على الاحتلال ، والمحتلين ثم رأى صاحبها أن يهاجم السلطان حسين هجوما عنيفا فنشر فى عدددين : زجلا آثار ناثرة السلطان الذى أصدر أمره باعتقال بيرم التونسى ولكن بيرم كان قد احتفى بالفنصلية الفرنسية فى الاسكندرية ، لأنه كان يتمتع بالجنسية التونسية أو الفرنسية بمعنى أدق ولم يستطع السلطان حسين ، بجلالة قدره أن يحاكم بيرم انتوسى لأنه رعية أجنبية ولأن سلطانه لا يمتد ، الى رعايا الدول الأجنبية ، وقد أودع بيرم التونسى سجن الحضراء ، بالاسكندرية لمدة أحد عشر يوما ، الى أن تم ترحيله ، الى مارسيليا ومنها الى تونس ولأن الزجل اياه يعتبر قطعة أدبية وفنية ذات قيمة تاريخية فاننا نذكره فيما يلى وكان البيت الأخير هو الذى آثار ناثرة السلطان حسين ، واعتبره هجوما شخصيا عليه وعلى السلطنة نازلى .

يقول بيرم :

البنيت ماسنية من زمان تتمخطر
والغفلة زارعه فى الديوان فرع أخضر
يا راكب الفينون وقلبك حامى
أسبق ع القبة وطير قدامى
تلقي العروسة تشبه محمل شامى
وجوزها يشبه فى الشوارب عنتر
وحط زهر الفل فوقها وفوقك

وهاتلها الشبشب يكون على ذوقك
ونزل النونو القديم من طوقك
بطلع فى طوعك لا الولد يتكبر
العطفة من قبل النظام مفتوحة
والوزة من قبل الفرح مدبوحة
وكان الزجل الثانى ، الذى نظمه يرم التونسي بعد مولد فاروق :
البامية فى البستان تهز القرون
وجنبها القرع الملوكى اللطيف
والديدبان يرمج يجيب الزبون
وربة الجارية تجيب الرغيف
شوف الميراث حصل ولاد البطون
ودخل الأغراب « فاميلية » « على »
يا بادشاه دانت ابنك ظهر
ربك يبارك لك فى عمر الغلام
ينزل يلعلط تحت برج القمر
يا خسارة بس الشبر كان موش تمام

وكانت الجماهير تحسب مدة الحمل بالنسبة للفاروق : زواج الوالد
بوالدة تم فى ٢٤ مايو ١٩١٩ ، الميلاد كان فى ١١ فبراير ١٩٢٠ .
وكلمة بادشاه يعنى السلطان ، اما فاميلية على فالمقصود بها أسرة
محمد على .

الفصل الثالث

عندما كانت نازلي الملكة سجيئة القصر الملكي

● كعادتنا في تأصيل كل حدث ، وفي تاريخ كل شخصية من الشخصيات التي يكتب عنها - بدأنا نكتب عن نازلي عبد الرحيم صبرى ، التي أصبحت - وثورة ١٩١٩ في أوجها - سلطنة على مصر ، باسم السلطنة نازلي ، ثم أصبحت ، بعد ما يقرب من تسعة أشهر ، أما لولى العهد فاروق وقد اضطرتنا ظروف البحث الى الاشارة الى أزجال بيرم التونسي التي قالها ، هجاء في أحمد فؤاد ، ونازلي رغم ما بها من ايماءات واشارات يرفضها عادة ، البحث العلمى ، ويتعفف عن ذكرها المؤرخ المنصف ولكن لأن تلك الأزجال - وقد نسرت أكثر من مرة - قد استخدمت في حالات كبره كسلاح سياسى للهجوم على فؤاد ، وفاروق من بعده ، ولأن بعض الجمعيات السرية قد طبعتها ووزعتها في أكر من مناسبة من مناسبات حركة المقاومة الشعبية فقد آثرنا ألا نغفل الاشارة الى تلك الأزجال لاهميتها التاريخية من ناحية ، ولأنها تعطينا صورة حقيقية ، لبعض الأسلحة ، التي كان يستخدمها بعض أدبائنا وشعرائنا وزجالينا في مقاومتهم للاحتلال البريطانى ، وفصائح الاحتلال البريطانى في تلك الفترة الحرجة من تاريخنا الوطنى ، وهى الفترة التي واكبت واعقبت ثورة ١٩١٩ .

وقبل ان تنتقل من الحديث عن الزجال بيرم التونسي ، الى بقية الحديث عن نازلي عبد الرحيم صبرى ، تقول ان بعض القراء الح عينا ان ننشر بقية الزجل الثانى لبيرم التونسي ، والذي آثرنا عدم نشره في الفصل السابق وهو كما يلى :

مالناش قرون كنا نقول « ماما »

وناكل البرسيم بالقفة

سلطان بلدنا حرمة جابت

ولد ، وقال سموه فاروق
 فاروق فاروقنا بلا نيلة
 دى مصر مش عايزه لها وذيلة
 دى عايشة بالقوة وبالتيلة
 ومين بقى يلحس دى القفلة
 يا دابة ليه مانتيش حداية
 خدتيه ورحتى ع الجبلاية
 جيت لنا خبره وكأنك جاية
 ندق لك فى البيت زفة
 يا عزرائيل اخلص بقى تاوى
 ناقص سوا ، وديه عالثار
 وخد كمان جوليا قطاوى
 ياما الزمان كشف « أسرار »

وإذا كان الكاتب المنصف ، لا يستطيع أن يعفى نفسه من ابداء رأيه فى بعض الاحداث ، وفى بعض الناس ، ايماننا بفكرة معينة لا يؤمن بها وحسب ، وانما يدافع عنها باستمرار ، وانطلاقا من ذلك ، أقول اننى أشعر بأن نازلى عبد الرحيم صبرى وخلال تلك الفترة ، التى بدأت ، بزواجها من أحمد فؤاد وانتهت بوفاة كانت تمثل ضحية من ضحايا الملك فؤاد ، فهى لم تكن أكثر من فتاة من بنات الشعب ، كان جمالها وبالا عليها ، وجدت نفسها ، فجأة ، وبدون أية مقدمات تساق الى البلاط السلطانى ، ولعلها — كما يقول بعض من عرفنها وقتئذ — تتمنى ان تزف ، الى الشاب الذى كانت تحبه وكان هو يحبها من افراد أسرته ، بدلا من أن تزف الى السلطان أحمد فؤاد ، الذى لم يكن فى مصر من يحبه ، لقبوله السلطنة من يد مثل الاحتلال البريطانى فى مصر .

وربما كان السبب الرئيسى ، الذى جعلنى احكم على نازلى أنها كانت فى تلك الفترة مجرد ضحية لا أكثر ولا أقل ، الحديث الاول ، والآخر ، الذى أدلت به نازلى فى حياتها ، كسلطانة ، وكملكة أى منذ عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٣٥ . والحديث الوحيد ، بل الاوحد ، الذى اعنيه هنا هو الحديث الذى أدلت به الملكة نازلى فى فبراير ١٩٢٢ الى الصحفية والمؤلفة الامريكية جريس هوستون ولما حدثه هذا الحديث الخطير من آثار فى داخل البلاد وخارجها أصدر الملك

أحمد فؤاد ، نعليمااته بألا تقابل الملكة ، أى صحفى ، أو أية صحيفة على الإطلاق ، ولاهمية هذا الحديب أيضا نشير الى بعض أجزاء منه لاعطاء صورة واقعية عن حياة ملكة سابقة من ملكات مصر . .

نقول جريس هوستون وهى تقدم حديثها مع الملكة نازلى :

فرأت فى طفولنى قصة العصفور والقمص الذهبى . ولكسى لم أر عصفورا حفا داخل قفص من ذهب الا حينما قابلت « الملكة » نازلى ملدة مصر الجميله . . والملكة نازلى نموذج حى لهذه الاسطورة بل هى مثل بارز لمأساة المرأة أو بالاحرى الملكة الشرقية فى مصر الحديثه . . ولقد آمنت بعدما عرفت قصنها بالمل انقائل : « مصدوعة الرأس التى تحمل تاجا » .

وقد نفضلت جلالتها فأذنت لى بأن أختلس نظرة الى السجن الفخم ، الذى تقبع فيه والى العزلة الويرة التى نجيا فيها فى قصر عابدين أو على الاصح مقاطعه عابدين ، فهو أفخم قصر رأيته فى حياتى .

ولقد تم هذا فى نفس الوقت الذى كانت مصر تتحول فيه بواسطة صريح بريطانى ، الى مملكة مستقلة ذات سيادة . . وكانت نازلى تتحول فيه أيضا الى « ملكة » صاحبة جلالة بجوار زوجها الملك فؤاد الأول . .

ولقد خرجت من عند الملكة نازلى وأنا أو من بان هذه الملكة الصريحة الطموح سيده ذات روح متحررة وأنها ستنهز أول فرصة سانحة لكى تحطم كل القيود التى تضعها التقاليد حول عنقها وتهرب من السجن الشامخ الذى تعيش فيه !

ولقد نشأت الملكة نازلى ، وعاشت حتى زواجها فى بيئة مصرية متحررة ، وكادت أمها من صديقات صفية هانم زغلول الحميمات ، كما كانت من مؤيدات حركة المرأة الجديدة وزعيماتها ، ولكنها ككل الزعيمات الوطنيات فى مصر نفضت يدها من نازلى وأمها بعد رواج نازلى ، ذلك لأنها كانت تؤمن بأن الملك فؤاد صنيعة البريطانيين وأنه لا يحب المصريين .

ولم تفقد الملكة نازلى أملها فى أن تحصل على حريتها . وكما قالت لى : لا يريد أن تكون اقل استمتعا بالحرية من أبنة زوجها الأميرة فوقية ، فهى فى مثل سنها ولكنها تتمتع بحرية واسعة وتسافر الى أوروبا كل عام ، وتحضر الحفلات سافرة الوجه وذلك فى الوقت الذى لا تقابل الملكة نازلى احدا الا أقاربها أو بعض صديقاتها ، وأقصى رحله يسمح لها بها هى الرحلة من قصر عابدين فى القاهرة الى قصر رأس التين فى الاسكندرية وهى كما قالت جلالتها « مدينة رطبة جدا لا احبها » ولقد قيل لى فى السراى - حينما طلبت المقابلة - ان حلاليتها تتمتع بحرية تامة وانها تستقبل من تريد . . ولكن احدى صديقاتها

أكدت لى انها لا نخرج من السراى مطلقا ٠٠ وانها ايضا لا نقابل الا عددا معيناً من السيدات ٠٠ السيدات فقط لا الانسات ، وان هؤلاء يدرجن اسماءهن فى كشف تعدد كبيرة الوصيفات مدام قطاوى بانسا ، وتعرضه على الملك الذى يشطب منه كما يشاء ثم يعيده اليها ، ولقد تحققت بنفسى من هذا كله بل ورجدت ان مقابلة الملكة نازلى أصعب بكثير من مقابلة أى ملكة أخرى ٠٠ ووجدت أيضاً اننى لن أصل اليها الا بالطريقة التى تصل بها الى أى سىء آخر « الواسطة » !

لقد نوسطت لى « ليدى كونجريف » زوجة القائد العام البريطانى ، وأخبرتني أن على أن أكتب اسمى أولاً فى الكتاب الملكى « سجل التشريفات » فيحدد لى موعد بعد ذلك .

وذهبت مع « ليدى كونجريف » فى سيارة يقودها سائق انجليزى يجلس بجانبه خادم أسود فى ثياب ذهبية مزركشة ، وحين وصلنا قصر عابدين ، اجتزنا عددا من البوابات الضخمة حتى وصلنا جناح الملكة . ووجدنا على الباب عشرة حراس عمالقة فى ثياب أنيقة ومدججين بالسلاح ٠٠ لحراسة المدخل ، ثم فتح لنا الباب « أغا » طويل وأغلقه على الفور ووجدنا أنفسنا فى ردهة فاخرة الى حد البذخ وتوسطت الردهة ثلاث سيدات جميلات وتقدمت أولاهن بابسامة رقيقة خلافة وقادتنا الى متضدة من الرخام الفاخر وقدمت لنا قلما من الغضه لنكتب اسمينا فى الكتاب ٠٠ وكتبت اسمى وكتبت « ليدى كونجريف » اسمها ، وقالت لى أن هذا هو كل ما علينا ان نفعله ٠٠

ونم يتحدد الميعاد الا بعد شهر من كتابة اسمى وبعد سعى متواصل من الدكتور « هاويل » الوزير الأمريكى المفوض فى القاهرة ، وفى اليوم المحدد توجهت الى القصر أنا ومسز « هاويل » وبعد أن مررنا بكل البوابات والطقوس السابقة صعدنا السلم الضخم الى غرفة استقبال الملكة ٠٠ وقد اجتزنا فى طريقنا بوابة أنيقة محلاة بقووس الذهب والفضة ، ووقف عليها اثنان من الأغوات فى ثياب مزركشة تبعث على الهيبة والاعجاب . ثم وجدنا أنفسنا فى غرفة واسعة بها ما يقرب من عشر وصيفات بدين فى جمالهن وأناقتهن وسحرهن كالحوريات ومن هذه الغرفة دخلنا غرفة أخرى كان بها سيدة راحدة مهيبة الطلعة ، تبدو بشعرها البلاتينى وثوبها الباريسى الأبيض ، مصالا للمجازبية والأناقة والسحر الفرنسى ٠٠ وكانت هذه هى مدام « جوزيف » أصلان قطاوى « بانسا » كبيرة الوصيفات التى أخذت فى رقة ولباقة تهيمنا طقوس ومراسيم مقابلة ملكة الشرق وبينما كانت تتحدث كنت أجول ببصرى فى الروعة والفاخرة والجو الخيالى المحيط بنا ٠٠ وأتصور كيف يغرق ملوك الشرق وملكانه أنفسهم فى الترف والنعيم ناسين حياة شعوبهم .

وسارت مدام قطاوى وسرنا وراءها الى الملكة .. وكانت « جلالتها » واقفه فى غرفة واسعة ، تحت صورة ضخمة لحميها الخديو اسماعيل وقد ارتدت ثوبا من القطيفة الخضراء الغامقة من صنع باريس وغطت أصابعها بمجموعة من الخوانم الماسية البراقة وبدلى من أذنيها قرط تعلق به - سنة فى حجم البندقة ، وكان سعرها معقوصا وفوق « الموضة » الباريسيه ولكنها وضعت فى مؤخرته مشطا كبيرا على الطريعه الاسبابه وكان لون بشرتها أبيض ناعما .. وشفتاهما رقيقتين وعيناها مكحلتين على الطريقة الشرقية التى تضيف على عيون المصريين سحرا ، وبدت جلالتها بسيطة جذابة كماسة نادرة من التى كانت تتحلل بها .. ولم نكد عنى تقع على هذا الجمال الساحر الخلاب حتى أخذت ، ولم أملك الا أن أقول : « اننى أدرك الآن يا صاحبة الجلالة .. لماذا يصر الملك على أن يحجبك عن لقاء الناس والصحفيين ؟ »

وضحكت جلالتها ضحكة عالية مرحة رفعت على الفور الكلفة بيننا ، وقالت فى أسلوب طبيعى رقيق : « آه يا سيدنى .. ولكن يجب ألا تقولى هذا للملك .. بل يجب أن تؤكدى له اننى أستطيع الخروج ومقابلة الناس فى أماكن فهو غيور .. غيور جدا .. جدا » .

وضحكت وقلت لها : « له حق .. وعلى كل فان الرجال جميعا فى هذا سواء » .

واستطردت جلالتها تقول وعلى شففتيها ابتسامتها المرحة : « لا .. ليس الى هذا الحد .. وبهذه المناسبة أخبرينى هل اخترعوا حقاً فى أمريكا تليفونا يرى فيه المتكلمون بعضهم ؟ » .

وقلت لها : « لا أدرى .. ولكن لماذا ؟ »

واستغرقت جلالتها فى الضحك ثم قالت : « جاءنى الملك منذ بضعة أيام قلقا مهموما وقال لى لقد اخترعوا فى أمريكا تليفونا يرى فيه المتكلمون بعضهم وأنه سيعمم فى العالم قريبا .. وهذه المسألة تشغله اذ لا يدري هل يسمح بادخاله فى القصر أم يرفع التليفونات كلها من هنا .. تصورى .. انه عيور غيور الى درجة لا تطاق » .

ولم يكن فى حديث الملكة أية مرارة أو ألم بل كانت فى مزاجها .. حسناء فى الثانية والعشرين من عمرها .. قبلت مصيرها وأصبحت بجد متعة فى وجودها وسط أولادها وجواهرها ولكن ..

وقلت لها : « كان يجب أن تتفقا قبل الزواج على حدود الفرد .. وقبودها كما نفعل عندنا فى أمريكا .. »

وضحك جلالتهما ضحكة مرحة صافية على طريقتهما ، وقالت : « يبدو - يا سدي - انك مازلت تجهلين نعاليد الشرق . مع ما قيل لي من المامك التامل بأحواله ، ان الفتاة عندما ننحجب من سن الرابعة عشرة بحظر أول ما تخطر في النامنه عشرة أو قبلها بأنها سنزوج فلانا ، وكل ما عليها هو ان تستعد وقد قيل لي وانا في النامنه عشرة من عمرى ان على ان أسعد لأتزوج السلطان ولما عارضت وكان العريس يكبرنى بسنوات عديدة تعجبوا ، وقيل لي كيف ترفض بنت الشعب يد السلطان » .

وأخذت جلالتهما نصحك في صفاء بينما سبحت وأنا أفكر فيما أعرفه من قصة هذا الزواج ، وكيف قضيت ثلاثة أسابيع في البكاء ، والصرخ ، قائلة انها لا تريد أن تغنى شبابها مع رجل في سن أبيها وانها لا تريد أن تعيش الى جوار رجل لا يعيش في قلب أحد من رعائاه ، ثم كيف غلب نظام الأسرة التركي ، ووجدت هي أن زواجها أصبح أمرا لا مفر منه وكيف ظلت تقاوم حتى آخر لحظة حتى لقد تم الزواج بلا احتفال ولا صخب كما هي العادة ولم يشهده سوى أسرة العروسين من الرجال وسيدتين فقط احدهما مدام قطاوى ، وطبعاً لم يفرح او يخفق قلب أحد في مصر لزواج الملك المتعجرف الذى كان يعيش في خوف دائم من شعب بلاده .

وتسأل جريس هوستون الملكة نازلى قائلة : هل نرين الحرية قادمة الى نساء مصر ؟

وترد نازلى على الفور : ان الحرية قادمة لا شك في ذلك ولكنها قادمة ببطء وأنا فرحة بها وادعو الله صابحاً ومساءً ، الا تلقى فوزية نفس مصير أمها وأن تستمتع بالحرية فتستطيع أن تتزوج ممن تريد ، وتسافر ، وتذهب ، وتجنى الأمر الذى لا أستطيعه أنا ، .

وبمرت غمامة حزن في وجه الملكة - هكذا قالت جريس هوستون - ولكننا ما لبثت أن استعادت مرحها بسرعة وقالت : ان فوزية ستأخذ بارى لا مناس !

وتسأل الملكة نازلى من قبل جريس هوستون : أظنك على علم بحركة المرأة الجديدة وكفاحها ، فما رأيك فيها ؟

ونقول نازلى : اننى أعرف طبعاً شيئاً مما يفتن ، وأنا شديدة الاعجاب بهن وان كنت لن أجنى شيئاً من ثمار حركتهن ولكن ستتمتع بها فوزية .

وعن هواياتها المفضلة تقول نازلى : انها تحب السفر ، وقد طلبت من الملك مرارا أن يصحبها معه فى أسفاره فلم يوافق ، لغيرته الشديدة

عليها كما يقول ، انها لم تسافر الى أوروبا الا عندما كانت فى الثالثة عشرة من عمرها وتقول نازلى انها تحلم بزيارة أمريكا وانها لا نسافر الا الى الاسكندرية الى لا تحبها ، وتفضل عليها أوروبا ولكن الملك غيور غيور جدا . . وتقول الملكة نازلى تعليقا على غيرة الملك أحمد فؤاد . ان هذا حق رغباء فطيع ! كما تقول أيضا نازلى : انه يصعب عليها أن تحصل على كتاب انجليزى واحد ، عن المرأة . وعندما تسألها جريس هوسنون عن الطريقة ، انى عليها بها أن ترسل بكتاب أمريكى جديد عن المرأة قالت لها : أرسله ، الى مدام قطاوى ليحمر على رقابة الملك قبل أن يصل الى يدي .

وتنهى جريس هوسنون حديثها مع نازلى الملكة بقولها .

دخل الخدم ، يحملون ، القهوة ، والفطائر وحينما انتهينا من تناولها وقفت الملكة اشارة بنهاية الزيارة ، ووقفنا وسلمنا مودعين ، وتركت نازلى ملكة مصر . الجميلة كما التفتت بها محوطة بالأزهار النادرة ، تجرسها روح الخديو وفى آخر الردهة استدرت مرة أخرى لأنظر اليها وكانت لا تزال واقفة فلوحت لها بيدي على طريقنا الأمريكية ، وتناست جلالتها التقاليد ، وأخذت نلوح لى بيدها البضة الجميلة ذات الماسات البراقة : رأيتهى هى الأخرى ماسة نادرة ، فى صندوق فاخر ، ولكنه صندوق معتم ، مظلم .

وكان قد وفد ، الى مصر ، قبل جريس هوسنون ، صحفيون أمريكيون نشروا المقالات العديدة ، عن أحمد فؤاد ، الملك الذى يعيش فى القرون الوسطى ، ويعامل زوجته كملوكة ، لا ملكة ، والذى أغلق عليها باب سجن رهيب ترفضه أية امرأة أخرى من بنات الشعب .

وكان من بين ما كتبه هؤلاء عن نازلى انها لا تستطيع أن سابل والدها أو شقيقها الا باذن من أحمد فؤاد ، وكثيرا ما كان يتأخر ، الحصول على هذا الاذن شهورا طويلة بل ان الملكة لم تكن تستطيع أن تزور بيت والدها أو بيت أحد من قريباتها الا باذن خاص من الملك ، على أن تتم الزيارة فى ظل حراسة منسدة لا تستطيع نازلى أن تروى أمامها - أمام الحراسة - أى شىء عما تلاقيه من ظلم ، وعنن وارهاب وحدث ان زارت مصر ، سيدة بريطانية مرموقة تخدم فى البلاط الملكى البريطانى وسمعت الكثير عما تعانيه الملكة نازلى فرغبت فى التعرف عليها ، ولم يستطع الملك أن يرفض طلب هذه السيدة البريطانية لادى سان جريف .

وتملك نازلى السعادة عندما عرفت بنبا زيارة لادى سان جريف ، ووجدت فى تلك الزيارة فرصة ترجو فيها من السيدة البريطانية ، أن تنقل الى ملكة بريطانيا ، اليزابيث زوجة الملك جورج الخامس رجاءها - أى رجاء

نازلى - بأن تتوسط ، وزوجها الملك جورج الخامس ، لدى الملك أحمد فؤاد .
لكى يخفف عنها بعض القيود ، المفروضة عليها .

رُوجئت الملكة نازلى ، أثناء لقائها بلادى سان جريف باصرار مدام .
قطاوى باشا ، وصيفنها ، على البقاء بل أن نظرات مدام قطاوى لنازلى كانت
جامدة للغاية وكأنها تحذرهما من أية كلمة ستتقولها للادى سان جريف
وانتهت المقابلة دون أن تتمكن الملكة نازلى من أن تتسارع لادى سان جريف
بمتاعبها وآلامها . وخلال السبعة عشر عاما التى قضتها نازلى أسيرة سجن .
الملك أحمد فؤاد ، لم تتمكن الا مرة واحدة من السفر الى الخارج ، وللعلل :
وكانت الحراسة ، المفروضة عليها لا تمكنها حتى من أن تستقبل بعض
صديقاتها اللاتى كن يقمن بفرنسا وقت وجودها هناك ، للعلاج .

وقد سمعت من بعض النفاة ، الذين عملوا فى السراى أيام الملك .
أحمد فؤاد ، ان نازلى كانت سعيدة الى ابعد حدود السعادة ، بوفاة زوجها
أحمد فؤاد ، حتى عندما جئ بها لتلقى نظرة الوداع ، على جسده المسجى .
فى ردهة قصر عابدين ، كانت حاسرة الوجه ولأول مرة منذ تزوجت ،
أحمد فؤاد ، وكانت تبدو وكأنها ذاهبة الى حفلة راقصة ، وكانت أول
تعليمات أصدرتها عقب عودتها من رؤيه جنمان زوجها طرد الوصيفات ،
« والتكلفاوات » وخدم القصر ، الذين كان الملك فؤاد وضعهم لمراقبتها ، وفى
مقدمتهم ادريس ، الخادم الخاص للملك ، أحمد فؤاد - وموضع سره
وصاحب النفوذ الاول فى السراى بالنسبة لموظفى السراى .

ولم تكد أيام الحداد ، على الملك السابق أحمد فؤاد تنتهى حتى انفجرت .
« نازلى » « وفجرت » كما يقولون ، وبدأت مسئوليتها عن كل ما ارتكبته من
فضائح ، وجرائم ! وأعود الى ما كتبه الأستاذ محمد التابعى ، عن الملكة
السابقة نازلى وكان الأستاذ التابعى أقرب الناس الى أحمد حسنين ، وأكثر
الصحفيين المصريين معرفة بما يجرى فى السراى يقول الأستاذ التابعى :
بالحرف الواحد : بقبت نازلى سجينه القصر ، أو فى قفص من ذهب ، سبعة
عشر عاما ، هى الربيع ، وخير ما فى العمر ، وسنوات الصبا ، والشباب ،
أخيرا ، تحررت يوم مات « سجانها » الملك ، أحمد فؤاد ، وكان ربيع عمرها
ولى ومن بعده الصيف أوشك كذلك أو كاد ،

وانطلقت نازلى - بشراهة ونهم . تنهل من عيون الحياة وتطفىء نار
الغلا الذى أحرق أحشائها السنوات ، الطوال .

وكثر الهمس ، وذكر أسماء بعض ضباط الحرس ، وموظفى
القصر ، ثم تركزت الشائعات حول اسمين ، وهما أحمد حسنين ، والياور
- البكباشى يؤمئذ - عمر فتحي .

وما من شك ، في أن ملكة مصر ، يومئذ ، - نازلى - كانت تريد أن تلهو بالرجلين وأن تضرب أو تضارب أحدهما بالآخر وأن تنير الغيرة في صدر هذا ضد ذاك وأن تلهو بمشاهدته ، الغيرة والمنافسة بين رجل الحاشية الوسيم ، وضابط الحرس ، الرشيق ، وأن تعب ، وتلهو .

ولقد سمعت من حسنين هذه الحكاية : طلبت منه الملكة نازلى ذات يوم ، أن يمر عليها فى الساعة كذا لكى يصحبها الى حفلة ما فى المساء .

وذهب حسنين باتشا فى الموعد ، ووقف ينتظر ، ثم طلب من احدى وسيفات الملكة أن تذكر جلالة الملكة بموعد الحفلة ، وأن حسنين فى الانظار وقالت الوصيصة : ولكن جلالة الملكة غادرت القصر من ساعة وذهبت فعلا الى الحفلة .

وسألها حسنين : ذهبت وحدها ؟

قالت الوصيصة : كلا ، فقد صاحبها عمر فتحى بك .

روى لى - للأستاذ التابعى - حسنين هذه الواقعة ، قال :

وقد سألت الوصيصة عما اذا كانت جلالة الملكة ، خرجت وحدها وأنا أعرف مقدما ، أن الجواب سيكون : أنها خرجت مع عمر فتحى ، فلم تكن تلك أول مرة تحاول فيها أن توقع بينى . وبين صديقى عمر فتحى .

ويقول الأستاذ التابعى : ولكن لعبه نازلى لم تطل لأن أحد الرجلين - عمر فتحى - لم تكن له مطامع ولأنه طول خدمته فى القصر كان حريصا ، على أن يكون فى « حاله » وأن يؤدى واجبات منصبه فقط ومن ثم فقد انسحب باختياره ، وترك الميدان خاليا أمام حسنين هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن احمد محمد حسنين ، كان أدهى بكثير مما قدرت نازلى وكان احمد حسنين يعرف نازلى أكثر مما يعرف ، أى موظف آخر من موظفى القصر ! كان يعرف الكثير عن سجنها وعذابها وغيرة زوجها ، وحسرتها ، وتلفهها على الحياة المرحلة الطليقة ومن هنا قرر فى نفسه أمرا ، أن يتركها تشده ، وتصدده ، وتعرض وتقبل وتروح وتعود ، وأن تغازل هذا تستلطف ذاك ، وهو دائما هادئ يبتسم ، لا تثار ، ولا يثور ، وهو يمد لها فى جبال الصيد ، كما يمد الصياد الماهر ، المجرب ، فى خيط السنارة التى علقت فيها سمكة عنييدة السمكة تشده ، وتجذب ، وتقفز ، وتغوص وتطفو وتقاوم ، والصيد يرخى من خيط السنارة . حيناً ويشده حيناً وهكذا ، الى أن تخور قوى السمكة وتستسلم وهكذا فعل حسنين الى أن تعبت نازلى واستسلمت أو أسلمت قيادها لأحمد حسنين ، وبدأت هى التى تغار ، والتى تحاسب حسنين أين كان ، ومع من ، وماذا فعل ، وكيف أمضى سهرته ؟ الى آخر ما تفعله المرأة التى تحب بعد أن تكون قد جاوزت سن الشباب .

ويؤكد الأستاذ التابعي ، ان أحمد حسنين لم يكن يحب نازلي ولكنه كان حريصا على استرضاء ملكة مصر ، وأن ملكه مصر وصاحبه النفوذ الأعلى عند ابنها فاروق فقد كان فاروق يحب أمه ، ويحترمها ، بل ويخشها ويخشى غضبها ويعمل لها حسابا ولا يخالف لها أمرا ، وكان أحمد حسنين يعرف هذا كله ويدرك أن الذي يسيطر على نازلي يستطيع عن طريقها أن يسيطر في نفس الوقت على الملك فاروق .

وقد سبق ، لي أن أشرت الى ما ذكره أنور السادات في كتابه « صفحات مجهولة » عن سر خطير رواه له ، عزيز على المصري باتسا ، وهو أن أحمد حسنين ، وعمر فتحى ، القيا في روع فاروق ، عندما كان يتلقى العلم ، في لندن - وكان عزيز على المصري قد اختير من قبل فؤاد - ليشراف على تربية ابنه فاروق - ألقى في وهم فاروق - ان عزيز المصري مدسوس عليه من أبيه .

وسأل السادات :

أبوه ؟

ويقول عزيز على المصري : نعم ، فان فاروق كان يبغض أباه أشد البغض ، يبغضه من كل قلبه ، وكان يقدس أمه تقديسا شديدا ، فألقى هؤلاء في وهمه انى أنا عزيز المصري ، أشيع الأقاويل عن أمه ، وانى أريد أن أزيلها من الوجود لكي ينفرد أبوه بحبه وانى أعمل الآن على دس السم لها .

ويسأل السادات عزيز على المصري : عرفت أنت كل ذلك ؟

الباب الرابع

الفصل الأول

الوزراء السعديون يصرون على دخول مصر الحرب وأغلبية مجلس الوزراء تتهمهم بالخفة والتسرع

● عذرا ، للقراء وللقارئات اذا كنت قد أطلت في الحديث عن الملكة نازلى ، وعن رئيس الديوان الأسبق أحمد حسنين باشا ، وأقول فى البداية كتبرير لتلك الاطالة ، اننى وكثير من المعاصرين نؤمن ايمانا جازما بأن نازلى وأحمد حسنين كانا فى مقدمة الشخصيات التى أدت الى تدمير الملك السابق فاروق من الداخل : نازلى بانطلاقتها ، التى لا تعرف الحلود ولا القيود ، وأحمد حسنين ، بطموحاته ، الكبيرة ، والهائلة التى لم تكن تفرق بين الوسائل المشروعة ، وغير المشروعة ، وقد فوجئت ، وأنا أغرق نفسى فى موضوع نازلى ، وأحمد حسنين وعلاقتهما ، المثيرة ، بمن يهمس فى أذنى ممن كانوا مطلعين على بواطن الأمور ويقول لى بالحرف الواحد : « يجب أن تضع الى جانب الشخصيات التى أدت الى تدمير فاروق من الداخل كنازلى ، وأحمد حسنين ، الملكة السابقة فريدة » وربما كان – صاحبنا – يقصد أن فاروق أحب فريدة فلما كفرت بحبه لسلوكه الشخصى المعيب شاركت ببعدها عنه فى تدميره عن غير قصد .

وأشهد أننى كدت أصبغ ، لما سمعته عن الملكة السابقة فريدة وعن دورها فى تدمير الملك السابق فاروق ، ولم أصدق ما قيل لى لولا أن قائل هذا الكلام ممن أثق ثقة مطلقة فى كلامه وقد آثرت ، أن أرجئ الكلام فى الحديث عن دور الملكة السابقة فريدة الى أن أستمع ، الى آخرين حول تلك النقطة التى لا أعتقد انها قد دارت فى مخيلة واحد من المعاصرين لسنوات ما قبل الثورة ، كما أرجأت الكلام فى هذا الموضوع ، أيضا الى أن يتجمع لى الحقائق الثابتة ، التى تجعلنى قادرا ، على تناول هذا الموضوع ، بالموضوعية والأمانة ، والصدق ، التى هى – كما اعتز دائما – السمات التى أرجو الله مخلصا ألا أحيد عنها وأنا أحاول ان أكتب عن سنوات ما قبل ثورة ١٩٥٢ بتجرد ، كامل .

وأعود ، الى ما أنهيت به حيث قلت ، ان أحمد حسنين باشا ، كان يعرف جيئدا ، ان الملك السابق فاروق ، يحب أمه بل ويقدرها ، وان الطريق الى الوصول الى السيطرة على الملك السابق لا بد وان يكون عن طريق أمه نازلى .

وقد استشهدت للتأكيد على أن فاروق كان يحب أمه نازلى ، بل ويقدرها ، بما قاله عزيز على المصرى لأنور السادات ، فلقد قال عزيز على المصرى : ان فاروق كان يبغض أباه أشد البغض ، يبغضه من قلبه وكان يقدس أمه تقديسا شديدا « وما قاله عزيز على المصرى ، للسادات : ان أولئك الذين كانوا يريدون زحزحة عزيز على المصرى عن القيام بهوره كرائد لغاروق ، عندما كان وليا للعهد ، يتلقى العلم ، فى لندن ، القوا فى روع فاروق ، ان عزيز المصرى يشيع الأقاويل عن أمه نازلى وانه يريد أن يزيلها من الوجود لكي ينفرد أبوه بحبه ، وأن عزيز على المصرى ، يعمل على دس السم لأمه نازلى : وأضيف اليوم ، الى ما سبق ذكره فى الفصل السابق قول عزيز على المصرى ، كرد على سؤالين سألهم له السادات : اننى عرفت ذلك - أى مؤامرات المحيطين وقتئذ بفاروق - يوم أرسل فاروق ، الى أبيه خطابا يهدده فيه « ان لم يسحبني فوراً من مهمتى ، وقد سحبني أبوه ، فعلاً وتركته لهذين المفسدين - أحمد حسنين وعمر فتحى - يفسدان على نفسه ، ويفسدانه أيضاً ، على وطنه ثم تلاجقت الدسائس ، والمؤامرات لتقصينى ، عن كل مكان أستطيع فيه ان أوجه الشباب لأن فاروق يعرف ، كيف أوجه أنا الشباب » .

وأعود مرة أخرى الى ما كتبه الأستاذ محمد التابعى ، من أحمد حسنين باشا - وكان الأستاذ التابعى كما ذكرت أكثر من مرة ، على صلة وثيقة بأحمد حسنين باشا ، كما أنه كان - وتلك ميزة من مميزات الأستاذ التابعى - ممن أنصفوا أحمد حسنين بعد وفاته ، ولم يقبل ، كما قبل آخرون ، أن ينهقوا فى سيرته - بعد أن لقي ربه - ممن كانوا أقرب الناس إليه فى حياته ، بل كانوا من صناعته .

يقول الأستاذ التابعى وهو يروى غرام الملكة نازلى بأحمد حسنين : « ان القصة بدأت تأخذ الصورة العلنية مع بداية رحلة فاروق ، وأمه الى أوروبا فى ٢٧ فبراير ١٩٣٧ ، وكان أحمد حسنين لم يقبل أن ترافقه زوجته السيدة لطفية يسرى فى هذه الرحلة ، كما فعل آخرون من حاشية الملك ، وكيف أدى عدم قبوله مرافقة زوجته له فى تلك الرحلة الى اشعال النار فى بيته » .

وفى تلك الرحلة بدأ أحمد حسنين يفرض وصايته على الملكة السابقة نازلى ، الحريصة على الانطلاق الى أبعد حدود الانطلاق ، كما بدأ الحديث ينتشر فى مصر ، وفى الخارج ، من وجود علاقة خاصة تربط الملكة الأم ، بأحمد حسنين الأمين الأول للملك الذى لم يكن قد ولى سلطاته الدستورية .

ويقول الأستاذ التابعى : وقد كان الصحفى المصرى الوحيد الذى رافق ، - وعلى نفقته الخاصة - الملك فى رحلته تلك : « ان الأثر الذى انطبع يومئذ فى

نفوسنا هو أن نازلى هي التى تجرى وراء حسنين ، وأن حسنين « تقيل »
ثم لعله كان يتعمد أن يثير غيرة نازلى عليه فى بعض الظروف ، فقد لاحظت أن
حسينين باشا كان يحرص على التودد ، والتظرف ، والتحدث مع كل سيدة
أو أنسة جميلة يلقاها فى قاعة الفندق ، إذا كانت المملكة نازلى موجودة ، بل
كان يطلب منا إذا رأى مع أحدها فتاة جميلة من المقيمات فى الفندق أن يقدم
إليها ، ثم يدعوها للرفص ، أو لتناول شراب ما ، كل هذا إذا كانت المملكة
نازلى موجودة ترى وتسجل ، وتنقر بأصابعها على المائدة ، الصغيرة ، أو على
ذراعى المقعد ، بغضب ، وعصبية ، أما إذا لم تكن موجودة ، فإن حسنين كان
قليل الاكتراث بالسيدات والأنسات ، وكان لا يتحرك لدخول أية جميلة مهما
كان جمالها يبهى الابصار أو يلفت الأنظار .

وأكبر ظنى - ظن الأستاذ التابعى - أن فاروق لم يكن يومئذ يخامره
أى شك فى سلوك أمه ، أو فى حقيقة علاقتها بأحمد حسنين : كان فاروق
يومئذ لا يزال يحسن الظن بأمه ، ويحسن الظن برأيه أحمد حسنين ، إن أحدا
منا لم يكن يعتقد أن حسنين باشا ، ممثل بارع ، وإن كل إشارة منه بحساب
وكل خطوة بحساب ، وكل نظرة ، وكل عبارة موزونة بالدرهم ، والمنقال وانه -
فى كلمة واحدة - لا يفعل شيئا اعتباطا ، أو لوجه الله .

انه لم يكن يحب نازلى ، وهذا أمر كان مفروغا منه ، عند الذين يعرفون
أحمد حسنين ، ولكنه كان حريصا على أن تحبه هى ، ومن هنا كان يتعمد أن
ينير غيرتها لماذا ؟ لماذا يحملها على أن تحبه ، بينما هو لا يحبها ؟ لكى يخضعها
لأرادته ، ويسيطر عليها ، وقديما قالوا : أن الأقوى بين كل محبين اثنين ،
هو الذى يحب أقل من صاحبه ، والذى يسيطر على نازلى ، يسهل عليه أن
يسيطر - من ورائها - على فاروق .

وكان الأمر واضحا لكل ذى عينين ، وقد كنا فى أوروبا فى صيف عام
١٩٣٧ .

وعاد أحمد حسنين من رحلة أوروبا ليجهد النار - كما يقول الأستاذ التابعى
مشبوبة فى بيت الزوجية والألغام مهيأة للانفجار ، وليس صحيحا ، أبداً -
كما تأكلت تماما - أن لطفية هانم زوجة أحمد حسنين باشا كانت هى التى
طبعت أزجال بيرم التونسي فى أحمد فؤاد ، ونازلى ، وإبنتها فاروق ، فأسلوب
المنشورات لا يتفق أبداً مع رقة لطفية هانم ولا مع ما عرف عنها من نعال ، عن
الالتجاء الى مثل هذه الأسلحة ، الرخيصة ، وربما كان موضوع المنشورات تلك
من الأمور التى افتعلها البعض للنيل من المملكة نازلى ومن فاروق نفسه ، خاصة
وأن الكثيرين - وفى مقاسمهم الأمير محمد على توفيق الذى كان وقتئذ رئيسا
لمجلس الوصاية ، على فاروق - كان لا يطيق نازلى ، لأنها ليسست من الأسرة
المالكة ، ولأنها كانت تحتقره ، وهو بدوره كان يبادلها احتقارا باحتقار ، وربما

لجأ بعض أنصار محمد على توفيق الى طبع تلك المنشورات تقربا منه ، وربما كانت قضية المنشورات كلها من الألف الى الياء ، لا أساس لها من الصحة .

ويقول الأستاذ التابعى : أن مراد محسن باشا كان ينافس حسنين باشا على السلطة ، وعلى مركز الرجل الأول فى القصر ، وقد كان مراد محسن باشا قد سافر الى أوروبا لمقابلة الملك فى مهمة رسمية ، ثم عاد منها بعلم أيام حاملا الكثير من القصص ، والروايات عن أحمد حسنين ، وعلاقته بالملكة الأم ، وليس صحيحا أيضا أن حكاية المنشورات تلك وتوجيه لطفية هانم الاهانات الى الملكة السابقة كانت من بين الأسباب التى أدت الى طلاق أحمد حسنين من السيدة زوجته ، لأن موضوع المنشورات ، أو توجيه الاهانات الى الملكة السابقة نازلى كان فى منتصف عام ١٩٣٧ ، بينما واقعة الطلاق ، لم تتم الا فى عام ١٩٤٢ .

وحتى تكون الصورة متكاملة ، وكل الآراء مطروحة نقول أن مراد محسن باشا - كما نسب اليه - قال أنه يعرف أكيدا أن الملك فاروق يكره حسنين فى قرارة نفسه ، ولكنه كما يظهر ويبدو من تصرفاته يخافه ، ويتقى شره ، وحسنيين يعرف ذلك ، ومن هنا يعمل من جانبه على اتقاء بطش الملك ، عن طريق السيطرة التامة على أم الملك ، الملكة نازلى وهناك - بالمقابل - آراء أخرى قد يصفها البعض بالشطط - وهى أن أحمد حسنين لم يكن بدوره يحب الملك فاروق ولم يكن أبدا يعمل لصالحه ، بل أن علاقة أحمد حسنين بأمه نازلى كانت جزءا من خطة موضوعة لتدمير الملك فاروق من الداخل .

وأصحاب هذا الرأى يقولون أيضا أن أحمد حسنين لم يكن يحب نازلى ولا فاروق وانما كان يحب نفسه ونفسه فقط وأنه كان حريصا - وباستمرار - على ارضاء الجانب الانجليزى صاحب القوة الكبرى فى مصر ويستدل أصحاب هذا الرأى بأن دار السفارة البريطانية قد غضبت الى أبعد حدود الغضب عندما أثير - فى مجلس النواب - موضوع مطالبة احدى المدراس الصناعية مرة ومرتين لأحمد حسنين باشا لكى يسدد ما عليه من ديون لها ، لأنها صنعت له أثاثا لم يدفع ثمنه .

فى تلك الجلسة ، التى أخرج منها فكرى أباطة - رحمه الله - بقوة البوليس لتحديره مجلس النواب من التطرق ، الى مثل هذا الموضوع الدقيق الخاص بذمة رئيس الديوان الملكى ، بعد ساعة واحدة من انتهاء تلك الجلسة ذهب سير والتر سمات السكرتير الشرقى لدار السفارة البريطانية فى القاهرة ابقابل رئيس مجلس الوزراء مصطفى النحاس باشا ليقول له بالحرف الواحد : ان الحكومة البريطانية التى تؤيد بقاء وزارة رفعتة ضده رغبات القصر نفسها ، والحالة هذه مستولة عن تصرفات الوزارة وانها لا تقر تصرفات نوابه فى جلسة اليوم ، وتنظر الى هذه الحملة ضد رئيس الديوان بعدم الارتياح ويرجو سمات من رئيس الوزارة أن يعمل شيئا يزيل به الأثر السيئ الذى خلفته تلك

الحملة الظالمة في النفوس ، واقترح جنابه أن يحذف من مضبطة الجلسة كل ما قيل حول حسنين باشا .
ووافق النحاس باشا .

وتم فعلا حذف ما دار في تلك الجلسة عن أحمد حسنين باشا .

ويقول أصحاب هذا الرأي أيضا ، ان الملك فاروق عندما رشح أحمد حسنين لرئاسة الوزارة بعد شهور من حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ كان يريد أن يضرب الوفد بأحمد حسنين وكان له ثقة مطلقة من أن الانجليز سوف يرحبون بحسنيين باشا ، رئيسا للوزارة و . و . وغير ذلك كله من الآراء التي وأن لم اقتنع بها شخصيا ، الا اننى سوف أناقشها عندما يجيء دورها .

وأعود الى ما قاله مراد محسن باشا ، من أن فاروق لم يكن يحب أحمد حسنين في قرارة نفسه ولكنه كان يخافه ويتقى شره فأقول : اننى أميل الى حد ما لهذا الرأي الذى قد يبرره رفض الملك فاروق ، تعيين أحمد حسنين باشا رئيسا للديوان الملكي واصراره على هذا الرفض ، لولا اصرار حسن صبرى باشا - بدوره - على تعيين أحمد حسنين باشا رئيسا للديوان الملكي وتهديده - أى حسن صبرى باشا - بأحداث أزمة وزارية لم يكن الملك فاروق مستعدا لها خاصة بعد هزيمته في معركة على ماهر باشا وتأكد أنه عرشه كان على وشك أن يطير منه لو انه استمر في تأييده لعل ماهر باشا ووزارته .

وعلى أية حال سواء ، أكان فاروق يحب أحمد حسنين أم يكرهه أو كان أحمد حسنين يحب فاروق أم يكرهه ، فلقد أصبح أحمد حسنين باشا رئيسا لديوان الملك : هو الذى يتحكم عمليا في سياسة القصر بل هو وحده الذى انتهى فى القصر خاصة وأن السياسى ذا الناب الأزرق ، الذى كان الملك فاروق يحترمه ، وينق فيه ، ونعنى به على ماهر باشا قد أقصى بناء على تعليمات من بريطانيا عن الوزارة ، بل أقصى عن الحياة العامة تماما ، حتى دوره كمضو فى مجلس الشيوخ لم يكن بقادر على أن يؤديه كما يجب . لأن بريطانيا لم تكن مكثفية بتحديد إقامة على ماهر باشا فى قصره الأخضر بل كانت تطلب باستمرار من حسن صبرى باشا أن يعتقل على ماهر باشا لأن له نشاطا قويا معاديا للحلفاء ، وسوف نعود فيما بعد الى الحديث عن قصة المطالبة باعتقال على ماهر باشا والتجائه الى مجلس الشيوخ وتحديد اقامته فى القصر الأخضر .

وننتقل بعد ذلك كله الى الحديث عن أخطر أزمة واجهت وزارة حسن صبرى باشا عندما رأى الوزراء السعديون اعلان الحرب على إيطاليا أن توغلت قواتها فى منطقة الصحراء الغربية وتقدمت فى سبتمبر واحتلت السلوم ، وبقى وسيدى برانى فى يوم ١٦ سبتمبر ١٩٤٠ ، ولما لم يؤخذ برأى الوزراء السعديين تقبلوا - محمود فهمى النقراشى ، محمود غالب ، ابراهيم عبد الهادى ، على أيوب - باستقالة مسببة وقبضوها فى ١٩٤٠/٩/٢١ وقالوا فيها :

اجتمع مجلس الوزراء لنجديده موقف مصر ازاء هجوم الجيش الايطالى على اراضيها وتوغله فيها ومحاولة تثبيت اقدامه بها مما لا يدع مجالا للشك فى تصميمه ، على غزوها خلافا ، لما أعلنه السنيور موسولينى من أنه لا يضمّر اعتداء عليها .

ورغما عما حرصت عليه من تجنب أى تحرش أو استفزاز من جانبها فكان رأينا أنه لا محل للتردد فى المبادرة لتعزيز الدفاع عن البلاد والتقدم بهذا القرار الى البرلمان ، تنفيذاً للخطة التى حددتها الحكومة من قبل بشأن الحرب أمام المجلسين فأقرها عليها تلك الخطة الصريحة فى وجوب الدفاع عن البلاد اذا توغل العدو فى ارضيها :

ولسنا بغافلين عما تتعرض له مصرنا العزيزة من ويلات الحرب ولكن خيراً لمصر وأكرم لعزتها وأصون لاستقلالها بأن تتحمل هذه الويلات من أن تحمل عار الجبن والاستكانة والاعتماد على غيرها فى الدفاع عن نفسها .

وبما أن أغلبية مجلس الوزراء لم تشاطرنا هذا الرأى فلا يسعنا أن نتضامن معها فى تحمل مسئولية ما ذهب اليه من أن الحالة لم تصل بعد الى ما يقتضى اتخاذ موقف ايجابى وعرضه على البرلمان .

لذلك نتشرف بتقديم استقالتنا راجين التفضل بقبول واقر سكرنا على ما لقيناه من دولتكم ومن حضرات أصحاب المعالى الزملاء من حسن التعاون وكريم الزمالة .

ورغم رقة خطاب استقالة الوزراء السعديين ورغم موضوعيته وبعده عن الجدل العقيم واكتفائه بابداء وجهة نظر - صائبة كانت أم خاطئة - الا أن أصحابها راحوا ، يعرضونها فلما فشلوا فى اقناع زملائهم بها آثروا ترك المنصب الوزارى ، رغم ذلك فان خطاب قبول الاستقالة كان قاسياً وعنيفاً للغاية ولعل هذا الخطاب لا سابقة له ، لأنه وصف زملاء كانوا الى ما قبل تقديمهم الاستقالة وزراء ، مشاركين فى الحكم بالخفة ، والتطير من كل حادث أو طارئ وفيما يلى نص الخطاب الذى بعث به حسن صبرى باشا الى الوزراء المستقلين .

حضرة ...

شئتم ان تسجلوا فى كتاب استقالتكم الذى وقعتموه مع زملائكم الثلاثة أموراً رأيتموها الى الاغراق والتطير أدنى منها الى القصد والانصاف وانه ليؤسفنى أن أراى مضطراً أن أسجل من ناحيتى فى الرد عليكم الحقيقة سافرة وضعا للأمور فى نصابها فقد فرضتم على مجلس الوزراء أنتم وزملائكم اقتراحاً خطيراً يرمى الى الزج بالبلاد وفورا فى أتون الحرب ومعانها من غير مصلحة ظاهرة أو ضرورة ظاهرة فرفض المجلس بالاجماع اقتراحكم وظللتكم وحدكم مقدميه ومؤيديه ورأى اخوانكم ان التريث أحق وأخلق حين البت فى مصائر البلاد وأقلامها حتى تنكشف خفايا النيات وتتأكد بوادر الغايات .

منى كانت مصائر الامم تعالج بالحفة والتطير من كل حادث أو طارئ. وانما
تساس وتعالج بالروية والتدبر وتقدير العواقب : ان سلامة الوطن يجب أن
تظل وحدها غاية الغايات .

واذا كان واجبنا فى الأوقات العادية فهو فى هذه الأوقات العصبية الزم
وأوجب .

وانى اذ أبلغكم قبول استقالتيكم أقدم لكم خالص الشكر على ما سلف من
جهودكم وصداق معونتكم وأرجو لكم التوفيق فى خدمة البلاد واستمرار المعاونة
على ما فيه الخير العام وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس الوزراء : حسن صبرى .

وقبل أن أتحدث وبالتفصيل عن أهم وأخطر أزمة وزارية تعرضت لها
وزارة حسن صبرى باشا ، أقول ان الموقف الذى وقفه الوزراء السعديون كان
بحق ناتجا عن قناعة شخصية لديهم وليس رئيسهم أحمد ماهر باشا بالذات
من ان مصلحة البلاد تقتضى الدخول فى الحرب الى جانب الحلفاء ، وقد دفع
أحمد ماهر باشا فى فبراير ١٩٤٥ حياته ثمنا لهذه القناعة ، وأقول أيضا ان
موقف حسن صبرى باشا من زملائه كان موقفا متعجرفا الى حد كبير ، فقد كان
الرجل واثقا ، الى أنه سيد الموقف ولذلك فلم يكن يولى أية أهمية لحزب الهيئة
السعدية الذى كان له قرابة التسعين نائبا فى مجلس النواب ، وقد كان حسن
صبرى باشا يستطيع أن يعالج الأزمة الوزارية بشيء من الحكمة والصبر
ولا يفرط فى شركائه فى الحكم بسرعة والملاحظ ان استقالة السعديين قبلت
على الفور ، وبعد ساعات من تقديمها الى رئيس مجلس الوزراء ناهيك عما فى
خطاب قبول الاستقالة من ألفاظ عنيفة وقاسية ، كما سبق أن أشرنا .

وبعد ذلك العرض السريع للأزمة ندخل فى التفاصيل :

يقول د. يونان لبيب رزق : بالرغم من ان حسن صبرى لقد انتهج حيال
الحرب نفس الموقف الذى انتهجه على ماهر ، بتجنيب مصر وإيلاتها ، الا أن
خطة التعاون التى التزم بها حيال الحليفة قد أدت ، الى تحسن الأمور بين
الطرفين وعلى نحو واضح ، ولكنه فى نفس الوقت أدى الى توتر العلاقات مع
السعديين الذين كانوا يشكلون أهم المجموعات ، الحزبية ، التى تتألف منها
وزارته .

فبعد أسابيع قليلة من تشكيل الوزارة بدأ الدكتور أحمد ماهر رئيس
الهيئة السعدية ورئيس مجلس النواب فى شن حملة سياسية تستهدف أن
يكون لمصر ، دور ، أكثر تحديدا فى الحرب ، وتغزو المصادر البريطانية هذه
الحملة ، الى عدة دوافع منها ايمانه حقيقة بأن ذلك سيكون من مصلحة مصر ،
وغيرها انه كان يأمل من خلال هذه الحملة فى الوصول الى رئاسة الوزارة .

وقد نتج عن هذه الأهداف المتعارضة لسياسة كل من حسن صبرى والسعديين توالى الأزمات بين الطرفين وأولى هذه الأزمات نتج عن القرار الخاص بنقل النقراشي من وزارة الداخلية الى وزارة المالية ، وبينما يرى المراقبون ان القرار المذكور كان معقولا ، للغاية فانهم يرون أن طريقة رئيس الوزراء فى تنفيذه ، كانت فجائية وفظة الى درجة كادت تؤدى الى استقالة كل الوزراء السعديين ، بل أكثر من ذلك الى استقالة بعض الوزراء ، الدستوريين .

الأزمة الثانية صاحبت محاولات التقدم الايطالى فى الأرض المصرية منذ ١٤ سبتمبر ١٩٤٠ والتي وصل فيها الايطاليون الى سيدي برانى فورا أصدر أحمد ماهر ، عدة بيانات يتحدث فيها من أن هذا الغزو يستلزم اشتراك مصر فى الدفاع عن أراضيها .

وقد انتهت المناقشات حول هذه البيانات فى مجلس الوزراء بالتصويت حول سياسة الوزارة وحصل الرجل - حسن صبرى من خلال عملية التصويت - على ثقة وزارية ، ولم يكن هناك منلوجة أمام الوزراء السعديين سوى الانسحاب من الوزارة فى مواجهة هذا الموقف ويخروج السعديين من الوزارة بما لهم من أغلبية فى البرلمان ، كان لا بد أن يتمخض عن ذلك حرج لوزارة حسن صبرى ، الا أن هذا الحرج قد تأجل لنحو شهرين الى حين افتتاح الدورة البرلمانية فى ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ .

وفى تلك الأثناء كان واضحا وبالرغم من ضعف مركز الوزارة ، ان أحدا لم يكن راغبا فى التخلص منها : القصر : كان راغبا فى بقائها خوفا من أن يؤدى سقوطها ، الى عودة الوفد ، أو رئاسة أحمد ماهر ، للوزارة وكان القصر ، يعارض سياسته النشيطة فى الحرب أما الأحرار الدستوريون ، فقد كانوا فى حالة انقسام بعد ابتعاد القيادة القوية ، وكذلك الوفد لم يكن مشغوبا بتحمل مسئولية الحكم فى هذه الأوقات ، الحرجة من تاريخ البلاد ، .

وكان حسن صبرى باشا قد أجرى فى وزارته تعديلا سريعا تولى بمقتضاه حسن صبرى باشا وزارة المواصلات الى جانب وزارة الأشغال التى كان ينولها ، أصلا كما عهد الى عبد الحميد سليمان باشا بتولى وزارة المالية وصليب ساهى وزارة التجارة والصناعة بدلا من التميمين ، كما تولى - بمقتضى ذلك التعديل - عبد الحميد صالح وزير المالية وزارة التموين .

ويقول د. محمد حسين هيكل ، أن حسن صبرى باشا وقبل أن يصله التكليف الرسمى بتأليف الوزارة ، اتصل بالسفير البريطانى ، وكانت بينهما مودة ليطمئن ، على ألا تتعرض وزارته ، بعد تأليفها لما تعرضت له وزارة على ماهر باشا من قبل الحكومة البريطانية فلما اطمأن الى ذلك ألف الوزارة من الأحرار الدستوريين ، ومن السعديين ومن المستقلين ولم يناقش أعضاء الوزارة

فى برنامجها فلما اجتمع مجلس الوزراء ، بعده اجتماعه التقليدى الأول أثبتت مسألة الحرب وموقف مصر منها ولم يكن طبيعيا فى ذلك الطرف ، أن تثار مسألة داخلية رغم شعور الأحرار الدستوريين بأن اسناد وزارة الداخلية الى محمود فهمى النقراشى باشا نائب رئيس الهيئة السعدية ، فيه مساس بحزبهم لا يسهل عليهم قبوله ، وذلك لأن وزير الداخلية هو المتصل ، بمصالح الاكثيان فى الأقالييم وهو المتصرف فى شئون العمل ، وهو صاحب الأمر ، والنهى فى رجال الإدارة وهو الذى يستطيع لذلك أن يفيد حزبه على حساب الأحزاب الأخرى فائدة جسيمة : أثبتت إذن مسألة الحرب ، وموقف مصر منها ولم يكن الطليان الى يومئذ قد قاموا بأكثر من مناوشات على الحدود ، التى تفصل بين مصر ، وبرقة فلم يتخطوا حدود مصر ، ولم يعتدوا على شبر من أراضيها واذا كانت وزارة على ماهر قد أعلنت أن مصر ستدافع عن أراضيها ، اذا اعتدى عليها فقد تم الاتفاق فى هذه الجلسة الأولى من جلسات مجلس الوزراء ، على أن تحارب مصر ، الطليان اذا تقدموا ، الى مرسى مطروح ، أول مرفأ مصرى على البحر الأبيض المتوسط ، وأول مركز للقوات المصرية المسلحة فى صحراء مصر الغربية .

ولم يكن لمصر ، أن تعلن حربا لمجرد اجتياز الطليان الحدود عند السلوم لأن القوات المصرية لم تكن ترابط هناك وبين السلوم ، ومرسى مطروح ثلاثمائة كيلو من جهة الصحراء ، لم يحسب من قبل حساب الدفاع عنها فلا مسوغ لأن تعلن مصر ، الحرب ، دفاعا عن هذه المنطقة وهى لا تملك هذا الدفاع ، ولا تريد أن تجعل من اعلان الحرب مظاهرة كلامية لا حربا بالفعل . اتفق رأى الوزراء جميعا على هذا رأى ، ثم رأى محمد محمود باشا أن تثار مسألة وزارة الداخلية وطلب الى عبد المجيد ابراهيم صالح « بك » وكان وزير دولة فى الوزارة ، أن يبلغ حسن صبرى باشا اصرار الأحرار الدستوريين على أن يكون وزير الداخلية مستقلا ، اذا هو أراد الاحتفاظ برجال الحزب فى وزارته ووعده حسن صبرى باشا بتحقيق هذا الطلب بأسرع ما يستطيع « ويقول د . هيكل أن حسن صبرى باشا لم يتمكن من الوفاء ، بوعد ، طوال ثلاثة أسابيع كما يقول أيضا أن محمدا محمود باشا ، كان من رأيه أن يستقيل الوزراء ، الدستوريون من الوزارة وأن منحه محمود باشا قد بلغ رغبته تلك الى عبد المجيد ابراهيم بك عن طريق رسول خاص بلغه عبد المجيد ابراهيم بك بأن الوقت ، غير مناسب لاستقالة الوزراء الدستوريين ، خاصة بعد أن استجاب حسن صبرى باشا الى مطلبهم بابعاد محمود فهمى النقراشى باشا من وزارة الداخلية وإن عبد المجيد ابراهيم بك ، لم يشأ أن يبلغ أعضاء حزب الأحرار الدستوريين ، رغبة رئيسهم حتى لا يتخذ الحزب قرارا يعارض رغبة رئيسه .

وقد قيل أن محمدا محمود باشا كان يرى أن حسن صبرى باشا لن يجيب السعديين ، الى مطالبهم بسخول الحرب فآثر أن يستقيل وزراء الأحرار

الدستوريين لاحداث أزمة وزارية يجيء ، على أنرها أحمد ماهر باشا رئيسا للوزارة !!

ومما يذكره د. هيكل عن اجتماع مجلس الوزراء الذى بحث فيه أعضاء موضوع الحرب ، أن الوزراء السعديين أثاروا هذا الموضوع ، ولم يكن الايطاليون قد وصلوا الى مرسى مطروح ، وأن الدكتور هيكل قد أكد أن بحث مسألة الحرب لا مبرر له الآن اذ الايطاليون لا يزالون فى سيدى برانى وبين سيدى برانى ومرسى مطروح مائة كيلومتر .

ولكن حسن صبرى باشا - كما يقول د. هيكل - رأى أنه من الخير أن يفصل منذ اليوم فى هذا الموضوع بعد أن يتناوله بالمناقشة .

ويقول د. هيكل أن حسن صبرى باشا كان من رأيه ألا تعلن مصر ، الحرب حتى لو أن الايطاليين دخلوا القاهرة : فموقفنا فى هذه الحرب موقف معاناة ، لحليفنا انجلترا فى حدود المعاهدة المعقودة بين البلدين وايطاليا تحارب انجلترا ، ولم تعلن الحرب على مصر ، وقد تحدثت - حسن صبرى باشا - الى السياسيين والى العسكريين ، البريطانيين واتفقنا رأيا ، على أن بقاء مصر دولة غير محاربة أجلى على انجلترا من اعلانها الحرب على ايطاليا أو المحور وما دام الأمر ، كذلك فيجب أن تكون سياستنا تجنب مصر ويلات الحرب ما استطعنا وكل اعتبار لا يمكن ان ينهض الى جانب هذا الاعتبار ، وتشبث السعديون بموقفهم ودافعوا عنه بأن كرامة مصر تأبى عليها ، أن تطأ أرضها قوات أجنبية فلا تدافع عن نفسها وإنه اذا كان واجبا على مصر ، أن تعاون حليفها فى الحرب من غير أن تشترك معها فلما أن يكون ذلك حين لا تكون مصر ، نفسها ميدانا للحرب فى هذه الحالة تكتفى مصر ، بأن تقسم لبريطانيا ، داخل حدودها ما نصبت عليه المعاهدة من صنوف المعونة ، أما ان تكون أرض مصر ، ميدانا للحرب ، فلا تدافع عنها فذلك هو التسليم بأن انجلترا تدافع عن مصر ، وأن مصر ، فى حمايتها أما أن تدفع مصر ، من يخلون أرضها وتعاونها انجلترا فى ذلك بوصفها حليفها فهذا الحفاظ على الكرامة القومية وعلى الاستقلال وهو الذى يدفع عن مصر تهمة قبولها حماية انجلترا اياها .

الفصل الثاني

د • أحمد ماهر باشا أشجع سياسي مصر عرفته سنوات ما قبل الثورة

سبق أن تحدثنا عن أعنف أزمة مرت بوزارة حسن صبرى باشا ، عندما أصر الوزراء السعديون على ضرورة دخول مصر الحرب وعندما أصر حسن صبرى باشا بدوره - وكان ذلك غير منتظر منه - على ضرورة الالتزام بسياسة وزارة على ماهر باشا السابقة الخاصة بتجنب مصر ، ويلات الحرب : يقول دكتور محمد حسين هيكل باشا - وكان وزيرا ، للمعارف فى وزارة حسن صبرى باشا - أنه قبل اجتماع مجلس الوزراء للمرة الثانية لاستكمال بحث موضوع دخول مصر الحرب اتصل بحسن صبرى باشا ، ليعرف منه حقيقة الموقف ، وسر تصلبه ازاء مطلب الوزراء السعديين ، بضرورة دخول مصر الحرب ، الى جانب الحلفاء فاذا بحسن صبرى باشا يؤكد ، للدكتور هيكل باشا ، ان الانجليز انفسهم مقتنعون ، بخطة حسن صبرى باشا فى بقاء مصر ، دولة غير محاربة •

ويذكر أيضا الدكتور هيكل باشا قول الشيخ الأكبر محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر من أنه لاناقة لمصر ، فى هذه الحرب ، ولا جمل •

وللشيخ الأكبر - كما يقول د • هيكل - فى المقامات المصرية ، العليا أثر لا يمكن تجاهله وعندما يجتمع مجلس الوزراء ، ويثار من جديد موضوع دخول مصر الحرب استكمالا للمناقشة ، التى بدأت فى الجلسة السابقة بدأ للوزراء ، كما يقول د • هيكل • ان حسن صبرى باشا كان معترضا أمرا وقد عرض الأمر للتصويت فكان السعديون وحدهم هم الذين قالوا باعلان الحرب وأبدى حسن صبرى باشا ان هذه مسألة جديدة لا يمكن التعاون مع اختلاف الرأى فيها فهى تتقدم كل ما سواها وتتصل بشئون الحكم كلها ، فلما رأى السعديون ذلك منه وان لا مفر من تركهم مناصبهم فى الوزارة خرجوا منصرفين يقدمون استقالتهم •

ولم يبطيء حسن صبرى باشا بل استصدر المرسوم الملكي باحلال وزراء الدولة محل الوزراء المستقلين ، وتولى هو وزارتي الداخلية والخارجية ، وبهذا تم تعديل الوزارة من غير حاجة الى ادخال عناصر جديدة فيها . وعن اثر استقالة الوزراء السعديين ، يقول د . هيكل : ان الاستقالة لم تثر دهشة الرأى العام وكان الرأى العام - فيما عدا السعديين - قد رحب بنظرية تجنب مصر ، ويلات الحرب ايما ترحيب ، وكان ينظر بعين الريبة ، الى الدعوة ، لاعلان مصر ، الحرب على المحور هذا الى جانب أن الملك ، كان يؤيد النظرية التى يؤيدها الرأى العام .

وكان الانجليز قد انتهوا ، الى عدم معارضتها ويدافع أحمد ماهر ، عن رأيه أمام البرلمان ، وي طرح حسن صبرى باشا الثقة بوزارته ، على البرلمان فيحصل على أغلبية تؤيدها ، ويطلب السفير البريطانى من رئيس الوزارة ، اعتقال على ماهر باشا فيرفض حسن صبرى باشا بل يؤكد اعتزامه على الاستقالة اذا تشبث السفير البريطانى بطلبه فيتنازل السفير مؤقتا ، عن طلب اعتقال على ماهر باشا ولكنه فى نفس الوقت يطلب ابعاد عبد الوهاب طلعت باشا وكيل الديوان الملكى من القصر الملكى بحجة أنه متشبع بسياسة على ماهر باشا منذ كان رئيسا للديوان ثم رئيسا للوزارة ، ومن بينهم جماعة من أصل ايطالى يعملون فى وظائف مختلفة بالسراى ، وقد رأى الملك فاروق فى هذا الطلب من المساس بذاته ما لا يسمح بالنظر فيه ، وتدخل حسن صبرى باشا فى الامر ، للتغلب على حالة توشك ان تتكرر ، فقد وقر فى نفس السفير البريطانى ، ان « جلالتة محورى الهوى » يميل الى الالمان والى الايطاليين ويتحنن لهم النصر على الانجليز ويزيح د . هيكل السر ، عن نقطة كانت غامضة عند البعض ، بخصوص تعيين أحمد حسنين باشا رئيسا للديوان الملكى ، فيقول انه دخل يوما على حسن صبرى باشا بمكتبه بوزارة الخارجية فسأله حسن صبرى باشا فيمن يصلح رئيسا للديوان الملكى ، ذلك أن الديوان لم يعين له رئيس منذ أن انتقل على ماهر باشا من رئاسته الى رئاسة الوزارة ، بل عين وكيله عبد الوهاب طلعت باشا رئيسا بالنيابة ، ويقول د . هيكل : لما وجه الى حسن صبرى باشا هذا السؤال قدرت أنه يريد أن يتفادى تكرار الموقف ، الذى نشأ عما طلبه السفير البريطانى خاصا برجال القصر ، وذلك بتعيين رئيس للديوان لا مطعن على ميوله من ناحية الانجليز ، وفكرت فى الأمر هنيهة ثم اقترحت تعيين أحمد حسنين باشا ، وكان يومئذ الأمين الأول للملك ، فحسنيين باشا رجل تلقى علومه العليا بجامعة اكسفورد ، وله أصدقاء كثيرون من البريطانيين ، وكان موضع ثقة الانجليز فى الحرب العالمية الأولى حين كان سكرتيرا ، للجنرال مكسويل وقال حسن باشا لدى سماعه اقتراحى ، لقد فكرت ، أنا كذلك فى حسنيين باشا ولا أشك أن الملك يرحب بهذا الاختيار فحسنيين من أكثر الناس اخلاصا لشخصه منذ كان رائدا له ، أيام ارسله والده لتلقى العلم فى انجلترا .

وبعد أيام قلائل عين الملك حسنين باشا رئيسا للديوان الملكي ، ثم أعفى عبد الوهاب طلعت باشا من خدمة الديوان مشكورا .

ويقول د. هيكمل ، وهو يعطى من قريب صورة صادقة عن حياة حسن صبرى باشا : كانت هذه المواقف - تعيين أحمد حسنين ، وإخراج ، عبد الوهاب طلعت ، و. و. و. التى تنشأ عن مطالب السفير البريطانى ، تقتضى تفكيراً من جانب رئيس الوزراء ، للتغلب عليها وكانت تقتضيه مشقة وجهداً غير قليل

وحسبك - لتصوير هذا الجهد ، وهذه المشقة - ان الملك لم يكن قد بلغ الحادية والعشرين وان السفير البريطانى الشيخ كان لا يطمئن لميول جلالته تجاه بريطانيا وان مهمة رئيس الوزراء كانت نلطف ما يثور ، الحين بعد الحين بين صاحب العرش ، وممثل القوات البريطانية ، المنتشرة فى طول البلاد وعرضها متأهبة للقتال فى حرب يراها الانجليز حرب حياة أو موت ، ولم يكن حسن صبرى باشا يومئذ ، فى عنقوان الشباب ، أو قوة الرجولة بل كان شيخاً تلور سنه حول السبعين فكان لهذا الجهد وهذه المشقة من الأثر فى صحته ، ما يحتم عليه الفرار من القاهرة ، الى الصحراء أو الى القناطر الخيرية ، ليستجم آخر الاسبوع ، وبعض أيام كان يستعيد نشاطه وزاد من احتياجه الى الاستجمام والراحة انه كان يشكو علة فى القلب يحاول ما استطاع معالجتها ومقاومتها ، ولقد كان من اثر هذا المجهود وهذه العلة أن هدت قوة الرجل الذى كان قبل ذلك بسنة واحدة مضرب المتل ، فى النشاط ، والقوة ، لقد كنت ادخل الى غرفته بوزارة الخارجية أول ما تولى الوزارة فيلقانى واقفا وقفة الجندى فاذا فرغنا من الحديث ودعنى الى باب الغرفة والى باب البهو الطويل المتصل بها فلما انقضت ثلاثة اشهر فى رياسته للوزارة كان قلما يدخل الى غرفته أو الى مكتبه بل كان يبقى فى منتصف البهو المتصل بالغرفة وكان يعتذر أحيانا عن عدم قدرته على القيام برد التحية ، وبلغ من أمره أن اضطر للسفر الى الاسماعيلية ليستشير الدكتور جودبل الفرنسى ذا الشهرة الفاتكة فى أمراض القلب وقد نصحه الطبيب ان يستكين الى الراحة ابقاء على نفسه ولعله حاول أن ينتهز فرصة يستريح فيها من أعباء رئاسة الوزارة إلتماسا بهذه الراحة ، ولعله كان يرحب بالخلاص من تبعاته لو أنه وجد لهذا الخلاص سبيلا .

ويقول د. هيكمل أيضا : ان الصحف نشرت يوما ان هناك تفكيراً فى الانعام ، على رئيس الوزراء بوشاح محمد على ثم نشرت الصحف أن الملك أرجأ الانعام بهذا الوشاح ، وذهبت قبل الظهر من ذلك اليوم اقابل حسن باشا بوزارة الخارجية اتحدث اليه فى بعض الثنئون فوجدته مرتدياً الردينجوت فقلت بعد أن حييته : خيرا . قال : انى ذاهب الآن لمقابلة الملك وأرجوك ، أن تنتظر هنا ستى عودتى فلما عاد قلت خيرا واجابنى لقد ضحك على الشاب ولم يرد .

وانتقال بى الى حديث آخر عند ذلك ذكرت فعل الألفاظ المعسولة فى النفس وبخاصة اذا تنازع النفس ، عاملان قويان : عامل المنصب الرفيع ابقاء على الجاه ، وعامل الصحة المتداعية ، ابقاء على الحياة .

وغن وزارة حسن صبرى باشا ، يقول الدكاترة : محمد جمال الدين المسدى ، ويونان لبيب رزق ، وعبد العظيم رمضان : لقد استمرت وزارة حسن صبرى باشا فى نفس الخط السياسى للوزارة السابقة - وزارة على ماهر باشا - وان كان قد اتفق فى مجلس الوزراء - كما سبق ان ذكرنا - على أن تعلن مصر الحرب اذا ما تقدم الطليان الى مرسى مطروح ، أول ميناء مصرية تقع على البحر الابيض المتوسط .

ومثل هذا الموقف الوسط - المسدى ويونان رزق وعبد العظيم رمضان - الذى اتخذته حكومة حسن صبرى قد صدر عن عدة اسباب اهمها أنها وهى وزارة مفروضة على القصر ، كان من الطبيعى أن تكون مرفوضة منه كما أن الوفد القوة الشعبية الرئيسية ، ومع مشاركته فى المفاوضات التى جرت وقت اسقاط وزارة على ماهر قد رفض قبول حسن صبرى باشا للوزارة الجديدة من ثم فقد كان اتخاذ هذا القرار باعلان الحرب ، يمكن أن يؤدي الى ضغوط ، على الحكومة من القصر ومن الرأى العام . وبالرغم من بدء الغزو الايطالى للأراضى المصرية للقصف الجوى الا أن وزاره حسن صبرى قد أصرت على سياستها بعدم اعلان الحرب طالما أن القوات الايطالية لم تصل الى مرسى مطروح .

حقيقة انسحب السعديون ، من الوزارة احتجاجا ، على موقف رئيسها و . و . الا ان كافة الاطراف لم ترغب فى توريط الرجل باتخاذ القرار باعلان حالة الحرب خاصة وان ما اخذ الراديو الايطالى يعلنه من اذاعة ميدانية انها لن تقصف المراكز المصرية طالما لم تشترك فى الحرب قد لقي استجابة واسعة من جماهير الشعب .

وقد سجل السفير البريطانى فى القاهرة فى أواخر اكتوبر ١٩٤٠ هذا فى تقرير رسمى ارسله الى لندن وقال فيه أنه من المستحيل اجبار مصر على اتخاذ القرار باعلان الحرب على ضوء اتجاهات الرأى العام المصرى فى الوقت الحالى . وحتى تعطى صورة كاملة ، أو شبه كاملة لما احاط بوزارة حسن صبرى باشا ، التى الفت رغم أنف الشعب والبرلمان ، والرأى العام ، والسراى ولما احاط بخروج السعديين من تلك الوزارة أو باخراجهم منها اذا صح لى استخدام هذا التعبير .

ابداً بالحديث عن جلسة مجلسى النواب التى عقدت فى ٢١ أغسطس ١٩٤٠ قبل نشوب الازمة الوزارية بين حسن صبرى باشا وبين السعديين وعلى رأسهم د . أحمد ماهر .

وكان أحمد ماهر ، باشا قد حرص على ان يتولى الاستاذ محمد راغب عطية بك وكيل المجلس رئاسة تلك الجلسة وأن يجلس هو - ومنذ بدايتها - فى المقاعد الخلفية لمقاعد الوزراء ٠٠ وكان اسماعيل صدقي باشا - عضو المجلس - قد تقدم بسؤال الى رئيس مجلس الوزراء ، للاستعلام منه عما اذا كان رئيس الحكومة يرى ما يدعو الى تعديل موقف البرلمان والحكومة من تجنب مصر ويلات المغامرات بالحرب وكان اسماعيل صدقي باشا متهما وقتئذ أيضا بأنه « محورى الاتجاه » معاد للسياسة البريطانية

وكان توجيه هذه التهمة الى اسماعيل صدقي باشا من الأمور الغريبة حقا ، غير ان السفير البريطانى فى مصر كان يرى هذا الراى فى اسماعيل صدقي باشا ، وقد عرف عنه انه طالب باعتقال اسماعيل صدقي باشا ، أو على الأقل ، تحديد اقامته ٠ ولكن كانت الجهات المصرية المستولة - على اختلاف الوزارات - تحجم عن تنفيذ رغبة سير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى القاهرة

وقد أدلى حسن صبرى باشا ببيان موجز للغاية لا يتجاوز بضعة أسطر أكد فيه « أنه لم يطرأ ما يدعو لأى تعديل فى سياسة الحكومة التى أشارت اليها فى بيانها ، الذى ادلت به فى مجلس البرلمان بمناسبة ولايتها للحكم ، وقد صفق الأعضاء لبيان رئيس الحكومة ، ولكن لم يكده رئيس الحكومة ينزل من فوق المنبر حتى صعد النائب السعدى ممدوح رياض الى المنصة متابطا أوراقه ومتجها الى المنصة ليسأله النائب الدستورى عبد الجليل أبو سمرة « بك » هل سيتكلم الليلة فى بيان الحكومة ؟ ويجيب ممدوح رياض ، ان هذا من حق المجلس : ويقول الأستاذ عبد الجليل أبو سمرة ، وسط ضجة عنيفة : اطلب التأجيل لنستعد نحن للمناقشة ولتستعد الحكومة أيضا ! وترتفع اصوات تطالب بالكلام ويسأل عبد الجليل أبو سمرة ، وضع اذن ما يراد الكلام فيه ؟ ٠

ويقف فكرى أباطة الى جانب عبد الجليل أبو سمرة ، مؤيدا اياه فى طلبه تأجيل المناقشة لان المسألة التى يراد مناقشتها دقيقة وخطيرة ويجب دراسة الموثف حتى لا تلقى الاقوال على عواهنها ولان رئيس الجلسة ، الأستاذ راغب عطية بك قد قال ان بيان رئيس الحكومة فيه مساس بأحد أعضاء المجلس وهو الدكتور أحمد ماهر ، وان من حق هذا العضو ، وغيره من الأعضاء ان يقوموا بالرد ، فقد استغرب بعض الأعضاء ، ما قاله رئيس الجلسة وخاصة ان البيان كان واضحا ولا يمس من قريب أو بعيد الدكتور ماهر ويرى محمد توفيق خليل بك - عضو المجلس - ان من حق أعضاء المجلس مناقشة بيان الحكومة حتى ولو كان ما القاه رئيس الحكومة ردا على سؤال ، وليس بيانا ، ويعود عبد الجليل أبو سمرة بعد ان وجد ان الابواب قد سدت أمام راغبى عدم التعقيب على بيان رئيس الحكومة يعود ليقول : اذا اردتم فتح باب المناقشة فلتكن الجلسة سرية ويقول الأستاذ عبد الحميد عبد الحق - زعيم

المعارضة الوفدية - ان البيان الذى ألقاه رئيس الحكومة لم يعد ردا على سؤال لا يملك الرد عليه الا صاحبه ، كما تقضى بذلك اللائحة الداخلية للمجلس فاذا كان هذا الرد هو اقرار الخطة التى سبق ان اقرها المجلس فلا داعى للمناقشة واذا كان الرد بالتعقيب على البيان هو النظر فى نديرات أخرى فأظن أنه لا يوجد فى المجلس من يعارض فى التأجيل للاستعداد ، والتدبير

ويؤكد ممدوح رياض ان بيان رئيس الحكومة ولو أنه جاء فى صورة رد على تصريحات صدرت عن رئيس الجلسة د. ماهر باشا ولذلك يجب ان يكون د. أحمد ماهر أول من يتكلم فى هذا الموضوع .

ويقول على المنزلاوى بك - أحد أعضاء المجلس - ان ما أدلى به رئيس الحكومة الليلة هو بيان وليس برد على سؤال ويجب علينا ان فنأقش بيان الحكومة والنواب على استعداد دائما للمناقشة فى شئون البلاد ، خصوصا فى الظروف الحاضرة وطلب التأجيل لا يكون فى أمور خطيرة وفى ظروف عصيبة وعندما يسأل عبد الجليل أبو سمرة عن الخطورة تقوم ضجة ، ويقف الدكتور أحمد ماهر ليننى على ما قاله الأستاذ محمد توفيق خليل بك من أن وضع المسألة قد تغير بعد ان ألقت الحكومة بيانها ، ومن واجب المجلس مناقشته وان تكون هذه المناقشة فورا حتى لا يبقى هناك لبس فى الموقف يتعلق بأفكار الرأى العام . ويؤكد أحمد ماهر ، ان وضع المسألة فعلا قد تغير وان هناك لبسا فى الأفكار ، وهذا ما يريد هو - أى د. ماهر - ايضاحه ويقول أحمد ماهر متسائلا : هل ارادت الحكومة فى قرارها الخاص بالحرب ان تمتنع عن الدفاع عن نفسها اذا هوجمت هذا ما يعنيه صدقى باشا فى سؤاله ؟ هل اذا دقت ساعة الخطر يوجد فى هذا المجلس من يرى أن تتأخر مصر عن الدفاع عن نفسها ؟ اننا اذا طالبنا الحكومة الآن ، أن تبين لنا حقيقة غايتها وحقيقة ما ترمى اليه فانما نطلب واجبا علينا لوطننا ، وأنفسنا ويجب على الحكومة أن تعلن ما نطالبها به والا فاننا نخرجها من هذا المجلس بلا ثقة منا .

ويطلب أبو سمرة ، جعل الجلسة سرية ، ولكن ممدوح رياض يقول مايفش حاجة سرية ويقول فكرى اباطة : « اذا كان الرد بالكلام وذكر عبارات الفروسية والشجاعة والبطولة فنحن مستعدون ، ويقول أحمد ماهر : ان بيان الحكومة يلقي لبسا فى الموضوع ، وقد يفهم منه صدقى باشا أنها تقره ، على عدم دخول الحرب ولهذا فاننا نريد منها بيانات والا فيكون لها شأن آخر معنا و.و. »

وينتهى النقاش ، الحاد ، العنيف بعقد جلسة سرية لمجلس النواب ومجمل ما جاء على لسان د. أحمد ماهر فى تلك الجلسة أنه لا يطلب رسم سياسة جديدة لكنه يطلب تفسيراً للقرار السابق .

وأفتح قوسا لأقول : ان الدكتور أحمد ماهر كان ومنذ قيام الحرب العالمية الثانية - تلك حقيقة لا يمكن أبدا انكارها - يعلن عن ضرورة دخول مصر الحرب الى جانب الحلفاء وقد ظل يعلن عن رأيه هذا رغم قناعته التامة ، بأن الرأي العام المصرى يعارض تلك الفكرة .

ومنذ قيام ايطاليا بغزو الاراضى المصرية ، وأحمد ماهر فى كل احاديثه الخاصة والعامة وفى كل خطبه الرسمية ، وغير الرسمية يؤكد ان انتصار ايطاليا اكبر كارثة على الشعب المصرى وان انتصار بريطانيا فى الحرب اكبر قاعدة لمصر من الناحيتين السياسية والاقتصادية .

ورغم اننى كنت واحدا ممن عارضوا آراء أحمد ماهر تلك بل رغم اننى كنت واحدا من الذين اتهموا فى قضية مقتل أحمد ماهر باشا ، وقضى فى السجن شهورا طويلة ولم يفرج عنه حتى بعد اعدام محمود العيسوى ، قاتل احمد ماهر وبعد ثبوت الادلة على براءتى ، اقول رغم ذلك كله ان أحمد ماهر كان اشجع السياسيين المصريين على الاطلاق الذين وقفوا الى جانب قضية الحلفاء ، ولو ان الحلفاء قاموا بحصر لبعض الشخصيات الكبيرة ، التى وقفت ومنذ اللحظات الاولى لنشوب الحرب العالمية الثانية الى جانب الحلفاء لكان د. أحمد ماهر - بحق - من أبرز تلك الشخصيات ، لقد كان وقوف أحمد ماهر الى جانب الحلفاء ، ناتجا ، عن عقيدة ثابتة وليس لرغبة منه فى ان يلى منصب رئيس الوزراء ، فقد كان الرجل - وهذا ما سمعته منه اكثر من مرة - يرى ان منصب رئيس مجلس النواب من أخطر مناصب الدولة وأنه لو خير بين رئاسة المجلس ورئاسة الوزارة ، ولم تكن هناك ضرورة عامة ما ليرأس الوزارة ما اختار الا رئاسة المجلس .

وهناك سياسيون مصريون ، كثيرون وقفوا الى جانب الحلفاء عندما كانوا يحكمون ويتولون الوزارات ، ولكنهم قبل ان يلوا المناصب الوزارية ، أو بعد تركهم ، للمناصب الوزارية كانوا لا يكفون عن اعلان عدم وقوفهم الى جانب الحلفاء .

كانت وجهة نظر أحمد ماهر كما سمعتها منه شخصيا . وكان قد دعانا كقيادات طلابية لنتلقى به بعد ان اصبح رئيسا للوزارة كما كان قد دعا شخصيات كبيرة فى اجتماعات سابقة ، ان موقف بريطانيا من مصر ، وموقف مصر من بريطانيا قد تغير بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦

وقد كان أحمد ماهر من ابرز الموقعين على تلك المعاهدة ، ولذلك فان بريطانيا قد تحدت علاقتها الجديدة بنا بعد معاهدة ١٩٣٦ لم تعد الدولة المحتلة ، وانما أصبحت الدولة الصديقة والحليفة وكان أحمد ماهر يخشى ان تنتصر المانيا أو ايطاليا فى الحرب لانه كان يخشى لو وقعت مصر تحت تير

الاحتلال الالمانى ، أو الايطالى فان أية دولة من هاتين الدولتين الفاشيتين ، سوف تغير النظام المصرى الديمقراطى بنظام آخر ديكتاتورى على غرار ما هو متبع فى المانيا وايطاليا وفى ذلك كما كان أحمد ماهر يقول ، هدم لكيان الشعب المصرى وقضاء على استقلاله وحريته ، كما كان أحمد ماهر يأمل ، انه بعد انتصار بريطانيا فى الحرب قد نظفر فيها بما لم نظفر به منذ أن وقعنا معاهدة ١٩٣٦ فترفع القيود الموجودة فى تلك المعاهدة .

وأقفل القوس لأقول أن أستاذنا فكرى أباطة قد وصف جلسة النواب هذه بقوله : امتاز هذا الأسبوع العجيب بمعركة سياسية عجيبة بين دولة اسماعيل صدقى باشا وسعادة أحمد ماهر باشا ، الأول زعيم المتحمسين لتجنيب مصر ويلات الحرب والثانى زعيم المتحمسين لاشتراك مصر - بأسرع ما يمكن - فى شرف الدفاع عن الديمقراطية ولم يتردد دولة صدقى باشا فى جميع أدواره البرلمانية فى التمسك بخطته ولم يتردد ، سعادة أحمد ماهر باشا فى جميع أدواره البرلمانية فى التمسك بخطته ، ولم يعبا الأول بما يعانیه فى سبيل ذلك « مما لا يخفى على القارىء » ولم يعبا الثانى بما يعانیه فى سبيل ذلك حتى ولو كان ذلك قد أدى للاصطدام بسياسة شقيقه وللاصطدام بالرأى العام .

والذى لا شك فيه أن الاثنين قد تطرفا فى خطيهما ، فمصر لا يمكن أن عاجلا أو آجلا أن تتجنب ويلات الحرب على اطلاقها ومصر من الناحية الأخرى لا يجوز لها أن تسبق الحوادث ، وأن تتعجل تقرير خطة سريعة لم تحتّمها الظروف بعد .

كانت هذه المعركة بين صدقى باشا وأحمد ماهر باشا ، تدور منذ زمن ليس بالقريب حتى تمخضت فولدت سؤالاً صغيراً - اجازة - شكلاً رئيس مجلس النواب د. أحمد ماهر ، من باب المياقة فانتقلت المعركة بينهما الى جلسة الاربعاء الماضى بمجلس النواب .

وفى هذا الميدان الفسيح يغيب الفارس الذى اقام المعركة « اسماعيل صدقى » ويجول الفارس الآخر « أحمد ماهر » ويصول معتمدا على حزبه الكبير ، وعلى اللاتحة المرنة التى دانت له ومكنته من الكلام احدى عشرة مرة .

ولكن المعارضة بجميع انواعها واحزابها والتى تحتل صفوف اليسار كما يؤازرها المستقلون صمدت لزعيم الهجوم ، العاجل وثبتت فى مراكزها فاستمر النضال ودامت المعركة ساعتين ثم تقرر الاستراحة ومناورات « الانتراكت » والكوريدورات والاستراحات فى جميع البرلمانات هى المناورات المحكمة الحاسمة ولقد استطاعت المعارضة التى ترى أنه لم يجد جديد على المواقف ، يستدعى رسم خطة جديدة فى صدد دخول مصر الحرب وأن تجمع جموعها وتلم شملها

وتحشد حشدها وأن تربط أنصارها بالأمصار ، لتكون كتلة واحدة ففعلت ونجحت وأكرمها الجيش الأكبر فهدنة نظيفة يتفق فيها الطرفان على تأييد السياسة السابقة التي يتزعمها على ماهر بشروطها وقيودها حتى يجد الجديد ورفع السلام علمه الرفراف على قبة البرلمان ، وانتهت المعركة .

وقد كان للدكتور طه حسين - فى تلك الازمة السياسية حول تجنيب مصر الحرب ، أو دخولها الحرب - كان له رأى آخر ، اذ كان ضد الحياد ، وكان يقول : ما أظن أحدا من الذين يقودون الراى فى مصر ، أو يرون لأنفسهم قيادة الراى يرضى أن يهيم الشباب المصريين لحياة الحياد هذه التى تقوم على الخوف والجبن ، وعلى الاثرة وحب النفس والتى تنتهى الى اهدار عزة الوطن وكرامته فى سبيل امن الفرد ، ولذته وما اظن أحدا من الشباب المصريين يقبل من قاداته الضعفاء ان وجد هؤلاء القادة ان يعلموه حياة الحياد هذه وان يلقوا فى روعه ان امن الفرد يجب ان يكون اعظم خطرا من عزة الامة وكرامتها واستقلالها ويقول د. طه حسين لا أكاد أفرق بين هذه الأخطار الغريبة التى تحتاط لها الحكومة قبل أن تقع وبعد هذا الخطر الداهم ، خطر الحرب قبل أن يأتيا النذير لأنه علم فاذا قيل للمصريين لا تغيروا قبل أن يغار عليكم فلا أقل من أن يتبين المصريون متى يغار عليهم ولا أقل من أن يهيا المصريون لدفع الغارة اذا صبت عليهم وما أدرى الى أحد حد ، هيىء المصريون للدفاع لمادى عن أنفسهم اذا حملت اليهم الحرب وان كنت أراها قد حملت اليهم بالفعل منذ عهد بعيد ولكن الشئ الذى أعرفه معرفة يقين ، هو ان المصريين لم يهياؤا كما ينبغى أن يهياؤا لدفع الغارة المعنوية عن أنفسهم اذا صبت عليهم هذه الغارة المعنوية .

وما أرى الا أنها قد صبت عليهم منذ زمن بعيد ، منذ أن أعلنت الحرب بل قبل أن تعلن الحرب الى أن يقول د. طه حسين : ما أظن أن حديث الحياد وحديث الحرص على تجنيب مصر أخطار الحرب ، من شأنه أن يشيع فى روح المصرى ما ينبغى أن يشيع فيها من القوة والرجولة والبأس الذى ينبغى أن يمتاز به كرام الناس حين تلم الخطوب أو حين يكون المامها منتظرا ، فلندع اذن هذه الأحاديث التى لا تعنى شيئا ولنتجنب خداع الشعب بالآمال والأمانى وليؤثر ضعف الناس أنفسهم بهذه الآمال الكاذبة ، التى تعمل بها أنصار الحياد ، ولنقل للمصريين أنظروا ، فليس بينكم وبين الخطر الا لحظات قد تطول وقد تقصر ، وأكبر الظن انها لن تطول .

ويخرج د. طه حسين عن حذره الكبير فيما كتبه عن الحياد ليكون اكثر وضوحا بعد ذلك ، فيما كتبه عن الشعب الديمقراطى الذى يحارب لحرصه على الحياة الحرة وعن الشعوب المستعبدة التى تساق الى الحرب كارهة لها .

ويكون من بين ما كتبه د. طه حسين : نحن دولة ديمقراطية ، نحس حريتنا ونحرص عليها ولكن كثيرا جدا من افراد الشعب المصرى يشكون فى أنهم

يستمتعون بالديمقراطية حقاً فإذا جد الجد فمن أشد الخطر وأقبح النكران
نستقبل الخطوب وقلوبنا مختلفة وضماثرنا مبتاعدة فعلياً أن نؤلف بين هذه
القلوب المختلفة وإن نقنع الضماثر المصرية كلها بأن الديمقراطية المصرية ليست
وقفاً على فريق من المصريين دون فريق وإنما هي خط مشترك بين المصريين جميعاً
وبأن العدل السياسى والاجتماعى ليس شجرة مباركة أصلها ثابت وفرعها فى
السماء وهى تظلل المصريين جميعاً ، ولعلها تستطيع أن تظلل غير المصريين
أيضاً .

ويبقى بعد ذلك سؤال هام وخطير - على الأقل من وجهة نظرنا - ماذا كان
موقف الوفد من حركة أحمد ماهر باشا ، ودعوته الى الوقوف بجانب الحلفاء بل
إعلان الحرب على إيطاليا وألمانيا ، دولتي المحور ؟ والوفد كما هو معروف هو
صاحب معاهدة ١٩٣٦ وهو الحزب الشعبى الكبير الذى طالما نادى بعد توقيع
معاهدة ١٩٣٦ بالوقوف الى جانب الحليفة بريطانيا .

لم يكذ أحمد ماهر ، ينشط فى دعوته لدخول الحرب ، الى جانب الحلفاء ،
حتى قابل الوفد تلك الدعوة ، بحملة شديدة عنيفة ، على الدكتور أحمد ماهر
حتى أصبح - كما تقول مجلة آخر ساعة العدد ٣٠٩ - نقد الدكتور ماهر
« اكليشيه » ثابتاً فى الصحف الوفدية مثل « يعجبني الصدق فى القول والاخلاص
فى العمل ومقابلات الرئيس الجليل .. » .

ويسمى بعض الوفديين الدكتور أحمد ماهر الدكتور ديجول نسبة الى
الجنرال الفرنسى ديجول الموجود فى انجلترا الان .

وقيل أيضاً - على السنة الوفديين - أنه لا خلاف بين المصريين حول الوقوف
الى جانب الديمقراطيات ، ومعارضة الدكتاتوريات ولكن الحلفاء ، لن يستفيدوا
من حركة الدكتور أحمد ماهر ، لأن أغلبية الراى العام لا تؤيد السعديين ، هذا
بالرغم من ان الدكتور أحمد ماهر ، قد أكد أكثر من مرة ، بأن حركته تلك
ليست أبداً حركة حزبية بل هى حركة قومية بدليل أنه يجتمع مع أقطاب
الأحزاب ومع المستقلين وأنه قد استطاع أن يجذب الى مناصرة الحلفاء بعض
المستقلين ومن بينهم شريف صبرى باشا وعلى الشمسى باشا .

الفصل الثالث

وفجأة مات حسن صبرى باشا رئيس مجلس الوزراء وهو يلقي خطاب العرش

تحدثنا عن الفكرة ، التى آمن بها د. أحمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية ، ورئيس مجلس النواب ، وهى ضرورة دخول مصر الحرب ، الى جانب الحلفاء بعد أن هاجمت إيطاليا - احدى دول المحور - مصر ، وواصلت احتلالها للساحل الشمالى المصرى حتى سيدى برانى *

وقد تساءلنا - فى الفصل السابق - عن رأى الوفد المصرى فى دعوة أحمد ماهر خاصة وان الوفد المصرى يفتخر - فى مقدمة ما يفتخر به - بأنه صاحب الفضل فى توقيع معاهدة « التحالف والصدقة » بين مصر وبريطانيا فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، وقد كان نقد أحمد ماهر باشا - بعد أن قام بدعوته تلك - فى الصحف الوفدية - كما قالت مجلة آخر ساعة فى عددها رقم ٣٠٩ « اكليشيا » ثابتا مثل « يعجبني الصدق ، فى القول والاخلاص فى العمل - كلمة سعد زغلول التى كانت تصدر الصحف الوفدية - واكليشيه مقابلات الرئيس الجليل » *

كما ان بعض الصحف الوفدية ، كانت تطلق على د. أحمد ماهر ، لقب الجنرال أحمد ماهر أو الدكتور ديچول ، نسبة الى الجنرال ديچول قائد المقاومة الفرنسية ، الذى كان قد هرب من فرنسا - بعد انهيارها امام جحافل الجيوش الألمانية - الى انجلترا ليشكل تنظيم « فرنسا الحرة » *

والذى نستطيع أن نؤكد اليوم ان الوفد كان على أتم استعداد لمناقشة دعوة دخول مصر الحرب الى جانب الحلفاء ، لو انها جاءت عن طريق سياسى آخر ، غير الدكتور أحمد ماهر ، الذى كان الوفديون يكنون له قدرا كبيرا من الكراهية لوقوفه الى جانب صديقه محمود فهمى النقراشى عندما اختلف مع الوفد ولان أحمد ماهر ، والنقراشى قد شكلا حزب الهيئة السعدية الذى ضم العديد من الشيوخ والنواب الوفديين !! *

ذلك بالرغم من أن أحمد ماهر باشا كان يصر على أن دعوته تلك ليست دعوة حزبية بل هي دعوة قومية حتى أنه ألف لجنة من بعض الحزبيين والمستقلين للدعاية للفكرة وعرض على الوفد الاشتراك فيها ، مؤكداً أن الهدف من تشكيلها الدعوة لفكرة دخول مصر الحرب الى جانب الحلفاء ومحاربة الدعايات التي يقوم بها البعض ضد روح معاهدة ١٩٣٦ ، وقد رفض الوفد الاشتراك في تلك اللجنة بدعوى أنهم - أي الوفديين - يؤمنون بوجود أنصار قضية الحلفاء .

وكانت اللجنة التي دعا أحمد ماهر الى أنشائها قد ضمت من المستقلين : شريف صبرى باشا - خال الملك فاروق وشقيق الملكة نازلي - وعلى الشمسي باشا وصادق وهبه باشا ومن السعديين أحمد ماهر وممدوح رياض ، ومن الأحرار الدستوريين أحمد خشبه باشا ومن الاتحاديين الشعبيين : عبد الرحمن البيلي .

ولكن دعوة أحمد ماهر لم تكن لتلقى استجابة شعبية لان الرأي العام كان يؤمن بسياسة تجنب مصر ويلات الحرب التي رفع لواءها على ماهر باشا ووزارته !! والجدير بالذكر أن مجلة آخر ساعة قد نشرت في عددها رقم ٢١٠ قصة الخلافات بين حسن صبرى باشا والسعديين على أنها « شهر عسل » ، وانقضى .

وكان من بين ما قالتها : ان شهر العسل لم يسم الا شهرين : وشهران مدة طويلة في عمر الزواج السعيد .

لقد قطع دولة اسماعيل صدقي باشا على العروسين شهر العسل بسؤاله الموجه الى رئيس الوزراء عن نشاط الدكتور ماهر باشا وذهب ماهر باشا الى وزارة الخارجية حيث اطلعه رئيس الوزراء على الرد الذي أعده على السؤال ، « وتضايق » الدكتور أحمد ماهر ، من صيغة الرد ، وقال أنها صيغة « عايمة » ، نحتمل المعنيين .

وهو - أحمد ماهر - يريد جواباً صريحاً .

وقال د. ماهر أنه سيثير المسألة في مجلس النواب .

وفي جلسة مجلس النواب كرر أحمد ماهر في كلامه أربع مرات جملة : « اذا لم تكن سياسة الوزارة هي السياسة التي فهمناها فيجب أن نسحب الثقة منها »

وفي المرة الخامسة قال : « يجب أن نخرجها من هنا » وأشار بيده علامة

الآخر

وتمضى آخر ساعة فى رواية كل ما يتعلق بشهر العسل بين حسن صبرى
باشا والسعدين ذلك الذى انتهى بتأييد غالبية النواب لوزارة حسن صبرى
باشا واخراج السعدين من تلك الوزارة .

ويلوح لى - على ضوء ما قرأت وما سمعت - أن حسن صبرى باشا كان
مطمئنا تمام الاطمئنان الى قوة وزارته ، لا بسبب التأييد الذى تلقاه من بريطانيا
وهو أهم العوامل الحاسمة فى الموقف ، ولا لأن حسن صبرى كان على ثقة
من أن القصر ليس راغبا - فى تلك الايام - فى أبعاده عن الوزارة . و لم يكن
حسن صبرى باشا مطمئنا الى قوة وزارته الى هذين العاملين القويين وحسب ،
بل كان مطمئنا ايضا الى عامل اخر لم يكن ظاهرا على السطح ، ونعنى به تأييد
الوفدين له فى موقفه المعادى للسعدين !

ففى اثناء اشتداد الازمة بين حسن صبرى باشا وبين السعدين ذهب
حافظ رمضان باشا الى مصطفى النحاس باشا موفدا من قبل حسن صبرى
باشا يعرض على الوفدين الاشتراك فى الحكم لان الظروف التى تواجهها البلاد
تتطلب أن تكون الأحزاب كتلة واحدة فى مواجهة الخطر الدائم ، .

ورغم ان النحاس باشا رفض العرض الذى قدمه حسن صبرى باشا عن
طريق حافظ رمضان باشا الا أنه - أى النحاس باشا - أكد لحافظ رمضان
باشا ارتياح الوفد ، لحسن صبرى باشا ، كرئيس وزارة وأنه - أى النحاس
باشا - يمتنى لو ان حسن صبرى باشا ألف وزارة محايدة تحظى بتأييد
الوفد . .

وكان رأى الرسمى للوفد ، أنه اذا خير بين وزارة يرأسها أحمد ماهر
باشا ، ووزارة يرأسها حسن صبرى باشا ، فان الوفد يفضل بلا شك حسن
صبرى باشا ، ألف مرة !

وكان النحاس باشا قد مرض وزاره كل الاقطاب ، وزعماء الأحزاب
وقام النحاس باشا ، بعد شفائه من مرضه ، بزيارة كل من استفسروا عنه فى
مرضه ومن بينهم د . أحمد ماهر باشا ، والنقراشى باشا ، وقد فهم البعض
من استفسار الزعماء عن صحة النحاس باشا ، ومن زيارة النحاس باشا للزعماء
الذين يختلفوا وياهم ، امكانية قبول الوفد أن يشترك وياهم فى الحكم ، ولكن
الوفدين البارزين ، أكدوا ان الاستفسار عن صحة النحاس باشا وزيارة
النحاس باشا ، لمن استفسروا عن صحته أثناء مرضه شيء ، وقبول الوفد
الاشتراك مع هؤلاء فى الحكم شيء آخر !

ولم يئأس حسن صبرى باشا من قبول الوفد الاشتراك فى وزارته وقد
بالغ فى تقديم العروض ، للوفد حتى أنه - كما قيل - عرض على الوفد ، أن
يكون وزرائه ستة أو سبعة ، بينما لا يزيد عدد الوزراء الدستوريين فى تلك
الوزارة على ثلاثة وزراء .

ولم يكتف حسن صبرى باشا بإجراء حوار مع الوفد حول اشتراكه فى الوزارة بل راح يتخذ - كرئيس للحكومة - العديد من الاجراءات التى يمكن أن ترضى الوفد كحزب ، ولقد سمح - رغم وجود الرقابة - للصحف الوفدية بتوجيه انتقادات عنيفة الى أحمد ماهر باشا رئيس مجلس النواب ، كما أنه سمح للاذاعة الحكومية ، أن تذيع بياناً طويلاً ، وجهه النحاس باشا الى الأمة فى احدى المناسبات ، ورغم كثرة عدد الوسطاء ، الذين بعث بهم حسن صبرى باشا ، الى النحاس باشا وبعض أقطاب الوفد ورغم كثرة الاجراءات التى اتخذها كرئيس للحكومة لارضاء الوفد الا أن الوفد ظل مصراً على عدم قبوله الاشتراك فى وزارة قومية داعية - وبالطاح - الى تأليف وزارة محايدة برئاسة حسن صبرى باشا ، أو سيف الله يسرى باشا ، تجرى الانتخابات

ولكى يضمن الوفد تأييد الاحرار الدستوريين لفكرة تأليف وزارة محايدة، اقترح على بعض زعماء الاحرار الدستوريين أنه فى حالة حل مجلس النواب القائم والدعوة لاجراء انتخابات جديدة فان الوفد سوف يترك مائة دائرة مقفولة للاحرار الدستوريين لا يرشح فيها احد من الوفديين .

ولكن قادة الاحرار الدستوريين أيقنوا بأن عصفورا فى اليد خير من عشرة على الشجرة ، واذا كان لهم فى هذا المجلس حوالى التسعين دائرة فان حصولهم على مثل هذا العدد فى المجلس القادم أمر مشكوك فيه خاصة وأن تجاربهم مع الوفد لا تبشر بخير فى المستقبل اذ من الممكن ، الا يرشح الوفد ، وفديين فى المائة دائرة ، غير أنه قد يشجع مستقلين ، على خوض الانتخابات ، فى تلك الدوائر ، فيضمن لهم الفوز ، وينضمون الى الوفد بعد ظهور نتائج الانتخابات وبذلك ، لا يكون الوفد قد أخل بوعده وهو - حينئذ - لا يملك ان يرد نوابا يريدون الانضمام اليه .

وقد حاول حسنين باشا أكثر من مرة ، نظراً لصلاته ، الوثيقة بالعديد من القادة الوفديين أن يقنع الوفد بقبول فكرة الوزارة القومية ، لان الظروف الخطيرة ، والحرجة ، التى تمر بالبلاد تجعل تأليف وزارة قومية ضرورة وطنية .

وقد ألح حسنين باشا على أحد القادة الوفديين من أصدقائه ان يقنع القادة الآخرين بتلك الفكرة ، غير ان ذلك الوفدى الكبير رفض بلباقة اعطاء وعد ، بقيامه بتلك المهمة لانه يعرف جيداً ، ان الوفد يرفض تأليف وزارة محايدة ، وكان من بين ما قاله ذلك الوفدى الكبير : لنندع الحديث فى تأليف وزارة قومية الى المستقبل فمن يدري فقد يغير الوفد رأيه اذا ما دخلت مصر ، الحرب واذا كان مرض النحاس باشا قد أحدث فى البلاد هذه الهزة ، التى وصلت الى الاعماق وجمع حوله الزعماء ورجال مصر حتى ذهب رفعتة ، بعده؟

يصافحهم واحدا ، واحدا ، فان دخول الحرب الى مصر ، كفيل في اعتقادي -
اعتقاد الوفدي الكبير - بأن يحدث هزة ، أعمق ، وأبعد أثرا .

وإذا كان الوزراء السعديون ، على رأسهم د^ر أحمد ماهر ، قد غضبوا من موقف حسن صبرى باشا منهم ، ونفريطه في أمر تعاونه معهم في الحكم ، فقد كانوا أكثر غضبا من حلفائهم الأحرار الدستوريين الذين لم يستقبلوا من وزارة حسن صبرى باشا ، تضامنا معهم ، خاصة وأن حفنى محمود بك - أحد قادة الأحرار الدستوريين ، وشقيق محمد محمود باشا ، رئيس حزب الأحرار الدستوريين - قد أعطى تأكيدات لأحمد ماهر باشا بأن الأحرار الدستوريين ، يتفون مع حلفائهم السعديين قلبا وقالبا ، وانهم يعتبرون موضوع دخول مصر الحرب الى جانب الحلفاء متعلقا بالكرامة الوطنية .

ويظهر لى أن الأحرار الدستوريين بموقفهم هذا كانوا يردون على موقف مماثل وقفه السعديون ، عندما كان على ماهر باشا يقوم بتشكيل وزارته الثانية: لقد تعاهد الأحرار الدستوريون والسعديون ، على أن يكون لهم موقف موحد من موضوع الاشتراك في وزارة على ماهر ، فاما أن يدخلوها معا ، واما أن يعتدروا عن الاشتراك فيها معا .

وكان على ماهر باشا راغبا في اشراك السعديين معه في وزارته ، وغير راغب في اشراك الدستوريين ، ولذلك فقد راح يضع العراقيل امام اشتراك الدستوريين في تلك الوزارة ، وبلغ به الامر أنه أصر على أن يختار من الأحرار الدستوريين ، من يريد أن يشتركوا معه ، في الوزارة دون أن يعطى هذا الحق للحزب ، الذى له ، بل عليه ان يتولى ترشيح من يرغب في ترشيحهم للاشتراك في الوزارة ، فلما وافق الدستوريين على اعطاء هذا الحق لرئيس الوزراء ، وكانوا بذلك مفرطين في حقوقهم ، وضع على ماهر عقبة جديدة ، وخطيرة قطعت كل أمل في اشراك الدستوريين معه في وزارته ، وكانت تلك العقبة هي اصرار على ماهر باشا على ترشيح عبد القوى أحمد باشا لوزارة الاشغال على أنه من الأحرار الدستوريين ، ولم يسبق له - فيما نعلم - أن دخل حزب الأحرار الدستوريين ، الا زائرا !!

وقبل السعديون الاشتراك في وزارة على ماهر باشا تاركين حلفاءهم الدستوريين خارج الوزارة ولذلك آثر الدستوريون في هذه المرة ، أن يردوا الصاع صاعين لحلفائهم السعديين ، فقبلوا الاستمرار في وزارة حسن صبرى باشا ، رغم استقالة حلفائهم السعديين !

وقد ظل التوتر قائما بين الأحرار الدستوريين والسعديين ، رغم تلك العلاقات الوثيقة التي كانت تربط محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين بالكتور أحمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية !!

هذا ، وللأمانة التاريخية نقول - نقلا عن السنة بعض أصدقاء أحمد ماهر
باشا الذين نعتز بأرائهم ، وصدقهم - ان أحمد ماهر لم يكن يريد حربا هجومية
بل كان يريد حربا دفاعية ، بمعنى أننا لا نهاجم دول المحور ، وانما فقط نكتفى
بالدفاع عن أراضينا ، والفرق بين الحرب الهجومية ، والحرب الدفاعية - كما
يقول اصدقاء الدكتور أحمد ماهر - كالفرق بين السماء والأرض !

وللأمانة التاريخية أيضا ، نقول ان دار السفارة البريطانية في القاهرة
لم تتدخل ابدا في الخلاف الذي شجر بين حسن صبرى باشا ، رئيس الوزارة
من ناحية ، وبين أحمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية ، والسعديين من ناحية
أخرى ، بل ان رجال السفارة البريطانية قد حرصوا خلال أيام الأزمة على أن
ينقطعوا عن زيارة حسن صبرى باشا ، والوزراء السعديين .

وقد كان السفير البريطاني في زيارة رسمية لرئيس الوزراء قبل اعلان
بيانته في مجلس النواب ، وقد حرص أصدقاء السفير وأصدقاء رئيس الوزارة ،
أن يعلنوا ان السفير البريطاني لم يسأل رئيس الوزراء عما احتواه بيانه ، وأن
رئيس الوزراء لم يشأ أن يخبر السفير البريطاني ورجال سفارته ، قد آثروا
عدم التدخل في تلك الازمة ، فقد كانوا جميعا ، على ثقة مطلقة من ان الجانبين
المختلفين ، لا يسعيان الى خدمة بريطانيا وان اختلفت وجهات نظرهما في
كيفية القيام بأداء تلك الخدمة !

وعند هذا الحد ، ننوقف عن الحديث ، عن أعنف أزمة « هاجمت » وزارة
حسن صبرى باشا ومن أسباب وذيول خروج أو اخراج الوزراء السعديين من
تلك الوزارة ، خاصة وأننا نشعر بأننا قد أطلقنا في الحديث عن وزارة حسن
صبرى باشا ذاتها ، التي لم تستمر طويلا في الحكم ، فلقد تألفت في ٢٧ يونيو
١٩٤٠ ، وانتهت بوفاة رئيسها حسن صبرى باشا وهو يتلو خطاب العرش بين
« يدى » الملك وامام مجلسي البرلمان في ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ بعد ان اجهد الرجل
نفسه الى أبعد حدود الاجهاد ، منذ أن ولى رئاسة الوزارة ثم تضاعف ذلك
الاجهاد بعد خروج أو اخراج الوزراء السعديين من الوزارة ، رغم أن السعديين
بعد أن حظيت وزارة حسن صبرى باشا بثقة أغلبية أعضاء مجلس النواب ،
وبعد أن تخلى عنهم حلفاؤهم الدستوريون ، لم يضعوا العراقيل ، امام وزارة
حسن صبرى باشا ، بل راحوا يوجهون كل طاقاتهم وأمكاناتهم - وقد كانت
فعلا كثيرة ، وكبيرة - لتحقيق نصر مؤزر في انتخابات رئاسة مجلس النواب .

وكان بعض السياسيين ، يعارضون في إعادة ترشيح الدكتور أحمد ماهر
لرئاسة مجلس النواب بعد أن أصبح زعيما للمعارضة ، وبلغه أن خرج ، أو
اخرج حزبه من الوزارة ، وكان السعديون يردون على ذلك القول بأنه لا يوجد
ابدا أى نص في دستور أية دولة برلمانية ، يجمع رئيس المجلسين النيابي . من

أن يكون له رأى مخالف لرأى الحكومة ، المهم ، ان يكون رئيس المجلس فى ادارته للجلسات بعيدا كل البعد عن الانحياز للحكومة ، أو للمعارضة وقد أثبت الدكتور أحمد ماهر - كما كان السعديون يرددون - انه فى رئاسته للمجلس محايد ، بل ومتزمت فى حياده .

ورغم ان انتخابات رئاسة مجلس النواب كان محددا لها نصف نوفمبر ١٩٤٠ ، الا أن المعركة الخاصة بتلك الانتخابات قد بدأت فى أكتوبر ١٩٤٠ ، وكانت بدايتها ساخنة جدا بسبب الظروف الحزبية المتتعة وقتئذ :

فالدستوريون ، ولهم فى المجلس حوالى التسعين نائبا ، ورغم الصلات الوثيقة التى تربط بين أحمد ماهر باشا ، رئيس الهيئة السعدية ، ومحمود باشا رئيس الاحرار الدستوريين ، كانوا يفضلون الا ينتخب الدكتور أحمد ماهر ، رئيسا للمجلس ، لانهم يفضلون أن يكون رئيس المجلس مستقلا ، ولهذا السبب ، ولأسباب أخرى أيدوا ترشيح د* بهى الدين بركات باشا ، لرئاسة المجلس فى الدور السابقة ، فلما كانت الدولة الحالية - دور نوفمبر ١٩٤٠ - حاولوا اقناع بهى الدين بركات باشا بمعاودة ترشيح نفسه لرئاسة المجلس ، ولكن بهى الدين بركات ، الذى لم يكتب له الفوز فى معركة عام ١٩٣٩ امام أحمد ماهر ، رفض ترشيح نفسه مفضلا ، ان يعطى كل جهده للجمعية الخيرية الاسلامية التى يرأسها بالرغم من تعريض الدستوريين والمستقلين اياه ، لخوض تلك المعركة ، التى كان المستقلون ، والدستوريون يرونها - بالنسبة لبهى الدين بركات باشا - سهلة للغاية « فى انتخابات عام ١٩٣٩ ، ورغم اشتراك السعديين فى الحكم ، ورغم تأييد الحكومة لأحمد ماهر باشا ، الا أنه لم يستطع الفوز عليه الا بثمانية عشر صوتا ، والان - عام ١٩٤٠ - والسعديون ليسوا فى الحكم ، ليس هناك ما يغرى هؤلاء الثمانية عشر صوتا بانتخاب الدكتور ماهر » .

وعندما فشل الدستوريون فى اقناع د* بهى الدين بركات باشا بترشيح نفسه لرئاسة المجلس ضد د* أحمد ماهر باشا ، أجمعوا على ترشيح أحد أقطابهم لرئاسة المجلس ، وهو ابراهيم دسوقى أباطة « بك » .

ولان الدستوريون بترشيحهم لدسوقى أباطة « بك » رتبسا لمجلس النواب ، متناقضين مع رأيهم السابق الذى عبر عنه أنه رغم احترامه ، وجهه لأحمد ماهر ، الا أنه يفضل ان يكون رئيس المجلس ، مستقلا لا حزبيا !

وقد حاول ابراهيم دسوقى أباطة « بك » بعد إجماع الدستوريين على ترشيحه لرئاسة المجلس ان يقنع الشيخ مصطفى عبد الرازق وزير الاوقاف بترشيح نفسه ضد د* أحمد ماهر ، غير ان الشيخ مصطفى عبد الرازق ، أثر

الا يخوض تلك المعركة ، غير المضمونة ! آثر الا يخوض تلك المعركة غير المضمونة. ورغم أنه لم يكون للوفديين في ذلك المجلس أكثر من دسنة نواب الا أن القيادة الوفدية كانت تصر على أن يعطى النواب الوفديون ، أصواتهم لدسوقي أباطة بك لا حبا في دسوقي أباطة « بك » ولكن كراهية في أحمد ماهر باشا ، ورغم اصرار القيادة الوفدية على أن يعطى النواب الوفديون أصواتهم لدسوقي أباطة ، السعديين كانوا على ثقة مطلقة من أن نصف هؤلاء النواب على الأقل ، سوف ينتخبون « القطب الوفدي القديم » د. أحمد ماهر ، وقد فعل هؤلاء الستة ذلك في الانتخابات الماضية رغم تأكيد القيادة الوفدية عليهم بضرورة انتخاب د. بهي الدين بركات منافس د. أحمد أحمد ماهر .

وكان المستقلون ، في المجلس - وهم أغلبية كبيرة - منقسمين فيما بينهم حول انتخاب د. أحمد ماهر : بعضهم يؤثر أحمد ماهر ، البرلمانى الممتاز وبعضهم يفضل دسوقي أباطة ، الحر الدستورى ، وبعضهم وقع في حرج شديد لانه يجمع بين صداقة أحمد ماهر ودسوقي أباطة وكان من بين هؤلاء الاصدقاء ، د. حنفى أبو العلا ، الذى أثر ان يخرج من الموقف المحرج ، بالالتجاء الى أبناء دائرته « محرم بك » ليستشيرهم فيمن ينتخبه لرئاسة المجلس ، فعقد سلسلة من الاجتماعات اشترك فيها كثير من ناخبيه ، وكانت اغلبية هؤلاء الناخبين تؤكد ميلهم الى انتخاب دسوقي أباطة وذلك بسبب معارضتهم لموقف د. أحمد ماهر من دخوله الحرب ، الى جانب الحلفاء !

وكان من بين الاعضاء الدستوريين الذين لا يكفون عن اعلان تأييدهم لاحمد ماهر رغم التحذيرات ، التى وجهها له ، رئيس الحزب ، واقطابه ، الا أنه كان مصرا على ان عامل الصداقة أقوى ألف مرة من عامل الحزبية وقد أصر الأستاذ شفيق جبر ، على التمسك بتأييده انتخاب الدكتور أحمد ماهر لرئاسة المجلس رغم اصرار الحزب على فصله منه .

ورغم ان على ماهر باشا ، لم يكن عضوا في مجلس النواب بل كان عضوا بمجلس الشيوخ الا أنه كان يملك عصبية هائلة في مجلس النواب وكان قد أشيع ان على ماهر ، يحارب ترشيح شقيقه أحمد ماهر لرئاسة المجلس لمعارضة أحمد ماهر ، لسياسة تجنيد مصر ويلات الحرب ، التى رفعت لواءها وزارة على ماهر غير ان الأستاذ سعد اللبان من أصدق أصدقاء على ماهر ، قد نفى هذه الشائعة نفيًا باتا وأعلن عن استعداد على ماهر لاصدار بيان مكتوب ينفي به تلك الشائعة المغرضة التى تحاول افساد العلاقة بين الأخوين الشقيقين !

وكان على ماهر قد بدأ يجمع حوله انصاره من المثقفين ، الذين كانوا يؤيدون رأيه في موقفه من الحرب وكانوا يزورونه باستمرار في بيته ، وكانت السفارة البريطانية تنظر بحذر شديد الى هذا التحرك ، الذى يقوم به على ماهر خاصة وقد نقل على لسان أحد أصدقائه ، مصطفى الشوربجي بك أن على ماهر باشا بسبيل انتشاء ناد سياسى يجمع أنصاره لأن بيته يضيق ، بهم ، ولأن بيته يبعد عن آخر محطة للتراموى ، بنصف ساعة مشيا على الأقدام .

هكذا كانت الأمور ، تجرى في الأسابيع الأخيرة ، لوزارة حسن صبرى باشا وقد سعدت الى حد كبير ، وأنا أقرأ في روز اليوسف في ٢٦ أكتوبر ١٩٤٠ فى العدد الذى احتفلت فيه بتمتة خمسة عشر عاما من تاريخها ، تحليلا سياسيا للأستاذ احسان عبد القدوس لعله كان من أوائل التحقيقات التى كتبها فى روز اليوسف والتى حرص على أن يوقعها باسم : احسان محمد عبد القدوس ، وكان التحقيق تحت عنوان : كلمة حق ٠٠ زعمائنا على حقيقتهم » وقد جامل بداية هذا التحقيق : احتارت اقلنا فى زعمائنا وحرنا فى دلهم ودلائهم فما من زعماء أمة من أمم العالم مر عليهم مثل هذا الموقف الذى يمر بنا دون أن يقدروا نتيجة الخطر ، الذى ينجم عن انقسامهم ، واختلافهم ودون ان يسارعوا ، الى الاتحاد ، ووضع أيديهم فى أيدي البعض حتى يقفوا صفا واحدا فى مواجهة الخطر وينقل احسان عبد القدوس على لسان مستقل كبير «بأله احسان عن فكرة » الوزارة المحايدة « التى ينادى بها الوفد وعما اذا كانت ستحقق قريبا ، ويقول المستقل الكبير : ومالها الوزارة دى ! اليس حسن صبرى مرضيا عنه من جميع الجهات ؟ ألم يثبت أنه يستطيع التفاهم مع جميع الاحزاب بمن فيهم الوفديون والسعديون ؟ واليسست الاعصاب بفضل هادئة ، والأمور تسير فى سيرها الطبيعى دون دوشة ولا أزمات ؟

ويتساءل احسان عبد القدوس عن عدم قيام هيئة تقف بجانب وزارة حسن صبرى ما دام قد ثبت ان جميع الاحزاب ترضى عنها ولماذا لا يتنازل النحاس باشا عن طلباته الخاصة بالوزارة المحايدة والبرلمان ولماذا لا يتنازل احمد ماهر عن رأيه وينضم الى رأى الاغلبية الساحقة حتى يسهل الجمع بينه وبين بقية الزعماء .

ويرد احسان على تساؤلاته تلك ، فى نهاية تحقيقه ، او مقاله السياسى بقوله : تذكرت أن الامر يستدعى التوضيح وان التوضيح هو الصفة الوحيدة التى تنقص زعمائنا

وتمتلئ الصحف اليومية الصادرة فى صبيحة يوم ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ بخطب الزعماء والقادة ، التى القوها فى اليوم السابق يوم عيد الجهاد ، وكان

البرلمان قد دعى للانعقاد فى ذلك اليوم ، ١٤ نوفمبر ، وفى الساعة الحادية عشرة الا ثلثا انتقل الملك من قصر عابدين الى دار البرلمان يرافقه حسن صبرى باشا رئيس مجلس الوزراء واصطف الامراء ، والنبلاء على يمين الملك فى « قاعة العرش » بينما اصطف على يساره رئيس الوزراء والوزراء وكان حسن صبرى باشا متمشحا بوشاح محمد على الذى كان قد أنعم به عليه الملك ، فى صباح ذلك اليوم .

وتسلم حسن صبرى باشا خطبة العرش من الملك فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة ، وبدأ فى تلاوتها بصوت هادى رزين ولكن فى بطن ، وتريث ، وظن المستمعون لاول وهلة ان مرجع هذه الاناة فى التلاوة يعود الى قصر الخطبة ولكن رئيس الوزراء لم يكده يصل الى منتصفها فى خلال سبع دقائق حتى بدت عليه علامات الاعياء فعلت وجهه - كما قالت صحف المساء التى صدرت بعد ساعة أو ساعتين من وقوع الحادث - صغرة شديدة ثم ضعفت قواه وخر فى موضعه مستلقيا على ظهره ، وأحاط به الوزراء يحاولون اسعافه ، وجيء له بكوب ماء ، وأكمل محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ تلاوة خطبة العرش فأنتمها فى خمس دقائق .

وقد حاول الدكتور على ابراهيم باشا وزير الصحة اجراء عملية التنفس الصناعى لرئيس الوزراء واستدعى رجال الاسعاف لنقله ، الى أحد المستشفيات غير ان روحه قد فاضت الى بارئها .

الفصل الرابع

فاروق يعرض رئاسة الوزراء على رئيس ديوانه أحمد حسنين ليتخلص منه

أنهينا الفصل السابق بالحديث عن نهاية حياة حسن صبرى باشا ، رئيس مجلس الوزراء ، وهو يلقي خطاب العرش نيابة عن الملك فاروق ، كما تقضى بذلك التقاليد الدستورية ، المعروفة وقتئذ ، وقبل أن نتحدث بالتفصيل عن تلك النهاية ننقل هنا - كوثيقة تاريخية - أقصر خطاب عرش عرفته سنوات ما قبل الثورة :

« حضرات الشيوخ ، حضرات النواب

أحييكم أجمل تحية ، وأسأل الله لكم فى مهمتكم توفيقا تزداد به الأمة قوة وتعتز به اتحادا يكفل خير الوطن واستقلاله وأمنه وسلامته .

لقد وقفت مصر من الحرب التى تستعر نارها ويمتد لهبها الآن غربا وشرقا موقفا أرادته الاناة ، واقتضته الحكمة ، وأدى اليه الحرص الأكيد على سلامة البلاد والوفاء بالعهد فنفلت معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا العظمى بنصها وروحها تنفيذ اخلاص وصدق وعملت على أن تكون علاقتها مع سائر الدول ، فى غير ما أثرت فيه الحرب علاقات مودة وصفاء ، وأقامت تنظر الى تطورات الحوادث بعين اليقظة ، واثقة بنفسها ، مطمئنة الى حليفتها ، حريصة على سيادتها واستقلالها ، محتاطة لمرء كل ما يمسها عاملة على أن تظل رغم تقلب الأحوال السولية ، آمنة ، محتفظة بكيانها .

ولا تزال هذه السياسة التى أقرتموها خلال الدورة البرلمانية السابقة والتى اتجهت اليها ارادة الأمة سياسة حكومتى ، وهى عظيمة الرجاء فى أن تؤتى هذه السياسة خير ثمراتها ، وإن يتم لمصر بفضلها كل ما ترحبه وتصبو اليه .

وقد رأت حكومتى ان معالجة ما نشأ عن الحرب من اضطراب فى شئون البلاد الاقتصادية خير كفيل بنجاح هذه السياسة فواجهت الحالة بكل ما استطاعت من وسائل ، وافتت فى حليفة مصر العظمى العون الصادق على ما أرادت . اتفقت معها على شراء محصول القطن الجديد ، ونظمت معها السوق المالية ، وبذلك استقرت المعاملات فلم يكن للتقلبات التى حدثت فى الخارج كبير الأثر فى مصر .

واتجهت حكومتى الى صيانة الاقتصاد الأهلى وتشجيع الانتاج الداخلى فى شتى نواحيه ، فكان من أثر ذلك كله أن عادت دورة التعامل فى أنحاء البلاد على نحو اطمأن الجميع اليه . وزاد فى طمأنينتهم ما أبدته حكومتى من حرص على تموين البلاد بكل ما هو ضرورى لها فى الظروف الاستثنائية الحاضرة .

ولم تصرف ظروف الحرب حكومتى عن العمل لاستكمال استقلال البلاد ، ولا عن اضطلاعها بأعباء الإصلاح فيها . لقد أقر البرلمان فى السورة الماضية الاتفاق الذى ألقى صندوق الدين كما عاون الحكومة بتأييده لها فيما نهضت به من أعباء الإصلاح فى حدود طاقة الخزينة التى تأثرت تأثرا محسوسا بالأحوال العالمية الحاضرة .

وتجرى الحكومة فى المستقبل على الخطة العملية التى جرت عليها حتى الآن واثقة من معاونتكم وتأييدكم كى يتصل الإصلاح بمرافق الدولة كلها وتظل البلاد آمنة مطمئنة فى هذا الدور المقيق من تاريخ العالم .

لقد كانت الحكمة رائدة الأمة المصرية فى جميع أحوالها وكان حرصها على استقلال الوطن واستمسكها به واتحادها فى سبيله أمنع سياج له وأعز زائد عنه ، وأنتم ممثلو الأمة ، أولتكم ثقتهم وحملتكم أمانتها فانهضوا بالأمانة وحققوا الثقة عاملين بحكمة الأمة وحرصها يستقيم ميزان العدل والأمن والطمأنينة فى البلاد . لقد وفّت مصر بعهودها وحافظت على طيب العلاقات مع سائر الدول فى الخارج فتخطت البلاد خلال الشهور التى انقضت منذ كانت الحرب الجاضرة أدق الظروف وأعصب الأوقات .

ولى عظيم الرجاء فى ان تظل الحكمة رائدنا وان يصبح العزم الصادق عدلنا .

لحظ الله وطننا العزيز بعنايته ، وشمله برعايته ، ووفقنا جميعا فى خدمته ، ليعز جانبه وتعلو كلمته .

انه سميع مجيب » .

أما كيف انتهت حياة حسن صبرى باشا فجأة فقد قالت المصادر المقربة من القصر ومن البرلمان ومن أسرة حسن صبرى باشا ، ان الرجل الوطنى

المصري ، الصادق الصريح ، حسن صبرى قد استيقظ فى ساعة مبكرة جدا من يوم ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ فصلى الفجر حاضرا ثم أخذ فى قراءة بعض آيات من القرآن الكريم .

ولما شعر بالتعب أخذ حقنة من الكيرومين ، التى اعتاد ان يأخذها فى مثل ذلك الحالات وخرج من منزله مصطحبا معه الأستاذ ميشيل ساويرس - من كبار رجال رئاسة الوزارة - فى نزهة قصيرة حول الجزيرة بالقرب من الشوارع الذى يحمل اليوم اسمه فى الزمالك - بالقاهرة .

وخلال تلك النزهة قال انه طلب من وزارة الدفاع أن تمنح ابنه الملازم ناول منير صبرى أجازة ليتسنى له حضور حفلة افتتاح البرلمان ، ليشترك فى الاستماع الى خطاب العرش ، الذى سيلقيه لأول مرة فى حياته ، ولكن وزارة الدفاع رفضت طلب رئيس مجلس الوزراء .

وعاد حسن صبرى الى منزله ، ليستبدل ملابسه وليذهب الى سراى عابدين ، حيث قابل الملك الذى فاجأه بتسليمه الوشاح الأكبر من نيشان محمد على .

وبعد أن تسلم الوشاح من الملك ، اتجه الى غرفة التشرifiات ، الى أن تحين لحظات قيام الموكب الملكى .

فى غرفة التشرifiات ناول الأستاذ ميشيل الوشاح ، طالبا منه أن يعاونه فى ارتدائه ، ولما كانت النياشين الكبيرة تعاد الى السراى الملكية عقب وفاة أصحابها ، فقد سأل « دولته » الأستاذ ساويرس قائلا : يا نرى كام واحد تحبلى لبس النيشان ده .

وقال له الأستاذ ساويرس : « ده باين عليه جديد يا باشا » .

وبعد أن ارتدى الوشاح جلس على مقعد وثير فى غرفة التشرifiات ، فأقبل عليه أحمد حسنين باشا ، ومراد محسن باشا ، ليهنئاه فقال لهما : « أنا حاسلم عليكم وأنا قاعد ، أحسن أنا تعبنا شويه ومش قادر أقوم .. » .

وصافحهما وهو جالس فى مقعده ، وطلب من الأستاذ ميشيل أن يتفق مع المصور ، واينبرج على موعد يصوره فيه بالوشاح الجديد .

هذا ما حدث قبل أن يوافق رئيس الوزراء الملك ، الى مبنى البرلمان ، أما ما حدث بعد أن أغمى عليه ، فقد سبق أن ذكرنا بعضه . فى الفصل السابق ، ونضيف أنه عندما أغمى على رئيس الوزراء ، وأراد البعض نقله من « منصة العرش » الى البهو الفرعونى ، لم يجلسوا مفاتيح الباب القريب منه ، فقاموا بكسر الباب ، ووضع رئيس الوزراء على الأرض والتف حوله الى جانب الدكتور على ابراهيم باشا وزير الصحة ، الدكاترة : حامد محمود ، ونجيب اسكندر ،

وحلمى الجيار ، وعبد الرحمن عوض ، وفؤاد رشيد ، واختلفت الصحف فيمن قام باجراء عملية التنفس الصناعى لحسن صبرى باشا ، أهو على باشا ابراهيم ، أم الأستاذ فؤاد رشيد ، ولكن ثبت أنه الذى قام بذلك هو الدكتور حامد محمود ودخلت السيدة الجليلة قرينة رئيس الوزراء ، منيرة هانم ، على زوجها وهو بين الموت والحياة ، وقالت أنه قد تعود على تناول حقن معينة فى وقت الأزمات ، وانصل بعضهم بالمنزل لارسالها الى مبنى البرلمان .

وجاء الملك ، وقف فى أحد أركان الغرفة وسأل الدكتور على ابراهيم باشا : هل هناك أمل ؟ وهز الدكتور على ابراهيم باشا رأسه علامة تدل على أنه لا أمل ، على الإطلاق .

وكان الدكتور ماهر موجودا فراح يواسى ابنه اسماعيل صبرى ، بعد أن أعلن الأطباء أن الروح قد صعدت الى خالقها ، وقام د. ماهر « بتوصيل » حرم الفقيد الى الباب الخارجى ، وكان البروتوكول يقضى بأن يخرج الأمراء أولا ، ولكن الدكتور أحمد ماهر ضرب بالبروتوكول عرض الحائط ، وأفسح الطريق لزوجته الراحل العظيم الذى نقل جثمانه الى منزله فى سيارة اسعاف تابعة للقصر .

وكان الذى تولى تحرير شهادة الوفاة هو على ابراهيم باشا .

واذا كان الشعب - كما أذكر جيدا - قد استقبل وزارة حسن صبرى باشا بفتور ، بل بضيق شديد ان لم يكن بغضب ما بعده من غضب ، فقد ودع الشعب الرجل وداعا حافلا مهيبا ، شارك فيه كل قادة البلاد ، وزعمائها وجماهير كثيرة من كافة طوائف الشعب ، الذى عرف للرجل أخيرا - وبعده وفاته قدره ، ومكانته ، ووطنيته ، وجراته ، وصراحته .

ومن بين ما رواه الأستاذ الشيخ عبد المجيد اللبان - وكان وقت وفاة حسن صبرى باشا - شيئا بكلية أصول الدين وكان فى نفس الوقت قد تتلمذ على يدى الأستاذ حسن صبرى - أن قليلين من رجال الأزهر استقبلوا تدريس العلوم الحديثة بالأزهر ، بثورة عنيفة ، بينما أغلبية الأزهرين قد استقبلت ذلك بترحاب شديد ، وقد كان الأستاذ حسن صبرى أفندى هو مدرس الرياضة الذى رحب به الجميع ، الراضون عن تدريس العلوم الحديثة ، والساخطون على تدريسها .

ويمضى الشيخ اللبان قائلا : ان الأستاذ حسن صبرى كان يلقي دروس الحساب على الأزهرين فى مدرسة خليل أغا ، وكانت وقتئذ فى المكان الذى توجد به ادارة الأزهر ، وقد بلغ من اهتمام الأزهرين بدراسة الحساب والجغرافيا وغيرهما مما كان يطلق عليه العلوم الحديثة أن بعض الأزهرين كانوا ينظمون مواد تلك العلوم ، شعرا ويحفظونها عن ظهر قلب .

ويذكر الشيخ اللبان أن الأستاذ على شقير قال في كروية الأرض وكانت تدرس في علم الجغرافيا :

والأرض قالوا انها دائرة كبيرة الحجم شبه الكرة •

ويرى الشيخ اللبان أن حسن صبرى ، ظل يدرس العلوم الحديثة فى الأزهر ، خمس عشرة سنة ، حتى أختير عضواً فى المجلس الأعلى للأزهر ، حيث كان أكثر أعضائه صراحة وجرأة : وقد حدث أن طلب الشيخ سليم البشرى طيب الله ثراه ، وكان شيخاً للجامع الأزهر ، نقل - هكذا يقول الشيخ عبد المجيد اللبان - حيث كنت أقوم بالتدريس ، فى معهد الاسكندرية الدينى ، الى معهد أسيوط وذلك لأن جهة من الجهات طلبت ذلك ، وعندما عرض الأمر على المجلس الأعلى أمر حسن صبرى على معرفة أسباب النقل ، فلما قيل له أن جهة ما هى التى طلبت النقل ، رفض الموافقة على طلب النقل ، وظل يكافح الى أن أقنع بقية أعضاء المجلس الأعلى ، وكان أن سحب الشيخ سليم البشرى مذكرته ، وبقيت حيث كنت مدرسا ، بمعهد الاسكندرية الدينى « وكانت الجهة التى يعينها الشيخ اللبان السراى •

وقد قام مجلس النواب بتأبين حسن صبرى باشا فى جلسة خاصة بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٤٠ وقد جاء فى كلمة رئيس المجلس د • أحمد ماهر : ان وفاة حسن صبرى باشا خسارة كبرى ، للبلاد ، خصوصا فى هذا الظرف ، العصيب ، الذى نحن أحوج ما نكون فيه الى جهود العاملين المخلصين الذين كان حسن صبرى منذ نشأته فى طليعتهم • لقد حرمنا من جميل سعيه ونزاهته فى العمل • وصدقه فى القول واستقلاله فى رأى وحسن تشريفه للشئون العامة وشغفه بجمع الكلمة ورغبته الأكيدة فى ضم الصفوف ونوحيد القصد رغم اختلاف الوسائل ، والجهود • • »

ويتوجه د • ماهر نيابة عن أعضاء المجلس ومن فوق منصبه بخالص العزاء الى السيدة الفاضلة عقيلة حسن صبرى باشا وإلى أبنائه ، وأفراد أسرته الكريمة •

وكان حسين سرى باشا قد خلف حسن صبرى باشا ، فى رئاسة الوزراء وقد كان مما قاله حسين سرى باشا فى مجلس النواب ، باسم ، الحكومة الجديدة : بقلوب تفيض بالآسى ، والآسف ، أتحدث الآن ، عن الرجل العظيم ، المغفور له حسن صبرى باشا ، وقد كان بالأمس قسوة ، وكلمة ، وعملا ، صالحا ، يملأ السمع والبصر ، ويشير الأكبار والاعجاب وإذا هو الآن مجرد ذكرى تثير اللوعة والألم •

لقد ظل رحمه الله يغالب المرض ويغلبه ، ويقاوم الضعف ، ويقهره ، ويعمل بالعقل ، الرصين ، وتجارب السنين ، والحكمة البالغة والاخلاص الوفير

حتى وافاه القدر المحتوم فوق ، أمامكم فى هذه القاعة الكبرى رافعا علم
المجاهد ، وخطاب العرش يتدفق من فيه مع ما كان يعانيه أفراس شهيد الواجب ،
الوطنى بل راح مثلا ، أعلى ، فى التضحية لمصلحة الوطن .

وكان من بين ما قالته صحيفة الديلى تلجراف - فى مقالة افتتاحية طويلة - :
لقد سطا الموت على رئيس وزراء شعب صديق حليف ، فطويت بذلك صفحة
ناصعة مجيدة من صفحات شخصية ممتازة كانت تبشر بالخير لمصر ، وخاصة
فى هذه الأيام التى لا يستغنى فيها عن حكمة الرأى وعظم النفوذ .

وتعتبر الصحيفة البريطانية عما تحس به بريطانيا من خسارة لوفاة
حسن صبرى باشا ، وهى خسارة يشعر بها خاصة الوزراء البريطانيون ،
ويزيد فى الأسف ما هناك من اعتبارات شخصية ، وسياسة اذ كان الفقيه
رحمه الله ، موضع حب الناس واحترامهم ، عندما كان وزيرا مفوضا لمصر ،
فى لندن فمند بضع سنين . وهم لا يزالون ، لهذا الاحترام ، وذلك الحب ،
محافظين والحق ، انه ليس من السهل ، اليسير ملء الفراغ ، الذى خلفه الرزء ،
فى الفقيه حسن صبرى وطويت ، بذلك ، صفحة حسن صبرى باشا كرئيس
للوزراء .

وبدأت ، صفحة جديدة ، لحسن سرى باشا ، رئيس الوزراء ، الجديد .

ويقول الأستاذ محمد التابعى : فى مساء نفس اليوم ، الذى توفى فيه
حسن صبرى باشا ، صدر مرسوم ملكى يكل الى عبد الحميد سليمان باشا
القيام بأعمال رئيس الوزراء ريثما يتم اختيار الذى يخلف حسن صبرى باشا ،
فى رئاسة الوزراء .

وكان هذا المرسوم مناورة تمويه ، وتضليل أخرى من حسنين باشا -
كما يقول الأستاذ التابعى - لأن السفارة البريطانية ، قد فهمت - كما فهم
الناس - من انابة عبد الحميد سليمان باشا للقيام بأعمال رئيس الوزراء ،
ان أمر اختيار الرئيس الجديد للوزارة قد يطول ويستغرق بضعة أيام ، ولكن
السفارة والسفير والوفد ، والأحزاب : كل هؤلاء فوجئوا - بعد يوم واحد -
باختيار حسن سرى باشا رئيسا للوزراء .

ويروى الأستاذ التابعى قصة اختيار حسن سرى باشا ، لرئاسة الوزراء ،
نقلا عن أحمد حسنين باشا بقوله : يقول حسنين باشا بالطبع : كلمنى الملك
بالتليفون فقلت له ، هل يأذن لى مولاي بمقابلته ؟ فقال : أيوه ، لكن خليك
فى مكتبك ، وأنا جاي عندك . وجاء فاروق ، وقد تكلف هيئة الجده وعرض
على رئاسة الوزارة ، وكان على ماهر باشا هو السياسى ، الوحيد الذى استقبله
الملك سرا ، بعد وفاة حسن صبرى باشا واستشاره فى الموقف

وأدركت - هكذا يقول حسنين باشا - ان ترشيحي لرياسة الوزراء جاء من جانب على ماهر ، وانه مقلب من رفعتة ، لكى يتخلص منى نهائيا : يعنى أبقي رئيسا للوزارة أسبوعين ، أو شهرا ، ثم أقال ، أو أرغم على الاستقالة ، وأخرج من السراى الى دارى لأبقى فيها نهائيا . أدركت هذا بالبدية ولأن فاروق ، الذى كان يعارض ويرفض تعيينى رئيسا للديوان لا يمكن أن يكون هو صاحب فكرة تعيينى رئيسا للوزارة ، الفكرة اذن فكرة ، على ماهر ، ولغرض خفى .

ويقول أحمد حسنين : اعتذرت بأدب عن قبول المنصب الكبير .

وقال لى الملك : لا تتسرع : فكر شوية ، كمان ، وسوف أعود اليك

وتركنى ، وانصرف ، وهنا دخل عبد الوهاب طلعت باشا ، فطلبت أن يوافيني بدوسيهات رؤساء الوزارات والوزراء ، السابقين .

وفى ادارة المحفوظات بقصر عابدين ملف أو دوسيه خاص لكل رئيس وزارة سابق ، وكل وزير سابق وكل زعيم سياسى من السياسة المصريين

عاد الملك وسألنى : هيه .

وقلت له : ياتقعدنى جنبك ياتخرجنى من السراى ، وسأل الملك

يعنى ايه .

وقلت : أنا لا أصلح لهذا المنصب تم ان الناس سوف تقول أن حسنين ربى فاروق وكسب نفوذا ، عنده لكى يستغل هذا النفوذ ويعمل نفسه رئيس وزارة ، بينما فى البلد عشرات ممن يصلحون خيرا منه لهذا المنصب . ونسأل فاروق : زى مين ؟ قلت : هذا ما أبحث فيه الآن وقال فاروق : ضرورى هذا المساء ، تقول لى مين ، قلت : سمعا وطاعة سوف أقدم اسم المرشح ، هذا المساء .

وعاد فاروق ، بعد نحو ساعة ، وسألنى مين بقى يا سيدي ، الذى ترشحه ؟ وقلت حسين سرى . وصاح فاروق : أعوذ بالله دا راجل بتساع الانجليز ، مش ممكن ، شوف لك حد تانى وتركنى وخرج .

وجلسنت أنتظر عودته ، وكنت أعرف ان فاروق لا يستريح الى حسين سرى ولا يحبه رغم وجود صلة النسب العائلية ورغم اجتماعه به مرارا ، فى سهرات الأسرة ، فقد كان حسين سرى زوجا لخالة الملكة فريدة .

ويقول أحمد حسنين : انه وضع استقالته اذا لم يعين حسين سرى باشا . وانه قد أخذ يشرح للملك سر اختياره لحسين سرى باشا ، فهو نسيبك وهو أحرص الناس على حقوقك ونحن فى ظروف عالمية ومفاجآت دولية خطيرة . . والحكم الآن فى أيدي أحزاب الاقلية ، التى لا تمثل البلاد ، والوفد صاحب

الأغلبية الحقيقية ، مقصى عن الحكم ، وتعيين رجل مستقل غير حزبي مثل حسين سرى فى رئاسة الوزارة قد يخفف ولو قليلا من حدة خصومة الوفد للسراى ، ثم ان حسين سرى ، رجل مقبول عند الانجليز ، وسوف يسكتون على تعيينه كما سبق ، ان سكتوا على تعيين حسن صبرى باشا ولا يلحون ولا يندرون . بوجوب قيام ، وزارة وفدية : يعنى اننا بتعيين حسين سرى نتفادى الاصطدام الآن بالانجليز ، ووافق الملك ، على اختيار حسين سرى باشا لرئاسة الوزارة . وراح رسل القصر يبحثون عن حسين سرى باشا ، الى أن عثروا عليه ، وكلفه الملك بتشكيل الوزارة « وكان ذلك فى مساء ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ » .

وبعد ساعتين ، تم تشكيل الوزارة وأدى الوزراء ، اليمين الدستورية فى الساعة الثامنة مساء وكان أول المهنتين لحسين سرى باشا الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر الشيخ محمد مصطفى المراغى وعبد الوهاب طلمعت باشا وكيل الديوان الملكى ، وعلى الشمسى باشا رئيس مجلس ادارة البنك الاهلى وصالح حرب باشا ، والسفير البريطانى سير مايلز لامبسون . و . و .

ويقول الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق ، فى كتابه « تاريخ الوزارات المصرية » الذى أشرف عليه الأستاذ حسن يوسف - وهو الذى عايش جزءا من تاريخ الوزارات المصرية وشارك فى أحداثها وخاصة خلال الفترة من ١٩٤٢ الى ١٩٥٢ يقول : حتى لا يفاجأ البريطانيون بتعيين رجل لا يرغبونه فى المنصب الذى خلا بوفاة حسن صبرى باشا ، فقد بادر السير مايلز لامبسون ، الى الالتقاء ، برئيس الديوان أحمد حسنين باشا وحذره من تعيين محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ . كرئيس للوزارة وذلك ، بعد أن ترددت الأقوال عن أن النية تتجه الى هذا التعيين وقد ساق السفير البريطانى فى القاهرة لحسين باشا الأسباب ، التى تدعو بريطانيا الى عدم الثقة فى مرشح ، القصر ، وكان منها ما هو معروف من علاقة وثيقة بين خليل بك وعلى ماهر باشا كما كان منها أيضا ما هو معروف من آراء ، الرجل ، التى يدافع عنها باستمرار عن المصالح الإيطالية ، فى مصر .

وحين سأل حسنين عن يرضحه السفير البريطانى أجاب لامبسون أن هذا ليس من شأنه ولكنه يطلب رجلا ، محل ثقة وقدرة والحرب على أبواب البلاد ، ثم ان أفضل الصيغ قيام لحكومة تتكون من ائتلاف الأحزاب ولكن اذا تعذر ذلك فبالامكان اقامة حكومة محايدة تسندها كل الأحزاب أو على الأقل لا تعارضها ثم يشير السير مايلز لامبسون من هذا الى وجود عدد من الرجال القادرين ، على تأليف حكومة من هذا النوع ، مثل حافظ عفيفى أو على الشمسى ، وهما معروفان باخلاصهما ، للمعاهدة بالإضافة الى تمتعهما بثقة الشعب المصرى ، والحكومة البريطانية : هكذا تقول الوثائق البريطانية ، كما أن هذه الوثائق « من لامبسون ، الى هاليفاكس » تقول أيضا : فى صباح اليوم التالى

١٥ نوفمبر ١٩٤٠ « يتصل رئيس الديوان أحمد حسنين باشا بالسراييلز لامبسون ويبلغه بصورة سرية للغاية أن النية قد استقرت ، على تكليف حسين سرى باشا وزير الاسغال فى الوزارة السابقة بتأليف الوزارة الجديدة وقد أبدى السفير البريطانى ارتياحه للاختيار ووصف سرى باشا ، بأنه صديق للبريطانيين ورجل على قدر كبير من النشاط والتصميم بالرغم من بعض ميوله الاوتقراطية .

شئ آخر ، دعا السير ماييلز لامبسون لبدء ، ارتياحه لاختيار حسين سرى باشا وهو ما كان يجهر به دائما من أقوال تنضح بالكراهية لعل ماهر باشا العدو اللسود « آنذاك للبريطانيين » .

أما د . محمد حسين هيكل فيؤكد ، ان حسين سرى باشا ، أثناء نشييع جنازة « حسن صبرى باشا » ضحى ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ طلب اليه أن يخاطب زملاءه الوزراء ، الدستوريين لكيلا يغيب أحد منهم ، عن القاهرة بعد ظهر هذا اليوم عند ذلك ، عرفت أنه كلف بتأليف الوزارة الجديدة .

ويضيف د . هيكل ، الى ذلك قوله : ذهبت بعد ظهر يوم ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ الى رئاسة مجلس الوزراء بدعوة من حسين سرى باشا ، والتقيت هناك بعبد المجيد بك ابراهيم صالح ، وتحدثنا فى تأليف الوزارة ، واتفقنا على أن يضم للأحرار الدستوريين وزير ، جديد ، انتهى رأينا ، الى أن يكون ، محمد « بك » عبد الجليل ، أبو سمرة ، وعمل سرى باشا فى المستقلين ، بضمه للوزارة حسن صادق « بك » ! وكيل المالية ، وجعله وزيرا لها وكذلك تم تأليف الوزارة ودعى أعضاؤها للاجتماع ، واتفقت كلمتهم على أن برنامجها هو برنامج ، الحكومة السابقة .

وكان تأليف وزارة حسين سرى باشا ، الأولى ، على النحو التالى : حسين سرى : للرئاسة والداخلية والخارجية : محمد حلمى عيسى : للعدل ، صليب سامى ، للتجارة والصناعة ، محمد حسين هيكل للمعارف ، الشيخ مصطفى عبد الرازق : للأوقاف : عبد القوى أحمد : للأشغال ، أحمد عبد الفغار للزراعة ، عبد المجيد ابراهيم صالح : للمواصلات والتموين ، على ابراهيم للصحة ، حسن صادق : للمالية ، محمد عبد الجليل ، أبو سمرة للشئون الاجتماعية ، يونس صالح : للدفاع الوطنى .

ولوحظ ، أن أحدا من الحزب الوطنى ، لم يشترك فى وزارة حسين سرى باشا ، وقد قيل ، كتبرير لعدم اشتراك حافظ رمضان باشا فى وزارة حسين سرى باشا أن الحزب لا يقبل الاشتراك فى وزارة تتعارض مبادئها مع مبادئ الحزب الوطنى ، ولم يكن هذا التبرير ، معقولا ، لأن سياسة وزارة حسين سرى كانت هى سياسة وزارة حسن صبرى ويخيل الى أن حافظ رمضان باشا

رئيس الحزب الوطني ، قد رفض الاشتراك في الوزارة الجديدة لأنه لم يستطع أن يحقق بعض ما كان يطالب به الحزب الوطني في وزارة حسن صبرى ، كما أن مقاومة غالبية ، أعضاء اللجنة الادارية للحزب الوطني لاشتراك حافظ رمضان ، باشا في الحكم ، كانت قد تضاعفت . أثناء وزارة حسن صبرى باشا ، الأمر الذى دعا حافظ باشا الى عدم الاشتراك في وزارة حسين سري وقيل أن صحة حافظ رمضان باشا لم تمكنه من الاشتراك في الوزارة وكان حسين سري ، قد عرض على عبد الرحمن الرافعى بك أن يشترك الحزب في الوزارة ولكنه بعد التشاور مع زملائه ، قرر الاعتذار عن المشاركة في الوزارة وكان حسين سري من مواليد « ١٨٩٢ » وكان والده ناظرا للأشغال وهو من خريجي السعيدية الثانوية ، وقد حصل على دبلوم الهندسة من جامعة لندن ١٩١٥ وكان متخصصا في شئون الري وقد عمل مساعدا ، لمدير أعمال شئون الري بوزارة الأشغال وتدرج في وظائف وزارة الأشغال الى أن أصبح وكيلها ، وقد تولى وزارة الأشغال في عام ١٩٣٧ كما ولى بعدها وزارات ، الدفاع والمالية والمواصلات وقد قيل عن حسين سري ، انه نجح نجاحا كاملا ، كوزير ، للأشغال ونجح نجاحا ، قريبا من الكمال في وزارة الدفاع ولكنه لم ينجح الا نجاحا نوعيا ، كوزير للمالية .

وكان حسين سري ، وقت تشكيله الوزارة من أصغر رؤساء ، الوزارات. سنا ، ان لم يكن أصغر رؤساء الوزارات سنا اذا استثنينا الأمير محمد توفيق. باشا الذى كان قد ألف وزارة في عهد والده اسماعيل باشا ، وكان محمد توفيق باشا وقتئذ وليا للعهد !

والجدير بالذكر ، أنه بعد أيام من تشييع جنازة حسن صبرى باشا ، وتأليف حسين سري باشا وزارته الأولى قام الملك فاروق برحلة صيد ، الى البركة الملكية بناحية المنصورة وكان يرافقه في رحلته تلك النبيل اسماعيل داود والنبيل حسن طوسون والدكتور فؤاد سلطان وياوره اليوزباشى عز الدين عاطف ، و . و .

الفصل الخامس

معركة عنيفة بين الحليفين « الأحرار الدستوريون والسعديون » حول رئاسة مجلس النواب

تحدثنا عن المناورة السياسية ، التي واكبت تشكيل وزارة حسين سرى باشا ، وكيف ان الملك فاروق - بتحريض من على ماهر باشا وكما يقول أحمد حسنين - عرض على أحمد حسنين ، تشكيل الوزارة ، بغية التخلص منه ومن نفوذه في السراي ، وكيف فهم ، أحمد حسنين - كما يقول أيضا - المؤامرة ورفض تشكيل الوزارة ، وفي نهاية الحلقة أشرنا الى نوع من الاستهتار الملكي ففي تلك الأيام السياسية ، العصيبة آثر الملك فاروق أن يقوم برحلة صيد الى بركته الملكية ، قرب المنصورة يرافقه فيها عدد من النبلاء والأصدقاء ، بل لقد وجد لديه الوقت ليشتري ، في معرض اقامته الجمعية الزراعية الملكية .

وكانت الجمعية الزراعية الملكية قد نظمت في ذلك الوقت معرضا للكلاب عرض فيه ١٣٠ كلبا من مختلف الفصائل والأشكال وقد اشترك الملك فاروق ، في هذا المعرض ببعض كلابه من بينها كلبه المشهور « كلودو » وقد فاز كلب الملك فاروق - بالطبع - بالجائزة الأولى من الفصيلة الذئبية !

وقد روى لي الأستاذ أمين محمد فهميم السكرتير الخاص للملك فاروق أن فاروق قد ذكر له ، أن كل أصدقائه تنكروا له ، بعد النورة وانه - أي فاروق - سأله - سأل أمين فهميم - ذات مرة : أتعرف من هو أوفى مخلوق عرفته في حياتي ، وقال ، أمين فهميم : فلان ، ورد فاروق : لا ، وقال أمين فهميم : لعله ، فلان أو فلان ، وقال فاروق : لا هذا ، ولا ذاك ، انه لا يخطر على بال أحد انه لورينو .

ولورينو - كما يقول الأستاذ أمين محمد فهميم - هو الكلب البوليسي الخاص بفاروق ، الذي ظل يلازمه ، كظله ، ولما مات ، أمر فاروق بأعداد قبر

له ، بقصر المنتزه تعلوه ، لوحة رخامية عليها اسمه الأصلي كما هو وارد في شهادة أصله . . « كلودوفون دن هاوذن » .

كان هذا يجرى بينما الغارات الجوية التي شنتها الطائرات الإيطالية قد أحالت ، الكثير من أحياء الإسكندرية الى ركام ، تلك الغارات التي وصفها حسين سرى باشا رئيس مجلس الوزراء ، بأنها مؤلمة ، ومؤسفة للغاية ، لأنها أصابت الفقراء :

وكان حسين سرى باشا ، قد حرص مع بداية توليه الوزارة ، على أن يؤكد أنه مستقل لا ينتمى الى أى حزب ، فالعدالة بين الجميع ، هى رمز ، الحكم ، الحاضر العدالة بين جميع الألوان ، والأديان والنزعات والحق ، وحده هو الفيصل ، وفيما عدا ذلك ، عمل سريع ، وبت سريع وقد كان أول ما رزئت به وزارة حسين سرى باشا وفاة وزير الدفاع ، يونس صالح باشا الذى وافته المنية بعد أيام من تقلده وزارة الدفاع .

أما أولى الأزمات ، التي واجهت الوزارة الجديدة ، فقد كانت بلا جدال أزمة انتخابات رئيس مجلس النواب : وكان حسين سرى باشا ، يحرص ، على أن تتوثق علاقاته بالسعديين وعلى رأسهم ، الدكتور أحمد ماهر ، باشا ، وفى نفس الوقت كان حريصا على ارضاء الدستوريين ، الذين رشحوا ، الأستاذ ابراهيم الدسوقي أباطة ، وكانوا ينتظرون من رئيس الوزارة ، أن يقف ، الى جانبهم باعتبارهم ، الحزب الوحيد الذى تعتمد عليه ، الوزارة فى مجلس النواب .

ولكن حسين سرى باشا ، فيما يبدو كان صريحا ، وواضحا ، للغاية مع السعديين ومع الدستوريين ، ولذلك ، أعلن أنه ووزارته ، على الحياد فى معركة رئاسة مجلس النواب ، ولذلك لم يظهر للحكومة فى هذه الانتخابات - كما يقول د . هيكل - أثر وقد اشتد وطيس معركة رئاسة المجلس ، غير أن المعركة لم تطل اذ أجريت الانتخابات فى ١٨ نوفمبر ١٩٤٠ - أى بعد أربعة أيام من وفاة حسن صبرى باشا وأسفرت عن فوز الدكتور ماهر باشا بـ ١٣٠ صوتا بينما حصل الأستاذ ابراهيم دسوقي أباطة على ١٠٩ أصوات ونال صدقي باشا - الذى لم يكن مرشحا - صوتين كما نال النائب عيسوى صقر - الذى لم يكن مرشحا أيضا - صوتين ، ونال توفيق دوس باشا صوتا واحدا ، وفور اعلان انتخاب د . ماهر باشا ، رئيسا لمجلس النواب ، صعد أحمد ماهر ، الى المنصة ليشكر النواب جميعا ، على ما أملاه ضمير كل واحد منهم على نفسه فى صدد هذه الانتخابات وخص بالذكر ، أولئك الذين تفضلوا باعطائه أصواتهم وهم يخالفونه فى رأى ذلك لأنهم فرقوا بين ما يقتضيه هذا المركز من اعتبارات وبين الرأى السياسى ، لشاغله وقال د . ماهر انه لا يعتبر انتخابه ، دليلا ، على أى اتجاه من الاتجاهات .

وكان جميلا ورائعا - أن يقف الشيخ مصطفى عبد الرازق وزير الأوقاف -
الحر الدستوري - نيابة عن الحكومة ، مهنتا ، الرئيس الجديد ، للمجلس مؤكدا
أن موقف الحكومة كان موقف حياد ، لأنها ترى أن هذا الأمر ، من اختصاص
اننواب وحدهم ، والحكومة لا تفرق بين أى عضو يرى الأعضاء أنه أصلح
لرئاسة مجلسهم والحكومة لا ترى فى الدكتور ماهر - الرئيس الجديد - الا
صديقا كريما سواء ، آكان فى المعارضة ، أم فى جانب التأييد . وحدث
النائب محمد محمود جلال باسم الحزب الوطنى وكان من بين ما قاله :

سيدى الرئيس الموقر : فى مدى الأحد عشر عاما ، التى تشرفنا فيها
بتداول شئون وادى النيل المحبوب بين جدران هذا المجلس وما فارقت فيها
مقعدى هذا - كنت وإياكم ، على خلاف فى رأى ولكننا قدرنا فيكم دائما ،
الحزم فى الرئاسة والنزاهة فى توجيه المناقشات ، وشهدناكم تعطون الحق
فى الكلام لكل من يطلبه دون أى تمييز مهما اختلفت الظروف وانما ينظر الى
هذا التقدير حين يأتى الانتخاب للرئاسة ولهذه الصفات اللازم توافرها فيمن
ينتخب لرئاسة المجلس ، الموقر ، اتجه الذين أولوكم ثقتهم ، وعلى هذا
الأساس أهنتكم بهذه الثقة » .

كانت معركة رئاسة مجلس النواب من أعنف المعارك ، وأكثرها سخونة ،
وكانت بحق صورة للحياة السياسية والحزبية منها بنوع خاص ، وتعطينا
الصحف الصادرة وقتئذ وهى تتناول هذا الموضوع صورة حية لحياتنا السياسية
والحزبية فى بداية الأربعينات تقول مثلا مجلة روزاليوسف ، وهى تصف
جلسة الانتخاب : « كانت جلسة حافلة ، عامرة وكانت أعصاب الجميع مرهقة
الى حد التوتر وكان « فرسا الرهان » يجلسان فى مقعديهما تبو عليهما سمات
الهدوء ، الذى يسبق العاصفة وعلى الرغم من أن الدكتور ماهر كان يحتفظ
بهدوء كبير ، فان أصابعه كانت تعبر عن ثورة مكتوتة ، وكانت فى يده ورقة
يخط عليها أرقاما أغلب الظن أنها كانت حسبة يقوم بجمعها وطرحها وإخراج
النتائج أما الدسوقي بك فقد كان بادئ الاضطراب والتأثر طوال فترة
الانتخاب ، فلما باتت تبشير النتيجة غادر المجلس قبل اعلانها ليستعيد هدوءه
فى مكان آخر .

وكان النواب الوفديون قد اتفقوا فيما بينهم على ألا يضعوا أوراقهم فى
صندوق الانتخاب قبل أن يعرضوها على كبيرهم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ،
ويوافق عليها .

وكان الأحرار الدستوريون يعرضون أوراقهم أيضا على لجنة مؤلفة من
أقطابهم كانت مهمتها الكشف على أوراق زملائهم والاستيثاق من مطابقتها لقرار
الحزب ، ولكن أحد النواب من الأحرار الدستوريين وصف هذا الاتفاق بأنه
اتفاق بارد لأن فيه معنى الشك فى ذمة النواب مع أن نوايا النواب يجب أن

تكون فوق مستوى الشبهات لأن المسألة مسألة ثقة ، وأدرك النواب السر في ثورة زميلهم حينما تبين لهم أنه أعطى صوته لمرشح السعديين ، وعندما قام الدكتور ماهر ليعطى صوته عثرت قدمه في بساط القاعة عثرة خفيفة فتفاطل الأستاذ الدسوقي بك واعتبرها بداية طيبة له وقال : أهو سقط قبل الانتخاب ، وعندما قام الأستاذ الدسوقي بك ليعطى صوته قال الله أكبر فارتفع صوت من الخلف يقول : على من طغى وتجبى ، وكان مفهوما أن الدكتور بهي الدين بركات باشا سيعطى صوته للدسوقي بك أو على الأقل ، لن ينتخب الدكتور ماهر ولكن الذى حدث ان سعادته لم يعط صوته لا للدكتور ماهر ولا للدسوقي بك ولكنه وضع فى صندوق الانتخاب ورقة بيضاء من غير سوء .

واتجهت الأنظار الى الأستاذ سابا بك حبشى وتساءل كثيرون ماذا يكون موقفه من زعيمه السابق هل يعطيه صوته ، أم يحتفظ به لخصمه ، وتمثر سابا بك فى خفوه ، ووضع ورقته فى صندوق الانتخاب ثم ابتسم للدكتور ماهر فى حياء ، وهنا أدرك النواب ، أن زميلهم وإن كان قد استقال من الهيئة السعدية الا انه لا يزال يحتفظ بصداقته للدكتور ماهر . وكان السائد ان الأستاذ شفيق جبران لن يحضر الجلسة حتى لا يتورط فى اعطاء صوته لصديقه الدكتور ماهر ، وبذا يكون قد خرج ، على قرار حزبه ولكن « شفيق » حضر الجلسة وأعلن لزملائه فى صراحة أن مسألة الرئاسة تخص كل نائب ، وكل نائب حر فى أن ينتخب من يشاء من غير رجوع الى حزبه ، ومن هنا فهم الجميع أنه خارج على حزبه وأن صوته سيعطيه للدكتور ماهر ، ولأول مرة يظهر شفيق جبر على المسرح بوجه عار لم تمسسه يد الماكير على أنه ما كادت تعلن نتيجة الانتخاب حتى كان أول مهنئى الدكتور ماهر ، هو الأستاذ شفيق جبر ، وقد كانت التهنية علنية وأمام اخوانه النواب الأحرار ومال زميل على زميل وقال : شفيق جبر ، يلعب على المكشوف . فقال الآخر : أحسن من الذى يلعب من وراء الستار .

وعند فرز الأوراق ، استبعدت لجنة الفرز أربع أوراق ، قالت عنها أنها باطلة ، من بينها اثنتان استبعدتا لأن على أحدهما الدكتور أحمد ماهر مشطوب ومكتوب تحته اسم الدسوقي بك ، وعلى السورقة الأخرى اسم الدسوقي بك مشطوب ومكتوب تحته اسم الدكتور ماهر ، وصاحبها هاتين الورقتين أحدهما النائب المحترم حسنين سعيد والآخر هو النائب المحترم حامد العلايلي .

وتقول روزاليوسف عن معركة انتخاب وكيل مجلس النواب ما يلى :

● كان الأحرار الدستوريون قد وعدوا الأستاذ عبد الحميد عبد الحق - زعيم المعارضة الوفدية فى المجلس - بتأييده اذا رشح نفسه لوكالة المجلس. نظير تأييد الوفديين لهم فى انتخابات رئاسة المجلس وبناء على هذا الاتفاق أعطى جميع النواب الوفديين أصواتهم للدسوقي بك أباطة . ولم يخرج واحد منهم

على المجموع ويعطى صوته للدكتور أحمد ماهر بدليل أنهم جميعا أطلعوا الأستاذ عبد الحق ، على أوراق الانتخاب قبل ان يلقوها في الصندوق .

● بعد ظهور نتيجة الانتخاب ذهب « معالي » أحمد بك عبد الغفار و « معالي » عبد الحميد إبراهيم و « معالي » عبد الجليل أبو سمرة بك الى غرفة الدكتور أحمد ماهر ، واختلوا به وتشاوروا في بقية انتخابات المجلس فاقترح الوزراء الدستوريون أن تبقى الترشيحات كما كانت في العام الماضي على أن يرشحوا محمد بك توفيق خليل مكان المسوقى أباطة بك الذي كان وكيلًا للمجلس في العام الماضي ، ومعنى ذلك أنهم تخلوا عن ترشيح الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، وقبل الدكتور أحمد ماهر ، الاقتراح ولكنه اشترط على الدستوريين أن يؤيدوا ترشيح الأستاذ عبد الرحمن البيل لرئاسة لجنة المالية بالمجلس وقبل الدستوريون هذا الشرط ، وسمع الأستاذ عبد الحميد عبد الحق بالحبر فاتصل « بمعالي » أحمد بك عبد الغفار و « معالي » عبد الجليل أبو سمرة بك تليفونيا وقال لهما : عيب ، الوزيران ، زعيم المعارضة الوفدية بضرورة تلافى حدوث هذا العيب وعاد الأحرار الدستوريون لبحث موضوع تأييد ترشيح عبد الحميد عبد الحق لوكالة المجلس ولكنهم اتفقوا على ألا يتفقوا . وأفتح قوسا بسيطا ، لأقول : ان روز اليوسف نشرت كاريكاتيرا مع موضوع انتخابات مكتب مجلس النواب يقول أحدهما للآخر : أنا مبادئ أنظف مبادئ سياسية في البلد ، ويرد عليه الآخر بقوله : طبعا مادام بتغيرها كل ثلاثة أشهر وأقفل القوس بسرعة !

● وتنتهى روز اليوسف ما كتبتة عن معارك انتخاب رئيس ووكيل رئيس مجلس النواب بقوله : يجب أن نسجل للأستاذ عبد الحميد عبد الحق موقفا جديرا بالشناء فقد رشح نفسه لوكالة المجلس ، وكانت الأصوات التي نالها تدل دلالة واضحة على ماله من مكانة طيبة بين زملائه النواب ، النواب الذين يضمهم مجلس لا يعترف به حزب الأستاذ عبد الحق .

وقد حمده الكثيرون للنائب الوفدى ترشيح نفسه ، واعتبروا هذه الخطوة من جانب الوفد في الاعتراف بمجلس النواب دليلا على الاتجاه نحو الحق ، وكان أول اشتراطاته حل هذا المجلس لأنه لا يمثل الأمة تمثيلا صحيحا ، ونحن وان ساءنا سقوط الأستاذ عبد الحق في هذه الانتخابات الا اننا نهنيئ به بما ناله من أصوات تدل على تقدير واعتراف له بالكفاية الشخصية : لقد كانت انتخابات المجلس هذا العام تنم عن روح دستورية تليق بنواب أثبتوا أنهم جديرون بعضويتهم ، حريصون على المبادئ الدستورية وحرية الرأي التي كفلها الدستور !!

أما مجلة المصور ، فقد كتبت في باب « سكلانس » ، الذى يحرره « منحوس » ، وهو لقب كان يختاره أستاذنا فكرى أباطة ليوقع به مقالاته

وتعليقاته ، المتحررة من كل قيد ، تقيده به دار الهلال أو الحزب الوطني ، أو
أى قيد آخر : يقول الملحوس تحت عنوان : المعركة الكبرى • الله أكبر ،
الله أكبر ، ولله الحمد : انتهت مصر من معركتها الكبرى الخاصة برياسة
مجلس النواب ، ومناصب الوكلاء والسكرتاريين والمراقبين ، وتفرغت للمعارك
الصغرى الدائرة فى أوروبا بحرا ، وجوا ، وبراً •

غير أننا نسجل للتاريخ هذه الظواهر - جمع ظاهرة - الاجتماعية :

أولاً : عرف الوفد من قديم الزمن بأنه كتلة وأن التماسك والتساند هما طابعاه ،
والسعديون ، وفديون وقه ظلوا محتفظين بالطابعين والكتلة •

أما الحزب الدستورى فقد عرف منذ وجاه بأنه عدة أحزاب فى حزب •
فقال عبد الرزاق حزب ، ورشوان بإسما محفوظ وجماعة من أسسوا فنادوا
حزب ، وحفنى محمود بك حزب ، والبحاروة حزب ، والمدهش مع كل هذا
التفكك أن الحزب الدستورى معروف فى قاموس السياسة المصرية بأنه أبرع
حزب فى المعارضة وسر قوته فى موظفى الحكومة الكبار الذين « ترستقوا » -
ترستق معناها تمكن - من زمن فى مناصب الدولة الكبرى ، ومن هنا نعرف
سر فشله عندما يذوق النعيم ، وسر نجاحه عندما يذوق الجحيم •

ثانياً : للتاريخ ، ثبت فى هذه المجلة أن المناصب الوزارية « هانت »
أى والله العظيم هانت لدرجة أنه قد أصبح يتطلع إليها كل « حزبى » يأتى
عليه الدور ، ولدرجة أنه أصبح يتطلع إليها كل شاب ناشئ مهدت له الحزبية
قليلاً من السمباتى ، والدرجة ، والقبول ، أى والله هانت المناصب الوزارية
حتى ملأت أدمغة الناشئين من خيرة المتخرجين فى أكبر جامعات الثقافة
الأوروبية ، وكانت نتيجة ذلك أن كل طامع فى المجد متعجل له أخذ يشتري
الوصول إليه بأساليبه ، وأحلامه ومبادئه ، فرماها كلها فى السوق ليشتري
بها الأمل السريع •

ثالثاً : النطلع للمناصب الوزارية شغل شبابنا كما شغلهم التطلع لأى
منصب ولو كنت قد درست مثل ربح التهافت على وظائف الرقابة والسكرتارية
بمجلس النواب لعلمت أننا فى موجة أخلاقية كبرى تعصف بالأغصان اليانعة
من شبابنا المأمول فيه : كل مرشح كان يتصل بمختلف الأحزاب جهراً ، إن
أمكن وسراً إن لم يمكن ، وهذه أساليب « العمد » من الطراز القديم لا يفرق
الباحث الاجتماعى فيها بين المتعلمين وغير المتعلمين • وهكذا أسفرت معركة
الانتخابات فى مجلس النواب ، عن نمر ومناورات ومؤامرات ، وألاعيب ،
وخداع ، وعليه العوض •

وتقول أيضاً مجلة المصور ، عن ترشيح الأستاذ عبد الحميد عبد الحق
لو كالة المجلس : ان الترشيح قد عرض على الهيئة الوفدية البرلمانية للنواب ،

فوافقت عليه وان النحاس باشا شخصيا قد وافق على هذا الترشيح قبل اعلانه
وان موافقة الوفد - كوفد - على هذا الترشيح قد تمت بالاجماع !

وكان هذا الذى قاله المصور ردا على ما قيل من أن الأستاذ عبد الحميد
عبد الحق قد رشح نفسه لوكالة المجلس بصفة شخصية ، فأكد المصور على
لسان مصدر وفدى موثوق به أن ترشيح الأستاذ عبد الحميد عبد الحق لم يكن
بمبادرة شخصية منه بل كان باجماع الوفد والهيئة الوفدية البرلمانية .

وقد نشر المصور حديثا للدكتور أحمد ماهر عقب انتخابه رئيسا للمجلس
قال فيه : لا أزال على اعتقادى من أن أكثرية مجلس النواب يشاركوننى فى
الرأى فى وجوب الاشتراك فى الدفاع عن البلاد خصوصا بعد الاعتداءات
الاطالية الأخيرة ، ولكننى لا أعتبر فوزى برئاسة المجلس دليلا على أن جميع
الأصوات التى حصلت عليها تشاركنى الرأى أو تدل على أى اتجاه من
الاتجاهات ، فأنى أعتقد أن بعض الذين أعطونى أصواتهم يخالفوننى فى
الرأى ، كما أن بعض الذين أعطوا منافسى أصواتهم يوافقوننى ، وقد أعلنت
على أثر انتخابى أننى سأدافع عن رأى وسأطلب الى الجميع تأييده ، وأنى
مؤمن كل الايمان بأن اخلاصى فى الدفاع عن مصلحة البلاد ، كقيل بأن يكشف
للأمة أن الدعوة التى أدعو اليها هى أول واجب يقوم به زعماء البلاد فى ظروفنا
الراهنة ، التى أصيبت فيها باعتداءات مبكرة » .

ويقول د . أحمد ماهر ، انه لا يفرق فى الوقت الحاضر ، بين اعلان
الحرب ، وحالة الدفاع ، فقد كانت الحرب فى العصور الماضية مقيدة بقوانين
وكان لاعلان الحرب معنى قانونى معروف ، أما اليوم فقد صارت بعض الدول
تعتدى على البعض الآخر دون أن تعلن الحرب عليها كما فعلت ألمانيا مع بولندا
والدانمرك وهولندا ، وبلجيكا وكما فعلت اليابان مع الصين باعلان الحرب
وقيام حالة الدفاع فى الوقت الحاضر سيأتى ونحن فى هذه الآونة ازاء اعتداءات
من ايطاليا علينا فواجبنا الآن ، أن نهيب للدفاع عن كياننا ونرد المعتدى على
بلادنا فالوقت ليس وقت اعلان الحرب ولكنه وقت يجب علينا أن ننهض فيه
سريعا بالدفاع ، هذا ما تدعو الهيئة السعدية اليه وليس صحيحا اننا نقهقروا
فى دعوتنا ولا تنازلنا عن شىء من رأينا » ! .

وفى حديث أدلى به حسين سرى باشا ، رئيس الوزراء الجديد الى المصور ،
نفى فيه نيته فى احداث أى تغيير وزارى فى هذه الآونة بل طلب رئيس الوزراء
الى المصور ان ينفى على لسانه هذه الشائعة ، ليتيحاً للوزارة جو من الصفاء
تستطيع فيه القيام بمهمتها فى خدمة البلاد ، كما أكد رئيس الوزراء فى
حديثه أيضا أنه لا علاقات حرب للموظفين ، ولا تخفيضات فى مرتباتهم ، ويؤكد
رئيس الوزراء أيضا أن المعاهدة المصرية البريطانية ، كانت عاملا عظيما فى
الانتصار البريطانى على الايطاليين فقد أوفنا بعهودنا ، وقمنا بتسهيل الأعمال

الحرية ، وقدمنا المساعدات اللازمة للجيش البريطاني ليستطيع أداء مهمته على الوجه الأكمل وقد استفادت بريطانيا بهذه المساعدات في انتصارها العظيم على الايطاليين ، كما استفادت مصر ، .

ويختار الله الى جواره يونس صالح ، وزير الدفاع ، بعد أن حضر الاحتفال بافتتاح مشروع مياه الشرب في الفيوم ، وكان يونس صالح من خريجي مدرسة الحقوق عام ١٩٠٣ وكان من زملائه فيها جعفر والى باشا ، وتوفي دوس باشا ، ورشوان محفوظ باشا ، وزكى العربى باشا ، وقد اتهم في بعض حوادث ثورة ١٩١٩ وسجن - رهن التحقيق - مدة طويلة ، ثم أفرج عنه فعاد الى العمل بالمحاماة ، ومن المحاماة عمل كمدير لأكثر من مديرية ، ثم عين مستشارا ملكيا مساعدا ، ثم رقى الى منصب مستشار ملكى فى أوائل عام ١٩٣٩ ، ويونس صالح باشا من قبيلة جهينة مركز شبين القناطر .

وكان قد قضى حياته كلها أعزب عزوفا عن الزواج ، وقد أجرى حسين سرى تعديلا فى وزارته ، فنقل حسن صادق وزير المالية الى وزارة الدفاع واختار عبد الحميد بدوى باشا رئيس قضايا الحكومة وزيرا للمالية .

وكان حسين سرى يعلق آمالا كبيرة على قبول عبد الحميد بدوى للوزارة بعد ان رفضها مرات عديدة اذ كان يرى فى عبد الحميد بدوى بوصفه من أساطين القانون محاميا بارعا يمكن أن يتولى الدفاع عن الحكومة فى مجلسى البرلمان خاصة بعد أن قويت المعارضة بانضمام السعديين اليها !!

وعن اختيار حسين سرى باشا ، لعبد الحميد بدوى باشا ، يقول د. هيكى باشا : كان حسين سرى شديد الحرص على مركز وزارته ، وكان يتلمس فى تصرفاته الا يصدر عنه ما قد يضر بهذا المركز ، فهو لم يكن السياسى الغامر ، الذى كان حسن صبرى باشا ، ولم يكن رئيس حزب يعتمده على قوة برلمانية يطمئن اليها ولم يكن له من التجارب السياسية على مر السنين ، ما يجنبه هذا التلمس ، فقد قضى حياته موظفا فى وزارة الأشغال ، وكان والده اسماعيل سرى باشا وزيرا للأشغال ، وكانت له عنه رجالها مكانة الأب من أبنائه ، وكان الذين تولوا وزارة الأشغال بعده من المهندسين المصريين يقلدون مكانته هذه فيهم وكانوا يسبقون على حسين باشا من التقدير ، ما يوجب نشاطه الشاب ، وحسن ادراكه لواجب المهندس فى وزارة الأشغال ، ولهذا بلغ حسين سرى باشا أن أصبح وكيل وزارة الأشغال فى سنوات قليلة فلما ألف محمد باشا محمود وزارته فى سنة ١٩٣٨ كان لسرى باشا ، عند الملك فاروق مكانة خاصة عاونت كفاءته فاختره محمد محمود باشا وزيرا للأشغال معه ، وقد حدثنى حسين باشا بأنه سيخلف محمد محمود باشا فى رئاسة الوزارة ، فلما ألف على ماهر باشا وزارته فى سنة ١٩٣٩ خلفا لمحمد محمود ، شعر سرى باشا بشئ من المرارة ، لكنه لم يفقد الأمل وكان ذلك شأنه

حين ألف حسن صبرى باشا وزارته ، فلما فاجأت المنية حسن صبرى باشا وألف هو الوزارة بعد أن اشترك مع هؤلاء الرؤساء الثلاثة ، الذين سبقوه ، واجهته صعاب عديدة فشعر بالحاجة الى تقوية سنده فى الوزارة ، ولما كان قد قضى حياته موظفا فقد لجأ ، بادئ الأمر ، الى اختيار موظف ممتاز ، محترم من الجميع ضمه الى وزارته وحسب فى هذا الضم التقوية الكافية له ، وللوزارة ، هذا الموظف الممتاز هو عبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة ، والذي اعتذر قبل ذلك فلم يقبل غير مرة أن يكون وزيرا لانه كان بكفائه الفقهية العالية وذكائه النادر وبمنطقه البديق شديد الحرص على أن يظل فى رئاسة لجنة القضايا فلما فكرت وزارة محمد محمود باشا فى انشاء مجلس الدولة وأن يكون رئيسه غير قابل للعزل اتجه تفكير المسئولين الى أن يكون بدوى باشا رئيس مجلس الدولة فلما لم يصدر التشريع بانشاء هذا المجلس بقى رئيسا للجنة القضايا ثم قبل أن يعاون سرى باشا وزيرا للمالية .

ولعله قبل هذا المنصب بعد أن كان قد اعتذر عن قبول مثله من قبل لأنه اعتبره تمهيدا لرياسة الوزارة : جرى من بعد بينى وبين حسنين باشا رئيس الديوان الملكى حديث ذكر لى أثناءه ان القصر كان يرشح بدوى باشا لرياسة الوزارة ، يوم تضطر وزارة سرى باشا للاستقالة لسبب أو لآخر ، آكان بدوى باشا يعلم بهذه النية من جانب القصر ؟ ذلك ما لا أعلمه وما لم أفكر فى سؤاله حسنين باشا عنه لأن الظرف الذى جرى فيه هذا الحديث بينى وبين رئيس الديوان كان قد باعه بين بدوى باشا ورياسة الوزارة وقده رحب الوزراء جميعا ورحبت معهم باختيار بدوى باشا وزيرا للمالية واعتبرنا ذلك كسبا للوزارة عظيما ، وهنأت أنا سرى باشا حين طالعنى بهذا النبأ تمهيدا لصدور المرسوم ، بتنفيذه وقده اعتبر المثقفون فى مصر هذا التعيين نصرا لسرى باشا لأن علم بدوى باشا ومكانته كان لهما فى نفوسهم تقدير بالغ غاية السمو . . .

الباب الخامس

الفصل الأول

أكبر عقلية قانونية في مصر يوقع وزارة حسين سرى باشا في خطأ قانوني ودستوري جسيم

● سبق أن أشرنا الى رغبة حسين سرى باشا ، في تعزيز وزارته وتقويتها ، أمام الحملات التي يمكن أن توجه لها من المعارضين في مجلسي البرلمان ، خاصة بعد أن انضم السعديون الى أولئك المعارضين بل أصبحوا أقوى المعارضين للوزارة .

وقد اعتبر حسين سرى باشا ، قبول عبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة الاشتراك في وزارته كوزير للمالية كسبا كبيرا للوزارة لما يتمتع به بدوى باشا من مميزات شخصية عالية ، ومن كفاءة قانونية متميزة وعبد الحميد بدوى - حقا - من خيرة الشخصيات السياسية ، والقانونية ، لا في نطاق الوطن العربى وحسب ، وإنما على النطاق العالمى ، ولعل أبرز عربى ، وشرقى ساهم فى وضع ميثاق الأمم المتحدة ، وقضى سنوات عديدة فى محكمة العدل الدولية كقاض ، وكنايب للرئيس ، كان هو عبد الحميد بدوى ، بل لعل لا أذكر أن مصر يا أو عربيا ، قام أعضاء مجلس الأمن برثائه عندما مات ، غير عبد الحميد بدوى وعبد الحميد بدوى ، من مواليد المنصورة « ١٨٨٧ » وان كان قد نشأ بالاسكندرية ، وتلقى تعليمه الابتدائى فى مدرسة جمعية العروة الوثقى ، وتلقى تعليمه الثانوى فى مدرسة رأس التين ، وكان عبد الحميد بدوى من أبرز خريجي قسم اللغة الانجليزية بمدرسة الحقوق ، وكان ترتيبه الاول ، وكان من بين زملائه فى التخرج « ١٩٠٨ » حسن نشأت ، حسين هيكل ، نجيب الغرابي ، نجيب سالم ، السيد العشرى ، وهيب دوس ، مصطفى الصادق ، توفيق الشناوى ، عبد الحميد مصطفى .

وفور تخرج عبد الحميد بدوى عين فى النيابة فى طنطا ، ثم فى الاسكندرية ، ولما كان كل مدرسى وأساتذة مدرسة الحقوق من الأجانب وقد رغبت الحكومة

المصرية ، فى تمصير تلك المدرسة ، فكان لا بد من ارسال بعثة من خريجي الحقوق الى أوروبا ليعودوا مدرسين ، وأساتذة فى مدرسة الحقوق .

وفى عام ١٩٠٩ اختارت الحكومة عبد الحميد بدوى ، وبهى الدين بركات ، وعبد الحميد أبو هيف فى أول بعثة لدراسة القانون ، وقبله قضى عبد الحميد بدوى فى تولوز ، عاما واحدا ، وكان قد سمع بأن خير من يجيد اللغة الفرنسية فى فرنسا هم أهل تولوز ، ولم يكن ذلك صحيحا اذ الصحيح أنها « توز » ، لا تولوز ، وقد اختلط على عبد الحميد بدوى الأمر لا سيما أنه لم يكن يعرف من اللغة الفرنسية وقتئذ ، الا المبادئ البسيطة ، وكان العام الذى قضاه عبد الحميد بدوى فى تولوز عام دراسة اللغة الفرنسية كلفة ، ثم انتقل بعد تولوز ، الى جرينوبل لأن جامعة باريس كانت - وقتئذ - مركزا للنشاط السياسى ، وكان المطلوب بالنسبة لطلبة البعثات المصرية أن يذهبوا الى أماكن ليس فيها عمل سياسى ، خاصة وان العمل السياسى كان - وقتئذ - محرما على طلبة البعثات .

وحصل عبد الحميد بدوى على درجة الدكتوراه من جامعة جرينوبل ، كان أول مصرى يحصل على درجة الدكتوراه من تلك الجامعة ، وكان أحد الأساتذة الفرنسيين الذين أشرفوا على اعداد رسالة عبد الحميد بدوى هو مسيو ياديفان ، الذى عين بعد خمسة وثلاثين عاما قاضيا فى محكمة لاهاي الدولية مع تلميذه المصرى د. عبد الحميد بدوى .

وعاد عبد الحميد بدوى من جرينوبل ليعمل مدرسا بمدرسة الحقوق ، ثم اختاره عبد الخالق ثروت باشا وزير الحقانية فى وزارة حسين رشدى باشا « ١٩١٤ » ليكون سكرتيرا فنيا له ، وقد استفاد عبد الحميد بدوى من خبرة عبد الخالق ثروت باشا وعلمه الفزير الوفير .

وفى ثورة ١٩١٩ ، أريد النيل من بعض القانونيين المصريين ذوى النشاط الوطنى ، وه من بينهم عبد الحميد بدوى ، الذى نقل الى طنطا ، وقد اختار - فيما بعد - عدلى باشا ، الأستاذ عبد الحميد بدوى ليكون سكرتيرا لوفد المفاوضات المصرية البريطانية ، فبذل جهودا شاقة مضنية فى اعداد كل ما يتعلق بتلك المفاوضات ، وتكررت الاستعانة به من قبل بعض الوزراء ، ورؤساء الوزارات فيما بعد ، فى كثير من الأمور السياسية ، والقانونية المستعصية .

وكانت لجنة قضايا الحكومة ، لا يخلها مصرى كل من فيها أجنبى .

وعندما أراد عدلى يكن باشا - وكان وقتئذ رئيسا للوزارة - ادخال عبد الحميد بدوى كمصرى - فى لجنة قضايا الحكومة - أثر أن يطرق باب ادخال المصريين ، الى تلك القلعة يرفق فاقترح - فى استحياء - على مسيو

بيولا كازيللى رئيس لجنة قضايا الحكومة أن يقبل تعيين عبد الحميد بدوى مستشارا ملكيا مساعدا فى لجنة قضايا الحكومة بالرغم من أن عدلى يكن باشا كان يرى أن عبد الحميد بدوى أحق بأن يكون مستشارا ملكيا ، لا مستشارا ملكيا مساعدا ، وكم كانت المفاجأة عندما قال مسيو بيولا كازيللى لعدلى يكن باشا ردا على اقتراحه الخاص بقبول تعيين الأستاذ عبد الحميد بدوى مستشارا ملكيا مساعدا : لا يا دولة باشا ، ان لجنة قضايا الحكومة ، لا تقبل أن تعين بدوى بك مستشارا ملكيا مساعدا ، ولكنها تكون سعيدة جدا لو قبل عبد الحميد بدوى أن يعين مستشارا ملكيا .

وكان عبد الحميد بدوى أول مصرى يعين فى لجنة قضايا الحكومة وأول مصرى يعين - فيما بعد - رئيسا لها .

وإذا كان عبد الحميد بدوى عضوا فى لجنة الثلاثين التى وضعت دستور ١٩٢٣ فقد كان فيما بعد ركنا هاما من أركان الوفد المصرى الذى ألغى الامتيازات الأجنبية التى كانت عبئا ثقيلا وكريها على المصريين طوال سنوات الاستعباد والاستعمار ، وذلك فى عام ١٩٣٦ .

وقد دعا ثروت باشا ، عبد الحميد بدوى للاشتراك فى وزارته التى ألفها فى ٢٥ إبريل ١٩٢٧ ، ولكن عبد الحميد بدوى رفض الاستجابة الى رجاء أستاذه ثروت باشا ، وظل على رفضه المنصب الوزارى طويلا لأنه كما كان يقول يؤثر المنصب القضائى على المنصب الوزارى .

وقد سئل عبد الحميد بدوى غداة تعيينه وزيرا للمالية فى وزارة حسين سرى باشا ، عن مسألة اصلاح قوانين الأحوال الشخصية بمراسيم دون مناقشتها فى البرلمان ، واعتبار البعض ذلك مخالفة دستورية ، وقد أجاب بدوى باشا عن ذلك السؤال بقوله : ان هذه المسألة لم تنته فيها الى رأى وان كان معظم الأمم الدستورية الأخرى قد أخذت بطريقة أو بأخرى تجعل من تلك القوانين الجامعة Code جملة واحدة لا تقبل التعديلات ، الحزبية ، ولا تكون محلا للمناقشات العامة ، لأنها مسألة فنية ، والقوانين الجامعة كالبنيان المرصوص لا تمس ناحية منه دون أن تتأثر سائر نواحيه .

وقد كان بدوى باشا يعرف دائما بأنه حلال المشاكل الدستورية والقانونية ، وبأنه مفتى السلوة القادر على أن يجد لكل معضلة حلا .

وقد كان أستاذا الكبير عبد الرزاق السنهورى يقول دائما عن عبد الحميد بدوى أنه أكبر عبقرية فى القانون ظهرت فى مصر فى العصر الحديث .

ومما نذكره هنا ، أن أستاذا فكري أباطة كعادته دائما فى الخطابات المفتوحة التى يرسلها الى من يشاء ، باسم من يشاء أيضا ، قد تصور أن

المغفور له ثروت باشا قد كتب رسالة الى عبده الحميد بدوى بمناسبة اختياره وزيرا للمالية ، وكان من بين سطور تلك الرسالة :

عزيزى بدوى :

سلام من الآخرة ، الى الدنيا ، سلام من أحب من أحببت ، الى أحب من أحببت ، فى عالم الواجب ، وعالم الدواوين أخبرونا - هنا - انك قبلت أخيرا ما رفضته كثيرا ، فقلنا لقد وفق حسين سرى ، الى ما لم يوفق من كانوا أقرب اليك وجدانا ، وأكثر عليك سلطانا ، ولكنك فى ظرف أجلت وصفه كما أنت مجيد دائما ، انك لم تقبل المنصب ، اختيارا ، ولا تعيينا ، وانما قبلته تجييشا وتجنيدا ، فاقبل وليقبل معك حسين سرى ، التهنة من عدلى وسعد ورشدى وباقى من خبروك ، وعرفوك موظفا نموذجيا ، ومصريا عبقريا .

وعن وزارة المالية يقول فكرى أباطة : وزارة المالية وزارة ضخمة عاتية ، هى فى نظرى وزارة الوزارات ، أليست هى الدكاتورة التى فرضت سلطاتها على كل الوزارات ، انت رجلها حقا ولكنك تتجند فيها فى ظروف عنيفة ومن طبعك - كما عرفتك - ان تحتال قبل أن تحسم والتحايل يحتاج وقتا طويلا ، ويبدو لى أن العصر الحديث غير عصرنا القديم ، يبدو لى ان طابع العصر الحديث هو الحسم ، قبل التحايل .

وطول البال حيلة لا تعالج سرعة الحوادث ، والأحداث ، وأخشى ما أخشاه عليك ان تكون اقامتك الطويلة فى كهفك الفقى وعشرتكم الطويلة لنظم الحكم السابقة قد أورثت طبيعتك المهمل ، والترث ، والتردد ، وهى كلها صفات لا تسير العصر الحديث ، عصر السرعة والجنون .

كان اسلوبنا فى الحكم - فيما مضى - اسلوب الاحتمال ، والمجاملة ، والمصادقة سواء كان ذلك فى عالم الدبلوماسية أم عالم المالية ولكن الشعوب اليوم تقتنص حقوقها اقتناصا ، وسلاحها القوة ، لا الضعف ، والطلب ، لا الرجاء ، والاستقلال لا الانتظار ، فأرجو أن يكون عبده الحميد بدوى باشا قد تطور ، وقد « تعصر » وقد ارتدى رداء السياسة الجديدة ، وخلع رداء السياسة القديم .

ويدعو ثروت باشا ، عبده الحميد بدوى باشا - أو هكنا تخيل فكرى أباطة - الى استغلال ملكته فى حسن التعبير ، والتصريف والتحويل والتحايل على اللفظ والمعنى : لملك تستطيع بفضل براعتك ، فى اللغة والأسلوب ، ان توافق بين « اعلان » الدفاع و « تقرير » الدفاع فيكون لك ، ولبراعتك اللغوية ، فضل جمع الخصمين على « جملة » والتوفيق بين الرايين ، ورأى - رأى ثروت باشا - ورأى الذين هنا معى : ان الخلاف تصلحه جملة ، ويوحده تعبير .

وما أراد فكرى أباطلة تبيانه على لسان ثروت باشا ، ان بإمكان عبده الحميد بدوى أن يصلح بين سرى وبين السعديين وبين السعديين وبين الدستوريين ، بين أولئك الذين يقولون بدخول مصر الحرب اذا توغلت إيطاليا فى الأراضي المصرية وبين الذين يقولون اذا ابتداءت إيطاليا التوغل فى الحدود المصرية بين القائلين بأنه على مصر أن تقرر حقها فى الدفاع عن نفسها وليس الاعلان فقط من ذلك الحق و . و .

وبناءً ، وزارة سرى باشا تستعد لمواجهة البرلمان خاصة وكانت لجنة الرد على خطاب العرش فى مجلسى النواب والشيوخ ، تواصل اجتماعاتهما : لجنة الرد فى مجلس النواب وأغلبيتها من السعديين ترى أن خطاب العرش موجز ، مقتضب من حيث الخطأ السياسية ازاء موقف مصر من الحرب وان الوزارة ، كان يجب عليها أن تحدد تحديداً يشبه الأرقام منى تنطبق شروط دخول مصر الحرب وفى أى ظرف وعند حدوث أى حادث ، وبمعنى أدق تقييد السلطة التنفيذية بالقيود الواضح لا المبهم ، هذا بينما ترى الأقلية فى لجنة الرد على خطاب العرش فى مجلس النواب ان الحكمة السياسية الناضجة تستلزم بقاء النص على ما هو عليه فان هذه المسائل الخطيرة ، يجب الا تكتنفها الشروط ، ولا البنود ما دام المجلس موجوداً فى كل وقت اذا جده جديد .

أما فى مجلس الشيوخ فان لجنته قد شكلت من المستقلين والوفديين والسعديين ، والدستوريين وتحمس بعض أعضاء اللجنة لبحث مشروع الرد على خطاب العرش بصفة مستعجلة ، ولكن رئيس المجلس - محمد محمود خليل بك - اقترح ان يؤجل نظر مشروع الرد حتى يبيت مجلس النواب فى الموقف وحجته فى ذلك أن مجلس الشيوخ من الوجهة الدستورية هو الفرمة الميكانيكية لمجلس النواب ، ولا تجوز الفرمة قبل سير الآلة الميكانيكية وانما بعد مسيرها وطروء ما يستلزم هذه الفرمة .

وقد أخذت اللجنة المختصة بنظرية الفرمة هذه ، فأجلت جلسة مجلس الشيوخ الى أجل غير مسمى ، وسافر الرئيس - رئيس المجلس - الى الاسكندرية ، ليخلو بنفسه .

وقد وضع أنطون الجميل بك مشروعا للرد بأسلوبه الكيس الذكى ووضع الشيخ عباس الجمل عن السعديين مشروعا معارضا آخر ومشروع أنطون الجميل بك ، يمتاز بلباقته وأناقته فهو لا يقول للوزارة أن خطابك مقتضب لم يتضمن خطة مالية عامة ولا اجتماعية عامة وانما يقول : كنا نرجو أن تعلن الحكومة أن خطتها فى كذا وكذا هي كيت ، وكيت .

وكان المجلسان يتأهبان - فعلاً - لأعنف المعارك وأشدها .

وكانت أولى ثمار اختيار بلوى باشا وزيرا البلده فى حديث عملية اسقاط نصف أعضاء الشيوخ وعدد أعضاء المجلس وقتئذ ١٤٧ عضوا بينهم بعض الوزراء ورئيس الشيوخ وفى المجلس ٦٨ وفديا ١٨ دستوريا ١٦ سعديا ٣٩ مستقلا ، ٣ اتحاديين شعبيين ٢ حزب وطنى ومجموع هؤلاء ١٤٦ والباقون هم الوزراء مضاف اليهم المقاعد الخالية ومن هؤلاء ٥٩ عضوا من المعينين أما ما يوازي خمسى مجموع الأعضاء ، والباقون ، هم المنتخبون وعددهم ٨٨ عضوا .

والأعضاء الحاليون تنتهى عضويتهم فى مايو ١٩٤١ ولكن الدستور ينص على أن تجرى الانتخابات للشيوخ الجدد ، بدل الذين يسقطون بالاقتراع قبل انتهاء الدورة بستين يوما أى فى مارس من هنا بدأ التفكير جديا للسير فى الاجراءات التى يقتضيها اسقاط نصف الأعضاء !

وبدا الخلاف - فيما يتعلق برئيس المجلس هل مدة بقائه تحسب بالسنة أم تحسب بالدورة وبالرجوع الى السوابق الدستورية ظهر أن رشدى باشا عومل على أنها دورات بينما يحى ابراهيم باشا - وقد كان كل منهما رئيسا لمجلس الشيوخ - عومل على أنها سنوات كان الخلاف قائما بينما الدستور يقول بالسنوات لا بالدورات ولم يكن الخلاف عن كلمتى السنوات والدورات وحسب بل كان هناك خلاف أشد وأخطر : هل يمكن أن تتم الانتخابات فى موعدها الدستورى أم لا يجب أن تتم ؟ وهل عدم اجراء الانتخابات يقتضى عدم اجراء التعيين أم لا ؟

وعن هذه النقطة الخطيرة ، بل النقاط الخطيرة يقول د. هيكى : واجهت الوزارة بعد تولى بلوى باشا منصبه فيها مشكلة من مشاكل ألفقه الدستورى كان للرأى الذى انتهى اليه فيه آثار بعيدة المدى فى حياة مصر البرلمانية من بعد : ومنشأ هذه المشكلة ان مجلس الشيوخ كان يحل موعده تجديد النصف فى ٧ مايو ١٩٤١ فينتخب النصف من أعضائه المنتخبين ويعين النصف من المعينين ، ولما كان المجلس قد انتخب كله فى ٧ مايو ١٩٣٦ فقد وجب اجراء القرعة التى يتعين بها من يخرجون من أعضائه ومن يبقون منهم وكان واجبا أن تجرى هذه القرعة قبل ٧ مارس ١٩٤١ ليتسنى اجراء الانتخابات للتجديده النصفى قبل ستين يوما من انتهاء مدة الأعضاء الذين يخرجون بالقرعة وقد رأى سرى باشا بمشورة بلوى باشا أن الخير فى عدم اجراء الانتخابات بحجة قيام الحرب وعدم تمرىض البلاد الى هزة لا تتفق ، وما يقتضيه الجهود الحربى من طمأنينة الأمة واستتباب السكينة بين ربوعها .

ولعل سرى باشا قلدر كذلك أن عدم اجراء الانتخابات للشيوخ يكون سابقة تطوع له عدم اجراء الانتخابات للنواب عام ١٩٤٣ ، على انه لم يقل بطبيعة الحال من ذلك شيئا ، وما كان له أن يقوله والفصل التشريعى لمجلس النواب مستمر الى سنتين آخرين لا يعلم أحده ما يحدث خلالها .

وقد أفتى بدوى باشا بأن تأجيل الانتخاب لمجلس الشيوخ لا يقتضى تأجيل التعيين محل الأعضاء المعيّنين الذين انتهت مهلتهم أسوة بزملائهم المنتخبين فخرجهم وتعيين غيرهم مكانهم لا يترتب عليه أى أضرار بالمجهود الحربى لذلك صدرت الفتوى بإجراء القرعة للمعينين بعد أن تجرى القرعة للمنتخبين !

وقد اعترض ممثلو حزب الوفد فى مجلس الشيوخ على هذه الفتوى بأن عدم إجراء الانتخاب يقتضى عدم إجراء التعيين لأن الحكمة فى التعيين سد الفراغ الذى لا تسده الانتخابات سواء فى الكفايات التى يحتاج المجلس إلى توافرها فيه أو فى موازنة الأحزاب بالمجلس .

وكان لحزب الوفد فى مجلس الشيوخ يومئذ عدد من الأعضاء إذا انضم إليه فريق محترم من المستقلين تكونت أغلبية مناهضة للحكومة وقد اعتمد حزب الوفد فى مقاومة فكرة الحكومة على نفور الأعضاء جميعاً من القرعة حرصاً منهم على بقاء عضويتهم فى المجلس وخشية كل منهم أن أدى القرعة ، إلى خروجه منه على أن الوزارة أعلنت بلسان رئيسها أنها ستجرى القرعة إذا لم يتم المجلس بإجرائها ، وعلمت ذلك بأنها لا تستطيع أن تجرى المجلس ، تعطيل حكم من أحكام الدستور ولذلك كانت المعركة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بالغة العنف .

ويتراجع المجلس عن وجهة نظره بعد أن خشى أن تقوم الحكومة بإجراء القرعة فتكون تلك سابقة دستورية خطيرة وأجرى مجلس الشيوخ القرعة فى ٧ مارس ١٩٤١ ، وبدأ بالأعضاء المنتخبين وكان عددهم ٨٨ عضواً ، فأعدت لذلك أوراق بعددهم ، كتب على ٤٤ منها «يخرج» وعلى ٤٤ منها «يبقى» وطويت الأوراق ووضعتم مطوية فى كيس وخلطت بعضها ببعض خلطاً تاماً ثم نودى على الأعضاء المنتخبين بأسمائهم وأخذ كل منهم يسحب من الكيس ورقة يسلمها لمكتب المجلس ، فيعلن رئيس المجلس خروج العضو أو بقاءه وأتبع هذه الطريقة أيضاً مع الأعضاء المعيّنين ، وكان عددهم ٥٩ ، فوافق المجلس على أن يكون عدد الباقيين ٣٠ ، والخارجين ٢٩ ، وسحبت أوراق القرعة على هذا النحو ، وأما الفائزون من هؤلاء ، وهؤلاء - كما يقول أستاذنا الرافعى الذى كان وقتئذ عضواً بمجلس الشيوخ وكان ممن أصابته قرعة الخروج من الأعضاء المنتخبين - فقد كان رئيس المجلس يتولى سحب ورقة القرعة بالنيابة عنهم معينون كانوا أم منتخبين . وفى ٢٤ مارس ١٩٤١ صدر مرسوم بأسماء الشيوخ المعيّنين بدلا من الذين خرجوا بالقرعة وإجراء الانتخاب فى النواتر التى خلت بالقرعة استناداً إلى قيام حالة الحرب وقتئذ .

ورغم أن لجنة تحقيق صحة العضوية بالمجلس قد أقرت مرسوم التعيين كما أقرت صحة تعيين الأعضاء المعيّنين ، وقد أقر المجلس أيضاً تقرير لجنة صحة العضوية . . .

ورغم ان الأعضاء المعينين ظلوا يباشرون أعمالهم كأعضاء في مجلس الشيوخ من ٧ مايو ١٩٤١ الا أن النحاس باشا عندما ولى الحكم في ٤ فبراير ١٩٤٢ - وكما يقول د. هيكمل - رأى أنه لا بد من قارعة تلقت إليه نظر البلاد من أقصاها الى أقصاها ويفهم منها الجميع ، أن الأمر كله بيد الوزارة وأن الهيئة التشريعية العليا في البلاد بيد الوزارة أيضا ، استصدر مرسوما بالغاء التعيينات التي أجرتها وزارة حسين سري باشا في ٧ مايو ١٩٤١ ، بحجة أن التعيين مكمل للانتخاب وأنه لذلك يجب أن يتم بعد الانتخاب لا قبله ، فإذا لم يجر انتخاب وجب ألا يجرى تعيين ، ووجب أن تمتد مدة الشيوخ المعينين كما تمتد مدة الشيوخ المنتخبين .

ويقول د. هيكمل : أن الأستاذ على زكي العرابي - وكان وزيرا للمواصلات في وزارة النحاس باشا - قد عارض استصدار مرسوم بالغاء تعيينات الشيوخ التي أتمتها وزارة حسين سري باشا ، حين عرض الأمر على مجلس الوزراء ، وكانت حجة في الاعتراض ان السلطة التنفيذية ، استنفدت حقها بإجراء التعيين وإن الوزارات المتعاقبة يكمل بعضها بعضا فهي السلطة التنفيذية المتصلة وإن اختلف أشخاصها وعلى ذلك لا يجوز لوزارة أن تنقض ما أتمته وزارة أخرى في حدود حقها المشروع بالمستور أو بالقانون ، لكن مجلس الوزراء لم يأخذ بهذه الحجة واستصدر المرسوم الخاص بالغاء التعيينات التي أجرتها وزارة حسين سري باشا .

وقد أثبت على زكي العرابي باشا رأيه هذا في مقال نشره بمجلة القانون والاقتصاد .

وسوف نعود الى هذا الموضوع الهام والخطير أكثر من مرة ، بعد ان اضطررنا الى الإشارة اليه باعتباره من أهم وأخطر الأعمال القانونية التي قام بها بدوى باشا اثر اشتراكه في وزارة حسين سري ، والذي كان - الموضوع بالطبع - من الأمور التي أثرت على تطورنا البرلماني في سنوات ما قبل الثورة .

الفصل الثانی

مطلوب تحديد نشاط الشيخ حسن البنا بتعليمات من السفارة البريطانية في القاهرة

تحدثنا عن نجاح حسين سرى باشا ، رئيس مجلس الوزراء فى اقناع
عبد الحميد بدوى باشا ، رئيس قضايا الحكومة بقبول وزارة المالية .

كما تحدثنا عن عبد الحميد بدوى باشا ، باعتباره كفاءة قانونية عالمية .
وقد اسهبنا فى الحديث عن عبد الحميد باشا ، لانه - اى عبد الحميد بدوى
- رغم شهرته العالمية ، لم يكتب عنه ، لا كثيرا ولا قليلا ، ولانه لم ينل بعد حقه
من الدراسة ، والتاريخ اذ كان الرجل رحمه الله من أولئك الذين يؤثرون العمل ،
الصامت بعيدا عن كل الأضواء !

وقد أشرنا - فى نهاية الفصل السابق - الى اجراء القرعة
بين أعضاء مجلس الشيوخ ، المعينين ، والمنتخبين ، وطبقا ، لفتوى عبد الحميد
باشا ، تم تعيين أعضاء خلفا لمن خرجوا ، بالقرعة من المعينين ، ولم تجر
الانتخابات لاختيار الأعضاء ، لمن أخرجتهم القرعة ، من الأعضاء المنتخبين .

وقد رأى البعض اننا ظلمنا عبد الحميد بدوى باشا وبالتالي وزارة
حسين سرى باشا ، عندما اعتبرنا - ولسنا من فقهاء ، القانون الدستوري -
هذا العمل خطأ قانونيا ودستوريا جسيما .

ونحن لسنا بحاجة الى ان نعيد تأكيد ما سبق أن كررناه هنا عشرات المرات
من اننا نحكم ضميرنا وعقلنا ، فى كل ما نكتبه ، دون أن تكون لمشاعرنا الخاصة ،
أية علاقة بالأحكام ، التى نصدرها ، ورغم تقديرنا الكبير ، لعبد الحميد بدوى
باشا ، ذلك الذى تجلّى فيما كتبناه عنه ، الا اننا - حتى ولو كنا من غير فقهاء ،

القانون الدستوري .. ترى بحكم الدستور ، والقانون والمنطق - ان الظروف القاهرة ، لا يمكن أبدا ان تتجزأ بمعنى أنه اذا كنا في حالة قد رأينا أن الظروف تحتم ، علم اجراء الانتخابات فيها ، فان تلك الظروف يجب ان تحتم في نفس الوقت علم اجراء تعيينات .

ورغم ان التعيينات ، لا تتعلق بالأمن ، ولا بالظروف الداخلة والخارجة التي تحيط بالبلاد الا ان حكمة التشريع ، من الأخذ بمبدأ التعيين ، كانت نحتم الابقاء على الأوضاع كما هي ، تعيينا ، وانتخابا الى أن تزول تلك الظروف القاهرة التي تمر بالبلاد ، ان مبدأ التعيين ، يراد به ، كما فهمنا من مضابط لجنة الثلاثين التي وضعت دستور ١٩٣٣ ٠٠ دعم ، مجلس الشيوخ بالكفاءات ، التي لم تشأ ، ان تقدم بنفسها في الانتخابات ، وبالكفاءات التي رأت أن تدخل معركة الانتخابات ولم يكتب لها الفوز في تلك الانتخابات ٠٠ أى ان عملية التعيين مكتملة ، لعملية الانتخابات وليست أبدا منفصلة عنها ، ولا سابقة عليها بأية حال من الأحوال .

وسوف نعاود .. كما سبق ان قلنا - الحديث عن تلك القضية ، لأنها كانت من أعقد المشاكل الدستورية التي واجهت حياتنا النيابية ، طيلة عشر سنوات فلقد استصدر حسين سرى باشا مرسوما ملكيا في ٧ مايو ١٩٤٠ بتسمية الأعضاء ، المعينين في مجلس الشيوخ بدلا ممن خرجوا بالقرعة ، ثم جاءت وزارة مصطفى النحاس ، لتلغي ، ذلك المرسوم بعد ما وليت الحكم في ٤ فبراير ١٩٤٢ ولتستصدر مرسوما جديدا آخر ثم جاءت وزارة د. أحمد ماهر في أكتوبر ١٩٤٤ لتلغي مرسوم حكومة الوفد ، ولتستصدر مرسوما جديدا وعندما جاءت وزارة الوفد في يناير ١٩٤٥ أبت ، الا أن تلغي المرسوم الذي استصدرته وزارة أحمد ماهر باشا وتستصدر مرسوما جديدا ، ونترك هذه المسألة الآن لنعود ، الى الحديث عن الأزمات ، التي واجهت وزارة حسين سرى :

يقول مارسيل كولومب عن الأزمات التي واجهت حكومة حسين سرى باشا ، بعد أن يتحدث عن الحرب ، في الصحراء الغربية ، ووصول الألمان ، واليطاليين الى مرسى مطروح ، واحتلال المحور لجزيرة كريت حيث راحوا يهددون تهديدا جديدا وجادا للأرض المصرية ، الأمر الذي اعتبر مقدمة لانهايار بريطانيا العظمى و ٠٠ و ٠٠ بعد أن تحلت مارسيل كولومب عن كل ذلك ، يقول : كان من المستحيل الا يكون لهذه الأحداث انعكاساتها ، في مصر ، وفي مايو ١٩٤١ قبض على عزيز على المصري باشا ، وقدم للمحاكمة بتهمة قيامه بمحاولة لمغادرة مصر ، على متن طائرة حربية .

وفي الاسكندرية كانت الغارات الجوية تبث الرعب في نفوس الناس

وبلغ توتر الأعصاب فى العاصمة مداه وانقسم الوزراء ، فيما بينهم واضطر حسين مري باشا فى يونيو ١٩٤١ الى اجراء تعديل وزارى ولما كانت سياسته أكثر تعاطفا من سياسة سلفه مع بريطانيا العظمى ، بصورة واضحة فقد حاز تأييد السعديين الذين قبلوا فى ٢١ يوليو خمسة مناصب فى وزارته ، التى شملها تعديل واسع وأخيرا فإن المقاومة ، التى أبدتها قوات الحلفاء ، ابتداء من يوليو الى نوفمبر ١٩٤١ ، والى سد طريق الاسكندرية فى وجه القوات الإيطالية ، والألمانية ثم الهجوم المضاد الذى قامت به قوات الحلفاء تجاه الغرب ، كل هذا منح القاهرة نبرة من هدوء البال وفى ٨ ديسمبر استخلصت طبرق وبعد ذلك بأسبوعين اضطر الفيلق الأفريقى الى الجلاء ، عن بنغازى متقهقرا حتى العجيلة ودعم هذا النصر موقف الحكومة المصرية لكنه لم يضع حدا لمتاعبها ، بل لقد ازدادت هذه المتاعب خلال الشهور الأخيرة لعام ١٩٤١ ، إذ أثار الارتفاع الملموس فى أعباء المعيشة ، الذى فشل رئيس الوزراء فى أن يوقفه ، احتجاجات قوية فى كل الأوساط .

ويعود هذا الارتفاع فى تكاليف المعيشة لأسباب عدة ، أولها نقص المواد الضرورية ، فالمنسوجات العادية التى يجد فى طلبها الجزء الأكبر من الشعب قد اختفت من الأسواق ، أما البترول اللازم للاستخدام المنزلى « الكيروسين » فلم يعد بالامكان العثور عليه ، واختفت المواد الضرورية كالزيت والسكر ، وقل المعروض من الخبز وخلط دقيق القمح بدقيق الذرة ، وضاعف اضطراب المواصلات من القحط ، كما لم تؤد القيود ، التى فرضت على نقل الحبوب ، من محافظة الى أخرى الى تحسين الوضع ، حتى اقتضى الأمر ، تخصيص حصة من المواد التموينية لكل محافظة « مديرية » لكن الجهود ، التى بذلتها فى هذا الصدد ، وزارة التموين لم تحقق النتائج المرجوة منها ، فقد عملت الهيئة المختصة بطريقة سيئة وارتكبت كثيرا من الأخطاء اما المسئولون ، الذين أوكلت اليهم المهمة ، فقد ظلوا يتخطون ، المرة تلو الأخرى وكانوا فى مجموعهم ، غير معدين لتسيير الأمور المعقدة الخاصة ، بالمصالح المشرفة على توزيع حصص التموين ، كما لم يكونوا فى وضع يمكنهم من منع المضاربين من تخزين المؤن ، أملا فى ربح فاحش يجنونه فيما بعد ، ولذا انتشرت السوق السوداء ، فى كل مكان ! لم تلق مسئولية هذه المساوىء على الحكومة وحدها ، التى اتهمت بقصر النظر وانما القلت المسئولية ، فى ذلك أيضا على بريطانيا ..

وتضاعفت حيرة الحكومة عندما قدم وزير المالية « عبد الحميد بدوي باشا » استقالته لأسباب غامضة فى ٢ يناير ١٩٤٢ وتولى منصب وزير المالية ، حسين مري باشا الذى كان يحتفظ لنفسه - بالإضافة الى رئاسة الوزارة - بمنصب وزير الداخلية ، واستقبل مجلس النواب بتحفظ شديد ، تضخم صلاحيات رئيس الوزراء وازداد السخط ، عندما قررت الحكومة بناء على طلب

بريطانيا ، العظمى ، أن توقف علاقاتها مع الدولة الفرنسية « حكومة فيشى » ، وقدمت على الفور أربعة استجابات الى مكتب المجلس ، وامتدح كل الخطباء ، - وكان أقدمهم فى التأثير ، على سامعيه اسماعيل صدقى باشا - الخدشات ، التى قدمتها فرنسا ، لمصر ، فى المجالات الثقافية ، والاقتصادية ، والسياسية وثار النواب فى حدة ضد قرار ، لا يمكن ان يفرضه التطبيق الدقيق لمعاهدة ١٩٣٦ فحكومة فيشى لم تكن قد أعلنت الحرب ، على بريطانيا العظمى .

وكان تجميد العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا « حكومة فيشى » ، قد تقرر ، بينما كان الملك موجودا فى الصعيد وأصر ، الملك الذى لم يؤخذ رأيه فى الأمر ، على ضرورة أبعاد وزير الخارجية ، وفى ٢ فبراير ١٩٤٢ قدمت الحكومة بكامل هيئتها وكانت تتمتع بدعم السفارة البريطانية استقالتها ، وقبلها الملك فاروق وانفجرت الأزمة - أزمة ٤ فبراير ١٩٤٢ - التى شاعت الظروف لها ان تأخذ مسحة درامية !!

وحول قطع علاقات الحكومة المصرية بحكومة فيشى ، نذكر ، أن مصدرا مسئولا ، فى وزارة الخارجية المصرية قد أكد فى بيان رسمى نشرته الأهرام فى ٩ - ١ - ٤٢ ، أن حكومة فيشى ، وان لم تعلن الحرب على بريطانيا إلا انها تعاونت مع حكومات المحور ، فى حربها ضد بريطانيا العظمى ، بطرق مباشرة ، وغير مباشرة كما يشير البيان ، الى ان بريطانيا طالبت الحكومة المصرية بقطع علاقاتها مع حكومة فيشى لقيام موظفى هذه الحكومة بأعمال تتنافى مع سلامة الجيوش البريطانية فى مصر وقد عالجت الحكومة هذه الحالة فى بادئ الأمر باتخاذ اجراءات فردية ضد بعض هؤلاء الموظفين فاعتقل ، بعضهم ، ورحل البعض ، غير أن توالى الحوادث - كما يقول البيان - جعل هذه الاجراءات الفردية ، تعجز عن أداء الغرض المطلوب فكررت الحكومة البريطانية طلب قطع علاقاتنا السياسية مع حكومة فيشى قائلة : « ان اعتقال موظفى حكومة فيشى وترحيلهم أو استبدالهم ، لا يغير موقف هذه الحكومة فكل موظف بها فى مصر ، سيقوم بنفس الأعمال المشكوك منها تنفيذا لسياسة حكومته » .

ويقول البيان ان الحكومة كانت خلال فترة المحادثات ، التى ظلت بضعة أشهر دائمة الاتصال بدعالي محمود فخري باشا ممثلها ، فى فيشى لا بلاغه تطور الحوادث ليعد العدة ، لما قد تتمحض عنه تلك الحوادث وخاصة فيما يتعلق بشئون الطلبة المصريين المقيمين فى فرنسا سواء فى المنطقة المحتلة أو غير المحتلة .

ولقد كان من المتوقع ان يتسرع وقت الحكومة لترحيل هؤلاء الطلبة قبل ان يبت فى أمر قطع العلاقات ، مع حكومة فيشى ولكن الحكومة البريطانية تلقت أخيرا أنباء جعلتها تتعجل قرار الحكومة المصرية فى هذا الموضوع فلما غرض

الأمر على الحكومة رأت أن فرنسا ليست الى الآن فى حالة حرب مع بريطانيا ، غير ان تصرفات الحكومة الفرنسية ، لا تدع مجالاً للشك فى أعمالها العدائية لبريطانيا ، ويقتضى ذلك الحبطة من أعمال موظفيها ، وكذلك رأت الحكومة ان من الواجب عليها نحو حليفها بريطانيا القضاء على أسباب شكواها فقررت انهاء التمثيل الدبلوماسى لحكومة فيشى فى مصر ، ليفادر وزيرها وموظفو مفوضيتها أراضى مصر ويؤكد البيان رغم ذلك القول ان هذا القرار ، لم يكن يجعل حكومة فيشى فى صف واحد مع الحكومات ، التى قطعت مصر علاقاتها السياسية بها ، والتى هى فى حالة حرب مع بريطانيا بل كان الغرض الاكتفاء الآن بالاجراء الذى يزيل أسباب شكوى الحليفة دون تعدى هذا الغرض .

والبيان يؤكد ، ان مصر لم تقطع علاقاتها بحكومة فيشى وانما وقفت تلك العلاقات لا أكثر ولا أقل .

ويقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى - عن بعض أزمات وزارة حسين سرى - : فى يناير ١٩٤٢ استقال بدوى باشا من وزارة المالية ، ولم يعرف مجلس النواب ، ولا مجلس الشيوخ لماذا استقال بدوى باشا ولا أعلن كلاهما - مجلس النواب ، ومجلس الشيوخ - عدم ثقته به بل كانت استقالته مباغتة ومفاجئة ، للمجلس وقيل انه أجبر عليها فصدع بالأمر ، واستقال .

وقد كانت كل التعديلات الوزارية تحدث بعيدا عن توجيه البرلمان ، مما يدل على انهيار النظام الدستورى الصحيح ، كما يقول الأستاذ الرافعى : « استهدفت وزارة حسين سرى فى أواخر أيامها لأزمات ومشاكل ، عدة ، أدت الى استقالتها » ، فالمستوزرون من أعضاء البرلمان ، وبعضهم ممن أعطوا سرى باشا ، ثقتهم كانوا يعملون جاهدين على ان يحلوا محل وزارته فافسدوا ، العلاقات بينه وبين القصر ، وانتهزوا فرصة قرار مجلس الوزراء ، فى يناير ١٩٤٢ قطع العلاقات مع حكومة فيشى الفرنسية « وكانت موالية للمحور » فاثاروا ، عليه غضب القصر ، مما اضطر صليب سامى وزير الخارجية الى تقديم استقالته ، وجاءت أزمة ، التمويل فزادت موقف الوزارة حرجا ، وزلزلت مركزها ، الى حد بعيد ، فقد اضطربت الحالة المعيشية للسواد الأعظم من الناس وخاصة فى توزيع ، الخبز ، ولم يحن الأسبوع الأخير من شهر يناير ١٩٤٢ حتى شح ، هذا الغذاء ، الأساسى للشعب واستعاض عنه الموسرون بالبطاطس ، والمكرونة ، وما الى ذلك ، وصار الناس فى بعض أحياء القاهرة يتجمعون على المخازن ، للحصول على الخبز ، ويتخطفون الرغيف من حامله فى الشوارع والطرق واقترنت هذه الأزمة المعاشية بأزمة حادة اذ قامت مظاهرات صاخبة لم يعرف على وجه التحقيق مصدرها نادى فيها المتظاهرون بسقوط بريطانيا وهتفوا : الى الأمام يا روميل ، تقدم ، يا روميل ، وكان الألمان بقيادة الجنرال روميل يتقدمون نحو مصر فاضطربت أعصاب الانجليز أمام هذه المظاهرات

والهتافات وطلبوا الى سرى باشا ، وضع حد لها فلم يستجب ، الى طلبهم ، اذ أدرك ان الزمام قد أفلت من يده ولم ير ، ازاء هذه العواصف ، التي هبت عليه ، وعلى وزارته سوى الاستقالة فقدمها يوم ٢ فبراير ١٩٤٢ ، وبناها على حاجته ، الى الراحة !

ويرى د . يونان لبيب رزق ، ان حسين سرى باشا رأى ان استمرار اعنماده على الأحرار الدستوريين وحدهم ، بينما تمزقهم الخلافات الداخلية ، ليس من الصواب ، فى شيء وقد اتفق ، مع القصر على تشكيل وزارة جديدة .

وكان الملك فى مايو ١٩٤١ قد دعا زعماء جميع الأحزاب ، للالتقاء به حيث جرت الأحاديث عن الموقف الدولى وعن ضرورة الاسراع بتشكيل حكومة قومية ، وقام سرى باشا باجراء اتصالات واسعة لتحقيق هذا الهدف لم تؤد ، الى أى نتيجة مع أهم الأحزاب وأكبرها مع الوفد فقد رد النحاس باشا على ما عرضه القصر ورئيس الوزراء ، بالموافقة على حكومة ائتلافية تحت رياسته ، أو حكومة برياسة سرى باشا الا انه على أى الحاليتين علق قبوله على شرط حل مجلس النواب القائم واجراء انتخابات جديدة ولم يكن رئيس الوزراء ليقبل مثل هذا الشرط .

وبفشل تحقيق التعاون مع الوفد سعى رئيس الوزراء الى التعاون مع السعديين .

وبالرغم من تعثر هذا السعى فى البداية الى انه قد انتهى أخيرا بتشكيل وزارة جديدة من المستقلين ، والدستوريين ، والسعديين ، على النحو التالى :

حسين سرى . . للرئاسة والداخلية ، أحمد محمد خشبة للمواصلات ، عبد الحميد بدوى للمالية ، صليب سامى للخارجية ، محمود غالب للعدل ، محمد حسين هيكى للمعارف ، مصطفى عبد الرازق للأوقاف ، د . حامد محمود للصحة ، ابراهيم عبد الهادى للأشغال ، عبد القوى أحمد للوقاية المدنية ، حسن صادق للدفاع ، ابراهيم الدسوقي أباطة للشئون الاجتماعية ، محمد راغب عطية للزراعة ، د . عبد الرحمن عمر للتجارة والصناعة ، حامد جودة للتموين !

ويقول د . يونان لبيب رزق ، ان تشكيل وزارة حسين سرى الثانية على هذا النحو أغضب الوفد الذى رأى ان السعى لاتفاق وطنى قد تمخض عنه ضم السعديين ألد خصومهم ، الى الائتلاف الوزارى ونتج عن ذلك أن أخذ الوفد يشن حملة عنيفة على الوزارة وعلى الانجليز ، بدأها النحاس باشا بخطبة عنيفة فى الاسكندرية فى ٤ أغسطس « ١٩٤١ » اتهم فيها الجانب البريطانى بخرق وتحطيم استقلال البلاد ، واقتصادياتها : فى نفس الوقت ، فان النكسات

التي واجهها البريطانيون آنذاك بالإضافة الى اشتداد الغارات الجوية على المدن المصرية ، قد أعطت وقوداً للحملة ضد الانجليز ، يضاف الى كل ذلك ان القصر قد وجدها فرصة ليبدى الملك ألوانا من التعاطف مع الحملة التي يقودها ، الوفد ضد الانجليز ، سواء استمرارا للسياسة التي ظل يتبعها ، منذ وقت ، أو رغبة في كسب شعبية من خلال تحالفه مع الحزب الكبير .

ومن تقرير سير مايلز لامبسون السفير البريطاني في القاهرة الى أنتوني ايدن وزير الخارجية البريطانية في نهاية عام ١٩٤١ ، جاء ما يلي :
بتلخيص التغييرات السياسية الأساسية خلال هذه السنة « ١٩٤١ » يتضح منها ان هيبة الحكومة المصرية ، قد تدهورت الى حد بعيد ، وقد بدأت الوزارة تهدها بتأييد من العناصر غير الحزبية ، وكان من المعتقد أنها تتمتع بمعونة الملك ، ولكن في نهاية السنة بدأ ان لاصديق لها سوى البريطانيين ، فخصومة الوفد لها زادت حدتها كما ان سياستها بعدم التعاون مع الأحزاب الأخرى قد أصبحت أكثر وضوحا ، أكثر من ذلك فقد زاد الاعتقاد بقدرة النحاس باشا على اجبار اعضاء البرلمان الوفديين على الاستقالة ، اذا رغب في ذلك ، اما بالنسبة للسعديين ، فقلد تم مؤخرا تهمةتهم بمنصبين وزاريين هامين ، وزارة التموين ، ووزارة الاشغال العامة ، وبالرغم من ذلك فهم لا يتعاونون مع الحكومة بقدر كاف ، اما الاحرار الدستوريون ، فلا يزالون يعانون من انشقاقاتهم الداخلية التي يغذيها اقارب محمد محمود باشا : أن رئيس الوزارة لم يعد يتلقى عوناً يذكر من الملك ، وانه لن يمضي وقت طويل ، حتى يصبح لعلي ماهر اليد العليا في السراى ولتوضيح ماجاء عن اختلافات الاحرار الدستوريين ، فيما بينهم ، نقول أن العلة اشتدت على محمد محمود باشا رئيس حزب الاحرار الدستوريين في يناير ١٩٤١ ، وفي الثلث الاخير من يناير من ذلك العام سأل الدكتور محمد حسين هيكل باشا ، الدكتور على باشا ابراهيم وكان صديقا وطيبيا لمحمد محمود عن حال المريض العظيم ، فقال له د . على ابراهيم انه لم يبق له في الحياة الا أيام ويستريح بعدها من علة الحياة وعنائها .

ونعى الناعون في الساعات الأولى من أول فبراير ١٩٤٠ ، رئيس حزب الاحرار الدستوريين .

ويقول د . هيكل عن محمد محمود : حزنت للنبا ، وان لم يفاجئنى ، وان وجدت فيه نجاة للرجل من آلام احتمالها ، وما كان حزنى من شبح الموت وهو غايتنا جميعا بل ذكرت في هذه اللحظة ، ما كان للرجل من مواهب وسجايا وهبها جميعا هبة سماح لخدمة وطنه ، وأتمته ، فعز على نعيه وأشرفت ألا تجد مصر من تجمع له هذه المواهب ، والسجايا فيضعها في خلمتها بالروح الرقيقة والنزاهة الخالصة والكرامة التي يعتز بها صاحبها ويقرها ، كما فعل هذا الزعيم النبيل الذى اختاره الله الساعة الى جواره .

لم يكن محمد محمود باشا سهل القيادة ، كان وجهه الأسمر المستدير ، وعينه السوداء حادتي النظر ، وانفة التسامح ، تصد عنه من الف رفع الكلفة ، وتحمل على الظن أن به صلحا عرف عن أمثاله من أبناء طبقته ، وكان سكوته الطويل يغرى على الاعتقاد بأنه رجل يعتز بجاهه ، وماله ، فلا يعنى بما سواههما ، فإذا استطعت أن تكشف لنفسك عن ذات نفسه نبت لك صورة تختلف عن هذه الصورة الظاهرة تمام الاختلاف ، ورايته رجلا ذوقا للادب ، يروى منه الشيء الكثير ، كثير الاطلاع على التاريخ العام ، وعلى السياسي بوجه خاص ، فيه وداعة ، ورقة ، وفيه دعاية وظرف ، وفيه الى جانب ذلك كبير عن الدنيا وترفع عن الصغائر ، وفيه حب للخير ، يصاحبه طموح لأبعد الغايات ، وأعز المطالب .

وقد أعفاه مال ابيه من أن يفكر في المال ، وجمعه ، وسمت به دراسته . في صدر الشباب بجامعة أكسفورد ، عن الزلفى للانجليز ، ذوى الكلمة النافذة في حكم مصر حين عاد الى وطنه ، وشغل وظائف الدولة في حكومته ، ودفعه سموه عن الزلفى ، واعتزازه بماله وجاهه ، واعتداده بنفسه وبكرامته الى ترك مناصب الحكم ، حين اراد الانجليز غير ما يريد ، ولما لم يكن قد بلغ الاربعين ، وكانت الحرب العالمية الاولى يومئذ في أشده مراحلها فلما اذنت الحرب بالانتهاء دعا زملاءه رجال مجلس ادارة الجامعة المصرية الأهلية ، فألفوا الوفد المصرى ، واختاروا لرياسته سعد زغلول باشا ، بعد أن ضموا اليهم من رجال الجمعية التشريعية ، من يكفل للوفد تمثيل الامة المصرية تمثيلا شبيها بالرسمى ، أن لم يكن تمثيلا رسميا

وأفتح قوسا بسيطا ، لأقول أن لى بعض الاعتراضات على تلك الفقرة الخاصة بتشكيل الوفد التى وردت فى كلام الدكتور هيكل ، وسوف أوضح تلك الاعتراضات فى وقت آخر ، ومكان آخر ، وأقلل القوس بسرعة ، لا تقل كلمات د . هيكل عن زعيمه محمد محمود ، وهى من أرق وأجمل ما قيل عن محمد محمود - رحم الله محمد محمود ، وهيكل معا - يقول د . هيكل : من يومئذ - يوم تأليف الوفد المصرى ، الى أن اختاره الله الى جواره - وهب الرجل نفسه ، وحياته ، وكل مواهبه هبة سماح ، لخدمة وطنه و . و .

وكان الرجل فى كل مواقفه الوطنية ، رجل كفاح ، وصراحة ، ونزاهة ، لا ترقى اليها ريبة ، ولا تعلق بها شائبة ، من مصر يمثل هذه المواهب والسجايا ، يهبها صاحبها هبة سماح ، لخدمة وطنه ، وأمتة ما وهبها محمد محمود ، خلال هذه الثلاث والعشرين سنة فى اقدام وجراة ، ليس كمثلهما اقدام ، ولا جراة .

ارتسمت امام ذهنى صورة من هذا التاريخ الحافل لهذا الرجل الذى اختساره الله الى جواره ، قبل ان يكمل الرابعة والستين من عمره ، فحزنت

اشفاقا على مصر فلما تنفس الصبح ، فكرت في تشييع جنازة الرجل الى مقره الأخير ، وكان قد نقرر ان تقوم فى الساعة الثالثة بعد الظهر .

واذ كنت - د . هيكىل - وزير المعارف فقد رأى رجال التعليم فى أرجاء القاهرة جميعا ، أن يشاركونى فى تشييعه ، كما شارك فيه من رجال الدولة ، ومن طبقات المثقفين جميعا كل من كان يقدر للرجل مزاياه ومواقفه ، وهؤلاء كانوا جلة أهل مصر ، خصومه ، وأنصاره على سواء ، فلقد كان الجميع يجلبونه ويحترمونه ، وإن خالفوه فى رأى ، وسار حسين سرى رئيس الوزارة فى الصف الأول للمشييعين وصحبنا جثمان الفقيد الى مقره الأخير ، فلما وورى التراب القى سرى باشا كلمة فى تأبينه ، وألقى كلمة وجيزة سكبت فيها كل عواطفى ، كل ما أكنه للرجل العظيم من مودة واحترام .

وتحدثنا فى ليالى المآتم ، عمن نختاره رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين. خلفا لمحمد محمود باشا ، ثم اتجهنا جميعا الى اختيار عبد العزيز فهمى باشا ، وتردد الرجل معتذرا بأنه اعتزل السياسة فى فترة ولايته القضاء رئيسا لمحكمة الاستئناف ، ثم رئيسا لمحكمة النقض ، بين سنة ١٩٢٨ ، وسنة ١٩٣٥ ، وقد استعنا على ترده ، هذا بخلة من أصدقائه ، فانتهى الى الاقتناع وتولى رئاسة الحزب للمرة الثانية بعد أن كان قد تولاه للمرة الأولى فى سنة ١٩٢٥ ثم استقال منها فى سنة ١٩٢٦ ، .

واذا كان حزب الأحرار الدستوريين ، ومنذ مولده عبارة عن مجموعة من الأحزاب الصغيرة داخل الحزب الكبير فقد تضاعف عدد تلك الأحزاب غداة وفاة محمد محمود باشا ، وبعد اختبار عبد العزيز فهمى باشا للرئاسة لا خلافا حول مكانة الرئيس الجديد فقد كان الرجل موضع احترام الجميع ، ولكن حول مدى ما يمكن ان يقدمه الرئيس الجديد للحزب وهو فى ظروفه الصحية غير المواتية .

ومن بين الأزمات التى اعترضت وزارة حسين سرى باشا ، أزمة خاصة بالشيخ حسن البنا - يرحمه الله - وكان للدكتور هيكىل علاقات طيبة بالشيخ حسن البنا المرشد العام للاخوان المسلمين وقد سبق للشيخ حسن أن عرض رئاسة الاخوان المسلمين على الدكتور هيكىل عندما التقيا فى موسم من مواسم الحج ، قد اعتذر الدكتور هيكىل وقتئذ عن قبول ذلك العرض ، عن تلك الأزمة يقول د . هيكىل : كان الانجليز شديدي الحساسية وبخاصة ازاء ما يبديه بعض ذوى رأى من المصريين من ميولهم المحورية ، وازاء بعض العناصر ذات النشاط من سواد الشعب ، وكانت جماعة الاخوان المسلمين قد تالفت قبل ذلك - عام ١٩٤١ - بأعوام قليلة على انها جماعة دينية تدعو للتخلق بالاخلاق الاسلامية ، وللأخذ بقواعد التشريع الاسلامى فى النظام المصرى وكان الشيخ حسن البنا هو الذى دعا لتأليف هذه الجماعة فكان مرشدها العام ، وكان

الشيخ حسن معلما للغة العربية في مدرسه المحمدية الابتدائية الاميرية ، وقد بلغت السلطات البريطانية رئيس الوزارة حسين سرى باشا ان هذا الرجل - حسن البنا - يعمل في اوساط جماعته لحساب ايطاليا ، ورغبت اليه في العمل على الحد من نشاطه ، ورأى سرى باشا ان نقل الرجل من القاهرة الى بلد ناء بالصعيد يكفل هذا الغرض ، فحدثني في الامر ، وطلب الى نقله الى قنا ولم أجد يأمرا باجابة طلبه ، فنقل مدرسي في مدرسة ابتدائية أمرا ذا بال ، اذ يقع مثله خلال العام الدراسي في كل سنة ولا يترتب عليه أى شيء ، لكن نقل الشيخ حسن البنا أدى الى ما لم يؤد اليه نقل مدرسي غيره ، فقد جاءني غير واحد من النواب الدستوريين يخاطبوني في اعادته الى القاهرة ويرجونى في ذلك بالحاح . ولما لم اقبل هذا الرجاء ذهب هؤلاء النواب الى رئيس الحزب عبد العزيز فهمى باشا ، وطلبوا اليه ان يخاطبني في الامر ، وخاطبني الرجل فذكرت له ان حسين سرى باشا هو الذى طلب الى نقل الشيخ حسن البنا بحجة أن له نشاطا سياسيا وان النشاط السياسى محرم على رجال التعليم ، كما أنه محرم على غيرهم من الموظفين واننى لا مانع عندي من اعادة الرجل الى مدرسة المحمدية كما كان اذا أبدى سرى باشا عدم اعتراضه على اعادته ، وخاطب عبد العزيز باشا سرى باشا في الامر وذكر له الحاح طائفة من النواب الدستوريين ذوى المكانة ، ووعده سرى باشا باعادة النظر في الموضوع ثم أبدى لى انه لا يرى مانعا من اعادة الرجل الى القاهرة فاعادته . وترى أحسن سرى باشا في تراجعه هذا أم أساء ؟ لعله خشى أن يزداد ضغط النواب جسامة ، وبخاصة حين رأى سؤالا يقدم الى البرلمان في هذا الشأن ، فاراد اتقاء ما قد يجر اليه من نتائج ؟ لكن الذى لاشبهة فيه ان تراجعه أشعر الشيخ حسن بأن له من القوة ما يسمح له بضاعفة نشاطه من غير ان يخشى مقبة ذلك النشاط ، وان هذا كان له أثره في تطور جماعة الاخوان المسلمين فيما بعد ، وكما رغب الانجليز في الحد من نشاط حسن البنا وغبوا كذلك الى سرى باشا ان يعمل في الحد من نشاط على ماهر باشا هذا وفي الفصل التالى المزيد من التفاصيل . . .

الفصل الثالث

كيف نشأت جماعة الاخوان المسلمين وكيف حدث أول انشقاق في صفوفها

● تحدثنا - اجمالا ، وبنون ذكر آية تفاصيل - عن بعض الأزمات ،
الكبيرة ، التي اعترضت وزارة حسين سرى باشا .

وكان آخر ما أشرنا اليه من الأزمات تلك التي حدثت بسبب ذلك النشاط
الذي كان يقوم به الشيخ حسن البنا ، المرشد العام لجمعية الاخوان المسلمين
والذي اعتبرته بريطانيا معاديا لها وماليا للمحور ، وقبـه طالب السفير
البريطاني سير مايلز لامبسون ، من حسين سرى باشا رئيس الوزراء أن
يضع لذلك النشاط حدا .

وقلنا أن رئيس الوزراء اتصل بالدكتور محمد حسين هيكل باشا وزير
المعارف ، باعتبار أن الشيخ حسن البنا يعمل في وزارة المعارف معلما ،
وجرى الاتفاق بين رئيس الوزراء ووزير المعارف على نقل الشيخ حسن البنا
من المدرسة المحمدية الابتدائية الى مدرسة من مدارس قنا الابتدائية .

وكانت نتيجة ذلك النقل ثورة بعض نواب حزب الأحرار الدستوريين
ضد القرار الذي اتخذته وزيرهم - د. هيكل - وخاطب رئيس حزب الأحرار
الدستوريين الجديد ، الأستاذ عبد العزيز فهمي باشا وزير المعارف من أجل
الغاء ذلك القرار ، وقد تم الاتفاق بين وزير المعارف ورئيس الوزراء على
الغاء ذلك القرار .

وكنت قد قلت أن وزارة حسين سرى باشا قد تضاعفت حيرتها عندما
قدم وزير المالية عبد الحميد بدوي باشا ، استقالته لأسباب غامضة في ٢ يناير
١٩٤٣ .

وقد زارنى أحد كبار رجال الاقتصاد ، المعاصرين لتلك الأحداث وروى لى سبب استقالة د . عبد الحميد بنوى باشا المفاجئة - وهو سبب شخصى بحث - ورغم ثقتى المطلقة فى علم محدثى ، وفى خلقه الا افنى آثرت عدم طرق ذلك الموضوع الى أن تتجمع لدى العديد من القرائن والوثائق الخاصة بأسباب تلك الاستقالة المفاجئة !!

وأعود الى الحديث عن الشيخ حسن البنا ، وعن حركة الاخوان المسلمين التى آثارت فى منتصف عام ١٩٤١ ثائرة بريطانيا ، ودعت السفير البريطانى الى أن يطلب من رئيس الوزراء - حسين سرى باشا - تقييد نشاط الشيخ البنا بصفته المرشد العام ، لجماعة الاخوان المسلمين . وفى البداية ، أقول . اننى لن أؤرخ فى هذه السطور القليلة ، لا للشيخ حسن البنا ، الذى كانت تجمعنا به أواصر قوية ومتينة ، ولا لحركة الاخوان المسلمين ، التى كنت على صلة بها ، وخاصة فى الفترة من ١٩٤٤ حتى ١٩٥٢ .

كل الذى أستطيع أن أقوله الآن ، لا يزيد على ملخص عاجل وسريع لبداية اشتغال الشيخ حسن البنا بالعمل الاسلامى ، وبداية انشاء جماعة الاخوان المسلمين .

والشيخ حسن البنا - كما هو غير معروف - من مواليد قرية المحمودية « البحيرة » : ولد فى أكتوبر ١٩٠٦ ، وكان والده الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا مآذون المحمودية ، وإمام مسجدتها ، وكان واحدا من تلاميذ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، وقد جمع الشيخ أحمد الى وظائفه فى القرية ، حرفة اصلاح الساعات ولذلك كان لفظ الساعاتى ، يضاف الى الاسم فى أوقات كثيرة . وقد حرص الشيخ أحمد البنا على أن يتعلم ابنه فى كتاب القرية ، ومنه الى مدرسة ابتدائية ، ومدرسة للمعلمين و . . و . ثم استقر به المقام فيما بعد فى دار العلوم ، الى أن تخرج فيها فى عام ١٩٢٧ ، ولم يكن قد تجاوز عامه الواحد والعشرين .

وكان الشيخ حسن البنا سواء فى دراسته الابتدائية ، أو فى مرحلة الاعداد بدار العلوم ، أو فى دار العلوم ذاتها ، من ذوى النشاط الدائب المستمر فى العمل الاسلامى ، وكان حريصا على أن يكتب - حتى وهو طالب فى مدرسة دار العلوم - فى المجلات الدينية ، وخاصة فى مجلة الفتح التى كان يصدرها الأستاذ محبى الدين الخطيب

وبعد أن تخرج الشيخ حسن البنا ، فى دار العلوم ، كان باسئطاعته السفر الى الخارج فى احدى البعثات التعليمية ، ولكنه آثر البقاء فى مصر ، مفضلا التدريس على مواصلة تعليمه فى الخارج ، وكانت أول وظيفة تسلمها الشيخ حسن البنا فى مدرسة ابتدائية بمدينة الاسماعيلية فى ١٩ سبتمبر ١٩٢٧ .

وكانت الاسماعيلية وقتئذ أرضا خصبة لأى عمل اسلامى فمعسكرات الاحتلال البريطانى فى الاسماعيلية ، والتل الكبير ، وغيرها تدير فى نفس أى شاب مصرى ضرورة العمل لتحرير مصر من نير الاحتلال البريطانى ، ووجود شركة قناة السويس فى الاسماعيلية ، وسيطرتها على كثير من أمور القناة ، يؤكد أنه الاستعمار الاقتصادى لمصر لا يقل فى خطورته عن الاستعمار العسكرى .

والشيخ حسن البنا - بلا جدال - خطيب نادر المثال ، وله ذكاؤه الذى يفوق ذكاء كل زملائه وأقرانه ، وهو قبل ذلك كله وبعد ذلك كله ، يؤمن بأن له دورا فى خدمة الاسلام والمسلمين ينبغى أن يقوم به .

وليس هناك من مكان خصب للعمل الاسلامى أكثر من مكان يبعده كثيرا من العاصمة ، وضجيجها ، وعجيجها ، ويبعد كثيرا - فى نفس الوقت ، عن كل أجهزتها سواء تلك التى تسيطر عليها الحكومة ، أو تسيطر عليها السفارة الأولى ، التى تتحكم فى أمور البلاد صغيرها وكبيرها !

بدأ الشيخ حسن البنا ، يعمل فى الاسماعيلية : فى المدرسة ، فى المسجد ، فى البيوت ، فى كل مكان يمكن أن يصل اليه صوته ، كان يدرس لتلاميذه فى النهار ، وكان يدرس لأولياء أمور تلاميذه فى الليل ، وسرعان ما التفت حوله الكثيرون من المؤمنين بالعمل الاسلامى .

وجاءته فى ذى القعدة عام ١٣٤٧ هـ مارس عام ١٩٢٨ جماعة من العاملين فى المعسكرات البريطانية فى التل الكبير ، لتضع أيديها فى يديه على العمل لخدمة الاسلام ، وأقسم الجميع على أن يكونوا جندا لرسالة الاسلام ، وما دمتا اخوة فى خدمة الاسلام فنحن - كما قال يومئذ الشيخ حسن البنا - « الاخوان المسلمون » .

وكان للشيخ حسن البنا - طيب الله ثراه - قدرة فائقة على كشف العناصر الطيبة ، ولم يكن يمل أبدا من أن يقضى الساعات الطوال بحثا عن عنصر واحد ، يعتقد أنه عنصر ممتاز أو على الأقل يمكن أن يكون جيدا ، أو ممتازا ، بل انه - وهذا عن تجربة شخصية معه - لم يكن يضيق ذرعا بأن يقضى ليلة كاملة مع شباب لم يتجاوز الخمسة عشر عاما ، يحاول أن يقنعه بفكره ، ويجذبه الى صفه .

وكان الشيخ حسن البنا أقوى ذاكرة يملكها انسان ما فى حفل عام ، يصفحك ، يسمع اسمك ، وقد لا يكون لقاؤك بعد تجاوز دقيقة ، أو بضع ثوان ، ولكنه عنكما يقابلك بعد مئتين مئتين باسمك ، كأنما الصورة التى انطبعت فى ذهنه عنك لم تفارق ذهنه أبدا ، وسرعان

ما انتشرت فكرة « الاخوان المسلمين » ، وأنشئت شعب عديدة فى بورسعيد ، والسويس ، وأبو صوير ، وشبراخيت ، و ٠٠ و ٠٠ .

وبلأت التبرعات تنهال على الشيخ حسن البنا وجماعته من هنا ومن هناك ، وكان من بينها خمسمائة جنيه من شركة قناة السويس وتمكن الاخوان المسلمين أن يبنوا بهذه التبرعات أول مسجد لهم فى الاسماعيليه عام ١٩٣٠ ، وبعد المسجد تم بناء مدرسة للبنين ، وأخرى للبنات ، كما تم انشاء محل تجارى صغير .

وعندما أعود الى أيام صباى ، أذكر أن التبرعات هذه كانت سببا فى قيام خلاف بينى وبين الشيخ حسن البنا - طيب الله ثراه - ولم أكن قد تجاوزت الخامسة عشرة من عمرى بعد ، فلقد اكتشفنى الشيخ حسن البنا ، وأنا أخطب فى اجتماع نظمته جمعية الاخوان المسلمين فى المنصورة ، وأعجب بى ، وبعد الاحتفال دعانى الى أن نسير معا فى شوارع البحر ، وقطعنا ليلتئذ الشوارع مرات ومرات ، وكان الشيخ حسن البنا - وهذا من مظاهر عبقريته الفذة - يدفعنى الى الانضمام الى جماعة الاخوان المسلمين ، وكنت يومئذ من تلاميذ الحزب الوطنى ، وكان السبب الذى لم أدخل من أجله يومئذ جماعة الاخوان المسلمين ، ان جماعة الاخوان المسلمين بالمنصورة تأخذ مائتى جنيه تبرعا من الحكومة - بلدية المنصورة - وكان قد قر فى ذهنى يومئذ أن أحدا لن يستطيع مهاجمة الحكومة ، أو الخروج عليها وهى تعينه بمبلغ من المال ، أى مبلغ .

وقد قلت يومئذ للشيخ حسن البنا وكان بالنسبة لى فى منزلة الأستاذ : اذا رفضتم المبلغ الذى تعينكم به الحكومة هو أنا أنضم فورا للاخوان المسلمين ، وأذكر يوما ، انه قال لى : - رحمه الله - « انت مثالى أكثر من اللازم » .

ولم أذكر هذه القصة ، الا لاعطاء فكرة عن مدى ما كان يبذله الرجل من جهود ، وما كان ينفقه من وقت من أجل تجنيده صباى ، أو شباب لا يملك من دنياه شروى نكير !!

طلب الشيخ حسن البنا ، فيما بعد أن ينقل الى القاهرة ، وأجيب الى طلبه فى صيف عام ١٩٣٢ وكان أحد أشقائه الأستاذ عبد الرحمن البنا قد أنشأ فى القاهرة جماعة اسمها « جماعة الثقافة الاسلامية » وكان لتلك الجماعة نشاط كبير فى العاصمة ، وبمجرد نقل الشيخ حسن البنا الى القاهرة تم دمج جماعة الثقافة الاسلامية فى جمعية الاخوان المسلمين ، وانتقلت جماعة الاخوان المسلمين من مرحلة الى مرحلة ، بل لقد أصبح لجماعة الاخوان المسلمين فيما بعد ، مقام وسكرتيرية ، وموظفون متفرغون ، الأمن الذى مكن الجماعة من أن تبذل فى اقامة مؤتمرات عامة أقيم أولها فى مايو ١٩٣٣ ، وكان خامسها فى عام ١٩٣٩ .

وكما هي العادة دائما في كل عمليات البناء السياسي تبقى الجهود موحدة ،
مكتنلة ، متراسة ، في المراحل الأولى للبناء ولكن عندما تبدأ العملية في الاتساع
تبدأ عادة الانشقاقات .

وكان أول انشقاق أصاب جماعة الإخوان المسلمين مع بداية الحرب العالمية
الأولى ، ذلك الانشقاق الذي أدى الى خروج مجموعة كبيرة من الإخوان المسلمين
سرعان ما أنشأت جمعية أخرى ، أطلقت على نفسها اسم جمعية شباب سيدنا
محمد « صلى الله عليه وسلم » والأقوال كثيرة في الأسباب التي أدت الى ذلك
الانشقاق ، البعض يقول : ان من بين تلك الأسباب الخلاف حول صلة جماعة
الإخوان المسلمين بعلي ماهر ، وخشية البعض من أن يؤدي التصاق الجماعة بعلي
ماهر الى أن تكون أداة يضرب بها علي ماهر الوفد ، في الوقت الذي كان جازما
للعضو في جماعة الإخوان المسلمين ، أن يكون وفديا في نفس الوقت .

وقيل ان من بين تلك الأسباب الخلاف حول دور الأستاذ أحمد السكري
في الجماعة والحشية أيضا من أن يكون للأستاذ أحمد السكري وهو وثيق الصلة
بعلي ماهر دوره في نقل « الإخوان المسلمين » الى معسكر علي ماهر !!

وقيل أيضا أن من بين أسباب الانشقاق ، الخلاف أو الاختلاف حول
مصدر الأموال التي جمعت لدعم نضال عرب فلسطين بواسطة الإخوان المسلمين ،
وعدم موافقة البعض على تخصيص جزء من هذه الأموال لدعم حركة الإخوان
المسلمين في داخل مصر ، وإصرار البعض على أن هذا التخصيص لا يضر عرب
فلسطين ، وإنما يفيدهم بطريقة أخرى .

وقيل أيضا أن من أسباب ذلك الانشقاق ، قيام خلاف حول الأساسيات
العقائدية التي يجب أن تسترشد بها الجماعة ، وكان من رأى البعض الاعتماد
على السواعذ في نشر الدعوة ، بينما كان من رأى البعض الآخر وعلى رأسه
الشيخ حسن البنا ، العمل بالآية القرآنية الكريمة « ادع الى سبيل ربك
بالحكمة والموعظة الحسنة ، وجادلهم بالتى هي أحسن ، أن ربك أعلم بمن ضل
عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين » .

وكان الشيخ حسن البنا يطلق على من خرجوا عليه « المتعجلين » ،
« والقلقين » ، وكان باستمرار يحذرهم .

وقد كان من بين صور ذلك الانشقاق ، ان مجلة « النذير » التي بدأت
أكتب فيها ولأول مرة في حياتي ، ولم أكن قد تجاوزت عامي السادس عشر
عن : النواحي الإسلامية في قضية الفلاح ، « وكان الشيخ حسن البنا هو الذى
وجهنى الى هذا الاتجاه ، مجلة النذير : خرجت على الجماعة : صاحبها ومديرها
والمشرف عليها و . . و . . »

ورغم كثرة عدد الانشقاقات التي حدثت في صفوف الجماعة ، ابتداء من عام ١٩٣٧ حتى عام ١٩٤٠ الا ان الجماعة لم تتأثر بتلك الانشقاقات ، لا من حيث عدد الأعضاء ، ولا من حيث النفوذ .

وفي كتاب « الاخوان المسلمون » للدكتور ريتشارد ميتشيل ، ترجمة عبد السلام رضوان . ما يفيد ان قرار نقل الشيخ حسن البنا قد صدر في ١٩ مايو ١٩٤١ ، وانه في ٢٠ مايو حل شخص آخر محل عبد الرحمن عزام في قيادة الجيش الرابط ، وكان عزيز على المصري قد فشل في هربه من مصر ، ليلة ١٦/١٥ مايو ١٩٤١ .

وعن واقعة النقل يقول د . ميشيل - وبكل أسف لم أعثر على مراجع عربية موثوق بها توضح لنا واقعة نقل الشيخ حسن البنا ولعل من يستطيعون اجلاء مثل هذه النقطة يوافقوننا بكل ما لديهم عنها من معلومات - يقول د . ميتشيل عندما بدأت الحرب أعلن الاخوان المسلمون في خطاب الى على ماهر رئيس الوزراء عن تأييدهم لعدم اشتراك مصر في الحرب ، ولقصر المساعدات المقدمة فيها لبريطانيا ، على ما يلزمها به نص معاهدة ١٩٣٦ وفيما عدا ذلك ، واصلت الجماعة في القاهرة شرح قضيتها . كذلك قامت بلور فعال في اثارة المشاعر الوطنية ضد بريطانيا ، بالرغم من وجود حالة الحرب ، وهو الأمر الذي واجهته بريطانيا بالحزم ، حرصا على تأمين مؤخرتها .

وبعد نقل حسن البنا للصعيد في مايو ١٩٤١ استخدم موقعه الجديد كمقر للجماعة - وكان السكري قد نقل في نفس الوقت الى الوجه البحرى - وواصل نشاطه علنا ، وقد أدى نقله الى قيام مناوشة برلمانية فقد انتهز الوفديون الفرصة ، لاحراج الحكومة لأسباب أخرى لا صلة لها بالبنا وعندما برر حسين سرى رئيس الوزراء نقل البنا بأنه أهمل في أداء عمله كموظف بوزارة المعارف ، أعدت قيادة الجماعة مذكرة لتقديمها خلال المناقشات البرلمانية ، أرفقت بها صورة للملفات التفتيش بوزارة المعارف ، لتفتيد ملاحظات حسين سرى .

وفي شهر سبتمبر أعيد البنا والسكري الى القاهرة الا أنه ألقى القبض عليهما وعلى عبد الحكيم عابدين . أمين عام الجماعة في أكتوبر ، أثر انتهاء أحد الاجتماعات الجماهيرية ، المناهضة لبريطانيا ، وأصدرت الحكومة في نفس الوقت قرارا بوقف صحف الجماعة « التعارف » - و « اشعاع » وصحيفة « المنار » المعروفة التي أوكل ورثة رشيد رضا أمرها للبنا ، مؤخرا كما حظر على الصحف نشر أية أنباء عن الاخوان أو عن الاجتماعات التي يقيمونها وفي نفس الشهر تم الافراج عن المعتقلين خشية حدوث رد فعل برلماني ، مضاد للحكومة فضلا عما قيل عن الضغط الذي مارسه القصر في هذا الصدد ، وكانت تلك هي المحنة الأولى - على حد تعبير الاخوان - التي تصيب الجماعة .

وللأمانة التاريخية نقول : ان الشيخ حسن البنا نفى انه كان يعرف على ماهر خلال وزارته عام ١٩٣٩ ، وان الذى كان يعرفه هو صالح حرب باشا ، كما انه كان يعرف عزيز على المصرى جيلا ، وكان عزيز المصرى يحاول باستمرار أن يجمع بين جماعة الاخوان المسلمين ، وبين جماعة مصر الفتاة ، كما كان عزيز المصرى يحاول أيضا أن يقوم بدور الوسيط بين الاخوان المسلمين وبين الضباط الأحرار ، على النحو الذى يصفه أنور السادات فى كتابه « صفحات مجهولة » والذى سنعود للحديث عنه ، عندما نكتب عن عزيز المصرى ، والاخوان المسلمين ، والضباط الأحرار .

ونعود الى الحديث عن بعض الأزمات التى واجهت وزارة حسين سرى باشا ، وبتفصيل أكثر .

يقول د. هيكل : انه اذا كان قد وجد فى مصر وفى غير مصر ، هيئات باسم فرنسا الحرة تعضده ديجول فقد بقى فى مصر ، وفى غير مصر فرنسيون مؤيدون للمارشال بيتان وحكومة فيشى وهؤلاء كانوا موضع رغبة من السلطات البريطانية وكانت الرغبة تبلغ فى شأن بعضهم مبلغ الاتهام ، من هؤلاء مسيو ريمون مستشار الفنون الجميلة بوزارة المعارف الذى اتهمه البريطانيون ، بأنه مبالغ فى مناصرته للمارشال بيتان ويدعوه ، ضد فرنسا الحرة وقد حدثنى سرى باشا فى شأنه فطلبت الرجل فى مكتبى وخاطبته فيما ينسب اليه ، فلم يخف انه يناصر حكومة فيشى وانه ، وهو الجندى القديم الذى خاض ، غمار الحرب العالمية يعرف واجبه الوطنى ، كما يعرف أن عليه لمصر واجب ألا يقوم فيها بنشاط سياسى يخالف اتجاه حكومتها وذكر انه لا يقوم بأى نشاط من هذا القبيل ، وقال هيكل ، لقد تبين أن مسيو ريمون لا يستطيع اخفاء رأيه فى سياسة بلاده ، وابدأه الرأى ليس نشاطا سياسيا خاصا وهو لا يزيد على اظهار رأيه ، لمن سألته عنه وهو لا جناح عليه حين يفعل ، ويقول د. هيكل انه بلغ حديثه مع مسيو ريمون الى سرى باشا ، ولكن السلطات البريطانية لم تقنع ولم تقتنع بما هو دون اعتقال الرجل فاعتقل ، .

وعن استقالة بسوى باشا يقول الدكتور هيكل بلغنى فى النصف الأخير من ديسمبر أن مركز عبد الحميد بسوى باشا فى الوزارة غير ثابت وانه سيضطر الى الاستقالة ، وان سرى باشا رغم ما بينه وبين الحميد بدوى من صداقة ، ورغم تقديرنا جميعا لبسوى باشا ومكانته فلن يستطيع سرى باشا ولا غيره من الوزراء ان يفعلوا شيئا فى أمر استقالة بسوى باشا ، ويقول د. هيكل ، انه زار حسين باشا رئيس الديوان الملكى فألقاه فى مثل موقف سرى باشا ، من استقالة بسوى باشا وانه يأسف لأن اضطرار بسوى باشا للتخل عن منصب وزير المالية لم يبق فيه مجال للتفكير فى رئاسة الوزارة وكان بسوى باشا - كما يقول حسين باشا - منظورا اليه فى القصر على انه

خلف لسرى باشا - فى رئاسة الوزارة ويقول د . هيكل انه سافر الى أسوان وكان الملك ورئيس ديوانه قد سافرا اليها ، وكنت فى هذا المشتى الديدح ، أسمع من الأحاديث عن استقالة بلوى باشا ما جعل كل رجاء فى تلافيها غير ممكن ، وبالفعل قدم بدوى باشا ، استقالته الى رئيس الوزراء . وعرضت الاستقالة فى جلسة ٥ يناير ١٩٤٣ وقرر مجلس الوزراء قبول الاستقالة بغير مناقشة ، لأن الوزراء جميعا كانوا يعلمون ، انه لا جدوى من المناقشة .

وفوجئ الوزراء ، بأن عرض رئيس مجلس الوزراء أن تقطع مصر علاقتها بحكومة فيشى الفرنسية ، ولم يكن أحد منا - د . هيكل يقول - يتوقع أن يعرض يومئذ هذا الموضوع الذى تأجل من قبل غير مرة ، وطالب فى مجلس الوزراء مصطفى عبد الرازق باشا وزير الأوقاف ، أرجاء النظر فى هذا الموضوع ، وأجابه رئيس الوزراء فى عنف : ينبغي أن نبت اليوم فى هذا الموضوع ومن لم يعجبه ذلك ، فله أن يتصرف بما يشاء .

ويقول د . هيكل ان هذه اللهجة لم تعجبه وانه قال : انى وزير المعارف ، ولنا فى فرنسا عشرات بل مئات من أبنائنا الطلاب يجب ان نرعى مصلحتهم وقطع العلاقات يضر بهم ، ضررا بليغا و . . و . .

ونولتنى الدهشة - د . هيكل - عندما رأيت جميع الوزراء يوافقون على قطع العلاقات مع حكومة فيشى ، وقد امتنعت وامتنع مصطفى باشا عبد الرازق عن التصويت . .

ويقول أحمد حسنين : ان الملك سوف يغضب لهذا القرار ، الذى لم يؤخذ رأيه فيه ويسأل د . هيكل ، عما اذا كان لديه حل لهذه المشكلة قبل أن ينشر قرار مجلس الوزراء ؟ ويقول هيكل انه قال لحسين باشا : أحسب الرجوع فى قرار مجلس الوزراء رجوعا مطلقا غير ممكن فكما عرفت أنت بهذا القرار ، فقلد عرفت السفارة البريطانية وعرفته الحكومة البريطانية ، و . . و . . والرأى عندى ان يخفف من صيغة القرار وان يجعله وقف العلاقات ، مع حكومة فيشى بدل أن يكون قطع العلاقات .

وينصل حسنين باشا بسرى باشا راجيا منه ، الموافقة على اقتراح هيكل باشا ويوافق حسين سري باشا ، ويعتكف صليب سامى باشا وزير الخارجية بمنزله دون مرض ولا علة ، ويقول د . هيكل ان رئيس الديوان بلغه بأنه هو الوزير المسئول عن علاقة مصر السلوية ، وان واجبه كان يقتضيه أن يعرض على ما طلبه رئيس الوزراء من قطع العلاقات مع حكومة فيشى اما ولم يفعل ، فليزمر داره ، وبلغ صليب سامى رئيس الوزراء بما قيل له ، وأبدى استعدادا لتقديم استقالته من منصبه ، فطلب منه حسين سري ألا يفعل على أمل أن يسوى

الأمر مع الملك ويظن حسين سرى بعد أن تحدث الى الملك حول موضوع صليب سامى أن المسألة قد سويت فيطلب من صليب سامى أن يذهب الى مكتبه ويأشرف عمله ، لكنه لم يلبث على ذلك غير يومين ، ثم اتصل به رئيس الديوان من جديد وأعاد عليه ما كان قد ذكره له وطلب اليه أن يكف من جديده عن الذهاب الى الوزارة فكف الرجل ، واعتكف فى بيته .

وفى قضية الاغتيالات السياسية « مقتل أمين عثمان باشا وآخرين » ، استدعى حسين سرى باشا للشهادة ولكنه كان متحفظا ، بشكل غير طبعى فى كل ما يقوله وخاصة عن الفترة التى ولى فيها الحكم من ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ حتى ٢ فبراير ١٩٤٢ .

سئل حسين سرى باشا عن الطلبات التى لم تكن فى صالح مصر وطلبته منها بريطانيا ، فقال : انه لا يعتقد ان هذا السؤال يمكن الرد عليه لأنه من أسرار الدولة وان هذه مسائل سياسية كبرى من واجبه الا يشير اليها .

وكان من بين ما قاله حسين سرى باشا عن أمين عثمان باشا وعلاقته بالانجليز : عندما كلفنى على ماهر باشا بتولى وزارة المالية ، قال له ان وكيل وزارة المالية هو أمين عثمان ووجوده غير مسنح ويقول حسين سرى ، انه بعد حوالى عشرين يوما من تكليفه بالوزارة زاره أمين عثمان وقال انه يضع نفسه تحت تصرفه ليكون همزة الوصل بينه وبين السفير البريطانى واقترح أن يعينه مديرا لمكتبه ثم رفق حسين سرى باشا ، انه شكر أمين عثمان على ذلك وأبدى له دهشته من أن يطلب منه هذا الطلب ! .

ونفى حسين سرى ان يكون السفير البريطانى هو الذى طلب منه ان يعين أمين عثمان وزيرا ، فى وزارته ويرفض حسين سرى ان يذكر الأسباب التى دعت الى عدم التعاون مع أمين عثمان باشا .

ويقول حسين سرى باشا ، ان من بين أسباب استقالته المقابلة التى تمت بين أمين عثمان باشا ود. أحمد ماهر باشا .

وفى قضية الاغتيالات أيضا أدى د. هيكمل الشهادة مؤكدا أن من بين الأسباب التى أدت الى استقالة حسين سرى باشا ، قطع العلاقات مع حكومة فيشى ، ودقة مركز صليب سامى باشا وزير الخارجية ، وعدم استطاعة سرى باشا حمايته ، وقيام مظاهرات كثيرة ضده حسين سرى باشا من بينها تلك التى قامت فى ٢١ يناير ١٩٤٢ « وكنا كأحرار دستورين نقيم حفلة لذكرى محمد محمود باشا ، وكانت تلك المظاهرة قد اشترك فى تدبيرها بعض الكبراء » .

الفصل الرابع

في جلسة سرية هامة لمجلس النواب زعيم المعارضة يلقي خطابا يستغرق ٦ ساعات

● تحدثنا - اجمالا ، لا تفصيلا - عن نشأة جماعة الاخوان المسلمين عام ١٩٢٨ في الاسماعيلية وتطورها ، الى أن أصبحت قوة كبيرة في عام ١٩٤١ كما تحدثنا أيضا عن الأسباب التي أدت الى نقل الشيخ حسن البنا ، المرشد العام للاخوان المسلمين من المدرسة المحمدية الابتدائية بالقاهرة الى مدرسة ابتدائية بقنا ، وذلك للحد من نشاطه السياسي ، المماليء للمحور كما قالت السفارة البريطانية وقتئذ كما تحدثنا أيضا عن الظروف السياسية التي أدت الى الغاء قرار النقل وعودة الشيخ حسن البنا الى المدرسة المحمدية الابتدائية معززا مكرما ، وقد تحدثنا - في الفصل السابق أيضا - وبتفصيل في هذه المرة عن بعض الأزمات التي اعترضت وزارة حسين سرى باشا - وزارة الأزمات كما نخب أو نسميها - ونكمل في هذا الفصل ما أنهينا به الفصل السابق .

ربما كانت أخطر الأزمات التي واجهت وزارة حسين سرى باشا - ومنذ البداية - أزمتهام مع مجلس النواب ولم تكن أزمة وزارة حسين سرى باشا مع مجلس النواب أن رئيس المجلس الذي انتخب بعد بضعة أيام من تشكيل وزارة حسين سرى باشا كان معارضا الى أبعد حدود المعارضة لتلك الوزارة فما كان الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب إلا محايدا ، ومحايدا من طراز يدعو الى الاعجاب والتقدير غير أن الأزمة الحقيقية في مجلس النواب بالنسبة لوزارة حسين سرى باشا كان في وجود السعديين خارج الحكم والسعديون - للحقيقة - كانوا منظمين كحزب الى حد كبير ولم يكن هناك سعدي واحد ، يمكن أن يخرج على اجماع الحزب كما هو الحال بالنسبة للأحرار الدستوريين مثلا ، ولم يكن ذلك بسبب سلطان أحمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية أو محمود فهمي النقراشي باشا نائب الرئيس ، بل كان مبعث ذلك حقيقة أن ما يجمع بين أعضاء الحزب علاقات الاخوة والزمانة قبل أن تكون العلاقات

سنوات ما قبل الثورة ج٣ - ٣٣٧

الحزبية ، هذا الى جانب وجود قيادات للسعديين كانت تتميز - وهذه شهادة لها - بالقدرة الفائقة على التنظيم الحزبي .

وكان أول ما واجه الوزارة السرية - وزارة حسين سرى باشا - من امتحانات رهيبية امتحانها الأول مع مجلس الجواب الذي كان كما قلت معقلا للسعديين الذين كانوا يملكون قرابة تسعين كرسيًا في المجلس ، وكانوا في نفس الوقت يملكون - عن طريق الحجب - كراسي كثيرة من كراسي المستقلين الذين كانوا بدورهم يشكلون قوة كبيرة من قوة المجلس .

وحتى أستطيع اعطاء صورة حقيقية ، لما كان يدور في مجلس النواب وقتئذ - في بداية الأربعينات - لابد من أن أقف كالعادة وقفة موضوعية أمام جلسة من أخطر جلسات مجلس النواب ، وهي الجلسة الخاصة بطرح الثقة بوزارة حسين سرى باشا .

وكان الدكتور أحمد ماهر باشا رئيس المجلس قد تخطى عن منصة الرئاسة ليجول ويصول في قاعة المجلس خطيبًا برلمانيًا من الطراز الأول ، وهو لخبرته البرلمانية الطويلة كان على ثقة مطلقة من أن أعضاء المجلس الكبار في السن لن يستطيعوا السهر طويلا في تلك الجلسة كما أنه كان على ثقة مطلقة أيضا من أن الكثيرين من النواب المستقلين الذين لا ناقة لهم في موضوع تأييد الوزارة أو معارضتها سوف يضيقون ذرعا بكثرة الخطب وعنف المناورات فيعمدون الى طلب الراحة وبذلك يخلو جو المجلس للسعديين الذين يمكنهم اذا تعاون معهم بعض المستقلين حجب الثقة عن الوزارة .

وكان السعديون قد قاموا قبل جلسة الثقة بهجوم عنيف قاده - كما قالت مجلة آخر ساعة المصورة ، العدد ١٥ ديسمبر ١٩٤٠ - الجنرالان ابراهيم عبد الهادي ، وممدوح رياض ، وبقي المارشال الدكتور أحمد ماهر باشا جالسا ، الى منصة الرئاسة يرقب المعركة بالبنظارات المعظمة حتى اذا ما رأى نجاح الزحف أو بوادر خطر على ميمنة الجيش السعدي أو هيسرته نزل الى الميدان وأطلق قنابله في المليان ، وقد بدأ السعديون هجومهم بالتظاهر بأنهم سيتخذون خطة الدفاع ولن يقوموا بأي هجوم ، ومن هنا بدأت أحاديثهم في الأسبوع الماضي عن الوزارة تلين وتسيل رقة وعذوبة وكان حديث السلام والوئام والحمام واليغام يحتل أغلب اجتماعات السعديين والدستوريين وشاع في بعض اللواتر ان السعديين سيدخلون الوزارة وانهم تقهقروا من مواقعهم أو أن لا خلاف بينهم وبين الدستوريين على الاطلاق ، ومن هنا انطلقت الزغاريد خلف شائعات صلح الحزبين التوأم ، ونام الأحرار الدستوريون هلاء جفونهم مطمئنين الى أنهم وضعوا في جيبيهم اخوانهم السعديين .

وفجأة قام السعديون بمناوشات على الحدود فأمطر السعديون رئاسة

مجلس النواب أسئلة واستجابات عن موقف مصر من الحرب ووجوب قيامها بالدفاع عن نفسها واستعانوا كثيرا بالحكمة القائلة : ما حك جلدك مثل ظفرك ، فتول انت جميع أمرك » .

واستيقظ الدستوريون من أحلامهم الذهبية وسألوا الدكتور ماهر باشا : صحيح خصامك ولا هزار . وأجاب الدكتور ماهر باشا ، أن المسألة هزار وانها لحظت المظاهر فقط ، وعندئذ عاد السنوريون الى نومهم العميق » .

وعن موقف النواب الوفديين من المعركة بين السعديين والوزارة قيل أن النواب الوفديين مصممون على سياسة تجنب مصر ويلات الحرب وانهم ايضا مصممون على أن سياستهم أيضا تقضى بتجنب مصر ويلات الدكتور ماهر باشا . . ولهذا فان النواب الوفديين سوف يكتفون بمعارضة الوزارة في المسائل الداخلية البحتة كمسألة المخابىء ووجوب الاسراع فى انشائها ، وكمسألة الانتخابات الحرة و . . وهذا عن اسنعداد السعديين والوفديين لجلسة الثقة ، وكانت الحكومة بطورها قد استعنت من جانبها وكأنها « فى حالة حرب » ، ونصحها المتمرسون على تكتيكات كواليس المجلس أن تجرى بروفة على الثقة بالحكومة قبل أن تطلب الثقة ، وفى هذه البروفة تستطيع أن تعرف من سيطر معها ، ومن سيقف ضدها ، ولذلك بادر رئيس الحكومة بأن طلب أن تكون مناقشة خطاب العرش فى جلسة سرية ورفض السعديون وجرى بحث هل يكون النقاش فى أن تكون الجلسة سرية أم علنية ، وفازت الوزارة بأغلبية ثمانين فى المائة .

وقال هيكى باشا ان معركة السرية العلنية هى بروفة المعركة الكبرى وما دامت الوزارة قد اجتازت البروفة بنجاح فستنجح فى المعركة الكبرى نجاحا باهرا .

وفى احدى الجلسات ظل أحمد ماهر باشا يخطب ست ساعات وهو رقم قياسى لم يحدث من قبل - ولعله لم يحدث من بعد - فى تاريخنا النيابى .

ووصفت خطبة أحمد ماهر باشا فى المجلس ، من قبل بعض الوزراء بأنها حرب أعصاب تستهدف تأجيل الجلسة وظهر أن حسين سرى باشا أيضا كان بطوره مصر على مواجهة حرب الأعصاب الماهرة بأعصاب من حديد ، فبينما كان أعضاء المجلس يتناوبون الخروج ، أثناء خطبة الدكتور ماهر باشا ليشرىوا سيجارة ، أو فنجان قهوة ظل حسين سرى باشا فى مقعده لا يبرحه طوال الساعات الست .

واشترك مصطفى عبد الرازق فى حرب الأعصاب هذه فقد جلس يدون كل كلمة يقولها الدكتور ماهر باشا حتى اذا انتهى من الصفحة ، مزقها واستمر يكتب من جديده وتسأل النواب ما السر فى هذا فقيل لهم أن مصطفى

عبد الرازق بك رأى أن هذه خير طريقة لاضاعة الوقت وتروى مجلة آخر ساعة المصورة - العدد ٢٩ ديسمبر ١٩٤٠ - ما حدث فى المجلس عند أخذ الأصوات على الثقة فتقول بالحرف الواحد :

• فعندما نودى على الأستاذ عبد الحميد عبد الحق قال « ثقة » .

• وصاح أحد النواب السعديين « يا روحى » .

• فصاح الأستاذ غنام : هذه كلمة تقال فى البارات لا فى مجلس نواب .

• ووقف الأستاذ عبد الحميد عبد الحق وقال : لقد فعلنا هذا لكيلا ترمونا بالحزبية .

• وأراد النواب الوفديون أن يمسكوا بخناق السعديين ولكن الدكتور ماهر باشا اعتذر للوفديين .

• وقال النائب محمد سالم جبر الوفدى « ثقة تامة » .

• وصفق المجلس عندما قال الأستاذ سبابا حبشى « ثقة » .

• وقال الأستاذ فكرى أباطة « ثقة » « ثقة » وضحك النواب وقالوا - عاوز يحسبها صوتين !

• وقال أحمد بك مختار : عدم ثقة

• وقال الأستاذ مصطفى فوده « ايه ١٩ ٠٠ ده أنا ثقة أوى » .

• وصاح الشيخ عيسى صقر « ثقة بالثلث » .

• ومما يلاحظ أن هذه أول مرة يقرر فيها الوفديون الثقة بوزارة ليست منهم .

• وكانت نتيجة الاقتراح أن قرر ١٢٢ نائبا الثقة بالوزارة وقرر ٦٨ نائبا عدم الثقة بها . وقد يدهش القراء حين يعلمون أن عدد النواب السعديين ٨٦ فأين ذهب الباقيون ؟

• ونجيب على هذا بأن بعض النواب السعديين تغيبوا فجأة كحسين سعيه بك والشيخ خليل أبو رجاب وغيرهما .

• وبلغ عدد المتغيبين ٤٩ ومع ذلك فلو فرضنا وكان هؤلاء كلهم من أنصار الدكتور ماهر باشا وحضروا لما استطاع أن يخذل الوزارة .

• وعن تلك المعركة البرلمانية الكبرى قال المصور - ٣ يناير ١٩٤١ - ان واجبا الصحفى التزيه أن تسجل للدكتور أحمد ماهر باشا « نصرين » :

النصر الأول انه - هو شخصيا - رجل يؤمن بما يدعو اليه ايمانا قويا ، وقد دافع عن نظريته ست ساعات ونصف ساعة في الجلسة السرية ، أحاط بموضوعه من جميع نواحيه والنصر الثاني أنه أول برلماني دفع الحكومة - سواء برغبته ، أو ضد مصلحته - الى طرح الثقة ، وهو تقليد برلماني لم تمنع به مصر الا هذه المرة ، وشاركه في هذا حسين سرى باشا الذي أقدم بكل شجاعة وثبات على طرح الثقة وطلبها مرارا : ولا شك أن أحمد ماهر باشا بحفة برلمانية رائعة ولذلك يخرج دائما من معاركه وهو محل تقدير أصدقائه ، وخصومه على السواء » .

ويشير المصور الى أن موضوع الثقة وإن كان قد أثير في جلسة سرية ، الا أن أخذ الرأي على تلك الثقة لا بد وإن يكون في جلسة علنية ، ولأن الجلسة انتهت الساعة الواحدة بعد منتصف الليل رأى رئيس الجلسة تأجيلها لعدم وجود جمهور يحقق علنية الاجتماع .

وقال الفقه كلمته « بأن فتح الأبواب للجمهور هو العلانية » وتمسك مكتب المجلس بأنه لا جمهور وحينئذ لا علانية ، وفجأة ، كما يقول المصور ، أطلت عمطان وارتفع طرابيش من الشرفات فنظر اليهم أحمد ماهر باشا نظرة المستسلم وصاح ، ليكن .

ويرى المصور ان المعركة الانتخابية - تلك قد أسفرت عن النتائج الآتية : أن الدستوريين حين يجدون ، يجدون وأن بعض السعديين « تسلل » و « توارى » . وهذا شيء جديد ، ولم يكن معروفا عن تلك الكتلة المتراسة فقد زاغ أكثر من ٢٩ عضوا ، وقال البعض أن من بين نتائج تلك المعركة أن اشتراك السعديين في الوزارة قد أصبح أمرا مستحيلا ، وكان رأى هذا البعض مخطئا بطبيعة الحال فليس معنى معارضة السعديين للحكومة في مبدأ من مبادئها السياسية عدم قبولهم المشاركة في تلك الحكومة فقد يغير أحد الطرفين : الحكومة أو السعديين وجهة نظره تجاه ذلك المبدأ ويلتقي الطرفان ، وهذا ما حدث فيما بعد !

وقد شكر حسين سرى باشا لمصطفى النحاس باشا تأييده النواب الوفدين له ، وحمل رسالة الشكر الأستاذ محمود أبو الفتح الذي كان قد اقترح على حسين سرى باشا أن يتوجه لزيارة النحاس باشا لتقديم الشكر فأثر حسين سرى أن يشكر النحاس باشا عن طريق الأستاذ محمود أبو الفتح صاحب الاقتراح !! وقد استدعى الملك فاروق حسين سرى باشا ، وبعد جلسة الثقة فهناه بثقة النواب في وزارته !

وكانت نتيجة المعركة بالنسبة للسعديين قاسية للغاية ، فلأول مرة يتخلى السعديون عن مبدأ الوحدة الذي كانوا يتميزون به على غيرهم من

الأحزاب ، ولأول مرة يخرج أكثر من عشرين نائبا على الاجتماع السعدى .
 ولأول مرة يشمت فيهم حلفاؤهم الدستوريون ، ويقولون عنهم انهم انتهوا .
 غير ان أحمد ماهر باشا كان رياضيا ، فلم يفقد حماسه وقوة شكيمة وحرارة
 دفاعه عن وجهة نظره بعد تلك الهزيمة التى لحقت به وبجزبه ، اذ سرعان -
 بعد ساعات قليلة من الاعتكاف للراحة - ما راح يياشر نشاطه وكأنه لم يخسر
 معركة من كبريات المعارك التى خاضها ، بل لقد كان الرجل بحق كريما مع
 نفسه ومع الآخرين وخاصة أولئك الذين عارضوه فى وجهة نظره فعقب على
 كون الاكثريه لم تؤيد وجهة نظره بقوله : انى أقدس حرية الرأى ، وأحترم
 آراء اخوانى مؤيدين ومخالفين ، وقد أتاح لى حضراتهم فرصة لسماع كل
 ما أدليت به واعتبر ذلك النقاش الطويل مكسبا لحياتنا النيابية لأنه أظهر
 بجلاء شديد حرص نواب البلاد على المصلحة العامة سواء آكانوا مؤيدين أم
 معارضين . ولست ممن يغضبهم مخالفة آرائهم فصدرى يتسع لكل رأى ومن
 الذين خالفونى أصدقاء لى اعتز بصداقتهم ولكن خذلانى - كما يسميه بعض
 خصومى - ليس معناه نزول عن رأى ولا تسليمى بوجهة النظر الأخرى ، .
 ولا يتوانى أحمد ماهر عن توضيح وجهة نظره فى كل مكان وفى كل
 مجال ، بل لا يتوانى رجاله أيضا عن توضيح وجهة نظر رئيس الحزب والحزب
 فى كل مكان وفى كل مجال .

ومما أذكر للقطب السعدى الكبير الأسناذ محمد راغب عطية وكيل مجلس
 النواب وقتئذ انه قال تعليقا على تلك المعركة ، معركة الثقة بالحكومة :

« لقد كان الموضوع الذى عاجلناه من أخطر الموضوعات التى تعرض لأمة
 من الأمم ولا تقف نتائجها عند حد أبناء هذا الجيل بل انها تمتد الى أجيال
 قادمة وقد قضينا فى دراسته ثلاث جلسات متوالياً ، وتبارى الخطباء من
 كل حزب ولكن لسان أى خطيب لم ينزلق الى كلمة جارحة . وفى الواقع
 لا يوجد منهزمون أو منتصرون فى تلك المعركة ، فنحن جميعا لم ندخل المعركة
 بأشخاصنا ولم يكن محورها أغراضنا وأهواءنا ولكن دخلناها لتؤيد فكرة
 ونصون حقاً .

ويقول الأستاذ محمد راغب عطية : اننى جده فخور بموقف الدكتور ماهر
 باشا اذ ظل ست ساعات يخطب فى أسلوب مرن ، وبعبارات ملتزمة حتى
 آمن خصومه قبل أنصاره بأنه أفضل خطيب برلمانى فى مصر ، .

وللعلم ، كان السعديون يستطيعون الانسحاب من جلسة الثقة قبل أخذ
 الرأى . اذ يصبح العدد بعد انسحابهم غير قانونى ولكنهم رفضوا الالتجاء الى
 هذا الأسلوب غير البرلمانى .

وقد حاولت كثيرا ، ولا أزال ، الحصول على ملخص لما دار فى تلك

الجلسات السرية الثلاث التي نوقش فيها موضوع دخول مصر الحرب الى جانب الحلفاء ، أو عدم دخولها .

ولقد سبق لى أكثر من مرة ان ناشدت قدامى البرلمانيين أو أبنائهم وأحفادهم أن يتصلوا بنا اذا كانت لديهم أوراق عن تلك الجلسات السرية ولعل الصديق الكبير الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب سابقا يحاول العثور على مضابط الجلسات السرية لمجلس النواب أو لما يمكن أن يكشف الأعضاء عما قيل ودار فى تلك الجلسات ، باعتبار أن تلك الجلسات السرية تعتبر جزءا هاما ، وخطيرا من تاريخنا البرلمانى .

ولقد سبق لبعض البرلمانيين القدامى أن ذكروا فى مقالات لهم فيما صدر عن ذكرياتهم ومذكراتهم مقتطفات مما قالوه فى تلك الجلسات ، وكانوا يفعلون ذلك على استحياء حتى لا يقال انهم انتهكوا حرمة السرية .

واعتقادى الراسخ انه لا حرمة للسرية الآن بالنسبة لأحداث مضى على وقوعها أكثر من أربعين سنة ، وهى أحداث ليست شخصية ولكنها أحداث عامة تتعلق بكثير من قضايانا . فهل يظهر لنا من يحمل بيده مصباحا لينير أمامنا سبيل الكشف عما دار بتلك الجلسات السرية ؟

هذا ما نأمل ونرجوه .

أما ما جاء فى مضابط مجلس النواب عن تلك المعركة الخطيرة فلم يزد على قول رئيس الوزراء حسين سرى باشا : انه يمكن تقسيم الرد على خطاب العرش الى قسمين : الأول خاص بالسياسة الداخلية وتوى الحكومة ان تكون مناقشة هذا القسم فى جلسة علنية . أما القسم الثانى ، وهو الخاص بالمسائل الحربية والخارجية فتطلب الحكومة أن تناقش فى جلسة سرية . أما ما جاء على لسان رئيس المجلس د . أحمد ماهر ، فهو لم يزد على الكلمات التالية : طبقا للمادة ٤٥ من اللائحة الداخلية يعقد المجلس بهيئة سرية بنا على طلب الحكومة ، أو عشرة من أعضائه ، ويرى حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة أن تناقش المسائل الحربية والخارجية فى جلسة سرية غير أن البحث فى موضوع السرية يجب أن يسبقه اخراج من رخص لهم فى الدخول .

وبناء على هذا تخلى الشرفات من الزائرين قبل البدء فى المناقشة .

وهنا أخليت الشرفات وغادر الموظفون قاعة الجلسة وذلك فى الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء ٢٣ ديسمبر ١٩٤٠ .

وفى الساعة التاسعة والنصف مساء رفعت الجلسة على أن تعود الى الانعقاد الساعة الخامسة من مساء غد .

وفى الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والعشرين من مساء يوم الثلاثاء ٢٤ ديسمبر ١٩٤٠ ، أعييت الجلسة سرية .

وفى الساعة الثانية عشرة والدقيقة العشرين مساء أعييت الجلسة علنية برئاسة حضرة النائب المحترم محمد راغب عطية بك وكيل المجلس :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء طلب من هيئة المجلس الموقر الاقتراع على الثقة بالوزارة بمناسبة سياستها الخارجية والحربية التى ناقشها المجلس طويلا فى الجلسة السرية .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا : وأنا أثبت احتجاجى على تصرف الحكومة بمنعها عرض بيانها على النواب ، فى وقت يسمح لهم بدروسه ومناقشتهم وإبداء رأيهم فيه ، لهذا فانى أقرر باسمى وباسم زملائى اننا لا نثق بمثل هذه الحكومة .

تصفيق من مقاعد اليسار .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد بهى الدين بركات باشا : كنت أود أن تكون معارضة الحكومة مرتكزة على انها قيلت حرية الرأى حقا ، أو لأنها تصليت لأحد من حضرات النواب ، لكننا فى الواقع قضينا ثلاث ليال فى بحث الموضوع ، والحكومة نفسها هى التى طلبت أن نسمع رئيس الهيئة السعدية فادلى سعادته ببيانه ، وعرض المسائل ست ساعات كاملة ، وبعد ذلك اقتضرت الحكومة على أن تلقى بيانا قاصرا فى الواقع ، ونفس الأمر على ذات الاقتراح الذى قلعه زعيم الهيئة السعدية نفسه .

هتاف وتصفيق من مقاعد اليمين . بعد ذلك لا أنهم مطلقا أن تحتقر أوقات النواب بمثل هذه الدرجة ، وأن يستهان بهم بمثل هذا الهوان « هتاف وتصفيق من اليمين » .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا - أؤكد لحضراتكم جميعا اننى لم أفهم مما يشكو سعادة زميلى المحترم الدكتور محمد بهى الدين بركات ، لأن الذى حدث بعد انتهائى من كلامى ، هو أن صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أدلى ببيان مكتوب ، فقلت اننى أريد مهلة لأقرأ هذا البيان فى هدوء لعنا نصل الى اتفاق فى تفصيلاته أو فى مجموعته . . .

« ضجة »

فرفض هذا الطلب ولم أفهم سببا لهذا الرفض مطلقا ، هذا ما أردت أن أثبتته فى مضبطة الجلسة لا أكثر ولا أقل .

حضرة النائب المحترم محمد عبد الملك حمزة بك - أرجو أن تسمحوا لى

بكلمة هادئة جدا ، أتوجه بها الى دولة رئيس مجلس الوزراء ومعالي الدكتور ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية .

تفضل دولة رئيس مجلس الوزراء وألقى بيانا ، أرى فيه لأول وهلة أن وجهة نظر الحكومة قد تتلاقى مع وجهة نظر المعارضة . ولعلنا في جو هادئ في وقت قصير لا يتجاوز نصف ساعة يخلو فيه دولة رئيس الحكومة ومعالي الدكتور ماهر باشا واثنان على الأكثر نصل الى اتفاق تام . « ضجة شديدة ومقاطعة » .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء – تطلب الحكومة الاقتراح على الثقة بالوزارة بمناسبة سياستها الخارجية والحربية .

الرئيس – هل توافقون على ذلك ؟

« موافقة عامة » .

أخذ المجلس في الاقتراح على الثقة بالوزارة بالمناداه بالاسم .

الرئيس – ليتفضل حضرات النواب الذين امتنعوا عن ابداء الرأي بإبداء أسباب امتناعهم .

حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن صالح الجداوى – أنا أعتقد فيما يتعلق بموضوع الثقة الا يطالب نائب بإبداء أسباب امتناعه .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال – لقد امتنعت عن ابداء الرأي لأن أحد أساسى الخطة التى تناولها خطاب العرش يركز على تنفيذ معاهدة سنة ١٩٣٦ ، تلك المعاهدة التى رفضتها ، وما زلت أرى فيها مصدر الضرر .

حضرة النائب المحترم عبد المنعم الموم – وجهتها نظر الهيئة السعدية والحكومة لتلقيان عند نقطة واحدة ، الا وهى مستقبل مصر ، وحرية مصر ، بل وكيان مصر ، وكنت أفهم جليا أن نختلف فى مسائلنا الداخلية لا سياستنا الخارجية ، ولو ان الأعصاب هدأت قليلا ، لخرجنا الليلة جميعا وكلمتنا واحدة ، ومن أجل ذلك امتنعت عن ابداء الرأي .

الرئيس – أسفر أخذ الرأي عن الثقة بالوزارة بأغلبية ١٢٢ صوتا ضد ٦٨ صوتا وامتناع ثلاثة أعضاء عن ابداء الرأي .

« تصفيق من مقاعد اليمين والوسط »

الرئيس – قدم حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غسان اقتراحا نصه :

« اقترح أن يثبت في مضبطة الجلسة العلنية الحالية بيان الحكومة الذي ألقى الليلة في الجلسة السرية » .

فهل توافقون على ذلك ؟

موافقة عامة ،

بيان حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء .

« في جلسة ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٠ قرر مجلسكم الموقر تأييده للقرار السابق الصادر من المجلس في ١٢ يولية سنة ١٩٤٠ والذي قصد به الى أن مصر التي لا تضم عدا أو كراهية لأية دولة ، لا يمكن لها أن تقوم للدفاع عن نفسها بكل ما تملك من قوة إذا اعتدى على أراضيها أو جيوشها .

فالسياسة المرسومة في هذا القرار وهي السياسة التي اتبعت حتى الآن برضاء الأمة وتأييدكم تقوم على مبدئين أساسيين أولهما تنفيذ المعاهدة المصرية البريطانية ، وثانيهما الدفاع عن الوطن .

فأما تنفيذ المعاهدة فقد قامت وما زالت تقوم به الحكومة في اخلاص وصدق على أكمل الوجوه وأوسعها ، وقدمت للحليفة كل معاونة ممكنة ولقد رأت الحليفة في مناسبات مختلفة ان تشكر لها هذه المعاونة .

وأما الدفاع عن الوطن فقد استعدت له الحكومة بكل ما وسعها من قدرة ، ومع ان الخطر ابتعد على أثر الانتصار الذي أحرزته القوات البريطانية في معارك الصحراء الغربية ، فان الحكومة ما زالت تواصل الاستعداد .

واذا استهدف الوطن — لا قدر الله — لما يستدعي الدفاع عنه فالحكومة على أتم الأبهة لأداء واجبها المقدس وهي تجدد لكم العهد بالرجوع اليكم كلما جد جديد .

ان مصر المستقلة الحريصة كل الحرص على استقلالها وأن جيشها ليعرف واجبه في النود عن كرامتها وفي الوطنية المصرية ما يسمو بها دائما الى القيام بالواجب حينما تدق ساعته وما الحكومة الا منكم شعورها من شعوركم ونهجها من نهجكم ، تجعل نصب عينيها في كل وقت أن تستحق ثقتكم لخير الأمة وخير البلاد ان شاء الله » .

الرئيس — هل توافقون على تأجيل ما بقى من جدول الأعمال الى الجلسة المقبلة !

« موافقة عامة »

الرئيس - والآن هل توافقون على أن تكون الجلسة يوم الثلاثاء ١٤ يناير سنة ١٩٤١ .

« موافقة عامة »

« رفعت الجلسة الساعة الواحدة صباحا والدقيقة العاشرة على أن تعقد الجلسة المقبلة الساعة الخامسة من مساء يوم الثلاثاء ١٤ يناير سنة ١٩٤١ »

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر كما يقولون فاننا نذكر ان مجلس النواب قد ناقش في جلسة ٤ فبراير ١٩٤١ استجوابا موجه الى رئيس مجلس الوزراء من النائب المحترم السيد على راتب عما جاء ببيان مستر ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا ، الذى أذاعه بالراديو على الشعب الايطالى خاصا بمصر ، وقد كان من بين ما جاء فى شرح النائب السيد على راتب لاستجوابه ، انه فى اليوم الثالث والعشرين من شهر ديسمبر ١٩٤٠ أذاع بالراديو جناب المستر تشرشل خطابا موجه الى الشعب الايطالى جاء به : « هل كان من الضرورى مهاجمة مصر التى هى تحت الحماية البريطانية ؟ » وقد أصدرت الحكومة بلاغا رسميا حاولت فيه أن تخفف من وطأة كلمة الحماية مصححة الترجمة فى زعمها ومستعملة عبارة « فى حى بريطانيا » والحقيقة أن معنى الترجمتين « حماية ، لاحتى » وقد ظهر ذلك جليا فى الاجابة التى أجاب بها سعادة السفير البريطانى صاحب الدولة رئيس الحكومة فقد استعمل سعادته كلمة تحت الحماية البريطانية وهى الترجمة التى ذهبت اليها الوزارة ، ونحن ان شكرنا الوزارة بمبادرتها بالملاحظة أو الاستفسار ، فانى أرجو أن يبين لنا السيد رئيس الوزراء السبب الذى الجأ الوزارة الى استعمال كلمة تفسير . . نطلب الى السفير البريطانى أن يفسر ، أو يثول الكلمة التى جاءت فى خطاب جناب رئيس الوزارة البريطانية ، وكنت أرى الاحتجاج أولى فى هذا الموضوع ، وأشار مقدم الاستجواب الى نقطة أخرى هى أن وزير خارجية بريطانيا اذ أجاب عن استفهام الوزارة المصرية ، قال ان ونستون تشرشل عندما استعمل الألفاظ المشار اليها انما كان فى باله الالتزام البريطانى بالدفاع عن مصر تحقيقا للمعاهدة المصرية البريطانية وتساءل مقدم الاستجواب أى التزام هذا ؟

ثم يجيب قائلا : أنا لا أفهم كيف سكتت الوزارة على هذه الاجابة وأرجو أن أسمع من دولة رئيس الحكومة ما يطمئنى على هذه المسألة .

وقال رئيس الوزراء ، ان رئيس الوزارة البريطانية فى اذاعته لم يعبر عن مصر انها تحت الحماية بل أشار الى انها فى حى بريطانيا ، وقارن رئيس الوزراء بين كلمتى Protection التى عبر بها رئيس الوزراء البريطانى عن مصر وبين Protectorate اذ أن الكلمة الأولى تعنى السفاع ، أو دفع الاذى أما الثانية فتعنى الحماية ويؤكد أن خطاب السفير البريطانى الذى بعثت به

اليه السفارة البريطانية يؤكد المعنى الأول ، ويقف النائب أحمد والى الجندى ليؤكد - نقلا عن قراءاته فى كتب الأدب وفى التفسيرات التى وضعت لمختلف الكلمات العربية - أن حمى أسوأ من حماية كان من الخير أن يعف عن كلمة - حماية أى عن السبى !

ويقول رئيس الوزراء ، انه اذا كانت كلمة حمى تؤذى سمع النائب المحترم فليأخذ كلمة دفع الأذى ، وقد استخدمت كلمتى « الحمى » ودفع الأذى !

وما ينبغى علينا أن نذكره ، ان النائب المحترم محمد محمود جلال قد تحدث فى هذا الموضوع فشكر رئيس الوزراء ، لأنه اتصل بسعادة وزير انجلترا المفوض فى مصر لدفع هذا الالتباس ، فقاطعه النائب أحمد والى الجندى قائلا : تقصد السفير البريطانى ، فقال محمد محمود جلال بل أقصد الوزير المفوض البريطانى لأن السفارة آتية من المعاهدة التى لا أعترف بها -

الفصل الخامس

استجواب في مجلس النواب لأن كلية العلوم رفضت قبول بعض الناجدين في الثانوية العامة

● سبق أن تحدثنا عن أخطر جلسات مجلس النواب تلك التي دامت ثلاثة أيام وكان انعقادها بصفة سرية ، وكان خطيبها أحمد ماهر باشا ، رئيس المجلس ، وزعيم المعارضة والذي ظل أكثر من ست ساعات يخطب بدون أن يستريح ، وبدون أن يدع رئيس الوزراء ، والوزراء والنواب ، يستريحون ، وانتقلنا من تلك الجلسات التاريخية ، إلى مناقشة البرلمانيين ، والسياسيين القدامى ، وصديقنا الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب ، أن يبدلوا قصارى جهدهم للوصول إلى المحاضر ، أو شبه المحاضر التي يمكن أن تكون قد كتبت بطريقة أو بأخرى والتي سجلت أما تفصيلا ، وأما جملة ما دار في تلك الجلسات السرية ، الخطيرة ، وكان استاذنا فكرى أباطة رحمه الله قد ذكر لى أن بعض الاعضاء قد قاموا ، بكتابة ما دار في تلك الجلسات وأنه يحتمل ، أن يكون لدى سكرتيرية مجلس النواب من قام بتسجيل تلك الجلسات .

وانتقلنا بعد ذلك ، إلى الحديث عن جلسة صاخبة أخرى دارت في مجلس النواب أيضا حول - كلمة وردت في خطاب ونستون تشرشل رئيس الوزارة البريطانية خاطب فيها الشعب الايطالى ، وفهم منها - من عبارة تشرشل - أن مصر في نطاق الدول المشمولة ، بالحماية البريطانية .

وقد وقفنا ، عند وصف النائب المحترم ، محمد محمود جلال بك (حزب وطنى) السفير البريطانى بأنه وزير بريطانيا المفوض فى مصر ، فلما قاطعه النائب المحترم أحمد والى الجندى : تقصد السفير البريطانى ؟ اجابة محمد محمود جلال بصريح العبارة : بل أقصد الوزير ، المفوض البريطانى لأن السفارة آتية من المعاهدة التي لا نعتزف بها .

والجدير ، بالذكر أن الحزب الوطني قد عارض معاهدة ١٩٣٦ وأصر ، على عدم اعترافه بها ولأن التمثيل الدبلوماسي ، بعد معاهدة ١٩٣٦ قد ارتفع من الجانب المصري من وزير مفوض الى سفير ، وانخفض من الجانب البريطاني من « المندوب السامي » الى سفير ، فقد أصر الحزب الوطني ، على عدم الاعتراف بالسفير البريطاني ، على اعتبار أن السفارة من آثار معاهدة ١٩٣٦ ، التي لم يعترف بها أصلا .

ونكمل حديثنا عن بقية ما دار في تلك الجلسة حول عبارة ونستون تشرشل وكان محمد محمود جلال قد شكر لوزارة حسين سري باشا ، مصادرتها السريعة بسؤال الحكومة البريطانية ، عما ورد في خطاب ونستون تشرشل .

● وأكد محمد محمود جلال أن شكر الحزب الوطني للوزارة ، يحمل معنى كبيرا نسجله ونغتنب به ، يزيد في قدره ، أن يصدر منا نحن الذين نقف على الدوام ، موقف المعارضة من كل وزارة تقوم على الوضع الذي لا نرضاه « غير أننا في هذه المسألة ، على الخصوص ، ومن هذا المكان نركم هذه السرعة ونغتنب بها ونعتقد أن فيها يرهانا على خالص موافقنا ، وصادق نيتنا . »

ويؤكد محمد محمود جلال مرة أخرى على أن الصفاء بين متعاقدي ومتعاقد يقضي بأن يكون الطرفان على حذر لأن العقد الذي لا يكون ترجمة صادقة بين الطرفين لا يلبث أن ينهار « وقد شاهدنا مصارع معاهدات ظنت لها الأبدية فانهضت في أسرع من لمح البصر ويقول محمد محمود جلال : أن معاهدة ١٩٣٦ لا تزال مصدر الضرر ، فقد فتحت أبوابا ، ولم تقفل أبوابا ، لهذا لا نزال نرد إليها مصدر هذا الضرر ، وما نراه كل يوم ، من الدولة البريطانية مشككا في نيتها يقسم الدليل على أنها ماضية في خطتها التي بدأتها منذ عام ١٨٨٢ » .

ويقترح أحمد مرتضى المراغى أن نفلق هذا الباب ولا نحمل الالفاظ أكبر من معانيها أما الأستاذ أحمد عبد الحليم أبو سيف فقد راح يتساءل : لا أدري ، نحن في مجلس نواب ، أم في جلسة المجمع اللغوي ؟ ثم يقول لقد كان أولى بنا وأجدر أن نتحرك ونتحمس ازاء التوغل والاعتداء الإيطالي على استقلال البلاد .

ويرى النائب المحترم على المنزلاوى بك ، ان الاطالة في مناقشة هذا الاستجواب ليس في صالح الوطن اطلاقا ، وان كثرة التأويلات والبحث فيها قد يؤدي قضية البلد ، ويطلب على المنزلاوى بك ، الاكتفاء بتصريح رئيس الوزراء فلا نتوسع كثيرا أو قليلا في هذا الموضوع ، ويكفي أننا نحن

نعتز باستقلالنا وفي أيدينا وحدنا ان نبقي مستقلين أو أن نفرط فضياع هذا الاستقلال ، أما الكلام الذى لا جدوى وراءه فمضيعة للوقت »

ويرى كذلك الأساذ محمد محمود جلال ان الذى قبل فى هذا الباب كاف .

ويعود صاحب الاستجواب السيد على رانب ليناقش لغويا رئيس الحكومة فيما قاله مؤكدا ان « معنى دفع الأذى » لا يمكن للكلمة التى وردت على لسان رئيس وزراء بريطانيا ، أن تقصد هذا المعنى الا مع استعمال حرف جر ، ولست ادرى من اين جاء دولة رئيس الوزراء بكلمة «حمى» ثم يقول : ان استجوابى لم أجد ردا عليه حتى الان ، ويقول رئيس الوزراء مؤيدا ما قاله على المنزلاوى بك من أنه يجب اعتبار ما قيل فى هذا الاستجواب كافيا .

ويقول رئيس المجلس : لم يبق احد من طالبي الكلام ، فلننتقل الى جدول الاعمال .

وتم الانتقال - كما هى العادة دائما فى نهاية مناقشة كل استجواب - الى جدول الاعمال .

وكانت السفارة البريطانية فى القاهرة قد أجابت على استفسار الحكومة المصرية بخطاب بعنت به الى حسين سرى باشا رئيس مجلس الوزراء ؛ بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٤٠ وكانت رئاسة مجلس الوزراء ، قد بعثت بخطاب الى مجلس النواب بتاريخ ١٥ يناير ١٩٤١ أرفقت به خطاب السفير البريطانى ، الى رئيس وزراء مصر ، برجااء ايلداع الرد مكتب المجلس لاطلاع حضرات الأعضاء ، المحترمين عليه ، وكان النائب محمد شعراوى هو أول من توجه ، من النواب ، الى رئيس الوزراء بسؤال حول تفسير الكلمة التى وردت فى اذاعة مستر تشرشل يوم ٢٣ - ١٢ - ١٩٤٠ والجدير بالذكر ، أنه فى نفس الجلسة - جلسة ٤ مارس ١٩٤١ - نوقش استجواب وجهه النائب محمود لطيف بك الى وزير المعارف العمومية ، عن المعاملة المجحفة ، التى حدثت بكلية العلوم ، بخصوص قبول بعض التلاميذ بها وعدم قبول بعضهم الاخر

وكان النائب محمود لطيف قد قدم لاستجوابه بكلمة قال فيها : أن التعليم حق عام لكل انسان فى حدود ما قرره اللوائح ، والقوانين فاذا ما سار الأمر على هذا المنوال فلا اعتراض أما اذا انحرف أولو الأمر ، بممارسة اللوائح والقوانين وجب بحث الأمر وتحديد المسئولية ورفع الظلم عن المظلومين .

وقال أيضا محمود لطيف : ان الاستجواب ليس نزاعا بين جهتين مختلفتين انما هو فى الواقع تقارب فى البحث بين الهيئة التشريعية والسلطة

التنفيذي يراد به الوصول الى وضع الامور في نصابها ورفع الظلم ، واعادة الحق الى صاحبه ١٩

ويرد د^٠ محمد حسين هيكل وزير المعارف العمومية ، على مقدم الاستجواب بأنه سبق ان قابل مقدم الاستجواب اكثر من مرة . وتحدث واياهم في موضوع الاستجواب ورغم ذلك لم يذكر له مقدم الاستجواب أن من بين الذين قبلوا استثناء في كلية العلوم ، ابن رئيس نيابة ، وابن رئيس قسم التلميذات بورارة الأشغال ، الامر الذي أثار ضحك حضرات النواب ، عندها ذكر الاسمين ، لأول مرة ، ويؤكد د^٠ هيكل ان الاستجواب لا ينصب اساسا ، على وجود استثناءات صارخة ، أو غير صارخة في كلية العلوم ، وانما ينصب أساسا الى قول عميد كلية العلوم - ويظهر أن هذا صحيح - أنه غير مقيد بترتيب وان له الحق ، في قبول من يشاء ويقول وزير المعارف ، أنه كان باستطاعة مقدم الاستجواب أن يوجه اللوم ، الى عميد كلية العلوم لو أنه طبق كلامه هذا فقبل أشخاصا متأخرين ورفض قبول أشخاص متقدمين عنهم في الترتيب ولكن الواقع - في حدود ما أعلم - ان الأشخاص الذين قبلوا كان مجموعهم فوق ٦٠ ٪ في قسم الرياضة البحتة واعدادى الطب وأقل من هذه النسبة بعض الشيء ، في اعدادى الطب البيطرى .

ثم يقول د^٠ محمد حسين هيكل وزير المعارف ، بصراحته المبهودة :

حدث ان تقدم الى كلية العلوم أحد أبناء خريجي مدرسة المعلمين السلطانية طالبا قبوله بصفة استثنائية فرفضت الكلية طلبه ، فتقدم بطلبه الى مجلس الجامعة فقرر هذا المجلس - قياسا على الحق المخول له بمقتضى المرسوم الذى يبيح له قبول أبناء اطباء بكلية الطب دون التقيد بمجموع درجاتهم - ان يقبل بصفة استثنائية عددا من أبناء المهندسين بكلية الهندسة وعددا من أبناء الزراع بكلية الزراعة ، وعددا من أبناء المعلمين بكليتى الآداب والعلوم « ضجة » وبناء على هذا القرار قبل ابن المراقب في كلية العلوم ، ومن هذا ترون حضراتكم انه لا لوم على كلية العلوم لان مجلس الجامعة هو الذى قرر قبول ابن المراقب .

حدث بعد ذلك ان تقدم لكلليات الجامعة جميع الطلاب الذين رأوا أن ينتفعوا بهذا الاستثناء ، فوجدت الكليات ان فتح باب الاستثناء ، ضرره أكثر من نفعه ، وطلبت - وفي مقدمتها كلية العلوم بلسان عميدها - من مجلس الجامعة أن يعيد النظر في قراره ، لأن فتح باب الاستثناء في التعليم من أضر ما يكون وقد تحدثت في هذا الشأن مع مجلس الجامعة وأبدت رأيي في الموضوع لاني بطبعي اكره الاستثناء اطلاقا .

بحث مجلس الجامعة الامر وتناقش فيه وقرر الغاء قراره الاول وعدم

اجراء أى استثناء على الاطلاق ، فكان الاستثناء الوحيد الذى قرره مجلس الجامعة خطأ أو صواباً ، وكلنا نعلم ان القاضى يخطئ أحيانا فى حكمه هو ذلك الاستثناء الخاص بابن أحد مراقبى الوزارة ، والذى أكد له لحضراتكم أن وزارة المعارف او على الأقل وزيرها لم يكن له علم بهذا الموضوع ، لأن القبول فى كليات الجامعة من اختصاصها وليس لوزارة المعارف به شأن . أما عن الحالتين الأخريين اللتين أثارهما الدلية حضرة المستجوب فأقرر انى على استعداد لبحث حقيقتهم ، لأننى لم أعلم بهما قبل الان ، والذى استطيع أن أعد المجلس به صراحة - اذا كانت قد حدثت استثناءات أخرى غير ذلك الاستثناء الذى قرره مجلس الجامعة - انى على استعداد للنظر فى كل طلب قدم لكلية العلوم فى حدود ما قرره النظم واللوائح ، لانصاف المظلومين ، اما اذا كان لم يحدث غير الاستثناء المذكور فانى لا أجد مبررا لمؤاخذة كلية العلوم ، بل يجب ان تشكر على عملها فى العدول عن القرار الخاص بفتح باب الاستثناءات .

ويرى المجلس استكمال بحث الاستجواب فى جلسة ٢٥ مارس ١٩٤١ .

وفى جلسة ١٨ مارس ١٩٤١ ناقش مجلس النواب الاستجواب المقدم الى وزير المالية ورئيس مجلس الوزراء من الأستاذ عبد الحميد عبد الحق زعيم المعارضة الوفدية فى المجلس ، عن تعيين بعض أعضاء مجلس النواب والشيوخ حراسا على أموال الالمانيين والاطاليين وكيف ان العدد الاكبر والاهم من هذه الحراسات قد أسند اليهم ، كما أن وكيل أحد الاحزاب بعد اشتراك حزبهما فى الحكومة قد عيننا حارسين بالرغم من أن ذلك يعتبر - فى نظر المستجوب - معطلا لرقابة البرلمان ومتعارضا مع الدستور ، واستجواب آخر مقدم الى وزير المالية ، ورئيس الوزراء عن السياسة التى اتبعتها الحكومة فى تعيين الحراس على أموال الالمان والاطاليان فى القطر المصرى بصفة عامة .

وقد وافق المجلس على ضم الاستجوابين ، وتحدث الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، عن استجوابه مؤكدا ان الحكم الديمقراطى يعتمد على أساس نظرية فصل السلطات ، بحيث لا يجوز الجمع بين سلطتين من هذه السلطات فى يد واحدة ، وأشار عبد الحميد عبد الحق الى أن هذا الموضوع كان أول الموضوعات التى ناقشها المؤتمر البرلمانى الدولى الذى عقد فى باريس عام ١٩٣٦ وكان فى مقدمة القرارات التى أصدرها ذلك المؤتمر - بعد ان بحث ذلك الموضوع طويلا - ضرورة زيادة الضمانات التى تضمن حرية النائب واستقلاله لأن أعضاء المؤتمر ، رأوا أنه اذا لم تضمن هذه الحرية ، وهذا الاستقلال فان هذه الادارة القوية وهى مجلس النواب ومجلس الشيوخ ستصاب بالشلل سواء بالاغراء أو التهديد ويذكر الاعضاء بنص قرار من تلك القرارات التى أصدرها البرلمان الدولى ، الثالث والثلاثون والذى يقول : مع التحفظ فيما

سنوات ما قبل الثورة ج٣ - ٣٥٣

يختص بالحالة الخاصة لكل بلد فانه يجب الا يباشر أى عضو من الهيئة التشريعية مدة نيابته ، وظائف فى الادارة العامة العاملة للبلاد .

ويقول الأستاذ عبد الحميد عبد الحق وهو يتحدث فى صميم الاستجواب ان الحارس فى موقف اضعف من مركز الموظف فالوزير لا يستطيع أن يفصل الموظف من عمله طبقا لارادته ولمجرد تحكمه لان هناك قوانين ولوائح تحمى الموظف من عنيت الوزير ولكن اذا ما أراد الوزير العبث فى الحراسة فانه يستطيع بخطاب بسيط منه أن ينهى مأمورية الحارس ، ويأمره بمغادرة العمل الذى أسند اليه ولا مسئولية على الوزير فى ذلك .

ويرد عبد الحميد عبد الحق على من يقول ان الحراسة ليست محرمة تحريما تاما : فما أشبهها فى نظرى ، بالطلاق ، فهو أمر حلال أبغض الحلال الى الله ، ومن هذا تكون الحراسات حتى من وجهة النظر أبغض الحلال الى الله ويروى الأستاذ عبد الحميد عبد الحق نماذج تلك الحراسات فيقول : موظف فى الدرجة السادسة يتعاطى راتبا قدره سبعة عشر جنيها ظفر بمرتبات من الحراسات المختلفة حتى بلغ مجموع راتبه ١٠٤٠ سنويا ، أى ما يقرب من ٩٠ جنيها فى الشهر : موظف فى احدى الحراسات يحصل من الحراسة على مرتب يعادل مرتبه كموظف فى النيابة ، محام بأحد الأقاليم يعمل بالحراسة ولا يذهب الى عمله الا بين حين وآخر : أحد الحراس من النواب عين ابنه للحراسة التى يديرها لقاء مبلغ شهرى قدره عشرون جنيها .

ويقول عبد الحميد عبد الحق ، ان هذه الحالات التى ذكرها انفا - ومتلها كثير - ما كانت لتحدث ، لو لم يكن الحراس نوابا وما كان ليوافق عليها الوزير ، أو الحارس العام ، لو كانت هذه الحراسات لغير الشيوخ والنواب .

ثم يقول : ناحية أخرى يتضمن فيها الاهمال المؤدى الى التفريط لقد بلغ الأمر ببعض حضرات النواب أن ارتضوا لأنفسهم ، أن يعملوا موظفين لدى بعض الحراس ، وأظن أن ذلك انحدر لهؤلاء النواب من المرتبة العليا التى أرادها الدستور لهم ، الى مرتبة أخرى لا ترتضونها حضراتكم كثيرا .

وينهى عبد الحميد عبد الحق كلمته بقوله : أن النواب هم أولو الأمر ، الذين وضعهم الدستور قبل أولى الأمر جميعا وبعد ولى الأمر الاول مباشرة. فجدير بهم أن يكونوا عيوننا ورقباء على ادارات الحكومة لا أن يكونوا مرؤسين ، ومراقبين وأنا لا أقصد بكلامى هذا نائبا بالذات ، بل أقصد خدمة الحياة النيابية فى ذاتها كما أقصد خدمة سمعة النواب .

وتقابل كلمة زعيم المعارضة الوفدية بالتصفيق الحاد ولا تخرج ، كلمة عطا عفيفى بك عن كلمة عبد الحميد عبد الحق الا قولته « اذا لم يكن هناك

نص ،حرفى قانونى يمنع الوزارة من تعيين الحراس فان الحروف ليست هى كل شىء فى القانون فان بجانبها روح القانون L'Esprit de la loi بل وفوقهما خلق القانون La Mora le de la loi وهو المثل الاعلى الذى يتجه اليه المشرع

ويقول عطا عفيفى بك ، انه دهش عندما تم تعيين أحدهم حارسا ، فلما سئل عن السر فى هذا التعيين أجاب : انه قطب سياسى فاته أن يدخل الوزارة فوجب أن يعوض بهذا المركز ،

كما قال بأن الحكومة عينت حراسا على بنوك ومؤسسات بعضها معين عليه بالفعل حراس . وينصح عطا عفيفى رئيس الوزارة بأن يكون شعارهم فى الحكم شعار السنيور سبالا زار رئيس وزراء البرتغال عندما سئل عن سر نجاحه فقال : لقد نجحت لانه ليس لى حزب ولا أنصار ولا أصحاب ،

ويرد د . عبد الحميد بدوى باشا وزير المالية على صاحبى الاستجوابين. محذرا أن يفهم مما قاله الأستاذ عبد الحميد عبد الحق أن الإدارة المصرية - فيما يتعلق بالحراسات - سيئة ، ثم يقول ، ان الوزارة لم تعين حراسا من حضرات الشيوخ والنواب وكل ما جرى على يديها انها ضمت الى بعض حضرات النواب ممن سبق تعيينهم حراسا حراسات جديدة لحفظ التوازن بين المكافأة المقررة والعمل الذى يجزى عنه الحارس .

ويرى وزير المالية أن كل الوزارات قد استقرت على تعيين النواب والشيوخ حراسا اذ لا يوجد مانع دستورى للجمع بين عضوية النواب أو الشيوخ والقيام بأعمال الحراسة بل ان هذا الجمع لا يتعارض مع الدستور وتعيين النائب أو الشيخ حارسا ، لم يمنعه الادلاء بأرائه بحرية فقد وجد حراس كثيرون يعارضون الحكومة ذاتها .

ويبدى وزير المالية استعداد الحكومة لمراعاة ما يستحسنه المجلس فى هذا الشأن .

ويعقب الأستاذ فكرى أباطة على بيان الحكومة بقوله : لقد حولت الحكومة الاستجواب الذى كان موجها اليها الى استجواب موجه اليكم معشر النواب !

كما قال : ان الحكومة لا تملك الا شيئا واحدا هو أن تلغى هذه التعيينات ، اذا ما طالبا المجلس بذلك ، وبذلك وضعتكم فى مركز دقيق اذ أوقعتكم فى الفخ !

ويقترح فكرى أباطة ، على زملائه النواب الذين عينوا حراسا أن يستقيلوا من هذه الحراسات ثم يقول : من سوء الحظ أن هذه التعيينات.

شملت جميع الأحزاب عدا الحزب الوطنى ثم يقول أيضا : لقد أصبح هذا الاستجواب موجها الى هذا المجلس والى مجلس الشيوخ والمطلوب منكم - النواب - أن تحكموا بينكم وبين أنفسكم وأن تنصفوا الدولة والمصلحة العامة وكرامة النيابة والأمة من أنفسكم بالذات » .

وفى جلسة ٢٥ مارس ١٩٤١ يرد د . هيكل على ما أثاره النائب محمود لطيف حول قبول طالبين فى كلية العلوم - استثناء - فيقرر ، أن الطالبين اللذين أشار الى حالتهما النائب محمود لطيف لم يقبلوا بكلية العلوم ، وإنما قبلوا بالقسم الاعدادى لكلية الطب البيطرى ، ولم يقبلوا فى الأقسام الأخرى .

ويقرر د . هيكل أن الاستجواب لم يرق على أساس ويطلب من النائب ، مقدم الاستجواب موافاته بأية حالة استثناء فان ملف كلية العلوم ، موجود أمامنا ونحن مستعدون ، أن نعرضه على حضراتكم الآن أو نودعه مكتب المجلس ليبحثه من يشاء .

ولكن النائب محمود لطيف بك يعود الى التعقيب ليؤكد ان كلية العلوم حابت بأوسع ما تتسع له هذه الكلمة من معان ابن رجل كبير فى وزارة المعارف وفى الوقت نفسه قطعت سبيل التعليم ، على مصريين يدفعون الضرائب ولهم ما لغيرهم من الحقوق .

ويذكر محمود لطيف : ان الجامعة قررت قبول ابن فهم بك فى ٢٢ أكتوبر ١٩٤٠ ، بحجة أن والده تخرج فى مدرسة المعلمين السلطانية وان الجامعة تريد احياء ذكرى هذه المدرسة ، كما يقول أيضا : ان هناك طالبا آخر تقدم الى كلية العلوم ، ورفض طلبه ، رغم ان والده تخرج فى مدرسة المعلمين السلطانية أيضا وخدم التعليم ما يقرب من ٢٥ سنة . ورغم ان طلبه قد قدم فى أغسطس الماضى ، أى قبل طلب ابن فهم بك ، ولا تعليل لذلك ، الا ان والد من قبل طلبه موظف كبير بالوزارة ، ووالد من رفض طلبه مدرس صغير بمدارسها .

ويقول محمود لطيف بك ان الجامعة عندما وجدت انها أخطأت فى اتخاذ قرارها سارعت الى الغائه بعد ان انتفع به ابن الموظف الكبير ، وبين اتخاذ القرار والغائه أسبوع واحد ، ويقول محمود لطيف : ان الطالب الذى يرى نفسه محروما من التعليم ، لأن أباه فقير ، أو لأن أباه ضعيف النفوذ ، وفى الوقت ذاته يرى طالبا آخر يتمتع بالتعليم لأن لوالده نفوذا لابد أنه سيثور على الهيئة الاجتماعية ويفكر فى الانتقام ممن حرموه فكان الوزارة فى الواقع ، هى التى ربت فيه روح القسوة والاجرام .

ويؤكد محمود لطيف ، ان الأمر ليس مقصورا على أن طالبا حرم من

التعليم ، بل هو فى الواقع جناية على الأخلاق والتعليم : ما كنت أعتقد أن يصدر مثل هذا العمل من رجال التعليم وهم الأطباء الروحيون الذين يغذون ويعالجون نفوس الناس لأنه اذا كان هذا شأنهم فلا شك أن لرجال البوليس العذر اذا استعملوا القسوة فى أعمالهم .

ويحاول النائب عبد الحليم أبو سيف راضى أن يبحث مع المجلس طريقة للوصول بالاستجواب الى نتيجة عملية بدلا من الانتقال - كما هى العادة - الى جدول الأعمال .

ويقول الأستاذ عبد الفناح عزام : أنه ليس للحكومة أن تقف فى وجه طالب ما دام مستعدا لدفع المصروفات المدرسية ويقابل كلامه بضجة شديدة ويقابل من رئيس المجلس بهلواء وسكينة لأن كلامه خارج عن الموضوع وبإستطاعته أن يقدم اقتراحا بقانون لتعديل أحد القوانين أو احدى اللوائح المتعلقة بهذا الأمر .

ويسمى النائب أحمد والى ما حدث بأنه امتياز للطوائف بل هو كارثة. ويطلب تأجيل النظر فى الاستجواب الى جلسة أخرى « يوافقنا فيها وزير المعارف بالرأى القانونى واحالة سجل كلية العلوم الى لجنة المعارف لجلاء الحقيقة الغامضة حتى نتبين النتيجة التى ننشدها عند ذاك اذا أصدرنا حكما يكون مدعما ومستندا الى حقيقة واقعة .

ويقول وزير المعارف . لم يكن أمام الجامعة من يد وقد وجدت نفسها ازاء مشكلة كثرة عدد الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية القسم الخاص هذا العام . حيث بلغ عددهم ٢٨٠٠ طالب بينما عدد الأماكن الخالية بها لا تتسع لأكثر من ١٥٠٠ من تحديد شروط القبول بها بحدود خاصة ولذلك أعلنت انها لن تقبل فى مختلف كلياتها طالبا يقل مجموع درجات نجاحه عن ٦٠٪ رغم أن الحصول على ٥٠٪ من مجموع الدرجات هو شرط النجاح وحين وصل الى علمى هذا القرار ورغم ان للجامعة الحق فى تقريره وليس لوزير المعارف بحسبانه الرئيس الأعلى للجامعة حق التدخل فى تفاصيل تصرفاتها اللهم الا ما أوجب قانون الجامعة ذاته رفعه اليه منها لاقاره .

تبت لها أقول : انى لا أستطيع أن أتصور حائلا دون قبول هؤلاء الطلاب الا ضيق الجامعة وأننى لا أستطيع كذلك ارهاقهم باشتراط حصولهم على ٦٠٪ وانه ما دام شرط النجاح هو الحصول على ١٤٠ درجة وما دامت الجامعة كذلك لا تضيق بهذا العدد فلنسـهل على أبنائنا الطلبة بغيثهم فى طلب العلم .

وقد رأيت الجامعة ان لهذه الاعتبارات وجاهاها ، غير أن الأماكن بها لا يمكن أن تتسع لهذا العدد الكبير من الطلاب ، ورغم ذلك فقد عملت كل ما أستطيع عمله لقبول أكبر عدد ممكن من الطلاب .

هنا هو الوضع الصحيح للمسألة والواقع أنه فيما عدا الحالة الخاصة التي تكلمت عنها في جلسة سابقة ، وهي قبول طالب بذاته بناء على قرار مجلس الجامعة ، أعود فأكرر أنه لم يقع أى استثناء . يقول حضرة النائب المحترم المستجوب : ان ابن رئيس نيابة مصر قبل استثناء والذي أؤكده لحضراتكم ان مجموع درجات هذا الطالب ١٦٤٥ ، وأن هذا المجموع أكبر مجموع لطالب قبل في الطب البيطرى ، ولا يمكن اذن ، والأمر هكذا ، ان ننهي كلية العلوم بأنها حابت هذا الطالب واستثنته لأنه ابن رئيس نيابة مصر .

وإذا كنتم تنادون بضرورة القضاء على محاباة أبناء ذوى الجاه والنفوذ ، فاطنكم كذلك لا تردون من وراء هذه الصيحة حرمان هؤلاء الأبناء حقوقهم لمجرد أنهم أبناء ذوى الجاه ، حتى لا يصدق فينا قول قاسم أمين « أعرف أناسا حكموا بالظلم ليشتبهوا بين الناس بالعدل » .

ثم يقول د . هيكى ، انه قد التقى بالنائب المستجوب بعد الاستجواب وانه تحدث معه فى أمر ستة من الطلبة أعطاه أسماءهم وكان من بين تلك الأسماء ، ابن لمدرس بالمدرسة الثانوية ، ولو تيسر لى وتذكرك ، أن أحايه كما يجوز أن يفهم هذا اللفظ ، أو أن أقدم له خدمة لما تأخرت ولفعلت ذلك بغاية الرضاء ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث اذ بعد أن ظهر لى أن مجموع درجات ابن رئيس النيابة ، ١٦٤٥ درجة ، وبعد أن أخبرنى لطيف بك أنه لا يوجد مانع لدى الطالب فى الالتحاق بقسم الطب البيطرى - وكان ذلك منذ شهر على ما أتذكر - تلقيت خطاباً من الطالب نفسه يقول فيه أنه يرغب فى دخول قسم العلوم أو القسم الأعدادى بالطب ، فخطب والد هذا الطالب بأنه ابنه غير حاصل على مجموع الدرجات التى تخول قبوله بأحد هذين القسمين وان درجاته لا تبيح له دخول غير قسم الطب البيطرى ، فرفض وسحب أوراق ابنه .

وقد عاد الطالب مرة أخرى - بعد أن تكلم معه حضرة النائب المحترم لطيف بك - وطلب قبوله بأحد القسمين اللذين لا يسمح مجموع درجاته بالالتحاق بهما ، وباعتبارى وزير المعارف كنت أود اجابة طلبه خصوصاً أنه ابن لأحد المدرسين ، أى اننى اعتبره ابناً لى كذلك ، ولكن كلية العلوم أحابت بأنها قد وضعت قواعد للقبول فلا يمكن أن تحيد عنها . ومن ذلك ترون حضراتكم انه اذا كانت كلية العلوم تلام على شىء فما ذلك الا لأنها لم تستعمل المرونة السياسية فتغير من القواعد التى وضعتها .

ولقد ذكرت لحضراتكم ان حضرة النائب المحترم لطيف بك ، قدم الى خمس حالات ، ولقد بينت له أسباب قبول هذه الحالات ، وكان بينها حالة ذكرها لحضراتكم اليوم ، وهي خاصة بابن أو أخ لأحد أساتذة كلية العلوم ، غير أن هذا الطالب كان حاصلاً على مجموع الدرجات التي تخول له حق دخول كلية الطب البيطرى بل كان مجموع درجاته يربو على مستوى مجموع آخر من قبل بالكلية بسبع درجات أو ثمان ، واذن لم يكن في قبول هذا الطالب أى استثناء .

والذى أريد بيانه لحضراتكم أنه عندما قابلنى النائب المحترم لطيف بك سردت له المسألة تفصيلاً ، وبينت له حالة كل فرد وأنه لم يكن هناك أى استثناء ، فطلب منى قبول الطالبين اللذين نكلم عنهما فى كلية الطب البيطرى فوعده أنى سأخاطب عميد كلية العلوم فى شأنهما ما دامت درجاتهما تؤهلهما للقبول ، واتصلت بالعميد فأجابنى بأنه ليس من الميسور قبولهما الآن وقد أوشك العام الدراسى أن ينتهى ولما قابلنى النائب المحترم لطيف بك اليوم وأخبرته بذلك وافغنى على ان كلية العلوم لم تخرج فعلاً عن القواعد التى وضعتها .

وما دام الأمر كذلك فاننى أصرح لحضراتكم انه ليس من الأمور الهينة أن نقيم - من أجل كلمة يقال أو شكوى تقدم - هيئة من أعلى الهيئات لها فى نظرنا ونظركم كل احترام ، ولها استقلالها المعترف به والذى نغار عليه جميعاً ، تلك هى هيئة الجامعة التى أتشرف بزيارتها ، والتى لا أشك مطلقاً أنكم تحرصون معى على ألا يتدخل أحد فى شئونها ما دام القانون لا يسمح له بهذا التدخل .

ولست أريد أن أطيل ، فى الحديث عن هذا الاستجواب الهام ، والخطير ، أكثر مما أطلت فقط أنهى كلامى عنه بكلمات قالها د . هيكىل وزير المعارف العمومية ، عندما سألته الأستاذ على أيوب : أين الرقابة البرلمانية : فرد عليه قائلاً :

نحن لا ننكر على المجلس هذه الرقابة ولكن ليس من الميسور اتهام رجال الجامعة بالمحاباة ، وإذا كنا لا نثق برجال الجامعة فبمن اذن نثق ، وهى التى تخرج لنا كل عام عظماء الأطباء وأعلام القانون ؟

وفى رأى أن التعرض لرجال هذه الهيئة فى قراراتهم كالتعرض لرجال القضاء فى أحكامهم .

لقد ذكرت لحضراتكم اننى أودعت مكتب المجلس ملف الموضوع ، وحضرة عميد الكلية موجود الآن فأرجو ممن يريد الكلام من حضراتكم أن يحدد الوقائع

ونحن مستعدون للرد عليها ، أما عن مسألة ابن رجل الطلبات ففي ظني أنه ليس بالرجل الذي له المكانة التي تجعل عميد الكلية يخضع لطلبه ، ولكن واقع الامر أن لابنه حق الالتحاق بالقسم البيطري فالحق به ، كما الحق ابن رئيس النيابة . لأنه كان أول طالب له هذا الحق بحكم مجموع درجاته ، فليست هناك اذن استثناءات لا يبيحها القانون أولا يقرها العدل » .

هذا وقد اشترك في الجلسة رئيس الوزراء ، بعد ما ترك الجلسة ، الدكتور هيكل ، وبعد أن يعود هيكل الى قاعة الجلسة ، يؤكد أن قرار الجامعة لم يبلغ الا بعد شهر أو يزيد وبعد أن رأى ان هذا القرار قد يؤدي الى ظلم من هم أكثر كفاءة لحساب من هم أقل كفاءة ، ولذلك عدل عنه لا عن هوى ولا عن شهوة ولكن لمصلحة العلم » .

واعتقادي الراسخ ، ان المناقشات التي دارت حول هذا الاستجواب وما قيل فيها من جانب النائب المستجوب - بكسر الواو - والوزير المستجوب - بفتح الواو - تمثل قمة الديمقراطية بل تمثل فصلا رائعا من فصول حياتنا النيابية .

وبعد الحديث عن التعليم ننتقل الى الحديث عن المعتقلين السياسيين والرقابة على الصحف :

الباب السادس

الفصل الأول

مجلس النواب يناقش قضايا المعتقلين السياسيين والرقابة على الصحف

● تحدثنا ، عن بعض الاستجابات الى وجهة الى وزارة حسين سري باشا ، وواجهتها تلك الوزارة - للحق ، وللتاريخ - بثقة كبيرة ، وموضوعية تامة وقد حرصنا ، على التركيز ، على تلك الاستجابات ، بالذات ، رغبة منا في اعطاء صورة صادقة واقعية ، لبعض جوانب حياتنا النيابية في تلك الفترة ، الحرجة من تاريخنا ، تلك التي كانت تتسم بالقلق الشديد : القلق حول كل شيء والقلق لدى كل انسان .

وكما هو معروف ، وبسبب ظروف الحزب ، كانت ، الرقابة الشديدة ، العنيفة مفروضة على الصحف بأمر من الحاكم العسكري العام ، غير ان اتفاقا ، او شبه اتفاق ، كان قد تم بين وزارة علي ماهر باشا وبين البرلمان ، بمجلسيه على ان ما يدور تحت قبةى المجلسين لا يخضع للرقابة .

وقد وفت ، وزارة ، علي ماهر ، باشا - حقيقة - بما التزمت به ، ازاء هذا الموضوع ، أمام البرلمان وحاولت الوزارات التي أعقبت تلك الوزارة ، القيام بذلك الالتزام ، ولكن ليس بالصورة التي التزمت بها وزارة علي ماهر ، باشا ، الواتقة من نفسها ، ومن تأييد الرأى العام لها .

ولأن ما كان يدور فى جلسات مجلسى الشيوخ والنواب كان لا يخضع للرقابة ، فقد كان الشعب يعرف كل ما يدور فى كواليس السياسة عن طريق ، نشر محاضر جلسات المجلسين . ويمكننا القول ، وبدون أية مبالغة من جانبنا أن البرلمان بمجلسيه ، كان طوال تلك الفترة القلقة من تاريخ مصر الرثة الوحيدة ، التي يتنفس منها الشعب ، ولأن البرلمان كان كذلك ، كما كان ما يدور فيه وتحت قبته ، لا يخضع للرقابة فقد ازداد ، اهتمام ، الحكومة

والمعارضة بما يدور فى المجلسين ، وانتقلت ميادين المصارك من الصحف ،
والمنتديات السياسية والشارع المصرى الى مجلسى الشيوخ ، والنواب .

وقبل أن ننتقل الى الحديث ، عن بقية الاستجابات الهامة ، التى ووجهت
بها وزارة حسين سرى باشا نستأذن القارىء الكريم فى ان نقف قبل ذلك عند
بعض المواقف البرلمانية الهامة وعلى سبيل المثال لا الحصر كما نقول نحن
القانونيين :

● أثناء مناقشة خطاب العرش ، وفى جلسة ١٤ يناير ١٩٤١ ، انتقد
النائب ، محمد محمود جلال بك « حزب وطنى » خطاب العرش ، ومشروع الرد
على خطاب العرش ، المقدم من لجنة الرد ، على خطاب العرش المؤلفة من أعضاء
من المجلس ، وذلك لأن خطاب العرش ، ومشروع الرد عليه جاء خاليين من
الاشارة الى السودان ، وعاب محمد محمود جلال ، على الرقابة على الصحف
تعمتها فى كثير من الأمور ، فقله منعت نشر بيان ، للحزب الوطنى عن « مركز
مصر ، فى الحرب » بينما وافقت على نشر آراء ، وبيانات ، أخرى فى هذا
الشأن ، وطالب ، محمد محمود جلال بعدم الاستمرار فى فرض الرقابة على
الصحف . .

● عند مناقشة مجلس النواب للاستجواب ، الخاص بتعيين أعضاء
البرلمان حراسا على أموال الألمان والايطاليين والذى سبق الاشارة اليه قال
عبد الحميد عبد الحق ، زعيم المعارضة الوفدية فى المجلس - . ان أفض
الحلال ، الى الله ، الحراسات وانه يجب ، على العاقل ، وعلى النائب لأنه عاقل ،
ان يتجنب المراكز التى تدعو الى وضعه مواضع الشبهات ، وقد حذرنا ،
النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك ، ومن هذه المراكز ، الحراسات ، وقال
عبد الحميد عبد الحق : ما من حالة ضربت عليها حراسة قضائية ، الا لحقت
بها الخسارة ، ومن طريق ما عثرت عليه ، قول الزمخشري هناك ، أسماء
واضداد ، فاذا قيل الحارس قصده ضده ، لكثرة وقوع عدم الأمانة فى
الحراسات ، ويقول الحجازيون : أردته ، أمينا فوجدته حارسا ، وعندما احتج
النائب أحمد والى الجندى على هذا الكلام ، وقامت ضجة شديدة قال الأستاذ
عبد الحميد : هذا كلام الزمخشري ، وقال الأستاذ شفيق جبر ، موجهها كلامه
للأستاذ أحمد والى الجندى : أنا احتج عليك انت ، لأن كلامك هذا يفهم منه
انك المقصود ، دون غيرك وقال الأستاذ عبد الحق : أنا لا أتكلم عن أشخاص
النواب وانما أنا أتكلم عن الحراسة رقصدى انها تجلب الشبهات ، وعندما
قال رئيس المجلس د . أحمد ماهر ان هنا متسعا لسير المناقشات وأرى ، أن
أشكر الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، لأنه تكلم فى الموضوع ، دون ان يشير
الى أى نائب ، قال الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، وعلشان خاطر ، أنا مش
حاكم كلام الزمخشري .

● ناقش النواب ، فى جلسة ٢٣ يونيو ١٩٤١ ، الاستجواب ، المقدم ، الى رئيس الوزراء ، حول الغارات الجوية ، التى قامت بها الطائرات ، المعادية على الموانئ المصرية وطالت المناقشات ، التى اشترك فيها كثير من النواب ، ولم يكن رئيس الوزراء ، موجودا فى تلك الجلسة التى انتهت بأخذ الرأى ، على اقتراحين خاصين بهذا الاستجواب وببما كان رئيس المجلس فى الجلسة التالية - جلسة ٢٣ يونية ١٩٤١ - يهم بقراءة الاقتراحين ، واحدهما بالعودة الى جدول الأعمال والثانى بتنبيه الحكومة ، الى ضرورة الاستعداد ، واتخاذ العدة للحوادث قبل وقوعها ، طلب رئيس الوزراء الكلمة ، والقى بيانا ناريا أكد فيه ، ان وزارته تربأ بنفسها عن أن تلقى مسئولية ما وقع من أحداث على الوزارات السابقة ، وأكد أيضا أن وزارته تربأ بنفسها عن أن تحتسب غيرها فى احتمال التبعات ، وقال ان الغارة ، التى وقعت على الاسكندرية من حيث شدتها ، وطول زمنها ، وعدد الطائرات ، التى قامت بها ، ومن حيث الأثر ، الذى أحدثته فى نفوس أهالى الاسكندرية .. تجاوزت كل التوقعات .

وفرق بين هلع ، وهجرة ، ينتجان عن حوادث ، لم تكن شدتها تتوقع ، بالقياس الى الماضى ، فتعمل الحكومة على تهدئة الهلع ، وتنظيم الهجرة ، وبين هلع ، وهجرة ، لم يكن لهما داع جدى تثيرهما الحكومة وتعجز بعد ذلك عن التهذؤة ، أو التنظيم تاركة للظروف اصلاح ما فسد : المفاجىء الجديد فى الشارات الأخيرة ، والذى لم يكن لهذه الحكومة ولا لى حكومة غيرها ، قبل بمنعه عند حصوله هو حالة الذعر ، الشديده الذى أصاب الأهالى بعد أن الح ، عليهم اطلاق القنابل طول الليل ، وبشدة لم يسبق لهم بها مثيل ، فمضوا على وجوههم ، لا يلويون على شىء حتى وصلوا ، محطات السكة الحديد والطرق ، ملتصقين الخروج ، من المدينة مزدحمين على وجه يلحق أشد ، الخطر ؛ بالصحة ، والأمن . ويقول رئيس الوزراء ، ان الحكومة عاجت حالة الذعر ، تلك باللين والحكمة ، والسرعة والنظام ، ويضرب رئيس الوزراء : - حسين مرى باشا - المثل ، ببريطانيا التى امتحنت فى هذه الشئون أقصى امتحان ، والتى بلغت فيها تدابير الرقابة أقصى ما بلغته من الكمال ، والاتقان ، ولا يزال كثير من مسائلها محل جدل وخلاف ولا يزال سبيل النقد على اعمالها ، يفيض من كل جانب .

ويقول رئيس الوزراء :

تقبل اذن الخلاف فى الرأى على صلاح نظام ، أو تدبير ، أو عدم صلاحه ، ونصغى بكل عناية واهتمام لكل ما يقال ، فى هذا المجلس من آراء ، واقتراحات وليس لشيء من تلك الآراء ، والاقتراحات صفة الالتزام ، حتى تؤاخذ الحكومة على عدم العمل ، بكل ما يبدو لعضو من أعضاء هذا المجلس

المقرر ان يشسّر به ، اما توجيه اللوم الى الحكومة فلا يسعنا الا ان نرفضه ، بقوة .

لذلك ولأن هذا الاستجواب وغيره من الاستجوابات ، التي امتلا ، بها جدول أعمال جلسة الأربعاء ، الماضية تنم ، عن الرغبة في منع الحكومة ، من العمل المنتج ، لا نرى الحكومة ، بدا من طرح الثقة !

ويسأل ، رئيس المجلس ، رئيس الحكومة عما اذا كانت الحكومة تطلب أجلا لأخذ الرأي على الثقة ، كما يعطيها الدستور الحق في ذلك قال رئيس الحكومة ، انه يطلب أخذ الرأي فوراً . وقال رئيس المجلس ، أن أحدا ، لم يكن يتوقع ، ان يلقي رئيس الوزراء مثل هذا البيان ، في هذه الجلسة ، لذلك من حق من يشاء ، من الأعضاء ، ان يناقش هذا البيان .

وتكلم بعض النواب وكان من بينهم الأستاذ ابراهيم عبد الهادي فقال :

ان المجلس لا يعطل عمل الحكومة ، وان مسألة طرح الثقة كان وقتها ، عقب المناقشات لا بعد آقفال باب المناقشات وقال الأستاذ علي أيوب : ان في بيان الحكومة تعريضا بالأعضاء ، وعندما قال ان الحكومة مست ، المجلس ، قال رئيس المجلس ، انه سسمع بيان رئيس الحكومة ولو كان فيه ما يمس كرامة المجلس ، لما أجازه ، ثم قال ، ان البيان يمس ، المعارضة ؛ لا المجلس ، ويقول رئيس المجلس : ان عنده ، اقتراحا باقفال باب المناقشة ويوافق المجلس على هذا الاقتراح ، ويعرض رئيس المجلس أيضا اقتراحا بالانتقال الى جدول الأعمال ويعلن أن من يقول نعم يوافق ، على الاقتراح ويعطى صوته ، بالثقة ، ومن يقول : لا ، يعلن عدم الثقة .

وفازت الحكومة بثقة مائة وثلاثة وعشرين عضوا وحجب عنها الثقة ٦٠ عضوا ، وكان من بين الذين أبدوا الحكومة ، بعض النواب السعديين وكان من بين من حجبوا الثقة بعض الوزراء ، الدستوريين ، المشتركين في الحكومة اما الوفديون فكانت أصواتهم بعدم ، الثقة .

❶ وفي مجلس النواب جلسة ٩ يوليو ١٩٤١ ، يعرض الاستجواب الموجه لدولة رئيس مجلس الوزراء من حضرات النواب المحترمين ، عطا عفيفي بك ، والأستاذين عبد المجيد نافع ومحمد عبد الرحمن نصير بشأن تصرفات دولته مع رفعة علي ماهر باشا ، عضو مجلس الشيوخ ويتخلل - وبسرعة - الدكتور أحمد ماهر باشا ، عن رئاسة الجلسة ويتولى محمد راغب عطية بك ، وكيل المجلس الرقاسية ، ويجلس رئيس المجلس في صفوف الأعضاء ، اليس هو شقيق علي ماهر باشا ، الذي يتعلق الاستجواب به ؟

ويتحدث - في البداية - عطا عفيفي بك مؤكدا ، انه لو كانت المسألة بين علي ماهر باشا وحسين سري باشا مسألة نزاع شخصي لما تقدم باستجوابه ، ولكن

المسألة غير ذلك ، انها مسألة عامة فلقد « أمر » رئيس الوزراء ، حسين سرى باشا على ماهر باشا ، رئيس مجلس الوزراء الاسبق بأن يغادر القاهرة ، ويبقى معتقلا في عزبته وفي هذا مساس باستقلال البلاد . وتحدث الأستاذ عبد المجيد نافع فأكده ان المسألة مسألة مبادئ ، لا أشخاص . وأشار الى هجوم احدى المجلات على على ماهر باشا وعدم منع الرقابة لما نشر في تلك المجلة وعرج على اتصال على ماهر باشا بعبد القوى أحمد باشا بصدد المجلة لوقفها ، وكيف ان الرقابة منعت على ماهر . من النشر . وأشار ، الى اهتمام على ماهر باشا بالشئون الاجتماعية وقد فكر في مشروع بسوم الفقير بدافع من حبه للخير والاحسان ، فكان ان منع النشر عنه وعندما أشار الأستاذ نافع الى ان رئيس الوزراء قال للدكتور أحمد ماهر : ان الانجليز غير راضين عن هذا المشروع ، ثار الدكتور ماهر ، وقاطع النائب قائلا انه من غير اللائق أن يذكر اسمه من غير أن يستأذن ، وقال د . ماهر : ان الوقائع على حقيقتها هي على غير ما ذكره الأستاذ نافع وقال الأستاذ نافع أنه سيقول ما عنده وللدكتور ماهر ، أن يهدم ما يقوله ، ويقول د . ماهر ان رئيس مجلس الشيوخ طلب : الا يذكر اسمه في هذا الاستجواب ، واستأذن الأستاذ نافع ، الدكتور أحمد ماهر ، في ان يروى للمجلس حديثا للدكتور ماهر ، مع السفير البريطاني ، فقال د . ماهر : ان آداب اللياقة لا تسمح مطلقا بأن يذكر اسمه . أو تروى واقعة عنه دون استئذانه بل اذا وقع خطاب منه في يد أحد فلا يصح أن يستخدم من غير استئذان كذلك ، وروى الأستاذ نافع الكثير عن زيارة عبد القوى باشا ، وعبد الرحمن عزام بك لعل ماهر باشا ، وكيف اكانت تلك الزيارة خاصة بالتبليغ البريطاني ، وخاصة بأمر على ماهر بمبارحة القاهرة ، أو بقبوله منصبا خارج القطر ، أو بالبقاء في عزبته .

وقال عبد القوى باشا ، أن ما قيل تحريف للوقائع وقال الأستاذ نافع ، أن على ماهر باشا طلب أن يكتب عبد القوى باشا ، هذا الأمر ، بخط يده فكتب ، وأشار الأستاذ نافع الى رفض ماهر باشا السفر ، وارساله الخطاب المعروف ، الى دولة رئيس الوزراء ، وإلى رئيس مجلس الشيوخ كما أشار الى أن احدى المجلات نشرت خطاب سرى باشا لعل ماهر ، دون ان تنشر خطاب على ماهر باشا لسرى باشا .

وأشار الأستاذ عبد المجيد نافع الى موقف سعد زغلول ، عندما طلب منه اللورد اللنبي ، ان يلزم عزبته في مسجد وصيف اذ رفض تنفيذ هذا الأمر ، وقال الأستاذ نافع : ان القضية ليست قضية ماهر باشا ، وانما هي قضية مصر بأسرها ، وطلب الأستاذ محمد عبد الرحمن نصير أن تبقى الحصانة حصانة وأن يرجع الحاكم العسكري الى المجلس في كل إجراء يريد أن يتخذه ،

وقال أيضا ، انه لا يمكن أن يسمح للحاكم العسكرى بالاعتداء على حقوق البرلمان .

● وألقى حسين سرى باشا ، البيان التالى :

« قد كنت أعددت بيانا ، غير انى أجده الآن ان الوقت الذى يمر به العالم والذى يجب ان تتضافر فيه الجهود ، وتتحده فيه الأمة ، وتعمل الحكومة على استشارة الزعماء وضم الصفوف ، هذا الوقت لا يصلح لاثارة مثل هذه الأمور وخصوصا أن ما جاء على السنة المتحدثين كان من نوع « القال والقليل » فقد تعرضوا لأشخاص غير موجودين فى الجلسة ، وقد سمعنا من الدكتور ماهر باشا وعبد القوى أحمد باشا انهما لم يستشارا فيما نقل عنهما وانه حدث تحريف كبير فى الرواية .

يقول أصحاب هذا الاستجواب أن المسألة مسألة الحرية الشخصية لرفعة على ماهر باشا ، وهذا غير صحيح ، قد يجوز انه حدث سوء تفاهم كان سببه - على ما اعتقد - تحريف فى نقل الروايات ، ولكن هذا الأمر انتهى الآن . واعتقد ان مجلس النواب ليس بالمكان الصالح لأن يكون مجلس عتاب بين أصدقاء . والمسألة كذلك لم تكن مسألة أمر من السفير نفذه رئيس الحكومة . لا يا حضرات النواب ان رئيس الحكومة غير مسئول أمام أحد الا أمامكم وأمام ضميره . ان ما أرسلته لرفعة على ماهر باشا على مرات متعددة كان دائما فى شكل نصيحة ، نصحته فى فبراير ومارس وأبريل ، وفى كل مرة قبل رفعته نصيحتى وفى المرة الأخيرة كانت نصيحة أيضا ولم تحد الحكومة من حرية على ماهر باشا الشخصية .

ولا أريد مطلقا أن أدخل فى كل هذه التفاصيل ، فهذه مسألة أرجو ان تنتهى وقد انتهت فعلا فى نظرى ، ولم اتخذ ولن اتخذ أى اجراء ضد صديقى على ماهر باشا ، .

ثم وقف الأستاذ محمود سليمان غنام وأخذ على الحكومة مسلكها فى انها سمحت بتدخل من جانب الحكومة البريطانية فحدثت ضجة ومقاطعات من كثير من حضرات الأعضاء ثم أشار الى خطاب دولة رئيس مجلس الوزراء الى رفعة على ماهر باشا وقال ان المسألة لم تكن مسألة نصيحة ولا مسألة صداقة وأشار الى القانون الذى وافق عليه البرلمان فى الثورة الماضية الذى يفرض عقوبات قاسية على مروجى الشائعات الكاذبة وغيرها مما يخشاه السفير البريطانى بل انشئت فى مصر محكمة عسكرية تعاقب مروجى هذه الشائعات وأشار بعد ذلك الى موقف معالى عبد القوى أحمد باشا بصفته وزيرا مسئولا وتكلم عن الحرية الشخصية وحرية الحكومة فى معاملة كل فرد .

وهنا وقف صاحب السعادة الدكتور أحمد ماهر باشا وقال :

سرني ما سمعته من دولة رئيس الحكومة في هذا الاستجواب • أولا - من تأكيده انه في عمله انما كان يعمل عمل الصديق الذي ينصح صديقا له • وثانيا - انه يرى انه في هذه الأوقات العصيبة يحسن أن يترك الصديق حقه عند صديقه •

وان الوقت ليس وقت عتاب وانما وقت العمل على ضم الصفوف والنظر الى مستقبل بلادنا • الأمر الثالث - ما قرره من انه يعمل بما يوحيه ضميره ، وهذا لا يمنع من ان يكون سفير الدولة الحليفة حدثه في موضوع ما ، ولكن اذا أراد ان يتخذ في هذا الموضوع قرارا فانما يتخذ به بوحى ارادته وما يمليه عليه ضميره • وهذا يرضينا جميعا وأظن أن صديقي الأستاذ غنام يقبله على هذا الوضع بعد هذا التفسير •

أما الأمر الأخير وهو ما سرني كل السرور فهو ان دولته يرى ان مسألة الحصانة تعتبر منتهية بعد المناقشة التي تمت بشأنها في مجلس النواب • ولهذا أرى انه يحسن بنا ان ننتقل الى جدول الأعمال وننهي الموضوع عند هذا الحد •

ثم طلب محمد راغب عطية بك وكان يرأس الجلسة أن يوافق المجلس على الانتقال الى جدول الأعمال وخاصة في هذا الوقت الذي يجب ان توحد فيه الجهود وتلتئم الصفوف فوافق المجلس على ذلك •

● وربما كان من أخطر الاستجابات التي عرفت حياتنا النيابية ، ذلك الذي كان الأستاذان محمود بسيوني ويوسف الجندى قد قلماه ، الى حسن صبرى باشا بصفته رئيسا ، لمجلس الوزراء ، وزيرا للداخلية بخصوص الاجراءات التي اتخذت ضد الصحف •

وكان المجلس قد قرر في ١٩ فبراير ١٩٤١ مناقشة هذا الاستجواب ، او بمعنى أدق مناقشة تحديد موعد له في نهاية الجلسة •

وقد لوحظ في نهاية الجلسة أن العدد غير قانوني فتأجلت المناقشة الى الجلسة التالية •

وفي بداية الجلسة التالية ، ٢٠ فبراير ١٩٤١ ، ثار جدل ممتاز حول الأسباب التي منعت نشر نص الاستجواب في الصحف ، قبل أن يناقش موضوع الاستجواب نفسه ، ولأهمية هذا الجدل نشير اليه ، لأنه يعتبر مقدمة للحديث عن استجواب آخر ، خاص بالمعتقلين السياسيين كان قد قدمه الأستاذ يوسف الجندى ، الى رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، ثم تبناه بدلا منه عبد الرحمن الرافعي وعبد الستار الباسل عندما اختار الله الى جواره الأستاذ يوسف الجندى •

فى بداية تلك المناقشة تولى الأستاذ محمد على علوبة باشا وزير الشئون البرلمانية الدفاع عن مسلك الرقابة على الصحف مؤكدا ، انها لم نتجاوز حدودها ، فهي ملتزمة بالموافقة ، على نشر ما يدور فى جلسات المجلس ، ولأن نص الاستجواب لم يعرض على المجلس ولم يناقش فى احدى جلساته فقد كان على الرقابة ، ان تمنع نشر نص الاستجواب !

وأكد يوسف الجندى ، ان رئيس مجلس الشيوخ قد ذكر فى احدى الجلسات ان التقاليد البرلمانية فى أوروبا تتيح نشر مثل هذه المسائل قبل ادراجها فى جدول الأعمال وقال الأستاذ الجندى : نحن موكلون عن الشعب ، وممثلون للرأى العام ولا يصح تأجيل نشر أعمالنا حتى تطرح على المجلس ، وانه يجب عدم الموافقة على ما قاله وزير الشئون البرلمانية لأنه يقيد حريتنا

وإعاد الى الأذهان الأستاذ علوبة ما قاله الأستاذ يوسف الجندى فى جلسة المجلس فى ٢ أكتوبر ١٩٣٩ عندما خاطب رئيس مجلس الوزراء ، يومئذ طالبا منه الا تمتد الرقابة الى الأقوال التى ترد فى هذا المجلس ، وكيف أن رئيس الوزراء ، أجاب بقوله : اننى لسعيد بان أعلن مشاركتى الرأى فى ان ما يقال فى هذا المجلس الموقر ، لن يكون محسلا للرقابة ، ويأمر رئيس المجلس ، بتلاوة نص الاستجواب ويكون النص كما يلى :

« نريد استجواب رفعتكم بصفة كونكم رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية فيما اتخذته الوزارة من اجراءات أفضت الى خنق حرية الصحافة والرأى فى مصر ولاسيما بعد أن أبدى مجلس الشيوخ باجماع رأى أعضائه رغبته الصريحة القوية فى أن تكون الرقابة على الصحافة مقصورة على الضرورات الحربية والا تتناول الشئون الداخلية للبلاد »

ولكننا تبينا مع الأسف أن الأمر جرى على نقيض هذه الرغبة الصادرة من ممثلى الأمة فمن الأمثلة التى سيتناولها الاستجواب •

أولا - منعت الرقابة منعا يكاد يكون شاملا كل نقد لأعمال الوزارة سواء أكان متعلقا بالمسائل السياسية والدستورية أم بالمسائل الاقتصادية ورغم انها جميعا أبعد ما تكون عن الحرب وشئونها •

ثانيا - بلغ الأمر بالرقابة أن منعت نشر الآيات القرآنية الكريمة مع أنها كانت تنشر مجردة عن التعليق فأرسل حضرة الرقيب خطابا الى جريدة المصرى يحظر فيه نشر الآيات القرآنية والحكم القديمة أو الجديدة ولو انه تفضل فسمح بنشرها فى صفحة خاصة بالأدب فلما نفذ أمره منع نشرها بتاتا وكذلك منعت جريدة الوفد المصرى من نشر الآيات القرآنية والحكم •

ثالثا - ومما يثير الأسف أن الرقابة في اجحافها بحرية الرأي لم تكن عادلة حتى في توزيع هذا الأجحاف على الصحف فسمحت للصحف الحكومية بالمهاجرة ضد خصومها السياسيين في حين انها لم تسمح لصحف المعارضة بالرد عليها لا في حدود الدفاع ولا في حدود النقد البريء .

وسنقدم في استجوابنا نماذج عديدة من المقالات والفقرات التي منع نشرها مما يدل دلالة قاطعة على أن منع النشر قد أريد في جميع الأحوال اتخاذ الرقابة الصحفية وسيلة لحماية الوزارة نفسها من النقد الموجه الى تصرفاتها وليس لخدمة الأغراض الحربية أو القضية الديمقراطية التي نؤيدها جميعا .
انه ليحزننا أن نقرر ان البلاد تعاني اليوم الكثير من فداحة الرقابة الصحفية ومع ان مصر ما زالت بعيدة عن ويلات الحرب فهي تكابد من تدابير الضغط على حرية الرأي ما لم نجد له نظيرا في البلاد التي أصبحت أرضها ميادين للقتال أو التي اشتركت في الحرب بالفعل كحليفتنا بريطانيا العظمى وغيرها من البلاد الديمقراطية .

محمود بسيوني

يوسف أحمد الجندي

وكان الأستاذ عبد الرحمن الرافعي قد قدم سؤالا الى وزير الداخلية عن اسباب اعتقال الحكومة الأستاذ حسن البنا ، المرشد العام لجمعية الاخوان المسلمين ، والأستاذ أحمد السكري ، الوكيل العام لهذه الجمعية . وكذلك عن اعتقال الأستاذ عبد الحكيم عابدين سكرتير جمعية الاخوان المسلمين وهل كان الاعتقال بأمر النيابة العمومية ، أم لا ؟ وهل هناك تهمة معينة موجهة الى هؤلاء المعتقلين ، وهل حصل تحقيق عن هذه التهم وعلام انتهى التحقيق في شأنهم وهل ليس ، في قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات ما يكفل اتخاذ الاجراءات القانونية ضد أى شخص توجه اليه أية تهمة مما يغني عن الاعتقالات التي تأمر بها السلطة العسكرية ؟

وقدوجه السؤال في ٢٢ نوفمبر ١٩٤١ ، وتولى الأستاذ محمود غالب وزير العدل بالنيابة عن وزير الداخلية حسين سرى باشا في ٩ ديسمبر ١٩٤١ الاجابة عنه فاكده الافراج عن الأستاذين حسن البنا وأحمد السكري بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٤١ ، كما أفرج عن عبد الحكيم عابدين أفندي ، وذلك لزوال الأسباب التي بنى عليها أمر اعتقالهم .

وأجاب الأستاذ الرافعي انه قد وجه سؤاله عن جميع المعتقلين السياسيين . وانما ذكرت أسماء هؤلاء الأشخاص الثلاثة على سبيل المثال ولذلك أطلب من الوزارة إعادة البحث في المسائل المنسوبة لجميع المعتقلين فاذا ثبتت ادانتهم فلتعجل الحكومة بتقديمهم الى المحاكمة ، واذكر ان من بين جميع المعتقلين

الذين لم يحقق معهم ثلاثة من المحامين هم : الأساتذة أحمد حسين وإبراهيم الزيايدي وإبراهيم طلعت ، وصحفيًا هو الأستاذ محمد صبيح ، ومهندسًا هو فتحي أبو الوفا وأشخاصًا غيرهم لهم مكانهم الأدبية ، ويقول وزير العدل « وهو كذلك » ، ثم يقوله رئيس المجلس ، يمكن استكمال البيانات عند مناقشة الاستجواب الخاص بالمعتقلين السياسيين ! ويوجه الأستاذ عبد الرحمن الرافعي إلى رئيس الوزراء في ٤ يناير ١٩٤٢ ، سؤالًا يجيب عنه رئيس الوزراء ، في جلسة ١٣ يناير ١٩٤٢ ، عن اضرب المعتقلين السياسيين عن الطعام أول أيام عيد الأضحى ، تأملًا من استمرار اعتقالهم ، دون تحقيق معهم في أية تهمة ، ودون أن يقدموا إلى المحاكمة إذا كان التحقيق يثبت ادانتهم أو يفرج عنهم ، إذا لم يحقق معهم أو يسفر التحقيق عن براءتهم .

ويقول عبد القوى أحمد ، وزير الوقاية المدنية ، بالنيابة عن وزير الداخلية : اضرب فريق من المعتقلين السياسيين عن تناول الطعام ، في خلال فترة عيد الأضحى واشترك معظمهم في إبداء سبب عام للاضرب ، هو أنه لم يحصل معهم تحقيق تمهيدًا لاحتالهم إلى المحاكمة والواقع أن الاعتقال السياسي يختلف اختلافًا تامًا عن الحبس الاحتياطي ، في أنه ليس إجراء تمهيدًا لتحقيق أو محاكمة وإنما هو إجراء وقائي يتخذ أثناء قيام الأحكام العرفية ، كما استلزم ذلك الاعتبارات الخاصة بالمحافظة على أمن الدولة وسلامتها وقد كان اتخاذ هذا الإجراء في أضيق الحدود وبعد القيام بفحص دقيق تحت إشراف شخصيا و . . و . .

ويقول عبد الرحمن الرافعي : لم أفهم ما هي الإجراءات التي اتخذتها الداخلية ، ويقول رئيس المجلس محمد محمود خليل بك : يستطيع الزميل المحترم أن يتكلم في جلسة مناقشة الاستجواب الخاص بالمعتقلين السياسيين !

وكان مجلس الشيوخ قد بدأ مناقشة استجواب المعتقلين السياسيين ، الذي كان الأستاذ يوسف الجندی قد وجهه إلى رئيس الوزراء ، ووزير الداخلية وقد تمسك بمناقشة هذا الاستجواب عبد الستار الباسل بك ، وعبد الرحمن الرافعي بك وكان مما جاء في مناقشة الاستجواب - جلسة ٢٣ ديسمبر ١٩٤١ - ما ذكره عبد الستار الباسل بك ، من أن حالة المعتقلين السياسيين تقتضى التعجيل بالفصل في شأنهم واقترح مناقشة الاستجواب بطريق الاستعجال .

وقال الأستاذ الرافعي بك أنه يشعر بالآلام التي يشعر بها فريق كبير من المعتقلين الذين لا ذنب لهم ولا جريمة سوى شائعات باطلة لا تستند إلى ظل من الحقيقة وطالب بأن تكون مناقشة الاستجواب في أول جلسة بعد فترة عطلة عيد الأضحى مباشرة .

وأشار اللواء أحمد عطية باشا الى رسائل تلقاها بعض حضرات الشيوخ من المعتقلين يشرحون فيها ما أصبحت عليه حالتهم من سوء ويظهرون استعدادهم لتقبل التحقيق معهم بصدر رحب فإذا ظهرت براءتهم فقد وجب الافراج عنهم وإن تأيست ادانتهم فقد سطر القضاء على صفحتهم كلمته وناشد الحكومة التعجيل بمحاكمتهم .

وتكلم زكريا مهران باشا فقال انه لو سلمنا باعتقال هؤلاء فلا أقل من ان تعنى الحكومة بعائلات بعضهم وهى تتضور جوعا ومسغبة ورجا الوزراء ان تلحظ الوزارة بعين الرعاية عائلات هؤلاء المعتقلين .

ورد الدكتور هيكى باشا بأنه يقرر ان عائلات المعتقلين الذين لا عائل لهم تعمل الحكومة لتتقدم لها كل ما تستطيع من معونة وقد تلقت الوزارة ظلالا نظرت فيها بعين العدل .

وعاد زكريا مهران يؤكد أن بعض السيدات والآنسات من زوجات وكريمات المعتقلين يتضورن جوعا .

ونهض سعادة محمد علوبة باشا فأشار الى حادث القبض على ابراهيم نور الدين أفندى وكان شريكا لرجل المانى اسمه فورست وقد أعطى جوائز للمسفر الى سويسرا وعند عودته قبض عليه ثم ظهر من تقرير الخبراء الحسابيين ان شريكه المانى صفى مركزه وأصبحت التجارة وقفا على ابراهيم نور الدين المصرى ومع ذلك فقد وضعت الحراسة يدها على تجارته ثم تصرف فيها بالبيع وخسر الرجل كل شيء وطالب فى نهاية كلمته بالتحقيق فى الموضوع على ضوء البيان الذى وضعه الخبراء الحسابيون .

وبعد مناقشات قصيرة تقرر مناقشة الاستجواب فى أول جلسة تعقد بعد عطلة عيد الأضحى .

وكان مجلس النواب قد ناقش فى ١٨ ديسمبر ١٩٤١ استجوابا عن المعتقلين السياسيين وقد بدأ المناقشة الأستاذ عبد المجيد نافع حيث قال : ان صديقى المعتقل الأستاذ « م. ص » قد قدرت الحكومة لزوجه مرتبا جنيا واحدا ، لماكلها ومشربها ، ومسكنها ، هى وأولادها ولما تدخلت فى الأمر ، زادوا المرتب الى أربعة جنيهات .

وقال الأستاذ نافع ان المعتقلين السياسيين قد عدلوا عن الاضراب عن الطعام ، بعد أن أفهموا انهم سيجابون الى طلباتهم ، ولكنهم لم يجابوا الا الى شيء طفيف مثل اباحة الزيارة لعدد محدد ، وزيادة المكافآت لأسر المعتقلين زيادة طفيفة جدا . . ولكن الحق ، الطبيعى للمعتقلين وهو التحقيق معهم لم يتحقق حتى الآن » . ويقول الأستاذ عبد المجيد نافع :

والآن فقط تلقيت برقية من سيدة جاء فيها ان زوجها اعتقله البوليس
بسعى انه رجل سياسى والحقيقة انه لا يعرف اذا كانت السياسة تؤكل
أو تشرب وكل ما حدث منه انه شهد فى تحقيق أمام نيابة الخليفة ضد أحد
ضباط المباحث !

لقد أعلنت الحرب فى سبتمبر عام ١٩٣٩ ولا تزال مستمرة حتى الآن
وأقرر هنا أنه لم تقع فى عهود رفعة على ماهر باشا والمغفور له حسن صبرى
باشا حادثة اعتقال سياسى واحدة رغم ان الأحوال فى عهدهما كانت أسوأ
منها الآن .

اسمحوا لى ان أذكر هنا انه حدث فى داخل المجلسين وفى خارجهما ان
ألقيت خطب مثيرة شديدة تندد بسياسة الانجليز ، والواقع ان هؤلاء الخطباء
هم من أخلص المخلصين للأمة لأنهم يصروننا بالأمر ، ومع ذلك لم تقبض
الحكومة على أحد منهم ولم تعتقل واحدا .

وأنا أقصد من وراء كلامى هذا ان أؤكد لكم ان فى المعتقلات السياسية
الآن أناسا قد لا يكونون تفوهوا طوال حياتهم بكلمة فى السياسة وانه ليس
للاعتقال قواعد .

ومن عجب أن أذكر لكم انه يوجد بين المعتقلين الآن شخص اعتقل لأنه
اتهم منذ سنوات فى حادثة تحطيم بعض العانات .

وهناك أستاذ محام اعتقل لأنه هم بأن يتولى الدفاع عن عزيز المصرى
باشا لم أفرج عنه ثم اعتقل مرة أخرى وأفرج عنه ، فما هذا الاضطراب فى
الاعتقال ، ألا يدل على انهم يعتقلون الناس اعتباطا !

وفى وقت ما اعتقل الأستاذ حسن البنا رئيس جمعية الاخوان المسلمين
والأستاذ أحمد السكرى وكيلها والأستاذ عبد الحكيم عابدين سكرتيرها وقد
بلغنى انه أفرج عنهم أخيرا بعد ان قضيا فى الاعتقال أكثر من شهر دون ان
يوجه اليهم اتهام معين أو يحقق معهم ، ولست أدري لماذا اعتقلوا وهم أناس
لا هم لهم الا الدعوة الى التمسك بالدين وبالفضائل .

وكذلك أفرج عن المسيو باراسكين

ولست أدري لماذا لا يفرج عن باقى المعتقلين ؟

وهناك أشخاص اتهموا سابقا فى حوادث تحطيم العانات ولم تعتقلهم
الحكومة فى المعتقلات السياسية .

أنا لا أبغى من كلامى هذا اعتقال الآخرين ولكنى أريد ان أبين فوضى
الاعتقال وانه يجب الافراج عن المعتقلين فورا .

وهناك أشخاص اتهموا باذاعة اذاعات متيرة المراد منها دعايات أجنبية ومع ذلك لم يعتقلوا .

ولقد وعد دولة الحاكم العسكري بالتحقيق مع المعتقلين ولكن هذا الوعد لم يتحقق ، وكل ما حدث أن ذهب الى المعتقل اثنان من مفتشى الداخلية ، فكان الواحد منهما يسأل الشخص المعتقل لماذا هو معتقل ؟ ..

اليس في ذلك ما يدعو الى الدهشة والغرابة ، أما كان يجب ان يتولى التحقيق قاض أو وكيل نيابة ؟

وحدث ان طلب المعتقلون مرة أخرى ان يحقق معهم وثاروا من أجل ذلك فتألفت لجنة من وكيل الداخلية وسكرتيرها ومحمد البابلي بك لتتولى التحقيق ، ولكنها لم تبدأ فيه حتى الآن .

ومن بين الذين اعتقلوا ثلاثة من المحامين أذكر منهم الأستاذ ابراهيم طلعت والأستاذ أحمد حسين .

وقبض على الأستاذ فتحى أبو الوفا المهندس كما قبض على حسن سلومه وطالب فى الأزهر يدعى الشيخ توفيق الملط .

ومن المناقشات انه قبض على شخص وصفوه بأنه زعيم الفدائيين وقالوا انه اختمرت فى رأسه فكرة اغتيال الزعماء ثم أفرجوا عنه .

رئيس الوزراء : هذا الشخص أفرج عنه ليقوم فى مستشفى المجاذيب .

الأستاذ عبد المجيد نافع : ومن الغرائب أيضا ان الحكومة اعتقلت المهندس ابراهيم نور الدين وهو مقاوول يتعامل مع الحكومة ، وقبض أرسلته الحكومة أنخرا مخفورا الى الصعيد لينفذ لها أحد مشروعاتها ، وكل جريمته ان شريكه فى العمل كان ألمانيا ، ورغم صدور قرار حظر التعامل مع ألمانيا فقد أباحت له الحكومة أن يستورد من ألمانيا بعض الأدوات وسمحت له بعد ذلك أن يسافر الى الخارج مرتين بجواز سفر حكومى ، ثم اعتقل بعد ذلك ولا يزال فى المعتقل ولم يحقق معه حتى الآن .

وهناك متهم اسمه حسن جريو وقبض عليه وأُشرف على الموت والتمس . ان يرى والده فلم يصرح له فأضرب عن الطعام فتركوه وأخيرا لما مات والده سمح له بالسفر مخفورا الى بلده ليتلقى تعازى المعزين ويعاد ثانياة الى السجن .

وهناك شخص آخر وكيل لاحدى الشركات اعتقل فكانت النتيجة ان الشركة استولت على ذماماته ثم اتهمته بالتبديده وهو فى الاعتقال .

وأنا أسأل الحكومة الآن : لحساب من تعتقلون هؤلاء الناس هل هو لحساب مصر أم لحساب سلطنة أجنبية ؟!

اليكم حادثا قد يكشف لكم عن شيء :

هناك معتقل اسمه على على أحمد طلب مقابلة جناب الحكمدار فجاء الرد من سليم زكى بك نائبا عن الحكمدار بأن قلم المخابرات البريطاني يأبى على هذا الشخص هذه المقابلة وعندى مستند آخر يدل على ذلك .
هذه الصور تكشف لحضراتكم عن أمر خطير وهو اننا نحن المصريين جميعا مهددون بالاعتقال ما دام مجرد توجيه شبهة أو اتهام بالتشيع لجهة أجنبية يوجب الاعتقال .

وختم الأستاذ عبد المجيد نافع بالمطالبة بأن تشرف اللجنة البرلمانية اشرافا كاملا على أوامر الاعتقال وإن يحقق على الفور مع المعتقلين ويفرج عن يثبت ان لا ذنب له ولا جريمة خصوصا وان الحرب قد تطول .

● ووقف بعد ذلك دولة رئيس الوزراء فقال :

— قبل البدء فى القاء بيانى أصرح بأنه لا يمكن اعتقال مصرى الا بناء على ما اعتقده أنا شخصا ضد صالح البلد ، وأقرر ان هذا البلد مستقل وانى لا أتلقى أوامر من أحد ثم تلا البيان التالى :

آثار فريق من المعتقلين ضجة حول أمر اعتقالهم زاعمين انهم يجهلون أسباب ذلك الاعتقال ولجأ بعضهم الى الاستعانة بزملائهم للتضامن معهم بمختلف الوسائل كالاضراب عن تناول الطعام أو اثارة الشغب أو استكتاب العرائض أو ما شاكل ذلك .

وقد انتحل ذلك الفريق شتى المعاذير تبريرا لعملهم ، فمن ذلك الزعم ان المعتقلين يعانون صنوف الارهاق أو انهم اعتقلوا دون ان تسبب اليهم تهمة أو يعمل معهم تحقيق ، أو القول بأن بعضهم ظلوا فى الاعتقال رغم كون النيابة العمومية نفضت يدها منهم أو أمرت بالافراج عنهم ، أو الادعاء بأن من بينهم من هم أقل خطرا من زملاء لهم ما زالوا طليقيين أو الزعم ان بعضهم بعد أن أفرج عنه عاد فاعتقل ثم أفرج عنه ثانية ، مما يتخذونه مبررا للقول بأن أوامر الاعتقال تصدر مرتجلة وبغير ضابط .

فاما عن ارهاق المعتقلين أو اساءة معاملتهم فان الحال على العكس مما ذكر اذ قلنا ضيقت القيود فى المعتقلات الى الحد الذى تقتضيه الضرورة لمنع اتصال المعتقلين بالغير ، فهم فى داخل المعتقل ينغمون بكافة التسهيلات الممكنة فى معاشهم وسكنهم ولباسهم وعلاجهم وصرح لهم باستقبال الزوار من الأهل والتمتع بحرية المراسلة والمكاتبة وأحيانا الخروج للمعالجة عند أطبائهم الخصوصيين أو زيارة أهلهم المرضى ويقوم البعض منهم باستحضار الكتب وغيرها للاطلاع .

ويبقى للحديث عن المعتقلين السياسيين بقية

الفصل الثاني

النواب يحاسبون وزارة حسن صبرى باشا على استغلالها للأحكام العرفية !!

● عذرا بل ألف عذر اذ أنا أطلت في الكتابة عن بعض جوانب حياتنا البرلمانية في نهاية وزارة حسن صبرى باشا. فلقد أحببت أن أعطي القراء صورة، لبعض ملامح حياتنا البرلمانية القديمة وعذرا ، بل ألف عذر أيضا اذ أنا استرسلت في الكتابة عن موضوع ، المعتقلين السياسيين ، الذين كانوا ، يعتقلون بأمر السلطات البريطانية بدعوى ، أن لهم نشاطا معاديا للدولة الحليفة ، ولقد رأيت ، أن من واجب هؤلاء المعتقلين علينا ، وبعضهم لا يزالون أحياء كتب الله لهم العمر الطويل - أن نشيد ببعض تضحياتهم بعد أن كادت ، تضيق في زوايا النسيان .

وكنيت في الفصل السابق قد وقفت عند مناقشة استجواب ، خاص بالمعتقلين السياسيين في مصر ، قبله بعض ، المعارضين ، الى رئيس الوزراء ، ووزير الداخلية ، وقبله أشرنا ، الى بعض ما قاله رئيس الوزراء ، ووزير الداخلية ، ردا على أقوال النواب ، المعارضين ، وتكمل اليوم حديث رئيس الوزراء ووزير الداخلية الذي كان يبدو متأكدا ، تصام التأكيد ، من سلامة موقفه ، ، ومن تأييد الحليفة له ومن ان المجلس لن يحجب عنه الثقة ، لأن معنى حجب الثقة في ذلك الوقت ، حل البرلمان واجراء انتخابات جديدة لا يوجد فيها أى ضمان .

وقبل أن نبدأ ، في الحديث عما قاله حسين سرى باشا ، رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، نحجب ان نشير ، الى أن المناقشات سواء ، في مجلس النواب أو في مجلس الشيوخ حول موضوع ، المعتقلين السياسيين لم تنته في عهد وزارة حسين سرى باشا ، وإنما امتدت حتى بداية عهد وزارة النحاس باشا ، حيث نوقش ، الموضوع مرة أخرى ، أو حيث استكمل النقاش في هذا الموضوع ، وسوف نرى كيف تتغير النظرة ، الى الموضوع الواحد ، عندما يكون « الناظر » في المعارضة وعندما يكون في الوزارة .

● يوضح حسين سرى باتشا ، فى رده على الاستجواب الخاص بالمعتقلين الفرق بين الاعتقال ، وبين المحاكمة كما يوضح الأسباب ، التى من أجلها أعطى الحاكم العسكرى العام سلطة اتخاذ أى اجراء يراه لازما للمحافظة على سلامة الدولة كما يوضح فى نفس الوقت الهدف من الاعتقال فيقول : انه تدبير وقائى يجب أن يتخذ درءا ، لما قد ينجم من الخطر على أمن الدولة اذا ما ترك المعتقل طليقا ، بعكس ارتكاب انسان ما ، جرما معيناً يستوجب محاكمته .

ويؤكد حسين سرى باشا ان الاجراء ، الخاص باعتقال مواطن ما يصبح من أوجب واجبات ، الحاكم العسكرى اذا ما اجتمعت لديه المبررات الكافية على ان الافراج عن شخص معين قد ينشأ عنه خطر على النظام ، والأمن العام .

ويمضى رئيس الوزراء ، ووزير الداخلية ، فى القاء بيانه فيقول عن الخطر الناجم عن بقاء معتقل ما طليقا ان هذا الخطر قد يتكون من عنصر واحد ، أو أكثر من العناصر المختلفة وبينها سوابق الشخص فى الارتكاب ، أو الاتهام ، أو ما قام به فى ماضيه أو ما يقوم به فى حاضره أو يزعم القيام به فى مستقبله من مظاهر النشاط ، المهدد لأمن الدولة وسلامتها .

الى ان يقول :

واذا كان هذا الاجراء الوقائى واجبا فى ميدان الاجرام العادى ، كما هى الحال فى أمر معتقل الطور ، فهو أوجب والزم فى ميدان الاجرام السياسى الذى قد يؤدى أقل تهاون فيه الى أخطار أشد وأبلغ .

على أن الحاكم العسكرى يعمل دائما على ألا يستعمل حقه الا فى أضيق الحدود وفى النطاق الذى توجبه الاعتبارات الماسة عن قرب بسلامة الدولة وأمنها ، وهو قد اتخذ بالفعل من الاجراءات ما يكفل الا يعتقل شخص الا اذا توافرت الأسباب الكافية لتبرير اعتقاله ، ويجب الا يغيب عن الأذهان انه كثيرا ما تقضى المصلحة العامة بل سلامة الدولة نفسها بالاحتفاظ بأسرار المعلومات التى ينبئ عليها أمر الاعتقال أو المصادر التى تستقى منها تلك المعلومات كما انه كثيرا ما يطرأ من الظروف والمناسبات بين وقت وآخر ما قد يحد و يقلل من خطورة شخص سبق اعتقاله أو على العكس يضاعف من خطورة شخص سبق الافراج عنه .

ويمكن القول بصفة عامة انه قد تبين بعد الفحص الدقيق ان من يوجدون الآن بالمعتقلات قد توفرت قبل كل منهم المبررات الكافية لاعتقالهم ولو اختلفت الأسباب ، فالبعض منهم كان معروفا عنه الاتصال ببعض الجهات أو الهيئات اتصالا ماسا بسلامة الدولة والبعض الآخر كان يقوم بأنواع من الدعاية أو النشاط الشديده الخطورة كالعمل على تهيتة الجو لأحداث الشغب والاضطراب أو إثارة الفتن والقلاقل بين مختلف الطوائف والهيئات ، الى غير ذلك من

نواحي تهديد الأمن التي لا يمكن بحال تعريض البلاد لأخطارها في الظروف الدقيقة الحالية .

ويستأذن حسين سرى باشا رئيس الوزراء ، ووزير الداخلية في التغيب عن الجلسة ربع ساعة فقط الآن الأحوال الدولية تضطره الى التغيب قليلا للوقوف على آخر أنباء تطورات الموقف الدولي .

وترفع الجلسة ربع ساعة ، يعود بعدها رئيس الوزراء لاستئناف مناقشة الاستجواب ويطلب النواب : عبد الحميد عبد الحق ، عبد المجيد الرمالي ، عبد المجيد نافع ، محمد شعراوى وعبد الحميد الننان عقد جلسة سرية لسماع بعض الايضاحات من رئيس الوزراء عن بعض ما ورد في بيانه ، ويأمر د. ماهر ، رئيس المجلس باخلاء شرفات القاعة من الصحفيين والزائرين للمناقشة في هذا الطلب .

وتعود الجلسة علنية بعد عشر دقائق فقط حيث بدأ النائب عبد الرحمن نصير القاء كلمته التي جاء فيها :

« في الواقع ان الأستاذ عبد المجيد نافع أصاب اذ قال ان حق الحاكم العسكري في الاعتقالات حق مسلم به ولكن المراد من هذا الاستجواب ، معرفة ما اذا كان هناك سوء استعمال لهذا الحق أم لا .

ويمضي الأستاذ عبد الرحمن نصير قائلا :

« الذي أعرفه أن هذا المجلس الموقر مسئول كل المسؤولية عن تقدير أعمال الحاكم العسكري لأنه في الوقت الذي طلب فيه من هذا المجلس الموافقة على اعلان الأحكام العرفية ، سمعنا على ماهر باشا يقول انه سيقوم بمهمة الحاكم العسكري في ظل البرلمان .

الى ان يقول ، عبد الرحمن نصير :

« ونحن نعلمون اذا تشككنا كثيرا في التصريحات والوعود التي وعد بها دولة الحاكم العسكري سعادتي الأستاذين يوسف الجندى وحافظ رمضان باشا في مجلس الشيوخ بأن يدلل ببيانات تفصيلية عن المعتقلين وأسباب اعتقالهم بعد أسبوع وفي الاجابة التي جاب بها دولته عن سؤال للدكتور حنفى أبو العلا في مجلس النواب بشأن المعتقلين السياسيين اذ جاء في اجابته انه لا يعتقل أحده الا بعد التحقيق معه .

ولا شك انه اذا لم ينفذ رئيس الوزراء وعوده فيجب على مجلس النواب ان يسأل دولته عن سبب تأخيره في تنفيذ هذه الوعود خصوصا وان دولته مسئولة أمامنا .

ولقد حصلت على صورة من تحقيق أجراه مفتش الداخلية الأستاذ محمود رشيد مع المعتقل عبد الوهاب حسنى وأنا أتלוه على حضراتكم لتبينوا انه لم يكن تحقيقا جديا بمعنى الكلمة فقد سأله المحقق هل له آراء سياسية وما رأيه فى السياسة الداخلية ، وما رأيه فى الحرب ، وختم المحقق تحقيقه بسؤال المعتقل عما اذا كانت لديه أقوال أخرى !

وبهذه المناسبة أذكر لكم انى لا أعلم ان لعبه الوهاب أفندى حسنى آراء سياسية خطيرة ، وقد كان يعد نفسه لدخول امتحان ليسانس الحقوق وكان فى زيارة للأستاذ مدحت عاصم الذى اتهم بتوزيع منشورات سياسية وقد قبض عليه كما قبض على عبد الوهاب أفندى أثناء وجوده عنده ومن عجب انه أفرج بعد ذلك عن الأستاذ مدحت عاصم ولم يفرج عن عبد الوهاب أفندى حسنى .

ووصلنى خطاب من أحد المعتقلين يشكو فيه هو وعبد الوهاب أفندى حسنى من اعتداء أحد الجنود عليهما وأنا أسأل دولة رئيس الوزراء هل وصل الى علمه شيء من هذا ؟

رئيس الوزراء : لم يصل الى علمى شيء .

وهناك معتقل يدعى الشيخ عبد السلام حمد من كفر الزيات كان امام مسجده فى مرسى مطروح وقد جاء فى مذكرة له وصلبتنى ان اعتقاله يرجع الى أسباب كيدية .

رئيس الوزراء : يظهر أن هذا المعتقل غير مصرى لأن سعادتى وكيل الوزارة ومدير الأمن العام بحثا عن اسمه بين قائمة أسماء المعتقلين المصريين فلم يجده .

— ان الذى علمته عن المعتقل ابراهيم نور الدين المهندس ان تهمته انه سافر الى سويسرا لاستحضار أدوات ولما عاذ ادعى شخص عليه انه مر على ألمانيا وقد دفع بانه لم يمر على ألمانيا وثبت من جواز سفره انه لم يمر عليها .

واذا كان هذا شأن بعض المعتقلين وهذه تصرفات الحاكم العسكرى معهم فكيف يمكن لنا ان مصرى أن يطمئن لهذه التصرفات ؟ أنا لا أطمئن الا اذا تقدم لنا الحاكم العسكرى وأوضح لنا أسباب اعتقال كل معتقل .

ووقف الأستاذ عبد العزيز الصوفانى فقال ان هذه المسألة يجب ان تهم الحكومة كما تهم النواب ، وقد أدلى رئيس الحكومة ببيان أظهر فيه انه لم يلجأ الى هذا الاعتقالات الا بعد اقتناعه بأسباب تبررها وقلة كنت على تمام الاستعداد لأن أوافقه على ما قاله لو كانت الاعتقالات كلها من عمله هو أو من اناس ننق بهم مثل ما ننق به .

وروى حادثة اعتقال سياسى وقعت له وهو شاب وقال انه يذكر ان احدا من الذين اعتقلوا معه لم يكن اعتقاله لسبب حقبلى عادل يبرر اعتقاله وانما كان لسبب وشايات ، وذكر انه يسوق هذه الحوادث لتتخذ الحكومة عبرة من الماضى .

ثم قال : لا يصح مطلقا أن نؤاخذ شخصا أو نعتقله لأنه يعتنق مذهبا سياسيا أو له رأى سياسى خاص ، ولا يمكن ان تتخذ الحكومة من ذلك سلاحا تقتل به الفكر والحرية الشخصية .

رئيس الوزراء : أسف اذ أرانى مضطرا للتغيب مرة أخرى عن الجلسة .

ويقول الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، زعيم المعارضة الوفدية فى مجلس النواب :

« لا نزاع مطلقا فى أن أهم أحكام الدستور هى صيانة الحريات ولا شك عندى أن حضراتكم اذ أثبتم اعتداء على الحرية ومن ثم اعتداء على الدستور لا تسمحون بذلك .

لا أريد ان أتكلم عن أشخاص معينين وانما أريد ان أتكلم عن المبدأ العام ، أريد أن أتكلم عن السلطة التى يريد ان يدعيها الحاكم العسكرى لنفسه فيقبض على شخص بدون تحقيق ويضعه فى الاعتقال .

هل يمكن فى أمة متمدنة كالأمة المصرية يكفل الدستور فيها للشخص كافة الحريات ولا يستطيع فيها وكيل النيابة ان يقبض على شخص أكثر من أربعة أيام ، ولا القاضى أكثر من ١٤ يوما ، ولا يجوز القبض فى جميع الأحوال بدون محاكمة . هل يمكن فى أمة فيها مثل هذا النظام ، ان يقبض على الناس دون تحقيق ، ويساقوا الى الاعتقال – ويبقوا بدون محاكمة ما شئت الاهواء والأغراض ؟

ان حرية الفرد هى كل شئ ، والغاية من هذا النظام من دستور وقانون هى صيانة الحرية ، ولا يمكن ان تتخذ المصلحة العامة (هذا المعنى المطاط) ذريعة لاهدار الحرية الشخصية ولتضييع جميع الضمانات الدستورية فيؤخذ الشخص من الدار الى النار .

هذا مستحيل ، هذا لا يقبله عقل ، ولا يسعفه منطق .

ارجعوا حضراتكم الى قانون سنة ١٩٣٩ الذى وافقتم عليه فهل تجدون انه يعطى حقيقة الحاكم العسكرى السلطة ليقبض على الشخص بدعوى المصلحة العامة وبدون تحقيق ؟

وسأبين لكم ان رئيس الوزراء عبث بها وقلب معناها .

لقد قيد القانون هذه السلطة وحددها وأنه ليس له حق القبض أصلاً وبصفة قاطعة - أما عن اخواننا المعتقلين بالذات فاني أطالب بإيداع دوسيهاتهم قضائياًهم في مكتب المجلس لفحصها لنرى مبلغ الظلم والعسف الذي يقع على هؤلاء الاخوان وعلى عائلاتهم بصفة مؤكدة .

والآن أعود لتحديد سلطة الحاكم العسكري في ذاتها ، لقد جاء في المادة السابعة انه يخول للحاكم العسكري القبض على المتشردين والمشتبه فيهم ووضعهم في مكان أمين ، ان هذا اللفظ لا يمكن للحاكم العسكري استغلاله طبقاً لرأيه الخاص ، لأن القانون حدد من هم المتشردون والمشتبه فيهم ، فإذا كان الذين قبض عليهم الحاكم العسكري هم ممن يدخلون ضمن من حددهم القانون فلا اعتراض لنا عليه ، ولكن إذا كانوا من غيرهم فوجب ان نقول له قف عند حدك ، لقد أسأت استعمال سلطتك بشكل لم يسمع عنه في أى عهد حتى في العهود المظلمة ؟ حتى في عهد اعدام الناس بالخازوق كان يباح للمتهم أن يدافع عن نفسه فكيف يستساغ في مصر وفي القرن العشرين ان يقبض على اناس ويوضعوا في الاعتقال بدون تحقيق ويكون ان توجه اليهم تهمة معينة ؟

وأذكر انه بعد ان صدر القانون العسكري أرادت الحكومة ان تفسر من قلم القضاة عن حدود سلطتها في القبض فقبل لها ان ذلك مقصور على المتشردين والمشتبه فيهم ، وأما ما خرج عن ذلك فليس في سلطة الحكومة ولا سلطة أحد أن يقبض على الناس ويسجنهم بدون تهمة ولا تحقيق .

وبعد أن شرح عبد الحميد عبد الحق زعيم المعارضة المعنى الذي يرمى اليه القانون من لفظ المتشردين ولفظ المشتبه فيهم ، قرأ على المجلس نصوص قانون المتشردين والمشتبه فيهم ، قال :

« قبل ان يصدر قانون الأحكام العسكرية صدر قانون المتشردين والمشتبه فيهم وعين صفات هؤلاء وهؤلاء ولا بد ان يعطى المتهم انذاراً بذلك من النيابة أو البوليس وله حق المعارضة . »

وانى أذكرهم بأن سوء التصرف في استعمال حق القبض كان السبب في وقوع أكبر وأفظع الثورات في العالم .

كانت الثورات العظيمة من أثر التصادم بين الاستبداد والحرية ، كانت من أثر التصادم بين المستبدين والشعوب ، من أجل حرية الفرد ومن أجل القبض ظلماً وعدواناً دون تحقيق أو محاكمة - لقد انتهت دائماً بانتهزام المستبدين والجبابرة والظالمين ؟

وأذكركم أيضاً بأن النظام الذي تريد أن تتبعه الحكومة الآن هو نظام

' (الخطاب، المقفول) أو بعبارة أخرى نظام القبض على الأشخاص وزجهم فى السجن بدون اتهام وتحقيق .

ان هذا العمل الذى يجرى فى مصر الآن هو الذى كان السبب فى الثورة الفرنسية وفى هدم سجن الباستيل .

نحن نواب الأمة حراس على الحرية وعلى الدستور وأنا أعتقد ان الحاكم العسكرى أول من يتنحى عن السلطة الجائرة اذا تبين له أن هذه السلطة التى يريد أن يكسبها لنفسه سلطة غير مشروعة ولا عادلة يبغضها الرجل الحر ويمقتها الرجل المتعدين .

وللحاكم العسكرى ان يحيل الأمر على لجنة الشئون الدستورية لتبحثه وتقرر ما اذا كان قانون الأحكام العرفية يخول للحاكم العسكرى القبض على الناس والتصرف فيهم طبقا لشهواته وآرائه .

ان هؤلاء المعتقلين مصريون لهم الحق فى ان يتمتعوا بحرياتهم كاملة ، وجميع أسباب اعتقالهم لا تبرر الاعتقال مطلقا .

ان رؤساء الوزارات غير خالدين ورئيس الوزراء لا يستعمل هذه السلطة بنفسه ، وإنما يعطى حق استعمالها لانس قد لا يصلون الى مرتبة مساعد نيابة ، وقد يسيئون استعمالها الى أبعد حد .

اعطوا للمصرى على الأقل حق الدفاع عن اتهامه بأنه خائن لبلاده .

ان هذا أمر خطير جدا فتبصروا فيه

انها تهمة خطيرة جدا ... خيانة الوطن .. يتنزز منها الكل فلا أقل من ان نسمح لمن يتهمهم الحاكم العسكرى بهذه التهمة بأن يدافعوا عن أنفسهم .

والأدهى والأمر ان يقبض على شخص بتهمة معينة فيحقق النائب العام معه ويقرر الافراج عنه لعدم ثبوت أى دليل على تهمة فلا يكاد يخرج من عنده حتى تتلفه أيدي الزبانية من موظفى الداخلية ويزجوا به فى السجن بدون تحقيق وبدون اتهام : على هذا النحو تجرى العدالة اليوم فى مصر ؟

موظف بسيط غير مسئول يلغى تصرفات النائب العام ويضرب بها عرض الحائط ،

وقال رئيس الوزراء :

— ان اعتقال شخص بعد افراج النائب العام عنه ووضع فى الاعتقال إنما هو لسبب آخر غير السبب الذى كانت النيابة تحقق معه من أجله .

وقال الأستاذ عبد الحق :

«ان سلوك الحكومة يأباه كل حر ولا يرضاه الا كل عبد .

لقد كتب أوكلند كليفن كتابا عن مصر فقال :

« ان المصريين الذين لم يبلغوا بعد منتصف العمر قد نشأوا في عهد رضعوا فيه الخنوع مع ألبان أمهاتهم وانه لا بد من مضي عدة قرون لتكوين رجل حر وإن الرأي المصرى العام لما يصل الى درجة الحساسية التى تحفزها للفتح الوسائل الاستبدادية والاستنكار الفساد المتأصل فى أعماق الادارة المصرية ، والعمل على احترام الحقوق الفردية والحرية الشخصية واحلالها المكانة العليا » .

وأنا أهيب بكم أن تصدروا قرارا حاسما قولوا فيه للمسيتر أوكلند انك كاذب فى زعمك مخطيء فى تقديرك — ان المصريين سيدافعون عن حريتهم — وسيلنودون عنها ضد كل مستبد وكل غاصب » .

ثم وقف الأستاذ فكرى أباطة فقال انه بعد البحث الذى أدلى به الأستاذ عبد الحق كان يتوقع أن يكون رد رئيس الوزراء على هذا البحث بالذات .

هل الحاكم العسكرى يسير على القانون أم لا يسير على القانون ؟

قد يكون الحاكم العسكرى مخدوعا فيظن خطأ انه ينفذ القانون على وضعه الصحيح .

وقال رئيس الوزراء : رأى ان مجلس الوزراء حر فيما يفعل .

الأستاذ فكرى أباطة : اذن أستطيع أن أفسر كلام رئيس الوزراء بأنه لا مانع عند الحكومة من احالة الموضوع على لجنة الشئون الدستورية لبحثه .
والذلك أطلب عرض اقتراح بهذا على المجلس » .

الدكتور حنفى أبو العلا — اعتقد ان طلب احالة الموضوع على لجنة الشئون الدستورية لا داعى له مطلقا لأن الأستاذ عبد الحق أوضح المسألة بجلالة وبحثها بحثا قانونيا لا يحتاج الى مزيد من التفسير . ولذلك أرى ان يفصل المجلس فيما يتعلق بحق الحاكم العسكرى فى هذه الجلسة . « أنا أؤيد ما قاله زميلى الأستاذ عبد الحق أن مثل هذه الأعمال كانت السبب المباشر لثورة فرنسا وهدم سجن الباستيل . ولا يمكن أن يقال ان المعتقلين ينعمون فى سجنهم » .

وقال الشيخ عبد اللطيف دراز أنه وإن لم يكن من رجال القانون فهو يرى ان الأستاذ عبد الحميد عبد الحق عرض الموضوع من وجهته التشريعية عرضا واضحا بحيث يمكن للمجلس أن يبت فى الموضوع الآن بدون حالته على لجنة الشئون الدستورية .

وأشار بعد ذلك الى ما كان من تصريح دولة رئيس الوزراء فى احدى الجلسات من ان التحقيق فى قضية عزيز المصرى أسفر عن اتهامات خطيرة وذلك

لمناسبة تفتيش منازل بعض النواب وقال ان الأيام دلت بعد ذلك على ما ينقض تصريح دولته وانه ليس هناك اتهامات خطيرة ولا أمور خطيرة .

وقال انه ألقى القبض على اثنين من الموظفين لوشاية من موظف صغير في الدرجة التاسعة .

ونوه بأن الأستاذ عبد الرحمن البيلى اعتقل في عهد السلطات البريطانية سنة ١٩٢٠ لأسباب سياسية ومع ذلك سمحت له هذه السلطات بالتقدم لامتحان الليسانس وهو في الاعتقال ، بينما ونحن في عهد الاستقلال والسلطة القائمة مصرية لم يسمح لطالب ازهرى معتقل بالتقدم الى الامتحان ، .

وتكلم وزير المالية فقال : ان الروح التي نفذت بها الأحكام الآن مصرية وان هذه الأحكام ينفذها الآن مصريون .

وقال ان لب الأحكام العرفية هو تقييد الحريات وإخراجها من ضمان الأحكام القضائية المعتادة .

ثم أخذ معاليه يشرح النقط القانونية المتعلقة بقانون الأحكام العرفية وسلطة الحاكم العسكري في الاعتقال شرحاً فقهياً مستفيضاً فكان مما قاله : ان سلطة الأحكام العرفية هي خروج على جميع القوانين المعتادة وان الأحكام العرفية تخول للمحاكم العسكرية سلطة الاعتقال بدون حدود قانونية .

وقد وجه زعيم المعارضة الأستاذ عبد الحق الى وزير المالية أثناء شرحه عدة أسئلة نذكر منها قوله :

— تقول ان الفقرة الأخيرة من قانون الأحكام العرفية تعطى الحاكم العسكري سلطة مطلقة فهل يجيز القانون في نظرك للحاكم العسكري ان يأمر بضرب الناس بالرصاص أو يشنقهم دون محاكمة !

ثم سأل ثانياً : هل صدرت فتوى من قلم القضايا بأنه ليس للحاكم العسكري ان يقبض الا على المتشردين والمشتبه فيهم فلم يجب .

ثم وقف الأستاذ توفيق دوس باشا فقال يخيل لمن يسمح دفاع وزير المالية ان قانون الأحكام العرفية يعطى سلطة دكتاتورية لمن يتولى الحكم في مصر في ظل هذا القانون ، والواقع غير هذا ، لأن سلطة الأحكام العرفية هي سلطة ينظمها القانون كما ينظم السلطات المختلفة في وقت السلم . وإذا كان القبض على المتشردين والمشتبه فيهم قد حدد بنص ، فهل يعقل أن يقبض على سائر الناس جزافاً بدون حدود بنص القانون . وشبه حالة الاعتقالات القائمة في مصر الآن بحالة الاعتقالات في ألمانيا .

وختم توفيق دوس باشا كلامه بطلب احالة الموضوع على لجنة الشئون الدستورية لاستيفاء بحثه اذا لم تكن الحكومة قد اقتنعت بالبحوث التي دارت بشأنه ،

وتكلم وزير المالية مرة ثانية فرد على كلام توفيق دوس باشا وختم كلامه بقوله ان سلطة الاحكام العسكرية عمل من الأعمال التي تقع على مسئولية الوزارة وان هذا الاستجواب ليس فيه انكار لهذه السلطة ، ولكن المراد منه هو مناقشة طريقة تنفيذها .

وتكلم وزير الأشغال فقال : انه سمع من الأستاذ عبد الحميد عبد الحق كلاما تحرص عليه هذه الحكومة كل الحرص لانه متعلق بالحرص على الحرية ، ولانه ليس من حق أحد في هذا البلد ان يطارد أحدا بدعوى الحرص على المصلحة العامة ، ولكن يجب عرض الحقائق كما هي ، فالمعتقلون يبلغ عددهم ٣٠ أو يزيدون واحدا ، والآراء السياسية لا تجد من الحكومة الحاضرة اضطهاداً ، وقارن بين الحال الآن وبين الحال في أيام الحرب العظمى الماضية من حيث الاعتقال السياسي .

وختم كلامه بقوله ان الحكومة تترك الأمر لتقدير المجلس فاذا شاء أجال الموضوع على لجنة الشئون الدستورية لاستيفاء بحثه ،

وعرض رئيس المجلس اقتراحا للأستاذ عبد الحميد عبد الحق بعرض حدود سلطة الحاكم العسكري في القبض على الأفراد على لجنة الشئون الدستورية . فوافق المجلس على الاقتراح .

وتنتهى مناقشة الاستجواب الخاص بالمعتقلين السياسيين في مجلس النواب وفي نهاية حكم حسين باشا ، لتبدأ المناقشة ، بصورة أخرى ، وبمفهوم جديد في أوائل حكم مصطفى النحاس باشا .

● وقبل أن ننهي الحديث عن بعض المواقف البرلمانية في وزارة حسين سرى باشا ، نحب أن نشير الى أن استقالة د. عبد الحميد بدوى باشا وزير المالية ، المفاجئة قد أحدثت دويا هائلا ، في مجلس النواب لا يسبب أسباب تلك الاستقالة ، وحسب وإنما ، لتعيين وزير مؤقت للمالية .

وقد بدأت النورة في مجلس النواب عندما تلى المرسوم الخاص ، بتعيين رئيس الوزراء ووزيرا مؤقتا للمالية وكانت كلمة الأستاذ محمود سليمان غنام هي بداية تلك الثورة اذ قال : لى كلمة صغيرة موجزة تعليقا على هذا المرسوم ، فقد فوجئت البلاد في أيام عطلة عيد الأضحى باستقالة عبد الحميد بدوى باشا وزير المالية السابق وسأرجى التعليق على هذه الاستقالة بعد أن أبين أن هذا المرسوم الذى من مقتضاه أن تسند وزارة المالية الى دولة رئيس الوزراء

سيجعل دولته بذلك جامعا بين رئاسة الوزارة ووزارة الداخلية ووزارة المالية وسلطة الحاكم العسكري وبين رئاسة مجالس عليا ولجان هامة .

ثم استطرد فقال : ان تجمع هذه السلطات كلها في يد رجل واحد لا يدل على أن الأمور تسير في طريقها الطبيعي وعلى حسب ما تريد البلاد .

ونحن نشكو من الشكوى من سياسة الارتجال في الشئون الهامة ونشكو من الاحصاءات غير الصحيحة . وكل هذا ناتج من تجمع السلطات في يد واحدة ، ولذلك لا أستبشر من اسناد وزارة المالية الى دولة رئيس الوزراء فيضطلع بعملها الى جانب أعمال الوزارات والمجالس واللجان والسلطات الأخرى . .

وأعتقد أن مصر لم تكن عقيما في الرجال ، حتى أن رئيس الوزراء لا يجد من يرشح ليكون وزيرا للمالية ، ولا أريد أن أعرض الى ما قيل من أن السبب يرجع الى الخلاف على من تسند اليه هذه الوزارة بين الحزبين اللذين تتألف منها الوزارة الحالية . ولكن الذي يهمنا هو الا تتجمع السلطات كلها في يد واحدة . لأن هذا التجمع هو الدكتاتورية بعينها . .

فمن طبيعة وظيفة رئيس الوزراء الانشغال بأمر عامة متعددة متشعبة وتشرف وزارة الداخلية على شئون الأمن العام وتتصل وزارة المالية بأسس الحكم في البلاد اذ تتصل بكافة شئون الوزارات المختلفة .

ولست أدري كيف يمكن أن شخصا واحدا يحسن القيام بأعباء هذه الوزارات والسلطات جملة واحدة .

أما من جهة استقالة عبد الحميد بسوى باشا فقد كانت في الواقع مفاجئة للبلاد في عطلة العيد ، وكان على الوزارة أن تنشر أسباب استقالته خصوصا وقد انتشرت في صدها شائعات وأقاويل خطيرة ، ذاعت في طول البلاد وعرضها .

وأكتفى بأن أشير الى هذه الشائعات والأقاويل دون أن أعرض لذكرها . وأرى من الواجب أن يقف المجلس على حقيقة هذه الاستقالة وأسبابها .

شرفوا الحياة النيابية مرة واحدة على الأقل وقولوا أن سبب الاستقالة يرجع الى مسألة هامة وخطيرة اختلف الوزير مع زملائه بسببها أو لأنه اختلف مع مجلس النواب بشأن مسألة من المسائل العامة .

وآخر ما أقوله أن من حق البلاد أن تقف على حقائق الأمور وما يجري وراء الأستار . . .

وقال الأستاذ أبو سيف راضى : انى أسف أشبه الأسف على حرمان البلاد من عمل عبد الحميد بسوى باشا الا اننى لا أستسيغ هذا النوع من الاستقالات

ولا أستطيع أن أفهم كيف أن وزراء يخرجون من الوزارة ووزراء يدخلونها ولا تعلم البلاد ، أسباب هذه الاستقالات ، لا أستطيع أن أفهم هذا لأننا في بلد دستوري والوزراء ، متضامنون في المسؤولية الوزارية ، فإذا أبى أحد الوزراء عملاً ، ورأى أن يستقيل من أجله فإن الواجب يقضى باستقالة الوزارة معه ، وتأتي وزارة جديدة ربما توضح لنا أسباب الاستقالة ولا أستطيع كذلك أن أتصور قائد سفينة إذا ارتطمت بصخرة ، يعمد ، الى تخفيف حمولتها بالقاء مساعديه في اليم وهو على ظهرها ٠٠ » .

وقال الأستاذ فكرى أباطة : لأول مرة فى تقاليد الحكم ، أسمع عن تعيين وزير بصفة مؤقتة ، ولا أفهم فرقا بين الانتداب للوزارة والتعيين فيها بصفة مؤقتة ، لأن التوقيت يتناقض مع المسؤولية ، العامة : فقد نطالب الوزير المؤقت بتنفيذ سياسة دائمة ، فيقال لنا انه لا يستطيع ذلك لأنه وزير مؤقت ٠٠

ويقول توفيق دوس باشا ان هناك سابقة لهذه الحال ويقول رئيس الوزارة : ان الفكرة ليست تقليدا جديدا ، أما من جهة المسؤولية الوزارية فان المائل ، الآن بين يديكم يقرر انها مسئولية ، كاملة وأنا كوزير مالية من الأمس مسئول تماما أمامكم ويسأل الأستاذ محمود سليمان غنام عن أسباب الاستقالة فلا يرد رئيس الوزراء .

ويقول الأستاذ حسن الجداوى :

— يقول دولة رئيس الوزراء ٠٠ مسئول أمامنا وهذا ما لم يخطر ببالنا أن نسأل عنه . ولكن عندما يصدر مرسوم فينعت وزيرا بأنه وزير مؤقت ، انما ينبىء عن أن هذا التعيين تعيين مؤقت ويؤكد بأن هناك خلافا أو عقبات حالت دون وجود وزير فى وقت عصيب يتطلب سياسة حازمة دائمة .

والشعور العام فى البلاد الآن يوحى بعدم الثقة بالوزارة المؤقتة وليس هذا بالوقت المناسب لمثل هذا العمل . ولذلك أعتقد بأن الوزارة قد أساءت الى نفسها بهذه الكلمة التى وضعتها لنفسها فى المرسوم الذى صدر .

وتكلم الأستاذ غنام مرة أخرى فقال :

— كنت أتوقع من دولة رئيس الوزراء أن يتعطف على المجلس فيرد على ما أثارناه وما سألنا عنه وأسف أن أقول هذا التعبير لأن دولته لم يجد كلمة يقولها سوى أنه مسئول عن أعمال وزارة المالية ، ، ولم يذكر لنا شيئا من أسباب استقالة عبد الحميد بدوى باشا ، وهل هى تتعلق بمصلحة عامة أو أن هناك تحقيقات بشأنها كما يشاع ٠٠

وفى هذا الوقت العصيب يا حضرات النواب يعين وزير مؤقت لوزارة المالية ، وهى تحتاج الى وزير دائم متخصص فى شئون المالية ولكن شاء دولة

رئيس الوزراء أن يقف ليرد فلا يقول شيئا ولا يجد كلمة يرد بها على ما نقول .

وقال الأستاذ على الخشخاني :

— المسألة مسألة دستورية بحتة . وهي أن البرلمان يحتوي على عدة أحزاب وكل حزب له رأى يجب أن يمحس ويبحث . . . وليس من المعقول أن تترك وزارة المالية شاغرة الى أن يتم الاتفاق على رأى بشأن من يتقلد وزارة المالية .

وهناك مسألة ثانية وهي ان وزارة المالية في ارتباطاتها بأعمال الوزارات الأخرى تتصل بجلالة الملك بالتوكيلات ، فليس طبيعيا ولا معقولا أن يستطيع وزير المالية بالنيابة أن يباشر عمله بالتوكيلات بطريق الانتداب ولذلك كان لا بد من أن يصدر مرسوم بتعيين وزير للمالية بصفة مؤقتة ريثما يقع الاختيار على الوزير الذي يعين لهذه الوزارة بصفة دائمة . . .

ويقول رئيس الوزراء :

أظن أن المجلس متفق معي على المسؤولية الوزارية عن أعمال الوزارة التي هي دائما موضع مناقشتكم وموضع طرح الثقة . وأي عمل تقوم به الوزارة من تعديل أو غيره يؤدي الى طرح الثقة اذا شئتم . وأنا أشكر الأستاذ غنام لأنه تحدث عن الأعمال الكثيرة الملقاة على عاتقي واشفاقه على وعلى صحتي من كثرة هذه الأعمال وجسامتها ، ولكني من الناس الذين يعتمدون على الله في القيام بواجبي نحو البلاد الى آخر رمق من حياتي . . .

ويقول الأستاذ فكرى أباطة :

ان هذا التقليد الجديد غريب وشاذ . وقد قال دوس باشا ان هذا حدث مرة قبل الآن . ويقال انه حدث في عهد وزارة زيور باشا الأول التي فض فيها البرلمان بعد تأليف الوزارة بساعتين . وما نظن أن هذه سابقة يعتد بها . . .

ونحن اذا تقدمنا برأينا الى رئيس الوزراء فائنا نريد أن نقول له اننا لم نسمع بتعيين وزراء مؤقتين . والتقاليد في النظام الناشء ضرورية ، ولكن زميلي الأستاذ على الخشخاني كشف عن العلة الحزبية ، أما العلة الدستورية فلم نسمع شيئا عنها . . .

سمعنا منه مع الأسف الشديد أن الحزبين الكبيرين في المجلس لم يتفقا على تعيين وزير المالية . وما كنت لا توقع ان يقع خلاف على ذلك في هذا الطرف العصيب الذي تجتازه البلاد . وما كنت أود أن يقال في مجلس النواب ان الحزبين الكبيرين فيه مختلفان على تعيين وزير المالية وان يمتد هذا الخلاف حتى

تضطر الحكومة الى أن تشير على جلالة الملك بتعيين وزير مؤقت لوزارة المالية وقامت ضجة قال الأستاذ فكرى أباطة بعد أن هدأت :

— هذا كلام وجيه أعرف أنه يصيب صميم أفئدتكم .

ان الخلاف على المناصب والأشخاص فى هذا الظرف العصيب أمر خطير تتحملون أنتم وزره وخطره ، ولست أدري كيف أن خلافكم على الاسم الكريم الذى لصاحبه تسند وزارة المالية يجرنا الى هذا الحال ؟ .
ان هذه سابقة أشد خطورة مما تصورون .

اثبتوا فى المضبطة أن المعارضة حين تعترض على هذا التقليد تقول انه كان من الممكن أن يعين وزير من الخارج لوزارة المالية بصفة دائمة ما دامت الأحزاب مختلفة على من تسند اليه هذه الوزارة منهم .
هذه حال لا تسر أحدا .

هذه ادارة غير حسنة ، ونحن هنا لا نؤيد الا الادارة الحسنة ، وواجبنا يقتضي ان نتعقب الادارة السيئة ولا نؤيدها . . .

ويقول رئيس الوزراء — أخشى أن تكون المسألة قد طالت فى هذا الموضوع ، وأخشى أن يكون الخيال قد لعب لعبة واسعة وذكر خلافا على مناصب ، ولكنى أقرر اننى شخصيا لم أبدأ بعد استشاراتي فى هذا الموضوع ، فليس بمعقول أن يكون هناك خلاف قبل أن يبدأ رئيس الحكومة استشاراته وما زلت أقرر أن مسئولية الوزارة أمام حضراتكم وأرجو أن نتفق الآن على أن ما قيل فى هذا الموضوع فيه الكفاية ، فلدينا أعمال أخرى هامة . . .

وتحدث الأستاذ سعد اللبان فقال أن رئيس الوزارة حر فى اختيار معاونيه ، له أن يختارهم من أى طائفة . ومن أى حزب بالكيفية التى يضمن بها تأييد هذا المجلس . أن لكل زميل من زملائه أن يتابع السير معه فى الطريق الذى يختاره دولته ، ولكل منهم كذلك أن يختار الساعة التى يتخلى فيها عن الطريق . ومضى الأستاذ اللبان فقال ان المسألة ليست هذه . ولكن المسألة فى كثرة التعديلات الأصلية والفرعية ، وما ينتج عن ذلك من آثار تتعلق بالمصلحة العامة وهنا أتى على مختلف الأشكال التى تألفت بها وزارة سرى باشا وقال ان هذه التعديلات المتوالية مظهر لحقيقة مؤلمة ودليل على أن التضامن الكامل بين رئيس الحكومة ووزرائه غير موجود فى هذه الظروف الحرجة . وان المصلحة العامة لا تجد رعاية كافية ، بل هى فعلا معرضة للخطر .

وبعد ما ندد بتعدد الوزراء على الوزارة الواحدة قال ان هذا المرسوم المهلهل الذى استصدرته الوزارة يدل على أن الأحزاب لم تتفق بعد ، وأن المصالح ستظل معلقة الى أن يتم اتفاق هذه الأحزاب .

وعاد الأستاذ حسن الجداوى الى الكلام ، فقال ان النص بأن وزير المالية مؤقت ، يدعو الى الظن بأن غيره من الوزراء غير مؤقتين . . مع أن الدستور يقضى بأن يكون الوزراء جميعا مؤقتين . . ،

وأعطيت الكلمة لأحمد عبد الغفار باشا فقال : ان المناقشة فى مثل هذا يجب أن تؤدى الى نتيجة ، وانه لا معنى لأن تمتد الجلسة كل هذا الوقت من أجل كلام لا هو طالع فوق ، ولا هو نازل تحت . وقال اذا كنتم تريدون الاعتراض على شيء فاعترضوا على أعمال الوزارة . ولا يصح انتهاز فرصة نلاوة مرسوم فيقوم واحد ليقول : هناك شائعات ، والثاني يقول : هذا مؤقت ، واعترض أحمد عبد الغفار باشا بأن يقتدى مجلس النواب بمجلس الشيوخ فى التعقيب على المراسيم ، وقال يجب احالة مسألة التعقيب ، على المراسيم الى لجنة الشؤون الدستورية .

ويفضب عبد الحليم راضى قائلا : نحن نتكلم فى المسائل الهامة ، وما كنا فى احتياج الى هذا الدرس الذى القاه ، علينا أحمد عبد الغفار باشا ، فنحن أدرى بواجبنا . .

وبذلك انتهت المناقشة وانتقل المجلس الى جدول الأعمال .

وكان ذلك فى ١٤/١/١٩٤٢

وننتقل ، بعد ذلك كله الى الحديث ، عن واحدة ، من أخطر الأزمات التى واجهت وزارة حسين سرى باشا ، ونعنى بها أزمة هروب عزيز المصرى باشا والطيار الأول - وقتئذ بطبيعة الحال - حسين ذو الفقار ، والطيار الأول ، عبد المنعم عبد الرحوف .

وذلك فى الساعات الأولى من صباح يوم الجمعة ١٦ مايو ١٩٤١ . . وقبل الحديث ، عن أزمة هروب عزيز المصرى ، لا بد من أن نتحدث ، عن قصة هروب أخرى سبقت هروب عزيز المصرى ونعنى بها هروب رودلف هيس نائب هتلر ، بل لا بد من الحديث عن قصة هروب أخرى لعزيز المصرى م سبق فشلها . .

الباب السابع

الفصل الأول

وهرب عزيز المصرى باشا رئيس أركان حرب الجيش المصرى السابق ولكن الى أين ؟

● أشرت الى هرب ، عزيز على المصرى باشا ، « والطيار الأول » حسين ذو الفقار ، والطيار الأول عبد المنعم عبد الرؤوف بطائرة عسكرية فى الساعات الأولى من صباح يوم الجمعة ١٦ مايو ١٩٤١ .

وقلت ، انه قبل ان نتحدث عن قصة الهرب تلك لا بد وأن نتحدث عن قصة هروب أخرى لعزيز المصرى باشا ، وقصة هروب أخرى أيضا سبقت قصة هروب عزيز المصرى ورفيقه بأيام قلائل ونعنى بها هروب رودلف هيس نائب هتلر ، من المانيا ، الى انجلترا .

وقبل أن نتحدث ، عن كل تلك القصص - قصص الهروب - لا بد وأن نشير الى حقيقة تاريخية هامة يعرفها جيدا ، أولئك الذين عاصروا الحرب ، العالمية الثانية من المصريين ، وكيف كانت مشاعر المصريين ، فى الغالب - الا فيما ندر - ضد الانجليز الذين كانوا قد احتلوا مصر فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ ، وأذاقوا شعبها ، أعنف وأعتى صنوف الذل والهوان والاستغلال . والاستعمار ، والذين نكثوا بأكثر من مائة وعد ، للمصريين ، بالجلء عن مصر .

ولم يكن أحد ينتظر أبدا من شعب مصر ، المحتل بقوات بريطانية ، ولا أكثر من سبع وستين سنة أن يقف فى تلك الحرب الى جانب الذين يحتلون بلاده ، كما أن أحدا ، لم يكن ينتظر من شعب مصر ، أن يعادى الشعب الألمانى ، الصديق ، الذى يرتبط وياه بروابط ود ، ومحبة ، دامت أكثر من مائة سنة بدعوى ان الالمان ، يمكن أن يحتلوا مصر ، اذا ما انتصروا فى الحرب !

والذين عاصروا سنوات الحرب العالمية الثانية ، يذكرون جيدا كيف كانت أنباء انتصارات المانيا على بريطانيا تسعد شعب مصر ، وكيف كانت

أنباء انتصارات بريطانيا ، على ألمانيا ، تشقى شعب مصر ، فلم تكن القضية بالنسبة للشعب المصرى ، وقتئذ ، قضية انتصار الحرية ، على النازية ، فمادام يجدى ، انتصار الحرية ، فى بريطانيا اذا كانت بريطانيا تضن ، بالحرية على مصر بل وتحارب الحرية فى مصر !!

كما أن محاولات السياسة المصريين الكثيرة ، والمتعددة ، لدفع بريطانيا الى الوعد ، بالجله التام ، عن مصر والسودان ، عندما تنتصر بريطانيا فى هذه الحرب ، كل تلك المحاولات قد باءت بالفشل ، الذريع .

كما ان الخشية من وقوع مصر تحت نير الاستعمار ، الألمانى ، أو الايطالى ، لم تكن واردة فى أذهان الكثيرين ، من المصريين الذين كانوا لا يرون ، مصادقة ، احتلال قائم ، للتخلص من احتلال محتمل !

وقد كان نجاح سياسة تجنيب مصر ، ويلات الحرب ، تلك السياسة التى رفعت لواءها وزارة على ماهر باشا ، منذ أن دخلت بريطانيا ، الحرب ، ضد ألمانيا : كان مرده انها سياسة معبرة عن ارادة الشعب ، بل ان وزارة على ماهر باشا ، وما تلاها من وزارات ، لم تكن لتلجأ الى تلك السياسة فى مواجهة ضغوط ، بريطانية قوية وعنيدة الا لايامها بأن الشعب يريد فعلا أن يبتعد عن الحرب ، التى لا ناقة له ، فيها ولا جمل ، كما قال الامام الاكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى وقد ذهبت « مقولته » تلك ، مثلا ، يؤمن به كل المصريين فيما عدا بعض قيادات الحزب السعدى ، ولا نقول كلها . حيث كان الدكتور أحمد ماهر باشا . رئيس ذلك الحزب يرى أن مصلحة مصر فى دخول الحرب ليكون لها بعد انتهاء الحرب ، لصالح الحلفاء ، مقعدها فى الأمم المتحدة ، وليكون لها الحق فى المشاركة فى جنى ثمرات النصر ، عندما يتحقق النصر .

وقد كانت بريطانيا تعرف جيدا ان كل زعيم مصرى يقول بدخول مصر الحرب الى جانب الحلفاء ، يفقد شعبيته بل يصبح ، معاديا ، للسياسة الشعبية : سياسة ، تجنيب مصر ، ويلات الحرب .

وقد اقتنعت بريطانيا فيما بعد ، بأن ، مصلحتها ، كدولة محاربة ، الا تدخل مصر الحرب الى جانبها ، لأن مصر عندما تكون دولة غير محاربة تستطيع أن تعينها بأكثر وأفضل مما تستطيع أن تعينها به لو كانت قد دخلت الحرب الى جانبها .

وقد وجد وقتئذ سياسيون مصريون كثيرون يعارضون بريطانيا ، ويمبالثون ، دول المحور ، وكان على رأس هؤلاء ، بطبيعة الحال على ماهر باشا ، بل أن بعض السياسيين الذين عرف ، انهم ممالئون لبريطانيا كما يشهد

تاريخهم كله ، لم يستطيعوا أن يقفوا ، الى جانب بريطانيا بل راحوا يعارضونها ، ويدعون الى عدم دخول مصر ، الحرب الى جانبها .

وكانت بريطانيا - وموقفها يومئذ مهتز ، الى أبعد حدود الاهتزاز - ترى ذلك كله فتحاول القضاء عليه باللين ، مرة ، وبالضغط مرة أخرى .

وعندما نجحت بريطانيا في اقالة على ماهر باشا ، المؤيد من الشعب والبرلمان ، والسراي ، كان على كل سياسى مصرى ، يفكر في قبول الحكم أن يعنى جيدا قصة رأس الذئب . الطائر ، رأس على ماهر باشا ، ولذلك لم ير السياسيون ، الذين ولوا ، الحكم بعد على ماهر باشا بدا من السير « بحكمة واتزان » في الخط البريطانى .

وكلما اهتز موقف بريطانيا ، العسكرية راح رجلها في مصر ، سير مايلز لامبسون ، يضغط من أجل اعتقال السياسيين المصريين المعادين ، لبريطانيا أو المتهمين بتشجيعهم للألمان ، وللايطاليين وقد رفض حسن صبرى باشا ، ومن بعده حسين سرى باشا - للأمانة التاريخية - اعتقاله على ماهر باشا أو صالح حرب باشا ، أو اسماعيل صدقى باشا ، واكتفوا بمراقبة نشاطهم ، الى أن جاءت وزارة مصطفى النحاس باشا - وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ - فاعتقلت على ماهر باشا في قصره الأخضر الأمر الذى سنعود اليه فيما بعد بالتفصيل .

وقد كان في مقدمة الذين عرف عنهم ، عداوتهم للسياسة البريطانية في مصر بصفة خاصة وفي الشرق الأوسط بصفة عامة عزيز على المصرى ، وحتى لا أكتب أى شيء ، عن القارىء ، وحرصا منى على الالتزام بالأمانة التاريخية ، أقول ان واحدا من كبار ، المحامين الذين تولوا الدفاع ، عن عزيز على المصرى ، باشا ، قد حاول عندما كنت بصدد اعداد عدد خاص من الصور عن عزيز على المصرى ، حاول تشكيكى في موقف عزيز باشا ، من الانجليز مؤكدا ان أحد أصدقاء ، بريطانيا في مصر ، سيف الله يسرى باشا ، كان يساعد ، عزيز على المصرى ، ويؤكد للانجليز انه غير معاد ، لهم ، وكانت وجهة نظر هذا المحامى الصديق لعزيز على المصرى انه ما كان بين عزيز باشا وبين بريطانيا الا الود اما محاولة هربه تلك فلم تكن أكثر من مغالطة لبريطانيا وقد اعتذرت لصاحب هذا رأى عن عدم امكانية تصديقى لذلك الادعاء لا شكيا فيما يقوله وانما لأننى وجدت غالبية أصدقاء عزيز المصرى باشا يؤكدون العكس تماما !

واذا كان لى من رجاء وأنا بصدد ، الكتابة - وباستفاضة - عن قضية حرب عزيز على المصرى ، ورفيقه ، وهى القضية التى شغلت رأى العام ، المصرى منذ مايو ١٩٤١ ، وحتى الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٤٢ ، عندما أقرجت وزارة الوفد ، عن عزيز المصرى باشا ، أتوجه بالرجاء ، الى قائد الجناح حسين ذو الفقار وهو - أطال الله حياته - الشاهد ، العدل ، ان يقول كلمته فى تلك القضية للتاريخ .

بل اننى ارجو - وألح فى الرجاء - من كل من وصلت اليه معلومات أو وثائق عن تلك القضية الهامة ، والخطيرة ، ان يوافينى بما لديه لتظهر الحقيقة بصورة كاملة ، أو شبه كاملة .

ولقد سعدت للغاية ، عندما اتصلت بى السيدة الجليلة لطفية الشاهد قرينة اللواء عبد الحميد حافظ باشا رحمه الله ، الذى رأس المجلس العسكرى العالى لمحاكمة عزيز المصرى ، ورفيقه لتعرض على ما لديها من معلومات جديدة عن قضية محاكمة عزيز المصرى باشا ، والظروف التى أدت الى تأجيل ، تلك القضية الى أجل غير مسمى ، و . و .

اننا لا نريد أبدا الا أن نقول كلمة الحق ، الخالصة ، المخلصة من أجل المشاركة فى كتابة تاريخنا على حقيقته وأستأذن القارئ ، فى أن نكتب عن محاولة سابقة لعزيز المصرى باشا حاول فيها أن يهرب من مصر !

يقول أنور السادات فى كتابه صفحات مجهولة، الذى قدم له جمال عبد الناصر بقوله : انه قدم لنا سلسلة رائعة متصلة من المشاهدات التى مرت تحت بصره ، وسمعه ، فجاء ، كتابه مجموعة لصور حية ، جمعها بريشة رسام ماهر ، وصورتها ، فى صورة واحدة ، أبرزت مجموعة حقائق وأسائيد تتيح لنا دراسة أحوال مصر المعاصرة عن كثب » ، يقول السادات : ان عزيز المصرى باشا ، قد أخبره بأن الألمان اتصلوا به عن طريق بعض أعوانهم وأنهم يرحبون ، بخبرته فى شئون الشرق الأوسط والعرب ، وانهم على أتم استعداد لاختطافه ، ونقله ، الى قيادتهم حتى يستطيع بخبرته ، أن يلعب دورا علميا كبيرا » كما يقول أنور السادات أيضا : كانت الحكومة المصرية ومن خلفها مخابرات الانجليز ، تشك فى نوايا عزيز المصرى وتتوقع منه أن يهرب الى الخارج ومن أجل هذا سحبت منه جواز سفره ، ووضعت عليه رقابة شديدة ، ولم يقابل عزيز المصرى هذا الاجراء ، بالرضى بل توجه الى المسئولين ، وطلب منهم أن يسمحوا له بالسفر الى الخارج ، فعلا فرفضوا هذا الطلب . ومعنى هذا أن كل حركة من حركات عزيز المصرى كانت تسجل ، وتحسب عليه ، وأكثر من هذا أن حكومة مصر ، ومخابرات الانجليز كانتا تتوقعان سفره ، هذا من ناحية ، أما من الناحية الأخرى ، التى جعلت عزيز المصرى يشعر بأنه سبيع قد حبس فى قفص من حديد فهى قيام ثورة رشيد على الكيلانى فى ذلك الوقت بالعراق » .

ويقول أنور السادات : « ان المراقبة الشديدة ، المفروضة على عزيز على المصرى من الحكومة الانجليزية وثورة رشيد على ، التى كان يتوقع أن تطفئها الخيانة ، كانا هما العاملين الرئيسيين ، فى تكييف الموقف عندما عرض الألمان ، عرضهم عليه أن يختطفوه ، ليستفيدوا من خبرته ، فى وضع خططهم » .

« وفكر عزيز المصرى طويلا ، وفكرت معه ، ثم استقر رأينا على وجوب سفره ، وعدم افلات هذه الفرصة وفى اليوم التالى ، عاد عملاء ، الألمان الى عزيز المصرى فبلغهم بالقبول .. »

ووضع الألمان خطة الاختطاف ..

طلبوا منا أن نحدد لهم مكانا خارج القاهرة ، يصلح لنزول الطائرات ، وقالوا أنهم بمجرد معرفة هذا المكان ، سيرسلون طائرة تحمل العلامة الانجليزية ، لتهبط فيه ، ويكون عزيز المصرى فى انتظار ، الطائرة ..

وعلى الفور ، تناولنا الخرائط وأخذنا نحن الاثنين ، ومعنا زميلى ؛ عبد المنعم عبد الرؤوف ندرس جميع الأماكن وندرس ، أيضا كل الاحتمالات ..

اخترنا مطار الخطاطبة . ولم يكن مطارا بالمعنى ، المفهوم ، وانما كان مجرد أرض صالحة ، لهبوط طائرة ، وقمنا ثلاثتنا لاستكشافه بعربة عزيز المصرى ، ثم حددنا مكانه على الخريطة بالطريقة الطبوغرافية العسكرية ، وأرسلناه ، الى الألمان ..

وبدأنا نحن ننتظر الموعد ، الذى سيجده الألمان ، لهبوط طائرتهم « الانجليزية » فى أرض الخطاطبة ولكن دهشتنا ، كانت شديدة عندما جاءنا رد من الألمان يوفضون فيه فكرة « الخطاطبة » ويعينون منطقة « جبل رزة » على طريق الواحات البحرية ، مكانا للقاء ..

وأخذنا ندرس أسباب هذا التغيير ، فوجدنا أن الألمان كانوا على حق وانهم على دراية تامة بصحرائنا ومعرفة حقيقية ، بوسائل الهروب ، من مصر ، ولعل هذه الخبرة قد اكتسبت عن طريق الرحلات التى قام بها كشافوهم ، ورحالوهم قبيل الحرب والتى تاه فى احداها أحد باروناتهم ، فى صحرائنا ، لهذا قبلنا هذا التغيير ، وحددنا يوم السفر ، كنا اذ ذاك فى يوم الأربعاء وكان سفر عزيز المصرى قد تحدد له يوم السبت ، التالى ، على الفور ولا أدري كيف توقعت مخابرات الانجليز . اننا على وشك اتخاذ خطوة خاصة ، فقد صدرت الى فى نفس اليوم - يوم الأربعاء - أوامر بالنقل الى الصحراء الغربية وانبأى مدير السلاح وهو يصدر الى أمره بوجوب سفرى فى اليوم التالى مباشرة ، يوم الخميس ، ولم يكن لهذا النقل أسباب وانما كان أمرا واجب التنفيذ فحسب ، ووقفت حائرا ، أمام مدير السلاح ، اللواء ، الصاوى وهو يصدر الى أمره ، وكان على أن اختار ، اما أن أسافر فى الموعد المحدد ، واما أن أرفض ، السفر ، ومعنى هذا اعلان عصيانى لأوامر الجيش فى ظروف حرب ..

وهى أخطر تهمة يمكن أن توجه الى ضابط بالجيش ..

وخرجت من عند مدير السلاح وتوجهت الى عزيز المصرى لأعرض
أمرى عليه ...

ولكنه رفض أن يشير بشيء ، على ... وفوض ، لى الأمر ، كله ، والشئ ،
الوحيد الذى اتفقنا عليه ، هو وجوب سفر عزيز المصرى فى الموعد ، الذى تحدد
فعلا ، وأن يكون عبد المنعم عبد الرؤوف فى صحبته حتى تطير طائرة الألمان .

وقد تركت الأمر ، لهما ، وتوجهت أنا الى المستشفى العسكرى ، واذعيت
انى أشعر ، بالآلام مترتبة على مرض فى القلب ، أصبت به أثر تصادم كائن قد
وقع لى ...

ولم يكن صعبا أن أحصل على أجازة ، مرضية من المستشفى العسكرى ،
وأن أبطل بذلك - ولو مؤقتا - أمر النقل الى الصحراء ..

وقضيت يومين فى المستشفى أترقب يوم السبت وأتعجله ..

وجاء يوم السبت ، وزادنى فى نهايته عبد المنعم وكان حزينا يائسا :
ان الرحلة لم تتم ولم يستطع عزيز المصرى ان يصل الى « جبل رزة » ولم يكن
السبب ، انكشاف أمر هذه الرحلة ولا رقابة البوليس ، ولا أى شئ من كل
الأسباب التى تطوف بالذهن لأول رحلة ، ولكنه كان القدر ، فقد خرج عزيز ،
وعبد المنعم بسيارة جديدة اشتريت خصيصا لهذا الغرض ، وسارت بهما
السيارة شوطا . واذا بها تتوقف عن السير فجأة على مقربة من الهرم ، وقبل
ان يدخل ، بها طريق ، الواحة البحرية .. الذى كانت الطائرة الألمانية
ستهبط اليه .

وكان الاتفاق ، أن تهبط الطائرة عند الغروب ، وان يصعد اليها ، عزيز
بمفرده ثم يتصل بنا عن طريق اللاسلكى فور دخوله الى خطوط الألمان ..

وقال لى عبد المنعم انهما لم يتمكنوا من اصلاح ، العطب الذى أصاب
السيارة ، فتركها فى مكانها بعد أن قرب الوقت ، المحدد لهبوط الطائرة
وعادا ..

وقال لى أيضا ، أن عزيز المصرى فى حالة عصبية شديدة بسبب هذا
الحادث ..

ومضى بعد ذلك يومان ، ثم اتصل أحد رجال الألمان بعزيز المصرى وبلغه
أن الطائرة قد أتت فى موعدها وأنها حومت ، حول ، المكان ، ولم تجد الاشارة ،
المتفق عليها فعادت ..

ثم مرت أيام كثيرة ، دون ، أن يجدد ، الألمان اتصالهم ، بعزيز المصرى ؟

وأعود الى قصة أخرى من قصص الهروب السياسى ، بل لنقل أشهر قصة هروب سياسى فى العصر الحديث ، والوسيط ، والقديم أيضا ، ونعنى بها قصة هرب رودلف هيس ، نائب هتلر ، والرجل الثانى فى ألمانيا ! هربه من ألمانيا الى بريطانيا فى ١١ مايو ١٩٤١

ويمكننى القول - وإن كان ليس لدى أدلة قوية ثابتة - أن عزيز على المصرى باشا ، قد تأثر فى اسرعه باتخاذ قرار الهرب من مصر ، بنجاح رودلف هيس فى فراره من ألمانيا الى إنجلترا .

وهناك من يرى أن رودلف هيس من مواليد زفتى - غربية - وأن والده كان من كبار تجار الأقطان هناك ، وفى زفتى شارع يحمل اسم هيس و . . . ولكن الثابت بل والمؤكد - كما جاء على لسان رودلف هيس شخصيا - أنه من مواليد الاسكندرية .

وقد بقى والدا هيس فى الاسكندرية حتى بعد أن وصل ابنهما رودلف الى ما وصل اليه من مركز مرموق فى ألمانيا بقيا الى شهر أكتوبر ١٩٣٩ ، حيث غادرا مصر أثر اكتشاف بريطانيا أن أبوى الرجل الثانى فى ألمانيا يقيم فى الاسكندرية ، وتقديرها أنهما بمثابة صفقة كبيرة يمكن التفاوض حولها .

وقد قيل إن على ماهر باشا ، رئيس الوزراء وقتئذ ، وعبد الرحمن عزام باشا ، وزير الشؤون الاجتماعية وقائد الجيش الم رابط هما اللذان وضعوا خطة لتحرير والد رودلف هيس ووالدته باسمين مستعازين على ظهر باخرة يونانية ، حيث قام عبد الرحمن عزام باشا ، بنفسه بتوصيلهما حتى ظهر الباخرة باعتبارهما من أقاربه ، وقامت أزمة بين وزارة على ماهر باشا والسفارة البريطانية حول تهريب والد رودلف هيس ، ووالدته سرا .

والغريب أن تشرشل وصف فى مذكراته ، يوم ١١ مايو ١٩٤١ بأنه أسود أيام حياته ، وفى هذا اليوم - كما يقول تشرشل - تعرضت لندن لغارات وهبية ، دمرت الأحياء بكاملها ، بل قُتل الألوف .

وكان تشرشل وقتئذ فى مقره الريفى يشاهده - كعادته - فيلما كوميديا ، كان اسمه « اخوان ماركس فى أقصى الغرب » ، ودق التليفون فى مكتب مجاور لمكتب تشرشل وقالت سكرتيرة تشرشل لتشرشل : دوق هاميلتون يريد أن يكلمك بنفسه .

وبعث تشرشل بواحد من مستشاريه ليعرف ماذا يريد دوق هاميلتون ، وعاد ليخبر تشرشل بأن لدى الدوق ، نبأ مثيرا للغاية .

وأضيئت الأنوار ، وتوقف عرض الفيلم ، وتحرك تشرشل الى الغرفة التى بها التليفون وسمع تشرشل صوت دوق هاميلتون يقول له بصوت عال :

سنوات ما قبل الثورة ج ٣ - ٤٠٧

أن رودلف هيس نزل بالباراشوت بالقرب من منزلي ، أنه جاء يعرض علينا السلام ، وكما هي عادة تشرشل في مثل هذه الحالات سأل محدثه : أمتأكد أنت من أنه هو ؟ قال دوق هاميلتون : شبه متأكد .

ويطلب تشرشل من دوق هاميلتون أن يركب إحدى طائراته ويحضر اليه في الحال .

وعاد تشرشل الى مكانه من جديده حيث استؤنف عرض فيلم « اخوان ماركس في أقصى الغرب »

وكتب تشرشل في مذكراته : وهكذا في خضم الحرب نزل هيس الذي كان يحل محل الفوهرر ويعمل عضوا بمجلس وزراء الدفاع عن الرايخ وعضو المجلس السري لألمانيا ، ورئيس الحزب الوطني الاشتراكي ، في أملاك دوق هاميلتون وكان ايدن ساعدي الأيمن في الشئون الخارجية قد نزل بالباراشوت في أراضي ألمانيا النازية .

وقيل عن هيس ، انه مجنون ، ولكن الأطباء الذين كشفوا عليه أكدوا أن عقله سليم مائة في المائة .

وقيل أن هيس لم يحمل معه عرض السلام على انجلترا وحسب ، بل عرض عليها خطة الهجوم على روسيا بكل وضوح وجلاء ، بغية تخليص العالم - كما قال هيس - من اليأسية .

وكان هيس يمتقله أن بريطانيا سوف تستقبله بحرارة ، وسوف تقبل المصلح ، الذي عرضه عليها ، بل قيل أن هتلر نفسه كان يمتنى من صميم قلبه ، أن ينجح هيس في منساقه .

ولكن بريطانيا رفضت عرض هيس ، بل أكثر من هذا دعا تشرشل سفير السوفييت في لندن ، ايفان مايسكي وقلم اليه البرهان على عزم هتلر على الغدر بروسيا رغم ما بينها وبينه من موثيق ومعاهدات .

وفوجيء تشرشل بمايسكي يقول له ، وكأنه لم يسمع شيئا جديدا : نحن كنا نعرف جيدا أن هذا سيحدث . ولكن لم يخطر في بالنا ، أنه سيحدث بمثل هذه السرعة .

ولم يكن هتلر ينوي الهجوم على الاتحاد السوفييتي بسرعة حقا ، لولا أن هيس ساعده الأيمن حمل الى البريطانيين خطة في الهجوم على روسيا ، ولذلك يادر هتلر بالهجوم على روسيا بعد ستة أسابيع فقط من نزول رودلف هيس بالباراشوت . في أملاك دوق هاميلتون ، أي في ٢٢ يونيو ١٩٤١ .

وكان أول خبر جاء الى الرقابة على الصحف فى بريطانيا عن حادث هرب رودلف هيس قد وصل الى جريدة اسكتلندية بعثت به فورا الى الرقابة على الصحف لتسمح لها بنشره ، كان الخبر يقول : طائرة نازية من طراز مستر شميث ١١ سقطت قرب جلاسجو وقد وجدت السلطات البريطانية ضابطا ألمانيا نزل بمظلة عن كئيب من هذه الطائرة .

ولم ينشر الخبر بطبيعة الحال لا فى الصحف الاسكتلندية ، ولا فى غيرها من الصحف .

وبدأت معلومات أخرى تصل الى بعض الصحف البريطانية الكبرى :

ظهر أن أنامل « الضيف » الألماني « ملممة » وأنه يلبس ساعة ذهبية فى يده ، وأن خريطة لاسكتلندا وجدت فى الطائرة وقد أحيط جزء منها بدائرة من المداد ، ظهر أنه مكان ضيعة دوق هاميلتون وأن الأسير طلب مقابلة الدوق .

وفى اليوم التالى اجتمعت وزارة الحربية برئاسة تشرشل وتحفظت على الخبر !!

وبعد ثمان وأربعين ساعة من وصول هيس الى بريطانيا قالت الاذاعة الألمانية أن هيس ضحية أوهم ، وأنه استولى على طائرة ألمانية برغم أوامر هتلر ، وأنه لا بد وأن يكون قد أصيب فى حادثة .

وكان البريطانيون يخشون أن يكون الأسير الجديد هو بديل لهيس وليس هو هيس ذاته وقد كانوا يخشون لو أنهم قالوا بوصول هيس ، ولم يكن القادم الجديد هيس شخصيا لوقعوا فى خدعة ألمانية خطيرة ولأصبحت بريطانيا موضع سخزية العالم كله .

ولكن عندما أذاعت ألمانيا نبأ إصابة هيس بالأوهم ، أعلنت بريطانيا نبأ وصول هيس نائب هتلر ، ولم تزد فيما أذاعته كلمة واحدة من تلك الكلمات الخمس !

وهيس الذى كان أول فار هرب من السفينة قبل أن تفرق كما يقولون هو آخر الأحياء من النازيين الكبار ، انه يعيش فى سجن سباتدو الرهيب حيث تتقاسم أربع دول كبرى مهمة حراسته ، كل دولة ثلاثة أشهر فى العام ، وتلك الدول هى الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد السوفيتى ، بريطانيا ، فرنسا ، والسجن الذى يقيم به هيس بنى على عشرة أفدنة محاط بسور مكهرب يصعق كل من يقترب منه و ٠٠ و ٠ هنا بينما هيس قد بلغ السادسة والثمانين من عمره اذ هو من مواليد ٢٦ ابريل ١٨٩٤ .

هيس سلم وصيته لزوجته ايلزا وأهم بنود وصيته أن يدفن فى الاسكندرية !

كان هيس قد تلقى تقارير الارصاد الجوية فى ٩ مايو ١٩٤١ ، وقرر أن يترك ألمانيا فى اليوم التالى ١٠ مايو وأثر أن يقضى يوم ٩ مايو مع زوجته ايلزا وابنه فولف الذى لم يكن قد جاوز عامه الرابع ، ولأول مرة منذ ١٤ سنة لم يذهب هيس الى مكتبه بعد أن طلب من سكرتيره الغاء كل مواعيده فى ذلك اليوم ٠٠ يوم ٩ مايو وفى صباح يوم ١٠ مايو استقل سيارته من بيته فى ميونخ الى المطار وفى غرفة جانبية ارتدى ملابس الطيران وسلم على كل من كانوا أمامه يدا بيده ٠ كما كان يفعل كل مرة وصعد الى كابينة القيادة ملوحاً بيده للجميع ، كان هيس قد ترك رسالة مع بيتس سكرتيره الذى كان وحده يعرف استمرار رحلة هيس الى انجلترا أصيب مدير المطار بقلق لعدم عودة هيس بعد أربع ساعات من بداية الطيران ، خشى مدير المطار أن تكون طائرة هيس قد أصيبت بعطب فكر فى تخصيص طائرة للبحث عن الطائرة المصابة ٠٠ عبر مدير المطار عن مخاوفه لبيتس ولكن بيتس بكل برود ، هذا من روعه قائلاً : لعل نائب هتلر قد وصل سالماً الى مكان آخر ، حاول بيتس أن يتصل بهيس فى الجو قرب جلاسجو ، وكان قد اتفق مع هيس على ذلك ولكنه لم يستطع لانشغال سلاح الطيران الألماني بالهجوم على لندن ٠

ومن محطة ميونخ أخذ بيتس القطار الى برخسجاند وحاول بيتس عن طريق بورمان سكرتير هتلر أن يقابل هتلر ليسلمه الرسالة ، ورغم أن بيتس انتظر فى فيللا هتلر منذ الساعة السابعة والربع صباحاً الا أنه لم يستطع مقابلة هتلر الا فى الساعة الحادية عشرة عندما عاد مجهداً مكثراً يرتدى ملابس العسكرية ٠٠ حاول هتلر أن يقابل أولاً الدكتور تود ، وزير شئون الأسلحة والخائن الذى كان ينتظر بدوره هتلر ، ولكن بيتس أصر على أن الرسالة هامة لا تحتل التأخير ٠ فضى هتلر الرسالة فى شغف كبير ، وهو جالس خلف مكتبه ، وبعد برهة سأل بيتس : أين هو الآن ؟ وقال بيتس : « لقد طار فى السادسة وعشر دقائق بعد ظهر أمس من أجسبورج الى اسكتلندا ليقابل اللورد هاملتون ، وهاج هتلر وهو يقول : يطير فى هذه الظروف وسط آلاف الغارات التى نشنها ٠ هذا تهور ٠

وبعد أن استدعى هتلر روبنتروب وزير خارجيته عاد الى قراءة النسيطون الأخيرة من رسالة هيس : « واذا فشلت مهمتى فإن هذا قلدى ومصيرى الذى اخترته ، وتستطيع فى أى وقت أن تتبرأ منى وتعلن اننى معتوه ، فقد قمت بهذا العمل من أجلك ، ومن أجل ألمانيا ، واذا كانت نتيجة الاساءة لك أو الاضرار بألمانيا فأرجو اعتبارى معتوها ٠ »

ولأن الطائرة التى كان يستقلها هيس كانت لا تزال سرّاً ، يجب ألا يسلم للأعداء ، فقد رفض هيس أن ينزل فى مطار قريب من مزرعة هاملتون فى « دونجاهيل هيس » فخلق من جديد ، ونزل بمظلته مؤثراً أن تنحطم طائرته

على ألا يحصل الانجليز على سر الطائرة التي لا تزال في طي كتمان سلاح
البحر الألماني .

وفي مذكرات هيس التي ترجمها برشاقة وجمال الأبح الصديق محمد
فهمي ، ما يفيد ان طائرة هيس قد تحطمت وانه قد نزل بالباراشوت وان فلاحا
بريطانيا اسمه ماكليان كان أول من استقبله ثم قاده بعد أن قال له انه ألماني
يدعى الكابتن هورن يحمل رسالة الى دوق هاملتون ، الى منزله حيث قامت
زوجته باعداد قده من الشاي له لم يستطع أن يشربه .

وفي القيادة المركزية استدعى لورد هاملتون لأن هيس أصر على ألا
يتحدث الا معه ، ولم يكلمه هيس ، ينفرد بهاملتون حتى قال له : أنا هيس وهذه
صورتي ، وقال هيس أيضا لهاملتون : أنا رسول سلام . ان هتلر لا يريد
افناء بريطانيا . انه يريد وقف الحرب ، وحاول لورد هاملتون أن يتحدث
مع الكسندر كادوجان الوكيل الدائم لوزارة الخارجية في الموضوع ، فقيل له
انه مشغول للغاية وربما يستطيع أن يلتقي بك بعد اسبوع ، أو عشرة أيام .
وعندما قابل لورد هاملتون ونستون تشرشل في القلعة القديمة التي
كان يقضي بها عطلة نهاية الأسبوع في « ديشيلي بارك » على بعد عدة أميال من
بلنهام مسقط رأسه ، روى له قصة مجيء هيس بحذافيرها ووضع تشرشل
سيجاره الضخم في فمه قائلا :

لا بأس أيها اللورد الشاب . هيا بنا نرى « الاخوان ماركس » .

وبينما بريطانيا مشغولة بالضيف الجديد . القادم اليها من ميونيخ كان
هتلر يعد بيانا لاذعته في ١٣ مايو ١٩٤١ ، يعلن فيه رسميا أن هيس الذي
كان يعاني من المرض منذ سنوات طويلة ، الأمر الذي أدى الى منعه من الطيران
قد طار ، ولم يعد حتى الآن ، وان الخطاب الذي تركه الى هتلر قبل اقلاعه
يفيد أنه يعاني للأسف من الاختلال ، العقلي ويخشى أن يكون قد وقع فريسة
للهلوسة .

ويأمر هتلر بالقبض على جميع مساعدي هيس الذين ، ساعدوه ، دون ،
أن يمنعه من الاقلاع ، أو ابلاغ الغوهر .

وفي مقدمة الذين قبض عليهم ايلزا برول زوجة هيس التي لم يكن هيس
قد فاتحها نهائيا في موضوع هربه الى انجلترا .

وربما تكون لنا عودة الى قصة هيس مرة أخرى .

وبعد ذلك نعود - وعذرا للاطالة - الى قصة هرب عزيز على المصري .

يقول محمد أنور السادات : « كان عزيز قد جثم على الدجاجة
الى خطوط الإلطان ، وكانت هذه الفكرة قد اختتمت في رأسه وأصبحت

مسيطرة ، على تفكيره ، وآماله وكان من الصعب بعد ذلك ، انتزاع هذه الفكرة ، من رأس الرجل ومرت أيام قليلة وإذا به يكتلف عبد المنعم بأن يبحث له موضوع سفره ، على متن طائرة مصرية ، وبدأ ، عبد المنعم دراسته ، ثم اتصل بقائد الفرقة الجوية ، حسين ذو الفقار ، واتفق معه ، على أن يعد خطة السفر وأن يكون هو الذى يحمل عزيز المصرى ، الى الامان .

وتحدد موعد السفر فى ليلة كان فيها ذو الفقار ، هو الضابط العظيم بالمطار .

وحمل ذو الفقار عزيز المصرى ، فى إحدى الطائرات ، وطارت الطائرة بهما .

وحملت الصحف المصرية ، الصادرة فى ١٨ مايو ١٩٤١ أنباء تقول : قرار عزيز على المصرى باشا ومعه ضابطان من سلاح الطيران الملكى المصرى : يغادرون القاهرة بعد منتصف ليلة الجمعة ، ويضطرون الى النزول بين قها وقلوب : ألف جنيه مصرى مكافأة لمن يرشد عنهم ، أو عن أحدهم ، مجلس الوزراء يعقد جلسة لتحديد المسئولية عن الحادث ،

بعد تلك العناوين التى أريد لها أن تكون غير مثيرة ، وفى الصفحات الداخلية فقط ، لا الصفحات الأولى قالت ، الصحف ، ان الحادث خطير وان المتهمين فيه ثلاثة : عزيز على المصرى باشا رئيس أركان حرب ، الجيش المصرى سابقا ، والطيار أول حسين ذو الفقار ، والطيار أول ، عبد المنعم عبد الرؤوف وقالت الصحف - نقلا ، عن تحريات البوليس - ان سلكا كهربائيا ممتدا بين قها ، وقلوب حال دون اتمام الرحلة الحربية التى كان الثلاثة ينوون ، القيام بها ، وان الثلاثة قد اختفوا ، ولم يستطع أحد أن يرشد عن مكان وجودهم ، وقيل أيضا أن الرحلة أحييت بكتمان شديد ، وقد عرف أن حسين ذو الفقار أخبر زوجته ، بأنه سيقوم برحلة قصيرة وأنه لا يلبث أن يعود ، فى القريب ، العاجل ، وقيل ان الثلاثة بدأوا رحلتهم قبل الساعة الواحدة من مطار الماطة وأحسبت نقط المراقبة بوجود طائرة فى الجو فسلطت عليها الأنوار الكاشفة لتبين اذا كانت معادية أم لا ، ويحتمل أن يكون قائد الطائرة حاول أن يتبع التعليمات ، وان ينزل بطائرته الى الارتفاع المتفق عليه ليثبت ان طائرته ليست معادية ولكنه أخطأ فى تقدير المسافة .

وقالت مصادر البوليس أن الثلاثة غادروا الطائرة تاركين بها حقائبهم وما بها من أوراق وصور وعمدوا الى الاختفاء ، وقالت ان الحادث لم يكتشف الا فى الصباح المبكر حيث أبلغ الحادث الى نقطة قلوب وعندما أبلغ رئيس الوزارة بالحادث ، وكان يتأهب لصلاة الجمعة أمر بأن يحمل كل ما كان بالطائرة من حقائب وأوراق وصور ، الى القاهرة واجتمع مجلس الوزراء وعرف من أمكن

الحصول عليه من معلومات وتقرر ان يجتمع مجلس الوزراء مرة أخرى في اليوم التالي ، ورفض رئيس الوزراء ، أن يدلى للصحافة بأية كلمة عن هذا الموضوع !

وأثناء انعقاد مجلس الوزراء في اليوم التالي في المساء ، حضر أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي واجتمع مع رئيس الوزراء ، على انفراد لمدة ٤٥ دقيقة ، وأذاع مجلس الوزراء في يوم ١٧ مايو ١٩٤١ بلاغا عن الحادث أكد فيه اصطدام الطائرة بسلك كهربائي فسقطت في حديقة وأن الثلاثة الذين كانوا يستقلون تلك الطائرة قد عادوا ، الى القاهرة ، واختبأوا فيها ، والبحث جار عنهم وأكد البيان ، ان الفعل الذي ارتكبه الثلاثة يقع في باب الجنايات المضرة بأمن الدولة وسلامتها وقد تولى النائب العام بالاشتراك مع السلطات ، المختصة المدنية والعسكرية ، التحقيق ، و . و .

الفصل الثاني

عزيز على المصرى باشا يروى أسرار هربه عام ١٩٤١

● حزننت ، مصر ، كلها لفشل محاولة عزيز المصرى باشا ورفيقيه الهرب من مصر ، وكانت - حقيقة - تتمنى لو أن المحاولة قد نجحت لكى يقلت الأسد ، الهصور من السجن الذى حبس فيه ..

وإذا كانت مصر ، قد حزننت لفشل محاولة الهرب فقد بدا عليها الاشفاق الشديد ، على مصير الرجل الذى كانت ، الجماهير المصرية ، وخاصة قطاع الشباب منها تنظر اليه نظرة حب وتقدير ، واحترام ، وترى فى معالجته الامور السياسية ، والعسكرية نموذجاً فريداً ، لما يجب ان يكون عليه العسكريون ، والسياسيون .

وقد أصيبت الوزارة بصدمة شديدة من جراء محاولة عزيز المصرى باشا ، الهرب ، ويتجلى احساس الوزارة بالضيق والقلق بسبب تلك المحاولة فيما يرويه د. محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف فى الوزارة القائمة وقتئذ ، وزارة حسين سرى باشا فى مذكراته ، وذكرياته ، اذ كان الدكتور هيكل يقضى ثلاثة أيام فى مصيف رأس البر ، وفى صباح اليوم ، الذى اعتزم فيه العودة الى القاهرة بلغه الحاجب المرافق له ، انه سمع ، أن عزيز باشا المصرى سافر خفية بطائرة حربية ، يريد الذهاب الى الألمان ، ويقول د. هيكل : لم أصدق الخبر أول ما سمعته ، واتصلت تليفونيا من رأس البر بمحافظ دمياط استوثق منه واخبرنى الرجل أنه بلغته مثل هذه الانباء ، وأنه سيتصل بالقاهرة للتثبت فلما بلغت دمياط ، لقيت ، فانبأنى ، ان عزيز باشا ، المصرى وضابطاً طياراً استقلاً ليلاً طائرة عسكرية من القاهرة وقاماً يريد ان جهة غير معلومة وان الطائرة اصطدمت بإسلاك التليفون عند قليوب فهبطت الى الارض واضطير راكبها - كإن هذا بالطبع قيل معرفة تغاضيل الحادث

بالضبط - لمغادرتها والفرار - هربا الى حيث لا يعلم أحد - وان مجلس الوزراء ، ينعقد بعد الظهر من هذا اليوم ، ليتداول في الحادث وأنه خوطب من القاهرة كيما يتصل بي لاحضر اجتماع مجلس الوزراء .

وعدت - د . هيكل - مسرعا الى القاهرة وحضرت اجتماع المجلس فألقيت سرى باشا والوزراء جميعا في حيرة ، ورأيتهم يخشون ان يكون لما حدث نتائج بعيدة الاثر ، فعزیز باشا المصرى هو الذى تولى رئاسة أركان حرب الجيش المصرى ، فى وزارة على ماهر باشا وكان متهما بميله الواضح للامان فلما تولت وزارة حسين سرى باشا أعفته من منصبه ، وكان طبيعيا - وذلك الرأى فيه - ان يراقب مراقبة دقيقة ، فكيف استطاع مع ذلك ان يدبر وسيلة للفرار من غير أن يعلم بهذا التدبير أحد ؟ وأين ترى يكون قد اختفى ؟ وما هى الاجراءات التى يمكن أن تتخذ فى شأن من يروجون الدعايات ، لمصلحة ألمانيا ؟ تداول المجلس فى هذا وفى مثله وانتهى بأن ترك الامر لرئيس الوزارة بوصفه السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية يتصرف فيه بحكمته وحسن تدبيره .

ازداد سرى باشا بعد هذا الحادث اقتناعا بضرورة تدعيم الوزارة ، لكنه لم يستطع ان يفتاح احدا فى هذا التدعيم ، قبل أن يعثر على عزيز باشا المصرى وأن يتخذ معه اجراء يعيد الطمأنينة الى مقدراته على معالجة شئون الدولة فى الاوقات العصيبة المحيطة بالحزم والحكمة ، لهذا وجه كل جهده للبحث عن الفارين ، واعتقالهم :

ولم يكن هذا يسيرا فقد كان - د . هيكل أيضا - الجمهور ، يحيط عزيز باشا بعطف يتعذر معه الاستعانة بمعلومات هذا الجمهور لاقتفاء آثار الرجلين « ومعرفة المكان الذى اختفيا فيه » ..

وقد رصدت الحكومة مكافأة قدرها الف جنيه - هذا فى مايو ١٩٤١ - لمن يعاون أو يرشد أو يدلى ببيانات تساعد فى القبض على عزيز المصرى باشا والطيار الاول حسين ذو الفقار صبرى ، والطيار الاول عبد المنعم عبد الرؤوف ، أو أحدهم كما اندرت الحكومة ، كل من أوى أو أخفى هؤلاء الاشخاص ، الثلاثة أو ساعد على فرارهم ، كما امرت الحكومة بنشر صورهم ، تيسيرا ، للتعرف عليهم .

وقد جاء فى المعلومات التى نشرت عن حسين ذو الفقار صبرى فى الصحف أنه من الشبان الذين حصلوا على البكالوريا ، بتفوق والتحق بكلية الهندسة الملكية واستمر فيها وفى السنة الثالثة كان كثير التفكير والرغبة فى التعليم بالخارج فسافر ، أولا الى ألمانيا وأمضى بها حوالى تسعة أشهر ثم عاد الى مصر ولكنه لم يلبث أن فكر فى مغادرتها الى انجلترا حيث التحق باحدى

الجامعات ، ولكن ولعه بالالعاب الرياضية شغله عن التعليم ثم انتهى به الامر الى السفر الى امريكا ، ولكن حظه في الرياضة لم يكن بأحسن من حظه في التعليم فهزم في بعض المباريات فآثر العودة الى مصر ، مرة أخرى وكان لالحاح عائلته أثره في ذلك .

وفكر حسين في الالتحاق بشركة مصر للطيران ، ولكن أهله رأوا الحاقه بالكلية الحربية حتى يحدد مستقبله ، وفي إمكانه بعد الانتهاء من الدراسة في هذه الكلية ان يلتحق بقسم الطيران ، فعلا التحق بالكلية - في أول فبراير - وكان أول دفعته والتحق فعلا بسلح الطيران الملكي ورقى بعد شهرين الى رتبة طيار أول وقد تم زواجه منذ سبعة أشهر فقط !

ومن المعلومات التي نشرتها الصحف أيضا عن حسين ذو الفقار صبرى أنه مولود في شارع الإنشاء بالسيدة زينب وله من العمر ٢٦ سنة وطوله ١٧١ سنتيمترا : عريض الاكتاف أبيض اللون أسود الشعر ، ولون العينين اسود وحواجه سوداء ، غزيرة ، مفتوحة ، ومن علاماته المميزة شعر غزير (في يديه) وقد سبق له ان كتب بجريدة المصرى مقالات كثيرة في باب الالعاب الرياضية .

أما عن عبد المنعم عبد الرؤوف ، فنقول البيانات التي نشرت عنه في الصحف أنه من مواليد شارع المناخ بالعباسية البحرية له من العمر ٢٧ سنة طوله ١٦٩ سنتيمترا ، متوسط الجسم ، قمحي اللون ، لون شعره أسود ، عيون عسليه ، حواجه « مفروقة » وله شارب أسود ، عريض الفك كان يسكن بشارع قدرى عمارة رأفت شقة رقم ٣٥ - بالسيدة زينب دخل الكلية الحربية ، في شهر أكتوبر ١٩٣٧ وتخرج في قسم الطيران في أول فبراير ١٩٣٩ ، وكان مولعا ، بكرة القدم ، ومن ضمن أفراد فريق الكلية وهو نجل الأمير - اللى عبد الرؤوف رسّم بك ، وله أخوين هما الصباغ عبد القادر عبد الرؤوف أركان حرب كلية اركان الحرب وعبد الحليم عبد الرؤوف أفسدى بالمساحة بنى سويف .

والمعلومات التي نشرت ، عن عزيز باشا في الصحف تشير أيضا الى ان اسمه الاصلى عبد العزيز على المصرى ابن الشيخ على المصرى أحد المزارعين في قرية من قرى القليوبية ، وقد ولد بشارع الصنافيرى خلف ثكنات الحرس الملكى بعابدين واتم دراسته الثانوية في مدرسة التوفيقية ، وامضى عاما بمدرسة المهندسخانة ثم رحل الى تركيا والتحق بالمدرسة الحربية بالجيش التركى ، ويبلغ من العمر ٦١ سنة ، وطوله ١٦٨ سنتيمترا ، لونه قمحي فاتح ، وشعره أشيب وطويل مع صلع في الجزء الأمامي ووجهه مبهنطيل مذهب الذقن عيون عسليه ، ومن علاماته المميزة حركة عصبية في الفم ، وكان يقسم أخيرا في جنسيون يعرف باسم « بنسيون فينواز » وقبل ان يقوم بمحاولته الجريئة بأيام

دفع أجرة البنسيون ونفقاته مقدما ، وقابل محاميه وسلمه كافة الأوراق الخاصة بقضاياه وعهد الى صديق له يدعى الدكتور سيد شكرى بادارة شئون املاكه وكان عزيز المصرى باشا قبل ذلك يسكن فى جهة عين شمس ولكنه أجر داره منذ أسبوع لأسرة فرنسية معروفة ..

وقد نفى رئيس الوزراء أن هناك مطالب معينة بسبب حادث عزيز المصرى باشا وذكر أن التحقيق يجرى فى مجراه الطبيعى والبحث مستمر عن الفارين ..

وقد ظل النائب العام ، عبد الرحمن الطوير باشا يباشر التحقيق فى الغرفة التى خصصت للتحقيق بوزارة الدفاع وعرف ان الطائرة التى استقلها عزيز المصرى ورفيقاه من نوع انسن المخصص للاستكشاف وتحمل رقم ٢٠٥ وهى من النوع الكبير الذى يتسع لنحو أربعة أو خمسة اشخاص ، ومجهزة بألة لاسلكى وقيل أنه كان فى مصر ، عدة طائرات من هذا النوع الذى استخدم فى الفرار : واحدة سقط بها الطيار المرحوم حسن حسان وأخرى أوقعها الطيار المرحوم ، ابراهيم العلايلى أفندى .

وتنشر الصحف فى الايام التالية لوقوع الحادث الكثير من التفصيلات ، كما تنشر الكثير عن التحقيق ، ولان الصحافة كانت تحت سيطرة الرقابة فكان كل سطر ينشر يخضع لسلطان الرقابة .

ومن بين ما نشرته الصحف ، وتتلذذ ، مما يقع فى باب الطريف من الأخبار ، اذا جاز لى استخدام هذا الوصف : قيل مثلا ان حسين ذو الفقار - المصرى ٢٠ مايو ١٩٤١ - الذى قاد الطائرة قام برحلات ليلية كثيرة فلم يكن هناك باعث للريبة فى هذه الرحلة الاخيرة ، وكان يقوم فى معظم هذه الرحلات ، بمفرده ومما يجدر ذكره بهذه المناسبة ، ان زملاء الطيار كانوا يلقبونه باسم الطيار المفضل ، وقيل أيضا ان اتجاه البوصلة كان ناحية دمياط ولذا يحتمل ، ان تكون وجهة الطيار بحيرة المنزلة فيبورسعيد فسوريا ومما يؤيد هذا الاحتمال ان خريطة عثر عليها فى الطائرة أظهرت ان خط السير هو قليوب ، المنصورة ، المنزلة ، بيروت ، وقيل أيضا والمعدة على الرواة بطبيعة الحال ان عزيز المصرى باشا عندما ذهب الى مركز البوليس فى قليوب ، كان مهتاجا عصبيا ، حتى أنه نهر الاومباشى الذى استقبله ، قائلا له : انت حيوان مين الى عملك ، أومباشى : فين معاون البوليس ؟

وعندما وصل عزيز باشا الى منزل المعاون ، كلف الخفير الخاص بايقاظ حضرة المعاون واطل المعاون من نافذة حجرته يستفهم عن اسم الضيف ، فلما عرف أنه عزيز باشا استأذن فى دقيقة واحدة حتى ينزل ويرحب به فشكره. عزيز باشا وطلب منه أن يظل كما هو ، وذكر له أنه - أى عزيز باشا - كان

مدعوا في حفلة قران قريبة له ، وتعطلت سيارته في الطريق ، وأنه استأجر سيارة أخرى لورى لسحبها ، وقد جاءه - أى عزيز باشا - يطلب سيارة لتنقله الى مصر ، مع صديقين ، وكلف المعاون أحد الخفراء باستحضار سيارة أجرة يملكها سائق اسمه أحمد كنكة ، فكانت بطارية السيارة معطلة فلم يجد المعاون بدا من احضار سيارة المركز - التى يقودها الجندى سواح - لتكون تحت أمر الباشا ومن معه ! واستقل الثلاثة السيارة الى ميدان الأوبرا حيث نزل عزيز باشا ومن معه ..

وقد حدث في مجلس النواب ان طالب النائب محمد شعراوى الحكومة ببيان حول حادث عزيز المصرى باشا فانبرى النائب محمد محمود جلال ليؤكد ان اللائحة الداخلية لا تجيز توجيه مثل هذا البيان الشفهى وقال الأستاذ محمد شعراوى موجهها كلامه للأستاذ محمد محمود جلال .. هو أنت مساعد ، رئيس الجلسة ، وقال رئيس الجلسة - راغب عطية بك - كنت حاقول كده ، وعاد الأستاذ محمد شعراوى يقول أن معالى وزير الدفاع غير موجود فأخشى ان يكونوا خطفوه هو الآخر ، وضحك ، المجلس ، ليعلم رئيس الجلسة ، الانتقال الى جدول الاعمال .

ونشرت الصحف أيضا ان عزيز المصرى عندما كان مديرا المدرسة البوليس والادارة أدخل ضمن برامج التعليم فى المدرسة فن التنكر وكان مهتما بهذا الفن اهتماما كبيرا حتى أنه كان يحتم على الطلبة ان يتعلموا كيف يبدلون هيتهم ، اربع مرات خلال ساعة واحدة ..

وتبرعت بعض الصحف بكل أسف ، لتسبب ، ألى عزيز المصرى باشا ولتتهمه ، بما ليس فيه بطبيعة الحال وأسرفت احدى الصحف فى الاساءة فقالت عنه أنه افاق لا يصيح ، ان يتولى منصبا كبيرا ، وان حسن صبرى باشا عندما كان وزيرا ، للدفاع ، وافق على رفع مرتب عزيز باشا رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى بشروط أربعة : الا يرتدى الملابس العسكرية مطلقا ولا يكون له ياور ولا يدخل وزارة الحربية لأى عمل كان ، ولا يقابل الوزير مطلقا كان هذا - كما قالت صحيفة المصرى - فى يناير ١٩٣٩ ..

انتقل أحمد عبد الرحمن رئيس مباحث محافظة القاهرة على رأس قوة كبيرة من رجاله الى صحراء الفيوم وراحوا يبحثون وينقبون فى المغارات وغيرها طوال يوم كامل واستدعى قصاصى الأثر لاقتفاء آثار وجدت على مقربة من احدى السيارات كانت ملقاة فى الصحراء وتم تفتيش احدى العزب فى طريق الفيوم ، وقام الاميرالاي سليم زكى بك وكيل حكمدار العاصمة بمهاجمة منزل احدى السيدات ، كما قام بمهاجمة العديد من المنازل فى العاصمة ، وفى الضواحي .

وقام أحد المتومنين المغناطيسيين بتجربة من أجل اكتشاف هؤلاء الفارين ..

وتكونت فرقان من رجال المباحث ، الأولى اطلق عليها « فرقة التنكر » قوامها طلبة عزيز المصرى باشا ، وقت ان كان مديرا لمدرسة البوليس والادارة ، الذين يعرفون الكثير عنه ، والأخرى للطواف فى أنحاء القاهرة ، بحنا وراء الفارين .

ووعده رسل باشا ، حكمدار القاهرة بأن من يوفق من ضباط البوليس الى القاء القبض على عزيز المصرى باشا ، أو أحد رفيقيه سيقى الى رتبة كبيرة علاوة على المكافأة التى اعلن عنها مجلس الوزراء ، وقدرها ألف جنيه .

وندى أحد ضباط الجيش برتبة لواء للإشراف على البحث عن الفارين فى صحراء الفيوم ، وكان قد قيل ، ان عزيز باشا ، قد تناول طعام الغداء ، فى مدينة الفيوم قبل هربه بأيام ، واختير العديد من ضباط الجيش لمعاونة هذا اللواء ، كما أوكل الى قوة من سلاح الهجانة وقصاصى الأثر لمعاونته وزملائه فى البحث ، وتم تقسيم صحراء ، الفيوم ، الى مناطق وقسمت قوى الجيش المنوط بها ، البحث عن عزيز المصرى باشا ورفيقه الى فرق ، وجماعات ..

ولم يشمل التفتيش الكثير من منازل القاهرة ، والجيزة فقط ، بل امتد الى كثير من أنحاء الوجه القبلى ..

كل ذلك ، لم يسفر ، ابدا عن شيء ، رغم استمرار بعض الصحف فى التهجم على عزيز المصرى باشا بل وعلى خفير عزبته أيضا ، الذى اكتشف فجأة ان له علاقة بأمرأة طلقت من زوجها لسبب ما ، وان هذا الخفير قد راح يتردد على دارها ، وينفق عليها .

وقد تم اطلاق النار على خفير عزبة عزيز المصرى فتظاهر بالموت ليتخلص من اطلاق الرصاص عليه و ... و ..

وقد افردت صحيفة «إيفنج ستاندرد» فضلا عن عزيز المصرى باشا وزيارته ل«لنجلترا» مرافقا لولى المهدي وقبيل « فاروق » وقالت بصريح العبارة ، ان عزيز المصرى باشا كان عدوا صريحا علنيا للنظم البريطانية حتى وهو فى بريطانيا .

وقد روى الفنيون فى وزارة الدفاع ، الكثير من الاسباب التى أدت الى سقوط الطائرة وكان من بين تلك الاسباب - مثلا - ان الطائرة تسع ١٢٧ جالونا من البنزين يكفيها للطيران عشر ساعات وقد كان خزان الطائرة مملوءا بالبنزين وكذلك كان خزان الزيت ولما أعدت الطائرة للرحلة أديرت المحركات فى الحال ونسى قائد الطائرة وهو حسين ذو الفقار صبرى مفتاح الزيت فبقى مقفلا مما أدى الى وقوف المحركات لعدم وصول الزيت اليها فكان لابد من أن تهبط ؟

وفي ٧ يونيو ١٩٤١ حملت كل الصحف ، المصرية ، وفي صفحاتها الاولى في هذه المرة نبأ القبض على عزيز المصرى باشا وزميليه بعد ظهر « أمس » في امبابة بمنزل أحد مدرسى احدى المدارس الفنية ونشرت الصحف على لسان عزيز المصرى باشا آله قال عقب القبض عليه : لقد كنت أريد مغادرة البلاد ولكنكم منعتموني من ذلك » .

قالت الصحف الصادرة في ٧ يونيو ١٩٤١ : دلت تحريات رجال البوليس على أن الثلاثة المختفين لم يغادروا الجيزة وانهم لابد من أن يكونوا مختبئين في مكان ما فيها « ولست أدري لماذا اذن فتشوا مديرية الفيوم وصحراها » وقيل ان رجال البوليس السياسى شكوا في بداية الامر ، في رجل من الحائزين لدبلوم الصحة والتربية البدنية وقد شوهد وهو يبتاع بعض المأكولات من محل جروبي بميدان سليمان باشا ثم شوهد وهو يبتاع بعض الفاكهة من فكهاني في الميدان نفسه ، وشوهد وهو يستقل سيارته الخاصة جهة امبابة وقد تركها في مكان ما وسار على قدميه الى منزل قريب وقام اليوزباشى محمد امام أفندى بإخطار الاميرالاي سليم زكى بك وكيل حاكمدار العاصمة ورئيس القسم السياسى ووضعا معا خطة للقبض على الفارين ، ورئى في البداية عدم مهاجمة المنزل الموضوع تحت المراقبة ليلا لئلا يتمكن من به من الفرار . . .

وتقول الصحف :

ان بعض الضباط صعدوا الى سطح المنزل اياه بعد ان خلعوا احذيتهم الواحد بعد الآخر وكنوا في أجزاء مختلفة منه لمراقبة الجهات المحيطة بالدار ، وللاحتياط في حالة محاولة الثلاثة أو احدهم الهرب من السطح .

واقترح محمد امام أفندى مع بعض جنود المنزل شاهرين مسدساتهم ، فوجدوا عزيز باشا وحسين ذو الفقار صبرى ، وعبد المنعم عبد الرؤوف جالسين في إحدى الحجرات وكانوا على وشك تناول الغداء الذى كان مؤلفا من قرع « كوسة » وأرز ولحم ، كما كانت لديهم - كما قالت الصحف - كمية طيبة من التفاح ، وزجاجتان من الشمبانيا .

وما كاد عزيز باشا يشهدهم ، قادمين حتى تقدم نحو الضباط في حركة عصبية ، وهناك قال اليوزباشى امام أفندى : سعادتك تعرف القانون كويس ، وأنا هنا للقبض عليك وعلى زميليك ، فأرجو عدم استعمال القوة والا فساكون مضطرا الى استعمالها والى اطلاق الرصاص . . .

وكان الثلاثة قد اتخذوا حيطتهم فوضعوا مسدساتهم قريبة منهم وهى ملانة ومعدة للعمل ولكن اليوزباشى امام أفندى ورجاله كانوا اسرع منهم الى تناولها واحتجازها . . .

وبعد أن تمت عملية التسليم ، اتصل اليوزباشى امام أفندى بسليم زكى بك تليفونيا وأخطره بأنه قد قبض على الثلاثة ، واتجه سليم زكى بك وأحمد محمود عزمى بك السكرتير العام بوزارة الداخلية الى منزل فيتزباتريك بك فى حى الزمالك ، واتجه الثلاثة الى أمبابة وعند وصولهم الى المنزل تقدم منهم عزيز المصرى باشا وكان لا يزال - كما تقول الصحف - يبدى بعض الحركات العصبية وقال لعزمى بك : انا مكنتش عاوز أقعده فى بلدكم لكن انتم الى اتلفتتم خطتى ، وكما تقول الصحف - كل الصحف - وكان عبد المنعم عبد الرؤوف مضطربا وان لم ينطق بكلمة واحدة .

واستقل عزيز المصرى سيارة مع فيتزباتريك وركب سليم زكى سيارة اخرى مع عبد المنعم عبد الرؤوف ، وحسين ذو الفقار صبرى الى سجن . . . ومنعت الرقابة ذكر اسم السجن .

كانت بداية عملية القبض على عزيز المصرى باشا ، ورفيقه فى الساعة الثانية بعد الظهر ، ووصل فى حوالى الساعة الخامسة عبد الرحمن الطوير باشا النائب العام الى السجن ، ومنعت الرقابة ايضا ذكر اسم السجن ، وقد لاحظ ان المساحة التى كان مذكورا بها اسم ذلك السجن قد تركت بيضاء ، الامر الذى أكد للقارئ العادى ان الرقابة لم تشأ ان يذكر اسم السجن الذى انتقل اليه المتهمون الثلاثة !

وكان النائب العام يقود سيارته بنفسه وقال لمدوبى الصحف ان التحقيق سيجرى فى السجن !

وقالت الصحف أنه قد عثر مع المتهمين الثلاثة على مبلغ من المال قيل أنه ١٧٠ جنيها .

وقالت الصحف أيضا ان شخصا ما قدم شيكا بمبلغ مائة جنيه تصرف الى حامل الشيك . وقد وقع الشيك عزيز المصرى باشا قبل أيام من اكتشاف الحادث ، وقد هرب مقدم الشيك عندما رفض البنك صرف الشيك !

ولدى تأكد رئيس الوزارة من القبض على عزيز المصرى باشا عاد من الاسكندرية الى القاهرة رأسا ، حيث اتجه الى حيث يوجد المتهمون الثلاثة ، وكان كل منهم قد احتجز فى غرفة بمفرده ، وكان عزيز المصرى باشا قد خلع حذاه واستلقى على الفراش ودخل عليه حسين سرى باشا وقال : سعيدة يا باشا !

فوقف عزيز المصرى وأراد ان يلبس حذاه ولكن سرى باشا قال له : مفيش لزوم . اتفضل استريح .

واتجه رئيس الوزراء الى حسين ذو الفقار صبرى والى عبد المنعم عبد الرؤوف ونظر اليهما دون أن يتحدث اليهما !

وعندما غادر رئيس الوزراء المكان الذى يوجد به المتهمون الثلاثة هنا ضباط البوليس على توبيقهم فى القبض على الجناة تم التفت الى فيترباتريك بك وقال له بالانجليزيه : أنت تعلم الآن مسئوليتك الجسيمة بشأن حراسة المتهمين ولم تذكر الصحف يومئذ شيئا عن صاحب المنزل الذى اختفى فيه عزيز المصرى باشا ورفيقاه الا أنه يناهز السابعة أو الثامنة والعشرين من العمر طويل القامة أزرق العينين و . . وأنه يعيش اعزب . وقد قدمه الى عزيز المصرى باشا شابة مصرية من خريجات السوربون ولم تشأ الصحف أن تنشر أيضا أية تفاصيل عن المنزل الذى وجد به عزيز باشا ، اللهم الا أنه فى الدور الثانى من فيللا صغيرة بيضاء تقع فى أول شارع . . . على مقربة من الكيت كات .

ويقيم مع المدرس فى منزله شقيقة الأصغر وهو طالب فى مدرسة . . . وقد منعت الرقابة نشر اسم الشارع الذى يوجد به المنزل الذى وجد به عزيز باشا وان كانت لم تمنع نشر انه قريب من ملهى الكيت كات كما منعت الرقابة أيضا نشر اسم صاحب المنزل الذى القى فيه القبض على عزيز المصرى وصاحبيه دون ان تمنع نشر صورتها ، وأحاديث صحفية معها .

واذا كانت الرقابة على الصحف قد منعت نشر اسم المدرس مستاجر الفيللا التى كان يقيم بها مختفيا ، عزيز المصرى باشا ، واسم شقيق ذلك المدرس ، فقد أذنت بنشر صورتيهما ولست أدري السبب فى منع نشر الاسم مع الاذن بنشر الصورة .

وافتح قوسا ، لاقول أنه خلال الفترة بين هرب عزيز المصرى باشا ، ورفيقه والقبض عليهم احتفل رئيس الوزراء حسين سرى باشا احتفالا لا مثيل له الا فى الحالات النادرة بزفاف كريمته الى الاستاذ محمود يونس . وقد شارك فى هذا الحفل الملك ، والملكة ، والملكة نازلى والاميرات وأصر الملك ، الذى أهدى العروس اسورة من الماس ، على أن تكون مصاريف تلك الحفلة وغيرها من الحفلات التى أقيمت بتلك المناسبة ، على نفقة جلالته الخاصة زيادة فى « الرضا السامى والعطف الكريم » .

وقد شارك كل زعماء البلاد وقادتها رئيس الوزراء فى فرحته الكبيرة .

واقفل القوس بسرعة حتى لا نخرج عن قصة هرب عزيز المصرى باشا ورفيقه تلك التى هزت — كما قال المصور — الدوائر المصرية والبريطانية سياسية وعسكرية ومدنية ، كما هزت النوادى والصالونات و . . و . .

وقد روى عزيز المصرى باشا قصة هربه فقال أنه فى ١٥ مايو خرج من البنسيون الذى يقطنه بسيارته الخصوصية ثم تركها بشارع العباسية

بجوار القبة الفداوية ، وهناك وجد الضابط الطيار ، عبد المنعم عبد الرؤوف ينتظره فى تاكسى حيث كان على موعد معه فى هذا المكان وتم نقل « العفش » الى التاكسى » و سرنا الى مصر الجديدة حيث قابلنا الضابط حسين ذو الفقار ووضعنا العفش فى الطائرة وطرنا ، وبعد عشر دقائق تقريبا ظهر فى الطائرة نار فاضطر الطيار أن ينزل فسألته عن المكان فقال : أنه يعتقد أنها الخانكة فحطمتنا نافذة الطائرة ونزلنا منها لان الباب حدث فيه خلل وأردنا ان نعرف المكان الذى نزلنا فيه فسرنا نحو خمسة كيلو مترات دون أن نقابل أحدا . وفى النهاية وصلنا الى طريق بالمكدام فظننته الطريق بين الخانكة وعين شمس فسرنا فيه الى أن قابلنا اثنين من المارة فسألناهما عن الجهة فقالا لنا : قليوب وهنا طرأت لنا فكرة العودة الى الطائرة لآخذ الخقائب ، غير ان المسافة كانت تحتاج الى ساعة على الاقل فتركنا فكرة العودة و سرنا نحو قليوب للبحث عن سيارة فلم نجد سيارة ما . وخطر لى ان ابحت عن سيارة بواسطة رجال البوليس فذهبت الى المركز وكانوا كلهم نائمين واتجهت الى منزل المعاون وعرفته بنفسى وطلبت منه سيارة توصلنا الى القاهرة ، ووصلنا الى ميدان الاوبرا بسيارة البوليس فى الساعة الثالثة صباحا تقريبا ثم صرفت السيارة وركبت تاكسى وصلنا الى الجيزة بجوار الجامعة ثم صرفت السيارة ، فى هذه المدة كنت أفكر اين اذهب ؟ ثم استقر رأيى على الذهاب الى منزل عبد القادر أفندى رزق .

ويقول عزيز المصرى باشا ان حسين ذو الفقار صبرى لم يكن يعرف شيئا عن السفر الا قبل السفر ببضعة ايام واننى - عزيز المصرى باشا - لم أره سوى مرة واحدة ، أو مرتين ، والذى عرفنى به وأحضره الى منزلى عبد المنعم أفندى أما عبد المنعم أفندى فمعرفتى به تعود الى الايام التى تلت خروجى من الخيمة ، فقد كنت أسير ذات يوم فى الطريق العام وفوجئت بأن ضابطا يؤدى لى التحية العسكرية فسألته من أنت ؟ فقال لى : انه ضابط فى الطيران فكلمته كام كلمته عن وظيفته فوجدته ذكيا ، وذا خلق ودعوته لزيارتي فى منزلى بعين شمس ، فزارنى وحضر بعد ذلك مرتين أو ثلاثا .

ومن يوم أن قررت الحكومة الاستغناء عنى أصبحت فى حالة عصبية غير طبيعية لأنه كان باقيا لى فى الخيمة أكثر من خمس سنوات ، وكان يمكننى أن أقضيها خارج الجيش ، فى أية وظيفة . وكنت أشكو للكثير من اخوانى وتمنييت لو أننى غادرت البلاد الى تركيا مثلا لأن لى بها أصدقاء عسى ان يكون لذلك تأثير حسن على أعصابى وعسى أن أجد عملا يلهينى عما أنا فيه من الكدر . وفعلا حصلت على جواز سفر ، لم يسمح لى بالمرور من فلسطين ، وحتى فى موسم الحج ، أردت أن أسافر الى الحجاز لكى أقيم فى الطائف بعد أداء فريضة الحج ، وقد فهمت ان هذا الطلب لن يكون له نصيب من الحظ .

وذات مرة ، فلت لعبد المنعم أفندى اننى كنت أتمنى أن كون طيارا وأخرج بهذه الوسيلة من مصر الى بلد محايد ، وفكرت فى الذهاب بالطائرة الى بيروت لأنها فى الواقع بلد محايد ومن بيروت أستطيع أن أترك الطائرة وأذهب الى تركيا ، أو أظل فى سوريا حيث المسألة العربية دخلت فى مرحلة جديدة وأنا من الذين اشتغلوا فيها منذ البداية .

ولد كلامى هذا فى رأس عبد المنعم أفندى فكرة مساعدتى . ولم يظهر لى تلك الفكرة وقتها .

وكان فصلى وتفتيش منزلى و . . و . . من الأسباب التى دفعت الضابط عبد المنعم أفندى أن يتحدث فى هذا الموضوع مع صديقه حسين ذو الفقار أفندى وفوجئت ذات يوم بأن عرض على عبد المنعم أفندى الطيران الى حيب أشياء ،

وسررت جدا ولكن نظرا لحدائثة سنه ومستقبله وحدائثة سن زميله نصحتهما بأن يكفا عن التفكير فى مثل هذا الموضوع حرصا على مستقبلهما فأكدنا لى أنهما مستعدان حتى اذا فقدت فليفقدا معى « فنصحتهما بأن يجهزا هذا العمل تجهيزا دقيقا » . .

« وللحديث بقية حيث نكمل بقية قصة الهرب كما رواها عزيز المصرى باشا وحيث ننشر للمرة الأولى حقيقة قصة الهرب كما رواها حسين ذو الفقار صبرى »

الفصل الثالث

أخطر محاكمة عسكرية في مصر ، بعد محاكمة

أحمد عرابي باشا

سرمنا ، على أن ننشر في الفصل السابق الجزء الأول من الاعترافات التي أدلى بها عزيز على المصري باشا ، في التحقيق ، عقب اللقاء ، القبض عليه ، وسوف نكمل في بداية هذا الفصل بقية أقواله .

وأحب ، أن أؤكد على حقيقة هامة أؤمن بها إيمانا جازما ، وتكاد تكون حجرا أساسيا ، مهما بالنسبة للعمل الذي أقوم به أو أحاول القيام به وهو اللقاء بعض الأضواء - قد تكون خافتة وقد تكون كافية - على بعض الجوانب الهامة من تاريخ مصر في سني ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، لا أعتبر ، اعترافات المتهمين في القضايا السياسية ، أو مرافعات المحامي ، عن المتهمين وثائق تاريخية ، فالتحقيق في بعض القضايا السياسية ، أو المحاكمة ، أو دفاع محاميهم عنهم قد تكون الحقيقة فيه مختلفة تماما عن كل ما قيل أو على السنة ، المتهمين ، واما على السنة من يتولون الدفاع عنهم .

فنحن عندما نكون متهمين في بعض القضايا السياسية ، قد نقول بعض أقوال نستهدف بها أبعاد رقابتنا عن أحبال المشانق ، أو تخفيف الحكم علينا ، وكذلك يكون هدف المحامين عنا ، ولذلك لا نرى في القضايا السياسية - الا فيما ندر ، وتحقيقا لأهداف وطنية خاصة - الاعترافات التي هي الحقيقة ولا شيء غير الحقيقة ، وفي بعض القضايا السياسية وجد متهمون يكذبون الدفاع عنهم ، ويطلبون من المحكمة ، عدم الاستماع ، الى أقوال هذا الدفاع بل قد وجد متهمون ، يعترفون ، في التحقيق بأقوال معينة ثم ينكرونها أمام المحكمة ويطلبون من قضاتهم عدم الاعتراف بما ورد من أقوال لهم أمام البوليس أو النيابة .

حقيقه أخرى أومن بها وهي ضرورة استنطاق كل ما جاء في أوراق التحقيق فقد تغير كلمة واحدة مجرى القضية كلها وأزعم - تحسنا بنعمة الله تعالى - انني كنت من أوائل من آمنوا بتلك الحقيقه ، ومن دعوا - وباستماتة - الى الأخذ بها ونحن نحاول إعادة كتابة تاريخنا وكان ذلك ، عندما اعتبرت حادب دنشواى انتفاضة شعبية قام بها أبناء دنشواى انتقاما ، من ضباط وجنود جيش الاحتلال البريطاني ، وعندما استخرجت حنى من محاضر التحقيق ما يؤيد وجهة نظرى فى أن الحادث كان انتفاضة ، وليس رد فعل لحرق الجرن وعندما اعتمدت على كلمه عابرة ، وردت فى التحقيق على لسان المتهم الأول وأيدها الادعاء ، وذلك ، فى العام السابق على حادث دنشواى ، وقيام بعض جنود وضباط جيش الاحتلال بصيد الحمام ، فى دنشواى وامتهانهم لكرامة المواطنين ، وحقوقهم : قال المتهم الأول : « والله احنا فوتناها المرة دى على خير ، ولكن اذا جاءوا فى السنة القادمة فسوف نوريهم شغلهم » وقد رأى الادعاء ان تلك الكلمة دليلا على سبق الاصرار والترصد واعتبرتها ، أنا دليلا على توافر نية الثورة ضد جنود الاحتلال اذا هم عاودوا صيد الحمام فى القرية مرة أخرى ومن رأى أن تحكيم هذا المنطق ، والأخذ بتلك الحقيقه سوف ، يحدث انقلابا خطيرا فى تاريخ معظم - ولا أقول - كل القضايا السياسية الوطنية ، وبعد ذلك الايضاح الهام والضرورى تكمل أقوال عزيز على المصرى باشا فى التحقيق :

يقول عزيز على المصرى : ان من الأسباب التى دفعتنى الى محاولة الهرب من مصر ما كنت أسمعه عن قرب القاء القبض على واعتقالى »

ويسأل المحقق عزيز على المصرى : ألم يكن لك غرض آخر بعد وصولك الى بيروت ؟

ويجيب عزيز : كان بخصوص اجراء صلح فى العراق لصالح الانجليز والعراقيين .

ويسأل المحقق عزيز المصرى : هل كلفك بذلك أحد ؟

يجيب عزيز المصرى : المسألة لم تكن قد وصلت الى درجة التكليف ، ولكنها كانت فى حيز تناول آراء بينى وبين جهة انجليزية لا أريد أن أذكرها الآن !

ويقال لعزيز المصرى : هل كنت تعرف عند من ستنزلون فى بيروت ، اذا وصلتكم اليها ؟

ويقول عزيز : كنت قد سمعت أنهم هناك أطلقوا سراح رجال الحركة الوطنية الذين كانوا معتقلين ، وبما أن أكثرهم أصدقاءى ومن السهل العثور

عليهم ، فقد كنت معتزما النزول عند أحد منهم مثل : نبيه بك العظمة ، والأمير عادل أرسلان ، وشكري بك القوتلي وعائلة بيهم .

ويدور الحوار بين عزيز على المصرى ، وبين المحقق على النحو التالى :

— لماذا اخترتم منزله عبد القادر رزق أفندى للاختفاء فيه !

● كنت قد عرفت من قبل فطلب أن يعمل لى نمالا ، فذهبت الى منزله مرتين أو ثلاثا ، وقد فوجئ بذهابنا اليه ، لما دخلنا عنده وقلت له : احتس مش رايحين تضايك كثير ، وكان لطيفا معنا !

— هل ضبطت معك نقود ؟

● كان معى وقت الضبط ١٤٥٠ جنيها ومقدار من الأوراق الصغيرة أظنها ٥٠ جنيها ومن بين أصول هذا المبلغ ألف جنيه وكسور أخذتها من الحكومة مكافأة عن مدة خدمتى ، ورفعت منها ديونا كثيرة ، كانت على لبعض الأشخاص .

— وهل كنتم قد اتصلتم بأية جهة رسمية فى سورية لنزول الطائرة ؟

● أنا كنت متوقع أنه عند نزولنا سيقبض علينا ويسلموننا للبوليس الحرسى الفرنسى ، والجهات المختصة وحتى كان يمكن أن يطلق علينا الرصاص قبل نرولنا ، ولكننا كنا معتمدين على أن الطائرة غير مسلحة وعلى أننا سنعمل اشارات يفهم منها أنه ليس لنا غرض عدائى ، وكنت أعتقد أنه لو قبض علينا يمكن أن أرسل أحدا من المطار فى الحال الى أصدقائى فى سورية ، وهم يسعون فى اطلاق سراحنا !

— وما الذى كنتم قد انتويتم عمله فيما يختص بالطائرة ؟

● أنا كنت ناوى اننا لما نوصل أقول للسلطات هناك بأية وسيلة بأنى أنا انسئول عن الحادث ، وأنى أنا خدعت الضابطين وخرجت بهما مع الطائرة ، ولم يقبلا البقاء معى فاعدتهما مع الطائرة ، وإذا كان الضابطان لا يطلبان العودة الى مصر ، كنت أبقيهما معى واسلم الطائرة للقنصل المصرى فيتصرف فيها كيفما يرى ؟ » .

ويقول عبد المنعم عبد الرؤوف أفندى : قبل سفرنا بحوالى ٢٧ يوما كنت اتنزه على كوبرى قصر النيل حوالى العصر ، وكنت مرتديا ملابس ملكية ، وفجأة قابلت عزيز المصرى باشا ، فحييته فنادانى وسألنى هل أنت ضابط فأجبتة بالايجاب ، فسألنى عن وجهتى فقلت أتنزه ، فدعانى للسير معه فسرت معه نتحدث فى شئون عادية ، ثم دعانى لزيارته فى منزله بعين شمس : بعد ثلاثة أيام ذهب

الى منزله فجلسنا في الحديقة ، وشربنا الشاي ، وانصرفت ٠٠ وزرته بعد ذلك وتناولت معه طعام العشاء ، وذات مرة كنت أزور زميلي حسين ذو الفقار في المطار ، فاقترحت عليه تنظيم حديقة المطار لتكون مثل حديقة عزيز باشا ، فسألني : هل زرته فأجبتة بالايجاب ، فطلب مني أن أعرفه به ، فذهبت اليه في الساعة الثامنة مساء ، فلم نجده ، فتركنا له خبرا بأننا سنزوره في صباح اليوم التالي ، وكان ذلك يوم جمعة ، أى قبل سفرنا بأسبوع .

ولما زرناه في اليوم التالي قدمت اليه زميلي ذو الفقار أفندي ، وتحدثنا في عدة مواضيع وأثناء ذلك قال عزيز باشا : « ان واحد قائم مقام انجليزى ومعه اخر روسى ، حضرا اليه وأخبراه انهما غير مبسوطين من الحركة التى قامت فى العراق ، وأنهما يودان لو ان عزيز باشا توسط فى حل هذا الاشكال القائم بين العراق والانجليز ، فأجابهما بان هذا ممكن ، فرد الانجليزى قائلا : ان هذا كلام نظرى ، واحنا هاويزين حاجة عملية ، وعرضا عليه توصيله الى العراق بطائرة انجليزية للقيام بدور وسيط ، فقال عزيز باشا أنه لو حصل ان سافر بطائرة انجليزية للقيام بدور الوسيط لظن العراقيون انه قادم من طرف الانجليز ، ولصعب حينئذ حل الاشكال .

ويوجه عزيز باشا الى ، والى زميلي سؤالا عما اذا كان فى امكاننا أن نقوم بتوصيله للعراق على طائرة مصرية ، ويقول زميلي حسين : أنه لا يمكن للطائرة المصرية ، ان تقوم للعراق مباشرة ، ويمكن وصولها الى بيروت مثلا فاقترح عزيز باشا ، ان نفكر فى الموضوع على أن نتقابل فى يوم الاثنين التالى فى منزلى وتناقشنا فى موضوع السفر ، وانصرفنا على أن نتقابل مرة أخرى فى منزل زميلي ذو الفقار ، لنضع طريقا على الخريطة لسير الطائرة .

وفعلا تقابلت مع عزيز باشا بالقرب من سراى البارون امبان بمصر الجديدة ثم قصدنا الى منزل حسين ذو الفقار أفندي ، وهناك أخرج حسين ذو الفقار ، خريطة لشرق البحر الابيض المتوسط ، وأخذنا ندرس خط السير ، واتفقنا على أن نقوم من الماطة ، الى بلطيم ، ثم الى بيروت ومساء يوم السفر ، انتظرت عزيز باشا فى سيارة تاكسى بالقرب من القبة الفداوية بالعباسية ثم ذهبنا بالتاكسى الى منزل ذو الفقار ، ومنه الى المطار وركبنا الطائرة .

وفى اثناء ركوبنا وكنا على ارتفاع الف قدم لا حظت ان الانوار الكاشفة أخذت فى الانارة ولاحظت أن زميلي حسين ، الذى كان يقود الطائرة أخذ يهرب من الانوار الكاشفة بواسطة الذهاب يمينا ويسارا .

وفعلا سمعت صوتين متتاليين اعتقدت أنهما من المدافع المضادة لان الصوت كان يشبه القذيفة فقال زميلي بانزعاج : ان الماكينة تحترق ، وطلب مني أن اعطى البراشوت لعزيز باشا ليقفز من الطائرة ، فاعطيته الجزء الاعلى من البراشوت ،

وبينما كنت أبحث عن الجزء الآخر لاحظت أن زميلي أقفل الماكينة تقريبا ، واخذ فى الهبوط ، وبدأت لى الأرض قريبة ، فتأكدت أنه لا داعى للقفز بالبراشوت ثم اقتربت من زميلي وطلبت اليه ان يهبط معنا ، وقد سهل على ضوء القمر الأمور فزلنا وأخذنا نبحث عن باب الطائرة فلم يفتح بسهولة فخرجنا من نافذة صغيرة ، بعد ان حطمانها وقصدنا بالسيارات الى الجزيرة ولما وجدنا انفسنا فى الجزيرة ، كنت أعرف شقيق الأستاذ شوكت التونى المحامى ، فذهبنا الى منزل الأستاذ شوكت ، وأيقظته من النوم .

وكنا عند الفجر تقريبا وذكررت له أن معى عزيز المصرى باشا وأننا حاولنا الطيران الى بيروت ، فأشار علينا بأن نقدم انفسنا الى الجهات الحكومية واصر على هذا الرأى .

وجلسنا عنده حوالى عشر دقائق ، ورجوته ان يعطينا سيارته فأيقظ سائق السيارة وأخرجها الأستاذ بنفسه من الجراج ، ووصلتنا السيارة الى كوبرى امبابه ، ثم صرفناها وسرنا الى منزل عبد القادر افندى رزق مباشرة ، ويقينا به الى أن قبض علينا .

وانطلاقا من مبادئ الامانة التاريخية التى التزمنا وملتزم بها لنقل للقارىء بعض ما قيل عن التحقيق فى حادث هرب عزيز المصرى باشا وان كنا لا نوافق عليه وذلك قبل أن تنتقل من التحقيق الى المحاكمة ا

● فى الحقائق الكثيرة التى ضبطت فى حادثة عزيز المصرى باشا ، وجدت قطعة من قماش من الصوف مثلثة الشكل حمراء اللون عليها رسم بلون أسود، وعندما سئل عزيز المصرى باشا عن هذه القطعة من القماش قال أنها شارة عائلة تمت اليه بصلة القرابة ، وتقيم فى القوقاز ، ولما سئل هل هى راية أو علامة تدل على اشارة معينة ؟ صمم على أنها شارة العائلة وقال ان اصل هذه العائلة من استمبول ، وهى عائلة عثمان باشا المشير وشقيقه فؤاد واسمها « شاه بلن » ، أى الرأس الاحمر .

وبينها - العائلة - وبين السلطان عبد العزيز علاقة نسب وقد ثبتت فكرة الاتصال بهذه العائلة لصلة مصاهرة ، ولما كان فى عزمى أن أزور استمبول فقد رأيت من باب المجاملة أن أحمل شارة العائلة معى لأنها تذكّر أهدته الى احدى سيداتها !!

● بينما كان التحقيق جاريا فى أمر محاولة عزيز المصرى الهرب من مصر اتصل احدهم تليفونيا بعمدى محبوب باشا وبلغه انه علم من الدكتور سامى كمال وهو صديق المصرى باشا أنه زاره فى منزله بالعباسية وأودع لديه سيارته الخاصة وأنه أشار عليه بتبليغ - عزيز باشا - الواقعة لسلطة التحقيق ، وعلى أثر هذه المحادثة التليفونية طلب النائب العام الدكتور سامى كمال لسماع

أقوال ولما سئل عن واقعة السيارة قال : انه فى الساعة الحادية عشرة من صباح الخميس «يوم الحادث» اتصل بى عزيز المصرى باشا تليفونيا وبلغنى أنه سيحضر قبيل منتصف الليل لزيارتى فى منزلى وفى الموعد حضر وبلغنى أنه اعتزم السفر الى الاسكندرية مع جماعة من اخواته فى سيارتهم ، على ضوء القمر ، وأنهم سيحضرون الآن لأخذه وقال لى أنه ترك سيارته أمام باب منزلى لأبقياها عندى فى الجراج ، حتى يعودوا من الاسكندرية وسلم لى مفاتيح السيارة وصافحنى ، وانصرف وقد أعطيت المفاتيح بعد ذلك الى سائق سيارة شقيقتى وكلفته أن يودع السيارة الجراج حتى يعود من الاسكندرية غير أننى دهشت عندما اطلعت فى جريدة الأهرام بعد ذلك بيومين ، على خبر محاولة عزيز المصرى باشا الهرب الى الخارج وقدم الدكتور الى المحقق مفاتيح السيارة .

❶ « وجد المحققون مع الاستاذ عبد القادر رزق ، الذى اختفى بمنزله عزيز المصرى باشا وزميلاه خطابا موجهاً منه الى الاستاذ فتحى رضوان ، يطلب أن يذهب الى مكتب كوك للسياسة ليتسلم منه ما عساه يكون لديه من بريد وصل لعزيز المصرى بوصف الأستاذ فتحى وكيلاً يحمل وثيقة توكيل هذا مع ان عزيز المصرى يعرف - بلا ريب - أن أى بريد له فى أى مكان ستحرص سلطات الامن على وضع يدها عليه وأن محل كوك الانجليزى وانباء الطائرة وسقوطها ، على كل لسان ، سيرفض تسليم محامى عزيز المصرى البريد الخاص به مهما كانت صفة الوكالة عنه ثابتة رسمياً وقانونياً » كما يقول الاستاذ فتحى رضوان : « لم يكن هذا هو التصرف الوحيد ، القريب من عزيز المصرى باشا فى هذه القضية ، أن وكيل النائب العام الذى حقق فى هذه القضية حدثنى عن محتويات حقائب عزيز المصرى التى وجدت فى الطائرة والثى عجز عن حملها بطبيعة الحال فقد ضمت هذه الحقائب من أدوات التجميل وغيرها مما أضرب عن ذكره كأن الفريق عزيز باشا ذاهب الى رحلة استمتاع واستجمام فى الخارج ولولا هذه الحقائب الضخمة لما عرفت السلطات شخص رفيقيه حسين ذو الفقار وعبد المنعم عبد الرؤوف ولنجيا فى الغالب من الحبس والمحاكمة » .

وأستدرك قائلاً : قد لا يكون ما رواه ، وكيل النائب العام للاستاذ فتحى رضوان صحيحاً - وقد يكون ذلك من قبيل المبالغة فى النيل من عزيز المصرى خاصة وأنه - كما سبق أن قلت فى الفصل السابق - تعرض لحملة صحفية عنيفه !

وكان من أقسى ما تعرض له عزيز المصرى باشا مقال تحت عنوان « حديث مع عزيز المصرى باشا » نشرته مجلة آخر ساعة المصورة فى ٢٥ مايو ١٩٤١ ، أى بعد وقوع حادث الطائرة ببضعة أيام ، وقبل القاء القبض عليه بأسبوعين ، وقد جاء فى ذلك المقال : « ان عزيز المصرى وافق على أن يكون محمد صالح حرب باشا وزيراً للدفاع فى وزارة على ماهر باشا لأن صالح باشا يحترمه كثيراً وينظر

إليه كما ينظر التلميذ الى أستاذه ، ولأنه لا يفهم كثيرا فى شؤون الحرب ، فسوف يعتمد عليه كل الاعتماد » .

وعن على ماهر باشا قال عزيز المصرى - والعهد على الراوى - « لقد أكد لى على ماهر باشا عندما ألفت وزارته اننى سوف أكرن الكل فى الكل ولكن على ماهر باشا أراد - بعد تأليف الوزارة - أن يظهر للناس انه الكل فى الكل ، ولذلك فهو يعمل على أن يركع غيره أمامه ، لكى ينسلق على ظهورهم وقد ، ومعنى على ماهر من أن اتصل بالانجليز الا عن طريقه وعندما جاء مستر ايدن لزيارة مصر لأول مرة أردت مقابله ولكن على ماهر باشا منعنى من الاتصال به فقد خشى أن أقابله فيعجب بشخصيتى ويعود الى لندن ويؤلف من الوزراء البريطانيين جبهة تنادى بأنه يجب أن يحكم مصر فى وقت الحرب رجل مثل عزيز المصرى .

وعن العلاقة بين عزيز المصرى باشا والانجليز قال عزيز المصرى أيضا - والعهد على الراوى - انهم يتهمونى باننى احب الألمان ، وأنا أحبهم حقا ، فقد سافرت الى برلين فافكرها وفادتى واعترفوا بعظمتى كقائده من القواد ، المعدودين وأنا معجب بالجيش الألمانى ، ولكن اعجابى هذا لا يصح أن يكون سببا للخلاف بينى وبين الانجليز . وقد كانت علاقتى بالجنرال كورنوال حسنة جدا ، وكانت علاقتى حسنة كذلك بالجنرال مكريدى حتى انه كثيرا ما كان يزورنى فى دارى مع زوجته ويتناول على مائدتى الطعام بل كان يرسل الى نصف ما يصطاد من الطيور ولكن حدث بعد ذلك ، ان أوقعوا بينى وبينه فكان ما كان من الخلافات والأزمات .

وقد التقيت عند تعيينى فى الجيش بالسير مايلز لاميسون ، السفير البريطانى فقال لى : لماذا لا نتقابل كثيرا ؟ فقلت له : اننى أسكن فى ضاحية عين شمس ، ويمكنك ان تزورنى فى أى وقت تشاء ولكنه لم يزرنى ، وعندما يبدى كاتب المقال اعجابه بمنزل عزيز باشا ، وبحديثه التى تبغ مساحتها أربعة أفدنة قال عزيز باشا - والعهد على الراوى أيضا - أنا لايهمنى الوجاهة ، ولا الترف لقد عشت سنوات فقيرا معدا ، كنت لا أكل الا العيش الناشف وكنت لا أجد بطانية واحدة ، تقينى من البرد .

وعن ابنه قال عزيز المصرى - والعهد على الراوى أيضا - لقد أرسلته مع قرينتى الى أمريكا وأنا أرسل اليهما شهريا ، ثلاثة أرباع مرتبى ، وقد أرسلتهما الى هناك لأن جميع أفراد عائلتى فى مصر يكرهونى ويحقدون على ، ولذلك فقد أرسلت ابنى الى عائلة والدته الأمريكية حيث يجد بينهما العطف والحب والحنان » .

❶ قبل هرب عزيز المصرى باشا بأبام ، وكل اثنين من المحامين للعناية بمنزله فى عين شمس وتحصيل ايجاره وايداع الايجار ببعض المصارف وقيل

أيضا انه عثر أثناء تفتيش منزل عبد القادر رزق ، على طائفة من الملابس الخاصة-
بالمشايع المرجح أن المتهمين كانوا ينوون ارتداءها للتكر ، وقيل أيضا ان عزيز
المصرى باشا طلب من النيابة ، تحويل المبلغ الذى صادرتة النيابة - عند اعتقاله -
وقدره ١٤٥٠ جنيه الى أحد المصارف الكبرى أو تسليمه الى محاميه لكي ينفق منه
عليه أثناء مرضه .

● ربما كان الاستجواب الوحيد الذى قدمه النائب محمود فهمى.
النقراشى باشا ذلك الخاص بعزيز المصرى باشا والذى أراد به استجواب رئيس
الوزراء - فى ٢٦ مايو ١٩٤١ - عن مسئولية الوزارة فى حادث عزيز المصرى.
باشا وزميليه .

وأقول ربما كان الاستجواب الوحيد لأننى لم أجد حتى عام ١٩٤١
استجوابا للنقراشى باشا وقد آكون مخطئا فى ذلك وأرجو من البرلمانيين القدامى.
تصحيح معلوماتى تلك ان كانت غير صحيحة .

فى جلسة ٢٦ مايو ١٩٤١ ناقش مجلس النواب تحديد موعد لمناقشة ذلك
الاستجواب ، وطلب ، رئيس مجلس الوزراء حسين سرى باشا ، ان تكون
المناقشة بعد اسبوعين ، وقد حاول النقراشى باشا ان تكون المناقشة بعد بضعة
أيام ولكن رئيس الوزراء أصر على ان يعطى مهلة اسبوعين ، فلما سأل النقراشى
باشا ان يوضح أسباب طلب التأجيل ، قال رئيس الحكومة سبب طلب التأجيل.
اننى أستعد لمناقشة الاستجواب والوقت الكافى لذلك اسبوعان .

وفى جلسة ١٠ يوليو ١٩٤١ بدأ محمود فهمى النقراشى باشا الكلام ،
بأنه فى أوائل هذا العام - عام ١٩٤١ .. عثرت بعض السلطات عند أحد الأسرى
على صورة من خطة حربية تتعلق بمصر ، والى الآن لم يعلم أحد نتيجة التحقيق.
الذى دار حول هذا الموضوع ، وكل ما نعلمه ان منزل عزيز المصرى باشا قد
فتش . وقد كشف هذا الحادث - كما قال النقراشى باشا - عن خلل جنسيم فى
وزارة الدفاع ، ودل على ان الأعمال فيها تسير على غير الوضع المرضى ، وكان
المفروض ان تتنبه الحكومة الى ذلك .

ثم فوجئت البلاد بنبا فرار عزيز المصرى باشا وضابطين من سلاح الطيران.
المصرى وقد روعت البلاد لهذا الحادث لأنها حريصة على الا ينتشر الفساد .

ويقاطع الأستاذ محمود سليمان غنام ، محمود فهمى النقراشى طالبا منه.
ملاحظة القضية المنظورة .

وقال رئيس المجلس : أرجو من النقراشى باشا عدم التعرض لموضوع
القضية .

واستأنف النقراشي باشا الكلام ، فقال : كان عزيز المصرى باشا موضع الريبة .

ووقف عبد الملك حمزة بك ، واقترح تأجيل الاستجواب بسبب القضية .
وقال رئيس المجلس : أنا تكلمت مع النقراشي باشا فى هذا الشأن ووعده انه لن يتعرض للقضية وأيد الأستاذ محمود سليمان غنسام اقتراح عبد الملك حمزة بتأجيل الاستجواب حتى لا يؤثر النقاش فى المجلس على القضية .
وقال رئيس المجلس : أنا ألفت نظر المستجوب الى ما قاله بعدم التعرض للقضية .

وقال النقراشي : كان عزيز المصرى باشا موضع الريبة وفتشت الوزارة منزله وكانت الأقوال التى تنقل عنه تسنوجب مراقبته بالرغم من ذلك فقد اتصل عزيز المصرى باشا بضابطين . . وقاطعه رئيس الوزراء قائلا : الحوادث التى تذكرها محل تحقيق ، فرد النقراشي : اليس لهذا التحقيق من نهاية ؟

وقال رئيس الجلسة : اذن يؤجل الاستجواب وتأجل نظر الاستجواب .
وانتهى التحقيق .

وفى ٣ - ١٠ - ١٩٤١ أصدر الفريق ابراهيم عطا الله باشا رئيس أركان حرب الجيش المصرى أمرا بتأليف مجلس عسكري عال للنظر فى قضية الفريق عزيز المصرى باشا وزميليه .

ونص هذا الأمر على ان يؤلف المجلس من حضرات : اللواء عبد الحميد حافظ باشا رئيس الامدادات والتموين رئيسا ، واللواءات على الشريف باشا مدير القرعة العسكرية ، وأحمد ناشد باشا قائد المنطقة الجنوبية ، وشاكر منصور الروبى باشا مدير سلاح خدمة الجيش ، وأحمد زكى الحكيم باشا مدير مصلحة الحدود والاميرالاي أحمد الصاوى بك مدير سلاح الإشارة الملكى والاميرالاي محمد حمدى بك قائد لواء الأساس ، أعضاء . واختير الأستاذ حسن طنطاوى النائب بقلم قضايا الحكومة والاميرالاي حسن محمود بك القائد الثانى لسلاح المدفعية للقيام بمهمة نائب الأحكام ، على ان يتولى الأستاذ محمد غالب عطية وكيل النيابة مهمة المدعى العام . وتقرر ان تكون جلسات المجلس العسكرية العالى علنية بقاعة المحاكمات بالكلية الحربية .

وأصدر فى نفس اليوم النائب العام عبد الرحمن الطوير باشا قرارا باطلاق مراح الأستاذ عبد القادر زرق أفندى صاحب المنزل الذى كان مختفيا فيه عزيز المصرى باشا ، وقبض عليه فيه .

وقد تساءل البعض ، لماذا لم يقدم الفنان عبد القادر زرق الى المحاكمة بعد أن دام اعتقاله خمسة أشهر للتحقيق معه فى شأن اخفائه عزيز المصرى باشا وزميليه الطيارين فى منزله بتهمة الاخفاء .

وكان الرد القانوني على ذلك التساؤل انه لم يكن في القانون المصري عقوبة لمن يخفي متهما قبل ثبوت الجريمة عليه ، ولما كان عزيز المصري باشا وزميله لم يقدموا للمحاكمة ، ولم يثبت القضاء اذانتهم ولم يحكم عليهم بعقوبة من العقوبات فان اخفاء الأستاذ عبد القادر رزق لهم لايعتبر جريمة يعاقب عليها القانون : القانون يعاقب على اخفاء مجرم بعد ثبوت الجريمة عليه ، أو مساعدته على الهرب ، وقد ظهر من التحقيق الذي أجرى معه انه لا صلة له بالحادث الذي آتاه عزيز المصري باشا وزميله ، ولم يعلم عنه شيئا كما انه تورط في اخفائهم وقد قدرت النيابة هذا التورط ، وقررت عدم اذنته ، بل لقد تسلم عمله كمدرس في مدرسة الفنون الجميلة عقب الافراج عنه .

وكانت التهمة الموجهة الى عزيز المصري باشا اغراء ضابطين طيارين على الهروب وعلى سرقة طائرة حربية ، وعلى عدم اطاعة الأوامر ، وعلى استعماله الطائرة بطريق الغش و . . و . .

وكانت التهم الموجهة الى حسين ذو الفقار : الهروب من خدمة الملك وانه الذي ساعد بالتحفظ على الطائرة الحربية التي استعملت في حادث الفرار باستباراه كان ضابطا عظيما ليلة الحادث في المطار استعملها بغير حق في مصلحة غير أميرية وسرقة مهمات أميرية « طائرة » وانه أتى فعلا ضارا ضد النظام ، والضبط والربط بأن سهل لتعزيز المصري باشا الدخول في المطار ومعرفة سر المرور وسهل لشخص خارج الأحكام العسكرية ، وهو الضابط الطيار عبد المنعم عبد الرؤوف بالاشتراك في قيادة طائرة في الأحوال غير المصرح بها .

وكانت تهم عبد المنعم عبد الرؤوف مساعدته للضابط الطيار حسين في الهروب باشتراكه في قيادة الطائرة معه وإهماله في اطاعة الأوامر وإخلاله بحسن النظام والضبط ، والربط بركوبه طائرة غير تابعة للسرب الذي يقوده ، وإهماله في اطاعة الأوامر بعدم حضوره في اليوم التالي الذي كان قد عين فيه ضابطا عظيما ، لمطار الماطة و . .

وكان شهود الاثبات ١٨ شاهدا من بينهم شاهد انجليزى قال في التحقيق : ان عزيز المصري باشا من أشد أنصار النازية ، وانه قال له قبل حادث فراره ، انه ينوى السفر الى أمريكا !

كانت محاكمة عزيز المصري باشا أول محاكمة من نوعها في تاريخ الجيش المصري فلم يسبق ان حوكم ضابط برتبة فريق على تهمة من هذا القبيل التي اتهم بها المصري باشا ، كما انه لم يسبق ان حوكم ضابط عظيم في رتبته أمام مجلس عسكري عال منذ عرابى باشا حتى منتصف أكتوبر ١٩٤١ وقد جلس عزيز المصري في الجلسة الأولى الى يسار محاميه وقد أقسم رئيس المجلس

العسكري العالى وأعضاؤه أمام نائب الأحكام وفضيلة امام الكلية الحربية الذى وضع أمامهم المصحف الشريف وكان القسم كالتالى :

أقسم بالله العظيم ، يا نبياؤه الكرام ، وبكتابه هذا انى فى محاكمتى هذا المتهم أمام هذا المجلس أسلك سبيل العدل والحق بمقتضى البينات وانى اتبع العدالة على مقتضى قانون الأحكام العسكرية المعمول به الآن ، بدون مراعاة الغرض أو الميل أو الهوى وأقسم به بسبحانه وتعالى أيضا أنى لا أبوح بحكم هذا المجلس الى ان يصدق عليه قانونا وانى لا أفشى ولا أبوح قط فى أى وقت من الأوقات بأى رأى أو قرار صادر من أى عضو من أعضاء هذا المجلس مهما كانت الأسباب ما لم تقض على بذلك الواجبات الشرعية والله على ما أقول وكيل .

والجدير بالذكر انه عندما عرض على عزيز المصرى باشا - قبل الجلسة - اهماء المحامين الذين تطوعوا للدفاع عنه قال : أرجو الا يكلف اخوانى أنفسهم مشقة الدفاع عنى ، فانى وطدت العزم على أن أدافع عن نفسى وأنا رجل درست القانون ودرست النظم العسكرية ، وأستطيع أن أقول كل شيء ، فلما قيل له ان العادة جرت على أن يعاون المحامون المتهم مهما كانت صفته سلم بالأمر !

وقبيل الجلسة ، كلما سئل عزيز المصرى باشا عن الحادث كرر ما كان يقول دائما فى التحقيق : « حدث انتهى بالفشل فلا معنى للكلام فيه ، وعندما كان البعض يسأله عما اذا كان قد توقع سقوط الطائرة ، كان يجيب لا ولكن سقوطها دلى على ان من الخطأ ان يسند رئاسة سلاح الطيران لرئيس غير فنى فلا يمكن الطيارين أن يتدربوا على القيام بالأمور المستعجلة . »

ولانه بدأ هزىن الجسم ، ضعيف البنية سأل حافظ رمضان باشا : هل تشعر بشيء ؟ فقال بصوت قوى : أنا لا أخشى العدالة ولا تضايقنى المحاكمة فقد مرت بى شهادات كثيرة وأحوال مختلفة أمام المجلس العسكري العالى فى تركيا فلم يضايقنى ذلك وانما ضايقنى اننى قمت بعمل فأصبت فيه بالفشل .

وعندما جاء البكباشى الدكتور صصادق عجرة ليكشف عليه طبييا لتقرير ما اذا كان قادرا على المحاكمة أم لا كما يقضى بذلك القانون العسكري أبى عزيز المصرى أن يخلع ملابسه لإجراء الكشف الطبى عليه وقال : أنا صالح للمحاكمة وقادر عليها والمهم سلامة الرأس والفكر ، فان المفكرين وكبار الكتاب والعلماء كانوا فى القرون الوسطى وفيما مضى من الزمان يؤلف بعضهم كتبه ، أو يضع نظريته أو رسالته وهو مصلوب على الجدران ، أو معلق فى الأشجار ومع ذلك لم يقل أحد منهم انهم كانوا غير صالحين للحديث والتفكير وليست المحاكمة تتطلب أكثر من الحديث والتفكير .

وعندما قال له الدكتور عجرة : ولكن وزنك نقص ١٢ كيلو جراما وهذه علامة خطيرة عند الأطباء : قال : نعم نقص جسمى ١٣ كيلو جراما ولم ينقص

ذهنى ولا فكرى شيئا ، وفى استطاعتى حضور الجلسة والاشتراك فى كل ما يدور فيها .

وطالب المحامون بالتأجيل ، وأصر عزيز المصرى على الفصل فى القضية بسرعة وقد حدث عندما دخل عزيز المصرى باشا قاعة الجلسة ، ان نظر الى عدد الحاضرين وكان العدد لا يشغل أكثر من ثلث المقاعد فهز رأسه قائلا :
أين الأمة المصرية ؟ هل هؤلاء كل البلد ؟

وعارض عزيز المصرى باشا الطلب الذى تقدم به الدفاع عنه بخصوص الافراج عنه لأنه لو فرض وأفرجت المحكمة عنه لاعتقله البوليس فى اليوم التالى ولأرسله الى معتقل الزيتون مع بقية المعتقلين السياسيين . ثم قال : لا لزوم ، اذن للافراج لأنى سأنتقل من اعتقال الى اعتقال .

وفى نهاية الجلسة الأولى تمنى عزيز المصرى ان يحضر أصدقاؤه ومعارفه الجلسات ، بل تمنى أن يشهد الجمهور المصرى محاكمته ويستمع الى كلامه ، ودفاعه عن نفسه ثم ليحكم فيما بعد ، هل هو سارق أم خائن كما يقولون ، أم انه بىء .

وقد نشرت الصحف أن الخلاف بين اللجنة الادارية للحزب الوطنى كان قد امتد الى دائرة الدفاع عن عزيز المصرى باشا فلقد كان الأستاذ عبد الرحمن الرافعى من هيئة الدفاع عن عزيز المصرى ولكن بيانا أصدره الأستاذ ابراهيم رياض المحامى قال فيه : بينما كان المحامون يتفاهمون فى توزيع الدفاع أبدى الأستاذ حافظ رمضان باشا رغبته فى الا يجتمع والأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك فى الدفاع وقد بلغنا الأستاذ فتحنى رضوان ان حافظ باشا يؤثر الانسحاب من القضية اذا حضر فيها الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فلما عرضت - ابراهيم رياض - الأمر على الأستاذ الرافعى أفضى الى انه يرى لمصلحة القضية أن يكون الانسجام تاما بين هيئة الدفاع اذا ظهرت الخلافات السياسية بهذا المظهر فانه يؤثر ان يعتذر عن عدم الحضور فى القضية راجيا للدفاع كل توفيق فيها .

كان هذا بيان الأستاذ ابراهيم رياض ، الذى نشرته الصحف فى ٨ - ١٠ - ١٩٤١ غير ان حافظ رمضان باشا قد نفى - فى المصور ١٧ أكتوبر ١٩٤١ - انه أبدى عدم رغبته فى التعاون مع عبد الرحمن الرافعى ، وقال انه طلب من الأستاذ ابراهيم رياض أن يدعو عبد الرحمن بك للحضور معنا للتداول والدرس فأبدى عدم موافقته على الحضور فقلت له - للأستاذ رياض - مادام هو لا يريد أن يحضر معى ، ويتعاون فى دراسة القضية ، فانا كذلك لا أريد ان أتعاون معه .

و للحديث بقية حيث ننشر لأول مرة ما رواه حسين ذو الفقار صبرى نكاتب هذه السطور عن كل ما يتعلق بقضية هرب عزيز المصرى باشا وزميليه حسين ذو الفقار صبرى ، وعبد المنعم عبد الرءوف .

الفصل الرابع

لأول مرة : الحقيقة في قصة هروب عزيز المصري

عندما بدأت الكتابة عن قضية فرار عزيز على المصري باشا ، وزميليه ، تلك التي شغلت الرأي العام المصري ، والرأي العام العربي ، بل الرأي العام العالمي توجهت برجاا خاص الى قائد الجناح « السابق » حسين ذو الفقار صبرى باعتباره - أطال الله حياته - الشاهد العدل في هذه القضية لأنه من جهة ، رفيق عزيز المصري باشا ، فى هربه ، ولأنه من جهة أخرى الطيار الذى قاد الطائرة التى استقلها عزيز المصري باشا من مطار الماطة والتى سقطت قرب قليوب .

وفى نفس اليوم ، الذى صدر فيه « المصور » حاملا ذلك الرجاء اتصل بى السيد حسين ذو الفقار صبرى مبديا استعدادده ليقول - كما طلبت منه - كلمة التاريخ ، فى تلك القضية خاصة بعد ان اختلفت وجهة النظر ، التى أبدأها عزيز باشا فى التحقيق ، من أجل توريط برطانيا فى القضية عن وجهة النظر الحقيقية والواقعية .

وحتى يكون لكلام حسين ذو الفقار صبرى أهميته التاريخية باعتباره وثيقة من الوثائق التى أحرص على تدوينها فى محاولتى الجديدة - محاولة إعادة كتابة التاريخ المصرى - طلبت من سيادته ان يسجل ما يريد ان يقوله كتابة ، فتنفضل ، وهو الأديب الأريب ، صاحب الأسلوب المميز - بتلبية طلبى .

وفى لقاء فى مكتبى بدار الهلال ، سعدت به كثيرا ، تسلمت منه ماكتبه . ودار حديث طويل استغرق أكثر من ساعتين استوضحت فيهما منه بعض الأمور الغامضة على ، كما وجهت اليه ، بعض الأسئلة التى تدور فى ذهنى ، متعلقة بالعمل الوطنى ، فى تلك المرحلة الهامة من تاريخنا الوطنى .

سنوات ما قبل الثورة ج ٣ - ٤٣٣

وكانت من بين تلك الأسئلة مثلا : لقد كنت عندما اشتركت في هذه العملية متزوجا منذ سبعة أشهر ، وكنت وزوجتك ، تنتظران مولودا جديدا اثم تفكر ، وأنت تقوم بتلك المغامرة في زوجتك ، وفي طفلك الذي لم يولد بعد ، وفي والديك ؟ فقال : كان الشعور الوطني بل الواجب الوطني ، فوق الزوجة والطفل ، والأسرة ، ما قيمة أولئك بالنسبة لمل نراه مقيدا ، للبلد ، ولا تنسى اننا كنا على ثقة مطلقة من النصر ، ولهذا كنا متأكدين من ان غيبتنا لن تطول واننا لابد محققون ما كنا نسعى اليه لخدمة بلدنا •

ومن بين ما سمعته من حسين ذو الفقار صبرى حول حادث ، الطائرة ان عزيز على المصرى باشا - ومن منزل الأستاذ شوكت التونى رحمه الله - اتصل بحسنى الزيدى باشا في صبيحة يوم الحادث ليسأله هل حدثت غارة جوية على العاصمة في الليل فلما نفى له الزيدى باشا وقوع غارة جوية أيقن ان قيادة الجيش لا تعرف شيئا عن سقوط الطائرة وانها لا تزال تغط في نومها العميق ، وقد كان مما أسعدنى وأنا أقرأ ما كتبه حسين ذو الفقار صبرى ، اننى وجدته متفقا تماما مع ما أؤمن به جيدا وهو أن ما يدور في التحقيق بالنسبة للقضايا السياسية ، وما يجرى في المحاكمات السياسية ، على السنة الادعاء أو النيابة العامة أو الدفاع قد يختلف الى حد كبير عن الحقيقة •

ولعل القارئ ، فى سوق - بعد هذه المقدمة - الى قراءة ما كتبه حسين ذو الفقار صبرى ، الشاهد ، العدل بل شاهد التاريخ الوحيد الكفيل بإزاحة كل غموض عن حادث هرب عزيز المصرى وحسين ذو الفقار صبرى وعبد المنعم عبد الرؤوف :

كتب حسين ذو الفقار صبرى يقول :

صبرى أبو المجد •

أما بعد التحية فقد أطلعت على كلمتكم برجاء اماطة اللثام من ملابسات فضية عزيز المصرى •

وانه ليدهشنى ان تظل ظروف نك القضية مجهولة حتى الآن فاننا وان كنا جميعا - وأعنى بذلك الأطراف المعنية - قد تذرعنا بالكتمان خلال فترة طويلة لأسباب من حرص غير خافية ، فاننا تخلينا عن تحفظاتنا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو، وانى شخصا كثيرا ما سئلت فأجبت فى حدود اهتمامات من كان يعينهم الأمر حتى اعتقدت ان لا مجال لمزيد •

ان الملابسات والظروف التى أحاطت بتلك القضية كثيرة ومتشعبة ولا يمكن ان أجزم بصدقها أو دقتها الا فيما يتعلق بتلك التى عايشتها فعلا بالاضافة الى التفسيرات التى تراءت الى - من مصادر أعتقد أنهم كانوا ثقة - عن تطورات كنت أجهل مسبباتها •

جاءنى زميل الطيار أول عبد المنعم عبد الرؤوف صباح يوم ما يعرض على مقابلة الفريق عزيز المصرى لأمر هام فوافقت على الفور وتوجهنا الى حيث كان يفيم . ولم يتردد اطلاقا - رغم انه لم يكن بينى وبينه سابق معرفة - فى ان يخطرني بما كان يريد .

كان الانجليز يضيّقون عليه الخناق بينما تلح عليه ضرورة مغادرة البلاد الى حيث القوات الألمانية ، فان خلاص مصر من الاحتلال الانجليزى يجب ان يتم فى ضوء من هبة مصرية يكون لها شأنها ، اما ان نقيم دون حراك بينما القوات الألمانية تواصل زحفها صوب مصر . فان انتصارها المحتمل - دون مساندة فعالة منا - لن يعطينا حق المطالبة باستقلال كنا جميعا نصبو اليه ، انما تصبح بلادنا ، التى سوف يقتتل على أراضيها الطرفان ، بمثابة اسلاب هى من حق المنتصر وحده دون غيره ، فلا نجنى الا استبدال المستعمر الألماني بسلفه الانجليزى .

كان علينا أن نقوم بدور ايجابي حتى نصبح شركاء بل حلفاء فى المعركة. جديرين بأن تكون لنا حقوق .

وأفاض عزيز المصرى فأوضح لى كيف ان الفرصة أصبحت مواتية بعد اندلاع ثورة رشيد عالي الكيلانى فى العراق ، فلو نجحنا فى التنسيق بيننا وبينهم فى هذا الوقت بالذات حيث القوات البريطانية مستنة الجهود بين شرق وغرب ، فانه يمكننا الاتفاق مع القادة الألمان على شن هجوم مكثف فى الصحراء الغربية بالتنسيق مع تحرك تشكيلات فدائية مصرية وظيفتها ضرب وتخريب المواصلات الخلفية البريطانية فتنهار الجبهة نتيجة لقطع الامدادات من وفود وذخيرة علاوة على اضطراب شبكات الاتصال التى تغذيها بالمعلومات والتعليمات .

ولما سألته عن مدى استعداد تلك التشكيلات الفدائية طمأننى الى انها جاهزة فعلا ولا ينقصها الا توجيه اشارات سبق الاتفاق عليها ، ثم أخطرني فى مقابلة تالية بأن حلقة الاتصال بينه وبين تلك التشكيلات الفدائية تتركز فى شخص اليوزباشى أنور السادات . وكنت أعرفه جيدا فهو زميل فى الدراسة بالكلية الحربية ، وان كنت لم أره منذ تخرجنا .

اقتنعت فوافقت ولكنى طالبت به بماهالى خمسة عشر يوما حين يحل دورى فى رئاسة نوبات الحراسة الليلية فأصبح « ضابط عظيم » المطار - كما كانوا يقولون - ثم ان الطائرات التى تحت امرتى كانت على وشك التوقف لاجراء نفاتيش الصيانة الدورية ، وكنت بحاجة الى سلامة اعداد الطائرة التى بوسعها الاضطلاع بتلك المهمة .

كانت الأسراب التى أعمل بها هى الوحيدة التى تضم الطائرات طويلة المدى - أسراب المواصلات كما كانت تسمى - منها سرب الطائرات المخصصة

لننقلات الملك السابق فاروق والتي كانت تقع تحت مسئوليتي المباشرة ، وتلك ميزة تتيح لي الاقلاع فوراً بأى من تلك الطائرات - دون ائذار مسبق - بحجة قيامها بمأمورية سرية لحساب السراى ، وكان الملك السابق فاروق قد قام فعلاً بسبع رحلات خاطفة من القاهرة الى الاسكندرية وبالعكس ، ابان أزمة وزارة على ماهر ، وكنت فى كل مرة على متن الطائرة التى أقلته بوصفى الطيار المناوب .

وتم الاعداد للاقلاع فى الوقت المحدد بطائرة ذات محركين من طراز « انسون » ، ولكن كانت تواجهنى عدة مشاكل ، أهمها ان تلك الطائرة - رغم أنها كانت تتمتع بأبعد ما نملك من مدى - ما كان بوسعها ان تتفادى تماماً خطوط المواجهة النى فى جبهة القتال ، فهى معرضة لأن يتصيداها أى من الفريقين .

كانت القوات الألمانية قد تخطت مدينة طبرق ، فطوقتها من جميع الجهات تمهيداً لاقتحامها فى وقت لاحق ، لم تكن نلرى متى يحين ، وأقصى ما كان بوسع تلك الطائرة ان تفعل هو الالتفاف جنوبى الخطوط المحصنة للقوات البريطانية ثم الهبوط قبل نفاذ الوقود فى تلك المنطقة التى تحيط بمدينة طبرق حيث القتال على أشده ، ولا وقت لأى من الطرفين ، طالما لم يصل لأى منهما أخطار مسبق ، التريث حتى يتم التحقق من هوية تلك الطائرة المجهولة التى سوف يلتقط. طيفها فجأة فى غبشة الليل على شاشات الرادار هنا أو هناك ، وانما يفرض عليهم مبدأ السلامة أولاً اعتبارها «عادية ومن ثم هدفاً حلالاً للمدافع المضادة للطائرات . وافقنى عزيز المصرى على تعديل وجهتنا فلا نحاول الوصول الى الخطوط الألمانية فى الصحراء الغربية ، وانما الاتجاه الى بيروت ، فهى تحت هيمنة حكومة فيشى التى استسلمت للألمان ، ومن ثم فانه يسعنا فور التفاهم مع ممثلى القيادة الألمانية التى هناك سرعة التوجه الى بغداد بغية التنسيق مع حكومة رشيد على الكيلانى .

وما كان بوسعى الوصول الى مطار بيروت فى ظلمة الليل دون اخطار مسبق حتى تعد لنا أجهزة الاضاءة التى تكفل سلامة الهبوط ، فقررنا ان نقلع بالطائرة بحيث نصل الى بيروت مع تباشير الفجر فتستبين أمامنا معالم المطار .

وقد ترتب عن ذلك عثور السلطات بعد سقوط الطائرة على الخريطة المستخدمة لأغراض الرحلة . وقد ظهر بها خط رسم خفيفاً استطلاعاً لظروف الاحتمال الأول من حيث تحديد المسار من القاهرة الى المنطقة التى هى جنوبى مدينة طبرق ، وتتركز حول ذلك الخط تساؤلات المحققين ، وكانت الاجابة مع تصنع شعور من دهشة بالغة الادعاء - اذ كان الخط المرسوم واهياً لا يكاد يبين حتى اننى لم ألاحظه اطلاقاً - بأن : الاحتمال القائم أن يكون أحد الطيارين بالسرب قد عمد الى قياس المسافة التى يتعين على الطائرات الألمانية قطعها بغية الاغارة على المطارات المحيطة بالقاهرة ، أما عن الرحلة التى كنا نزمع القيام فعلاً

فقد كان مسارها مسجلا على الخريطة بأشد ما يكون من عناية ووضوح من القاهرة الى بيروت عبر دمياط ، حتى نتفادى ازعاج الدفاعات البريطانية لو اتجهنا الى بيروت مباشرة فنحلق عبر شمال منطقة القناة . وتلك هي التفسيرات التي تمسكت بها خلال التحقيقات فيما يتعلق بذلك النقطة بالذات .

أما عن الرحلة نفسها فما كان يساورني قلق أول الأمر من أن تنربص بنا ، عبر مسارنا الجديد من القاهرة الى دمياط ، وحدات المدفعية المصرية المضادة للطائرات التي نيط بها الدفاع عن مدن الدلتا وخطوط المواصلات الحيوية من سكك حديدية وطرق أو جسور على فرعى نهر النيل ، فهي تعتمد على معاونة وحدات الكشف الضوئية التي سوف تظهر لها بوضوح ان الطائرة تحمل الشارات التي تثبت هويتها المصرية ، كان يصلنا - مرة كل اسبوعين - كشف بإشارات تعارف ضوئية مكونة من حروف « مورس » - كذلك المستخدمة في الاتصالات التلغرافية - تتغير من ليلة الى أخرى ، هي بمثابة « كلمة سر » تجيز لنا المرور دون التعرض لقصف من المدفعية المضادة للطائرات .

الا أن كشف الاشارات الجديد تأخر وصوله عن موعده المحدد - صباح يوم الخميس - وعبثا حاولت استقباله ، ولكن دون الحاح حتى لا أثير الظنون ، فلا مناص اذن من الاقلاع بطائراتنا حين يحين الليل وليس معي « كلمة السر » التي سوف تطالبني بها الدفاعات الأرضية .

ثم مشكلة ثالثة هي التي تسببت في سقوط الطائرة رغم ما بذل من عناية. اطمئنانا على سلامة أجهزتها جميعا ، اذ بادر الانجليز بعد تقايم الموقف في الصحراء الغربية الى تشديد الرقابة على المطارات بوجه خاص . فيضاق الى مجبوعة الحراسة المصرية في مطار المظلة السربي - والتي كنت أتولى رئاستها. في تلك الليلة - ضابطان بريطانيان ، نيط بهما التصدي لأي تصرفات تكون مثار اشتباه ، وكان لزاما على ان أتحاشى أى اصطدام والا فشلنا في الاقلاع بالطائرة كما كنا نريد .

وعليه فقد عاينت المطار وحددت زاوية انطلاق الطائرة من جوف الحظيرة مباشرة ، بحيث تنبسط أمامها مسافة خالية تماما من أية عوائق أرضية لن تبين معالمها في ظلمة الليل ومن ثم مسافة كفيفة بأن تمهد للطائرة الوصول ، في أقل وقت ممكن ، الى السرعة التي تهين لها القدرة على الاقلاع .

وجميعها ترتيبات ضرورية حتى أتحرك فور ادارة المحركات فاذا ما نهب الضابطان البريطانيان وتوجها الى حظيرة الطائرات استطلاعا لأسباب تلك الضوضاء المنبعثة من دوران المحركات نكون قد أقلعنا فعلا .

ولكن سوء الحظ كان يتربص بمحاولات سفر عزيز المصرى جميعا ، فقد كانت محركات الطائرة « الانسون » مصممة بحيث يتحتم نزع الغطاء عن هياكلها لفتح دورة زيت التبريد ، ثم إعادة اغلاقها قبل ادارتها .

وتم ذلك فعلا ، ولكننا ابتلينا فى تلك الليلة بأن الميكانيكى « النويتجى »
 « أى الذى يفلم عليه اللور فى نوبة الخدمة » كان يتسم بقدر من بلادة حس .

لاحظت أنه يسير وكأنه بعد نائم ، فأحثه على الاسراع ، ولكنه يتحرك
 آليا عاجزا عن أن يفيق تماما ، وكنت قد أخطرتة مسبقا باحتمال ورود أوامر
 بسفر مفاجئ . فخشى من أن يسهو عليه فتح دورة الزيت قبيل الاقلاع ، ففعل
 ذلك قبل أن ينام ، ثم عاد وأدار مفاتيح الزيت بعد إيقافه ضمن التسلسل
 التلقائى لاجراءات الاعداد ، فأقفلهما وهو يظن أنه يفتحها .

وقد سئل فيما بعد أثناء التحقيقات ، فادعى بأنه لاحظ علينا الارتباك
 فساورنه شكوك . فأقفل دورات الزيت عن عمد .

ولكننى استبعد ذلك تماما ، فقد قال ما قال طمعا فى أن يكون له من
 المكافأة المرسودة للقبض علينا نصيب ، وإنما كانت تصرفاته ناتجة عن اقدامه
 على تنفيذ برنامج متسلسل من اجراءات تتم تلقائيا ، قام بها بينما حواسه
 فى حالة من تهويم . تتنازعها أسباب نوم لم ينحسر بعد سلطانه ، وبوادر من
 افاقة لم ترق بعد الى نقطة كاملة .

ولو كانت الظروف عادية لأدرت المحركات فاختبرت لمدة دقائق ونحن على
 الأرض فى حالة ثبات ، فاكشف من خلال العدادات التى أمامى ارتفاع درجات
 الحرارة عن معدلها المفروض ، فأوقف المحركات وأطلب من الميكانيكى إعادة فتح
 الأغلفة للتحقق من مفاتيح الدورة الزيتية . ثم يعاد تثبيتها قبل ادارة المحركات
 مرة ثانية .

عملية نستنزف من الوقت ما هو كفيل بإيقاظ الضابطين البريطانيين لو
 كانا حتى فى « سابع نومه » فيأتيان إلينا قبل أن يتسنى لنا إعادة تجهيز
 الطائرة للاقلاع ، مما يؤدي حتما الى اصطدام مسلح نقلب له أحوال المطار
 راسا على عقب ، فتفشل الرحلة .

ما كان يخطر ببالي أن يرتكب ذلك الميكانيكى هذا الخطأ الفادح ، وهو
 الذى باشر عملية الاعداد تلك للمرة « الواحدة بعد الألف » كما قد يقال ،
 فما أن دارت المحركات حتى انطلقت بأقصى سرعة لا ألوى على شيء ، وما هى
 الا نوان معدودة حتى حلقت بنا الطائرة ، وكانت الساعة قد جاوزت الواحدة
 بعد منتصف الليل ، من صباح الجمعة الموافق ١٦ مايو ١٩٤١ .

ثم فوجئت بالإشارات الضوئية من مواقع الرقابة الأرضية تطالبني بكلمة
 السر التى لم أكن أعرفها ، فأرسلت ردى بالإشارة الضوئية التى كانت مخصصة
 لليوم السابق ، لعل وعسى ، ولكن لم تجز عليهم الحيلة ، فتمتلئ السماء بأضواء
 الكشافات تلاحقنى وسرعان ما تمكنت من تحديد موقعى ، ثم انطلقت المدافع

المضادة للطائرات بطلقة تحذيريه ، هزتنا هذا وشعرت أننا بصدد الانتقال الى مرحلة التصويب المباشر .

لم يكن أمامي الا أن أنقض بالطائرة الى أسفل ، غائصا بها الى أدنى ارتفاع ، فهو الاجراء الوحيد الذى يعوق الكشافات عن أداء عملها فتختفى عن مرصد المدافع المضادة ، بالفعل أفلت منها . . ورأيتها تمشح السماء فى كل اتجاه فى محاولات يائسة للامساك بى مرة أخرى ، ولكن هيهات فقد كنت أكاد ألامس الأشجار بطائرنى ، كما كان يتضح لى فى ضوء القمر الذى كان بدرا .

ولكن انحباس دورات زيت التبريد من المحركات رفع من حرارتها الى درجات قصوى فتشتعل فيها النيران ، وأصبحت الطائرة مهددة بالاحتراق ، وكلفت عبد المنعم عبد الرؤوف وكان يجلس بجانبى بأن يخطر عزيز المصرى ، الذى كان قابعا بمقعده الى الخلف منى ، يراقب ما يجرى دون أن ينبس بكلمة .

وأثنى رده على لسان عبد المنعم عبد الرؤوف بأن أتصرف حسب ما تلميه الظروف بوصفى قائد الطائرة المسئول .

لم يكن هناك مناص من الهبوط فى أسرع وقت قبل أن تلتهم النيران الطائرة بمن فيها ، فتخيرت بقعة من أرض بدت فى ضوء القمر داكنة بعض الشيء ، مما يدل على أن بها مزروعات قد شبت الى ارتفاع معقول ، كفيلة بتخفيف الصدمة والحد من زحف الطائرة بعد هبوطها ، لو أنى أسقطت عليها بعد تقليل سرعتها الى أقصى حد ، فيما يسمى بطريقة **Pancake landing** وذلك بأن « تشعل » مقدمتها الى أعلى . بنما يحف ذيلها الأرض حفا بعض الوقت ، وقد كان .

أما الذى لم يكن قد تبينته فى ضوء القمر فهى أسلاك الضغط العالى التى تغذى المنطقة بالكهرباء ، دون أن أشعر ففقطعتها ، ولو أنها كانت لامست جسم الطائرة لصعقنا التبار فورا .

غادرنا الطائرة ولم يصب أحدا بخدش ، تحبط بنا شجيرات يانعة من موالج لم تصل بعد الى مرحلة الاثمار . لم أكن أدري أين كنا ، فان محاولات الافلات من الكشافات كانت قد اضطررتنى الى سرعة تغيير اتجاهى عدة مرات .

واجتزنا الحقول ونيدا حتى الطريق الزراعى الذى يحف بها ، فنصل الى مدينة صغيرة يلفها الظلام ، نتيجة لقطع الأسلاك التى تغذيها بالكهرباء كما علمنا فيما بعد .

ويصادفنا فجأة عابر سبيل ، علمنا منه أننا بمدينة قليوب ، وبسأله عزيز المصرى عن مركز البوليس ، فيصطحبنا الى منزل المعاون ، وهو ضابط بدعى الطليباوى .

وكان عزيز المصرى يعرفه ، فهو أحد تلاميذه حين كان مديرا لكلية البوليس ، فيوقظه ويدعى أننا قد تعطلت بنا السيارة على مسافة من المدينة في طريق عودتنا من الزقازيق حيث كنا مدعوين لحضور حفل عقد قران ، ورجاه أن يهيئ لنا سيارة نقلنا الى القاهرة .

امتطينا « البوكس » التابع لمركز البوليس يقوده شرطى حتى ميدان الأوبرا في القاهرة ، وكان علينا أن نجد مكانا نختفى فيه عن العيون ، فلجأنا الى التمويه بأن ركبنا سيارة أجرة تلو أخرى ، متنقلين بين ميادين العاصمة ، ثم اتجهنا آخر الأمر الى منزل الأستاذ شوكت التونى المحامى ، فيخطره عزيز المصرى بما كان .

اقترح علينا شوكت التونى الاختباء لدى المثل المعروف عبد القادر رزق . « وكيل وزارة الثقافة بعد قيام الثورة » ، فهو من الشباب الوطنى ، وكان عزيز المصرى يعرفه ، ويعلم أيضا أنه على اتصال وثيق بالسيد أحمد حسين ، رئيس حزب مصر الفتاة ، فيساوره قلق من أن يكون تحت رقابة البوليس السياسى ، ولذا فقد توجهنا الى منزل البكباشى سعيد الألفى ، وكان على صلة وثيقة بعزيز المصرى ، فى محاولة أخيرة عله يدلنا على مخبأ يكون أكثر أمانا .

ولكن الوقت كان يمر سريعا فلم نجد مناصا من التوجه آخر الأمر الى منزل عبد القادر رزق فى امبابة ، الذى رحب بنا أيما ترحيب ، وكانت الساعة قد جاوزت الرابعة صباحا .

لم تتمكن السلطات من العثور علينا طيلة ٢١ يوما التزمنا خلالها بحرص زائد فلم يحاول أحدنا الخروج أو حتى التطلع من النوافذ ، ولكن يبدو أنه كانت قد فرضت فعلا بعض رقابة على تحركات عبد القادر رزق ، فيلاحظ أنه قد تزايدت كميات الطعام التى يحملها يوميا الى منزله ، فيعتقدون أنه قد أوى اليه السيد أحمد حسين « وكانت السلطات تطارده أيضا فى ذلك الوقت » .

هاجموا البيت بقوة يقودها البكباشى محمد ابراهيم امام ففوجئوا بوجود عزيز المصرى ، وما هى الا بضع ساعة حتى يصل الحكمدار البريطانى « فيتزباتريك » ليعاين بنفسه ذلك الصيد الذى كان أقض اختفاؤه بال الانجليز .

فان عزيز المصرى كان قد شغل وقتنا ما منصب مفتش عام الجيش المصرى ، وكان على علم بالمفاتيح الاستراتيجية لمنطقة الصحراء الغربية ، بل وبتوزيعات القوات القوت البريطانية هناك ، زار المنطقة فعلا قبيل انهيار فرنسا برفقة الجنرال الفرنسى فيجان ، قائد عام قوات الحلفاء فى ذلك الوقت — على ما أذكر — فى صحبة قادة الجبهة من البريطانيين .

وما كان عزيز المصرى راصيا بالقبوح فى المخبأ انتظارا لما قد تتطور عنه الاحداث . فما كانت هذه طبيعته . فيكلف عبد القادر رزق بالانصاف بانور السادات - ولست أدري ان تم ذلك مباشرة أم عن طريق وسيط - سعيًا الى تهينة فرصة جديدة للفرار عبر الخطوط البريطانية الى حيث القوات الألمانية فى الصحراء الغربية .

وعلمت فيما بعد ان اليوزباشى أنور السادات قد حاول فعلا تدبير وسيلة هروب جديدة ، فيقع اختياره على ضابط لم تحم بعد من حوله الشبهات - هو أحمد مظهر النجم السينمائى المعروف - مهمته الانطلاق بسيارة عسكرية تحت جنح الظلام من مواقع وحدته المرابطة حينذاك فى منطقة القناة ، فيأتى إلينا وينقلنا الى مكان ما على مشارف الصحراء الغربية ، ثم يعود الى وحدته قبل بزوغ الفجر ، فلا يشعر بغيابه انسان .

ثم مرحلة تالية اذ تجهز لنا وسيلة نقل أخرى فى اليوم التالى ، نستقلها عبر الدروب الصحراوية الى حيث القوات الألمانية .

ولكن سوء الحظ كان لنا مرة أخرى بالمرصاد ، فما يكاد ينطلق أحمد مظهر من منطقة القناة فى طريقه الى القاهرة حتى تنقلب به السيارة ويصاب بكسور ، وتلك قصة سمعتها بعد ذلك بسنوات . ولم أحاول التحقق من صحتها ، ولكن الذى أعلمه أنه كانت هناك اتصالات بين عزيز المصرى واليوزباشى أنور السادات لم أعرف مضمونها وكانت تتم عن طريق عبد القادر رزق . فهو وسيلتنا الوحيدة حينذاك للاتصال بالعالم الخارجى .

وبعد اللقاء القبض علينا جرت التحقيقات على نحو ما هو مسجل - أرجو أن يكون كذلك - فى الوثائق الرسمية ، ثم قدمنا للمحاكمة .

ولكن لم تستمر وأفرج عنا فجأة بعد استدعائنا لمقابلة مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء الجديد بعد حادث اقتحام السراى فى فبراير ١٩٤٢ .

وقد أخطرني عزيز المصرى فيما بعد أن السبب الرئيسى فى الافراج عنا يعود الى أنه رتب دفاعه على مفاجأة الراى العام بأن المخابرات البريطانية كانت قد اتصلت به سعيًا الى حثه على القيام بوساطة شخصية لدى رشيد على الكيلانى حتى يفرغوا لمقاتلة الألمان فى الصحراء الغربية .

وكان عزيز المصرى قد رفض هذا العرض رفضا قاطعا ، ولكنه فى سبيل الدفاع ، عن نفسه أثناء المحاكمة كان يرمع الادعاء بأنه قد رأى القيام بتلك الوساطة آخر الأمر ، ولكن دون الاعتماد على السفر بعد موافقة رسمية بمغادرة البلاد حتى لا يقال انه يعمل وفق توجيهات بريطانية ، وانما بدافع من مصلحة ذومية عليا تجاه الشرق العربى جميعا .

وقال عزيز المصري ان موقف الانجليز أصبح حرجا اذ علموا بالخط الذي جنوا اخذاه خلال المحاكمة ، فقد طلب رسميا مسئول المخابرات البريطانية والذي كان اتصل به كشاهد دفاع وخشوا أن تفسر أساليبهم بالالتواء والانتهازية ، اذ يتصلون من نحمل مسئولية المواقف التي سبق واتخذوها .

وربما كان هذا أحد أسباب الغاء المحاكمة ، ولكنني أعنفد أن الاعتبار الرئيسي يكمن في ان قضية عزيز المصري كانت قد شغلت الرأي العام فترة من الوقت ، التهمت خلالها المشاعر ، وكان الافراج عنا هو محاولة يائسه لاضفاء بعض شعبية على وزارة مصطفى النحاس النى أتت الى الحكم على « أسنة رماح الانجليز » كما كان يقال .

هذا بعض ما عن لى كتابته في هذا الموضوع وأعتقد انه يفى بالنقاط الرئيسية المتعلقة بهذه القضية في ضوء من معلوماتي الشخصية .

مع خالص تحياتي وأطيب تمنياتي

حسين ذو الفقار صبرى

وقبل أن نسنأف الحديث عن محاكمة عزيز المصري باشا نذكر أن صحة عزيز باشا كانت قد ساءت ونقل بعد ذلك الى مستشفى الدمرداش لعلاج من مرض الربو ، الذى كان قد عاوده ولم تكن مسموحا لأحد بزيارته الا باذن كتابي من وزارة الدفاع .

وكانت الحراسة على عزيز باشا داخل المستشفى من عشرين جنديا وضابط ولم تكن مدة دورية الحراسة تزيد على ساعتين ، ولم يكن يسمح لعزير باشا بالخروج من غرفته الى فناء المستشفى الا فى حراسة ضابط يحمل معه دائما أمرا كتابيا يسمح لعزير باشا « بالنشيميس » ، والذين اتيح لهم زيارة عزيز باشا فى مستشفى الدمرداش يذكرون انه كان غاضبا أشد الغضب على الصحافة أو « الجرائين » - كما كان يسميها - فقد اتخذت من موضوع هربه قصة روائية وقد حملت عليه حملات شعواء قبل أن يقبض عليه ، وقبل ان يحاكم وجهت اليه تهمة الخيانة العظمى واعبرته الخائن الأعظم ، ثم ظهر - كما كان يقول - انه لا توجد خيانة عظمى ، ولا خائن أعظم .

وكان عزيز باشا فى مستشفى ضيق الصدر بالزعماء المصريين جميعا ، ولم يكن أحد منهم يسلم من لسانه . وكان يقول للكثيرين من زواره انه لا يوجد فى مصر الزعيم الذى وضع لنفسه هدفا صحبجا لخدمة بلاده ولاسيما فى المعترك الدولى الحالى ، ولذلك يئس من مصر ، ويئس من العمل مع رجال مصر ، وكان يقول أيضا : ان الرجل الذى كان يحترمه ويقدره ، ويعتقد أنه أحسن رجل فى مصر ، هو المرحوم محمد محمود باشا لأن زواياه لخدمة بلاده كانت حسنة

ولأنه كان مخلصا ، شديد الإخلاص ، سادقا في وطنيته ، غير انه كان في بعض الأحيان يضطر الى المجاملة » .

والطريف أن القاهرة ، تعرضت لأول مرة لغارة جوية عنيفة ونزل كل من في المستشفى من أطباء ، وممرضين وممرضات ، ومرضى ، الى المخايء الثلاثة ، انى انشئت في فناء المستشفى ورفض عزيز على المصرى ، ان ينزل الى المخبأ ، وبقي معه - بالطبع - حراسه . وقد حدث أن أغمر على بعض الممرضات بسبب سماعهن لأصوات القنابل ، فاستترك عزيز باشا ، بعد انتهاء الغارة في تنبيههن ، وإزالة الجزع عنهن ، وبعد أن تحقق له ذلك قال لهن : ان آلاف الفتيات الانجليزيات يتطوعن الآن في الجيش وان الآلاف من الفتيات الروسيات يخضن ميادين القتال الى جانب الرجال يحملن الأسلحة ويطلقن المدافع ويطرن في السماء » ويأبى عزيز باشا الا أن يلوم المرأة المصرية التى ترتعد فرائصها أو يغمى عليها بمجرد سماعها ازبن الطائرات وأصوات المدافع .

والجدير بالذكر انه بعد تلك الخطبة النارية التى ألقاها فيهـ عزيز باشا ، لم يحدث من الممرضات فى الغارات التالية ما حدث لبعضهن فى الغارة الأولى . وحتى نعطى صورة دقيقة لعزير المصرى باشا فى المحاكمة ، وللمحاكمة أيضا نشير الى أن رئيس المجلس العسكرى العالى سأل عزيز على المصرى باشا : هل لك اعتراض على أحد من أعضاء المجلس الذى شكل لمحاكمتك أو على أنا شخصا كرئيسه ؟ قال عزيز باشا : ألى يهمنى فى الأمر ده أن تكون المحاكمة فى أيد مصرية وطنية صادقة موتوف فى عدالتها ، سليمة فى عقيدتها . مؤمنة بالله سواء كانت مسلمة أو نصرانية ، وأنتم تعرفون انه يشترط فى تأليف المجلس أن يكون أعضاؤه أكبر رتبة منى وأنا شخصا متنازل عن هذه النقطة ، وأقبل أن يحاكمنى صف ضابط فلا اعتراض لى على ذلك ، اذا كانت الهيئة وطنية صميمة ولا اعتراض لى على المجلس » .

ولكن حافظ رمضان باشا ، الذى كان يقود كتيبة الدفاع عن عزيز باشا قال ان الدفاع يحتفظ بحقه من الآن فى الاعتراض على ان هذا المجلس العسكرى لم يشكل تشكيلا عسكريا قانونيا ، وقال مصطفى الشوربجى بك أن عزيز باشا تكلم عن عدم اعتراضه على أشخاص المجلس كأشخاص اذ ليس بينه وبين أحد الأعضاء شىء ، ومن حق عزيز باشا أن يقول مايقوله ، أما المسألة القانونية الخاصة بتشكيل المجلس فنحن المختصون بالكلام فيها . وعاد حافظ رمضان باشا ليوضح الفرق بين المسائل الشخصية ، والمسائل القانونية ومن حق عزيز باشا أن يقول انه لا اعتراض له على أشخاصكم ، ولكن هناك مسائل قانونية تخص تشكيل المجلس .

وروى حافظ باشا واقعة حدثت فى فرنسا فى عصر نابليون ، مؤداها أن المارشال نبيه أكبر قائد فى فرنسا فى ذلك العهد ، قدم للمحاكمة أمام

المجلس العسكرى لاتهامه بالتفريط فى حقه كجندى ولم يشأ أن يعترض. على أعضاء المجلس الذى يتولى محاكمته ولكن الدفاع اعترض ، وقال ان المجلس لا يجوز له محاكمة المتهم لأن الموضوع سياسى والمجلس عسكرى ، فاستقاله رئيس المجلس ولم يستمر فى محاكمة المارشال ، وقد حوكم هذا الرئيس وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات لتخلفه عن رئاسة المجلس وتم تعيين رئيس آخرى هو المارشال جوردان » .

وقال حافظ باشا : اننا لا نشك أبدا فى نزاهتكم .

وكان مما طالب به مصطفى الشوربجى بك المجلس العسكرى دوسيه عزيز المصرى لاثبات انه مضطهد وكذلك ضم اعلانات مجلس الوزراء أو قرارات المحاكم العسكرى بشأن قضية عزيز باشا ، ومنها التصريح الذى اتهمته فيه الحكومة بالخيانة ، وكذلك ضم التصريحات التى قيلت عن القضية فى مجلسى البرلمان .

وعندما عارض المدعى العام الأستاذ محمد غالب عطية الطلب الذى تقدم به الشوربجى بك لان بعض الأوراق المطلوبة سرية قال مصطفى الشوربجى ، اذا كانت الأوراق المطلوبة سرية ، فاعقدوا جلسة سرية ، ثم التفت الى الحاضرين وأكثرهم من الضباط والصحفيين وقال : ما هى الجلسة دلوقت سرية !!

وابتسم عزيز المصرى باشا فى مرارة وهو يقول : أنا أعجب للإجراءات الحكومية الخاصة بالسرية لان الشئ السرى وغير السرى يكاد يكون غير مفهوم ، وقد يحدث أن ضابطا يحمل مظروفا مكتوبا عليه « سرى جدا » ، ليوصله الى جهة ما ، وقبل تسليمه تصدر الصحف وفيها محتويات هذا المظروف .

وعقب عزيز على المصرى على كلمة مصطفى الشوربجى بأن الجلسة سرية . فقال : هذا القول ورد على خاطرى . . هل أنا متهم بسرقة بسكليت أو طائفة ، كما يقولون . ثم التفت الى هيئة المحكمة قائلا : اعطوا نصف تذاكر الحضور للدفاع ليوزعها على من يشاء من الأهل والمعارف والنصف الآخر وزعوه على من تشاءون من رجال البوليس السرى » .

ويطلب الدفاع تأجيل المحاكمة شهرين ، والافراج عن عزيز المصرى باشا ، وتؤجل المحاكمة من ١ أكتوبر الى ٢٢ نوفمبر ١٩٤١ ولا يتعرض المجلس الى طلب الافراج عن عزيز باشا . .

وتنعقد جلسة المحاكمة فى ٢٢ نوفمبر ١٩٤١ ويحضر الجلسة : سيف الله يسرى باشا ، وصادق يحيى باشا ، واللواء صالح حرب باشا ، واللواء على عبد العظيم باشا ، والسيدة عنايات هانم سلطان ، والسيدة علية فهمى ، والسيدة حرم الأستاذ مصطفى مرعى ، وبعض قريبات عزيز باشا .

ويطلب الدفاع رد أحد أعضاء المجلس : على حسنين الشريف باشا ، ويسدعو المجلس حافظ رمضان باشا - قبل بداية الجلسة - لمناقشته فى طلب

الدفاع ، وتدور المناقشات حول هذا الطلب لمدة ساعة انتهت بأن أعلن على حسنين الشريف باشا تنحيه عن نظر القضية ! وأجلت الجلسة الى يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٤١ حتى يتم اختيار عضو جديد بدل الشريف باشا .

ويصدر اللواء حمدي طاهر باشا رئيس ادارة الجيش أمرا ببعين اللواء حسني حسن طاهر باشا مدير سلاح الأسلحة والمهمات بدلا من الأميرالاي أحمد الصاوي بك مدير سلاح الاشارة لمناسبة احالته الى المعاش والأمرالاي محمود هاشم بك قائد كلية أركان الحرب بدلا من اللواء على حسنين الشريف باشا مدير الفرقة ، كما عين أيضا القائمقام عبد العظيم ابراهيم بك من سلاح المدفعية عضوا منتظرا في المجلس !!

ومن طرائف ما حدث في جلسة ١٩٤١/١١/٢٥ أن حافظ رمضان باشا عندما كان يتكلم في الدفوع القانونية الخاصة بتعيين نائبين للأحكام كان يتكلم بسرعة ، فرجاء الصحفيون أن يتمهل قليلا ليتمكنوا من أداء واجبهم . فقال موجها الكلام اليهم وهو يضحك : كل شيخ وله طريقة ، وأنا طريقتي كده . ولكن علشان خاطر « صاحبة الجلالة » التي أصبحت الآن « صاحبة عزة » أتكلم على مهل .

ويسأل رئيس المجلس الدفاع عما اذا كان سيقدم مذكرة في الدفع الذي تقدم به والخاص بتعيين نائبين للأحكام في هذه القضية ، قال الشوربجي بك : نعم وأطلب أن تصرحوا لنا بطبع المذكرة لأن المطابع ترفض أن تطبع أى شيء ، إلا بأمر من دولة الحاكم العسكري .

ويدور حديث طويل حول طلب الافراج عن عزيز المصرى باشا ، ويقول حافظ رمضان باشا أثناء المناقشة : بعد أن اشتغلت محاميا ٢٥ سنة وكنت نقبيا للمحامين أرى أننى لست جديرا بحمل هذا الرعب اذا لم أحتج بشدة على اعتقال عزيز باشا المصرى .

وتؤجل القضية الى ٢٩ نوفمبر ١٩٤١ .

وقبل بداية الجلسة كان عزيز باشا قد تحدث طويلا مع الدكتور منصور فهمي بك مدير دار الكتب الذى حرص على شهود الجلسة .

ويعلن رئيس الجلسة اجابة الدفاع الى طلبه واعتبار الأستاذ حسنين طنطاوى مساعدا لنائب الأحكام في الجلسة ، ويقف حافظ رمضان باشا ليشكر المجلس لرجوعه لنصوص القانون ويقول حافظ باشا ، ويؤيده فيما قاله مصطفى الشوربجي بك ، ان مساعد نائب الأحكام لا يجوز له أن يحضر المداولات ولا أن يبقى في المجلس رغم أننا نحترم الأستاذ حسنين طنطاوى شخصا ولكننا نتكلم عن اختصاصه .

ووقف مصطفى الشوربجي ليتراجع في عدم دستورية قانون الأحكام العسكرية .

الفصل الخامس

المحامون المترافعون عن عزيز المصرى باشا يتساءلون : ما الفائدة من حكم لا يقره الرأى العام ؟

نتابع الحديث عن محاكمة عزيز المصرى باشا أهم وأخطر المحاكمات العسكرية بعد محاكمة أحمد عرابى باشا اثر هزيمة الجيش المصرى فى موقعة التل الكبير (فى سبتمبر ١٨٨٢) وقد كانت محاكمة عزيز على المصرى باشا ، كما سبق أن ذكرنا موضع الاهتمام الشديد من الرأى العام المصرى والعربى والدولى وكانت الصحف المصرية رغم وجود الرقيب ورغم قيام الحكم العسكرى العرفى تنشر ما يدور فى جلسات تلك المحاكمة بالتفصيل .

وكانت كتيبة الدفاع عن عزيز على المصرى باشا بقيادة حافظ رمضان باشا المحامى ورئيس الحزب الوطنى وكان من أقطاب تلك الكتيبة الأستاذ مصطفى الشوربجى أحد أقطاب الحزب الوطنى أيضا وقد وقفنا فى الفصل السابق عند بداية مرافعة الأستاذ مصطفى الشوربجى « فى عدم دستورية قانون الأحكام العسكرية الذى كان يحاكم بمقتضاه عزيز على المصرى باشا » .

وكان من بين ما قاله الأستاذ مصطفى الشوربجى فى بداية مرافعته وهو يخاطب هيئة المحكمة :

الادعاء يطلب منكم أنتم يا كبار رجال الجيش أن تسجلوا بأيديكم المصرية الصميعة فى تاريخ مصر العسكرى الحافل بآيات الشرف والبطولة أن رئيس الجيش المصرى السابق الحائز على أكبر رتبة عسكرية رتبة الفريق التى تلى رتبة المارشالية قد ارتكب تلك الجرائم : اغراء ضابطى ناشئين على الهرب . اغراء ضابطى على سرقة طائرة من الجيش واستعمالها .

سرقة طائرة و . . و . .

ان تاريخ الجيش المصرى حافل بآيات البطولة فى مجاهل افريقية وفى اليونان وفى روسيا وفى آسيا ، حتى فى المكسيك ، أثبت فيها كلها هذه

البطولات ، والادعاء يطلب في هذه القضية منكم أن تسجلوا في هذا التاريخ
أن هذه السقاسف قد صدرت عن رئيس الجيش السابق .

ليسأل كل منكم نفسه : لبسأل جاره وأصدقاءه وأولاده : اسألوا كل شخص
موجود في الجلسة ان كان زارعا أو تاجرا أو مهندسا أو محاميا أو طبيبيا أو
موظفا أو قاضيا هل أحد يصدق ان عزيز المصرى باشا يرتكب جريمة من تلك
الجرائم ؟

ما هى الفائدة من حكم لا يقره الرأى العام ؟ الرأى العام هو الذى يمثل
صاحب الدعوى العمومية فلا يصح أبدا أن يصدر منكم حكم لا يرضاه الرأى العام .

يا حضرات الضباط العظام : لا ينبغي للسياسة أن يكون لها دخل في
هذه القضية ، فالسياسة والعدل لا يجتمعان .

السياسة شيطان رجيم والعدل ملك كريم .

والشيطان والملك لا يجتمعان .

السياسة نار جهنم والعدل ماء حلو فرات والماء والنار لا يجتمعان .

السياسة والعدل لا يتفقان فاذا جاءت السياسة من النافذة خرج العدل
من الشباك والسياسة وحدها هى التى أوحى بهذه القضية ولذلك وجب أن تقدر
مصالح الوطن وأن نعلو بأنفسنا فوق الخصومات والانتقامات .

ويمضى الأستاذ مصطفى الشوربجى فى مرافعته قائلا : ليس أحب للمحامى
من أن يتراعى أمام قضاة يعرفون فى المتهم ، الشرف والنزاهة والاخلاص .

وقد عرفتم المصرى باشا ولا شك أنكم عرفتم فيه العسكرى الممتاز
الموهوب .

ولذلك فليس أحب اليانا من أن نتراعى أمامكم لان علمكم بذلك يكفى لان
نقول عن المصرى باشا أنه برىء .

ان تاريخ الشخص جزء من شخصيته ولا يمكنكم أن تفصلوا فى حقيقة هذه
الانتهامات دون أن ترجعوا الى تاريخ المصرى باشا .

ليس أحب اليانا من أن نتراعى أمامكم لان نزاهتكم وشرفكم العسكرى
كفيل بتحقيق العدالة على أيديكم ولكن اذا قام الدستور العظيم دون تحقيق هذه
الأمنية وجب علينا أن نعترض على هذه المحاكمة لاعلاء كلمة الدستور .

إن الحواجز التى وضعها الدستور هى حصون وقلاع تحمى حرية المصريين
ولذلك لا يمكن أن نقبل أن نحاكم بمقتضى أحكام لا تخضع للدستور .

ويدلل الأستاذ مصطفى الشوربجي على أن ما يسمى بقانون الأحكام العسكرية ، غير قانوني ، وغير دستوري أيضا فهو — مثلا — لم يصدر بناء على طلب الوزير المختص ، ولم يعرض على مجلس الوزراء ولم ينشر في الجريدة الرسمية « الوقائع المصرية » و . . و . .

ان الكتاب الذي بين أيديكم والذي تريدون محاكمة عزيز المصري باشا بناء على بنوده والذي شكل المجلس العسكري بمقتضى أحكامه لا يمت الى تشريع البلاد بشيء ولا بدستور البلاد في شيء وان احترام هذا الكتاب هو اجترأ على الدستور واحترار لكل جزء من أجزائه .

ويقول الأستاذ مصطفى الشوربجي : جردوا هذا الكتاب من بريق القانون ، سموا الأشياء بأسمائها حتى لا يلتبس على الناس القانون ، وغير القانون : انه خطأ فظيع جدا أن تطبع الحكومة في مطابعها كتابا غير قانوني لتخدع به العالم ، وتقول أنه قانون .

وقد تدخل عزيز على المصري باشا عندما ردد الأستاذ الشوربجي انه لا جريمة بدون قانون ، وان الدستور لا يقول ذلك وحده بل ان القرارات الشاهانية الصادرة قبل الدستور تقول هذا القول : قال عزيز المصري لقد جمع القرآن الكريم كل مبادئ الحرية ومبادئ التشريع ، وقد قال الله تعالى : « وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا » وفسر عزيز باشا الآية بأن الله سبحانه وتعالى لم يوجد العذاب الا بعد أن بعث رسولا بين للناس الحلال والحرام ويقول الأستاذ مصطفى الشوربجي في ختام مرافعته الرائعة : ليس عندي بعد هذا الذي قلته الا أن أحتفظ لعزيز المصري باشا بحقوقه قبل أي شخص أو هيئة تتسبب في ضرره من غير أن تستند الى الدستور ، والتمس الأستاذ الشوربجي من المجلس العسكري العالي أن يمتنع عن محاكمة المصري باشا ، وأن يصدر قراره بالافراج عنه فورا .

وقال حافظ رمضان باشا وهو يوجه كلامه ، الى هيئة المجلس العسكري : لاحظوا ان المصري باشا ذلك الرجل الذي حارب في اليمن وفي طرابلس والذي كل تاريخه فخار وبطولة وفضل وانتصار : هذا الرجل العظيم لا يصح مطلقا أن يحاكم بقانون مزيف .

وفي جلسة ٥ يناير ١٩٤٢ كان عزيز باشا المصري يبدو في أمس الحاجة الى الراحة والعناية بصحته وكان متدثرا بكوفية ومرتديا بالطوق ثقبلا اتقاء البرد وكان في تلك الجلسة على غير العهد به في الجلسات السابقة اذ كان قليل الحركة ساكنا قليل الكلام ، وفي بداية تلك الجلسة قال اللواء عبد الحميد حافظ باشا رئيس المجلس العسكري العالي أن المجلس قد اطلع على مذكرات الدفاع الخاصة بعدم دستورية قانون الأحكام العسكرية والخاصة بالافراج عن

عزيز باشا ولان الضابط الأمر بتشكيل المجلس غائب ولوجوب اطلاع المجلس على بعض الأوراق اللازمة للبت في طلب الافراج عن عزيز باشا المصرى فقد قرر المجلس تأجيل الجلسة الى موعد يحدد فيما بعد ، ويطلب الأساد فنحن رضوان المحامى ، الافراج عن عزيز على المصرى باشا « ولا خوف من الافراج عنه لانه رجل ذو ماض عظيم يفتخر به وصاحب شرف كبير ولن يحاول قط الفرار من المثول أمامكم أو أمام أية هيئة أخرى ترى وجوب محاكمته بمقتضى القانون » . ويعترض المدعى على طلب الافراج عن المتهم لان تهمة جسيمة وهو يحاكم أمام مجلس عسكري عال والمجلس العسكرى العالى لا يحاكم أمامه الا المتهمون بارتكاب جرائم جسيمة .

وينور فى المحكمة جدل حول وضع عزيز المصرى ، هل هو تحت التحفظ أم أنه مقبوض عليه ؟ ويقول ممثل الادعاء أن هناك أمرا بالقبض على عزيز باشا وانه فى أول جلسة من جلسات المحاكمة تلقى من سعادة رئيس هيئة أركان حرب الجيش صورة من قرار الطبيب الذى تولى الكشف على عزيز باشا تفيد أن المصرى باشا موضوع تحت التحفظ ، وينور حافظ رمضان باشا لهذا التفسير الغريب للأوراق ويقول ان الورقة التى يشير اليها الادعاء ، ليست الا أورنيك مطبوع .

ونحن - حافظ رمضان باشا - لم نر الورقة التى تشتمل على الأمر ، بوضع عزيز المصرى باشا تحت التحفظ ، ويقول المدعى ان الورقة ليست معه وربما تكون فى الخزانة التى فيها أوراق القضية فى ادارة الجيش والضابط الذى معه مفتاح الخزانة غائب الآن .

ويقول الأستاذ الشوربجى : اذن أنتم أعطيتمونا القضية ناقصة وهذا يضر بالمتهم .

ويسأل رئيس المجلس المدعى عما اذا كان لدى الادعاء صورة من الكتاب الذى أرسلت به القضية من النائب العام الى وزارة الدفاع ؟ ويقول المدعى : هذه مسألة خاصة بالادعاء والادعاء يرفض الإجابة عنها لاننى لا أفهم معنى الاستجواب !

ويقول الأستاذ مصطفى الشوربجى : ان المدعى دائما يفكر أنه فى مركز وكيل النيابة لان مدة عمله كانت كلها فى النيابة لذلك هو يسير فى طريق ضد المتهم وسبق أن أوضح الدفاع ان كتاب الأحكام العسكرى الذى يتمسك به المدعى يحتم عليه أن يراعى مصلحة المتهم ولا يميل الى اثبات التهمة عليه .

ويمضى الأستاذ الشوربجى قائلا : لقد قضى سعادة النائب العام أشهرها فى تحقيق القضية وبعد ذلك لا يعرف كيف أرسل دوسيه القضية الى وزارة الدفاع ونطلب الخطاب الذى أرسل به سعادة النائب العام القضية فيقول المدعى

ان هذه الأورق خاصة به : هذا الخطاب يا حضرات القضاة خاص بالعدل ولست أفهم من هذه الطريقة سوى انها عناد ، هذه ليست دعوى شخصية وانما هي قضية الجيش المصرى ، وكل سطر فيها يجب أن يظهر هنا مش تخلى الجوابات فى جيبك ، وتفاجئنا بها أخيرا ، نحن نفهم أن للنائب العام رأيا فى هذه القضية وأنت تخشى إبراز الخطاب » .

ويتلو المدعى نص الخطاب الذى وجهه النائب العام الى وزير الدفاع بخصوص قضية عزيز باشا المصرى والضابطين الطيارين ، برجاء اتخاذ اللازم لمحاكمتهم أمام مجلس عسكرى عال .

وعاد حافظ رمضان باشا ليؤكد أن القبض على عزيز المصرى باشا أمر لا يوجد فى القانون ما يبرره وأن القبض على أى شخص مسألة خطيرة فنحن نسأل هل هناك أمر بالقبض أم لا ؟ لانه لا يجوز القبض على أى شخص بمجرد ان القانون أجاز ذلك .

ويعترف رئيس المجلس بأنه ليس أمامنا - المجلس العسكرى - أمر بالقبض على عزيز المصرى باشا .

ويسأل رئيس المجلس المدعى : هل حبس عزيز المصرى الآن هو بأمر النيابة أم بأمر الضابط الأمر بالتشكيل ؟ ويقول المدعى : يسأل عن ذلك الضابط الأمر بالتشكيل .

وترفع الجلسة نصف ساعة تعود بعدها الى الانعقاد حيث يتحدث الأستاذ حمادة الناحل عن بعض الملاحظات القانونية طالبا من المدعى الاجابة عنها ، ولكن المدعى يرفض أن يجيب عن ملاحظات الدفاع الا اذا وجهها اليه رئيس المجلس ويوجه رئيس المجلس بعض تلك الملاحظات طالبا من المدعى الاجابة عنها ومن بينها أن المدعى فى مرافعته الشفوية تمسك بقانون سنة ١٨٨٤ وفى مذكرته المكتوبة لم يشر الى ذلك القانون .

ويتمسك المدعى بمذكرته المكتوبة وما جاء على لسان المدعى يتمسك به الدفاع ليؤكد أن دفاع المدعى قد انهار ويطلب الأستاذ حمادة الناحل من الادعاء ، الا يعرض بشجاعة عزيز المصرى كما يطلب من رئيس المجلس أن يأمر باستبعاد ما ورد فى مذكرة الادعاء عن عزيز المصرى باشا حفظا لكرامة الجيش ويقول المدعى : اذا كان فى مذكرتى بعض عبارات لم يرتج لها الدفاع ، فان هناك عبارات وردت فى مذكرات الدفاع أشد وأقسى .

ويهمس عزيز المصرى باشا ، قائلا : وأنا ذنبى ايه يا أستاذ !

أما مذكرة الدفاع التى طالب المجلس العسكرى العالى فيها بالافراج عن عزيز المصرى باشا فتقع فى ١٤ صفحة وقد جاء فى مستهل تلك المذكرة :

ليس من شك في أن حرية الانسان كبيرا كان أو صغيرا هي أغلى ما يملك لان من تقييد حريته يفقد جوهر حياته فيحرم من السعى في الدنيا كما يحرم من مشاركة الناس فيما يتقبلون فيه من مختلف العواطف ويكشم وجوده الى دائرة ضيقة لا تعدو ، الطعام ، والنوم .

لهذا تخرجت القوانين جميعا بحق من انزال القيود بحريات الناس والحد منها ووضعت لنفسها شروطا وثيقة لا تسمح لرجل السلطة التنفيذية أو القضائية بعد توفرها أن يمس قدس الأقداس أعني حرية الناس وتمضي المذكرة في التأكيد على بطلان القبض على عزيز المصري باشا وتسوق كل الأدلة القانونية على ذلك كما تتحدث المذكرة أيضا عن دواعي الافراج عن عزيز على المصري باشا لان قانون الأحكام العسكري لا يأذن بحبس غير العسكريين المنتسبين الى الجيش العامل ولان القبض على عزيز باشا لم يكن بصفة قانونية على فرض جواز حبسه .

وعلى فرض أن هناك أمرا قانونيا صحيحا بحبسه فقد طال حبسه وتأخر بلا مبرر ولان صحة عزيز باشا ثم مكانته وكرامته في الجيش تقضي بالافراج عنه . وعن القضية الأخيرة جاء في مذكرة الدفاع :

أما صحة عزيز باشا فاسألوا الأطباء فيقولون لكم انه في معتقله فقد ١٤ كيلو جراما من وزنه وقد تجلد ولم يتعلل بهذه الحالة ليؤجل المحاكمة لانه مل الانتظار ، وضاق به ذرعا ولان أعصابه التي أنهكها مما أثر حوله ، وحول اسمه ، ونواياه من غبار لا يحتمل أن يبقى هذا الاسم الكريم معلقا ولانه جبل منذ صباه على أن يواجه المكاره لا أن يفر منها .

ولكن المجلس العالى وهو خليف يقدر هذه الروح الطبية الفياضة بالأباء والشجاعة النابضة بالبراءة ونصاعة الصفحة يجدر به ألا تفوته هذه الحالة الصحية وألا يغفل ان هذا الرجل العظيم وان وقف اليوم موقف الاتهام فان ضخامة المركز الذى كان يشغله وكبر الدور الذى قام به ولعبه تجعل له حقا في التكريم واحسان المعاملة شأنه في ذلك شأن جميع اخوانه الذين وقفوا هذا الموقف فلم يلقوا من القواد الذين حاكموهم الا الرفق ، والتلطف في المحاكمة وهما لا يتعارضان مع الحزم وتحري الحق والدأب والسعى لاثباته ثم انزال العقاب على من يسنحقه . وتختتم مذكرة هيئة الدفاع عن عزيز باشا المصري بالعبارة التالية : وأيم الحق انها لسبة ما بعدها سبة ألا يطمئن رجال الجيش الى شرف رئيسهم الى عهد قريب اذا هو طلب منهم أن يفرجوا عنه الى أن يفصلوا في القضية ، لا سيما اذا ارتفع صوت القانون ، عاليا مدويا بأن القبض عليه كان باطلا وان استمرار حبسه كان امعانا في البطلان واصرارا عليه ، أن شرف العسكري أعلى وأكبر من أن يقوم على هذه الصورة ويوزن بهذا الميزان .

أفرجوا عن عزيز باشا والسلطات الادارية « البوليسية » تتخذ ما نشاء من اجراءاتها • أفرجوا عن عزيز باشا ، تعيدوا الأمور الى نصابها وتحققوا الحق ، وتطبقوا القانون وتسبغوا على الجيش المصرى العظيم شرفا فـوق شرف « ويصدر المجلس العسكرى العالى قرارا بتأجيل محاكمة عزيز على المصرى باشا من جلسة ٥ يناير ١٩٤٢ الى جلسة يحدد موعدها فيما بعد ، ولا يحدد الموعد فيما بعد الا أنه فى الساعة السابعة من مساء ٥ مارس ١٩٤٢ – أى بعد شهرين كاملين – يستدعى مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء – وفى جناحه الخاص بفندق مينا هاوس – عزيز على المصرى باشا والضابطين حسين ذو الفقار أفندى وعبد المنعم عبد الرؤوف أفندى بحضور أحمد حمدي سيف النصر باشا وزير الدفاع والفريق ابراهيم عطيا الله باشا رئيس هيئة أركان حرب الجيش والضابط العظيم الأمر بتشكيل المجلس العسكرى الذى كان يتولى محاكمة عزيز باشا وزميليه ، وفى هذا الاجتماع بلغ النحاس باشا عزيز باشا وحسين ذو الفقار أفندى وعبد المنعم عبد الرؤوف أفندى بأنهم منذ الآن أحرارا فى الذهاب الى منازلهم على أن يكونوا تحت الرقابة العرفية ، لحين الانتهاء من اتخاذ ما يلزم من الاجراءات التى عهد وزير الدفاع الى أركان الحرب اتمامها •

وقد أسدى رفعته – كما قال بيان رسمى أذاعته سكرتيرية مجلس الوزراء – لهم النصح باحترام القوانين والتزام حدود الواجبات التى يقضى بها الشرف العسكرى فقبلوا نصحه ساكرين وقطعوا على أنفسهم كلمة شرف بالا يصدر منهم ما يدعو الى ريبة نحوهم وعلقت صحيفة المصرى فى ٦/٣/١٩٤٢ بقولها « لا شك أن هذا الاجراء الذى بدأ من جانب رفعة رئيس الحكومة جاء نتيجة لمساع بين السلطات المختلفة توجت بالنجاح وجاءت دليلا ساطعا على أن الحكومة لا تتوانى فى العمل بما يوحى اليه ضميرها وما تستوحيه المصلحة العامة غير ناظرة الى أى اعتبار من الاعتبارات » •

وقبل أن نطوى صفحة تلك القضية التاريخية الكبيرة والخطيرة قضية محاكمة عزيز على المصرى لابد وأن نشير الى ما سبق أن رواه المثال الكبير عبد القادر رزق – طيب الله ثراه – عن واقعة القبض على عزيز باشا فى داره بامبابية :

قال عبد القادر : « ان أول مرة قابل فيها عزيز على المصرى كانت فى منزل الدكتور طه حسين ، وكنت – عبد القادر رزق – على وشك السفر الى أوروبا فى دراسة ، بعد أن أرسلتني مدرسة الفنون الجميلة التى كنت أعمل بها معيدا ، فى بعثة دراسية مدتها ثلاث سنوات ، وبعد عودتي من أوروبا قابلت عزيز باشا وكانت مقابلتي له عن طريق السيدة الفاضلة علة فهمى التى درست بالسربون وتشبعت بمبادئ الحرية وهى التى اتصلت بى تليفونيا واصطجبتنى الى عزيز المصرى وكانت مقابلة مثمرة ، وأيضا اتفقت معه على أن أقوم بعمل

تمتال له ومن أجل عمل ذلك التمثال بدأ يتردد على منزلى فى امبابه ومن خلال لقاءاتى بعزیز باشا ، عرفت أنه سوف يسافر الى الخارج ليحصل على تأييد للقضية المصرية وأنا حينما نسمع من أية اذاعة من الاذاعات كلمة السر « العهد » فان هذا معناه أن يبدأ الشباب النورة .

ويقول عبد القادر رزق - طيب الله ثراه - كنت استأجر شقتين متقابلتين شقة منهما كانت من دورين وقرب الفجر سمعت دقا على باب منزلى ، وفوجئت بعزیز المصرى وحده أمامى وطننته قد جاء يوصينى بشئ قبل أن يسافر خاصة وأنه كان قد أخفى عندى حقيبة منذ أسبوع لكنه استأذنى فى الدخول ، وكان معه ضابطان وكان يبدو على الجميع الارتعاد فأتيت بمرتبتي فى شقتى المقابلة وفرشتهما كى ينام عليهما الضابطان أما سريرى فى الاستوديو فقد فرشته لينام عليه عزیز باشا وقضى الثلاثة فى الاستوديو ثلاثة أسابيع .

وكنا نذيع أخبارا عن وجود عزیز باشا فى المانيا حتى تياس السلطات من العثور عليه وبدأنا نتحرك بتوجيه من عزیز المصرى باشا الى أن تم القبض علينا بعد مقابلتى لأحمد مرزوق الذى كان مراقبا لحزب مصر الفتاة وكان بدوره مراقبا من قبل البوليس السياسى ،

ويقول أحمد مرزوق - رحمه الله أيضا - أنه نعرف بعزیز المصرى باشا فى منزل مدير أسبوط عندما كان مفتشا عاما للجيش المصرى ، كما يقول أيضا أن الاجتماع الذى تقرر فيه سفر عزیز باشا المصرى كان فى منزل السيده عليه فهمى بالدقى وأن النية كانت متجهة للهرب بطائرة الملك الخاصة حتى لا يقبض عليه .

ويقول الأستاذ أحمد مرزوق : كان هناك مخبر دائم يراقبنى بالليل والنهار ، ولكنى كنت اتصل بعزیز المصرى باشا فى مخبئى ، من خلال عبد القادر رزق اذ أنه كان يحضر الى منزلى ومعه كتاب يتركه لى وعلى احدى صفحاته كلمات كتبها بالرصاص عزیز المصرى باشا لأقوم بتنفيذها واستمر الحال مدة من الوقت .

وقد حدث أن اتصل بى عبد القادر رزق عن طريق تليفون معهد التربية واتفقنا على أن نلتقى فى الثالثة بعد الظهر فى صالة صولت بشارع قصر النيل « مكان عمارة وهبى الآن » وكان البوليس يراقبنى فلم نكد نفترق أنا وعبد القادر حتى سار بعضهم خلفى والآخر خلف عبد القادر ، وكان محمد ابراهيم امام هو الذى سار خلف عبد القادر رزق .

ويقول محمد ابراهيم امام مدير البوليس السياسى « سابقا » عن قصة العثور على عزیز المصرى باشا وزميليه فى مخبئهم فى بيت عبد القادر رزق بامبابه ما يلى :

« اهتمت كل أجهزة الدولة بالبحث عن ركاب الطائرة وألقي العبء الأكبر على عاتق البوليس السياسى والمباحث الجنائية ووقع على الاختيار ضمن الضباط الذين أختيروا من البوليس السياسى ولم يقتصر الأمر على أجهزة الأمن فى القاهرة وحدها بل شمل كل الأجهزة فى المديرىات كلها حتى فى القرى الصغيرة والعزب ، ان المهمة خطيرة والعبء قاس على كاهل ضابط صغير مثلى برتبة اليوزباشى ، فشخصية بطل القضية شخصية كبيرة وطنية وشعبية والرأى العام له تقديره فى نتيجة هذه المهمة اذا ما كتب لى النجاح فيها هذا من وجهة النظر العامة ومن وجهة النظر الخاصة فان عزيز باشا كان أسنادى بكلية البوليس وكان أستاذا فوق الممتاز وأنا وكل تلاميذه مدينون له بتربية صالحة قاسية لا تعرف الهوادة أو التراخى فى سبيل الواجب » .

ويقول محمد ابراهيم امام : ان الموقف تأزم بين السلطات الحربية والحكومة بسبب هذا الحادث وذهبت الشائعات الى القول بأن الوزارة فى طريقها الى الاستقالة .

وقد تم عمل تحقيق ادارى أسفر عن مسئولية البوليس السياسى وتقصير مدير الأمن العام حمدى بك محبوب وقد تقرر اعفاء محمد عزهى بك سكرنير عام وزارة الداخلية من جميع مشاغل منصبه ليتفرغ لهذه القضية وحدها وخولت له سلطات واسعة وقد هدونا نحن رجال البوليس السياسى وأنذرنا بالاعتقال اذا فشلت جهودنا فى القبض على المختفين وقد كان دافعنا الى مواصلة الجهد حماية أنفسنا لا اغراء المكافآت السخية وقد أصبحنا نخاف من أن ينتهى بنا الأمر الى محاكمتنا فى ظل الأوامر العسكرية القاسية التى كانت لا ترحم وأفلها أوامر الزج فى المعتقلات وكانت طريقتى التى انفردت بها فى البحث مراقبة الأشخاص الذين كنت أعلم بوجود صلة بينهم وبين عزيز باشا أية صلة ومن أى نوع كانت سواء فى حاضر أو فى ماضى مهما كان بعد هذا الماضى وفى ١٦ يوليو اهتديت الى الشخصية التى تركز فيها اشتباهى بطريقة لم تسبق مع غيره من الرجال الآخرين الذين اشتبهت فيهم وفى اللحظة التى اعتقدت فيها أننى أمسكت بطرف الخيط أفلتت منى هذه الشخصية ومع ذلك لا بأس وكان هذا الشخص الفنان عبد القادر رزق وكانت أهم ملاحظة أنارت انتباهى وأنا أراقبه وأتابعه أن رأيت يشرى فى ثلاثة أيام متعاقبة كميات كبيرة من الأطعمة الفاخرة من محلات جروبى وانى أعلم أنه رجل محدود الدخل ، ولم أستطع الاهتداء الى عنوان بيته الى أن رأيت فى أول يوليو يشرى كمية كبيرة من الأطعمة من عدة محلات حتى لا يثير الشبهات ، وتتبعته الى بيته فى إمبابية ، وعرفت أنه أعزب فلمن يشرى اذن هذه الكميات الضخمة من الأطعمة الفاخرة .

وأصبح يساورنى اليقين أكبر من الشك فى أن عزيز المصرى ورفيقه يختفون فى هذا البيت ورجل البوليس أحيانا يستوحى عقله الباطن مما يستقرئه

من الوقائع التى أمامه ومن مراقبة الشقة لاحظت أن نوافذها تظل مغلقة نهاراً ولا تفتح إلا ليلاً وهذا من الأدلة الكبرى على وجود سر داخلها يخشى نور النهار ولا يطمئن إلا إلى ظلام الليل وانتهيت إلى أنى لو استعنت بقوة منا سنسبب كارثة ولصلتى بعزیز المصرى كاستاذ لى فى كلية البوليس استاذ فى الرجولة والشجاعة والصلابة رأيت أن أذهب وحدى بدون قوة وأعالج الموقف من وجهة النظر النفسية .

وانتقلت لمحمد ابراهيم امام سالى البيت وصعدت إلى الشقة وحدى وكانت الساعة الثانية عشرة ظهراً وقد ساعدتنى الظروف فكان باب الشقة تعلوه نافذة من زجاج أمكننى أن أدفعها وأفتحها بسهولة ومددت يدي وفتحت مزلاج الباب من الداخل .

ودخلت الشقة وكانت حجراتها مفتوحة الأبواب ما عدا حجرة واحدة ، مغلقة الباب وذهبت إلى هذه الحجرة وأدركت آكرة الباب فانفتح فوجدت أمامى عزيز المصرى ورفيقه وكانت مفاجأة لهم ، « وعلامات » الدهشة على وجوههم ، ثم فارقهم بهدوء وبدأت كلامى قلت : السلام عليكم !

وأجابونى فى صوت واحد : وعليكم السلام .

وأضاف عزيز باشا بصوته الجمهورى العميق : أهلاً وسهلاً .

قلت : اسف .

وأجاب عزيز باشا : لا مافيش حاجه .

— كيف ؟

— أنت تؤدى الواجب ، وقد علمتكم فى كلية البوليس كيف تؤدون الواجب .

— أنك استاذى ولهذا أشعر بحرج كبير !

— كيف ؟ ان الأستاذ لا يسعده شىء مثلبا يسعده نجاح تعاليمه ، وعلى الأخص فيما بينه وبين تلميذه .

اخلع طربوشك يا امام الدنيا حر .

وخلعت طربوشى وقال لى عزيز باشا : أقعد يا امام .

وجلست معهم ، ومضى عزيز باشا يسألنى : آمال فى القوة الى معاك ؟

قلت : أنا جيت لوحدى .

قال : ازاي . . عجيبة .

قلت : لانى يا أفندم عارف كويس ان رجالا مثلكم يقدرن واجبهن نحو وطنهم حق قدره .

وسلم عزيز المصرى لمحمد ابراهيم امام الطبنجات التى لديه وزميليه وطلب منه أن يقوم بالتفتيش وكأنه يلقى أمرا عسكريا .

« وبينما كنت - محمد ابراهيم امام - أفتش كان عزيز باشا ، ورفيقيه يتحدثون ، حديثا عاديا ، يغلب عليه المرح وكأنما ليس فى الأمر ما يشير اهتمامهم ، وكأننى زائر عادى دخل عليهم .

وكان أبرز ما يبدو عليهم ، أمارات الشجاعة الغضة النادرة وذلك الحديث الذى يتبادلونه لا يتفق مع الموقف كما اعتدنا ، مع غيرهم ، لقد كان عزيز باشا ورفيقاه يؤمنون كل الايمان بأنهم كانوا بصدد عمل وطنى بعيد عن الجريمة ، وكانت أمارات الشجاعة والارتياح تغمر وجوههم وتعلن أنهم قوم قد أرضوا ضمائرهم بعمل لخدمة وطنهم . »

ويطلب محمد ابراهيم امام منهم أن يرتدوا ملابسهم وأن يسمحوا له بأن « يتكلم فى التليفون عشان يخطر الجهات الرسمية » .

ويعتذر عزيز المصرى باشا لعدم وجود تليفون بالمنزل ويسأل محمد ابراهيم امام عن التليفون الذى سوف يتكلم منه ، فلما عرف انه تليفون المركز ، قال عزيز باشا : يام المركز بينا وبينه كيلو من هنا . ويقول امام : ما باليد حيلة . ويسأل عزيز باشا محمد ابراهيم امام : وتسيبنا هنا لوحدها . ويقول محمد ابراهيم امام : وماله . ويسأل عزيز باشا : موش خايف لنهرب .

ويقول امام : تكفينى كلمة الشرف .

ويذهب محمد ابراهيم امام الى المركز يتحدث من هناك ثم يعود ليجد عزيز المصرى ورفيقيه وقد ارتدوا ملابسهم وأعدوا حقائبهم وكتبهم .

وقال عزيز المصرى : احنا ماهربناش كلمة الشرف نخوف أكثر من أورطة بحالها .

ووصل وكيل الداخلية ووكيل الأمن العام والحكماء ودعوا عزيز باشا ورفيقيه للتوجه معهم الى سجن الأجانب .

« وبينما كنت - محمد ابراهيم امام - أهبط السلم ، الى جانب عزيز المصرى همس فى أذنى قائلا : لى ملحوظة واحدة بس يا امام ، كان لازم نخبط على باب الأوضة قبل ما تفتح علينا ! » .

تلك قصة القبض على عزيز المصرى باشا ، كما رواها محمد ابراهيم امام . وهى مختلفة الى حد كبير عما نشرته الصحف المصرية ، كل الصحف المصرية ، فى اليوم التالى للقبض على عزيز باشا المصرى ، أتراها مسئولية الصحافة ؟ أم مسئولية الجهات التى تغذى الصحافة بمثل تلك الأنباء غير الصادقة ؟ ولا أقول أكثر من هذا . . .

وملاحظة أخرى : أكان ما قاله امام بك فيما بعد ، هو نفس ما قاله بعد
اللقاء القبض على عزيز المصرى باشا أم أن الأقوال تغيرت بتغير الظروف والأحوال .
على أية حال لقد كانت قضية هرب عزيز المصرى باشا وقضية محاكمته
من أهم الموضوعات التى أثرت فى وجدان الشباب المصرى وقتئذ بل لعل
لا ابيهم بالمبالغة إذا ما قلت ان محاولة عزيز المصرى باشا الهرب وهماكمته ،
ثم الافراج عنه فيما بعد كانت من الأمور التى ثبتت فيها قوة الرأى العام المصرى
ومناعته .

ونترك قضية عزيز المصرى باشا : هربا ومحاكمة ، وننتقل الى الأيام
الأخيرة فى وزارة حسين سرى باشا - وزارة الأزمات - ، وذلك قبل أن نصل الى
حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

الباب الثامن

الفصل الأول

ثورة في مجلس النواب : ضد وزارة حسين سرى قبل أن ترحل

● أنهينا الفصل السابق بالحديث عن قصة محاولة عزيز على المصرى الهرب من مصر ، وكذلك بالحديث عن اختفائه هو وزميليه ، لمدة ثلاثة أسابيع . ثم القبض عليهم ، وتقديم عزيز باشا ، الى مجلس عسكري عال ، وقد قلنا ان ذلك كله قد انتهى بافراج وزارة مصطفى النحاس باشا ، التى وليت الحكم ، بعد سقوط وزارة حسين سرى باشا عن عزيز المصرى باشا ، وزميليه ، لأن محاكمة عزيز باشا لم تكن قانونية ، على حد قول بعضهم ، أو لأن وزارة النحاس باشا ، ارادت كسب بعض الشعبية واثبات انها ليست مع الانجليز دائما ، بدليل أنها أفرجت عن عزيز المصرى ، عدو الانجليز وزميليه ، وذلك ؛ على حد قول آخرين .

وفى هذا الفصل نتحدث عن الأيام الأخيرة لوزارة حسين سرى باشا وزارة المشاكل - كما يحلو لنا أن نسميها باستمرار - وكان حسين سرى باشا ، قد انتوى تدعيم وزارته بادخال السعديين فى اعقاب فرار عزيز المصرى باشا ، ولكنه لم يشأ - كما يقول د . هيكل باشا - ان يفتح احدا فى هذا التدعيم ، قبل ان يعثر البوليس على عزيز باشا وزميليه فلما تحقق لوزارته ذلك بالقبض ، على عزيز على المصرى باشا ، فاتح السعديين فى دخول الحكم ، فدخلوا فى نهاية يوليو ١٩٤١ .

ورغم دخول السعديين فى وزارة حسين سرى باشا الا أن الازمات لم تنته بل تضاعفت بسبب هجوم الوفد المصرى على وزارة حسين سرى باشا ، وعلى الانجليز معا ، وكان حسين سرى باشا ، قد خسر الانجليز ، والسراى معا ، لأنه لم يستطع ارضاء ، الانجليز وارضاء السراى ، فكانت النتيجة أن خسرهما معا رغم شعيرات معاونة التى كان يمدها لحسين سرى باشا والانجليز ، والسراى ايضا !

وكان البرلمان المصري قد دعى الى الانعقاد فى ١٥ نوفمبر ١٩٤١ وكان حسين سرى باشا قدلقى خطاب العرش كما هو متبع ، وقد خصص جزءا منه للحديث عما كان يشغل الشعب ، وقتئذ : ازمة المواد الغذائية وغلاء المعيشة كما خصص جزءا اخر من خطاب العرش اياه للحديث عن الجيش ومشروع قانون التجنيد وعن زيادة عدد المخابى . وقد أكد خطاب العرش « على روح ، التعاون ، الصادق ، الذى يربط الحكومة المصرية بحليفتنا العظمى وما زال هذا التعاون يزداد عراه قوة كل يوم وتتجدد مظاهره ، وتحمد نتائجه » .

ولم تجر فى مجلس النواب ، انتخابات للرئاسة بمعنى كلمة انتخابات ، اذ انتخب د . أحمد ماهر باشا بما يشبه التزكية فنال ١٨٢ صوتا ، ونال الشيخ عيسوى صقر ، أربعة اصوات واسماعيل صدقى باشا ، صوتا واحدا ، و خليل أبو رحاب صوتا واحدا ولم يكن الاعضاء الثلاثة مرشحين لرئاسة المجلس بطبيعة الحال .

وشكر د . أحمد ماهر ، الأعضاء لاعادة انتخابه ، وهنا رئيس الحكومة رئيس المجلس الجديد ، القديم وهنا رئيس المجلس باسم المعارضة النائب أحمد مختار والى ، الذى قال أنه يرى فى انتخاب الدكتور ماهر ، تسهيلا لاعمالنا وتمهيدا للطريق الذى سنسلكه فى وقت الاعاصير ولعل هذه الاعاصير هى الاغلبية ، فى الحقيقة » . وصفق الاعضاء وضحكوا لما قاله زميلهم المعارض . وعاد أحمد ماهر ليشكر الذين هناؤه وخاصة المعارضة ودعا الله ان يوفق المعارضة والأغلبية الى خير العمل ، متعاونين لما فيه خدمة الوطن .

« وحين أقول - د . أحمد ماهر - التعاون ، اعتقد انه ليس دائما ، هو الاتفاق ، فى رأى ، بل ان التعاون الصحيح قد يأتى عن طريق اختلاف وجهات النظر ، والتوفيق بينها ، مادام كل ذى رأى ، يعتقد اعتقادا سليما صحيحا ان رأيه ، هو رأى السليم الذى يبتغى به مصلحة البلاد ، فالتعاون على هذا الاساس هو الذى أسأل الله ان يستمر دائما وجهتنا جميعا » .

وانتخب الاستاذ محمد توفيق خليل ، والاستاذ على السيد أيوب وكيليه وأولهما ، دستورى ، وثانيهما سعدى ، وكان ذلك باتفاق مسبق مع الحزبين اللذين يشكلان الاغلبية البرلمانية .

والذى يجدر بنا ان نلاحظه أنه منذ بداية الدورة البرلمانية فى ١٥ نوفمبر ١٩٤١ - وكان افتتاحها الرسمي ، قد تأجل ثلاثة أيام بسبب وعكة ألمت بالملك - حتى سقوط وزارة حسين سرى باشا فى أوائل فبراير ١٩٤٢ ، كانت تعترض البلاد مشكلتان عويصتان للغاية أولاها الغزو الخارجى ، الذى كانت تقوم به وقتئذ قوات روميل فى الصحراء الغربية وثانيتهما صعوبة الحصول على

المواد الغذائية ، وغلاء المعيشة بشكل جعل اغلبية سكان البلاد يجدون صعوبة في الحصول على بعض المواد الغذائية ، اما لعدم وجودها ، واما لعدم قدرتهم على دفع اثمانها المرتفعة !

فى مجلس النواب استجوب الأستاذ حسن صالح الجداوى ، وزير التموين عن احوال مدينة السويس من حيث تموينها بالدقيق لان الناس لا يجدون قوت يومهم بها .

وكان مما قاله الأستاذ الجداوى ، وهو يشرح استجوابه : لا بطمع مدينة السويس ، فى أن يكون لها مركز خاص ، أو فى أن تعامل معاملة خاصة ، وإذا كنت قد وجهت هذا الاستجواب ، فلأنى اعتقد انه إذا كانت امور التموين تجري فى جميع بلاد القطر ، على النحو الذى تجرى عليه فى مدينة السويس فلا شك أننا قادمون على شر ما يمكن توقعه من خوف مجاعة . تشكو مدينة السويس من الشكوى منذ أكثر من ثلاثة أشهر ، وفيها اناس يقفون أمام المخازن طول اليوم ، يطلبون اللقمة فلا يجدونها وفيها نساء يذهبن الى المخازن ويقضين الساعات الطويلة بل النهار كله فى انتظار الحصول على الخبز ، ثم يعلن الى بيوتهن دون الحصول عليه فاذا رجع أزواجهن من أعمالهم لا يجدونه اللقمة يسدون بها رمقهم .

نعم تشكو مدينة السويس من هذه الحالة ، الى حد أننى اليوم فقط ، لا أمنس ، ولا أمس الأول ، لم أجد لى نفسى رغيفاً آكله وقت الغذاء ، ورغم أن معالى وزير التموين أكد لى أن الحالة تحسنت كل التحسن

وأنى لا أعدو الحقيقة فيما أقول ، ولا أحاول المبالغة لاستمالتكم الى جانبى واعتقادى أن السبب الذى لا سبب سواه فى عدم وجود الدقيق ، والخبز بكمية وافية ، هو الفوضى السائدة فى مسائل التموين بصفة عامة ،

ويقول الأستاذ الجداوى : ان من السهل أن نضع العيب كله على كاهل وزارة التموين ونستريح ، ولكن الواجب علينا ان نبدلها على الطريقة المثلى التى تساعدنا ، على القيام بذلك ، لا ان نقول أنها مخطئة ، وننتظر حتى يجوع الناس فلا تكون هناك فائدة فى العلاج .

ويقول الأستاذ الجداوى ، ان وزارة التموين — فيما يتعلق بالسويس — وفقت التوفيق كله فى أن تبيع الدقيق للمخابز ، وان تهيب بالناس ، أن يأخذوا منها حاجاتهم من الخبز ، ولكنها تناست ان ذلك ليس فى مقدور كل انسان ، وان هناك عائلات تصنع خبزها بنفسها مراعاة للإقتصاد ، ان بعض الطبقات الفقيرة تتخذ من صناعة الخبز تجارة ، حيث يقبل العمال على شرائه لأنه يباع بثمان بخس والحصول عليه ميسور ، اذن لا يصح الاكتفاء بتوزيع الدقيق على المخابز فقط

لان هذه المخابز قد اعدت حصيلتها لعدد محدود ، هذا فضلا عن انعدام الرقابة على المخابز ، مما جعل اصحابها يحتالون للتخلص من التسعيرة بالا يخبزوا الا قبيل ساعة البيع ويضعونه اقل تضججا وبطبيعة الحال أثقل وزنا من الخبز العادى .

ولما كان العرض اقل من الطلب فان الأهالى يتدافعون على أبواب المخابز ، مما يؤدى الى الشجار بل الى الطلاق فى بعض الاحيان كما حدث فى السويس حيث عاد أحد الأزواج الى بيته فلم يجد خبزا ، فطلق امرأته من أجل ذلك .

واقترح الاستاذ الجداوى الاستيلاء على المخابز والاشراف على ادارتها ، كما اقترح توزيع الخبز بالبطاقات كما هو الحال بالنسبة للبترول ، واذا كان للأحكام العرفية منافع ، فهذه تكون أولى منافعها .

ورد الاستاذ محمد حامد جودة وزير التموين فقال : « ان السويس اسعد حالا من غيرها من المدن المصرية الأخرى ، ومن سوء حظ السويس انه لا يوجد بها الا مطحن واحد !

ويقول وزير التموين ، لقد انتقد النائب المستجوب وزارة التموين لانها كانت تمول مدينة السويس كل مرة بما يكفيها مدة عشرة أيام فقط ولعل حضرته لم يسمع أن مدينة القاهرة فى الوقت الذى كانت تعطى فيه مدينة السويس المؤونة الكافية لمدة عشرة أيام ، كانت القاهرة تمون يوما بيوم ، وان اليوم الذى أمكن فيه إعطاء مدينة القاهرة ما يكفيها من الدقيق لمدة اسبوع ، كان من أبهج أيامى ، .

وعن فكرة الاستيلاء على المخابز ، قال وزير التموين : اذا اضطررنا الى الاخذ بفكرة الاستيلاء على المخابز بصفة عامة فسوف نبدأ بتجربتها فى القاهرة ، حتى اذا نجحت قمنا بتعميمها .

وتمنى الأستاذ محمد حامد جودة ، الا يأتى اليوم الذى يوزع فيه الخبز بالبطاقات كما هو الحال بالنسبة للكبروسين الذى زاد على مقطوعيته العادية للبلاد بحوالى ٥٠% بعد توزيعه بالبطاقات .

وينصح الاستاذ الجداوى وزارة التموين بالا تسير على طريقة النعامة التى ما ان نضع رأسها فى الرمال حتى تظن أنه لن يراها أحد « أنى أربأ بمسألة التسوين ، أن تكون محل مغالطات فى الوقت الذى نجد فيه فى مدينة السويس مئات من الأشخاص ينامون على الطوى ، حتى اذا ما أصبح الصباح عمدوا الى الاستجداء ، هذه الحالة ما أظن أنها ترضى معالى الوزير ، أنى أشكو بل أستصرخ بلسان قوم جياع قد يمتد ما يقاسونه الى غيرهم من سكان المدن الأخرى فهل يقال عن هذه الشكوى أنها استهزاء !! » .

وينفى النائب محمد لبیب قورة أن تكون فى مصر مجاعة ، ويسمى ما هو حادث بها جشع بعض الأهالى واحتفاظهم بما عندهم من فائض المحصول ، ولا بد من الضرب على أيدي المخزنين والجشعين بيد من حديد ، وينادى النائب قورة بأن تشكل من بيننا لجان فى كل مركز لتتعرف المساحة التى يملكها كل فرد ، وكيف تصرف فى محصوله ولترشد عمن لديه ما يفيض عن حاجاته وإذا لم نقم بذلك نحن نواب الأمة ، فأولى بنا أن نجوع ، ويأكل المحتاجون » .

ويصفى المجلس طويلا لكلام النائب محمد لبیب قورة .

ويؤيد حسين سرى باشا رئيس الوزراء اقتراح النائب محمد لبیب قورة .

وتنتهى مناقشة الاستجواب ، ولا يتقدم احد بأي اقتراح ، فينتقل المجلس الى جدول الأعمال !

وإذا كان الحديث عن جلسات مجلس النواب فاننا لا بد أن نشير الى أنه فى تلك الجلسة ، التى نوقش فيها استجواب التموين فى مدينة السويس ، جلسة ٢٢ ديسمبر ١٩٤١ ، كان النائب سليمان الكارم ، قد وجه سؤالاً الى وزير المعارف العمومية بخصوص ملاحظ عمال تونة الجبل ، الذى فصلته كلية الآداب من عمله فى ٢٩ يناير ١٩٤١ ، قبل أن يصدر القضاء كلمته فى التهمة الموجهة اليه ، مع أنه قضى بالحكومة أكثر من اثنتين وثلاثين سنة ، وقد أصدرت محكمة ملوى حكماً ببراءته ، ونصت فى حكمها على أن التهمة التى فصلته كلية الآداب من أجلها ملفقة ، هل يعد الوزير بالعمل على عودة الملاحظ المذكور الى عمله ، أو الى أى عمل آخر ؟ » .

ويتولى الأستاذ ابراهيم عبد الهادى وزير الاشغال الرد نيابة عن وزير المعارف العمومية د. هيكى ، فيؤكد أن الموظف عندما قدم الى المحكمة لم يكن أمامها الا تهمة السرقة التى برأته منها ولم يكن أمامها موضوع مخالفاته الادارية لتبلى رأيها فى تلك المخالفات ، ويودع وزير المعارف بالنيابة مكتب المجلس صورة من تقرير وكيل الكلية د. محمد عوض محمد الخاص بهذا التحقيق ، ومن تقرير الدكتور عوض يظهر ان الملاحظ قد استغل سلطته أسوأ استقلال فى اهانة العمال وضربهم بالسوط حتى جعلهم يخشون جانبه ، وأنه كان كثير الكيد للموظفين المنقذين ، وأنه اعطى أحد الجزائريين - كان مدينا له - تمثالا ، صغيرا من البرونز لأوزويس بصفة رهن الى أن يقوم بسداد ما عليه من دين ، وأنه - أى الملاحظ - كان كثير الشغب حتى أنه أسس حزبا من العمال له رئيس ووكيلان و ٠٠ و ٠٠ وقد قام هذا الحزب فعلا بحركة اضراب للمطالبة برفع الأجور و ٠٠ و ٠٠ .

ويوجه الدكتور / محمد عوض محمد ، المحقق بالكوم الى الأستاذ الجامعي الذي كان يشرف على حفائر تونه الجبل لأنه لم يتخلص من الملاحظ المذكور قبل ان يستفحل شره .

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر ، والشيء هنا الاسئلة التي كانت توجه من النواب ، الى الوزراء ، فاننا نذكر ان الاستاذ عبد المجيد الرمالى قد سأل وزير المعارف عن قيمة ما صرف على المجمع اللغوى منذ انشائه لغاية الان ؟ وهل تستطيعون معاليكم أن تبينوا الفائدة التي عادت على اللغة العربية وعلى البلاد من تأسيس ذلك المجمع ؟ وينولى د . هيكمل الرد على سؤال النائب بما يفيد أن المجمع قد عنى بوضع المصطلحات العلمية والتوفيق بين ما يستعمل فى مصر ، وفى سائر البلاد العربية فوضع نحو من أربعة آلاف مصطلح فى علوم الاحياء ، والطب ، والطبيعة ، والاسلكى ، والرياضة ، والتاريخ ، والطباعة والتصوير ، والموسيقى ، والفلسفة والقانون ، وأكثرها مما يدخل فى كتب التعليم الثانوى والوزارة تطبع هذه المصطلحات لتوزيعها على المدرسين والمعلمين تعميما للانتفاع بها ، وكذلك أقر المجمع قرارات لغوية أريد بها تيسير اللغة وتطويعها لحاجات العلوم ، والفنون ، ويبلغ عدد هذه القرارات نحو من مائة قرار كان لها أثر كبير فى وضع المصطلحات وجعلها عربية فصيحة ، وقد بلغ ما انفق على المجمع الى الان نحو ستين ألفا من الجنيهات منها نفقات تأسيسية ، ومكافآت الاعضاء ، ومرتبات الموظفين ، ونفقات طبع المجلة ، ومحاضر الجلسات ويقول د . هيكمل : لست اشك فى أنه متى أتم المجمع مهمته وظهرت المعاجم التى يعمل الآن على نشرها تيسيرا للغة واحياء لما يجب أن يحيا فيها فسيقدر المتكلمون بالعربية فى أنحاء العالم كله : ان ما ينفق على المجمع الى ذلك اليوم ، سيكون قليلا بالنسبة للنتيجة العظيمة التى نرجو ان يحققها المجمع » .

ولكن النائب عبد المجيد الرمالى يقول لا يستطيع أن أفهم ماذا تفيد البلاد من كلمات عرعور ، وشاطر ومشطور وجماز ، حتى يصرف عليها ٦٠.٠٠٠ جنيه من مال الدولة .

ويضحك النواب على تعليق زميلهم ، كما يضحكون أيضا لرد وزير المعارف الذى قال فيه : أؤكد لحضرة النائب المحترم ان « عرعور » ليست فى المجمع » .

ومرة أخرى ، يعود مجلس النواب فى ٥ ، ٦ يناير ١٩٤٢ ، ويعسود الشعب معه ، الى بحث موضوعات التموين فتقدم استجابات عديدة الى وزير التموين : عن اختلال شئون التموين ، والتسعيرة ، وعما يعانيه الفقراء فى حصولهم على قوتهم اليومى ، وعن سياسة الحكومة نحو تموين البلاد ، وعما وصلت اليه حالة المعيشة من سوء ، مما يشبه المجاعة وعن منع تصدير القمح ودقيقه الى بلاد النوبة .

وكان أول المستجوبين الاستاذ على المنزلاوى بك ، الذى قال أن مسألة التموين تسير من سيىء الى أسوأ ، وأنها تمشى عرجاء بلا ضابط لها ، وإن المنوط بهم الرقابة على التموين لا يحسنون الرقابة .

وكان من بين ما قاله النائب على المنزلاوى بك : الامة السوداء الاعظم منها الفقراء ، والعمال يثنون أنينا شديدا ، وقد رأيناهم فى الاسبوعين الماضيين يلتجئون للمخابز فلا يجدون الخبز ووقع ما يشبه الاضطراب فى عاصمة المملكة وقد رايتهم جميعا باعينكم مثلما رأيت هذه الحالة المحزنة .

ويشير النائب المستجوب الى أن الحكومة أجازت فى ١٩٤١ تصدير ٥٢٣ ألف أردب من الحبوب الى الخارج ، ويثور النواب مطالبين النائب بتحديد التاريخ ، وهل كان التصدير فى أول الموسم ، أم فى آخره ، وهل كان الشحن قبل قرار منع التصدير ، أم بعده ، ويحيل النائب المستجوب زملاءه الى اسماعيل صدقى باشا الذى سمع عنه الرواية .

ويقول الاستاذ المنزلاوى ان التسعيرة انما تطبق تطبيقا حادا قويا وفى جرأة على الزراع فقط ، ولكن على غيرهم تسير الهويينا ، ويظهر أن أصحاب المصانع يعرفون كيف يدافعون عن مصالحهم دفاعا حسنا ، أما الفلاحون فلا يعرفون كيف يدافعون عن شئونهم !

وينهى النائب على المنزلاوى كلامه بقوله : عندما سئلت الحكومة عن السبب الذى دعا احدى الشركات الى عدم صرف اعانة غلاء المعيشة لعمالها ، أجابت الحكومة : أنها ليست لها حق التحكم فى الشركات ، لا . يا أصحاب المعالي الوزراء أؤكد للمجلس الموقر ان هذه المسألة متعلقة فى صميمها بتأمين البلاد وطوائفها فما من شك ان العامل الذى يبيت جائعا يهدد الامن العام بالاخلاق والاضطراب ، ومن واجب الحكومة ان تعمل مقدما على منع هذا الخطر !! » .

ويقول حسين سرى باشا أنه يتفق مع على المنزلاوى بك فى كل ما قاله ، وان الحكومة ستعالج أمر الغلاء أولا بالاقناع ، واذا لم توفق فستتخذ حتما من الاجراءات ما تراه كفيلا بتنفيذ خططها ، فهي تقدر تماما معنى الامن العام ، وما يجب له من حيلة وصيانة !

ويدافع الأستاذ المنزلاوى عن القصابين « الجزائريين » الذين يجدون انفسهم مضطرين الى بيع رطل اللحم الضانى بخمسة قروش ، ونصف ، بينما هم اشتروه من التاجر بستة قروش ونصف ! كما يطالب الاستاذ على المنزلاوى بالاستيلاء على الماشية من تجار الماشية وبيعها الى القصابين مباشرة ، بما يتفق والتسعير الجبرى الذى حددته ! » .

ويطلب الأستاذ محمود سليمان غنام أن يقتصر استجواب الأستاذ عبد الحميد عبد الحق على موضوع الخبز وحده ما دام استجواب الأستاذ على المنزلة شمل التموين ككل !

ويقول الأستاذ غنام : « الجوع كافر ، والجوع لا يمكن أن يعرف هوادة أو مجاملة ، والتاريخ يحدثنا بأن معظم الثورات ، كان الدافع إليها الجوع ، وقد رأينا في القاهرة أفرادا من الشعب يهجمون على عربات مخبز زميلنا عبد المجيد الرمالي ، ويخطفون الخبز لانهم يحسون الجوع ، ولا يجدون من يسمع صيحات هذا الجوع »

وأخشي - الأستاذ محمود سليمان غنام - أن يتهم الشعب حكامه بأنهم لا يحسون احساسه ، بل أخشي ان يقال في هؤلاء الحكام ما قيل في مناسبة فكاهية سواء كانت حقيقية ، أم غير حقيقية ، بأن حاكما رأى شعبا جائعا يصبح من الجوع ، فتساءل عن سبب ثورة الشعب فأخبروه بأنه لا يجد خبزه فقال لهم : فليأكلوا بقلادة ! نعم أخشي أن يعتقد الشعب ان حكامه لا يحسون احساسه وقد سمعتم ما تردد في المجلس في الأسبوع السابق على العيد ، من أن كثيرا من الناس باتوا واطفالهم على الطوى لا يجدون ما يقتاتون به »

ويقول حسين سرى باشا ، رئيس الوزراء : أرجو ألا يكون مفهوما من الكلام ، الحض على الثورة ؟ »

ويقول الأستاذ غنام : لا ، لا ، وهل يعقل ان نحض على الثورة !

ويؤكد الأستاذ محمود سليمان غنام ، ان سبب الأزمة تصدير الحبوب الى الخارج ، ويعارض ذلك وزير التموين !

ويقول الأستاذ غنام ، لقد سئمتنا أساليب الدعاية التي يلجأ إليها وزير التموين الحالي مثل قوله : « ان في القطر من القمح ما يكفي » « لا تخشوا الجوع » ، « القمح متوافر » ، « سيرد إلينا من الخارج ، أو ورد فعلا » .

ويردد الأستاذ غنام المثل العربي القديم الذي كنا نسمعه في المدارس : « أسمع جعجة ولا أرى طحنا » وتقوم في المجلس ضجة ، ويقول الأستاذ غنام : ان قلم الدعاية البريطاني يوزع على الناس في المقاهي والمجالس مطبوعات تنفي ان القوات البريطانية الموجودة في مصر ، هي المسبب عن المجاعة في البلاد » .

ويعترض النائب محمد شعراوي على ما كان ينوي النائب المستجوب محمد سليمان غنام الافصاح عنه من بيان ما يأخذه الجيش البريطاني من حبوب لان ذلك قد يساعده على تعرف عدد القوات البريطانية وهو سر من الأسرار الحربية ، ويضحك النواب وينهي محمد غنام كلمته بتوجيه اللوم ، أشد

الوم الى الحكومة على سياستها المرنجلة التى أدت بها الى هذا الموقف داعيا الله.
أن يزيح عنا هذه الغمة ، وأن يفرج قريبا حالة التموين التى نزلت بنا والله.
لطيف بعباده ! » .

ويشكو النائب محمد شاهين حمزة من حالة التموين فى مديرية أسوان.
التي أصبحت مؤلة للغاية : ان أهل أسوان قوم يصبرون على البلوى ، ولا يشتكون.
الا اذا عز الصبر ، واستحال السكوت : لقد صبروا ، وفقراؤهم يضربون.
بالسياط ، وهم يطالبون بالقليل من القوت ، الذى يقيم اصلاهم » .

ويسأل حسين سرى باشا : هل يضربون بالسياط ؟ ويرد النائب : لقد.
حدث هذا فعلا فى أسوان منذ بضعة أشهر ، ورأيت به بعينى رأسى ! ويقول الاستاذ.
شاهين ان وزير التموين اصدر امرا بمنع التصدير الى بلاد النوبة ، وتمسك
برأيه ، لان أهل النوبة ، وأسوان يجب أن يأكلوا الذرة لا القمح » .

ويقول النائب محمد شاهين حمزة : سمعت أحد العمدة يقول لرجال.
الادارة : ارغمتونا على الا نأكل الا الخبز الذرة فسمعا وطاعة لهذا الامر الظالم ،
ولكن باعتبارى عمدة يحضر الى منزلى رجاله الادارة ، ورجال الصحة ، والمعارف
وهم لا يأكلون الذرة فأعطونا قمحا تقدمه لهم ، وأعاهدكم بأننى عندما أقدم
لهم خبز القمح سأخص نفسى بخبز الذرة ، ليشعروا بالتمييز والفرق الذى
تريده الحكومة ، لا لسبب الا لاننا فقراء فقط ! » .

ويشكو النائب محمود أبو رحاب من عدم وجود الخبز ، وان البعض.
يخلط الخبز بالاسمنت والجبس ، ومسحوق البلاط ، وهذا ما شاهده أحدهم
فى تسعة أرغفة قدمها الى المحافظة ! كما يشكو أبو رحاب من ارتفاع سعر المتر
من قماش الصوف من ١٣٠ قرشا الى ١٩٠ قرشا بسبب الحرب بين أمريكا
واليابان ! وان سعر بكرة الخيط ارتفع من خمسة قروش ، الى خمسة وثلاثين.
قرشا » .

ويقول وزير التموين الاستاذ محمد حامد جودة : ان حبة قمح ، لم تصدر
خارج البلاد وأنه لا شراء للجيش البريطانى ، أو أية سلطة بريطانية للقمح
المصرى ، ومن يعلم بشئ من ذلك فعليه ان يخبرنى به ، أو يدلنى عليه ! وكانت
ثمة عقود بيننا وبين السلطات البريطانية لشراء بعض محصول القمح ولكننا
الغينا هذه العقود » .

وتستمر المناقشة فى أمور التموين ، جلسة أخرى يتحدث فيها اسماعيل
صدقى باشا مؤكدا اننا نقبل على العين والرأس تموين جيوش الحليفة مادامت
فى بلادنا تؤدى لنا هذه الخدمة الكبرى ، ولكن فى حدود مقدرتنا وان من.
واجب الحليفة أن تمدنا بما نحن بحاجة اليه من قمح ، حتى يظهر المحصول
الجديد !

ويقترح اسماعيل صدقي : أن تشتري الحكومة القمح بمعنى ألا يكون مشتر للقمح غير الحكومة ، أى أنه لا يستطيع احد سراه الا من مخازنها وانما بشرط واحد ، هو ان يكون الثمن الذى تشتري به الحكومة ثمنا يجزى متاعب الفلاح ويتفق مع الحالة الحاضرة مع عنائنا فى الحصول على الحاصلات ومع الحالة العامة للفلا ، بحيث لا يختص طائفة الزراع وحدهم بالحرمان من الفائدة .

ويرى اسماعيل صدقي تطبيق ما اقترحه من حل فورا ويرى رئيس الوزراء أن اقتراح اسماعيل صدقي باشا حل عملي ستقوم الحكومة بدراسته ، ككل اقتراح يقدمه أعضاء هذا المجلس .

وتنتهى جلسة ٦ يناير ١٩٤٢ ، والحديث عن التمويل لا ينتهى ، ويتقرر استمرار المناقشة فى أمور التمويل الى جلسة ١٢ يناير ١٩٤٢ ثم الى جلسة ١٣ يناير ١٩٤٢ ، وتنتهى مناقشات جلستى ١٢ ، ١٣ يناير ١٩٤٢ باقتراح تقدم به الأساتذة عبد الحميد عبد الحق ، ومحمد سالم جبر ، وعطا عفيفى ، ومحمد فكرى أباطة ، وعبد الحليم الشمسى ، وعبد الفتاح الشلقامى ، وعبد الفتاح عزام ، هذا نصه :

« بعد سماع البيانات والمناقشات التى دارت حول هذا الاستجواب يرى المجلس ان شئون التمويل مضطربة ، وأن الوسائل التى اتخذت الى الان ، لم تؤد الى نتيجة مرضية ، وانها لم تعرض خطة عملية مؤكدة يطمئن اليها المجلس لتمويل البلاد ، حتى ظهور المحصول الجديد » ولا يوافق على الاقتراح الا اقلية .
وتعتبر الاستجابات ، كما قال رئيس المجلس منتهية وينتقل المجلس الى جدول الأعمال . وتبدأ فى التاريخ المصرى أخطر سبعة أيام .

الفصل الثانى

أخطر سبعة أيام فى سنوات ما قبل الثورة

● كانت الأيام الثلاثة الأخيرة من شهر يناير ١٩٤٢ ، والأيام الأربعة الأولى من شهر فبراير ١٩٤٢ ، بلا جدال ، من أخطر أيام مصر ، على الإطلاق ، لا على الصعيد المحلى وحسب بل على الصعيد الدولى ايضا : كانت - مثلا - قوات روميل توالى تقدمها السريع فى الصحراء الغربية من الأرض المصرية بينما كانت قوات بريطانيا ، تواصل تقهقرها غير المنظم ، داخل الاراضى المصرية ، فى اتجاه الاسكندرية •

وكانت قوات الاحتلال البريطانى فى مصر تتأهب - كما تؤكد الوثائق الرسمية - لاغراق الدلتا المصرية رغبة فى اعاقه زحف قوات المحور ، كما كانت تلك القوات تهرب ما لديها من وثائق وشخصيات مصرية موالية لبريطانيا الى السودان حتى لا تقع فى أيدي قوات المحور ، و • و •

وكان الشعب المصرى ، كراهية منه للاحتلال البريطانى ، الذى أذاق مصر الامرين قرابة ستين عاما ، يتمنى من صميم قلبه لو توالى الهزائم البريطانية فى الصحراء الغربية وفى غيرها من الاراضى المصرية ولو استمرت الانتصارات الألمانية على القوات ، البريطانية ، فلم يكن الشعب المصرى قد جرب بعد الاحتلال الألمانى ، كما جرب الاحتلال البريطانى ، كما ان دعاية المحور كانت قد أحرزت عند الجماهير ، المصرية نجاحا ما بعده من نجاح ، بينما فشلت الدعاية البريطانية فى جذب جماهير الشعب ، الى صف بريطانيا : بريطانيا ، التى كذبت على مصر فى الحرب العالمية الأولى عندما دعتها ، الى الوقوف الى جانبها على أن تعطىها حق تقرير المصير ، بعد أن ينتصر الحلفاء فى تلك الحرب فلما انتصر الحلفاء نكثت بريطانيا ، بوعودها ، لمصر ١١ • •

وقد انطلقت المظاهرات في كثير من أرجاء القاهرة في تلك الأيام ،
الخطرة ، وكان أكبر تلك المظاهرات خطرا ، وخطورة تلك التي انفجرت في اليوم
الثاني من فبراير ١٩٤٢ ، وانفجر معها الهتاف المعروف : الى الامام ، يا روميل
الى الامام يا روميل !!

وكانت وزارة حسين سرى باشا تلفظ في تلك الأيام أنفاسها الأخيرة فقد
تكاثفت كل القوى السياسية الموجودة في مصر ، وقتئذ على اغتيالها غير متجاوزة
عاما ، ونصف عام من حياتها الشاقة المتعبة ، وكانت كل قوة سياسية في مصر
تستهدف من اغتيال وزارة حسين سرى باشا ، أغراضا خاصة بها : الوفد المصرى
الذى أعلن الحرب على حسين سرى باشا ، ووزارته لانه أدخل أعداءه الألداء
السعديين في الحكم والذى ضحك على الوفد عندما رفع شعار الوزارة القومية
ولم يكن يريد تحقيق ذلك الشعار .. القصر ، الذى كان قد ضاق
ذرعا ، بعجرفة حسين سرى باشا ، واعتماده الدائم ، على الانجليز ، والذى كان
قد احين اهانة بالغة من جراء الاجراء ، الذى اتخذته وزارة حسين سرى باشا
بدون استئذان الملك في قطع علاقتها بحكومة فيشى و .. و

وكذلك حزب الأحرار الدستوريين ، وحزب الهيئة السعدية ، رغم
اشتراكهما في وزارة حسين سرى باشا ، في المسئولية الوزارية ، الا ان وزراء ؛
هذين الحزبين ، قد ضاقوا ذرعا ، بأسلوب حسين سرى باشا في التعامل معهم ،
ومفاجأتهم ، بالقرارات الوزارية الهامة ، التى كان يتفق مع دار السفارة
البريطانية عليها ، ثم يحرمهم - حتى في مجلس الوزراء - من حق مناقشتها -

الوزراء الدستوريون والسعديون كانوا في مقدمة ، الذين يتمنون ان تجيء
نهاية وزارة حسين سرى باشا ، اليوم ، قبل الغد ، والغد قبل بعد الغد .

هذا الى جانب ان السفارة البريطانية قد تعبت كثيرا من الوقوف ، الى جانب
تلك الجبهة - وزارة حسين سرى باشا - كما تعبت من حمايتها والدفاع عنها ولم
يكن الوقت يسمح ابدا بأن تبقى في الحكم في تلك الايام الخطيرة وزارة لا تمثل
الشعب من قريب ، أو من بعيد .

فاذا اضفنا الى ذلك كله ، ان حسين سرى باشا كان بدوره قد ضاق ذرعا
بكثرة السكاكين ، التى كانت تنهال عليه ، وعلى وزارته ، من الاصدقاء ، والخصوم
كما ان الرؤية ، امامه كانت قد أصبحت متعذرة بل متعسرة ، للغاية ، حتى لقد
ترك اخطاها ، العنيفة التى تهتف ضده ، وضد وزارته ، والتى تنادى « الى
الامام يا روميل » ، تركها لعلها تكون بمثابة عملية تنفيس للشعب فكانت الطامة
القاضية عليه ، وعلى وزارته .

١٠ وبعد ذلك كله بل فوق ، ذلك كله كان الشعب قد ضاق ، إلى أبعد حدود الضيق بوزارة حسين سرى باشا ، التي فشلت في أن تحمي البلاد ، من الغارات الجوية الألمانية والإيطالية والتي فشلت في نفس الوقت في أن توفر للشعب - على النحو الذي فصلناه في الفصل السابق - رغبة العيش .. رغبة العيش ، لا أكثر ولا أقل ! .. ولذلك تكاثفت كل الجهود ، وكل القوى .. رغم الاختلاف فيما بينها ، وبين بعضها حول الأسباب والنتائج .. على اسقاط وزارة حسين سرى باشا ، التي لم يذرف احد ، حتى حسين سرى باشا ، نفسه دمعة واحدة عليها ،

ولان ، تلك الأيام السبعة من أخطر ، أيام التاريخ المصري فانا نستأذن القارئ الكريم ان نتوقف عندها بعض الوقت خاصة وان الآراء لم تستقر ، بعد حول مسئولية كل ما يتعلق بالاحداث ، والحوادث التي وقعت في تلك الأيام ..

واتساقا مع منهجنا العلمى ، في تناول أحداث ، وحوادث سنوات ما قبل ثورة ١٩٥٢ فانا سندع - في البداية - من شاركوا ، في صنع أحداث وحوادث تلك الايام السبعة وكذلك من كانوا على مقربة من تلك الاحداث والحوادث ، ليقولوا ، كلمتهم ، كما هي بدون حذف ، أو اضافة ..

وبعد ذلك ندع ، المؤرخين والسياسيين لتناول تلك الأحداث : ما الدافع ، اليها ؟ من الذى دبرها ؟ ولماذا دبرها ، أو دبر بعضها ؟ .. وقد سبق لنا أن ناشدنا ، كل من لديهم معلومات أو بيانات أو وثائق ، عن تلك الأيام - أن يوافونا بها خدمة للتاريخ ، فنحن لا نريد أبدا - كما قلنا مرارا وتكرارا - أن نلقى مسئولية هذه الأحداث والحوادث على فرد بعينه ، أو على حزب بعينه ، أو على جهة بعينها ، رغبة في تحقيق أغراض شخصية فالله وحده يعلم ، أننا قد أسقطنا من حسابنا ، كل غرض شخصي ، كما أننا - ونحن نتناول سنوات ما قبل الثورة - نريد أن نتشبه بالقضاة ، الذين لا يعرفون ، الهوى ، أو الغرض ..

اننا نريد وخاصة بالنسبة لاحداث مر عليها ، أربعون سنة أو أكثر ان نقول كلمة الحق ، وكلمة الحق وحدها ، فلقد ذهب ابطال تلك الحوادث والاحداث الى ربهم ولن يستفيدوا أبدا مما يقال فيهم ، أو عنهم : لم يعد أحد منهم ، بحاجة الى « دفاع ، أو هجوم » ، كلمة الحق وحدها ، هي التي نحن في أمس الحاجة اليها : من أجل الحق وحده ، من أجل الأمانة التاريخية ، من أجل مستقبل أبنائنا ، وأحفادنا ، الذين يجب ، ان نروى لهم التاريخ الحقيقى ، لا التاريخ « الكاذب » أو المزيف وبعد ذلك كله نحاول ، أن نقول ما نعتقد أنه الحق ، على ضوء ما لدينا من وثائق جديدة ومعلومات لم تكن متوافرة لدى أولئك الذين كتبوا عن تلك الحوادث والاحداث وقت حدوثها ..

تاركين الباب مفتوحا على مصراعيه لكل من يريد أن ينقذ ، أو يعقب ، أو
يبدى رأيا جديدا ..

!نها امانة تؤذيها ، كما تؤدى ، الامانات الى اهلها ؟

كلمات حق ، وصدق ، ما أردنا بها الا وجه الله ، والوطن ، وخدمة
التاريخ .. يقول الاستاذ عبد الرحمن الرافعي : استهدفت وزارة حسين سرى
فى أواخر عهدها لأزمات ومشاكل عدة ، أدت الى استقالته ، فالمستوزرون من
أعضاء البرلمان وبعضهم من أعطوا سرى باشا تقديمتهم كانوا يعملون جاهدين على أن
يحلوا محل وزارته فأفسدوا العلاقات مع حكومة فيشى الفرنسية ، وكانت موالية
للمحور ، فأثاروا عليه غضب القصر واضطر صليب سامى وزير الخارجية الى
تقديم استقالته "

وجاءت أزمة التمويل فزادت موقف الوزارة حرجا الى حد بعيد فقد
اضطربت الحالة المعيشية للسواد الأعظم من الناس وخاصة فى توزيع الخبز
ولم يحن الاسبوع الأخير من شهر يناير سنة ١٩٤٢ حتى شبح هذا الغذاء
الاساسى للشعب واستعاض عنه الكثير من الموسرين بالبطاطس والمكرونة وما الى
ذلك ، وصار الناس فى بعض احياء القاهرة يهجمون على المخازن للحصول على
الخبز ويتخطفون الرغيف من حامله فى الشوارع والطرق .

واقترنت هذه الأزمة القاسية بأزمة سياسية حادة ، وقامت مظاهرات
صاخبة لم يعرف على وجه التحقيق مصدرها ، نادى فيها المتظاهرون بسقوط
بريطانيا وهتفوا « تقهمل باروميل .. الى الامام يا روميل » وكان الألمان بقيادة
الجنرال روميل يتقدمون نحو مصر ..

فاضطربت أعصاب الانجليز أمام هذه المظاهرات والهتافات وطلبوا الى
سرى باشا وضع حد لها فلم يستجيب الى طلبهم اذ أدرك أن الزمام قد أفلت
من يده ولم ير بازاء هذه العواصف التى هبت عليه وعلى وزارته سوى
الاستقالة ، فقدمها يوم ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ وبناها على حاجته الى الراحة .

ويقول د. محمد حسين هيكل باشا - أحد أعضاء وزارة سرى باشا - :
كان روميل يتقدم بجيوشه فى أرض مصر ، بعد أن طرد قوات الحلفاء من
ليبيا وقد اجتاز سيدي برانى الى مرسى مطروح ، وعسكر بها وأصبح على بعد
ثلاثمائة كيلو متر من الاسكندرية لكن الحلفاء الذين طردوا من ليبيا قد فتح
أمامهم باب جديد للأمل فقلد أعلن هتلر الحرب على روسيا فى ديسمبر ١٩٤١
وفد ابتهج الحلفاء ، بما حدث بعد ذلك أشد الابتهاج ففتح جبهة جديدة تحارب
فيها ألمانيا من شأنه أن يخفف الضغط على قوات انجلترا وفرنسا الحرة فى
مصر وبخاصة بعد أن عجز الألمان من اقتحام انجلترا ثم بعث هتلر رسوله
« هيس » يعرض الصلح على الانجليز فاعتقلوه الا يدعوا ذلك أولى الأمر فى

مصر للتفكير وعدم الاندفاع ؟ أم أن تقدم الألمان السريع في روسيا وتراجع القوات السوفيتية أمامهم ضاعف الاعتقاد في نفوس الذين كانوا يحسبون ألمانيا لا تقهر ثباتا ، وقوة ؟ الحق أن بعض الوزراء أنفسهم كانوا يميلون إلى هذا الرأي وكان بعضهم يجاهر به مجاهرة ، نبه رئيس الوزارة أصحابها إلى أنها لا تتفق مع دقة الموقف وخطورته ، أيا ما كان الأمر بدأ سرى باشا يشعر بحرج مركزه وقد فاتحنى - د. هيكل باشا - مرة بأننا على أبواب مغامرة خطيرة النتائج ، .

ويقول د. هيكل باشا أن حسنين باشا قد انصل به إذ ذاك أكثر من مرة وأخذ يسأله رأيه في الموقف وقد فهم د. هيكل باشا أن وزارة حسنين سرى باشا لم يبق لها حظ من البقاء بعد أن قطعت علاقات مصر ، مع حكومة فيشي في غياب الملك عن القاهرة فقد اعتبر الملك هذا التصرف تجاوزا من الوزارة لحقها الدستوري وفيه مساس بحقوقه ويقول د. هيكل انه أصبح أحمد حسنين بتأليف وزارة قومية تضم الأحزاب يرأسها النحاس باشا ، أو يرأسها أحد غيره فهذه الوزارة هي وحدها التي تستطيع مواجهة الأحوال العالمية الدقيقة بمن غير أن تتعرض سيادة مصر وحرية أبنائها إلى الخطر .

ويقول د. هيكل باشا أن حسنين باشا قد وافقه على اقتراح الوزارة القومية وقد فهم - د. هيكل باشا - من حسنين باشا في بعض مقابلاته اللاحقة لرئيس الديوان أن النحاس باشا فوَّح في الفكرة وقبلها بل ورحب بها وإن تبنى وزارة حسنين سرى باشا عن الحكم ، رغم اطمئنان انجلترا إلى المجهود الحربى في عهدها لن يحدث فراغا ولن تكون له أية نتيجة تخشى عواقبها .

ويقول د. هيكل : على أن ما كان سرى باشا ، ينقله إلى من أنباء الانجليز لم يكن يبعث إلى النفس مثل هذه الطمأنينة : لقد كان يخبرنى أنه يطمئن لو استطاع أن يستقيل وأنه لم يكن يتردد في تقديم استقالته لولا مخاوفه من نتائج تقديمها وقد فاتحنى فيما يجول بخاطرهم من ذلك ورغب في أن أזור الدكتور أحمد ماهر باشا بمنزله وأن أتداول وإياه الرأي في الموقف ، وكان أحمد ماهر معتكفا إذ ذاك في داره لشلل خفيف أصاب الجانب الأيسر من وجهه فزرت وأفضيت إليه بتفكير سرى باشا في الاستقالة وطالعت به بأسباب هذا التفكير ، وكان كثيرون يظنون أن الدكتور أحمد ماهر باشا سيخلف سرى باشا في رئاسة الوزارة ، لأن رأيه في موقف مصر من الحرب يرشحه لهذه الرئاسة وقد رجاني د. ماهر ، بعد أن تبادلنا الحديث فيما ذكرته أن أرجو سرى باشا ألا يتعجل بتقديم استقالته فقد تتطور الحوادث على نحو يعود به وبالوزارة كلها إلى الطمأنينة للاضططلاع بالحكم على وجه منتج وعلم سرى باشا بعد أيام من ذلك ، أن مستر سمات السكرتير الشرقى للسفارة البريطانية

زار الدكتور ماهر باشا بمنزله وكانت الأمور قد ازدادت شدة ، فرغب الى سرى باشا كره أخرى ان أتداول مع ماهر باشا فى أمر استقالة الوزارة وكنت أشعر شعورا قويا اننا فى الأيام الأخيرة لعهد وزارى غير محسود ، مع ذلك حاول د. ماهر باشا بكل ما أوتيه من قوة الاقناع ان يحملنى على رجاء سرى باشا الا يتعجل بتقديم استقالته فلما بلغت سرى باشا ما حدث قال لى : أتراه يريد منى احتمال هذا الموقف النفسى حتى يشفى فيتولى هو الوزارة خلفاً لى ؟

ويقول د. هيكل انه سأل حسين سرى ما اذا كانت لديه معلومات ترجح هذا الظن فأخبر حسين سرى بأسلوبه الهندسى ان ذلك ممكن ٢٠٪ أما الثمانون فى المائة الأخرى فترجح ان النحاس باشا هو الذى سيتولى الوزارة !

ويقول د. هيكل ان حسين باشا كان مطمئنا الى ان النحاس باشا سيقبل بالوزارة القومية وان كان - حسين باشا - غير مطمئن الى موقف الانجليز .

ويقول د. هيكل ان حسين باشا طلب من انجليزى ان يقابله وكان د. هيكل فى زيارة لحسين فى منزله وعن ذلك الرجل الذى طلب حسين مقابلته قال حسين لهيكل انه صديقى من عهد الدراسة فى أكسفورد وقد كان بعد ذلك محاميا وكان صديقا وفيما للملك ادوارد الثامن وقد بقى الى جانبه فى أيام محنته حين ثار عليه أسقف كنتريرى وثارت على الحكومة البريطانية وانتهى الأمر الى التنازل عن العرش واعتزال الملك وصديقى هذا - صديق حسين باشا - هو الذى كتب لادوارد وثيقة الاعتزال ويقول د. هيكل : قلت لحسين باشا بعد أن أتم حديثه عن صديقه الانجليزى أرجو أن تكون أحسن حالا مع الملك فاروق مما كان صديقك مع الملك ادوارد .

ويقول د. هيكل : ان الانجليز كان لهم نشاط يواجه نشاط السلطات المصرية وقد علمت من بعد أنهم أرسلوا اليه رسولا - الى النحاس باشا - وكان بمضى أياما بالاقصر يطلبون اليه أن يتولى الوزارة ويتركون له الحرية المطلقة فى تأليفهما أما وقد خطب النحاس باشا قبل ذلك من قبل القصر فى تأليف وزارة قومية تضم الأحزاب المصرية كلها فلقد أصبح له الخيار بين قبول هذا العرض المصرى وبين هذه الحرية التى تركها له الانجليز وأظهروا معها انه يستطيع ان شاء أن يؤلف وزارته وقدية صرفا !

ويقول د. هيكل أيضا انه الجمهور المصرى وبخاصة جمهور القاهرة سريع الى البرم بأية وزارة تقضى فى الحكم ما يزيد على العام فهو يتربص بها للدوائر ويرجو أن تزول وقد علمت تجارب السنين هذا الجمهور ان البرلمان لم يسقط وزارة قط لأن أى وزارة لم تبق فى الحكم فصلا تشريعيا كاملا وإن أيدتها فى

البرلمان الأغلبية كما علمته أن حركة الاضطراب في العاصمة هي التي تدفع الوزارة للاستقالة وقد شجعت أبناء الحرب وتقدم الألمان في أرض مصر على خلق جو ملائم لعناصر الاضطراب لذلك قامت المظاهرات تنادى نداءات عداوية ضد انجلترا وذهب بعضها الى السفارة البريطانية يلقي صيحات مهينة لهؤلاء الانجليز الذين ينهزمون أمام الألمان وتنادى : تقدم يا روميل ، الى الامام يا روميل ، اينانا بسخطها على الانجليز واغتيابها بأن يسحقهم هذا القائد الألماني الظافر .

ويقول د . هيكل : أن حسين سرى باشا بعد أن جمع مجلس الوزراء وبلغهم أنه سيرفع استقالته وتلا عليهم نصها سأل زملاءه الوزراء رأيهم في المظاهرات القائمة وهل يجمعها بالقوة فكان رأيى - رأى هيكل - الا يبلغ القمع حد اطلاق الرصاص على المتظاهرين وان بلغت المظاهرات من العنف أعظم مبلغ فليس من حق وزارة مستقيلة ان تسفك دما لأى اعتبار .

وتقول الوثائق البريطانية على النحو الذى قام بتلخيصها د . يونان ليب رزق : أن سير مايلز لا ميسون قدم فى تقريره السياسى عن عام ١٩٤٢ وصفا لوضع حكومة حسين سرى باشا خلال الأسابيع الأولى من هذه السنة ببناء التقرير بالتنبؤ بأن أيام سرى فى الوزارة قد أصبحت معدودة ويحدد خمسة أسباب وراء هذا التنبؤ على النحو التالى :

١ - ان رئيس الوزراء قد أصبح عرضة فى الأيام الأخيرة لهجوم مستمر من جانب القصر وان هذا الهجوم يعود الى على ماهر الذى نجح فى اقناع الملك فاروق بأن رئيس وزرائه يوجه كل اخلاصه للمصالح البريطانية فقط .

٢ - ان وزارة سرى أصبحت عرضة وبصورة منتظمة للهجوم من جانب من أسماهم لاميسون العناصر الرجعية داخل القصر وخارجه ويشارك فى هذه الحملة الطلاب والمنظمات الدينية والازهر وصنائع على ماهر فى الادارة .

٣ - انعكست تلك التغييرات على وضع وزارة سرى فى البرلمان فبعد ان شعر النواب ان خصوم الوزارة قد أصبحت لهم اليد العليا فى القصر بدأت الأحزاب التى يمثلها هؤلاء « السعديون والأحرار » فى السعى للكسب من الموقف بالتطلع الى المنصب الكبير ، منصب رئيس الوزراء !

٤ - ومن خارج البرلمان حول الوفد بنادقه من الاتجاه نحو البريطانيين الى الاتجاه نحو رئيس الوزراء الذى وقف وحيدا محروما من معونة القصر ومن أى سلطة فعالة على برلمان ليس له فيه من يشبه أزره .

٥ - يضاف الى كل ذلك تعرض سرى باشا للانتقادات المستمرة من كافة الأطراف بسبب فشله فى علاج المشاكل الاقتصادية الناتجة عن ظروف الحرب مثل نقص الأغذية والزيادة العامة فى تكاليف المعيشة .

٦ - في أواخر ديسمبر ١٩٤١ استقال عبد الحميد بدوى وزير المالية من الوزارة . وقد أضافت تلك الاستقالة مزيدا من أسباب الضعف لوزارة سرى باشا حيث ، أن بدوى باشا مع كل أخطائه كان عنصرا من عناصر القوة في الوزارة كما أن استقالته من ناحية أخرى أدت الى إثارة المنافسات بين الحزبين المشتركين في الوزارة « السعديين والأحرار الدستوريين » وقد اضطرب حسين سرى باشا في مواجهة هذا الصراع ، أن يحتفظ بالوزارة الخالية لنفسه وهو بذلك بدلا من أن يرضى الحزبين المتنافسين قد أثار سخطهما !!

وتقول الوثائق البريطانية أيضا في مجال الحديث عن قطع وزارة حسين سرى باشا في ٦ يناير ١٩٤٢ : العلاقات مع حكومة فيشى في إطار السياسة التي ظلت تتبعها في مطاردة كل نفوذ معاد لبريطانيا « أن هذا القرار الذي اتخذ بناء على طلب السفارة البريطانية ما كان يجب أن يؤدي الى اقالة أو استقالة وزير الخارجية » وتقول الوثائق البريطانية أيضا ، أن سير لامبسون التقى بأحمد حسنين في ٢٢ يناير ١٩٤٢ وبلغه أن استقالة أحد الوزراء أو الوزارة نفسها لهذا السبب - قطع العلاقات مع حكومة فيشى - يدفع الانجليز مباشرة وعلى نحو تلقائي ليكونوا طرفا من أطراف الأزمة ويعنى ذلك أن هناك عناصر سيئة في القصر تصر على التخلص من حسين سرى وأنه يطالب باستبعاد هذه العناصر بالإضافة الى استبعاد أفراد الحاشية الايطاليين !! ويوافق القصر في ٢٧ يناير ١٩٤٢ على أن يبقى صليب سامى وزير الخارجية في منصبه على أنه تتنازل السفارة البريطانية عن طلباتها بشأن استبعاد من طلبت استبعادهم من القصر وتجمع المصادر البريطانية على أن على ماهر والقصر كانا وراء تدبير المظاهرات التي قامت في أنحاء العاصمة في ٢ فبراير ١٩٤٢ هاتفة بحياة روميل . الى الأمام يا روميل » .

ويقول مارسيل كولومب ، المؤرخ الفرنسى المعروف بكتاباته الطيبة عن مصر والشرق : ازدادت المتاعب خلال الشهور الأخيرة لعام ١٩٤١ اذ أثار الارتفاع الملموس فى أعباء المعيشة الذى فشل رئيس الوزراء ، فى ان يوقفه احتجاجات قوية فى كل الأوساط ، ويعود هذا الارتفاع فى تكاليف المعيشة لأسباب عدة ، أولا ، نقص المواد الأولية الضرورية ، فالمنسوجات العادية التى يجد فى طلبها الجزء الأكبر من الشعب قد اختفت من الأسواق . أما البترول ، اللازم للاستخدام المنزلى « الكيروسين » فلم يعد بالامكان العثور عليه ، واختفت المواد الضرورية كالزيت والسكر ، وقل المعروض من الخبز وخلط دقيق القمح بدقيق الذرة وضاعف اضطرابات المواصلات من القحط كما لم تؤد القيود التى فرضت على نقل الحبوب من محافظة لأخرى الى تحسين الوضع حتى اقتضى الأمر تخصيص حصة من المواد التموينية لكل محافظة « مديرية » لكن الجهود التى بذلتها فى هذا الصدد وزارة التموين لم تحقق النتائج المرجوة منها . ففقدت الهيئة المختصة بطريقة سيئة وارتكبت كثيرا من الأخطاء -

أما المسئولون الذين وكلت اليهم المهمة فقلد ظلوا يتخطون المرة تلو الأخرى ، وكانوا في مجموعهم غير معدين لتسيير الأعمال المعقدة الخاصة بالمصالح ، المشرفة على توزيع حصص النورين ، كما لم يكونوا في وضع يمكنهم من منع المضاربين من تخزين المؤن أملا ، في ربح فاحش يجنونه فيما بعد ، ولذا انتشرت السوق السوداء في كل مكان و . و . الى ان يقول مارسيل كولومب : في ٢ فبراير قدمت وزارة حسين سري بكامل هيئتها - وكانت تتمتع بدعم السفارة البريطانية - استقالتها ، وقبلها الملك فاروق وانفجرت الأزمة التي نشأت الظروف أن تأخذ مسحة درامية .

وما ان علم الناس يخبر الألمان - حتى عاود المتعاطفون مع المحور ، نشاطهم ودوت في شوارع العاصمة صيحات الهتاف بحياة روميل تطلقها المظاهرات الضخمة التي استوجب الأمر ، منع تجدد قيامها ، وخيبت استقالة الحكومة في هذه الظروف ، الحرجة ، التي تمر بها جيوش الحلفاء كثيرا ، من الآمال وصلت للمساكن حول القصر ، ومضى يوما ٢ ، ٣ فبراير ، دون الوصول الى حل ، كان الملك مترددا ، وقررت السفارة البريطانية أن تتدخل ، ومنذ هذه اللحظة بدأت تتوالى الأحداث .

ومن الوثائق ، البريطانية ، البرقية رقم ٢٩٠ بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٤٢ ، من السير مايلز لامبسون ، الى وزارة الخارجية ، في تلك الوثيقة حديث عن الساعة ونصف الساعة ، التي قضاها مايلز لامبسون مع حسنين باشا : مايلز لامبسون يوضح خطورة الموقف ومدى تورط ، الملك فاروق : حسنين باشا يدافع ، عن الملك في موضوع قطع العلاقات مع حكومة فيشى ، وتوجيهه - أى الملك - ، اللوم ، لرئيس الوزراء ، ولوزير الخارجية لتجاهل موافقة الملك ، في نفس التقرير : اشارة ، الى احتمال تغيير وزاري والى ما قاله لامبسون ، لحسين من أنه لا يجب مواجهتنا بأية مفاجآت فاذا كان على ماهر ، وأصدقائه . قد حاولوا استخدام مسألة فيشى لطرد حسين سري ، وقد اعترف حسنين بذلك وتعهد بأنه بقدر ما يملك من سيطرة ، على الأمور فانه لن يحدث أن تغير - دون موافقته ، وأضاف يقول ان كافة الشلل السياسية مجمعة على عزل سري لأمل كل منهما أن يحل محله : لقد حاولوا ذلك في مسألة القطن ، وحاولوا في مسألة القمح وهم الآن يحاولون في مسألة فيشى ، وعدد حسنين أسماء على ماهر ، ومحمده محمود خليل ، ونشأت والنحاس وأحمد ماهر ، باعتبارهم الرجال الذين يتطلعون الى معهد رئيس الوزراء .

وكذلك ، البرقية رقم ٣٦٢ بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٤٢ : من السير لامبسون الى وزارة الخارجية في لندن : اجتمعت برئيس الوزراء ، وموقفه واضح انه لن يوافق على استقالة وزير الخارجية ، وما لم يعده الوزير الى ممارسة كافة مهام منصبه فان رئيس الوزراء سيستقيل ظهر الأربعاء ٢٨ يناير .

يقول لامبسون : قام رئيس الوزراء بتلخيص سير الأحداث كلها من البداية لحسنيين باشا ، كى ينقلها الى الملك : كيف تم القضاء ، على وسائل اتصال القصر بالعدو واحدة بعد الأخرى حتى لم يعد باقيا سوى مفوضيه فيشى ، وسيسجل رئيس الوزراء هذه الرواية فى خطاب استقالته ليوضح انه منذ تولى رئاسة الوزارة حاول جاهدا ، انقاذ الملك فاروق حتى لا يتهم الملك بالحيانة ، وسيوضح رئيس الوزراء ، انه لن يضحى بأحد وزرائه لأنه قام بناء على تعليمات منه بالقضاء على أية صلة بالعدو ، وأضاف أن القصر ، هو الذى أثار الأزمة لأن القصر تعمد افشاء الأنباء وكان الوزير ، الفرئسى المفوض ، هو أول من كشف منذ أسبوع ، عن تدخل الملك وقلت لغضامته : اننى تلقيت من قبل تفويضا منكم بأن أطلب ابعاد الايطاليين وعبد الوهاب طلعت من القصر . ويقول لامبسون : لا أجد بدلا من إثارة الموضوع عندما اجتمع مع الملك وأطرح ثلاث نقاط : (أ) الايطاليون (ب) عبد الوهاب طلعت ، (ج) استمرار هذه الوزارة فى الحكم ، ويستأذن لامبسون فى أن يتلقى من حكومته التعليمات ، بخصوص النقطة الأخيرة « استمرار وزارة حسين سرى » .

ويقول : لامبسون : أن حسين سرى باشا رئيس الوزراء سأل عما اذا كنا مستعدين لضمان تنفيذ أى خط متشدد نتخذه وانه أجاب بقوله : ليس لدى شك فى هذا الشأن ولكنى أعتقد أن الملك ، عندما يواجه بخطورة المسألة سيكون تحت تأثير تضليل يصل فيه الى حد الرفض وسلطاننا العسكرية على علم كامل بطبيعة الحال بالموقف الأخير ، وبكافة تطورات منذ البداية .

والوثيقة الثالثة التى ينشرها الزميل الأستاذ محسن محمى . برقية رقم ٤٦٧ ، بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٤٢ « من حكومة الحرب الى السير مايلز لامبسون » .

إشارة الى برقيتكم بتاريخ ٢٦ يناير بشأن التهديد باستقالة الحكومة المصرية افرى اوافق على اننا يجب أن نؤيد رئيس الوزراء فى نزاعه الحالى مع الملك أنا لا أستطيع السماح باكرامه ، رئيس الوزراء على الاستقالة بسبب هذا النزاع ان وزير الخارجية الحالى ليست له قيمة كبيرة جدا ، ولكن اذا كانت استقالته ستؤدى الى استقالة رئيس الوزراء وظهور الأمر ، بمظهر انتصار الملك فاروق فانه لا يمكن السماح باستقالة الوزير واذا كانت الاستقالة ستؤدى الى الأمرين ، فلا بد من استبعادها وفى البرقية الرابعة من مايلز لامبسون الى وزارة الخارجية فى لندن - ٢٧ يناير ١٩٤٢ يقول لامبسون : ان الملك - بعد أن قابله لامبسون - أبدى استعداده لارضاء رئيس الوزراء وأن وزير الخارجية سيبقى فى منصبه ، ولكن جلالته طلب محافظة على كرامته ، ان يبقى وزير الخارجية فى فندق مينا هارس ، حيث يوجه الأمر ولكن مع مواصلة عمله كاملا كوزير وطلب الملك مساعدة رئيس الوزراء فى مسألة كرامة جلالته وتوسل اليه ان ينقذ الموقف وانتهر رئيس الوزراء الفرصة كى يقول لجلالته

انه مستشاره الوحيد ، وينبغي أن يكون مستشاره الوحيد وقال أن الأشخاص المحيطين بجلالته والذين يتظاهرون باسماء النصح اليه انما يفكرون أولا وقبل كل شيء في أنفسهم ولا يحملون ولاء له ، وذكر رئيس الوزراء : على ماهر ، محمود خليل ، عبد الوهاب طلعت بالاسم ا وقال رئيس الوزراء : برغم انه لا يتفق مع رأى جلالته فى أن يتظاهر وزير الخارجية بالمرض لمدة أسبوع فانه سيجبر على تنفيذ ذلك حتى لا تتعقد المسألة ولكن جميع الحقوق الطبيعية والمسؤوليات الادارية لوزير الخارجية ، يجب أن تبقى له ، ووافق الملك على كل ذلك .

الفصل الثالث

سؤال تاريخي هام :

**من دبر مظاهرات الى الامام ياروميل !
الانجليز أو على ماهر ، أم المراغى مع القصر الملكى ؟**

حرصت على نشر بعض الوثائق البريطانية الخاصة بأحداث ما قبل ٤ فبراير ١٩٤٢ ، والذي أتيج لها أن ترى النور أخيرا ، بعد أن ظلت لأكثر من ثلاثين عاما سرا من الأسرار البريطانية التى لا يجوز لأحد الاطلاع عليها .
والذى أحب أن أؤكد عليه ، ونحن بصدد نشر وثائق أخرى بريطانية ، وأمريكية بل وألمانية عن أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وما قبلها ، وما بعدها ، اننا لا نعتبر أبدا ما جاء فى تلك الوثائق وقائع مسلما بها ، واننا لا نعتبرها ، غير ملزمة الا لكاتبها فقط أما ما جاء فيها من آراء خاصة ببعض الناس وأما ما جاء فيها خاصا برأى البعض فى بعض الأحداث والحوادث وأما ما جاء فيها خاصا بنسبة بعض الأقوال الى بعض الناس فأمور ، ليس من حقنا أبدا الأخذ بها ، الا اذا أكدتها وثائق أخرى تختلف فى المصادر ، وفى الاتجاهات ، عن الوثائق ، التى نحن بصدد نشرها : ونحن ننشر ما يجيء فى بعض الوثائق الأجنبية على علاقته تاركين للقارئ وحده اصدار الحكم على ما جاء فيها ، ان سلبا ، وان ايجابا مؤكدين - وباستمرار - على أن الوثائق الأجنبية فى العادة لا تخدم الا الجهات ، التى أصدرتها كما ان هذه الوثائق ، ينبغي أن تظل وأبدا ، علامات استفهام تستوجب الرد عليها .

ونعود - بعد ذلك الاستطراد ، الموجز - الى آخر الوثائق ، التى نشرناها فى الفصل السابق ، والتى طار من أجل الحصول عليها زميلنا الأستاذ محسن محمد ، والوثيقة التى نعيها هى البرقية رقم ٢٩٨ بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٤٢ من السفير مايلز لامبسون سفير بريطانيا فى مصر ، الى وزارة الخارجية البريطانية وهى تروى ما دار بين الملك فاروق وبين رئيس وزرائه حسين سرى باشا وقد نشرنا فى الفصل السابق ما جاء عن النقطة الأولى من النقاط ، التى دار حولها الحديث

وعن النقطة الثانية وهي المتعلقة برغبات بريطانيا ، تحدث الملك طويلا عن اخلاص رئيس الوزراء له وطلب الملك من رئيس الوزراء باسم 'هذا الاخلاص' ، انقاذ ، الموقف ، وقد أجاب رئيس الوزراء ، انه مستعد لأن يفعل ذلك ، ويحاول تسوية الأمر ، مع بريطانيا بشرط ألا تكون هناك محاولات خداع في المستقبل ، وأن يدرك جلالتة ان أى ملك ليس من حقه أن يلعب بالنار من أجل أسرته ، وقد طلب الملك من رئيس الوزراء المساعدة لآخراجه من موقف يدرك خطورته الكامنة .

ويقول رئيس الوزراء ، للسفير البريطاني أنه قال للملك : انه - أى حسين سرى باشا - بين نارين ولكنه انتهى الى أنه - أى رئيس الوزراء - وببريطانيا ، يجب أن يعطوا الملك فرصة أخرى .

ويقول سير مايلز لامبسون في برقيته تلك : كانت آخر كلمات رئيس الوزراء هي « اعطوني فرصة » وخشى رئيس الوزراء ، أن يحدد الوقت ، الذي يستطيع فيه الوفاء بتعهداته للسفير .

ويؤكد السفير أن الملك يستطيع أن يفعل شيئا لطيفا يظهر به اخلاصه لحلفائه .

اننى - سير مايلز لامبسون - لا أتذكر عملا واحدا - باستثناء هدية مالية ضعيفة - من جانب جلالتة منذ بدأت الحرب .

ولقد قلت لحسين ، هذا الصباح - ٢٧ يناير ١٩٤٢ - اننى وكثيرين غيرى نشعر بالاشمئزاز لهذا الموقف : لقد كان من السهل على جلالتة أن يقدم على عمل ودى ما : لماذا لا يعرض قصر القبة الذى لا يستخدم الآن كمستشفى عسكري بريطاني ؟ ومن المحتمل ، أننا لسنا فى حاجة اليه ولكن العرض سيكون لفتة طيبة ، ويصر السفير البريطاني ، على ضرورة اخراج عبد الوهاب طلعت ، والاطالين الذين يعملون فى القصر وتقول الوثائق البريطانية أيضا : ان حسين سرى باشا قال لمستتر شون الوزير البريطاني المفوض فى مصر والقائم بأعمال سير مايلز لامبسون الغائب فى رحلة صيد ، لقد التقيت بالملك ، وقلت له اننى سأحدثك اليك ، كخالك باعتبارى زوجا لخالة الملكة لا كرئيس للوزارة ، وعلى الفور قام ، الملك يقبلنى ، ويعانقنى ، ويشكرنى ثم يقول حسين سرى ، لمستتر شون : ان كل رجال القصر يضاعفون جهودهم ضدى : على ماهر ، ورجاله انهم يحركون مظاهرات الطلبة وأنى لا أتهمهم بذلك ولكنه لم يفعل شيئا لوقفها ، وبالإضافة الى على ماهر هناك الشوربجى والشيخ المراغى !

ويؤكد حسين سرى على أنه سيستقبل يوم ٢ أو ٣ فبراير على الاكثر .

ويؤكد حسين سرى باشا - نقلا عن الوثائق البريطانية - اتهامه للشيخ المراغى بتدبير مظاهرات الطلبة ويقول ان الشيخ مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر يتحرك بتنسيق مع على ماهر وغيره من العناصر الشريرة ويقول أيضا - حسين سرى باشا - أنه بلغ المراغى ، اننا لن نفعل شيئا ضد الأزهر اذا اقتصر على النشاط الدينى أما اذا تجاوزه الى النشاط السياسى والشائعات والأقوال الضارة فأننى لن أتردد فى الاستعانة بالبوليس ليتصرف ، ويتخذ الاجراءات المناسبة » .

ويقول حسين سرى أنه رغم أن الشيخ المراغى وعد بمنع هذه المظاهرات ، إلا أنها انتقلت الى جامعة فؤاد ، كما يقول أيضا - حسين سرى باشا - أنه اتصل بحسين باشا ليبلغه استعداداه لقمع هذه المظاهرات بشرط أن يتلقى تأكيداً بأن الملك يسأله وقد أمهله حسين باشا بعض الوقت ثم اتصل به بعد الظهر ، ليبلغه ، أنه ليس للقصر شأن بذلك وأنه - أى حسين سرى رئيس الوزراء - حر فى أن يفعل ما يراه ؟

ويقول سير مايلز لامبسون ، أنه بعد اصرار حسين سرى على تقديم استقالته سأله عمن يقترحه خليفة له ، اذ لا يوجد رئيس وزراء يستقيل الا وفى ذهنه من يخلفه ، ويقترح حسين سرى لرئاسة الوزارة أحد ثلاثة : بهى الدين بركات ، أو محمد حسين هيكل ، أو أحمد ماهر ، ولكن لامبسون يضحك ، وهو يقول له : لا أظنك جادا فيما تقوله ، ما هو تفكيرك الحقيقى ، فيجب سرى بلا تردد : ارسل فى طلب الوفد .

وفى البرقية رقم ٤٤٣ ، بتاريخ أول فبراير ١٩٤٢ من السفير البريطانى الى وزارة الخارجية ، يقول سير مايلز لامبسون : عندما سألت حسين سرى عمن يخلفه اقترح بهى الدين بركات ، أو هيكل ، أو أحمد ماهر ، وعندما سأله ، ماذا تعتقد حقا ؟ أجاب على الفور : أرغموا الملك فاروق على أن يستدعى الوفد وبلغت - سير مايلز لامبسون - فخامته أن هذا بالضبط هو ما وصلنا اليه ، وتقول وثيقة بريطانية أخرى مؤرخة فى ٢ فبراير : أن السفير البريطانى ، اتفق مع حسين سرى باشا على أن يقدم استقالته فى الساعة الثانية عشرة والنصف بعد ظهر يوم الاثنين ٢ فبراير وأن سير مايلز لامبسون سيقابل الملك فى الساعة الواحدة بعد ظهر ذلك اليوم - أى بعد نصف ساعة فقط ليبلغه ضرورة تشكيل وزارة مخصصة للمعاهدة ، قوية تستطيع أن تحكم ويكون لها تأييد شعبى كاف ، كما يبلغ الملك أيضا استدعاء النحاس باشا باعتباره زعيما للأغلبية ويستشير فى أن يؤلف الحكومة الجديدة وأن يتم كل ذلك بعد ظهر غده ، وأن يعتبر الملك مسئولاً عن أى اضطراب يحدث و . . . وتفصل الوثيقة رقم ٤٤٩ « ٢ فبراير ١٩٤٢ » - وهى من السير مايلز لامبسون الى وزارة الخارجية فى لندن - ما حدث بين الملك فاروق وسير مايلز لامبسون وكيف كان

اللقاء وديا أكثر من المعتاد . وقد وافق الملك على ما عرضه عليه السفير البريطاني وأكد أنه قرر بالفعل الاجتماع بالنحاس وأنه - أى الملك - يعمل فى سبيل تشكيل حكومة وطنية ، وبعد أن طلب لامبسون من الملك ألا تكون هناك اضطرابات ، أو متاعب أكد الملك أنه لن تكون هناك اضطرابات وقال أنه - أى الملك - أرسل هذا الصباح « ٢ فبراير ١٩٤٢ » الى الطلبة الذين تجمعوا عند القصر لابلأغهم أن عليهم العودة الى دراستهم والتزام الهدوء . وفى نفس الوقت الذى كان فيه سير مايلز لامبسون يواصل اجتماعاته مع الملك ومع حسين باشا و . . و . . كانت بريطانيا تبحث عن البديل فى حالة ما اذا لم يؤلف النحاس باشا الوزارة .

ويجتمع سير مايلز لامبسون بأوليفر لبتلتون وزير الدولة البريطانى المقيم فى مصر ، وبقائد القوات البريطانية لمناقشة الخطة الموضوعة للتعامل مع الملك فاروق ، اذا ما امتنع عن تنفيذ المطالب البريطانية « الشرعية » التى تستوجبها المادة الخامسة من المعاهدة . وفى هذا الاجتماع يجرى بحث الاجراءات العسكرية لمحاصرة القصر ومقاومة الحرس الملكى فيما اذا اضطروا لاستخدام القوة . وفى هذا الاجتماع أيضا تقرر أن يبلغ السفير البريطانى ، الملك أننا لا نعتبر سلوكه العام سلوك حلفاء ، ثم يطلب منه اعتزال العرش ، وفى حالة موافقة فاروق يستدعى الأمير محمد على ولى العهد ليتولى العرش . وفى حالة رفض فاروق التنازل عن العرش يقوم سير مايلز لامبسون بإبلاغه أنه خلع ويقوم لامبسون بالاتصال بمحمد على ، واذا رفض الأمير محمد على - وهو ما لم يتوقعه سير مايلز لامبسون والمجتمعون معه - فإن مصر ستحكم حكما عسكريا بمقتضى الأحكام العرفية حتى تستقر الأمور فيتولى أحد الأمراء ولاية العرش أو باعداد نظام آخر .

ويطلب سير مايلز لامبسون من وزارة الخارجية البريطانية اعطاء الضوء الأخضر ليمضى فى خطته . وتجتمع حكومة الحرب فى لندن برئاسة ونستون تشرشل .

ويرسل مستر ايدن وزير الخارجية البريطانية برقية عاجلة الى سير مايلز لامبسون ، وقد جاء فى هذه البرقية : ان مستر ايدن يتعاطف تماما مع سير مايلز لامبسون وأنه - أى ايدن - يترك لحسن تقدير لامبسون مواجهة الموقف ، الذى يتطور بسرعة لا تسمح بتبادل وجهات النظر برقيا .

ويطلب ايدن من لامبسون ضرورة اقامة اتصال مباشر مع النحاس قبل اعلان استقالة رئيس الوزراء اذا كان ذلك ممكنا ! ويضع ايدن للامبسون النقاط التى يجب أن يثيرها مع مصطفى النحاس ومن بينها أن بريطانيا لا تعترف السماح باتارة أى سؤال مع اعادة النظر فى المعاهدة مهما استمرت الحرب وكان هذا الموضوع ماثرا من قبل الوفد المصرى فى المذكرة التى بعث بها الى الحكومة

البريطانية - والنقطة الثانية خاصة بمراكز النفوذ الشريرة في القصر التي من مصلحة مصر ، ومصلحة بريطانيا القضاء عليها ، ويقول ايدن بالحرف الواحد وهو يخاطب لامبسون : هل تستطيع اذن أن تعتمد على أن يتبع النحاس نفس الموقف تجاه محسوبى القصر ، والايطاليين ، كما كان رئيس الوزراء الحالى مستعدا أن يفعل ؟ واذا أبدى ايماءة ترحيب بتأييده . فقدم له - بطبيعة الحال - وعدا بذلك واذا كان مستعدا لاضافة على ماهر الى أسماء هؤلاء الذين يرغب التخلص منهم فأننا آخر من يجادله فى هذا القرار . ويعطى ايدن للامبسون حرية التحرك واذا قدم النحاس باشا تأكيدات مرضية بشأن تنفيذ المعاهدة وعدم السماح باثارة موضوع تعديلهما ، واذا قدم فى نفس الوقت استعدادا للتخلص من محسوبى القصر ، فان للامبسون - هكذا قال ايدن بالحرف الواحد - الحرية فى أن يشجع الملك على اتباع نصيحة حسين سرى وتشكيل حكومة وفدية ، وسوف أقدر مثل هذه التأكيدات لا لاني أتوقع بالضرورة أن يفى بها وانما لأنه اذا لم يفعل فانه سيعطينا مبررا قويا لاستبعاده .

ويقول مستر أنتوني ايدن أنه فى حالة ما اذا كان موقف النحاس باشا غير متعاون فلا بد من محاولة اجراء صلح بين الملك وبين رئيس وزرائه الحالى ! ويطلب ايدن من لامبسون مرة أخرى مقابلة النحاس باشا قبل أن يستدعيه الملك .

واعتمادى الراسخ - حتى كتابة هذه السطور - أنه لا توجد وثائق ألمانية ذات قيمة خاصة بالعلاقات المصرية الألمانية لا فى سنوات الحرب العالمية الثانية ، ولا فى سنوات الحرب العالمية الأولى .

وخلال زيارتي لألمانيا الاتحادية - ١٩٧٦ - قضيت أكثر من ثلاثة أيام فى بون ، فى وزارة الخارجية الألمانية ! أتباحث مع المسؤولين عن حفظ الوثائق التاريخية الألمانية ومع كبار خبراء الشرق الأوسط من الألمان وانتهينا بعد بحث طويل شاق ، الى أنه لا توجد وثائق ذات بال عن العلاقات الألمانية المصرية خلال الفترة من ١٩١٤ حتى ١٩١٨ ، وخلال الفترة من ١٩٣٩ حتى ١٩٤٥ .

وقد كان الجانب الألماني يفاجأ بما لدينا من معلومات ووثائق عن العلاقات المصرية الألمانية منذ بداية القرن التاسع عشر وكان يود الاستزادة منها لانها غير متوافرة لديهم .

وربما كان من بين أسباب عدم وجود وثائق ألمانية ذات بال عن موقف مصر والمصريين من الألمان خلال الحرب العالمية الثانية ، أن هتلر ، قبل أن ينتحز أمر بأن تحرق كل الوثائق ، الموجودة فى الرايخستاج « مقر المستشارية الألمانية » .

كما أننى فى نفس الوقت أؤمن بأنه لم تكن هناك علاقات تنظيمية بين الألمان ، وبين بعض المصريين المتعاطفين مع دول المحور ، بقيادة ألمانيا بمعنى أنه لم

تكن هناك ثمة روابط مادية تجمع بين النظام الهتلري ، وبين التنظيمات أو الأشخاص الذين كانوا يميلون الى ألمانيا • وأن المسألة لا تتعدى المشاعر والأحاسيس بالإضافة الى الايمان المطلق ، بأن من مصلحة مصر ، انتصار ألمانيا ، على انجلترا التي أذاقت مصر باحتلالها البغيض الذل ، والهوان ••

ومن الوثائق الألمانية غير المهمة تلك التي نقلت عن السفير الألماني في طهران قبل طرده في سبتمبر ١٩٤١ ، وسؤاله يوسف ذو الفقار ، والد الملكة فريدة ، وسفير مصر في طهران عن مكان على ماهر ، وموقفه وكذلك تلك التي تقول ، أن السفير الألماني في طهران كان يعلم ، أن فاروق يرحب بانتصار ألمانيا وقد اقترح السفير الألماني ، اقامة صلة بين فاروق ، والمحور عن طريق بوخارست •

وعواطف على ماهر باشا ، تجاه ألمانيا ، لم تكن خافية على أحد لا في داخل مصر ، ولا في خارجها ، وكانت الصحف البريطانية تتحدث عنها باستمرار ، وتدعو الى القبض على على ماهر ، أو على الأقل الحد من نشاطه المعادي ، للحلفاء ثم ان موقف على ماهر ، من بريطانيا قد أثر أكثر من مرة في مجلس النواب ، والشيوخ المصريين فعندما يسأل السفير الألماني في طهران زميله سفير مصر في طهران عن مكان على ماهر ، وموقفه لا يدل أبدا على وجود علاقة بين على ماهر والألمان •

وربما كانت الحالة الظاهرة والواضحة التي تؤكد وجود علاقة بين ألمانيا ، وبين أحد التنظيمات المصرية هي حالة د • مصطفى الوكيل نائب رئيس جمعية مصر الفتاة ، الذي انضم الى ثورة رشيد عالي الكيلاني التي قامت في مايو ١٩٤١ ، وكان وقتئذ أستاذا في كلية المعلمين ببغداد وعندما فشلت ثورة رشيد عالي الكيلاني ، انتقل مصطفى الوكيل - وكان طيب الله ثراه من أنقى العناصر الوطنية ومن أكثرها ، اخلاصا - وتضحية وشفافية وصدقا - الى برلين ، الى أن وافاه الأجل المحتوم هناك •

ونعود الى الحديث عن المظاهرات العنيفة التي بدأت في آخر أيام يناير ١٩٤٢ من دار الأوبرا ، الملكية حيث كان يجري الاحتفال بتأبين محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، والتي بلغت الذروة في الجيزة في ٢ فبراير ١٩٤٢ حيث نودي بسقوط ملك بريطانيا ، وحيث تردد الهتاف الشهير : الى الامام يا روميل الى الامام يا روميل ! وقد اختلفت الآراء - ولا تزال - اختلافا بين الحول مدبري تلك المظاهرات

رأى يقول أن بريطانيا ولا شك هي التي دبرتها ، عن طريق سفارتها بالقاهرة وكان الهدف منها خلق حالة من الغوضى والسخط ، تستوجب التدخل الفوري لحماية المصالح البريطانية •

ورأى آخر يقول : أن الوفد المصري - كحزب - هو الذى دبر تلك المظاهرات ، لانه هو الذى استفاد منها اذ جاء الى الحكم ، فى أعقابها ، وعند البحث الجنائى يسأل عن المستفيد ، من الجريمة ليتهم بفعلها ! ورأى ثالث يقول : أن القصر ومن ورائه ، على ماهر باشا ، والشيخ محمد مصطفى الراغى ، شيخ الجامع الأزهر هو مدبر تلك المظاهرات للتخلص من وزارة حسين سرى من ناحية ولغرض وزارة تنتمى تماما الى القصر ولا حراج الانجليز فى وقت هم فيه أضعف ما يكونون وفى وقت تقترب فيه القوات الألمانية من الاسكندرية .

وقد بذلت الكثير من الجهود ، لعل أصل الى مفتاح ييسر لى سبيل التعرف على الأسباب الحقيقية التى أدت الى تدبير تلك المظاهرات ، اذ الثابت ، والمؤكد ، أنها مظاهرات مدبرة ، وليست أبدا بعفوية .

ولم أجد على كثرة ما قرأت ، عن تلك المظاهرات كما لم أجد عند من التمتست عندهم بعض البيانات ما يقنعنى بأن هذه الجهة أو تلك ، هى صانعة مظاهرات الثانى من فبراير ١٩٤٢ .

وقد اقترنت تلك المظاهرات ، باسم الصديقين ، والزميلين رشيد النحال، وعبد السلام وفا ، وهما الوحيدان اللذان تردد اسمهما فى تلك المظاهرات ، وقد عدت الى الزميل الأستاذ عبد السلام وفا أستوضحه وجهة نظره فى تلك المظاهرات التى كان بلا جدال أحد قادتها ، واننى لا تمنى من الزميل رشيد النحال أن يكتب لى كلمة فى تلك المظاهرات ، للتاريخ ، وليس لشيء آخر ، الا التاريخ ، وكلمتا رشيد النحال وعبد السلام وفا سوف تلتقيان ولا شك الأضواء ، على جانب من جوانب تدبير مظاهرات الى الامام يا روميل !

ومن بين ما كتبه لى الأستاذ ، عبد السلام وفا ، ان المناخ السياسى ، والشعبى ، كان مهيبا تماما لقيام تلك المظاهرات اذ كانت وزارة حسين سرى باشا ، قد افتقدت كل تأييد شعبى وكان حزب الوفد حزب الأغلبية غير راض عن وجودها ، ويعتبرها وزارة غير دستورية وانها تغتصب حقه الشرعى ، والدستورى فى تولى الحكم وكان حزب مصر الفتاة ضد تلك الوزارة ، ويعمل بدوره على اسقاطها ، نتيجة اعتقال رئيس الحزب الأستاذ أحمد حسين وبعض قيادات الحزب بالاضافة الى أن الجبهة الوطنية من الشباب المؤيد لسياسة على ماهر باشا قد استطاعت أن تلهب حماس الجماهير ضد الوزارة ، بعد أن اتضح موقفها من مساندة مطالب قوات الاحتلال ولا سيما محاولة اعتقال على ماهر وصالح حرب .

ويقول عبد السلام وفا : انه بعد خروجه من الهيئة السعدية كسكرتير عام ، لشبابها اتصل بعلى ماهر باشا وقابله لأول مرة فى منزله بالزمالك ، لاكثر من ساعتين ، ثم تكرر اللقاء فى اليوم التالى وكان حاضرا ذلك اللقاء صالح حرب باشا وعبد الرحمن عزام باشا ومصطفى الشوربجى ، وقد تمت اجتماعات

أخرى للشباب ، المؤيد ، لعل ماهر باشا فى منزل مصطفى الشوربجي بك فى جاردن سيتى وفى جمعية الشبان المسلمين المركز العام ، ثم فى الفرع الجديد الذى أنشئ فى السيدة زينب لجمعية الشبان المسلمين .

ويقول عبد السلام وفا : انه فى افتتاح الفرع ، الجديد للشبان المسلمين فى السيدة زينب ، أعلن على ماهر باشا عن مشروعه الاجتماعى « يوم الفقير » والذى تحول فيما بعد الى عمل اجتماعى ضخيم ، جمعت له التبرعات الكثيرة والوفيرة ، وتشكل له مجلس ادارة برئاسة على ماهر باشا ، وتولى أمانة صندوقه عبد السلام الشاذلى باشا .

وقد حاربت بريطانيا هذا المشروع وصادرت أمواله .

ويقول الأستاذ عبد السلام وفا : ان شباب الجبهة المؤيد لعل ماهر باشا ، قد استطاع عن طريق ابراهيم دسوقي أباطة سكرتير عام حزب الأحرار الدستوريين الحصول على بضع مئات من بطاقات الدعوة لحضور الاحتفال بتأبين محمد محمود ، وعند وصول حسين سرى باشا الى دار الأوبرا الملكية حيث جرى الاحتفال استقبل حسين سرى باشا بهتافات عداوية من بينها : يسقط سرى رمز المجاعة ، على ماهر رجل الساعة ، يسقط سرى حذاء الانجليز ، وكان حسنين باشا رئيس الديوان الملكى قد حضر الحفل نائبا عن الملك ، فنقل اليه تفاصيل ما حدث فى ذلك الاحتفال .

ويقول عبد السلام وفا : انه كان يعمل وقتئذ موظفا بمصلحة الضرائب التابعة لوزارة المالية ، التى كان وزيرها حسين سرى باشا نفسه ، بعد استقالة د. عبد الحميد بدوى فأصدر قرارا بنقله الى مصلحة الضرائب فى قنا ، وكان هذا آخر قرار اتخذ ، كما يقول الأستاذ وفا ، الذى بادر بتقديم استقالته .

وكانت المظاهرات المعادية لبريطانيا ولحكومة حسين سرى باشا قد بدأت مع أول فبراير فى الأزهر الشريف وفى اليوم التالى - ٢ فبراير ١٩٤٢ - جرى تنسيق بين طلاب جامعة فؤاد ، وطلاب الجامعة الأزهرية ، وخرج طلاب جامعة فؤاد من جامعتهم فى الجيزة متجهين الى قصر عابدين ، وكذلك خرج طلاب الأزهر من الأزهر ، متجهين الى عابدين ، والتقى الجمع هناك ، وتألف وفد يمثل الطلبة قابل أحمد حسنين باشا ، رئيس الديوان الملكى وبدأ واضحا من لقاء حسنين باشا أن القصر مرتاح الى تلك المظاهرات .

ويؤكد الأستاذ عبد السلام وفا على نقطة هامة جوهرية وهى ان البوليس لم يتعرض على الاطلاق لأية مظاهرة من المظاهرات التى خرجت فى ذلك اليوم ، لا لتلك التى خرجت من جامعة فؤاد ، ولا لتلك التى خرجت من الأزهر ، .

والى هنا ينتهى ملخص ما قاله الزميل الأستاذ عبد السلام وفا ، وبقي أن نستمع الى الزميل الأستاذ محمد رشيد النحال الذى أشارت بعض الجهات

الى أنه كان أحد قادة تلك المظاهرات كزميله عبد السلام وفا ، بل اننا لدعو كل من لديه بيانات أو معلومات عن تلك المظاهرات أن يوافينا بها خدمة للحق ، وللتاريخ .

وقد ألقى مصطفى النحاس باشا ، أثناء تأديته الشهادة فى قضية مقتل أمين عثمان باشا بعض الأضواء على مظاهرات ٢ فبراير ١٩٤٢ ، فقال : أنه قبل أن يقابل الملك كان قد سمع أن هناك مظاهرات وهتافات : أقبل يا روميل ، فاروق فوق رأسك يا جوزج ، وكما سمع أن هناك صورا تلقى على الأرض وتطاس بالأقدام .

والطريف أن مصطفى النحاس باشا ، فى بعض أجزاء من شهادته كان لا يتذكر فى أى عهد وقعت تلك المظاهرات . وعندما يذكره الدفاع عن المتهمين فى القضية بأنها وقعت فى عهد حسين سرى باشا يقول : يجوز .

وعندما يسأل مصطفى النحاس عن صاحب المصلحة فى تدبير هذه المظاهرات يستبعد قيام المعارضين لوزارة حسين سرى باشا بتدبير تلك المظاهرات ويبقى الآخرين ولا يحدد من هم الآخرون الذين يعنيههم ؟ وعندما يسأل من الدفاع عما اذا كان يعتقد أن الانجليز هم الذين دبروا المظاهرات ؟ يقول انه لا يعقل أن يدبرها الانجليز ضد أنفسهم ، الا اذا أرادوا أن يجنوا فيها ذريعة للتدخل

الفصل الرابع

الوفد والقصر يتحالفان معا ضد الانجليز حتى ٣ فبراير ١٩٤٢

سبق أن حاولنا الرد على سؤال نعتقد أنه هام ، وخطير ، ظل يتردد قرابة أربعين سنة ، دون أن نتلقى عليه ، اجابة حاسمة ، أو شبه حاسمة ذلك السؤال الهام والخطير هو : من الذى دبر تلك المظاهرات العنيفة التى انطلقت فى ٢ فبراير ١٩٤٢ تهتف بسقوط التاج ، البريطانى ، وتنادى الى الأمام يا روميل ، الى الأمام يا روميل .

وقد أنهينا الفصل السابق بما ورد على لسان مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد ، عندما كان يدلى بشهادته أمام محكمة جنايات مصر ، التى كانت تنظر قضية الاغتيالات السياسية ، مقتل أمين عثمان باشا ، بخصوص تلك المظاهرات ، واستبعاد أن يكون الانجليز هم الذين دبروها ، اذ لا يعقل أن يدبرها الانجليز ضد أنفسهم ، الا اذا أرادوا - كما يقول مصطفى النحاس باشا - بالحرف الواحد - أن يجدوا فيها ذريعة للتدخل !

ونكمل ما أنهينا به الفصل السابق فنذكر ، أن حسين سرى باشا عندما سئل وهو يدلى بشهادته فى تلك القضية - قضية مقتل أمين عثمان باشا - عن المظاهرات التى وقعت قبيل استقالته وعن مدبريها أجاب بقوله :

لقد كانت مظاهرات ، ومظاهرات صاخبة ، ولكننى أرجو أن نرجع الى الورا ، ونتخيل رئيس الحكومة كان حاكما عسكريا ، وكلكم يعلم معنى قسوة الأحكام العرفية ، وأنه من حسن السياسة أن يترك بعض الأحيان صمامات الأمن مفتوحة ، فاذا ما تأكد المسئول عن الأمن أن قيام بعض المظاهرات ليس هاما من الوجهة السياسية ، فيجب أن يتركها حتى يتنفس الناس ، وأؤكد أن المظاهرات لم تكن أكثر من ذلك » .

ويسأل حسين سرى باشا ، عما اذا كان يرى ان حادث ٤ فبراير كان نتيجة لهذه المظاهرات ؟ ويسأل سرى باشا سائله : أتقصد أنه طلب منى أن أقف المظاهرات ؟ ولكن المحامى ، الذى كان قد وجه السؤال الى حسين سرى باشا يعيد صياغة السؤال من جديد ، على النحو التالى :

هل لهذه المظاهرات أى أثر فى حادث ٤ فبراير ؟

ويقول حسين سرى باشا : لا أعتقد مطلقا أن لها أى أثر ولم يطلب منى أحد ، أو يكلمنى فى هذه المظاهرات .

ويؤكد حسين سرى مرة أخرى وهو يؤدى شهادته أن أحدا لم يتصل به لمنع المظاهرات ، وينفى أنه قال للسفير البريطانى أو لبعض الانجليز ، أنه لا يستطيع منع المظاهرات !

ويقول د^و محمد حسين هيكى ، فى شهادته أيضا أمام تلك المحكمة : فى ٣١ يناير ١٩٤٢ ، كنا نقيم حفلة ذكرى محمد محمود باشا فلما انتهت الحفلة حصلت مكيده ضد سرى باشا ، اشترك فى تدبيرها بعض الكبراء .

وعندما يسأل د^و هيكى : هل تعرف العوامل التى أدت الى هذه المظاهرات ، التى أشرت اليها ؟ يجيب هيكى باشا بقوله : لا أستطيع أن أدلى بشئ ، لكن شعورى يوحى بأنه كانت هناك عوامل أخرى كثيرة ، أدت اليها .

والجدير بالذكر أن أحدا من المحامين ، فى قضية الاغتيالات السياسية ، قضية مقتل أمين عثمان باشا لم يوجه أى سؤال عن مظاهرات ٣١ يناير ١٩٤٢ ، ١ ، ٢ - فبراير ١٩٤٢ ، الى على ماهر باشا ، ذلك أن هدف المحامين عن المتهمين ، كان اثبات توريط أمين عثمان باشا ، فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ولم يكن الهدف مساءلة على ماهر باشا ، عن مسئوليته فى تدبير تلك المظاهرات .

ولأنور السادات رأى فى تلك المظاهرات سجله فى كتابه « صفحات مجهولة » ، الذى كتب مقدمته جمال عبد الناصر ، رحمه الله .

يقول السادات وهو يتحدث - فى البداية - عن ٤ فبراير : على كثرة ما كتب عن حادث ٤ فبراير فإن هناك حقيقة لم تنشر أبدا ، ولم تطف بأذهان الذين تكلموا ، ولا الذين سمعوا ، فقد أخذ الناس هذا الحادث بالماخذ السطحي فقالوا : أن مظاهرات سارت فى البلاد تهتف الى الأمام يا روميل فتحركت دبابات الانجليز تفرض النحاس باشا على الملك رئيسا ، لمجلس وزراء البلاد .

ولو قلت اليوم أن هذه المظاهرات قد رسمت رسما ودبرت تدبيرا لما جاوزت الصواب .

ولو قلت انها رسمت ، ودبرت ، لتبرير هذه الجريمة التى ارتكبتها الانجليز ، لما جاوزت الصواب أيضا .

وبقى أن تعرف بعد ذلك اليد التي حركت المظاهرات بليل ، ليل المدير ،
والمحرك ، وناصب الشرك .

لقد كانت البلاد واقعة تحت حكم عرعى ، والذين يقودون مظاهرات كهذه
ان كانوا من الوطنيين فعلا ، لابد أن يقدروا خطورة تظاهريهم ، ودعائهم لروميل
فى بلاد يحتلها جيش الانجليز .

ومع ذلك فقد سارت المظاهرات ، بليل ولم نعرف أشخاص قادتها ولا قبض
رجال البوليس عليهم . ولا تحرش بهم جيش الانجليز المقيم فى العاصمة والذى
لم يجد حرجا فى مهاجمة قصر الملك .

فاذا بحثنا عن الدافع ، الذى صورته انجلترا لهذه المظاهرات لعرفنا كيف
تستطيع الدعاية البريطانية ، وأعاونها فى مصر ، أن تلعب فى فترات الحرج
بعقول العامة من أهل البلاد ، فاذا بالكذوبة تصبح حقيقة تتناولها صحف مصر
اثنى عشر عاما كاملة . ثم ترددها قاعات المجالس النيابية وقاعات المحاكم أيضا
فى قضايا السياسة الكبرى .

أحقا هذه المظاهرات قد سارت فى شوارع القاهرة لتلعب دورا فى هزيمة
الانجليز ؟

انها اذن مظاهرات خطيرة من ورائها تدبير وطنى فاهم ، لما يعمل ، فأين
المدبرون والمحركون ، وأين قصاص الانجليز منهم ، أو قصاص الذين حكموا مصر
بأمر الانجليز .

فان لم تكن هذه المظاهرات بالخطورة الفعلية على كيان الانجليز فى أيام
محنتهم فقيم اذن هذا الاجراء العنيف ، وقد كان أيسر اجراء فى تلك الأيام
كفيلا بقمع مظاهرات لا هى بالخطرة ولا ورائها تدبير ؟

ولكن هناك هدفا ، وقد تحقق هذا الهدف والهدف هو ايجاد مبرر ،
تستند اليه الدعاية البريطانية عندما يتخذ الانجليز هذا الاجراء الاجرامى
الشاذ فى نوعه وقد تحقق هذا الهدف .

واستطاعت انجلترا أن تفرض على الملك حكومة النحاس ويبقى السؤال
الذى لا يزال ينتظر الجواب ؟

لماذا أراد الانجليز هذا وما الذى كلفهم كل هذا التدبير وكل هذه الجريمة .
وكل هذه الدعاية التى اضطروا اليها اضطارا لتبرير فعلتهم ؟

لم تكن المسألة مسألة السخط الذى كان يعم مصر وقتئذ ، ولم تكن مسألة
الخوف من فورة الشعور الشعبى . المضاد للانجليز ، فى وقت يقف فيه الانجليز
فى أخرج موقف من مواقف الحرب العالمية الثانية .

فما كان حادث ٤ فبراير ليستطيع ازالة السخط ولا وقف الشعور الشعبى ، المضاد للانجليز وانما هو جدير بزيادة السخط ، والكراهية وكشف العداء ، سافرا بين شعب مصر وبين حليفه المفروض عليه فرضا ، ضد الاحتلال ، صحيح كان هناك سخط ، وكان فى البلاد نية لانتهاز الفرصة ، وضرب الانجليز من الخلف ، بينما تشتد عليهم نيران روميل من الامام ، ولكن هذا لم يكن كل شىء ، ولم يكن يستحق الوضع الذى وضعت انجلترا نفسها فيه يوم ٤ فبراير المشنوم كانت انجلترا ترى أن هناك تقاربا بين الملك والشعب من ناحية وبين الملك وبين الجيش من الناحية الأخرى فقد كان الملك فى نظر الشعب وفى نظر الجيش أيضا شابا وطنيا وكان محبوبا ، ورات انجلترا أن هذا التقارب سيوجد جبهة متحدة من الجيش والشعب فأرادت أن تحطم هذه الجبهة ، وأن تعزل الجيش عن الشعب ، وكان ٤ فبراير هو الوسيلة لذلك فقد صممت انجلترا فيه على تكليف النحاس زعيم الشعب بتشكيل الوزارة فأصبح الشعب بذلك فى ناحية ، والملك والجيش فى الناحية الأخرى وبدأت انجلترا بعد هذا تقيم سياستها على أساس عزل الجيش عزلا كاملا عن الشعب بتبغيضه اليه واشعار الشعب بأن جيشه هو السوط الذى سيلهب ظهره باسم الملك » .

والجدير بالذكر - وعلى ضوء دراستنا ، للوثائق البريطانية الخاصة بآخر أيام يناير ١٩٤٢ والأيام الثلاثة الأولى من فبراير من نفس العام - أن دار السفير البريطانى لم تكن تعلق أهمية ، على المظاهرات التى قامت فى ٣١ يناير ١٩٤٢ ، ٢ ، ٣ فبراير ١٩٤٢ وكل ما جاء - فى تلك الوثائق - عن تلك المظاهرات ، لا يتعدى اشارات عابرة اقتضاها سياق سرد الحوادث لا أكثر ولا أقل .

جاء مثلا فى مذكرات سير مايلز لامبسون عن أول فبراير ١٩٤٢ : أن حسين سرى باشا رئيس الوزراء تحدث اليه ، عن الشيخ مصطفى المراغى المسئول عن مظاهرات طلبة الأزهر وأن الشيخ مصطفى المراغى يتحرك بتنسيق مع على ماهر ، وغيره من العناصر الشريرة ، وأنه - أى حسين سرى - طلب من الشيخ المراغى التدخل لوقف تلك المظاهرات وأنه - أى الشيخ المراغى - وافق لكن العناصر الشريرة - هكذا قال حسين سرى لسير مايلز لامبسون نقلت نشاطها الى جامعة فؤاد فكانت هناك مظاهرات وشعارات معادية للانجليز ومرة أخرى اشارت الوثائق البريطانية الى أن سير مايلز لامبسون عندما قابل الملك فاروق فى ٢ فبراير ١٩٤٢ قال له « لا ينبغي أن تكون هناك اضطرابات أو متاعب » وأنه - لامبسون - « يفترض أنه سيتم اتخاذ جميع الاحتياطات » « وأن مسئولية خطيرة سوف ينطوى عليها عدم اتخاذ مثل هذه الاحتياطات » .

ويقول لامبسون أن الملك فاروق أجابه بأنه لن تكون هناك اضطرابات وأنه - أى الملك - أرسل هذا الصباح - ٢ فبراير ١٩٤٢ - الى الطلبة الذين تجمعوا عند القصر ، لابلغهم أن عليهم العودة الى دراستهم والتزام الهدوء » .

كل ما كانت تهتم به تلك الوثائق ، كيف يعود الوفد الى الحكم ، ومتى يعود الى آخر ما سوف نفصله فيما بعد .
هذا ويقول د . محمد فريد حشيش فى دراسة له عن الوفد :

ان مظاهرات أول فبراير السبب المباشر للتدخل البريطانى وان كان د . حشيش يشير الى رأى يراه البعض وجيها ، هو عدم وجود تدبير لتلك المظاهرات التى كانت تعبيرا ، عن الاستياء ، العام الذى جمع مختلف طوائف الشعب والدليل على ذلك انه من بين الهتافات التى رددتها تلك المظاهرات المطالبة بالخبز ، ثم انها تتمشى مع ما كان يشعر به المصريون من الاعجاب نحو انتصارات الألمان ولا سيما فى هذه الفترة التى اكتسح فيها روميل جحافل قوات الحلفاء فى الصحراء الغربية على أية حال - حشيش - كانت هذه المظاهرات بمثابة الأسفين الأخير ، لوزارة حسين سرى فقد اضطربت أعصاب الانجليز ، وطلبوا الى حسين سرى القضاء عليها فلم يستجب لانه لم يكن قادرا على كبح جماحها .

والذى أستطيع أن أقوله ، على ضوء دراستى لكل الظروف ، التى أحاطت بتلك المظاهرات وعلى ضوء خبرتى العملية فى تدبير المظاهرات وخاصة فى الفترة من ١٩٤٤ - الى ١٩٤٩ : ان على ماهر والشيخ المراغى وبعض العناصر المعادية للسياسة البريطانية فى مصر ولا نقول للوجود البريطانى فى مصر قد اشتركت فى تدبير قيام تلك المظاهرات التى استهدفت - فى البداية - مجرد احراج وزارة حسين سرى باشا لكى يستقيل تمهيدا لمجيء وزارة جديدة مؤيدة من القصر ، ليس من الضروري أبدا أن تكون برئاسة على ماهر باشا الذى كان قد أيقن ، أن عودته الى الوزارة مستحيلة أو شبه مستحيلة فى ظل الظروف السياسية القائمة وفى وجود سير مايلز لامبسون سفيرا ، لبريطانيا فى وجود أحمد حسنين باشا ، العدو الأول ، لعل ماهر ، فى رئاسة الديوان الملكى ! قامت المظاهرات اذن ولا هدف لها الا المساهمة فى الاسراع باجراء انقلاب وزارى ، ثم تطورت فيما بعد . . اندست فيها العناصر المشبوهة التى نقلتها من المستوى المحلى ، الى المستوى الخارجى ، أى التى جعلت منها مظاهرات معادية لبريطانيا تهتف بسقوط التاج وترحب بمجيء « روميل » وقد تكون تلك العناصر ، ذات اتصال بالسفارة البريطانية فى القاهرة أو بمن على اتصال بالسفارة البريطانية فى القاهرة وقد تكون تلك العناصر على اتصال بالقلم السياسى فى وزارة الداخلية المصرية وقد تكون ذات اتصال بالجهتين معا خاصة وقد كان على رأس الجهاز الادارى فى وزارة الداخلية رسل باشا ، كحكمदार للقاهرة وقد تكون . . وقد تكون .

وقد علمتنا دراستنا التاريخية للمظاهرات فى مصر ، وعلمتنا التجارب أيضا - وهى أصدق وأخطر معلم - ان مظاهرات عديدة قامت فى جامعة القاهرة

سنوات ما قبل الثورة ج ٣ - ٤٩٧

فى سنوات ما قبل الثورة ولم يكن لها من هدف الا المطالبة بالجلء وبوحدة وادى النيل . غير انها بعد ساعة من قيامها تتجه اتجاهات أخرى : تطالب - مثلا بالحزب ، تنادى - مثلا - بحياة زعيم سياسى معين أو بإقالة الوزارة القائمة .

وليس لدينا ما ينفى اشتراك الوفدين فى تلك المظاهرات ، ولو بطريق ، غير مباشر فالذى لا جدال فيه أن الوفد كان سعيدا الى أبعد حدود السعادة لقيام تلك المظاهرات وقد كان فى مقدمة أهداف الوفد « الوقتية » احراج ، حسين سرى باشا ، الذى قطع شعرة معاوية التى كانت تربطه بالوفد والذى أثر مد يده الى السعدين - أعدى أعداء الوفد - وأشركهم فى وزارته .

كما أن الوفد كان يميل فى تلك المرحلة الى اظهار خصومته ، لبريطانيا التى سكتت على تنحيته عن الحكم .

وفى الوقت نفسه كان الوفد يحاول أن يؤكد لبريطانيا ولرجالها فى مصر ، انه لا استقرار للأمور فى مصر ، على الاطلاق بسون عودة الوفد الى الحكم .

وكانت بريطانيا قد غفلت فترة ما عن فهم تلك الحقيقة ، أو حاولت تغافلها فجاءت مظاهرات ١ ، ٢ فبراير ١٩٤٢ لتبرهن من جديد أن وزارات الاقليات ليست أبدا بقادرة على ضمان الأمن والاستقرار فى البلاد فى تلك الفترة الحرجة من تاريخ بريطانيا .

ولذلك اتخذت بريطانيا قرارها الهام والخطير ، بضرورة عودة الوفد الى الحكم وبضرورة عزل الملك فاروق عن العرش ، اذا هو لم يوافق على عودة الوفد الى الحكم !!

ولكن ماذا عن العلاقة بين الوفد ، والقصر قبل أن تقع الواقعة فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ؟

يقول الأستاذ محمد التابعى - نقلا عن أحمد حسنين باشا - أن د. محمد حسين هيكل باشا ، قد سأل حسنين باشا عن سياسته الحقيقية ، وأن حسنين باشا ، قد قال له : سياسته التمهيد لعودة الوفد الى الحكم لانه صاحب الأغلبية الحقيقية ، هذا مع قيام حياة نيابية سليمة ووجود معارضة صالحة قوية تؤدى مهمتها على الوجه الصحيح ، هذا مع الحد من طغيان الأغلبية ، والعمل على وجود معارضة قوية .

ويقول الأستاذ التابعى ، أيضا : « كان مصطفى النحاس باشا ، ومكرم عبيد باشا يمضيان الصيف فى رأس البر فى أمان من الغارات الجوية ، وذات يوم هبط على رأس البر ، الأستاذ مصطفى أمين الذى كان يومئذ رئيسا لتحرير مجلة « الاثنين » وقال مصطفى أمين للأستاذ مكرم عبيد ، أنه جاء يحمل اليه

رسالة من رئيس الديوان أحمد حسنين باشا وفحوى هذه الرسالة أنه اذا « التمس » رفعة رئيس الوفد مصطفى النحاس باشا مقابل جلاله الملك فان التماسه سوف يجاب في الحال وكان مصطفى النحاس لم يقابل الملك فاروق منذ أقيمت وزارته في ديسمبر ١٩٣٧ .

وكان المعنى الواضح من هذه الرسالة أو هذه المقابلة ، المطلوبة أن السراى تخطو الخطوة الأولى في سبيل التمهيد لعودة المياه الى مجاريها بين صاحب العرش وبين الوفد صاحب الأغلبية في البلاد ورحب الأستاذ مكرم عبيد بهذا الطلب وذهب لفوره وبلغه للسيد مصطفى النحاس ولكن النحاس باشا تشكك في صدق الرسالة وفي صدق الرسول مصطفى أمين وقال ما معناه : ان هذا كله كلام فارغ ، وتخدير أعصاب .

وكان رفعتة ولا شك متأثرا بمنورة كفر عشنا يوم زاره عبد الوهاب طلعت باشا ليستشيريه باسم فاروق في الموقف السياسي وكيف فوجيء بعدها بتأليف وزارة حسن صبرى باشا ؟

ويقول الأستاذ التابعى : ان مكرم باشا قال للنحاس باشا : « ان الدليل على جدية أو عدم جدية الرسالة هو أن يطلب الأستاذ مصطفى أمين بالتليفون حسنين باشا ، ويحدثه أمانا في الموضوع ، ووافق مصطفى النحاس باشا وطلب الأستاذ مصطفى أمين أحمد حسنين باشا ، وقال له : مكرم باشا واقف جنبى وعاوز يسمع منك الكلام ، الذى طلبت منى ابلاغه لمصطفى النحاس باشا .

وناول مصطفى أمين سماعة التليفون لمكرم عبيد باشا وقال حسنين لمكرم نفس الكلام الذى كان نقله اليه مصطفى أمين وأضاف أن مقابلة النحاس للملك أمر مرغوب فيه وخطوة لابد منها » .

ويسأل مكرم عبيد باشا ، محدثه أحمد حسنين باشا : عما اذا كان مصطفى النحاس باشا ، يحضر وحده ، أم يحضر هو — مكرم — معه ، فيجيبه أحمد حسنين بأنه : يستحسن لو حضر هو أيضا مع النحاس ؟

ويقول مكرم عبيد : اذن وأنا ألتبس مقابلة جلاله الملك باسم مصطفى النحاس وباسمى !!

ويجيب حسنين باشا : « والالتماس مقبول » .

ويحدد حسنين باشا موعدا للمقابلة الملكية « الكريمة » ويفادر مصطفى النحاس ومكرم باشا مصيف رأس البر ، الى القاهرة .

وفى القاهرة ، يعرف مكرم أن المقابلة ستكون مقصورة على النحاس باشا وحده ، وغضب مكرم وتساءل عن معنى دعوته للحضور الى القاهرة وهل دعوه للحضور كى يبلغوه أن الملك يريد أن يستقبل النحاس باشا وحده . .

ويقول الأستاذ التسابعى : وتمت المقابلة بين فاروق والنحاس وتحديث فاروق ، عن الموقف ، وعما يلقاه من عنت الانجليز واضطهادهم له ، ويسأل رئيس الوفد ، هل يقف الوفد الى جانبه ، اذا اصطدم يوما بالانجليز ؟ وتحمس مصطفى النحاس ، وأعلن أنه وجميع الوفدين يفتدون الملك بدمائهم ، ورقابهم ، ومرور « رفعت » يده على عنقه تأكيداً لمعنى الفداء ، ثم أخرج من جيبه مصحفاً ، وأقسم عليه أنه ورجال الوفد مخلصون لفاروق ، وانهم ، وانهم الى آخره وهكذا محنت هذه المقابلة جميع الآثار السيئة التي كانت خلفتها اقالة وزارة النحاس باشا في ديسمبر ١٩٣٧ وخرج النحاس باشا من مقابلة فاروق وهو يدعو له ولعرشه بالعز والتأييد .

وعاد النحاس ومكرم الى مصيف رأس البر ، ولم يمض على عودتهما ، أيام معدودة ، حتى أقام بعض الوفدين من المصيفين حفلة تكريم لمصطفى النحاس - ولعلها كانت حفلة موعزا باقامتها - وقام النحاس وألقى خطبة شن فيها على الانجليز ، حملة شعواء وأذكر - محمد التسابعى - أنه قال بين ما قاله ، ان انجلترا تزعم انها تحارب من أجل الديمقراطية والحريات بينما هي تحارب الديمقراطية والحريات في مصر ٥٠ ثم دعا رئيس الوفد المصري لجلالة الملك المفدى فاروق وأعلن إخلاصه ، وإخلاص ، الوفدين « لصاحب العرش المجيد » .

وقد كانت خطبة النحاس باشا في رأس البر ، فعلا من أعنف الخطب التي ألحها في حياته : هاجم فيها الانجليز ، وسياستهم في مصر ، كما لم يهاجمهم من قبل على الأقل ، منذ أن وقع معهم معاهدة التحالف والصدقة في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ كانت خطبة النحاس باشا في رأس البر في ٣ أغسطس ١٩٤١ ، وقد قال عن معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا ، انها أصبحت بعد عام واحد من تنفيذها ، غنما للانجليز ، وغرما على المصريين وأن سوء النية في تنفيذها قد بدأ جليا للعيان ، حتى لا تحتاج ، الى مزيد من شرح أو بيان وان الأمر بات يستدعى إعادة النظر في المعاهدة لجعل نصوصها متفقة مع روحها ، وقال أيضا مصطفى النحاس : نصرنا الحقيقة بكل صدق ، وإخلاص وأعلنت الأحكام العرفية علينا وكممت أفواهنا . وتحكمت الرقابة فينا وعدت أنفاسنا ، علينا وكسدت سوقنا وارتفعت أسعار المعيشة وانخفاض سعر نقدنا ، وسخرت قواتنا ومرافقنا ومعداتنا ، ومصالحنا لصالح الانجليز ولن نجن من وراء ذلك كله شيئا بل لقد تدخل الانجليز في شئوننا وتغلغلوا في جميع مرافقنا ، ولم يراع في توزيع القوات ، صيانة أرواح المدنيين مع تحقيق الأهداف العسكرية فأصبحت أنحاء البلاد كلها هدفا لكل غارة ، حتى فقد المدنيون كل طمأنينة وراحة وسلام وقال النحاس باشا : يؤسفني ، أن أصرح بأن الانجليز الذين يحاربون عن الديمقراطية في بلادهم يهابون على العمل ضد الديمقراطية في مصر ، ولا ريب أنه اذا لم تكن الديمقراطية واحدة في كل البلاد ، التي تنصرها فليست اذن هي فكرة يدافع عنها ، ومبدأ ، يناضل من أجله بل تكون هي والدكتاتورية سواء .

هذا ويقول د. عبد العظيم رمضان : ان سياسة الوفاق ، بين فاروق ، والوفد بدأت في ابريل ١٩٤١ ، وقد قام بالخطوة الاولى فيهما فاروق ، ويرجع د. عبد العظيم رمضان ارتباط تلك السياسة بالاتصال ، الذي كان يجريه فاروق في ذلك الحين عن طريق طهران وخصوصا اتصال يوم ١٤ ابريل ١٩٤١ الذي أجرى فيه فاروق ، على لسان يوسف ذو الفقار باشا للسفير الألماني ، أيتل في رسالته الشفوية ، الموجهة الى هتلر صعوبة موقفه بين ضعف جيشه ، وعجزه عن القيام في وجه الانجليز وبين احتضان الانجليز للأمير ، محمد علي الذي أصبح لعبة في أيديهم فنرجح أن تحرك فاروق للاتصال الوفد في نفس التاريخ الذي أجرى فيه هذا الاتصال انما يرجع الى رغبته في الاستناد الى قوة شعبية تحميه مما يتخوفه من عزله ، على يد الانجليز واحلال الأمير محمد علي مكانه وبمعنى أوضح - د. رمضان - أن فاروق كان يريد حماية ظهره في الداخل بينما كان يجري اتصالاته بالألمان ليحمي عرشه في حال غزوهم مصر !

ويستبعد د. عبد العظيم رمضان أن يكون الانجليز قد دفعوا القصر الى فكرة الوزارة القومية ، في ذلك الحين ، بسبب ظروف الهجوم الألماني والايطالي بقيادة روميل ، الذي حمل قوات المحور ، الى الحدود المصرية يوم ١٢ ابريل ١٩٤١ ، ثم اختراق ، هذه الحدود واحتلال السلوم ويستدل د. رمضان ، على ذلك ، بأن المصادر البريطانية والعربية لم تشر أى منها الى حدود هذا الضغط ، وان هذا الضغط ، حتى لو وقع فانه قد يدفع ، الى ظهور فكرة الوزارة القومية ، ولكنه بطبيعته لا يؤدي الى وقوع تقارب بين فاروق ، والنحاس باشا .

وكان حسين سرى باشا قد دعا كل رؤساء الأحزاب ، للالتقاء به في مجلس الوزراء ، في ١٤ ابريل سنة ١٩٤١ ورفض النحاس باشا المشاركة في هذا الاجتماع قائلا : « لحسين سرى باشا : ما دام الاجتماع لاطلاعنا على الموقف فيمكن لدولتكم أن تطلعني عليه في أى وقت وأفضل أن أكون وحدي ولا داعي لوجودي في الاجتماع » وبهذا الموقف ، العنيفة من النحاس فشلت محاولة حسين سرى باشا .

ويمضي د. عبد العظيم رمضان قائلا : ولكن بعد أسبوعين فقط بدأ فاروق سياسته الجديدة عندما دعا النحاس باشا ورؤساء الأحزاب الى الاجتماع به في ٢٩ ابريل ١٩٤١ ثم نشرت الصحف ، أنه وجه دعوة الى النحاس باشا ، لتناول الغداء معه ، على مأدته في اليوم التالي ، وكتبت جريدة الوفد المصري في نفس الوقت ، تقول ان النحاس باشا سوف يصلي الجمعة ، في صحبة الملك ، قبل تناول الغداء ثم يقصد الى سمند : لحضور حفلة افتتاح كوبرى سمند ، التي يشرفها الملك وعلى أثر هذه اللقاءات وقع ما يمكن أن يعد أهم تغيير في سياسة الوفد ، العامة منذ فشل تجربة وزارة الائتلاف عام ١٩٢٨ ، وهو قبول الوفد ، الوفاء ، تأليف وزارة قوية ويقول د. عبد العظيم رمضان ان هذا التغيير

الأساسى فى سياسة الوفد ، حدث بسبب ضغط أعضاء الوفد على النحاس باشا وفى مقدمتهم مكرم عبيد باشا الذى كان يعلن وقتئذ ، عن ميله الى التفاهم مع الأحزاب .

وقد عدل الوفد عن قبوله فكرة الوزارة القومية بسبب اصرار الأقلية ، على ضرورة الابقاء ، على مجلس النواب المكون من أنصارها .

ولكن فشل محاولة تأليف وزارة قومية لم ينعكس على العلاقة بين النحاس باشا ، والملك فاروق بل دخلت هذه العلاقة - د - رمضان - فيما أطلق عليه فى ذلك الحين سياسة الوفاق ويبدو أن السبب فى ذلك أن فاروق ، قد أخلى مسئوليته أمام النحاس باشا من هذا الفشل ، وألقاها على عاتق رجال أحزاب الأقلية وهذا واضح مما كانت صحف القصر تردده فى ذلك الحين وهو أن القصر ، فتح أبوابه للجميع ودعا الزعماء واحدا ، واحدا وطلب اليهم أن ينسوا أنفسهم ويذكروا مصر ، ووضع أمامهم الحل الذى طلبته البلاد ، وهو تأليف وزارة قومية ، ولم يشترط القصر شروطا الا أن تكون الأحزاب كتلة واحدة ، ولكن ما قبله الوفديون ، رفضه السعديون وما ارتضاه السعديون ، عارضه الدستوريون .

وقد صعد الوفد ، معارضته للانجليز الى الدرجة التى جعلته يعلن الحرب الضروس ضد الانجليز والوزارة وقد صرح حسين سرى باشا بأن النحاس باشا ، أراد أن يعقد فى الأقاليم اجتماعات يتنقل فيها داعيا ، الى مثل ما دعا اليه فى مصيفه برأس البر ، دافعا الناس أن يقلعوا فى سبيل دعوته ذواتهم وأرواحهم معلنا الخصومة على انجلترا - لأنهم كما يقول رفعتة تعاونت مع رجال العهد الجاضر وشجعهم معلنا الخصومة كذلك على حكومة البلاد الشرعية ، المستندة على رجال هذا العهد ، الحاضر وأنه اختار الاسكندرية مكان البدء ، بحركته وأراد أن يدعو ، الى اجتماع فيها وتمهيدا لهذا الاجتماع بدأ يتصل بشتى الطبقات ولكن الحكومة قررت منع الاجتماع الذى كان مزعما عقده وقررت منع النشر لكل حركة حرصا على أمن البلاد ونظامها « مضبطة مجلس الشيوخ فى ١٣ أكتوبر ١٩٤١ » .

وقد قال النائب الوفدى محمود سليمان غنام فى مجلس النواب فى جلسة ٥ يناير ١٩٤٢ : « سبق أن قررت أنى رأيت بعينى - وهذا معروف متداول بين الجميع - ان القوات البريطانية تنزل الى الأسواق ، وتأخذ معظم ما فيها من طيور وأسماك ، كما أن هناك تعهدات بين التجار والسلطات البريطانية تستولى هذه السلطات بمقتضاها على كميات كبيرة من اللحوم ، وباقى المواد ، الغذائية كالبيض وغيره » .

ويؤكد محمود سليمان غنام أيضا فى مجلس النواب أن سيارات اللورى الانجليزية تستولى على المواد الغذائية الموجودة بها ، وفى هذا اضعاف لتموين

البلاد يعانيه الغنى قبل الفقير ، وادأ عز على الغنى • فهو مسحيل على الفقير ، وفى الرسالة ، التى قسمها الأستاذ محمد فريد عبد الحميد حشيش الى كلية الآداب جامعة عين شمس للحصول على درجة الماجستير عام ١٩٧٠ قبل أن يحصل على الدكتوراه فيما بعد بالطبع ، فى هذه الرسالة التى أشرف عليها الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى تساءل د • حشيش عن موقف الوفد من قضية الديمقراطية فى تلك الفترة التى سبقت أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ ؟ ويجيب د • حشيش عن تساؤله بقوله : هو موقف نقف اذاه حائر للوهلة الأولى الا أننا سريعاً ما نتذكر أن الوفد لم يكن عقائدياً فتذهب الحيرة ونراه موقفاً صعباً من الوفد يتمشى الى حد ما مع مذكرته التى قدمها فى ابريل ١٩٤٠ الى الحكومة البريطانية، ففي صيف عام ١٩٤١ ألقى النحاس باشا خطاباً عنيفاً ضد وزارة حسين سرى وسياستها فى خدمة الانجليز كما شن فيه حملة شعواء ، على انجلترا •

ورغم أننا نشك فى لقاء النحاس باشا لهذا الخطاب وفى لقاءه بفاروق ، بالصورة التى أوردها محمد التابعى - وهو لا شك يستند على المناورات السابقة والأحداث التالية فى أوائل فبراير ١٩٤٢ - ورغم ذلك فإننا لا نستبعد ذلك كله فقد كانت مذكرة ابريل ١٩٤٠ تحمل ضمناً هذا المعنى بالإضافة الى أنه كان متفقاً مع حماس المصريين ، آنذاك وكذلك متمشياً مع ما أشرنا اليه من حيث عدم تحمس الوفد تماماً ، لقضية الحلفاء ، لا سيما وأن سير الحرب حينئذ فى صالح المحور : فقد تغير الموقف ، حين قامت ألمانيا بغزو الاتحاد السوفيتى فى مايو ١٩٤١ وهو الغزو الذى يعتبره بعض المؤرخين المقدمات المباشرة لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ اذ كان واضحاً أن هزيمة الاتحاد السوفيتى ستؤدى الى اضطراب موقف بريطانيا فى الشرق الأوسط التى كانت هى الأخرى تعاني من الهزائم فى الصحراء الغربية •

الباب التاسع

الفصل الأول

رؤية جديدة ومحايدة لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢

حاولنا - تأصيلا للعمل التاريخي الذي نقوم به - أن نجيب عن عديد من الأسئلة الهامة ، التي تتناول دور الوفد والانجليز في الأحداث ، التي أدت الى التدخل البريطاني المسلح في شئون مصر الداخلية في ٤ فبراير ١٩٤٢ وكان من بين تلك الأسئلة ، وعلى سبيل المثال ، لا الحصر : ما العلاقة بين الوفد والانجليز منذ أن أقصى الوفد عن الحكم ، في ديسمبر ١٩٣٧ الى أن أعيد اليه بالقوة المسلحة في ٤ فبراير ١٩٤٢ ثم ما العلاقة بين الوفد ، والقصر حتى ٣ فبراير ١٩٤٢ ؟ وكذلك من المسئول عن المظاهرات التي انطلقت في الأيام الأخيرة لوزارة حسين سرى باشا الاولى والتي أدت الى التدخل البريطاني المسلح ؟ ٠٠

وكما هي عادتنا في تناول الأحداث التاريخية ، اعتمدنا على كثير من المراجع التي تناولت تلك الفترة وتلك الموضوعات الهامة ، التي تمثل كل الاتجاهات تقريرا ، المحايدة والمؤيدة للوفد ، والمعارضة له ، كما اعتمدنا - في نفس الوقت - على آراء بعض المعاصرين لتلك الأحداث والمشاركين في صنعها .

وكان آخر ما اعتمدنا عليه رأى الدكتور محمد فريد حشيش الذى قدم كما سبق أن قلنا - دراسة جيدة عن الوفد المصرى نال بها درجة الماجستير من كلية الآداب جامعة عين شمس وكانت الدراسة ، أو بمعنى أدق الرسالة باشراف الأستاذ الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى .

يصف د٠ محمد فريد حشيش الوزارات الأربع التي تولت الحكم في الفترة من ١٩٣٨ حتى ١٩٤٢ بأنها لم تكن تعمل لصالح الشعب كما يقول أن نظام الحكم في تلك السنوات كان قائما على أساس غير سليم : لقد كان وضعاً غير طبعى استبعاد حزب الوفد ، الذى يمثل الأغلبية الشعبية من الحكم لذلك

كان طبيعيا أن يتحرق ، الوفد شوقا الى الحكم وكان اتجاه الانجليز خلال الحرب العالمية الثانية الى تولية الوفد الحكم أو اشتراكه فيه وقد عبر الانجليز عن هذا الاتجاه ابان الأزمة التي قامت بينهم وبين على ماهر ثم حينما ألف حسن صبرى وزاوتة حيث صرح اللورد هاليفاكس بقوله : وقد كان يسر الحكومة البريطانية لو كان فى الامكان اشتراك الوفد فى الحكومة الجديدة ، وقد كان القصر لغرض بذاته يتجاهل عن عمد ، رغبة بريطانيا وقد لعب أحمد حسنين دورا هاما فى هذا التجاهل .

ويقول د. حشيش أيضا أن الوفد بصرف النظر عن مذكرة ابريل ١٩٤٠ ، وخطاب النحاس فى رأس البر عام ١٩٤١ ورغم غموض موقفه أحيانا كان منحازا الى حد ما الى جانب بريطانيا وان كنا - د. حشيش - لا نستطيع أن نوافق على انه كان صريحا فى عدائه لاتجاهات المحور كما رأى بعض المؤرخين « د. محمد أنيس » وذلك تأسيسا على ما أشرنا اليه وأكدنا . من أن معظم أفراد الشعب كان يميل ناحية المحور والوفد كان هو الممثل لتلك الأغلبية بلا جدال ، ويبدو واضحا أن بريطانيا أرادت أن تتجنب ما حدث عند تعيين كل من حسن صبرى وحسين سرى ومفاجأتها بالأمر الواقع ومن ثم أرادت أن تحتاط للأمر ، الا أن حسنين أكد للسفير البريطانى أن الرجل الذى سيعهد اليه بتأليف الوزارة سيكون صديقا للانجليز ..

ويتساءل د. حشيش عن قيام فاروق ، وأحمد حسنين بالعديد من المناورات التي استهدفت عدم تولية الوفد الحكم ، وعن أسباب اصرارهما على موقفهما هذا منذ عام ١٩٣٩ : هل لان القصر كان يتوجس خيفة من صعوبة الاطاحة بالوفد فى حالة اقتراب المحور من القاهرة كما يرى - مثلا - د. محمد أنيس ؟ أم كان ذلك للعداء التقليدى بين الوفد والقصر ، الى جانب الرغبة فى الاستمرار فى العناد من ناحية أخرى بصرف النظر عن اقتراب المحور ، أو بعده ؟

ويرجح د. حشيش الاحتمال الثانى لانه يتمشى مع الحوادث والسوابق ولانه اذا ما اقتربت قوات المحور . المنتصرة فلن تكون هناك صعوبة فى الاطاحة بحكومة الوفد خاصة اذا ما طلب منها الملك ذلك ، وهو المعروف بميوله المحورية .

ومهما كان من أمر الدافع وراء عدم دعوة الوفد للحكم فان القصر فى تصورا - تصور د. حشيش - كان يهيم لاشغال البارود والموقف حينئذ مع الأسف لم يكن يحتمل هذا اللعب اذ كان مليئا بالاحتمالات والانفجارات !! وهناك رواية لم أجد من أيدها ، كما لم أجد فى نفس الوقت من عارضها رواية نقلها الأستاذ صالح على عيسى السودانى فى كتابه « الأسرار السياسية » الذى كتب مقدمته الأستاذ محمد كرد على بك رئيس المجمع العلمى العربى بدمشق

وزير معارف سورية الأسبق ، عن الدكتور محجوب ثابت : ملخص الرواية أنه في شهر ديسمبر ١٩٤١ ، دعا المستر جيز النحاس باشا ، وأمين عثمان والمستر ريد والمستر سمات السكرتير الشرفي للدار السفارة البريطانية لحضور حفلة أكلييل كريته بالاسكندرية في هذا قال النحاس باشا لمستر سمات : الخير كثير في مصر ، ومصر أمة زراعية لا تجوع مطلقا وفي استطاعتها أن تمنون جيوش الحليفة الموجودة والتي ستغد وفي استطاعتها أن تمنون البلاد المتاخمة لها ، غير أن الوزارة الماضية وزارة حسن صبرى كانت تضمن خشية غضب الرأي العام والوزارة الحاضرة هي الأخرى تضمن « فقال مستر سمات : إذن ان توليت الحكم أنت أفستطيع أن تكشف لنا عن الحيرات ، المخبوءة في مصر ، وتستطيع أن تمنون الشعب المصرى والجيوش الموجودة والتي ستغد كما تقول مع حفظ الأمن ، والنظام ولا سيما في مثل هذه الأوقات الدقيقة ؟ فاجاب نعم فقال له مستر سمات : سنتقابل ولا شأن لك بالوسيلة - عن قريب » وبعده سافر النحاس باشا من الاسكندرية الى القاهرة ثم سافر بعدها قاصدا الى الأقصر ونزل في مدينة قنا ووقف أمام ضريح سيدى عبد الرحيم القناوى وقال لمن حوله : اقرأوا الفاتحة لسيدى عبد الرحيم فانه رجل مبروك ثم سافر الى الأقصر وهو يعلم بأنه سيستدعى لأسناد تشكيل الوزارة اليه بموجب الضغط الانجليزى .

وكان الأستاذ صالح على عيسى السودانى قد نقل أيضا على لسان د. محجوب ثابت قوله : « أقسم أن لامبسون كان يعلم ان الذين نادوا الى الأمام يا روميل انما كانوا مدسوسين من قبل صنائعه الذين جاء بهم الى الحكم بموجب تبليغه المصحوب بالدبابات كما أنه كان يعلم أن طلاب الجامعة قد انتهزوا الفرصة ورددوا هذا النداء » .

ويقول الأستاذ محمد التابعى : أن السفير البريطانى كان قد طلب من رئيس الديوان أحمد محمد حسنين قيام وزارة وفدية أو على الأقل يريدونها وفدية وان حسنين باشا ناور وداور وفاجأ مايلز لامبسون بوزارة على رأسها حسن صبرى باشا ومرة أخرى بوزارة على رأسها حسن سرى باشا ، وسكت السفير البريطانى ، ولكن على مضض وقد أضمر في نفسه شيئا ، وفي نفس الوقت كانت الهزائم تتوالى على الجيش البريطانى فى الصحراء الغربية وكانت المظاهرات تطوف بشوارع القاهرة تهتف بحياة ألمانيا ، وسقوط بريطانيا وسقوط جورج السادس وأحس الانجليز أن الشعب ، شعب مصر ، ضدهم ، وفاروق ضدهم ، وصديقهم مصطفى النحاس قد مل الانتظار فانقلب هو بدوره ضدهم ، ومن هنا ، وبنصيحة أمين عثمان غفر الله له ، قرروا أن يضربوا ضربتهم .

وفي نفس الوقت ، ومرة أخرى ، كان أحمد محمد حسنين يسعى الى تأليف وزارة قومية ، هذا وبالرغم من أن مصطفى النحاس كان قد أعلن أكثر من مرة ومرارا أنه يرفض أن يضغ يده فى يد خصومه السياسيين ورفض

الاشتراك في وزارة قومية ، وأنه لا يرأس الا وزارة وفدية خالصة . وكذلك بالرغم من أن فاروق ، كان قد رضى بقيام وزارة وفدية وقال لحسنين : فليكن وهات النحاس باشا ، على شروطه . . رغم هذا لم يشأ أحمد محمد حسنين أن يسلم بهزيمته أمام مصطفى النحاس أو مايلز لامبسون لقد كان من خلقه عدم اليأس وعدم التسليم بالهزيمة ، وما دام فاروق كان قبل قيام وزارة قومية أو وزارة ائتلافية يحاول حسنين المستحيل من أجل تحقيق رغبة مولاه .

وبينما حسنين باشا لا يزال في محاولاته ومداولاته ومفاوضاته مع زعماء الأحزاب ، وبعض كبار الوفديين ، وكأنما نسي أنه في سباق مع الزمن ، وبينما هو كذلك ضرب الانجليز ضربتهم » .

وان كان الأستاذ التابعى ، يرى أن الاعتداء على سيادة مصر وعرشها ، كان قد بدأ فعلا ، وبصورة ما فى صيف عام ١٩٤٠ ولم يكن هناك خطر داهم ، على مصر ، لان القائد البريطانى الجنرال ويفيل كان منتصرا فعلا .

والتفكير فى فرض وزارة مصرية معينة ، وزعيم مصرى معين يتولى الحكم كان قد بدأ فى صيف ١٩٤٠ .

ومن ثم يمكن القول وعلى أساس من الاستنتاج المنطقى السليم أن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ لم يكن نتيجة قرار أو سياسة اتخذت فجأة وتحت ضغط خطر داهم ، وانما كان الفصل الأخير أو الخاتمة لسياسة مرسومة كان قد بدأ تنفيذها .

أو قل ان شئت ان حادث ٤ فبراير كان تحقيق أو تنفيذ الفكرة أو المشورة التى تقدم بها مايلز لامبسون فى يونيو عام ١٩٤٠ وهى أن تتولى الحكم وزارة يؤيدها الوفد . . وكان الاعتقاد السائد - كما يقول الأستاذ التابعى - فى لندن ، وفى الدوائر البريطانية فى القاهرة أن رفعة مصطفى النحاس باشا هو وحده الزعيم الشعبى القادر على تحويل الدفة - دفة عواطف الشعب - من الاتجاه الى ألمانيا الى الاتجاه الى بريطانيا ، وحلفائها ، على أن الأستاذ عبد الرحمن الرافعى يرى أن المسئول عن حادث ٤ فبراير هو العدوان البريطانى لان هذا العدوان هو أساس الانذار ، وكان مظهره حضور الدبابات ، لتهديد الملك وقد كان الانجليز جادين فى هذا التهديد لانهم وهم يحتلون البلاد كانوا يعتقدون فى رجال القصر ، وبعض رجال مصر ممن لهم صلة وثيقة بالقصر أنهم على اتصال بالمحور فاعتزموا أن يضربوا ضربة تجمع بين اذلال العرش وبين ارضاء الأغلبية الوفدية التى كان النحاس على رأسها ، وهم يعلمون أن رؤساء هذه الأغلبية يرون فى ولايتهم الحكم أول وأهم هدف يسعون اليه ولا يهمهم غير ذلك ولا يتحرجون من سلوك أى طريق يؤدى بهم اليه ، ان الظروف الملائسة ليوم ٤ فبراير - عبد الرحمن الرافعى - كانت تدل قطعا ، على أن الخطر على العرش لم يكن سوريا بل كان جديا ، وواقعا وقد وقع مثله ضد الشاه رضا بهلوى امبراطور

ايران فى سبتمبر ١٩٤١ أى فى وقت معاصر لأربعة فبراير سنة ١٩٤٢ ابان الحرب العالمية الأخيرة فان الانجليز وحلفاءهم الأمريكان قد شكوا فى ولائه لهم ، وميوله نحو المحور ، ومع أن ايران لم يكن يربطها بالحلفاء أى عهد أو محالفة فانهم احتلوا بعض مواقعها وتدخلوا فى شئونها وفى أخطر هذه الشئون وأجبروا الامبراطور على التنازل عن العرش وتنازل عنه فعلا تحت تأثير الضغط والاكراه .

وفى ظروف مماثلة ابان الحرب العالمية الأولى - فى ديسمبر ١٩١٤ - أحرق الخطر أيضا بعرش مصر اذ خلع الانجليز الخديو عباس حلمى ، الثانى ، لمجرد اتهمه بالانحياز الى أعدائهم .

فالخطر كان ولا شك محدقا بالعرش فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، والانجليز لا يتورعون عن التدخل فى شئون البلاد ، الداخلية والعبث باستقلالها فى سبيل تحقيق أغراضهم وقد كانوا فى ذلك الوقت فى حالة عصبية شديدة والأخطار تهدد كيانه من جراء تقدم قوات المحور فى شمال افريقية واقتربهم من مصر وفى الوقت نفسه شهدوا بأعينهم فى أواخر وزارة سرى باشا ، المظاهرات الصاخبة فى شوارع العاصمة تهتف « تقدم يا روميل ، الى الأمام يا روميل ، فاجتمعت هذه الظروف وجعلتهم يرتابون ، فى موقف الملك ، ومن هنا أحرق الخطر بالعرش ، والنحاس لم يكن مستولا عن هذا الخطر ، لكن مسئوليته تبدأ من يوم أن علم برغبة الانجليز فى اسناد رئاسة الوزارة اليه وقد كان ولا ريب عالما بهذه الرغبة قبل ٤ فبراير ، راضيا عنها ، بل مقتبضا بها متلهفا على تنفيذها وعلم بحديث السفير البريطانى مع رئيس الديوان بأنه اذا لم يعمل فى تأليف وزارة قومية فليؤلف وزارة وفدية ، وهذا ما جعله يسير فى أنانيته الى الشسوط الأخير ، وتدل الظروف والملايسات - عبء الرحمن الرافعى - على أن هذا الانقلاب قد دبر بليل ، وكان السفير بين الانجليز والوفد ، هو أمين عثمان الذى كان موضع ثقتهم معا ، وقد انتهزها النحاس باشا فرصة ليعود الى الحكم منفردا ، ويؤلف وزارة وفدية لحما ودما وقد كان واجبا عليه فى هذه الملايسات الخطيرة ، أن يقبل تأليف وزارة قومية فانه فى هذه الحالة يكون على الأقل ، قد استجاب الى رغبة الملك الذى كان يدعو الانذار الى تأليف الوزارة وكانت استجابته فى هذه الحالة لرغبة قومية ، لا لانذار مسلح ، من موقف سلبي يحفظ للبلاد كرامتها ، والائتلاف قد يكون علاجا للأزمات السياسية ولا شك أن البلاد فى ذلك الحين ، كانت تواجه أزمة من أخطر الأزمات ولكن الموقف العصيب كان يستلزم الائتلاف بين الأحزاب حتى ولو كان الائتلاف فى نظر النحاس باشا محظورا ، الا أن الضرورات تبيح المحظورات ، ولكنه رفض فكرة الائتلاف بتاتا واحتمل بذلك مسئولية كبرى ، اذ كان هو المسئول الثانى عن ٤ فبراير وضاعف من هذه المسئولية أنه كان فى وزارته ، مواليا للانجليز معتمدا عليهم فى حل الأزمات ، بينه وبين القصر وليس هذا من الاستقامة ،

ولا من الوطنية في شيء ، • ويعترف د • محمد حسين هيكيل ان هناك غموضا لا يزال يكتنف حادث ٤ فبراير ، وأبطال ٤ فبراير ، لم يكونوا يفكرون بأعصابهم المتوترة ، المضطربة ، ومن ثم بدت تصرفاتهم وكأنها تنطوى ، على أسرار غير معروفة ، على حين أنها لا تنطوى على سر ، غير ذلك الاضطراب العصبي الذي أغفل كل معنى من معاني الكياسة ، وحسن السياسة •

وعن بعض تلك الساعات ، تحدث د • هيكيل فقال : أنه دعى لمقابلة الملك ، وكان قد سبقه الى لقاء الملك النحاس باشا ، وأحمد ماهر باشا ، وكان فاروق يعرف أن د • هيكيل من أنصار تأليف وزارة قومية ولو برئاسة مصطفى النحاس باشا ، وقد كرر د • هيكيل على الملك رأيه هذا وسأل هيكيل الملك ، هل كان النحاس باشا قد قبل تأليف وزارة قومية من جميع الأحزاب ، فقال له الملك : قد حدثته في ذلك طويلا أريد اقناعه ، لكنه لم يقتنع بعد ، وقد أراه غدا كرة تجري ، قال د • هيكيل : لعل الدكتور ماهر باشا قد أبدى رأيه في هذا الأمر ، وقال لك : أنت نعرف الدكتور ماهر ، وأنه متحدث لبق ، وقد أفاض في الكلام عن الموقف ، وقال د • هيكيل للملك : أرجو على أى حال ألا ينقضى هذا المساء قبل أن تتألف الوزارة الجديدة ، فالموقف يقتضى الإسراع في تأليفها ، وألا تبقى البلاد في هذا الظرف اللقيح بغير وزارة ، وقال الملك : لعل أستطيع أن أقنع النحاس باشا غدا ، قال هيكيل : أخشى ألا يحتمل الموقف التأجيل الى غدا ، وقال الملك بالفرنسية : لكننى لا أصنع المستحيل • وقال هيكيل : اذا كان في البلد من يستطيع أن يصنع المستحيل فهو الملك ، وكم كنت أود لو أن مكرم عبيد باشا دعى مع النحاس باشا ، فله عليه تأثير بالغ ، قال الملك : سأمر بدعوة مكرم غدا ، ولا تبالغ في مخاوفك فستمر هذه الأزمة الوزارية كما مر غيرها من قبل ، وسنجد رئيس الوزارة الجديدة على نحو ما وجد ، حسن صبرى ثم حسين سري •

ويقول د • هيكيل : أنه بعد أن انتهى من مقابلة الملك ، انصرف متجها الى مكتب أحمد حسنين باشا الذى طمأن مخاوفه - مخاوف د • هيكيل - والذى ذكر له أن الموقف سينتهى الى تأليف وزارة قومية تواجه الموقف ، ذلك ما أشار به جميع الذين قابلوا الملك ، وذلك - أحمد حسنين - هو رأى الملك كذلك !

ومن الانذار البريطانى قال د • هيكيل : كانت الساعة العاشرة من صباح ٤ فبراير حين خاطبني أحمد باشا عبد الغفار : تليفونيا من « كلوب » محمد على يستعجل ذهابي الى هناك ، ويخبرني أن انذارا بريطانيا قد بلغ الى الملك ، وأنه لا يعرف صيغة هذا الانذار ، ولا فحواه •

أوسرعت - د • هيكيل - الى « الكلوب » فالفيته يموج بأعضائه ، على غير عادته ، ولمحت على وجوههم سيما التفكير والحيرة ممزوجتين بشيء من الوجع ،

وأخبرني أحمد عبد الغفار كرة أخرى أن أحدا ، لا يعرف ما انطوى عليه الانذار البريطاني ، ولكنه علم أن الملك أمر بدعوة أصحاب الرأي من المصريين ، ومنهم : رؤساء الأحزاب للاجتماع بقصر عابدين بعد الظهر من ذلك اليوم .

ويقول د . هيكل : حرصت على أن أقف على شيء من التفصيل في أمر الانذار ، والدعوة للاجتماع بالقصر ، فاتصلت تليفونيا بحسين باشا في مكتبه بعابدين وسألته عن الانذار ، فأجابني بأنهم لم يفرغوا بعد من ترجمته ، ولما طلبت اليه أن يتلوه على بالانجليزية اعتذر مرة أخرى بأنه يترجم ، وأنه متى تمت ترجمته سيخاطبني في نادي محمد علي وبلغني نصه ، وخيل الى من هذا الحديث أن الانذار مطول فاكثفت بما سمعت وانتظرت مع اخواني نتبادل ألوانا من الحسد فيما عسى أن يكون عليه الانذار ، وما عسى أن يتمنخض عنه ، وانقضى الوقت ، الى ما بعد منتصف الساعة الثانية بعد الظهر ، ولم يتصل بي حسين باشا من جديد ، ولم أفكر في طلبه مرة أخرى ظنا أن الأمر سر ، وان اعتذاره الأول بأن الانذار لم يترجم انما أريده به الاحتفاظ بهذه السرية ، وعدت الى منزلي - د . هيكل - فألفت رسالة تليفونية تدعوني الى الاجتماع الذي يعقد بقصر عابدين الساعة الثالثة بعد الظهر .

ويقول الأستاذ محمد التابعي : في يوم الاثنين ٢ فبراير ١٩٤٢ ، استقالت وزارة حسين سري باشا ، وأرسل سير مايلز لامبسون الى فاروق يطلب منه أن يكلف مصطفى النحاس باشا بتأليف الوزارة أو يقبل اسناد رئاسة الوزارة الى من يختاره النحاس ويعد بتأييده .

وأرسل فاروق واستدعى لمقابلة رؤساء الوزارات السابقين ورؤساء الأحزاب و . . و . . وشاورهم في الأمر ، وطلب منهم أن يختاروا من بينهم وزارة قومية تواجه الأحداث الخطيرة التي تمر بالبلاد ، وتمسكوا جميعا أن يشتركوا في وزارة يرأسها مصطفى النحاس ، ولكن النحاس أصر على موقفه ، أو على رفضه .

وفي اليوم التالي - الثلاثاء ٣ فبراير - ذهب مايلز لامبسون الى قصر عابدين ، وقابل رئيس الديوان أحمد محمد حسين ، وقال أنه علم أن مصطفى النحاس باشا يرفض الاشتراك في وزارة قومية ، ولهذا فانه أي السفير البريطاني يطلب من حسين باشا أن يقدم هذه النصيحة للملك فاروق ، وهي أن يعهد الى النحاس باشا بتأليف وزارة وفدية .

ومرة أخرى عز على حسين باشا ، أن يسلم بالهزيمة ، ومن ثم فقد قال للسفير البريطاني أن المشاورات لا تزال جارية مع رؤساء الأحزاب لتأليف وزارة قومية ، وأنه واثق من أن وطنية الزعماء سوف تتغلب على كل شيء .

وانصرف سير مايلز لامبسون لكي يعود بعد ظهر اليوم التالي - الأربعاء - ويسلم حسين باشا هذا الانذار :

سنوات ما قبل الثورة ج ٣ - ٥١٣

إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساءً ، أن النحاس باشا قد دعى لتأليف وزارة فإن الملك فاروق ، يجب أن يتحمل تبعات ما يحدث .

Unless I hear by 6 P.M. that Nahas Pasha has been asked for a Kabinet' His Majesty King Farouk must accept the Consequences.

هذا هو « الانذار » الذى اعتذر أحمد حسنين باشا للدكتور محمد حسين هيكل رئيس الوزراء ، ورئيس حزب الأحرار الدستوريين بالنيابة ، الحزب المشترك فى الحكم اعتذر عن عدم اعطائه فكرة عن مضمونه ، بدعوى انه يترجم ، بينما الانذار لا يحوى سوى بضعة أسطر يسهل على طالب الابتدائية ترجمتها فى دقيقة أو دقيقتين .

على أن هناك ، قبل الدخول فى تفاصيل ما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، من الأمور ما يستدعى الوقوف عندها ، على أمل استنطاقها لعلها تساعدنا فى تكوين فكرة صادقة وأمينّة عن بعض الظروف التى أدت الى وقوع مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ .

ومن بين تلك الأمور - وعلى سبيل المثال لا الحصر - كلمة قالها مكرم عبيد باشا سكرتير عام الوفد المصرى فى ١٣ نوفمبر ١٩٤١ - قبل حادث ٤ فبراير بثلاثة أشهر تقريبا ، وكلمات أخرى قالها مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى فى نفس اليوم ، بمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى قال مكرم عبيد :

ـأدعو الله أن يعيد علينا عيد الجهاد لا كمجرد ذكرى للذاكرين بل ولا كبادرة أمل للمتظرين بل كفاتحة عمل جدى مثمر خليق بالمجاهدين الصامدين ، لا القاعدين الراصدين .

ان الجهاد حرب أشد من الحرب لان النصر فيه لا يتم بالانتصار على خصومكم بل أولا ، وقبل كل شيء بالانتصار على أنفسكم . . . إذا كانت الحرب الى حين فالجهاد حرب الى غير حين . . . انما الجهاد هو العمل المستمر المتواصل من غير ما تباطؤ ، أو توكل ، ومن الخبل ألا يفرق بعض الناس بين الاتكال على الله والتوكل ، أو بين الاصطبار والانتظار ، فان الصبر فضيلة إيجابية لا سلبية وإذا قيل أن الصبر مفتاح الفرج فأية قيمة للمفتاح ، من غير فتاح وما الاتكال على الله الا أن تعمل ثم تتكل على الله فى أن ينجح العمل ومن ثم كان الله مع العاملين لا مع الخاملين ، ولا المتواكلين .

الى أن يقول مكرم عبيد باشا فى نهاية كلمته القصيرة الموجزة ، والعنيفة الغاضبة : من الناس من يعملون ان خيرا وإن شرا ، ومن الناس من يعيش فى الدنيا من غير مبالاة بما يجرى تحت أنفه من أعمال الشر وعندى أنه ليس شرا من ارتكب الشر الا عدم المبالاة مما يرتكبه الناس من أعمال الشر .

وفى خطاب مصطفى النحاس باشا فى تلك المناسبة • يشرح رئيس الوفد الظروف القاسية التى مرت بالبلاد وكيف تساهل الوفد عندما قبل ان تجرى الانتخابات الجديدة فى الوقت الذى تسمح به الظروف وأن تؤلف هيئة من جميع الأحزاب يشترك فيها الوفد وترجع الوزارة المحايدة إليها فى مهام الأمور حتى تظهر مشيئة الأمة فى الانتخابات ، ويقول النحاس باشا أيضا انه تساهل فى الأمر مراعاة لظروف البلاد الداخلية والخارجية فقبل تقصير مواعيد الانتخابات الى أدنى حد مستطاع والتفاهم على توزيع الدوائر لحصر المعركة الانتخابية فى أضيق الحدود • ويؤكد النحاس باشا ان عاما قد مضى دون أن يؤخذ باقتراحات الوفد مما أكد أن النية لم تكن مخلصه من جانبهم فمضوا فى غيهم مصرين على عالمهم متمسكين بمجلس نوابهم الى أن يقول : ان علة العلل موقف أحزاب الأقلية من الدستور ويشكو النحاس من ارجاء موعد انتخابات مجلس الشيوخ الى أجل غير مسمى ، وتعيين أعضاء جدد فى المجلس ليس به أكثر من شيخ وفدى واحد ، بدلا من ثلاثة عشر شيخا وفديا أخرجهم الاقتراح • ثم يقول النحاس باشا بصراحة : ألا لقد عم البلاء وفاض الاناء وغاض ماء الحياة من فيض الأحياء • ويشير النحاس باشا الى ما عانتة الأسواق المحلية من ضغط مطالب الجيوش البريطانية والأسرى ، والفلاحين وما صدر من الحاصلات وشتى المواد الى ميادين الشرق الأدنى وافريقية الشرقية ودون رقيب أو حسيب حتى ساءت العواقب وحلت المصائب ، وأفضى الأمر الى ما نقاسيه اليوم من أزمة الفلاء الفاحش وشح القوات فى تلك الأزمة التى أتت على الأخضر واليابس وأصبحت تهدد البلاد بشر الولايات وأفدح النكبات •

وينهى النحاس باشا خطابه القصير الموجز بتلك العبارة : تلك صورة مصغرة من آثار الانقلاب فى العام الماضى ، وانى مهما أوتيت من البيان فلن أبلغ بها بعض حقيقتها التى تعرفون وانكم لتلمسون لمس اليد ما نحن اليوم تحته رازحون واليه مسوقون ولقد طالما حذرت ، وأنذرت فما أجدى التحذير أو أفاد النذير •

ولا يشير النحاس باشا فى خطبته الى بريطانيا أو الملك بأية كلمة •

الفصل الثاني

على ماهر يتهم أحمد حسنين بالتستر على جريمة ٤ فبراير ١٩٤٢

حاولنا وبشيء من التفصيل نأصيل حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢ معتمدين على كثير من آراء السياسيين ، الذين اشتركوا في الحيلولة دون وقوع ذلك الحادث والمؤرخين الذين تناولوا - وبالكثافة - ذلك الحادث التاريخي الهام .

وكنا قد طالبنا أولئك الذين اشتركوا في مظاهرات «الى الأمام يا روميل» أن يوافونا بما لديهم من معلومات عن تلك المظاهرات التي أدت بالطبع الى حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢ ونلقينا من الأستاذ محمد رشيد النحال المحامي ، رسالة تتضمن آراءه الشخصية في الظروف التي سبقت مظاهرات «الى الأمام يا روميل» ، ثم وجهة نظره الخاصة فيمن أعد تلك المظاهرات .

وقد نشرنا رسالة الأستاذ رشيد النحال كاملة ، وكررنا - وقتئذ - الدعوة الى كل من عاصر تلك الأحداث وتلك المظاهرات التي وقعت في الأيام الأربعة الأولى من فبراير ١٩٤٢ أن يوافونا بما لديهم من ذكريات أو بيانات حتى تكتمل الصورة تماما أمامنا ، واستكمالا لما بدأنا من حوار حول تلك المظاهرات ، وتلك الأحداث ننشر رسالة مختصرة للأخوين التوأم المهندسين ، حسين كامل ، ومحمد كامل وكان لهما ، وقتئذ نشاطهما الوفدى ، ونعيد للمرة الثالثة والأخيرة الدعوة ، لكل من لديه رأى ، أو فكر ، أو علم بما حدث في الأيام الأربعة الأولى من فبراير ١٩٤٢ ، أن يوافونا بما لديهم استزادة في الاستنارة ورغبة في تكملة الصورة وانصافاً للحق ، وللتاريخ .

وكنا في الفصل السابق أيضا قد آثرنا وقبل الدخول في تفاصيل ما حدث في ٤ فبراير ١٩٤٢ ، على ضوء الوثائق الرسمية ، التي كشف عنها الستار أخيرا - الحديث عن بعض الأمور الهامة ، التي يمكن أن تساعدنا في تكوين فكرة

صادقة وأمانة عن بعض الظروف ، التي أدت الى وقوع مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ومن بين تلك الأمور التي أشرنا اليها - وعلى سبيل المثال لا الحصر - ما ألقاه في ذكرى عيد الجهاد الوطني ، في ١٣ نوفمبر ١٩٤١ ، كل من مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصري ومكرم عبيد باشا سكرتير عام الوفد المصري وقد اتسمت كلمات رئيس الوفد وسكرتيه العام ، في هذه المناسبة الوطنية ، التحلية بالعنف ، والشدة ، والدعوة - بصراحة - الى الجهاد والى تكرار ، التحذير ، والتدبر ليشعر العابنون ، أن هناك شعبا أييا لا يعرف الاستسلام ، ويأبى أن يضام ، .

وبعض الدارسين للتاريخ المصري في تلك المرحلة الخطيرة يقولون ، ان دعوة الوفد المصري - كحزب شعبي كبير - للجهاد كانت تشتد وتغنف في الفترات التي يسوء فيها موقف الحلفاء ، في أوروبا وعلى حدود مصر من جهة الصحراء الغربية وكان الوفد كما يقول هؤلاء الدارسون - يستهدف من وراء تشديد الدعوة الى الجهاد اجبار بريطانيا ، على أن تغير وجهة نظرها الخاصة بمساندة حكومات الأقليات واصرارها على ضرورة تسلم الوفد الحكم .

وللحقيقة وللتاريخ ، نقول : أن موقف الوفد من بريطانيا منذ قيام الحرب العالمية الأولى كان موقفا غير ثابت على الاطلاق ففي بعض الأحيان ، يعمد الوفد الى أن يلقي بكل ثقله وراء الحليفة لتنتصر الديمقراطية وفي أحيان أخرى يكون حرص الوفد على تحقيق الديمقراطية من وجهة نظره في الداخل ، أكثر من حرصه ، على انتصار الديمقراطية في العالم بانتصار بريطانيا وفرنسا و... كما أن موقف الوفد من الوزارة القومية التي تشترك فيها كل الأحزاب ، يكون متأرجحا : مرة يقبل الوفد تشكيل تلك الوزارة ومرات أخرى يرفضها ، مرة يمد يده لأحزاب الأقليات ومرات أخرى ، يقبضها .

وهناك - للأمانة التاريخية - من يقول ان الوفد كان يقبل بفكرة الوزارة القومية عندما يجد في نفسه الضعف ، وعندما يكتشف أن الظروف تجري ، لغير صالحه ، أو عندما كان يتعب من البقاء في المعارضة وكان يرفض فكرة الوزارة القومية ، ويعنف في رفضه لها عندما يرى ضعف بريطانيا ، في أوروبا ، أو على الحدود الغربية .

ومن الأمور ، التي يتخذها البعض ذريعة للتدليل على مواقف الوفد المتذبذبة في « دخول مصر ، الحرب الى جانب الحلفاء » وفي علاقة الديمقراطية في الخارج بالديمقراطية في الداخل ، وفي قبول الوزارة القومية أو في معارضتها ، وأن مصطفى النحاس باشا في ٤ نوفمبر ١٩٤٠ ، كان يحتفل بتسليم المسجد الديني في سينود الذي أنشأه تنفيذا لشرط الواقف في وقف المرحوم السيد بك عبد العال بعد أن حكم القضاء لصالحه ، قال بالحرف الواحد وكان بذلك يرد على أحمد ماهر باشا والسعديين ، الذين كانوا ينادون بدخول مصر الحرب ،

الى جانب الحلفاء : الحرب شر حتى عند من أقدم عليها واشتبك فيها فليس بمسنساع ولا بمعقول أن يزج انسان ببلاده فى حرب من غير ما تريب ، أو تقدير للنائج الحربية والسياسية ، ولعله ليس فى بلاد العالم غير مصر فيها من يقول بوجود زج البلاد فى الحرب على الفور مهما تكن النتائج « الى أن يقول : يرى الوفد ، ويعلن بصراحة أن كل دعاية لديمقراطية فى الخارج ، غير سائدة فى الداخل ، عبث لا طائل تحته ولا جدوى فيه : ان الحل الذى ارتآه الوفد لكى يسود النظام الديمقراطى فى مصر هو من صميم الحرب كما هو من صميم الدستور أو أنه من صميم السياسة الخارجية فالادعاء بأننا نتمسك بمسألة داخلية لا شأن لها بالحرب انما هو مغالطة جريئة ، وانكار للحقائق ، التى تحيط بنا ونلمسها فى كل حين » .

وكان الوفد يرى - وقتئذ - الأخذ بأحد الحلول الثلاثة :

أولاً : ذهاب الوزارة الحاضرة وقيام وزارة محايدة يرتضيها ويرتاح ، الى أعضائها ، ويطمئن ، اليهم .

ثانياً : حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة توزع فيها الدوائر ، بين الأحزاب توزيعاً يضمن للوفد الكثرة النيابية اللازمة لاطمئنائه .

ثالثاً : قيام وزارة ائتلافية تكون الكثرة فيها للوفد .

ولم يكن الوفد يدع فرصة تمر دون التأكيد على عودة الوفد للحكم استناداً للرغبة الشعبية وتمكيننا للبلاد من أن تجتاز المحن الداخلية والخارجية التى تمر بها .

وقد حدث أن ألقى ونستون تشرشل فى أوائل مايو ١٩٤١ خطابه المشهور ، خطاب « الدم » و « الدموع » والذى أنهاه بقوله : فلتزجر العاصفة ولتزار فانا لخائضوها الى النهاية ، عابروها ، الى الخاتمة : كتبت جريدة المصرى فى ١٠ مايو ١٩٤١ مقالا ، علقت فيه على خطاب تشرشل قالت فيه : لقد أبرزت الحرب ، قيمة الديمقراطية وفضائلها اذ أظهرت ، كيف يرتضى الشعب الألم ، متعرضاً لمخاصيد الموت ومقاصله فى سبيل ارادته الحرة ، ومشيته الغالبة وكيف يستمد زعماءه من ارادته القوية الدافعة ويتخذون من ثباته الحافز الى السير ، بالصراع ، العنيف الى الخاتمة ، واذا صح ، أن ثبات الانجليز الى اليوم يلىق بالاعجاب فلا ينبغى أن ننسى أن لتشرشل أيضاً حقه البالغ من الفضل لانه هو كذلك يحارب بالروح المعنوية ولا سبيل ، الى تفديتها وحشدها واستدامة فيضها الا قوة القيادة الشعبية التى تستند الى ارادة الأمة ورغبتها فى النضال والتضحية والجلد والصبر على الآلام ، برلمان حر فى بلد حر ، ذلك هو السر وانه لو واضح « هذا ما كتبه جريدة المصرى فى ظل الرقابة على الصحف ولعلها لم تكن تستطيع أن تقول أكثر من ذلك : « برلمان حر فى بلد حر ١٠٠ » .

ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة فيما يتعلق بتأصيل حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ازدياد النشاط الموالى للمحور ، وعن ذلك الموضوع يقول الأستاذ محمد التابعي : كان طاهر باشا من بين الذين طلبت السلطات البريطانية اعتقالهم ، بدعوى « نشاطهم المحورى » وكانت هذه السلطات تتلقى تقارير يومية عما يجرى فى نادى السيارات « الملكى » وعن الأحاديث المنسوبة الى بعض كبار أعضائه مثل النبيل السابق عباس حليم ، ومحمد طاهر باشا ، وكانت التقارير المذكورة تزعم أن الرجلين وغيرهما يفضون بأحاديث مملوءة بالعداء المر للانجليز وبالتأييد الصريح لدول المحور فلما شكل البوليس الخاص وعلى رأسه طاهر باشا رفضت السلطات البريطانية أن تصدق أن مهمة هذا البوليس الخاص هى مساعدة البوليس المصرى أثناء الغارات الى آخر ما قيل ونشر يومئذ عن الفرض من تشكيله : رفض الانجليز أن يصدقوا هذا وزعموا أن هذا البوليس انما أنشئ خصيصا لكى يسهل على قوات المحور مهمتها يوم تدخل مصر ويمهد لها ويعاونها أثناء فترة الانتقال المضطربة ، وهى الفترة التى لابد منها أثناء انسحاب البريطانيين ودخول الألمان والايطاليين ، وان هناك - كما جاءهم من استانبول - نظاما خاصا للاشارات والتعليمات متفقا عليه بين هذا البوليس الخاص وبين الألمان ، وكان الانجليز يعتقدون - فوق هذا وذاك - ان فى مصر محطات لاسلكية سرية للاستقبال والارسال ، وان هذه المحطات اللاسلكية كانت ترسل الى « وكلاء المحور » وسلطاته الحربية ، تفاصيل عن بعض ما يجرى فى مصر ، وما تحرص السلطات البريطانية كل الحرص على كتمانها كل الكتمان ، كما انها - أى هذه المحطات السرية - كانت تتلقى من وكلاء المحور وسلطاته الحربية ، التعليمات عما يجب عمله .

وبعبارة أخرى كانت السلطات البريطانية تعتقد أن هذه المحطات اللاسلكية السرية جزء من النشاط « المحورى » الذى يقوم به « طابور خامس » يتزعمه نفر من كبار الساسة المصريين .

وفى الفترة ما بين يونيو ١٩٤٠ ، وأواخر عام ١٩٤١ تلقت السلطات البريطانية تقارير من أقلام مخابراتها فى مصر ، وفى أنقرة ، واستانبول ، ولبنان ، وقد جاء فيها :

١ - ان سمير ذو الفقار بك التشرىفاتى السابق وأحد أصدقاء على ماهر باشا ، قد سافر أكثر من مرة الى تركيا بحجة التجارة فى الجلود والتبغ وأنه اجتمع بسفير ألمانيا فى أنقرة « فون بابن » عدة مرات وأنه قابل أيضا بعض وكلاء الألمان فى لبنان وأنه لما عاد الى مصر اجتمع بفلان وفلان من الساسة وكبار رجال الدولة .

٢ - ان شوقى الهان وزير تركيا المفوض يومئذ فى مصر ، قد سافر أكثر من مرة الى تركيا بحجة الاجازة أو مراجعة حكومته فى بعض الشؤون بينما هو

سافر في الحقيقة موفدا من سلطات مصرية عليا للاتصال بالسلطات الألمانية في تركيا ونبليتها كذا أو كيت لكي تبلغها هي بدورها الى السلطات العليا في برلين ، وكانت تركيا يومئذ - في عام ١٩٤١ - على الحياد ولكنه كان حيادا مشوبا بالميل لألمانيا وتأييد المحور ، وكان فريق كبير من ساستها وقوادها العسكريين يؤمن بأن النصر للمحور .

٣ - أن الأنسة دولورس دي بدروزو الملحقه السياسية بمفوضية أسبانيا في القاهرة كانت واسطة اتصال بين فريق من الكبراء المصريين الموالين للمحور ، وبين سفارة ألمانيا في مدريد ، وكانت اسبانيا يومئذ على الحياد اسما ولكنها كانت تؤيد المحور صراحة .

٤ - أن مسيو بوتزى الوزير المفوض لحكومة فيشى الفرنسية في القاهرة يقوم بنفس الدور ، وحكومة فيشى كانت تتعاون مع الألمان . هذا بينما كانت أعصاب الانجليز متوترة وصوابهم يكاد يطيش ، ما بين هزائم متوالية وانقلابات في بلدان صديقة موالية ، وكانت السلطات البريطانية في مصر نخشى أن يقع هنا انقلاب كالذى وقع في العراق : انقلاب يخرج به الأمر نهائيا من أيدي الساسة المصريين أصدقاء بريطانيا الى أيدي الساسة المصريين خصومها الذين يعملون على احباط مجهودها الحربى في مصر وفي الشرق الأوسط ، ويمهدون لانتصار المحور .

وكانت تقارير أقلام المخابرات البريطانية تزعم ان ساسة وكبراء مصريين يترقبون الفرصة للقيام بانقلاب في الوقت الذى يتفق عليه وبين وكلاء المحور وعبونه في مصر ، وأن الغرض من هذا الانقلاب هو اخراج البريطانيين في الوقت المناسب الذى يشن فيه روميل هجوما عنيفا على مصر ، فيضطروا البريطانيون الى توزيع قواتهم بين مصر وميدان القتال في الصحراء الغربية ، وتضطرب خطوط التموين ، وتقطع خطوط المواصلات مع جبهة القتال .

ويقول الأستاذ التابعى : كان ساسة بريطانيا وقوادها ، ورجال سفارتها ، في مصر يشعرون أن شعب مصر يكرهمهم ، وأن عواطفه كلها مع ألمانيا وهتلر ، وكانت عيون السفارة ، ورجال أقلام المخابرات البريطانيون يقدمون تقارير فيها : أن رواد المقاهى في الأحياء الشعبية في القاهرة والاسكندرية ومدن الفطر يجتمعون كل مساء حول أجهزة الراديو ويصتتون للاذاعات العربية من محطات المحور ، وخصوصا محطة برلين وتناقلت الألسن ، يومئذ نكتة أو عبارة مشهورة قالها المرحوم أحمد زيور باشا عندما سئل عن رأيه في الحالة فقد قال : حالة ايه يا مونشير : شعب مصر ألمانى ، وملك مصر طليانى والحكومة انجليزية . أى أن عواطف الشعب مع الألمان ، والملك السابق فاروق ضالع مع الايطاليين بحكم نشأة أبيه والصداقة الموروثة والحاشية الايطالية التى تحوطه بينما الحكمة تتعاون مع الانجليز و . . و . .

وكان الانجليز يرون أن الحل الوحيد لعلاج الموقف هو أن يتولى الوفديون الحكم وهو ما سبق أن أشاروا به في صيف ١٩٤٠ تم عادوا وأشاروا به بعد وفاة المرحوم حسن صبرى باشا ولكن مشورتهم لم يعمل بها في المرتين ! . . . وقد نجح الانجليز في آخر يناير ١٩٤٢ - أزمة فينشي ، واستقالة وزارة حسين سرى باشا - في التفرقة بين الملك والوفد وكسبوا الوفد وأغلبيته الى جانبهم !

وبعد حادث ٤ فبراير : أحس الوفديون أنهم مدينون بالفضل - فضل توليهم الحكم - بعد جرمانهم منه زهاء أربع سنوات مدينون بهذا الفضل لبريطانيا وسفيرها سير مايلز لامبسون لا لغاروق أو « أحمد حسنين » !!

وفي شهادة زكى على باشا - في قضية الاغتيالات السياسية قضية مقتل أمين عثمان باشا - أكثر من نقطة هامة تستوجب الوقوف عندها يقول زكى باشا - وكان محاميا كبيرا كما كان وكيلًا لمحكمة النقض والابرار . انه كان موجودا بمكتبه في الساعة التاسعة مساء تقريبا واذا بصديق ، له من كبار موظفي السراى - وليس هو - كما قال زكى على باشا ، أحمد حسنين باشا يقول له أن السراى الآن محوطة بالجيش الانجليزى من عساكر ، ومدافع ودبابات وأن السراى مملوءة بالعساكر وقد جرد رجال الحرس من سلاحهم ، دخل سفير بريطانيا مع ضباط كثيرين ، وفيهم قائد القوات البريطانية ، وهو موجود الآن هو ومن معه عند الملك .

ويقول زكى باشا على : أنه تأثر تأثرا كبيرا بما سمعه ولانه كان يعلم ان المسألة متعلقة بترشيح النحاس باشا للوزارة ولكنه سأل صديقه عن مهمة السفير البريطانى والجيش البريطانى فى عابدين فقال له صديقه : ان المسألة تنفيذ لتهديد الحكومة البريطانية بشأن تكليف النحاس باشا بتشكيل الوزارة .

وتبادر الى ذهنى - هكذا قال زكى على باشا - أن اتصل بالنحاس باشا فبحثت عنه فى النادى السعودى فلم أجده وكانوا مترددين فى اخبارى عن محل وجوده ، فلما علموا انى أنا شخصيا أطلبه قالوا لى انه فى منزل أحمد بك حسين فاتصلت برفقته تليفونيا وقلت له يا باشا أعلم الجارى الآن حول السراى ودخلها ؟ قال لا أعلم شيئا فقلت له ما علمته من صديقى فقال : يا زكى أنا لا أستطيع أن أفعل شيئا لقد كنت أنبه الزعماء الحاضرين وقت الاستشارة الى خطورة التهديد البريطانى وأخبرتهم أنه قد يترتب على هذا التهديد اتخاذ اجراءات شديدة لا تحتملها البلاد ولم يوافقنى على هذا الأمر غير زيور باشا ووقفنا نحن الاثنين فى صف والباقون فى صف آخر فلما وجدت الاصرار من الباقيين على رفض الانذار رضىحت ووقعت معهم الاحتجاج فقلت له : ان المسألة فى غاية الحرج ، وقضية البلاد فى كف القدر والمسألة مرتبطة بشخصك فاذا كان بمكنك أن تعمل شيئا - وهذا هو الوقت الذى تظهر فيه وطنيتك - أرحو أن تقوم به فقال لس فى استطاعتى أن أفعل شيئا وطلب منى أن أتركه ليرتاح ونا، على ذلك قطعت الاتصال !

ويقول زكى باشا : ان الحكومة البريطانية كانت ترى أن يتولى النحاس باشا الوزارة ، وان أمين عثمان باشا كان يعلم أن النحاس باشا أو الوفد يجب أن يعود الى الحكم » .

وعندما سئل زكى على من وهيب دوس المحامي . عن وجهة نظر أمين عثمان فى وصول الوفد الى الحكم أجاب : الوصول الى الحكم فى هذا الوقت كان له أكثر من طريق وكان هناك طريق الاستعانة بالسياسة البريطانية ، كما قال زكى على باشا : أنا أعلم أن أمين باشا كان منصلا بالسفارة فى هذا الشأن . شأن تولى الوفد الحكم بالذات .

وعندما سئل زكى على باشا : هل فى معلوماتك أن ما كان يعمل أمين عثمان باشا كان يمثل نفسه أو يمثل هيئة الوفد ممثلة فى وزرائه ، الذين تولوا الحكم أجاب بقوله : أنا لا يمكننى كرجل يقدر الأمور أن أجزم بالصفة التى كان يعمل بها أمين عثمان باشا وكل ما يمكن أن أقوله أن أمين عثمان باشا كان فى هذا السعى متصلا برفعة النحاس باشا .

ويقول زكى على أنه كان يتوقع أن يوفق مصطفى النحاس باشا بين مصلحة البلاد وبين ما هو مطلوب من هذه السلطة غير الشرعية ، وأن العروض التى عرضت على النحاس باشا بعد أن وصلت الى السراى مشورة أو نصيحة بتكليفه بتشكيل الوزارة عروض كثيرة أعرف منها أن يشكل الوزارة على أن يكون جميع الوزراء العاملين من الوفد وأن يأخذ بعض الوزراء المستقلين أو من الأحزاب على أن يكونوا وزراء دولة وكان من رأى - زكى على باشا - أن قبول هذا العرض يوفق بين جميع المصالح ويقول زكى على باشا بناء على سؤال من الأستاذ ابراهيم فرج محامى المدعيات بالحق المدنى عما اذا كان له مساع شخصية للتقريب بين الوفد والسراى ؟ يقول زكى باشا : نعم كانت لى مساع ، وأنا لم أتدخل فى هذه المسألة من نفسى وكان لى أصدقاء فى الوفد منهم المرحوم يوسف الجندى وهو كان يعلم أن لى أصدقاء فى السراى فلما تخرجت الحالة بين الوفد والسراى جاءنى المرحوم يوسف الجندى ومعه المرحوم صبرى أبو علم باشا وطلبا منى أن أتوسط لدى أصدقائى فى السراى عسى أن يوجد حل للتوفيق بين الوفد والسراى فاتصلت بأصدقائى فعلا وكان الجواب أنه لا يوجد شيء شخصى بين السراى والوفد أو بينها وبين النحاس باشا وأن المسألة مسألة اتفاق على النظم وكان الخلاف الحاصل بين الوفد من جهة وبين السراى من جهة أخرى فى مسألتين : النحاس باشا يطلب أن يشكل الوزارة وحده دون أن يشترك أحد غيره معه وكان أصدقائى فى السراى لا يريدون هذا .

وذهبت فى التوفيق الى حد بعيد ولكنى وجدت من النحاس باشا اصرارا على الأقل فى أنه يريد أن يتولى وحده الوزارة ووجدت من أصدقائى فى السراى استعدادا فى مسألة البرلمان الذى طلب النحاس باشا حله ولكن العقدة التى

وقفت كل حل هي اصرار النحاس باشا على أن ينولى وحده الحكم دون أن يشرك معه أحدا من الأحزاب . وربما لأن الاعتراضات التي يقدمها النحاس باشا نها وجهتها في نظره الا أن الموقف كان يستدعى التوضيح لاننا كنا في وقت حرب وكنت أطلب من النحاس باشا أن يتساهل في هذه المسألة .

وكان على ماهر باشا وهو يؤدي الشهادة في نفس القضية ، - قضية الاغتيالات السياسية - جازما في أن أحمد حسنين باشا كان على علم بأن الدبابات البريطانية ستحضر في الساعة ٩ مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ وأنه سمع هذه الواقعة - واقعة علم حسنين باشا - بحضور الدبابات البريطانية وأنه حصلت - فيما بعد - مناقشات بشأن تلك الواقعة .

ومرة أخرى أكد على ماهر على معرفة حسنين باشا بأمر حضور الدبابات البريطانية الى قصر عابدين سئل على ماهر : ذكرتم أن أحمد حسنين باشا كان على علم بهذه المناورة فهل تذكر أن أحدا من المجتمعين في القصر كان على علم بأن القصر سيحاصر بالدبابات ؟

وأجاب على ماهر : لا ، وأما مسألة حسنين باشا فقد سمعت ذلك بالذات من رجل موثوق به ومن أقرب المقربين .

وقال على ماهر باشا ردا على سؤال آخر بخصوص هذا الموضوع : المعلومات التي عندي عما حصل بعد جلسة تكليف الملك للنحاس باشا بتأليف الوزارة على الطريقة التي يراها أن حسنين باشا كان قد أفضى بما سيكون في الساعة التاسعة وحصلت مناقشة داخل السراي ، وعلشان كده لما جم الساعة ٩ بالدبابات كانوا متوقعين ذلك وأنا وصلت والدبابات موجودة .

ومرة أخرى يؤكد على ماهر باشا : ان حسنين باشا كان على علم بمسألة الدبابات وقد كتبها عن المجتمعين .

ويؤكد حافظ رمضان باشا في شهادته أن أحمد حسنين باشا عندما قابل السفير البريطاني ومعه رد الزعماء برفض الانذار البريطاني سأل السفير البريطاني : هل وقعوا جميعا ؟ فقال له : نعم ، فعاد السفير البريطاني يسأل : بمن فيهم ، النحاس باشا ، قال أحمد حسنين باشا : بمن فيهم النحاس باشا .

كما يقول حافظ رمضان باشا أن أحمد حسنين باشا بعد أن رجع من مقابلة السفير البريطاني ، انفرد بالنحاس باشا ولا أعرف - حافظ رمضان - ماذا قال له .

ويسأل حافظ رمضان باشا عما اذا كانت نية وزارة أحمد ماهر باشا التي أعقبت وزارة النحاس قد اتجهت الى محاكمة النحاس باشا على ما ورد بالكتاب الأسود ، قال حافظ رمضان باشا : أنا كنت موافق على المحاكمة وطلبت.

الى أن أكون في لجنة التحقيق فرفضت لاعتبارات قانونية لانه لا يجوز لوزير العدل أن يشترك في تحقيق وقد قال لي مكرم عبيد باشا عندك حق ويرفض حافظ رمضان باشا أن يذكر للمحكمة المسائل التي وصلت الى علمه عن طريق الوزارة لانه يعتبر المعلومات التي تصله عن طريق الوزارة سرا لا يجوز افشاؤه وأما الذي علمته - حافظ رمضان - من خارج الوزارة هو أن اللورد كليرن تدخل في خطاب العرش عندما أشير فيه الى وجود لجنة وزارية ، نحقق ، وقال لا ضرورة لذكر ذلك ومرة ثانية حدث أن تقابل المستر أنتوني ايدن وزير خارجية بريطانيا مع أحمد ماهر باشا وطلب اليه أن تعلن الحكومة المصرية الحرب ، وبمنع محاكمة مصطفى النحاس باشا ففيما يختص باعلان الحرب قلت لأحمد ماهر باشا لا داعي لأن تعلن الحرب فقال أنه علم من مستر ايدن أن الدول التي لا تعلن الحرب في فترة معينة لا يكون لها الحق في حضور مؤتمر الصلح فقلت له ان هذا الكلام لا قيمة له ، و . . و . . أما عن محاكمة النحاس باشا فقد قلت له ان الانجليز كانت لهم تحفظات أربعة فهل محاكمة النحاس باشا تحفظ خامس فقال أنا أفهمته بأن عندنا اجراءات معينة في المحاكمات ، فاذا ظهرت ادانته حوكم والا برىء فقلت له - لأحمد ماهر - عملت طيب .

ويسأل حافظ رمضان باشا عن المسوغ الذي اتكأ اليه مستر ايدن في طلبه من أحمد ماهر باشا عدم محاكمة النحاس باشا فقال أنه صديق لنا ونفعلن أيام الحرب وخدمنا أيام العلمين !

وفي احدى الجلسات يتولى الأستاذ حمادة الناحل تصحيح كلمات وردت على لسان علي ماهر باشا بتكليف منه وهو أن هذا التدبير - تدبير ٤ فبراير - لم يكن من الانجليز وحدهم ، بل لابد أن بعض المصريين اشتركوا فيه لانه لا يمكن أن يكون النحاس باشا وحده هو المسئول ، بل يرى علي ماهر باشا ان أمين عثمان هو المسئول الأول !

وأغرب ما في شهادة الشهود في تلك القضية ان حسين سرى باشا ، الذي اقترح على سير مايلز لامبسون بعد أن قدم استقالته الى الملك فاروق ، أن يعمل على قيام حكومة وفدية ذكر ان النحاس باشا قد أخطأ عندما رفض تشكيل الوزارة الائتلافية .

وعندما طلب من حسين سرى باشا أن يعلق على ما قاله علي ماهر باشا من أن بعض رجال السراي كانوا يعلمون بحادث ٤ فبراير . أجاب : أعتقد أن علي ماهر لا يقرر شيئا الا ومعه مستنداته فيسأل عنها .

ويقول الدكتور هيكل باشا في شهادته في قضية الاغتيالات السياسية أنه لا يتصور أن يكون لأحمد حسين باشا أو لأحد من رجال القصر ضلع في حادث ٤ فبراير .

وفى جلسة أخرى يجيء على ماهر باشا الى المحكمة ليوضح ما قاله الأسناد حمادة الناحل على لسانه بخصوص مسئولية النحاس باشا عن ٤ فبراير ١٩٤٢ فيقول بالحرف الواحد : لما قررت أن رفعة النحاس باشا لم يكن وحده مسئولاً أغفلتها جميع الجرائد والذي قلته انه لم يكن مسئولاً ، وحده ويهمنى ان أوضح كلمة مسئول ، فقد قلت فى الجلسة الماضية فى شهادتى ، اننى قلت للسفير البريطانى : اننى مسئول اليوم وغدا ، وفى كل وقت ، فانا أقصد بكلمة مسئول عن تصرفاته أما ان هذه التصرفات سليمة أم لا فهذا بحث آخر ، أما عما قيل عن رجال السراى فى الواقع ، أنا لم أشهد عن وقائع ، وانما أشهد عن تاريخ سياسى ، أى ان الانسان ، يجوز أن يتجاوز فى تعبيره ويصح انه لو حصل سؤال عن التفاصيل كان يمكن التوضيح ، ولما قلت ان بعض رجال القصر كانوا مشتركين فى المسئولية ، كان قصدى البعيد ، بعض رجال القصر ، بدل أن أقول حسنين باشا بالذات من باب الأدب فى الواقع ، أن المسألة لما عرضت على الزعماء المجتمعين كانت توجد معلومات عند رئيس الديوان لم يدل بها الى المجتمعين كما أنه بعد أن ذهب الى السفير عاد ، وكانت عنده معلومات أخرى وسئل ، فلم يقل شيئاً ولذلك لم يكن فى مقدورنا عمل أى شئ لتفادى ما حصل فى الساعة التاسعة مساء .

وتسأل المحكمة على ماهر باشا عن المعلومات ، التى كانت لدى حسنين باشا ولم يدل بها فيقول : يجوز انه ليس من المصلحة أن أدلى بها وانما اكتفى بأن أقول بأنه بمجرد استقالة سرى باشا كان فيه كلام عن الذى يحل محله وفى المرة الأخرى كان عنده كلام عما سيحصل فى الساعة التاسعة ، أى انه كان عنده حسنين باشا علم بهذا وسألناه لما بلغت الاحتجاج ، الى السفير ماذا كان أثره عنده ؟ فقال : لم تحصل حاجة ، مع انه كان لديه علم بما سيحصل فى الساعة التاسعة وتسأل المحكمة مرة أخرى على ماهر باشا :

معنى ذلك انه كان لديه علم بمسألة الدبابات .

وقال على ماهر : نعم وهو قال ان السفير سيحضر الساعة التاسعة ومشجى يستأذن بل جأى يبلغ خبر .

وتسأل المحكمة : ما هو مصدر علم حسنين باشا بواقعة الدبابات بالذات . ويجيب على ماهر : هذا لا يمكن أن أدلى به ، لانه لازم أن أقول المصدر ، وهذا لا يمكن أن أقوله .

وتعود المحكمة فتسأل على ماهر باشا : انما الباشا يقطع بأن حسنين باشا كان لديه علم بأن الدبابات ستحضر الساعة التاسعة مساء .

وقال على ماهر : نعم وذلك بعد مقابلته للسفير ، وتقديم الاحتجاج ولا يقطع على ماهر باشا بأن حسنين باشا ، بلغ الملك بمجيء الدبابات فى الساعة التاسعة أو لم يبلغه ذلك ، بعد أن قال فى رده على سؤال سابق : بأن حسنين باشا بلغ الملك مسألة مجيء الدبابات فى الساعة التاسعة مساء .

ولكن ماذا قال النحاس باشا عن ٤ فبراير ١٩٤٢ بالتفصيل ؟

الفصل الثالث

مصطفى النحاس يروي تفاصيل مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢

أطلقت - معبدا - الحديث عن مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢، أخطر المآسي التي تعرض لها شعبنا في النصف الأول من القرن العشرين والتي أثرت الى حد كبير للغاية في مشاعرنا كمصريين وطنيين ، الى الجهد الذي دفع شباب الضباط الأحرار ، لبدا العمل للانتقام من البريطانيين الذين حاولوا ، اذلالنا ، وراحوا يفتدون بقواتهم المسلحة على كرامة شعبنا ، ذلك الاذلال ، وذلك الاعتداء الذي لم تتعرض له من قبل بلادنا والذي دفع الشباب الوطني ، المصري من المدنيين الى العمل السري ضد الانجليز الذين دبوا - بليل - هذه المأساة الاليمة كما دفعهم جميعا الى الوقوف من الملك - رغم كل شيء صدر منه وعنه - موقف التأيد باعتباره وقتئذ ، الرمز ، وباعتباره - وقتئذ - المصدر لهجمات الانجليز المحتلين والمعتدين على كرامتنا وقد يكون من المفيد للأجيال التي لم تشهد تلك المأساة ، أو للأجيال التي شهدت ، ولم تفقه بعد خطورتها ، أن نوضح لهم ، أبعاد المأساة والأسباب الحقيقية التي دفعت الشعب المصري - رغم كل شيء - الى الوقوف موقف التأيد للملك وأقول اننا كشباب الحزب الوطني - وقتئذ - لم يلهب مشاعرنا ضد الاحتلال البريطاني أكثر من ذلك الحادث الأليم وكنا نحن شباب الحزب الوطني قد درسنا جيدا أسباب قيام ثورة ١٨٨١ - الثورة العربية - وأسباب فشلها وكنا قد وعينا جيدا ومن زعمائنا القدامى مصطفى كامل ومحمد فريد وأمين الراجعي وغيرهم الأسباب الرئيسية لعدم نجاح الثورة العربية وفي مقدمة تلك الأسباب قيام الصراع بين قادة الثورة وبين الخديو ، واستغلال البريطانيين لذلك الصراع ، وتدفق قواتهم المسلحة للوقوف الى جانب الخديو محمد توفيق باشا .

وقد كان من رأينا جميعا ألا نتيح للاحتلال البريطاني أن يكرر في تلك المرحلة - مرحلة سنوات الحرب العالمية الثانية - ما قام به عام ١٨٨٢ عندما وقف الى جانب الخديو الحاكم الشرعي

أقول - فى البداية - أعترض عن الاطالة فى الكتابة عن هذا الموضوع الخطير الذى كان له آثاره البعيدة المدى فى تطور الأحداث فى عامى ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ وفى الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٤٤ عندما أسقط الملك وزارة الوفد فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وعندما بدأ لأول مرة منذ بداية الحرب العالمية الثانية يتعاون عمليا ورسميا مع سلطات الاحتلال البريطانى وبذلك تغير تماما موقفنا من الملك وربما يخفف من عذرى بالنسبة للاطالة فى هذا الموضوع اننى اكتشفت مصادفة ان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ من الموضوعات المقررة فى مادة التاريخ على طلبية وطلبات التوجيهية - شهادة اتمام الدراسة الثانوية - كما أن كثيرين من القراء قد تفضلوا بالكتابة الى طالبين الاستزادة فى اعطاء جرعات أكثر من الحديث عن ٤ فبراير ١٩٤٢ الذى تناولناه وشكرا للاخوة القراء على آرائهم فيما نكتب بحيدة تامة وبأسلوب علمى بعيدين كل البعد عن التأثير بالحزبية المعادية للوفد المصرى أو المؤيدة للوفد المصرى أحد أطراف مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ وشكرا أوفى وأكبر لمن بدأوا يكتبون الينا عن معلوماتهم وآرائهم الخاصة فى مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ المأساة التى لحقت بالمصريين كل المصريين !!

وكنت قد اشرت - فى الفصل السابق - الى اتهام على ماهر باشا لأحمد حسنين باشا بأنه كان على علم بأمر الدبابات التى ستحاصر قصر عابدين ، فى مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ ، والى تأكيد حسنين سرى باشا - عندما سئل عن رأيه فى هذا الاتهام - من أن على ماهر باشا لا يتهم الا ولديه الدليل !

ونشير هنا الى ما ذكره السادات فى كتابه « صفحات مجهولة » من أن الوثائق والوقائع أثبتت أن أحمد حسنين رائد فاروق ، ورئيس ديوانه ، وظهيره ، ومرشده يوم حادث ٤ فبراير وقبله ، وبعده والرجل الأول فى القصر المعتدى عليه ، أحمد حسنين هذا ، كان طوال حكم الوفد ، فى تلك الفترة - التى أعقبت ٤ فبراير - يتصل بالانجليز ، لا لمصلحة البلاد ، ولكن لكسب ثقتهم فيه كحاكم جديد يستطيع أن يقضى لهم من المصالح ما كان الوفد يقضيها ، وأن ينفذ لهم سياستهم «الديمقراطية» فى حكم البلاد ، وتوجيهها ، أحمد حسنين كان يريد أن يكون بطل ٤ فبراير الثانية ولكن ، بغير دبابات !!

وفى كتابه البحث عن الذات ، يقول أنور السادات : فى أواخر عام ١٩٤١ صدرت الينا الأوامر بالنزول من مرسى مطروح وأذكر أن كتيبة عبد الناصر ، كانت على مقربة منا فى جهة اسمها الحمام ، ولكنه لم يكن فيها : كان فى السودان ، ولم يعد منها الا فى ديسمبر ١٩٤٢ .

فى القاهرة أخذت فرقة للترقى ، وأثناء عمل بالفرقة داومت نشاطى السياسى فى بناء تنظيم الضباط الأحرار ، كان ذلك فى أوائل سنة ١٩٤٢ ، وقد وصل روميل الى ليبيا مع فرق الباترز « الدبابات » الألمانية وكان الشعور

العام في مصر معاديا للانجليز وبالطبع في صف أعدائهم ، وكان الانجليز يعلمون ذلك فطلبوا من فاروق في فبراير ١٩٤٢ أن يكلف النحاس زعيم الأغلبية بتشكيل الوزارة أملا منهم في استمالة الرأي العام المصري ، ولكن فاروق رفض ، فما كان من السفير البريطاني « لورد كيلرن » الا أن حاصر قصر عابدين بالدبابات يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ ، فاما أن يستجيب فاروق لمطلبهم ، واما أن يتنازل عن العرش ، وأمام هذا التهديد استنسى فاروق النحاس وكلفه بالوزارة ، كان ذلك في ٤ فبراير سيدة ١٩٤٢ تاريخ لا ينسأه جيلنا ، ففي ذلك اليوم سقط النحاس في نظرنا : اذ كيف يقبل أن يفرضه المستعمر على البلد بقوة السلاح ، فتجمع الضباط بالقاهرة ، وسرنا الى قصر عابدين تحية للملك الذي خرج لرد التحية ، لم تكن بطبيعة الحال راضين عن فاروق ، ولكن ما حدث كان اهانته لمصر ، جيشا ، وشعبا ، واعتداء على سيادتها. بصرف النظر عن شخص من يمثل هذه السيادة ، لذلك عندما سمعنا أن لورد كيلرن قد وجه انذارا ثانيا الى فاروق ، اثر حادث وقع في مطار القاهرة بعد أيام من حصار عابدين جرحت فيه كرامة الانجليز ، اتفقنا نحن الضباط الأحرار أن نحيط بالقصر الملكي ونشتبك مع الانجليز لو حاصروا القصر بدباباتهم مرة أخرى ، ومن ثم استعرت عربة زكريا عابدين - وكان الوحيد بيننا الذي يملك عربة خاصة - ورحت أطوف بها حول القصر ، طوال الليل أرصد الحركة من قريب ومن بعيد ، لأنذر اخواننا لو حدث ما كنا نتوقعه ، ولكن الليل انقضى دون أن يحدث أى شيء فرجعت بالعربة في الصباح وأعدتها لصاحبها .

وقيل أن تنتقل الى الوثائق الخاصة بمأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، نشير وباختصار شديد ، الى أقوال بعض الزعماء المصريين في شهاداتهم أمام محكمة جنایات مصر عندما كانت قضية الاغتيالات السياسية معروضة عليها ، وكان يبدو الاهتمام الشديد من قبل محامى المتهمين بمأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ حتى قال البعض ، ان قضية الاغتيالات السياسية ، كانت في نفس الوقت قضية ٤ فبراير ، وسنحاول أن نلخص أقوال هؤلاء الزعماء ، وكنا قد أشرنا - سابقا - الى أقوالهم في الظروف التي أدت الى وقوع مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ :

يقول على ماهر ، حادث ٤ فبراير حادث محزن جدا ، ويكفي التأمل في الانذار الصادر من السفير البريطاني ، وهو ممثل ملك بريطانيا وهذا الانذار موجه لرئيس الدولة المصرية ، فان الصيغة التي تقدم بها الانذار ليست فقط اعتداء على الاستقلال ، بل اعتداء على الشرف الوطنى وايداء للكرامة الوطنية فليس له من رد ولصيغته القصيرة الوارد بها الانذار والطلبات الواردة به المتصلة بعمل داخلي هو تعيين وزارة مصرية بالذات .

وكل من مارس العلاقات الدولية والمكاتبات الدولية يحكم قطعا بأحد رأيين الأول : ان القصد الارهاب ، والثاني : الاذلال ، والطلبات تعنى بعض رجال مصر ، وهذا يدل قطعا على أن العملية مدبرة كلها داخل القصر المصرى . يعنى

أن السفير لم يأت بها وحده ، بل لابد أن أشارك معه في تدبيرها بعض المصريين ، وطبعاً النحاس باشا لا يمكن أن يشارك في هذه المسألة بأكملها وجزئياتها ، وإنما الذى دبر ذلك من الجانب المصرى هو المرحوم أمين عثمان باشا فهو رجل كان فى غاية الذكاء وكان له من القدرة ما يجعله يتصل بخصومه وأعدائه ، وينتظر أنه صديق : أمين عثمان كان يريد أن يكون وزيراً ، ولذلك استعمل كل مواهبه ، وقوته ووسائله لبلوغ هذه الغاية ، مش بس يكون وزيراً بل لو أطال الله حياته لطمح الى كرسى الوزارة ، وكان مستر ريد يشير اليه بأنه سيكون رئيس وزارة المستقبل .

ويقول على ماهر باشا ، ان أمين عثمان باشا زاره ذات مرة فى منزله بالزمالك وأخبره أن سرى باشا عرض عليه وزارة المالية فى نهاية وزارة حسين سرى باشا فكان جوابى عليه - جواب على ماهر بالطبع - وهل استشرت السفير البريطانى أم لا ، فقال استشرته بالتليفون وهو فى الأقصر فقال لى : لا تقبل لان وزارة سرى باشا على وشك السقوط ، ويقول على ماهر أن أمين عثمان زاره مرة أخرى فى بيته وكان عنده د. أحمد ماهر باشا ، وكان أمين عثمان يتكلم قائلاً : أن النحاس باشا زعيم الأغلبية غير الموجودة فى البرلمان وأن أحمد ماهر باشا زعيم الأغلبية داخل البرلمان ، ويجب أن يتعاونوا .

ويقول حافظ رمضان باشا : دعيت للحضور الى سراى عابدين وعرض علينا التهديد من لورد كيلرن الى الملك وأؤكد انى لم أحفظ فى حياتى شيئاً ، كما حفظت هذا التبليغ ، فلما تلى علينا التبليغ طلبت الورقة لأقرأها بنفسى ثم بدأت المشاورات ، وبعضهم عرض على النحاس باشا أن يشكل وزارة قومية ، والبعض الآخر عرض أن يشكل وزارة ادارية تجرى انتخابات فى ظلها ، ثم تشكل الحكومة تبعاً لتلك الانتخابات ، أما رأى الخاص ، الذى أعلنته فى المجلس فهو اننا لم نأت لتشكيل حكومة ، وإنما آتينا ليؤخذ رأينا فيما يجب أن نقرره ازاء هذا الانذار ، وعلى ذلك لا أعرض حلاً من تلك الحلول ، ولا أقبل أى حل لان هذا يعد خضوعاً للتبليغ البريطانى وان كان هذا الخضوع تناول درجات مختلفة ولكنه خضوع على أى حال وعلى العكس أعتقد أنه يجب علينا ألا نشكل حكومة وأن نضرب عن تشكيل كل حكومة الى أن يسحب هذا التبليغ ، وهذا ما حدث فى ١٩١٩ ، وبعدئذ وجد المجتمعون أن النحاس باشا رفض الحلول فرجعوا الى رأى الذى قلته فى أول المناقشة وبدأوا يكتبون الرد وهو يتضمن ان هذه الهيئة لا تشير على الملك أن يقبل مثل هذا الانذار ، لانه اعتداء على حرية البلاد ودستورها ، وكلفنا أن نوقع على هذه الورقة فوقعناها جميعاً حتى زيور باشا الذى كان من رأيه أن نخضع للتبليغ ونسلم به بناء على ذلك والذى أذكره يقينا أن النحاس باشا لم يوقع هذه الورقة وقت توقيعنا عليها وبرر عدم توقيعها لها بأن البلاد فى حالة خطيرة ، وأنا يجب أن نسلم بالطريقة التى تتبعها دائماً ، .

وعن محاصرة قصر عابدين بالدبابات البريطانية قال حافظ رمضان باشا :
بعد أن عدت الى القصر بناء على استدعاء جديد ، وجدت السراى محاطة بالجنود
البريطانيين فسألت داخل السراى ماذا حدث ؟ فقيل لى : انهم أحاطوا القصر
بالدبابات وان بعض الضباط البريطانيين دخلوا القصر ، ونزعوا السلاح من
العساكر ، وقيل ان أحد الضباط المصريين نزع طبنجته بقسوة وقوة ، وقيل
انهم دخلوا على الملك ، فأنا قلت لهم : أنا لا أفهم ان هذا يحدث ، وكان يجب
على الحارس أن يؤدى واجبه فقالوا : الواقع ، صدرت لهم أوامر ، أن يمتنعوا
عن أى شىء فقلت : أنا لا أسأل عن أمر وإنما أقول أنه فى اللحظة التى لووا
فيها ذراع هذا الضابط ، كان يجب عليه أن يؤدى واجبه ، وبعد ذلك جاء الملك
وقال للنحاس بصوت يخالف صوته فى اجتماعنا الأول فى قصر عابدين : شكل
الوزارة وقال أحمد ماهر : تحت الدبابات وخرجنا وهذا ما رأيته وسمعته .

وأكد حافظ رمضان أن النحاس تردد فى التوقيع على الاحتجاج ، وأنه
وقع فيما بعد ، وأن سير مايلز لامبسون عندما ذهب اليه حسنين باشا ومعه
الاحتجاج سأل لامبسون حسنين باشا : هل وقع النحاس باشا الاحتجاج ؟
فأكد له حسنين باشا أن النحاس باشا ، كان ضمن الموقعين ، على الاحتجاج ، .

ويقول د . محمد حسين هيكل باشا عن حادث ٤ فبراير : لما استقالت
وزارة حسين سرى ، كان اتجاه الملك الى تأليف وزارة قومية برئاسة النحاس
باشا وكان عرض الملك على النحاس باشا يوم ٣ فبراير وقد اعتذر النحاس
باشا وقال انما تؤلف الوزارة من حزبه وحده وفى المساء بلغنى أن الانجليز
يصرون على اسناد الوزارة الى النحاس باشا وفى ٤ فبراير علمت أنهم أرسلوا
انذارا فيه هذا المعنى ، وقد دعينا للذهاب الى السراى فى الساعة الثالثة بعد
الظهر ، وتلا علينا أحمد حسنين باشا رسالة ملكية فيها نص الانذار ، وطلب
الملك منا نحن المجتمعين أن ننظر فى هذا الأمر ، فتداولنا فيه الى الساعة
السادسة ، وقد رفض النحاس باشا جميع الحلول التى عرضت وتمسك بتأليف
الوزارة من حزبه وحده ثم اتفق رأينا على أنه ليس من حق السفير ولا من حق
الدولة البريطانية أن توجه هذا الانذار ، وأن توجيهه اعتداء على استقلال مصر
وسيادتها ، وانصرفنا وفى الساعة التاسعة أو حول ذلك دعينا للسراى من
جديد ، وكانت إحاطة السراى بالدبابات والجنود الانجليز قد ذاعت فى القاهرة ،
وقد طلب منا الملك أن ننسى ما حدث وعهد الى النحاس باشا تشكيل الوزارة
وأن يمر على السفارة ، ويبلغ السفير هذا التكليف !

ويرفض د . هيكل الاجابة عن سؤال لأحد المحامين ، هذا نصه ، هل أقدم
الانجليز على الاجراءات التى اتخذوها يوم ٤ فبراير اعتمادا على قوتهم العسكرية
فقط ، أو لانهم أحسوا مساعدة من بعض المصريين ؟

ويلعل د. هيكل رفضه الاجابة عن هذا السؤال لان السؤال ليس متعلقا
بواقعة معينة يستطيع أن يقول فيها نعم ، أو لا .

وينفى د. هيكل أن يكون لأحد من رجال القصر ، وخاصة حسنين باشا
أى ضلع فى الحادث .

وقد دارت مناقشات قانونية حول استدعاء مكرم باشا لسماع أقواله
كشاهد فى القضية . وقال رئيس المحكمة : أن الأستاذ عمر عمر ، نقيب
المحاميين قدم للمحكمة قرارا أصدرته نقابة المحامين جاء فيه : أن المجلس قرر
بالاجماع وبعد الاطلاع على المادة ٢٢ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ عدم جواز
تكليف المحامي أداء الشهادة فى قضية وكل فيها أو استشير فيها سواء كانت
هذه الشهادة متصلة بوقائع الدعوى نفسها ، أم غير متصلة بها وإن المحامي هو
صاحب الحق المطلق دون غيره فى تقديم ما يمنعه عن أداء الشهادة ، وعندما
طالب الأستاذ على أيوب المحامي باستبعاد قرار نقابة المحامين الخاص بهذا
الموضوع قالت المحكمة : أنه قرار من هيئة محترمة ، هى نقابة المحامين ، فى
أمر يخص المحاماه فى خلاف بين زميلين آخرين فى نفس القضية ويجب أن تشير
المحكمة ، الى هذا القرار وقد احتكم كلاهما اليها وقال الأستاذ على أيوب أن
معنى طلبه هذا أنه لا يحترم النقابة وإنما هو يرمى الى مراعاة النظم القانونية .

ودارت مناقشات عديدة وقال مكرم عبيد باشا ليست هذه القضية قضية
مكرم ، أو قضية الأستاذ فتحي رضوان بل هى قضية المحاماة التى أتشرف
بالاتسباب اليها ، وقد قلت ولا أزال أقول انه ليس فى الأرض قوة يمكن أن
تحمل المحامي وترغمه - وهو يرى أن فى عدم الشهادة صالحا لموكله - على أن
يخون مهنته والمادة التاسعة من قانون المحاماة توجب على المحامي ، أن يحلف
يمينا قبل أن يبدأ عمله كمحام ، على أن يحافظ على سر المهنة وما كان هنالك
محل لاثارة هذا الموضوع أمام المحكمة ، بعد أن احتكنا الى النقابة أنا والأستاذ
فتحي رضوان وأصدرت النقابة قرارها وانى لا أخشى الشهادة فانا آخر من
يخشها وما من قوة ترغمنى على مخالفة نص القانون أو المساس بكرامة مهنتي
والنص صريح فى قانون المحاماة ، وهو أنه لا يجوز لمحام أن يشهد فى قضية
استشير أو وكل فيها وأنا أدافع عن هذا المتهم الذى أدافع عنه وأعلن المتهم سعيد
توفيق أنه يتمسك بمكرم باشا فى الدفاع عنه وترفض المحكمة طلب استدعاء
مكرم عبيد باشا للشهادة كما رفضت المحكمة الطلب الذى تقدم به الأستاذ على
منصور باستدعاء ابراهيم عبد الهادى باشا رئيس الديوان الملكى للشهادة بصدد
أشياء أسر بها موكله عمر حسنين أبو على .

والطريف أن المحكمة قررت تأجيل القضية الى جلسة ٤ فبراير وكان هذا
القرار موضع تعليقات كثيرة من الدفاع ، والمتهمين ، وجمهور النظارة لاتفاقه
مع حادث ٤ فبراير ، وعندما نظرت القضية من جديد - فى ٤ فبراير ١٩٤٧ -

طلب الأستاذ محمد محمود عطية المحامى ، لمناسبة نظر القضية فى ٤ فبراير رفعت الجلسة حدادا على هذه الذكرى المشئومة ، فقد أهدرت فى مثل هذا اليوم من سنة ١٩٤٢ ، الكرامة المصرية وردت المحكمة على ذلك قائلة على لسان رئيسها : أن المحكمة تشاطره الأسى ، لهذا الحادث بالذات .

أما شهادة مصطفى النحاس باشا - فى تلك القضية - فقلد جاء فيها أنه كان كلما دعى الى القصر كان يجيب تلك الدعوة ، وكان ذلك فى وزارة حسين سرى باشا - ثم حدد لى ميعاد بالسراى بعد الظهر ، وسمعت لما حضرت بأن حسين سرى باشا موجود فى السراى ، وأنه لن يخرج منها الا بعد أن تصدر مراسيم القطن ، فقلت لنفسى وأنا رايع له لكن لازم أجيب الدعوة ، فتوجهت وأخذ رأيى ، وأدليت به وسئلت ، أظن ان هذه المسائل يمكن أن يقف فيها أحد ضد الانجليز ، فقلت لجلالته أن يكون بعيدا ونحن الشعب نشتغل وواجبى أنا بصفتى ممثل الشعب ألا أسكت ، وجلالتك فوق الكل ورأس الكل ، ونحن نتحمل المسئولية وأنا طلعت وسمعت أن المراسيم أمضيت قبل دخولى .

وبعد ذلك اتخذت فكرة لنفسى - هكذا يقول النحاس باشا - أن أسوح فى الوجه القبلى وكنا فى الشتاء لعدة أسباب منها الجو أحسن ومنها انى أتكلم مع الناس الى هناك بكل حرية وذهبت الى قنا ورأيت أن أرجع فى الباخرة وعملت ترتيبى ان الرحلة تستغرق شهرين أو ثلاثة . ووردت لى دعوات من البلاد أن أزورها . ووصلنا الى قنا ، وعادنى أن أزور سيدى عبد الرحيم القناوى ، وأعتقد به ، وكان هناك بعض الخلاف بين الأهالى ، وكنت أجهت أن يكون وجودى سببا للتوفيق بينهم ذهب ، ومكرم باشا ، وكان حريصا على ألا أعرض نفسى لشيء ويجتهد ألا أظهر ، وكنت أخالفه ، ولما انتهت الزيارة لسيدى عبد الرحيم ، وعدت الى منزل اسكندر عبيد مكرم عبيد باشا أردت أن أستبدل ملابسى فدخل التليفون قلت انتظروا ، قالوا خذ التليفون وانت فى الحمام ، وألحوا على فأمسكت التليفون وسألت من المتكلم قالوا انه اسماعيل تيمور ، وهو الذى يريد أن يكلمنى وتحت الالاح ، أمسكت التليفون ، من وراء الباب فأخبرنى اسماعيل تيمور باشا أن جلالة الملك يريد مقابلتى غدا بعد الظهر ، قلت يستحيل ماديا أن أجيب هذا الطلب ، خصوصا وأن عائلتى معى ، والرحلة تستغرق شهرين ، وقلت لا أقدر .

ويظهر أن مكرم باشا أخذ التليفون ، وقال يحضر ، وأنا فكرت كلمه ، وقلت أين القطار الذى أستطيع السفر فيه لا ألقه ، وخلصت عملى ، ثم قالوا : المدير يتكلم ، وقال ضرورى من السفر الليلة ، والعائلة تنتظر ، فقلت لا يمكن أن أترك العائلة ، وإذا كنت سأسافر لابد وأن أحجز محلا فى الأقصر فقالوا نعمل لك الترتيب اللازم ، وأرجأت ذلك لحين بحث الأمر ، فرحت الباخرة ، وقلت لهم المسألة ، وقلت لهم خليك فى الباخرة ، وسيروا بها الى جرجا ، وغدا آكون .

عندكم لان فى مثل هذه الحالات يؤخذ رأى وأرجع فى الحال وكانت الحالة النفسانية صعبة على ، وعلى كل الموجودين فى المركب ، وسافرت ، وكانوا أخروا القطار قليلا الى أن وصلت وجئت ، وجاء معى مكرم باشا ، والظاهر انه كان عامل ترتيبه لانه كان حاجن لنفسه الى أن يقول النحاس باشا أنا كنت جاي مصر ومعتقد ان مفاتيح منزلى معى لألبس بدلتى الرسمية ، ولما سار القطار لم أجد المفاتيح معى ، فقلت : لا طريق الا النزول فى بيت أحمد حسين بك وهو زوج خالة الست ، وقلت وجه البيت ، ولكن أين الملابس الرسمية والحسينى زعلوك جمع الملابس من كل مكان الى أن ربت كل حاجة بقدر المستطاع وتشرفت بمقابلة جلالة الملك ، وعرض على جلالة الموقف ، وقال الحالة شديدة ، وفهمت أن حسين سرى استقال وقال ما رأيك فى الحالة ، وكنا سمعنا أن مظاهرات تهتف : أقبل يا روميل «فاروق فوق رأسك يا جورج» ، ولما سألنى جلالة الملك عن رأى فى الحالة قلت لجلالته اننى سبق أن أبديت رأى مرارا ، فقال لجلالته الحالة تستدعى أن نرى طريقة ، فهل يمكن أن نشارك مع آخرين فى الحكم ، فقلت رأى مصمم عليه كما قلت من قبل ، فإذا عهد الى بالحكم ، ما الذى أستطيع أن أعمله ، والبلد جعانة ، وأنا عند رأى ، فقال لجلالته ساكمل استشاراتى ثم أدعوك ثانية ، فقلت لجلالته أنا مسافر الليلة ، وليس عندى استعداد للبقاء ، فأمر أن أنتظر الى اليوم التالى الى أن يستشير ، ويخبرنى بالنتيجة ، وهذا أمر طبعاً صدر لى وقبلت على مضض ، انتظرت واتصلت بالعائلة بالتليفون بواسطة فخرى بك عبد النور ، لكى يخبرهم انى سأقدم باكر اليهم ، وثانى يوم دعيت ، وأنا فاكرا انى دعيت لاتمام الكلام السابق حيث لم أفهم ، انى سأكون مع غبرى خصوصاً ، وأنا أبدت رأى ، وهو انى لا أستطيع التعاون معهم ، ويومها كان مكرم باشا مدعوا ، فدهشت واحترت حين رأيتهم ، ودخل علينا جلالة الملك ، ودخل خلفه حسين باشا ومعه ورقة ، وقال لجلالته انه أعد بيانا سبليقيه باسمه حسين باشا نيابة عن جلالته ، وكان فى البيان خطوات توضح أن الحالة خطيرة ، وأن انجلترا تهدد كثيرا ، وجاء اسمى فى البيان عدة مرات ، وكان المطلوب منى أو من جلالة الملك أن يستدعيني ، وكان مطلوبا أيضا أن يؤخذ رأى باعتبارى زعيم الأغلبية ، يؤخذ رأى عن السبيل الى الحكم والانجليز هم الى طلبوا ذلك .

ويمضى النحاس باشا فى رواية ما قبل ٤ فبراير ، بتفاصيل دقيقة للغاية ، ويشير الى انصراف الملك والى ما قاله النحاس بعد انصراف الملك من أن مركزه - أى النحاس - فى البيان مركز متهم ، والمتهم يجب أن يوضح مركزه .

وينفى النحاس علمه بالطلبات التى وجهها الانجليز عن استدعائه ، وأخذ رآيه وأنا - أى النحاس - بعيد عن ذلك بالمرّة ، وجاى خام طازة من رحلتى الى هنا فانا لا دخل لى فيما حصل .

ويقول النحاس باشا أن الزعماء بحثوا كيف يمكن تفادى الموقف « ويجب أن تحتج لان هذا تدخل واعتداء ، على البلد من جانب الانجليز ، ويجب أن نقف في وجهه » وقالوا : تكتب احتجاج ، قلت طيب ، ولكن قبل الاحتجاج أبدي رأيي كوطنى ومجرب وخبير بأعمال الانجليز ، فيجب أن نبحث ان كان هذا الانذار تهديدا ، أو تنفيذيا ، والبيان الذى ألقى علينا من جلالة الملك يفهم منه ان هذه الحالة تنفيذية لا تهديدية ، كما حصل فى حوادث أخرى ، وبناء على ذلك يجب الاحتجاج ، ولكن انظروا فى طريقة تتخذ ، لتفادى التنفيذ ، وكيف تكون الطريقة ؟ ابحثوا عنها ، فقالوا : الطريقة هى أن نتعاون فى حكم واحد ، فقلت لهم : لكم أن تقولوا ذلك ولكن رأيي ألا أشارك معكم كما قلت ، وأنا مصمم ، على ذلك فقالوا هذه توضحية فقلت التوضحية يمكن عملها بشئ آخر غير هذا ، لأنى اذا قبلت أغش عقيديتى » •

الفصل الرابع

أحد أعضاء مجلس الشيوخ الوفديين السابقين يؤكد على تواطؤ الوفد مع الانجليز في حادث ٤ فبراير

حرصنا على أن نشير الى ما ذكره أنور السادات في كتابه « البحث عن الذات » خاصا بأحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وأثرها في نفسه وفي نفوس الضباط الأحرار ، كما حرصنا في نفس الوقت على التركيز على ما أدلى به كل من على ماهر باشا ، وحافظ رمضان باشا في محكمة جنايات مصر أثناء نظير قضية الاغتيالات السياسية - مقتل أمين عثمان باشا - خاصا بتلك الأحداث .

وقد نقلنا - وبالنص في الفصل السابق الجزء الأول من أقوال منطقتي النحاس باشا - وهو يدلي بشهادته في تلك القضية - التي ذكرت ، ومن وجهة نظر النحاس باشا - تفاصيل أحداث يومي ٣ ، ٤ فبراير ١٩٤٢ - وفي هذا الفصل ننشر - وبالنص - بقية أقوال النحاس باشا في تلك القضية وما يعلق بأحداث ٣ ، ٤ فبراير ١٩٤٢ بالذات !!

وفي هذا الفصل أيضا نحاول وبأيجاز شديد أن نكمل الحديث عن وجهة نظر النحاس باشا ، والوفد المصري ، والصحف الوفدية في هذه الأحداث التي شغلت - ولا تزال - تشغل المؤرخين المصريين ، وغير المصريين لها - أي لتلك الأحداث - من أهمية بالغة في تاريخنا المعاصر .

يروى النحاس باشا في شهادته ، كيف ألح عليه الزعماء ، المجتمعون في سراي عابدين ، ليقبل وزارة ائتلافية كنوع من التضحية ، وكيف رفض تأليف تلك الوزارة .

ويرد النحاس على قول بعض الزعماء « ان الانجليز يريدون وزارة فيها النحاس ، انني أرفض ذلك » .

وعندما قالوا له : « اذا كان الأمر كذلك فلا تقبل الحكم أصلا »

ويقول النحاس : لا مانع ولكن الطريقة التى نتفادى بها التنفيذ غير موجودة ويقول النحاس باشا : كان زيور باشا معى فى الرأى ، وقال : « العبارات الموجودة فى البيان معناها انها حالة تنفيذية » .

وبعد ذلك يقول النحاس باشا : اتفقنا على كتابة الاحتجاج ، وكتبت صيغته ولطفته نوعا والظاهر ، أنه دخل فى التلطيف اسماعيل صدقى باشا لأنى تركتهم يكتبون وقالوا : « نعهد ألا يقبل أحد الحكم ، قلت : وهو كذلك » ومضيت على الاحتجاج .

وقلت : بلغوا جلالة الملك فحرف وقال : « انتم عملتم طيب ، وهذا عمل مشرف ووطنى » .

فقلت لجلالته : « يجب أن أصارحكم بحاجة وهى أن الاحتجاج كويس ولكن يمكن يؤذى البلد ، والعرش ، ويمكن أن يكون نكبة على العرش ، وعلى شخص جلالته » .

فقال : « أنا قابل كل شىء » .

فقلت لجلالته : « أنت فى مقتبل العمر ، ونحن الى فناء وبقاؤكم ، على على رأس المولة يفيد البلاد كثيرا » .

فقال لجلالته : « أنا مآيس ولا أسأل عن نفسى » وأخذ الاحتجاج ، وقال لحسين باشا : « بلغ الاحتجاج » وقال لنا : « ابقوا هنا الى أن يصل الرد » فبقينا فى حرج .

وقالوا : « أقبل أن تكون معنا واختار من تختار » فقلت : « لا أقبل ذلك لان النتيجة أن هذا قبول لرأى الانجليز ، وتنفيذ لأمرهم » .
فقالوا : « ما دام معنا كلنا لا يعتبر تنفيذا لأمرهم » .

فقلت : « اشمعنى لما يكون النحاس مع غيره لا يكون بأمر الانجليز ولما يكون وحده يكون تنفيذا لأمر الانجليز » .

وأردت الانصراف فقالوا : « ان جلالة الملك أمرنا بالانتظار فانتظرت » .

وجاء الرد خطيرا ، وهو أن يبلغ جلالة الملك أن السفير البريطانى سيحضر حوالى الساعة التاسعة والنصف اذا لم يعدل رأيه .
وبلغنا حسين باشا هذا الرد .

قلت : ان الرد خطير ، ولا يخاطب جلالته بهذه الصيغة وقيل لنا : كونوا على استعداد حتى تنجلى الحالة .

فرجعت الى بيت أحمد بك حسين بالجيزة .

وكانت الحالة خطيرة ثم اتصل بى زكى على باشا ، وهو صديقى وصديق
حسنين باشا ، وقال : سمعت بالخبر ؟ قلت : خبر ايه ؟

قال : « الراجل الانجليزى راح بالدبابات فى السراى وحاصرها والحالة
خطيرة جدا » فقلت له : « أنا آسف جدا لأز الحالة وصلت الى هذا وتنبأت
بهذا ، ولكن لم يكن تنبئى أن يصل الأمر الى هذا الحد » .

وبعد ذلك طلبت مرة ثانية للسراى فى نفس المساء ، حوالى الساعة
التاسعة والنصف وكنت مستعدا ، ورحنا ولم أجده الدبابات ولا حاجة فى ساحة
السراى والحالة طبيعية .

ولما دخلت وجدتهم مجتمعين وعليهم وجوم فقلت : « ماذا جرى » ؟

قالوا : جاءت الدبابات ثم انصرفت والحالة خطيرة .

فقلت : هذا نتيجة عملكم لان هذا كان اندفاعا بدون حكمة .

وشرف الملك ، وقال : « اعتبروا أنه لم يحصل شيء فى هذا اليوم وان
كل ما حصل كانه لم يكن أو هو لم يكن وأنا ، أعهد اليك يا نحاس بتأليف
الوزارة ، ووطنيتك تقتضى أن تستعمل الحكمة فيها » .

فقلت لجلالته : اسمحوا لى أن أقول انى لا أستطيع تأليفها بحال من
الأحوال .

فقال : أمرتك وأنا الملك ، وأمرك ، أن تقبلها .

قلت : لا أستطيع يا جلالة الملك .

قال : أنت تستطيع ، وتعتبر أنه لم يحصل شيء .

فقلت : ما هى الظروف التى دعت الى تغيير الموقف ؟

قال : أمرك .

قلت : اسمح لى جلالتك ألا أقبل وعلى الخصوص فقد تعهدنا أنه اذا دعى
أحدنا الى تأليف الوزارة لا يقبل ، ولو كان ذلك من جلالة الملك .

وقال الملك : أنا صاحب الشأن وأمرك !

قلت لجلالته : لا أقبل وطلبت معرفة الظروف .

وقال الملك : لازم تقبل وتؤلف الوزارة الليلة .

وقلت لجلالته : لا أقدر يا مولاي ، ورأسى لف ، وجالتي النفسية صعبة ،
أمهلنى للغد ، أفكر .

فقال جلالتة : لابد أن تقبل ، وتذهب الليلة الى السفير .

قلت : مستحيل الليلة ، وكنت أريد أن أستريح لأنى متعب !

وقال الملك : لازم تقبل !

وقال أحمد ماهر باشا : ان قبل يكون على أسنة رماح الانجليز !

قلت : اخرس ، أنتم الذين جئتم على أسنة رماح الانجليز ووصلتم بالبلد الى هذه الحالة والنحاس أشرف منكم كلكم .

وقال الملك : آمرك .

وأراد اسماعيل صدقى باشا أن يتكلم ، فقال له جلالة الملك ، أسكت أنا صاحب الأمر وكرر جلالتة أمره لى ، فقلت لجلالتة : امهلنى للغد .

فقال جلالتة : انزل من هنا على السفير .

وفهمت أن كلاما دار بين جلالتة وبين السفير لا أعلمه ، لانه مطلوب منى أن أطمئنه هذه الليلة فذهبت لا لأطمئنه بل لأحتج .

فلما دخلت أريد أن يقابلنى بالسلاام ، فقلت له : لا أسلم عليك لأنك أسأت الى فى غيايى ، وكان معه وزير الدولة . ويقول النحاس باشا : ان السفير البريطانى أخذ يسترضيه ويسأله عن رغبته فأجابه النحاس باشا بأن الترضية لا تتم الا بعد سحب الانذار البريطانى وانه - أى النحاس - لن يقبل الوزارة ، الا اذا سحب الانذار .

ويسأل السفير البريطانى النحاس باشا : هل عرضت عليك الوزارة ؟

ويقول النحاس باشا : نعم عرضت على الوزارة .

ووافق السفير على سحب الانذار .

وأخذ النحاس باشا والسفير يتباحثان فى طريقة سحبه ، وهل يكتب لهم النحاس باشا أولا أم يكتبون هم له .

ويقول السفير البريطانى للنحاس باشا - كما يقول النحاس باشا - ان السفير لم يختره بصفته الشخصية ولكن بصفته زعيم الأغلبية ، وأنه - أى السفير - عندما يقول النحاس ، انما يقصد الشعب فالوقوف خطير ونحن - لامبسون - نخشى أن نطعن من الخلف .

ويقول النحاس باشا ، أنه قد رد على السفير البريطانى قائلا : ماذا فعل الشعب حتى أوصلتموه الى هذه الحالة ؟ وماذا أقول له ؟ هل أقول أن الانجليز جابونى وانتم جعائين ، وكيف أستطيع أن أطعمهم .

فقال له السفير : أن وزير الدولة موجود يستطيع أن يفعل كل شىء .

ويقول النحاس : أن على وزير الدولة أن يفتح الخزانة ويدفع كل ما أخذتموه من البلد وتحضروا القمح ، والملابس من الجيش .

ويقول السفير : أننا مستعدون لكل ما تطلبه .

ويقول النحاس أنه لم يستقر على رأى بشأن قبوله الوزارة ما لم يفعل الانجليز شيئا لمحو الاهانة بطريقة يراها مع زملائه .

وتم الاتفاق ، على كتابة خطاب الى السفارة بسحب الانذار ورحبت السراى - كما قال النحاس - بسحب الانذار ، وسررت بذلك سرورا عظيما

ويفرق ، النحاس باشا - في شهادته - بين الحالة التهديدية ، والحالة التنفيذية فيقول : أن الحالة التهديدية هي مظاهرة عسكرية يجوز أن تنتهى الى شيء يحسن السكوت عنده بينما الحالة التنفيذية ليست بمظاهرة بل تقترون بالتنفيذ الفعلي وان الذى كان فى ذهنه أن البيان البريطانى لم يكن مقصورا على مظاهرة تهديدية !

ويسأل النحاس باشا : هل قابلت أحدا من رجال السفارة البريطانية فى الأقصر أو أسوان أثناء رحلتك .

ويقول النحاس باشا : اننى لا أذكر ، ويجوز أنه حصل .

ويسأل النحاس باشا مرة أخرى : هل تذكر أن أحدا من الانجليز الذين قابلوك فى محطة قنا قال لك بالانجليزية ما معناه : انى سعيده بمصافحة الرجل الذى سيتولى الحكم قريبا ؟

ويقول مصطفى النحاس ، ردا على هذا السؤال : أنا شخصيا لا أعرفه اللغة الانجليزية ويؤكد مصطفى النحاس باشا جازما أن أحدا من السفارة البريطانية لم يتصل به فى موضوع تكليفه بتشكيل الوزارة لا بمباشرة ولا بالواسطة ! عندما يوجه الأستاذ زكى عريبي سؤالاً الى النحاس باشا هذا نصه : ألا ترى رفعتكم أن سلوكك فى هذا اليوم واستغلالك الظروف « اكتمل » بينتها ، أنك عطلت سلطة الملك الدستورية فى هذا اليوم ؟

يجتج النحاس باشا على عبارة عطلت سلطة الملك ويقول - أى النحاس - أن جلالة الملك أمرنى ، وأننى قبلت الأمر ، تحت تأثير الظروف وبعد المشاورة ، والتردد .

ويؤكد مصطفى النحاس أن أمين عثمان باشا لم يكن معه فى رحلته الى أسوان ولم يحضر اليه قط وينفى النحاس باشا ، أن يكون مكرم عبيد باشا عالما بحادث ٤ فبراير قبل وقوعه ، ويقول بالحرف الواحد : « يستحيل على مكرم باشا أن يكون عالما بشيء » .

وعندما سئل النحاس باشا عن القاء الحجارة عليه عندما كان يزور ضريح سيدى عبد الرحيم القناوى يقول انه كان يزور قنا وقد تدخل لاصلاح ذات البين بين أسرته الأشراف والحميدات وأنه يظن أن مكرم باشا كان معه ، يومذاك وقف الأستاذ حمادة الناحل يصيح قائلا : أننا لا نقبل أن نصفى الخلافات بين الشاهد ، ومكرم باشا فى الجلسة وعلى حساب المتهمين .

والجدير بالذكر ، أن مكرم عبيد باشا والنحاس باشا عندما تقابلا فى محكمة الجنايات تبادلا القبلات بعد أن ظل كل منهما « يحارب » الآخر أكثر من خمس سنوات وكان هذا ما يعنيه الأستاذ حمادة الناحل ، الذى كان يعارض وقتئذ الوفد معارضة شديدة .

ويؤكد النحاس باشا ، أكثر من مرة أنه ما قبل الحكم ، الا ليستخلص به مصلحة البلد .

والجدير بالذكر أن الصحف المصرية بل والأجنبية التى كانت تصدر فى مصر لم تشر الى أحداث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ بسبب الرقابة المفروضة عليها والتى كانت تعليماتها صريحة وواضحة بعدم الاشارة الى تلك الأحداث من قريب ، أو من بعيد ، بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر .

على أن ذلك لم يمنع من أن يعرف الشعب المصرى أن اعتداء جسيما قد وقع على السلطة الشرعية من قبل السفارة البريطانية والقوات المسلحة البريطانية فى مصر ، ذلك أن الاذاعات التى كانت تعادى بريطانيا ، اذاعات ألمانيا ، وإيطاليا كانت تذيع وبالتفصيل ما حدث بالنسبة للملك فاروق ، ولقصر عابدين ، الى جانب ، أن بعض أحياء القاهرة ، كحي عابدين مثلا ، قد شهد القاطنون فيها قوات الجيش البريطانى ، وهى تتحرك لمحاصرة قصر عابدين ، بالإضافة الى أن بعض الزعماء الذين احتجوا على هذا الحادث بخطابات وجهوها الى السفير البريطانى فى مصر ، قد طبعوا خطاباتهم تلك ووزعوها فى صورة منشورات ، كما أن بعض الشبان الوطنيين قد طبعوا ، ووزعوا أيضا منشورات كثيرة ، وعلى نطاق واسع تضمنت احتجاجاتهم ، لما حدث من بريطانيا من عدوان على الملك ، وعلى قصر عابدين ، أما أولئك الذين لم يستمعوا الى اذاعات ألمانيا ، وإيطاليا ولم يقرأوا المنشورات التى وزعت فى أعقاب ذلك الحادث فقد أدركوا بفطنتهم أن سببا غير عادى ، قد جاء بوزارة النحاس باشا الى الحكم خاصة بعد ما تم نشر الخطابين المتبادلين بين النحاس باشا وسير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى القاهرة ، واصرار سير مايلز لامبسون على زيارة مصطفى النحاس باشا فى مبنى رئاسة الوزارة وحمله - أى السفير البريطانى - على آكتاف الشبان الوفديين فى ساحة مبنى مجلس الوزراء ، كما أن النحاس باشا ، بعد أيام قلائل قد راح يتحدث الى الجماهير مؤكدا ، أنه ما جاء الى الحكم ، الا بأمر الملك لانقاذ البلاد ، كما أن الصحف الوفدية بنورها قد راحت تبرر مجيء الوفد الى الحكم ، بتلك الصورة المفاجئة .

فى يوم ٥ فبراير ١٩٤٢ نشرت جريدة المصرى فى صفحتها الأولى : رفعة النحاس باشا يؤلف الوزارة : حديث رفعتة عن أسباب قبوله الحكم كما نشرت بعض صور للاستشارات الملكية صور لمحمد محمود خليل وحافظ رمضان ، ومحمد توفيق رفعت ، عبد الفتاح يحيى عند مغادرتهم السراى ، وصورة للنحاس باشا عند مغادرتة سراى عابدين وقد التفت حوله مندوبو الصحف وقد أدلى النحاس باشا بهذا التصريح لمندوبى الصحف « تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك وعهد الى تأليف الوزارة فاضطرت الى تلبية هذا الأمر الكريم برغم الظروف الخطيرة التى تمر بها البلاد والتى بلغت أشدها أخيرا ، ورغم أننى كنت قد صرحت فى اليوم نفسه أنى لا أقبل الحكم فى الوضع الذى آلت اليه الأمور ولكننى أمام الرغبة الكريمة ، التى أبدأها جلالته وتصميمه على تكليفى بتأليف الوزارة وأمام ما تفضل فصرح به من أن الوطنية وبذل التضحية وانكار الذات كل أولئك يقتضى منى تحمل مسئولية الحكم ، انقادا للموقف ، ازاء ذلك لم يسعنى الا أن أنزل على هذه الرغبة السامية ، وأقبل مسئولية الحكم تحقيقا للنظام الديمقراطى ، معتمدا فى ذلك على الله وثقة جلالة الملك ، ومعترزا بتأييد الأمة المتحدة حول الوفد ، ومبادئه » .

وفى نفس الصفحة الأولى خبر عن حل مجلس النواب الحاضر .

وفى اليوم التالى - ٦ فبراير ١٩٤٢ - ينشر «المصرى» صورا للاستقبالات الحافلة للنحاس باشا ومكرم عبيد باشا وهما يخطبان فى جموع الطلبة والشعب بالنادى السعدى ومظاهرات الطلبة فى الاسكندرية ابتهاجا بوزارة الشعب ، ثم عنوان ضخم - فى الصفحة الأولى أيضا - ما أضاعته حكومات الانقلاب على مصر تستعيده وزارة الأمة : أشرف موقف فى أدق ظرف ، تسجيل حق مصر فى استقلالها وتصريف شئونها . اصدار عدد خاص اليوم من الجريدة الرسمية بالخطابين المتبادلين بين النحاس وسير مايلز لامبسون .

وفى الصفحات الداخلية كلمة لمصطفى النحاس فى الجموع المحتشدة فى النادى السعدى قال فيها : أنه رفض الوزارة القومية ، حتى لا يشترك مع أعداء الديمقراطية وان الموقف ، كان دقيقا غاية الدقة خطرا ، غاية الخطورة وقد أوصلنا اليه أولئك الذين يتشدقون بأنهم خدام الأمة وهم فى الواقع عمال تخريب ، وهلم ، وتركز صحيفة « المصرى » على الخطابين ، المتبادلين بين النحاس ولامبسون ، فتقول أن النحاس صان مصر ، وأنقذ كرامتها واستخلص سيادتها الذاتية من محنة يعلم الله وحده ماذا كانت مغبتها لو أن اللاعبين بالنار مضوا فى لعبهم سادرين مستهترين ، وان النحاس باشا لم يقبل الحكم ، الا مضطرا ونزل على أمر الملك مدعنا ..

وفى نفس العدد ، اشارة الى كلمة لمكرم عبيد باشا وعد « المصرى » بنشرها فى اليوم التالى ، وفى نفس العدد أيضا اشارة الى بعض برقيات التهانى التى أرسلها بعض الوفديين و .. و ..

وفى ٧ فبراير ١٩٤٢ ينشر المصرى وثائق تشكيل الوزارة الوفدية الجديدة كما ينشر كلمات لمصطفى النحاس باشا ومكرم عبيد باشا ..

وفى كلمة النحاس : دعونا نعمل فى هدوء فان المهام جسام ، والوقت يمر من السحاب نحذر اللاعبين أو الدسائسين أو المغرضين اذا ساروا فى طريقهم لاننا سنأخذهم بالحزم والعزم الأكيد قضاء على كل جرعة يراد من ورائها الاضرار بالبلاد .

وفى كلمة مكرم عبيد : لقد كنت قبل حضوركم الى منشغلا بشئون التمويل ولعلكم اردتم أن تكونوا أكرم منى احساسا فحضرتم الينا لكى أمون نفسى بشعوركم .. ويطلب مكرم عبيد من عمال المطبعة الأميرية بالذات وهم يعلمون انى صديق لهم أن يرجعوا الى أعمالهم اليوم بكل هدوء .

ويقول مكرم عبيد أيضا : لقد سميتونى وزير الشباب وانى لأرجو الله وقد حرمنى مظهر الشباب وعمر الشباب ، أن يهينى قوة الشباب وعزيمة الشباب ..

ويقول مكرم عبيد أيضا : ان مصطفى النحاس لا يمتاز بوطنيته ، أو وفديته فقط بل يمتاز بنزاهته وستعلمون قريبا انه كانت هناك أيد غير نزيهة تمتد الى جيوب الفقراء ، ليشبع أصحابها ، وتجعوا أنتم أما نحن فسيكون شعارنا اما أن نشبع معا ، أو نجوع معا ، أو أفضل من هذا وذاك أن نجوع لنشبعكم ولكن ثقوا أننا سنجوع لنشبعكم « وعندما يهتف شباب الأزهر : يحيا مكرم صديق الأزهر يقول مكرم عبيد بل قولوا مكرم ابن الأزهر ، ذلك لأن الجامعتين الأزهرية ، والملكية كانتا مهد الثورة وأنا ابن الثورة !

ويصل الى قصر عابدين وفده من ضباط الجيش من جميع الرتب والأسلحة يتقدمهم ابراهيم عطا الله باشا رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى ، ويصطف ضباط الجيش فى البداية على هيئة هلال ويطل عليهم الملك من شرفة عابدين شاكرًا لهم ، كما يصل الى قصر عابدين الأمير محمد على الذى يقابل الملك ويزور النحاس ضريح الملك فؤاد وضريح محمد على ، ويتوافده على القصر طابور من طلبه البوليس وبلوكات النظام وينصح شيخ الجامع الأزهر طلبه الأزهر ، باللجوء الى السكنية داعيا الله أن يشرح صدورهم للعمل ويعينهم عليه ..

ولم يفتح ملف ٤ فبراير ١٩٤٢ فى عهد وزارة النحاس باشا ، التى أقيمت فى أكتوبر ١٩٤٤ ولكن فى فبراير ١٩٤٥ ، تنشر الأهرام معضد اجتماعى عابدين فى ٤ فبراير ١٩٤٢ وكان محمود حسن باشا كبير المستشارين الملكيين الذى استقال من منصبه فى اليوم التالى ، احتجاجا على قبول النحاس باشا الحكم هو الذى سجل هذين المحضرين ، وتعاتب صحيفة البلاغ ، الوفدية زميلتها الأهرام على خروجها ، عن حيادها التقليدى وسيرها وراء المهاترات الحزبية .

تم يثار الموضوع مرة أخرى في نوفمبر ١٩٤٥ ويكون مصطفى النحاس باشا هو الذى أثاره في عيد الجهاد - ١٣ نوفمبر ١٩٤٥ - وترد صحف السعديين ، والأحرار الدستوريين والكتلة الوفدية على ما جاء في خطاب النحاس باشا وتشتعل المعارك .

ويدخل في تلك المعارك محمد محمود خليل بك الذى كان رئيسا لمجلس الشيوخ عند وقوع حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وكذلك عبد السلام فهمى جمعة وأحمد ماهر ، وكذلك يدخل في المعركة مكرم عبيد باشا واسماعيل صلقى باشا ومحمود سليمان غنام و . . و . .

ويشارك في المعارك من الصحفيين عباس محمود العقاد ، وعباس حافظ ، وأحمد قاسم جودة ، وعلى أمين ، وحافظ محمود وكامل الشناوى و . . و . . وينشر مصطفى النحاس باشا بيانين حول أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وتنشر صحيفتا « الوفد المصرى » و « البلاغ » أولهما ، وتنشر الأهرام ، والمصرى نقلا عن الأهرام البيان الثانى ، والجديد ، فى هذين البيانين ، رد النحاس باشا على القانونى الكبير محمود حسن باشا ويحمل النحاس باشا على القانونى الكبير ، ويقول : « لعله كان يطمح فى أن يشترك فى الوزارة القومية التى ألحوا على فى قبول تأليفها » ، كما يقول أن ما سماه القانونى الكبير محضرا لجلسة اجتماع ٤ فبراير ١٩٤٢ قد تضمن تشويها ، لكثير من الحقائق يضطرنى الى تصحيحها وضعا للأمر فى نصابه ودفعها ، لكل خطأ مقصود ، أو غير مقصود فى هذا الموضوع الخطير ، وبخاصة وقد نسب القانونى الكبير فى كلامه عبارات فقهية إلى أسمى مقام » .

يقول مصطفى النحاس فى بيانه الثانى - أنه كان أول المتكلمين ، وليس أحمد ماهر باشا ، كما يقول النحاس باشا أنه وافق ، على الاحتجاج على الانذار بدون تردد وكنت أول الموقعين على الاحتجاج .

وينفى مصطفى النحاس أن يكون قد ذكر فى الاجتماع أن هؤلاء الناس - الانجليز - محرجين وأخشى اذا رفضت قبول الوزارة أن يلجأوا ، الى تصرفات خطيرة قد يكون فيها ضرر كبير ، ويصحح النحاس العبارة ، التى قالها فى هذا الصدد ، وهى لا تخرج عما ذكر فى شهادته أمام محكمة الجنايات كما ينفى مصطفى النحاس أن الملك طلب اليه بعد انصرافه من القصر ، فى الاجتماع الثانى أن يمر على دار السفير البريطانى وبلغه أنى كلفت بتشكيل الوزارة لانه طلب ذلك الى جلالتة !! ويقول مصطفى النحاس أن الملك لم يقل له أن السفير البريطانى طلب اليه . .

وقد كنت - مصطفى النحاس - معارضا فى الذهاب ليلا ، الى دار السفارة ولكن جلالتة أمرنى بذلك فكان من المتعين ، كما أوضحت فى بيانى معالجة الموقف مع الانجليز .

سنواته ما قبل الثورة ج ٣ - ٥٤٥

وينفى مصطفى النحاس أيضا أن الملك قال له عندما كلفه بتشكيل الوزارة أنه يستطيع - أى مصطفى النحاس - أن يعتمد على جلالته ، فى تسهيل الأمور وأن يعتمد أيضا على مساعدة السفير البريطانى الذى وعد بذلك ، ويقول مصطفى النحاس أن الشرط الأول من العبارة صحيح ، أما الشرط الثانى ، الخاص بالاعتماد على السفير البريطانى فلا أصل له ، .

وأعتقد أنى بذلك كله قد نقلت وجهة نظر النحاس باشا والوفد المصرى فيما يتعلق بأحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، بكل أمانة ودقة وينبغى علينا ، أن ننقل وجهة نظر البريطانيين ، نقلا عن السفير البريطانى ، والوثائق البريطانية ، وبعد ذلك ننقل وجهة نظر خصوم الوفد المصرى ، لتكون الصورة كاملة تماما . .

على اننى أرى قبل أن أنتقل الى توضيح وجهة نظر البريطانيين فى ٤ فبراير لابد وأن أشير الى خطاب تلقاه مكرم عبيد باشا من الدكتور زكى ميخائيل بشاره قد يكون له دلالة هامة قبل دراسة الوثائق البريطانية . .

يقول د: زكى ميخائيل بشاره فى خطابه الى مكرم عبيد باشا رئيس الكتلة الوفدية :

بعد التجهية : طلبتم الى معاليكم أن أكتب بيانا مفصلا ، عن الوقائع التى وقعت أمامى فى فندق ونتر بالاس فى الأقصر فى يناير ١٩٤٢ وهى التى كنت أخبرتم معاليكم وبعض اخواننا بها بعد انفصالنا عن الوفد وتعلق بمقابلة بعض البريطانيين لرفعة النحاس باشا ، وفيما يلى ما حدث تفصيلا أسرده متوخيا وبخه الحق بدون تعليق :

« فى صباح أحد أيام الأسبوع الثالث من شهر يناير ١٩٤٢ كنت جالسا بهو فندق ونتر بالاس بالأقصر انتظارا لنزول رفعة النحاس باشا من غرفته لملازمته كعادتى طوال أيام بقائه ضيفا على مدينتنا « الأقصر » . .

واذا بجانب الماجور فلور وهو صديقى من أمد بعيد قدم الى محييا واستفسر منى عن موعد نزول الباشا من غرفته ، لأنه يريد أن أعرفه به ليتحدث معه ، وبعد قليل حضر رفعة النحاس باشا وقدمت اليه جنابه فاستأذن الماجور فلور رفعتة فى أن يصحبه الى حديقة الفندق ، لأنه يريد التحدث مع رفعتة ، وفعلا انصرفا معا وحدهما ، وبعد أكثر من نصف ساعة عاد النحاس باشا وعلائم البشر على محياه وقال لى : أن صاحبك فاتحنى فى سياستى ، نحو الحليفة لو عدت الى الحكم وبالأخص فى مسائل التموين وقد قلت له ان سياستى هى كفاية حاجة البلاد من محاصيلها ، وما زاد على احتياجنا سوف نقدمه الى حليفنا عن طيب خاطر ، فأقررت رفعتة على وجهة نظره ، ثم قال لى : ان الماجور فاتحنى أيضا فى كثير من المسائل السياسية ولم يخبرتنى رفعتة بشئ منها وفى مساء نفس اليوم كنا نجلس بعد تناول العشاء ، باحدى صالات الفندق ، فحضر جناب الماجور

فلور ، وبرفته ضابط بريطاني آخر برتبة ملازم أول فقدمه الماجور الى رفعة. النحاس باشا ثم طلبا من رفعتة الاختلاء به فقام ثلاثتهم وانتحوا ركنا بعيدا من القاعة ، واستمروا في حديث استغرق أكثر من نصف ساعة ، على غير مسمع منا ثم انصرف الضابطان وغادر رفعة النحاس باشا وجلس بجوارى ، وعلى وجهه علامات الانشراح ، وقال لى : ان الضابط الذى جاءنى الليلة قد فاتحنى فى مسائل دقيقة ودخل الغويط ولكن من يا ترى هذا الضابط الصغير ، الرتبة ، ليتحدث معى فى مثل هذه المسائل الخطيرة .

فقلت لرفعتة أن ما استلفت نظرى أنه برتبته العسكرية الصغيرة . كان. يتقدم الضابط الأكبر منه فى السير ، وفى الجلوس ولذلك أظن أنه رجل متنكر فى زى ضابط صغير ، اخفاء لشخصيته الحقيقية . فقال رفعتة : ان هذا الضابط هو الذى كان يدير ، الحديث والماجور يستمع فقط ، ثم فاتحنى. رفعتة فى مسائل التموين وتحدثنا فيها طويلا .

ويمضى الدكتور ميخائيل بشارة ، عضو الكتلة الوفدية فى رسالته الى مكرم عبيد باشا : بعد هذه الوقائع بيومين أو ثلاثة أيام كنا فى وداع السيدة الفاضلة حرم رفعة النحاس باشا وكانت عائدة من الأقصر ، ومعها الأستاذ. فؤاد سراج الدين باشا بعد ذلك .

وقبيل قيام القطار بثوان معدودات نزل من عربة النوم بالقطار ضابط بريطاني آخر ، برتبة ملازم أول أيضا وقال لرفعتة : أظن أننى أصانح رفعة. النحاس باشا وأننى سعيد أن أصافح الرجل الذى سيكون فى الحكم قريبا جدا ، ونص الجملة بالانجليزية حرفيا هو :

I have the pleasure to shake hands with the man who is coming into power very soon.

ثم قفز الى القطار المتحرك . .

وفى أثناء عودتنا للفندق ، قال لى رفعتة ماذا قال هذا الضابط ؟ لقله كان. يتكلم بالانجليزية بسرعة فلم أتبين قوله فذكرت لرفعتة نص العبارة المذكورة .

فقال لى : ان شاء الله خير . . هذه الوقائع ، كما حدثت وكما سبق أن. ذكرت لها لمعاليتكم أقررهما مستشهدا الله على صدق ودقة كل حرف فيها ، اثباتا للواقع واحقا للحق وتسجيلا للتاريخ ولنا بعض الملاحظات على رسالة د. زكى. ميخائيل بشارة .

الفصل الخامس

وجهة النظر البريطانية الرسمية في ٤ فبراير ١٩٤٢

استكملنا أقوال مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى ونشرنا بعض أقوال الصحف الوفدية في مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، عقب وقوع تلك المأساة ، وعند ائثارها لأول مرة بصورة علنية في فبراير ١٩٤٥ وعند اشتداد المعركة بين الأحزاب السياسية حولها في نوفمبر ١٩٤٥ ، وقد كان من الضروري أن نركز على توضيح وجهة نظر رئيس الوفد والصحف الوفدية في هذه المأساة باعتبار أن رئيس الوفد المصرى ، والوفد المصرى ، كانوا من أهم أطراف تلك المأساة .

وكننت في نهاية الفصل السابق قد نشرت خطابا أرسله د. زكى ميخائيل بشارة الى مكرم عبيد باشا خاصا ببعض المقابلات ، التي تمت في الأيام السابقة لمأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ بين النحاس باشا ، وبعض البريطانيين ، وأهمية هذا الخطاب - في نظرى - تكمن في أن مرسله د. زكى ميخائيل بشارة ، كان من أقطاب الوفد ، وشيوخه ، ومن الذين عرف عنهم الصدق ، والنزاهة ، والأمانة وإذا كان هناك ما يوجب التحفظ في اعتبار تلك الرسالة وثيقة تاريخية ، انها لم ترسل ، الى مكرم عبيد باشا الا في نوفمبر ١٩٤٥ بعد أن خرج ، أو أخرج مكرم عبيد باشا من الوفد وخرج معه د. زكى ميخائيل بشارة ورغم هذا التحفظ الذى أبديته على رسالة د. زكى ميخائيل بشارة فاننى أعتقد - وهذه مسألة شخصية بحتة - فى صدق الدكتور بشارة وفى أن ما قاله عن حدوث مقابلات بين النحاس باشا وبين بعض البريطانيين فى الأقصر ، من الأمور المتوقعة والمنتظرة فى مثل تلك الأوقات العصيبة .

أما موضوع الضابط البريطانى الذى صافح النحاس باشا وقال انه سعيد ، لمصافحة الرجل ، الذى سيكون فى الحكم قريبا ، فقد أثير أثناء نظر

قضية الاغتيالات السياسية (قضية مقتل أمين عثمان باشا) وقد سئل النحاس باشا عن هذه الواقعة ، فلم ينفها ، ولم يثبتها ، كل ما قاله : أنه لا يعرف اللغة الانجليزية ، وكان حرصى على نشر رسالة الدكتور زكى ميخائيل بشاره ، رغم تحفظى على اعتبارها وثيقة من الوثائق - أننى عرفت من مصدر أمين لا يرقى اليه الشك أنه بعد أيام فلانل من وقوع مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ قابل الأميرالاي محمد كامل عبد الرحمن ، وكان ضابط الاتصال مع الجنرال ستون قائد القوات البريطانية في مصر ، الذى قال له أن مقابلة تمت بين النحاس باشا ، والجنرال ستون في أسوان في أواخر يناير ١٩٤٢ وقد حضر أمين عثمان باشا ، تلك المقابلة التى تمت في فندق كتركت ، تم فيها - كما يقول الأميرالاي محمد كامل عبد الرحمن - اعداد كل شيء ويحتمل أن تكون هذه المقابلة قد تمت ويحتمل ، أن تكون بعض القضايا العامة قد نوقشت في تلك المقابلة بما فيها أزمة الحكم ، التى كانت تتعرض لها مصر وقتئذ .

وللحقيقة وللتاريخ أيضا أنشر هذه الرواية نقلا عن المصدر الذى أكن له كل تقدير واحترام وفي نفس الوقت أقول اننى لم أجد في وثائق سير مايلز لامبسون ، ولا في مذكراته ما يشير الى تلك المقابلة وقد كان هناك صراع بين السياسيين البريطانيين والعسكريين البريطانيين - في مصر - خلاف دائم ، وحاد ، وكان العسكريون يتشككون دائما في خطط سير مايلز لامبسون ويرون أنها معوقة للمجهود العسكرى الخاص بالحلفاء .

وأعود بعد ذلك الاستطراد الهام والضرورى من وجهة نظرى على الأقل ، الى الوثائق البريطانية والى مذكرات لورد كيلرن - سير مايلز لامبسون - وهى المذكرات التى ترجم أجزاء كثيرة منها . وبدقة وأمانة بالغتين الزميل الأستاذ كمال عبد الرؤوف . يقول سير مايلز لامبسون ٠٠ عن يوم الاثنين ٢ فبراير ١٩٤٢ :

" بدأت الأمور تتطور بسرعة ، أكبر مما كنت أتوقع ، فقد اتصل بي رئيس الوزراء - حسين سرى - وأنا على مائدة الافطار ليقول لى أنه مضطرب الى تقديم استقالته في الثانية عشرة والنصف بعد ظهر اليوم ، وأنه لا يستطيع تأجيلها ، كما اتفقنا حتي يوم الثلاثاء وعلى الفور كلمت حسين باشا رئيس الديوان ، بالتليفون وطلبت موعدا لمقابلة الملك في الساعة الواحدة تماما وحاول حسين أن يراوغ مضى ، وأن يماطلنى ، ووجدت نفسى مضطرا الى استخطام عبارات قوية ، وجافة معه واتصل حسين باشا بعد ذلك ليعترض على الطريقة الخشنة التى كنت أحدثه بها ، وأوضحته له اننى سوف آكون في القصر ، في الواحدة تماما ما لم أسمع منه شيئا يجعلنى أعدل عن هذا الموعد .

وفي نفس الوقت عقدنا اجتماعا في السفارة حضره الجنرال أوكلنك وباقي القادة العسكريين لمنطقة الشرق الأوسط وبحثنا في هذا الاجتماع احتمال استخدام القوة العسكرية ضد فاروق وكعادة العسكريين أبدى أوكلنك شيئا

من التردد والقلق ودارت مناقشات طويلة حاولت خلالها أن أمسك أعصابي ، ولكن ذلك لم يمنعني من الانفجار غضبا مرة ، أو مرتين وكان من الواضح أن العسكريين يريدون أن يكون كل شيء مضمونا ١٠٠٪ وكانوا يطلبون تأكيدات لا نستطيع أن نقدمها لهم ، مثلا كانوا يسألون : أليس من الممكن أن تحدث ثورة في البلد ، ماذا نفعل إذن ؟ وأمكننا بعد وقت طويل ، اقناع العسكريين بخطتنا واتفقنا على ضرورة اجتماعي مع الملك في الواحدة بعد ظهر اليوم ، وأن أعرض عليه خمس نقاط تتعلق :

أولا : ضرورة وجود حكومة تنفذ معاهدة ١٩٣٦ ، نصا وروحا وأن تكون تلك الحكومة .

ثانيا : قوية وقادرة على الحكم ، ولها تأييد شعبي كاف .

ثالثا : وهذا يعني ضرورة تكليف النحاس باشا بتشكيل الوزارة ، بوصفه زعيم الأغلبية في البلاد ، ويجب التشاور معه فورا ، من أجل تأليف الوزارة الجديدة .

رابعا : ولابد أن يتم ذلك قبل ظهر غد (الثلاثاء ٣ فبراير) .

خامسا : الملك في نظرنا مسئول عن أية اضطرابات قد تحدث في هذه الأثناء ، .

وقد سبق لنا أن أشرنا ، الى ملخص لما جرى بين الملك وسير مايلز لامبسون في هذه المقابلة التي أكد فيها الملك أنه يسعى لتأليف حكومة قومية وأنه لا يوجد غير النحاس باشا يستطيع أن يقود هذه الحكومة ومن حسن الحظ - فاروق يقول - ان علاقته بالنحاس أفضل الآن !

ويروى لامبسون ، أن حسنين باشا قال له ، بعد مقابلة الملك للامبسون - أننا اذا استدعينا النحاس بالطريقة التي طلبها - أى يطلبها لامبسون - وكلفناه بتشكيل الوزارة فانه سوف يكتسح البلد كله ، ولن يكون هناك فرصة أمامنا ، لقيام معارضة منظمة من السعديين والأحرار ، لتكون كالفراجل التي نستطيع أن نستخدمها مع الحكومة الجديدة ، ويقول لامبسون أنه ذكر لحسين أن يشك في قبول النحاس أو الوفاء الاشتراك في أية وزارة ائتلافية كما وأنه - أى لامبسون - أكد لحسين قبل انصرافه من مكتبه : أمل أن أسمع غدا أن النحاس قد استدعى الى القصر للتشاور معه ، وأن يحدث ذلك قبل ظهر غد وأمل أن يتم الاتفاق مع النحاس بوصفه زعيم الأغلبية وتسانده جماهير الشعب على الخطوات القادمة ومن الضروري أن يوافق النحاس على ما سوف يحدث سواء كانت النبة تشكيل وزارة مؤقتة ، أو وزارة ائتلافية !

ويقول لامبسون أيضا انه حاول في المساء إيفاد سمارث ، الى حسنين باشا لتؤكد له مرة أخرى مطالب البريطانيين ولكن سمارث أصيب بأنفلونزا ، فأوفد

بدلا منه تيرانس شون الذى لم يتمكن من العثور على حسنين باشا وكنت
— لامبسون — واثقا من أنه اختفى عن عمد ، وأنه لا يريد أن يقابل ممثل السفارة
وكلفت شون ، أن يترك له فى مكتبه خطابا بطلبائنا وأن يكتب على المظروف
شخصى ، وعاجل !

وعن يوم الثلاثاء ٣ فبراير يقول لامبسون فى مذكراته : من حسن حظنا
أن أمين عثمان باشا طلب أن يقابلنى فى الحادية عشرة صباحا — وأمين عثمان
باشا خريج كلية فيكتوريا ، بالاسكندرية وجامعة اكسفورد بعد ذلك وقد لعبه
دورا غير عادى كرجل اتصال بيننا وبين الوفد ، وكان وزيرا للمالية ، سنتى
١٩٤٣ ، ١٩٤٤ وقد قتل بالرصاص سنة ١٩٤٦ — وقد قابلته ، وتحدثت اليه
بصراحة عن الموقف وأوضح لى أنه قادم بموافقة من النحاس باشا وبمجرد ، أن
بلغنى أن النحاس باشا مستعد لتولى الحكم اذا ساندته السفارة قلت له : ان
هناك أشياء معينة يجب أن يعرفها النحاس باشا قبل أن يتخذ قراره النهائي
وان هذه الأشياء أثارها وزارة الخارجية البريطانية فى لندن وقال لى أمين
عثمان باشا : أنه لا يعتقد ان النحاس باشا سوف يعترض على ملاحظات لندن
واتفقتنا على أن نرجى الحديث فى ذلك ، الى ما بعد تولى النحاس الوزارة » .

ويقول لامبسون : ان أمين عثمان باشا سأل : ماذا تقترح أن يفعل
النحاس باشا ، بعد ظهر اليوم فى القصر !

ويقول لامبسون : أنه قال لأمين عثمان : ان هذا طبعيا يرجع الى النحاس
باشا نفسه ولكن من جهة أخرى فان اعتقادى الشخصى — اعتقاد لامبسون —
أنه ينبغي أن يرفض أية فكرة يقدمها القصر ، عن الحكومة المؤقتة ففكرة الحكومة
المؤقتة ليست الا لعبة من القصر ، حتى تمر العاصفة ، وبعد ذلك تعود الأعاصير
القصر مرة أخرى ومن ناحية أخرى فاننى أعتقد ان النحاس باشا ، يجب أن
يطالب بحكومة ائتلافية حتى يدعم مركزه فى البلاد ولو أنى كنت أعتقد ان
ذلك صعب تحقيقه . ويقول لامبسون : قال لى أمين عثمان باشا : انه سيعود
الى النحاس باشا ليعرض عليه الموقف ، ويرى ماذا يقول ؟

ويقول لامبسون : ان حسين سرى اتصل به ليسأله عن آخر الأخبار وان
حسين سرى قال له ان الحكومة المؤقتة لن تنجح مطلقا ، وان الحكومة الائتلافية
قد تكون مجرد فكرة طيبة وأن الحل ، الوحيد هو أن يشكل الوفد الوزارة
ويقول سير مايلز لامبسون بالحرف الواحد : استمر الموقف هادئا حتى الساعة
الثانية بعد الظهر وعاد أمين عثمان باشا ، ومعه رد النحاس . وكان الرد يقول :
ان النحاس باشا كان مستعدا فى وقت سابق لقبول فكرة حكومة محايدة أما
الآن فانه ضد هذه الفكرة ، كما أنه أيضا ضد فكرة حكومة ائتلافية لان حالة
البلاد سببة للغاية ومن المؤكد ، أن بعض أعضاء تلك الحكومة سيكونون من
رحال الملك ولهذا فان النحاس باشا — كما يقول على لسانه أمين عثمان باشا

لن يكون فى وضع يتيح له تسليم البضاعة ، لنا وبمعنى آخر تقديم ما نريده منه !

وقال لى أمين عثمان - قال للامبسون بالطبع - ان الوفد سيتعاون مع السفارة حتى لو لم تكن هناك معاهدة وأن روح معاهدة ١٩٣٦ تعنى التعاون التام بين الجانبين وأنه اذا كان النحاس باشا قد تعاون مع السفارة فى زمن السلم مرة فانه مستعد أن يتعاون معها فى زمن الحرب عشر مرات ولكن كل ما يطلبه هو أن تطلق يده وأن يكون حرا فى اتخاذ قراراته ، وخصوصا ، فيما يتعلق بالقصر ، ان النحاس باشا يريد ديمقراطية حقيقية فى البلاد . بينما الملك لا يريد هذا !

وقال لى أمين عثمان باشا أيضا : ان النحاس لا يريد أن يظهر كمن يجرى وراء الانتقام من الملك ولكنه يريد أن يوضح لى - للامبسون - أن أية حكومة ائتلافية أو محايدة لا أمل فيها .

ويقول سير مايلز لامبسون : أنه فى لقائه بأمين عثمان باشا قد اتفقا على النقط التالية : ان الموقف بلغ من السوء درجة لا يمكن أن تنجح معها أية حكومة ائتلافية ، أن النحاس باشا يجب أن يبلغ الملك فاروق انه لا يثق فى تعاون الأحزاب الأخرى معه باخلاص وأنه ما زال يخشى المؤامرات والدسائس التى قد تحاك له فى حكومة ائتلافية ولهذا فان النحاس باشا يرى أن الحل الوحيد أن تكون هناك حكومة وفدية خالصة على أن تخصص دوائر معينة للأحزاب الأخرى ، فى الانتخابات وعلى أن يتم تكوين مجلس استشارى من زعماء الأحزاب الأخرى كنوع من الرمز للائتلاف .

ويقول سير مايلز لامبسون ان أمين عثمان اتصل به تليفونيا ليقول ان النحاس باشا فى القصر ولم يستطع تبليغه الرسالة التى اتفقوا عليها ، و . . و . .

ويقول سير مايلز لامبسون : أن أمين عثمان باشا عاد الى الاتصال به مرة أخرى لتبليغه ما جرى فى القصر وكيف أن الملك طلب منه تشكيل حكومة ائتلافية ، ولكن النحاس رفض وقدم أسبابا قوية لرفضه وأن النحاس باشا عرض أن يشكل وزارة وفدية تتحمل وحدها المسئولية رغم خطورة الموقف ويقول لامبسون : انه بعث فى طلب أحمد حسنين وبلغه أنه قد عرف بكل ما جرى فى القصر بين الملك والنحاس باشا ، وطلب منه تبليغ الملك - أنه - أى لامبسون - يرى أنه يجب استدعاء النحاس باشا وتكليفه بتشكيل الوزارة . ويقول لامبسون لحسنين : يجب ألا تكون هناك مفاجآت أخرى من القصر وأننى سوف أعقله مجلس الحرب فى السفارة فى الساعة العاشرة صباح اليوم التالى وحاول حسنين كعادته أن يماطل ولكنى أوضحت له أنني أعنى ما أقول وقبل أن ينصرف قلت له مذكرا : لا تنس يا حسنين باشا أن تبلغ الملك أنه يتحتم

عليه أن يستدعى النحاس باشا وأن يكلفه بتشكيل الوزارة ويقول لامبسون أن أمين عثمان اتصل بعد أن انتهت مقابلته لأحمد حسنين ليسأله عن آخر الأخبار فروى له ما دار في لقائه بأحمد حسنين ، وأن أمين عثمان ، اتصل به في منتصف الليل ، ليسأله عن الأخبار وقال : لا يوجد جديد حتى الآن .

وعن يوم الأربعاء ٥ فبراير ١٩٤٢ قال لامبسون : أنه سمع في الصباح أن هنري هوبكنسون من وزارة الحرب البريطانية ينتظره في مكتبه لأمر هام ، وأنه عندما التقى به قال له أن حسنين باشا اتصل به وطلب أن يقابله وأنه — أي هنري هوبكنسون — قد وافق ، على الذهاب إلى مكتب حسنين باشا ، لبحث معه الموقف : ويقول لامبسون قلت لهوبكنسون بصراحة : انني لا أوافق تمامًا أن تذهب إلى حسنين باشا ، أو أن تراه ! ويقول لامبسون : أنه قال لهوبكنسون : أن هناك طريقتين لمعالجة مسألة دقيقة مثل هذه المشكلة مع القصر : الطريقة الأولى : أن يظل المرء حازماً ، وأن يرفض أي حلول وسط كتلك التي يعرضها حسنين باشا ، والطريقة الثانية ، أن يتدخل آخرون في العملية لافسادها وأنه إذا تدخل آخرون من العسكريين أو من وزارة الحرب في مشكلة القصر فسوف أنفض يدي منها تماماً ويقول لامبسون ، أنه أوضح وجهة نظره التي عبر عنها لهوبكنسون في مجلس الحرب وأن مجلس الحرب وافقه على وجهة نظره وفي مجلس الحرب اتفقنا — لامبسون — على أن أقابل الملك وأن أبلغه بالإنذار التالي ، وقد سبق لنا نشره ، واتفقنا في مجلس الحرب أيضاً أنه إذا لم ينفذ الملك ما طلبناه حتى الساعة السادسة مساءً فائنا يجب أن ندرس الأمور من ناحيتنا وراجعنا تحرك القوات التي سوف نستخدمها في العملية ؟

وتقرر أن يقرض هذه القوات الجنرال ستون واننا يجب أن نتوجه معاً — الجنرال ستون وأنا — إلى القصر ، ومعنا القوات المطلوبة في الثامنة مساءً وأن نطلب من الملك فاروق التنازل عن العرش وحتى لا تحدث مفاجأة داخل القصر أو متاعب من أي نوع تقرر بعد ذلك خطة محاصرة القصر بالتفصيل وماذا بعد إجبار الملك على التنازل واتفقنا على ضرورة أن نصحب الملك معنا خارج القصر سواء وافق أم لم يوافق عن التنازل على العرش .

وأخذنا نقاش طويلاً بعد ذلك ما يجب أن نفعله بالملك بعد أن نأخذه من القصر . وقال أميرال البحرية : أن أفضل مكان تضعه فيه أن نجسسه في إحدى سفن الأسطول البريطاني .

ولما كانت هذه التفاصيل تخص العسكريين وحدهم فقد تركت الاجتماع واتصلت بفيتز باتريك باشا مساعد رسل باشا في بوليس القاهرة وطلبت منهما — من فيتز باتريك ، ورسيل — الاتصال بجنرال ستون كما طلبت حضور والتر موتكنون الرجل الذي أعد وثيقة تنازل ملك بريطانيا عن العرش .

ويمضي سر مايلز لامبسون قائلاً :

وعدت الى السفارة وطلبت اعداد وثيقة التنازل بعناية حتى لا يكون هناك أى احتمال للخطأ ثم قابلت حسنين باشا وكان الاجتماع قصيرا وأوضحت اننا هذه المرة نضىء النور الأحمر وأنه ما لم يستجب لطلباتنا فى السادسة مساء فان أمورا خطيرة سوف تحدث . ويقول سير مايلز لامبسون ، أنه كان يتعين عليه بعد ذلك أن يتأكد من المكان الذى سيكون فيه النحاس بعد ظهر ذلك اليوم حتى يمكن الاتصال به واستدعاؤه للقصر فى أية لحظة وأنه فى الساعة الواحدة ، بعد الظهر تمكن من الاتصال بأمين عثمان باشا الذى طلب منه تبليغ ، النحاس باشا بنص الحديث الذى دار بينه - لامبسون - وبين حسنين باشا وأن يبلغ النحاس باشا أيضا أن من الضرورى جدا ، أن يبلغنا بمكانه اذا احتاج الأمر الاتصال به ، ويقول لامبسون ، أنه قال لأمين عثمان : أبل ألا يكون النحاس باشا قد تراجع فى موقفه ! وأن أمين عثمان قال له : أنه لم يغير موقفه وأنه - أى النحاس - قال له أنه يخشى أن تكون السفارة ، هى التى غيرت موقفها ، وقال أمين عثمان للامبسون : لقد طمأنته بنفسى وقلت له أن الانجليز جادون هذه المرة مع الملك .

ويقول لامبسون ، أن أمين عثمان قد بلغ أن الملك استدعى مكرم عبيد باشا الى القصر لمقابلته وأنه - أى لامبسون - أبدى مخاوفه أن يفعل مكرم باشا شيئا يؤثر فى ساعة الصفر التى حددناها للملك وهى السادسة مساء ، ووعد أمين عثمان أن يظل على اتصال بالنحاس باشا طوال اليوم حتى يمكن استدعاؤه فى أى وقت .

ويقول لامبسون أنه تلقى مذكرة سرية ، تتضمن أن مظاهرات فى الشوارع خرجت تهتف بحياة روميل : عاش الملك يسقط الانجليز تقدم يا روميل : وأنه تلقى تقريراً من الزقازيق يقول ان الطلبة هناك يحطمون المتاجر ويضربون أصحابها المعروفين بتأييدهم للانجليز أو الذين يوزعون منشورات فيها دعاية للإنجليز ، وبعث لامبسون بما بلغه الى الجنرال أوكلينك حتى يستعد لجميع الاحتمالات . وقال أمين عثمان لمايلز لامبسون أن النحاس باشا ، بلغه - أى بلغ أمين عثمان - أن المعلومات التى لديه - لدى النحاس - تقول أن الملك يحزم حقايبه وأنه استدعى النحاس لمقابلته فى القصر بعد الظهر .

أزعجتنى - لامبسون - هذه الأنباء ، وخصوصا ما ذكره أمين باشا من أن الملك يحزم حقايبه وتوجهت فوراً للاجتماع بكبار القادة العسكريين لتبليغهم الموقف واتفقنا على أن أفضل شئ نفعله أن نراقب مطارات القاهرة حتى لا يهرب الملك عن طريق أحدها كما اتفقنا على أنه من العبث محاولة مراقبة جميع مداخل القاهرة ، وحتى اذا نجح الملك فى الافلات ، من بين أيدينا وهرب من القصر ، فانه سوف يضر نفسه ولن يلحق بنا نحن ضرر كبير .

ويصل فى الساعة السادسة أحمد حسنين باشا الى دار السفار البريطانية حاملا معه رد الزعماء المصريين على الانذار البريطانى . ويقول لامبسون لحسينين:

هذا أمر خطير جدا ، وأنتى سوف أحضر للفصر فى التاسعة مساء لمقابلة الملك-
فاروق ، الا اذا بلغه بعكس ذلك قبل الموعد المحدد ويبدو أن هذا الكلام كان-
مفاجأة لأحمده حسنين باشا الذى قال ، لا ، لا يمكن يا سير مايلز الا أن نصل الى
حل : أنا وأنت معا ،

واقترح حسنين انقاذا للموقف أن يرأس بنفسه « حكومة انقاذ » وأن يتعهد-
لى بأن يجرى الترتيبات اللازمة حتى يأتى الوفد ، الى الحكم ، خلال شهرين « -
وقلت له أنى أود دائما أن أتعاون معه ولكن اقتراحه غير مقبول. بالمره وحتى-
لا أجعله يشعر بالمزيد من الحرج وعدته بدراسة الاقتراح مرة أخرى والرد عليه-
فيما بعد وهنا قال حسنين أنه سوف يبلغ الملك بهذا الاقتراح ولكن طلبت منه-
ألا يفعل ذلك لقد كان فى نيتى رفض الاقتراح نهائيا .

واجتمع مايلز لامبسون بأعضاء السفارة البريطانية فى القاهرة واشترك-
فى المناقشات الجنرال ستون المشرف على الجانب العسكرى فى العملية وأركان-
حربه وبلغ مايلز لامبسون الجميع بأنه متمسك بمقابلة الملك فى الساعة التاسعة-
طبقا للخطة الموضوعة من قبل ووصل أمين عثمان باشا الى دار السفارة وقابل-
سير مايلز لامبسون وكان أول سؤال وجهه الى أمين عثمان : بماذا تفسر تصرف
النحاس باشا وتوقيعه على البيان الصادر من القصر الخاص برفض الانذار ،
وهل ما زال فى وسعنا الاعتماد على النحاس باشا اذا استمرت العملية ؟ ويقول-
أمين عثمان : أنه يراهن بآخر مليم عنده أن النحاس باشا صامد عند موقفه-
الذى بلغه لنا وأنه اذا كان النحاس باشا فعلا قد وقع على مذكرة الزعماء فلا بد-
أنه اضطر الى ذلك .

ويقول سير مايلز لامبسون : أنه بعد أن وافق على صيغة الخطاب الموجه-
الى فاروق ووثيقة التنازل عن العرش أجرى اتصالا أخيرا بأمين عثمان باشا-
للتأكد من موقف النحاس باشا قبل أن يتوجه لامبسون الى القصر وأن أمين-
عثمان قال له : أن النحاس سوف يشكل حكومة وفدية ، اذا دعاه الملك الى ذلك-
وأنه فى حالة طرد فاروق عن العرش فان النحاس باشا سيوافق أيضا على
تشكيل حكومة تتولى أمور البلاد ،

ويقول لامبسون : أنه بينما كان على مائدة العشاء هو وكبار مستشاريه-
قبل أن يتوجه الى القصر أثار أحدهم نقطة جديدة ماذا نفعل اذا قبل الملك فى-
الساعة التاسعة مساء أن يعهد بتشكيل الحكومة الى النحاس باشا ؟ ويقول
لامبسون أنه شخصيا كان مصرا على اجبار فاروق على التنازل عن العرش بعد-
أن رفض الاستجابة الى مطالب البريطانيين وبعد أن انتهت فترة الانذار الممنوحة-
له حتى الساعة السادسة . وأن مهمته - أى لامبسون - عند الذهاب الى
القصر ، فى تلك الليلة الحصول على توقيع فاروق على وثيقة التنازل ، وقال-
لامبسون لمستشاريه : لن أقبل منه التراجع ، وأنه يجب أن يذهب ولكن رأى ،

الموجودين كان « ان هذا التصرف قد لا يكون مقبولا » « وأنه ليس من الضروري أن يتمسك بعزل الملك لأنه تأخر ثلاث ساعات عن قبول ما نريده وأن هذا الموقف قد يضعنا في موقف حرج وأن البلد قد يتور اذا انتشر الخبر » .

وتراجع لامبسون عن اصراره على ضرورة عزل الملك اذا ما استجاب لمطالب البريطانيين ويقول لامبسون أنه وهو في الطريق الى القصر روى للجنرال ستون تفاصيل ما جرى على مائدة العشاء في السفارة البريطانية وقراره - قرار لامبسون - بعدم اجبار الملك على التنازل اذا خضع لمطالبنا ووافق ستون لامبسون ، وقال اذا استجاب الملك لمطالبنا فان موقفنا سيكون سيئا اذا صممنا على تنازله عن العرش .

ويروي لامبسون تفاصيل ما حدث في مساء تلك الليلة الرهيبة ، ليلة ٤ فبراير ١٩٤٢ فيقول : في الساعة التاسعة تماما ، وصلت الى قصر عابدين ، ومعنى الجنرال ستون ، وعدد كبير من الضباط الذين اخترناهم بعناية خاصة ، والذين كانوا مسلحين حتى أسنانهم .

وفي الطريق مررنا بطوابير من المصفحات وناقلات الجنود والدبابات كانت تبدو أشباحا في الشوارع ، المظلمة وهي في طريقها هي الأخرى لتأخذ مواقعها حول القصر ، وكانت هذه القوات مكلفة بمحاصرة قصر عابدين أثناء لقائي مع الملك وعندما وصلنا الى باب القصر كانت الدهشة بادية على وجوه الأمناء وموظفي الديوان الذين استقبلونا عند مدخل القصر ، وبينما نحن في انتظار الملك كنت أستطيع وأنا بالطابق العلوي داخل القصر أن أسمع أصوات الدبابات والسيارات المدرعة تأخذ مواقعها حول القصر ونتيجة لذلك تأخر رجال القصر ٥ دقائق عن الموعد المحدد ، للقائي مع الملك وكنت على وشك أن أصبح في رجال الديوان أنني غير مستعد للانتظار أكثر من ذلك ، وعندما دعينا للمثول أمام الملك وحاول كبير الأمناء ، أن يمنع الجنرال ستون من الدخول الى القاعة التي تم فيها لقائي مع الملك نحيته جانبا ودخلت أنا والجنرال ستون الى الملك وبدت الدهشة على الملك عندما شاهد الجنرال ستون معي واقترح الملك أن يحضر حسنين باشا المقابلة ووافقت على ذلك .

ودخلت مباشرة في الموضوع قلت للملك : أنني كنت أتوقع حتى الساعة السادسة مساء أن يجيب بلا أو نعم على رسالتي اليه هذا الصباح وبدلا من ذلك فان حسنين باشا سلمني في السادسة والرابع مساء مذكرة أعته أنها تعني أن الجواب هو ، لا ، ولهذا السبب فأنني أريد أن أعرف الأمر ، وهنا في هذا المكان هل جواب الملك فعلا ، هو : لا .

وحاول فاروق أن يخرج عن الموضوع ، ولكنني قاطعته على الفور قائلا : « بشئ » من الغضب : يا صاحب الجلالة ، ان الأمور في منتهى الخطورة ، وأعتقد أنك لا تريد أن تقول نعم -

وقلت للملك أيضا بنفس اللهجة الغاضبة أنه مسئول عما يحدث بعد ذلك وقرأت عليه الخطاب الذي أعدته السفارة ، ثم قرأت عليه وثيقة التنازل عن العرش ، ثم طلبت منه أن يوقع الوثيقة فوراً والا اضطرت الى استخدام شيء آخر غير سار لمواجهته .

وتردد الملك فاروق قليلا ، وفي رأيي أنه كان على وشك أن يوقع وثيقة التنازل عن العرش لولا أن حسين باشا تدخل وأخذ يتحدث اليه باللغة العربية وبعد لحظات من التوتر الرهيب نظر الى الملك وقال بلهجة خالية تماما من الكبرياء التي اعتاد أن يحدثني بها :

ليس من الممكن اعطائي فرصة أخرى ؟

وقال الملك أنه مستعد أن يستدعي النحاس باشا فوراً ، وفي حضور سير مايلز لامبسون اذا أراد تكليفه بتشكيل الوزارة ، وأنه سينترك للنحاس حرية تشكيل حكومة يختارها بنفسه ، وقال الملك أنه سيستدعي النحاس باشا الآن .
وليس هناك ثمة فوارق كبيرة بين ما ذكره سير مايلز لامبسون وبين ما جاء في الوثائق البريطانية .

في برقية وزارة الخارجية البريطانية الى السير مايلز لامبسون بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤٢ : « اذا ما قرر الملك استدعاء الوفد لتشكيل الوزارة على أساس المطالب البريطانية فانه ينبغي أن يضع شرطا مطلقا لموافقتك وهو أن تتراجع لك - للامبسون - الفرصة - لمقابلة النحاس قبل أن يستدعيه الملك ! »

وفي برقية أخرى من ايدن الى مايلز لامبسون - بتاريخ ٣ - ٢ - ١٩٤٢ اصرار من ايدن على أن يقابل سير مايلز لامبسون النحاس سواء تولى المنصب أو لم يقبله بعد .

وفي برقية من سير مايلز لامبسون الى وزارة الخارجية يقول لامبسون أنه يتشكك في حكمة الاتصال بالنحاس قبل أن يجتمع بالملك .

ولا اعتقد - سير مايلز لامبسون - أنه - أي النحاس - يرغب في لقاء لأن ذلك يحرجه بل يمنعه من الذهاب الى القصر اذا عرفنا اننا نضغط بشدة لنجعله يتفق معنا على الشروط .

في برقية من سير مايلز لامبسون الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٣ - ٢ - ١٩٤٢ يقول سير مايلز لامبسون : ان أمين عثمان وافقه على رأيه في أنه من الخطأ أن يجتمع بالنحاس قبل أن يجتمع النحاس بالملك ، وفي تلك البرقية أيضا قول لسير مايلز لامبسون ، لم يذكره أبدا في مذكراته ونعني به : انه تصح النحاس باشا - عن طريق أمين عثمان باشا - ألا يضع شرطا

لقبوله الحكم ، وهو اجراء انتخابات جديدة فاجراء انتخابات جديدة أمر غير مرغوب فيه ويقول لامبسون في تلك البرقية أيضا : يستطيع أمين عثمان أن يقول للنحاس أنني أقف وراءه بشرط أن يتصرف بطريقة معقولة ، واني واثق أن النحاس باشا سيوافق على أن أبقى في الظل في الوقت الحاضر وسأظهر في الوقت المناسب عندما تكون هناك حاجة لمساندتي .

وفي برقية أخرى من سير مايلز لامبسون ٤ فبراير يقول لامبسون نقلا عن أمين عثمان أنه في الساعة الثانية بعد الظهر جاء الدكتور النقيب كمبعوث للقصر ، وبلغه أن الملك فاروق يعد حقائبه لمغادرة البلاد . وفي تلك البرقية أيضا القول : بأن النحاس باشا سيقول للملك عند بحث موضوع الانذار البريطاني « ان الشخص الوحيد الذي يستطيع أن يعين رئيس الوزراء هو الملك » .

ومن الأمور التي تدعو إلى الغرابة ان برقية السفير البريطاني الى وزارة الخارجية البريطانية تمضي في ذكر ما سيقوله النحاس باشا في لقائه بالملك : سيقول النحاس ان الموقف في البلاد قد وصل الى نقطة خطيرة جدا لعدم حكمها عن طريق حزب ديمقراطي ، وسيقول النحاس أنه يعتبر نفسه ممثلا لهذا الحزب الديمقراطي وأنه مستعد لتشكيل حكومة وفدية انقاذا للموقف ، اذا كلفه الملك بذلك » .

وفي برقية أخرى من السفير البريطاني لوزارة خارجيته أنه سيطلب من الملك فاروق أن يعتزل العرش « ولن يكون طلبى على أساس رفضه لتكليف النحاس بتشكيل الوزارة بل سيكون الطلب ابتداء على أساس عدم مسؤوليته وأنه أثبت عدم صلاحيته للحكم ، وتنصله من تنفيذ المادة الخامسة من المعاهدة .

في البرقية التي كتبها سير مايلز لامبسون في مساء ٤ فبراير وبعث بها الى وزارة الخارجية البريطانية في اليوم التالي قال ان الملك عندما وافق على أن يطلب الى النحاس باشا تشكيل وزارة وفدية انه سيفعل ذلك من أجل خير بلاده وان الملك شكره في النهاية لانه - أى لامبسون - حاول مساعدته دائما .

ويقول سير مايلز لامبسون في برقيته تلك : عندما عدت الى السفارة بلغني رسالة تليفونية من حسنين تعكس قلقا ، ولكنها مسلية وملطفة للجو : سأل حسنين عما اذا كان يمكن الآن سحب القوات لأن جميع المسافرين الى القصر قد سدت ولا يستطيع أحد الوصول بما في ذلك النحاس ووعدت - لامبسون - بالنظر - في الأمر .

ويقول لامبسون أيضا : بعد نصف ساعة وصل النحاس الى دار السفارة بعد أن استقبله الملك فاروق الذي تصرف بسرعة وفاء بوعده . وقد كلف الملك فاروق النحاس بمقابلتي وجرى بيننا حديث مرض حضره وزير الدولة : قلت

أنه ينبغي أن أراجع الى الظل مرة أخرى حتى يشكل النحاس حكومته ويستطيع
عندئذ إجراء محادثات عمل .

وافق النحاس تماما على أن العناصر الشريرة فى القصر وخارجه ينبغي
استئصالها وأكدت أن رغبتى كانت ولا تزال دائما ، أن أبقى وراء الستار بقدر
الامكان وأتركه يتخذ الاجراءات الضرورية التى يراها .

فيما يتعلق بأحداث هذا المساء أعترف أنه لم يكن من الممكن أن أستمع
بها أكثر مما استمتعت : كان هناك اغراء شديد على أن أصر على تنازل الملك
عن العرش ، وأعتقد أنه كان يمكن الحصول عليه ، ولكن الطريق الحكيم كان
يكنم فيما يبدو فى السماح له بدعوة النحاس باشا وأنا - لامبسون - أعترف
بذلك ، على مضض .

ويتبقى بعد ذلك كله روايات أخرى وأحاديث أخرى لوجهات نظر أجنبية
أخرى فى مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ .

الفصل السادس

فاروق يوشك أن يوقع على وثيقة تنازله عن العرش وأحمد حسنين باشا يمنعه عن التوقيع

أولينا اهتماما خاصا بوجهة النظر البريطانية فى مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ على اعتبار ، أن بريطانيا هى الطرف الرئيسى فى تلك المأساة ، وكنت قد خصصت فصلين سابقين ، لوجهة نظر النحاس باشا ، والوفد المصرى بوصفه طرفا رئيسيا آخر ، فى تلك المأساة ورغم أننى أتخفظ باستمرار على ما يرد فى الوثائق الأجنبية ، أية وثائق أجنبية ولا أعتبرها حجة الا على أصحابها وحدهم ، دون انتقال حجيتها ، الى الآخرين ، الا أننى انزعجت ، حقيقة – كمواطن مصرى عربى – لما جاء فى الوثائق البريطانية خاصة بموقف حسين سرى باشا من تلك المأساة ، ووقوفه الى جانب بريطانيا ، ووقوفه ضد الملك فاروق ، الذى يمت اليه بصلة القربى .

كنت أتمنى أن تكون ردود الأفعال عند حسين سرى باشا ، الذى رأس الوزارة المصرية ، أكثر من مرة ، موازية للأفعال ذاتها ، دون أن تتجاوزها ، فلا يقف حسين سرى باشا الى جانب بريطانيا ضد القصر وضد الشعب المصرى لان القصر ، أخرجته فى أزمة قطع العلاقات مع حكومة فيشى ، بل كنت أمل – كمواطن مصرى عربى – أن ينتهى دور حسين سرى باشا عند تقديم استقالته ، من الوزارة ، دون أن يكون واحدا من الذين حرضوا سير مايلز لامبسون ، على أن ينتقم من القصر .

وعلى أية حال فتلك وجهة نظر شخصية بحتة ، أرجو الا أكون قد ظلمت بها حسين سرى باشا !

وأعود ، الى ما أنهيت به الفصل السابق حيث قلت أن هناك وجهات نظر أجنبية ، أخرى ، خاصة بمأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ لابد من أن نشير اليها ، لتكون الدراسة عن مأساة فبراير ١٩٤٢ ، كاملة أو شبه كاملة .

وربما كان فى مقدمة الكتاب الأجانب المجيدين الذين أرخوا ل فاروق الكاتب البريطانى هيوم ماكليف وقد خصص هيوم ماكليف من كتابه : « آخر ملوك مصر » فصلا عن ٤ فبراير ١٩٤٢ أضاف معلومات جديدة عن تلك المأساة يحسن بنا أن نشير إليها . يقول هيوم ماكليف :

كانت لحظة من أكثر لحظات الحرب حرجا ، اذ كانت القوات البريطانية قد عانت من هزائم عنيفة فى شمال افريقية ، وفى القاهرة ، كانت الجماهير ، تندفق عبر الشوارع تهتف لروميل ، وعندئذ دبرت بريطانيا انقلابا فى القاهرة ، وقد تم كل شيء فى سرية تامة ، ومضت أشهر قبل أن تتردد همسات حول الأحداث الغريبة التى شهدتها القاهرة فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، عندما ظهرت الدبابات البريطانية فجأة حول قصر الملك فاروق ، وبينما كانت الهزائم تلحق بالقوات البريطانية فى معارك الصحراء كانت جموع الطلبة فى القاهرة والاسكندرية تصيح فى الشوارع : « فلتسقط بريطانيا » فاتجه الموقف السياسى فى مصر ، الى أزمة حادة هزت عرش فاروق هزا عنيفا .

وتوجه رئيس الوزراء حسين سرى الى الملك فاروق ، طالبا منه تأييده ومساعدته كى يقمع مظاهرات الطلبة فما كان من فاروق الا أن هز كتفيه مما كان يعنى الاطاحة بحكومة حسين سرى .

واتصل حسين سرى فى اليوم التالى بالسفير البريطانى لامبسون تليفونيا وأخبره أن فاروق طلب منه أن يستقيل !

وقد رأت بريطانيا أنه من الضرورى لها وهى تواجه موقفا صعبا أن تحتفظ بحكومة تراها مفيدة لأغراضها والا فان القاعدة البريطانية فى الشرق الأوسط كانت سوف تواجه أخطارا عنيفة ومن ثم تنهار استراتيجيتها العسكرية تماما ، وأبدت الحكومة البريطانية رغبتها فى أن يتولى النحاس باشا رئاسة الوزارة .

وكان النحاس مؤيدا للمعاهدة المصرية البريطانية فى ذلك الحين ، وهى نفسها ، المعاهدة التى ألغاه النحاس سنة ١٩٥١ لكن فاروق اختار رجلا كان البريطانىون يكرهونه بشدة ، ولا يثقون به ، وهو رئيس الوزراء السابق على ماهر ، الذى كان مؤيدا للمحور ، وكان يعتقد أن ألمانيا ، وإيطاليا سوف تنتصران فى الحرب ، وقال البريطانىون أنه كان يتعاون مع الايطاليين ، فاجتمعت لجنة الدفاع التى كانت تضم قادة الأسلحة البريطانية الثلاثة لدراسة الموقف ، وحضر الاجتماع لامبسون وليتلتون الذى كان ونستون تشرشل رئيس الوزارة البريطانية قد بحث به منذ عدة شهور الى القاهرة كوزير دولة له كل مسئوليات الدفاع فى مصر .

وفى ذلك الاجتماع تم بحث مسألة عزل الملك فاروق .

وفى الساعة الواحدة بعد ظهر يوم ٢ من فبراير ١٩٤٢ واجه سير مايلز لامبسون الملك فاروق فى مكتبه بفصر عابدين ، وفى هذه المواجهة أشار لامبسون الى المادة الخامسة من معاهدة ١٩٣٦ التى تشترط على كل من مصر ، وبريطانيا عدم تبني أى موقف تجاه دول أجنبية يتعارض مع مواد المعاهدة .

ويقول هيوم : أن لامبسون فى تلك المقابلة طلب من الملك فاروق أن يبعث فى طلب مصطفى النحاس باشا ، وترك له مهلة مدتها أربعة وعشرون ساعة لتنفيذ هذه الصيغة ، ووافق الملك على أن المعاهدة لا بد وأن تحترم ، وأنه يجب تعيين حكومة قوية لكنه رفض أن يتولى النحاس باشا رئاستها ، وساند أوليفر ليتلتون الموقف الذى انخذه السفير فى القصر ووضع الجيش خطة معقدة وصريحة ، لابعاد فاروق عن العرش ، اذا ما قررت هيئة القيادة البريطانية والسفير ضرورة الاطاحة به ، ولكن الى أين سوف ينقلونه ؟

وقدم الجنرال كاتنجهام ، الرد على هذا التساؤل بقوله : لدينا طرادة راسية فى السويس ويمكننا أن ننقله اليها لتقوم بالتجول به فى عرض البحر الأحمر الى أن يقرر السياسيون ماذا سيفعلون به .

وقام ضباط هيئة القيادة العامة ببحث تفاصيل دور الجيش فى ابعاد الملك فاروق عن عرشه وقرروا أن تغادر مجموعة من السيارات البوابة الرئيسية للقصر عابدين ، وتتجه رأسا الى الاسكندرية ، ثم الى بور سعيد لخداع أية تجمعات مؤيدة للملك ، على أن تغادر السيارة التى تقل فاروق من البوابة الخلفية للقصر وتتخذ عدة طرق ، قبل أن تنطلق الى الطريق المؤدى الى السويس ، وتقوم كتيبة يتم انتقاء ضباطها وجنودها بدقة ، بمحاصرة القصر ، اذا ما أصبح على السفير أن يقدم انذارا على أن تتحرك الدبابات الى الميدان المواجه للبوابة الرئيسية لمساندة القوات فى حالة حدوث اضطرابات ، على أن تصحب فصيلة من الضباط السفير لمواجهة الحرس الملكى اذا ما أبدوا أية مقاومة .

ولم يترك أى شئ للصدفه ، وتم وضع مسودة وثيقة التنازل عن العرش ، ومن المصادفات الغريبة ، أن سير والتر مونكتون الذى كان قد صاغ وثيقة التنازل عن العرش ، للملك ادوارد الثامن بسبب اصراره على الزواج من حبيبته دوقة وندسور ، هذا الرجل الذى كان قد وضع وثيقة تنازل ادوارد عن العرش ، كان قد تم الحاقه بالسفارة البريطانية فى القاهرة منذ فترة .

ومن الغريب حقا ، أن مونكتون أمضى وقتا طويلا للعثور على قطعة ورق مناسبة يطلب عليها من ملك التنازل عن عرشه اذ أن مثل هذه الورقة كان من الصعوبة وجودها فى القاهرة أثناء الحرب ، ومن كان ينتظر أن يوقع ملك مصر ، وثيقة تنازله على ورقة فولسكاب من أوراق السفارة البريطانية ؟ ونتج عن المجهودات الشاقة التى بذلتها السفارة العثور على ورقة قدرة وتمت كتابة وثيقة التنازل فوق هذه الورقة ، وقرر فاروق أن يخادع ، وقال أنه اذا كان عليه

قبول النحاس باشا فربما يكون في مقلوبه اقناعه بتشكيل حكومة ائتلافية مع وزراء آخرين ، يميل فاروق اليهم .

وفى اليوم التالى اشتعلت جامعة فؤاد ، والأزهر بالمظاهرات والاضطرابات العنيفة على الرغم من أن فاروق كان قد بعث شخصيا ، برسائل الى رئيس جامعة القاهرة ، وشيخ الأزهر ، يطلب منهما أن يحاولا إبقاء طلبتهم هادئين ، وسارت جماهير الطلبة فى الشوارع تصيح بهتافات معادية لبريطانيا .

ويقول هيوم ماكليف : أن أحمد حسنين وصل الى السفارة البريطانية فى الساعة السادسة والرابع - بعد ربع ساعة من انتهاء الوقت المحدد لانداز الملك - وكان القلق يبدو على حسنين باشا ، وقرأ أحمد حسنين على السفير بيانا من القصر يؤكد رفض الزعماء للانداز البريطانى ، الذى هو بمثابة انتهاك شنيع لمعاهدة ١٩٣٦ ، ولاستقلال البلاد ، .

وحذر لامبسون أحمد حسنين - وبفظة - من خطورة الموقف وطلب منه أن يبلغ الملك أن لامبسون سوف يتوجه للقائه فى القصر ، الساعة التاسعة مساء ، وأغفل القول بأنه سوف يذهب الى القصر مصحوبا بقوات من الجيش البريطانى .

ويتساءل هيوم ماكليف : آكانت لدى الملك فاروق ، أية فكرة عن أن البريطانيين قد يحاولون اسقاطه بالقوة ؟

ثم يقول ماكليف : لقد تردد يومها أن فاروق قد سأل قادة جيشه فى ذلك الوقت : كم من الوقت يمكن للقاهرة الصمود ضد البريطانيين ؟ فأجابوا : مدة ساعتين يا سيدى ، فعاد يسألهم : كم من الوقت تستغرق محاولتهم للقبض علينا جميعا ؟ فكان الجواب : ساعتين ونصف الساعة يا سيدى ؟

وكانت نكتة لاذعة لم تفت فاروق ، الذى كان يقامر على أساس أن لامبسون ، وليتلتون والجيش سوف يتمادون فى موقفهم ، ثم يسعون الى حل وسط ، وعندئذ سوف يبدو فاروق وكأنه قد حقق ، انتصارا عليهم .

ولم يبد على البريطانيين أى تصرف يكشف عما يدبرونه وتم تبليغ موظفى السفارة أن يتناولوا طعامهم بصورة عادية ، فى الخارج لكن عليهم أن ينصتوا الى صفارات الانذار ، التى قد تمنعهم من العودة ، وتم الاتفاق على كلمة « بلغم » ككلمة سر .

ويقول هيوم ماكليف : أن السفير البريطانى والجنرال ستون والقائد العام للقوات البريطانية فى مصر ، غادرا مبنى السفارة البريطانية قبل الساعة التاسعة مساء ، وبصحبتهم عشرون جنديا تم اختيارهم بدقة و .. و ..

كما يقول ماكليف أيضا : أنه بعد دخول لامبسون ، وستون ومن معيا انطلق بعض رجال البلاط ، الى حجرة الملك حيث أخبروه بأنهم أصبحوا محاصرين من كل جانب .

ويروى ماكليف عن لقاء لامبسون وستون بالملك فاروق قصة لم يشر اليها لامبسون في مذكراته أو في برقيانه ، ورسائله التي وجهها الى وزارة الخارجية البريطانية يقول : أن لامبسون بعد أن ذكر للملك أنه نقض المعاهدة المصرية ، وأنه عرض أمن مصر ، وسلامتها للخطر ، قد أصبح غير كفء للحكم وسحب لامبسون وثيقة التنازل عن العرش من جيبه وألقى بها أمام الملك مشيرا الى أنه من الأفضل له أن يوقعها اذا كان لا يرغب في مزيد من الاضطرابات ، فالتقط فاروق الورقة التي تتضمن صيغة التنازل ثم قال متسائلا : انها لا تعدو أن تكون سوى قطعة ورق قذرة ، اليس كذلك ؟ ، وراقب الرجلان عيني الملك وهما تتحركان بينما كان يقرأ النص ببطء ، كما لو كان يتساءل عما سوف يفعله بشأنها .

ومد فاروق يده ليتناول قلما من درج مكتبه وانحنى فوق الورقة ، ليوقعها معلنا تخليه عن عرشه : عدة لحظات أخرى ولن تصبح ملكا ولكن عندما تحركت يده للتوقيع ، أبدى حسنين حركة ما ، اذ تقدم من الملك بسرنة ، وصاح بعدة كلمات باللغة العربية ، لم يفهمها السفير والجنرال ، فنهض فاروق من انحنائه وقال وقد سالت الدموع من عينيه : الا تعطيني فرصة أخرى ياسير مايلز ؟

وينهى هيوم ماكليف روايته عن مأساة ٤ فبراير بقوله : جاء الآن دور لامبسون كي يتردد اذ كان قد أدخل في حسابه أن الملك سوف يوقع الوثيقة ، وأنه سوف يتخلص من الصبي الذي كان يكن له كراهية شديدة ، لكنه كان قد وعد ليتلمتون بأن فاروق لابد من أن يعطى فرصة أخيرة اذا ما طلبها . ومع ذلك فقد أصر لامبسون على أنه يتعين على الملك أن يبعث لاستدعاء النحاس ، وقال فاروق : لسوف أبعث لاستدعائه في حضورك ، ياسير مايلز وأطلب منه تشكيل الوزارة .

وهنا تحدث جنرال ستون للمرة الأولى فقال : طبقا لاختياره الخاص ؟ فطاطا الملك فاروق رأسه .

وهكذا - هيوم ماكليف - زالت حالة التوتر التي سادت الحجرة ، وقدم الملك سبائير للحاضرين ، وجلس الرجال الأربعة يتحدثون في غير كلفة عن أمور كثيرة باستثناء السياسة والحرب ، وخلت الصحف الصادرة في اليوم التالي من مانشات تتعلق بما حدث طبقا لما قررته الرقابة لذلك ، وكان ما حدث في ذلك اليوم العصيب في القاهرة واحدا من أكبر الانقلابات هدوءا

فى التاريخ ، أما خطاب الانذار الذى وجهه السفير البريطانى الى الملك فهذا نصه :

« يا صاحب الجلالة ، لقد بات من الواضح ، يا صاحب الجلالة ، منذ فترة بعيدة ، أنك واقع تحت تأثير مستشارين ليسوا فقط غير مخلصين للتحالف مع بريطانيا العظمى ، بل أنهم يعملون فعلا ضد هذا التحالف ، وهكذا يساعدون العدو ، كما أن موقفك العام ، واتصالاتك يا صاحب الجلالة ، تعتبر خرقا للمادة الخامسة من معاهدة التحالف ، التى تنص على أن الأطراف الموقعة على المعاهدة يجب الا تتبع سياسة خارجية لا تتفق مع التحالف ، وبالإضافة الى ذلك يا صاحب الجلالة فقد أثرت عمدا ، ودون أى داع أزمة سياسية حول قرار أنخذته الحكومة المصرية السابقة ، استجابة لطلب تقدمنا به ، كحلفاء لمصر ، وهو طلب يتفق مع المادة الخامسة من معاهدة ١٩٣٦ ، وأخيرا يا صاحب الجلالة ، فإنكم بعد أن فشلتم فى تشكيل حكومة ائتلافية رفضتم أن تعهدوا بتشكيل الوزارة الى زعيم الحزب السياسى ، الذى له تأييد شعبى فى البلاد ، وهو الوحيد الذى يتيح له موقعه أن يضمن لنا استمرار تنفيذ المعاهدة بروح الصداقة التى تم توقيعها ، وهذه التصرفات الطائشة التى اتسمت بعدم الشعور بالمسئولية من جانبكم يا صاحب الجلالة ، تهدد بالخطر أمن مصر ، وكذلك قوات الحلفاء ، وهكذا أصبح من الواضح أن جلالتم لستم أهلا بعد ذلك للبقاء على العرش » .

وكانت وثيقة التنازل قد أعدت على النحو التالى :

« نحن الملك فاروق ، ملك مصر ، لما كنا نضع نصب أعيننا دوما مصالح بلدنا ، فأننا نتخلى وتتنازل عن عرش المملكة المصرية بالنسبة لنا ، ولورثتنا ، ونتخلى أيضا عن جميع الحقوق الملكية ، وجميع الامتيازات ، والسلطات التى تخولها لنا هذه الحقوق ، وعلى هذا فأننا نخلى رعايانا أيضا من الالتزام بالولاء نحو شخصنا » .

« صدر فى قصر عابدين فى الرابع من فبراير ١٩٤٢ » .

والجدير بالذكر ، أن النقراشى باشا عندما تقدم بشكوى الى مجلس الامن فى ١١ يوليو ١٩٤٧ ضد الحكومة البريطانية ، وعندما قام هو بعرض شكوى مصر ، أمام مجلس الأمن فى ٥ أغسطس ١٩٤٧ وطالب مجلس الأمن بأن يقرر اجلاء القوات البريطانية جميعها عن وادى النيل ، عن السودان ، وعن أى جزء آخر من الأراضى المصرية ، وأن يكون هذا الجلاء كاملا ، غير مشروط بشرط .

أقول أشار محمود فهمى النقراشى باشا ، الى التدخل البريطانى فى أعوام ٤٠ ، ٤٢ ، ١٩٤٥ من أجل إسقاط بعض الوزارات المصرية وان التدخل البريطانى فى شئون مصر الداخلية انما كان نتيجة لوجود القوات البريطانية فى مصر .

وقد تولى الرد على اتهام النقراشى باشا ، لبريطانيا بتدخلها فى سئون مصر الداخلية السيد الكسندر كادوجان فقال عن أزمته ١٩٤٠ ، ١٩٤٢ ، أنهما من ازمات الحرب : كانت قوات المحور تتقدم صوب مصر ، كما هو معروف وفى خلال هاتين الفترتين كانت بعض الشخصيات المصرية التى تحتل مراكز عالية جدا تبدى نعطفها نحو المحور عاملة على عرقلة جهود الحلفاء الحربية بأسنطاعى اذا ما أبدى رئيس الوزارة المصرية * رغبته فى أن أتحدث عن هاتين الحادثتين بالتفصيل والاسباب مدعما البراهين بالوثائق ، التى جاءتنا عقب انتهاء الحرب ، والتى أثبتت صحتها الأنباء التى وصلتنا ولن تدع هذه الأدلة مجالا للشك لدى أعضاء المجلس فيما أرغما الى التقدم لملك مصر وطلب تغيير الحكومة الأمر الذى حققه الملك ، وبما انى لا أود احراج النقراشى باشا ، وحكومته على أى حال اكبر مما تستدعيه الضرورة فانى أترك له حرية استئناف المناقشة معه فى هذا الموضوع فاليه يرجع الأمر فيما اذا كان يود ان أعرض الدليل الذى تحت يدى أمام المجلس أم لا يود ذلك وأنا أعترف بمحض اختيارى ان طلبات ١٩٤٢ قد عززت فى اللحظة الأخيرة بمظاهرة عسكرية بيده انى أرغب فى أن أؤكد أن هذا الحادث هو الحادث الأول والوحيد منذ ١٩٣٦ ، الذى قال عنه النقراشى باشا انه كان عرضا للحرب البريطانية فى شوارع القاهرة .

وكان النقراشى باشا - طيب الله ثراه - وقد قال فى مجلس الأمن جلسة ٢٨ أغسطس ١٩٤٧ عن معاهدة ١٩٣٦ ، التى تمسكت بريطانيا بالمادة الخامسة منها لعزل فاروق : لقد فقدت معاهدة ١٩٣٦ فى فترة الاحدى عشرة سنة الأخيرة قوتها وحيويتها لقد أخرستها الحوادث ، ولم يعد صدها الا كصدى الأشباح وظلت حتى اليوم ، على انها أثر من آثار أيام القرصنة التى يجهده العالم فى نسيانها ، ولم يبق فيها اليوم الا ما يهدد السلام .

أما الصحفي البريطانى جورج بلانكين ، المحرر السياسى لجريدة الديلى هيل البريطانية فقد عنى كما يقول د. محمد أنيس عناية خاصة بالتحقيق فى حادث ٤ فبراير وأتبع منهجا مقبولا ، فى هذا التحقيق استمع ، الى وجهة نظر السفارة البريطانية ، ثم الى وجهة نظر القصر ثم وضع أخيرا ما استطاع ، ان يصل اليه من حقائق ، من خلال مقابلات متعددة مع عدد من الشخصيات المصرية والأجنبية .

وينقل بلانكين عن سير والتر اسكندر سمارت السكرتير الشرقى البريطانى لدار السفارة البريطانية قوله انه لا يستطيع تبرير اختراق الدبابات البريطانية لقصر عابدين فى مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ وعن خلفيات هذا اليوم يقول بلانكين : كان الملك يتلقى نصائح على ماهر وكان من المستحيل وجود حكومة تترك الاشتغال بالسياسة فى ظروف أزمة دولية كبرى ، وقد وجد حسين سرى باشا صعوبة كبرى فى اغلاق المفاوضات الفرنسية التابعة لفيشى التى كانت تعمل علانية فى القاهرة ضد جهود الحلفاء وغضب فاروق ، غضبا عنيفا ، الى حد اضطر معه سرى باشا الى تقديم استقالته وللمرة الثانية كان رومبل يتقدم

بسرعة نحو مصر وسقطت بنغازي ، وكانت غالبية المصريين تعتقد ان الانجليز سيهزمون وخرجت المظاهرات تطوف بأسوار قصر عابدين هاتفة بحياة روميل ، وتذكرنا في هذه الأونة ان الجنرال ويفل حين كان يتقدم بسرعة في آخر مرة عام ١٩٤١ عثرنا في مركز القيادة العسكرية الإيطالية ، على نسخ من أوراقنا وكانت هذه الأوراق تطابق الرسائل التي أرسلناها الى وزير الحربية صالح حرب في وزارة على ماهر وبالإضافة الى ذلك فان مسألة طرد الإيطاليين المقيمين في مصر لم يكن أمرا سهلا ، اذ لم يتم ذلك الا بعد ١٤ يوما من اعلان إيطاليا الحرب في عام ١٩٤٠ ويقول سمارة : ان الملك رفض كل العروض البريطانية ، وكان هناك نزاع خطير ، فالحكومة القائمة - حكومة حسين سرى - لا تملك سلطة حقيقية أو دستورية ، واستمر ذلك الموقف الأيام الأربعة الأولى من فبراير ١٩٤٢ وكنا نعلم ان على ماهر يقف وراء هذا المشهد ، وانه سيتولى الحكم وكان لدى سفيرنا سلطة فعلية من لندن للتحرك وينقل بلاتكين ، عن حسين حسنى « بك » ان الانجليز كانوا يريدون وزارة وفدية بحتة وان يختار النحاس باشا وحده أعضاء الوزارة ، كما ينقل أيضا عنه ان النظرية المصرية التي أشاعها السفير البريطاني عن ان الملك يرغب في تأليف وزارة يرأسها على ماهر لا أصل لها لأننى - حسين حسنى - سألت الملك عن ذلك فى حينه فقال : ليس هذا وقت على ماهر ، وليست لدى فكرة عن ذلك اطلاقا .

ويقول حسن حسنى لبلاتكين : ان اسماعيل تيمور باشا حينما وصل لامبسون الى القصر نزل ليقوده الى الطريق ، لكن السفير البريطانى ، اذاحه جانبا قائلا : أنا أعرف طريقى ، كما يقول أيضا حسن حسنى ، ان مقابلة لامبسون وستون للملك لم تزد على اثنتى عشر دقيقة وأن الضباط البريطانيين لم يقتحموا حجرة مكتب الملك بل ظلوا خارجها .

ويؤكد د. محمد أنيس على ان ما وصل اليه بلاتكين يتلخص فى ان عدة مؤتمرات قد تمت فى السفارة البريطانية قبل الحادث لاتخاذ قرار فى حالة رفض الملك واستقر الأمر على ان يطلب منه التنازل عن العرش وان يتولى الأمير محمد على العرش . وقد تلقى الجنرال ستون أمرا بأنه يستعد لبعض الاجراءات العسكرية التى أعدت ووضعت تحت قيادة البريجادير جون كريسستال قائد منطقة القاهرة كما صدرت تعليمات الى القواد العسكريين ، المحليين من أوليفر ليتلتون وزير الدولة وأحيط علما للاستعداد عند اللزوم كل من سير جون أوكلنك قائد القوات البرية والأميرال جون لتنجهام ولورد تيدر قائد القوات الجوية .

ويؤكد بلاتكين ان بعض الدبابات البريطانية اقتحمت أسوار القصر ، وقد اختارت السلطات البريطانية رجالا مدربين من فرقة اکتو O.C.T.U. « وأعطيت لهم الأوامر ، بالدخول من فوق أسوار عابدين واقتحام الأبواب ، وان يتولوا حراسة الباب الرئيسى للقصر .

ويقول بلانكين : جلس الجميع على المائدة السفير وسبتون فى مواجهة الملك وحسنين وقرأ لامبسون صياغة معدة ، طول الوقت ، و . و .

وكان من الواضح أن الملك فاروق قد أصابه بعض الغزع لكنه نصرف انصافا له بكبرياء ، غير عادية وفكر للحظات ثم ناقش المسألة مع حسنين الذى همس فى أذن الملك ، وكان يبدو أن حسنين قد قال له : يحسن بك أن تقبل بعدها أعلن الملك : لقد قبلت .

ويقول بلانكين أن لامبسون كرر ببطء ، فى جدية : على الملك أن يعتزم إعلان أن النحاس باشا سوف يشكل الوزارة فيوافق الملك على ذلك فلما حدث هذا خفت حدة التوتر ، وبدأ الحديث يأخذ طابع المودة فقدم الملك للسفير ، وللجنرال ستون السجائر ، وأخذ يتناول معهما الحديث حول موضوعات عامة .

ويرى الدكتور محمد أنيس فى دراسة له عن ٤ فبراير فى تاريخ مصر السياسى أن هناك شأها للحدث من المهم أن نستعرض قوله ، وهو الماجور سانسوم ، المستول عن أمن القوات البريطانية فى مصر ، إبان الحرب العالمية الثانية وقد قال هذا الشاهد رأيه فى كتابه Ispidsples على النحو التالى : كانت الحكومة البريطانية قد أصدرت تعليماتها الى سير مايلز لامبسون سفيرنا فى القاهرة ، بأن يوجه انذارا الى الملك وكنت مرتبطا بهذه العملية عن طريقين : الأول كان استخباريا ، فوفق معلوماتي عن الوضع داخل الجيش المصرى ما هى الخطوات التى يجب اتخاذها ليقطع عن الجيش المصرى ، التدخل المسلح فى العملية المزمع القيام بها . . فانت ترى اننا ننوى الذهاب الى القصر بالدبابات فقلت على الفور : علينا اذن أن نرصد كل طريق وكل شارع يقود الى قلب القاهرة .

ان الضباط الصغار لا يحبون الملك ، لكنهم يكرهوننا أكثر وسيكون رد الفعل عندهم عنيفا ، مثل هذه الاهانة .

وبالفعل - سانسوم - أغلقت الطرق الموصلة بين الماطة والقاهرة وقبل ساعة الصفر مباشرة قامت فصيلة من قواتنا بالهجوم على ثكنات الحرس فى ميدان عابدين ، وقبضت على الموجودين ، وكذلك قبض على الحراس الذين كانوا يقفون عند أبواب القصر ، وحل محلهم جنود بريطانيون ثم دخل سير مايلز لامبسون فى عربة الرولزرويس وكان معه مجموعة من العربات المصفحة والدبابات ولم يطلق رصاصة واحدة .

ويقول الماجور سانسوم ، لم تكن القاهرة تعلم بأن شيئا قد حدث وكان الناس مطمئنين فى يوم ذلك ، وكان عدد من المارة يحملق فى الجنود البريطانيين الذين احتلوا مكان حرس القصر لكن المارة لم تدرك أن شيئا غريبا سيحدث فى وجود هؤلاء الجنود البريطانيين حتى الدبابات والعربات المصفحة ، التى

دخلت فناء القصر ، كان المارة ينظرون اليها دون استغراب في أول الأمر ، غير ان البعض بدا يدرك ان ثمة شيئا ، غير طبيعي يحدث وأخذت الناس تتجمع ، حتى اضطر المشاء ، البريطانيون الى اقامة كوردون من أنفسهم لابعاد الناس عن الاقتراب عن القصر .

في ذلك الوقت كان السفير يقدم انذاره لفاروق ، بينما كنت أقوم بمهمتي الثانية ، وهي التأكد من ان السفير لن يصيبه ضرر وكانت مهمته تدعو الى التوتر العصبي ، وكنت أعتقد ان الخطر الرئيسي قد يصدر من ضابط ثائر من ضباط الحرس الملكي قد يدفعه غضبه الى اطلاق رصاصة على السفير لذلك قبضنا على جميع الضباط المصريين داخل القصر ، ابان عقده المؤتمر بين السفير وفاروق ، .

وعن موقف الجيش المصرى في ٤ فبراير ، واحتمال حلوت رد فعل لمأساة ٤ فبراير يقول سير جاميو ويلسون في كتابه : « ثمانى سنوات وراء البحار » : « كنت فى سورية عندما وصلت أنباء أحداث القاهرة تصف كيف أجبر الملك فاروق فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، عن طريق سفيرنا على تعيين حكومة تحت التهديد بازاحته عن العرش مع قيام القوات البريطانية بمحاصرة قصره : لقد أذهلتني تلك الأنباء وأزعجتني لأننى أحسست بأن مجهوداتى لتقريب وجهات النظر والحصول على تعاون المصريين فى الأيام الأولى للحرب قد راحت هباء ومن المحتمل أن يكون رد فعل الجيش المصرى لمثل هذا المسلك له أضراره البالغة على جهدنا العسكرى » .

ولآ يزال الحديث متصلا ، ومتواصلا ..

الفصل السابع

أحمد حسنين يتحدث من وجهة نظره عن مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢

● عذرا ، ألف عذر اذا كنا في دراستنا عن مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ قد اطلنا في الحديث عن وجهات نظر البريطانيين في تلك المأساة ، وعذرنا أنه كان لا بد من أن نطيل في هذا الموضوع ، لأن الانجليز هم الطرف الأول ، والطرف الأقوى في تلك المأساة ، ولا بد من أن نعطي هذا الطرف حقه في ابداء وجهات نظره مهما اختلفنا وأياها حتى يتيسر لنا - في النهاية - الحكم على موقعه بعدالة وانصاف .

وقد كان آخر ما وقفنا عنده من وجهات نظر البريطانيين ، وجهة نظر الماجور سانسوم المسئول عن أمن القوات البريطانية في مصر في كتابه *I spied spies* وكانت وجهة النظر التي اسرعت انتباهنا في كتاب الماجور سانسوم خشية البريطانيين ، وهم يضعون خطط الهجوم على قصر عابدين من أن يكون للجيش المصري موقف يؤدي الى التصادم مع البريطانيين ولأن هذه النقطة مهمة للغاية سوف نعود اليها مرة أخرى عندما نتحدث عن نتائج ٤ فبراير ١٩٤٢ وآثارها على الشعب والجيش ، والأحزاب المصرية . و .

ونستأذن القراء ، والقارئات في ان نشير الى بعض الوثائق الأمريكية التي اهتم بنشرها الزميل الاستاذ محسن محمد ، ومن بين تلك الوثائق ما كتبه الكسندر كيرك الوزير المفوض للولايات المتحدة في القاهرة في الفترة من ١٩٤٠ الى ١٩٤٤ ، وكبرك يروى - نفلا عن السفير البريطاني في مصر : سير مايلز لامبسون ما حدث بين فاروق ولامبسون - فيقول : في ٣ فبراير ١٩٤٢ ، بلغني السفير البريطاني انه في المقابلة التي تمت صباح اليوم بين الملك والسفير البريطاني انه - أي السفير - قال للملك فاروق ، اننا لا نريد التدخل في سياسة مصر الداخلية ، الا أن هناك شرطين يجب توافرها في الحكومة الجديدة التي ستشكل وهما :

١ - ان تكون هذه الحكومة مهيأة لتنفيذ معاهدة ١٩٣٦ بالكامل .
٢ - ان تكون الحكومة من القوة بحيث يمكنها السيطرة تماما على الوضع الداخلي وبناء عليه فان السفير مقتنع بأن مثل هذه الحكومة لا يمكن تشكيلها الا بالتشاور مع النحاس باشا زعيم الوفد ورغم ما أبداه الملك من قبول فلقد حاول التهرب من اصرار السفير ، على ان يقابل النحاس باشا وفي حديث هادئ بين السفير وأحمد حسنين باشا كشف النقاب عن ان القصر خطط للظاهر بتأييد فكرة اشتراك الوفد في الحكومة وللحفاظ على هذا الاتجاه كخطوة أولى ، كان يبدو من المرغوب فيه تشكيل حكومة مؤقتة بهدف اعطاء مهلة زمنية للتوصل الى اتفاق مع الوفد يمكن المحافظة على تمثيل مناسب للمعارضة في البرلمان والتطورات التالية في هذا الوضع تبدو ، وكأنها تعتمد بدرجة كبيرة على قبول النحاس باشا عند عودته « غدا » الى القاهرة من الوجه القبلي .

ويبرق كيرك الى حكومته في الساعة الحادية عشرة من صباح ٤ فبراير بخصوص اجتماع الملك بالزعماء ، واستقبال الملك للنحاس باشا أولا وعرضه عليه تأليف وزارة ائتلافية وقبول النحاس باشا لفكرة الوزارة الوفدية ، لا الوزارة الائتلافية .

وعلمت أيضا - كيرك - أن السفير البريطاني قابل رئيس الديوان الليلة الماضية « مساء ٣ فبراير ١٩٤٢ » وطالبه - دون اتخاذ موقف معين من الحكومة البريطانية - باعطاء النحاس باشا الفرصة لتشكيل حكومة تتفق مع رغبته ، رغبة النحاس باشا .

وفي الساعة السابعة من مساء ٤ فبراير يبرق كيرك الى حكومته : عدت لفورى من القصر حيث استدعاني الملك ، ليخبرني بصفتي ممثلا لدولة صديقة أنه تلقى انذارا في الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم بأنه يتحمل العواقب في حالة رفضه تكليف النحاس باشا بتشكيل الحكومة وينتهي الانذار في الساعة السادسة مساء ، وأضاف الملك أنه لا يشك في نتيجة العواقب اذا رفض الانذار وصرح الملك أنه تشاور مع مستشاريه الرسميين والخاصين بمجرد تبليغه هذا الانذار من السفير البريطاني ، وكذلك مع زعماء الأحزاب الذين أعلنوا رفضهم كتابة لهذا الاجراء من قبل السفارة البريطانية بل ان النحاس باشا أعلن كتابة أنه يرفض تشكيل وزارة تحت هذا الشرط وقد أرسلت المذكرات الى السفير البريطاني ، بواسطة رئيس الديوان الملكي الذي عاد بينما كنت مع جلالتهم ، وأعلن أن السفير البريطاني طلب اجراء مقابلة شخصية مع الملك في التاسعة مساء ، وتمت الموافقة على ذلك ولم أتمكن من الدخول في أى مناقشة مع الملك نظرا للظروف الطارئة ، والضغط التي يتعرض لها القصر ، ورغم ذلك فقد انتهزت الفرصة لأعرب لجلالته انه في هذه اللحظة لا توجد سوى مشكلة واحدة كبيرة وهي هزيمة هتلر وان الولايات

المتحدة ، وبريطانيا العظمى ، دائما تؤمن بأن تلزم مصر بذل كل جهد لتحقيق هذا الهدف وباستثناء جميع الاعتبارات ورغم اننى لم أتمكن من الدخول فى أية موضوعات تتصل بالسياسة الداخلية لبلده فقد أعربت عن أمل فى أن يسترشد فى سياسته بما يسهم بأقصى جهده للانتصار فى المعركة وعلمت أن القوات البريطانية تم تحريكها ، من جديد تفاديا للاحتتمالات .

وبعد أربع ساعات من برقية كيرك الى حكومته بعث ببرقية أخرى جاء فيها : عقب محاصرة القصر ، بواسطة القوات البريطانية قام السفير البريطانى وبصحبه القائد العام للقوات البريطانية فى مصر ، ومعهم حرس قوى بزيارة القصر فى الساعة التاسعة مساء اليوم ، وبعد ان سلما بيانا معدا ، قدما خطاب تنازل عن العرش ليقع عليه الملك وعلى الفور فاشدهما الملك تهدئة الموقف ، ودعا النحاس على الفور لتشكيل الحكومة الجديدة ، ويجتمع النحاس الآن مع السفير البريطانى و . و .

وفى اليوم التالى « ٥ فبراير ١٩٤٢ » يبرق كيرك الى حكومته بما سمعه من شائعات كاحتجاج أحمد ماهر لدى السفير البريطانى ، على تدخل بريطانيا فى شئون مصر ، وفرضها شخصا واحدا هو النحاس ليؤلف الوزارة ، وكذلك احتجاج ممائل لرئيس مجلس الشيوخ ويبدى دالاس مورى ، رئيس قسم الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية ، تعاطفا مع فاروق ، كما يبدى معارضة لخطوات لامبسون « ويجب ملاحظة أن سير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى مصر ، يعامل فاروق دون كياسة ويبدو السفير فى عيسى الملك كأنه أستاذ فى تصيد الأخطاء ، ويؤكد دالاس مورى ، ان ما اتخذته بريطانيا من اجراءات تشير الى أن استقلال مصر لم يعد مجرد خيال بل ذهب ادراج الرياح وهذه الاجراءات تضع النحاس باشا فى موقف صعب وقد يفقد بسببها أتباعه السياسيين وقدم دالاس مورى مشروع برقية لارسالها الى الكسندر كيرك ليتصل بدوره بمستر ليتلتون الوزير البريطانى المقيم فى مصر حتى لا يتم تحويل هام مستمر للقوات البريطانية فى مصر عن مهمتها الرئيسية فى المنطقة المصرية ولكن البرقية لا ترسل لأن سافير ويلز وكيل وزارة الخارجية البريطانى يرفض ارسالها ، وان كانت قد وجدت صورتها كما كتبها دالاس مورى فى أرشيف وزارة الخارجية البريطانية .

وقبل أن انتقل الى نقل روايات أخرى (مصرية) عن مساء ٤ فبراير ننقل عن الوثائق البريطانية ، تسجيلا بأمل النحاس باشا بعث به سير مايلز لامبسون الى وزارة الخارجية البريطانية فى ٣ فبراير ١٩٤٢ بصفة عاجلة وهذا هو نص التسجيل : فيما يلى التسجيل الذى أملاه النحاس باشا بنفسه عن الحوار الذى دار بينه وبين الملك فاروق ، بعد ظهر الثالث من فبراير الساعة الثالثة مساء :

الملك : انك تدرك مدى خطورة الوضع .

النحاس : نعم : وكان لدى الوقت الكافى لآكون رأيا بشأنه .

الملك : ان لى رأيا كذلك فى صمد القضية وأود أن أعرف رأيك ، ورأى سائر الزعماء فيما يتعلق بتشكيل وزارة ائتلافية تحت رياستك وان عملوا جميعا معا بلباقة ونجاح كما كان الحال فى عهد والدى ، مؤقتا بالطبع خلال فترة الحرب .

النحاس - هذا الحل لن يكون متفقا مع الصالح العام ، ان الوضع فى البلاد خطير جدا فى الواقع ، ان الناس يلقون بمسئولية الموقف الراهن على الوزارات المتوالية لنظام الحكم الحالى ان الوضع خطير للغاية لا سياسيا فقط ، بل من كل جانب ان الناس عرايا ، أنهم يشعرون بأنهم لا يحكمون حكما حسنا ، ويلومون النظام على ذلك ، لذلك يجب الا أربط نفسى بهؤلاء الأشخاص فى حكومتى لسببين : ١ - أنهم يضعون اللوم بالنسبة للموقف الحالى على نظام الحكم ، وكل ما يسوؤهم يلصقونه بهذا النظام ، وإذا قبلت ارتباطى بهم فأننى سأفقد ثقة الشعب ولن أستطيع أن أحكم على نحو يحقق اية مكاسب ٢ - المسائس التى من المحقق أن تتبع ذلك داخل وزارة تشكل على هذه الأسس ولهذين السببين فإن وضعى لن يكون متماسكا ولن يؤدى الى احراز مكاسب اننى أشكر جلالتم على عرض هذه الرئاسة على وأود أن أعرب لكم عن عظيم تقديرى لثقتكم لكن لا بد أن يكون هناك تجانس ، من أجل أن أعمل بنجاح ، وهذا لا يعنى اننى سأستبعد هؤلاء الذين استبعدوننى ، أنهم سيكونون موضع مشاورة فى القضايا الكبرى حيث يكون لزاما مثلا بالنسبة لأمر المعاهدة ومسائل التمويل وهنا أصر الملك من جديد على تشكيل وزارة ائتلافية وتنحى النحاس مرة أخرى للأسباب السابقة وأضاف أن الوضع عسير جدا ، وأن أى شخص آخر محله سوف يتنحى عن مسئولية الحكم فى هذه الظروف كذلك أضاف النحاس أنه مستعد لتولى المسئولية ، والمسئولية كلها رغم ما يعنيه ذلك من تضحية بالنسبة له . وقال النحاس انه نظرا الى أن البلاد قد استدرجت الى الهاوية فلا بد أن أكون فى وضع يكفل لى العمل بنجاح ولست أخشى مسئولية الحكم بشرط أن تكون فى صالح بلادى ؟

ولم يشر السفير البريطانى - بطبيعة الحال - الى المصدر الذى أمل عليه النحاس باشا فى ٣ - فبراير ١٩٤٢ ما دار بينه وبين الملك بالتفصيل ، ويغلب على ظنى أن النحاس باشا أمل ما أملاه على أمين عثمان وهو الذى نقله بحذافيره - كما هى عادته وكما تتطلب وظيفته - الى السفير البريطانى وقد كان أمين عثمان دائم الاتصال بالنحاس باشا فى كل وقت لينقل اليه - وبالتفصيل - وجهات نظر السفير البريطانى وليستمع الى آرائه ومقترحاته .

وتتبقى بعد ذلك كله ، أقوال وأفعال قد لا نرقى الى مرتبة الوقائع الثابتة ولكنها يمكن أن تكون براهين أو مجرد قرائن للتدليل بها على هذا الرأي ، أو ذاك أو العكس .

يقول الأستاذ محمد التابعي ، وكان وقتئذ على مقربة وثيقة من الجهات التي نصنع القرار : ان أحمد الوكيل شقيق السيدة زينب الوكيل حرم مصطفى النحاس باشا ، قد زاره في منزله في ٣ فبراير ١٩٤٢ قائلا له : الرجل بتاعنا هو الذي راح يشكل الوزارة والراجل يعني النحاس ، ثم قال « أحمد الوكيل » أن أمين عثمان كلمه في صباح اليوم « ٣ فبراير » وسأله عن اخته زينب هانم ، ولما عرف أنها لم تحضر مع النحاس باشا وأنها لا تزال في الصعيد ، قال له ، كلمها وقل لها تيجي وان مصطفى باشا راح يؤلف الوزارة وان جميع طلباته سوف تجاب ، وبما فيها حل مجلس النواب واجراء انتخابات .

وانصرف أحمد الوكيل وأنا - التابعي - بين مصدق ومكذب . ويقول الأستاذ التابعي عن واقعة دخول السفير البريطاني ومن معه الى قصر عابدين : فوجئت السراى بقدوم السفير ومعه قواد الجيش ودخولهم بدون استئذان ، ووقف بعض الضباط موقف الحراسة على السلم ، وفي مداخل القصر الداخلية ، وأحاطت الدبابات بالميدان .

وسمعت - الأستاذ التابعي - نقلا ، عن عمر فتحى باشا أن السفير ناول الملك ورقة مكتوبا عليها تنازله عن العرش فتناولها الملك وقرأها ثم « ضحك » وقال ما معناه : لا ، لا ، ما يصحش أتنازل على ورقة زى دى لازم أكتب تنازلى على ورقة كويسة ، مزركشة . ولا أعرف - التابعي - صدق هذه الرواية لأنى ، لم أسأل عمر فتحى عنها ، وعارض بعض أفراد الحرس الواقفين على الأبواب ولكن الضباط والجنود الانجليز لووا أذرعهم وانتزعوا مسدساتهم وأراد الحرس الملكى ، أن يخرج من تكناته ليقاوم وسمع الملك بالخبر ، فأرسل لهم من يأمرهم باسمه ، ألا يفعلوا .

وقال لى مكرم باشا مرة فى صدد هذه المسألة ان الملك كان حليبا فى هذا الموقف .

وقال لى حسنين باشا ، انه سأل السفير بعدها فى مقابلة ما ماذا كان يحدث لو كان الملك يسمح للحرس بالمقاومة ؟ فأجاب السفير كنا قضينا على الحرس بسهولة . فقال حسنين . صحيح ، ولكن كانت وقعت ليلتها مجزرة فى القاهرة والله وحده يعلم ماذا كانت العاقبة ، .

ويمضى الأستاذ محمد التابعي فى الحديث عما حدث فى تلك الليلة فيقول : دخل الانجليز القصر وأرسل الملك يستدعى الزعماء وطلب من النحاس

باشا أن يشكل الوزارة وقال النحاس باشا - في أول الأمر - أنه يعتذر عن عدم تشكيل الوزارة في هذا الوضع الذي تردت إليه الأمور ثم فهم الملك والزعماء من كلام النحاس باشا أنه إذا شكل الوزارة فانها ستكون وفدية بمعنى الكلمة .

وهنا انقسم الزعماء في الرأي فبعضهم أشار عليه بالرفض بتاتا . وقال اسماعيل صدقي : يا باشا هي دي الوزارة صحيح ، الى على أسنة الرماح ، أو الحراب فقال النحاس انه لم ير لا رماحا ولا حرايا ، وقال اسماعيل صدقي ، رفعتك حضرت متأخرا فلم تراها ولكننا رأيناها تملأ ميدان عابدين .

وعارض أحمد ماهر بشدة وعنف في قبول النحاس للوزارة في هذه الظروف واتهمه في وطنيته ، وخطب أمام باب عابدين في هذا المعنى أمام الصحفيين وأشار شريف صبري باشا على النحاس أن يؤلف وزارة قومية أو يؤيد وزارة محايدة تجرى الانتخابات ثم تسلم الحكم له وإن هذا هو ما كان يطلبه النحاس فلماذا يعدل عنه الآن ؟

وتكلم آخرون في هذا المعنى ، لكن النحاس باشا تمسك برأيه وهو أن تكون الوزارة وفدية وسلم له الملك بما أراد وقال لي حسنين باشا فيما بعد أن الملك قال للنحاس وهو ينصرف ما معناه . . أنا راح أساعدك ، ولك أن تعتمد على مساعدتي ، ثم سمعت انه قال له أيضا : اذهب الآن للسفير لأنه ينتظرك .

ويقول الأستاذ التابعي : لا أذكر الآن المعنى الذي فهمته من هذه العبارة يوم سمعتها . .

ويقول الأستاذ التابعي أيضا أنه قد تناول العشاء مع حسنين باشا في ٧ فبراير - أي بعد الحادث بثلاثة أيام وأنه قص على كثيرا من التفاصيل التي سبق ذكرها وكان مما قاله لي - للتابعي - أنه لما رأى الملك اصرار النحاس باشا رفض كل الاقتراحات بجعل وزارة قوية أو بتأييد وزارة محايدة تجرى الانتخابات قال الملك : يظهر ان النحاس واثق من الانجليز .

Nahas Pasha is acure of his graund.

ومعنى هذا أن الملك كان يعتقد أن النحاس واثق من تأييد السفير له ، أو أنه متفق ، مع السفير على ما حدث . . ولكن خرجت من جلستي مع حسنين باشا بهذا الأمر ، وأنه كان لا يزال حائرا ، لا يعرف كيف وقعت هذه الضربة ومن أين جاءت : هل من السفير ؟ أو من مستر ليتلتون وزير البولة وهل النحاس برىء كما قال من الاشتراك فيها ، واعدادها وإذا كان هو برىء فهل مكروم وأمين عثمان كذلك ، أم ترى هما اللذان اتفقا مع الانجليز ، وخرجا على النحاس في الحكاية دي من غير علمه . .

وفى مقابلة تالية قال أحمد حسنين للتابعي :

انه اقتنع بأن النحاس برئ ، وانه أقنع الملك بذلك ، لكن هل قال حسنين ذلك لأنه يعرف انى متصل الآن بالنحاس ومكرم أم قالها حقيقة من قلبه .

وفى نفس الجلسة « ٧ فبراير » كاشفنى حسنين بجس نبض الوفد بخصوص شعورهم ونواياهم نحو الملك ، وهل عندهم استعداد للاتفاق مع الأحزاب على توزيع الكراسى فى الانتخابات .

وفى مساء نفس اليوم ٧ فبراير زرت مكرم باشا فى داره وتحدثنا طويلا وآسف انى لم أدون يومها تفاصيل الحديث ولكن كان كله دفاعا عن النحاس باشا ، وكيف انه برئ من أى اشتراك مع الانجليز فى هذه الحكاية ، وانهم جميعهم لم يكونوا يعرفون شيئا عن نوايا الانجليز ، وقال لى مكرم باشا . انه كان صاحب الفكرة فى تبادل الخطابات مع السفير وقبل تشكيل الوزارة كأنها شرط لقبول الوزارة ، وهى الخطابات التى يسجل فيها الوفد شبه احتجاج على تدخل الانجليز ويسجل فيها الانجليز موافقتهم ، على رأى الوفد ، فى انه ليس لهم التدخل فى شئون مصر وقال لى مكرم : ان الوزراء قبلوه ، وهناؤه على هذه الفكرة وكان اجتماعهم فى دار أحمد بك حسين وكيف انه اجتمع بمستر بيزلى وسمارت واتفقوا على صيغة الخطابين .

وهناك رواية أخرى منسوبة الى بعض الصحفيين الذين كانوا يرابطون فى قصر عابدين فى تلك الأيام العصبية ، وعلى رأسهم الأستاذ عبد الحليم الغمراوى مندوب الأهرام ، هذه الرواية تقول انه بعد أن انصرف الزعماء من مقابلة الملك فى المرة الأولى بعد ظهر ٤ فبراير ١٩٤٢ ، بقى محمد محمود خليل بك فى القصر بعض الوقت ، وانه قال لبعض التشريفاتية انه راجع فى الساعة التاسعة مساء وذاع انه هو الذى سيؤلف الوزارة الجديدة .

وفىما يلى نص الخطابين اللذين أشار اليهما مكرم عبيد باشا وكان هو صاحب فكرتهما : الخطاب الأول من مصطفى النحاس الى صاحب السعادة السير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى القاهرة .

يا صاحب السعادة :

لقد كلفت بمهمة تأليف الوزارة وقبلت هذا التكليف الذى صدر عن جلالة الملك ، بما له من الحقوق الدستورية وليكن مفهوما أن الأساس الذى قبلت عليه هذه المهمة هو انه لا المعاهدة البريطانية المصرية ، ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة ، يسمحان للمحليفة بالتدخل فى شئون مصر الداخلية وبخاصة فى تأليف الوزارات ، أو تغييرها .

انى آمل يا صاحب السعادة ، ان تتفضلوا بتأييده ما تضمن خطايبى هذا من المعانى ، وبذلك ستتوطد حالات المودة والاحترام المتبادلة وفقنا لنصوص المعاهدة » .

ولم يوقع مصطفى النحاس خطابه هذا بأية صفة ، لا بوصفه رئيسا للوفد ولا بوصفه مرشحا لتأليف الوزارة ، وان كان رد السفير البريطانى على مصطفى النحاس مختلفا تماما ، فالرد من السفارة البريطانية وهو موجه الى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس الوزارة وقد جاء فى خطاب سير مايلز لامبسون ما يلى :

يا صاحب المقام الرفيع .

لى الشرف أن أؤيد وجهة النظر التى عبر عنها خطاب رفعتكم المرسل منكم بتاريخ اليوم « ٥ فبراير ١٩٤٢ » وانى أؤكد لرفعتكم أن سياسة الحكومة البريطانية قائمة على تحقيق التعاون باخلاص مع حكومة مصر كنبولة مستقلة ، وحليفة فى تنفيذ المعاهدة المصرية من غير أى تدخل منها فى شئون مصر الداخلية ولا فى تأليف الحكومات. أو غيرها وانى لانتهاز هذه الفرصة لأؤكد لرفعتكم فائق احترامى .

« مايلز لامبسون »

وللأستاذ عبد الرحمن الرافعى رؤية خاصة فيما يتعلق بمأساة ٤ فبراير التى يسميها الحادث المشثوم وهو - الرافعى - يشير الى اجتماع الملك برؤساء الأحزاب ورؤساء الوزارات والبرلمان السابقين وبعض الشخصيات العامة ، فى يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ شريف صبرى ، مصطفى النحاس ، على ماهر ، حسين سرى ، محمد محمود خليل ، أحمد ماهر ، أحمد زيور ، اسماعيل صدقى ، عبد الفتاح يحيى ، محمد حسين هيكل ، محمد توفيق رفعت ، على الشمسى ، حافظ عفيفى ، حافظ رمضان ، بهى الدين بركات ، أحمد محمد حسنين ، يقول الأستاذ الرافعى : اجتمع هؤلاء بالقصر فى غرفة مجلس البلاط ، فى نحو الساعة الرابعة مساء ، رأس الملك الاجتماع تلا أحمد حسنين رئيس الديوان بيانا باسم الملك ، أشاد فيه بفضل الاتحاد وأشار الى أن الملك بدأ من أمس « ٣ فبراير » يستدعى بعض المجتمعين ليدعوهم الى تأليف وزارة قومية ، ولكن قبل أن تبدأ المشاورات ، طلب اليه السفير البريطانى استدعاء النحاس باشا وتكليفه بتشكيل الوزارة ، أو أن يقبل الملك من يقترحه النحاس باشا للوزارة ، وأجاب الملك بأنه كان قد قرر فعلا قبل طلبه أن يستدعى النحاس باشا ورؤساء الأحزاب لاستشارتهم فى تأليف وزارة قومية تواجه صعوبات البلاد الداخلية والخارجية .

وبعد انتهاء مشاورات أمس طلب السفير البريطانى مقابلة رئيس الديوان وأخبره أنه علم أن النحاس رفض فكرة الوزارة القومية . وطلب منه أن يرفع

الى الملك نصيحة السفير أن يكلف النحاس باشا بتأليف وزارة وفدية فرد عليه رئيس الديوان بأن هذه المسألة لا تزال تبحث مع النحاس ورؤساء الأحزاب وأن السفير طلب اليوم ٤ فبراير مقابلة رئيس الديوان وسلمه الانذار التالى « وقد سبق لنا ان نشرنا صيغة هذا الانذار » وختم البيان بدعوة المجتمعين الى تبادل الرأى فى هذا الموقف وانصرف الملك وترك لهم حرية التشاور فى الأمر فتشاور المجتمعون فيما يكون الرد على الانذار وكانت الفكرة الغالبة ، ان يؤلف وزارة قومية ، برئاسة النحاس ولكن النحاس رفض فكرة الوزارة القومية ، وكان عاقبة هذا الرفض أن وقع هذا الحادث الذى يعد من الأحداث الخطيرة فى تاريخ مصر الحديث وانتهى المجتمعون الى الاحتجاج ، على الانذار وكتب الاحتجاج ، ووقعوا عليه جميعا وهذا نصه : أن فى توجيه التبليغ البريطانى اعتداء على استقلال البلاد ومساسا بمعاهدة الصداقة ولا يسع الملك أن يقبل ما يمس استقلال البلاد ويخل بأحكام المعاهدة » .

وعاد الملك الى الاجتماع وعلم بما نم عليه الاتفاق من الاحتجاج فأقره وأظهر ارتياحه وسلم نص الاحتجاج الى حسنين باشا ليوصله الى السفير البريطانى ، .

ويمضى الأستاذ عبد الرحمن الرافعى ، فى روايته عن مأساة ٤ فبراير فيقول : حمل رئيس الديوان الى السفير البريطانى نص الاحتجاج ، فأجاب بأن هذا ليس ردا ، وأنه سيحضر لمقابلة الملك فى الساعة التاسعة مساء ، وعاد حسنين باشا الى القصر وأخبر المجتمعون بجواب السفير فانصرفوا ، بعد أن طلب منهم أن يكونوا على أهبة الحضور ، لاحتمال دعوتهم الى اجتماع ثان .

وقبيل هذا الموعد ، جاءت دبابات بريطانية مسلحة بالمدافع ، ورابطت أمام القصر بشكل تهديدى ، ثم حضر السفير البريطانى بصحبة الجنرال ستون قائد القوات البريطانية فى مصر وقتئذ ، وبعض الضباط البريطانيين ، مسلحين بالمسدسات ، ودخل السفير ، والجنرال ستون الى غرفة الملك واجتمعا به بحضور أحمد محمد حسنين ، وكان السفير يحمل ورقة التنازل عن العرش فأختلى أحمد محمد حسنين بالملك واسدى اليه النصيحة بقبول الانذار فقبله .

وبعد ان انتهت مقابلة السفير للملك عاد ومن معه الى دار السفارة واستدعى رئيس الديوان الزعماء للاجتماع ثانية فتكامل عددهم فى نحو العاشرة مساء ، وحضر الملك الاجتماع وقال للمجتمعين : اعتبروا ما دار بينكم من الحديث وما قررتموه اليوم كان لم يكن ، وأكلفك يا نحاس باشا ، بتشكيل الوزارة ، فاعتذر النحاس لجلالة الملك ، وطلب اعفاءه من هذه المهمة ، ولكن الملك أصر على أمره بتأليف الوزارة : عندهذ قال أحمد ماهر : كنت أظن أن النحاس باشا ، وهو كما يقول عن نفسه زعيم البلاد وصاحب معاهدة الشرف والاستقلال يرفض تشكيل الوزارة ، أما وقد قبلها فانى أعلن فى حضرة ملك

البلاد ، أن النحاس باشا يتولى الحكم الليلية مستنداً الى أسنة رماح الانجليز ، فقال النحاس : لست أنا الذى يستند الى أسنة الرماح . فقال اسماعيل صدقى : أظن أن رفعتكم وصلتم الى هنا بعد انصراف الدبابات ، فتدخل الملك فى النقاش ، وأشار على المتحدثين بالسكوت وكرر أمره الى النحاس بتأليف الوزارة ، وطلب اليه أن يذهب الى السفير البريطانى ويبلغه نبأ تكليفه تأليف الوزارة : ذهب النحاس الى السفير البريطانى وبلغه بما حدث ، وبأن جلالة الملك كلفه تأليف الوزارة ، وعاد الى القصر الملكى وأدلى بحديثه مع السفير البريطانى بتشكيل الوزارة عاجلاً ، وذهب النحاس الى دار صهره أحمد بك حسنين بالجيزة حيث كان يقيم ، واجتمع ببعض أعضاء حزبه فانفقوا على أن يكتب النحاس الى السفير البريطانى بسحب الانذار فإذا جاء الرد بسحبه شرع فى تشكيل الوزارة .

وقد قبل الانجليز هذا الحل لأنه لا يعدو أن يكون حلاً شكلياً لا يؤثر فى نتائج التدخل البريطانى للسافر وتبادل النحاس باشا والسفير فى هذا الصدد خطابين (سبق أن نشرناهما) .

ويقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى : ان من الثابت ان أحمد محمد حسنين رئيس الديوان الملكى نصح الملك بعد حضور الدبابات البريطانية بقبول الانذار ، وقد جاءت النصيحة متأخرة عن الوقت المناسب ، وكان يجب أن تبدى قبل حضور الدبابات ، بل قبل الانذار ، لأنه كان على علم بنية الانجليز فى اسناد رئاسة الوزارة الى النحاس ، ولم يكن الأمر يستوجب هذه الضربة الاليمة التى صوبت الى الاستقلال ، والعرش معاً .

وقد كلف الملك ، النحاس باشا رسمياً فى ٤ فبراير بتشكيل الوزارة بالخطاب التالى :

عزيزى مصطفى النحاس باشا

يسرنى وقد عرفت فيكم أصالة الراى وسداد التدبير ، وقوة الاخلاص ، ان أسند اليكم رئاسة مجلس وزرائنا ، ان مصر وطننا العزيز لأحوج ما تكون فى هذه الآونة الدقيقة الى تضاسف وضم الصفوف ، وجمع القوى ، وبذل التضحية ، وانكار الذات فى سبيل حفظ كيائها واعلاء شأنها ورفاهية شعبها ، وذلك ما أرجو أن يكون بتوفيق الله وعظيم تأييده و . . و . .

وكان خطاب النحاس الى الملك رداً على تكليفه بتشكيل الوزارة مختلفاً ، عن كل خطابات قبول التكليف ، التى عهدناها فى تشكيل الوزارات السابقة . وتبقى روايات أخرى جديدة عن ٤ فبراير تشير إليها فى الفصل التالى :

الفصل الثامن

رأى جديد فى جريمة العدوان البريطانى على مصر ، فى ٤ فبراير ١٩٤٢

● خصصنا فيما سبق فصولا عديدة عن مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ لما تمثله فى تاريخ مصر من أهمية ، ولأنها بحق كانت منعطفًا تاريخيا خطيرا بالنسبة لشعب مصر ، وملكه ، وجيشه وأحزابه ، ورأيه العام ، والخاص وكنت قد وعدت القراء ، والقارئات بأن يكون ما ننشره عن ٤ فبراير فريدا فى بابه ، نجتمع كل ما قيل عن المأساة ، وكل ما نشر عنها فى الوثائق الأجنبية ، وكل ما جاء عنها فى الكتب والدراسات العربية ، والأجنبية ، وكل آراء المؤرخين من مع المأساة ، ومن ضدها ، ومن وقف على الحياد أيضا .

وقد أوليت أهمية بالغة لوجهات نظر الأطراف ، التى شاركت فى صنع المأساة ، الجانب البريطانى ، وعلى رأسه سير مايلز لامبسون « لورد كيلرن » فيما بعد ، النحاس باشا والوفد ، وصحافة الوفد ، وكتاب الوفد ، ومؤرخو الوفد ، القصر ، وعلى رأسه أحمد حسنين فيما قاله ورواه وأفضى به ، الى أقرب أصلقائه بعد وقوع المأساة بأيام .

كما اننى أوليت اهتماما خاصا ، لما كتبه من كانوا على مقربة من ميدان المأساة كالدكتور محمد حسين هيكل باشا الذى شارك مع بقية الزعماء ، فى اجتماعات القصر ، وعبد الرحمن الرافعى بك قطب الحزب الوطنى ، الأستاذ محمد التابعى ، وكان وقتئذ على صلات وثيقة جدا بالوفد المصرى ، وبأحمد حسنين باشا .

ولتوضيح وجهات نظر شباب الجيش فى مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وفيما سبقها ، وتلاها ، اعتمدت على ما كتبه الضابط محمد أنور السادات فى كتابه :

« صفحات مجهولة » و « البحث عن الذات » فلقد كان البريطانيون ، وخاصة العسكريين منهم ، وهم يخططون لأحداث ٤ فبراير يضعون في اعتبارهم موقف الجيش المصرى من تلك الأحداث ولذلك كان همهم - فى البداية - كما يقول الجنرال سانسوم المستول عن أمن القوات البريطانية الموجودة فى مصر - اتخاذ الخطوات اللازمة للحيلولة بين الجيش المصرى وبين التدخل المسلح فى العملية التى نزم القيام بها : ان الضباط الصغار لا يحبون الملك لكنهم يكرهونها أكثر وسيكون رد الفعل عندهم عنيفا مثل هذه الإهانة وبالفعل كما يقول سانسوم « أغلقت الطرق الموصلة بين ألماتة والقاهرة و ٠٠ و ٠٠ » .

وكنيت وعدت القارئات ، والقراء بان أبدي رأيى فى تلك المأساة بعد أن انشر كل ما قيل فيها وبعد أن استمع ، الى كل من لديه أية معلومات عنها ، ومن هم على قيد الحياة وبعد أن أسعى حثيثا ، لكل من أعتقد أن لديه أية وثائق أو أوراق عن هذه المأساة ، ولكن ظهر لى - وكان ذلك بمثابة اكتشاف جديد بالنسبة لى - اننى لن أستطيع ابداء رأيى فى مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ الا اذا ابديت رأيى فى وزارة مصطفى النحاس التى ألقت كنتيجة لتلك المأساة : لن يكون حكمى منصفا ، وسليما عن ٤ فبراير الا اذا ربطت الحادث بما تلاه ، من أحداث .

وبمعنى أوضح لقد اعتبرت مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ من الجرائم المستمرة كما يقول زملاؤنا رجال القضاء ، الجالس ، والقضاء الواقف : جريمة التدخل فى شئون مصر الداخلية ، جريمة بدأت - فى رأيى فى الساعة التاسعة من مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وانتهت فى عصر يوم ٨ أكتوبر ١٩٤٤ .

وبعد هذه المقدمة التى كان لابد منها تكمل ما أنهينا به الفصل السابق حبت نشرنا الخطاب الذى بعث به الملك فاروق الى النحاس باشا يكلفه فيه بتشكيل الوزارة وكان خطاب الرد على هذا التكليف مختلفا عن كل خطابات قبول التكليف ، التى عهدناها عند تشكيل الوزارات السابقة .

يقول مصطفى النحاس فى خطابه الفريد من نوعه الذى رفعه الى الملك :

« تفضلتم جلالتم فعهذتم الى مهمة تأليف الوزارة فى هذه الظروف الخطيرة وأبيتكم الا أن تزيدوني شرفا فوق شرف بأن أعربتم بلسانكم الكرم انرة بعد المرة والكرة بعد الكرة عن ثقتم فى وطنية هذا الضعيف وانكاره لذاته مؤكدين أن هاتين الصفتين الكريمتين اللتين شاء فضلكم أن تسندوهما الى تقضيان على بأن أقدم لانقاذ الموقف ، وأتحمل مسئولية تطورات علم الله أنه لم يكن لى يد فيها بل جلبها على البلاد غيرى بأعماله أو باهماله فأصبح من واجبى ، كمصرى وكوطنى اذا اتسعت لذلك جهودى أن أنقذ البلد من نتائجها واجنبها وزرها بعد أن ظهرت بوادرها وتكررت نذرها ٠٠ قدرت المسئولية ورأيت عبء أنقالها فرجعت أمام عينى كفة ضعفى عن احتمالها

فاعتذرت عن قبول الوزارة فأصررتم فزادنى اصراركم على الثقة بى خشية من النكبة بنفسى ، ولكننى ازاء أمركم الصادر الى باسم العرش ومصر قبلت وعلى الله توكلت ، وكان أول عهد أخذت به نفسى أن أحاول انقاذ البلاد من خطورة الموقف الأخير فأخطو خطوة عملية حاسمة ، فى هذا السبيل ، قبل المضى فى تأليف الوزارة كشرط أول اشتراطته على نفسى للسير فى تأليفها .

وقد رأيت أن خطورة الموقف لا يكفى فى معالجتها كلمة أقولها أو صيغة أرسلها أو وعود أبذلها بل يجب لوضع الأمور فى نصابها أن تؤتى البيوت من أبوابها فيصدر تصريح من الجانبين يحفظ للوطن استقلاله وحقوقه ، وتقطع لنا الحليفة عهدا رسميا يمحو ما عكر صفو الجو بين الحليفتين .

وتحقيقا لذلك اجتمعت بسعادة السير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى مصر وأوضحت له وجهة نظرى التى بها وحدها تصان الحقوق وتتوطد صلات المودة والتحالف بين مصر وبريطانيا فلقيت من سعادته رغبة صادقة . وأكدت فى تنفيذ المعاهدة بين بلدينا على أساس الاحترام والود المتبادلين ومعاملة مصر معاملة الهند للند من غير مساس باستقلالها وحقوق سيادتها أو تدخل فى شئونها وبخاصة تكوين أو تغيير وزاراتها » ..

والملاحظ - للوهلة الأولى لقراءة خطاب قبول التكليف - أن خطاب قبول التكليف هذا ليس الا مذكرة دفاع عن قبول الوزارة فى ذلك الوقت بالذات وبعد حدوث ما حدث من حصار عسكري لقصر عابدين وارغام الملك على أن يقبل التنازل عن العرش ، أو أن يكلف مصطفى النحاس بتأليف الوزارة بالشروط التى يراها النحاس ذاته ! كما أن هذا الخطاب لا يحمل الجانب البريطانى أية مسئولية عما وقع وانما يحملها لغيره ، الذى جلبها على البلاد بأعماله ، أو باهماله ، وفى نفس الوقت الذى يحمل فيه مسئولية ما وقع على غيره يبرىء نفسه من المشاركة فيها : علم الله أنه لم يكن لى يد فيها » .

ولم أكن أحب لمصطفى النحاس باشا الزعيم الوطنى أن يركز فى خطاب قبول التكليف على اعراب الملك بلسانه الكريم ، المرة بعد المرة والكرة بعد الكرة عن ثقة فى وطنيته وانكاره لذاته فوطنية مصطفى النحاس لا تسند اليه بأمر ملكى ولا تنزع عنه أيضا بأمر ملكى ، لم يكن فيما أرى هناك داع ، لورود تلك الأوصاف الخاصة بالنحاس باشا على لسان النحاس باشا نفسه ، وفى خطاب رسمى يرفعه الى الملك بل كان يحسن لو ترك للغبر أن يطلق هذه الأوصاف على النحاس ان وجدت ثمة ضرورة لاطلاق مثل هذه الأوصاف فى هذا الوقت بالذات ، وذلك بدلا من أن يطلقها النحاس باشا على نفسه وأعود - بعد تلك الملاحظات العابرة ، على الجزء الأول من خطاب النحاس باشا بقبوله التكليف بتشكيل الوزارة - فأقول ، ان النحاس باشا قد اعتبر الخطابين المتبادلين بينه وبين سير مايلز لامبسون نتيجة جلبت للبلاد كسبا ولم ينحصر

فى أن تدفع عنها ضررا وحقت وعد الخلاق الكريم لخلقه ، أن من بعد العسر يسرا » .

ويقول مصطفى النحاس باشا فى هذا الخطاب أيضا : بعد ذلك التوفيق لم يبق لى الا أن أرجو من الله توفيقا فيما بقى من مهمتى وما تفضلتم فحملتموه ذمة من تولى شئون الحكم فى البلاد تحقيقا ، لحريتها ومصالحاتها ، ورفاهيتها بعد أن عانى الشعب كثيرا مما وجد ، وبعد أن أهدر ما أهدر ، وفسد ما فسد » .

وفى ذلك الخطاب يعرض النحاس باشا سياسة وزارته الجديدة ، وحرصها على احترام الدستور والحياة النيابية السليمة وعزمها على حل مجلس النواب الحاضر لى تكون الأمة ممثلة فى ناخبها ، الكلمة الفاصلة فى تقرير مصيرها وتدير أمورها فى هذه الظروف الخطيرة التى تجتازها البلاد وكذلك ستعالج الوزارة فيما تعالج جميع ما خلفته آثار الماضى من تركة مثقلة بجسيم الأعباء وباهظ النفقات و . و .

ويختار النحاس باشا للوزارة الجديدة نفس الوزراء ، الذين كانوا يؤلفون الوزارة الوفدية التى سبق للملك أن أقالها فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ بمقتضى ذلك الخطاب الشهير :

« عزيزى مصطفى النحاس باشا :

نظرا لما تجمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها وتعذر إيجاد سبيل لاصلاح الأمور ، على يد الوزارة التى ترأسونها لم يكن بد من اقالتها تمهيدا لاقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة تستقر به السكينة والصفاء . فى البلاد ويوجه سياستها خير وجهة فى الظروف الدقيقة التى تجتازها ويحقق آمالنا العظيمة فى « فاروق » .

كان النحاس باشا حريصا على أن يشكل وزارته من نفس الوزراء السابقين « المقالين » وكانت أولى الخطوات التى اتخذها النحاس باشا ، لفرض ارادته على الملك ، الذى لم يكن يستطيع وقتئذ ، أن يقول فى أى أمر من الأمور ، « لا » .

وشكلت الوزارة الجديدة برئاسة النحاس باشا ، الذى احتفظ لنفسه بوزارتى الداخلية والخارجية من : عثمان محرم باشا « الأشغال » مكرم عبيد باشا « المالية والتموين » أحمد نجيب الهلالي بك « المعارف » أحمد حمدي . سيف النصر باشا « الدفاع الوطنى » عبد السلام فهمى جمعة « الزراعة » . على زكى العرابى باشا « المواصلات » محمد صبرى أبو علم « العدل » عبد الفتاح الطويل « الصحة » على حسين « الأوقاف » كامل صدقى بك « التجارة والصناعة » وكان تشكيل تلك الوزارة فى ٦ فبراير ١٩٤٢ .

وأستسمح القسارىء العزيز والقارئة العزيزة فى أن أقفز عاما كاملا ،
لعل تلك القفزة تساعدنا فى الحكم على تلك المناسبة التى بدأت فى ٤ فبراير
١٩٤٢ أقفز الى ٢ فبراير ١٩٤٣ بالنات حيث جرى - ولست أدري لماذا فى
فبراير بالذات - تكريم سير مايلز لامبسون « لورد كيلرن !! » .

فى ٢ فبراير ١٩٤٣ أقام خريجو كلية فيكتوريا حفلة لتكريم سير مايلز
لامبسون بمناسبة الانعام عليه بلقب لورد وكان فى مقدمة الحاضرين النحاس
باشا ورئيس مجلس النواب والوزراء ، وأحمد حسنين باشا « !! » ومستر
شون الوزير المفوض بالسفارة البريطانية وعلى الشمسى وحافظ عفيفى وأحمد
عبود وجوزيف سماعة ومسيو كوتسيكا ، وشارل كاسترو ، و . . و وشرب
المدعوون فى نهاية الحفل نخب صحة الملك فاروق بناء على اقتراح مستر ريد
كما اقترح مستر ريد أيضا شرب نخب صحة الملك جورج السادس فشربهما
الحاضرون وقفا وقال مستر ريد فى بداية كلمته أن لكلية فيكتوريا صلة
بمئلى بريطانيا فى مصر وأشار الى اهتمام لورد كرومر بإنشاء تلك الكلية
وتعهدا بالرعاية وأشار كذلك الى اهتمام غورست ، وكيتشنر والنبنى ،
ولويد ولامبسون بتلك الكلية أيضا وأشار فرغلى باشا الى شخصية معلم
لامبسون وكرم ضيافتها كما أشار فرغلى باشا بوصفه رئيسا لجمعية مصدري
الأقطان ، الى مساعدات لامبسون للجمعية فى الأوقات العصيبة ! ولأن أية
حفلة تقام فى كلية فيكتوريا ، لا يمكن أن تكتمل بدون كلمة من أمين عثمان -
كما قال مستر ريد - فقد قال أمين عثمان ان الانعام على لامبسون ليس تنويجا
لأعماله التاريخية أو ختاماً لحياته العملية وانما هو تشجيع له على المضى
فى عمله .

ويهمنى هنا ما قاله النحاس باشا رئيس وزراء مصر عن لورد كيلرن :
سير مايلز لامبسون سابقا ، وبطل ٤ فبراير سابقا ولاحقا الى ما شاء الله !!
قال مصطفى النحاس رئيس وزارة مصر : لقد استطعت من قبل فى مناسبة
أقرب من هذه المناسبات الرسمية أن أعبر عما أعتقد . من نوايا اللورد لامبسون
رجل السياسة وأحب اليوم فى هذه المناسبة العائلية أن أقصر حديثي عن
لورد لامبسون الرجل !!

اننا كلما تقدمنا الى مراحل الحياة رأينا أن الرجل مهما ارتفع ، وعلا
ذكره لا يسمو بالمركز الذى يشغله وانما يستحقه بنفسه بماضيه بأخلاقه
وبالجملة بانسانيته العميقة وكل ما يؤهله من الصفات للدور الذى تدعوه
الظروف فى يوم من الأيام للقيام به .

وقد كان من دواعى سرورى أن أعرف اللورد لامبسون وأمعن النظر فى
شخصيته مدى سبع سنين ، فبهرنى على الدوام بذلك الجانب من طباعه ،
الذى يتمثل فى حبه للاستقامة وميله للصراحة ، وكانت السياسة نفسها ،

وما لها من المقتضيات تتكسر دائما ، على صخرة صلبة من رغبة في أن ينظر بعين الحق والوضوح ويتكلم بلسان الصدق ، والصراحة ويوفق قبل كل شيء بين ضمير الانسان ، وضمير الرجل العام .

ويقول مصطفى النحاس ان تاريخ لورد لامبسون فريد في النجاح وفي التوفيق ، دليل ناطق على مبلغ اعتزازه بالكرامة وميله الى خير بنى الانسان ، ويقول أيضا ما أعجبه في لامبسون هو استطاعته التوازن بين العقل ، والقلب ويقول مصطفى النحاس : عندما حضر لورد لامبسون الى مصر وكان لما اتصف به من حب العدل والحق الفضل العظيم في استقرار العلاقات المصرية البريطانية على أساس وطيء كريم من المحالفة والصداقة بعد أن أخفقت جميع المحاولات التي بذلت في هذا السبيل قبل سنة ١٩٣٦ ، ثم كان لهذه خلال نفسها الفضل في احتفاله بعد ذلك بروح الحرية حتى في أدق الظروف وأخيرا فانه لم ينفك في أيام الحرب العنصرية من مواصلة العمل بالرغم من جميع الصعوبات بسياسته الحكيمة سياسة الصراحة الصداقة والتعاون الودى فأصاب ما أصاب من نجاح يمكنني أن أقول أن أكبر الفضل فيه يرجع الى شجاعته والى تأثير مزايا الانسان في نفسه ثم صفات رجل السياسة . ويقول النحاس ولنرفع أكوابنا في صحة صديقنا العزيز معربين باسم جميع الحاضرين عن أخلص أمانينا له وللميدى لامبسون قرينته الملهمة الخيرة ذات القلب الرقيق الكريم .

وأعود بعد تلك القفزة السريعة الى الاشارة الى رأى في مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ ترددت كثيرا في نشره ، ذلك هو رأى الأستاذ جلال الدين الحماصي ، ونرددي في نشر هذا الرأى مرده أن الأستاذ جلال الدين الحماصي قد أشار الى دور السيدة زينب الوكيل فيما طرأ في رأيه على سياسة النحاس باشا من تغير ، وكنت أود الا أشير الى دور السيدة زينب الوكيل ونحن بصدد تاريخ تلك الأيام الخطيرة والعنصرية في التاريخ المصرى ولكننى - وبعد فترة طويلة جدا من التردد - وجدت انه ليس من الأمانة التاريخية أن أغفل بعض الأراء لأنها أشارت الى زاوية كنت أفضل دائما الابتعاد عنها ، كما أن هذه الأراء ليست فقط الأستاذ جلال الدين الحماصي الوفدى المتحمس وقتئذ وانما هى لكتاب ومؤرخين آخرين من بينهم الأستاذ محمد التابعى والدكتور عبد الحميد حشيش بل لسياسيين كبار أمثال : مكرم عبيد باشا وآخرين . . وآخرين . .

وما كان لي حقيقة أن أغفل رأى الأستاذ جلال الدين الحماصي في مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وقد عاشها ساعة بساعة ودقيقة بدقيقة وكان لها بلا جدال آثارها في نفسيته كسياسى مصرى شاب كان وثيق الصلة بـمصطفى النحاس باشا رئيس الوفد . يقول الأستاذ جلال الدين الحماصي في كتابه : « معركة نزاهة الحكم ، الأسبوع الأول من شهر فبراير ١٩٤٢ ، كانت الساعة قد بلغت

الثامنة والنصف من مساء ذلك اليوم ، فأخذت أستعد للنوم ، اذ كانت تلك الليلة ليلة أجازتى ، وكانت تلك الفترة فترة عصيبة من فترات الحرب العالمية الثانية وكانت مظاهرات معينة قد سارت فى شوارع القاهرة تهتف الى الأمام ياروميل اذ كانت القوات الألمانية على أبواب الاسكندرية ، فاهتزت الدوائر البريطانية لهذه المظاهرات وان كنت أعتقد انها مدبرة مهيذا لتدخل بريطاني . ويقول الحماصي : أن حسين سرى باشا قد ذكر فى مجلس وزرائه ان هذه المظاهرات مدبرة اشتراك فى تدبيرها على ماهر والشيخ المراغى شيخ الجامع الأزهر وكامل البندارى ونحت يندى تقارير تثبت ان اجتماعات كثيرة تعقد فى عوامة الشيخ المراغى ، وان الأوامر بقيام هذه المظاهرات قد صدرت من هذه العوامة وأنا قادر على قمع هذه المظاهرات فهل توافقون على اصدار الأمر الى البوليس بقمعها . وتردد الوزراء وقالوا نبحت المسألة ، وأحس حسين سرى أن الوزارة تسير وفقا للخطة الموضوعية ولهذا قال لهم : - اذا كان الأمر كذلك فأننا أستقبل وجمع أوراقه وخرج ليواجه كيلرن وتتحول الأزمة هذا التحول الخطير الذى بدأ بحادث ٤ فبراير ٥٠ . ويقول الأستاذ جلال الحماصي ان صاحب جريدة المصرى التى كان يعمل بها سكرتيرا للتحريير قد رأى أن يلغى أجازته فى تلك الليلة وانه - أى الأستاذ الحماصي - انجه الى منزل حسين سرى باسا رئيس الوزراء المستقيل فوصل اليه أثناء وصول موكب سير مايلز لامبسون السفير البريطانى وكان رئيس الوزراء فى انتظاره ، وما كاد السفير البريطانى يهتفى داخل المنزل حتى غادرت سيارته وموكبه المكان كان الأمر كان مدبرا من قبل حتى لا يعرف أحد أن السفير البريطانى يزور رئيس الوزراء فى هذا الوقت المتأخر من الليل (الساعة التاسعة) وقد بقى السفير البريطانى مع حسين سرى ساعة كاملة عاد بعدها السفير الى مكتبه بالسفارة ، ويتصل الأستاذ جلال الدين الحماصي بأحمد حسنين - وكانت صداقته به تسمح له بأن يطلبه فى أى وقت - ويروى الأستاذ الحماصي لأحمد حسنين قصة اجتماع السفير البريطانى برئيس الوزارة لمدة ساعة ويندهش حسنين باشا قائلا : ولكن كيلرن ليس فى القاهرة ، لقد غادرها للصيد ، وانفرد المصرى بنشر نبأ قطع رحلة السفير البريطانى للصيد وعودته الى القاهرة مساء ومقابلته لرئيس الوزراء !

وعن حصار قصر عابدين بالدبابات البريطانية يقول الأستاذ جلال الحماصي : لم أشهد هذا المنظر المروع - منظر حصار عابدين بالدبابات - فى بدايته ولكننى شهدته فى نهايته فقد كنت عائدا الى مكتبى بعد تناول طعام العشاء ، فاذا بعامل من عمال الجريدة يلقي الى بنبا الحصار فركبت سيارتى من فورى الى ميدان عابدين وشهدت الحصار وشهدت ما هو أفجع منه ، شهدت الشعب يقف من هذا المنظر المروع موقف المتفرج مع ان الملك لم يكن مكروها فى ذلك الوقت ولم يكن قد انغمس فيما أنغمس فيه من تبذل واستهتار بل كانت تصرفاته جميعا تتسم بطابع رعاية مصلحة الشعب ولكن الشعب ٥٥

الشعب المرهف الحس ، كان يليدا في تلك اللحظة بلادة منقطعة النظر ، كان يواجه الاستراليين وهم يحيطون بالميدان بخوذاتهم وبنادقهم ويتندر معهم ، ويطلق في أذانهم عبارات لا تمت بصلة الى هذه الرواية المفجعة التي تمثل أمامه في هذا الميدان » .

وأفتح قوسا ، أدافع فيه عن الشعب ، اذ الشعب لم يكن وقتئذ يعرف شيئا عما يدور في قصر عابدين ومن يدري أن هذا الحصار ، كان لخدمة الملك ، أو أن مقتضيات عسكرية هي التي أوجبت مجيء القوات الأجنبية بتلك الطريقة ، التي جئ بها ! ومن يدري الشعب ان القوات قد جاءت بأمر الملك ، اننا يجب ألا نفترض معرفة الشعب بدقائق السياسة العليا ، التي كانت خافية وقتئذ على الزعماء ، ورؤساء الأحزاب .

وأقلل القوس وبسرعة لأعود الى رواية الأستاذ جلال الدين الحماصي عن حصار عابدين بالدبابات البريطانية : يقول الأستاذ الحماصي : عدت الى مكتبي حزينا ، وطلبني مكرم عبيد ليسألني عن حقيقة ما يشاع عن محاصرة قصر عابدين ، فقلت له : لقد شهدته بعيني فهو ليس اشاعة ، وقد رد مكرم بكلمة واحدة : « يا حفيظ » وأقلل السماعه ..

وجاءت وفود الحزبيين والموظفين ، ونهازي الفرص الى جريدة المصري تسأل عن الأنباء ، أنباء الوزارة ، من شكلها ، ومن دخلها ، أما الحصار ، وأما الاعتداء على العرش ؟ لقد كانت الأسئلة عنها تأتي على الهامش ، كان الحادث قد مضى في ذمة التاريخ و .. و .. وجاءت وفود النواب السابقين ، تسأل عن موعد الانتخابات وتحدث عن توزيع الدوائر . وأمسك بعضهم التليفونات يطلبون مراكزهم ، ودوائرهم الانتخابية ، يستفسرون ، ويذيعون أنباء عودة الوفد الى الحكم و .. و ..

ووقع بعد هذا ما هو أدهى وأمر ، فقد ذهب مصطفى النحاس لأول مرة الى مكتبه وذهب اللورد كيلرن بوصفه سفير بريطانيا صاحبة الدبابات الى رئاسة مجلس الوزراء !

ويقول الأستاذ جلال الدين الحماصي سكرتير تحرير صحيفة المصري لسان حال الوفد المصري . كنت وقت ذاك واقفا في قناء مجلس الوزراء أشهد الوفود الهاتفة بحياة الوفد وعودته الى الحكم بعد هذا الغياب الطويل وكانت لا تعلم شيئا كيف جاء النحاس الى الحكم وكان هذا لا يعنيه في شيء وانما كان بعينها أن يعود النحاس الى الحكم وشهدت هذه الجماهير المتحمسة للورد كيلرن وهو ينزل من سيارته فأسرعت اليه تهتف له ، وتحياه ، ثم وقعت الكارثة اذ حملته ، على الأعناق ، ثم كان ختام الكوارث كلها ظهور النحاس وكيلرن معا في شرفة مجلس الوزراء يتلقيان تحيات الجماهير .

ويقول جلال الدين الحمامصي : وضع أن مصطفى النحاس كان يعلم قبل هذا التاريخ ، أن الانجليز سيطلبون عودته الى الحكم ولهذا رفض فكرة الوزارة القومية ورفض أن يشترك في أى اجماع على احباط مؤامرة الانجليز لأنه كان قد وعد بالاشتراك في تنفيذها حتى النهاية ، ولم يكن توقعه برفض الانذار ، ليبدل من مواقبت المؤامرة وان دل في الظاهر على الاشتراك في الرفض فانه في الواقع ، لا يعنى خذلان الانجليز واحباط تدبيرهم ، اذ أنهم يملكون رفض هذا الرفض وهذا ما كان ، فقد مضوا في انذارهم حتى النهاية وكانت النهاية أن يتولى مصطفى النحاس الحكم وكان المعروف ، ان الاعتذار الذى قدمه الانجليز بناء على طلب أعضاء الوفد كشرط لاشتراكهم في الوزارة قد خفف قليلا من حدة هذا الحدث الضخم ، ولكن الاعتذار فقد ضجته بعد كشف المؤامرة أخيرا ومعرفة أن مصطفى النحاس اشترك فيها من البداية ، بل أصبح هذا الاعتذار فصلا أخيرا أضيف الى فصول رواية ٤ فبراير لترضى الجماهير التي لا يطيب لها النهايات المفجعة فيما تشاهد من مسرحيات وروايات .

ولا شك عندي حتى هذه اللحظة - جلال الدين الحمامصي - في أن مكرم عبيد لم يكن يعلم شيئا عن هذه المؤامرة النحاسية ، البريطانية ، بل لقد كشفت الحوادث عن مدبري تلك المؤامرة والمشاركين في تنفيذها رسموا خطة أخرى لابعاد نفوذ مكرم وتأثيره ، على النحاس واحلال عنصر جديد محله ، حتى يفسح الطريق أمام الذين يطلبون الثراء عن طريق الحكم وينتهزون فرصة الحرب لتحقيق هذا الثراء . لم يكن مكرم على علم بهذه المؤامرة ولم يكن قد فقد ثقته بعد في مصطفى النحاس أو في وطنية مصطفى النحاس ولهذا فكر أول ما فكر في العمل على ازالة أثر حادث محاصرة قصر عابدين بالمدبابات قبل أن تؤلف الوزارة ، ولقد أحس فيما بعد ، وبعد أن قطعت الوزارة شوطا في عملها ، أن الذين أحاطوا بـ مصطفى النحاس بدأوا يباعدون بينهما ولكن على الرغم من نجاح المتآمرين في خططهم التي انتهت باخراجه من الوزارة وفصله من الوفد ، ظل مكرم الى وقت غير بعيد لا يتصور أن مصطفى النحاس كان شريكا في هذه المؤامرة ومكرم عذره ، فقد كانت العلاقة التي تربط الرجلين ، علاقة جهاد ونضال ونفى ، وتشريد واضطهاد ، ولم يكن يتبادر الى ذهن مكرم أن الرجل نسي كل هذه السنوات ، وكل هذه المواقف لمجرد الشهوة في الحكم .

ويقول الأستاذ جلال الدين الحمامصي : ولكن لم تكن في الواقع شهوة الحكم ، بقدر ما كانت شهوة الثراء تستبدل بقرينة الرئيس السابق مصطفى النحاس حتى لا كاد أجزم بأن زواج مصطفى النحاس هو العامل التاريخي الكبير الذى كان له أكبر الأثر في كل تلك الأحداث السياسية التي مرت بالبلاد . كانت السيدة قرينته لماحة الذكاء ، شديدة الطموح لا تريد من الزواج كسبا سياسيا ولم يكن ينظر الى مهمتها بوصفها زوجة لزعيم كبير على أنها مهمة وطنية تقتضيها أن تقف الى جوار زوجها وتسنده وتدفعه الى مواجهة

الاضطراب في سبيل بلاده ، لم تكن تؤمن بشيء من ذلك كله ، وتعيده أى اهتمام ، ولم تكن ترى في جهره تحلى بها صدرها ، ورأسها في المجتمع المصرى ، إنما كانت تحب المجوهرات والاحجار الكريمة ذات القيمة الغالية في سوق البيع والشراء ، لم تكن الزعامة السياسية مالا يصلح للدخار ، وهى تحب أن تعد عدتها للمستقبل ، وننظر كل يوم الى قرينها فتجد الفارق في السن بينهما وبينه كبيرا ولم تكن تعنى أنه يستحق أن يخدم ، لأن الخدمة الحققة في نظرها لا تستحقها الا في الضياع والأراضي الزراعية ، التى تدر ايرادا دسما كل عام . وهى بعد هذا كله تنظر الى تاريخ زوجها الطويل في خدمة مصر ثم تنظر الى رصيده في البنك فتراه بالقروش والملاليم .

ويمضى الأستاذ جلال الدين الحماصى قائلا : ولسنا نعرف بالضبط دور السيدة زينب الوكيل في وزارة ٤ فبراير ولكن الذى لاشك فيه هو انها كانت خلال تلك الفترة التى أقضى فيها الوفد عن الحكم تحاول أن تغير من تاريخ مصطفى النحاس واتجاهاته والذى لاشك فيه أن مصطفى النحاس . كان وهو يرى السن تتقدم به ينساق وراء قرينته : لقد كانت الأيام تمر ، والأسابيع تكرر ، والشهور تتوالى والسنوات تمضى ولا أمل في الحكم ، ولا رجاء في أن يأتى النحاس مرة أخرى حاكما .

وكان قد انقضى أكثر من عام على اقالة الوزارة ثم أعلنت الحرب العالمية الثانية ، وبدأت تطرق أذن السيدة زينب الوكيل أنباء الصفقات التى تعقد ، والنزاع ، الذى يتدفق على التجار ، وكان الى جانبها أخوة لم ينالوا قسما من التعليم ، ولكنهم يرون الفرصة سانحة لسد هذا النقص ، بانتهاز فرصة الحرب والنزول الى ميدان التجارة ، لاشباع طموحهم الى الثراء .

وكل هذه الظروف - جلال الدين الحماصى - لعبت دورا خطيرا في حياة الزعيم الوطنى مصطفى النحاس فاذا بهت كفاحه وجهاده وتاريخه ودفعت به في ٤ فبراير الى الحكم فوق أسنة الحراب البريطانية وأنسته تاريخه وجهاده ، وذكرته بشيء واحد ، هو ارضاء زوجته الشابة .

وقبل أن أنتقل الى رأى آخر خاص بمسئولية أحداث ٤ فبراير أبادر فأقول اننى - ولم أكن في يوم من الأيام وفديا فأنا من الحزب الوطنى منذ العاشرة من عمرى - أختلف الى أبعد حدود الاختلاف مع الأستاذ جلال الحماصى في كثير من آرائه ، الخاصة بأحداث ما قبل ٤ فبراير وما بعد ٤ فبراير وأحداث ٤ فبراير ذاتها .

يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى ، وهو يؤرخ لحادث أو مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ « لا شك أن المسئول الأول عن حادث ٤ فبراير هو العدوان البريطانى لأن هذا العدوان هو أساس الانذار وكان مظهره حضور الدبابات لتهديد الملك وقد كان الانجليز جادين في هذا التهديد لأنهم وهم يحتلون البلاد

كانوا يعتقدون في رجال القصر وبعض رجالات مصر ممن لهم صلة وثيقة بالقصر ، انهم على اتصال بالمحور فاعتزموا أن يضربوا ضربة تجمع بين اذلال العرش ، وبين ارضاء الأغلبية الوفدية التي كان النحاس على رأسها وهم يعلمون أن رؤساء هذه الأغلبية يرون في ولايتهم الحكم أول وأهم هدف يسعون اليه ولا يهمهم غير ذلك ولا يتخرجون من سلوك أى طريق يؤدي بهم اليه .

ويقول عبد الرحمن الرافعي : ان الانجليز كانوا في ذلك الوقت في حالة عصبية شديدة والاضطراب تهدد كيانهم من جراء تقدم قوات المحور والمظاهرات العارمة نهفت ، الى الأمام يا روميل وسرى باشا ملتزم ازماءها موقف الصمت والجمود ، فاجتمعت هذه الظروف وجعلتهم يرتابون في موقف الملك ، ومن هنا أحلق الخطر بالعرش والنحاس لم يكن مسئولاً عن هذا الخطر ، ولكن مسئوليته تبدأ من يوم أن علم برغبة الانجليز في اسناد رئاسة الوزارة اليه وقد كان ولا ريب عالماً بهذه الرغبة قبل يوم ٤ فبراير راضياً عنها ، بل مغتبطاً بها ، متلهفاً على تنفيذها ، وعلم بحديث السفير البريطاني مع رئيس الديوان بأنه اذا لم يقبل تأليف وزارة قومية فليؤلف وزارة وفدية ، وهذا ما جعله يسير في أنانيته الى الشوط الأخير .

وتدل الظروف والملايسات على أن هذا الانقلاب قد دبر ليل ، وكان السفير بين الانجليز والوفد ، هو أمين عثمان الذي كان موضع ثقتهم معا ، وقد انتهزها النحاس فرصة ليعود الى الحكم منفردا ، ويؤلف وزارة وفدية لحما ودما ، وكان واجبا عليه في هذه الملايسات الخطيرة أن يقبل تأليف وزارة قومية فانه في هذه الحالة يكون على الأقل قد استجاب الى رغبة الملك ، الذي كان يدعوه قبل الانذار الى تأليف هذه الوزارة ، وكانت استجابته في هذه الحالة لرغبة قومية - لا لانهذار أجنبي مسلح - تعد موقفا سليما يحفظ للبلاد كرامتها والائتلاف قد يكون علاجاً للأزمات السياسية ولا شك ان البلاد كانت في ذلك الحين تواجه أزمة من أخطر الأزمات وهذا الموقف العصيب كان يستلزم الائتلاف في نظر النحاس محظورا ، لأن الضرورات تبيح المحظورات ، ولكنه رفض فكرة الائتلاف بتاتا واحتمل بذلك مسئولية كبرى اذ كان المسئول الثاني عن حادث ٤ فبراير وضاعف في هذه المسئولية انه كان في وزارته مواليا للانجليز معتمدا عليهم في حل الأزمات بينه وبين القصر وليس هذا من الاستقامة ولا من الوطنية في شيء ، وقد تعددت مظاهر ولائه الانجليز و . و .

أما د . محمد أنيس فيقول : دفعت الظروف بالوفد الى موقف يستطيع منه أن يساوم الحكومة البريطانية او القصر لكن مساومته مع القصر كانت البديل بعد فشل كل الجهود للوصول مع بريطانيا لكن المبادرة في هذا المجال كانت تكمن فقط ، لدى الحكومة البريطانية ، بما يقل عن انتهازية الوفد ، وسعيه وراء الحكم فلا شك في أن مكانته القوية لدى الشعب وقدرته ، على

أن يلعب الدور الحاسم في تقرير النوازن بين القوى السياسية في تلك الساعة ، كان عاملا لا يمكن لبريطانيا أن تتجاهله خصوصا أن قلق بريطانيا كان قد وصل الى حد لم يكن معه في الامكان مزيد من الانتظار ومن هنا ، كان الانذار البريطاني للملك باستدعاء وزارة وفدية : لقد كانت هذه هي المرة الأولى التي يتدخل فيها الانجليز لصالح حزب الأغلبية ، لا لأن هذا الحزب قد أصبح عميلا لكن لأن بريطانيا في ظروف الحرب العالمية الثانية خصوصا أواخر ١٩٤١ كانت في أشد الحاجة الى حزب الأغلبية في الحكم .

ويقول د . محمد أنيس : ان تولى الوفد للحكم كان اسهاما من جانبه لخدمة هزيمة الفاشية العالمية وهذا هو المضمون الحقيقي لموقف الوفد في ٤ فبراير رغم الشكل القبيح لهذا الحادث ومع الزمن تلاشى المضمون وبقي الشكل القبيح ، ووجهة نظر د . أنيس جديدة بدون شك لأنها لم ترد حتى على السنة قادة الوفد .

الفصل التاسع

فؤاد سراج الدين يدلى برأيه - كشاهد - في حادث ٤ فبراير ١٩٤٢

للدكتور محمد أنيس في حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، دراسة مستقلة وله كذلك رأى خاص في هذا الحادث مضمونه أن تولى الوفد ، للحكم كان اسهاما من جانبه لخدمة هزيمة الفاشية العالمية ، وهذا هو المضمون الحقيقي لموقف الوفد في ٤ فبراير « رغم الشكل القبيح لهذا الحادث ومع الزمن تلاشى المضمون وبقي الشكل القبيح » .

وقد كنت أتمنى أن أستسيغ هذا الرأي ، لولا ، أن المقدمات التي سبقت الحادث ، ورافقته ، لا يمكن أبدا ، أن تؤدي الى النتيجة ، التي انتهى اليها د . أنيس كما ان سياسة الوفد السابقة على ٤ فبراير ، وخطاب النحاس باشا ، في رأس البر « صيف ١٩٤١ » ، وبيانات الوفد قبل الحادث كلها تؤكد ، ان موضوع هزيمة الفاشية ، أو المساعدة على هزيمة الفاشية لم تكن جوهر سياسة الوفد ، وهو خارج الحكم » .

ويمضى د . أنيس في تحليله لقبول الوفد ، للحكم في ٤ فبراير ١٩٤٢ ليقول : كان من الواضح اذن أن الظروف قد دفعت بالوفد الى موقف يستطيع منه أن يساوم الحكومة البريطانية أو القصر ، لكن مساومته مع القصر ، كانت البديل بعد فشل كل الجهود للوصول ، الى اتفاق مع بريطانيا لكن المبادرة في هذا المجال كانت تكمن فقط لدى الحكومة البريطانية . ومهما قيل ، عن انتهازية الوفد ، وسعيه وراء الحكم ، فلا شك في أن مكانته القوية لدى الشعب ، وقدرته على أن يلعب الدور الحاسم في تقرير التوازن بين القوى السياسية في تلك الساعة ، كان عاملا ، لا يمكن لبريطانيا أن تتجاهله ، خصوصا أن قلق بريطانيا كان قد وصل الى حد ، لم يعد معه في الامكان مزيد من الانتظار ، ومن هذا كان الانذار البريطاني للملك باستدعاء وزارة وفدية » .

سنوات ما قبل الثورة ج ٣ - ٥٩٣

ويقول د* أنيس أيضا : رغم انتهازية الوفد ، ورغبة الكثير من أعضائه فى الوصول الى الحكم ، وهو عامل لا يمكن التهورين من شأنه الا أن هناك عدة عوامل ، موضوعية فى موقف الوفد دفعت الوفد الى المسلك الذى سلكه فى أزمة ٤ فبراير وهى - من وجهة نظر د* أنيس - كالتالى :

١ - ان العداء التاريخى والموضوعى بين القصر ، والوفد ، ثم تحمس القصر ، المتزايد للمحور ، كان يحدث أثرا آليا مضادا داخل دوائر الوفد .

٢ - لم يكن أمام النحاس بسبب علاقته بالقصر ، وعلاقة القصر ، بالمحور من أمل فى حالة انتصار المحور فالنحاس يعد الصانع الأول لمعاهدة ١٩٣٦ ، ولم يحاول لا ظاهرا ، ولا باطنا أن يستجيب لآغراءات التآمر مع المحور قبل الحرب أو أثناءها .

٣ - من الناحية النظرية كان النحاس ، يجد صعوبة أقل من خصومه فى أن يشترك فى أهداف الحلفاء ، فى الحرب ومن الناحية العملية كانت معارك الوفد تحارب من أجل الدفاع عن الدستور وحرية الانتخابات . فالوفد كان يقف دائما مدافعا ، عن الديمقراطية .

لذلك فعلى المدى البعيد فان بقاء ، المبادئ الدستورية التى وقف الوفد مدافعا عنها لا يمكن أن تتحقق الا بهزيمته وعلى المدى القصير فان امكانية عودة الوفد السريعة ، الى الحكم كانت عن طريق توسيع الهوة بين فكرة الحكومة الائتلافية وبين السلطات البريطانية وهذا هو المضمون الحقيقى لموقف الوفد ومسئوليته فى حادث ٤ فبراير :

ويتساءل د* أنيس بعد ذلك ! هل كانت قيادة الوفد تدرك هذا المضمون ، أم انه اجتهاد مفتعل من جانبنا ؟ ويقول د* أنيس نعم : كانت قيادة الوفد تدرك وقتئذ هذا المضمون وتؤكدته أيضا فى معاركها بعد انتهاء الحرب فيه حتى لا تستدرج الى معركة تتهم فيها القصر بالتعاون مع المحور ، ولكى يؤكد د* أنيس وجهة نظره تلك قام بنقل مقتطفات من مقال نشرته صحيفة الوفد المصرى فى ٦ فبراير ١٩٤٢ يؤيد قضية الحلفاء ، ويعادى المحور .

ووجهة نظرى فى الاستشهاد بهذا المقال ، ان الاستشهاد ، يضعف وجهة نظر د* أنيس ولا يقويها ذلك أن نشر مقال فى صحيفة وفدية ، وبعد أن وصل الوفد الى الحكم ، يؤيد المقال معاداة الوفد للمحور ، وتأيدته لقضية الحلفاء ، من الأمور البديهية ، والطبيعية والتى لا تزيد على كونهاتحصل حاصل كما يقولون ! ولو ان الدكتور أنيس قد أستشهد لتأييد وجهة نظره بمقال ، أو مقالات نشرت فى صحف الوفد مؤيدة للحلفاء ، ومعادية للمحور ، قبل ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وقبل أن بلى ، الوفد الحكم كان الاستشهاد هنا - وهنا فقط - يمكن أن يقوى وجهة نظر د* أنيس !

واذا كانت سياسة الوفد ، القائمة والثابتة قد ارتكزت على تأييد قضية الحلفاء هل من تفسير لحملات الوفد ، على بريطانيا فى عام ١٩٤١ ، بالذات ؟ وهل من تفسير ، لحملات ، الوفد ، على د . أحمد ماهر ، والهيئة السعدية - عندما ذهبوا ، فى تأييدهم ، لقضية الحلفاء ، الى أبعد مدى ، وصل اليه تأييد حزب سياسى مصرى ؟ على أية حال فان د . أنيس يؤكد ، أن النحاس باشا عندما استدعى ، للقصر ترك أسرته فى الصعيد ونسى مفاتيح منزله ولم يكن معه بدلة الردنجوت و . . و . . كل ذلك فى رأى د . أنيس يرجع - من وجهة نظر أنيس - أن النحاس لم يكن يعرف نية الانجليز فى توجيه الانذار ، للملك وهو فى الصعيد ، وأغلب الظن - ظن أنيس - أنه حين استدعى من الصعيد كان يجول فى خاطره أن فكرة الوزارة الائتلافية قد عادت الى الأذهان مرة أخرى .

وهنا يأتى دور أمين عثمان ، عميل الانجليز المعروف ، والذي يطلق عليه لورد ويلسون « المفاوض لحساب السفارة البريطانية وقت الازمات السياسية » ومن المعروف أن أمين عثمان التقى بالنحاس أكثر من مرة بعد عودته من الصعيد ، وأنه هو الذى بلغه تصميم الانجليز على تكليفه بالوزارة ، ولعل حديث أمين عثمان للنحاس : - د . أنيس - هو الذى شجع النحاس على تمسكه السابق بفكرة الوزارة الوفدية :

ينهى د . محمد أنيس دراسته ، عن ٤ فبراير ١٩٤٢ بقوله : ما أن وصل الوفد الى الحكم ، حتى بدت انتهازية رجاله : المحسوبية ، والتلاعب فى مسائل التموين ونسى الوفد مذكرة ابريل ١٩٤٠ ، وهى ضرورة وعد بريطانيا بالجلاء عند نهاية الحرب ، وكان الوفد يطالب بذلك وهو فى المعارضة ونسيها ، أو تناساها وهو فى الحكم ، ثم حين أحس الوفد بأن قوات المحور ، تقترب من الاسكندرية وبدأ الانجليز يستعدون للانسحاب الى السودان أرسل مجلس وزراء الوفد خطابه المشهور الى محافظ الاسكندرية عبد الحالى حسونة يطلب منه أن يسلم لروميل حين يقترب من الاسكندرية ولا غرابة فى كل هذا فالوفد لم يكن حزبا عقائديا صلبا ، بل تتنابه موجات من الانتهازية الطاغية .

ولم يكن - د . أنيس - حادث ٤ فبراير هو الذى أدى ، الى عجز الوفد عن قيادة الثورة المصرية بعد الحرب العالمية الثانية فانتخابات عام ١٩٥٠ أرجعته الى الحكم ، لكن أسلوبه التقليدى فى الكفاح الوطنى ورفضه الكفاح المسلح « الانحت ضغط الشعب » ورفضه للمضمون الاجتماعى للثورة جعله متخلفا وراء جماهير الشعب ، المصرى ، وهذا هو السبب الحقيقى فى سقوط الوفد - وليست حادثة ٤ فبراير التى أثرت تأثيرا معاديا للوفد لدى بعض قطاعات الطبقة المتوسطة ورغم ذلك الذى يقواه د . أنيس عن الوفد فانه يرى ان ما حدث

فى ٤ فبراير ١٩٤٢ كان تدخل بريطانيا عنيفا تحت وطأة الحرب العالمية الثانية والموقف العسكرى فى الصحراء الغربية فى صالح حزب الجماهير ! » .

وعن قضية ايمان الوفد بقضية الديمقراطية يقول د. محمد فريد عبد المجيد حشيش فى رسالة له عن الوفد المصرى حصل بها على درجة الماجستير من كلية آداب عين شمس واضح تماما ، تعاطف الوفد ، وتعاونه مع الديمقراطية عقب توليه الحكم ، لكن قبل ذلك ، أين كان هذا التعاطف لا نكاد نتبينه بل رأيناه على النقيض فى مذكرة ١٩٤٠ وخطبة ١٩٤١ كيف نفسر هذا؟ « ان الوفد - د. حشيش - لم يكن حزبا عقائديا واذا سلمنا بوجود نوع باهت من التعاطف ازاء بريطانيا قبل تولية الوفد ، الحكم . فقد كان هذا التعاطف صادرا عن كراهية ، وعداء للقصر ، وبالتالي للعسكر ، الذى ينجاز اليه وهو المحور وربما ساعد على هذا دخول الاتحاد السوفيتى الحرب ، الى جانب الحلفاء . ومن ثم ننتهى - د. حشيش - الى أن ما حدث فى ٤ فبراير كان تعبيرا عن دخول الصراع بين الوفد والقصر فى اطار الصراع ، العالمى بين الحلفاء والمحور » .

ويتجه رأى د. حشيش ، الى أن النحاس باشا لم يكن يعرف بنية الانجليز بتوجيه انذار الى الملك ابان وجوده بالصعيد ويبقى الشك لدينا - لدى د. حشيش - فى أمين عثمان باشا ، الذى لعب عقب عودة النحاس الى القاهرة فتؤكد المصادر أنه - أى أمين عثمان - كان المصرى الوحيد ، الذى كان على علم سابق بما سينوى الانجليز عمله وأنهم استشاروه فأشار عليهم بما فعلوا وكان سفيرا بينهم وبين الوفد اذ كان موضع ثقتهم معا و . و . وان أمين عثمان لعب دورا هاما فى التمهيد لحدث ٤ فبراير وتوجيه الانذار البريطانى واسناد الحكم الى النحاس - فى تصورنا - أراد أن يكافئه على جهوده أو أن ذلك كان بايعاز من السفارة البريطانية فاختره وزيرا للمالية فى يوليو ١٩٤٣ !

ولأن د. حشيش اشار فى رسالته عن الوفد ، الى لقاءات عديدة له مع الأستاذ فؤاد سراج الدين ولأنه - د. حشيش - عندما تحدث عن حادث ٤ فبراير اشار الى بعض مقتطفات من آراء فؤاد سراج الدين فى هذا الحادث فقد رجعنا ، الى الصورة الأصلية لهذه اللقاءات ، والتى وقع الاستاذ فؤاد سراج الدين فى نهاية كل صفحة من الصفحات ، التى سجلت تلك اللقاءات ، وبشرنا لرأى الأستاذ فؤاد سراج الدين فى حادث ٤ فبراير ، نكون قد اكملنا - وبتفصيل يكاد يكون مملا - وجهات نظر الوفد فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

يقول فؤاد سراج الدين : شاءت الظروف ان اعاصر هذا الحادث منذ بدايته بل قبلها فقد كنت مع الرئيس السابق مصطفى النحاس وبعض رجال الوفد فى زيارة لبعض بلاد الصعيد على احدى البواخر ، النيلية المملوكة لاحد الوفدين فى مديرية قنا « ذهبية خاصة يجرها لنش بخارى » وأذكر أننا غادرنا

مدينة الأقصر منجهين الى قنا ، لنمضى فيها ليلة ونزور فيها مكرم باشا ، وبعض الوفدين في دورهم ، على أن نغادرها في اليوم التالي ، الى مكان آخر ، وتنتهى الرحلة في بنى مزار لزيارة الاستاذ أحمد حسين عضو التسيوخ الوفدى وزوج خالة النحاس باشا وكنا في أوائل فبراير ١٩٤٢ ، وعندما وصلنا الى قنا حضرنا حفل شاي كان معدا في منزل أحد أقرباء مكرم باشا ، وأثناء الحفل وكنا بعد الغروب حضر أحد أصحاب الدار وأسر الى النحاس باشا بأن مدير قنا موجود بالصالون ويرجو مقابلة النحاس باشا لامر هام وعاجل وقمنا معه - أنا ومكرم - الى الصالون حيث وجدنا المدير الذى بلغ النحاس رسالة من القصر الملكى بلغت اليه تليفونيا ، مضمونها ان الملك يرجو النحاس باشا ، العودة فورا الى القاهرة لمقابلته لامور هامة ، وخطيرة فاعتذر النحاس باشا للمدير ، عن تلبية هذا الطلب قائلا : أنه مرتبط بعدة مواعيد وارتباطات وانه لا يستطيع العودة الى القاهرة كما يطلب منه .

الح المدير ، الحاحا كبيرا ، وقال للنحاس باشا ان معلوماته من القاهرة أن الحالة بالقاهرة خطيرة وما جد من ظروف تستدعى سفره وأن القصر يلح في ذلك الحاحا شديدا ولكن النحاس ظل على رأيه فطلبت من المدير أن يتركنا على أن نتصل به ، فى المديرية ، بعد قليل لنخبره بالرأى النهائى للنحاس باشا فخرجت أودعه ، الى باب الصالون وطلبت اليه دون أن يحس النحاس ان يبقى القطار ، الذى سيغادر قنا ، ليلا ، الى القاهرة حتى اتصل به حيث يحتمل الا يكون النحاس باشا ، جاهزا للسفر ، قبل موعد قيام القطار ، فوعدنى بذلك واتجهت ومكرم باشا الى النحاس باشا نلح عليه فى السفر ، الى مصر حيث اننا فى حالة حرب والموقف خطير ، وسمعنا عن مظاهرات قامت فى القاهرة فقال النحاس باشا ، أنه لا يريد أن يمكن الملك من تكرار تمبيلية كفر عشنا التى تمت معه فى سنة ١٩٤٠ ، عندما أوفد اليه الملك عبد الوهاب طلعت أحد كبار القصر ، واخذ يفاضه فى أمر تشكيل وزارة جديدة ثم تبين ان الملك كان يعبت فقلنا له قد يكون هذا صحيحا ، لكن هذه المرة قد تكون الظروف الحرجة ، التى يواجهها الملك اضطرته ، الى استشارة النحاس باشا فى الموقف وقد تنتج هذه العودة خيرا ، للبلاد ، وقد لا نتج ولكن فى كل الأحوال. ينبغي أن يلبي النحاس باشا هذه الدعوة فى هذه الظروف الحرجة ، التى تجتازها البلاد ، وبرغم الجهود الكثيرة ، التى بذلناها معه والحجج العديدة التى قلمناها لم نستطيع أن نغير رأيه ، وصمم على الرفض .

فأسررت الى مكرم باشا بفكرة ، وهى أنه لعله يكون من الخير ، أن نعود ، الى الباخرة فورا ونستعين بزينب هانم ، لعلها تستطيع اقناعه ، فضلا عن ان استمرار مناقشاتنا فى الصالون ، اثار تساؤل الكثيرين فى حفل الشاي ، كما

أثار قلقهم ، خصوصا بسبب حضور المدير فوافقنى على هذا رأى .واقترحنا على الباشا العودة الى « الذهبية » للراحة بعد هذا العناء ، الطويل ، فوافق .

وعدنا الى الذهبية نحن الثلاثة وشرحنا للمرحومة زينب هانم الامر ، فوافقتنا على وجهة نظرنا وأخذت تحاول اقناع زوجها وأعدنا عليه الكرة وكانت الساعة قد جاوزت التاسعة فنظر فى ساعته ، وقال : على كل حال لقد قام القطار ، المسافر الى القاهرة ، ولم يعد هناك سبيل لاجابة طلب الملك .

فقلت له أن القطار مازال فى المحطة فى انتظاره وشرحت له ما اتفقت عليه مع المدير فتار فى وجهه واستغرب كيف نفعل هذا دون استشارته ، كما استبعد أن يكون المدير قد أخر القطار طوال هذه المدة كلها فقلت له : ما علينا الا أن نبعث بأحد رسلنا فان كان القطار قد سار ، انتهى الامر ، وان كان القطار لا يزال فى الانتظار فتسافر وقبل ان يجيب بنعم أو لا ارسلت سكرتيره بسيارة الى المحطة فعاد وقال ان القطار مازال منتظرا ، والمدير كذلك فاسقط فى يده . ولم يجد مقرا من السفر .

وطلب أن يسافر مكرم فقط معه ، وان نبقى نحن على أن نستأنف الرحلة كما هو مقرر الى نجع حمادى حيث تصل الذهبية بعد الظهر على أن يعود هو من القاهرة فى ظهر اليوم التالى وينضم الينا فى الرحلة ، فعلا سافر هو ومكرم الى القاهرة واستأنفنا الرحلة الى نجع حمادى .

وفى المساء ، اتصلنا به تليفونيا بمنزل صهره المرحوم أحمد حسين عضو مجلس الشيوخ حيث كان يقيم به واخبرنا أنه لم يستطع العودة لأن الحالة خطيرة جدا وانه اضطر ان يبقى يوما آخر فى القاهرة وطلب منا ان نستأنف الرحلة الى جرجا حيث يرجو أن يصل اليها وفعلا سافرنا صباح اليوم التالى الى جرجا حيث وصلنا قبل الغروب وتوجهنا الى منزل المرحوم فخرى عبد النور حيث استقبلنا ابنه موديس وبدأنا نسمع بعض المعلومات عما يجرى فى القاهرة فى هذين اليومين ، واتصلنا بالباشا من منزل فخرى بك فقال أنه كن يرجع الينا وان الامور قد تطورت ، الى تكليفه بتشكيل الوزارة ، وطلب منا ان نعود الى القاهرة بالقطار فى اليوم التالى فلامته المرحومة زينب هانم على قبوله الوزارة مرة أخرى واذكر انها قالت له حرفيا : الم يكفينا ما قاسيناه من الحكم ، وأنت متفق معى ، قبل سفرك ، على عدم قبولك الحكم ، فلماذا غيرت رأيك ؟ فاجاب : « ان الحالة كانت خطيرة جدا » مما اضطره الى قبول الحكم وانها دند عودتها الى القاهرة ستعرف كل التفاصيل .

وفعلا عدنا فى اليوم التالى الى القاهرة بالقطار ، وعرفنا كل تفاصيل الحوادث الخطيرة ، التى جرت والتى أجبرت النحاس باشا على قبول الوزارة ، وقال لنا أنه اعتذر للملك مرارا اثناء الاجتماعات التى تمت فى قصر عابدين عن

قبول الوزارة ولكن الملك الح ، عليه بشدة ، بل استنجد به وبوطنيته ، انقادا للموقف » .

ويقول فؤاد سراج الدين : « هذه هي الظروف التي لمستها بنفسى ، وعشتها ، وأستطيع أن أجزم أكيدا ، بأن النحاس باشا لم يكن لديه أية فكرة عما جرى فى مصر ، قبل وقوعه ، ولم يكن هناك أى اتفاق أو شبه نفاهم مع الجانب البريطانى على شئ من ذلك لا مباشرة ولا بالواسطة ويحملنى على هذا اليقين ما يأتى : ولا : ما هو معروف عن النحاس باشا ، الصدق التام والصراحة الكاملة ولم يعرف عنه طوال حياته السياسية والقضائية قبلها ، أو حتى أثناء اشتغاله بالمحاماة أن نطق بغير الحق مهما كان مرا ، وهذه الصفة يشهد بها خصومه ، قبل أصدقائه .

ثانيا : لو أن هناك شبه اتفاق بينه وبين الانجليز لما كان هناك أى محل لترتيب هذه الرحلة النيلية وقد تكلفت كثيرا ، والدعوات التى وجهها لنا الوفديون وتكلفت كثيرا من الجهد والنققات .

ثالثا : لو صح شئ مما ينسب له خصومه ، لكان مكرم باشا أول العارفين به ، والمرتبين له ، بوصفه اليد اليمنى ، للنحاس باشا ، فى ذلك الوقت ، والقوة الهائلة فى الوفد فكان مكرم فى ذلك الوقت فى أوج قوته ، ونفوذه .

رابعا : المعارضة الشديدة التى قابل بها النحاس طلب الملك فاروق ، كانت معارضة عنيفة ولم تكن مجرد تمثيلية ومراوغة من النحاس باشا حتى يفوت ميعاد القطار ويضعنا - أنا ومدير قنا - أمام الأمر الواقع ، تدل على جدية هذه المعارضة ولولا الاحتياط الذى رتبته مع المدير لكان القطار قد غادر قنا فى هوعده وتعدر على النحاس باشا السفر الى القاهرة . ولو أنه كان عالما مقدما بما سيقبل عليه . ومتفقا مع الانجليز لكان قد بادر الى الموافقة على السفر ، تلبية الدعوة الملك وهو يعلم أنه اذا فاته القطار ، الذى سيغادر قنا ، بعد قليل فلن يتسنى له ، السفر الا بعد ٢٤ ساعة ، وقد بلغ من عصبية وقت السفر أنه نسي أخذ مفاتيح منزله معه ، مما اضطره الى الإقامة فى منزل صهره أحمد بك حسين والى استعارة بدلة الرندنجوت الخاصة بالأستاذ الحسينى زعلوك لبرتيديها فى مقابلته مع الملك حسب المعتاد .

خامسا : لو كان الأمر مرتبا بينه وبين الانجليز لأخذنا معه الى القاهرة عندما سافر اليها من قنا فى نفس القطار ولكنه أصر على أن نستمر فى الرحلة على أمل كبير منه بأن سيلحقنا فى اليوم التالى وكان حريصا على اتمام هذه الرحلة وتلبية الدعوة فى البلاد التى سيمر عليها فى النيل .

وينهى فؤاد سراج الدين ما قاله - وقد حرصنا على نشره كله بالحرف الواحد ، ودون حذف كلمة واحدة منه - بالكلمات التالية : بعد سرد هذه القرائن القوية التى تبلىح درجة الأدلة التى يتوجها دليل حاسم ، وهو وطنية النحاس

واستقامته السياسية وبعده عن الالتجاء لآى سبيل يمس كرامة بلده ، أو مقدراتها ، وبعده هذه الأدلة أريد - فؤاد سراج الدين - ان أفرد حقيقة ثابتة رسمية ، ومعروفة ويمكن تلخيصها فى أمرين : أولا : ان أحزاب الأقلية التى كانت تتولى الحكم منذ سنة ١٩٣٩ . تاريخ نشوب الحرب الى يوم ٤ فبراير ١٩٤٣ هذه الأحزاب السياسية هى التى أدت بسياستها وبتصرفاتها وتصرفات رؤساء الوزارات الذين تولوا مقاليد الحكم فى هذه الفترة هذه التصرفات هى التى أوصلت البلاد الى ما وقع فى ٤ فبراير ، ولم يكن الوفد ولا النحاس مسئولاً عن شىء من ذلك .

ثانيا : ان جميع رجال السياسة الذين دعوا الى القصر فى هذا اليوم وحضروا الاجتماعات ، التى حضرها الملك ، كانوا موافقين بالاجماع ، على قبول الانذار البريطانى وعلى تنحي الوزارة ، التى كانت قائمة فى الحكم ، وعلى تشكيل النحاس الوزارة الجديدة ، وكل ما طلبوه منه بل واشترطوه لهذه الموافقة ، ان تكون وزارة النحاس الجديدة وزارة ائتلافية تضم أحزاب الأقلية ، وطبعا رفض النحاس فكرة الوزارة الائتلافية بعد تجربتها أكثر من مرة وفشلها بسبب نفس أحزاب الأقلية ، واذا كان من الجائز ، إعادة هذه التجربة مرة أخرى. فى أوقات السلم العادية فكان من الخطر اعادتها فى وقت الحرب فكان الأمر فى نظر هؤلاء الساسة ، مجرد اشتراكهم فى الحكم مع النحاس فان وافق كان الانذار البريطانى ، أمرا مقبولا ، وكان النحاس رجلا وطنيا ، وكانت مقدرات الوطن مصونة أما اذا ما رفض النحاس باشا ، اشتراكهم معه فى الحكم - وقد حدث - فهو اذن رجل خائن ساعد الانجليز على المساس بالبلاد ، ومقدراتها ، بل وكان متآمرا معهم ، على كل ما حصل وبذلك فقد صرح فيهم المثل الدارج القائل : « يا فيها يا أخفيها » .

ومن الحقائق المسلم بها - فؤاد سراج الدين - ان النحاس فى هذه الاجتماعات أبدى موافقته على رفض الانذار البريطانى وفى الاجتماع التالى عندما أحس الملك بخطورة الأمر وبأن الانجليز ، جادون فى انذارهم أخذ يروج النحاس باشا فى قبول تشكيل الوزارة ، وكلما اعتذر النحاس الح الملك على مسمع الزعماء السياسيين .

وكل ما أستطيع ان أعلق به على رواية فؤاد سراج الدين باشا ، اننا عندما نناقش أية قضية سياسية يجب ان نناقشها مناقشة موضوعية لا شخصية فالحكم فى قضية سياسية ما لا يعنى الحكم النهائى على الشخصية التى كان لها دخل ما فى تلك القضية واذا كنت واحدا من قدامى أعضاء الحزب الوطنى. ومنذ العاشرة من عمرى ، فقد ظللت ولا أزال ، أو من والى أبعد حدود الايمان. بوطنية النحاس باشا وقد نشرت عنه دراسة مستفيضة فى المصور فى أغسطس ١٩٧٥ ولبضعة أسابيع تحت عنوان « مقال تأخر نشره عشر سنوات » وذلك فى الذكرى العاشرة لوفاة النحاس باشا اذ لم يكن قبل ١٥ مايو ١٩٧١ ممكنا نشر

أية كلمة عن النحاس باشا وقد عارضت النحاس باشا عندما وقع معاهدة ١٩٣٦ وعارضته - وبعنف - عندما ولى الحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وليس معنى معارضتنا لمعاهدة ١٩٣٦ أو معارضتنا لتولى النحاس باشا الحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، اننا نشك فى وطنيته ولكن معناه اننا نعارضه فى بعض تصرفاته السياسية ، ان الخلاف أو الاختلاف حول قضية سياسية ما وقعت فى مرحلة من مراحل التاريخ لا يمكن ان يمتد أبدا الى تاريخ الشخص ، الذى كان له دور فى تلك القضية ولا يجب أبدا لهذا الخلاف والاختلاف حول قضية سياسية ما بالنسبة لسياسى ما ان يمتد الى التشكيك فى نزاهة ذلك الشخص أو فى النيل من وطنيته حتى ولو كان ذلك الشخص قد ارتكب فى تلك القضية خطأ كبيرا ، أو صغيرا .

ان وقوع سياسى ما فى خطأ سياسى أو حتى ارتكابه جريمة سياسية لا يجب أن يجب كل ما سبق لهذا السياسى أن قام به لخدمة بلده قبل وقوع ذلك الخطأ أو تلك الجريمة أو أن يجب كل ما أداه هذا السياسى لبلده بعد وقوعه ، فى ذلك الخطأ أو حتى بعد ارتكابه لتلك الجريمة .

وليس معنى توجيه اللوم الى النحاس باشا لقبوله ، الوزارة فى ٤ فبراير ١٩٤٢ من قبل الكثيرين من أفراد هذا الشعب اعفاء زعماء أحزاب الأقلية من المسؤولية ، فكل أحزاب الأقلية التى حكمت مصر لها أخطاءها ، ولها خطاياها وهى جميعا مسئولة مسئولية مباشرة ، عما وقع فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، كما أن القاء بعض المسؤولية على النحاس باشا ، والوفد وعلى زعماء أحزاب الأقلية لا يعنى اعفاء القصر من المشاركة فى تلك المسئولية فالجميع بلا جدال - فى رأينا - مسئولون عن حادث ٤ فبراير : الانجليز ، القصر ، أحزاب الأقلية ، الوفد ورئيسه مصطفى النحاس .

وإذا كان الأستاذ فؤاد سراج الدين قبله اهتيم ، فى روايته عن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ببعض الأمور الشكلية ، فاننا نقول ان هذه الأمور التى ساقها الأستاذ فؤاد سراج الدين لتبرئة النحاس باشا من مسئولية حادث ٤ فبراير لا تنهض دليلا على تبرئته مما حدث ، ويمكن أن يكون هناك أمور أخرى جوهرية عن تلك التى ساقها الأستاذ فؤاد سراج الدين تبرئ النحاس باشا من مسئولية ٤ فبراير ١٩٤٢ .

ولو أننى كنت قاضيا وعرضت على هذه القضية - قضية ٤ فبراير ١٩٤٢ - لما اقتنعت أبدا بالأدلة والقرائن ، التى ساقها فؤاد سراج الدين فى روايته عن ٤ فبراير ، ولست أدري ما الذى أعاد الى ذهنى ذلك الحكم ، الذى نطق به أحد القضاة فى قضية ما عندما قال فى منطوق حكمه : يقضى ببراءة المتهم من التهم التى وجهت اليه لغير الأسباب التى ساقها محاميه ؟ .

ان معارضة النحاس باشا للسفر من قنا الى القاهرة قد تكون دليلا على أي شيء الا أن تكون دليلا على عدم معرفة النحاس باشا بما سيحدث في القاهرة ، وكذلك نسيان النحاس باشا لمفاتيح منزله واضطراره الى ارتداء ردنجات الأستاذ الحسيني زعلوك لا يقوم دليلا على أن النحاس باشا لم تكن لديه أية فكرة عما جرى في ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وحرص النحاس باشا على عدم مصاحبة أسرته والأستاذ فؤاد سراج الدين له عند سفره من قنا ، الى القاهرة لا تدل على أن النحاس باشا لم يتفق من قبل مع الانجليز ، على تولي الحكم ، ويمكن أن تدل على أنه كان يشك في نجاح خطة الانجليز في العودة به الى الحكم كما سبق أن حدث قبل ذلك و . . و . وأنه خشى أنه ينفذ أمر مشاركته في التمهيد بحادث ٤ فبراير فأثر أن يبقى أسرته في الصعيد ، و . و . ولو أن النحاس باشا - مع افتراض مشاركته في التمهيد لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ - قد سارع بتلبية دعوة الملك ولو أنه اصطحب معه أسرته ، لادى ذلك الى اكتشاف الخطة .

أما القول بأنه لو كان هناك اتفاق بين النحاس باشا والانجليز لكان مكرم عبيد باشا أول العارفين به ، والمرتبين له ، بوصف مكرم عبيد باشا ، اليد اليمنى للنحاس باشا وقتئذ فيمكن الرد عليه بأنه في ذلك التسارع كانت مكانة مكرم عبيد باشا عند النحاس قد اهتزت ، وكان قد وجد البديل له عند النحاس باشا ، بدليل تواجد الأستاذ فؤاد سراج الدين في تلك الرحلة ولم يكن وقتئذ عضوا في الوفد ، بل لم يكن له من مكان طبيعي في تلك الرحلة ، ورواية فؤاد سراج الدين تؤكد أنه - أي فؤاد سراج الدين - كانت له خطوة كبيرة عند النحاس باشا ، وكان يتصرف كقوة ضخمة ، وبثقة مطلقة ، بدليل انه اتفق مع مدير قنا ، على ان يبقى القطار في قنا الى أن يستقله النحاس باشا ، كما أن فؤاد سراج الدين - كما يقول - هو الذي أسر الى مكرم باشا بفكرة ، وهي انه لعله يكون من الخير أن نعود الى الباخرة ، ونستعين بزينب هانم لعلها تستطيع اقناع النحاس باشا ، وانه - أي فؤاد سراج الدين ، ومكرم عبيد - بعد ان شرعا للمرحوعة زينب هانم الأمر ، فوافقتنا على وجهة نظرنا وأخذت تحاول اقناع زوجها ! .

أقول ذلك كله ، وأنا على ثقة مطلقة من أن النحاس باشا قبل عودته الى القاهرة ، لم يكن قد أجرى أية اتصالات مع الانجليز ، وان الاتصالات - غير المباشرة - مع الانجليز قد تمت وعن طريق أمين عثمان باشا منذ وصوله الى محطة القاهرة قادما من قنا حيث كان أمين عثمان باشا في استقباله في محطة القاهرة ، وكان هو الواسطة . كما يؤكد سير مايلز لامبسون في برقيات الى وزارة الخارجية ، الصلة بين النحاس باشا وبين سير مايلز لامبسون ، كما اعني أيضا أقول هذا القول وضميري الوطني مقتنع بأن مسؤولية النحاس باشا لم تبدأ الا منذ مقابله للملك !! .

وأعود بعد ذلك ، وللمرة الأخيرة الى قضية الاغتيالات السياسية - مقتل أمين عثمان باشا - فأقول أن النحاس باشا عندما سئل في المحكمة عن رأيه في الخطبة التي ألقاها أمين عثمان باشا في كلية فيكتوريا ، عن العلاقة بين مصر وبريطانيا وتشبيهها بالزواج الكاثوليكي الذي لا طلاق فيه ، أجاب النحاس : أنه قرأ هذه الخطبة وأنه تعجب بتشبيه أمين باشا ، وعندما سئل النحاس باشا من الأستاذ شوكت التوني : هل الخطبة التي ألقاها أمين باشا في كلية فيكتوريا والتي تكلم فيها على زواج الانجليز بمصر ، وأنه كان زواجا كاثوليكيا اي لا ينقسم وافقت عليها واعتبرت أن هذه السياسة خاصة بأمين عثمان باشا للتأثير على الانجليز ، أجابه النحاس باشا بنعم !

وفي قاعة المحكمة ، سئل النحاس باشا هل رفضت مصافحة اسماعيل تيمور باشا مندوب جلالة الملك ، فأجاب النحاس باشا ، أنه رفض مصافحة تيمور باشا ، وما كان يعلم انه مندوب الملك .

وفي المحكمة قال الأستاذ جلال الحمامصي ، انه سمع من أحمد حسنين باشا - نقلا عن محمد فرغلي باشا - ان أمين عثمان باشا فاتحه في الاشتراك في وزارة جديدة سيؤلفها هو ، أي أمين عثمان وأنه فاتح أيضا حيدر باشا ويوسف صيدهاوى باشا و ٠٠ و ١٠٠

وفي نفس المحاكمة ، قال زكي على باشا ان النحاس باشا رفض الوزارة الائتلافية لأسباب لها وجاهتها في نظره ، الا ان الموقف كان يستدعي التوضيح ، لأننا كنا في وقت حرب وكنت - أي زكي على - أطلبه من النحاس باشا أن يتساهل في هذه المسألة ، وان النحاس باشا - زكي على يقول - قد رفض الاقتراح من شريف صبرى باشا ، بأن يقبل تشكيل وزارة محايدة تجري انتخابات !

وفي تلك المحاكمة أيضا ذكر على ماهر باشا أنه كان في القصر الأخضر ، عندما اتصل به النحاس باشا - وكان وقتئذ رئيسا للوزارة - وقال له : أنا مريض وأريد مقابلةك وقال على ماهر ، انه قال للنحاس باشا ، سآزورك ، وأثناء الزيارة - كما يقول على ماهر - النحاس باشا وجه لي كلاما بأنى متهم ، أنا والملك والشيخ المراغي بأننا نريد عمل ثورة في الأزهر ، وأنه لديه أوراق تثبت ذلك ، ويقول على ماهر ، انه قال للنحاس باشا : ان الذي دبر أساء التدمير ، ومع كوني أحب الأزهريين ، الا أنه لا يوجد اتصال بينى وبينهم الا بهيئة كبار العلماء ، وقال على ماهر : أنه قال للنحاس : الواقعة مختلفة من أولها ، الى آخرها فاعرض أوراقك وتكلم ، فلم يقبل النحاس أن يتكلم ، وقال على ماهر للنحاس : ليست لك عندي طلبات ، ويقول على ماهر ان النحاس باشا كان يريد أن يعتبر ان عودتي الى القصر الأخضر قد تمت بناء على طلبه - طلب على ماهر - وان على ماهر قال له : انى لا أريد التقيد بأى قيد .

وفى تلك المحاكمة ، قال على ماهر ، انه اعتقل أولا فى الصحراء الغربية ،
ثم نقل الى السرو ثم الى العياط ، وكل هذا بناء على موافقه السفير البريطانى ،
لدرجة انى كنت مريضا بالمستشفى العسكرى وجاء الأمر ان أسافر الى السرو ،
وكانت حرارتى ٣٨ °

وجابوا واحد باشا عسكرى يخرجنى فلم يجرؤ ، فقالوا انهم سيحاكمونه
ثم جاء خمسة لواءات وسافرت الساعة ٨ ، ووجدنا المكان غير مستعد وبه
ناموس و ٠٠ و

وقبل أن نواصل الحديث عن بعض أعمال الوزارة الوفدية ، نشير الى بعض
رسائل تلقيناها عن حادث ٤ فبراير ١٤٩٢ كما ننشر بعض ما قيل فى قضية
الاغتيالات السياسية عن ذلك الحادث .

الباب العاشر

أزمة عنيفة بسبب ترشيح الشيخ حسن البنا لانتخابات مجلس النواب (فبراير ١٩٤٢)

● نشرنا بعض ما كتبه - عن حادث ٤ فبراير - د. أنيس ود. حشيش وهما من المؤرخين ، المتعاطفين مع الوفد المصرى ، كما نشرنا - وبالحرف الواحد ، ولأول مرة أيضا - أقوال الأستاذ فؤاد سراج الدين فى هذا الحادث وذلك إيمانا منا بحرية الرأى وتحقيقا لما دعونا اليه فى هذه التجربة التاريخية الجديدة من ضرورة الحرص الشديد على نشر الرأى ، والرأى الآخر سعيًا وراء الحق ، والحقيقة ، وكنا قد دعونا من لديهم أية بيانات ومعلومات ، أو آراء خاصة بذلك الحادث بل الحدث التاريخى الهام وقد تلقينا بعض الرسائل ، نشرنا بعضها وسننشر البعض الآخر ..

والتزاما منى بالأمانة التاريخية أقول اننى تلقيت رسالة مهمة لم يشأ صاحبها ، أن يوقعها باسمه فطالبت - فى الأسبوع الماضى - بأن يوافقنى باسمه لتكون للرسالة أهميتها ، ولعله فاعل ان شاء الله كما اننى تلقيت من زفتى رسالة من الأخ السيد زينهم أبو العطا منصور صاحب محلج النيل بزفتى لم أستطيع نشرها لأنها كانت مقتطفات من كتاب الأستاذ محمد التابعى من أسرار السياسة والسياسة ، وقد سبق لنا ، أن اقتطفنا بعض ما جاء فى كتاب الأستاذ التابعى عن ٤ فبراير ١٩٤٢ ..

ومن زفتى أيضا ، تلقيت رسالتين أو ثلاثا لا أدرى بالضبط فما أكثر الرسائل التى تصلنى من هذا الكاتب والذى يحرص باستمرار على أن يوجه الى أبشع الشتائم ، وأفظع الأوصاف وليس لى من تعليق على تلك الرسائل ، الا أن أدعو الله - ومن الأعماق - أن ينعم على صاحب تلك الرسالة بنعمة الشفاء !

وكننت فى نهاية الفصل السابق قد انتقلت الى محكمة جنايات مصر حيث جرت محاكمة ٤ فبراير أثناء نظر قضية الاغتيالات السياسية قضية مقتل أمين عثمان باشا إحد أبطال ٤ فبراير ..

فقد نقلنا بعض أقوال الشهود كمصطفى النحاس باشا ، وزكى على باشا ، وعلى ماهر باشا ، ونكمل فى هذه الحلقة بعض أقوال على ماهر باشا الذى سئل ، عن الانذار البريطانى الذى وجهه الانجليز الى الملك فقال :

« ان الانذار البريطانى الموجه الى الملك فاروق فيه اعتداء على الاستقلال وعلى الشرف الوطنى ، وإهدار للكرامة الوطنية ، والاعتداء على الاستقلال يمكن ملاقاته أما الاعتداء على الشرف الوطنى والكرامة الوطنية فليس له من رد .

ويقول على ماهر ان الانذار البريطانى كان القصد منه الارهاب والاذلال ، وأن أمين عثمان هو الذى دبر حادث ٤ فبراير ، من الجانب المصرى وانه - أى أمين عثمان - كان يطمح فى أن يكون رئيسا للوزارة المصرية وأن مستر ريد عميد كلية فيكتوريا كان يشير الى أمين عثمان بأنه سيكون رئيس وزارة المستقبل !

ويقول حافظ رمضان - فى المحاكمة - ان الانجليز تدخلوا لمنع محاكمة النحاس باشا بعد اقالة وزارته وتآليف أحمد ماهر باشا الوزارة ، وانه عندما سئل مستر ايدن عن المسوغ الذى اتكأ اليه الانجليز فى طلبهم عدم محاكمة النحاس باشا قال : انه صديق لنا . نفعتنا أيام الحرب ، وانه خدمنا أيام العلمين و ٠٠ و ٠٠٠ .

ويرفض حسين سرى باشا ان يؤكد أو ينفى أن يكون لأمين عثمان باشا دخل ، أو علم مسبق بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ قائلا : هذه مسائل كنت أعلمها كوزير داخلية ولا يمكن أن أصرح بها .

والغريب ان حسين سرى الذى رشح النحاس باشا لتولى رئاسة الوزارة ، بعد استقالة وزاوته ، يقول فى المحاكمة : ان النحاس باشا أخطأ فى قبوله الحكم ، وانه يختلف وايه ، لعدم قبوله تأليف وزارة ائتلافية !

ويسأل حسين سرى باشا : باعتبار دولتكم من رجال السياسة الا يبدوا غريبا أن يطلب سفير بريطانيا تعيين النحاس باشا ، رئيسا للوزارة بعد حملات الوفد العدائية على بريطانيا ؟ ويسأل حسين سرى ، اذن لم يكن غريبا أن تطلب بريطانيا تعيين رجل سياسى يهاجمها ؟ ويقول حسين سرى : السياسة البريطانية عودتنا مثل ذلك !

ولعل من أشهر الكلمات التى ترددت فى محكمة الجنايات - قضية الاغتيالات السياسية - والتى وصفت حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ تلك التى جاءت على لسان الأستاذ حسن أنور حبيب ممثل النيابة عندما قال :

ان يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ سيظل وصمة فى جبين الامبراطورية وسيظل دليلا صارخا ، على البربرية التى هوى اليها الانجليز فى ذلك اليوم الأغبر

الكالح ، فقد قابلوا الوفاء بالكران ، والاحسان بالاساءة ، والصنيع بالبحود ، ولكن هذه القوة الغاشمة وقفت عندها » .

سنظل نلعن الانجليز أبده الدهر ما داموا محتلين بلادنا ولو كانوا في أجذب بقعة منها ، ويخيل الى أن كل باب يغلق ، كأنما ينصفق في وجوههم ، وأن كل حجر بارض الوادى ود لو طار فحصبهم في جباههم ، وأن كل كلب ينبج انما يصرخ في وجوههم : أخرجوا ... أخرجوا من هذا البلد ، الجلاء ووحدة وادى النيل : شعورنا وشعارنا . بل هو ترديد لوجيب قلوبنا ، ونبضات دمنا ، وهمسات أرواحنا ، شيئا وشباننا ، رجالا ونساء .

ولكن كيف السبيل الى بلوغ ما نصبوا اليه جميعا ؟ الى بلوغ ما يتوق اليه كل مصرى ؟ أتراه بالتناحر ، لغويا فيما بيننا ؟ أتراه أن يهاجم بعضنا بعضا ، فنقسم شيئا وفرقا و ... و

ويجىء النائب العام الأستاذ محمود منصور فى الجلسة التالية - جلسة ١١ ابريل - ليفاجئ القضاة والمتهمين والحضور بالكلمة التالية : فى الكلمة التى قدم بها زميل الأستاذ أنور حبيب فى هذه القضية عدة تعبيرات وتشبيهات ، ومجازات ، لم أشك حين اطلعت عليها فى الصحف أنها جاءت وراء مراده ووقعت بعيدا عن مقصوده ، نتيجة للتعرض لخطر الارتجال ، وأثرا عرضيا لحو العصبية فى نفسه ، على أن تلك العبارات بما مست من شئون السياسة الخارجية ، يصعب فى الواقع تبرير ارجائها على هذا النحو كما يصعب ربطها بهذه الدعوى ، ولذلك فقد استأذنت زميلي « أنور بك » فأذن لى فى أن أصرح بأن تلك العبارات لا تعبر بحال عن رأى النيابة فأرجو أن يثبت ذلك فى محضر الجلسة » .

وغضب المحامون خاصة وأن الأستاذ أنور حبيب ، لم يكن يرتجل ، وإنما كان يتلو مرافعته ، ويرجع الى أوراق مكتوبة ، ولابد أن السفارة البريطانية قد تدخلت واحتجت و ... و

وكانت ثورة للمتهمين فى تلك القضية تزعمها أنور السادات ، وقال أنور السادات - ونحن هنا ننقل عن محاضر جلسات المحكمة - أنا أفضل أن أشنق ألف مرة ، على أن أرى النائب العام يتراجع ، ويقف هذا الموقف غير المشرف » .

ومن محكمة جنايات مصر فى باب الخلق بالقاهرة ، ننقل الى محكمة الرأى العام ، لنرى ماذا قالت عن ٤ فبراير ١٩٤٢ ؟

« لم تستطع صحافة مصر أن تشير الى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ فى أعقاب حدوثه ، بل لم تستطع أن تشير اليه بصراحة ووضوح الا فى أواخر عام ١٩٤٥ ، وذلك بسبب الرقابة على الصحف ، وبسبب الحرب العالمية الثانية ، كل ما استطاعت الصحف أن تشير اليه هو أن السفير البريطانى ، فى مصر قد قابل

سنوات ما قبل النورة ج ٣ - ٦٠٩١

الملك فاروق فى مساء ٤ فبراير وأنه لم يكن وحده ، وإنما كان معه الجنرال ستون باشا ، قائده قوات بريطانيا فى مصر » .

وكان المصرى - فى ٣ فبراير ١٩٤٢ - قد سبق له أن نشر اتصال اسماعيل تيمور الأمين الأول لقصر الملك بالنجاس باشا ، فى قنا وكان الأهرام أيضا - فى ٣ فبراير ١٩٤٢ - قد ذكر بعض ما تيسر له ذكره من أحداث أمس ، وقبل أمس ، وعمما ينتظر حدوثه اليوم - ٣ فبراير ١٩٤٢ - « ولا شك أن ما ذكرناه لا يشفى غليلا ، ولا يساعد على تكوين حكم صادق ، على أسسنا ، ولا على التنبؤ عن غدنا » . كما أن الأهرام قد نشر فى نفس اليوم ٣ - ٢ - ١٩٤٢ أنه فى حالة تكوين وزارة محايدة فإن المرشحين كثيرون ، وفى حالة تكوين وزارة وفدية أو قومية ائتلافية فمعروف من سيتولى رئاستها ، وإن لم تذكر اسم النجاس باشا .

على أن فرض الرقابة الشديدة على الصحف المصرية ، لم يمنعها من أن تتحايل على نشر بعض ما لم تستطيع نشره فى صورة تلغرافات شركات الأنباء الكبرى ، وفى صورة نقل بعض ما نشرته صحف لندن من أخبار و . و .

وقد نشر المصرى فى ٦ - ٢ - ١٩٤٢ تحت عنوان : « مصر فى صحف لندن : التزامات المعاهدة بين مصر ، وبريطانيا » وكان فى مقدمة ما نشره المصرى : تلقت صحف لندن وشركات الأخبار الكبرى من مراسليها فى القاهرة أنباء عن الحوادث الأخيرة فى مصر وايضايات لما قيل فى شأن تدخل بريطانيا فى شئون مصر الداخلية ، وكان من بين ما نقلته جريدة المصرى لمراسليها فى لندن : ان كل ما طلب من مصر أن تفعله هو مساعدة حليفها طبقا لروح معاهدة التحالف ونصها ، ثم ان بريطانيا العظمى من جانبها تعمل الآن كل ما فى قوتها لازالة خطر الحرب عن حدود مصر ، وامداد مصر بالمساعدة المادية » .

وتركز رسالة مراسل المصرى فى لندن على ما تردده دعاية المحور الكاذبة والتي تمادى فيها وكان من آثارها بلبلة الراى العام المصرى غير أن السواد الأعظم من الشعب المصرى لم يخدع بمحاولات المحور التي أراد بها اقناعه بأن حالته ستكون بخلاف حالة البلاد الأخرى التي احتلها وإن حليفته بريطانيا ، لا يمكن أبدا - فى هذه الظروف - أن تقف غير مكترثة بالحوادث التي وقعت فى الأيام الأخيرة ، انها لا ترغب فى التدخل فى شئون مصر الداخلية ، ولكنها لا تستطيع أن تسكت عن موقف اذا ترك له العنان ، ولم يكبح ، يعرقل سير الحرب ويؤخر ذلك النصر الذى يتوقف عليه وجه إعادة حريات الأفراد والأمم وصونها ، وقد وجدت بريطانيا العظمى ، بوصفها حليفة مصر ، أن من واجبها تقديم نصيحة معينة عقب استقالة حسين سرى باشا » .

ولما كانت بريطانيا العظمى واثقة من أن السواد الأعظم من الشعب المصرى مخلص لمعاهدة التحالف الانجليزية المصرية وللبداى الديمقراطية فقد اتجه

مساعها ، الى أن تضمن - بأقل ما يمكن من التأخير - تأليف حكومة قوية نابذة
حائزة لأكبر قسط من تأييد الشعب لها متمسكة بمعاهدة التحالف وعاملة
بأقصى جهدها بروح المعاهدة ونصها على مساعدة الدول الديمقراطية في
نضالها » .

وتقارن صحيفة التيمس البريطانية - ٥ - ٢ - ١٩٤٢ - بين موقف مصر
وبين موقف الدول الأوروبية الخاضعة لألمانيا الهتلرية ، وبين القوات الألمانية
التي تحتل بعض دول أوروبا وبين القوات البريطانية الموجودة في مصر ، ثم
تقول - في النهاية - أن الدول الأوروبية المحتلة بالقوات الألمانية قد أرغمت على
وضع كل مواردها تحت تصرف ألمانيا ولكن موقف الحكومة المصرية والقيادة
الامبراطورية في وادي النيل هو موقف الاحترام المتبادل بينهما !! وتعاونان
معا تعاونا شديدا في المهمة التي يمكن التكهن بها ، واليقين - ولا شك - أن
جميع زعماء مصر ، المستولين يعلمون أن قوة بريطانيا هي درع استقلال
بلادهم » .

ولا ينشر البلاغ الرسمي الصادر من ديوان كبير الأمناء عن « ٤ فبراير
١٩٤٢ » الا السطور التالية بعد الاشارة الى مقابلة الملك للزعماء المصريين ،
الذين اجتمعوا للتشاور في الموقف الحاضر : تشرف بمقابلة جلالة الملك جناب
سعادة الوايث أونورابل سير مايلز لامبسون ، وجناب الجنرال ستون القائد
العام للقوات البريطانية في مصر » .

وتوزع « روتر » في منتصف ليلة ٤ فبراير ١٩٤٢ برقية موجزة للغاية
وصفت بأنها بيان وقد جاء في البيان : دعى مصطفى النحاس باشا الى تأليف
وزارة جديدة ، وقد تفضل صاحب الجلالة الملك بتكليفه تأليف الوزارة ، وليس
ثمة شك في أن النحاس باشا يتمتع بتأييد أغلبية كبيرة من السكان ، والحكومة
البريطانية مرتاحة ارتياحا كبيرا الى القرار الذي اتخذته الملك .

وقد كانت مجلة الاثنين في أيام ٤ فبراير ١٩٤٢ - على صلة وثيقة للغاية
بأحمد حسنين باشا ، وتنشر الاثنين في عددها الصادر في ٧ فبراير ١٩٤٢ ،
بعض ما لدى محررها من معلومات عن آخر اجتماع لوزارة حسين سرى وكيف
رقص صليب سامى باشا في بهو فندق مينا هاوس عندما بلغ تليفونيا بخبر
استقالة الوزارة ، وعندما سئل عن سبب الرقص - كما قالت مجلة الاثنين -
قال : مضى على أسبوع ، وأنا مكلف أن أمرض والحمد لله ، لقد أطلق سراحى
من سجن « مينا هاوس » وخرج صليب سامى لأول مرة من الفندق ، كما نشرت
المجلة أيضا ، أن النحاس باشا قال في النادي السعدي ، أثناء الأزمة الوزارية :
تقطع رقبتى ، ولا أوّل وزارة قومية ! » .

ويقول كامل الشناوى في مقال له بنفس العدد من الاثنين : أنه في
اجتماع اشترك فيه راح المجتمعون يستعرضون أسماء الرجال الذين يعتمد عليهم

فى الوقت العصيب ، فقال الأستاذ توفيق دياب : نحن نريد الرجل الذى يعرف أن يقول : لا حين يجب أن يقال : لا وأنه — أى كامل الشناوى — راح يمتحن رجالنا على هذا الأساس الذى وضعه الأستاذ دياب ، وكانت نتيجة الامتحان : اثنان يقولان « لا » ولكنهما يوجهانها لجهة دون جهة : واحد فقط يعرف أن يقول : لا لجميع الجهات ولكنه لا يعرف متى يقولها .

عشرون ، صدق فى كل واحد منهم قول القائل :

ما قال « لا » الا فى تشهده لولا التشهد كانت « لاؤه » نعم

ويصف كامل الشناوى ، الموقف : ان الأوصاف الصحيحة للموقف لا تقال فى هذه الأيام ، فلتكن أوصافنا رمزية اذن ، قيل أن فلانا رفض الصيغة مع تنفيذ كل ما جاء فيها . وقيل ان فلانا قبل الائتلاف مع الجميع ، على شرط أن يرفض الجميع ، وقيل أن الجميع ارتضوا بفلان على شرط ألا يكون له من الأمر شيء ، وغدا سيسجل التاريخ أنه أتى على مصر ، حين من الدهر ، كانت بلا حكومة ، ومتى ؟ والحرب على حدودها ولماذا ؟ لأن رجالها يتناقشون ، وسيقول التاريخ فيما يقول أنه منذ ذلك الحين ألغى استعمال المثل المعروف : مناقشات بيزنطية وحل مكانه مثل جديد « مناقشات مصرية » .

وفى العدد التالى من الاثنين — وكانت الأمور قد اتضحت الى حد ما — كان اهتمام غير عادى بالملك وبالمظاهرات التى انطلقت فى ١١ فبراير بمناسبة ميلاد الملك وبرسالة للملك وجهها الى الشعب بتلك المناسبة ، و ٠٠ و ٠٠ كما جاء فى نفس العدد — ١٤ فبراير — أن النحاس باشا قال للزعماء ، فى اجتماع عابدين : أنتم المسئولون عما حل بالبلد ، أنتم الذين جررتم علينا كل هذه النكبات ، وأن الدكتور أحمد ماهر ، صاح : ان النحاس باشا يتولى الحكم على حساب الانجليز وان الملك قال : أسكت يا أحمد ، أنا الذى طلبت من النحاس باشا أن يتولى الوزارة ، وأن أغلب الزعماء ، لم يروا أن يرفض النحاس باشا الوزارة وانما كانوا يرون أن من الأفضل أن يجعلها وزارة قومية وأن جريدة التيمس البريطانية قالت « أن سير مايلز لامبسون أصبح البطل الشعبى رقم ٢ فى مصر » .

وان النحاس باشا يلقي تسهيلا ملحوظا من الجهات صاحبة الشأن ، وهذه الجهات المصرية لا تخفى رغبتها فى أن ينجح النحاس باشا وقد قام النحاس باشا من جانبه بخطوات طيبة فى زيارته لضريح الملك فؤاد ، وأذاعته فى الراديو قبولت بتقدير طيب وقد تشرف الوزراء جميعا بمقابلة الملك يوم عيد ميلاده على الرغم من أن هذا تقليد يحدث لأول مرة فيما نعلم .

وتنشر الاثنين فى صفحتين مقالا لكريم ثابت بعنوان « فى حضرة الملك » .

أما المصور) فقد نشر في الصفحة الأولى من عدده الصادر في ١٣ فبراير ١٩٤٢ صورا لاجتماع مجلس الوزراء الجديد كما نشر أيضا تعليقا على الخطابين المتبادلين بين النحاس ولامبسون وصورة في أكثر من نصف صفحة عن فاروق الأول ملك ورمز الدولة والأمة ، وكلمة تكاد تقول أنها رد ، على ٤ فبراير ١٩٤٢ .

كما نشر المصور أن سير مايلز لامبسون توجه الى دار رئاسة الوزارة ، عقب تأليف النحاس باشا لوزارته الخامسة لتهنئة النحاس باشا في الصباح ، وبعد الظهر اتجه أيضا الى النادي السعدي لمقابلة النحاس باشا فلما سأل الصحفيون عن سبب هاتين الزيارتين أجاب أنه قدم ليكرر التهنئة للرئيس فحياء الجمهور المحتشد أمام النادي السعدي فهتف السفير باللغة العربية : « لتحييا مصر » .

وفي المصور - أيضا - اشارة الى أن الوزراء ، في الوزارة الجديدة هم جميعا أعضاء وزارة النحاس باشا السابقة بل وكل منهم في نفس الوزارة التي كان يشغلها ولم ينقص من وزارة النحاس السابقة سوى محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ وواصف غالى باشا المتغيب في أوروبا وقد أستعيض عن محمد محمود خليل بعضو الوفد كامل بك صدقي . وفي العدد التالي من المصور - ٢٠ فبراير - حديث عن دنيا الانتخابات وعن خطبة النحاس باشا في عيد ميلاد الملك وعن كلمة الشيخ المراغي ، التي قال فيها : أن أعداء الوطن كثيرون فمن الحكمة ألا يكون المصري آلة تسخر بحسن نية لأعداء الوطن ، وأن ما حدث وان كان بحسن نية إلا أنه كان ضارا بمصلحة البلاد » .

وكان النحاس باشا قد أسند منصب مدير الأمن العام الى محمود غزالي بك وكان محمود غزالي قد أحيل الى المعاش عام ١٩٣٨ في عهد وزارة محمد محمود باشا وكان النحاس قد ، أقام حفلة كبرى في سراي وزارة الخارجية تكريما لرجال السلك السياسي الأجنبي تصدرها سير مايلز لامبسون وعقيلته .

وفي العدد التالي - ١٩٤٢/٢/٢٧ - نشر المصور على صفحة غلافه الأول صورة للامبراطورة فوزية بمناسبة عودتها الى مصر ، لأول مرة بعد زواجها من محمد رضا بهلوي شاهنشاه ايران ويولى المصور أهمية - في هذا العدد - لأمين عثمان باشا بمناسبة صدور أمر ملكي بتعيينه رئيسا لديوان المراقبة ويتصدر الموضوع الخاص بأمين عثمان كلمة له قال فيها : كل من يعرف النحاس باشا يمتلئ حبا له وإعجابا باخلاصه وقد قلت - أمين عثمان بالطبع - للمرحوم محمد محمود باشا : اننى أحبك . ولكن أحب النحاس باشا أكثر منك وإذا كان لا بد أن أترك أحدهما ، فأننى أتركك انت ، ولا أترك النحاس باشا » . وفي نفس العدد أيضا : اشارة الى أن أعضاء الوزارة « النحاسية » الحاضرة هم نفس أعضاء الوزارة النحاسية الرابعة التي أقيمت من الحكم في

آخر ديسمبر ١٩٣٧ وان الوزارة الحاضرة تسير على اعادة كل ما كان عليه في عهد الوزارة النحاسية الرابعة لرد الاعتبار للموظفين الذين فصلوا أو نقلوا الى وظائف أخرى وان زائرا بريطانيا كبيرا ألتقى بالدكتور أحمد ماهر وعبر له عن تقدير الحليفة وممثل الحليفة له ، ومدى ما يحفظون له من صداقة ، كما أن هذا الزائر البريطاني الكبير شرح للدكتور أحمد ماهر بعض الظروف التي أحاطت بالأزمة الأخيرة وكانت زينب الوكيل حرم النحاس باشا قد زارت الملكة فريدة في عابدين وخرجت متجهة الى الباخرة محاسن حيث أقام النحاس باشا وأسرته ، وعبرت - كما يقول المصور - عن عطف الملكة عليها ، وأشادت بعذب حديثها وشخصيتها ولقد قضينا بحضرتهما - زينب الوكيل - وقتا من أسعد أوقات العمر . وكان أول احتفال يقام في الباخرة محاسن ذلك الذي أقامته زينب الوكيل احتفاء بالعام الثالث لميلاد مصطفى نجل خليل بك الجزائر ، ابن شقيقتهما . و .

هذا هو « الجو » الذي سيطر على الدوائر السياسية والحزبية والصحفية في أعقاب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بل هذا ما كان يبدو على السطح !
أما ما كان يجرى تحت الأرض فهو شيء آخر .

نظرة سريعة الى تقارير الأمن العام ، التي سجلت بعض التحركات الحزبية في أعقاب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، تشير الى تقرير قدمته حكومية بوليس مصر - القسم المخصوص - ٨٤ سرى جدا الى مدير ادارة الأمن العام ، بوزارة الداخلية ، جاء ما يلي : اتصل بي ، ان الحزب الوطني اجتمع أخيرا برئاسة حافظ رمضان باشا وأعد مذكرة مستفيضة ، عن مركز مصر السياسي والاعتداء الذي أصابه من انجلترا بتدخلها المسلح الخ ، زيادة على التدخل الفعلي في سياسة البلد الداخلية ، وعدم احترام الحكومة لأي قانون أو دستور كما حدث في القبض على رفعة على ماهر ، الخ ، وانكر الحزب المعاهدة ، وقد أرسل بهذه المذكرة الى القصر ، ورفعة النحاس باشا ، كما بعث صورا منها لسعادة وزير أمريكا المفوض ، ووزير السويد والقائم على مصالح روسيا في مصر ، ولم يبعثوا بها للانجليز لأنهم لا يريدون الاعتراف لهم بأى صفة فضلا عن أنها ضلهم .

كما أن دولة اسماعيل صدقي باشا أعد مذكرة سياسية في الموضوع وبعث بها الى القصر ، وسمعت انه أعطى منها نسخة لسعادة عبد السلام الشاذلي باشا لتكون سلاحا له في البرلمان ، عند نظر استجوابه به .

وقد حاول حافظ رمضان باشا والدكتور أحمد ماهر ، والشوربجي بك حمل رجال الجبهة على امضاء مذكرة تضمنت انكار المعاهدة واعتبارها ملغاة نظرا للاعتداء على مصر ، وتدخلها في شئوننا الداخلية الى غير ذلك من ضروب

التدخل ، وفرض المشيئة ، غير أن الخطأ لم تنجح ، لأن بعضهم كسعادة حافظ عفيفي ، والشمسي باشا لم يقبلوا على توقيع مثل هذه الوثيقة وعلى هذا أخفقت الفكرة ، وهذا لديكم للاحاطة وتفضلوا بقبول فائق الاحترام « من حكمدار بوليس مصر » .

وقد نشر د. عبد العظيم رمضان ، هذا التقرير كما نشر تقارير أخرى مشابهة ، تحت عنوان : صورة من تقارير الأمن العام ، التي تسجل حركات خصوم الوفد بعد حادث ٤ فبراير .

ومن تقرير بعث به رئيس المباحث في مديرية الغربية ، الى مدير الغربية ، عن نشاط الهيئة السعدية ، جاء فيه ما يلي : لاحظنا نشاطا قد بدأ على بعض أعضاء الهيئة السعدية ، بطنطا وهم الشيخ محمد حبيب والأستاذان : محمود منتصر ، وصبرى فرحات المحاميان فوضعوا تحت الرقابة الدقيقة ، وأمس وصل لعلهم أنهم قد اعتزموا القيام بدعاية بتوزيع بعض المطبوعات المثيرة ، والتي طبعت على أثر تولى الوزارة الحاضرة الحكم والتي تحمل عنوان الهيئة السعدية ، وانهم سيحملون بعض هذه المطبوعات في حافظة فقامت بعمل الترتيب اللازم ، لضبط هذه المطبوعات ، واحباط هذه الحركة ، وفي الساعة التاسعة والنصف مساء ، شوهد هؤلاء الثلاثة ، يتبعهم ثلاثة آخرون من كتبة مكاتبهم يسيرون بميلان القنطرة ، وكان يحمل أحد هؤلاء الكتبة الحافظة ، فأجرينا ضبطها وقد وجد بها منشورات الهيئة السعدية ، وبيانها التي قامت بطبعها هذه الهيئة على أثر تولى الوزارة الحاضرة الحكم ، وهي عبارة عن ٢٢ نسخة من صورة الاحتجاج ، الذي أرسله سعادة رئيس الحزب ، الى سعادة السفير البريطاني ، وسبق ان أرسلت نسخ كثيرة من هذا المنشور بطريق البريد مصدرة من مصر بتاريخ ١٢ فبراير الماضي بخطابات شخصية ، لكثيرين من طنطا ، كما ضبطت بالحافظة صورة من بيان الهيئة السعدية ، ونسختان من منشور آخر مطبوع بالرونيو بروح ومعنى بيان الهيئة السعدية » .

ويقول التقرير : بلغت الحادثة للنيابة فتولت التحقيق ، كما قامت بتفتيش منازلهم ومكاتبهم ، وعشر بمكتب الأستاذ صبحى فرحات على خمس وعشرين نسخة من صورة الاحتجاج و ٨٥ نسخة حديثة الطبع ، كما ضبطت صور مطبوعات أخرى قديمة ، عن بيان سعادة الدكتور أحمد ماهر باشا ، بمناسبة انفصاله من هيئة الوفد و ٠٠ و ٠٠ وقد ادعوا أنهم يحتفظون بهذه المطبوعات للذكرى ، وأنكروا قيامهم بتوزيعها ، وانها وصلت اليهم بطريق البريد و ٠٠ و ٠٠ وقد أخلت النيابة سبيلهم ورفعت الأوراق لسعادة النائب العام » .

وعن نشاط حزب الأحرار الدستوريين جاء ما يلي في تقرير من حكمدار بوليس مصر : لما اجتمع المدعوون من الأحرار الدستوريين في منزل ابراهيم

دسوقى أباطة أخذ يحدثهم عن مقابله لرفعة النحاس باشا ، عندما قدم لرفعته خطاب الزعماء ، فى شأن اعتقال رفعة على ماهر باشا ، والمناقشة التى دارت بينه وبين رفعته ، وهى تلخص فى أن رفعة النحاس باشا ، أخذ يسرد ما هو منسوب الى رفعة على ماهر باشا ، من نشاط سياسى ، وتاليب طلبة الجامعة ، وغيرهم من الشبان ضد الديمقراطية ، وإن رفعته رفض اجراء أى تحقيق فى مسألة اعتقاله ، ويقول التقرير : بعد الغداء تناول المجتمعون شئون الحزب ، واعترض أحمد عبد الغفار باشا بشدة على الذين خرجوا على قرارات الحزب ورشحوا أنفسهم فى الانتخابات ، واعترض بعض الحاضرين على قبول هيكل باشا لعضوية الشيوخ بعد بطلان المرسوم الملكى فرد دسوقى بك أباطة بأن تعيين هيكل باشا ، كان بأمر من السراى ، وإن الوزارة كانت تعارض فى ذلك كثيرا .

أما نشاط الاخوان المسلمين من وجهة نظر حكمدارية بوليس القاهرة فقد تركز فى النقاط التالية :

توجه أربعون شخصا من الاخوان المسلمين الى محطة السكة الحديد بالاسكندرية لاستقبال الشيخ حسن البنا ، ولكنه لم يحضر ، فظنوا أنه سيحضر بالسيارة فاتجهوا الى دار الجمعية فى شارع التتويج رقم ٥٩ وانتظروا بها ، وبلغ عدد المنتظرين ٨٠ شخصا تقريبا ، وفى الساعة الواحدة والثلاث بعد الظهر حضر الشيخ حسن البنا .

وتحدث الشيخ حسن البنا عن الأسباب التى حملته على التنازل عن الترشيح لعضوية مجلس النواب ، وقال لهم : أن ما سيقوله من الامرار الخاصة بالاخوان المسلمين دون سواهم ، ولا يجوز اطلاق الجمهور عليها . وقال الشيخ حسن : ان ما دفعه الى الترشيح لمجلس النواب عن دائرة الاسماعيليه هو العمل على تحقيق مبادئ الاخوان المسلمين ، ورفع صوتهم فى البرلمان ، وأنه لم يكن يذاع خبر ترشيحه حتى اتصل به عبد الواحد الوكيل بك صهر رفعة النحاس باشا ، وتكلم معه فى موقف الاخوان المسلمين وطلب منه الرجوع الى النحاس باشا لكى يكون رفعته على بينة من الأمر ، لأن رفعته لديه فكرة غامضة عن الاخوان .

وبعد أيام تلقى دعوة من رفعة النحاس باشا وتمت المقابلة فى فندق مينا هاوس ، وقد طلب النحاس باشا من الشيخ البنا ، أن يتنازل عن الترشيح ، ايثارا للمصلحة العامة والمصلحة الشيخ حسن شخصيا ، ان كان يريد الابقاء ، على جماعات الاخوان المسلمين فى مختلف البلدان ، فرفض الشيخ حسن ذلك ، وقال : انه يستعمل حقا من حقوقه الدستورية ، ولا يرى ما يمنعه من الترشيح ، وان كانت هناك موانع ، فانه يطلب بيانها لكى يتبين مبلغها من الصحة ، فضلا عن ذلك فان قرار الترشيح صدر من هيئة المكتب العام

لجماعة الاخوان المسلمين ، وأنه شخصيا ، لا يملك حق الرجوع فى ذلك فرجاه النحاس باشا أن يعمل على اقناع الأعضاء بالعدول عن ذلك ، وأن رفعته رأى أن يدعوه لينصح له بالتنازل وألا اضطر الى اتخاذ اجراءات أخرى يراها رفعتة قاسية ، ولا يرتاح اليها ضميره ولكنه حرصا على مصلحة البلد مضطر الى تنفيذها ، ولما استوضح الشيخ حسن البنا تلك الاجراءات قال رفعتة : انها حل جماعة الاخوان المسلمين ، ونفى زعمائها خارج القطر وتلك هى رغبة هؤلاء الناس « يقصده الانجليز » الذين بيدهم الأمر يصرفونه ، كما يرون ، ونحن مضطرون ، الى ان نحاربهم خصوصا فى هذه المسائل الفرعية ، وفى هذه الظروف العصبية ، لأنهم « يقدرون » على كل شيء ، وفى استطاعتهم ، ان شاموا ان يدمروا البلد فى ساعته ، وقد ترك رفعتة فرصة له للتفكير فى الرد ، وان تتم مقابلة أخرى فى هذا الشأن ، وقد عرض الأمر على هيئة مكتب الارشاد فلم توافق الأغلبية على التنازل ، ولكنه هو شخصيا وافق عليه ، لا خوفا من النفي ، ولكن حرصا على قيام الجماعة واستمرارها فى تنفيذ اغراضها .

وأخيرا - حسن البنا - استقر رأى على التنازل وتوجهت مرة أخرى لمقابلة النحاس بوساطة سليم زكى بك الذى بسط لرفعتة دعوة الاخوان ومدى انتشارها فى المدن والاقاليم وقد انهنز الشيخ البنا هذه الفرصة وطلب من رفعتة ضمانات بقيام الجمعية وفروعها وعدم الوقوف فى سبيلها ، وعدم مراقبتها والتضييق على أعضائها ، للحد من نشاطهم ، فوعده رفعتة بما طلب . ويقول التقرير : ان الشيخ حسن البنا لخص - فى نهاية حديثه - أسباب التنازل فقال :

- ١ - الحرص على قيام جمعيات الاخوان المسلمين فى مختلف البلاد .
- ٢ - كسب ثقة النحاس باشا بوصفه رئيس الحكومة وزعيم الأغلبية .
- ٣ - عدم الاطمئنان الى نتيجة الانتخابات خوفا من التلاعب فيستغل ذلك لتشويه سمعتهم .

وأشار الشيخ حسن الى الخطاب الذى وجهه الى النحاس باشا ونشرته الصحف على أثر التنازل فقال : ان سعادة عبد الواحد الوكيل بك تفاهم معه بشأنه ، وكان يريد ان يسجل فيه أن التنازل هو احترام لقرار الوفد بترشيح آخر ، وانه أعلن تأييد الوفد فى سياسة التعاون مع بريطانيا لتنفيذ معاهدة التحالف ، ولكن الشيخ البنا رفض هذا ، واكتفى بذكر فقرات من خطاب النحاس باشا وأن الاخوان المسلمين عون له فى سياسة الإصلاح الدينى والاجتماعى . وللحديث عن سياسة حكومة الوفد - حكومة ٤ فبراير ١٩٤٢ - بقية بل بقايا .

الفصل الثاني

تعيين حسين سرى باشا رئيسا للديوان الملكي مكافأة له على دوره (الآثم) فى مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢

سبق ان أشرنا الى بعض ما حدث فى قاعة محكمة الجنايات عند نظر قضية الاغتيالات السياسية - مقتل أمين عثمان باشا - وذلك عنلها وصف الأستاذ أنور حبيب وكيل النيابة المتراجع فى قضية حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بعبارات قاسية اهتزت لها السفارة البريطانية فى جاردن سيتى كما اهتزت لها تبعا لذلك أركان رئاسة الوزارة فى لاطوغلى .

وجاء الأستاذ محمود منصور النائب العام ، فى الجلسة التالية ، ليعلن - وفى بدايتها - ان العبارات التى وردت على لسان زميلى الأستاذ أنور حبيب ، لا تعبر عن رأى النيابة .

وقد أشرنا - فى الفصل السابق - الى ثورة المتهمين فى تلك القضية ضد النائب العام وضد تراجعه المشين عما قاله وكيله ، فى الجلسة السابقة .

وقد كان أشد المتهمين ثورة أنور السادات الذى قال ، وبالحرف الواحد موجها كلامه لرئيس المحكمة « أنا أفضل ان أشنق ألف مرة على ان أرى النائب العام يتراجع ويقف هذا الموقف غير المشرف » .

وفد كان موقف المتهم ، أنور السادات فى الجلسة من النائب العام ، موقفا وطنيا رائعا يعبر ، عن أصالة وطنية وعن جرأة نادرة قلما شهِدت مثله قاعات المحاكم المصرية .

ومن قاعة محكمة جنايات مصر انتقلنا الى ادارة الأمن العام بوزارة الداخلية حيث سجلت تلك الادارة فى تقاريرها بعض صور الغضب الشعبى لما حدث فى عابدين فى مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ .

واليوم ننقل من ادارة الأمن العام بوزارة الداخلية ، الى دار السفارة البريطانية فى القاهرة لنرى ما جاء فى تقاريرها الرسمية عما حدث فى

مصر بعد ٤ فبراير ١٩٤٢ وبعد ان آتم مصطفى النحاس باشا تشكيل وزارته الخامسة اتر وقوع ذلك الحادث الاليم .

ضمن الوثائق البريطانية - واعتمادنا هنا على ترجمة الأستاذ محسن محمد - البرقية رقم ٥٠٢ التى بعث بها السير مايلز لامبسون الى وزارة الخارجية البريطانية فى لندن بتاريخ ٥ فبراير ١٩٤٢ والتى جاء فيها :

١ - تلقيت صباح اليوم - ٥ فبراير - رسالة من أحمد ماهر رئيس مجلس النواب يحتج فيها بلهجة عنيفة على العمل ، الذى تم أمس بالإصرار على تشكيل وزارة يتولاها شخص اخترناه وقد وصف - أحمد ماهر - ذلك بأنه عدوان صارخ على استقلال مصر ، يتعارض مع نص المعاهدة ويعرض العلاقات بين الدولتين لخطر بالغ ، ولما كان قد تم توزيع هذه الرسالة على نطاق واسع فى نفس الوقت الذى تسلمتها فيه فانى لم أرد عليها .

٢ - بعد ذلك اتصل بى النحاس باشا وأبدى قلقا شديدا ، لهذه الخطوة وقد طلب - بالحاح - قبل أن يشكل الحكومة ، أن يتم تبادل رسالتين يجرى نشرهما ويؤكد أن تمسكنا بنصوص المعاهدة واعترافنا باستقلال مصر مع التأكيد بعدم التدخل فى الشؤون الداخلية وبناء على ذلك فقد تبادلنا الرسالتين التاليتين « وقد سبق لنا نشر الرسالتين فى فصل سابق » .

وفى برقية أخرى بتاريخ ٧ فبراير ١٩٤٢ ، حملت رقم ٥١٦ بعث بها لامبسون ، الى وزارة الخارجية جاء فيها : فضل أمين عثمان ، بعد أن طلب نصيحتى ، أن يرفض تولى احدى الوزارات وأن يقبل تعيينه سكرتيرا عاما ، لمجلس الوزراء ، حيث سيكون أكثر نفوذا ، وأكثر افادة لنا باعتبار انه سيكون ظلا ملازما للنحاس .

وفى برقية ثالثة تحمل رقم ٥٢٥ ، بتاريخ ٧ فبراير ١٩٤٢ ، يقول السفير البريطانى : قمت صباح اليوم - ٧ فبراير - بأول زيارة رسمية للنحاس كرئيس للوزارة وقد وجدت صعوبات كبيرة فى الدخول الى مبنى رئاسة الوزارة ، أو الخروج منه بسبب جموع أنصاره المتظاهرين المتحمسين حول المبنى وقد دارت المناقشات بصفة رئيسية حول المسائل العامة ولكنى أشرت الى الحاجة العاجلة للقضاء على الأسباب الأصلية لمتاعبنا : قال لى النحاس باشا أنه عاجل بالفعل مسألة المراعى والأزهر وقال انه يقدر الحاجة الى مواجهة على ماهر ، ومثل هذه العناصر الشريرة بما فى ذلك محمد محمود خليل وكذلك مواجهة القصر ولكنه يفضل التعامل بطريقته الخاصة ، مع الملك ، وأيضا مواجهة مشكلة تسخّل القصر بصفة عامة ، قلت - لامبسون - للنحاس - « اننى أوافق على ذلك ومستعد لمساعدتك اذا واجه صعوبات » .

وقد أفاض في الحديث عن تصميمه على الاخلاص للمعاهدة في كل جانب من جوانبها ، وأن يجمع الصفوف بصلابة وراه وطلب تبليغهم - أي وزير الخارجية البريطانية - تحياته الحارة .

ويقول لامبسون أيضا في برقيته : حدثت بطبيعة الحال التهديدات المعتادة باستخدام العنف ضد النحاس وضدى ولكن هذا كان متوقعا وقد تم اخطار البوليس .

وفي برقية أخرى أرسلت الى وزارة الخارجية البريطانية من السير مايلز لامبسون بتاريخ ٩ فبراير ١٩٤٢ وبرقم ٥٣٢ ، جاء ما يلي :

١ - بناء على تعليماتى توجه سكرتير البعثون الشرقية الى أحمد ماهر يوم ٧ فبراير وبلغه انى لم أستطع أن أتحدث اليه بشأن الأزمة الأخيرة ، بسبب تتابع الأحداث بسرعة ونظرا لموقفه الودى المسئول فى الماضى فانى أرجو أن يقدر الاجراء الأخير الذى اتخذناه وفرضته الظروف وقد أجاب أحمد ماهر ، ان سياسته تجاه موقف مصر فى هذه الحرب لا يزال كما هو ، ان من رأيه حتى الآن ان انتصار بريطانيا فى الحرب أمر أساسى ، بالنسبة لحياء مصر ، وسيواصل استخدام نفوذه ، لمساعدتنا على القيام ، بجهودنا فى الحرب وهو يعتبر ، اننا ارتكبنا خطأ خطيرا فمع ذلك فانه يستطيع أن يدرك انه تحت ضغط الحرب بسبب لهفتنا على وجود مركز مستقل لنا فى مصر فائنا قد نمضى فى عمليات عنف رغم ان هذه العمليات ليس لها ما يبررها - فى رأيه - على أنه سيكون من الصعب جعل أتباعه ، الذين ليست لهم هذه النظرة الفلسفية - يرون الأمور من هذه الزاوية ، ومهما كان العذر الذى يمكن أن يقدمه بالنسبة لنا ، فانه يرى أن ليس هناك أى عذر بالنسبة للنحاس باشا لقد أهان النحاس باشا الانجليز فى خطبة العامة ، ووافق مع الزعماء الآخرين فى اجتماعات القصر على أن طلبنا يمثل تدخلا لا مبرر له ، ومع ذلك ، قبل الحكم تؤيده الحراب البريطانية ، ان هذا أمر لن تنساه البلاد ، أن تبادل الخطابات بين النحاس وبينى لا يمكن أن يفسر الحقائق الواضحة التى سوف تستخدم ضد النحاس بصفة مستمرة .

ونمضى البرقية قائلة : أشتار مستر سمات الى أن الملك طلب من النحاس باشا تولى الحكم ، بعد الاجراء الذى اتخذناه بصفة خاصة وسأل أحمد ماهر : ماذا كنا نفعل ، لو ان النحاس رفض تولى الحكم ؟ وأجاب مستر سمات ، أن مثل هذا الطريق المسدود ، كان سيؤدى الى تعقيدات خطيرة .

وقد كرر أحمد ماهر فى عدة مرات أن سياسته السابقة فيما يتعلق بالحرب ، لم تتغير نتيجة هزم الأحداث ، وكانت المناقشة ودية للغاية وأعطت الانطباع ، بأن غيظه موجه الى النحاس باشا أكبر مما هو ضدنا .

ويقول لامبسون : « انى أمل ، ان يكون هذا الاتصال ، قد أفاد فى منع أحمد ماهر من الخروج ، للعمل ضدنا على طول الخط على الرغم من انه وحزبه يتخذان حتى الآن موقفا عتيقا ضد تدخلنا وضد النحاس باشا » .

ويكتب سير مايلز لامبسون الى حكومته طالبا منها أن توزع الى صحيفة الناييمز ، البريطانية والى الاذاعة البريطانية B.B.C. لتقدم تعليقا على عودة الوفد الى الحكم يقول فيه : « ان الانجليز يتفاوضون أيضا مع السعديين والأحرار ، لاختلاصهم ، لمعاهدة ١٩٣٦ أثناء اشتراكهم فى الوزارة الأخيرة ويطلب أن نذكر بالتحديد أسماء أحمد ماهر ، وهيكىل ، والنقراشى وسرى ، وحسن صادق ، ويطلب السفير عدم ذكر اسم على ماهر ، أو محمد محمود ، أو اسماعيل صدقى لأن مصالح هؤلاء أو مشاعرهم كانت مع ألمانيا ، أو إيطاليا » .

وفى برقية أخرى يلخص السفير البريطانى لوزير خارجيته ما دار بينه وبين النحاس باشا من حديث فى إحدى المآدب وكيف انه أرسل للنحاس يحدد تحفظه من أجل ابعاد على ماهر فوراً وأن النحاس باشا قد أكد له موافقته على هذا الاجراء ، ولكن المسألة - كما قال النحاس باشا - مسألة توقيتية ، وأنه يريد أن يدعم مركزه بدرجة أقوى . أولا ، ويقول السفير البريطانى أنه قال للنحاس باشا انه سمع منه - من النحاس - ان المسألة عاجلة ولا تحتاج الا الى أيام قلائل ويقول السفير انه ذكر للنحاس ما سمعه عن على ماهر ، دون أن يكشف مصدره وهو حسين سرى وان النحاس طلب وقتا وانه ربما يستطيع أن يرتب الأمر بعد لقاءين مع فاروق .

ويقول لامبسون : « ونظرا لأننا كنا نتحدث بالقرب من الملك فانتى لم أستطع أن أواصل بالمحاج على هذه النقطة فى ذلك الوقت ، ولكنى سأواصل ذلك ويقول سير مايلز لامبسون ان النحاس باشا - كما ذكر له - يشك فى أن حسن نشأت باشا سفير مصر فى لندن يدبر مؤامرات خبيثة ، وخاصة ضد لامبسون فى لندن وهو لن يدهش اذا كان القصر يرسل برقيات الى نشأت من وراء ظهره واقترح النحاس باشا وضع حد لذلك » .

ويذكر سير مايلز لامبسون . ان النحاس باشا قد طلب منه عدم الاهتمام بأى شىء يصل الى وزير الخارجية البريطانية أو الى أى عضو بحكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا ، الا عن طريقه - النحاس باشا - أو عن طريق وزير الخارجية المصرية وقد ألمح النحاس باشا - كما يقول لامبسون - الى أن نشأت باشا يحتمل ان يتآمر مع شخصيات هامة فى لندن وان كان النحاس باشا كما يقول لامبسون لم يحدد الأسماء .

وقد كانت بريطانيا تفضل ارجاء اجراء انتخابات جديدة ، وكانت هناك مباحثات سابقة قد دارت بين النحاس باشا وبعض زعماء الأحزاب حول تأجيل

الانتخابات اذا ما رأس النحاس باشا وزارة ائتلافية أو وزارة وفدية ، وكانت هذه المباحثات قد حدثت قبل حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، غير ان النحاس باشا بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وبعد ان شكل الوزارة الوفدية الجديدة ، أصر على اجراء انتخابات جديدة وعلى عدم اعطاء الأحزاب الأخرى « الحزب الوطنى ، الهيئة السعدية ، الأحرار الدستوريين وغيرهم ، أكثر من سبعين دائرة فقط » . كانت بريطانيا ترى ان اجراء انتخابات جديدة أمر يدعو الى الأسف ، ولكنها ما لبثت ان وافقت ، على اجراء انتخابات جديدة ، وتقول إحدى برقيات السفارة البريطانية الى وزارة الخارجية فى لندن انها طالبت بتخصيص مقاعد ، لنواب المعارضة ، أى لا يرشح الوفد أعضاء فى هذه الدوائر وتترك للأحزاب المعارضة – الأحرار الدستوريين والسعديين – بلا منافسة وفدية ويوافق النحاس باشا على تخصيص ٢٥٪ من المقاعد ، للمعارضة ولكن النحاس باشا – فيما بعد – أصر ، على ان يرشح الوفد رجاله فى تلك الدوائر أيضا .

وسجل سير مايلز لامبسون موقف النحاس باشا فى برقية رقم ٥٥٧ على النحو التالى : عدل النحاس باشا عن تخصيص دوائر ، لأحزاب المعارضة مع انه سبق ان وافق على ذلك ويقول السفير ، ان النحاس باشا قال له – للسفير البريطانى – انه كان مستعدا لذلك قبل الآن أما الآن فأنى – أى النحاس باشا – أرفض لقد هاجمنى زعماء المعارضة فى اجتماعات القصر وهم يقولون فى كل مكان انى جئت على الحراب البريطانية » .

ويقول سير مايلز لامبسون أن النحاس قال له : كل ما أعددكم به ان تكون الانتخابات حرة ولن تكون هناك خطب ، أو منشورات ، عداوية ضد حليفة مصر بريطانيا العظمى !

كما يقول سير مايلز لامبسون فى برقيات أخرى ، أن النحاس باشا عقد العزم ، على ان تهزم العناصر المؤيدة للمحور ، فى الانتخابات .

وفى برقية أخرى يقول السفير البريطانى أن النحاس باشا ذكر له – للسفير البريطانى – أن الخطوات ستتخذ لمنع إعادة انتخاب اسماعيل صدقى ، رئيس وزراء مصر السابق :

ومن السفارة البريطانية ووثائقها تنتقل الى مذكرات سير مايلز لامبسون ، لننقل عنها بعض ما ذكره لامبسون ، عما جرى بعد ٤ فبراير ١٩٤٢ .

فى مذكرات لامبسون – ترجمة الأستاذ كمال عبد الرؤوف – انه فى اليوم التالى لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ طلبت حسين سرى باشا وسألته رأيه فيما جرى بالأمس وقال سرى باشا ان ما حدث كان لا بد منه وانه عندما استدعى ، الى القصر مع باقى الزعماء فى الساعة التاسعة والنصف مساء وشاهد القوات البريطانية والدبابات تحاصر القصر تأثروا كثيرا وقال سرى باشا ، ان الملك

نجا هذه المرة .باجوبة وان هذا هو الطريق الوحيد الذى كان يمكن سلوكه معه ، وان الملك المسئول عما حدث له وانه محظوظ ! قد ظل فى مكانه بعد كل ما جرى وسألت سرى باشا اذ كان الملك قد حكى لهم ما دار بيننا فقال انه لم يذكر لهم شيئا ووعدت سرى باشا ، ان اذكر له كل التفاصيل فى لقائنا المقبل وبعد ذلك ، استقبلت أمين عثمان باشا وطلبت منه أن يوحى للنحاس باشا بشيئين أريد أن يتحققا منذ البداية وهما : أن يحاول النحاس باشا تعيين حسين سرى باشا رئيسا للديوان وقلت ان حسين سرى باشا صديق مخلص لنا وانه يستحق هذا المنصب وأن وجوده فيه سيساعدنا كثيرا .

والشيء الثانى : اننى أريد ان ينقل حسين باشا ، من منصب رئيس الديوان الى منصب كبير الأمناء الذى يناسبه كثيرا فى رأى .

ووافق أمين باشا ، على نقل هذه المطالب الى النحاس باشا واقترح ان يوحى للنحاس باشا ، ان هذه التغييرات من تفكيره هو وليست صادرة من السفارة ووافقنى على ذلك وطلبت من أمين عثمان باشا أيضا ، أن يعمل النحاس باشا على التخلص من عبد الوهاب طلعت باشا وكذلك باقى الايطاليين الموجودين فى القصر وفى الحال وافق أمين باشا على نقل ذلك للنحاس باشا !! ويقول سير مايلز لامبسون بصراحته المعهودة فى مذكراته ، لقد ظل الموقف السياسى فى مصر ، أشبه بمقعد ذى ثلاث أرجل ، فقد كان القصر ، ثم السفارة ثم حزب الوفد ، وما دامت الأرجل الثلاث موجودة ، وتعمل فليس هناك خطر ، من حدوث ، أى انهيار ، أما اذا ضعفت احدى سيقان المقعد ، فانه سوف يهتز ويسقط فعلا وبمعنى آخر - لامبسون - فانا نستطيع ان نستخدم الوفد لكبح جماح القصر ، وفى نفس الوقت أيضا نستطيع أن نستخدم القصر ، لوقف شطحات الوفد .

وكان هناك حل آخر أمامى - أمام لامبسون - انه فى حالة ابعاد فاروق ، عن العرش كنت أفكر فى احلال الأمير محمد على مكانه وهو فى نظرى شخص رائع حقاً ولكن المشكلة ان صحته ليست فى حالة جيدة ، هكذا أخذت أفكر ، فى مصير علاقتنا فى المستقبل مع فاروق هل تعلم من درس ٤ فبراير شيئا يجعله لا يحاول أن يطعننا من الخلف مرة أخرى ؟ أم انه أصبح أكثر مرارة وحقدا علينا وانه سوف يتحين الفرصة مرة أخرى حتى ينتقم لما فعلناه فى يوم من الأيام ؟ ولا يترك لامبسون للأيام تجيب عن أسئلته ، ويتولى هو الاجابة اذ يقول : اعتقد ان فاروق سوف يحاول الانتقام فى يوم من الأيام !! .

ويقول د . محمد حسين هيكل عما حدث بعد ٤ فبراير ١٩٤٢ : ان الجماهير التى كانت تهتف الى الامام يا روميل انقلبته تحيى الوزارة الجديدة وتظهر من الابتهاج بولايتها الحكم بما أثار عجب الأجانب واعجاب السفير البريطانى والجمالية البريطانية بأسرها فقد دلت مظاهرات الابتهاج ، هذه على

ان للوفد من القدرة على توجيه المظاهرات ما يمكنه من أن يقلب المأساة عيدا ، ومن ان يحول التيار المتدفق المعادى لانجلترا فيجعل بين عشية وضحاها تيارا متدفقا يظهر انجلترا ، ولقد بلغ الأمر من ذلك ، أن ذهب سير مايلز لامبسون الى رئاسة مجلس الوزراء في زيارته التقليدية لرئيس كل وزارة جديدة فاستقبل الجمهور هذا السفير البريطاني بطل مأساة ٤ فبراير بترحيب وتهليل ، واكبار حتى لقد رفعوه على أكتافهم مبالغة في الحفاوة له ، بدأ أنصار الوفد يذكرون في كل مكان ان قبول النحاس باشا تأليف الوزارة نزولا على حكم الانذار البريطاني ، عمل وطني جليل قصده به رئيس الوفد انقاذ عرش مصر ، بل انقاذ استقلالها وما كان لجريدة من الجرائد ، أو لخطيب من الخطباء ، ان ينقض هذا الكلام أو يردده على أصحابه لأن الأحكام ، العرفية ، والرقابية على الصحف منعت كل كلام في هذا الموضوع ولأن النحاس باشا بادر حين الف الوزارة الى تأجيل البرلمان تمهيدا للحل فامتنع بذلك على أعضائه أن ينكلموا ، ولو انه لم يفعل لما استطاعوا الكلام في هذا الجو ، الذي نشره الانذار البريطاني في البلاد جو الارهاب العرفي الذي بلغ من الشدة ، والقسوة ، أعظم مبلغ .

ويقول د . هيكل : على ان الناس بدأوا بعد أيام يتناقلون الأحاديث عما وقع وبدأ بعضهم يتساءلون : هل أحسن الحرس الملكي اذ لم يقاوم القوات البريطانية حين حاصرها القصر ؟ وهل أحسن الجيش المصري المقيم على مقربة من القاهرة حين لم يتحرك ؟ وكأنما شعر العسكريون ان واجبه كان يقتضيهم أن يتحركوا وان كان لهم من العذر القائم ان رؤسائهم لم يصدروا اليهم أمراً بذلك ، وكان تساؤل الناس وشعور الجيش مدعاة لتحريك عواطف هؤلاء وأولئك .

وقد برزت هذه العواطف بوضوح يوم عيد ميلاد الملك في ١١ فبراير ١٩٤٢ - أي بعد خمسة أيام من تأليف الوزارة - فقد حرص الوفد يومئذ على تحريك العناصر ، الوفدية لتبدي من الابتهاج بهذا العيد بالقيام بسدل ستار على المأساة التي وقعت في ٤ فبراير وقد تحركت هذه العناصر بالفعل تهتف بحياة الملك وحياة النحاس باشا لكن جماهير تزيد اضعافا مضاعفة على هذه العناصر الوفدية وفرقة من الجيش ذهبت الى القصر واجتمعت في ميدان عابدين تحيي الملك في هذه المناسبة ، وتعلن في صمت ابلغ من كل كلام وكل هتاف عدم رضاها عما حدث وولاءها الصادق لصاحب العرش ، الذي وجه الانجليز اليه الانذار أن يعهد الى النحاس باشا بتأليف الوزارة أو يتحمل التبعة شخصيا ان لم يفعل .

بذلك انتشر - د . هيكل - بأن الوزارة ليست موضع رضا من الشعب وليست موضع رضا من صاحب العرش لكن هذا الشعور لم يغير من الواقع شيئا لقد كانت الحرب يومئذ في أدق مراحلها .

سنوات ما قبل الثورة ج ٣ - ٦٢٥

ويقول د. هيكل : لقد دأبت الحكومة الوفدية كلما تولت السلطان ، على أن تعصف بخصومها ، فتتكفل بالموظفين الذين تحوم الشبهة في ولائهم للوفد وتفصل العمد ، ومشايخ البلاد الذين لا يدينون بالوفدية ، ونشكل لجان الوفد في الأقاليم ولأعضاء البرلمان الوفديين سلطات الحكم كله يولون ويعزلون ويعاقبون ويشيرون وليس لرجال الإدارة إلا أن ينفذوا ما يطلبه رجال هذه اللجان ، وأعضاء البرلمان تنفيذه ، فإذا كان ذلك لا بد لهم حين يكون السلطان للدستور ، وللقانون ، فماذا عسى يصنعون والسلطان للحكم ، العرفي ولرئيس الوزارة والحاكم المطلق القائم ، على تنفيذ الحكم العرفي لذلك اضطرب معارضو الوفد وتوقعوا ألوانا من التكال لم يسبق ، لهم بمثلها عهد ، . .

ويروى د. هيكل : ما سمعه ، من عبد العزيز فهمي باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، عما ذهب إليه جماعة من رجال الحزب يحدثونه فيما يتوقعون ، أن يصيبهم من حكومة الوفد ، وعسفها وبطشها قال الرجل : لا تجزعوا الفلك ما « اتسمرش » ويقول د. هيكل انه سمع هذه الكلمة من عبد العزيز فهمي باشا تذكر لسماعها ما طالما سمعه وقرأه ، وقاله من قبلها ، الفلك دوار ، والدنيا دول ويوم لك ويوم عليك والدهر قلب وكثير غيره ، مما يجري في هذا المجرى لكن شيئا من هذه العبارات لم يأخذ بمجامع نفسى - هيكل - ما أخذت كلمة عبد العزيز فهمي فى هذا اليوم .

ويقول د. هيكل - وهذا بعض ما يرفع من شأنه أمام كثيرين أنا منهم - أن بعض رجال حزبه قد حرصوا على أن يتم التفاهم ، بينهم وبين الوفد حول الانتخابات ، إذا أردنا أن نخوض المعركة الانتخابية ، فى هذا الوقت المسمم بالأحكام العرفية ، البالغة فى تقييد الحرية وفى تهديد الأفراد والجماعات ، أعظم مبلغ ، وكنت - د. هيكل - أشعر أن السعى لائق تفاهم يتنافى مع كرامة حزبنا وأن الظروف التى تألفت فيها هذه الوزارة القائمة يجعل هذا السعى متنافيا مع كرامة الوطن ، لذلك اعتذرت فلم أشتكر مع الساعين فى مسعاهم ، وقد حاول بعضهم اقناعى بأن ما بينى وبين بعض ذوى النفوذ فى الوفد من حسن الصلة وفى مقصدهم مكرم عبيد باشا قد يكون ذا فائدة للحزب فاعتذرت مرة أخرى ثم توقعت ألا يصيب مسعاهم أى حظ من النجاح ، ويذكر د. هيكل أن إبراهيم بك الطاهرى قد قابل مكرم عبيد باشا وزير المالية وسكرتير الوفد ، وأنه حاول اقناعه بأن يترك الوفد للمعارضين ثلث مقاعد مجلس النواب ، يرشحون فيها من غير منافسة وأن مكرم باشا بلغه بعد محاولة من جانبه - جانب مكرم باشا - لاقتناع النحاس باشا بذلك ، أن رئيس الوفد متمسك بأن تزيد أغلبية الوفد على ثلاثة أرباع أعضاء المجلس ليضمن كل مشيئتها المقررة فى الدستور ومنها أغلبية الثلاثة أرباع التى يفرضها الدستور لاسقاط عضوية النائب بأية حجة تراها هذه الأغلبية وأن النحاس باشا لم يقبل أن ينزل عن رأيه فى هذا الأمر ، وقد رفض الأحرار الدستوريون النظر فى المسعى اقتناعا

منهم بأن النحاس باشا انما حرص على أن تكون له الأغلبية النى يسقط بها العضوية عن النائب حتى لا يجرؤ نائب على اتارة مسألة تضيق بها الحكومة وحتى لا يجرؤ نائب على أن يثير ما حدث فى ٤ فبراير من غير أن يتعرض لاسقاط عضويته فى المجلس وقال د. هيكل : انه اقترح على حزبه أن يطلب من النحاس باشا رفع الأحكام العرفية أثناء المعركة الانتخابية وفى حدودها فان هو فعل خضنا معركة الانتخابات وإن لم يفعل كان لنا رأى آخر ، وذهب ابراهيم دسوقي أباطة وأحمد عبد الغفار ليبلغا النحاس باشا قرار الحزب ، ورفض النحاس باشا المناقشة فيما طلبا فى حماسة ومن غير تردد ، وقرر الأحرار الدستوريون فيما بعد مقاطعة الانتخابات وكذلك قرر السعديون ورحب النحاس باشا بذلك بل كان من الطبيعى ، ان يقتبط به ..

وأرسل أحمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية - رسالة الى النحاس باشا ، وكذلك فعل د. هيكل باسم الأحرار الدستوريين - وتولى النحاس باشا الرد على الرسلتين ، وقد جاء فى رسالة د. أحمد ماهر باشا للنحاس باشا : أنه منذ ان وليت الوزارة الوفدية الحكم . لم يسمح لأحد من معارضيه أن يعلن رأيا أو يصحح واقعة أو يناقش بيانا مما تعرضتم له وجعلتم الصحف جميعا ، وقفا على نشره بحكم الرقابة الصحفية ، ويذكر أحمد ماهر النحاس بما كان من اعتراضه الشديد واحتجاجة اللائم على آثار الحكم العرفى ورقابة الصحف فى حرية الرأى مع ما كان مباحا من نقد لأعمال الحكومات المختلفة فاذا كان هذا هو أمر الحكومة السابقة معكم فى عهد الحكم العرفى . ولم تكن هناك انتخابات لها ولا أحداث جسام كالتى وقعت بالبلاد أخيراً ورأيتم يومئذ أن ما سمح لكم به غير كاف أفلا يكون من واجب العدل عليكم أن تسمحوا ، اليوم ، لغيركم بمثل ما سمح لكم به ؟ »

وقال د. أحمد ماهر : لقد أخذت حكومتكم من أول يوم لها توجه الرأى العام الوجهة التى تراها صالحة للدفاع عن وجودها ، وموقفها واستعملت فى ذلك كل وسائل النشر ، والدعاية من خطابة وكتابة ، وكيفت الوقائع ، وصورتها ، على غير حقيقتها ، وعبتا حاولت الهيئات السياسية المختلفة بفضل الحكم العرفى ، والرقابة على الصحف أن تجد منفلا تطل منه برأيها على الجمهور هذا الجمهور المدعو لاختيار نوابه فى الأيام القليلة المقبلة ، والذي لا يمكنه أن يختار وليس أمامه غير رأى واحد ، يعلن وينادى ، أما بقية الآراء فمكتومة ..

ويقول د. أحمد ماهر :

وأراني فى غنى عن التذكرة بأنه لم تجر انتخابات عامة فى بلد من بلاد العالم تحت الحكم العرفى ، فاذا طالبنا بذلك فانما نطلب حقا طبيعيا تواضعت عليه الأمم جميعا بلا خلاف .

على أنه لا يفوتني أن ألفت نظركم الى بوادر العدوان التي وقعت من أنصاركم على معارضكم جهرة في وضوح النهار وخفية في غسق الليل ، يرتكبون عدوانهم تحت نظر البوليس وهو لا يتحرك لنجدة من يعتدى عليه حذرا من سلطان الحكومة وشعورا بأنها لا تقصده جديا الى منع ذلك .. ومهما يكن مبلغ ضبط المعتدى عليهم لشعورهم ، فانهم والحالة هذه ملزمون بالدفاع عن أموالهم وأنفسهم فتسود الفوضى نتيجة لتدخل الحكومة عن حماية القانون ، وهو ما لا يرضاه لبلده ذو قلب أو ضمير ..

ولرفعتكم أن تسألوا عما وقع من عدوان مساء أمس على منزل حضرة عبد الحميد البنان بك نائب الجمالية السابق وما حدث ويحدث كل يوم من عدوان مثله وشر منه على سواه في غير جهة كالجيزة وغيرها .

إذا كان هذا يقع الآن قبل المعركة الانتخابية وفي عاصمة البلاد ، فلنا أن نسائل أنفسنا ماذا عسى أن يقع في الريف ، خصوصا يوم يشتهه التنافس بين المرشحين ؟ !

من أجل ذلك أرى واجبا على أن أبادر الى طلب رفع الأحكام العرفية في كل ما له علاقة بتوجيه الرأي العام في الانتخابات وفي اجرائها وأرجو أن تعلنوا ذلك من الآن ، ليجد كل مواطن فرصة لأداء واجبه والتمتع بحق من أقدس الحقوق العامة ، ..

والجدير بالذكر ، أن كلا من خطاب الدكتور أحمد ماهر والنحاس باشا ، قد خلا حتى من كلمة التحية التي يستهل بها - عادة الخطابات - وإن كان كل من الخطابين قد انتهى بالعبارة التقليدية ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

فماذا قال النحاس باشا في رده على د . أحمد ماهر ١٩

يقول النحاس باشا تلقيت كتابكم الذي طلبتم فيه رفع الأحكام العرفية في كل ما له علاقة بتوجيه الرأي العام في الانتخابات مستندين الى ما كان من اعتراضنا الشديد واحتجاجنا المتصل ، على آثار هذه الأحكام وعلى رقابة الصحف خاصة وهي مقارنة واضحة البطلان تناسيتم فيها أنني كنت أنكر باسم الأمة مجلس نوابكم ، الذي أهدر فيه ميثقتها ، وزيفت بالوسائل المعروفة ارادتها تزييفا قضى على كل معنى ، للحياة النيابية ، والحكومة الدستورية وكانت الأحكام العرفية ، والرقابة الصحفية تتخذان ذريعة لتدعيم الانقلاب وتوطيده ، وتثبيت أغلاله في أعناق الأمة فلا تستطيع معها حراكا أو منها فكاكا .

ويشير النحاس ، الى تحذيراته السابقة والى ارتطام البلاد بكارثة عظمى لم يكن يعلم مداها الا الله ، والى فضل جلالة الملك المعظم ، بأن عهد اليه بتأليف الوزارة ، ويقول النحاس باشا مخاطبا د . أحمد ماهر باشا : لو كنتم ممن ينصفون لأرحتم أنفسكم وأقررتم بأخطائكم واعترفتم بالفضل لذويه ، ولكنكم

بدلاً من ذلك أمضيتهم في خطبتكم ، وأوغلتهم في سياستكم ، وأضاع زوال السلطان صوابكم فرحتهم تحاولون إيقاف الفتنة بعد أن أحمدها ، وتجديد الألفة بعد أن أزعجناها عامدين إلى تشويه الحقائق وتزييف الوقائع والتحريض على الإخلال بالنظام وتعكير الأمن العام في النشرات التي توزعون والاجتماعات التي تعقدون والدعوات ، التي تدعون ، عاملين على تعريض البلاد لكارثة أخرى قد تكون أبعد غورا وأعظم خطراً . و . و .

ويمضي النحاس باشا في اتهامه ، لخصومه السياسيين ثم يقول : لقد توافرت الأدلة لدينا على ما تدبرون فهل ترون أن نلغي عقولنا ، وننسى وطننا وننكر ماضيها فنعينكم على تحقيق أغراضكم الضارة بالبلاد باجابتكم إلى ما تطلبون . . . أننا اذن شركاؤكم في الفتنة . . . وزملائكم في العبث وحاش الوفد ، وحكومته أن يكونوا شركاء العابثين واخوان الأثمين » .

ويقول النحاس باشا : اني لا أميل إلى أن أطيل حواركم فيما ورد في كتابكم من التفصيلات فالأمة التي تعرفنا وتعرفكم لا يخدعها فينا ادعاء أو يجوز عليها افتراء » .

وينتهي النحاس باشا رده بقوله : دعوا هذا العبث الضار بأمن الوطن وسلامة الدولة ومستقبل البلاد ثم انتقموا بعد ذلك أعمالنا كما تشاءون ، وخوضوا في سيرتنا ، كما تشتهون تلاقوا سعة الصدر ورحابة الجناب . . . و . . . أما أن تطلبوا وقف الأحكام العرفية والرقابة الصحفية بعد ما بيناه فهو وحده دليل سوء النية وليس لنا من رد عليه الا الرفض المطلق الصريح . . .

ويرسل د . محمد حسين هيكل نائب رئيس الأحرار الدستوريين خطاباً إلى النحاس باشا يطلب منه وقف الأحكام ، العرفية في جميع الأمور المتعلقة بالانتخابات والغاء الرقابة على الصحف في كل ما يتعلق بالانتخابات وذلك ضماناً لحرية الحملة الانتخابية ، ولصحة الانتخابات . . .

ولا يرد مصطفى النحاس باشا على رسالة الدكتور هيكل باشا ، الطويلة ، الا ببضعة أسطر يحيل فيها د . هيكل ، إلى البيان الشفهي ، الذي أدلى به — أي النحاس باشا — إلى مندوبي الحزب اللذين قابلاه وإلى رده — أي النحاس باشا — على د . أحمد ماهر ! الذي تجدون نسخة منه على هذا » .

ونسى الزعماء مأساة ٤ فبراير وانشغلوا بانتخابات النواب وتعيين الشيوخ

حرصنا في الفصل السابق على أن ننتقل وببطء من حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، الى ما تلاه من أحداث جاءت نتيجة له ، وقد أسرنا الى بعض ما ورد في الوثائق البريطانية والى بعض ما جاء في مذكرات سير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى مصر عن بداية أعمال الوزارة النحاسية الخامسة وعن رغبة مايلز لامبسون فى تعيين حسين سرى باشا رئيسا للديوان الملكى خلفا لأحمد حسنين باشا الذى اقترح السفير نقله الى منصب كبير الامناء الذى يناسبه كثيرا .

والذى يمكننا أن نقوله ، تعليقاً على رغبة السفير البريطانى تلك : ان دور حسين سرى باشا فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، والذى لم يكن معروفاً من قبل ، قد افترض أمره بعد ما أوضحت الوثائق البريطانية الستار عن هذا الدور ، وبعد ما أكدت مذكرات سير مايلز لامبسون تواطؤ حسين سرى باشا مع الانجليز فى تلك المرحلة الهامة والخطيرة من تاريخ بلدنا .

وتأتى رغبة السفير البريطانى فى نقل أحمد حسنين باشا من منصب رئيس الديوان الملكى الى منصب كبير الامناء ، بمثابة تبرئة لأحمد حسنين باشا من تهمة التواطؤ مع لامبسون فى أيام ٢ ، ٣ ، ٤ فبراير ١٩٤٢ كما ادعى على ماهر باشا ، اللهم الا أن يكون السفير البريطانى قد استهلك حسنين باشا فى هذا الحادث فأراد نقله الى مكان آخر ، بعد أن لم يعد فيه فائدة لهم ، لىأتى بأخر يكون أكثر تلبية لمطالب السفير البريطانى التى لم تكن قد قلت بمجيء النحاس باشا ، وانما تضاعفت .

كما ان الوثائق البريطانية ومذكرات سير مايلز لامبسون قد أكدت ، - وبجلاء - وان كان الأمر ليس أبداً بحاجة الى أى تأكيد - خيانة أمين عثمان باشا لمصر ، وعمالته الدائمة ، والصريحة ، لبريطانيا !

والغريب ، بل والمريب ، انه بعد اكتشاف عمالة أمين عثمان باشا لجميع الزعماء في مصر ، ظلوا جميعا - وبدون استثناء - على علاقة طيبة به بل كان بعضهم يوسطه لدى النحاس باشا كما حدث في موضوع الانتخابات ، كما ان بعضهم كان يوسطه لدى السفير البريطاني ، لكي يضغط بدوره على النحاس باشا ، أغرب من ذلك كله تلك الهالة الضخمة التي ظلت الصحف المصرية - في الغالب - تحيط بها أمين عثمان باشا ، بعد حادث ٤ فبراير حيث نفول احداها مثلا الاتنين : لا ينكر أحد جهود سعادة أمين عثمان باشا في التوفيق وتنقية الجو ، وأمين عثمان محبوب من أكثر الزعماء ، وصديق لكل الأقطاب وهو غير « مصبوغ » بأى لون حزبي ولكنه قومي الا أن صداقته للوفد وللوفديين أقوى من صداقته لأى حزب آخر ، والسبب ، كما يقول هو ان النحاس باشا ، ومكرم باشا صاحباً فضل عليه ! .

وقه أنهينا الفصل السابق بذلك الخطاب الذى أرسله د . أحمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية الى النحاس باشا ، ورد النحاس باشا ، عليه ، وبالإشارة الى الخطاب الذى أرسله د . محمد حسين هيكل باشا نائب رئيس الأحرار الدستوريين الى النحاس باشا ورد النحاس باشا عليه ، ونبدأ هذا الفصل : بنشر رسالة د . هيكل الى النحاس ، ورد النحاس باشا لغرابية الخطابين :

قال د . محمد حسين هيكل فى رسالته الى مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء :

نذكرون رفعتكم أن الأحرار الدستوريين كانوا يرون - حين كانوا شركاء فى الحكم - ان الحرب المستعرة من حولنا . والأحكام العرفية القائمة بسبب الحرب فى بلادنا . يحول جوهما دون اجراء انتخابات عامة يتمتع فيها الناخبون بحقوقهم السياسية ، والا انتخابات لا تكون صحيحة الا اذا تمتع المشتركون فيها جميعا بهذه الحقوق وفى مقدمتها حرية كل حزب من الأحزاب وكل مرشح من المرشحين فى أن يشرح للناخبين وجهة نظره ويعرض عليهم الوثائق التى يستند اليها فى تأييد رايه .

ورأينا هذا يشاركنا فيه كل من يقدر الديمقراطية وحرية الانتخابات ولا أدل على هذا من الكتاب الذى بلغ به لورد اللنبى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٣ الى المغفور له الملك فؤاد حين كانت الأحكام العرفية البريطانية مفروضة على مصر ، وكان لورد اللنبى هو الحاكم العسكرى العام . فقد جاء فى الفقرة العاشرة من هذا الكتاب ما ترجمته :

« اننى على استعداد لوقف الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية . وذلك لاقامة برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية .. »

لكن رفعنكم رأيتم غير رأينا ، وفررتم اجراء انتخابات عامة فى هذه الظروف الحاضرة - ظروف الحرب والأحكام العرفية ، وصرحتكم بأن الانتخابات ستكون حرة . لم استصدرتم مرسوما بحل مجلس النواب ، وحددتكم يوم ٣٠ مارس المقبل موعدا للانتخابات . وما دام هذا رأى رفعتكم فنتيجته الطبيعية أن تزول كل عقبة تقف فى سبيل حرية الدعوة الانتخابية ليصبح الجو حرا للأحزاب والمرشحين كي يعقدوا فى حدود قانون الانتخابات ما يرون عقده من الاجتماعات ويذيعوا فى الناخبين بمختلف وسائل الاذاعة والنشر ما يرون اذاعته من الآراء ويعرضوا عليهم ما يرون عرضه من الوقائع والحوادث . وانما يكون ذلك بوقف الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية والغاء الرقابة على الصحف فى كل ما يتعلق بالانتخابات .

ورفعتكم لا ريب تقدرون هذا الرأى ونقدرون كما نقدر ان الناخبين لا يتسنى لهم اختيار نواب عنهم يملونهم تمثيلا صحيحا الا اذا عرضت عليهم الأمور عرضا كاملا من الجانبين اما أن يكون لأنصار الوزارة حرية الانتقال وحرية الكلام وحرية النشر وحرية النيل من خصومهم . بينما يحرم هؤلاء الخصوم من رد ما قد يوجه اليهم من التهم ومن بيان الحقائق للناس - فذلك ما تأباه قواعد العدل وما تفسد الانتخابات بسببه .

ويطلب د . هيكىل من رئيس الحكومة وقف الأحكام العرفية فى جميع الأدور بالنسبة للمصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية وكذلك الغاء الرقابة على الصحف فى كل ما يتحقق بالانتخابات وفى زمن الانتخابات فقط .

ويقول د . هيكىل : ان وقف الأحكام العرفية والغاء الرقابة على الصحف فى هذه الحدود أمران جوهريان هما اللبنة الأولى لحرية الحملة الانتخابية ولصحة الانتخابات وفى انتظار كلمة أو تصريح من مقامكم الرفيع باجابتنا الى هذا المطلب نرجو أن تتفضلوا .

ويكون رد النحاس باشا فى السطور التالية :

حضرة صاحب السعادة محمد حسين هيكىل باشا .

ردا على كتاب سعادتكم المحرر فى ١٢ فبراير ١٩٤٢ الذى تطلبون فيه وقف الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية ، وأن ترفع الرقابة على الصحف فى كل ما يتعلق بالانتخابات ، اتشرف بأن احيل سيادتكم الى بيانى الشفوى لحضرتى مندوبيكم اللذين قابلانى فى هذا الصدد ، وفى ردى على حضرة صاحب السعادة أحمد ماهر باشا ، الذى تجدون صورة منه على هذا . . وتفضلوا .

واستجدير بالذكر ، أن موضوع الانتخابات ومنذ صبيحة يوم ٥ فبراير ١٩٤٣ كان الشغل الشاغل للأحزاب المصرية التي تعودت ان تعطى الأولوية لموضوع الانتخابات ، على غيره من الموضوعات الهامة ، والخطيرة حتى فيما يتعلق بالقضايا المصرية ، كقضايا الاستقلال والتحرير.

وقد كان الاستعمار ورجاله في مصر ، قد تعودوا على ان يلقوا بالاحزاب المصرية بلقمة الانتخابات ، لينشغلوا بها عما عداها من الامور بالغة الخطورة. ففعل هذا في عام ١٩٢٣ ، عندما رأى تصفية ثورة ١٩١٩ نصفية كاملة ، وفعل هذا أيضا عندما التأم الأحزاب بعد « تصدع » كما قال أحمد شوقي وذلك في نوفمبر عام ١٩٢٥ ، وكان يمكن لهذا « الالتئام » تمكين الشعب المصري من حصوله على حقوقه كاملة من بريطانيا ، وفعل هذا الائتصاص ثورة الشعب بصفة عامة وشبابه بصفة خاصة في نوفمبر ١٩٣٥ ثم فعل هذا أيضا في أعقاب ٤ فبراير لينسى الشعب ما حدث في ذلك اليوم وتلتفت الأحزاب المصرية الى بعضها بدلا من ان تلتفت الى بريطانيا لتحصل منها على الأقل بوعد يتيح له جلاء القوات البريطانية من مصر عند نهاية الحرب ، كما كان الوفد المصري يطالب من قبل !

والذين شهدوا تلك الايام يذكرون جيدا ان كل الناس اصبحت وفدية وكان اسبق الناس في اعلان وفديتهم أولئك الذين وقفوا جهودهم طوال الاعوام الاربعة السابقة للنيل من الوفد ، ولتجريح زعمائه .

سرعان ما امتأل النادي السعدي بمرضى السياسة ، وهواة الترشيح للانتخابات ، كما خلت أندية الأحزاب الأخرى ، الا من أعضاء مجالس ادارتها بل ان الكثيرين من أعضاء مجالس ادارات الاحزاب تلك ، لم يكونوا - في كل حزب - وحدة واحدة ، بل كانوا منقسمين ، على أنفسهم بعضهم يدعوا الى التقرب من الوفد للحصول على نسبة محترمة من المقاعد ، وبعضهم يرفض هذه الصدقة ، من الوفد ، ويصر على الاحتفاظ بكرامة الحزب و... و...

وقد تألفت لجنة اتصال بين حزبي الاحرار الدستوريين والسعديين ضمت بعض اقطاب الحزبين : من السعديين ابراهيم عبد الهادي ، وحامد جودة وممدوح رياض ، ومن الدستوريين ، أحمد عبد الغفار ، عبد المجيد ابراهيم ، دسوقي أباطة وحفنى محمود ، ورغم اجتماع اللجنة أكثر من مرة الا أن مواقف كل من الحزبين ، في البداية لم تكن ابدا متفقة ، ذلك لان بعض قادة الاحرار الدستوريين كانوا يريدون الاتفاق مع الوفد المصري من وراء ظهر حلفائهم السعديين كرد على اتفاق السعديين مع علي ماهر ، من وراء ظهر الدستوريين ولكن قادة آخرين من الاحرار الدستوريين اصرؤا على الاتفاق مع السعديين فيما يتعلق بالانتخابات ذلك لأن اختلاف الحزبين المعارضين يضعفهما معا ، واتفاقهما يكتب لهما القوة .

وقد بلغ حسين باشا - كما روت الصحف - مكرم عبيد باشا ان الاحرار الدستوريين مستعدون ، للاتفاق مع الوفد نظير ١٩ دائرة فقط ، وقد بلغ قادة الاحرار الدستوريين مكرم عبيد باشا بان خشبة باشا لا يمثل الحزب ، وكان حماية السلام بين الأحزاب المعارضة والوفد أمين عثمان باشا ، وقد نقل أمين عثمان باشا الى الأحزاب المعارضة فكرة اصدار بيان تؤيد فيه الأحزاب المعارضة موقف الوفد الاخير وبذلك يصبح الاتفاق على تقسيم الدوائر امرا سهلا ، وقد بادر د . أحمد ماهر فرفض الفكرة ، حتى بدون مناقشتها .

وقد بلغ من نهافت المرشحين على الترشيح على مبادئ الوفد ان وصل عددهم الى ٢٢٠٠ مرشح كان من بينهم من حاربوا الوفد ، أيام كانت محاربة الوفد جواز المرور الى السلطان .

وظهر فى النهاية ان الاتفاق أصبح مستحيلا ، فاعلن السعديون والدستوريون مقاطعتهم للانتخابات وان كان بعض الدستوريين قد دخلوا تلك الانتخابات بوصفهم مستقلين ، وكذلك بعض السعديين وكان الأستاذ فكرى أباطة قد رشح نفسه فى دائرة منيا القمح ، على مبادئ الحزب الوطنى ورشح الأستاذ توفيق دياب نفسه فى تلك الدائرة غير ان الوفد ترك الدائرة للاستاذ فكرى أباطة الذى لم ينجح فى أول جولة وقد نجح فى الجولة الثانية وكان بيان الوفد بترك الدائرة للاستاذ فكرى أباطة نقديرا منه لفكرى أباطة وليس مجاملة له . كان - كما قالت جريدة المصرى فى ٢٦ مارس ١٩٤٢ - لرأى الوفد الحسن فى كفايته والحاجة اليه بعد ان تكرر فوزه بعضوية النواب فى أكثر العهود النيابية وبسبب سلوكه المستقيم فى المناقشات ترحب الى ان جريدة الوفد بقبول الوفد لأية معارضة ما دامت صالحة مستقيمة كريمة متوخية الخير ، والصواب وهذا هو ما نحسبه قد روعى فى ترك الدائرة للأستاذ فكرى أباطة وهو اعتبار سينزل منزلته الخليفة به من نفوس الناخبين ورجاؤنا - رجاء المصرى - ان يسفر جهد الزميل عن نجاح .

وكانت نتيجة الجولة الاولى فى الانتخابات ٢١٢ وفديا ، ٢٤ مستقلون واحزاب أخرى ٢٨ دائرة تعاد فيها الانتخابات فيصبح المجموع ٢٦٤ هى كل الدوائر الانتخابية لمجلس النواب .

وفى نفس اليوم ، الذى تنشر فيه الصحف نتائج الانتخابات فى المرحلة الاولى نشرت الصحف أيضا ان صاحب المعالي أمين عثمان باشا رئيس ديوان المحاسبة قد اقام فى ٢٥ مارس ١٩٤٢ - فى داره - مأدبة غداء حضرها قائد سلاح الطيران وقائد قوات جنوب افريقيا ، وقائد القوات البريطانية فى

القاهرة وخير الوقاية ، وفؤاد أباطة باشا ، وأحمد عبود باشا ، وعثمان أباطة بك ، الاستاذ محمد عسران عبد الكريم ، وعلى اسماعيل بك ومحمود الفلكي بك والاستاذ محمد حشمت وكبار موظفي السفارة البريطانية ! ولم أعرف حتى كتابة هذه السطور ، الصفة ، التي وجه بها أمين عثمان الدعوة الى هؤلاء القادة العسكريين الا كونه كان واحدا من كبار « البريطانيين » في مصر !!

وقد علقت صحيفة الاجبشيان جازيت على نتائج الانتخابات بقولها : لش كانت النتائج النهائية غير ميسورة ، لدينا ونحن نكتب هذه السطور - كان ذلك قبل اعلان النتائج النهائية للمرحلة الاولى من الانتخابات - فان في وسعنا - أن نقول ، ان المجلس الجديد فيما خلا حفنة من المستقلين وواحدا أو اثنين من أعضاء الحزب الوطنى ، المتطرفين سيكون وفديا في جملته ، وقد تبين من النتائج أن كثيرا من كبار الساسة غير المستقلين لم يفوزوا ، وهو ما يفسر الباعث الذى حمل المعارضة على الامتناع عن الاشتراك في الانتخابات فقد رفضوا ٦٦ مقعدا ، ولو انهم فشلوا في ادراك هذا القدر من المقاعد ، لكان موقفهم هدفا للسخرية .

وقالت صحيفة التيمس البريطانية : « ان مما ساعد الوفديين ان الحزبين الرئيسيين اللذين يعارضان الوفد وهما الحزب السعدى والأحرار الدستوريين قررا ، عدم الاشتراك في الانتخابات ولو فرض وقرر الحزبان دخول معركة الانتخابات فانهما كانا لا يستطيعان الفوز بعدد من المقاعد ، يزيد كثيرا على ما نالته المعارضة الاخرى وقد حرم الحزبان من أى تأييد واسع النطاق من جانب الشعب المصرى بسبب اشتراكهما في سلسلة من الوزارات كانت لا تمثل أكثر من أقلية يسيرة بل لسبب أهم من ذلك هو فشل السلطة المصريه فى العهود السابقة فى حل مشاكل أجور العمال ومشاكل التموين وقد دخل معركة الانتخابات ٩٤ محاميا ، و ١٦ طبيبا و ٧ صحفيين وقد ترك الوفد لكل من فكرى أباطة وبشارة نقلا دائرته ، فلم يرشح فيهما أحدا وكان من بين الصحفيين اللذين رشحوا انفسهم محمود ابو الفتح ، أحمد قاسم جودة ، وجلال الحمامسى ، وقد نجحوا جميعا .

وكان من بين الحزبيين ، اللذين خرجوا على قرار حزبهم بمقاطعة الانتخابات . . من السعديين على أيوب ، ومن الدستوريين عبد المجيد ابراهيم باشا ورشوان محفوظ باشا وعبد الجليل أبو سمره باشا وسيد خشبة باشا ، وقد أكد د . أحمد ماهر ان حزبه لن يتخذ أى إجراء ضد من رشح نفسه للانتخابات رغم ان قرار مقاطعة الانتخابات كان باجماع أعضاء الهيئة السعدية .

وفى أجواء الانتخابات أصدر النحاس باشا الحاكم العسكرى قرار بالافراج عن عزيز على المصرى باشا والضابطين الطيارين عبد المنعم عبد الرؤوف افندى ، وحسين ذو الفقار افندى وكان فى مقدمة المستقلين الذين نجحوا فى تلك الانتخابات ، عبد السلام الشاذلى باشا ، يس أحمد باشا ، جبرائيل تكللا باشا بدرأوى عاشور باشا ، عبد الله فكرى اباطة بك ، رينيه قطاوى بك ، الاستاذ سعد اللبان ، الاستاذ جلال حسين ، الاستاذ محمد عبد الرحمن نصير ، فؤاد أبو ستيت ، أحمد أبو ستيت ، أبو زيد تمام ، عبد القادر عبد المولى ، حفنى مازن ، أبو المجد الناطر ، عبد العسال الجبالي ونجح من الأحرار الدسنوريين : رشوان محفوظ باشا ، عبد الرحمن محمود بك ، عبد الفتاح أبو سحلى بك ، محمد عبد الله أبو حسين ، عباس بدوى حزين ، ولم ينجح من السعديين الا محمد شعراوى ونجح من الحزب الوطنى أربعة : محمد محمود جلال بك ، عبد العزيز الصوفاتى بك ، على على بسيونى ، فكرى اباطة ولم ينجح من حزب الاتحاد الشعبى أحد .

وقبل ان ننتقل من معركة الانتخابات الى معركة الاعتقالات ، اعتقال على ماهر باشا ، ومحمد طاهر باشا ، وآخرين . ولكي نكمل الصورة جيدا ، نقل بعض ما ذكره د. هيكى باشا من تلك الفترة باعتباره واحدا من المشتركين فى قيادة المعارضة وقتئذ : فبعد أن تحدث هيكى عن تعديل الدوائر لصالح المرشحين الوفديين قال : « ليس تعديل الدوائر هو الوسيلة الرئيسية التى تتحكم بها الوزارة القائمة فى مصر فى الانتخابات بل هناك كذلك عمد البلاد ومشايخها ، هؤلاء العمدة والمشايخ هم الذين يوجهون الناخبين ، الوجهة التى تريدها الحكومة القائمة فهم يتلقون الوحي من رجال الادارة مديريين ، ومأمورى مراكز ، ومعاونى بوليس وغيرهم ، وهم يدلون الى الناخبين برغبتهم فلا يخالف الناخبون هذه الرغبة حرصا ، على مصالحهم وعلى طمأنينتهم من بعد .

ولم تكن عناية الوزارة بفصل العمدة ، والمشايخ الذين يؤازرون خصومها فى الأرياف ، وتعيين العمدة والمشايخ الذين يناصرونها بأقل من عنايتها بتعديل الدوائر الانتخابية ، ثم حظوة أخرى لها أثرها الفعال فى الحركة الانتخابية كانت موضع عناية الوزارة كذلك هى تلك تعيين رؤساء اللجان ، التى تشرف على عملية الانتخابات من الموظفين أنصارها فرؤساء هذه اللجان هم الذين يفضى اليهم الناخبون الذين لا يعرفون القراءة والكتابة يكادون يبلغون السبعين فى المائة من مجموع الناخبين ، فاذا أضفت الى هذا ، أن كثرة الذين يقرأون ويكتبون لا يتقدمون الى صناديق الانتخاب ، أيقنت بما للجان من أثر بعيد فى توجيه نتيجة الانتخاب .

ولا حاجة للإشارة إلى ما لنشاط الإدارة ليلة الانتخاب ، ونشاط رجالها يوم الانتخاب من أثر في هذه النتيجة وهذا النشاط هو الذي بعد الأكثرية من المثقفين ، وذوى الرأي عن الاشتراك في عملية الانتخاب اقتناعاً منهم بأن رأى الحكومة أكبر أثراً في نتيجة الانتخاب من رأى الشعب ومن رأى الناخبين : كان النحاس باشا مطمئناً ، اذن إلى نتيجة الانتخاب لمجلس النواب وأنه سيفوز على أثر إعلانها باجماع المجلس لا بأكثرية الساحقة الماحقة وكفى ، ولكن ماذا يكون موقف مجلس الشيوخ أنه يخشى أن تواجهه فيه أكثرية معارضة ، ففية تردد كبير من المستقلين الذين يحرصون على أن تجري أمور الحكم رخاء لا تعثر فيها ولا اضطراب وكان في مقدوره أن يعتمد على هؤلاء المستقلين ليكون له أكثرية تؤزره لكنه حرص مع ذلك على أن يهتز هذا المجلس هزة تقنع أعضائه بأن الأمر في البلاد بيد الوزارة لا بيدهم وانها تستطيع أن تكون صاحبة الكثرة الصريحة المستقلة من هؤلاء المستقلين فلا يقدر أحدهم على أن يواجهها بما لا يحب .

وكان يسيرا أن يبلغ النحاس باشا هذا الغرض من غير وجه لا مسوغ له ، فبعد أشهر رأت وزارة سرى باشا ، أن جو الحرب والأحكام العرفية لا يسمح بإجراء انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ أما وقد قرر النحاس باشا حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة فقد كان طبيعياً أن يجرى التجديد النصفى لأعضاء الشيوخ المنتخبين الذين أنهت القرعة مدتهم ، وأن يفوز الوفد ، عن طريق هذا الانتخاب بما يكفل له كثرة مطلقة في المجلس ، بعد أن قاطعت الأحزاب ، والهيئات الأخرى الانتخاب ، ويومئذ لا يؤاخذ أحد ، وتحقيق له غايته وتقوم في المجلس أكثرية لكنه رأى هذا التصرف غير كاف لاحداث الاثر الذى يريد احداثه ، فلا بد من قارة تلفت إليه نظر البلاد من أقصاها إلى أقصاها ويفهم معها الجميع أن الأمر بيد الوزارة كذلك ولذلك استصدر مرسوماً بإلغاء التعيينات التى أجرتها وزارة سرى باشا فى ٧ مايو سنة ١٩٤١ بحجة أن التعيين مكمل للانتخاب وأنه لذلك يجب أن يتم بعد الانتخاب لا قبله فإذا لم يجر انتخاب وجب ألا يجرى تعيين ووجب أن تمتد مدة الشيوخ المعينين كما تمتد مدة المنتخبين .

وكانت حجة وزارة سرى باشا فى أن تأجيل انتخاب الشيوخ بسبب الحرب والأحكام العرفية . لا يمنع من تعيين المعينين لأن الدستور يجعل مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشر سنوات لا يجوز أن تزيد الا لظرف قاهر ولكنه لم يعلق تعيين المعينين ، على أى اعتبار خاص بالمنتخبين وان ما يقال من أن الحكمة في التعيين هي تحرى الكفايات التى لم يسفر عنها الانتخاب إنما هو اعتبار فقهي ، وليس نصاً تشريعياً وأن الاعتبار الفقهي ، لا يكفى لوقف أعمال النص التشريعي أما والدستور يوجب التجديد النصفى فمن حق الوزارة

ومن واجبها ان تجرى التعيينات سواء سمحت الظروف باجراء الانتخابات أو لم تسمح باجرائها .

كان ركنى العربى باشا وزيرا للمواصلات فى وزارت النحاس باشا وفد عارضه فى استصدار مرسوم بالغاء تعيينات الشيوخ التى أعدتها وزارة حسين سرى باشا حين عرض الأمر ، على مجلس الوزراء ، وكانت حجتة فى الاعتراض أن السلطة التنفيذية استنفدت حقها باجراء التعيين وإن الوزارات المتعاقبة يكمل بعضها بعضا فى السلطة التنفيذية وإن اختلفت أشخاصها وعلى ذلك لا يجوز لوزارة أن تنقض ما أتمته وزارة أخرى فى حدود حقها المشروع بالدستور ، أو بالقانون لكن مجلس الوزراء ، لم يأخذ بهذه الحجة .

ويقول د . هيكل انه كان من بين الشيوخ الذين اخرجتهم القرعة وأعيد تعيينهم بمرسوم ٧ مايو سنة ١٩٤١ فلما ألغت وزارة النحاس باشا مرسوم هذه التعيينات خاطبنى - د . هيكل - حسنين باشا رئيس الديون الملكى يعرض على إعادة تعيينى فقبلت ولم يمنعنى من القبول أن الحزب قاطع الانتخابات لان الأسباب التى أدت الى مقاطعة الانتخابات لا تدعو الى مقاطعة التعيين ولأننى رأيت فى هذا التعيين استمرارا لعضويتى التى قررها مرسوم سرى باشا كما قدرت أن منبر البرلمان هو وحده الذى يستطيع الإنسان أن يدلى من فوقه برأيه فى ظل الأحكام العرفية القاسية القائمة فى ذلك الظرف العصيب الرهيب وتمت انتخابات المجلسين وانعقد البرلمان وعادت الحياة النيابية سيرتها ولكن بأغلبية مطلقة للوزارة الوفدية فى كل من المجلسين وفى جو من الرعب الذى لامس مأساة ٤ فبراير والذى بث فى كثير من النفوس الفرع والوجل « أما الشيوخ « الوفديون » الذين كانت وزارة حسين سرى باشا قد اخرجتهم بمقتضى مرسوم ٧ مايو ١٩٤١ فقد أعادت الوزارة الوفدية تعيينهم وهم : أحمد حسين بك ، عبد الرازق القاضى بك ، عفيفى البربرى بك ، د . زكى ميخائيل بشارة ، الأستاذ محمد مرزوق .

وقد أعادت وزارة النحاس باشا تعيين ثمانية ممن كانت وزارة حسين سرى باشا ، قد عينهم أو أعادت تعيينهم ثم ابطال المرسوم الخاص بهم ، هم : حسين سرى باشا ، أحمد على باشا ، عبد الحميد سليمان باشا ، انطون الجميل بك . مصطفى رشيد بك « مستقلون » حافظ رمضان باشا « حزب وطنى » الدكتور هيكل باشا « حر دستورى » مختار حجازى باشا « سعدى » أما الشيوخ الجدد الذين عينتهم وزارة النحاس باشا فمنهم سبعة من الوفديين : زكى العربى باشا ، على حسين باشا ، محرم فهمى بك ، حافظ عوض بك ، محمود عبد النبى بك ، شارل بشرى حنا بك ، منصور لطيف بك ، ومنهم أيضا سبعة من المستقلين شريف صبرى باشا ، بهى الدين بركات باشا ، محمود خيرى باشا زكى الابراشى باشا ، حسن الزيدى باشا ، محمد أحمد فرغلى باشا ، أحمد الصاوى باشا .

بالإضافة الى حر دستورى واحد : حفى محمود بك .

وواحد من حزب الاتحاد الشعبى هو حلمى عيسى باشا .

وبذلك أصبح مجلس الشيوخ مكونا من ٨٠ وفديا ، ٦٦ من الاحزاب الاخرى ، وكان الشيخ أحمد حميدة أبو ستيت معينا ولم يخرج بالقرعة ورغم ذلك رشع نفسه فى الانتخابات ونجح وفضل بالطبع صفته الانتخابية ، على صفة النعيين ليفوز بعشر سنوات بدلا من خمس سنوات ، الا قليلا ، هى ما تبقى لمن لم يخرجوا بالقرعة .

ولم تعين وزارة النحاس باشا ، ممن كانت وزارة حسين سرى قد عينتهم من المستقلين : محمد على علوية باشا ، مدحت يكن باشا ، نجيب الغرابي باشا ، محمد شفيق باشا « وكانوا من الشيوخ الصدامى » عبد الحميد بدوى باشا ، حسن صادق باشا ، لطفى السيد باشا ، حافظ المنشاوى باشا ، محمد بدير باشا ، د . محمد صالح بك ، د . رشيد عبد الله بك « من الشيوخ الجدد ، الذين عينوا لأول مرة بمقتضى مرسوم حسين سرى » ومن الشيوخ القداماء الذين لم يعد النحاس باشا تعيينهم : غبريال سعد بك ، وعلى أحمد باشا وعبد الرحمن عوض وجلال فهيم باشا وزكريا مهران باشا وعباس أبو حسين باشا وأحمد عطية باشا ، د . عبد العزيز أحمد بك وقد افتتح البرلمان الجديد فى ٢٠ مارس ١٩٤٢ ورأس جلسة الافتتاح محمد محمود خليك بك رئيس مجلس الشيوخ والقى النحاس باشا خطبة العرش ، وكانت رابع خطبة عرش يلقيها فى البرلمان .

وانتخب مجلس النواب الأستاذ عبد السلام جمعة نائب طنطا رئيسا له ، ولما كان منصب وزير الزراعة قد خلا بانتخاب عبد السلام فهمى جمعة رئيسا لمجلس النواب فقد تقرر أن يحل محله فى وزارة الزراعة محمد فؤاد سراج الدين . وبدأت الخصومة بين أشهر صديقين فى السياسة المصرية النحاس ومكرم ، ثم تحولت الخصومة بين رئيس الوفد وسكرتيره العام الى عداوة ، ثم كان اعتقال رفعة على ماهر باشا بقرار من رفعة مصطفى النحاس باشا .

الفصل الرابع

صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا يعتقل صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا

● أولينا اهتماما بالغا بانشغال الأحزاب المصرية ، بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بمعارك انتخابات مجلس النواب والشيوخ ومعارك التعيينات لمجلس الشيوخ ، وقد توقفنا في الفصل السابق عند الأزمة ، التي أحدثها د. محمد حسين هيكل باشا بقبوله التعيين في مجلس الشيوخ بناء على المرسوم الذي استصدره ، النحاس باشا بعد ان كان عضوا في مجلس الشيوخ بمقتضى المرسوم الذي استصدرته وزارة حسين سرى باشا ، حيث كان دكتور هيكل واحدا من أعضاء تلك الوزارة. وفي الفصل نكمل ما بدأناه في الفصل السابق .

وقد سبق لنا ، أن نقلنا على لسان د. هيكل بعض الأسباب التي استند إليها في قبوله التعيين في مجلس الشيوخ بعد ان استصدر النحاس باشا ، مرسوما بإبطال مرسوم ٢٧ مارس ١٩٤١ ، الذي كان قد استصدره حسين سرى باشا وبمقتضاه تم تعيين النسبة المقررة من الشيوخ بمقتضى الدستور بعد أن تم اجراء القرعة ، وتم اخراج نصف المعينين ، ونصف المنتخبين ، ورغم ان كلا من حزبي الأحرار الدستوريين والسعديين قد اتخذوا قراراتين خاصين بمقاطعة الانتخابات لمجلس الشيوخ والنواب وكان من الطبيعي - كما رأى الكثيرون - ان يقاطع الدستوريون الثعنين ، كما قاطعوا الانتخاب وكما فعل - وبندقة - حلفاؤهم السعديون وعلى رأسهم ، د. أحمد ماهر باشا ، الذي رفض أن يعين في مجلس الشيوخ ، كما رفض أن يعين أحد من حزبه وقد سئل الدكتور هيكل - من قبل الأستاذ طاهر الطناحي وكان وقتئذ محررا بالمصور - ان يوضح د. هيكل وجهة نظره في قبوله ، التعيين وكان مما قاله د. هيكل : ان الحزبية ليست أشخاصا ، لأن الأشخاص يزولون وانما الحزبية فكرة وعقيدة ، ومادام رجال الحزب متمسكين بالفكرة ، التي انشئ من أجلها فان

خروج فرد أو أفراد على قرار من القرارات لا يعتبر خروجاً من الحزب ، و خروجاً على فكرته ، فليس من الضروري أن يكون جميع رجال الحزب الواحد ، متفقين على رأى واحد فى كل مسألة من المسائل ، بل أن حرية الرأى هى أول مظهر من مظاهر قيام الأحزاب وهى أهم ميزة من مميزات الحياة الديمقراطية ، وليست هذه أول مرة يحدث فيها خلاف بين رجال الحزب ، وقد أصيب حزب الأحرار الدستوريين قراراً بمقاطعة الانتخابات للأسباب التى أعلنها ، وهو يرمى من هذا القرار ، الى تسجيل حالة قائمة يتعذر معها اشتراك أعضائه فى الانتخابات وهو بذلك يترك الطريق أمام رجاله فإذا كان بعض رجال الحزب ، رأوا أنهم يستطيعون التغلب على ما يصادفهم من صعوبات ورشحوهم أنفسهم فى الانتخابات فان ذلك لا يضير علاقتهم بالحزب ، ولا يمس الغرض الذى صدر لأجله هذا القرار ، وهو تسجيل هذه الحالة .

ويقول د . هيكمل : ان نظريتنا فى قبول تعيين الوزارة القائمة ، لنا فى مجلس الشيوخ هى ان وزارتنا - وزارة سرى باشا - أصدرت فى ٢٧ مارس ١٩٤١ مرسوماً بتعيين ٢٩ عضواً فى مجلس الشيوخ على أن تبدأ مدة عضويتهم من ٨ مايو من تلك السنة ، وقد أقر مجلس الشيوخ عضوية كل من هؤلاء المعينين بعد عرضهم واحداً واحداً ، على لجنة الطعون فأصبح حق فصل هؤلاء الأعضاء من حق المجلس بمقتضى المادة ٩٥ من الدستور وليس من حق الوزارة فإذا كانت الوزارة اعتبرت المرسوم الذى أصدرته وزارة حسين سرى باشا باطلاً فان هذا الاعتبار ليس من حقها ، ولذلك كان تعيينى أنا ودولة سرى باشا وخمسة من المعينين بالمرسوم السابق تكراراً للتعيين الذى حدث فى عهد الوزارة السابقة وعندما يقال - لمدكتور هيكمل - : ولكنكم أدبتم اليمين فإذا كنتم تعتبرون أنفسكم معينين بمرسوم الوزارة السرية فلماذا لم تمتنعوا عن حلف اليمين ؟

ويقول د . هيكمل : ان حلف اليمين باحترام الدستور جائز فى كل آن ، ولكل عضو من أعضاء المجلس أن يحلف هذه اليمين متى شاء ، وقد أشار على أحد زملائي ، وأنا أسير الى حلف اليمين ، على منبر المجلس أن أقول انى أكرر اليمين التى سبق أن أقسمت بها ولكننى وجدت ان لاداعى ، لهذه العبارة ما دام الدستور لا يحرم على أعضائه ان يقسموا هذه اليمين فى أى وقت فانا حلفت هذه اليمين ، وأنا متمسك بعدم بطلان المرسوم ، السابق ، وغير معترف بالمرسوم الجديد ، ومما يدل على قيام المرسوم السابق ، ان سعادة رئيس مجلس الشيوخ أعلن فى أول جلسة ان مدة الأعضاء الجدد ، الذين عينتهم الوزارة الحاضرة تبدأ من ٨ مايو ١٩٤١ أى من ابتداء المدة ، التى حددتها الوزارة السرية فى مرسومها .

لم يضيف د . هيكمل ، الى كل تلك الأسباب سبباً آخر : فانا رجل اشتغل بالسياسة وقد وقفت عليها وقتى ومجهودى منذ عدة سنوات ، ولى آراء

سياسية أحرص على إبدائها ، والرقابة الصحفية الآن مفروضة على الصحف ، فأى مكان تظنون أنه يمكننى فيه أن أبدي رأى ، بكل حرية وصراحة ، لا شك أنه البرلمان سواء أكان فى مجلس الشيوخ ، أم فى مجلس النواب لهذا لم أرفض وجودى ، فى هذا المجلس لأستطيع أن أؤدى واجبى القومى ، وأعلن آرائى السياسية » .

وقد وجه اليوم ، الى حسين سرى ، لأنه قبل ان يعين فى مجلس الشيوخ بمرسوم النحاس باشا ، الذى ألغى به المرسوم الذى أصدرته وزارة حسين سرى باشا ولكن سرى باشا قال وهو يرد على هذا اللوم : اننى لا أعترف مطلقا ببطلان المرسوم ، الذى أصدرته وليس قبولى تعيين الوزارة الحاضرة لى عضوا فى الشيوخ دليلا على اعترافى بهذا البطلان كما لا يدل على اعترافى بالمرسوم الجديد لأننى أرى أن البرلمان هو المكان الوحيد ، الآن لابتداء الآراء السياسية بكل حرية ولما كنت من رجال السياسة وأحب أن أعلن آرائى فى المسائل العامة فقد قبلت تعيينى فى الشيوخ لأؤدى واجبى على أحسن وجه .

أما حزب « السعديين » فقد كان على لسان رئيسه . . أحمد ماهر باشا ، وعلى لسان نائب رئيسه محمود فهمى النقراشى صريحا وواضحا من أنه وقد قرر مقاطعة انتخابات مجلسى النواب والشيوخ فان قرار المقاطعة ، يجب أن يسرى على التعيين أيضا وذلك اعمالا لنص قرار المقاطعة ، ولروحه أيضا ! وانه كان من الواجب على زعماء الأحرار الدستوريين أن يعتذروا عن التعيين اما الاحتجاج بأن التعيين أمر ملكى واجب الطاعة ، فإرد عليه ، بأن البروتوكول والقواعد المرعية تحتم على الجهة التى تعين ان تأخذ - فى البداية - رأى من يصدر المرسوم بتعيينه ، قبل اصدار المرسوم وقد كان واجبا من باب أولى على حسين سرى باشا ، ان يرفض التعيين ، حتى لا يتناقض مع نفسه . وحتى لا يعطى « الخصم » الحجة للتدليل على أن المرسوم الذى أصدره كان باطلا على أية حال لقد جاء التشكيل الجديد لمجلس الشيوخ على عكس التشكيل الجديد لمجلس النواب تماما فبينما للوفد فى مجلس النواب أغلبية ساحقة . ماحقة ، فان الأغلبية الوفدية فى مجلس الشيوخ لم تكن تتجاوز بضعة أصوات ، بالاضافة الى ان المعارضة كانت فى مجلس الشيوخ قوية للغاية ، كان - مثلا - عدد المستقلين ٤٣ شيخا من بينهم ، على ماهر ، وحسين سرى ، وتوفيق دوس ، بهى الدين بركات ، صليب سامى ، عبد القوى أحمد ، مصطفى الشوربجى ، ولويس اخنوخ فانوس ، وكان للأحرار الدستوريين ثمانية شيوخ هم : أحمد خشبة ، د . محمد حسين هيكل ، عبد المجيد ابراهيم ، ابراهيم الطاهرى ، توفيق اسماعيل ، محمد عطية الناظر ، السيد محمود الشندويل ، حفى محمود ، وكان للسعديين سبعة شيوخ فقط هم : محمود غالب ، مختار حجازى ، اللواء أحمد شريف ، حسن نبيه المصرى ، عباس الجمل ، عازر جبران ،

محمد خطاب وكان للحزب الوطني ، شيخان هما : حافظ رمضان ، عبد الرحمن الرافعي وكان لحزب الاتحاد اثنان من الشيوخ : محمد حلمي عيسى ، يهجت السيد أبو علي .

وفور الافراج عن عزيز على المصري باشا وزميليه بقرار من الحاكم العسكري مصطفى النحاس باشا عاد عزيز باشا الى مباشرة الدعوى التي كان قد رفعها ضد الحكومة لاحالته الى المعاش في أغسطس ١٩٤٠ وقد وجه الدعوى الى وزير الدفاع ، الوطني والى وزير المالية وتلخصت دعواه بأنه في يناير ١٩٣٨ عينته وزارة الدفاع مفتشا عاما للجيش المصري وفي العام التالي ، أُنعم عليه برتبة « الفريق » لمواهبه وكفاءته ، ثم عين رئيسا لأركان حرب الجيش المصري غير أنه لم يلبث طويلا ثم منح أجازة طويلة ابتداء من ١٥ فبراير ١٩٤٠ الى ٢١ مايو ١٩٤٠ ، ثم منح أجازة أخرى لم يطلبها بل فرضت عليه ابتداء من أول يونيو الى ٣٠ نوفمبر من ذلك العام ، ولكن قبل أن تنتهي هذه الأجازة أصدرت وزارة حسن صبرى باشا مرسوما في أغسطس بحالته على المعاش قبل السن القانونية بخمس سنوات ، وقد جاءت الاحالة - كما قال عزيز المصري - في دعواه - عقب الترقية المزدوجة في الرتبة العسكرية ، وفي الوظيفة ، وان ذلك يدل على انها لم تكن قائمة ، على شئ من عمله ، أو تصريفه لشئون الجيش ، وان هذه الاحالة جاءت على وجه السرعة لم يسمح للحكومة أن تتدبرها ، ولم تستوف الشكل الذى يتطلبه القانون وقد اقتضت هذه السرعة الا يكتفى بحالته الى المعاش قبل بلوغه السن القانونية بل رأت وزارة المالية أن تسوى معاشه على اعتبار خدمته في الحكومة المصرية ١١ سنة وثمانية أشهر وأربعة أيام وانه بناء على هذا لا يستحق الا مكافأة قدرها ٢٤٦٩ جنيها مصرية فقط وتجاهلت وزارة المالية انه قد أتم دروسه الثانوية في مصر ، ثم التحق بمدرسة «استمبول الحربية وأنه دخل الجيش العثماني ضابطا ، ونسبت أن الجيش المصري عملا ، بالفرمانات والقوانين هو جزء من الجيش العثماني الى ديسمببر ١٩١٤ وأن خدمة سعادته في الجيش يجب أن تضم ، الى سنين خدمته ، فإذا قام المسوغ للحالة وأريد تسوية المعاش وجب أن تتم هذه التسوية على أساس خصم سنين الخدمة في الجيش العثماني الى سنين خدمته في الجيش المصري .»

وقال عزيز المصري - في دعواه - انه يحكم كونه فريقا لا يصح احواله الى المعاش قبل الخامسة والستين فكان باقيا له في سنين الخدمة خمس سنوات وشهران وانه يحق له ان يطالب عن الاضرار التي لحقت به بتعويض قدره عشرون ألف جنيه ويدخل فيه مجموع المرتب الذى كان سيقبضه في المدة الباقية له من خدمته كما يدخل فيه التعويض من الضرر الادبي كذلك يحق له ان يطالب بمعاش قدره ستة وثمانون جنيها ، و ٨٧٥ مليما باعتبار ان سنين

خدمته ٣٤ سنة ، ٩ أشهر و ١٧ يوما وفي الوقت ، الذي أفرجت فيه وزارة النحاس باشا عن عزيز على المصرى وعبد المنعم عبد الرؤوف ، وحسين ذو الفقار بدأت الوزارة تحد من نشاط على ماهر باشا .

في البداية ، بدأ اسم على ماهر باشا ، يختفى من الصحف رويدا رويدا بفعل الرقابة ، على الصحف ، الا في المراتب ، التي كان ينجح فيها بعض الصحفيين في التحايل على نشر اسم على ماهر باشا في اية مناسبة حتى ولو كانت المناسبة ، ارسال على ماهر باشا خطاب تقدير لكاتب من الكتاب بمناسبة ، اصداره مجموعة جديدة من قصص هندية للأطفال ، اذ حرصت بعض الصحف على نشر نص الخطاب الذي بعث به صاحب المقام الرفيع على ماهر ، باشا ، الى الأديب ، الكبير الأستاذ كيلاني و . و . كما بدأت بعض الصحف تنشر عن عودة على ماهر باشا من القصر الأخضر ، الى العاصمة بعد أن قضى عشرين يوما بين القصر الأخضر والاسكندرية وان رفعته يسكن في القاهرة بلزمالك في دار فخمة استأجرها من سعادة عباس باشا المهدي مرشح الوفد ، الذي نجح بالتزكية عن دائرة عابدين : وان على ماهر يملك ٢٠٠ فدان تحيط بالقصر الأخضر وقد عني بزراعتها على أحدث النظم العصرية وبها معمل صغير لصنع منتجات الألبان والمربات ودوار كبير لتربية المواشي والأغنام و « غية » نحل وبرج حمام و . و .

وبدأت بعض الصحف في أواخر ابريل تقريبا ، تتحدث في استحياء عن الحصانة البرلمانية ، وكونها غير معروفة في التقاليد الدستورية الانجليزية وغير ثابتة وواضحة كما هي ثابتة وواضحة في دستورنا ، المصرى ، وعن عدم الاعتداد ، بالحصانة في حالتين خاصتين ، بالاستياذ حامد جودة : وهام حمادى وتمسك أحمد ماهر رئيس مجلس النواب - وقتئذ - بالحق البرلماني ، بحذافيره ، وان كان في النهاية جعل الوزارة مسئولة عن تصرفاتها ازاء المجلس اذا خالفت نص وزيح الدستور ، على ان المجلس لم يسحب ثقته من الوزارة رغم اعتدائها على حصانة النائبين المحترمين حامد جودة وهام حمادى .

كما بدأت صحف اخرى تتحدث في استحياء أيضا عن اجتماع الاقطاب الحزبيين ، في كلوب محمد على ونادى سعد زغلول حيث وقعوا رسالة الى رفعة رئيس الوزراء طلبوا فيها - بعد اثبات الحق ، الدستوري والحصانة البرلمانية - التحقيق مع على ماهر باشا ، وطلبوا طلبا احتياطيا ، وهو اعتقال على ماهر باشا في قصره الأخضر وقد حمل الرسالة دسوقي أباطة بك وعبد الملك حمزة بك . ودامت مقابلتها للنحاس باشا أكثر من ساعة ونصف الساعة ، وان النحاس باشا اعتذر برفق عن اجابة الطلب الأصلي وهو اجراء التحقيق وأن محمد محمود بك رئيس الشيوخ ، وجه رسالة الى النحاس باشا يطلب الافادة

عن الأسباب التي تدعو الى الاجراء الذي يمنع على ماهر باشا من القيام بواجبه كعضو في مجلس الشيوخ ليتيسر لسعادته احاطة المجلس علما .

وتنشر الصحف أيضا على لسان حسين سرى باشا الأسباب التي دعت به الى عدم التوقيع على العريضة الخاصة بعلي ماهر والتي وقعها غيره من الزعماء اثر القبض عليه ، ويقول لأنني لو وقعت لسألتهموني لماذا لم تحقق أنت مع علي ماهر باشا كما أن سرى باشا قد عقب على قرار النحاس باشا باعتقال علي ماهر باشا ، بقوله : بدأت مسألة رفعة علي ماهر باشا في عهد وزارتي كما بدأت في عهد وزارة رفعة النحاس باشا ، فقد قدمت لي عدة تقارير باعتباري رئيس الحكومة ، ووزير الداخلية عن رفعة علي ماهر باشا ، ونشاطه السياسي فتحدثت مع رفعتة كصديق قديم حديثا ودنيا ، أثبت فيه لرفعتة أن من مصلحة البلاد ، ان يكف عن هذا النشاط ، ونصحت له أن يتمتع لمدة من الوقت عن القاهرة حتى يمكن تصفية الجو ، وتنقيته من الشبهات فصرح لي رفعتة بأنه طلق السياسة وأنه يعني في هذه الأيام بالشئون الاجتماعية وتعهده بأنه سوف لا يأتي ، عملا سياسيا ووعدني أنه سيقم في القصر الأخضر ولا يختلط بأحد ، وقد سافر فعلا الى القصر الأخضر ، وأقام فيه شهرا ، ثم عاد الى القاهرة ووصلني بعد ذلك تقارير بأن رفعتة قد عاد الى نشاطه السياسي وأنه يجتمع ببعض الأشخاص وكان مشروع يوم الفقير وقد عني به رفعتة فعدت الى نصيحتي وتذكيره بوعده ، وبعثت اليه بسعادة عبد القوي أحمد باشا ليرجوه ، أن يكف عن أي نشاط اجتماعي ، أو سياسي وأن يقيم بمحض ارادته في عزبته او في أي مكان آخر يختاره ليساعدني بذلك على ازالة الشبهات ورأيت أن تتولى وزارة الشئون الاجتماعية هذا المشروع باعتبارها المختصة فوعدني رفعتة بأنه سيسافر ، ويمتد في قصره بعيدا عن الناس . ولكن ما لبث أن بعث لي خطابا يحتاج فيه على تقييد الحرية كما بعث الى رئيس مجلس الشيوخ خطابا آخر ، بهذا المعنى ، ولم اتخذ أي اجراء ضده ، وكل ما حدث رجاء ونصيحة لمساعدتي على المحافظة على مصلحة البلاد ومصلحته الشخصية أيضا ، ونبودلت الخطابات بيني وبينه وذكر رفعتة أشياء لم ألقها ، ولم أقصدها ولم تدر بخلدني حين رجوته أو يكف عن نشاطه وبدبهى أن ذلك ليس فيه أي حجر على الحرية بل أرى انه من الواجب على كل مصري أن يكف من تلقاء نفسه ، عن أي عمل يضر بمصلحة بلادنا ويكون من شأنه أن يؤول تأويلا يضر بمصلحة البلاد خصوصا في الظروف الدقيقة الحاضرة .

ويقول حسين سرى باشا ان علي ماهر باشا اقتنع بوجهة نظري وسافر ، الى القصر الأخضر واتخذة مقاما له مدى خمسة أشهر تقريبا ولم يبلغني انه تقض هذا الاتفاق . ويقول حسين سرى أنه بعد اطلاعه على الأسباب ، التي ادت الى اعتقال رفعة النحاس باشا لرفعة علي ماهر باشا ، يرى انه لو كان مكان

النحاس باشا وزيرا للداخلية ، ورئيسا للحكومة مسئولاً عن النظام . وشئون الأمن العام لوصول الى النتيجة التي وصل اليها النحاس باشا ، لقيه قرر النحاس باشا رئيس الحكومة ووزير الداخلية انه بذل النصيح لعل ماهر باشا وديا فنقض هذا الاتفاق ولما اضطر الى وضع بوليس حول قصره ، وطلب منه عدم مغادرته خفية وكان لابد له وهو وزير للداخلية ، أن يتصرف هذا التصرف وان يحافظ على هيبة الحكومة والا سادت الفوضى « وعن قيام وزارته بتفتيش منزل أحد النواب أنباء حادث عزيز المصرى ، قال انه عندما نوقش الموضوع فى مجلس النواب لم يتحدث أبدا عن الحصانة البرلمانية وانه تناول موضوع مسئولية الوزارة أمام البرلمان وانه قال اذا كان هناك أمر خطير يستدعى أن تقوم الوزارة فيه باجراء سريع قبل أن تتمكن من أخذ رأى المجلس فان هذه المسئولية تفرض عليها القيام بواجبها محافظة على أمن الدولة ومصحتها العامة ، وللبرلمان بعد ذلك أن يحاسب الوزارة على ما فعلت فاذا لم يوافق على تصرفاتها استطاع ان ينزع ثقته منها وأن يضطرها الى الاستقالة أما اذا كانت هناك فرصة لأخذ رأى المجلس دون ضياع الوقت أو الاضرار بالمصلحة العامة وجب على الوزارة ، أن ترجع اليه فالمقياس اذن هو المصلحة العامة التى هى أساس الدستور .

وبدأت الصحف تتحدث عن قصر نورتيلىا الذى يقيم به على ماهر باشا والذى يقع على بعد عشرة كيلو مترات من محطة « الحمام » على خط الاسكندرية - مرسى مطروح التى تبعد حوالى ٥٠ كيلو مترا ، عن محطة العامرية ، والقصر - كما كتبت الصحف - عبارة ، عن « شاتو » جميل فى موقع صحى بديع ، وله حديقة مساحتها سبعة أفدنة وقد اختير لرفعته طباط ، وخادم ، ثم طلب أحد خدمه الخصوصيين فسمح له بالسفر ليكون فى خدمته أيضا كما طالب رفعته جهاز راديو ، فسمح له به على أن يكون راديو محليا ينقل اذاعات مصر فقط ، ويطالع رفعته الجرائد ، كل يوم ، وترسل له لوازمه اليومية من خضر وفاكهة وتلج ، وما اليها ولرفعته ان يختار ألوان الطعام التى يشاء ولكنه يتبع رجيمه خاصا فلا يأكل فى الصباح الا لقمة ناشفة وقطعة جبن وفى الظهر خضارا مسلوقا وفى المساء طاسة لبن زبادى وفاكهة ، وقد زار رفعته بأذن خاص نجله محمد ، كما زاره أيضا شقيقه الدكتور محمود ماهر بك ، ويعتزم وزير الدفاع أن يسافر ، اليه بنفسه ليتفقد أحواله ويتحقق بنفسه من توفير كافة أسباب الراحة له . . .

وتنشر الصحف بعض صور لقصر نورتيلىا الذى شيده على طراز قصور أوروبا فى القرن السادس عشر ، وفرش بأثاث وطنافس وتحف تتفق وهذا الطراز فهو تحفة رائعة الجمال ٠٠ ويحوى الطابق الأول من قصر نورتيلىا صالة واسعة يبلغ طولها ١٦ مترا ، وعرضها ٥ أمتار ونصف متر ، تستخدم كقاعة

للجلوس و ٦ غرف للنوم ، وحمامين وغرفة أوفيس ، اما الطابق الأرضى فيحوى صالة شبيهة فى السعة بصالة الطابق الأول ، وهى تستخدم كقاعة للطعام وغرفتى نوم ، وحماما ، ومطبخا ، وقبوا ؛ وجاراج لأربع سيارات وثلاث غرف للخدم ، وللقصر برج له سطح خاص ويضم غرفة نوم وفراندتين كبيرتين تواجه احدهما الشمال والثانية الجنوب الغربى وتتصلان بواسطة درج خارجى بالحديقة الواسعة التى تحيط بالقصر و . . .

ولاهمية موضوع الحصانة البرلمانية ، التى انتهكتها - لأول مرة - وزارة حسين سرى باشا نذكر ان د . أحمد ماهر رئيس مجلس النواب تلقى من النائب حامد جودة رسالة يقول فيها : فى يوم الثلاثاء ٢٠ مايو ١٩٤١ علمت ان قوة كبيرة من رجال البوليس ذهبت الى قرينى درنكة مركز أسيوط وقامت بتفتيش منزلى هناك فى غيبتي وبغير اخطارى وكانت عنيفة فى اجراء هذا التفتيش ، حتى انها لم تنتظر احضار المفاتيح وأجرت كسر الأبواب وعلمت انه ذهبت قوة ثانية الى حديقتي بناحية درنكة وفتشت منزلى بها ، كما فتشت الحديقة تفتيشا دقيقا ، وعلمت ان قوة ثالثة ذهبت الى مزرعتى بناحية كوم المنصورة مركز أبنوب وفتشت المنازل والحديقة أيضا ثم حضر الى منزلى ببندر أسيوط ضابطان وأخبرانى أن أمرا من الحاكم العسكرى صدر بتفتيش منزلى بحثا عن عزيز باشا المصرى ، وأن قوات أخرى ذهبت للغرض نفسه الى درنكة وكوم المنصورة ولم يكن عند الضابطين أى استعداد للاعتناع عن تفتيش منزلى نتيجة لأى احتجاج منى ، واعتذرا بانهما مضطران لتنفيذ أمر الحاكم العسكرى ولم استحسنا مقاومتهم والقوة الكبيرة التى كانت محاصرة للمنزل من جميع النواحي بالعنف فانهتسلمت

وبما أن فى هذا اعتداء ضريحا على القواعد الدستورية فانى أرفع هذا الاحتجاج الى رئيس مجلس النواب لأتخاذ ما يراه كفيلا للاحتفاظ للنواب بحصانتهم ، وحريةهم فى أداء واجباتهم و . . . ويكتب د . أحمد ماهر رسالة الى رئيس مجلس الوزراء يرفق بها رسالة الاستاذ حامد جودة يقول أحمد ماهر ، لست أعلم ان كانت هذه الاجراءات قد وقعت بعلم أو أوامر الوزارة ، أم انها من عنديات السلطات المحلية وعلى كل حال فلا يسعنى بصفتى رئيسا لمجلس النواب إلا أن احتج أشده الاحتجاج على هذه التصرفات التى أهدرت حصانة النواب ومستأمنه ، وطمانينته ، كما أرجو أن يصلنى من دولتكم بيان يوضح لى ظروفه الموضوع ، ويطمئننى على عدم تكرار مثل هذه الاجراءات فى المستقبل صيانة لأحكام الدستور وتمكيننا لحضرات النواب من القيام بواجباتهم التى يتيحها لهم القانون . . .

ويبعث النائب محمود همام حمادى بك رسالة مشابهة لرسالة الأستاذ حامد جودة الى د . أحمد ماهر يقول فيها : فى منتصف الساعة الثالثة بعد

منتصف الليل من يوم ٢٩ مايو ١٩٤١ حاصرت قوة كبيرة من رجال البوليس مكونة من عساكر ومخبرين وعلى رأسهم ضابط بوليس ثم اقتحموا المنزل عنوة رغم اعتراضنا على دخولهم ، ورغم افهامهم أنى عضو بمجلس النواب ورغم مطالبتي اياهم بتقديم التصريح الذى يخول لهم حق اقتحام منزل ليلا وتفتيشه ويقول محمود همام حمادى بك ان قائد القوة اتصل بمأمور القسم السياسى وأنه هو شخصيا اتصل به ولكن دون جدوى اذ ظل البوليس يفتش الدار ويزعج من بها ويطلب النائب حمادى من رئيس المجلس تلاوة خطابه وتسجيله بالمضبطة ويفوض النائب حمادى رئيس المجلس فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية الأعضاء وحفظ كرامتهم ومنع تكرار مثل هذا الاعتداء فى المستقبل .

ويبعث د . أحمد ماهر الى رئيس مجلس الوزراء ولم يكن قد تلقى بعد ردا على رسالته اليه بخصوص موضوع حامد جودة يبعث اليه برسالة يكرر فيها احتجاجه على انتهاك حصانة النائب محمود همام حمادى ، وينهى د . أحمد ماهر رسالته بقوله : لذلك أرانى مضطرا بصفتى رئيسا لمجلس النواب أن أكرر الاحتجاج على الاعتداء الذى وقع من رجال البوليس على حضرات النواب ومازلت أرجو من دولتكم مايقفنى على مدى موافقة الحكومة على مثل هذه التصرفات وما اذا كان من رأيها وقفها واحترام قواعد الدستور أم انها ترى غير ذلك الرأى ، .

ولا يتطرق رئيس مجلس الوزراء فى رده على رئيس مجلس النواب الى موضوع الحصانة وكل ما جاء فى هذا الرد ان النائب العام تلقى اخطارا من أحد المسئولين عن البحث والقبض على عزيز على المصرى باشا وزميليه بانه علم من مصدر جدير بالثقة انهم موجودون ببلدة درنكة مركز أسيوط بمنزل الأستاذ حامد جودة نائب الحمراء ، وان هذا المنزل عبارة عن دوار متصل بالصحره فاتصل بى سعادة النائب العام واتفقنا على ضرورة الاسراع بالتفتيش على منزل الأستاذ بأسيوط ومنزله بالدرنكة فى وقت واحد حتى لا يتمكن المصرى باشا وزميلاه من الهرب ، وقد تم التفتيش فى الصباح الباكر من يوم ٢٠ مايو ولم يعثر عليهم ومع انى لا أريد أن أخوض فى أمر الحصانة البرلمانية فاطن أن دولتكم توافقوننى على ان واجبى الأول هو العمل بسرعة لا تحتل أى تأخير على اللقاء القبض على الفارين الذين أسندت اليهم تهمة تمس أمن الدولة . وسلامتها وانه كان من الضرورى اتقاء أى أخطار سابق .

ويأمر رئيس مجلس النواب بتلاوة خطابى حامد جودة ومحمود همام حمادى وخطاب رئيس مجلس الوزراء ، ويعقب على الخطابات الثلاثة بما يلى .

قرر الدسنور مبدأ الحصانة البرلمانية ضمانا لاستقلال البرلمان فى عمله وتمكيناً لأعضائه من القيام بمهمتهم النيابية دون ازعاج أو تهديد . وهى لم تقرر لمصلحة النائب بل لمصلحة سلطة الأمة والنظام النيابى وقد أخذ الدستور

بهذا المبدأ - كما أخذت به كل اللساتير متجاوزا عما يمكن أن ينشأ عن تطبيقه من أثر فى بعض الاجراءات القضائية اذ رأى ان الحكمة من الحصانة أجل شأننا فهي أولى بالاعتبار وأحق بالتقدير .

فالحصانة البرلمانية - كما قررتها المادة ١١٠ من الدستور - قائمة دائما وفى كل الظروف وهي تشمل جميع الاجراءات الجنائية بما فيها التفتيش .

فاذا ما أريد اتخاذ أى اجراء منها نحو أحد الأعضاء وجب استئذان المجلس أولا فى ذلك .

أما ما أشار اليه دولة رئيس الوزراء فى كتابه الذى تلوته على حضراتكم عما الجاء للتفتيش من « أن واجبه الأول هو العمل بسرعة لا تحتل أى تأخير على القضاء القبض على الفارين الذين أسندت اليهم تهمة تمس أمن الدولة وسلامتها » فهذا القول من دولته لا يعفى من ان التفتيش هو من الاجراءات الجنائية التى تدخل فى حكم الحصانة وانه يجب اذن المجلس به أولا فاذا ما اتخذ دولة رئيس مجلس الوزراء هذا الاجراء بغير اذن المجلس بحجة ان الغرض من التفتيش لا يحتمل التأخير لخطورة الأمن وارتباطه بأمن الدولة وسلامتها فهو اذ يفعل ذلك يفعله وهو متعمد مخالفة حكم الحصانة وتحت مسؤوليته وعليه أن يخطر المجلس فى أول اجتماع له بالأسباب التى اضطرته لاتخاذ هذا الاجراء وبمخالفة حكم الدستور ويكون المرجع الأخير فى ذلك الى المجلس فاما ان يقتنع بما يبيده واما ان يجرى المسؤولية الوزارية .

ثم قال :

وقد أطلعت رئيس مجلس الشيوخ على هذه الخطابات وعلى هذا البيان الذى تلوته عليكم وقد أقرت سعادته على ما جاء فيه .

والأمر الآن متروك للمجلس ،

وتبدأ المناقشة ويكون أكثر النواب تحميسا للدفاع عن حرية على ماهر النائب الأستاذ محمود سليمان غنام الذى كان وزيرا فى وزارة الوفد التى تألفت فى ٤ فبراير ١٩٤٢ وكان له رأيه « المخالف » فى موضوع انتهاك وزارة الوفد ، لحصانة على ماهر باشا عضو مجلس الشيوخ ولم يكن انتهاك وزارة الوفد لحصانة على ماهر باشا انها فتشت منزله كما فعلت وزارة حسين سرى باشا بالنسبة لحامد جودة ومحمود همام حامدى وانما فعلت أكثر من ذلك ، اذ اعتقلته . .

وقصة اعتقال حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكرى العام لحضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكرى الأسبق من القصص الفريدة فى بابها والتي لا مثيل لها من قبل فى تاريخنا السياسى حتى فى أيام الحرب العالمية الأولى حيث كانت مصر تحكم بحاكم عسكرى بريطانى وحيث لم تكن مصر دولة مستقلة بل كانت خاضعة للحماية البريطانية .

قصة اعتقال على ماهر باشا على مارواها د . هيكى باشا ، وقصة هيكى باشا لا تختلف فى جوهرها ، على ما رواه عبد السلام الشاذلى باشا فى مجلس النواب ، وعلى ما رواه مصطفى الشوربجى بك فى مجلس الشيوخ .

والقصة - اجمالا لا تفصيلا - تتلخص فى أن السفير البريطانى طلب الى حسن صبرى باشا ثم طلب الى حسين سرى باشا ان يعمل ، على الحد من النشاط السياسى لعلى ماهر باشا وان الرجلين لم يستجيبا لهذا الطلب على خلاف فى الطريقة التى اتبعها كل منهما لهذه الغاية .

وقد عاد السفير البريطانى فطلب الى النحاس باشا ما كان قد طلبه الى حسن صبرى باشا ، والى حسين سرى باشا ، أترى يصنع رئيس الوزارة التى جاءت - كما يقول د . هيكى - وليدة الانذار البريطانى ، صنع أى من هذين الرجلين ، فيلتمس العذر من عدم قبول ما طلبه السفير ؟

ويجيب د . هيكى : لقد كان على ماهر باشا مقيما بمزرعته بالقصر الأخضر على مقربة من الاسكندرية حين بلغ النحاس باشا هذا الطلب .

وقد رأى النحاس باشا أن خير وسيلة لاجابة رغبة السفير من غير أن يحدث ضجة أو يثير لدى الرأى العام ثائرة أن يلزم على ماهر باشا بالاقامة حيث هو فلا يبرح القصر الأخضر ، وبلغ هذا الأمر الى على ماهر وأرسلت قوة عسكرية أحاطت بالمزرعة وأمرت بمراقبة صاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء السابق أول حاكم عسكرى فى مصر حتى لا يخرج من المكان الذى أمر بالامانة فيه أو يحاول الخروج : لم يطق على باشا ، أن يدع لهذا الأمر ، وفكر فى وسيلة للخلاص منه . ولما كان عضوا بمجلس الشيوخ فقد ظن أن الحصانة البرلمانية تحميه وأنه وان استطاع أن يصل الى المجلس وأن يرفع اليه الأمر صدر قرار المجلس بأن الاحكام العرفية لا تسوغ الاعتداء على الحصانة البرلمانية لهذا تحايل حتى استطاع ، أن يفلت من حراسه وجاء الى القاهرة من الطريق الصحراوى ونزل فى بيت زميله فى وزارته الأستاذ مصطفى الشوربجى بك المحامى ، وعضو مجلس الشيوخ وعلم للنحاس باشا بما حدث وعرف مقر على ماهر باشا فآثر الحيلة حتى لا يتعدى على حصانة منزل الشوربجى بك وأمر البوليس بانتظار على باشا ماهر ، والقبض عليه حين يخرج من المنزل ، لكن

على باشا ماهر خرج ، وركب مع الشوربجي بك في سيارته وذهب الى فناء وزارة الأشغال كى يتخطاه الى حرم مجلس الشيوخ ، وهنا استوقفه رجل البوليس المكلف بتعقبه ، وحاول منعه من دخول المجلس فدفعه على باشا ماهر ودخل حرم مجلس الشيوخ ، وأغلب الظن أن مهابة رفعة ، وماضيه الطويل حالا بين رجل البوليس والتشبث بالقبض عليه .

وأفتح قوسا ، أناشد فيه رجل البوليس الذى كان مكلفا بحراسة على ماهر باشا ، لعله يروى القصة التى لم نستطع معرفتها بخدافيرها لقيام الأحكام العرفية ، وفرض الرقابة على الصحف وقتئذ . وأقبل القوس بسرعة .
وقد كان من المفروض ، أن يتحرك محمد محمود خليل ، رئيس مجلس الشيوخ لما جرى فى داخل المجلس ، وأن يثير موضوع على ماهر باشا ، عضو المجلس ، الذى احتفى بحرم المجلس ولكن يظهر لى أن محمد محمود خليل كان لا يزال لديه الأمل فى إعادة تعيينه رئيسا لمجلس الشيوخ ، بعد أن أوشكت مدته على الانتهاء فلم يشأ أن يدخل فى أزمة مع حكومة الانحاس باشا ، التى تملك - عمليا - سلطة تعيين رئيس مجلس الشيوخ ، وتليت أسماء المعتدلين عن حضور الجلسة كما تليت الرسائل الواردة ، كما هى العادة ، فلما أريد الانتقال الى الأسئلة والاستجوابات ، ولم يثر رئيس المجلس أمر اعتقال عضو المجلس على ماهر باشا بأمر الحاكم العسكرى ، وقف على ماهر ، يطلب الكلمة ولكن رئيس المجلس - ويا للحرص ، الذى يذل أعناق الرجال ؟ - منع على ماهر باشا منبا عنيقا بحجة ، ان ما يريد الكلام فيه ليس واردا بجدول الأعمال وفوجئ كثيرون من الأعضاء ممن لم يكونوا قد عرفوا بعد قضية اعتقال على ماهر ، وهربه من القصر الأخضر ، وتسلبه الى حرم المجلس للاحتماء به وتساءلوا فيما بينهم ما عسى يريد على باشا ماهر أن يقول ؟ وأسرع رئيس المجلس فى عرض مواد الجدول على المجلس حتى فرغ منها ورفعت الجلسة .
يقول د. هيكل باشا زعيم المعارضة فى مجلس الشيوخ :

رفعت الجلسة فى جو يسوده ألوجوم فقد بدأ أعضاء المجلس وموظفوه وبدأ الصحفيون يتحدثون : كل منهم بما رأى وسمع ، ويذكر بعضهم اعتقال على باشا ماهر بالقصر الأخضر . . . و . . . وبدأ العارفون يتحدثون عن العلاقة المثينة بين رئيس المجلس محمد محمود خليل بك وعلى ماهر باشا ، وكيف منع رئيس المجلس على باشا من الكلام تمسكا باللائحة وحرفيتها مع ما كان لعل باشا من أباد على محمد بك محمود خليل هى التى رشحته لرياسة المجلس والاستمرار فى هذه الرياسة أربع سنوات وسمعت أطرافا من هذا الحديث لم أقف عندها ليقينى أننى لا أستطيع فى الأمر شيئا .

علمت فيما بعد أنه د. هيكل - أن على باشا لم يرد أن يبرح المجلس بل أقام به مختنيا بحرمه وأن عبد القوى أحمد باشا وزير الأشغال فى وزارة على

باشا ماهر الأخيرة ذهب بعد الجلسة الى محمد بك محمود خليل في غرفة رئاسة المجلس وقص عليه ما أصاب على باشا ماهر وطلب اليه بوصفه رئيس المجلس أن يحمي الرجل ، وهو عضو بالمجلس وأن محمد محمود خليل أبدى أنه لا يملك شيئاً خارج حدود المجلس وقد بقيت هذه المحادثات زمناً قِيل أن أسلاك التليفون المتصلة بالمجلس قطعت أثناءها وإن على باشا ماهر طلب اليه قبل انصراف الرئيس أن يغادر المجلس فلما غادره قبض البوليس عليه ليذهب به الى معتقل جديد لا يستطيع مغادرته كما استطاع مغادرة القصر الأخضر .

نشر هذا الحادث في النفوس الفزع والرعب فاذا كان رؤساء الوزارات السابقون يقبض عليهم ويعتقلون وهم أعضاء البرلمان ، فذلك البذر لكل مصرى وأنه معرض لمثل هذا المصير . واذا كان رؤساء مجلسي الشيوخ والنواب لا يدافعون عن حصانة أعضاء المجلسين فمن ذا الذي يدافع عن هذه الحصانة .

وأدى هذا الرعب وهذا الهلع الى توجيه كثيرين اللوم الى رئيس مجلس الشيوخ لانه منع على ماهر باشا من الكلام وزاد بعضهم على اللوم اتهام الرجل بأنه أنكر جميل على ماهر باشا عليه ، وأن واجبه كان يقتضيه أن يستقيل من منصبه احتجاجاً على اعتقاله ، بل لقد ذهب بعضهم الى القول بأن محمد محمود خليل بك إنما صنع ما صنع لان مدة رئاسته للمجلس كانت تنتهي بعد أسابيع من هذا الحادث وأن حرصه على أن تجدد الحكومة رياسته هو الذي دفعه الى أن يتصرف كما تصرف ، وأضح سؤالاً : ماذا كان التاريخ سيقول عن محمد محمود خليل لو أنه استقال من رئاسة مجلس الشيوخ احتجاجاً على اعتقال على ماهر باشا ؟

لا جدال في أن التاريخ كان لن ينسى أبداً لمحمد محمود خليل بك هذا الموقف . بل أنه كان سيدخل التاريخ من أوسع أبوابه ، لا شيء الا لوقوفه هذا الموقف وحده ، والرجال - كما يقولون - مواقف .

على أن محمد محمود خليل - للتاريخ - قد أرسل رسالة الى رئيس الحكومة عقب انفضاض الجلسة التي اعتقل بعدها على ماهر باشا بخصوص اعتقال على ماهر باشا لم تتضمن الرسالة الاحتجاج كما فعل أحمد ماهر عندما فتش البوليس منزل حامد جودة ، ومحمود همام حمادى وإنما تضمنت رجاء رفعة رئيس الحكومة أن يتفضل بإفادته عن الأسباب التي دعت الى اتخاذ هذا الاجراء ضد على ماهر باشا ، ذلك الاجراء الذي يمنعه من القيام بواجبه كعضو في المجلس « ليتيسر لى إحاطة المجلس علماً بها في جلسته المقبلة » .

ويرد رئيس الحكومة والحاكم العسكري النحاس باشا على رسالة محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ برسالة أرفق بها الأمرين العسكريين الصادرين بتاريخ ٨ ، ١٠ أبريل سنة ١٩٤٢ بشأن اعتقال على ماهر باشا ، وتقول : الرسالة تبينون سعادتك من هذين الأمرين العسكريين أنني اتخذت

هذا الاجراء لاعتبارات تتعلق بسلامة الدولة وأمنها . . ولما كانت المصلحة العامة تحول دون ذكر هذه الاعتبارات تفصيلا فأننى أؤكد لسعادتكم أنها تتعلق بأمور خطيرة سبق أن تحدثت مع رفعة على ماهر باشا طويلا فيها فانعقد رأينا وقتئذ على أن يلزم عزبته بالريف وقتنا معينا وتعهد رفعته بذلك درءا لما قد يترتب على تلك الأمور من أضرار بمصالح البلاد غير أن رفعته أخل بوعده وغادر عزبته خفية فلم أر مناصا من اصدار الأمر بمقتضى السلطة المخولة لى بالمرسوم الصادر فى ٧ فبراير ١٩٤٢ بالقبض عليه واعتقاله حرصا على المصلحة العامة بل وعلى مصلحته الشخصية أيضا !

وتقوم ثورة فى مجلس النواب وأخرى فى مجلس الشيوخ بسبب هذا الاعتقال .

الفصل الخامس

ثورة في مجلس النواب بسبب اعتقال علي ماهر باشا

عندما اذا ما أوليت اهتمامي في أكثر من فصل بقضية اعتقال علي ماهر باشا : لم أهتم بالقضية لان صاحبها « صاحب مقام رفيع » و « رئيس وزراء سابق » من الشخصيات التاريخية في العشرينات والثلاثينات والأربعينات .. و ..

بل اهتمت بقضيته لسبب آخر يتعلق بالكرامة الوطنية ، ولو أن مصطفى النحاس باشا اعتقل علي ماهر باشا وسجنه بل وحاكمه كرئيس وزارة وكحاكم عسكري ، ما اعتبرت ذلك شيئاً غير عادي فمن حق الحكام على محكوميه ، بل ومن واجبهم أيضاً أن ينفذوا القانون بالنسبة لأي مواطن صغير أو كبير خطير أو غير خطير اما أن يعتقل صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا زميله صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا بأمر من السفير البريطاني فهذا ما نرفضه كمصريين بل نستنكره والى أبعد حدود الاستنكار كمواطنين وطنيين .

ويزيد من خطورة الجريمة – واعتبرها بحق جريمة – أن علي ماهر باشا قد اعتقل عندما خرج من حرم المجلس النيابي كما اعتقل وهو متمتع بالحصانة البرلمانية :

في الجلسة الثالثة من جلسات مجلس النواب بتاريخ ١٣ ابريل ١٩٤٢ وجه النائب المحترم عبد السلام الشاذلي باشا استجواباً الى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء بشأن القبض على حضرة صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا وطلب النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء أن تكون مناقشة هذا الاستجواب بعد أسبوع ويوافق المجلس – بطبيعة الحال – على طلب رئيس مجلس الوزراء .

باشا ولم يعمق أيضا بشأنه وإن كان دولته قد اتخذ بعض الإجراءات إلا أنه لم يصل إلى اتخاذ الاعتقال • واعتقادى أن الحليفة بقيت مصرّة على هذا الطلب وهذا فى رأى «و منشأ مسألة على ماهر باشا • ويقول عبد السلام الشاذلى باشا :

« إذا وجد من يخرج على السياسة إلى ارتضاها الأحزاب المصرية جميعا أو يأتى بها يناهضها فمصر مستعدة للأخذ بتلابيبه ولكن يجب أن يقوم الدليل ضده لا أن يكفى بتقارير سرية تقديمها الإدارة السرية وإدارة المخابرات عن أمور لا يمكن أن نأخذ بها بغير تحقيق » •

ويقول الشاذلى باشا : « إن على ماهر باشا أقام بعزبته اثنتين وثلاثين يوما مبتعدا عن كل شيء ثم عاد إلى مصر للإقامة بها أسبوعا ، فاتصل به النحاس باشا وانفقا على أن يلتقيا وفى هذا اللقاء طلب النحاس باشا من على ماهر باشا أن يرحل عن القطر المصرى ويختار بلدا آخر للإقامة فيه وطلب على ماهر معرفة الأسباب • وقال النحاس باشا ، إن لديه تقارير ضخمة ضده • فقال على ماهر : إن العبرة فى التقارير ليست بحجمها إنما بما تتضمنه وأنه - على ماهر - مستعد أن تجرى التحقيق معه محكمة عسكرية أو محكمة مصرية - أو محكمة تشكل من بين رجال الوفد أنفسهم حتى إذا ثبت أن له أية صلة بسبب من الأسباب التى تدعو إلى ترحيله من مصر فإنه مستعد أن ينفذ هذا • وطب النحاس باشا من على ماهر باشا أن يعود لعزبته لمدة شهرين ، ولكن على ماهر قال : أنه مستعد لأن يحد من حريته إذا ثبت عليه شيء • وافترقا مختلفين ، وبقي على ماهر بعد هذه المواجهة مدة عشرة أيام بالقاهرة ولم يتعرض أحد لحريته ، ثم سافر إلى العزبة • وبعد مدة اتصل به تليفونيا النحاس باشا ليقول له ، أنه علم أنه - على ماهر - سافر إلى الاسكندرية • ولم ينف على ماهر واقعة ذهابه إلى الاسكندرية وإنما قال أنه سافر مرة إلى الاسكندرية مرتين أحدهما لمقابلة الطبيب • وفى اليوم التالى وصلت قوة عسكرية إلى القصر الأخضر وحاصرتة وقال ضابط القوة أن لديه أوامر تقضى بمنع على ماهر من مفادرة القصر وإن كل من يحضر لزيارته لا يجب أن يخرج من القصر • وأكد المحافظ ما ورد على لسان الضابط • وحدث أن وصل إلى العزبة حلاق على ماهر باشا وهو يونانى الجنسية فلم يسمح له بمفادرتها رغم أن عنده « عند » ويتحتم عليه السفر إلى القاهرة فى أول قطار •

ولم يسمح للحلاق بمفادرة القصر الأخضر إلا بعد الاتصال بالمحافظ • وعاد على ماهر إلى القاهرة فى سيارة ابنه ونزل بمنزل الشيخ المحترم مصطفى الشوربجى وكان البوليس قد حاصره وأمر على ماهر بعدم الخروج ، ولكن على ماهر ومطفى الشوربجى استطاعا أن يقنعا رئيس قوة البوليس بخروجه معهما إلى مجلس الشيوخ فى سيارة واحدة •

وعند مناقشة الاستجواب في الجلسة التالية - ٢٠ ابريل ١٩٤٢ - يستأذن مصطفى النحاس المجلس في أن يحضر معه الجلسة محمد صلاح الدين بك سكرتير عام مجلس الوزراء بالنيابة ويأذن المجلس ، ويصعد الى المنصة النائب عبد السلام الشاذلى ليقول : « لى كلمة لابد منها فى مستهل هذه الدورة البرلمانية التى نرجو جميعا أن تكون دورة مباركة يدفعنى الى الجهر بها رغبة صادقة فى أن يسود هذا المجلس أثناء مناقشاتنا جو من الهدوء والصفاء ، ففى جو الهدوء والصفاء نستطيع أن نصل الى تفاهم وما السبيل الى هذا الجو ؟ السبيل اليه سهلة مهيأة ان شاء الله اذا أقنعنا أنفسنا بأن المعارضة ليست خصومة وإنما هى تعاون ومناقشة بين أخوين بقصد الوصول الى جلاء الحقيقة والى أصوب الآراء فى خدمة البلاد .

السبيل مهيأة فى هذا المجلس بالذات لان فيه أغلبية موحدة ليست فى حاجة الى أن تتخذ مع المعارضة ما تتخذه الأغلبية الضعيفة . ونستطيع أن نطمح من الأغلبية القوية فى سعة الصدر وفى احترام حرية الرأى وتستطيع هى بدورها أن تطلبنا بأن تكون معارضتنا شريفة نزيهة فى دائرة المصلحة العامة وفى دائرة الظروف العالمة .

ويقول عبد السلام الشاذلى باشا : « المعارضة الشريفة هى الا يقول المعارض شيئا وهو فى المعارضة ثم ينكره أو يستنكره اذا أوصلته الظروف الى الحكم . وهذا ما سنقيد به أنفسنا اذا ثبت هذا واتفقنا عليه فانى آكون مطمئنا » .

ويقول عبد السلام الشاذلى وهو يوضح أهمية الاستجواب : « ليس موضوع الاستجواب موضوع على ماهر باشا بل هو أهم من ذلك وأخطر .. أنه موضوع الحياة النيابية ، موضوع الحصانة البرلمانية وحرية النواب فى تأدية واجباتهم ولو كان موضوع الاستجواب رفعة على ماهر باشا ، فانه لا يكون قليل الأهمية والخطر لان لرفعته شأنه ومكانته فى البلاد وله ماضيه فى الوفد وفى الحكم وله مواقف المشهورة التى سجلها التاريخ فلن ينتقص من شأنه اعتقال . لقد جربت سياسة الاعتقال فى الماضى مع زعماء الأغلبية فكانت دائما السبيل الى احترامهم ورفعتهم فى نظر الأمة وكانت اكبارا واجلالا لهم . ويقص عبد السلام الشاذلى باشا على المجلس كيفية نشوء مشكلة على ماهر باشا فيقول - ونحن نلخص هنا الكلام - انها ترجع الى بداية تشكيل على ماهر باشا وزارته التى أعلنت الحرب بعد تشكيلها .. وكنت وزيرا مستقلا فى تلك الوزارة وقد اختلفت مع على ماهر باشا خلافا أدى فى بعض الأحيان الى تقديم استقالتي ، وقد حدث أثناء رئاسته للوزارة تصادم فى بعض الأمور بشأن بعض المطالب أو المصالح البريطانية وقدم انذار بريطانى استقالت وزارة على ماهر باشا على أثره قدمت الحليفة بعد استقالة على ماهر باشا طلبا لوزارة المغفور له حسن صبرى باشا بابعاد رفعة ماهر باشا عن السياسة بأية طريقة تراها الوزارة . غير أن الوزارة لم تتفق مع الانجليز فى هذا ثم قدم هذا الطلب الى دولة حسين سرى

ويقول عبد السلام الشاذلى : « ان على ماهر كان قد بعث برسالة الى رئيس مجلس الشيوخ سلمها اليه الدكتور أجمل ماهر باشا وطلب على ماهر من رئيس المجلس قراءة الرسالة فى الجلسة فرفض رئيس المجلس طلبه » .

وفى أثناء الجلسة حوصرت أبواب المجلس بقوة عسكرية وعند خروج على ماهر باشا قام البوليس بالقبض عليه وكان النحاس باشا موجودا فى مجلس الشيوخ وقتذاك فطلب منه أن يوضح الأمر فلم يقل شيئا » .

ويتلو عبد السلام الشاذلى باشا بعض ما سبق أن قاله الأستاذ عبد الحميد عبد الحق النائب الوفدى فى جلسة مجلس النواب بتاريخ ١١ يونية ١٩٤١ مخالفا الحكومة فى أمر القبض على النواب أو تفتيش منازلهم على أن تقدم بيان المبررات والظروف التى أدت الى هذا العمل » .

ويقول عبد السلام الشاذلى : كلنا متفقون ومسلمون بأن الحصانة البرلمانية - فى موضوع على ماهر باشا - قد مست ، وأنه قد اعتدى عليها ، وعلى كرامة مجلس الشيوخ ، بل أقول لقد اعتدى على هذه الكرامة ، وأذهب الى أنه لا بد أن يتضمن مع مجلس الشيوخ فى هذا الأمر كما يقول الشاذلى باشا أيضا : لا يمكن أبدا أن نسلم فى اخواننا وفى كرامتنا بهذه السهولة ، وليس فى وسعنا أن نعتقه أن أحدا من حضراتكم سيصوت فى جانب تسليم المجلس للسلطة التنفيذية الى هذا الحد » .

ويقول مصطفى النحاس باشا : ان أمورا جسام عرضت سلامة الدولة وأمنها للخطر ، قبل تولي وزارة الشعب مقاليد الحكم ، وعندما تولينا الحكم كان لا بد من أن تعمل فورا ، لتطهير البلاد من جرائم هذا الخطر ، غير أن من بذروا هذه الجرائم وتعهدوا لم يقدروا مع الأسف الحكمة والموعظة الحسنة التى أخذوا بها ولم يستجيبوا لداعى الوطنية الحققة ، بل ظلوا على مسلكتهم يتعهدون بذر هذه الجرائم بكل ما وسعهم من جهد ولو خربت الديار ، صبرت عليهم كثيرا فلم يرعوا فقصدت الى من هو يعتبر - فى الواقع - الأصل الأول للداء ، وهو حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا لعل اتفاهم معه ، على أمر يكون من شأنه تجنب البلاد ويلات الخطر ، ولكنه كان موجودا فى عزبته فانتظرت الى أن حضر الى القاهرة واستدعيت لمقابلتى فى مينا هاوس وشرحت له الحالة وناشدته مناشدة الأخ أخاه والصديق القديم ، صديقه القديم أن يساعدنى على تصفية الجو ، وتجنب ما يخشى من اضرار بمصالح البلاد » .

ويصحح النحاس بعض ما ورد على لسان عبد السلام الشاذلى حول موضوع ترك النشاط الخارجى الى أن يقول :

لقد طلبت الى على ماهر باشا أن يسافر الى خارج القطر اذا أراد ذلك لا باعتباره موظفا أو وزيرا مفوضا ولا مطلوبا منه أن يغادر هذه البلاد بل بمحض

اختياره فهو حر في ذلك فقلت له : اننى مستعد لتسهيل طريق السفر بسبب وجود حجر على الذهاب والايب للأسباب العسكرية ، ويقول النحاس باشا ، أنه قال لعلى ماهر باشا بصريح العبارة : أنا لا أريد أن أحقق معك ولا أن أحقق عنك ولكن كل ما أريده هو الاحتياط لا أكثر ولا أقل .

ويقول النحاس باشا أيضا أنه طلب الى على ماهر باشا أن يسافر الى عزبته ليقيم فيها نحو شهرين لقطع كل شك حول مسلكه فاذا نسبت التقارير اليك شيئا وأنا أعلم أنك في عزبتك لم تبرحها أشرت عليها بأنها كاذبة وتركتمهم يكتبون غيرها أؤشر عليها وهكذا أما التحقيق الذى تريده فلا ، وإنما يكون التحقيق بطريقتى ، وقلت له يا على - وكان يقول لى يا مصطفى - انى لا يمكن - أن آخذ التقارير قضية مسلمة لأن تقارير كثيرة كتبت ضدنا نحن - نعرف - تلفيقها ولكن كان ذلك فى ظروف أخرى وكان الضرر واقعا علينا لا على البلاد ، أما الظروف التى نجتازها الآن فان الخطر لا يكون مقصورا على ، على ماهر باشا إنما يقع على البلاد كلها ، ويقول عبد العزيز الصوفانى هذا أمر خطير جدا . ثم يقول النحاس باشا الطريقة هى أن تذهب الى عزبتك مدة شهرين ، قال لقد مكثت فيها فعلا مدة اثنين وثلاثين يوما ويقول النحاس لقد انقطعت أنا بسبب المرض زهاء ثلاثة أشهر لم أتصل بأحد ولم يتصل بى فيها أحد ، أليس لك الحق فى أن تمرض مثلى ؟

ويقول مصطفى النحاس أيضا أنه قال لعلى ماهر باشا : خذ معك من شئت من الأهل والايوان على شريطة أن يبقوا معك لأتمكن بالطريقة التى شرحتها لك من أن أدرا عنك وعن البلد كل شر .

ويقول النحاس باشا أيضا أن على ماهر باشا تلكا فى قبول ما عرضه عليه وطلب منه أن يبقى فى القاهرة ثلاثة أيام ليعرض نفسه على طبيب الأسنان وأنه - النحاس باشا - أعطاه مهلة عشرة أيام ، تكون فيها حرا طليقا تفعل ما تشاء وتقابل من تشاء ولن أسمع عنك قولا خلال هذه الفترة ويسافر على ماهر الى القصر الأخضر دون أن يخبر النحاس بسفاره ويتصل به النحاس تليفونيا حيث يقول له أنه مبسوط جدا وأنه يشتغل بالفلاحة « وجدا لو مررت علينا وبقيت معنا ساعة » فقلت - مصطفى النحاس باشا « على العين والراس اذا سمحت الظروف » .

ويقول النحاس : ان على ماهر سافر مرة الى الاسكندرية ، ومرات أخرى الى جهات أخرى ، وأنه اتصل به ليعاتبه على اخلاله بالاتفاق ، فاذا بعلى ماهر ينفى أن ثمة اتفاقا بينهما ، ثم يقول النحاس باشا فى النهاية : طال الأخذ والرد بيننا بدون جدوى ، وأخيرا قلت له اذن فكل منا فى حل من الاتفاق ، وقد بلغ من حرصى على مراعاة خاطره ، أنى طلبت منه مرارا وضع سماعة التليفون حتى لا أكون أنا البادى بوضعها ، وقطع الحديث ، الى أن يقول النحاس باشا :

لقد كانت هذه التصرفات من جانب على ماهر باشا سببا في عودة الموقف ، الى خطورته التي أردنا الفقاءها وخشيت أن يحدث ما لا تحمد عقباه ، ولكنني قدرت الضرورة بقدرها فاكثفت بإصدار الأمر ، بمنع رفعته من مغادرة القصر الأخضر ، ومنع غيره من أن يتصل به ، وأقمت لتنفيذ ذلك مراقبة احتياطية روعيت فيها جميع مظاهر اللياقة الواجبة لمقامه الرفيع ، وعن موضوع الحلاق يقول النحاس باشا : انه لم يكن الا خطأ نافها في التنفيذ ، كما يقول النحاس باشا ان على ماهر ، طلب ان يحضر نجله ونجل صديق له هو أحمد الحفناوى بك الى عزبته ، لتمضية يوم شم النسيم معه ، على أن يسمح لهما بالمبيت ثم يعودا في اليوم التالي وقلدهما ويقول النحاس انه وافق على هذا الطلب ، ويقول النحاس باشا ان البوليس كان مطمئنا لعدم وجود على ماهر باشا في العربة وقت خروجهما من العربة ، وما كان يخطر ببال البوليس أن رفعته يهرب من الخلف ، أو يتسلل والبوليس منشغل بتفتيش العربة مستفيدا من التعليمات التي أصدرتها بأن تكون الرقابة عليه لاثقة بمقامه : بحثوا عنه في القصر فلم يجنوه ، وبحثوا عنه في الاسكندرية ، وبكر الدوار ، وفي الأماكن المجاورة ، وفي مصر ، ولكنهم لم يعثروا عليه فلم يسعني الا أن أصدر أمرا باعتقاله .

ويقول مصطفى النحاس قد تكون مسألة تمضية الزائرين يوم شم النسيم معه مدبرة للتغطية حتى يتسلل من جهة أخرى ، كما يقول النحاس باشا ردا على سؤال للنائب محمد محمود جلال ان البوليس لم يعرف بأمر مغادرة على ماهر للقصر ، الا بعد فترة من تفتيش السيارة التي كانت تقل نجله ونجل الحفناوى بك بعد خروجهما من القصر ، وقد ظل على ماهر مختفيا من ٦ الى ١٨ ابريل ظهرا ، عندما بلغني البوليس أنه موجود بمنزل صديقه مصطفى الشوربجي ، ولما كان لدى البوليس أمر بالقبض عليه فقد ترقب خروجه من المنزل وعندما ركب السيارة رافقه البوليس فيها . وقد كان يخشى أن يضلله مرة أخرى فلما وصل الى السور الخارجى لمجلس الشيوخ فوجيء البوليس برفعه يقفز منها متجها الى المجلس داخل فيه ، ويقول النحاس باشا : رغم ان السور لا يعتبر حرمًا للبرلمان لأن فيه وزارة المواصلات ، ووزارة الأشغال ، والجمعية الجغرافية ، فاني أصدرت الأمر بأن يقف البوليس خارج السور احتراماً لكرامة البرلمان التي قال حضرة المستجوب انها امتهنت .

وسمحت لعل ماهر ، بأن يرافقه الى سجن الأجانب عبد القوى أحمد باشا ، والدكتور محمود ماهر بك ، وأحمد حلمى باشا حتى يطمشوا على رفعته ، وعندما قالوا ان الغرفة التي يقيم بها في سجن الأجانب ضيقة أمرت بأن تخصص له أحسن غرفة وأن يصرح لرفعه باحضار كل ما يلزمه من منزله كما سمحت للدكتور العجاتي - طبيب الأسنان - بأن يزوره ، وأخيرا وبعد بحث عن مكان ملائم استشرت زميلي حمدي سيف النصر باشا باعتباره

ملما بمنطقة الحدود ، ولم أكن أقصد اختيار معتقل ، اتفق على أن يقيم في القصر الذى يقيم به ، وقد أوفدت اليه شقيقه الدكتور محمود ماهر بك ، ونجده محمد على ماهر وعادا ليقولا انه مستريح ، وكان يشكو من عطل التليفون فأمرت بإصلاحه ، ويقول عبد السلام الشاذلى : ألم يقل لرفعيتك أن طائرات الأعداء تضرب هذا المكان ، ومعالى حمدي سيف النصر ، يعرف ذلك ؟ أجاب النحاس باشا بأنه احتاط لكل شيء ، وتقولوا أنى حريص عليه أكثر من حضرة النائب ، بل أكثر من أهل رفعتة ، وذويه .

ويرد النحاس باشا على ما جاء على لسان الشاذلى باشا من أن جهة أجنبية هي التى طلبت اعتقاله ، فيقول : لا علم لى بشيء من هذه المسائل !! وأنا لا أسمح بتاتا لسلطة أجنبية أيا كانت ، أن تتدخل فى مثل هذه الاجراءات . مطلوب مقارنة سريعة بين كلام رئيس الوزراء المصرى وكلام السفير اليريطانى فى القاهرة .

وبعد أن يطيل النحاس باشا فى الحديث عن حق الحاكم العسكرى فى القبض ، وفى الاعتقال ، وبعد أن يتحدث - دستوريا ، وفقهيا - عن الحصانة البرلمانية وأثر اعلان الأحكام العرفية عليها ، كما انه يتحدث أيضا عن القول بضرورة التحقيق مع من يراد اعتقاله ، فيقول ان هذا قلب للأوضاع لأنه يخرج بنا من دائرة الأحكام العرفية الى دائرة الاجراءات القضائية ، وتبعاً لذلك لا يلزم الحاكم العسكرى بإفشاء أسباب القبض حتى للبرلمان فقد يكون فى إفشاءها أو اعلانها ما يمس سلامة الدولة والغالبا أن تكون الأسباب المتعلقة بسلامة أمن الدولة التى استدعت القبض هي نفسها التى تحول دون إفشاءها وعلى كل حال - مصطلقى النحاس - فالاعتبارات التى قضت بترك التقدير فى اتخاذ الأمر ابتداء هي التى تقضى بترك الأمر للحاكم العسكرى ليعلم أو لا يعلن أسباب القبض ، وليس فى هذا مساس بسلطة البرلمان أو بالدستور فالحاكم العسكرى وهو فى الوقت نفسه رئيس مجلس الوزراء مسئول بالطرق الدستورية عن عمله وتصرفاته وهو يباشر أعماله دائما تحت رقابة البرلمان الذى يملك فى كل وقت وفى كل مناسبة اعلان عدم الثقة به وينهى مصطلقى النحاس حديثه بقوله : كان ما اتخذته من اجراءات مع على ماهر باشا على كره منى واتخذته أسفا ولكنى فى الوقت ذاته ممتلىء النفس بأنها اجراءات تقتضيها مصلحة الدولة العليا وسلامتها ولم تبعث عليها أية شهوة حزبية أو رغبة فى المساس بشخص على ماهر ولو كان أعز الناس لدى فى مكانه ما تأخرت ولا ترددت فى اتخاذ الاجراء المماثل » .

ويقول عبد العزيز الصوفانى أن أساس الديمقراطية هي الحرية حرية المجموع أولا ثم حرية الفرد ثانيا لأن الفرد يستمد حريته من حرية المجموع فاذا انتهكت حرية الفرد كان هذا بالتبعية مقدمة لانتهاك حرية المجموع فتمتى وصلنا الى هذا الحد ضاعت الديمقراطية وأصبحت لا أساس لها ويقول عبد العزيز الصوفانى نحن فى جو لا يأمن فيه واحد منا على نفسه بل هو

عرضة الى أن يتخذ معه ما أنخذ نحو على ماهر باشا ، ويعلق زهير صبرى قائلا اذا
فعل مثل ما فعل على ماهر باشا .

وتقوم ضجة أخرى ، عندما يقول عبد العزيز الصوفاني ان الذى يقيد
الحرية وفى الوقت نفسه يأمر بتوفير الرفاهية ، والراحة التامة لمن قبض
عليه انما يصدر أمرين متناقضين فى وصفهما مما يدل على أن رفعة النحاس
باشا لا يقر فيما بينه وبين نفسه ما نسب الى رفعة على ماهر باشا والا كان
رفعة النحاس باشا مخبطا ولا يبالي عبد العزيز بالضجة والمقاطعة بل يستمر
فى كلامه قائلا : أن الاجراءات التى اتخذت - قبل على ماهر - فى غير محلها ومن
حقى كئائب ان اقترح لوم رئيس الحكومة اذا أتى عملا مخالفا للمستور .

وتقوم ضجة أخرى يقول بعدها عبد السلام فهمى جمعه باشا رئيس
المجلس : . ليس من سلطتنا ان نجقق الاتهام ، كما يقول محمود سليمان غنام
ليس مجلسنا مجلسا قضائيا حتى نقوم بالتحقيق ويوجه رئيس المجلس كلامه
الى النائب محمود سليمان غنام قائلا أرجو عدم المقاطعة فأنا الذى أدير المناقشات
واعترض على ما أرى موجبا للاعتراض عليه ، ويرد الصوفاني على ما ذكره
النحاس باشا من ان الحصانة لا يمكن أن نقف عائقا أمام أوامر الحاكم العسكرى
فيقول : ان هذه المسألة - يا حضرات الزملاء - غاية فى الخطورة وقد وضعنا
فى وضع غير الذى كنا فيه من قبل فقد كنا ندافع عن حصانة زميل لنا فى
البرلمان ، وحرينه فأصبحت المسألة مسألة حرينتنا وحصانتنا جميعا لا فرق
فى ذلك بين شخص وآخر ، وهذه جالة ان أقرر تموها فأولى بنا جميعا ان ننفض
من هنا ونترك الأمر ، بين يدي الحاكم العسكرى ، لأنه قد وضعنا فى هذا
الوضع فكانه قد حكم علينا بأن لا قيمة لرأينا الا فى أمر واحد ، الثقة بالوزارة ،
ويقول الصوفاني ، اذا كان رئيس الوزراء والحاكم العسكرى ، لا يريد ان يدل
بأسباب القبض ، كما انه مصر على عدم الالتجاء الى المحاكمة فكيف يمكننا اذن ،
أن نحكم لرفعته ، أو عليه ، وهذا وضع شاذ غريب ، لا يمكن قبوله : ان
حضرات النواب لن يستطيعوا عدم الثقة بالوزارة فى أمر لم يتبينوه ولم يعرفوا
حقيقة الدافع عليه فكان الوزارة والحالة هذه قد ضمنت الثقة وليسمح لى
صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ان أقول انه قد وضع نفسه فى
وضع وان كان اللفظ المعبر ، عنه بأباه ورفعته ونأباه له الا انه اللفظ ، الذى
سينطبق على هذا الموقف ، وهو الدكتاتورية ، نعم فقد وضع رفعة نفسه
موضع الدكتاتور المتصرف فى كل ما يريد ، دون مناقشة أو حساب .

ويقول عبد العزيز الصوفاني بك : أن دكتاتورية النحاس باشا سببتهقلب
الى دكتاتورية برلمانية ، وهذا شر الدكتاتوريات فى العالم ولا يمكن ان يكون
هناك عمل شر من الدكتاتورية البرلمانية لأنها تركز فى مظهرها ، على معارضة

نواب البلاد الذين لا تبسط الوزارة أمامهم من الأسباب ما يمكنهم من الحكم على عملها ، وهذا ما لا نرضاه لرفعة النحاس باشا .

ويحذر الصوفاني ، النواب قائلا : اعملوا للغد حسابا واعلموا ان الذي تسنونه اليوم قد يتخذ غيركم سلاحا ضدكم في الغد ، ونكون نحن الذين جنينا على أنفسنا بما نقرر وبما نمنح من ثقة .

ويقول الصوفاني أيضا : خليك بنا يا حضرات النواب ان تترث وان تطالب ، بالتريث بل ان نطالب رئيس الحكومة بأكثر من التريث . . اني اذا أردت ان أسوق لكم أمثلة على فساد قيام الأحكام العرفية وعدم الحاجة اليها ، فانما أسوقها من عملكم انتم لا من عملي فلقد قلتم بفسادها . وقد كانت الأحكام العرفية فيما مضى - وان اعتبرتموها حربا عليكم - تطبق في هودة ولم تمس خريتك الشخصية .

ضجة « ومقاطعة »

ويطلب عبد العزيز الصوفاني : في النهاية من النحاس باشا ، الذي ذاق مرارة الاعتداء على الحرية ألا يعتدي على الحرية وإذا اعتدى عليها بسوافع وجب ان نعرفها حتى نلتمس له العذر وإذا أبى ان يقول وجب عليه ان يقدر اذا ما أسأنا الظن بل اذا طلبنا ان نحاسبه على عمله انني أحب حريتي أولا ، وأحب حرية الشعب الذي انتمى اليه ويطلب محمود سليمان غنام النائب الوفدي - من النحاس باشا ، ان يعيد النظر ، أو يعد المجلس باعادة النظر لاختيار مكان مناسب أكثر من المكان المعتقل فيه على ماهر باشا اذ تصورته مكانا خطرا ، وهو في الصحراء الغربية ، ما دامت الضرورة تقضى ببقاء رفعة ماهر باشا معتقلا :

ويطلب فكري أباطة بعض الوقت ، للاستعداد للرد على « الفقه العظيم » الذي ذكره النحاس باشا والذي يناسب حقا عظمته ! ولكن رئيس المجلس ، يقول : ما زال في الوقت متسع ويدخل فكري أباطة في صميم الموضوع مباشرة ليرد على سؤال : هل يملك أو لا يملك فرد ان يسيطر على أقدس حق عني به كل دستور في العالم ! وهو حق الحصانة البرلمانية ؟ انكم لا تملكون لا أفرادا ولا جماعات ولا أحزابا ولا مجلسا ولا باجتماعكم مع المجلس الآخر أن تغيروا هذا النص أو أن تقبلوا قانونا يؤثر عليه انه نص يتعلق بالنظام العام لا يملك التصرف فيه لا على ماهر ، ولا مصطفى النحاس ولا رأى مؤيد لتصرف الحاكم العسكري ، ولا حضراتكم جميعا .

ويقول فكري أباطة . . لنا ان نسأل مصطفى النحاس باشا بكل قوة ، أين هي سلامة الدولة ولنا ان نستجوبه كيف يغامر بسلامة الدولة فيكتفي بإبعاد على ماهر باشا مسيرة ساعة ونصف من الاسكندرية سلامة الدولة معناها

خيانة ، أى جريمة تتعلق بالدفاع ، رجل يفشى ويسبغ أسرار الدولة ، والقلاع الحصينة أو يسلم وثائق الدولة الى دولة أخرى أجنبية أريد أن أستفهم لأن القبض بنى على أساس سلامة الدولة كما نص فى صيغة القبض ، أنا أقول - لا مغالطة أن سلامة الدولة لا تتفق مع هذه الاجراءات الرقيقة الظرفية ولا مع هذه المجاملات بين مصطفى ، وعلى ، ولا مع هذا الأكرام العظيم ، بارسال الأطباء والأبناء ولا مع الأمل - كما يقول زعيم من زعماء الكلام فى هذا المجلس ، وهو الأستاذ غنام - بأن يعاد الى عزبته .

ويقول فكرى أباطة انه يبرىء الوزارة من الاجراء الخاص بعلى ماهر ، ولكن الأستاذ محمود سليمان غنام يقول نحن لا نرضى هذا الوضع .

ويقول فكرى أباطة : لقد أعلن على ماهر الأحكام العرفية ولكنها مع الأسف الشديد ، انقلبت عليه ونحن نخشى يا رفعة الباشا ، لأن هذه الدولة منيت مع الأسف بالزلازل ، والبراكين لا فى أرضها بل فى دستورهما نخشى ، ان حدث الزلزال غدا ، أو بعد غد - لا قدر الله - ان تكونوا انتم الغريسة وأن يكون تشريعكم هذا وفقهكم هذا هو السيف .

(ومن مجلس النواب تنتقل الى مجلس الشيوخ !!)

الفصل السادس

وثورة عشيفة في مجلس الشيوخ بسبب اعتقال على ماهر باشا عضو المجلس

● أرانى مضطرا الى العودة الى الحديث عن اعتقال على ماهر باشا ، وكنت قد توقفت عند الجلسة الأولى ، التي خصصت لمناقشة الاستجواب المقدم من عبد السلام الشاذلى باشا عضو مجلس النواب ، الى مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء الحاكم العسكرى ومنتقل الى الجلسة التالية التي استمرت فيها أيضا المناقشة ، وقد بدأ المناقشة الأستاذ زهير صبرى - كما قال - بالدفاع عن تصرف حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا فى القبض على حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا « وسأدفع بكل ما أملك من قوة عن هذا التصرف لا عن طريق المجاملة باعتبارى وفديا ولكن عن طريق الاقتناع وسوف لا أكتفى بالدفاع عن هذا التصرف بل سأطلب من رفعة مصطفى النحاس باشا بالحاج أن يقبض ويقبض على أمثال على ماهر باشا ، ان كان له أمثال فى مصر وان يقبض على كل من تسول له نفسه أن يفكر بالاضرار بهذا البلد ؟؟

قبض على صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا فلم تفاجأ الأمة ولم تدهش لأن أفراد هذه الأمة « حذقين » كما يقول زميلى الأستاذ فكرى أباطة فهم تفهم رفعتهم وتعلم لماذا قبض عليه رفعة النحاس باشا ولم يدهش سوى على ماهر باشا ومن كانوا يناصرونه « ويعجب زهير صبرى من ان على ماهر ، لا يعرف للوعد ، قيمة ولا للعهد أثرا كما يقول ان على ماهر خرج ، على عهده مع مصطفى النحاس ، وتسلسل من داره كما كان يفعل الطلاب الصغار أيام الثورة عندما كان يقبض عليهم ويوضعون فى سيارات اللورى فيقفز بعضهم منها التماسا للهروب ، على ماهر باشا ذلك الرجل الكبير يتسلسل من داره ، ويهرب ثم يأتى الى مجلس الشيوخ ليقيم ضجة فماذا كان يقصد من وراء ذلك ؟ بطبيعة الحال يقصد ان يخرج النحاس باشا ، معتقدا انه كتيره من

يمكن احراجهم ، ويقول زهير صبرى موجهها كلامه - كما قال - الى نواب اليسار : انهم سيكون ، أو يتباكون على الدستور وعلى الحصانة البرلمانية والحرية الشخصية وانى لانتساءل أين كان هؤلاء الزملاء يوم أن وقف الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد ألم يكونوا هنا ، ولم يعترض واحد منهم على ما أصاب الدستور ؟ أين كانوا يوم الغاء صدقي باشا ؟

ويرد عبد العزيز الصوفاني قائلا : كنا هنالك وقد حافظنا على حقوق الأمة وأنتم خارج البرلمان ومضابط المجلس خير شاهد على دفاع المعارضة ضد وزارة صدقي باشا .

ثم يقول زهير صبرى : أن رفعة النحاس باشا - وهو فى الورطة التى كان فيها ، والحالة الحرجة ، التى لا يست مسألة القبض على على ماهر باشا - لم ينس ما للبرلمان من حرمة فأمر باخراج البوليس حتى من فناء وزارة الأشغال فهل هذا الرجل يعتدى على الدستور ؟ ، ويتحدث فى الموضوع أيضا - موضوع اعتقال على ماهر - الأستاذ سعد اللبان - فيقول : انه لا يوجد فى مصر طاوور خامس ، أو سادس وليس فيها رجال من هذا الطراز ، بل فى مصر وطنيون تعاهدوا جميعا مع حليفهم على تنفيذ المعاهدة ، واعتبروا بلادهم مرتبطة بها ويتمنى سعد اللبان ، لو أن مصطفى النحاس - مهما نقل الى رفعة عن مسلك زيد ، أو عمر - أعلن فى صراحته المعهودة وقوته المعروفة انه وحده المسئول الأول ، والآخر عن أمن الدولة وسلامتها ولو انه عاجل الأمر بالطريقة التى تمنىها على رفعة لكان هذا فى اعتقاده اليق وضع فى العهد الحالى ، ويتحدث أيضا الأستاذ أحمد أبو الفتوح فيشير الى ما قاله عبد العزيز الصوفاني من أن الأيام دول ، والزمن يدور ، فيقول هذا حقيقى ولكن لا نخاف على أشخاصنا ، ثم يتساءل أحمد أبو الفتوح . فبكى الآن على ما يسمى اعتقال على حرية فرد من الأفراد ونقول ان الدستور يحرم هذا الاعتداء فهل أهل الدستور الاعتداء على حريات أمة بأسرها فى عام ١٩٣٨ يوم ان لم تكن هناك ظروف شاذة استثنائية ؟ ويقاطعه النائب محمد شعراوى قائلا : كان حضرة الأستاذ أبو الفتوح نائبا فى سنة ١٩٣٨ وتقوم ضجة ، يرد بعدها أحمد أبو الفتوح قائلا : لقد كنت نائبا ، رغم ارادتك ، ثم استكمل أحمد أبو الفتوح كلامه قائلا فى عام ١٩٣٨ لم تكن هناك أحكام عرفية ولا ظروف استثنائية ورغم ذلك فقد مثل بالكثير من حضراتكم تمثيلا لا يعتبر الى جانبه القبض على رفعة ماهر باشا شيئا مذكورا ، كما يقول أحمد أبو الفتوح : النحاس باشا اذا اقتنع تكون الأمة كلها مقتنعة فهو يمثل الأمة بأسرها : أن النحاس باشا لا يفعل شيئا الا وهو يعلم انه محق فيه ثم يرد أبو الفتوح على قول الصوفاني من أنه يخشى أن تقوم فى مصر دكتاتورية برلمانية هى شر أنواع الدكتاتوريات يقول أحمد أبو الفتوح : هل جناية النحاس باشا زعيم البلاد أن الأمة تثق به ثقة كبرى

ختولى نوابه وحزبه أغلبية ساحقة وهل هذا ذنبه ؟ وهل كان يجب على رفعتيه أن يطلب من الأمة أن تمنح ثقتها لأشخاص لا تثق بهم خشية أنه تقوم دكتاتورية برلمانية أو ارضاء لمن يريد الا تقوم هذه الدكتاتورية البرلمانية « تصفيق » ويعارض الأستاذ محمد محمود جلال الاقتراح المقدم بقفل باب المناقشة ويطلب من النواب الذين تقدموا بهذا الاقتراح أن يسحبوه ، ويقول مكرم عبيد باشا ، ان النحاس باشا يريد أن يلقي بيانا فى موضوع الاستجواب فأرجو أن يسمح المجلس باستمرار المناقشة على أن يكون أحد المعارضين آخر المتكلمين قبل النحاس باشا ، وبطبيعة الحال لا يوافق المجلس على قفل باب المناقشة بغد الذى قاله بمكرم عبيد باشا « وتعطى الكلمة ، لمحمد محمود جلال ومن بين ما قاله : اصطلاحنا على أن على ماهر باشا الوزير انما هو علامة ورمز وتزجيجان لعقيدة استقرت فى أذهان الشعب وأصبحت اليوم موضع اتفاق ومصطلحا عليها من جميع الهيئات ، وبين الحكومة والشعب وبين المجلس مهما اختلفت مذاهب الذين تولوا الحكم منذ سنة ١٩٣٩ ويرد على ما قاله زهير صبرى عن مجلس نواب ١٩٣٠ فيقول اننى لم أجلس فى هذا المجلس لا أنا ولا زميلى فكرى أباطة واننا قاطعنا الانتخابات لا لأننا رأينا فارقا بين دستور ودستور ولكن لأننا رأينا ألا نستهل حياتنا الدستورية بالحنث فى عيننا ، وقد كنا أقسمنا على احترام دستور ١٩٢٣ أما الذين دخلوا المجالس فقد وقفوا من زملائنا دائما موقف العلماء واما القبض على اخوان لك - الكلام لزهير صبرى - فانه وان كان قد حدث فانهم لم يكونوا نوابا واذن فلم يكن معنى ، للحصانة البرلمانية ولم يكن أمرهم ليشيرها وهذا يجعل كلام حضرة النائب المحترم الذى زاملناه فترة قديمة لا محل له قطعا لأن التضحية من أجل الحصانة انما تكون على متمتع بها تكون على عضو فى مجلس النواب أو عضو فى مجلس الشيوخ ...

ويقول النائب عمر عمر : انه على ثقة من أن النحاس باشا سيعالج الأمر ، بالأسلوب الذى يراه فاذا تبين له ، ان الاجراء الذى اضطر الى اتخاذه نحو على ماهر باشا اجراء تسمح الظروف بازالته أو انهاه اقتنع بأن الشبهات التى حامت حول رفعتيه لا تتفق مع الحقيقة فلما أمل كبير فى رفعة النحاس باشا أن ينظر هذا الأمر ، على وجه الدقة والسرعة فيأمر فوراً بالإفراج عن على ماهر باشا هذا رجاؤنا جميعا ..

وقد كان ما قاله الأستاذ عمر عمر ، النائب الوفدى بحق رائعا ، لأنه بعد ان تحدث عن الدستور ، والحصانة النيابية ، وعن سلطات الحاكم العسكرى وعن ضرورة قيام البرلمان بمراقبة تصرفات السلطة التنفيذية وتصرفات الحاكم العسكرى ، خرج من البحث ، القانونى الدستورى المتزن الى طلب الافراج عن على ماهر بدمولماسية ماهرة وباهرة أيضا !

وكان الأستاذ عمر عمر النائب الوفدى ، آخر المتكلمين ، وليس أحد النواب المعارضين كما اقترح الأستاذ مكرم عبيد ، وقد ألقى النحاس باشا

بيانه بعد عمر عمر مبتدئا كلامه بأنه لم يكن يريد أن يتحدث مرة ثانية اذ ليس لديه ما يزيده على ما قاله من ناحية الموضوع ، ولا من ناحية البحث الدستوري ولكن بعض ما ورد على ألسنة حضرات الخطباء جاء ماسبا بشخصه وجاء بعضه الآخر معينا في الجدل الفقهي في أسلوب سنيق براق ، فرأيت أنه أنزع عنه ثوبه الذي أريده يبيهر منا العيون فنشغل بالمظهر دون اللباث ويؤكد النحاس باشا ان البحث الذي القاه في المجلس ليس من صنيع الخبراء وأصحاب الاختصاص وأن هذا البحث ليس هو الذي جعله يلجأ ، إلى التصرف الذي اتخذه قبل على ماهر وإن ما قام به ، قام به من اقتناعه الخاص « تصفيق » اقتناع العقل والنفس والضمير « تصفيق » ويهدى النحاس باشا من روع النواب ، بعد أن أريد بلباقة أن يتسرب الفزع - كما قال النحاس - إلى نفوسهم من الأحكام العرفية وخطرها على الدستور وبخاصة على حرية النواب وحجبتهم البرلمانية ، وكرامة المجلس ويرد على خشيته ، النائب عبد العزيز الصوفاني من الدكتاتورية البرلمانية قائلا : انما تقوم الدكتاتورية اذا حكم الأمة من لا تثق به مهما احتال على الناس وألبس حكومته ثوبا دستوريا زائفا بالوسائل التي تعرفونها .

ويقول النحاس باشا : لقد عارضنى في هذا الاستجواب الهام نائبان من أعز أنصارى وأحبهما إلى نفسى ، ولا أقسى سرا اذا أنهما قاتحاني فيما اعتزماه فطلبت منهما أن لا يدخر جهدا في اعلان ما يعتقدان فأين الدكتاتورية البرلمانية يا حضرات النواب ؟

ويؤكد النحاس في بيانه أيضا أنه حريص على تجنب البلاد ويلت الحرب وانه لن يعمل أو يوافق ، أو يسلم بجر مصر ، إلى الاشتراك في الحرب أو تقديم ، جنود من أبناء هذه البلاد ، مهما كانت الظروف والأحوال .

ويعد النحاس باشا النواب بأنه على استعداد لأن يعيد النظر في مكان اعتقال على ماهر « لا نقله اذا رأيت داعيا ولكن أرجو أن يترك لي تقديم ذلك وأنا الكفيل بأن أوفق فيه بين راحته وتمام أمنه وبين مقتضيات المصلحة التي كانت وحدها السبب فيما اتخذته معه من الاجراءات وعندما يتحدث النائب محمده شعراوى عن التقارير ، التي استند إليها النحاس باشا في القبض على على ماهر وانه لم يكن الأولى التحقيق مع على ماهر ، بشأنها ، بل يجب التحقيق مع كتاب التقارير » يقول له رئيس المجلس هذا خارج عن موضوع الاستجواب وأمنعك من الاسترسال فيه ويقول محمد شعراوى : ليس فيما أقوله خروج عن الموضوع ويقول الرئيس : أمنعك من الاسترسال في الكلام وأمر بعدم إثباته في المضبطة .

ويحتكم محمد شعراوى إلى المجلس ويوافق المجلس على منع حضرة النائب المحترم من الاسترسال في الكلام .

ويقبل باب المناقشة بعد كلمة قصيرة ، لعبد السلام الشاذلى .

ويقول النحاس باشا : ان اقتراحات قدمت للثقة بالوزارة فأرجو أخذ
الرأى عليها بالمناداة بالاسم ويعترض فكرى أباظة لأن طلب الثقة يتقدم به
المستجوب المعارض أو من يؤيده فى استجوابه لأنه يشك فى اجراءات الحكومة ،
ويعارضه رئيس المجلس اذ من حق الحكومة أن تطلب الثقة بنفسها .

وتحصل الوزارة على ثقة المجلس بأغلبية ١٨٥ صوتا ضد خمسة أصوات
وامتناع ستة أعضاء هم : محمد عبد الرحمن نصير ، فكرى أباظة ، عبد السلام
الشاذلى ، سعد اللبان ، محمد عبد الله أبو حسين ، وعبد الفتاح أبو سحلى ،
أما الذين عارضوا الثقة بوزارة الوفد ، فهم عبد العزيز الصوقانى ، على على
يسيونى ، محمد شعراوى ، محمد سلطان بك ومحمد محمود جلال .

هذا ما دار فى مجلس النواب ، بخصوص اعتقال على ماهر باشا ، أما
ما دار فى مجلس الشيوخ فليسمح لى قرائى ، الأحرار ، بأن أعود وبناء على
رغبة البعض منهم الى جلسة مجلس الشيوخ بتاريخ ٨ ابريل ١٩٤٢ التى
تسبب اليها على ماهر باشا ، قفزا على سور المجلس : لقد بلغت الجلسة نهاية
عادية ، صدق الأعضاء على مضبطة الجلسة السابقة ، تليت الرسائل الواردة
الى المجلس ، أدى بعض أعضاء المجلس الجدد اليمين الدستورية ، نوقش اقتراح
بتعديل المادة ١١ من اللائحة الداخلية بمناسبة تجديده نصف أعضاء المجلس ،
اتمام تشكيل اللجان ٥٠ كل ذلك ، وموضوع على ماهر ، لم يثر على الإطلاق ،
ألم تثل رسالته ، ووقف الشيخ المحترم مصطفى محمود الشوربجى يقول ان
على ماهر باشا أرسل الى رئيس المجلس رسالة « فأرجو تلاوتها الآن » ثم وقف
على ماهر باشا ، ليقول : لقد وصلت هذه الرسالة رئاسة المجلس أمس ،
ورجوت سعادة الرئيس أن يتلوها فى جلسة اليوم ، وأصرح الآن بأنى متنازل
عن تلاوة الرسالة اذا أعلنت الحكومة انها تكف عن جميع الاجراءات المتخذة
ضدى اذ فيها اعتداء ، على الدستور ، والحريات المقدسة والحصانة البرلمانية
وأكرر انى أتنازل عن كل ما جاء فى الرسالة اذا أعلنت الحكومة هذا !

وقال رئيس المجلس : « من حقى الا أطرح الرسالة على المجلس لأن حضرة
صاحب المقام الرفيع على ماهر من جهة الحصانة البرلمانية متمتع بها والدليل
على ذلك وجوده بيننا فى الجلسة فلم يمنع مقامه الرفيع من أداء واجبه فى
البرلمان ، أما اذا كانت هناك مسائل يشكو منها رفعت من جهة تصرفات ادارية
فلا يمكن الكلام فيها الا عن طريق الاستجواب » .

ويقول على ماهر : لست متمتعا بحريتى فقد دخلت المجلس اليوم بالقوة
وأحاط بى البوليس عند دخولى فلا حرية اذن ، ويقول رئيس المجلس : لى حق
فى عدم طرح الرسالة على المجلس ، لأن الحصانة البرلمانية لم تمس الى الآن
كما قلت !

ويقول على ماهر : أنا أحكم الى هيئة المجلس ، كلها لا على السعديين أو الدستوريين أو المستقلين أو الوفديين بل الى الحكومة نفسها ، فإذا كنت أستحق محاكمة عسكرية ، أو محاكمة برلمانية فاني مستعد لها ، أما مطاردي في كل مكان فهذا ما يجب ألا يكون ، اذ فيه اعتداء صريح على الدستور ، ولم يوجد الدستور لحماية الوزارة أو أنصارها بل لحماية المصريين جميعا وحماية من يعتبرون خصوم الحكومة خاصة ،

ويقول رئيس المجلس أيضا : لا يمكنني أن أطرح على المجلس مسألة غير واردة في جدول الأعمال ولا أن أترك الزميل المحترم ، يستمر في الكلام في هذا الموضوع لأن الأمر سيتحول الى استجواب غير مدرج ، في جدول الأعمال وغير مستوف شروط المناقشة ، ويطلب على ماهر أن تتلى الرسالة ، على المجلس ليقرر ما يراه فيها ، ويكرر الرئيس رفضه لهذا وليسبت هذه أول مرة امتنعت فيها عن تلاوة رسالته الى . ويقول على ماهر : لقد منعت من السفر من عزيتي مرتين كما منعت من الدخول الى المجلس ، أما مصطفى الشوربجي فقد قال أن كل الرسائل يجب ان تتلى اذا كانت بتوقيع أصحابها ولكن الرئيس يرى أن له الحق التقديري في قراءة الرسالة ، أو عدم تلاوتها ؟

أما حافظ رمضان فقد قال : من أسوأ المسائل ، بل من البداية السيئة ، جدا في مصر ، أن يمنع رئيس حكومة سابق ، وعضو في مجلس الشيوخ من دخول المجلس لحضور جلسة علنية ، وان يكون من الجائز ، القبض عليه ، الآن ، اذا خرج ، فيجب ان نسمع شكوى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا والا فلما معني وجودنا هنا ؟

ويقول رئيس المجلس : أرجو أن يهدي حضرة الشيخ المحترم ، من روعه لقد قلت ان الحصانة البرلمانية لم تمس .

ويقول الشوربجي : لقد مست الحصانة فعلا ، ولكن محمد حافظ رمضان يتساءل : كيف لم تمس ؟ ليشترك الرئيس حضرة الشيخ المحترم على ماهر باشا ، يشرح لنا المسألة ، هذه بداية سيئة للحكم النيابي والنظام الحاضر .

ويقول عبد المجيد ابراهيم صالح : أنا أدع جانبا الجدل ، بين الأعضاء ، والرياسة في هذه المسألة كما أدع أحقية المجلس أو عدم أحقيته في نظرها وأتقدم الى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء ، طالبا الى رفعته ، لا الى سعادة رئيس المجلس ولا الى المجلس أن يريج الرأي العام والحرية الشخصية وأقدس المبادئ ويشرح لنا الموضوع وموقف الحكومة مما أشار اليه حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا في رسالته فترتاح بذلك النفوس .

ويحاول رئيس المجلس أن يفرق بين مسألتين : الحصانة البرلمانية . والتصرفات الادارية وانه اذ يؤدي واجبه كرئيس للمجلس لا شأن له بالتصرفات

الادارية الا عن طريق الاستجواب ويقول على ماهر : الواجب على رئيس المجلس كرئيس أن يكون منصفا لا ان يعتدى على الدستور .. ويقول الشوربجي : أرجو أن يحافظ الرئيس على الدستور وعلى حقوق المجلس .. ويقول على ماهر : أرجو عرض رسالتي على حضرات الشيوخ الوفدين وحدهم ، وأنا أرضى حكمهم .

ويقول على ماهر باشا : لقد فتش منزلى مرتين وحبس خدام المنزل ثلاثة أيام .. أما حافظ رمضان فقد قال : لقد أقسمنا هنا اليمين على المحافظة على الدستور ، فيجب أن تتلى الرسالة هنا وان نستمع الى الشكوى ، ويسأل على ماهر باشا رئيس الحكومة : هل أنا حر فى الحضور الى المجلس ، وهل أنا حر ، فى منزلى أو غير حر ، هذه وقائع مادية أرغب فى الاستفسار عنها ، ويرى رئيس المجلس أن هذا السؤال لا يوجه ، ولا يسمح بالاجابة عنه لأنه - أى رئيس المجلس - يعتبر السؤال والاجابة - دخولا فى مناقشة عامة غير جائزة ، ويقول عبد اللطيف زعزوع : المعارضون يتكلمون دون اذن وهذه فوضى لا يصح أن نسمح بها .. ويعود حافظ رمضان مطالبا بتلاوة الرسالة ولكن الرئيس لا يسمح ، بل يقول حتى ولو قبلت الحكومة ، فلن أسمع .

ويقول حافظ رمضان متهمكا : هذه بداية غير حسنة وساطالب بأجازه من اليوم انقطع فيها عن المجلس حتى يعين له رئيس جديد ، ويقول أحمد رمزي: ستنتهى مدة الرئيس فى ٧ مايو . ويعود رئيس المجلس ليقول انه يقدر كل مايمكن ان يقال عن تصرفاته وانه لايهتم بذلك لأنه يتكلم عن اقتناع وانه سيستعمل حقه التقديرى ، ويرد حافظ رمضان بان عبارة الحق التقديرى هذه تضع رئيس المجلس فوق المجلس ، وفوق الدستور وفوق الحكومة اذا ما وافقت ، على رأى المجلس ..

ويقول رئيس المجلس أن حقه الدستورى الا يسمح بتلاوة الرسالة ويقول حافظ رمضان : ليس للرئيس أن يتحدى ارادة المجلس ، ويحاول مصطفى الشوربجي ، ان يشير الى بعض ما جاء فى الرسالة رسالة على ماهر ، فيقول انها تتعلق بأحد الأعضاء ، الذى يراد القبض عليه ، وانه تحت المراقبة .. ويكرر الرئيس قوله ، بأن الفصل فى هذه المسألة يجب ان يكون باستجواب ! ..

ويقول على ماهر : كيف والحالة التى نحن بصدددها حالة تلبس ولا يمكن ارجاؤها الى أن يفصل فيها بطريقة الاستجواب ولذلك يجب ان نحتكم فى هذه المسألة الى المجلس ولكن رئيس المجلس لا يقبل الاحتكام الى المجلس فى هذه المسألة ، ويشور على ماهر قائلا : هذا الكلام بعيد عن الحق والانصاف ، انك رجل ظالم ، وغير منصف . وفى النهاية يمنع رئيس المجلس عباس الجمل من الكلام ، مؤكدا ان المسألة انتهت ويصدر أوامره الى السكرتيرية بمنع اثبات أى شئ يتعلق بها بعد هذا ، ويحاول عباس الجمل - بعد بضع دقائق تمت

فيها قراءة استجواب الى رئيس الوزراء من أحمد رمزي عن دستورية المرسوم الصادر في ٢٢ فبراير ١٩٤٢ بإلغاء المادة الثانية من مرسوم ٢٤ مارس ١٩٤٢ ، المتضمنة تعيين أعضاء مجلس الشيوخ بدلا ممن خرجوا بالقرعة يحاول عباس الجمل العودة ، الى الحديث عن موضوع ، اعتقال على ماهر فيمنعه رئيس المجلس ويمنع السكرتارية من اثبات أى كلمة في المضبطة و ٠٠ و ٠٠

وفى جلسة ٢٩ ابريل ١٩٤٣ يكون أول المتحدثين مقدم الاستجواب الأستاذ مصطفى الشوربجي ٠٠ فيتحدث عن الأحكام العرفية ، واختصاصات الحاكم العسكري ، ويحذر الشيوخ من أن يزج بهم فى السجون والمعتقلات دون أخذ الاذن من هذه الهيئة المحترمة ، كما يتحدث عن الموت المدنى والأحكام العرفية فى الحرب العالمية الأولى ، كما يتحدث عن المظاهرات ، التى سبقت ٤ فبراير والتى ورد فيها اسم على ماهر ، ويقول انها كانت مظاهرات اليمية جدا ، اذ لو صح ماسمعه عنها ، لكانت دعوة لدولة أجنبية الى الدخول فى هذه البلاد ، ويقول مصطفى الشوربجي : لقد ذكر اسم الوفد واسم رئيسه فى هذه المظاهرات ، فاذا كان ذكر الاسم دليلا ، على ان هذه المظاهرات من فعل ، على ماهر فلماذا لا يكون ذكر اسم مصطفى النحاس أيضا دليلا على ان له يدا فيها : اذا كان الدليل واحدا فيجب ان يكون الاستدلال واحدا وينفى مصطفى الشوربجي ان يكون باستطاعة على ماهر تنظيم المظاهرات : ان المظاهرات عادة من أعمال رجال الأحزاب أنا لا أقول عن هذه المظاهرة بالذات ولكن أقول : ان المشاهد ، المعروف أن رجال الأحزاب لا على ماهر هم الذين يقيمون ، المظاهرات وأول من يستطيع إقامة المظاهرات وترتيبها وتجهيزها هو الوفد بلجائه ، ورجاله وتشكيلاته : ان الوفد هو الذى ينظم هذه المظاهرات ويستخدمها ٠٠

ويقول مصطفى الشوربجي : ان المظاهرات اخترقت الشوارع ، دون ان يتعرض لها البوليس ، ودون أن يقبض الى يومنا على الذين نادوا هذا النداء الأثيم : ألا يصبح لى ان أستنتج ان هذه المظاهرات وهذه النداءات كان مرضيا عنها أو كانت مقصودة بالذات : ألا يكون هذا النداء مدسوسا كما حدث فى تاريخ مصر ، لتصل الى النتائج التاريخية ، التى تعلمونها ٠٠

فى فمى ماء وهل ينطق من فى فيه ماء فى هذا البلد اثنان : رئيسا وزارة وصاحبها مقام رفيع يعتقل احدهما الثانى : انه لشيء غريب حقا ، فاذا ماجاء على ماهر باشا الى الحكم اعتقل النحاس باشا ونبقى خالصين هذا أمر غريب حقا ولكننا فى بلد العجائب ، ريقول مصطفى الشوربجي : ليحقق النحاس باشا مع على ماهر باشا بنفسه ، أو ليحقق معه أحد الوزراء من رجال القانون ، أو النائب العام الموثوق به من الجميع فلن تكون المسألة أكثر سرية من قضية سرقة مستند سيوه أو ٠٠٠ الخ ، الخ ٠

ويقول مصطفى الشوربجي : ان تقارير سرية رفعت في الحرب العالمية الأولى واعتقل بسببها عبد اللطيف الصوفاني ، وأمين الرافعي وأحمد لطفى وعبد الرحمن الرافعي . وقد كانت التقارير من فيلبيدس ولكن اراد الله المنتقم العادل الا تنتهى الأحكام العرفية الا وفيلبيدس ثابت عليه التزوير والتلفيق والرشوة فحوكم أمام محكمة الجنايات وصدر ضده حكم القضاء ، ويشير مصطفى الشوربجي ، الى كل التقارير التى قدمت فى قضية تزوير الخطابات و . و . ويقول ان هذه التقارير قد ثبت كذبها . ويقول مصطفى الشوربجي ، ان على ماهر عندما طلب تحكيم مصطفى النحاس ، فانما كان يريد مصطفى النحاس القاضى لا مصطفى النحاس رئيس الحكومة .

ويطلب مصطفى الشوربجي فترة للراحة وترفع الجلسة فترة يعود بعدها مصطفى الشوربجي ليتراجع كمحام عن الحريات والحكم العرفي ، ويقف طويلا أمام فكرة احتمال وجود خطر ! ويقول اذا وجدت الحرية الشخصية فى أمة من الأمم مصنونة مرعية كان ذلك دليلا على درجة رقى هذه الأمة . وفى عهد الرومان كان يحكم بالاعدام على الموظف الذى يحرم شخصا رومانيا من حريته الشخصية وقد ظل هذا القانون نافذا الى أن جاء عهد جوستينيان فعُدل هذا الحكم بعقوبة تتناسب مع الضرر .

ويواصل مصطفى الشوربجي الحديث فى النواحي الدستورية والقانونية ، ويحاول مصطفى الشوربجي ان يتلو ما دار بين النحاس وعلى ماهر - وكان على ماهر ، قد كتب نص الحديث الذى دار بينه وبين مصطفى النحاس - ولكن رئيس المجلس منعه من ذلك ، طالبا منه ان يلخص الوقائع ، ويستمر مصطفى الشوربجي فى كلامه جلسة كاملة ، وينهى كلامه بقوله : لقد قال المغفور له قاسم أمين بك رحمه الله كلمة ، قال انى رأيت وأحسست نبض الأمة المصرية ينبض فى حادثين حادث دنشواى وحادث وفاة الزعيم الأكبر مصطفى كامل فليتة كان هنا اليوم ليضيف الى هذين الحادثين حادث اعتقال على ماهر باشا : لقد شعرت بأن كل واحد من حضراتكم فى تلك الجلسة كان يعتبر المصائب جللا : لقد كان فى كل عائلة وفى كل مجتمع وفى الطرقات أسى وحزن بالغان وكيف لا يكون ذلك وقد كان على ماهر باشا رئيسا للوزارة وكان رفعة على ماهر باشا حاكما عرفيا وكان يومئذ حضرة صاحب المقام الرفيع رفعة النحاس باشا خارج الحكم فلم يمسسه بأى أذى ؟ انى - مصطفى الشوربجي - اقرر ان التدبير الذى اتخذ ضد رفعة على ماهر باشا ماهو الا نوع من هذه التدابير التى نتخذ فى بلاد دكتاتورية وفى ظروف استثنائية أما نحن فبلادنا ديمقراطية وليسست مشتبكة فى حرب ، أفلا يقال عنا اذن اننا سبقنا غيرنا فى الرق والعبودية ، أخشى ان يقال ذلك عنا ، أختم كلمتى بكلمة قالها سعد زغلول غداة ان نفى الى جزر سيشيل « لتفعل القود بنا ما تشاء » .

وفي الجلسة التالية - ٥ مايو ١٩٤٢ - تولى مصطفى النحاس باشا ، الرد على كل النقاط التي أثارها الأستاذ مصطفى الشوربجي وما قاله مصطفى النحاس في مجلس الشيوخ لا يخرج - فيما يتعلق بالاتصالات التي جرت بينه وبين علي ماهر باشا - عما قاله في مجلس النواب ، ونشير هنا الى بعض النقاط ، التي وردت على لسان النحاس باشا في مجلس الشيوخ ، ولم ترد على لسانه في مجلس النواب ومن بينها مثلا - ان المستجوب - مصطفى الشوربجي - قد استخدم عبارات نابية أخطأها التوفيق : اننا اتخذنا من مصلحة الدولة ذريعة لاعتقال عدونا السياسي علي ماهر باشا كما كان رجال الدين في القرون الوسطى يتخذون من الدين ذريعة لاقامة محاكم التفتيش .

وكما كان رجال الثورة الفرنسية يتخذون من الحرية حجة لتقتيل بعضهم البعض ، الى آخر ما ورد على لسان حضرته من أقوال طائشة لم يقصد بها غير إثارة النفوس وتحريضها على الفتنة والاجرام وان لف القول ودار في الكلام ، ويقول مصطفى الشوربجي . لا أسمح لك بكلمة « طائشة » ويقول مصطفى النحاس للشوربجي : نزه أقوالك ، وافهم معنى كلامك قبل أن تقول اسمح ، أولا اسمح انك انما أردت بالاشارة الى محاكم التفتيش أن تقولوا : ثوروا والجأوا الى العنف واقتلوا بعضكم البعض ونحن لسنا أطفالا لا نفقه معنى الكلام ، بل نحن رجال ووطنيون قبل كل شيء .

ويقول مصطفى النحاس ان علي ماهر في وقت ما ، قد وافق على اشتراك مصر في الحرب ولكنه ووزرائه قد عدلوا بعد ذلك خطتهم لأنهم يلبسون لكل حالة لبوسها . وينكر هذا الكلام مصطفى الشوربجي وينفي مصطفى النحاس أن يكون لأية سلطات أجنبية أى دخل في موضوع اعتقال علي ماهر .

وبعد بحث فقهي مستفيض يتلوه مصطفى النحاس باشا برد على سؤال مفترض . هل يلزم الحاكم العسكري . باجراء تحقيق ؟ ويجيب هو عن هذا السؤال بقوله : القول بالزام الحاكم العسكري باجراء تحقيق يؤدي أو لا يؤدي الى التقدير للمحاكمة انما هو قلب للأوضاع ، لأنه يخرج بنا من دائرة الأحكام العرفية الى دائرة الاجراءات القضائية ، وتبعا لذلك لا يلزم الحاكم العسكري بافشاء أسباب القبض حتى للبرلمان فقد يكون في افشائها أو اعلانها ما يمس سلامة الدولة والغالب أن تكون الأسباب التي استوجبت القبض هي نفسها التي تحول دون ابداء مبررات الاعتقال .

ويشترك في المناقشة توفيق دوس باشا ويتوجه في البداية - الى النحاس باشا بالتعزية في مصابه بوفاة شقيقه - ويتحدث حديثا دستوريا رائعا ، ثم يقول : ان عيينا جميعا اننا نفرس التشريع ، ونحن في الحكم كاننا خالدون حتى اذا انقلب الوضع وصرنا في المعارضة آسفنا على تفسيرنا الماضي

الأسف الشديد « كما يقول : ان روح التشريع وروح الدستور ان ينعقد انبرلمان روحا قبل ان ينعقد جسدا ، أو بتعبير آخر ، ان يكون البرلمان موضوعا قبل أن يكون شكلا على أنه حتى في الجسد وفي الشكل ستجدون المعنى البرلماني لا يتحقق الا مع وجود الحصانة ، اذ لو فرضنا أن البرلمان شكل تشكيلا قانونيا ووجد قائما ، كامل العدد مع عدم وجود الحصانة البرلمانية فان اعضائه لا يمكنهم ابداء آرائهم لأنهم يكونون اذن على حالة من عدم الاطمئنان لا تساعدهم على ابداء رأيهم حرا . ان الحصانة البرلمانية لا يجوز تعطيلها طبقا للمادة ١٥٥ من الدستور » .

ويستشهد توفيق دوس باشا بالسوابق البرلمانية في العالم كله فيقول : حصل في فرنسا في الحرب الماضية ، ان شككا بعض النواب بأن رقابة الرسائل تحت الحكم العرفي امتدت الى رسائلهم ففضتها وأطلعت عليها وان هذا . وهو مجرد رقابة الرسائل - فيه مساس بالحصانة البرلمانية عند ذلك اعتذر وزير الداخلية وأصدرت الحكومة الفرنسية منشورا دوريا لمراقبي البريد بتاريخ ٨ يوليو ١٩١٧ أكدت فيه أن الرسائل الواردة والمعنونة باسم أعضاء البرلمان لا يجوز في أية حالة فتحها ، ما دام ظاهرا من العنوان صفة المرسل اليه أو ما دام ثابتا على الظرف عنوان مجلس الشيوخ ، أو مجلس النواب في حالة ما يكون مرسله من أحد أعضاء المجلس وفي سنة ١٩١٧ عندما رأت الحكومة الفرنسية القبض على النائبين كابودسيو وسالفى وكان الأول وزيرا للداخلية الى جانب عضويته في مجلس النواب لاتهامهما بالخيانة العظمى لم تتمكن من ذلك الا بعد أن طلبت رفع الحصانة عنهما وكل ما فعلته في هذا الموضوع أن طلبت طلب رفع الحصانة على وجه الاستعجال فوافقها المجلس ، على ذلك وفي هذه الحرب - الحرب العالمية الثانية - أرادت وزارة مسيو دلاديه القبض على عشرين شيوعيا فقدمت بذلك طلبا للمجلس بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٣٩ نظره المجلس بصفة مسنعة في نفس اليوم ، وأصدر قراره برفع الحصانة الا أن الحكومة لم تكتف بذلك بل عرضت على المجلس بتاريخ ١١ يناير ١٩٤٠ قانونا باسقاط العضوية عنهم وفي ٢٠ يناير ١٩٤٠ أصدرت قانونا آخر بحرمانهم من حقوقهم السياسية . هذه هي البلاد التي أخذنا عنها دستورنا وفي انجلترا أصدر البرلمان قانونا في نوفمبر ١٩٢٩ سمي قانون الدفاع العام Defence General Regulations فوض به المجلسان الحكومة في القبض على من يقتضى الدفاع عن البلاد القبض عليه ورغم وجود هذا القانون قبضت الحكومة في ٢٣ مايو ١٩٤٠ على أحد النواب واسمه كابتن رامزي ولما عرض أمره على مجلس العموم لبحث اذا كان القبض عليه يدخل في سيطرة الحكومة طبقا لهذا القانون أم لا وقد وجد أنه ينطبق فأصبح القبض دستوريا .

وعندما بدا توفيق دوس باشا يذكر مثلا عن الحصانة البرلمانية في عدم وجود الأحكام العرفية قال له رئيس المجلس : يحسن قصر البحث عن الحصانة

البرلمانية وقت قيام الأحكام العرفية وقال توفيق دوس : انى أعرف ما أقول رلو أنتظر الرئيس قليلا وسمع ما أريد أن أصل اليه من وراء هذا البحث لسلهم معى بنظريتي : لقد حرص سعد زغلول على قداسة الحصانة البرلمانية حتى فى حالة التلبس وذلك حتى لا تحتال الحكومة بالادعاء بوجود حالة التلبس مع عدم وجودها ، وكان من رأى سعد زغلول انه حتى فى حالة التلبس، ينبغى ان تحاط الحصانة البرلمانية بكل سياج يكفلها ويضمن وجودها كاملة .

ويتحدث توفيق دوس باشا عن المادة ١٥٥ من الدستور ٠٠ الدستور ، الذى كان هو - توفيق دوس - أحده واضعيه ، وكان من بين ما قاله ان المادة ١٥٥ لا تجيز تعطيل الحصانة البرلمانية .

وينهى توفيق دوس كلمته بقوله : اذا فسرنا قانون الأحكام العرفية تفسيراً خاطئاً ، ووصلنا بهذا التفسير ، الى ان الفقرة الأخيرة تبيح كل شيء كان قانون الأحكام العرفية ذاته باطلا لمخالفته للدستور واما اذا فسرنا قانون الأحكام العرفية تفسيراً صواباً بأنه لايجزى الاعتداء على الحصانة البرلمانية فيبقى الاعتداء لامحل له ولا يجيزه القانون كما لا يجيزه الدستور ويوجه توفيق دوس كلمته الأخيرة الى الشيوخ قائلا : هل تحرصون على حرياتكم فى ابداء آرائكم وأفكاركم ورقابتكم للحكومة سراقبة كاملة غير منقوصة فتجعلون أمرها بيدكم ، وحدكم مجتمعين فى مجلسكم أم أنكم تقدمونها قربانا للسلطة التنفيذية ، باسم الحكم العرفي ؟ ان قلتم بالمحافظة على حرياتكم كاملة حرصتم على الدستور ورفعتم راية الحياة النيابية عالية ، ودعمتم بنائها من أساسه الى أعلى ذرا وان تكن الأخرى فالأولى أن ننصرف الى دورنا ولله الأمر من قبل ومن لا يكون التصفيق الا من اليسار بطبيعة الحال وبعد توفيق دوس باشا يتحدث محمد محمد الوكيل مؤيدا الحكومة فى كل ما اتخذته من اجراءات ويقول انه مقتنع بكل ما قالت الحكومة كل الاقتناع ويطلب من الأعضاء أن يقتنعوا مثله وعندما تعطى الكلمة للدكتور محمد حسن هيكل يبدى ملاحظة ان العدد غير قانونى ويقول له الرئيس : الكلام جائز حتى ولو كان العدد غير قانونى ، ويقول د . هيكل ولكننى سوف أنهى كلامى بعرض اقتراح على المجلس فاذا لم يكن العدد قانونياً فلا أستطيع تقديم الاقتراح ولا يمكن الاقتراح عليه ويبدأ الدكتور محمد حسين هيكل فيروى للمجلس كيف أنه بعث الى الرقيب بمحضر جلسة ٨ أبريل ١٩٤٢ ، ليوافق على نشره ولكنه لم يوافق وهو - فى هذه الجلسة - يريد أن يعرف هل نحن هنا كاعضاء لنا الحرية التى تسمح لنا بأن نتكلم وهل نعرف الدستور والملائحة الداخلية وهل لنا من التقدير ان نعرف ما يقال وما لا يجب ان يقال ، أم يجب أن توجه وجهة معينة . ثم يتساءل : هل اذا أبديت رأياً من الآراء أكون مسئولاً وأعاقب عليه ؟ ولكن رئيس المجلس يقول للدكتور هيكل : هذا خروج عن الموضوع ولكن هيكل

يقول انه يتكلم فى الموضوع يتكلم عما وقع قبل القبض وبعده فهل يراى
الا أعرض لذلك ، حتى لا يعلم الناس تفاصيل موضوع الاستجواب ، ويجد
هيكمل مقاطعة من بعض أعضاء المجلس ويناقش د . هيكمل ما قاله مصطفى
النحاس من انه ليس ملزما بذكر الأسباب « التى من أجلها قبضت على على ماهر
ولكم أن تقرروا بعده ذلك الثقة بى أو تقرروا عدم الثقة » ويقول د . هيكمل :
كيف يمكن أن يعطى الأعضاء الثقة للحكومة التى لا تثق فيهم ، ويشير د . هيكمل
الى ما حدث فى الرايخستاغ - البرلمان الألمانى - عندما طلب جرونج مساعد
هتلر ، ان يفوض النواب الفوهرر ، سلطات مطلقة يتصرف بها كيف يشاء .
ثم يقول : لو ان مجلس الوزراء هناك وجد نصا يجيز ما يذهب للنحاس باشا
اليه هنا لما كان فى حاجة الى الطلب الذى طلبه هتلر من مجلس الرايخستاغ .
وينهى د . هيكمل كلمته بقوله : ان المسألة تتعلق بأمن مصر وسلامتها ،
فهل يبقى هذا الأمن قائما فى ظل الديمقراطية أو لا يبقى قائما ، الا فى ظل
التكتم والحلقات المقفودة : احكموا ولا أقول لكم بأن اليوم غير الغد وغير الأمس
بل أقول احكموا وراقبوا الله فهو الذى يعلم ما فى الضمائر وهو الذى يغير
ولا يتغير ! » .

وعندما تعطى الكلمة للاستاذ عازر جبران يتنازل عنها للاستاذ محمود غالب
وعندما يسأله رئيس المجلس هل هو متنازل عن دوره ، أو عن كلمته يقول
انه يتنازل عن الكلمة ، ولم يكده محمود غالب يبدأ كلمته بقوله : لقد قال
رفعة رئيس مجلس الوزراء أن مراقبة البرلمان يكتفى فيها بالثقة قال
صبرى أبو علم - وزير العدل - ان هذه العبارة تشعر بتجريح لمجلس النواب ،
ويقول محمود غالب انى أعرض على رفعة النحاس باشا لأنه طلب الثقة من
غير ان يذكر الأسباب التى دعت الى القبض على رفعة على ماهر باشا ويقول
صبرى أبو علم ، هذا حق من حقوق مجلس النواب ، صاحب الكلمة الأخيرة فى
الثقة كما يقول رئيس المجلس لا يجوز نقد أى عمل من أعمال مجلس النواب ،
وعبثا حاول محمود غالب ، أن يوضح وجهة نظره لكثرة مقاطعة صبرى أبو علم،
له ، ولماطعة أغلبية المجلس ، وحتى عندما انتقل الى موضوع آخر قامت ضجة
أخرى وخاصة عندما قال :

ان الرأى الذى يبدى من غير أسباب ليس له قيمة دستورية فقد يصيب
الشخص أو يخطئ مادام صاحب التصرف بشرا ليس معصوما من الخطأ ،
وتكون النتيجة على هذا الوضع أن الحاكم العسكرى حاكم بأمره غير خاضع
لرقابة البرلمان الذى يستمد منه سلطته وهو وضع خطير غير دستورى لا يقره
الا المؤمنون بالديمقراطية أو بالزعامة المقدسة .

ويقول محمود غالب ، ان أمر اعتقال على ماهر ، لم يصدر بناء على
تقارير سرية بل ترتب على حضوره لمجلس الشيوخ والشكوى اليه ، ويقاطعه

رئيس المجلس بدعوى أنه يكرر ما قاله الشيوخ ، الذين سبقوه وينفى محمود غالب انه يكرر ما قيل ثم يؤكد ان على ماهر عندما رأى ان العاصفة اشتدت وأصبحت لا تطاق اضطر للرجوع ، الى المجلس ليشكو اليه أمرا لا ليرتكب جريمة وأظن ان هذا الاجراء ما كان يستحق القبض عليه ، أو اعتقاله .

« لقد طلب من المرحوم حسن صبرى باشا ثم من دولة حسين سرى باشا اعتقال أو إبعاد على ماهر فابيا أن ينقادا لهذا الطلب واستطاعا ، اقناع الانجليز بأنه لا محل لاجراء عنيف كهذا ، وانه لا خطر من تركه حرا فهل يرضى رفعة النحاس أن يكون أقل حرصا من سلفيه على الحريات والكرامات والاستقلال وأن يذهب الى مجاملة ..

وتخلو المضبطة من بقية الكلمات لأن رئيس المجلس قال : لا ينبت شئ من هذه الألفاظ فى المضبطة . وتبقى الأسطر خالية الا من نقط سوداء متراسة ، فهل يستطيع أحد أعضاء مجلس الشيوخ ممن بقوا على قيد الحياة وشهدوا تلك الجلسة أن يكمل تلك الكلمات .

على أية حال لقد انهى محمود غالب - وزير العدل الأسبق - كلمته بأنه كان الأولى والأخلق برفعته أن يتجاوز عن مخالفة على باشا لامره ان كانت هناك مخالفة ويعود الى الاكتفاء بالمراقبة التى يراها ضرورية لابعاد الخطر الموهوم المزعوم ، أو أن يجرى تحقيقا يحق الحق ويزهق الباطل ويطمئن الناس على عدالة النحاس ..

ويحاول مصطفى الشوربجى أن يرد على مصطفى النحاس لأنه ذكر فى بيانه مسائل تخصه هو فتنتطلق - وللأسف - أصوات : العدد غير قانونى ، وينادى الرئيس - الذى كان منذ فترة قصيرة ، يقول ليس مهما ، العدد - ينادى على الأسماء فيثبت أن عدد الحاضرين ٦٥ عضوا ، والعدد القانونى ٧٣ ، وترفع الجلسة فى منتصف الليل - ليلة ٦ مايو ١٩٤٢ .

وفى الجلسة التالية - جلسة ٧ مايو .. يحاول مصطفى الشوربجى أن يرد ، فلا يسمح له رئيس المجلس بالرد ويطلب مصطفى الشوربجى ، أن يثبت فى مضبطة الجلسة : اننى طلبت الرد على التهم التى وجهت الى فلم يقبل طلبى .

ويبدأ رئيس المجلس بعرض ما تلقاه من اقتراحات فى الاستجواب : اقتراح بالانتقال الى جدول الأعمال وآخر بأن الحصانة البرلمانية ليست من الأحكام التى يجوز تعطيلها طبقا للمادة ١٥٥ من الدستور وثالث بعرض استجواب مصطفى الشوربجى على لجنة الشئون الدستورية ، واقتراح رابع بأن يقرر المجلس انه لا يسعه أن يقر اعتقال على ماهر قبل الوقوف على الأسباب المبررة لاعتقاله للاقتناع بها ، وتقف أغلبية كبرى الى جانب الانتقال الى جدول الأعمال وينتقل المجلس - كما هى العادة - دائما عقب كل استجواب - الى جدول الأعمال . .

الفصل السابع

قضية المعتقلين السياسيين تشار - بعنف - في مجلس الشيوخ

وحتى نكمل كل ما يتعلق بقضية اعتقال حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكرى العام لزميله حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا ، رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكرى السابق ، تبقى كلمات عن تلك القضية بعضها ورد فى شهادة على ماهر باشا فى قضية الاغنيالات السياسية - مقتل أمين عثمان باشا - وبعضها الآخر ورد فى الوثائق البريطانية .

حاول فى البداية على ماهر باشا ، أن يتجنب الحديث عن أيام اعتقاله لانه يدعو الى وحدة الصف ولا يريد العودة الى الماضى ، وكان على ماهر لا يتحدث عن أيام الاعتقال الا بأنها أيام الأسر ، والأسر لا يكون الا من الأعداء للأعداء .

سئل على ماهر لحساب أى جهة كان أسركم ؟ وأجاب على ماهر ، الاعتقال كان لحساب الحكومة البريطانية وكانوا يعدوننى أسير حرب وبدأوا المطالبة بذلك فى عهد حسن صبرى باشا فرفض وكرروا الطلب فى عهد حسين سرى باشا ، وكان يحاول أن ينفذ الطلب فوجد من البرلمان المصرى ، استنكارا وتم الاعتقال فى عهد النحاس باشا ، وهذا ما أريد أن أنساه لاني أريد أن تنسى البلد الماضى ، وانما يصح أن أقرر أنني كنت فى القصر الأخضر والنحاس باشا ، اتصل بى تليفونيا وقال أنه مريض ، ويريد مقابلتى ، فقلت له أنا أجيلك ووجه لى كلاما بآنى متهم أنا وجلالة الملك والشيخ المراغى بأننا نريد عمل ثورة فى الأزهر ، وأنه عنده أوراق فقلت له أن الذى دبر ذلك أساء التدبير ، ومع كونى أحب الأزهرين فلا يوجد اتصال لى الا بهيئة كبار العلماء ، والواقعة مختلفة من أولها ، الى آخرها ، فاعرض أوراقك وتكلم فلم يقبل فقلت ليس لك عندى طلبات وكان يريد أن يعتبر أن عودتى الى القصر الأخضر بناء على طلبه فقلت له ، انى لا أريد التقيد بآى قيد .

وسئل على ماهر ، ما هى الجهات التى اعتقلت فيها ؟ فقال كنت أولا فى الصحراء الغربية ثم نقلت الى السرو ثم الى العياط ، وكل هذا بناء على موافقة السفير البريطانى ، لدرجة أنى كنت مريضا بالمستشفى العسكرى ، وجاء الأمر أن أسافر الى السرو وكانت درجة حرارتي ٣٨.٥ وجابوا واحد باشا عسكرى يخرجنى فلم يجرؤ فقالوا انهم سيحاكمونه ، ثم خمسة لواءات وسافرت الساعة ٨ ووجدت المكان غير مستعد ، وهناك ناموس ويسأل على ماهر من الأستاذ حمادة الناحل ما هى المعاملة التى عومل بها رفعتة - كشاهد - فى فترة اعتقاله واختلافها عن معاملة باقى المعتقلين . ويقول على ماهر : جميع المعتقلين كانوا معتقلين لحساب وزارة الداخلية وأنا كنت فى حالة أسر وكنت فى منطقة الجيش البريطانى وكنا نستلف منهم المياه ، وكانت القنابل تسقط يوميا فوق رؤوسنا من الطيارات ونفس الضباط المصريين كانوا متضايقين من الحراسة فى مثل هذه المنطقة وفى البداية منعوا عنى كل شئ ثم طلبت جهاز راديو فرفضوا الطلب فقلت لهم أنتم تصرحون للأسرى الألمان بأجهزة الراديو فهل أعامل وأنا المصرى أقسى من معاملتكم للألمان وأخيرا أعطونى راديو على ألا أسمع الا اذاعة مصر . ويقول الأستاذ حمادة الناحل : أنى أعرف شخصيا أنك كنت تعامل معاملة شاذة وكان الحاكم العسكرى المسئول هو النحاس باشا ، ويسأل حمادة الناحل ، على ماهر باشا : هل منعت رفعتك من تشييع جنازة شقيقك ؟ .

ويقول على ماهر : حصل ، ويقول حمادة الناحل : هل حصل ، انهم طبعوا لرفعتكم جرائد خاصة للتأثير على أعصابكم ، ويقول على ماهر : كان فيه استجواب بمجلس الشيوخ خاص باعتقالى فكتبت لرئيس الوزراء ورئيس الشيوخ خطابين وطلبت محضر الجلسة وسلمت الخطاب للواء العسكرى المشرف على أعمالى الخاصة فقال أنا متأكد ألا فائدة فقلت لازم توصلهم ، فوصلهما واستلمهما النحاس باشا واحتفظ بهما حتى أنه لم يسلم جواب رئيس الشيوخ ، اليه ، ويسأل على ماهر أيضا هل حدث خلال فترة اعتقالك وانتقالك بين المعتقلات أن احتجت الى استعمال المسدس ، الذى كنت تحمله وما مناسبة ذلك ؟ وقال على ماهر : كنت فى العياط وجاءنى قائد المدفعية المصرية ، وقال أنه مكلف بنقلى الى السرو والمبنى فى السرو حالته سيئة وبه ناموس ومادة بنائه تجعل الحرارة شديدة جدا وبعض المعتقلين كانوا يقولون « قنابل هتلر ولا ناموس السرو » وقال لى حارسى ، وهو من أحسن الضباط ، أنه سيكون فى خدمتى فى السرو ، فقلت له أنا لن أنقل من هنا ، وكل من يتقدم لى سأقاومه بالسلاح وأخذونى ميتا ، لا حيا ، ولما كانت هذه المنطقة لا توجد فيها مياه صالحة للشرب فقد طلبت عمل بئر جديدة لان وزارة الدفاع ومصصلحة الحدود كان عندهما ، استعداد لحفر آبار فى الصحراء وكانوا جابوا المواشير والعدد ، فلما فكروا فى نقلى الى السرو منعوا حفر البئر .

ومن بين ما جاء فى الوثائق حول على ماهر باشا ، واعتقاله أنه عندما كان على ماهر باشا فى الحكم طلب منه السفير البريطانى اعتقال اسماعيل صدقى ،

وتوفيق دوس ، وأحمد كامل لانهم أعضاء في مجالس إدارات شركات ألمانية وكان رد على ماهر ، أنه لا يستبعد أن يكون هناك بريطانيون في مجالس مثل هذه الشركات ، لأن ألمانيا قبل الحرب كانت دولة صديقة • وقد سبق أن تحدثنا عن الإنذار البريطاني الذي قدمته بريطانيا إلى فاروق في ١٧ يونيو ١٩٤١ من أجل عزل علي ماهر وقد استقال فعلا علي ماهر يوم ٢٣ يونيو وقبل فاروق الاستقالة بعد أربعة أيام وقد حاول علي ماهر ، ألا يقطع العلاقات ، بينه وبين السفير البريطاني حتى بعد استقالته أو اقالته بمعنى أدق فيعتذر اعتذارا رقيقا عن عدم استطاعته حضور الحفلة ، التي أقامها لامبسون لمستر ايدن ويلمس لامبسون - كما يقول في مذكراته - حرارة الاعتذار وصدقه وعندما يدعى علي ماهر من قبل السفير البريطاني لحفلة تجميد ابنه فيكتور يعتذر على ماهر ، ويرسل لفكتور لامبسون ملعقة ، وكوزا مع خطاب اعتذار رقيق •

ورغم هذا الحرص من جانب علي ماهر ، على ألا يقطع شعرة معاوية بينه وبين السفير البريطاني إلا أن السفير البريطاني كان يضع علي ماهر في مقدمة خصوم بريطانيا وأنه - أي علي ماهر - وراء تشيع فاروق ، للمحور ١ ويلعب حسين سرى باشا دورا هاما في الواقعة بين علي ماهر وبين السفير البريطاني ويلقى حسين سرى في أحاديثه مع السفير البريطاني مسئولية ما يجري في القصر من تشيع للمحور ومعاودة له ولحسين سرى وللبريطانيين علي ، علي ماهر ، شخصيا وإن كان حسين سرى - لضعف مركزه - يجبن عن اعتقال علي ماهر •

ويحرص علي ماهر في يومي ٣ ، ٤ فبراير ١٩٤٢ ، على أن يبتعد عن دائرة النشاط السياسي حتى لا يسبى إلى الملك أو حتى لا يؤدي تدخله إلى تشدد في الموقف البريطاني •

وكان حسين سرى أول سياسي مصري اقترح على السفير البريطاني إبعاد علي ماهر فوراً ذلك الذي يواصل - كما قال حسين سرى للسفير البريطاني - دوره الخبيث ، ويقول السفير البريطاني لحسين سرى - في ٢٨ فبراير ١٩٤٢ - أي بعد تأليف النحاس باشا لوزارته بثلاثة أسابيع : انني اعتقد أن النحاس باشا يعتزم أن يتولى أمر ، علي ماهر ، ولكنني أشعر انه ينتظر حتى يتدعم مركزه في البلاد ، بالانتخابات التي ستجرى في مارس ، ولكن حسين سرى باشا السياسي المصري يقول أن هذا يعني الانتظار فترة طويلة وما دام علي ماهر موجودا فانا سنظل نشهد حوادث ولن تكون علاقتنا بالقصر سليمة واقترح حسين سرى باشا - برقية رقم ٦٩٦ بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٤٢ من السير مايلز لامبسون إلى وزارة الخارجية - إبعاد علي ماهر ، إلى عزبته وتحديده إقامته هناك • وإذا استطاع النحاس باشا أن يرسله إلى الخارج فإن هذا سيكون أفضل ولكن إذا رفض علي ماهر فليست هناك وسيلة قانونية لارغامه على ذلك • ويقول السفير البريطاني لحسين سرى باشا ردا على ذلك أنني آمل

أن يطلب منك النحاس فى النهاية تولى منصب رئيس الديوان الملكى ويجب حسين سرى : ان النحاس باشا لن يقبل حتى يتم التخلص من على ماهر .

وكان السفير البريطانى قد ذكر فى برقيته رقم ٥٢٥ ، بتاريخ ٧ فبراير المرسله منه الى وزارة الخارجية البريطانية - وفى أول زيارة رسمية للنحاس باشا كرئيس للوزارة - ان النحاس باشا قال له - للسفير البريطانى - أنه عالج بالفعل مسألة المراعى ، والأزهر وأنه - أى النحاس باشا - يقدر الحاجة الى مواجهة على ماهر ، ومثل هذه العناصر ، الشريرة بمن فى ذلك محمد محمود خليل ، ويقول السفير أنه أكد للنحاس باشا استعداداه لمساعدته ، اذا وجدت صعوبات .

كما يقول السفير البريطانى أنه التقى بالنحاس باشا فى مأدبة وأنه أرسل له يجدد طلبه الخاص بإبعاد على ماهر فوراً وان النحاس باشا قال انه يوافق اليوم تماماً ، على هذا الاجراء ولكن المسألة مسألة توقيت انه يريد أن يدعم مركزه بدرجة أقوى ، أولاً .

ويقول السفير البريطانى أنه قال للنحاس باشا مرتين فى الماضى أن المسألة عاجلة ولا تحتاج الا الى أيام وأنه - أى النحاس - كان دائماً يطلب وقتاً .

وما جاء فى الوثائق البريطانية يؤكد - عكس ما قاله النحاس باشا فى مجلس النواب والشيوخ - أن اعتقال على ماهر باشا كان بأمر من الانجليز بدليل ما جاء فى برقية ٧ فبراير ١٩٤٢ ولم يكن النحاس باشا قد أكمل يوماً واحداً فى الوزارة ، برزت قضية ابعاد على ماهر على لسان السفير البريطانى .

فى البرقية رقم ٧٢٠ « ٥ مارس ١٩٤٢ » من السفير البريطانى الى وزارة الخارجية البريطانية يروى السفير ما دار بين الملك والنحاس باشا لمدة ساعة : فى صباح يوم ٥ مارس يبلغ النحاس باشا الملك أنه رتب مع السفير البريطانى بهدوء دفن قضية عزيز المصرى ولكن الملك لم يتحرك ووصف هذا الأمر بأنه محض دعاية . ويثير النحاس مع الملك موضوع الايطاليين الذين يعملون بالقصر فيقول الملك أنهم سيذهبون ولكنه سيحتفظ بثلاثة منهم بالإضافة الى بوللى .

وينتقل - كما تقول برقية السفير - النحاس بعد ذلك الى ما وصفه للملك فاروق بأن أخطر مسألة لديه هى مسألة على ماهر ، بدأ الغضب على الملك فاروق وسأله لماذا ؟ قال النحاس أنه يكره على ماهر منذ عام ١٩٣٧ وقال أن على ماهر الحق أضراراً بالغة بمصر وبالمملك فاروق ، وبسببه وقعت أحداث ٤ فبراير .

وقال النحاس : أنه فى إحدى الفترات فكر فى ارساله الى السودان ، ولكنه قرر ألا يفعل ذلك ، وسيأمره الآن بالبقاء فى عزبته دون أن يرى أحداً أو يخرج دون إذن .

عند هذا الحد - كما تقول البرقية - ظهر الغضب على وجه الملك ، ويؤكد النحاس أنه لن يعمل مع علي ماهر ، على الإطلاق ويقول النحاس للامبسون ، أن الملك لم يظهر أى تغيير فى موقفه ، كما يقول النحاس باشا أنه أعلن تصميمه - ما دام رئيسا للوزراء - على أن تكون مصر مكانا آمينا لكل بريطاني وبخاصة القوات البريطانية ويسخر الملك من النحاس باشا ، ويقول له ، ولكن البريطانيين لم يقفوا دائما الى جانبه - جانب النحاس باشا - فهم - مثلا - لم يساعدوه عام ١٩٣٧ وهم لم يساعدوا حسين سرى و ٠٠ و ٠٠

ويقول النحاس أنه لا يعبا بما اذا كان البريطانيون قد ساعدوه أم لا ، وأنه - أى النحاس - ملتزم بالدفاع عن الديمقراطية ومساعدة الديمقراطية . ويقول النحاس أنه يتمسك بالسير مايلز لامبسون وأنه يثق فى أن الملك سيفعل ذلك أيضا واذا سمع النحاس - أى شئ من هذا القبيل - شائعات عن نقل السفير البريطاني ، كانت تخرج من القصر ذاته - أى النحاس - سيكون أسفا جدا ، ويقول النحاس للملك ، أنه لا يثق فى حسن نيات وأنه مصر على استعصائه وأنه سيعامل صالح حرب رئيس الشبان المسلمين بنفس الطريقة ، التى سيعامل بها علي ماهر ، وقد حاول فاروق أن يسوف فى موضوع صالح حرب ، ولكن النحاس رد بأن صالح حرب لا يمثل مشاعر المسلمين ويقول النحاس أنه قال للملك : اننى أخلص أصدقائك وانى أعمل فى سبيل مصر ، التى يجب أن تكون مصالح الملك أيضا ، وقد صاح الملك ، وهو يقول للنحاس : لا أريد دروسا وتقول برقية السفير البريطاني : ما سلف ذكره هو رواية النحاس باشا نفسه وبكلماته ! وفى النهاية تقول البرقية : أن النحاس باشا أمر بحل البوليس الخاص يوم الاثنين القادم وهو جهاز أنشاء على ماهر ، كأداة من أدوات القصر ، وسيتولى النحاس باشا يوم السبت - كما تقول البرقية أيضا - مسألة علي ماهر ، وصالح حرب .

ولكن برقية تخرج من السفارة البريطانية تقول - بعد ٤٠ يوما ، من البرقية السابقة الذكر - أن سلوك النحاس أصبح غير مرض يوما بعد يوم ، أنه متردد ، ويبدو أنه وصل الى نوع من التفاهم مع الملك ويعرف النحاس بأمر البرقية عن طريق السفير ، وأمين عثمان ، ويعتقل على ماهر وعباس حليم ، ومحمد طاهر وعمر الفاروق ٠٠ !

ويقول الزميل الأستاذ محسن محمد الذى قدم الكثير من الوثائق البريطانية فى كتابه « التاريخ السرى لمصر » : الذى يطالع الوثائق البريطانية يجد أن بريطانيا ضغطت كثيرا على النحاس باشا لاعتقال علي ماهر وعباس حليم ومحمد طاهر ، وعمر الفاروق وقد وجدت هذا الموضوع فى برقيات كثيرة تم تبادلها بين القاهرة ولندن ، والخرطوم ، قرأت برقية بعث بها ايدن الى صفيه يشكو من تصرفات النحاس ، ويقول اثنا لم نجهده : كل ما سمعناه وتلقيناه مجرد كلام ، وهذه البرقية هى السبب فى تحديد اقامة علي ماهر فى

مزرعته بالقصر الأخضر ، قرب الاسكندرية مع مراقبة تليفونه ، ولما استطاع على ماهر الهرب من القصر الأخضر والوصول الى مجلس الشيوخ بالقاهرة أثناء اجتماعه اعتقد على ماهر أن الحكومة لن تجرؤ على اعتقاله داخل حرم المجلس ولكن الضغط الذى يطل من البرقيات هو السبب ، وهو المسئول الوحيد عن تجاهل الحكومة حتى مراعاة الشكل : فى مذكرة مقدمة لوزير الخارجية البريطانية بتاريخ ١٧ مارس نجد سر المطالبة باعتقال على ماهر والآخرين وضرورة ابعاد الايطاليين من القصر ، وتقول المذكرة أن بعض تصرفات فاروق عام ١٩٢٩ كانت موضع شك و ٠٠ و ٠٠ وتقول البرقية : من المستحيل تغيير ما فى نفس الملك ، ولكن يمكن تقليص أظافره وجعله بلا قدرة على الايذاء اذا أبعدنا من حوله العناصر المعادية لنا ، وفى كل مرة حاولت فيها ذلك كانت الحكومات المتعاقبة فى حاجة الى تأييد فاروق ولا تستطيع أن تدخل معه فى صدام مباشر أما الآن فلدينا حكومة وفدية تريد الحد من نفوذ القصر وانها تستطيع أن تتخذ أية خطوة ضد رجال القصر كجزء من سياستها وستكون ميزة كبيرة لنا ، اذا استطعنا أن نجعل النحاس يحارب لنا معركتنا والتعليق الوحيد - محسن محمد - هو أن النحاس قد قام بالمهمة فعلا .

والجدير بالذكر أن مكرم عبيد باشا وقد كان دائما المتحدث الرسمي للوفد المصرى والمدافع الأول عن سياسته لم ينطق بكلمة واحدة ، لا فى مجلس النواب ، ولا فى مجلس الشيوخ ولم يدل بأى حديث صحفى ، أو غير صحفى عن موضوع اعتقال على ماهر باشا وان كانت بعض الدوائر الوفدية قد راحت فيما بعد - اشتداد الخلاف بين مصطفى النحاس ومكرم عبيد باشا - وكما هى العادة عند نشوب خلاف أو اختلاف بين الأصدقاء والزملاء - تقول أنه كان لمكرم عبيد يد فى اعتقال على ماهر باشا وذلك على النحو الذى سنفصله فى حينه ، عنلما نتحدث عن أشهر ختف بين زعيمين سياسيين مصريين ضرب بصداقتهما وزمالتهما المثل ، ونعنى بالزعيمين ، مصطفى النحاس ، ومكرم عبيد .

ونختتم الكلام فى موضوع اعتقال النحاس باشا لعلى ماهر بوثقتين سياسيتين هامتين خاصتين بهذا الموضوع ، أولاها بلاغ صدر عن سكرتيرية مجلس الوزراء بتاريخ ١١ ابريل ١٩٤٢ جاء فيه : أن الحاكم العسكرى العام ، عملا منه على توفير جميع أسباب الراحة والصحة والخدمة والمعيشة اللائقة لحضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا الذى اقتضت اعتبارات خاصة بسلامة الدولة وأمنها اعتقاله قد أصدر اليوم أمره بنقل مقامه الرفيع الى سراى المسيو تورتليا بالرابعايات وتخصيص هذه السراى وحديقته لاقابته طوال مدة اعتقاله أو الى حين صدور أمر آخر وهذه السراى لا تبعد عن الاسكندرية أكثر من مسيرة ساعة ونصف ساعة بالسيارة وتقع فى جهة مشهورة بحسن المناخ وتتوفر بها أحدث معدات الراحة والحياة الفاخرة على أفضل وجه وأكملة .

وقد نفذ هذا الأمر بعد ظهر أول من أمس .

أما أسباب الاعتقال فان المصلحة العامة تحول دون ذكرها بالتفصيل ولذلك يكتفى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا أن يعلن أنها تتعلق بأمور خطيرة كانت تدور حول رفعة على ماهر باشا وأنه تحدث مع رفعتة طويلا فيها فاتفق رأيهما على أن يلزم حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا عزبته بالقصر الأخضر تلافيا لما قد تفضى اليه هذه الأمور من اضرار بمصالح البلاد وتعهده رفعتة بذلك فلما أخل بتعهده وغادر القصر الأخضر خفية خيف أن يقع الضرر الذي أريد تلافيه فلم يكن هناك مناص من اصدار الأمر باعتقاله حرصا على المصلحة العامة بل وحرصا على مصلحته الشخصية نفسها .

وكان نص قرار الحاكم العسكري العام ، كما يلي :

القاهرة فى ١٠ ابريل سنة ١٩٤٢

نحن مصطفى النحاس باشا الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية .

وبعد الاطلاع على أمرنا المؤرخ ٨ ابريل سنة ١٩٤٢ بالقضاء القبض على حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا واعتقاله مؤقتا بسجن الأجانب .

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ .

وبعد أخذ رأى وزير الدفاع تقرر ما هو آت :

١ - ينقل فورا حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا من سجن الأجانب الى سراى المسيو تورتلليا بالاربعانيات التابعة لمحافظة الغرب وتخصص هذه السراى والحديقة المحيطة بها لاقامة رفعتة طول مدة اعتقاله أو الى حين صدور أمر آخر .

٢ - يمنع منعاً باتاً اتصال رفعتة بخارج السراى المذكورة وحديقتهما ولا يسمح بزيارته الا بتصريح منا وتقام عليه خارج السراى وحديقتهما حراسة دائمة ليلا ونهارا .

٣ - يندب اللواء على حسن شريف باشا للاشراف على تنفيذ أمر النقل ومنع الاتصال والحراسة وعلى توفير جميع أسباب الراحة والصحة والخدمة والمعيشة اللائقة بمقامه الرفيع على أحسن وجه وأكمله وتكون جميع النفقات على حساب الحكومة بما فى ذلك أجور السفر للأشخاص الذين يصرح لهم بزيارته .

٤ - على وزير الدفاع ووكيل الداخلية لشئون الأمن العام تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

مصطفى النحاس

القاهرة في ١٠ ابريل سنة ١٩٤٢

وبذلك ننهي الحديث عن قضية اعتقال على ماهر باشا ، لنبدأ الحديث عن قضية أخرى لا تقل أهمية عن قضية اعتقال على ماهر باشا ، ونعني بها قضية المعتقلين السياسيين التي أثرت - في مجلس الشيوخ - بعد اثاره قضية اعتقال على ماهر باشا فقد حدث تغيير في رئاسة مجلس الشيوخ بعد انتهاء الاستجواب الخاص باعتقال على ماهر باشا ولم تنفع كل مظاهر الود التي أظهرها محمد محمود خليل بك ، رئيس المجلس تجاه الوفد ولم تنفعه أيضا كل مظاهر العنف التي أظهرها تجاه صديقه القديم على ماهر باشا عند نظر قضيته في المجلس فقد أصر الوفد المصري على عدم تجديده رئاسته للمجلس وكان واجبا على محمود خليل وهو السياسي المحنك أن يعرف جيدا أن التجديد له من رابع المستحيكات لا لأنه غير وفدى وحسب بل لأن للسفير البريطاني عليه العديد من المآخذ ، التي جعلته يعلمه في صفوف أعداء بريطانيا في مصر كما تشهد بذلك برقيات السفير المرسلة منه الى وزارة الخارجية البريطانية وقد أختير لرئاسة المجلس الأستاذ علي زكي العرابي باشا الذي كان وزيرا للمواصلات في وزارة الوفد الرابعة ثم أختير لنفس الوزارة عندما شكل النحاس باشا وزارته ، في أعقاب مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ وقد تلى المرسوم بتعيين علي زكي العرابي باشا رئيسا لمجلس الشيوخ في جلسة ١٢ مايو ١٩٤٢ التي رأسها على كمال حبيشة بك وكيل المجلس وكان مرسوم تعيين علي زكي العرابي باشا ، قد صدر في ٧ مايو ١٩٤٢ وبعد تلاوة المرسوم اعتلى الرئيس الجديد منصة الرئاسة .

وألقي كلمة رفع فيها للملك وافر الشكر وعظيم الولاء ، والاخلاص ثم تحدث عن مسؤوليته الكبرى في كفالة الحرية التامة في التعبير عن الفكر وابداء الرأي في حدود الدستور واللائحة الداخلية والقوانين « ما دامت المصلحة العامة هي رائدنا جميعا فلن يضيرنا اختلاف الآراء بل ان في تبادلها ما يضمن جلاء الحقيقة التي ننشدها ولن تقوم الحياة النيابية على أساس صحيح الا اذا توفرت هذه الحرية في هذه الحدود ، لكل من حضرات الأعضاء وغنى عن البيان أنني ما جئت الى هنا لتوفيرها وحراستها » وتوجه أيضا على زكي العرابي بالشكر لرئيس مجلس الوزراء وحضرات أصحاب المعالي الوزراء على ما حبه به من ثقة وتقدير ، ويهنئ النحاس باشا - باسم الحكومة - على زكي العرابي كما يعلن تقديره للرئيس السابق على ما أداه للمجلس الموقر أثناء رئاسته من الأعمال القيمة وما وضع من تقاليد برلمانية نظمت العمل في المجلس ، وفي اللجان « كما يهنئ الرئيس الجديد كل من لويس فانوس وتوفيق دوس فقط دون أن يهتئ أحد من الأحزاب المعارضة ، ومن بينها الحزب الوطني ! »

وفى نفس الجلسة يوجه العضو الوفدى محمد عطية الناظر سؤالا الى رئيس الوزراء عن اعتقال فريق من المصريين ، ويحيى صبرى أبو علم وزير العدل نيابة عن رئيس الوزراء ، أن جميع من قبض عليهم فى عهد الوزارة الحاضرة من المصريين وجهت اليهم تهمة معينة اقتضت القبض عليهم وكلفت النيابة العسكرية بالتحقيق فيها ، وذلك عدا حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا وقد نوقش أمره أمام هذا المجلس فى الأسبوع الماضى .

وفى الجلسة التالية من جلسات مجلس الشيوخ « ٢٠ مايو ١٩٤٢ » يعلن استقالة على حسن باشا وزير الأشغال ولا يعرف سبب الاستقالة كما يعلن تعيين عبد الفتاح الطويل باشا وزيرا للمواصلات ومحمد عبد الهادى الجندى بك وزيرا للأوقاف ، وعبد الحميد عبد الحق وزيرا للشئون الاجتماعية ومصطفى نصرت وزير للوقاية المدنية ، وعبد الواحد الوكيل بك وزيرا للصحة وكذلك أحمد حمزة وزيرا للتموين وكان تعيين وزير جديد للتموين من بين الأسباب التى أدت الى ازدياد رقعة الخلاف بين النحاس باشا ، ومكرم عبيد باشا وقد عين عبد الواحد الوكيل عضوا فى مجلس الشيوخ فى المحل الذى خلا باستقالة عبد العزيز فهمى باشا .

وفى هذه الجلسة أيضا يناقش الاستجواب الموجه الى رئيس الوزراء من عبد الرحمن الرافعى عن المعتقلين السياسيين ، ويتحدث صاحب الاستجواب فى البداية طالبا من زملائه الأعضاء أن يصغوا اليه فى هذا الاستجواب ، اصغاء كريما كعادتهم « لاننى أشعر وقد سبقنى قرار المجلس فى الاستجواب الخاص برفعة على ماهر باشا وهو الخاص بالحصانة البرلمانية وأشعر اننى فى حاجة الى بذل مجهود أكبر لاقتناع حضراتكم بوجهة نظرى لذلك فكل ما أرجو منكم أن تؤجلوا تكوين رأى فى هذا الاستجواب حتى تتفضلوا بسماع أقوالى الى نهايتها » .

ويقول الرافعى : فى شهر أكتوبر ١٩٤١ فى عهد الوزارات الماضية ترامى الينا أن فريقا من المصريين ومعظمهم من الشبان المثقفين معتقل منذ مدة تربو على عدة أشهر وقال لنا أصدقائهم وأقربائهم وذووهم أن هؤلاء المعتقلين مسجونون ومضت عليهم بضعة أشهر دون أن يحقق معهم ودون أن توجه اليهم أية تهمة فها لنا الأمر وطننا بادىء الأمر أن هناك تهما جسيمة توجه الى هؤلاء المعتقلين ونحن نعرف أن كثيرا من التهم قد تستدعى تحقيقات طويلة تستغرق عدة أشهر فقليل لنا كلا ليس هناك تحقيقات ولا تهمة وانما هو اعتقال سياسى ، اعتقال مقصود منه الحبس بدون سبب قانونى ولا نعرف له مدة معلومة . ويقول عبد الرحمن الرافعى أنه قد سبق أن قدم عدة أسئلة حول هذا الموضوع كان من بينها سؤال بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٤١ والى أن المرحوم يوسف الجندى ، كان قد تقدم باستجواب حول هذا الموضوع أيضا فى ٩ ديسمبر ١٩٤١ تأجل

النظر فيه الى أربعة أسابيع ، ولما توفي الأستاذ يوسف الجندى - الشيخ الوفدى - تمسكت بهذا الاستجواب وهو المطروح الان على حضراتكم ، فهذا الاستجواب مصدره منكم ، ولكم أن تفخروا بذلك ، كما أن هذا الاستجواب له من هذه الناحية حقوق عندكم ولا يضيق عندكم حق ، ويقول عبد الرحمن الرافعى : أنه بعد أن شكلت الوزارة الوفدية كان يعتقد أنه ليس بحاجة الى تجديد هذا الاستجواب لاننى كنت أعتقد أن هؤلاء المعتقلين لابد أن يفرج عنهم فى عهد الوزارة الوفدية ، وشجعتنى على هذا الاعتقاد الافراج عن الفريق عزيز المصرى باشا وزمليه لانهم كانوا متهمين فى مسائل ، قيل انها مسائل خطيرة فقلت اذن نحن أمام بشرى طيبة ، كما يقول الرافعى أيضا انه عرف ان أربعة أو خمسة من المعتقلين قد أفرج عنهم فسكتنا وانتظرنا الى أن نصادف أن كنت خارجا من محكمة الاستئناف بباب الخلق فرأيت شابا من هؤلاء المعتقلين واسمه عبد الوهاب حسنى ، وقد مضى على اعتقاله ثمانية أشهر : ومسألته عجيبه ، فكل ما نسب اليه أنه وجد مع شخص آخر اسمه مدحت عاصم ، أنهم بأنه كان يوزع منشورات ثورية فقدم الى المحكمة العسكرية ، ولم يقدم معه عبد الوهاب حسنى ، لأنه لا تهمة له فحوكم مدحت عاصم ، وحكم عليه مع وقف التنفيذ وأفرج عنه ولكن الشخص الذى وجد معه بالصدفة لم يفرج عنه ولا يزال معتقلا للآن ، رأيت هذا الشخص فى شارع حسن الأكبر كما قلت لكم فظننت أنه أفرج عنه وهنأته بالافراج فقال لى : لا لم يفرج عنى وما زلت محبوسا ، وأنا الآن ذاهب للنيابة بتهمة التعدى على العسكرى المنوط به حراسة المعتقلين ،

ويقول عبد الرحمن الرافعى : ان الاعتقال الذى بدأ فى عهد الوزارة الماضية حصلت له فى عهد الوزارة الحاضرة مضاعفات شديدة تدعو الى الأسف ولم تكن نتوقها لان الاعتقال بعد ان كان منحصرا فى الأفراد العاديين أصبح متناولا لشخصية كبيرة لها مقامها الرفيع فضلا عن تمتعها بالحصانة البرلمانية ، ويحاول عبد الرحمن الرافعى أن يجعل ، لاستجوابه أهمية خاصة لأنه متعلق بالعديد من الأفراد وليس بشخص واحد ، ويؤكد عبد الرحمن الرافعى على أن الحرية الشخصية وهى الحجر الأساسى للحضارة وللمجتمع الانسانى .

ويحاول عبد الرحمن الرافعى أيضا أن يثير نخوة أعضاء المجلس باعتبارهم شيوخ الأمة حماة الحق ، حماة الدستور ، حماة الحرية لعلهم يقفون الى جانبه فى استجوابه ، ولعلهم لا يتأثرون عند مناقشتهم لاستجوابه بقرارهم الخاص باعتقال على ماهر باشا .

ويدخل الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى مناقشة قانون الأحكام العرفية ، وكذلك الأحكام العرفية ذاتها ، وهل هى - أى الأحكام العرفية - مستمدة من قانون الأحكام العرفية أم من الدستور ، ثم ينتقل الى الحديث عن بعض الوقائع الخاصة ، ببعض المعتقلين وكيف أن بعضهم قد قضى فى الاعتقال أكثر من سنة

دون أن يعرفوا الأسباب ، التى اعتقلوا من أجلها ، ويقول الأستاذ الرافعى :
 ان بين هؤلاء المعتقلين صحفيا وأديبا اسمه محمد صبيح له مؤلفات وله رسائل
 ومع ذلك أعتقل طول هذه المدة دون تهمة كما أعرف محاميا اسمه ابراهيم طلعت
 اعتقل من مايو ١٩٤١ دون تهمة وأعرف أن الأستاذ أحمد حسين المحامى قد اعتقل
 كذلك بدون تهمة كما أعرف من بين المعتقلين اثنين من الطلبة النابيين أحدهما
 اسمه عبد الوهاب حسنى وهو بالسنة النهائية بكلية الحقوق وآخر اسمه
 الشيخ توفيق الملط بالسنة النهائية بكلية الشريعة وهما معتقلان دون تهمة
 كذلك وغيرهم ممن لا يحضرني أسماؤهم كما أذكر لحضراتكم مع الأسف أنه
 حصلت لهؤلاء المعتقلين مضاعفات لاعتقالهم ، فقد نقلوا أخيرا من معتقل الزيتون
 الذى يتوافر فيه بعض وسائل الراحة الى سجن الأجانب وهو أشد وطأة من
 معتقل الزيتون وهذا ما ألفت اليه نظر معالى وزير العدل وأقول لماذا نقلوا الى
 سجن الأجانب ؟

وبعد الحديث عن المعتقلات والمعتقلين السياسيين ننتقل الى أهم حدث
 سياسى داخلى فى أثناء الحرب العالمية الثانية ونعنى به الخلاف بين رئيس حزب
 الوفد المصرى مصطفى النحاس باشا وبين سكرتير الوفد المصرى العام مكرم
 عبيد باشا :

الباب الحادي عشر

الفصل الأول

قصة الخلاف بين رئيس الوفد وسكرتيره العام : بالوثائق

● ترددت طويلا وطويلا جدا في الحديث عن الدور السياسى ، للسيدة زينب الوكيل حرم مصطفى النحاس باشا ، وقد استشرت بعض من اعتبرهم أساتذة لى فى السياسة وفى الوطنية ، وسألت الكثيرين من العاملين فى الحقل العام حول مبدأ الحديث عن هذا الدور ، أو اغفاله تم انتهيت - بعد كل تلك الاستشارات والتساؤلات - الى ان واجبى ككاتب يحاول أن يؤرخ لتلك الحقبة الهامة من تاريخ مصر السياسى ، يحتم على ضرورة الكتابة عن هذا الدور ، دور السيدة زينب الوكيل ، لا كسيدة ولا كزوجة ولا « كانسانة » وانما عن دورها كسيدة ذات رأى سياسى وذات تصرفات سياسية أيضا : واجبى ككاتب يكتب للتاريخ - وللتاريخ وحده - يحتم على الحديث عن زينب الوكيل كزوجة لزعيم سياسى ، كبير ، له دوره فى خدمة البلاد قرابة نصف قرن ، ولها دورها - بلا جدال - فى التأثير عليه .

وكننت فى الفصل السابق قد أشرت الى رأى الأستاذ محمد التابعى والى رأى الأستاذ جلال الدين الحمامسى وهما من شهود قضية الخلاف بين مصطفى النحاس وبين مكرم عبيد باشا ذلك الخلاف الذى فجرته السيدة زينب الوكيل أو ساعدت على تفجيره .

واليوم أكمل الحديث عن هذا الدور ، تاركا للدكتور محمد حسين هيكل ابداء رأيه فى هذا الدور .

والدكتور هيكل ، وان لم يكن كالأستاذين التابعى ، والحمامسى من شهود الرؤية ، الا انه كان وقتئذ فى قمة دولاى السياسة المصرية والحزبية الذى تأثر الى حد كبير بهذا الخلاف .

يقول د. هيكل بينما كانت البلاد نتاج نظورات الحرب على حدودها في صحرائها الغربية ، وتتوقع ما قد تسفر عنه من حوادث جسام كانت الوزارة تعاني في داخلها أزمة بدأت تظهر آثارها في النصف الثاني من شهر مايو ١٩٤٢ : فقد ألف الناس أن يحسبوا مكرم عبيد باشا وريز المالية وسكرتير الوفد ، محرك الوفد ومركز نشاطه ، وحركته الدائمة ، والقوة الدافعة له في الانتخابات وفي غير الانتخابات من مظاهر النشاط الشعبي ، وقد كانوا معتقدين انه هو الذي يحرك النحاس باشا في نشاطه السياسي الى ايمين والى اليسار ، لأنه كان على اتصال بثلة من السياسة الانجليز في لندن يحكم دراسته في اكسفورد والسفارة الكثيرة الى العاصمة البريطانية وعلاقته المثينة برجال حزب العمال خاصة ، وعلى رأسهم مستر رامزي ماكديوالد رئيس حزب العمال وب . ماجور اتلي وغيره من أقطاب الحزب .

وقد كان النحاس باشا يزيد اعتقاد الناس في سلطان مكرم عبيد قوة بما يسبغه عليه من أوصاف وما يظهره من ثقة به ثقة لا حد لها .

وكان مكرم عبيد باشا هو همزة الوصل بين النحاس باشا والسفارة البريطانية في أمسية ٤ فبراير ، وهو الذي أشرف على صيغة الخطابين اللذين تبودلا بين النحاس باشا والسفير لتأليف الوزارة ، فلما تألفت وحلت الوزارة مجلس النواب كان مكرم باشا هو الذي تولى محادثة أفراد من أحزاب المعارضة بغية التوفيق بينهم وبين الوزارة ولم تكن هذه المكاتبة التي امتاز بها مكرم باشا حديثة العهد ، بل كانت ترجع ، الى عهد سعد باشا زغلول ورياسته للوفد كان مكرم باشا يومئذ شجاعا ، وكان قد أطلق عليه لقب ابن سعد البكر ، فلما نوفى سعد كان لمكرم أثر كبير في اختيار النحاس باشا رئيسا للوفد ، وكان بين الرجلين ، من المودة والثقة المتبادلة ما زاده فغلبا الى جزيرة سيشيل توكيدا وجعلهما لا يكادان يفترقان : كان النحاس باشا يذهب ظهر كل يوم الى العمارة التي ببيت مكتب مكرم باشا للمحاماه فينتظره حتى ينزل ليصطحبه ، الى مصر الجديدة فلما عزم النحاس باشا في سنة ١٩٣٤ أن يتزوج كان لمكرم باشا يد في اختيار حرم النحاس باشا ورفيقه حياته ووصلت المودة بين حرم مكرم باشا وحرم النحاس فتوثقت علاقة السيدتين كتوثق علاقة زوجيهما ، وبقي الأمر ، على ذلك الى سنة ١٩٤٣ ، فلما كان النصف الأخير من شهر مايو والوزارة ماضية في عملها بدأ الناس يذكرون أن النحاس باشا يطلب الى مكرم باشا أن يستقيل من الوزارة وان مكرم باشا لا يرضى أن يستقبل .

واستقبل الملك مكرم باشا ثم استقبل النحاس باشا ، وقيل ان الملك حاول التوفيق بينهما لكن النحاس باشا أصر على خروج مكرم باشا ، وانتهى

الأمر بأن استقال النحاس باشا وأعاد تأليف الوزارة وأخرج منها مكرم باشا وعين كامل صدقي وزيرا للمالية .

عجب الناس لهذا الانقلاب ، وذهبوا مذاهب شتى يلتبسون الأسباب وقد لا يكون يسيرا أن يعرف غير الخاصة ، له سببا لكن ما تناقله الناس عنه قبل حدوثه ، وما رواه لي مكرم باشا من بعد قد يفسره كل التفسير ، وقد يفسره الى حد كبير .

فقد قيل قبل هذا الانقلاب ان مكرم باشا اختلف مع صاحبة العصمة حرم النحاس باشا خلافا تدخل النحاس شخصيا لازالة أسبابه وان مكرم باشا ذهب الى فندق مينا هاوس حيث كان رئيس الوزراء ، وحرمه يقيمان فصالحهما النحاس باشا لكن هذا الصلح لم يدم طويلا فعاد الخلاف وأدى الى خروج مكرم باشا من الوزارة .

وأراد بعضهم أن يرد سبب هذا الخلاف الى ان حرم الرئيس كانت لها مطالب في وزارة المالية أرادت أن يحققها مكرم باشا لذويها وان سكرتير الوفد لم يجيبها الى ما طلبت فاحفظها ذلك عليه وجعلها تذكر لزوجها انه بالغ في اكبار مكرم باشا مبغا جعل الناس يظنون أن مكرم باشا كل شيء وان النحاس باشا ليس شيئا وأطمعت مكرم فلم يبق يسمع لها ولا لزوجها قولا ، .

وينقل د . هيكل على لسان مكرم عبيد - وكان هيكل ، ومكرم يصطافان في رأس البر ، ان زينب هانم قد حققت عليه - على مكرم - انه اذا خرج من الوزارة عميل في المحاماة وبيع منها الأرباح الطائلة على حين لا يشغل النحاس باشا بالمحاماة فان ترك الوزارة لم يكن له الا معاشه وانها كانت لا تجد بأسا بأن تصارحه بذلك أمام زوجها فاذا ذكر لها مكانة النحاس باشا من الشعب وجلال قدره في الناس قالت ساخرة « يكفيني نعيمها » وافتح قوسا لأشرح هذا المثل الذي يدل على ضخامة الشيء وما يحدثه من أصوات دون أن يكون من ورائه فائدة تماما كالساقية التي تحدث نعيما مدويا ولا نخرج ماء أو الجاموسة التي تطلق نعيمها العالي ، دون أن يكون من ورائه فائدة واقفل القوس بسرعة لأقول ان مكرم عبيد قد روى لهيكل ان زينب الوكيل حرصت على أن تجعل من الحكم وسيلة استغلال وكسب ، لكن مكرم باشا كان يعارض هذا الاتجاه الذي يلوث الحكم ونزاهته ففضبت منه ، رحقت عليه واستطاعت لمكانتها من زوجها أن تهدر صداقة عشرين سنة أو يزيد ، وان تخرجه من وزارة المالية ومن الوزارة كلها ليخلو لها الجو فتصنع ما تريد وبخاصة حين يعلم الوزراء أن لها مثل هذا السلطان فلا يستطيع أحد منهم معارضة ما تطلب ، .

ويقول هيكل تعقيبا على ما رواه له مكرم : قد يؤيد رواية مكرم باشا ، ان حرم النحاس باشا وكانت يومئذ تجاوز الثلاثين من عمرها قد شجرت بأن من حقها وهي سيدة ذكية جميلة وهي زوج زعيم سياسى كبير ، ورئيس للوزارة أن تبرز الى المكان اللائق بها فى الجماعة المصرية ولعل ذلك هو ما دعاها بعد قليل من تأليف زوجها هذه الوزارة الى جمع تبرعات فى أسبوع ما أسمته « أسبوع البر » بلغت فى فترة وجيزة ما يزيد على مائة ألف جنيه جعلتها رأس مال لجمعية خيرية ، أسمتها جمعية أسبوع البر فشجعها اقبال الناس وتلبية رغباتها على أن تقف من مكرم عبيد هذا الموقف الذى قص هو - مكرم عبيد - نبأه .

وينهى د . هيكل كلامه عن هذه النقطة بقوله : لا أقف عند أى من هذه الأقوال ، التى تبادلها الناس فى تحليل خروج مكرم باشا من الوزارة وحسبى أن أذكر عنصرا جديدا ، دخل الوزارة قبل خروج مكرم باشا مما كان له من بعد أثر واضح فى الوفد وسياسته ذلكم هو الشاب محمد فؤاد سراج الدين بك الذى عين وزيرا للزراعة ولم يكن قد بلغ الخامسة والثلاثين من عمره فلما أخرج مكرم باشا من الوزارة ، عين فؤاد بك وزيرا للداخلية ثم وزيرا للداخلية والشئون الاجتماعية .

وقد بدأ فؤاد سراج الدين يظهر كقوة سياسية لها تأثيرها فى الأيام السابقة لتشكيل النحاس باشا وزارته - وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ - وقد كان مقيما مع النحاس باشا أثناء اقامته بأسوان فى تلك الأيام ، وكان كما يجمع الكثيرون ، قد بدأ يتقرب الى السيدة زينب الوكيل عن طريق بعض المشروعات الاقتصادية التى حملها اليها ومن بينها شراء مساحات من الأراضي فى المرج ، بأثمان تكاد تكون خيالية وبشروط ميسرة للغاية بحيث لا يقوم النحاس باشا - أو بمعنى أدق السيدة زوجته - الا بدفع مبالغ بسيطة وزهيدة جدا .

وقد رافق فؤاد سراج الدين النحاس باشا فى رحلة الصعيد التى توقفت عند قنا ، وهو كما قال قد شارك فى اقناع النحاس باشا بالسفر الى القاهرة . عندما طلبه القصر الملكى وكان النحاس باشا مصرا على عدم الذهاب الى القصر حتى لا تتكرر مأساة كفر عشنا حيث كان قد ذهب اليه فيها عبد الوهاب طلعت باشا مرتين للتباحث وایاه فى أمر تشكيل الوزارة الجديدة . ثم لم يؤخذ برأيه بل ان النحاس باشا كما صرح أكثر من مرة كان يرى ان مباحثات كفر عشنا كانت تستهدف تضییع الوقت ليتم تشكيل وزارة حسن صبرى باشا وفؤاد سراج الدين هو الذى اتفق كما قال أيضا مع مدير قنا - من وراء النحاس باشا - على تأخير القطار القادم من أسوان والمتجه الى القاهرة ، حتى يتيسر للنحاس باشا - بعد اقناعه - أن يستقبله .

وقد قام مكرم عبيد وفؤاد سراج الدين ، وزينب الوكيل باقناع النحاس باشا بتلبية دعوة السراى والعودة الى القاهرة ، للمشاركة فى المشاورات ، التى انتهت بتأليف النحاس باشا وزارته الجديدة ، وزارة ٤ فبراير ، ولم يكن فؤاد سراج الدين وقتئذ شخصية من شخصيات الوفد المرموقة بل لم يكن عضوا فى الوفد .

ونجاح فؤاد سراج الدين فى القيام وقتئذ بهذا الدور رغم كونه ليس من شخصيات الوفد البارزة يؤكد انه كان فى هذه الأيام يحظى بنفوذ ، ان لم يكن موازيا لنفوذ مكرم عبيد فهو على الاقل - النفوذ - يلى نفوذ مكرم عبيد .

ويقول الأستاذ فؤاد سراج الدين عن المرحلة السابقة لهذه الفترة :
ظللنا فى المعارضة من سنة ١٩٣٨ الى سنة ١٩٤٢ وتوثقت علاقتى جدا بالنحاس باشا خاصة ، وبأعضاء الوفد عامة الى أن شكلت وزارة الوفد فى فبراير سنة ١٩٤٢ ولم أدخلها ، عند بدء تشكيلها . لأن النحاس باشا كان حريصا على تعيين جميع الوزراء الوفديين الذين أقيلا فى وزارة ١٩٣٧ لرد اعتبارهم ودفعاً للمهانة التى لحقتهم بخطاب الاقالة ، وكان جاف العبارة ، وأجريت الانتخابات ، ونجحت فيها بالتزكية ودخلت مجلس النواب للمرة الثانية ، وفى ابريل سنة ١٩٤٢ انتخب عبد السلام فهمى جمعة - وكان وزيرا للزراعة - رئيسا لمجلس النواب فاختارنى النحاس باشا وزيرا للزراعة مكانه ، وكانت سنى وقتها حوالى ٣١ سنة ونصف - نوفمبر ١٩١٠ ، ابريل ١٩٤٢ - وبقيت فى الزراعة وزيرا لها حتى أتى نوفمبر ١٩٤٢ فنقلت من الزراعة الى الداخلية والشئون الاجتماعية ، وبقيت وزيرا لهما حتى اقالة الوزارة فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ،

ويقول فؤاد سراج الدين - فى أوراق مكتوبة وموقعة منه شخصيا فى نهاية كل صفحة وهى بحوزتى - عندما اخترت وزيرا فى سنة ١٩٤٢ كنت أعتقد أن مكرم باشا شخصيا الذى تربطنى به علاقة وثيقة جدا حتى قبل انتخابى عضوا فى مجلس النواب كنت أظن أنه هو الذى رشحنى لمنصب الوزارة ، ولكننى وبعد خروج مكرم من الوزارة والوفد علمت شخصيا من نجيب الهلالى ، وصبرى أبو علم ، وبعد الفتاح الطويل أنه عارض وبشدة فى اختيارى وكيل الوزارة الداخلية عقب تشكيل الوزارة الوفدية مباشرة فى فبراير ١٩٤٢ وكان الذى رشحنى كما علمت فيما بعد هو عبد الفتاح الطويل وأيده النحاس باشا وأعضاء الوفد ، وقد عارض مكرم عبيد ترشيحى لهذا المنصب لا طعنا فى أو فى كفاءتى لهذا المنصب كما قيل ونقل الى فيما بعد ، ولكنه أبدى خشيته من أن يغضب كثيرون من أعضاء الوفد القدامى الذين قد يطمعون فى هذا المنصب ، وقال له عبد الفتاح

الطويل : « اننى كنت أعتقد أنك أول الموافقين على هذا الترشيح نظرا لما نعلمه من علاقتك الوثيقة بفؤاد » ، ولكنه أصر على رأيه ورأى النحاس باشا وقتها أرجاء الأمر حسما للمناقشة .

ولكن فؤاد سراج الدين يقول بعد ذلك بسطور : ان مكرم باشا - وكان وقتئذ وزيرا للمالية والتموين - استنصاه ذات مرة ، وسأله فى أزمة القمح التى كانت مستحكمة فى ذلك الوقت « ١٩٤٢ » ، وعما اذا كانت لديه اقتراحات خاصة ، فاقترح فؤاد سراج الدين رفع سعر القمح ، وان مكرم ابتهج بهذا الاقتراح وقبله مرارا ، وقال له - وهو ما يقول فؤاد سراج الدين أنه يحفظه - هو ذا الكلام ٠٠٠ بعض اخوانى اقترحوا تعيينك وكيلًا للداخلية وأنا عارضت ، لأنك يا تكون وزيرا يا بلاش ، وأنا صممت على تعيينك وزيرا للداخلية » .

ويقول فؤاد سراج الدين أنه عندما احتدم الخلاف بين النحاس ومكرم اقترح على مكرم أن يسافر معه الى بلدته « كفر الجرايدة » ، للإقامة فيها أسبوعا - تكون فيها بعيدين عن هذا الجو المشحون حتى تهدأ النفوس - وان مكرم وافق على الاقتراح ثم اتصل به تليفونيا عند منتصف الليل ، ليعتذر عن السفر بدعوى أنه لا يريد أن يهرب من ميدان المعركة » .

وعبثا - فؤاد سراج الدين - حاولت اقناع مكرم باشا بأنه ليس هناك معركة وان الأمر لا يعدو أن يكون مجرد ثورة فى النفوس ، ولكنه أصر على موقفه واستمر فى عقد الاجتماعات بمنزله مع الشيوخ والنواب الوفديين مثل : « السيد سليم » ، بشارة ميخائيل ، أحمد قاسم جودة ، جلال الحمامسى ، يهاجم فيها زملاءه الوزراء ، وعلى رأسهم النحاس باشا ، وقام النحاس باشا من ناحيته بعقد اجتماعات مماثلة يشرح فيها الموقف للشيوخ وللنواب الوفديين ، واحتدم الخلاف حتى وصل الى الحد الذى اقتضى أن يجتمع الوفد ويقرر فصله من عضويته واخراجه من الوزارة » .

وللأستاذ فؤاد سراج الدين آراء أخرى فى الخلاف بين النحاس باشا ومكرم عبيد باشا سوف نرجع اليها فى الوقت المناسب :

وعن الأسباب التى أدت الى ظهور الخلاف بين النحاس ومكرم بصورة سافرة يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى : طلبت وزارة النحاس باشا من اللجنة المالية الموافقة على منح استثناءات لموظفين وفديين ، وكان مكرم عبيد باشا بوصفه وزيرا للمالية رئيس هذه اللجنة ، فقررت اللجنة عدم الموافقة على هذه الاستثناءات ، وقدمت مذكرة بقرارها الى مجلس الوزراء فى مايو ١٩٤٢ و ٠٠ و ٠٠ وكانت حجة اللجنة فى رفض هذه الاستثناءات وجيهة ، ومنطقها سليم ، ورأيها سليم ، ولكن مجلس الوزراء ، رفض هذه المذكرة ، وأقر الترقيات الاستثنائية المطلوبة ، ومن هنا خنق النحاس على مكرم

وتنكر له ، لمعارضته طلبات له ، اذ كان معظم طلبات الاستثناءات بإيعاز منه ، وصادرة عنه ، وزاد في حنقه أن مكرم عبيد رفض تمييز بعض أصحاب النحاس في طلبات تصدير مربية تقدموا بها الى وزارة المالية واستندوا فيها الى صلتهم برئيس الوزارة فنارت نائرة النحاس ، وأعلن عدم امكانه التعاون مع مكرم ، وطلب منه أن يستقيل من الوزارة فرفض فقدم النحاس استقالة الوزارة في مايو ١٩٤٢ وعهد اليه الملك بتأليفها من جديد ، فألفها دون مكرم ،

ويقول الراجحي أيضا : في يوليو ١٩٤٢ قرر الوفد فصل مكرم وراجحي : كان اقضاء مكرم ١٩٤٢ بعد اقضاء النقراشي ١٩٣٧ ، مظاهر متلاحقة لتنكب الوفد طريق النزاهة والاستقامة في الحكم مما كان له أثره في فساد أداة الحكم وانحطاط المعنويات ، فمكرم كان على حق في معارضة النحاس في تصرفاته التي مست نزاهة الحكم .

ولكن ماذا تقول مضابط مجلس النواب ، عن مكرم عبيد ، الوزير في وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ثم ماذا تقول تلك المضابط عن مكرم عبيد النائب الذي أخرج من الوزارة ؟

لدى اعتقاد راسخ ، مؤداه أن مكرم عبيد باشا عندما دخل الوزارة في فبراير ١٩٤٢ ، كان غيره في كل الوزارات الوفدية التي شارك فيها من قبل ، في كل وزارة سابقة على ٤ فبراير ١٩٤٢ ، اشترك فيها مكرم عبيد ، كان « الدينامو » الذي لا يكف عن الحركة ، كان المدافع الأول عن سياسة الوزارة في الصحافة وفي مجلس البرلمان ، وفي كل مكان .

وكان في نفس الوقت هو محور كل نشاط وفدى داخل الوزارة أو خارجها ، ولكن يبدو لي أنه منذ الدقائق الأولى لتشكيل النحاس باشا وزارته - وزارة ٤ فبراير - اتجهت نية النحاس باشا بعد أن شعر بثبات مركزه الى « نهجيم » مكرم عبيد ، وعدم اعطائه المكانة الأولى ، التي كانت له في كل وزارة وفدية ، واعتباره واحدا من قيادات الوفد الكبيرة ، وليس الرجل الثاني صاحب النفوذ الأكبر ، والواحد في الوفد كما يبدو لي في نفس الوقت ، وقد تحدثت مع مكرم باشا أكثر من مرة في هذا الموضوع عندما كنت أذهب اليه كصحفي ناشئ في مكتبه بشارع قصر النيل ، حيث كنت أقضي ساعات طويلة ، وهو يملئ على أحد مقالاته للمصور ، أو عندما كان يدلي ببعض أحاديثه أنه دخل وزارة ٤ فبراير ونفسه مسدودة للغاية من الوزارة وأنه كان يتمنى أن تنهى الوزارة الوفدية بغير هذه الوسيلة ، وأنه كان يحس بعدم راحة الجماهير الهادئة غير المنفعلة ، لمجيء الوفد ، مهما تكن الأسباب التي ساقها النحاس باشا - وساقها هو شخصيا - لتبرير قبول الوفد للوزارة هذه الجماهير بعد أن هدأت ضجة تشكيل الوزارة وبعد أن بدأ البرلمان مباشرة أعماله ،

رفعت جهده أن يمنعني من تحقيق جنحة تهريب غزل ضد انسيبائه وتقديهمهم الى المحاكمات العسكرية الى غير ذلك من محاولات فشاعات فمحسوبيات فتعهدات فتصرفات ترمي كلها الى استغلال الحكم لمصلحة الحاكمين وتجعل من أسلوب الحكم العوية ومفسدة معا !! .

ويذكر مكرم عبيد انه بعد أن أعيتته وسرئل النصيح والتحذير أراد تبرئة ذمته بتقديم استقالته : أعربت لرئيس الوزراء عن رغبتى فى الاستقالة فى فترات متفاوتة بدل المرة ثلاث مرات قبل خروجى من الوزارة وكنت فى كل مرة أؤكد له ما يعرفه من محبتى له ، وغيرتى على سمعته وانى وقد عجزت عن اقناعه باصلاح الحال فما من وسيلة بقيت الا أن أستقيل من منصبى ، على أن يتخير هو صيغة الاستقالة ومناسبتها ووسيلتها حتى لا يفتضح أمام أعين الناس ما أمر الوفاء به أن يستر بين صديقين كانا مضرب المثل فى الوفاء والاخاء الى أن يقول مكرم عبيد انه ما كان يريد من وراء استقالته احراجا بل علاجا فما من دليل أبلغ فى ذلك وأقطع من اننى ما كنت أحتل به فى أية مرة من هذه المرات وأصر على فكرة الاستقالة منه والانفصال عنه حتى كانت تأخذنى ذكرياتى فتحنقنى عبراتى فأبكى ويبكى ثم يعدنى باصلاح الحال فأعدل عن الاستقالة ثم تفرق متوادين متعهدين ولكن الى حين ا . .

وينكر مكرم عبيد تصوير مصدر الخلاف بينه وبين النحاس ، على أنه عداً شخصى ، بينه وبين النحاس « فمن يصدق مثل هذا العداً المفاجئ من غير سبب يدعو الى مجرد الجفاء ، فما بالك بالعداء بين شخصين صمدت صداقتهما لمختلف التجارب وقاومت كل أسباب العداً طوال بضع وعشرين من السنين حتى بلغت مبلغ الاخاء !

كما ينكر أيضا تصوير الخلاف على أنه خروج عن مبدأ من مبادئ الوفد أو خلاف على نظام الحكم نفسه فأين هو المبدأ المختلف عليه : وكيف يخرج على الوفد من ادخل الناس فيه وكانت له اليد الطولى فى اختيار وتأيد الزعامة عليه .

وينفى مكرم عبيد أيضا القول بأنه قد غضب لتجريمه من كل سلطاته ، أو بعض سلطاته فى الوزارة الأخيرة فالثابت للناس من الوثائق الرسمية أن النحاس باشا هو الذى أخرجنى من الوزارة بعد أن ارتضيت العدول عن الاستقالة عقب أزمة الاستثناءات وقبلت البقاء فى الوزارة طوعا للرغبة السامية التى بدت من الملك للتوفيق بينى وبينه ولكنه رفض وأصر على رفضه فهو اذن الذى غضب لنفسه لا أنا وهو الذى أراد أن يتخلص منى ليخلو له الجو فيستغل الحكم كما يشاء أو يرخص كما يشاء ويستثنى كما يشاء الا أن يشاء الله - غير ما يشاء . .

أحسست بخيبة أمل كبيرة لأنها لم تجد التغيير الذى كانت تنتظره من أية وزارة وفدية ، كما أنه كلما تقربت الوزارة من الانجليز وحقت لهم بعض مطالبهم كانت تلك الجماهير يقل حماسها للوفد شيئا فشيئا ، فإذا أضفنا الى ذلك - تلك كانت وجهة نظر مكرم عبيد باشا الهادئة - ان النحاس باشا كان يبدو فى هذه المرة مختلفا عن النحاس باشا فى المرات السابقة التى ألف فيها الوزارة ، كان حاقدا الى أبعد حدود الحقد على السياسيين غير الوفديين ، وعلى الفصر بل وعلى الجماهير التى لم تفعل شيئا إزاء اقضاء النحاس من الحكم طوال أربع سنوات كاملة فقد كان النحاس باشا ، ينظر اليها نظرة استخفاف فى هذه المرة ، وهذا كله جعلنى - مكرم عبيد - أحس بالخطر على الوفد وعلى علاقتى بالنحاس باشا منذ الأيام الأولى لتشكيل الوزارة الوفدية ، وأقول لك - بصراحة - ان خشيتى بالخطر ، بدأت بعد تأليف الوزارة الوفدية بخمسة عشر يوما ، وتأكد الخطر عندى عندما أصر النحاس باشا على افشال المباحثات التى كانت تجرى بين الوفد والأحزاب الأخرى حول تقسيم الدوائر ، أو على الأقل ، الموافقة على عدم منافسة الوفد لأحزاب الاقليات فى عدد لا بأس به من الدوائر .

ولا أكاد - وقد قرأت مضابط مجلسى النواب والشيوخ من ٢٠ مارس ١٩٤٢ حتى اخراج مكرم عبيد باشا من الوزارة - أجده روح مكرم عبيد فى هذه المضابط ، وقد سبق لى أن قلت أنه خلال مناقشة الاستجوابين الخاصين باعتقال على ماهر باشا فى مجلس النواب ، وفى مجلس الشيوخ ، لم يشترك مكرم عبيد باشا فى هذه المناقشة رغم كون هذين الاستجوابين من أخطر الاستجوابات التى عرفتها حياتنا النيابية ، والمرة الوحيدة التى تحدث فيها لم يزد على قوله ، ان رفعة رئيس الوزراء يريد أن يدلى بتعقيب ، وهذا وحده كاف للتدليل على أن مكرم عبيد باشا فى وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، كان ومنذ الأيام الأولى لتشكيلها غير مكرم عبيد باشا فى أية وزارة سابقة ، سبق أن اشترك فيها ! حتى الأسئلة التى كان يوجهها اليه بعض النواب الوفديين مثل محمود سليمان غنام ، وزهير صبرى عن مسائل التموين باعتباره وزيرا للتموين بالنيابة ، كانت ردوده عليها جافة للغاية ، ليست فيها حيوية مكرم عبيد .

وربما كان الشئ الوحيد الذى وضحت فيه حيوية مكرم عبيد ، وقوة مكرم عبيد البيان الذى ألقاه عن مشروع الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٤٣/٤٢ بحيث لو أن أحدا نزع اسم مكرم عبيد باشا من فوق هذا البيان أو نزع توقيعه عليه ، لعرف الجميع من ألفاظ البيان ، ومن موضوعاته أن البيان لمكرم عبيد نفسه : مكرم عبيد وهو يتحدث عن عيوب الميزانية فى العهد السابق يقول انها ميزانية حكومية ، أو ميزانية بيروقراطية لا تمت الى الميزانيات

البرلمانية بسبب ، اللهم انها تنسب الى البرلمان من باب الانتساب لا النسب ولعل أصدق ما توصف به ميزانية العهد السابق انها وضعت لا لخدمة الشعب في علاقته بالحكومة ، بل لخدمة الحكومة في علاقتها بالشعب . وفي مكان آخر يتحدث مكرم عبيد عن الاقتصاد الحكومي والشعبي فيقول : الكل مهضوم ولا يهضم ، مظلوم ولا يظلم ، والكل يطلب المزيد وان تفتتح له الأبواب كلما أراد أو كان محسوبا على من يريد . كل ما نراه اذن من مظاهر الثراء والترفع في مصر انما هو مستمد من اقتصادنا الحكومي الغني السخي أما اقتصادنا الشعبي فأين هو ؟ هو في تلك البقرة الحلوب ، التي تدر لبنا وعسلا ، على أهلها ، أو هو الكارثة الاقتصادية التي يعانيها فلاحونا وعمالنا ، الذين يتكون منهم مجموع الشعب أو أكثر من ٩٠٪ منه والذين يعيشون بين ظهرانينا وفي جوارنا كأنهم من دار غير دارنا ومن مصر غير مصرنا ، والحق أني ما مررت بقرية من قرانا ورأيت الفلاح يكاد يأكله العمل وغيره يأكل ، ويلبسه العري وغيره يرفل ، ويضنيه العيش القدر والمأوى القدر والمرض القدر ، وغيره يتجمل فيجمل حتى لكاد المسكين يخرج من الجنة ، لكي يدعنا ندخل .

كلما شهدت هذه المزيريات المفجعات ، وحاولت أن أقارن أو أوازن بين ما نرى في مصر ، من مفارقات تولاني شعور أشد ايلعا من الحزن والأسى لأنه مقترن بالكثير من الحجل والكثير من الوجل . قد كنت أسائل نفسي : هل حقا لمصر اسقلالها ؟ في حين أن مصر الفلاحة ومصر العاملة ، وهي تكاد تكون مصر الكاملة قد استعبدت للأرض ولأصحاب الأرض ، وأى استقلال وأية كرامة للشعب : مثل هذا الفقر فيه روح الاستغلال والاعتماد على الذات ، فلا يكاد يجد من القوت الا ما يتناوله من موائد الأسياد من الفئات وأية دفعة في ميدان الاقتصاد وأى اندفاع يمكن أن ينتظر من رجل لا يملك من حطام الدنيا ما يستحق مجرد الدفاع ؟ وما الذي يكسبه الفلاح المصري من الاستقلال اذا ما ظل في كل عهد من العهود كبش الفداء ، ومحل الاستغلال فلنقلها اذن صريحة يا حضرات النواب : فلقد عملنا لتخليص المصري من الاستعمار الأجنبي وقد بقي علينا أن نخلص المصري من الاستعمار المصري !؟ .

ويقول مكرم عبيد : في اعتقادي لم يستتب لمصر استقلال اقتصادي بل وسياسي طالما أن نظام الحكم فيها بين شد ، وجذب ، وسلم ، وحرب ؟! ثم يقول أيضا : ولعل هذا الكلام الصريح الواضح ، كان في مقدمة ما أثار ضده اقطاعي الوفد ، وكبار رأسمالييه . الاقتصاد علم أصلي ، من علوم الاجتماع ، وان له آدابا كما أن له حسابا ، وان رجل الاقتصاد على خلاف رجل المال هو الذي يحقق الاصلاح قبل أن يحقق الأرباح بل ان القاعدة الأولى والأخيرة لكل علم من علوم الاجتماع هو النفع لا الانتفاع . .

وللحق أقولها ، لم يكن مكرم عبيد فى بيانه هذا مجرد وزير ، للمالية بل كان مصلحا اجتماعيا بل كان ثوريا حقيقيا !

والذى يقف المرء ، أمامه طويلا ، ان كل فقرة من فقرات بيان مكرم عبيد قد قوبلت بالتصفيق ، ولا يتصور ، المرء ، ان هذه الاغلبية ، التى كانت تقاطع كل فقرة من فقرات مكرم عبيد بالتصفيق والهتاف هى التى فصلته من مجلس النواب فيما بعد ! لقد أنهى مكرم عبيد بيانه الهام ، والخطير ، بقوله : مهما يكن من أمر ، فان فى كشف حساباتنا صفحة من كتابنا ، وحسبنا جزاء ، اذا رأيتم اللوم ، أن تقدروا ، واذا رأيتم التقدير ان تقدروا ، دون ان تشكروا ، فلا والله ما كنا نستحق منكم أو من الامة شكرا ، بل حسبنا ان نخدمها وان نبذل فى شرف خدمتها نفوسنا ، وجهودنا ثمننا ، واجرا ، والله لنا ، وهو ولى العالمين .

وكان خطاب مكرم عبيد هذا آخر خطاب عام ، وخطير ، خاطب به الاغلبية البرلمانية الوفدية وكأنه كان خطاب وداع !

وفى جلسة ١٢ مايو ١٩٤٢ يفصح مكرم عبيد عن بعض نواياه فيما يتعلق بأزمة تصدير الزيت وكان بعض خصومه يريدون الحصول على أذونات تصدير للزيت ، ولغير الزيت .

انهاء المناقشة الخاصة بتحديد موعد ، لمناقشة استجواب وجه الى مكرم عبيد عن بعض الأمور التموينية ، يبدى مكرم عبيد استعداده لمناقشة الاستجواب فورا اذا شاء مقدم الاستجواب ، ثم يؤكد على وجهة نظره الخاصة بتصدير الزيت فيقول : يهمنى ان يثبت من الآن أن الحكومة لن تسمح بتصدير كيلو جرام واحد من الزيت لاي بلد من البلاد وعند مناقشة الاستجواب المقدم من الأستاذ جلال حسين الى مكرم عبيد باشا ، عما وصلت اليه حالة التموين فى القاهرة لاسيما بالنسبة ، لتعذر وجود الخبز والدقيق والسكر وما يعانى به الجمهور ، ولا سيما الطبقات الفقيرة فى الحصول على قوتهم وكذلك الاجراءات التى اتخذت ، لخفض كميات البترول . ويقول مكرم عبيد ، ان ترخيصات بتصدير ستة آلاف طن من الزيت ، على ثلاث دفعات كانت قد أعطيت فعلا وبالفعل ثم تصدير ألفى طن وكان المطلوب تصدير ألفى طن على دفعة ثانية ، وألفى طن على دفعة ثالثة ولكنه بعد انتهاء الاجراءات الخاصة بتصدير الدفعة الأولى وجدت ، ان مصلحة الجمهور ، أهم ، وواقع من مصلحة القانون واستفتيت أقلام القضايا وأخيرا أخذت ، على عاتقى - مكرم عبيد - إلغاء جميع التراخيص ، حتى تلك التى تم بمقتضاها التصدير ، فعلا ، وأمرت الجمارك بمنع التصدير وكان هناك كميات قد اعدت فعلا للتصدير وحملت ، على السفن فأمرت بإخراجها منها ، وشمل هذا الاجراء بالمنع الدفعة الثانية والدفعة الثالثة أما الدفعة الاولى فكان قد انتهى أمرها !

ويلخص مكرم عبيد الموقف فيقول : خطتنا في التصدير والاستيراد ، منع تصدير كل ما كولات من مصر ، واستجلاب كل ما يصلح للأكل ، أو الزراعة من الخارج .

ويقول النائب عبد السلام الشاذلى ان هناك محاولات دقيقة جرت فى سبيل تصدير الزيت ولا أكتف المجلس بل أصارحكم بأن فى البلد شائعات كثيرة عن أن هذه المحاولات قد وقعت فعلا وإنها قد تجعل مركز معالى وزير المالية الذى ذكرها فى خطر . . . وتقوم ضجة ومقاطعة يقول بعدها مكرم عبيد : لا ، لا ، أن هذا كلام لا يصح ان يقال : ان جميع أعضاء الحكومة من رئيسها ، الى آخر عضو فيها كلهم متضامنون ولو صبح لى ذكر أسماء الشركات ، والتجار والافراد ، الذين حاولوا هذه المحاولات ، لذكرتها ولكن حضرة النائب المحترم على ثقة من أمر واحد ، هو ان مركز وزير المالية ، أو أى وزير ، فى هذه الوزارة ، انما يركز على النزاهة ، المطلقة .

ولكن النائب الشاذلى يقول تعقيبا على ما قاله مكرم : قد يكون فى قولى هذا فائدة ، هى سماع هذا التصريح ، القاطع من معالى وزير المالية وهو تصريح سررت له كل السرور وارجو الا ننتقل من مناقشات الاستجواب الى جدول الاعمال بل تقرر تأييد معالى وزير المالية فى سياسة منع تصدير الزيت وبذرة القطن أيضا معنا باتا ، تقديمًا لحاجة البلاد على كل اعتبار وفى مراقبة تنفيذ هذا الامر ، واحاطته بسياسات يمنع التلاعب .

ويظهر ان مكرم عبيد باشا ، كان واثقا من متانة مركزه اكثر مما يجب ويظهر ، ان عبد السلام الشاذلى باشا كان على علم ، بما كان يدبر فى الخفاء لاقضاء مكرم عبيد ، فلقد أعيد تشكيل الوزارة فى ٢٦ مايو ١٩٤٢ بدون مكرم عبيد .

وفى جلسة أول يونيو ١٩٤٢ ، تتم تلاوة المرسوم الملكى الخاص بتشكيل وزارة النحاس باشا الجديدة ويتم التصفيق عند تلاوة اسم كل وزير من الوزراء الأمر الذى يغضب رئيس المجلس فلفت نظر الاعضاء الى أن التصفيق المستمر بمناسبة وبغير مناسبة أمر لا يليق ويحسن أن يكون التصفيق لمناسبة خطيرة مهمة أو لخدمة جليلة تؤدى للبلاد اما ان يصدر بغير تفرقة فأمر أربا بالمجلس ان يحدث منه ويقف النائب جلال الحمامصى ، ليقول : لقد قدمت اقتراحا أرجو عرضه على المجلس ويقول الرئيس : أنا لا أعرض هذا الاقتراح ولكن جلال الحمامصى يقول : أنى ارجو تلاوته .

ويقول عبد السلام فهمى جمعة رئيس المجلس ان النائب ، المحترم يقترح ان يقرر المجلس شكر سعادة مكرم عبيد باشا ، على ما أداه من خدمات جليلة فى وزارتى المالية والتموين ، يستحق من أجلها تقدير ، الوطن وإنه - أى

رئيس المجلس - يرى من حقه كرئيس للمجلس الا يعرض مثل هذه الاقتراحات ، وذلك ان من سلطة الرئيس وهو المحافظ على الحريات أن يحافظ أيضا على الكرامات وخير الا يعرض هذا الاقتراح من أن يعرض ثم يرفض وأنا اريد بذلك ان اتحاشى مثل هذا الوضع ، اما من جهة الموضوع ، وهو شكر معالي مكرم عبيد باشا فأنى قد سمحت فى جلستين سابقتين ان أعرض على حضراتكم اقتراحين كل منهما خاص بشكر معاليه مرة عند انتهاء المجلس من نظر قانون التسوية العقارية والثانى عند نظر استجواب الاستاذ جلال حسين الخاص بالزيت ولكن فى حالتنا هذه وهى حالة شكر الوزير على ما قام به فى وزارة المالية ثم فى وزارة التموين فأمر لا يليق بكرامة المجلس ان يعرض له . . ذلك لان الميزانية وهى اهم عمل لوزير المالية ، لم تعرض للمناقشة بعد وتقديم اقتراح كهذا معناه اذا ما اجزتموه ان المجلس قضى على نفسه بالآ يناقش مشروع الميزانية . .

ويذكر ، عبد السلام فهمى جمعة ، أعضاء المجلس بموقف له فى ١٩٢٧ عندما كان المجلس ينظر مشروع الميزانية واذا بخمسة عشر نائبا يتقدمون باقتراح شكر للحكومة وكانت حكومة المغفور له عدلى يكن باشا فانبريت معارضا للفكرة ، وكان صديقى المرحوم مرقص حنا باشا وزيرا للمالية فقال لى كيف يحدث هذا بين عبد السلام ومرقص الصديقين والزميلين فقلت له ليست المسألة مسألة عبد السلام ، ومرقص فأنت ممثل للحكومة ، وأنا ممثل للأمة وأنتم تريدون ان اشكر وزير المالية والميزانية لم ينظرها المجلس بعد فانا اذ شكرتك اليوم وانتقدتك غدا كنت مناقضا لنفسى واذا لم أقم بهذا قصرت فى حق الأمة ، وفى نظرى ان الوزير لا يستحق الشكر الا بعد نظر المجلس للميزانية وقد أقرنى مجلس النواب اذ ذاك فكان من جراء ذلك ان استقالت وزارة المغفور له عدلى يكن باشا ، أما مسألة التموين فهى كما تعلمون حضراتكم مازالت معروضة على المجلس فى استجوابه وكان زميلنا مكرم باشا وزيرا للتموين وقت تقديمه ونحن لا نضن ، على من يستحق الشكر ان نسيده اليه .

والآن بصفتنا مجلس نواب يجب ان نثله ونعمل لحساب الغد وان نصبر حتى ينهى المجلس من نظر الميزانية فاذا تبين له ان مكرم باشا كان قد قام بمهمة خير قيام ووجد أنه يستحق الشكر فأنى - وأنا ممن يقدرونه - أكون أول من يقترح شكره ، أما الآن فأنى أربأ ، بكرامتكم أن تشكروا وان تتقيدوا بهذا الشكر ومن حقى كرئيس للمجلس محافظ على الحريات والكرامات وعلى الدستور الا أعرض مثل هذا الاقتراح .

الفصل الثاني

استجواب حول أزمة التمويل : بدراوى عاشور باشا أغنى أغنياء مصر يقول : لا آجد السكر فى بيتى ونحن نقوم بتحلية الشاي بالعسل

● أنهينا الفصل السابق بالاقتراح الذى تقدم به النائب جلال الدين الحمامصى الى مجلس النواب بشكر وزير المالية والتموين « السابق » مكرم عبيد باشا بعد اخراجه من الوزارة ، ورفض رئيس المجلس عبيد السلام فهمى جمعة باشا عرض الاقتراح لأن الميزانية وهى أهم أعمال وزير المالية ، لم تعرض بعد ، على المجلس ، ولأن هناك استجوابات كانت قد قدمت الى وزير التموين السابق لم تنظر « بعد » كما ان رئيس المجلس قد أشار فى كلمته التى عارض بها اقتراح توجيه الشكر ، الى مكرم عبيد انه يخشى ان يعرض الاقتراح ، ويرفضه المجلس وقد علق الأستاذ مكرم عبيد باشا على الكلمة التى قالها رئيس المجلس بقوله : لأن الحديث فى موضوع الشكر خاص بى يهمنى أن أؤكد لحضراتكم اننى أعطى ما لقيصر ، لقيصر ، وما لله لله ، واذا كان مجلس الشيوخ وهو مجلس الأمة قد وجه الى الشكر فله وجهه الى كوزير فى الوزارة ، .

ويرتفع صوت أحد النواب قائلا : ان مجلس الشيوخ لم يصدر قرارا بشكر مكرم عبيد باشا ، ولا يعقب مكرم عبيد على كلام هذا النائب ، بل يتجاهله ، ويمضى فى كلامه قائلا : أبا لا أدعى هذه الخدمات لشخصى فما وجه الى من شكر ، وما كان يراد ان يوجه الى من شكر انما كان لما قدمت به كوزير فى الوزارة ، وأؤكد لكم اننى لم أعمل عملا ، أو أبذل جهدا الا بفضل زملائى الوزراء ورفعة رئيس الوزراء أما ما علنا هذا من أعمال أديتها فانى أخالف سعادة رئيس المجلس فى وضعه للأمور ، لأنه كان من الجائز أن يشكر المجلس خادما على ما أدى من خدمات ، مهما كانت متواضعة ، ولقد أشار البعض الى ما أدته على المجلس وشكرنى عليه ولكنى أنزل عن هذا خشية أن تمس التقاليد البرلمانية أى مساس وانى اذ أخالف سعادة رئيس المجلس فيما ارتآه فان هذا

لا ينعنى من أن أشكر له تلك الكلمات الكريمة التى وجهها الى بل انى أشكر جميع حضرات النواب وأجرى عند الله ، وعند الأمة » .

وكان مصطفى النحاس باشا حاضرا المناقشة فلم يتفوه ببنت شفه وأن أشترك فى مناقشات أخرى فيما بعد اقل أهمية من تلك المناقشات ، ويبدو لى أن النحاس باشا كان متضايقا من موقف مكرم عبيد باشا الى أبعد الحدود ، بل يبدو لى - على ضوء المناقشات ، التى تلت مناقشة « موضوع الشكر » - أن النحاس باشا كان قد قطع كل لاتصال بينه وبين مكرم عبيد باشا .

والجدير بالذكر ، ان استجوابا حول التموين ، عرض على المجلس ، لتحديد موعد لمناقشته ، وطالبت الحكومة بمهلة أسبوعين ، وكان وزير التموين السابق - كما ذكر فكرى أباطة فى المناقشة حول تحديد موعد لمناقشة الاستجواب - قد أبدى استعدادا لمناقشة الاستجواب فورا كما أن رئيس المجلس - فى الجلسة السابقة - قد أبدى رغبته فى بداية المناقشة ولو بقينا حتى الصباح ولكن مصطفى النحاس باشا ، لم يقبل مناقشة الاستجواب بعد أسبوعين اثنين ، بل طالب بأربعة أسابيع كمهلة » .

ويثور النائب سيد محمد البدرلى باشا ثورة عنيفة على تأجيل مناقشة الاستجواب ويقول : أن حالة التموين سيئة جدا وقد كلمنى ابنى تليفونيا يشكو الجوع ويقول انه يشرب الشاى ممزوجا بالعسل ، لعدم وجود السكر » .

وتقوم ضجة عنيفة ويعرض فكرى أباطة لاستجوابه الخاص بالرقابة على الصحف ويطلب مصطفى النحاس باشا مهلة أربعة أسابيع ، ويثور فكرى أباطة ويصرخ قائلا : ان الرقابة على الصحف شديدة لا تطاق وكلنا نشعر بذلك فلا يمكن أن نصبر على هذا العذاب أربعة أسابيع أخرى فأرجو من رفعة رئيس الحكومة أن ينقلنا من هذه الحالة » .

ويصر رئيس الحكومة على أن الحكومة لا يمكنها المناقشة فى هذا الاستجواب قبل أربعة أسابيع » .

ويقول النائب محمد عبد الله أبو حسين : ان اللائحة تنص على أنه عندما يختلف مقدم الاستجواب مع الحكومة على موعد مناقشة الاستجواب يعرض الأمر على المجلس ، ولكن رئيس المجلس لم يعرض علينا أمن تحديد مواعيد المناقشة فى هذه الاستجوابات .

ولكن رئيس المجلس يقول : لقد بدأ ميل المجلس الى الموافقة على التأجيل » .

وتقوم ضجة شديدة من اليسار ويقول النائب أحمد محمد الوكيل : ان مسألة التموين مهمة جدا ولا تحتل التأخير ، ويجب أن ينظر فيها المجلس الليلة .

ويقول النائب عبد الله محمد فوز : حالة التموين سيئة للغاية والناس تشكو الجوع » .

ويقول رئيس المجلس : الواقع أن حالة التموين سيئة وإن هذه الاستجوابات آجلت أكثر من مرة ولكن هذا التأجيل سيكون الأخير » .
وتقوم ضجة عنيفة ضد كلام رئيس المجلس .

ويحاول مصطفى النحاس ، تهدئة ثورة النواب ويسأله عبد السلام الشاذلي باشا ، عن رأيه في أزمة السكر وهل السكر مطلوب من الحليفة ؟ ويطلب النحاس عدم مقاطعته حتى يمكن أن يوضح الأمر على حقيقته ، ويصف مسألة التموين بأنها مسألة قومية ، ويقول مصطفى النحاس انه يحاول ويناضل من جهته بشخصه ليل نهار ، مع الجانب الآخر « لأحصل للأمة على أشياء ، وهذا النضال الكبير الذي أضناني وأضر بصحتي ، أرحب به في سبيل عدم إثارة مسائل قد يكون من ورائها تشدد البسولة الحليفة والتجاؤاها الى القول بأنها لا تستطيع إعطائنا ما نريد .. » .

ويقول سيد محمد البدرأوى : تريده السكر وغيره من المواد الغذائية ، والا فخير لي أن أستقيل » .

ويقول النحاس باشا : انه لا داعي لاستقالة البدرأوى باشا لأنه منكب قبل كل شيء على مسألة توفير الطعام « ويعود البدرأوى باشا ، ليقول : تريده اسعافا عاجلا ، فليس في منازلنا الليلة شيء من السكر » .

ويقول النحاس للبدرأوى ، ان هذا الاسعاف هو الذي أنشده ليل نهار : أننا تريده اسعافا يمكننا وأهلنا من أن نعيش » .

ويواجه مصطفى النحاس ، لأول مرة بموجة أخرى مشابهة من الاستنكار وخاصة عندما يقول : ان ما يكتنف مسألة التموين من ارتباك منشؤه أولا وأخيرا رجال التموين ومسلك بعض رجال الادارة والتوزيع أيضا ! » .

ويقف مكرم عبيد وقد أحس بأن في كلام النحاس ما يسيء اليه ، ليقول ان رفعة رئيس الحكومة كان وحده منذ البداية قبل كل وزير آخر - كما قال رفعتة - مهتما بشئون التموين : هذا حق ولكنه ليس كل الحق ، فعندما عهد الى بشرف تولى وزارة التموين ، وكان رفعة رئيس الوزراء سيقابل السفير البريطاني ليتكلم معه في مسائل سياسية ، رجوت رفعتة باعتبار هذا من واجبي أن يلح على السفير في ألا تبخل الحليفة على مصر بالمساعدة في مسائل التموين » .

ويقول النحاس : هذا غير صحيح ولكن مكرم يسترسل في كلامه وكأنما لم يسمع ما قاله رئيس الحكومة فيقول : وقد تكلم رفعتة مع السفير في هذا

الشان ، وكنت قد أخبرت رفعتنه بأننى سأقابل جناب السفير للتفاهم معه فى هذه التفاصيل ولأبين له - باعتبارى الوزير المختص - ما نحن بحاجة اليه ، .

ويقول مكرم : ليسمح لى سعادة رئيس المجلس ، أن أقول أنه عندما حصلنا من الحليفة على بعض مئونة جيشها ، كان ذلك من عمل وزير التموين وحده ولم يكن رفعة رئيس الوزراء يعلم شيئا عن هذا الموضوع . . أقول ذلك ما دام حق الناس يبخس الى هذا الحد ، وقد عرضت الموضوع على اللجنة المشتركة ، وقلت للانجليز : اذا لم تعطونا جزءا من مئونة جيشكم فسادم استقالتي من الوزارة لأنكم تبتلون علينا بشيء اذا لم نحصل عليه عرضنا البلاد لخطر المجاعة ، وقلت لهم فوق ذلك اننا قد ساعدنا جيوشكم فى كيت ، وكيت ، فيجب عليكم أن تمدوا الينا يد المساعدة ، وقد جاءنى بعد ذلك كتاب من المستشار المالى البريطانى يخبرنى به أن السفير قبل أن يعوضنا من مئونة الجيش البريطانى ٢٠ ألف طن ، وحين ذاك فقط اتصلت برفعة رئيس الوزراء رئيس الوزراء وأخبرته بما تم ، .

ويقول مصطفى النحاس : هذا غير صحيح بالمرّة . . ، .

ويرد مكرم باشا فى هذه المرة ، على النحاس باشا قائلا : هذا صحيح كل الصحة والمستندات تحت يدي ، وما كان لك أن تتكلم بهذا ، وأنا لم أذكر ما ذكرت ، الا لأننى لا أقبل أن تمس كرامتى أو تنكر جهودى ووطنيتى ، .

ويعود مصطفى النحاس باشا ليقول مرة أخرى : هذا غير صحيح !

وينتقل مكرم عبيد ، الى أزمة السكر ، فيقول : انه قبل خروجه من الوزارة كان مجلس الوزراء قد قرر أن يستولى وزير المالية على السكر ، على أن يصدر الحاكم العسكرى أمرا بالاستيلاء ، فأين هذا الأمر ؟

ويرد كامل صدقى باشا : وزير المالية ، الجديد بقوله : ليطمئن مكرم عبيد باشا على أن أمر الحاكم العسكرى قد صدر وبلغ الموزارات المختلفة .

ويوافق المجلس أخيرا على مناقشة استجواب التموين بعد أسبوعين !

ويطلب الكلمة فى موضوع التموين ٨٧ نائبا ويكون أول المتكلمين النائب عبد الفتاح الشلقانى ، وكان من بين ما قاله أن الخبز لا يصل الى طالبيه فى بعض الأحيان يوما أو بعض يوم وأن الناس يهجمون على عربات المخازن ويستولون على ما فيها من الخبز قسرا فلا يصل الى العملاء ، ويتساءل الشلقانى عن علة اختفاء السكر ، بالرغم من أن مصر تزرع قصب السكر ، ويستخرج السكر من مصر وبأيد مصرية ، وكان يصدر الى الخارج ويطلب الشلقانى بقطع يد السارق كما هو الأمر فى السعودية ، ويقول ان عقوبة جرائم التموين تصل فى بعض البلدان الى الاعدام ، ويقترح اصلاح وزارة التموين وانشاء مصلحة

يدخل في اختصاصها كل ما له علاقة بالتسجير الجبرى وأن يكون على رأس هذه المصلحة موظف كفء مستول وأن تكون نواة تلك المصلحة ضباط الجيش الاحتياطي الحاصلين على شهادة الليسانس و ٠٠ و ٠٠ كما يقترح تشديد العقوبات لتكون رادعة لبس فيها رحمة ولا شفقة ، ولا هوادة لتكون رادعة مع اضافة عقوبة المصادرة واغلاق المحل .

ويقول النائب جلال حسين : لسنا نريد أن نشبع كلاما بل نريد أن تشبع غداء ، كما يقول ان روح الاستخفاف التي عولجت بها مسألة التمويل منذ الساعة الأولى هي الداء الأول الذي نقاسى آلامه ، الآن حين صدمتنا الحقيقة المرة ، ويشير الى الأخطاء الخاصة بالاحصاءات الرسمية ويأخذ على نظام الاحصاء القائم ويقتنذ أنه غير مجد ولا مفيد ، حيث ان بطل عملية الاحصاء هو الصراف الذى يملأ الاستثمارات وهو جالس على المصطبة ، كما ان احصاء وزارة الزراعة يقوم به معاون الزراعة على طريقته الخاصة ، كما يشير جلال حسين الى تفاهة العقوبات فى جرائم التمويل وكون تلك العقوبات ، لم تتجاوز فى قضايا خطيرة ، عشرة جنيهات أو حتى خمسة جنيهات غرامة .

ويعترض النحاس باشا على ثلاثة الأحكام دون ثلاثة ظروف قضايها وملابساتها .

ويقول جلال حسين : انه لا يعيب على القضاة أحكامهم ، ولكنه يعيب على التشريع ذاته لأن أحكامه غير رادعة !

ويقترح النائب جلال حسين تجريد حملة قوية لمحاربة الغيلان البشرية التى تعمل على تهريب المواد التموينية وان تنزع الحكومة من يدها قفازاها الحريرى ليرى هؤلاء الناس يدا قوية تأخذهم بالشدة التى لا رحمة فيها .

ويستشهد بقول أحمد شوقي :

أمن سرق الغنى له عقاب ومن سرق الفقير فلا عقاب ؟

ويوجه عبد العزيز الصوفانى نظر الحكومة الى الظلم الذى حاق بالفلاح الصغير ومصلحته أمانة فى أعناقنا يجب أن تراعى الحكومة الفلاح الذى يملك ستة قرايط ، أو فدانا ، أو فدانين ولا تساويه مثلا بسعادة بمرأوى باشا الذى يملك عشرة آلاف من الفلادين ، .

ويقول مكرم عبيد انه عندما كان وزيرا للمالية ترك لكل فلاح أردبا ونصف أردب من القمح لقوته ، دون أن تستولى عليها الحكومة والذى يملك ستة قرايط ، لا يؤخذ منه شيء ! وتقوم ضجة يشور لها رئيس المجلس عندما يقول عبد العزيز الصوفانى : فكروا فى الفلاح البسيط لأننا لو تركناه يتألم ،

قربما لا نستطيع كبح جماحه فى الغد !! ويرد أحمد حمزة وزير التموين بالتفصيل عن كل سلعة من السلع التموينية ! و .. و ..

وينتقل المجلس - بعد مناقشة مسائل التموين كما هى العادة - الى جدول الأعمال .

وفى جلسة ٢٤ يونيو - من جلسات مجلس النواب - يلقي مصطفى النحاس بيانا يقول فيه انه على اتصال بممثلى الحليفة ، وقواتها فى مصر ، لمراقبة الأحوال عن كتب ، ولما جاءت الأخبار باقتراب قوات المحور من الحدود المصرية تخايرت مع ممثلى الحليفة وقواتها طويلا ، وقد تأكد لى أنه الحالة مرضية وأن مركز الحليفة فى هذا العام أفضل بكثير مما كان عليه فى مثل هذه الظروف من العام الماضى ! وفى ذلك قطع لداير الاقاريل والشائعات التى أذاعها ويذيعها المرجفون بسوء قصد لادخال الذعر على نفوس سكان هذا البلد الأمين بغية أحداث اضطراب فيه ، ويطمئن النحاس باشا جميع سكان البلاد مصريين ومستوطنين وأجانب الى حالة البلاد ، ويطلب منهم الأخلاء للهدوء والسكينة .

ويقرر المجلس عدم مناقشة بيان رئيس الحكومة ، ويثور من المعارضين محمد محمود جلال وعبد العزيز الصوفانى ، وفكرى أباطة لعدم تمكينهم من مناقشة بيان رئيس الحكومة وينسحب عبد العزيز الصوفانى بعد ان يطلب اثبات ما يلى فى محضر الجلسة : اننى منسحب من الجلسة احتجاجا على ما رأتى من منعنا من الكلام فى أهم أمر يتصل بحالة البلاد الآن : ليست البلاد ملكا للحكومة أو للمجلس انما هى ملك لجميع أبنائها ، .

ويخرج الصوفانى من الجلسة ويحاول فكرى أباطة اقتناع رئيس المجلس بضرورة مناقشة بيان رئيس الحكومة ، وعندما لا يقتنع رئيس المجلس ينسحب - فكرى أباطة - من الجلسة ، وينسحب معه النواب عبد السلام الشاذلى ، رشوان محفوظ ، عباس بدوى حزين ، محمد محمود جلال ، عبد الرحمن نصير ، محمد شعراوى ، محمد سلطان ، عبد الرحمن محمود ، سعاد اللبان ، جلال حسين ، وعوض أحمد الجندى .

وفى جلسة مجلس النواب بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٤٢ ولأول مرة يظهر ، لأعضاء المجلس ، وللشعب أن الاختلاف بين مصطفى النحاس باشا سكرتير عام الوفد ووزير المالية والتموين الأسبق ، لا سبيل الى حله .

وكان عبد السلام الشاذلى باشا قد وجه استجوابا الى رئيس الوزراء فيما يتعلق بسياسة الوزارة مع الموظفين السائمين « تلك السياسة » التى كان من نتائجها لأن عزل عدد كبير من الموظفين بقرار من مجلس الوزراء بدون تحقيق ولا توجيه تهمة ولا محاكمة والاغداق على فريق آخر من الموظفين بالدرجات

والعلاوات فى وقت تحتاج فيه البلاد الى الاقتصاد الكلى ولتوفير كل قرش يمكن توفيره لأمر التمويل والوقاية والتعويضات للمتكويين .

وكان فكرى أباطة قد وجه سؤالا آخر الى رئيس مجلس الوزراء عن سياسة الحكومة الادارية والمالية والقومية فى تصرفاتها التى وقعت فعلا وحسب ما ورد فى محضر جلسة مجلس الوزراء فى ٢١ مايو ١٩٤٢ وهى سياسة تناقض نص المادة الثالثة من الدستور وتعتبر نقضا لما ورد فى خطبة العرش التى أقرها المجلس ولييان وزير المالية السابق ، الذى اعتبرته الحكومة جزءا من سياستها المالية .

ويقف عبد السلام الشاذلى مقدم الاستجواب ، ليقول انه وزميله فكرى أباطة اتفقت وجهة نظريهما على أن الظروف الحالية ودقتها تستدعى تضافر الجهود والصفاء وعدم انشاء خصومات جديدة كما تستدعى أن تنصرف القوى والجهود للعمل الحازم السريع نحو سلامة البلاد وأمنها الداخلى وتموينها كما يقول الشاذلى باشا ، انه كان قد طلب بيانا بأسماء الموظفين الذين فصلوا من الخدمة بقرار من مجلس الوزراء من جميع المصالح من تاريخ ٥ فبراير ١٩٤٢ للآن ، وكذلك كان قد طلب كشفا ببيان جميع الترفيات والعلاوات ، التى منحت من تاريخ ٥ فبراير للآن و . و . ولأنه لم يرد رد من مجلس الوزراء فانى مصمم على طلب تأجيل مناقشة الاستجواب ، ويقف فكرى أباطة ، مؤكدا كل ما قاله زميله الشاذلى باشا ، طالبا التأجيل لأنه يعز علينا أن نتناقش فى مسائل داخلية ، بينما تحف بنا المسائل الدقيقة من كل جانب لذلك انضم الى زميل ، المحترم وأرجو من المجلس أن يوافق على تشجيع هذه الروح الوطنية الصحيحة ولكن مصطفى النحاس باشا يعترض على طلب الشاذلى وفكرى أباطة ويطلب مناقشة الاستجوابين ، ليعرف الناس ، أن كانت المطاعن التى وجهت لرئيس الوفد والحكومة شخصيا حقيقية ، أو غير حقيقية خاصة وان الأحوال التى أشير إليها بأنها خطيرة ليست كذلك بل هى مرضية ونحن متابعوها عن كتب ويعترض النحاس على تقديم أسمائهم موظفين الى المجلس .

ويحاول فكرى أباطة أن يقنع المجلس بالتأجيل ، وبروح الفكاهة ، التى اتسم بها يقول : انه يشعر بألم فى عينيه وقد استشار وزير الصحة زعيم الأطباء أن هناك خطرا على عينيه اذا هو رجع الى اللوائح ، والمبادئ والقوانين ولكن النحاس باشا يصر على المناقشة ويقرر المجلس ، تبعا لذلك رفض طلب التأجيل ويصر الشاذلى باشا على رأيه ويقول مصطفى النحاس ، اذا كان حضرتا المستجوبين لا يريدان المناقشة فسألقى بيانى ، ويتحدث مكرم عبيد قائلا : ان المسألة ليست مسألة شخصية بل تهم الموظفين والوزراء ، والنواب ، ويرى من العدل تمكين المستجوبين من أداء واجبهما على الوجه الاكمل ويقول مكرم عبيد باشا انها المرة الأولى فى حياتنا النيابية أن يطلب صاحب استجواب

التأجيل لأنه غير مستعد ويطلب آخر التأجيل لأنه مريض ، ولا يجابان الى طلبيهما ، ويطلب مكرم عبيد من رئيس الحكومة بكل مودة واحترام - وقد كنت معه على خلاف عام لا مساس فيه بالأشخاص - باعطاء فرصة واسعة لكل من يريد المناقشة ، حتى يتمكن كل من الادلاء بما يعن لهم ، وحتى تستنير الأمة بالاطلاع على الحقائق كاملة وفي هذا وحده دعامة حياتنا النيابية ، فلا يجوز في مناقشة المسائل الخطيرة ان تقيم الأغلبية من قوتها مقصلة لخلق الأقلية ويطلب مكرم عبيد - بكل هوادة وإلحاح ، قبول هذا الطلب لأن الأمر ، لا يتعلق بالأشخاص بل هو خاص بكرامة الحياة النيابية ، ويرد صبرى أبو علم وزير العدل على مكرم وعلى النائبين المستجوبين ويقول : من حق الذين اتهموا أن يتكلموا وأن يدفعوا تلك التهمة الباطلة عن أنفسهم أما تعليقها وتعليق المناقشة فيها لعدة شخصية ، أو غير شخصية فأمر لا يمت الى المصلحة العامة بأى سبب كما يرد على صبرى أبو علم فكرى أباطة ويذكر فكرى أباطة بعض حالات نعمت « بالترقيات » الاستثنائية ويقول فكرى أباطة : ان الخلاف بين مصطفى النحاس وزميله الصديق القديم الذى أرجو أن يظل الى الأبد الصديق الحميم ، زميله وصديقه مكرم عبيد كان ينبغى أن يحل فى النادي السعدي وليس فى مقر رئاسة مجلس الوزراء ، ويقول فكرى أباطة أن اثاره مسألة الموظفين الكبار فى مجلس الوزراء وأشعار بعضهم ، ان رئيس الحكومة غير راض عنهم ، وانه يشك فى كفاءتهم وإخلاصهم ، للحكم القائم هذه الاثارة تخيف غيرهم من الموظفين الكبار وتدعوهم الى أن يتجهوا الى اليمين ويرقصوا على الحبل : يتدللون يبيعون الكرامات ، يعثون بالحقوق التى لا تمت الى الوفدية بصلة لكى يشملهم نعيم الميرى ، وثرابه الذهبى البراق » .

ويقف مصطفى النحاس ليرحب بمناقشة هذين الاستجوابين ويشرح سياسة الوفد ازاء الموظفين الذين فصلوا فى عهد حكومة من حكومات « النحاس » فتعيدهم ، الى وظائفهم حكومة من حكومات الأقلية وازاء الموظفين الذين تفصلهم حكومات الأقلية ، لميولهم الوفدية فيستوجب على الحكومات الوفدية ، أن تعيد اليهم حقوقهم ..

اننا - مصطفى النحاس - لا نلجأ الى الاستثنائات وانما نرد المظالم ، ونصلح المقاسد » وعندما يشير النحاس باشا الى موضوع اساءة استعمال السلطة ، يقول مكرم عبيد باشا : اساءة الاستعمال هذا هو المهم ويرد النحاس باشا على مكرم باشا قائلا : سترى انى انما أبين الحقائق ثم يدور الحوار التالى :

مكرم عبيد باشا : أرجو رفعة النحاس باشا ألا يغضيم وان يكون هادئا .

النحاس باشا : لست غاضبا وكل كلامى فى حدود الرد على المستجوب وإذا كان حضرته قد استند فيما وجهه من نقد الى الحكومة على كلام مكرم باشا ، باعتبارها سكرتيرا للوفد فانى أعلن انه لم يعد سكرتيرا للوفد .

ويقول مكرم عبيد : أنا لا أسمح لرفعتك بمثل هذا الكلام وانى ما زلت
سكرتيرا للوفد .

مصطفى النحاس : أعلن للملأ أجمع انك لم تعد سكرتيرا للوفد ، هذه
كلمة اسمعوها وانشروها وأعلنوها على الملأ : لم يعد مكرم باشا سكرتيرا عاما
للفد المصرى ، أقول هذا وليفعل ما يشاء .

مكرم عبيد باشا : بأى حق تقول هذا ؟ أدع الوفد أولا للاجتماع ثم تكلم .
ويشترك النائب السيد سليم فى المناقشة فيقول : لا يمكن مطلقا ان تنار
المسائل الحزبية فى مجلس النواب .

مصطفى النحاس : كفى افسادا ، وكفى تضليلا ، لم تكن الاستثناءات
سبب هذه النورة انما سببها شيء آخر ، لا أريد أن أعرض له الا اذا تعرض
مكرم باشا له . وحينئذ أبينه .

مكرم عبيد : هذا لا يليق ، انى أطلب من سعادة رئيس المجلس أن يحصر
الكلام فى دائرة الاستجواب ..

مصطفى النحاس : اسمع أولا ثم تكلم بما تشاء وأمامك باب الكلام
مفتوح : أمامك المجلس تقول فيه ما تشاء ، ونحن نستمع لك ولنا أن نرد ..
عبد السلام فهمى جمعة : نحن الآن بصدد استجواب خاص بالموظفين فلا
حاجة الى ذكر شيء عن الوفد .

مصطفى النحاس : آثار المستجوب هذه الكلمة عن الوفد وقال انها
سياسة حزبية وليست قومية فاذا أرد عليه فى هذا واذا أراد ذكر أشخاص
فانى أرحب بذلك ، لتعلموا ، ان كان هذا يسيئنى أو يسيئهم .

السيد سليم : نحن نرحب بهذا ونريد معرفة أسماء الموظفين حتى يكون
البيان كاملا « ضجة شديدة وأصوات : أجلس » .

مكرم عبيد : بكل هدوء لى كلمة فى اللائحة الداخلية ..

مصطفى النحاس : لك ان تتكلم بعد ان انتهى من كلامى ، انى أعرف
حدودى تماما ولا أتعدها ..

عبد السلام فهمى جمعة : أكرر الرجاء الا يذكر الوفد .

مصطفى النحاس : كيف ذلك وكلام الأستاذ فكرى أباطة كله عن الوفد
ورئيس الوفد وحكومة الوفد فماذا يراد أن أقول عن حكومة الوفد ، هل أقول
حكومتى ؟ .

عبد السلام فهمى جمعة : لا مانع من التعبير بوزارة الوفد .

مكرم عبيد : أرجو أن تحذف من المضبطة الإشارة الى مسألة سكرتير الوفد لأن هذا ليس من شأن البرلمان ، وأطلب من سعادة رئيس المجلس ذلك « مقاطعات » .

مصطفى النحاس : لا يمكن ذلك لأن هذا يتعلق بردى على المستجوب .

مكرم عبيد : لا يمكن مطلقا أن يهتد ماضيينا وكرامتنا وجهادنا بهذا الشكل ولا يصح هذا يا مصطفى باشا : أذكر أنك تتكلم مع رجل له زمالتك ولم يتعرض لك .

النحاس : ولكن مستجوبك قال وأنا أرد عليك .

مكرم : أرجو من سعادة الرئيس حفظ حقى فى الكلام ان لى كرامة ولى ماضيا فى جهادى .

فكرى أباطة : لست بمستجوب مكرم أو النحاس ولكنى مستجوب وطنى وللصالح العام ، انى أكبر بكثير وانت تعلم .

مصطفى النحاس : أنا أعلم من أنت .

فكرى أباطة : أنا الذى خلقت فى السياسة قبل أن تخلقوا أنتم ! .

حسن يس : أن الوفد هو الذى ترك لك دائرتك الانتخابية .

مكرم عبيد : ان كرامة المجلس أمانة فى عنقك يا سعادة الرئيس ، كيف يقول رئيس الحكومة ان مكرم عبيد ليس سكرتيرا للوفد ، انه يحضر مستجوبا هذا لا يصح ان يقال فى أى مجلس من المجالس النيابية « ضجة شديدة » وطلب الكثير من النواب رفع الجلسة ورفعت الجلسة . .

وقد روى مصطفى النحاس باشا - من وجهة نظره - تفاصيل الخلاف بينه وبين مكرم عبيد باشا حول قضية الاستثناءات وغيرها من القضايا .

وكان فيما يبلو من كلامه غاضبا أشد الغضب مما قاله فكرى أباطة وكان كما يبدو أيضا - مصطفى النحاس باشا - قد وصل الى نقطة اللاعودة بالنسبة لمكرم عبيد باشا -

وكان مما قاله النحاس باشا أن حكومة الوفد مضطرة الى استعمال حقه فى تعيين الموظفين وترقيتهم استثنائيا واننا - مصطفى النحاس باشا - لا نخشى بعد ذلك أن تعقد مقارنة بيننا وبين غيرنا فيما أجريناه : وأجروه من عزل أو استثناءات ليظهر بوضوح وجلاء اننا لم نسيء استعمال هذا الحق ، ولا كنا ، فيه بالمسرفين وأن الحملات الصاخبة والشائعات الكاذبة التى توجه اليها فى هذا الشأن بالغة البطلان مسرفة فى العنوان وان حالات الاستثناءات لا تتجاوز

عشرين حالة من يوم ان تألفت الوزارة الى حين الاستجواب بينما بلغت حالة الاستثناءات فى مثل هذه المدة عن عهد وزارة على ماهر باشا ٢٤ حالة وبلغت مثلها فى عهد وزارة محمد محمود باشا ٤٠ حالة أى ضعف ما بلغته فى عهد وزارة الوفد .

ويذكر النحاس باشا أمثلة من حالات الاستثناءات التى قامت بها وزارته :

حالة موظف ظلمته حكومات الانقلاب بتخفيض مرتبه وحالات ثلاث من الموظفين فصلوا فصلا سياسيا فى عهد الانقلاب ، وحالة كونستابل كان له الفضل فى ضبط الجانى الذى شرع فى الاعتداء على النحاس باشا .

وكانت حكومة الوفد قد طلبت ترقيته فى عام ١٩٣٧ مكافأة له فلما جاء الانقلاب لم ير فى عمله ما يستحق المكافأة فحفظ الطلب ووقفت الاجراءات حتى أعدناها بعد خمس سنوات ، ويقول النحاس باشا ان الخلاف بينه وبين مكرم باشا وقع فى الاسبوع الأول من تأليف الوزارة وأنه كان يعمل لاصلاح ذات البين دون جدوى « كانت الشائعات المختلفة تذاع حولنا ونحن ساكتون ، كانت تذاع فى المجتمعات والبيوت وفى النوادي والطرق بل فى كل مكان ونحن فى مركز التريث والانتظار لعل الله يصلح الأحوال حتى وصل الأمر الى نهايته » .

وقد ألقى مكرم عبيد باشا بيانه ، فى مجلس النواب ، دون أن يطلع عليه أحد منا ، « ولكننا قبلناه لأنه كان يجب علينا أن نظهر بمظهر المتضامنين: وقد تضمن هذا البيان أمورا خطيرة كان يجب أن تعرض على مجلس الوزراء ليقراها » .

ويؤكد النحاس باشا ان واحدا من مجلس الوزراء لم يطلع على بيان مكرم عبيد باشا « وكل ما فى الأمر اننا سمعناه هنا ، كما سمعتموه ، وكنا عنه أغرابا ولكن مركزنا - مع الأسف - كان يحتم علينا أن نظهر أمامكم متضامنين فى مسألة كهذه وأن نبدي أنها من عملنا وبموافقتنا حرصا على التضامن الوزارى حتى أدى الأمر الى أن صفقت لسعادة مكرم باشا فى ذلك الوقت ولم أكتف بذلك بل عانقته وهنأته - أيضا أمامكم هذه هى الحقيقة فى أمر البيان الذى يحتج به حضرة المستجوب علينا فى حين أنه لم يكن الا برأى وزير واحد دون رئيس الوزراء وسائر الوزراء » ثم يقول النحاس باشا ، ان الخلاف بينه وبين مكرم عبيد لم يكن فى الأعمال وحسب بل وصل الى حد الاساءة لينا بل أدى أيضا الى مذكرة لجنة المالية التى قدمت الى مجلس الوزراء طعنا فى سياسة مجلس الوزراء وفى سياسة رئيسه وفى سياسة أصحاب المعالي الوزراء جميعا لأن هذه الاستثناءات وغيرها لم تكن للرئيس وحده بل كانت أيضا لجميع زملائه أعطيت هذه المذكرة للغير ولم يكن لى علم بها ثم أدرجت ضمن أعمال مجلس الوزراء وقد جرت العادة ان يرسل جدول أعمال

هذا المجلس الى القصر الملكي بمجرد تقرير عقد جلسة له ، كانت هذه المذكرة بجميع ما فيها عند أصحاب الصحف قبل أن أعلم عنها شيئاً بل ان علمى بها كان مفاجأة لى ، لأننى لم أكن قد اطلعت عليها الا بعد ان قرأت عنها فى الصحف .

ويقول مصطفى النحاس ، وفى مجلس الوزراء لم تكن المسألة مسألة عائلية يمكن أن يفصل فيها فى النادى السعدى بل جاوزت كل هذا وأنبأنا فى محضر مجلس الوزراء وجهة نظرنا ووجهة نظر مكرم باشا بصفة رسمية على خلاف القاعدة المتبعة وكنت أميناً على أن ترد وجهة نظر مكرم باشا فى المحضر ، كما هى لأن كل ما يهمنى هو السقاع عن رأيى فقط فلم يكن المجال فى مجال ابداء وجهات النظر المتعارضة ثم أصبح التعاون بينى وبين سعادة مكرم باشا بعد كل هذا مستحيلاً وأصبح العمل بهذا الأسلوب غير منتج ولا يتفق مع الصالح العام ؟

ويذكر مصطفى النحاس انه بعد كلام من بعض اخوانه رثى وضع حد لهذا الخلاف فاكثفينا بما ورد فى محضر وأرسلنا صورة منه للقصر الملكى كالعادة وقد نبهنا على الصحف بعدم نشر المذكرة والاكتفاء ببيان قصير غير أننا فوجئنا فى اليوم التالى بنشر المذكرة فى الصحف على خلاف التعليمات والذى علمته - النحاس باشا - ان مكرم باشا تشدد فى وجوب نشرها وهدد بالاستقالة اذا لم تنشر فهال بعض اخواننا الذين ظلوا معه الى الساعة الثالثة صباحاً يحاولون عبثاً أن يقلع عن رأيه فلم يستطيعوا . ونشرت المذكرة اذن ووقع الذى كنت أريد تلافيه ولم تصبح المسألة مقصورة على الجهات الرسمية ، ولم تعد المذكرة مخفية عن أصحاب الصحف بل نشرت على الجمهور وكان لا بد ان تنشر وجهة نظرنا - كما جاءت فى محضر جلسة مجلس الوزراء - ووجهة نظر مكرم باشا دون تعديل ، هذا هو السبب الذى من أجله نشرت المذكرة لأن المسألة خرجت على أن تكون مسألة عائلية أو أمراً يسوى فى النادى السعدى الى أمر علمه الجمهور فاقتضت الظروف أن يكون التصرف فيها على هذا النحو :

هذه هى الحقيقة المرة فى الموضوع ومن بين ما ساقه النحاس باشا تبريراً للاستثناءات ، لقد كان فى موضوع الاستثناءات الكثير من المبالغات والتهويلات والتعننت والافتئات وأن لكم - يا حضرات النواب - بعد ذلك القول الفصل والحكم العدل فانظروا هل كنا نحن مسرفين ومسيئين أم كنا بالعكس مقصرين فى حق المظلومين والموظفين الذين نرهقهم معنا فى تصريف الأمور وتحمل تبعات الحكم الجسام ، .

هذا هو رأى النحاس باشا فى موضوع الاستثناءات ، فما هو رأى مكرم عبيد باشا فى هذا الموضوع ؟

الباب الثاني عشر

الفصل الأول

مكرم عبيد يروي قصة اختلافه مع النحاس

وقبل أن ننقل وجهة نظر مكرم باشا لا بد لي - لكي تكون الصورة مكتملة - أن أنقل وجهة نظر شاهد من شهود هذا للخلاف ، هو الأستاذ التابعي الذي كان يأخذ إلى حد ما جانب مصطفي النحاس باشا .

يقول الأستاذ محمد التابعي : تطورت المنافسة بين مكرم عبيد وزينب هانم الوكيل من أجل السيطرة على النحاس باشا ثم تطورت المنافسة إلى عداوة أو ما يشبه العداوة وراح كل من الاثنين يطلق لسانه في صاحبه ، وامتلات المجالس والأندية « بالاشاعات » و « التشنيعات » .

وسمع الجمهور لأول مرة أن السيدة حرم رئيس الوفد ورئيس الوزارة تستغل نفوذ زوجها ونفوذ الوزارة من أجل الشراء السريع وانها ليست وحدها بل معها عدد من أقاربها ، واصهارها ، وعرف النحاس باشا والسيدة حرمه أن مكرم عبيد ، وأقاربه ، وأنصاره ، هم مصدر هذه الاشاعات وسمع الناس ان مكرم باشا يقول في مجالسه الخاصة أن زينب هانم تحاربه بسبب نزاهته ولأنه - وهو وزير المالية - رفض أن يوافق على طلباتها وطلبات شقيقها أحمد الوكيل الخاصة بأذونات التصدير والاستيراد وهذا فضلا عن الخلاف الذي شجر حول الاستثناءات والترقيات والعلاوات .

ويركز الأستاذ التابعي - من جهته على ذكر حقيقة هامة ، وهي أن مكرم عبيد باشا دافع دفاعا بليغا عن الاستثناءات والترقيات في عام ١٩٣٧ - فما باله يحاربها في عام ١٩٤٢ ؟ ويركز الأستاذ التابعي أيضا على حقيقة أخرى هي أن السيدة حرم النحاس باشا وأقاربها أرادوا أن يحملوا نزاهة مكرم عبيد فوق ما تطيق .

أنا شخصا - التابعي - أعتقد أن مكرم باشا ، لم يكن يمانع أو يعارض كثيرا ، أو طويلا في اجابة بعض الطلبات الصغيرة التي - مع مخالفتها للقوانين -

سنوات ما قبل الثورة ج٣ - ٧٢١

لا تثير ضجة ، وقالوا ، وقيلوا وذلك حرصا منه على رضا صديقه النحاس باشا ولقد سبق أن تساهل أو أغمض عينيه »
« ولكنه في هذه المرة وجد أن المطلوب منه أو الحمل على نزاهته ، ثقيل ، وفوق ما تطيق فرفض ! ثم تشدد بعد أن اشتبه الخلاف وراح يتعنن ويرفض الطلب الصغير اليسير كما يرفض الموافقة على الطلب الكبير الخطير أى أن الأمر كله أصبح بين السيدة حرم رئيس الوفد ورئيس الوزارة ، ومكرم عبيد نوعا من العناد » .

ويقول الأستاذ التابعى ، ان كثيرين من أعضاء الوفد كانت صدورهم قد ضاقت بالنفوذ الأكبر الذى يتمتع به زميلهم مكرم عبيد دونهم عند رئيس الوفد وبالسلطات الواسعة ، التى كانت له ، فى كل شأن من شئون الوفد وخصوصا بعد خروج أحمد ماهر والنقراشى من الوفد ، أراد بعضهم أن يكون أرقاما صحيحة بدلا من أصفار على اليسار .

وكان صبرى أبو علم - ونجيب الهلالى - كما روى د. محمد صلاح الدين - يعملان على توسيع شقة الخلاف بين النحاس ومكرم ولم يكن هناك من يعمل مع الدكتور محمد صلاح الدين على تسوية الخلاف سوى محمود سليمان غنام .

ويقول الأستاذ التابعى : ان الأستاذ فؤاد سراج الدين كان يتناول معه العشاء ، فى مسكنه وكانا وحديهما قال فؤاد سراج الدين التابعى : أيه رأيك فى فصل مكرم باشا من الوفد ؟ واستمر فؤاد سراج الدين فى الكلام بعد أن طرح هذا السؤال : أظن أن الأحسن فصله دلوقت لأن الخلاف استفحل ومستحيل بعد كده تصفو القلوب أو يتصالح ثانى مع مصطفى باشا وزينب هانم وإذا فصلنا - فؤاد سراج الدين الذى يقول هذا الكلام عن فصل سكرتير عام الوفد ، لم يكن قد انضم بعد الى الوفد - اذا فصلنا - فؤاد سراج الدين - مكرم دلوقت مش راح يقدر يعمل حاجة لأن الوفد فى الحكم ، وتحت يدنا الرقابة ولكن اذا سبناه جاز يخرج من الحكم ويخرج هو بعدها علينا ويحاربنا ، .

وافتح من جانبى أيضا قوسا لأقول ان فؤاد سراج الدين قد وضع يده - بما قاله - على أقوى حقيقة تتعلق بجوهر موضوع الخلاف بين النحاس ومكرم فنجاح أى خلاف أو فشله ، انما يترتب على اختيار الوقت المناسب لاثارة هذا الخلاف .. و .. و ..

وقد كان أكبر خطأ ، ارتكبه عبيد باشا - كما يرى كثير من السياسيين المعاصرين - انه لم يحسن اختيار الوقت المناسب لخروجه من الوفد .

وأذكر اننى تناقشت مع مكرم عبيد باشا ، أكثر من مرة حول هذا الموضوع ، موضوع الخلاف بينه وبين النحاس باشا وحرمة ، وعندما حملت

اليه ذات مرة وجهة النظر القائلة بأنه أخطأ خطأ شنيعا عندما لم يحسن اختيار الوقت المناسب لتفجير الخلاف داخل الوفد حول موضوع الاستثناءات والترقيات والعلاوات وأذونات الاستيراد ، والتصدير و . و . وكان مما قاله مكرم عبيد باشا - وأنا أعتمد هنا على أوراقى الشخصية ، التى كنت أسجل فيها وابتناء من عام ١٩٤٣ الأحداث الهامة وما أسمعته من كبار الشخصيات السياسية والتى كنت أحفظ بها فى مكان أمين للغاية ، بعيدا عن أعين ، وأيدى رجال البوليس ، الذى كانوا ، يهاجموننا باستمرار بمناسبة أو بدون مناسبة - كان مما قاله مكرم عبيد : ان وجهة النظر تلك سليمة وصحيحة من الناحيتين ، النظرية ، والحزبية ولكنها ليست كذلك أبدا من الناحية الموضوعية ، والمبدئية : لقد كان فى استطاعتى الانتظار الى أن تتضاعف أخطاء الوفد فى الحكم ، بل كان يمكننى الانتظار الى قرب انتهاء عهد الوفد فى الحكم ، ولكن انتظارى هذا ، أو ذاك كان سيضاعف عدد أولئك الذين يخرجون معى بعد تفجير الخلاف ولكننى حقيقة ، كنت سوف أبقى معذب الضمير الى أن ألقى وجه ربى . لم يكن باستطاعتى الانتظار ، أكثر مما انتظرت .

ثم لو فرضنا اننى انتظرت فلم أفجر الخلاف مع خصومى ، آكانوا هم سينتظرون ؟

وعلى أية حال فما من مرة فتحت فيها هذا الموضوع مع مكرم عبيد باشا الا وأحسست لديه مرارة شديدة للغاية لأنه لم يكن يعتقد أبدا أن مصطفى النحاس باشا - صديق العمر - يمكن أن يفرط فيه بمتل هذه السهولة بل لأنه لم يكن يعتقد أبدا أن غالبية الشيوخ والنواب الوفديين الذين كانوا من صناعه أو بمعنى أكثر تواضعا ، من اختياره يمكن أن يرفضوا الوقوف الى جانبه ، وعلى الأقل ما كان مكرم عبيد يعتقد أن هؤلاء الشيوخ والنواب الوفديين الذين كان هو وراء نجاحهم فى الانتخاب والتعيينات يمكن أن يقفوا منه موقف المعارضة الشديدة والعنيفة ، كما فعلوا فى مجلسى النواب والشيوخ وفى اجتماعات الوفد والهيئة البرلمانية الوفدية ، و . و . و . وأقلل القوس على أمل العودة الى هذا الموضوع فيما بعد ١٩

وانتقل الى ما ذكره الأستاذ محمد التابعى عن الخلاف بين النحاس ومكرم :

يقول الأستاذ التابعى :

أرسل مكرم باشا مذكرة اللجنة المالية التى رفضت الاستثناءات والتى اشتملت على رأى مكرم عبيد باشا فى معارضة أى استثناء . . أرسلها الى

جريدة المصرى طالبا نشرها ، ورأى محمود أبو الفتاح صاحب المصرى الا يتحمل مسؤولية نشرها فأحال الموضوع الى الأستاذ محمود سليمان غنام ، الذى كان وقتئذ موكولا اليه الاشراف على الرقابة ، وغضب مكرم عبيد وثار ثورة عارمة : كيف يمكن أن يكون للرقابة اشراف ، على ما يريد الوزراء نشره ، واتصل مكرم عبيد بمحمود سليمان غنام مهددا بالاستقالة من الوزارة ، اذا لم تنشر المذكرة .

وخرجت المصرى فى ١٩ مايو ١٩٤٢ بمذكرة اللجنة المالية .

وكانت - التابعى - القاضية على كل أمل فى الصلح ، أو تسوية فى الخلاف ، وثار مصطفى النحاس وأعلن أنها مؤامرة ضده وضد الوزارة وان صاحب المصرى محمود أبو الفتاح شريك فى المؤامرة ولا بد من « شلحه » من الهيئة البرلمانية الوفدية ، واصدار قرار من الوفد بأن « المصرى » لم يعد يعبر ، عن رأى الوفد .

وكان هذا القرار يومئذ شبيها بقرار الحرمان الذى يصدره باباوات روما ضد المفضوب عليهم من أعداء الكنيسة ، و « اختفى محمود أبو الفتاح بضعة أيام ريثما تهدأ العاصفة وثورة « الرئيس الجليل » ثم عاد من مخبئه وذهب وقابل النحاس باشا مؤكدا أنه لم ينشر المذكرة الا كارها ، وقد رفضت - محمود أبو الفتاح - نشرها ولكن ازاء الحاج مكرم عبيد باشا أحلت الأمر الى الأستاذ محمود سليمان غنام فصرح بالنشر . . ولما انتهى الأستاذ محمود أبو الفتاح من دفاعه قام النحاس باشا وضمه الى صدره معانقا .

وهناك كثيرون يرون أن الأستاذ محمود أبو الفتاح كان راغبا فى أحداث قطيعة بين النحاس ومكرم ، بسبب نشره تلك المذكرة ، ولو أنه - أى الأستاذ محمود أبو الفتاح - كان راغبا فى رأب الصدع لبادر الى الاتصال بالنحاس باشا شخصيا ليعرض عليه أمر المذكرة ، أو لأجل النشر الى اليوم التالى حين استئذان النحاس باشا .

والأستاذ محمد التابعى من القائلين بأن الأستاذ محمود أبو الفتاح لم ينشر مذكرة اللجنة المالية الا من أجل توسيع الهوة بين النحاس ومكرم عبيد ورغبة منه فى أن يكون نشر المذكرة ، الضربة القاضية على كل أمل فى تسوية الخلاف بين النحاس ومكرم .

ويعلن مصطفى النحاس بعد نشر المذكرة أن التعاون بينه وبين مكرم قد أصبح مستحيلا ويوفد مصطفى النحاس ، الى مكرم عبيد رسولا هو المهندس عثمان محرم باشا بوصفه أكبر الوزراء سنا وأقدمهم عهدا بالوزارة طالبا منه - من مكرم عبيد أن يستقيل - ولكن مكرم عبيد يرفض الاستقالة ويرحب بالاقالة .

ويطلب مصطفى النحاس باشا من الملك اقالة مكرم عبيد باشا من الوزارة ولكن الملك يرفض ويحاول الصلح بين الصديقين القديمين ولكن مصطفى النحاس يرفض الصلح ويصر على الاقالة ويقترح فاروق على مصطفى النحاس أن تستقيل الوزارة ، وأن يعاد تشكيلها بدون مكرم عبيد ويعتقد مصطفى النحاس ان في الأمر مؤامرة وانه عندما يستقيل من الوزارة لن يعهد اليه الملك بتأليف الوزارة مرة أخرى ولكن النحاس يستوثق من أحمد حسنين ، ومن السفارة البريطانية ويطمئن تمام الاطمئنان ، الى أن الملك سيعهد اليه باعادة تشكيل الوزارة من جديد ويستقيل النحاس ، ويكلف من جديد ، بتشكيل الوزارة الجديدة ويتم تشكيلها بدون مكرم .

ويبدو لي - وهذا اعتقاد شخصي بحث - أن مكرم عبيد باشا قد تضايق من عملية تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة مصطفى النحاس وقد كان يطمح أن يتخذ القصر من الخطوات - عند تشكيل الوزارة - ما يقلل من هيبة ونفوذ النحاس باشا ، أو على الأقل كان مكرم عبيد باشا يأمل الا يعاد تشكيل الوزارة الجديدة من جديد الا بعد بضعة أيام .

ولكن أصدقاء مكرم عبيد باشا في القصر قد أزالوا هذا الضيق عنه بسرعة عندما أكدوا له أن الملك أصر على عدم اقالته من الوزارة وهذا في حله ذاته ، اضعاف لمركز رئيس الوفد ، الذي لم يتمكن من اقالة وزير من وزرائه !! وانتقل بعد ذلك كله ، الى رواية الأستاذ مكرم عبيد عن الخلاف أو الاختلاف بينه وبين مصطفى النحاس باشا .

وأبادر فأقول اننى سوف أعتمد في هذه الرواية الى حله كبير على الكتاب الاسود ، وبهذه المناسبة أقول اننى سبق أن نشرت رسالة للأستاذ فايق قصبجي تحت عنوان : « الكتاب الاسود طبع في بيتي » وقد جاء في هذه الرسالة : أن ثلاثة كانوا هم الذين أشرفوا على طبع هذا الكتاب هم : « فايق قصبجي ، ويوسف صلاح الدين توفيق خليل وأخ ثالث لا داعي لذكر اسمه » ، وقد تحررت كثيرا عن هذا « الأخ الثالث » الذي لم يذكر فايق قصبجي ، فعرفت أنه الأستاذ فكرى مكرم عبيد ولما بيننا من ود وتقدير أدعوه الى أن يسيط اللثام عن تلك الصفحات القديمة ، ولعل الأستاذ فكرى مكرم عبيد فاعل ذلك باذن الله ! . . .

يقول الأستاذ مكرم عبيد في الكتاب الاسود في العهد الاسود وهو يروى قصة الخلاف الوزاري ، وملايساته : كنا نشفق من أن ينهد ذلك البنيان الشامخ الذى ساهمنا في تشييده حجرا فوق حجر وفى تخليده أثرا بعد اثر معتصرين في ذلك زهرة العمر طوال نيف وعشرين من السنين : نشفق من أن تلصق بالحكم المصرى في عهد الاستقلال لوثة تدنسه بعد أن طهره الشهداء بدمائهم وصهره المجاهدون بدم القلب ، وعرق الجبين ! نشفق من أن تمس

بسوء تلك الصداقة الحلوة التي بزت الاخوة بين شخصين تعذبا ، فتقاربا ، فتحابا وكانت محبتهم في نظري أنا على الأقل نموذجا حيا رائعا لعاطفة المحبة ، أو الرحمة التي شاء الرحمن الرحيم أن ينفثها في الحياة بين حنايا الصدر ليستعين بها الانسان على وحشة العمر ، ووحشة القبر ... نشفق من أن نتنكر لماضيينا فنجعل من ماضيينا قاضيينا ، ثم نشفق من عملية البتر في ذاتها فهي تجرح ، مهما تنجح وأخيرا فقد كنا نشفق ولو على كرامتنا نحن أنفسنا من أن تطلق عليها الذقاب الجارحة الشهوات الجائعة الجامحة » ويقول مكرم عبيد انه كان وما كان له الا يكون ، ناصحا ، لا فاضحا في كل مرحلة من مراحل الخلاف بين رئيس الوزراء وبينه . « فلما كنت في الوزارة واستفحل بيننا ذلك الخلاف الجوهرى الذى تعددت مظاهره على حده تعبيره في كتاب استقالة الوزارة ، لم أذكر جهدا في نصحه وتحذيره مما كنت أراه ويراه الوزراء أنفسهم ويتهامسون به في مجالسهم ، دون أن يجرأوا على الجهر به ، أمامه من تصرفات ماسة بمسئولية الحكم بل ونزاهته في الصميم ! ولقد كنت بحكم مركزى فى المالية والتمويل الهدف المباشر لهذه التصرفات التبعة ، التى أريد بها أن تفتح خزائن المال ، والتمويل للأهل والانساب حتى لا تغفل الفرصة السانحة فتغفل الصفقات الرابحة من أيدي طلاب الربح والثراء ولو على حساب الفقراء والجائعين ! »

ولم تكن تلك المطامع الشعبوية لترضى ، أو لتقدر أن تصبر ، بل راح أصحابها يرسلون الصبيحة بعد الصبيحة على مسمع من الكبار والصغار من الموظفين ، متوسلين متململين مترددين متوعدين فى غير ما اعتداد حتى بكرامتهم الشخصية ! « ويتحدث مكرم عبيد عن الطمع فيقول : ليس مثل الطمع شهوة هي أقوى ما تكون ضده صاحبها منها ضده غيره فلفرط ما يطعم الطامع فى مال الغير دون وزن ، أو تقدير ، فراه وقد اختلت موازين تقديره ولفرط ما يصبو الى مطعم عز أن يوجد أو اذا وجد عز عليه أن ينفذ تراه بجزع بقدر ما يطعم فيستنقذ الجزع ما بقى من صبره ويفضح الطمع ما خفى من أمره » ويعتذر مكرم عبيد من الاشارة الى بعض الصغائر وغيرها من مثيلاتها فيقول : انى ما كنت أشير الى تلك الصغائر لولا انها تدل على كبائر وأولى هذه الكبائر ، أن الحكم قد أشرف على الفوضى فى أيدي أشخاص غير مسئولين وان الحاكم المسئول كان هو نفسه محكوما بجماعة من النفعيين لا يملك من أمره نفعا ولا ضرا . »

ويقول مكرم عبيد أيضا : لم أكن عابثا بهؤلاء : ولا بما وعدوا أو توعدوا لولا ان جرثومة الداء كانت قد سرت منهم مع الأسف الى رئيس الوزراء نفسه ، فكان هو شخصيا يتصل من وراء ظهرى بالمرعوسين لى أو بجهات أخرى غير مختصة ملحا فى اعطاء انسيائه السكر والأرز ... الخ من غير علمى ، كما حاول

ويذكر مكرم عبيد أن النحاس باشا قد أولاه ثقة أكبر وسلطة أوسع من أية سلطة له في أية وزارة سابقة عند تشكيل الوزارة القائمة فعهد إليه - مثلاً - بوزارتي المالية والتموين محور الوزارة ونقطة ارتكازها في أي وقت وكان مكرم باشا مستشاره في اختيار أشخاص الوزراء حتى أنه عندما اعترض مكرم على اختيار نسيب له في الوزارة - لأسباب لا تمس شخصه - هو عبد الواحد الوكيل بك - قبل النحاس من مكرم اعتراضه وسلم بوجهاته - كما أنه - أي النحاس - عهد إليه - إلى مكرم - بوضع خطاب تشكيل الوزارة الذي تضمن برنامجها كما عهد إليه الإشراف على قسم الصحافة في وزارة الداخلية و ٠٠ و ٠٠ إلى أن يتساءل مكرم عبيد : أن ما زعمه النحاس باشا أو زعموه له أن الحد من سلطتي وقد كنت أنوء بما حملني إياه من أعباء ومسئوليات لا يسخل بعضها في حدود مهمني ! كلا : بل كان جونا صفاء لا يشوبه كدر وثقة لا يبدها حصر . إلى أن نزع شيطان المال بيننا فشاء وقدر ، ذلك أننا لم نكد نستهل عهدنا في الحكم متضامنين متصافين حتى بدا لأهل النحاس باشا وانسابه أن يفتنموها فرصة لطلب الثراء على يد صديق النحاس باشا في الضراء فكيف بالسراء !

ويصرح مكرم عبيد بأن الخلاف الجذري بينه وبين النحاس بدأ عندما طلب بعض انساب النحاس بالاشتراك مع الصق الناس بالنحاس ، الاذن بتصدير كمية هائلة من الزيت والجلود يكسبون من تصديرها أكثر من نصف مليون جنيه وأيد النحاس باشا هذا الطلب وألح فيه « ولكنني انتهيت بعد بحث ، إلى رفض الترخيص لهم بالتصدير بل والغاء الرخص القائمة التي منحت في عهد سابق لمعامل الزيت وتجاره ثم تلت هذه المحاولة محاولات أخرى كان النحاس باشا نفسه يشترك فيها محاولا إعطائهم السكر والأرز ٠٠ الخ من وراء ظهري ، ولما كان الخير يبداً بأهله فلم يشأ النحاس باشا أن ينسى شخصه منفرداً ، كما لم ينسبه مزدوجاً فذهب يسعى موفور الثمن ، وأن يك غير مشكور الأثر لاستدراخ الخير الوفير من وقفى عبد العال والبدرأوى بسمنود منتفعا من التناظر عليهما رغم لفت نظره إلى ما يصح وما لا يصح صلوره من رئيس حكومة في مثل هذه الشئون » .

ويذكر مكرم عبيد أن النحاس باشا وأهله راحوا يقلبون ظهر المجن للصديق القديم الذي أراد للحكم ولهم خيراً « ولو أننا فيما يظهر قد اختلفنا على معنى الخير فقد فهموه شخصياً مادياً وفهمته وطنياً معنوياً » وتوالت الدسائس ضد مكرم عبيد - كما قال - في الصحافة ثم تلتها فكرة التخلص منه كوزير للتموين ، وأخيراً لما لم يفلح ضد الدس أو يثمر معي الدرس استقر الرأي على إخراجي من الوزارة أصلاً « وكان من بين ما ذكره مكرم عبيد كنموذج للدس ضده في الصحافة أن استدعى إلى الباخرة محاسن ، التي كان يقيم بها النحاس باشا وأهله كبار الصحفيين الوفديين حيث طلب منهم ومن غيرهم ممن لم

يحضروا الاجتماع وبأوامر مشددة : « ألا يكتبوا مقالات أو أخبارا تنطوى على الإشادة بوزير التموين أو الثناء على جهوده والا تبرز أحاديثه والا يشار اليه كمجاهد كبير أو صغير » ثم ينتقل مكرم عبيد - بعد ذلك كله الى الحديث - عن الملابس ، والمساومات والأقدام والأحجام والتوسل والزجر ، والكر والفر ، التى أحاطت بتعيين وزير جديده للتموين بعد أن أصبح مكرم عبيد وزير التموين « العقبة الكثود فى تموين الأهل والانسياء فما من سبيل لاتقاء شره الا بالاقصاء بعد أن عجز عن جلب خيره كل تهديد ، وكل اغراء » وكانت وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ قد ألغت وزارات التموين والوقاية والشئون الاجتماعية فى أول خطاب للعرش حدثت فيه سياستها ولكن النحاس باشا فيما بعد عاد واتفق مع الملك على اعادة الوزارات الثلاث الملغاة وأعلن هذا فى جلسة لمجلس الوزراء وغضب بعض الوزراء ومن بينهم وزير المعارف والعدل ، وقد هددوا بالاستقالة وأصر مكرم عبيد على تسجيل اعتراضه فى محاضر جلسات مجلس الوزراء لأن اتفاق النحاس باشا والملك على اعادة الوزارات الثلاث الملغاة قبل عرض الأمر على مجلس الوزراء فيه اعتداء على سلطات مجلس الوزراء .

ويقص مكرم عبيد قصة مآذبة غداء دعا اليها صديق للطرفين : لمكرم وللنحاس وأهله وبعد الغداء بدأت جلسة عتاب قيل فيها ان السبب الرئيسى فى محاولة تغيير وزير التموين اصرار مكرم على تقديم حضرات الانسياء الى المحاكمة وفى جلسة العتاب تلك وعده مكرم بأن يحقق القضية بواسطة الرجال الغنيين ، وأن ينظر الى القضية كقراض لا كممثل للاتهام « فاذا ثبتت البراءة حفظتها أو الادانة قسمتها » وسمح مكرم عبيد للمحاميين عن الانسياء - وكان من بينهم زميل مكرم وصديقه الأستاذ فريد زعلوك بتقديم المذكرات والحضور فى التحقيق !

ويقول مكرم عبيد انه سمع أن وزير المعارف الذى تضامن معه فى جلسة مجلس الوزراء الخاصة لبحث موضوع تعيين وزراء للتموين والوقاية والشئون الاجتماعية قد ذهب واعتذر وانضم اليهم هو والوزراء الذين يدعون أنهم أصدقاؤه .

وعن اخراجه من وزارة التموين يقول مكرم عبيد : « أثبت التحقيق ادانة الانسياء وفتشت مخازنهم فى القاهرة وفى الاسكندرية فلم يوجد بها الغزل الذى ادعوا أنهم خزفوه ولم يهربوه : عندئذ عاد النحاس باشا المسكين يفكر فى اخراجه من وزارة التموين قبل ضياع الوقت ، وكان أول خبر وصلنى من هذه النية نقلا عن أحد الانسياء المقربين جدا الذى صاح فى وجه موظفى التموين أن النحاس باشا سيخرجنى من وزارة التموين ولذلك فانه عندما ذهب المفتش المنتدب ليفتش مخازن الاسكندرية قيل له ان المفتاح مع الأستاذ أحمد الوكيل فى مصر وأنهم يطلبون مهلة لاستحضار المفتاح منه . وأحس المحقق بالتلاعب وأثبته فى تقريره فأصدرت أمرى بكسر المخزن عنوة فلما كسروه لم يجدوا فيه البضاعة التى ادعوا تخزينها فيه بل وجدوه قاعا صفصفا

كما وجدوا مخزن القاهرة أفرغ من فؤاد أم موسى ويكشف مكرم عبيد أسرار جلسات مجلس الوزراء ، وخاصة تلك الجلسة التي أثير فيها موضوع الخلاف بين مكرم والنحاس حول موضوع الاستثناءات : كانت أول عبارة افتتح بها النحاس باشا الجلسة قوله : كل منكم حر ، في ابتداء رأيه وأثبتت هذه العبارة في المحضر ، الذي نشر على الناس أما الذي لم يثبت أو في القليل لم ينشر فهو ما أردف به هذه العبارة إذ قال : ولكنني أخبركم انكم اذا أخذتم برأى وزارة المالية فاني سأتخلى عن الحكم » .

هذه العبارة ، كان لها أثر حاسم في موقف الوزراء الآخرين وفي اعطاء أصواتهم . . . وقلت انه من الأولى أن أتخلى أنا عن منصبى في الوزارة لأنى صاحب الاقتراح المقدم بمنع الاستثناءات و . . . ولم تمض ثلاثة أيام على جلسة مجلس الوزراء الخاصة بالاستثناءات حتى وضعت استقالتي تحت تصرف رئيس الوزراء فأبى هو قبولها فما الذى حدث فاستوجب هذه الطفرة من النقيض الى النقيض ؟

ويرد مكرم عبيد على التساؤل الذى طرحه بقوله : مهما يكن من أمر فقد انتهزها النحاس باشا فرصة يحاول فيها اقالتي حتى لا يفتضح أمره باستقالتي وذلك لأن الاستقالة تحمل معنى الاحتجاج على تصرفاته وفى هذا كشف له فى حين ان الاقالة تبرزه للناس غاضبا لا خائفا شاكيا لا مشكوا ، الى أن يقول مكرم عبيد : ولما لم يجد النحاس باشا سبيلا دستوريا الى اقالة الشرفاء النزهاء عمد الى وسيلة دلت على حققه وضعفه معا فأقالني ببلاغ من سكرتيرية مجلس الوزراء وأعلنت الصحف بيانا من هذه السكرتيرية جاء فيه أن رئيس الوزراء قد دعا جميع الوزراء ، عدا وزير المالية لحضور جلسة مجلس الوزراء التى ستعقد فى ذلك اليوم ، وهكذا كانت الاقالة بقدر المقبل وكانت الروح التى أملت عليه محاولة اقالتي من الوزارة هى التى دفعته الى اقالتي من الوفد ، وهى الأخرى لا تكلفه كثيرا الا بلاغا من سكرتيرية مطوعة .

ويذكر مكرم عبيد بعض ما دار فى اجتماع الهيئة الوفدية وكان النحاس باشا مصمما على طرد مكرم من الوفد : « لقد رأى النحاس باشا بعينه كيف حماني أعضاء الهيئة الوفدية وشباب الوفد على الأعتناق هاتفين لمكرم النزيه ثم رأى ويا للتعجب بما رأى أن هذه الحماسة الجريئة الصادقة قد سرت من الشباب الى الشيوخ والنواب يحبوننى جميعا تحية ما أكرمها : واقفين هاتفين ودخل النحاس باشا قاعة الاجتماع مهزوما ومهموما فوقفت محييا ولكنه لم يرد التحية ثم اضطر نزولا على طلب الهيئة الى مصافحتي وانتهى الأمر بأن تعاهدنا على الامتناع عن طرح أسباب الخلاف عليها ، كما أنكر رفعته أمام الهيئة ، أية نية أو رغبة له فى المساس بمركزى فى الوفد وقد أصدرت سكرتيرية الوفد بيانا بهذا المعنى وبما تم فى الاجتماع من تفاهم على الاحتفاظ بوحدة الوفد رغم الاختلاف فى الحكم ، ولكن ما أسرع ما لفظ الرجل وعده ،

فمنقض عهده ولما تمض بضع ساعات على ما أخذ به نفسه ! ففى مساء اليوم نفسه حاولت احدى الصحف أن تنشر الاتفاق بين رئيس الوفد وسكرتيرية الوفد ، وأن النواب طلبوا الى عندما دخلت القاعة أن أجلس فى محلى المعتاد كسكرتير عام الوفد فحذف الرقيب عبارة سكرتير الوفد حيثما وردت كما حذف عبارة المجاهد الكبير فى صحيفة أخرى « ولما تحريت الأمر علمت أنه قد صدرت تعليمات بهذا الحذف من معالى الأستاذ محمود غنام وزير التجارة بإيعاز من رقعة رئيس الوزراء ولما خاطبت وزير التجارة فى ذلك قال انه سيعمل على تهدئة الحال ولكن ما الذى غير هذه الحال بعد الذى حدث من تصافح وتسامح ، ولم يكن قد صدر منى أو من غيرى شئ فى المسافة بين النادى والدار وفى السويحات بين الليل والنهار .. كلا بل هى نية القدر بالزميل القديم والسبق الى الاخراج قبل الاخراج » .

ويقول مكرم عبيد : بدأ النحاس باشا بمحاولة محو اسمى من الصحافة فأمرها بالألا تنشر شيئاً منى أو عنى مهما يكن بريثاً ، أو بعيداً عن السياسة وفى الوقت نفسه سمح لبعض جرائده أن تتجهج على موقفى منه دون أن يسمح لى بحق الرد أو التصحيح الذى اعترف به لكل خصم فى كل عهد من العهود ذهبت به الجراة الى حد منع الصحف من نشر خطاب كريم تفضل بإرساله الى حضرة صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون ! وكذلك منع نشر رسالة كريمة من رجل من كبار رجال الدين والتقوى هو فضيلة الشيخ أبو الوفا الشرقاوى ! وما دام رفعتة قد سمح لنفسه بمنع عن رأى العام ، فليس أهون من أن يمنع رأى العام عنى ، ولذلك صادر عدداً كبيراً من البرقيات التى كانت ترسل لى من مختلف نواحي البلاد و . و وليس مثل الاستبداد سيداً ينفر من كل شرك فى السيادة ، فيستبد بالمستبد نفسه حتى يصبح الاستبداد لديه ميلاً واستعداداً ، ومن ثم نراه يسير فى طريقه المرسوم خطوة فخطوة واطراداً فاطراداً ، وهكذا انزل النحاس باشا من استبداد الى استبداد فتخرج من رقابة الصحف الى رقابة منزلى ، الى رقابة رسائل البريد الى رقابة مواصلاتى التليفونية وانتهى به الأمر الى فرض الرقابة على البرلمان نفسه .

ويشير مكرم عبيد الى ما حدث بينه وبين النحاس فى احدى جلسات مجلس النواب - وقد سبق ان نشرنا تفاصيلها - يقول ما كدت كممثل للاتهام ألفت نظر رئيس مجلس الوزراء الى واقعة بريثة أشار اليها فى دفاعه ، مبيناً له أن هذه هى نقطة البحث حتى هاج ، وماج وصباح فى ألفاظ ضاقت المضبطة عن بعضها وببعضها فقال : أنا فصلتك من سكرتيرية الوفد ، وانى كذا وكذا و انت كذا وكذا الى آخر ما قال مما يدعو الى الرثاء لحاله أكثر من التاذى بأقواله ، تلك هى رواية مكرم عبيد عن أسباب وظروف اختلافه مع النحاس باشا وكنا فى الفصل السابق قد نشرنا رواية مصطفى النحاس باشا عن أسباب وظروف اختلافه مع مكرم عبيد باشا وتبقى بعد ذكر الروايتين الحقيقة المجردة ، فما هى تلك الحقيقة المجردة ؟

الفصل الثاني

الاختلاف بين النحاس ومكرم تتسع رقعته بسبب وسطاء السوء !

حرصنا على تدوين وجهتي نظر كل من مصطفى النحاس ومكرم عبيد فيما شجر بينهما من خلاف وذلك ايماناً منا بعدم الانحياز الى وجهة نظر دون الاخرى وفي بداية هذا الفصل - ولأهمية الخلاف التاريخي - ننون وجهات نظر الآخرين ، وخاصة من كانت لهم صلات مباشرة بطرفي النزاع : قطبي الوفد المصري النحاس ومكرم ، اللذين - كما يقول مكرم عبيد - تعذبا فتقارباً ، فتحابا وكانت محبتهم ، من وجهة نظر مكرم عبيد على الأقل كما يقول - نموذجاً رائعاً لعاطفة المحبة و .. و ..

وجهة نظر فؤاد سراج الدين - في هذا الخلاف - تتلخص فيما يلي : ذات يوم وكان النحاس باشا لا يزال يقيم في الباخرة « محاسن » قالت زينب هانم الوكيل للأستاذ قاسم جودة الذي كان يزورها ، كلاماً كثيراً معناه : أنه وغيره من الصحفيين يسرفون في الكتابة عن مكرم عبيد ، وعن حركاته ، وسكناته ، بينما رئيس الوزراء نفسه وبقيّة الوزراء ، لا يكتب عنهم نصف ما يكتب عن مكرم عبيد .

ويظهر أن الأستاذ قاسم جودة بلغ مكرم باشا ما قالته زينب هانم لأن مكرم ذهب وقابل النحاس ، وقال له أن زينب هانم تسيء اليه وتطعن في حقه وعاتبه في هذا وقال له النحاس أنه يستبعد صحة الخبر ، وسأله عن اسم الشخص الذي بلغه هذا ولكن مكرم رفض أن يبوح باسمه ، وبلغ النحاس باشا السيدة زوجته أن مكرم عاتب عليها وروى لها ما سمعه منه وكانت السيدة مريضة في فراشها ولكنها كلمت مكرم بالتليفون وطلبت منه أن يزورها ففعل ولما دخل عليها قالت له ان مصطفى باشا بلغها عتابه وأنكرت انها طعنته أو أساءت اليه في أى حديث ، وسألته عن اسم الشخص ، الذي نقل اليه هذه الرواية فقال : شخص أثق فيه كل الثقة وهو لا يكذب ورفض أن يذكر اسمه .

وطال الحديث والعتاب وبدرت من مكرم باشا هذه العبارة : يظهر انك خائفة على مركز جوزك منى ؟

وهنا انتفضت زينب هانم غاضبة وصاحت بصوت عال : منك انت ؟ أخاف منك على مصطفى النحاس ايه اللي تقدر عليه ؟ تقدر تعمل رئيس وزارة لكن هل تقدر تكسب الزعامة أو الحب الذي تكنه الأمة لمصطفى النحاس ؟ جوزى هو الى خلقتك ؟

وقال مكرم : الى خلقتنى ربنا مش جوزك وأنا الى كونت نفسى بجهادى ، وتضحياتى ! •

وكان النحاس باشا قد آثر أن يترك مكرم باشا وزينب هانم وحدهما يتعاتبان ، ولكنه أقبل على صياحهما ، فوجد زوجته تبكي غيظا وغضباً ، ولما سأل عن السبب التفت الى مكرم وقال : انت غلطان ، قوم بوس راس أختك وصالحها ! وقام مكرم وقبل رأسها ، ويدها وتصالحا ، وتصافيا ! • ويمضى فؤاد سراج الدين فى روايته التى نقلها التابعى قائلا : اتفقت زينب هانم مع النحاس باشا على كتمان هذا الحادث عن جميع الناس حتى انه لما ذهب نجيب الهلالى وأحد الوزراء الى والدها عبد الواحد الوكيل لكى يوسطاه فى الصلح بين ابنته ومكرم باشا وجدا أن الرجل لم يكن يعرف شيئا مطلقا ولم يكن قد سمع أى شىء مطلقا عن وجود أى خلاف أو سوء تفاهم بين ابنته زينب هانم وبين مكرم عبيد •

ولكن مكرم خرج يقول لأصدقائه ان زينب هانم شتمته وأهانته • وكان النحاس باشا قبل هذا الحادث بشهر تقريبا قد قال ان مكرم مش ناوى يقعد معانا وانه سوف يختار ميدان المعركة حول الاستثناءات •

وأنكر الوزراء على مصطفى النحاس باشا هذا القول ، وذهب نجيب الهلالى الى مكرم وسأله ، فأنكر مكرم وأكد أن لا شىء من هذا يدور بخاطره وأكد مرة أخرى إخلاصه وولاه لمصطفى النحاس ولكن النحاس باشا أصر على رأيه واتهامه لمكرم وان الاستثناءات هى الميدان الذى سوف يختاره لمهاجمة الوزارة ويروى فؤاد سراج الدين أنه عندما أراد النحاس باشا تعيين وزراء ، لوزارات التموين، والوقاية والإشئون الاجتماعية ، الملغاة عند تشكيل وزارة ٤ فبراير ، عارض مكرم عبيد بشدة فى سحب وزارة التموين منه ولكن النحاس باشا ، أقنعه بضرورة تخليه عن الوزارة المذكورة وقد تظاهر ، مكرم عبيد بأنه اقنع ، وبعدئذ طلب مكرم تأجيل تعيين وزير لوزارة التموين لمدة شهر واحد فاجابه النحاس باشا الى طلبه •

وكان المفهوم – بل والمتفق عليه – أن يتقدم مكرم بعد انتهاء الشهر ، ويقول ان صحته متعبة وانه لا يستطيع القيام بأعباء العمل فى وزارتى التموين

والمالية ، ومن ثم فهو يرجو اعفائه من منصب وزير التموين ، وكان هذا هو المتفق عليه غير أن مكرم عبيد لم يفعل ومضى الشهر دون أن يطلب اعفائه من وزارة التموين فلما تحدث إليه مصطفى النحاس فى هذا الموضوع ، قال أنه لن يترك وزارة التموين فلما قال له النحاس : وماذا أقول للملك ، لقد وعدته بتعيين وزراء للوزارات الثلاث فى بحر أسبوعين أقول له ايه : أقول له أنا كذاب ، وقال مكرم : قل له أننى أنا الى كذاب .

وأطال فؤاد سراج الدين فى الحديث عن موضوع البيان الذى قدم به مكرم عبيد ، للميزانية ، وكيف كان مفاجأة لرئيس الوزراء ، والوزراء ، مع أنه تعرض لكل وزارة ولعمل كل وزير .

وكان النحاس باشا يتحمل ويظهر ضجره ، وامتعاضه لبعض ما جاء فى البيان ، وكانت الساعة قد جاوزت العاشرة مساء ، الى الحادية عشرة هم النحاس باشا بمغادرة الجلسة - مجلس النواب - ولكنى - فؤاد سراج الدين - همست فى أذنه أنه لا يليق أن يغادر الجلسة قبل أن ينتهى مكرم من القاء بيانه وجلس ولما انتهى مكرم من القاء البيان ، قام اليه النحاس باشا - من باب المجاملة وقبله وقال له : « برافو يا مكرم » فكانت تحية بل ومجهودا يشكر عليه النحاس باشا .

وفى صباح اليوم التالى استدعى النحاس باشا مكرم عبيد باشا ، وعاتبه على ما جاء فى بيانه من وعود ، وعهود قيد بها الوزارة من غير أن يستأذن ، أو يستأنس برأى أحد من زملائه الوزراء ، وضحك مكرم وقال : نبقى خالصين زى حكاية وزارة التموين فى خطبة العرش هذه كانت مفاجأة لكم ، وتلك كانت مفاجأة لى !

ويتحدث فؤاد سراج الدين عن موضوع مذكرة المالية ، الخاصة بالاستثناءات ، واصرار مكرم عبيد باشا على نشرها ، الأمر الذى أثار مصطفى النحاس باشا وأوصل العلاقات بين الصديقين الحميمين السابقين الى طريق مسدود .

وفى وراق مخطوطة . وموقع من فؤاد سراج الدين على كل صفحة منها نحفظك بها عندما تحدث فؤاد سراج الدين بافاضة عن هذا الخلاف ، وقد سبق لنا ، ونحن فى بداية الحديث عن هذا الخلاف أن نشرنا بعض فقرات من تلك الأوراق ، ونضيف اليوم - نقلا عن تلك الأوراق - قول فؤاد سراج الدين « أعتقد أن هناك عناصر كثيرة كان لها دورها فى تقوية هذا النزاع ومنها القصر ، فكان يعتقد - وهذا حق - أن مكرم قوة كبيرة فى الوفد - وأن وقوع خلاف بينه وبين مصطفى باشا لا شك يسبب انقساماً كبيراً فى الوفد ، والهيئة الوفدية .

والوفد هو الخصم الأول للقصر ، ومن صالح القصر تفتيت كلمته .
وتفريق صفوفه .

واعتقادي الخاص أن القصر مناه برئاسة الوزارة بعد مصطفى النحاس إذا استطاع أن يجنب إلى صفه عددا من أعضاء الوفد أو الهيئة الوفدية ، ومما يؤيد ظني هذا في أن للقصر دورا كبيرا في تشجيع مكرم على موقفه أن الملك رفض توقيع أى أمر باخراج مكرم من الوزارة كما كان يطلب رئيسها النحاس باشا مما اضطر مصطفى باشا إلى تقديم استقالة الوزارة كلها وإعادة تشكيلها من جديد ، بتكليف ملكي جديد بليون مكرم ، فهذا الموقف من جانب القصر - فؤاد سراج الدين - بالنسبة لمكرم لا شك أنه يحمل معنى التأييد والتشجيع .

ويدل على ذلك أيضا استمرار الصلة وتوثقها بين مكرم والقصر بعد خروجه من الوزارة واختياره وزيرا ، للمالية في أول وزارة بعد اقالة الوفد ، وهي وزارة المرحوم أحمد ماهر في أكتوبر ١٩٤٤ .

وكان معروفا وقتها للناس جميعا أن مكرم هو ذو الخطوة والمكانة الأولى في القصر وكان القصر يسنده في جميع طلباته ومواقفه وخلافاته مع شركائه في الحكم ، ومنها مسألة الدوائر المقفولة ، وكان مكرم رحمه الله مع قوته الشخصية ، وكفايته ، كبير الأمل في تولي رئاسة الحكم بعد النحاس وهو في الوفد وقبل أى شخص آخر ، بعد خروجه من الوفد ولم يكن يعتقد أن قبليته تحول دون تحقيق ذلك بل كان يرى تولى المرحوم بطرس غالى الرئاسة للوزارة سابقا ، مشجعا له ، على التمسك بهذا الأمل المنشود وأذكر أنه من الغريب أن القصر لم يكن يبغض أحدا أكثر من مكرم وكان رجال القصر يوحون إلى النحاس باشا بمختلف الرسائل بأن سابق الخلاف بين النحاس باشا والقصر كان سببه مكرم .

وأذكر شخصا أن حديثا جرى بينى وبين أحمد حسنين رئيس الديوان الملكي حينئذ ، وكان الحديث في منزل مصطفى أمين بالجيزة ، وبعد استقالة حكومة الوفد ١٩٤٤ وتناول الحديث موقف القصر بين مكرم باشا ، بعد فصله من الوفد ، وأبدت دهشتي البالغة لحسنين من موقف القصر الحالي من مكرم وتأنيده له ، بينما كان رجال القصر هم الذين يشكون دائما منه وينسبون كل خلاف بين القصر والوفد إليه ، فضحك حسنين باشا رحمه الله ، وقال بالحرف الواحد : ان رأينا في مكرم هو هو لم يتغير ، ولكننا نعتبره « برطوشة » قديمة « تضرب بها الوفد » .

واستمرت هذه العلاقة الطيبة بين القصر ومكرم حتى عام ١٩٤٦ حين تأليف اسماعيل صدقي وزارته .

ويبدو من كل هذا التاريخ - فؤاد سراج الدين - أنه لم يكن هناك أى داع إطلاقاً يدعوني شخصياً لمحاربة مكرم باشا ، أو زحزحته من مكانه ، لاننى لم أكن أطمع فى مكانه فى الوفد حيث لم أكن عضواً فى الوفد حينئذ « ١٩٤٢ » ، وحتى لو كنت عضواً فيه فكنت أعلم أن هناك آخرين لهم الماضى المجيد وأكثر كفاءة وخبرة منى ، فضلاً عن اننى كنت أعتقد أنه هو الذى رشحنى للوزارة لعلاقتى القديمة به .

يضاف الى هذا أن الخلاف بين مكرم وبين مصطفى باشا بدأ قبل دخولى الوزارة فأنا لم أدخلها الا فى ابريل ١٩٤٢ وكانت الوزارة قد شكلت فى فبراير ١٩٤٢ وفى هذه الفترة بين تشكيل الوزارة ودخولى فيها ، كانت سحب الخلاف بدأت تظهر بينهما للجميع .

أما عن سبب الخلاف فانى شخصياً أعتقد أن مصطفى باشا فى وزارة فبراير ١٩٤٢ استقن سنة جديدة لتلافى ما كان يحدث فى كل مرة يؤلف الوفد فيها وزارة من حدوث انشقاق بين أعضائها ، وخصوصاً أعضاء الوفد ، وبين مكرم عبيد بالذات ، كما حدث فى وزارة ١٩٣٧ وخروج ماهر والنقراشى من الوفد بسبب ما كانوا يعتقدونه من سيطرة مكرم باشا على مصطفى باشا واستثنائه بكل النفوذ والحظوة لديه ، فيبدو لى أن النحاس باشا فى وزارة ١٩٤٢ ومنذ البداية عمل نوعاً من الموازنة بين أعضاء الوفد الكبار حتى لا يتوهم بعضهم - كما حدث سابقاً - أن مكرم يطفى عليهم أو أنه يستأثر بكل المكانة لدى رئيس الوفد فتتولد الأحاسيس والانفعالات وينتهى الأمر بالانشقاق ثم بالانشقاق جديد ، كما حدث من قبل .

وطبعاً كانت هذه الخطة الجديدة مفاجأة غير سارة لمكرم ، وهو لماح وذكى وأعتقد أنه أخطأ فى تفسيرها فبدلاً من أن يفهمها على وجهها الصحيح ، أعتقد أنها تحول فى شعور النحاس نحوه أو فى مكانته هو عند النحاس ، ولم يستطع مكرم وهو المعروف بعصبيته وعنفه أن يتمالك أعصابه ، أو يسيطر عليها ، ويتمهل حتى يفهم الأمور ، على وجهها الصحيح ، بل استسلم من ناحية لأوهامه الخاطئة ، ومن ناحية أخرى لأقوال السوء من بعض المتصلين به يضخمون له الأمور ويستثيرونه ويفهمونه ان فى الأمر خطة مرسومة لزحزحته من مكانه فى الوفد والهيئة الوفدية .

واستمرت هذه الأوهام تسيطر عليه حتى اندفع من ناحيته يهاجم زملاءه فى الوزارة والنحاس باشا دفاعاً عن نفسه وارهاباً لهم واستعراضاً لعضلاته الى أن وقعت الواقعة ، وانتهى الأمر بفصله من الوفد والوزارة .

ومرة أخرى وفى ٢٧ يونيو ١٩٤٢ يروى فؤاد سراج الدين للتابعى بعض ما حدث من مكرم عبيد باشا بعد توتر العلاقات بينه وبين النحاس باشا . قال سراج الدين : أرسل مكرم عبيد باشا الى النحاس باشا فى ٢٦ يونيو

خطاباً منه ومن عشرين نائباً يطلب عقد الهيئة الوفدية فى صباح الاثنين بعد غد ٢٩ يونيو للنظر والمناقشة فى المسائل الآتية :

- ١ - الموقف الحربى .
- ٢ - الاستثناءات التى لا تزال الوزارة سادرة فيها .
- ٣ - التصريحات بتصدير بعض المواد الأولية التى ترخص بها الوزارة لبعض أنصارها والمحسوبين عليها .
- ٤ - مراقبة دار مكرم عبيد والمحصار المضروب حولها .
- ٥ - تحديد مركز مكرم باشا فى الوفد ، ومنصب سكرتير الوفد وهذا بسبب تصريحات النحاس باشا فى اجتماعات عديدة أعلن فيها أن مكرم لم يعد سكرتيراً للوفد .

وروى فؤاد سراج الدين أن النحاس باشا عندما قرأ خطاب مكرم أعلن أنه لن يرد عليه ، وأنه - أى فؤاد سراج الدين - وافقه على رأيه . ولكن النحاس باشا عدل عن رأيه وأرسل الدكتور محمد صلاح الدين لكى يبلغ مكرم باشا رد النحاس باشا ، وهو : ان النحاس باشا يطلب من الذين أرسلوا هذا الخطاب أن يقابلوه لكى يعرف منهم شخصياً الأسباب التى يريدون من أجلها عقد الهيئة الوفدية . . أما عن الموقف الحربى فغير ممكن أن يقول النحاس باشا عنه أكثر مما قاله فى مجلس النواب . وعن الاستثناءات قال النحاس : لقد أبديت يا مكرم باشا رأيك فى الاستثناءات وأبديت أنا رأيى وأيدنى الوزراء فى رأيى وهناك استجواب مقدم وسوف ينظر فى يوم الاثنين وعليك أن تقول كل ما تريد أثناء مناقشة الاستجواب فى مجلس النواب وعن النقطتين الثالثة الخاصة بتصدير بعض المواد الأولية والرابعة الخاصة بمراقبة دار مكرم عبيد باشا فهما غير صحيحتين ، وأما عن النقطة الخامسة والأخيرة فكان رد النحاس باشا على مكرم عبيد باشا : يا مكرم لست سكرتيراً للوفد لانك لم تعد سكرتيراً للوفد ، وبناء عليه أرفض طلب عقد الهيئة الوفدية . .

ويعلق فؤاد سراج الدين على رسالة النحاس لمكرم : ان مكرم كان يعرف مقدماً أن النحاس باشا لن يوافق على دعوة الهيئة الوفدية للاجتماع فى صباح بعد غد الاثنين للمناقشة فى المسائل التى ذكرها هو وأصحابه فى الخطاب ومنها مسألة الاستثناءات التى قدم عنها استجواباً تحدد لنظره جلسة نفس اليوم « الاثنين » ولكن مكرم أراد أن يقوم بمناورة بارعة يستبق بها الحوادث ويبرر موقفه فى هذه الجلسة القادمة لان فى نيته أن يهاجم النحاس باشا ويحمل على الوزارة فى الجلسة المذكورة ولكنه يشفق من عتاب العائدين ولوم اللائمين ، ومن أن يقال له : كيف وأنت لا تزال عضواً فى الوفد والهيئة الوفدية ، كيف تهاجم رئيس الهيئة ورؤسك وتحمل على وزارة الهيئة التى

تنتهي اليها ومن هنا أرسل خطابه لكي يمكنه أن يقول للمعاتبين واللائمين :
لقد حاولت أن أناقش مصطفى باشا في هذه المسائل في الهيئة الوفدية أي في
اجتماع عائلي فيما بيننا ولكنه رفض فلا تلوموني اذن اذا تكلمت علانية في
جلسة مجلس النواب . هذه هي مناورة مكرم البارعة لانه كان يعرف مقدما أن
النحاس باشا لن يوافق على عقد الهيئة الوفدية . .

ويمضي فؤاد سراج الدين قائلا : ان مكرم ما زال عضوا في هيئة الوفد
ولهذا السبب فان مهاجمته أو الحملة عليه ليست ممكنة الآن بل ان أعضاء
الهيئة الوفدية والوفديين جميعا الموالين المخلصين للنحاس باشا يمكنهم
بأصابعهم وألسنتهم ولا يسمحون لأنفسهم بالحملة عليه احتراماً منهم لعضويته
في الوفد والهيئة الوفدية ولكن يوم يعلن فصل مكرم من الوفد فان المانع يزول
وتنطلق السنة الجميع ضد مكرم عبيد » .

ويقول الأستاذ محمد التابعي كنت أصغي الى فؤاد سراج الدين وأنا أعجب
كيف يمكن لرجال مصر المسئولين أن يشغلوا أنفسهم بأمر الخلاف بين النحاس
ومكرم وجيوش روميل تطرق أبواب مصر ودلنا النيل مهددة بالخراب . .
ويقول التابعي عن جلسة مجلس النواب التي نوقش فيها موضوع الاستثناءات :
حدثت في مجلس النواب فضيحة ولا أعني أن الاستثناءات كانت فضيحة وهي
قد كانت ولكنني أقصد أن نظرها والمناقشة فيها في هذا اليوم وهذه
الظروف بالذات هي التي كانت فضيحة ، فبينما الجيوش تتطاحن على أبواب
مصر ، ودوى المدافع يسمع بوضوح في الاسكندرية وطائرات وجيوش المحور
تحلق فوق الأراضي المصرية . . أصر رئيس الوزراء النحاس باشا ، عند افتتاح
الجلسة على نظر الاستجابات المقدمة عن الاستثناءات وغيرها ، وغيرها رغم أن
أصحاب هذه الاستجابات طلبوا تأجيل النظر فيها مراعاة للحالة وتقديرا منهم
لخطورة الموقف ولكن « رفعة الرئيس » أصر على نظرها و . . و . .

وعن موضوع طلب مكرم باشا عقد اجتماع الهيئة الوفدية الذي أشار
اليه فؤاد سراج الدين قال مكرم عبيد : تفاقم الاعتداء على الحريات جميعا في
سبيل الاعتداء على حرية مكرم في الكلام كما ساءت حالة الحكم وتفشت
المحسوبية والمحاباة في أسوأ مظاهرها بين الموظفين والاهلين وامتد الفساد
والعصب إلى التموين ، وغيره من المرافق الحيوية ثم تعرضت البلاد لويلات
الحرب ولم نجد من الحكومة الوقاية أو العناية الكفيلة بحماية الأرواح
والحقوق .

وفي هذا الحين وفي وسط الضيق قامت الحكومة بفرض الضرائب غير
الرسمية على الاهلين باسم مشروع البر ، ثم راحت تنفق النفقات الجسيمة في
شراء السيارات للوزراء وأتباعهم وفي مظاهر الترف . حيال هذا كله رأيت
وبعض اخواني من النواب أن نتقدم الى المجلس بعريضة نطلب فيها مناقشة هذه

التصرفات دون أن نلجأ الى طريق الاستجواب وقلنا فى صريح العبارة أننا لا نبقى احراجا بل علاجاً وقد أردنا أن نكون أمناء للنظام الحزبى فاتصلت بحضرة سكرتير عام مجلس الوزراء وطلبت اليه أن يرجو النحاس باشا عقد الهيئة الوفدية لمناقشة العريضة قبل تقديمها الى البرلمان عسى أن تقتنع الحكومة بأخطائها فتعالجها ، أو نقتنع نحن بخطأ مأخذنا عليها فنعدل عنها من غير ما حاجة الى مناقشة البرلمان ولكنه رفض عقد الهيئة قائلا : أمامكم طريقة الاستجواب فى البرلمان ٠٠ لم يكن بد اذن من تقديم العريضة الى البرلمان لمناقشتها ولكن حدث قبل الجلسة المحددة لتقديم العريضة أن اجتمع رئيس مجلس النواب فى غرفته ببعض الوزراء ثم افتتحت الجلسة فاذا رئيس الوزراء يقف ويطلب جلسة سرية لالقاء بيان عن الحالة الحربية ٠ وانعقد المجلس فى جلسة سرية وألقى رئيس الوزراء بيانه واذا برئيس مجلس النواب يفاجئنا بالاعلان من منبر المجلس ان عريضة موقعا عليها من ستة وثلاثين نائبا قد قدمت اليه تطلب المناقشة فى بعض المسائل وانه بهذه المناسبة يعرضها على المجلس ويتلوها عليه ٠ وبعد تلاوتها لفت سعادته نظر المجلس الى ما له من حق فى مناقشة العريضة أو استبعادها وسأل عما اذا كان المجلس يوافق على استبعاد العريضة فوافق الأنصار المتحمسون صائحين : رغم احتجاجنا بمخالفة هذا التصرف الغريب لأحكام الدستور واللائحة فكان احتجاج وكان لجاج ولكن لم تكن هناك مناقشة بل استبعدت كل مناقشة وفقا للتقاليد النيابية الحديثة التى ابتدعها مصطفى النحاس ومن والى مصطفى النحاس لحماية مصطفى النحاس خرجنا من الجلسة السرية وقد كسب النحاس باشا المعركة فالعريضة قدمت فى السر ، وتليت فى السر ، واستبعدت فى السر وكان الله بالسر عليم ٠

ويكمل مكرم عبيد - من وجهة نظره - القصة فيقول : بقى اجراء آخر هو أن يفصل مكرم من الوفد من غير ما مناقشة أيضا ورغم أنى وزمبلى المحترم راغب بك حنا طلبنا تأجيل الجلسة الى الغد ، لوفاة قريبة لى ولمرض زمبلى فان الوفد اجتمع فى تلك الليلة نفسها فى غيبتنا ومن غير اخطارنا بالتصميم على الاجتماع ، واتخذ الأعضاء المساكين قرارهم دون أن يسمعوننا فشرفونا ولم يشرفوا هيئتهم ، بل ولا مداولاتهم بمظهر المناقشة أو الموازنة بين الطرفين ٠ ولكن النحاس باشا كسب ولا شك المعركة فقد فاز بمنع الاتهام من الادلاء بأسباب التهمة وأسائدها ولو بين أربعة جدران اذ أن للحيطان آذاناً ٠

وكانت مساومة مفضوحة ولعبة مكشوفة تلك التى جعلتهم يعلنون فى قرارهم أنهم سينظرون فى أمر النواب الذين وقعوا على العريضة فى جلسة أخرى فما بين الجلسة والجلسة تبذل الهمة لانهاء هذه المهمة وقد إنتهت ويا للأسف الى خاتمة محزنة توسلوا اليها بوسائل من مثلها تدل الدلائل على أصلها ٠

ويستقيل بعض النواب والشيوخ الوفديين احتجاجا على قرار الوفد بفصل مكرم عبيد وراغب حنا من عضوية الوفد وبعثون بالخطاب التالى الى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا : يتشرف الشيوخ والنواب الوفديون الموقعون على هذا بأن يقدموا الى رفعتكم استقالتهم من الهيئة الوفدية التى ترأسونها وذلك احتفاظا منهم بوفديتهم الأصيلة واستمساكا بالمبادئ الوفدية الخالدة التى ساهموا فيها وجاهدوا لها منذ أن شكل الوفد برئاسة زعيمه الخالد سعد زغلول ، ولقد رأينا من مصلحة الوطن والوفد معا ، أن نبادر باتخاذ هذه الخطوة بعد أن اقتنعنا بأنكم خالفتم مبادئ الوفد السامية فى الحكم ، وفى الوفد معا بحيث أصبحت حقوق بلادنا وكرامات رجالنا فى خطر داهم لن ينقذها منه الا رحمة الله ودعاء المخلصين من أبناء هذا البلد الأمين .

وقد عاهدنا الله أن نجاهد جهاد البررة الأوفياء لمبدأ الوفد الأمين لكى يبقى على البقية الباقية من فكرة الوفد السامية التى أزاها سعد ، ويحييها اليوم أبناء سعد ، ويوقع الخطاب - المؤرخ فى ٢٢ يوليو ١٩٤٢ كل من الشيوخ والنواب الوفديين : السيد سليم « نائب البوها » محمد فريد زعلوك « نائب صندلا » اسماعيل محمد فواز « عضو مجلس الشيوخ » زكى ميخائيل بشارة « عضو مجلس الشيوخ » عبد الله محمد فواز « نائب أولاد حمزة » ميشبل رزق « عضو مجلس الشيوخ » جلال الدين الحمامصى « نائب الصحراء الغربية » الدكتور فهمى سليمان « نائب محلة روح » أبو المجد الناظر « نائب أرمنت » نجيب ميخائيل بشارة « نائب قوص » حسين الهرميل « نائب محلة مرحوم » لبيب جريس « نائب صنبو » محمد عثمان عبد القادر « نائب أبو حماد شرقية » ألفريد قسيس « نائب مركز المنصورة » أبو الغيث الأعور « نائب أبو جرج » مهني القمص « نائب ديروط المحطة » مكرم عبيد « نائب أولاد عمرو » .

وترفض الرقابة نشر نبا استقالة الشيوخ والنواب السبعة عشر وتنشر الصحف أن الوفد قد قرر فصل هؤلاء الشيوخ والنواب السبعة عشر لانهم اتهموا رئيس الوزراء وزملاءه بالتفريط فى حقوق البلاد مع أن من بين هؤلاء - كما يقول مكرم عبيد - بعض الشيوخ الذين لم يشتركوا فى التوقيع على العريضة التى اشتملت على الاتهام بالتفريط فى حقوق البلاد اذ أن هذه العريضة قدمت لمجلس النواب لا لمجلس الشيوخ .

وهكذا ارتضى النحاس باشا لنفسه ولزملائه أن يوهم الناس فى غير حق ، أن هؤلاء السادة لم يستقيلوا بل فصلوا فصلا وكان فى مقدوره لو توخى الأمانة فى ذكر الوقائع أن يقول أن الوفد قد قبل استقالتهم أما أن يقول أنهم فصلوا - وهم مستقيلون قبل الفصل - وأنهم جميعا اتهموه بالتفريط مع أن بعضهم أعضاء فى مجلس الشيوخ ولم يتهموه ولم يوقعوا

العريضة بهذا الاتهام ، فهذا هو الزيف بعينه ، ولا بد من وقفة قصيرة عند عدد الشيوخ والنواب الذين استقالوا تضامنا مع مكرم باشا اذ أن عدد النواب قد تناقص بشكل غريب فقد كان عدد النواب الذين وقعوا العريضة ستة وثلاثين نائبا تقلص عددهم في الاستقالة تضامنا مع مكرم عبيد الى أربعة عشر نائبا وسر هذا التناقص أن ضغوطا كثيرة قد وجهت الى النواب والشيوخ الوفديين الذين كانوا قد أعلنوا تضامنتهم مع مكرم عبيد وان بعضهم قد استجاب الى هذه الضغوط وتراجع فيما بين ٢٩ يونيو ١٩٤٢ - موعد تقديم العريضة - و١٢ يونيو ١٩٤٢ موعد تقديم الاستقالة الجماعية الى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى ، وقد كان لبعض هؤلاء النواب العذر ، اذ كانت الطعون فى انتخابهم لم تنظر بعد وكان يخشى من قبول المجلس لتلك الطعون لو أنهم أعلنوا وقفهم الى جانب مكرم عبيد ، وقد كان لبعض هؤلاء النواب مصالح انتخابية يخشون ضياعها لو أنهم أعلنوا خروجهم على زعامة النحاس باشا رئيس الحكومة و . . و . .

وحتى أنهى تماما من توضيح وجهة نظر مكرم عبيد باشا فى الخلاف الذى نشب بينه وبين مصطفى النحاس باشا أنقل عبارات وردت فى الكتاب الأسود حول تلك النقطة حاول بها مكرم عبيد أن يرد على من وجهوا اليه الاتهام بأنه تعجل المعارضة : لقد كنت - مكرم عبيد - متمهلا فوق تمهل ، متحملا فوق تحمل وحسبى أن أعد هذه الوقائع فى ايجاز :

أولا : ظللت فى الوزارة شهورا أنصح وأحذر وأرجو وأنذر دون أية جدوى فتمهلت ثم تمهلت .

وثانيا : قدمت استقالتى بدل المرة ثلاث مرات ، وكنت أقدم ثم أحجم عسى ان يساج الله الحال . وتحملت فى هذا السبيل كل دس وكل صفائر ولكنى تمهلت وتمهلت .

وثالثا : حاول رئيس الوزارة اقالنى فحمانى الله منها فاستقال وأخرجنى من الوزارة .

ورابعا : كان من حقى أن أغضب لكرامتى ولكنى تمهلت وارتضيت ألا أدلى ببيان عن أسباب الخلاف أمام الهيئة الوفدية وارتضى هو ذلك مع الفارق بين المعتدى والمعتدى عليه .

خامسا : نقض هو هذا العهد فادلى بأسباب الخلاف أمام الشيوخ والنواب الوفديين مديرية . . مديرية ورغم ذلك تمهلت وتمهلت .

سادسا : فرض الرقابة الخائفة على الصحف فى كل ما يتعلق بى فلا نشر منى أو عنى فى الوقت الذى سمح لجرائده فيه بأن تحبذ موقفه وتشوه موقفى فتمهلت ثم تمهلت .

سابعاً : صودرت البرقيات الواردة لى وأحيط منزلى بالجواسيس وروقت حركاتى ومواصلاتى التليفونية فتمهلت ، ثم تمهلت .

ثامناً : فصلنى من سكرتيرية الوفد بقرار صادر منه فى غير اختصاصه وطلبت اليه عرض الأمر ، على الوفد وهو الهيئة المختصة فرفض ورغم ذلك تمهلت .

تاسعاً : تدخل فى أمر ترشيحى لنقابة المحامين لمحاربتى حتى فى شئون مهنتى فتمهلت ، ثم تمهلت .

عاشراً : منع مجلس النواب من شكرى على خدماتى واعتدى على كرامتى بالفاظ جارحة غير لائقة فتمهلت ، ثم تمهلت .

حادى عشر : وأكثر من هذا وأشد فانه رغم خطر الحرب واقترابه من داخلية البلاد أصر على الكلام فى استجواب الاستثناءات رغم الحاحنا عليه فى التأجيل ولما أن جاء دورى فى الرد عليه فى اليوم التالى وقيل أن الخطر قد تفاقم وأنه لذلك لم يحضر الى المجلس أبت علينا وطنيتنا أن نستغل الظروف الدقيقة لمصلحة الاستجواب فارتضينا التأجيل وقلبوا التأجيل الى تنويم ومع ذلك تمهلنا ثم تمهلنا .

ثانى عشر : منعنى اخوانى النواب من مناقشة تصرفاته فى الهيئة الوفدية وعمل على استبعاد عريضة المناقشة بعد تلاوتها فى جلسة سرية مخالفاً بذلك كل قانون ، وكل عدل فتمهلت ، ثم تمهلت .

ثالث عشر : فصلنى واخوانى من الهيئة السياسية ، التى شرفناها فشرفتنا وتم هذا الفصل المزرى فى غيبتنا دون أن نسمع لنا أقوال فتمهلنا ، ثم تمهلنا .

رابع عشر : وأخيراً .. حاربنا حتى فى تكويننا وفى مباشرة حقوقنا النيابية بل وفى الاستمتاع بحريتنا الشخصية فهل يقول قائل بعد ذلك أننا تعجلنا المعارضة أم أننا تمهلنا الى أبعد حدود التمهّل وتحملنا الأذى والاضطهاد فوق طاقة التحمل على العكس فأننى لأتهم نفسى بأننى تمهلت عليه أكثر مما وجب التمهّل ، ولّى فى ذلك عذرى ، أستمدّه من حنايا صدرى ، بعد أن غلبنى شعورى على أمرى ، أليست هى صداقة العمر ، وأليست هى ذكريات ، غاليات صحبتنا فى النفى وفى الأسر وفى الهزيمة وفى النصر فهل من عجب اذا ما أشفقت وامتد بالاشفاق حبل الصبر ؟ والجلسة التى أشار اليها مكرم عبيد باشا فى كتابه الأسود ، هى جلسة ٣٠ يونيو ١٩٤٢ : بدأت عادية برئاسة عبد السلام فهمى جمعة تم بحث تقرير لجنة الشؤون المالية من مشروع الميزانية العامة للدولة ، آخر ما بحثه المجلس القسم ٢١ : مصروفات تنفيذ المعاهدة المصرية البريطانية ، موافقة المجلس ، على عدم تلاوة التقرير الخاص بتلك النقطة

والاكفاء باتباته فى المضبطة ، تعديل الاعتماد المدرج لانشاء ورصف طريق بور سعيد الاسماعيلية ، السويس وجعله ٩٩٠٠٠ ج ١٤ بزيادة قدرها ١٤ ألفا بسبب ارتفاع الأسعار ، تقوية رصف طريق مصر - الاسكندرية « الصحراوى » ورفع تكاليف هذا المشروع من ٧٣٠٠٠ جنيه الى ٨٥٠٠٠ جنيه وكان بند تنفيذ المعاهدة المصرية البريطانية يتطلب فى الميزانية ٢٦٨٠٠٠ جنيه ووفق عليه ، طلب رئيس المجلس رفع الجلسة للاستراحة حتى يحضر حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الحكومة لستأنف نظر الاستجابات : موافقة عامة .

أعيدت الجلسة فى الساعة السادسة والدقيقة الأربعين : رئيس المجلس يطلب تأجيل نظر الاستجابات لتغيب رئيس الحكومة ، النائب أحمد محمد أباهه يتساءل هل الظروف ، التى جدت اليوم ، أشد خطرا من ظروف أمس ؟ لا جواب ، مكرم عبيد : يوافق على ألا ينظر هذا الاستجواب فى غيبة رفعة رئيس الحكومة وحضرات أصحاب المعالي الوزراء ، لان هناك من غير شك أشياء تستدعى ردا من رفعتهم ومن حضراتهم على أننا - مكرم عبيد - اذا وافقنا على هذا التأجيل حرصا على كرامة الحكومة فلنا نحن أيضا كرامة نعهد بها الى سعادة رئيس مجلسنا الموقر : لقد تعرضت المناقشة أمس ، الى أشياء يجب أن يرد عليها ركان رفعة رئيس الحكومة لا يريد أن يتأخر نظر الاستجواب ساعة واحدة فى الوقت الخطير الذى كان يجب أن يبذله فى البحث عن حل مشاكلنا ، فصرناه فى مناقشات بينظية بدلا من أن نتناقش فى : هل تكون القاهرة مدينة مفتوحة ؟ وفى هل يمكن عمل اجراءات احتياطية لوقاية السكان وحمايتهم وهجرتهم ؟ لكن بدلا من كل هذا تعرضت المناقشة الى أشخاصنا الى القدر فى هذا وذاك فأرجو أن نستأنف المناقشة فى هذا الاستجواب غدا فاذا سمحت الظروف فيها ونعمت واذا لم تسمح الظروف الحربية الخطيرة فانا متنازل عن الرد على كل ما مس شخصى فى سبيل الوطن « تصفيق وهتاف » رفعت الجلسة الى الغد وفى الجلسة التالية « أول يوليو ١٩٤٢ » وقف رئيس الحكومة يطلب أن ينعقد المجلس بصفة سرية لان الحكومة تريد أن تدلى ببيان عن الموقف الحاضر : أخليت الشرفات من الزائرين وأخليت قاعة الجلسة من غير النواب ما عدا السكرتير العام للمجلس ، كانت الساعة السابعة والنصف وأعيدت الجلسة علنية فى التاسعة والنصف حيث أعلن رئيس المجلس القرار الذى أصدره المجلس فى الجلسة السرية وهو : يكتفى المجلس بالبيانات ، التى ألقاها رئيس الحكومة معلنا فيها ما بذل ويبدل من الجهود لتجنيب البلاد والسكان المدنيين مخاطر الحرب وويلاتها ، رفعت الجلسة .

وفى ٦ يولية ١٩٤٢ وعند بداية جلسة مجلس النواب قال رئيس الحكومة مصطفى النحاس : ان الحكومة تريد القاء بيان ويطلب أن يكون ذلك فى جلسة سرية ، وأخليت الشرفات من الزائرين والقاعة من غير الأعضاء فيما عدا السكرتير العام ، ومدير الادارة التشريعية وظلت الجلسة سرية من السادسة والثلاث

مساء الى العاشرة والنصف مساء أيضا وأعلن رئيس المجلس القرار الذي أصدره المجلس في الجلسة السرية وهو : بعد بيان رئيس الحكومة يتقدم بواجب الشكر الى رفعتة على جهوده مع الاكتفاء بهذا البيان ، كما وافق المجلس على الترخيص للحكومة في الانفاق على الطوارئ الخاصة في حدود مليونين من الجنيهات تؤخذ من الاحتياطي العام .

وفي جلسة مجلس النواب بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٤٢ أشير الى الاستجواب الموجه الى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا عما يراه من تفريط الوزارة في حقوق البلاد في هذا الوقت العصيب ويطلب مصطفى النحاس أن تكون مناقشة الاستجواب بعد ثلاثة أسابيع ، ويوافق مكرم عبيد ولكن النائب الأستاذ ابراهيم بيومي يثير اشكالا : هل هذا الاستجواب مقبول شكلا أم لا ؟ ويقول ابراهيم بيومي أن المستجوب لم يذكر في استجوابه الا مسألة واحدة وهي التفريط في حقوق البلاد . ثم يقول : ان الاستجواب غامض وكلمة تفريط كلمة قاسية نابية . ثم ينتهي من ذلك بقوله : هذا الاستجواب على حالة وبالألفاظ غير مقبول شكلا . ويسأل رئيس المجلس مكرم عبيد عن رأيه فيما قاله ابراهيم بيومي ، بخصوص استجوابه . ويرد مكرم عبيد . .

ويبدأ النقاش الحاد والحار .

الفصل الثالث

مكرم عبيد •• يستجوب مصطفى النحاس والنحاس يأمر بفصل النائبين أحمد قاسم جوده وجلال الدين الحمامصي

● الاستجواب ، الذى وجهه مكرم عبيد باشا سكرتير عام الوفد السابق الى مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء • ورئيس الوفد ، متهما اياه بالتفريط فى حقوق البلاد ، كان أول هجوم ضار وعلى يشنه مكرم عبيد ضد صديقه الحميم القديم !

ويعرض الاستجواب على مجلس النواب - كما هى العادة - لتحديد موعد لمناقشته ، ولا يعترض مصطفى النحاس على صيغة الاستجواب وكان ذلك منه مناورة بارعة مكتفيا بطلب ان تكون مناقشة الاستجواب بعد ثلاثة اسابيع ويوافق مكرم عبيد •

ويعتقد البعض ان المشكلة - مشكلة الاستجواب - قد انتهت عند هذا الحد ، غير ان النائب ابراهيم بيومى - وبناء على تكتيك حزبي واضح - يطلب الكلمة ويعترض على الاستجواب من ناحية الشكل ، لانه لم يتضمن وقائع محددة « كما تنص المادة ١٥٨ من اللائحة الداخلية للمجلس » بالاضافة الى ان « كلمة تفريط كلمة نابية » و •• و • وينتهى ابراهيم بيومى الى المطالبة بعدم قبول الاستجواب شكلا •

ويسأل رئيس المجلس - عبد السلام فهمى - جمعة مقدم الاستجواب - مكرم عبيد - رايه فى اعتراض ابراهيم بيومى ويقول مكرم عبيد : لقد طلبت الحكومة مناقشة الاستجواب بعد ثلاثة اسابيع وذلك اعترافا منها بما يتضمن هذا الاستجواب من وقائع ، ثم يمضى مكرم عبيد قائلا :

ومع ذلك اذا اريد تحديد الوقائع ، فإننى مستعد ان احدها الان ، غير اننى ارى ان الاستجواب على ما هو عليه قد ارتضته الحكومة ••

وتقوم ضجة وتتم مقاطعة المستجوب أكثر من مرة و ..

ويقول النائب عمر عمر ان المستجوب يريد أن يستجوب رئيس الحكومة « عن تفريط وزارته في حقوق البلاد في هذا الوقت العصيب » والاستجواب بهذه الصيغة - عمر عمر - ليس مخالفا للمادة ١٥٨ من اللائحة وحسب بل هو مخالف للمادة ١٠٧ من الدستور .

ويقف عبد الحميد السنوسي مطالبا برفض الاستجواب ليس من الناحية الشكلية وحسب ، وانما من ناحية الموضوع أيضا ، ويعتب على مكرم عبيد ما استخدمه من عنف في استجوابه ، ويقول : « لقد كان في استطاعة مكرم باشا المعروف ببلاغته ولباقتة ، وتوسعه في اللغة ان يجد من الالفاظ ما يصل به الى غرضه ويحدد الوقائع تحديدا معينا واضحا بكلام عف طاهر » .

ويتور النائب السيد سليم قائلا : « ان ما يقوله النائب السنوسي هو بعينه الالفاظ النابية » !

وفي هدوء يقف مكرم عبيد ليقول : « لولا اني اصبحت لا أدهش في هذا الزمن . لشيء ، ما أعربت عن دهشتي لما قاله النائب السنوسي » .. فقد تعرض لموضوع الاستجواب قبل ان يسمع أو يعلم ما سأقوله اذ قال : « ان عبارة التفريط في حقوق البلاد » نابية ولست افهم كيف تكون هذه العبارة نابية وهي اهون العبارات فالتفريط معناه التقصير ، فقد كنا نتهم خصومنا بالخيانة والاعتداء على الدستور وبيع البلاد » ولكنني لم أقل هذا ، وكل ما قلته ان هناك تفريطا من الحكومة في حقوق البلاد في هذا الوقت العصيب ، والتفريط يستحق فعلا اهتمام كل مصري ، لاننا في هذا الوقت العصيب اذا فرطنا تفريطا بسيطا ، أصبحت الصغيرة كبيرة وكبرت الكبيرة !»

الى ان يقول مكرم عبيد : « لذلك لا أرى معنى للتعريض والمشاكسة بعبارات يوجهها الاستاذ السنوسي الى مكرم عن عفة القول وبلاغة الكلام : ان المسألة ليست مسألة مباغته ولا محاولة ايجاد هوة وانا لا أبغى من وراء ذلك الاستجواب الانتقام من أحد ، بل أرى كوطني له قدم في الوطنية وماض في الجهاد أن البلاد معرضة للخطر من وراء هذا التقصير ، فقدمت هذا الاستجواب .. ان استبعاد هذا الاستجواب لمجرد الاستبعاد ، أمر لا نرضاه ، وحرام علينا ان نعبث بالحياة النيابية الى هذا الحد .. »

ويشتبك في المناقشة بعد ذلك كل من عمر وعوض أحمد الجندي والسيد سليم وفكرى اباطة الذي يقف الى جانب مكرم عبيد في عدم ضرورة ذكر الوقائع حتى لا يتطرق الامر الى التحدث عن بعض ما جاء في الجلسات السرية ، التي عقدها المجلس ..

وعندما يريد فكرى أباطة الاسترسال فى الكلام يهب مصطفى النحاس مطالباً بالآلا يثبت فى المضبطة أى شئ يتعلق بالمناقشات التى دارت فى الجلسات السرية ، ويحذر وينذر فكرى أباطة مطالباً بضرورة ان يعرف أعضاء المجلس كل شئ فى هذا الوقت العصيب بوصفهم نواب الأمة » .

ويطلب مكرم عبيد الكلمة غير ان رئيس المجلس يرفض اعطاء الكلمة بدعوى ان اللائحة تقضى « بأنه لا يجوز للنائب ان يتكلم فى موضوع واحد ، أكثر من ثلاث مرات » واللائحة ، السلاح الذى يستخدمه بعض رؤساء المجالس لتمرير ما يريدون تمريره ، أو لحجب ما يريدون حجبهِ بينما اللائحة دائماً وأبداً مظلومة !

لقد كان عبد السلام فهمى جمعة غير منصف حقيقة فى استخدام اللائحة لمنع مكرم عبيد من الكلام فما أكثر النواب الذين تحدثوا فى هذا الموضوع ، أكثر من ثلاث مرات ، ثم ان مكرم عبيد - مقدم الاستجواب - ما كان يجب أن يمنع عن الكلام فى أمر يخص استجوابه ولكنه التحكم !!

على أية حال عرض رئيس المجلس اقتراحاً تقدم به أكثر من عشرين نائباً يطلبون قفل باب المناقشة واستبعاد الاستجواب شكلاً وموضوعاً .

ويقرر المجلس - بطبيعة الحال - الموافقة على الاقتراح : اقفل باب المناقشة واستبعد الاستجواب شكلاً وموضوعاً .

استبعد الاستجواب الذى طالب رئيس الحكومة بمناقشته بعد ثلاثة أسابيع ! وكان الاستبعاد بعد مناورات برلمانية « ذكية » أو غير ذكية لست أدري !

وبمجرد اعلان رئيس المجلس استبعاد الاستجواب المقدم من مكرم عبيد الى رئيس الحكومة انسحب النواب : مكرم عبيد ، السيد سليم ، فريد زعلوك أحمد الألفى عطية ، جلال الدين الحمامصي ، نجيب ميخائيل ، سليمان سيدهم ، محمد عثمان عبد القادر « جورج مكرم عبيد ، الفريد قسيس ، مرقص بطرس ، أبو الفيث الأعور .

وبعد خروج هؤلاء النواب وانسحابهم من الجلسة صفق لهم بعض النواب من قبيل السخرية ، السخرية - بكل أسف - من زملائهم القدامى !

ووقف رئيس المجلس يقول : « كنت أرجو أن نقدر جميعاً اننا فى مجلس شورى : رأى فيه للأغلبية فاذا اصدرت الأغلبية قراراً فى مسألة ، وجب احترام هذا القرار والخضوع له ، هذا هو الأساس الصحيح ، لحكم الشورى والحياة النيابية ، أما ان ينسحب البعض فهذا غير معقول وأرجو الا يتكرر » .

جرى ذلك كله فى جلسة مجلس النواب بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٤٢ وفى اليوم اثنالى - فى جلسة ٢١ يوليو ١٩٤٢ - لم يحدث أى شىء خطير .

غير ان بعض ما حدث فى هذه الجلسة كان مقدمة لخطر الامور فى حياتنا النيابية وأعنى به الكيل بمكيالين والنظر الى الأمر الواحد بنظرتين أو ثلاث أو اربع تختلف كل واحدة منها عن الاخرى طبقا للظروف المحيطة بكل واحدة .

ولا أطيل فى المقدمة ، بل ادخل - مباشرة - فى الموضوع .

فى تلك الجلسة اختارت لجنة « فحص الطعون وتحقيق صحة العضوية » ، النائب فكرى أباطة ليعرض على المجلس تقريرها فى الطعن الذى قدمه الاستاذ محمد زكى العروسى بك فى صحة نيابة الاستاذ احمد قاسم جودة ، نائب باب الشعرية .

وتلا الاستاذ فكرى أباطة تقرير اللجنة وقد جاء فى هذا التقرير - وأنا هنا انقل نصوص بعض الفقرات : « اعتمد الطاعن فى طعنه على ان سن المطعون فى صحة انتخابه لم تتجاوز ثمانية وعشرين عاما يوم الانتخاب وقد قوض الطاعن اركان طعنه باعترافه فى كتابه ان المطعون فى صحة انتخابه من ساقطى القيد وانه فى القرعة على هذا الاعتبار ، والمطعون فى صحة انتخابه قدم شهادة من الدكتور ابراهيم الاسريجى مفتش صحة السيدة زينب قسم أول تبين أنه كشف على حضرة النائب المحترم وتشهد ان عمره يبلغ من الثلاثين الى خمسة وثلاثين عاما أى ما يعادل انه من مواليد ١٩٠٩ » وتنهى اللجنة تقريرها بالعبارة التالية : « وانا انقلها هنا أيضا بنصها : « لهذه الاسباب ترى لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابة رفض الطعن واعلان صحة نيابة النائب المحترم احمد قاسم جودة نائب باب الشعرية » .

وبطلب رئيس المجلس من الاعضاء ابداء الرأى فى تقرير اللجنة فتكون الموافقة الاجماعية عليه ويعلن الاستاذ عبد السلام فهمى جمعة باشا رئيس المجلس صحة نيابة حضرة النائب المحترم احمد قاسم جودة نائب باب الشعرية .

وفى جلسة مجلس النواب « ١٩ أغسطس ١٩٤٢ » فوجيء اعضاء مجلس النواب بتلاوة رسالة من النائب عبد الحميد السنوسى تقول : « سبق ان قدم طعن فى صحة انتخاب حضرة الاستاذ احمد قاسم جودة وبنى هذا الطعن فى اساسه على أن حضرته غير متوافر فيه شرط السن القانونية لعضوية مجلس النواب ، وقد بحثت لجنة « فحص الطعون وتحقيق صحة العضوية » هذا الطعن وقضت برفضه على أساس ان الطاعن لم يقدم دليلا على ان سن حضرة النائب المحترم لم تصل الى الثلاثين سنة وقد قصرت اللجنة استعلامها على

البحث فى دفاتر قيد مواليد ناحية بشالوش مركز ميت غمر - وهى البلدة التى قال الطاعن ان الطعون ضده قد ولد فيها ، من واقع دفاتر مواليد سنة ١٩١٤ وما قبلها ، وما بعدها بقليل و٠٠ و٠٠ .

وبما أنه قد وصل الى علمى - علم النائب السنوسى - من بعض المتخرجين مع حضرة النائب والذين وطفوا معه ان حضرته أقر بيده اقرارا صريحا فى أوراق رسمية انه من مواليد أول يناير ١٩١٤ وانه قد استند فى ذلك على حكم قضائى ، استصدره ضده والده قضى بعقوبة المخالفة وبقيده فى دفتر المواليد فى التاريخ المذكور ويتبنت ذلك صراحة ما يأتى :

١ - ملف حضرته بكلية الآداب *

٢ - ملف حضرته بوزارة التجارة والصناعة حيث كان موظفا بها .

٣ - ملف حضرته بوزارة المالية حيث صرف فيها مكافأة عن مدة

خدمته » *

ويطلب النائب السنوسى ٠٠ نائب الرمل عرض الامر ، على لجنة فحص الطعون بصفة مستعجلة حتى اذا ثبت عدم اهلية النائب سالف الذكر للنيابة يقرر المجلس سقوط عضويته » وكانت رسالة السنوسى قد وردت الى رئاسة المجلس قبل عقد الجلسة بأربع وعشرين ساعة وقبله عرضها رئيس المجلس فى أول الجلسة طالبا من المجلس ابداء الرأى فيها وقال محمد محمود جلال : « لقد جرى العرف على ان الرسائل لا تعطى حكم الاقتراحات التى تقدم للمجلس لتثار حولها مناقشة يشترك فيها الاعضاء » وبما ان هذا الكتاب - محمد محمود جلال - وهو رسالة لا اقتراح فلا داعى لعرض أمره ، على المجلس قبل حالته على اللجنة المختصة وقال عمر عمر ، ان الطريق الطبيعى لرسالة النائب السنوسى لجنة فحص الطعون وصحة النيابة ، ويجب عدم مناقشة الرسالة وحالتها الى اللجنة اياها .

ولكن رئيس المجلس قال : هذه المسألة ليس لها سابقة ونريد ان نضع لها تقليدا دستوريا سليما ، ويسأل النائب السيد سليم عن تاريخ الكتاب ويرد صاحبه قائلا : امس ويقول السيد سليم : معنى ذلك ان هذا الكتاب كتب بعد قرار فصل النائب المحترم الأستاذ أحمد قاسم جودة من الهيئة الوفدية! ويرى محمد عبد الرحمن نصير ان المسألة المعروضة ليست لها سابقة دستورية وبما ان الموضوع قد سبق الفصل فيه من لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة العضوية وأصدر المجلس فيه قرارا بصحة النيابة فأرى أن من التسرع بحث الموضوع الآن وتجب دراسته دراسة وافية قبل مناقشته فى المجلس لان المسألة خطيرة ولها مساس بالتقاليد الدستورية ومساس بكرامة النائب بل بكرامة المجلس . ويرى عزيز انطون ان قرار المجلس يجعل النائب خائرا للمسن المقررة للنيابة .

وقرر المجلس احوالة الموضوع برمته على لجنة الفتوى الدستورية :

وكان قرار المجلس باحوالة رسالة النائب السنوسى بخصوص الطعن فى صحة نيابة النائب أحمد قاسم جودة فى جلسة ١٩ أغسطس ١٩٤٢ الى لجنة الشئون الدستورية ٠٠ ويعد بضعة أيام فى جلسة ٢٥ أغسطس ١٩٤٢ ، نفس الشهر ، بل نفس الاسبوع عرض على المجلس تقرير اللجنة المؤرخ فى ٢٤ أغسطس والموقع من رئيس اللجنة عمر عمر ولان التقرير لم يوزع على المجلس قبل موعد الجلسة بثمان وأربعين ساعة على الأقل طبقا لنص المادة ٦٧ من اللائحة الداخلية فقد رأى رئيس المجلس تأجيل نظر التقرير الى الجلسة القادمة ، وعرض رئيس المجلس على المجلس اقتراحا من النائب السنوسى بأن يفصل المجلس مباشرة فى الطلب المقدم منه بشأن سقوط نيابة النائب أحمد قاسم جودة دون أن يحيله على لجنة الطعون فى حالة ما اذا أقر وجهة نظر لجنة الشئون الدستورية .

وما دامت صحة نيابة النائب أحمد قاسم جودة - بعد خروجه عن الوفد وانضمامه الى مكرم عبيد - قد عرضت على المقصلة فلا بد من أن يعرض صحة نيابة نائب آخر أعلن - ومنذ بداية الخلاف بين النحاس ومكرم - وقوفه الى جانب مكرم عبيد أيضا أعنى النائب جلال الدين الحمامسى * ففى جلسة ٣١ أغسطس من نفس العام « ١٩٤٢ » بحث نائب البربا على عثمان المحامى خطايا شبيبها بخطاب عبد الحميد السنوسى قال فيه : سبق أن أعلن مجلس النواب صحة نيابة حضرة النائب المحترم جلال الدين الحمامسى وقد تقدم حضرته لترشيح نفسه « زاعما » ان سنه تتفق مع السن التى يشترط توافرها الدستور وقانون الانتخاب غير أنه وصل الى علمى أخيرا ان النائب المذكور لم يبلغ السن القانونية اذ ولد فى أول يوليو ١٩١٣ بدمياط أى أنه الى الآن لم النائب المحترم المذكور السن القانونية ومرفق - هكذا فى الأصل - لهذا الطلب شهادة رسمية بتاريخ الميلاد « ومنعا للحراج لم يؤرخ نائب البربا خطابه » .

وقامت ضجة شديدة من بعض مقاعد اليسار ، وقال رئيس المجلس انه لا يسمح بأى اعتراض ، والغريب ان النائب المحترم وهو يعرض اقتراحه ، أشار الى ما جاء فى تقرير لجنة الشئون الدستورية من ان مسألة السن من المسائل التى تعتبر من النظام العام ، والتى لا تسقط بأية مدة ، ولم يكن المجلس قد ناقش بعد تقرير اللجنة وبالتالي لم يكن بعد قد أقره ! ووافق المجلس - شكورا !! - على أرجاء البت فى طلب الأستاذ على عثمان حماد الى ما بعد الفراغ من نظر تقرير لجنة الشئون الدستورية !

وفى آخر الجلسة - جلسة ٣١ أغسطس ١٩٤٢ - تم عرض تقرير الشئون الدستورية ، وأعطيت الكلمة للأستاذ فكرى أباطة فطالب - أول

ما طالب - بتأجيل نظر التقرير خاصة وأن رئيس لجنة الطعون التي أقرت صحة نيابة الأستاذ أحمد قاسم جودة هو هو نفس رئيس لجنة الشئون الدستورية التي تطالب اليوم بعدم صحة نيابة الأستاذ أحمد قاسم جودة ، رئيس اللجنتين الموفرتين الأستاذ عمر عمر . دافع فكرى أباطلة دفاعا حارا عن تقرير لجنة الطعون باعتباره كان مقرا لها فى هذا الموضوع ، واثار فكرى أباطلة قضية هامة : هل يجوز للمجلس بعد أن أصدر قرار بصحة نيابة أحد أعضائه أن يعيد النظر فى قراره اذا تبين له ان شرط السن غير متوافر فيه ؟ ويدافع عمر عمر عن ضرورة نظر تقرير لجنة الشئون الدستورية ، وضرورة الأخذ به .

ويعود فكرى أباطلة ليدافع عن تقرير لجنة الطعون ، وعن ضرورة احترام قرار المجلس ، ويطلب فكرى أباطلة التأجيل لاستحضار محاضر جلسات لجنة الطعون للحاجة اليها ويقول المقرر عمر عمر : لقد أحضرنا المحاضر وبين يدي ملف اطعن ، ويقول السيد سليم : يجب أن تطبع هذه الأوراق وتوزع على حضرات الأعضاء ، ولكن المقرر الذى كان يبدو وكأنما يدير الجلسة من مكانه يقول : من يريد الاطلاع عليها فليفضل ! وبسأل مكرم عبيد المقرر : هل ترى لجنة الشئون الدستورية احالة الموضوع على لجنة الطعون أم عرضه على المجلس مباشرة ، ونقوم مناقشة يشترك فيها عمر عمر ومكرم عبيد ويقول الأخير أنه لا يمكن أبدا الفصل فى موضوع خطير كهذا الموضوع دون أن نطلع على المستندات والمحاضر وكلها لم توزع علينا ، ويقف أحمد قاسم جودة - النائب المطعون فى صحة نيابته - ليقول للمقرر أنه يتحدث عن مستندات جديدة وأنا شخصيا لم أطلع عليها واللجنة عادة تضع مهلة قدرها سبعة أيام أو أية مهلة أخرى للرد على المستندات ، وقد قدمت فعلا أوراق ومستندات أو ليس من حقى أن أطلع عليها ؟ أو ليس من حقى أن أنيب عنى محاميا للدفاع عنى أمام اللجنة ؟ كل هذه الحقوق التي أباحها اللائحة لى ، أهدرت ویراد الآن اهدار الحق البسيط وهو حق الرد على ما قدم ضدنى من المستندات ، ويقول أحمد قاسم جودة أيضا ان اللائحة تنص على ان اللجنة ترسل صورة من الطعن الى المطعون فى صحة انتخابه ليبدأ أوجه دفاعه كتابة فى الأجل الذى تحدده له ، ويرد مقرر اللجنة على كلام أحمد قاسم جودة يقول : ليست المسألة خاصة بفحص طعن من الطعون ، بل بسقوط عضوية أحد النواب : ولم تتح الفرصة لأحمد قاسم جودة ليدافع عن نفسه لأن الرئيس يعرض اقتراحا بقفل باب المناقشة ويعارض فكرى أباطلة فى اقفال باب المناقشة لأنه قد جد على المناقشة طارئ آخر هو أن حضرة النائب المطعون فى صحة انتخابه قد أستند فى طلب التأجيل الى المادة ٨٧ من اللائحة « أما اذا أردتم قفل باب المناقشة فى طلب التأجيل الذى تقدمت به فلا أعارض فى ذلك » .

ويرفض المجلس طلب التأجيل الذي تقدم به فكرى أباظة والذي تمسك به أحمد قاسم جودة .

ولا يتلى التقرير اكتفاء بآثباته في المضبطة وينتهى التقرير بالعبارة التالية : من أجل ذلك كله ترى اللجنة بإجماع الآراء - ما عدا واحدا - أنه يجوز للمجلس بعد أن أصدر قرارا بصحة نيابة أحد أعضائه أن يعيد النظر في قراره اذا تبين له أن شرط السن غير متوافر فيه .

ويقف أحمد قاسم جودة ليقول : لو كانت مسألة اليوم تمس شخصي لما طلبت أن أتكلم فيها اطلاقا فاما عن شخصي فأى مساس فى أن يطعن فى سنى ؟ انها تهمة على ما أعتقد يتمناها الكثيرون « ضحك وتصفيق » بل لا أخفى على حضراتكم أننى كنت أتمنى ألا تكون الوثائق التى بينى والتى قدمتها الى لجنة الطعون غير قوية الى الحد الذى يباعد بينى بعدا شاسعا ، وبين ذلك الحلم الجميل ولئن خرجت يا حضرات النواب من هذا المجلس بمثل هذه التهمة فما فى ذلك مساس بشرفى ولا بسمعتى . ولقد سبق أن أخرج من هذا المجلس رئيس وزارة سابق ، وصاحب مقام رفيع ، فحسبى من العزاء بل من الجزاء أن يكون الراى العام قد أولانى من عطفه فى قضية اليوم ما لا زيادة بعده لمستزيد .

ويقول أحمد قاسم جودة ان الأوراق الخاصة بملفه فى الجامعة لم تكن تحت يده « ولو كانت تحت يدي لقدمتها الى لجنة الطعون غير انها كانت فى حوزة الحكومة . وفى هذا المجلس رجل يستطيع أن يقرر لكم الحقيقة التى يعلمها حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ومعالي صبرى أبو علم باشا هو معالى أحمد نجيب الهلالي باشا .

ويرد أحمد نجيب الهلالي - وزير المعارف العمومية - قائلا . . كانت علفة حضرة النائب المطعون فى صحة نيابته بالحكومة مقطوعة تماما فلو أرادت الحكومة أن تتحمس ضده لقدمت الملف الخاص به الى لجنة الطعون .

وفى أحد الأيام اتصل بى أحد النواب من قبل الأستاذ العروسى الذى كان مرشحا ضد الأستاذ قاسم جودة وقال لى - النائب - أن الأستاذ العروسى يقول ان الأستاذ جودة على صلة وثيقة بموظفين فى كلية الآداب وانه يحاول سرقة الملف الخاص به وانه مسئول عن ذلك اذا اختفى الملف فى يوم من الأيام ولهذا جئت أنبهك فى الوقت المناسب . . ولما كنت - نجيب الهلالي - مسئولا عن الملف فقد تكلمت تليفونيا مع حضرة السكرتير العام للجامعة بحضور حضرة النائب المبلغ وكلفته ارسال الملف المشار اليه فورا فوصل الى فعلا مع ساع بموتوسيكل « ويقول الأستاذ قاسم جودة ان الملف تحت يد الحكومة قبل الفصل فى الطعن فليست أنا السارق له ، وقال أيضا - أحمد قاسم

جودة - لقد ارسلت خطابا رسميا مسجلا الى معالى سسكرتير الوفد المصرى اثنى فيه على الموقف الشريف الذى وقفه معالى نجيب الهاللى باشا اذ سحب الملف الخاص بى من الجامعة المصرية تفاديا لئى لعب كما تفضل معاليه فبلغنى ذلك . ويقول الأستاذ قاسم جودة ان كلا من المجلسين - مجلس النواب ومجلس الشيوخ - أثناء فحصه لصحة انتخاب ونياحة اعضائه انما يعمل كهيئة قضائية أو على الأقل كهيئة عليا من المحلفين .

ويقول ان القرار بقبول الطعن وإبطال الانتخاب أو برفض الطعن ، وبصحة نياحة العضو الصادرة من المجلس حجة بما ورد به ، وله قوة الشيء المحكوم فيه فلا يصح الرجوع فيه أو العدول عنه . ويدلى الأستاذ أحمد قاسم جودة ببحث دستورى جيد فى هذا الموضوع ، كما يدلى الأستاذ فكرى أباطة أيضا ببحث فى هذا الموضوع ، ويتحدث الأستاذ محمود سليمان غنام كنائب لا كوزير فى الاستمارة الخاصة بالكشف الطبى التى وقع عليها الأستاذ قاسم جودة وقرر فيها أنه من مواليد ١٩١٤ وكيف أنها ورقة رسمية لا عرقية لأنها اقرار واعتراف منه والاعتراف سبيد الأدلة . ويقول فكرى أباطة ان الاستمارة التى تقدم الى القوميسيون الطبى وفيها اقرار بالسنة وتباع بثلاثة قروش ويوقع عليها الشخص لا تعتبر ورقة رسمية .

ويطول الجدل ، وكان الأستاذ أحمد قاسم جودة قد انصرف من الجلسة عندما أعلن رئيس المجلس رفع الجلسة للاستراحة ويطلب الأستاذ مكرم عبيد أن يسمع دفاع المطعون فى صحة نيابته ويقول : حرام عليكم يا حضرات النواب المحترمين أن تنتهك حرمة المجلس الى هذا الحد ويطلب مكرم عبيد من المجلس ان يترى فى هذه المسألة لأنها تتعلق بتقاليده مجلسنا الموقر ، ويقول مكرم عبيد : أرانى مضطرا الى الكلام فى هذا الموضوع ابراء للذمة من ناحية وقياما بالواجب نحو الدستور من ناحية أخرى مؤكدا ان المسألة خطيرة جاء الخطورة ومما يزيد فى خطورتها انه قد يظن لأول وهلة انها مسألة فردية تتعلق بمصير نائب أو فرد معين ولكنها فى الواقع أكبر من هذا وأخطر ، فالقضية قضية البرلمان والحياة النيابية واستتباب حكمها واستقرار نظامها وليست قضية فرد معين أو نائب بذاته لذلك سأتكلم كمحام لا كسياسى لأن من شرف مهمتنا نحن المحامين أن نتجرد من كل اعتبار الا القانون وأن نجعل للسياسة اذا كان لها دخل الاعتبار الثانى أو الثانوى وأرجو لكم يا حضرات النواب المحترمين أن تنظروا الى هذه القضية بمنظار القضاة وبعقلية القضاة لا بعقلية السياسيين لأن من السياسيين من يميل كل الميل الى فكرة يعتنقها أو حزب يؤيده ولكن من شرف القاضى أن يبعد عن كل ميل ، وأنتم قضاة لا أكثر ولا أقل : أنتم قضاة بحكم الدستور المصرى نفسه .

ومن بين الكلمات التى قالها مكرم عبيد : يجب أن تراعوا مظهر العدالة لأن العدالة الاجتماعية مظهر ، وجوهر فالمظهر هو الاطمئنان ، والجوهر هو الضمان فاذا لم نراع المظهر ربما تسرب الشك الى الجوهر وهذا ما لا يرضى به أحد : ان بعض القرارات النهائية يدعو الى عدم الاطمئنان الى العدالة الاجتماعية لأن حكما خاطئا ، واحدا أولى من عدالة خاطئة تحمل الناس على القول بأنها عدالة غير مستقرة ويقول مكرم عبيد ، أيضا : اننى أعتبر مركز القاضى مقدسا واذا كان للرجل السياسى أن يتجاوز عن هذا وذاك فان القاضى لا يسمح له ضميره بالتجاوز عن شئ !

ويعرض رئيس المجلس اقتراحات عديدة - وليس اقتراحا واحدا - بقفل المناقشة ويوافق المجلس على قفل باب المناقشة كما يوافق على قرار لجنة الشئون الدستورية .

ويعرض رئيس المجلس اقتراحا للنائب السنوسى بأن يفصل المجلس فى الطعن وأنه ليس هناك ما يستدعى البت فيه الليلة ، لقد أخذنا نناقش من الساعة السادسة حتى الساعة النائية عشرة والرابع فى موضوع واحد فلا يمكن ان نطبق أو نحتمل متابعة المناقشة حتى الصباح ، خصوصا وأنه ليس هناك ما يستدعى البت فيه الليلة ، ولكن المجلس لا يوافق على التأجيل ورغم المحاولات التى بذلت من جانب بعض النواب بعدم الموافقة على اسقاط عضوية الأستاذ أحمد قاسم جودة ورغم ان مكرم عبيد قد طلب من النواب احترام الحياة النيابية و . و الا ان المجلس وافق - بأغلبية - على اسقاط عضوية النائب المحترم أحمد قاسم جودة كما يعلن « خلو دائرة باب الشرعية » !

ويعرض اقتراح الاستاذ على عثمان حماد المحامى الخاص باسقاط عضوية الاستاذ جلال الدين الحمامسى وكان الاستاذ جلال الدين الحمامسى قد غادر قاعة الجلسة وطلب مكرم عبيد تأجيل النظر فى هذا الطلب حتى تتاح له فرصة الحضور ليسمع على الاقل رأى المقرر ضده ، ويكفى ما جرى فقد كاد يموت ! الليلة أحد نواب المعارضة غيظا مما يقع هنا !

ولكن النائب على عثمان يقول ليست المسألة مسألة عاطفة وانما هى مسألة تقرير واقع والواجب الا نتأثر الا بالحقائق ، أما أن نائبا أغمى عليه أو ان ثانيا يستعطفنا فهذا لا يجوز ان يصرفنا عن أن نؤدى واجبنا ويقول مكرم . الا يعطى النائب الفرصة ليدافع عن نفسه ، يقول نجيب الهلالي : لقد شهد حضرته الجلسة من أولها ويقدم النائب على عثمان حماد لاقتراحه بكلمات قليلة لا تتجاوز سبعة أسطر ويسأل رئيس المجلس : الموافق على اسقاط عضوية النائب المحترم الاستاذ جلال الدين الحمامسى يتفضل بالوقوف وتقف

أغلبية ويعلن الرئيس - رئيس مجلس النواب ! - اسقاط عضوية الاستاذ جلال الدين الحمامصي ويعلن أيضا خلو دائرة العامرية . واذا كان الشيء بالشيء يذكر كما يقولون . فأننا ونحن لم نبتعد بعد عن مجلس النواب وجلساته الختامية التي بحث فيها أمر اسقاط عضوية نائبين من نواب المجلس سبق لنفس المجلس بنفس الأعضاء ان أعلن صحة عضويتهم . ولم يكن قد تغير في أمر تلك العضوية من شيء الا ان النائبين المحترمين لم يعودا وفديين كما كانا وانما انتقلا من صفوف المؤيدين لمصطفى النحاس الى صفوف المؤيدين لمكرم عبيد . هذا المجلس كان قد نظر في جلسة ١٨ أغسطس ١٩٤٢ استجوابا لمكرم عبيد باشا وجهه الى رئيس مجلس الوزراء بخصوص الموضوعات التالية : استنادا لرفعته في تصريح علني بمجلس النواب يوم ٢٩ يونيو ١٩٤٢ الى رسالة من وزير الخارجية البريطانية ، اجراءات الوزارة ازاء سياسة تجنب البلاد ويلات الحرب ، بقاء حكمهاري البوليس الانجليز وغيرهم من الموظفين البريطانيين في البوليس المصري في وظائفهم حتى الآن : السماح للأشخاص معينين بتصدير بعض المواد الأولية الغذائية وعدم تقديم بعض المهربين « والمخزنين » الى المحاكمة ، وفرض ضرائب غير رسمية على الاهالي ، ويستأذن مصطفى النحاس المجلس في أن يشهد جلسة المجلس محمد صلاح الدين بك السكرتير العام لمجلس الوزراء ، بالنيابة ، ويوافق المجلس .

ولعلها المرة الاولى في تاريخ الحياة النيابية ان يبدأ رئيس المجلس الجلسة قبل مناقشة الاستجواب ، أي استجواب بالعبارة التالية « أرجو أن نصفي ونقدر لنقرر ، وأرجو ان نعمل على السمو بلغتنا البرلمانية بما يتفق وكرامه مجلس نواب جدير بهذا الاسم ، يمثل امة كريمة ورأيا حرا ولدينا يحمد الله من يسر لغتنا العربية وثروتها ما يمكن المتكلم من ذكر كل ما يجول بخواطره وافكاره بأوسع العبارات وأبين الالفاظ التي تفي بكل توضيح وتصريح وتغني عن كل استفزاز وتجريح وعليه فلن أسمح - عبه السلام فهمي جمعة ، رئيس مجلس النواب - بذكر أو اثبات أية عبارة نابية أو لفظ جارح يثير اضطرابا في الجو السياسي أو تمس ولو من بعيد المصلحة العليا لوطننا العزيز كما أرجو ان يراعى في مثل هذه المناقشات الحالة الدولية العامة وحالتنا خاصة لارتباطها الوثيق بها ، فاذا وجهتم انفسكم على ضوء هذه الاعتبارات التي اعتبرها في مثل هذه الظروف واجبات فانما ترفعون من شأن مجلسكم الموقر ، وتهيثون جوا صافيا لحرية المناقشة وتمحيص الرأي واقرار الحق » .

واذا كان الأستاذ ابراهيم بيومي قد اعترض على استجواب سبق أن قدمه لمكرم عبيد الى مصطفى النحاس خاص بتفريط وزارته في حقوق البلاد ، فقد اعترض أيضا على هذا الاستجواب ، وبدأ كلامه بأن الاستناد الى تصريح لمستر

أيدين يجعل مصر في موضع البلاد المحمية وهو أمر لا يتفق مع الصالح العام ولا مع الوفاء للحليفة ، ويقوم رئيس المجلس بتذكير العضو بما قاله في مقدمة الجلسة وأنه لا محل للتعريض بالأشخاص أو ذكر الفاظ نابيه و . ويقول مكرم عبيد انه ليحزننى كل الحزن أن أسمع نائباً مصرياً - إبراهيم بيومي - يقف في وسط البرلمان المصرى الذى كان له الشرف ان يكون رئيس المفاوضات وكان لى الشرف أن أكون معه : يؤسفنى ، ويؤلمنى كل الألم ان يقف هذا النائب ويقول صراحة : ان الدفاع عن قناة السويس يقتضى الدفاع عن مصر فيسجل علينا الحماية بأسوأ معانيها ، ويحتد مكرم عبيد وهو يقول : كيف يصح أن يقال باستبعاد هذا الاستجواب أو تأجيل نظره الى أجل غير مسمى ، افهكذا تكون منتهى غيرتنا على القضية المصرية ومبلغ حرصنا على أن ندفع الحماية بعد أن أرقنا دماءنا وبذلنا النفس والنفيس لتتجنب هذه الكارثة وهل أنا رجل غير مسئول حتى يقال لى ان هناك حليفة وأنه لا يصح ان نطعنهما فى ظهرها ؟ لا يا سادة ، كونوا مطمئنين فقد كنت أحد اعضاء وفد المفاوضات وأؤكد لحضراتكم اننى لست وزملائى طابورا خامسا للمحور أو طابورا رابعا للانجليز ، بل نحن طابور أول لمصر والمصريين . . دعونى اتحدث الى قلوبكم ونفوسكم الا فلتعلموا انكم لن أتألم لو استبعدتم هذا الاستجواب وانما يؤلمنى أشد الألم أن يقف مجلس النواب المصرى هذا الموقف الذى أربأ به عنه !

ويقول مصطفى النحاس : لا ترى الحكومة المناقشة لا فى جلسة سرية ولا فى جلسة علنية بعض المسائل الواردة فى الاستجواب ولكنها ترى المناقشة غورا فى المسائل الاخرى .

ويقوم جدل عنيف بين مصطفى النحاس ومكرم عبيد .

الفصل الرابع

بريطانيا تطلب من النحاس اعتقال عمر الفاروق ، وعباس حليم ، ومحمد طاهر ، فيعتقلهم النحاس في استراحة طلسمات السرو

أولينا اهتماما بالغا بموضوع اسقاط مجلس النواب « ١٩٤٢ » عضوية النائبين أحمد قاسم جودة وجلال الدين الحمامصي يرحمهما الله وما كان لنا ان نعطي هذا الموضوع مثل تلك الأهمية لو ان ظروف اسقاط عضوية النائبين كانت طبيعية فمن حق أى مجلس نيابى ، أو غير نيابى ان يسقط عضوية أى عضو من أعضائه طالما جاءت هذه العملية - الاسقاط - غير متعارضة مع القوانين ، واللوائح الداخلية الخاصة بهذا المجلس أو ذاك ، غير ان اسقاط عضوية قاسم جودة والحمامصي جاء بعد ان وقف كل منهما موقفا سياسيا مغايرا لموقف الأغلبية البرلمانية كما ان عملية اسقاط العضوية عن هذين النائبين جاءت بعد ان كان المجلس - نفس المجلس ، بنفس الأعضاء - قد سبق له وبالإجماع ان رفض الطعون المقدمة ضد انتخاب هذين النائبين ، وبعد أن أعلن المجلس وبالإجماع أيضا صحة انتخاب أحمد قاسم جودة ، وجلال الدين الحمامصي . وكنا فى نهاية الفصل السابق قد أشرنا الى الاستجواب الثانى ، المقدم من مكرم عبيد ، الى مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء ، وكان المجلس - مجلس النواب - وكما أشرنا فى الفصل السابق - قد قرر استبعاد الاستجواب الأول المقدم من مكرم عبيد الى رئيس مجلس الوزراء مصطفى النحاس : قرر استبعاده شكلا وموضوعا ، فتقدم مكرم عبيد باستجواب آخر .

ولم يكن مكرم عبيد ، لظروف الحرب ولفرض الأحكام العرفية ، ولغرض الرقابة بالتالى ، على الصحف يملك ان يقول كلمته الا فى مجلس النواب باعتباره عضوا فيه وحتى هذه الكلمة كانت محاصرة من قبل الحكومة والأغلبية البرلمانية بشدة وعنف لم يسبق لهما مثيل !

والمنافشة تجرى فى مجلس النواب عن استجواب مكرم عبيد . قال
مكرم مخاطبا النواب : كيف تتعجلون الأمور هكذا . . . دعونى أتكلم أولا ،
وإذا حاولت ذكر شىء مما دار فى الجلسة السرية ، فليمنعنى سعادة الرئيس
من الكلام أو فليطلب اليه رفعة رئيس الحكومة أن يمنعنى اما ان يمنع
المستجوب قبل ان يتكلم فى أمر خطير كهذا يرتبط به كياننا المادى ، بل وجودنا
السياسى ، فانى حقا يا حضرات النواب المحترمين أربأ بكم من أن يكون هذا
سوقفكم . . . نحن أمة غير محاربة ، وسياستنا الاجماعية العليا هى تجنب البلاد
ويلات الحرب ، وانى اذ أقف بينكم الآن لاتحدث اليكم . . . أفهم ما أقول ،
وأعلم أن واجب كل مصرى أن يكون - حتى اللحظة الأخيرة - مخلصا للمحالفة
اللى تشرفنا نحن وشرفنا هى بأن وقعناها جميعا ، ايصح ان يوجه الى مثل
هذا الاعتراض فى عهد يقف فيه مستر تشرشل فى مجلس النواب يتكلم لا فى
تجنب البلاد ويلات الحرب فان انجلترا دولة محاربة فعلا ، وانما فى
الاستجواب الذى وجهه اليه زملاؤه ، وأعضاء حزبه فطرحوا مسألة عدم الثقة
وقالوا انه لا يليق به أن يكون وزيرا للحرب حتى اضطر تشرشل الى الكلام
ثلاثة أيام متوالية فى « القواد ، وفى ادارة الحرب ، وفى كثير من المسائل
الفنية التى قد يفيد منها العدو » وكان ذلك فى جلسة غير سرية . يحدث
هذا فى مجلس النواب البريطانى ، أما هنا فانى أتكلم فى أمر يتعلق
بتعهداتنا ، انبرى لى أحد حضرات النواب المحترمين وطلب رفض نظر استجوابى
أو تأجيله الى أجل غير مسمى ا » .

وحول طلب مكرم عبيد بيانات تفصيلية يضيفها الى ما عنده من بيانات
وعند اعطاء الحكومة له تلك البيانات قال مصطفى النحاس : « ان من حق
الحكومة أن تقدم البيانات التى تطلب منها رمن حقها ان تمتنع اذا رأت أن
المصلحة العامة تقضى بعدم تقديمها ، كل ذلك مع عدم المساس بالمسؤولية
الوزارية » كما يقول أيضا مصطفى النحاس : كثير مما يطلبه حضرة المستجوب
بعد من الأسرار العسكرية ومنه ما لا يسمح العرف الدولى بإعلانه ومنه
ما لا شأن له بالاستجواب كالبينات المطلوبة عن العمه والمشايخ الذين لم يختلف
أحد فى حق السلطة التنفيذية فى فصلهم فى حدود اختصاصها باعتبارها
المسئولة عن الأمن العام والنظام فى البلاد ، .

ويرد مكرم عبيد بقوله : انه - مثلا - ما أراد الحصول على نص التصريح
الذى أدلى به المستر ايدن بالانجليزية الا لأنه أراد « ان آكون منطقياً مع
الحكومة ومع المستر ايدن ومع نفسى فان الرجل الشريف لايقول شيئا الا اذا
وثق منه واذا اطلعت على البيانات باللغة الانجليزية فقد أجد فيها ما يجعلنى
أغير رأى أو أتشدد فيه ا » .

ويقول مكرم عبيد وهو يرد على الحكومة التي طلبت استبعاد موضوع تجنيب البلاد ويلات الحرب من استجوابه ، اننى أصر على بقاء هذا الموضوع لأننى أرى أنه يمس كيان البلاد وأؤكد من جديده - مكرم - اننى لن أعرض أو أتعرض للحليفة بسوء بل سأتكلم فى حدود استقلال بلادى كمصرى فقط » .
كما يؤكد مكرم عبيد تنازله عن طلب المستندات اذا ما توفش الاستجواب بأكمله دون أن يجزأ . اما أن يجزأ الاستجواب فلا يناقش البند الخاص بالاستثناءات ولا البند الخاص بتجنيب البلاد ويلات الحرب فهذا مستحيل أن أقبله .

ويقترح معوض الباز احوالة موضوع طلب بيانات من الحكومة على لجنة الشئون الدستورية لبحثه . وتقوم ضجة !

ويقرر المجلس عدم الزام الحكومة بتقديم المستندات قبل مناقشة الاستجواب ويقوم اعتراض من بعض مقاعد اليسار على هذا القرار !!

ويذيع مكرم عبيد سرا عندما يقول ان صياغة استجوابه « ليست من كلماته » وانما هى من صنع مكتب المجلس .

وسوف احتفظ - مكرم عبيد - بصيغتي الأصلية الى أن تدور المناقشة » .

ويعترض فكرى أباطة وبشدة على ما جاء على لسان رئيس الحكومة من انه يرفض مناقشة نظرية تجنيب البلاد ويلات الحرب سرا أو علانية بالرغم من ان أحمد نجيب الهملى قد أوضح وجهة نظر الحكومة من أنها لا ترفض النظرية بل ترفض مناقشة الاجراءات التى اتخذتها الحكومة خاصة بتجنيب البلاد ويلات الحرب .

ويقول فكرى أباطة : لأول مرة فى تاريخنا النيابى يقال ان الحكومة ترفض المناقشة فى السر وفى العلن وانى لأسجل فى مضابط المجلس اننا نسمع بهذه للمرة الأولى منذ عهد المغفور له سعد زغلول باشا « سنة ١٩٢٤ » الى اليوم وهذا ما لا يمكن قبوله » ويؤكد مصطفى النحاس « انه ليس ضد المناقشة فى السر ، أو فى العلن ولكنه ليس لديه من جديده يدلى به أو يصح ان يدلى به الآن فى جلسة سرية أو فى جلسة علنية » .

ويقف عبد العزيز الصوفانى ليقول : قد لا يكون لدى رئيس الوزراء من جديده يريد ان يدلى به ولكن قد يكون عندنا نحن جديده نراه خطيرا ونريد ان نضعه تحت أنظار الحكومة لنستطلع رأيها فيه وليس معنى هذا اننا نريد ارغام الحكومة على الادلاء ببيانات لا ترغب فى الادلاء بها ولكننا نرجو ان نعرف ماذا سيكون موقفها ، فلو كان لها عذر قبلناه والا تقدمنا بلومها على انها لا تريد ان تسير معنا فيما نرى فيه مصلحة البلاد . اننا فى الواقع لانريد ان نسجل عليها خزيا ، أو نسجل لأنفسنا فخارا دون حق . قد يكون وصل الى علمنا

أشياء وقعت فى داخلية البلاد لم يعلمها رفعة رئيس الحكومة ونرى نحن ان لها أهمية » .

وعندما تقوم ضجة ضد ما يقوله عبد العزيز الصوفانى يقول الصوفانى :
 « ان للحكومة فى المجلس أغلبية كبيرة تستند عليها فيجب ان يتسع صدرها ،
 « ان للحكومة فى المجلس أغلبية كبيرة تستند عليها فيجب ان يتسع صدرها ،
 - وأنتم الأغلبية - يدا واحدة معا ، وان رأيتم ان هناك ما يتنافى مع المصلحة ،
 أو ان هناك أغراضا - كما يقول البعض منكم فلکم - ونحن جميعا معكم -
 ألا تسمحوا بهذا ٠٠ اعطوا الفرصة للأقلية لأن عليها واجبا تؤديه ، فاذا أبيتم
 عليها ذلك فانها لا تستطيع القيام بأقل واجب . وحاشا ان يقال ان مجلس
 النواب لم يعط الفرصة للمعارضة لتقول كلمتها فى حدود حقها وفى حدود
 المصلحة العامة » .

ويذكر عبد الحميد السنوسى انه عندما طلب بعض النواب البريطانيين
 مناقشة موضوع هرب نائب زعيم ألمانيا « هيس » الى انجلترا لعلمهم يطلعون
 على خبيثة السر الذى دفع هيس الى الفرار من ألمانيا ، لم يوافق تشرشل
 تحقيقا للمصلحة العامة » .

ويقول السيد سليم ان رئيس الوزراء بما قاله يهدم الرقابة البرلمانية
 التى لا تقوم الا على حق السؤال والاستجواب عندما يقول رئيس الحكومة انه
 ليس عنده جديد نقوله له ولكن عند المستجوب الجديد الذى يريد ان يتقدم
 به الى المجلس » ويؤكد السيد سليم ان موقف الحكومة غير قانونى وغير
 دستورى أيضا » .

ويحاول مكرم عبيد تلاوة الاستجواب بالصيغة الأصلية التى كتبه بها
 فيمنعه رئيس المجلس من التلاوة ، ولكنه - مكرم - يستدرك قائلا : « ان
 الحكومة وبعض الأعضاء قد أخذوا على بعض عبارات الاستجواب انها مبهمه
 وتؤكد ان هذا الاتهام ليس من عملى وانما هو من عمل مكتب المجلس » .

وتطول المناقشة ، وتطول ، ويتقدم - كالعادة دائما - أكثر من عشرين
 نائبا طالبين قفل باب المناقشة وتجزئة الاستجواب واستبعاد الجزء الخاص
 بالاجراءات الوزارية ازاء سياسة تجنيب البلاد ويلات الحرب وكذلك استبعاد
 الجزء الخاص بسياسة الوزارة فيما يخص بالحريات العامة » .

ويشفق فكرى أباطة - كما قال - على التقاليد البرلمانية ويرى ان رئيس
 المجلس لا يملك تجزئة أى اقتراح أو استجواب « كما يشاء ويشاء ذوقه السليم » ،
 كما انه لا يملك ان يصحح للمقترحين أخطاءهم الفنية والفقهية ، ويقرر فكرى
 أباطة - من وجهة نظره كواحد من أعضاء مكتب المجلس - ان الاستجواب
 ملك للمستجوب وللمجلس ان يقر نظر الاستجواب ، أو يحدد موعدا للمناقشة
 فيه أو فى أجزاء منه اذا كانت التجزئة جائزة فينظر جزءا ، ويضم جزءا الى

استجواب آخر ، هذا كله معقول ، أما فكرة الاستبعاد فلا تملك الحكومة ولا يملك المجلس اقرارها .

ويخاطب فكرى أباظة رئيس المجلس طالبا منه ان يحرص على سمعة تقاليده البرلمانية : « أتوسل اليه الا تحمله حدة المناقشة والجو الكهربائي الذي يتسلل من القاعة الى المنصة على ان يتعجل أو يرتجل بعض الحلول في مسائل لها أثرها أبد الأبدين . . وأرجو ان يسمعي « معالي « الأستاذ غنام أكثر الناس عجيبا وضجيحا في سبيل الحق وفي سبيل حقوق المجلس ، ولكن يبدو لي ان الصفوف اليمنى غالبا تهدى العواصف ! » وكان الأستاذ محمود سليمان غنام زعيم المعارضة الوفدية في البرلمان السابق أكثر النواب كلاما في الدفاع عن الدستور وعن اللائحة الداخلية للمجلس وعن حقوق المجلس !!

ويقول عمر عمر : ان من حق أى مجلس نيابى ان يحرص على وقته الثمين والا يجعل قاعة المجلس ميدانا لمناقشات لا محل لها . . هذا اذا كانت مسألة ما قد نوقشت في المجلس منذ وقت قريب فلا داعى للعودة الى مناقشتها من جديد .

ويتقدم أكثر من عشرين نائبا يطلب جديد باقوال باب المناقشة .
ويقرر المجلس قفل باب المناقشة ، كما يقرر استبعاد الفقرة الثانية من الانسجواب وضم الفقرة الخامسة منه لاستجواب آخر معروض للمناقشة و . . .

ويعطى رئيس المجلس الكلمة لمكرم عبيد بصفتة المستجوب ويقول
مكرم عبيد : ان المجلس سبق ان استبعد هذا الاستجواب شكلا وقد استبعد منه الآن الجزء الخطير فأصبح مجزءا مهلهلا لم يبق منه شيء . وبما اننى -
مكرم عبيد - قد قدمت الاستجواب باعتباره وحدة كاملة وبما ان الأجزاء التى استبعدت منه وهى الحريات العامة والاستثناءات وربطها بمبدأ المساواة بين الموظفين وتجنيد البلاد ويلات الحرب . . لكل هذا أنا مصر على مناقشة الاستجواب كله ، والا فلا مناقشة !!

ويعتبر رئيس المجلس ان المستجوب قد تنازل عن استجوابه وينسحب
مكرم عبيد والسيد سليم ومحمد فريد زعلوك والفريد قسيس وجلال الحمامسى وجورج مكرم عبيد وأحمد الألفى عطية ونجيب بشارة ومحمد عثمان عبد القادر ومقص بطرس وأحمد قاسم جودة .

وكانت هذه أول مرة يشترك فيها أحمد قاسم جودة فى الانسحاب مع
مكرم عبيد وذلك بعد اعلان صحة نيابته ، وربما كانت هذه من أهم الأسباب
التي حركت الحكومة والأغلبية ضده . كما انسحب لبيب جريس وأبو الغيث
الأعور وفهمى سليمان سيدهم . كما انسحب أيضا من غير أنصار مكرم عبيد
كل من عبد السلام الشاذلى ومحمد عبد الرحمن نصير ورغم ان المستجوب أعلن

تنازله عن استجوابه ورغم ان احدا غيره لم يعلن تبنيه للاستجواب الا أن رئيس الحكومة مصطفى النحاس قد ألقى بيانه الذى حمل فيه - فى البداية - حملة عنيفة على مكرم عبيد ، وان لم يذكر اسمه بصراحة . وقد أشار مصطفى النحاس الى انه فى جلسة ٢٤ يونيو ١٩٤٢ قال ثقلا عن السفير البريطانى فى القاهرة ، ان الحكومة البريطانية أصدرت تصريحاً أكدت فيه بشكل حاسم ، انها عند تصميمها الأكيد على مقاومة كل اعتداء على الأراضى المصرية الى آخر مدى .

وظاهر ان هذا التصريح لم يكن يقصد به الاساءة الى مصر ، بحال من الأحوال وانما قصد به مجرد الإشارة الى مقاومة القوات الزاحفة على مصر ، وقال مصطفى النحاس انه لا يريد أن يجارى المستجوب فى هذا المضمار ، مضار اذاعة الأسرار العسكرية حتى لا تتعرض البلاد للأخطار .

وعن موضوع ضباط البوليس الانجليز واستبقائهم فى الخدمة رغم انتهاء مدة خدمتهم تطبيقاً لنصوص المعاهدة المصرية البريطانية قال مصطفى النحاس انه ليس مسئولاً عن ذلك وانه كان هناك اتجاهات من الوزارات السابقة للإبقاء عليهم وقد جرت حول موضوع الإبقاء عليهم محادثات وتمت اتفاقات و . و . و .

ويقول مصطفى النحاس ، لقد وقع حسين سرى اتفاقاً مع الانجليز حول هذا الموضوع رغم مخالفته للمعاهدة البريطانية المصرية حيث لا يمكن أبداً اجراء مثل هذا الاتفاق بدون تعديل لنصوص المعاهدة المصرية البريطانية وهذا التعديل لا يمكن ان يكون قانونياً الا بعد عرضه على البرلمان بمجلسيه وقال مصطفى النحاس : انه عبر للسفير البريطانى عن رأيه بعدم قانونية اتفاقه مع حسين سرى « الخاص » ، بالإبقاء على العنصر الأجنبى فى البوليس المصرى بعد ميعاد اعتزالهم المنصوص عليه فى المعاهدة الى ما بعد انتهاء الحرب على ان الحكومة المصرية تحتفظ لنفسها بالحق فى إعادة النظر فى كل عام فى شأن هؤلاء الضباط أو الضباط الآخرين الذين سبق استبقاؤهم ولو ان المتوقع - خطاب حسين سرى الى السفير البريطانى فى ٤ يناير ١٩٤٢ - انهم سيقعون فى الخدمة ما دامت الظروف الحاضرة مستمرة ، ويقول مصطفى النحاس ، انه اعترض على اتفاق « سرى - لامبسون » - وانه - أى مصطفى النحاس - يرى ان اتفاق سرى - لامبسون باطل لأنه لم يعرض على البرلمان المصرى ، وبصرف النظر عما اذا كان بقاء بعض الموظفين البريطانيين فى البوليس المصرى لازماً فى مدة الحرب أو غير لازم أود أنه تسلموا بالمبدأ العام وهو انه لا يمكن التعديل فى نصوص المعاهدة باجراء من السلطة التنفيذية فاذا سلمتم - مصطفى النحاس للامبسون - أمكن ان تنتقل الى البحث الآخر الذى لا يجىء الا فى المرتبة الثانية وهو لزوم استبقاء هؤلاء الموظفين فى مدة الحرب وما اذا كانت ضرورات الحرب

تستلزم حتما الانتفاع بتجارب هؤلاء الموظفين بشكل أو بآخر وعلى أى أساس يجوز أن ينتفع بخدماتهم حتى لا يكون فى هذا الانتفاع اخلاص ما بنص المعاهدة أو روحها و . و . و .

وعن موضوع السماح لأشخاص معينين بمصدير بعض المواد الأولية والغذائية رغم تحريم تصديرها وامتناع الحكومة عن أن تقدم للمحاكمة بعض المهربين والمختزنين و . و .

عن هذا الموضوع قال مصطفى النحاس : انه اتهام لا تنقصه الجراءة وان كانت تنقصه الوقائع : اتهام بنيت عليه دعاية سرية بقصد النيل من كرامتى ونزاهتى . ولقد رحبت به حين خرج من ظلام الدعاية السرية الى نور المناقشة الكفيلة بتبديد كل ظلام والقضاء على كل اتهام يقوم على الافك والبهتان : اتهام روج له ذات اليمين وذات الشمال فى عبارات ظاهرها الغموض والابهام وحقيقتها توجيه المطاعن الى شخصى بقصد اثاره الشكوك التى يعلم نفس المستنجب انها لن ترتقى الى يد لم تعرف غير النزاهة ولم تعرف غير الطهر ، .

ويطيل مصطفى النحاس فى الرد على هذا الموضوع بالأرقام ولأنه - أى الموضوع - كان من أهم الموضوعات التى جاءت فى الكتاب الأسود فسوف تؤجل الكلام فى تفاصيله الى حين عرض الكتاب الأسود وعرض الكتاب الأبيض الذى أصدرته حكومة الوفد ردا على الكتاب الأسود لمكرم عبيد .

وينهى مصطفى النحاس بيانه بالقول بأنه لم يفرط فى حق من حقوق البلاد ولم يضع مصلحة من مصالحها .

ويعتبر عبد العزيز الصوفانى ما قاله مصطفى النحاس بياناً لرئيس الوزراء وليس ردا على الاستجواب ويبرر الصوفانى عدم انسحاب اخوانه نواب الحزب الوطنى مع مكرم عبيد وأنصاره بقوله : نحن لم ننسحب من الجلسة معهم لا لعدم تضامننا وإياهم ولكن لأن المسألة التى انسحبوا من أجلها رأيناها نحن لا محل للانسحاب فيها ولكننا نتضامن معهم كل التضامن فيما نراه مائسا فى المستقبل بالمصلحة العامة دون سواها .

يقول الصوفانى : ان ما يعنيه من بيان رئيس الحكومة رسالة مستر ايدن الى رفعة رئيس الوزراء ، ما يعنىنا نحن أعضاء الحزب الوطنى ، أكثر من كل شئ آخر والذى تبادر الى الذهن بل والواقع يقرره هو أن مثل هذا الخطاب لم يرسل من وزير الخارجية عبثا لأننا تعودنا دائما ، وأبدا أن الانجليز لا يرسلون عبثا ، ولا يعملون عبثا وانما يعملون دائما وأبدا للمستقبل البعيد ولما فيه مصلحتهم ولما تحتم عليهم هذه المصلحة أن يعملوه . لقد عرفوا بشدة الاحتياط ، وانهم يحتاطون لكل ظرف ، ويستغلون كل مناسبة .

ويقول عبد العزيز الصوفاني ، ان كل ما يصدر في مثل هذه المناسبات من أية حكومة من الحكومات لا يمكن أن يعبر عن رأى المجلس أو يربط هذه البلاد بأى رباط مهما كانت الظروف التى دعت اليه وأرى من حقى أن أسجل فى مضبطة هذا المجلس انه - أى المجلس - لا يعلم شيئا عن هذا الخطاب ولا يمكن أن يرتبط بأى شيء ، كما لا يمكن أن يقر أى تصرف من التصرفات التى تكون قد تمت بمقتضى هذا الخطاب مهما كانت الحكومة دستورية ومهمة كانت تعتمد على أغلبية برلمانية » .

ويمنع رئيس المجلس عبد العزيز الصوفاني من الكلام عن سياسة تجنب البلاد ويلات الحرب ويقول الصوفاني : نرى من واجبنا فى كل مناسبة ان نقول لكم الحقائق وما يجب أن تعرفه الحكومة ولكنى أرى أنه يحال دائما بيننا وبين أداء هذا الواجب الوطنى . وقد ذكر رئيس الحكومة عن موضوع بقاء الموظفين فى خدمة الحكومة ما قاله من وجهة نظره كرجل أقر المعاهدة ولكنى أخالف رفعتة فى هذا الشأن لأنى لا أعترف بالمعاهدة .

ويقول عبد العزيز الصوفاني : لقد حققت الأيام نظريتنا - نحن خصوم المعاهدة من يوم أن خلقت - فى النصح بعدم قبولها واستشهد بالحوادث القائمة الآن على صحة ما أقول .

وقال عبد العزيز الصوفاني ان من واجبنا ان نقول ان التهريب ، والمخالفات تقع كل يوم ، ان ما يحصل فى هذه البلاد من مجاعة وغيرها ان هو الا أمور مفتعلة من اناس لا ضمير ولا أخلاق لهم . ان التهريب والغش وغيرهما من الأعمال المخالفة للقانون تقع كل يوم وبعض رجال هذه الحكومة على علم بها .

ويقول فكرى أباطة : أن لى تحفظا بسيطا حول الحديث عن الحريات . انعام لان لى استجوابا فى هذا الموضوع وانا أحس بأننى اذا لم اتكلم فى هذا الموضوع فساكون مقصرا ، فأرجو أن تعتبروا أن الموضوع - موضوع الحريات العامة - لم يمس بعد . وقال رئيس المجلس . ولهذا أمرت بحذف كل ما قاله حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني فى هذا الموضوع .»

ويقول فكرى أباطة : ولكنك لم تحذف ما قاله رئيس الوزراء بالطبع « ضحك » .

ويتقدم - بعد كل هذا الذى قيل - أكثر من أربعين نائبا باقتراح يشكر رئيس الحكومة تقديرا للجهود التى بذلها فى سبيل خدمة البلاد ويعارض فكرى أباطة الاقتراح من ناحية المبادئ السياسية العليا ويقول ان الحزب الوطنى يتحفظ فى ذلك دائما ، ويؤيد فكرى أباطة ، النائب محمد محمود جلال ويوافق المجلس على اقتراح الشكر والتقدير بالإجماع فيما عدا نائبى الحزب

الوطني اذ لم يكن قد بقى فى الجلسة من نواب الحزب الوطنى الا محمد محمود جلال وفكرى أباطة .

ويعرض فى نفس الجلسة استجواب آخر من مكرم عبيد الى رئيس مجلس الوزراء بشأن الأسباب التى دعت الرقابة الى منع الصحف من نشر خبر ان بعض الشيوخ والنواب قيدوا أسماءهم بقصر عابدين بمناسبة تكوين كتلة برلمانية ويوافق المجلس على تأجيل نظر الاستجواب مدة ثلاثة أسابيع ! ولكن تنتهى الدورة فى ٩ سبتمبر ١٩٤٢ قبل نظر الاستجواب وكانما قضى على مكرم عبيد خلال دورة كاملة ان يحرم من حقه الدستورى كنائب : حق استجواب الوزراء ، ورئيس الوزراء . وكانما كانت هناك خطة حزبية أعدها الوفد كحزب يملك أغلبية برلمانية لعدم اعطاء مكرم عبيد السكرتير العام السابق لحزب الوفد ، الفرصة ليستجوب الوزراء ورئيس الوزراء .

وحول هذه النقطة الأخيرة - نقطة اهدار حق الاستجواب - يقول مكرم عبيد فى كتابه الأسود :

الاستجواب هو الوسيلة الدستورية التى يستطيع بها النائب ، أن يزاو عمله فى محاسبة الوزارة وطرح الثقة بهما على المجلس اذا اقتضى الأمر ، وعلى أساس هذا الضمان الدستورى تقوم المسئولية الوزارية أمام البرلمان ؟ فإذا سلب النائب حق الاستجواب فقد انهارت المسئولية الوزارية التى لا تقوم للحياة الدستورية قائمة بغيرها على أى وجه من الوجوه .

وقد رأت الوزارة أن تسلب المعارضة هذا الحق فلجأت الى أغليبتها العددية من جهة ، كما لجأت الى رئيس المجلس وهيئة مكتبه من ناحية ثانية . فإذا الناحيتان تتقاسمان مهمة القضاء المبرم على حق الاستجواب بوسائل متعددة منها استعمال مقصلة الأغلبية فى استبعاد أى استجواب لا تريده الحكومة أو استبعاد ما تشاء من فقراته وأبوابه قبل أن يسمح بمناقشة كلمة منه ، ومنها الا يدرج رئيس المجلس ما يقدم اليه من استجوابات ، وقد قدمت فى الدورة الماضية استجوابات عدة لم تدرج فى جدول الأعمال ، احدها عن أسباب الخلاف التى أدت الى خروجى من الوزارة ، وآخر خاص برخص الاستيراد والتصدير وثالث عن الاستثناءات التى وقعت بعد خروجى من وزارة المالية ورابع عن اساءة تنفيذ المعاهدة ، وخامس عن حرية الرأى وسادس عن المعتقلين ومع خطورة هذه الموضوعات التى تتناولها هذه الاستجوابات أو على الأصح لخطورة هذه الموضوعات : أبى رئيس المجلس ادراج أحدها فى جدول الأعمال ، بل عمدت رئاسة المجلس الى مناورة طريفة لتخليص الحكومة من مناقشة ما أدرج بالفعل فى جدول الأعمال من استجوابات فكانت مواعيد انجاسات تحدد فى غير الأيام المخصصة للمناقشة أو لاستئناف المناقشة ومن

المضحك المبكى انه بعد أن ألقى رئيس الوزراء بيانه في استجواب الاستثناءات أجل المجلس بياني ورد الزميل المستجوب النائب فكرى أباطة الى جلسة يحددها مكتب المجلس ، ومنذ ذلك الحين لم يجد رئيس المجلس المحترم جلسة يحددها لاستكمال هذا الاستجواب القائم فى حين انه نظرت استجوابات أخرى جديدة ، وعديدة » .

ويقول مكرم عبيد أيضا : لم تضق الوزارة ، ومن ورائها رئاسة النواب ذرعا بالاستجوابات وحدها ولكنها لم تطق كذلك ان تواجه ما هو أخف منه وأهون ولنعمى به طلب المناقشة الذى نصت عليه اللائحة الداخلية فلم يكده ستة وثلاثون عضوا من المجلس وكلهم من الهيئة التى تنتسب اليها الحكومة يتقدمون بطلب كتابى لفتح مناقشة فى موضوعات خطيرة حددها وعددها حتى انتهز رئيس المجلس فرصة انعقاد احدى الجلسات السرية فتلا الطلب الخطير وأخذ من الأغلبية « الوزارية » قرارا باستبعاده من غير مناقشة فى الجلسة السرية حتى لا تتسرب محتويات الطلب الى الرأى العام وأخيرا افتتحت الدورة البرلمانية الحالية فاذا بالحكومة تستعين بنوابها ورئاسة نوابها وتقر أخطر المبادئ لكى تخنق فى المهلة الاستجوابين اللذين قدمهما أحد نواب المعارضة ، وهو حضرة النائب المحترم فكرى أباطة حتى لم تجد المعارضة بدا من تسجيل احتجاجها على خطة الوزارة والوزارين بانسحابها فى أول جلسة من الجلسات » .

وعن خنق حرية الصحافة قال مكرم عبيد باشا ، أيضا : بلغ من اشتداد وطأة الاغلال التى ترسف فيها الصحافة على يد النحاس باشا ووزارته ان وجد مجلس نقابة الصحفيين نفسه مضطرا الى تقديم الاحتجاج تلو الاحتجاج الى الحاكم العسكرى مذكرا رفعتة بما جاء فى مذكرة الوفد المصرى المؤرخة فى أول ابريل ١٩٤٠ من أنه « لا معنى لأن تمتد الرقابة على الأخبار العسكرية الى رقابة على كل الشئون المصرية حتى أصبح المصريون فى عهد الاستقلال وكأنهم آلة عمياء ، لا يسمع لهم صوت فى شئون بلادهم ، ولا يدرون الى أى مصير هم مسوقون ، بل ولا قدرة لهم على الشكوى مما هم اليه مسوقون » .

وقد سرد مجلس نقابة الصحفيين فى أحد اجتماعاته هذه صنوفا من أمثلة الارهاق ، التى تتعرض لها الصحف فى هذا العهد مما يجاوز ما كان فى عهود الوزارة السابقة ثم ختم مذكرته بقرار صريح هذا نصه : من أجل هذا يقرر مجلس النقابة أسفه الشديد لأساليب الرقابة الصحفية ويرفع الى رفعتكم - رئيس الحكومة - احتجاجه على الاجراءات التى تتبعها الرقابة وخروجها على الحدود المرسومة لها ، ومخالفتها لنص وروح الأحكام العرقية وما جرى عليه العمل فى العهود السابقة ، ويقرر ان الصحافة والحالة هذه ازاء استتالة مادية ، ومعنوية تمنعها من أداء واجبها ، ويوقع القرار كل من : فكرى أباطة ،

محمد عبد القادر حمزة ، ابراهيم عبد القادر المازني ، حافظ محمود ، محمد خالد ، مصطفى أمين ، جلال الحمامي ، كامل الشناوي ، مصطفى القشاشي « أعضاء مجلس نقابة الصحفيين » .

وقد بلغ من تمادي النحاس باشا في استغلال سلطته العرفية ، ان اختفت المعارضة من الصحف ، ومحيت محوا ، وحرم على الكتاب أن ينقدوا عملا من أعمال الوزارة جل ، أو هان ، وصودر حق الناس الأتلي الذي كفله القانون العادي في الرد على ما يكتب عنهم ، وتقنيد ما يفترى عليهم من الأعمال أو الأقوال وحرم على الصحف ان تنشر أسماء أشخاص بعينهم ولو في مناسبة من المناسبات العادية أو في مناسبة كريمة ، كتقنيد أسماء مكرم وزملائه من أعضاء الكتلة الوفدية المستقلة في دفتر التشريعات وحرمت الرقابة كل ذكر لبرقيات ورسائل تلقيتها من شخصيات سامية المكانة على أثر خروجي من الوزارة وبينها رسالتان لصاحب السمو الأمير عمر طوسون وصاحب الفضيلة الشيخ أبو الوفا الشرقاوي .

ويروى مكرم عبيد نماذج لشدة الرقابة : حدث أن قبض الله الى جواره أحد أعضاء الكتلة الوفدية المستقلة في أواخر شهر ديسمبر ١٩٤٢ وهو المغفور له عبد الوهاب البرعي المحامي فرأيت واجبا على أن أنعاه في جريدة الأهرام ، ولكن النعي لم يكذ ينشر في الصباح حتى هاج النحاس باشا وثار نوره لأن النعي ، يتضمن ذكر الكتلة الوفدية المستقلة ، وترتب على هذه الثورة أهران ، أولهما : اصدار تعليمات الى الرقباء على الصحف بمراجعة اعلانات الوفيات حتى لا يقبض الله الى جواره رجلا آخر من رجال الكتلة الوفدية فيذاع في نعيه انه لقي ربه ، على عقيدته الوفدية المستقلة ، ثانيهما : ترتب على هذه الثورة كذلك ، ان صودرت برقيات التعزية في الفقيد الذي هاج نعيه أعصاب الحاكم العسكري .

ويقول مكرم ، أيضا : انه قام بدعوة بعض أصدقائه ، من كبار رجال السراي الملكية والسفارة البريطانية والنواب البريطانيين ، وكبار رجال المفوضيات الأجنبية وزعماء الأحزاب والمسنقلين ، ورجال الشركات والبنوك : دعاسم الى تناول الشاي بداره في ٢١ يناير ١٩٤٣ فاذا بهذه الدعوة المتواضعة تطير بأعصاب الحاكم العسكري ، واذا به - الحاكم العسكري - يسخر الرقابة في منع المجلات والصحف من كل اشارة الى الدعوة أو المدعويين « ولم يستح النحاس باشا ان يجعل من هذا الموضوع بابا من أبواب التوبيهات الكتابية للرقباء أجمعين » .

« والجدير بالذكر ان مصطفى النحاس باشا الذي أمر بذلك كان قد اشتكى هو بنفسه من الرقابة عندما كان في المعارضة ، وكانت شكايته تلك

فى خطاب له برأس البر ، اذ قال : وأخرى لا تقل صغارا وسخافة هى منعهم الصحف من ان تذكر اسماء زائرى ، أو تنقل أحاديثى وتشير الى انتقالاتى ومقابلاتى فى حين لا مانع من ذكر أخبارهم وأقوالهم ، والدعاية المعرضة لأشخاصهم وأعمالهم ، كانما كان لهم أن يسقطوا عن مصطفى النحاس ما يتمتع به سائر المصريين من الحقوق ، أو كانما لا تكفيهم هذه الرقابة الغاشمة التى فرضتها الأحكام العرفية على الصحف بحجة الحرص على سلامة الدولة ومقتضيات الأمن والدفاع فراحوا يستخدمونها فى حماية أنفسهم من كل انتقاد حتى ضاق بهذه الحال بعض الصحفيين المحايدىين قبل المعارضين ، فتوالت الشكوى ، ولكن بدون جدوى ، نعم هو صغار لا طعم له ، ولا معنى ، وإن كان كثير الدلالة على ما ترزح تحته البلاد فى هذا الجهد الظالم من عدوان وطغيان ، واستهتار بالحقوق والحريات ، صغار لم تلجأ حكومة من الحكومات المصرية الى مثله منذ نفى سعد زغلول ، وبعض أصحابه وكنت وزميلي مكرم من بينهم الى جزائر سيسيل وحرّم على الصحف أن تذكر أسماءهم وأبناءهم أو اسم الجهة التى نفوا اليها ، فلم ترد مصر الا ذكرها لهم ، وحبا فيهم وجهادا تحت نوائهم ، حتى ردتهم سالمين ، غائبين » .

ويذكر مكرم عبيد واقعة جديدة خاصة بزيارة ونستون تشرشل الى مصر ونشر النحاس باشا فى الصحف المصرية كلها صورة تشرشل تضمنت اهداء كريما من جناب المستر تشرشل الى صديقه النحاس باشا « وفى هذا الاهداء - مكرم عبيد - تقدير واطراء ، يحرص عليه كل الحرص رفعة رئيس الوزراء ، الى هنا لا بأس ، ولكن يشاء حظ النحاس باشا أن يهدى جناب المستر تشرشل - فى نفس الوقت - نفس الصورة وعليها نفس العبارة الى صديقه « حسين سرى باشا » اذ لجناحه بين المصريين أكثر من صديق واحد ، وظننت صحافتنا البسيطة العبيطة ان لا بأس أيضا من الاشارة الى الصورة الثانية وقد انطوى اهداؤها على ذات التقدير والاطراء ، لصديق آخر ، كان رئيسا للوزراء ، وهنا - هنا فقط - رأيت الرقابة النحاسية أن الباس ، كل الباس فى نشر هذا الخبر ، على الناس فمنعت حتى مجرد الاشارة الى الصورة الشمسية - وهى نفس الصورة - والى العبارة الخطية - وهى نفس العبارة » .

ويتحدث مكرم عبيد - متهمكا - عن هذا الموضوع فيقول : قد لا يرى الناس فى ذلك حكمة ولكنى - مكرم - اعترف للنحاس باشا بحكمه هى كل الحكمة » ثم يقول مكرم : « بيد انى اذا رأيت مع النحاس باشا بعض الخطر فى نشر صورتين لرجل كبير له كل الشأن ، وكل الخطر فلست أفهم ، لماذا شرفنى النحاس ، وأنا الصغير بمنع نشر صورتى على الناس ، فقد عن لاحدى المجلات الأدبية - هى مجلة منبر الشرق - أن تنشر مقالا عن تاريخ حياتى ومع شورتى فلم يكن من الرقيب الا أن منع المقال ، وكان فى ذلك طبقا للمقاييس

الحكومية معتدلا كل الاعتدال ، ولكنه أبى على المجلة أن تنشر حتى الصورة من غير تعليق أو تنميق ، وكتب الرقيب بخطه على مسودة المقال هذه العبارة بنصها : لا تنشر ولا تنشر الصورة المشار إليها في الكلام ، وكان في ذلك مسك الختام •

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر ، كما يقولون فأننا نذكر ان ونستون تشرشل رئيس الوزارة البريطانية كان قد زار مصر في ٣ أغسطس ١٩٤٢ لمدة يومين زيارة سرية للغاية لم يعرفها أحد الا بعض موظفي السفارة البريطانية في القاهرة ، ورئيس وزراء مصر مصطفى النحاس وعن تلك الزيارة « رفع » مصطفى النحاس باشا في ٥ أغسطس ١٩٤٢ مذكرة سرية شخصية الى الملك فاروق هذا نصها :

١ - وفد الى مصر يوم الاثنين الماضي ٣ أغسطس بصفة سرية محضرة حضرة صاحب السعادة المستر تشرشل ، رئيس الوزارة البريطانية وقد دعاني لتناول الغداء معه ، بدار السفارة البريطانية يوم الثلاثاء ٤ أغسطس

حاولت الاتصال بجلالتكم لابلأغكم ذلك فلم يتيسر لي : كان الحديث على المائدة يدور حول أحوال مصر بصفة عامة ٠٠ يخيل الى انه قادم بصفه سرية للنظر في الحالة الحربية ، القائمة على حدود مصر ، وان كان لم يتحدث معي في شيء من ذلك •

علمت منه انه انتظر عودة جلالته الى القاهرة ليحظى بشرف المقابلة بصفة سرية وهو لهذا السبب ، لم يتوجه الى القصر العامر لقيد اسمه في سجل التشريفات ، وقد اتصل سعادة السفير البريطاني بحضرة صاحب المعالي أحمد حسنين باشا رئيس ديوان جلالته وأفضى اليه بذلك •

٢ - طلب - بضم الطاء وكسر اللام - في مساء الأسس « ٤ أغسطس » بصفة سرية استمرار وقف المواصلات مع فلسطين على صورة مخفضة لمدة ٤٨ ساعة تنتهي في صباح الجمعة المقبل ، وقد نفذ ذلك فعلا •

٣ - استقبلت في مساء السبت الماضي بالمنزل حضرات أصحاب السمو والمجد والسعادة ، عمر الفاروق ، وعباس حليم ، ومحمد طاهر باشا وافقت معهم على تفاصيل سفرهم الى المصيف الذي أعدته لهم باستراحة طلبات السرو اعدادا يليق بمقامهم •

ونفصل الحديث عن زيارة تشرشل لمصر تلك الزيارة التي كانت خيرا وبركة على الحلفاء كل الحلفاء •

الفصل الخامس

فاروق يقابل تشرشل سرا ويطلب منه التخلص من النحاس

فى الفصل السابق من هذا الكتاب نقلنا « سنوات ما قبل الثورة » ، نقلت جزءا من المذكرة السرية التى « رفعها » مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء الى الملك فاروق بخصوص الزيارة السرية التى قام بهما ونستون تشرشل ، رئيس الوزارة البريطانية الى مصر .

وألفت نظر القراء الكرام الى ما جاء فى مذكرة النحاس باشا من أنه حاول الاتصال بالملك لابلأغه نبأ وصول تشرشل الى مصر ، وأنه — أى مصطفى النحاس — لم يستطع الاتصال بالملك ، وقول مصطفى النحاس فى مذكرته تلك : ان تشرشل انتظر عودة جلالته الى القاهرة ليحظى بشرف المقابلة بصفة سرية ، وهو لهذا السبب لم يتوجه الى القصر العام لقيده اسمه فى سجل الزيارات وقد اتصل سعادة السفير البريطانى بحضرة صاحب المعالي أحمد حسنين باشا رئيس ديوان جلالته وأقضى اليه بذلك » .

وعن موضوع اعتقال « أصحاب السمو والمجده والسعادة » : « عمر الفاروق وعباس حليم ومحمد طاهر باشا قال النحاس : انه قد استقبلهم بمنزله فى يوم السبت « أول أغسطس » وأنه اتفق معهم على تفاصيل « سفرهم » الى « المصيف » الذى أعدته الحكومة لهم « باستراحة طلبات السرو » اعدادا يليق « بمقامهم » .

ثم يقول النحاس باشا : « وتنفيذا لما تم الاتفاق عليه سافروا باختيارهم صباح الأحد الماضى « ٢ أغسطس » ووصلوا الى الاستراحة الساعة الثانية والنصف بعد الظهر حيث كان كل شىء معدا لاستقبالهم واقامتهم ، وقد بلغونى فى نفس اليوم انهم فى غاية الراحة والممنونية » .

ويهمنى - مصطفى النحاس - أن أذكر لجلالتكم انى فى الحديث معهم مساء السبت أفهمتهم مبلغ اهتمام جلالتهم بشأنهم وما كان من مواصلة سعيكم الكريم لابعاد هذا الأمر عنهم ، وانى من جانبى قد بذلت جهدى نزولا على أمركم فلم نستطع أكثر مما تم الاتفاق والتفاهم عليه .

وينهى مصطفى النحاس مذكرته بقوله : « هذا ما عن لى إبلاغه لجلالتكم بصفة عاجلة واننى يا مولائى على الدوام الوفى المخلص الأمين » .

وعمر الفاروق الذى اعتقل فى استراحة « طلسمات السرو » من سلالة خلفاء آل عثمان وقد ورث حب المانيا وكرهية انجلترا وفرنسا من الحرب العالمية الأولى حيث كانت ، انجلترا وفرنسا تحاربان الخلافة العثمانية .

أما عباس حليم شريك عمر الفاروق فى الاعتقال فقد كان يعتبر من أمراء أسرة محمد على « المشاغبين » وقد أسقط عنه مجلس البلاط الملكى لقب صاحب المجد النبيل ، فمنحه الشعب لقب « الشريف » .

وكانت السلطات البريطانية تضيق ذرعا بالنشاط المعادى لها الذى يقوم به عباس حليم .

ومحمد طاهر باشا كان يرأس نادى السيارات الملكى حيث اعتاد فاروق السهر الى الصباح الباكر ، كما كان يرأس البوليس الخاص التابع للسرائى والذى أنشأه على ماهر باشا .

وكانت السفارة البريطانية قد طلبت من كل من حسن صبرى باشا وحسين سرى باشا عندما كان كل منهما يرأس الوزارة المصرية اعتقال هؤلاء الثلاثة فعارضا فى أمر الاعتقال الى أن تحقق على يدى مصطفى النحاس باشا وان كان الاعتقال فى هذه المرة قد أخذ صفة « التصييف » .

وكان الهدف من اعتقالهم بتلك الطريقة الناعمة المغلفة بالرفقة والاحترام ، ألا يحدث اعتقالهم ضجة شعبية كتلك التى أحدثها اعتقال على ماهر باشا فى نفس المكان : استراحة « طلسمات السرو » .

وقد كان محمد طاهر باشا عضوا فى مجلس الشيوخ ولكن لم يتحرك بعض أعضاء المجلس للثورة على اعتقاله ، كما تحركوا من قبل للثورة على اعتقال على ماهر باشا !!

وإعود الى ما سبق ان لفت اليه أنظار القراء حول ما يتعلق بزيارة تشرشل السرية الى القاهرة وقول النحاس باشا رئيس الوزراء والحاكم العسكرى لمصر فى مذكرته الشخصية التى رفعها الى الملك انه عجز عن الاتصال بجلالته لابلاغه نبأ تلك الزيارة وكذلك لانبائه ، ان تشرشل انتظر عودة الملك الى القاهرة ليحظى بشرف المقابلة بصفة سرية و . و .

وقد كان النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكرى معتقدا - كما بلغ من السفير البريطانى - ان أحدا غيره - غير النحاس باشا - لم يعلم بنبأ تلك الزيارة وبسبب هذا الاعتقاد الخاطىء ، رفع النحاس مذكرته الشخصية تلك الى الملك ليخبره بنبأ زيارة تشرشل الى مصر و ٠٠ و ٠٠ وكان تشرشل برفقة السير مايلز لامبسون قد زار الملك فى قصر عابدين دون أن يعرف النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكرى ودون أن يخبر لامبسون رئيس الوزراء والحاكم العسكرى بأن تشرشل قد زار الملك ٠٠ ورد فى مذكرات سير مايلز لامبسون - لورد كيلرن فيما بعد - عن مقابلة تشرشل للملك ، تلك المقابلة التى لم يعرف عنها شيئا مصطفى النحاس باشا الحاكم العسكرى لمصر ورئيس وزراء مصر - ورد فى تلك المذكرات ما يلى : وصلنا الى قصر عابدين فى الحادية عشرة صباحا ودخلنا من باب جانبى حتى لا يعرف الألمان أن تشرشل فى القاهرة واستمرت المقابلة حوالى نصف ساعة ، وكانت الزيارة موفقة باستثناء محاولات فاروق الظهور بمظهر الملك وبطريقة رسمية .

ولكن تشرشل تحدث عن الحرب وانه واثق من النصر وانه فى مثل هذه الأوقات يستطيع أن يعرف الصديق المخلص .
ورد فاروق ، بأنه وحكومته وبلده متضامنون مع الحلفاء وانه - فاروق - مصمم على تنفيذ المعاهدة ، ولكنه سوف يطلب تعديل بعض نصوصها بعد الحرب .

وفى رأى - لامبسون - ان هذه المحاولة واضحة من فاروق للتخلص من النحاس فى « أقرب فرصة » .

وتحدث فاروق بعد ذلك عن الأيام الصعبة وكيف أنه أسىء فهمه كثيرا فى لندن بسبب التقارير التى كانت تشوه موقفه .

وقال أيضا ، انه لن يتحدث فى ذلك الآن وسيتركه الى ما بعد الحرب .
ويبدو أن تشرشل تأثر بحديث الملك ، فقد قال لى ونحن نغادر القصر : ان فاروق ليس سيئا الى هذا الحد وانه يمكن أن نصنع منه شيئا . وقال أيضا أنه ينوى أن يقابله على انفراد قبل عودته الى لندن .

وقد ضايقتنى - لامبسون - هذا القرار كثيرا وتحدثت مع الكسندر كادوجان الذى حضر مع تشرشل عن خطورة عدم وجود أحد آخر فى اجتماع بين فاروق وتشرشل ووافقنى كادوجان على رأى ، .

ولأن زيارة تشرشل الى مصر كانت من أخطر الزيارات التى قام بها نستون تشرشل أثناء الحرب العالمية الثانية ، ولأنها كانت نهاية عهد مظلم بالنسبة للحلفاء وبداية لأيام مشرقة لا لانجلترا وفرنسا فحسب ، بل للعالم

كله ، فأننى استأذن القراء فى أن أنقل بعض ما جاء عن هذه الزيارة فى مذكرات تشرشل ، وما جاء فى مذكرات تشرشل عن تلك الزيارة هو فى حله ذاته درس رائع لكل من يمر بأيام سوداء اذ يجب عليه الا يفقد أبدا الأمل مهما تعقدت الأمور .

قال تشرشل : لقد كانت التقارير التى تلقيتها من وجهات شتى تقوى باستمرار الشكوك التى ساورتنى فى موضوع القيادة العليا فى الشرق الأوسط وغدا لزاما على أن اتجه الى هناك وأسوى القضية بصورة حاسمة .

وكان من المقرر أولا أن أمضى الى جبل طارق « فتاكورادى » ثم اجتاز بأواسط افريقية الى القاهرة مما يقتضىنى السفر بالطائرة زهاء خمسة أو ستة أيام ، وعلى أية حال وصل الى انجلترا فى هذه الأونة طيار أمريكى شاب يدعى الكابتن فاندز كلوت قادما بطائرته « الفلدائى » من طراز ليراتوز ، وصل من الولايات المتحدة ، بعد أن رفعت أوكار قنابلها واستعصى عنها بأماكن ركوب المسافرين .

وقد كان فى وسع مثل هذه الطائرة اجتياز الرحلة المرسومة فى كل مراحلها بسرعة أكبر ، وقد استقبل بورتال رئيس الزكان سلاح الطيران « الطيار الأمريكى مستجوبا اياه فى موضوع طائرته وسأل فاندز كلوت الذى كان قد طار ما يقرب من مليون ميل عن الأسباب التى تستدعى الدوران مثل هذه المسافة الطويلة الى تاكورادى ، وكانو وفورت لامي و . . . وقال فاندز كلوت : انه يمكنه ان يطير من جبل طارق الى القاهرة دون توقف اذ يتجه من جبل طارق صوب الشرق بعد الظهر ثم يستدير فجأة نحو الجنوب عبر المناطق التى تحتلها أسبانيا أو حكومة فيشى فى شمال افريقية عند حلول الظلام ثم يتجه شرقا الى أن يصل الى التيل فوق أسيوط ويتجه شمالا بحيث يصل الى مطار القاهرة شمالى الأهرام بعد ساعة واحدة .

وقد كان هذا الاقتراح كفيلا بتغيير الصورة كلها فقد أصبح فى طاقتى أن أصل الى القاهرة فى يومين أما بورتال فقد اقتنع بالاقتراح كل الاقتناع . وكان أهم ما يشغلنا أن نعرف رد الفعل بالنسبة للحكومة الروسية بشأن الأنباء المؤلفة التى لا مناص من إبلاغها اياها وهى ان القناة لن تعبر الا فى عام ١٩٤٢ ، وقد حدث اننى شرفت بدعوة الملك على العشاء مع أعضاء وزارة الحرب مساء الثامن والعشرين من يوليو فى غرفة الصداقة فى داوننج ستريت رقم ١٠ التى كنا نستقبلها لمآدب العشاء . وقد حصلت من جلالتة - بصفة سريعة - على الاذن لى بالقيام بالرحلة وبعد مغادرة هذا المكان دعوت الوزراء الى غرفة مجلس الوزراء فبلغتهم كل شئ وتقرر سفرى الى القاهرة وان اقترح على ستالين مقابلته فى موسكو ، وقد أرسل تشرشل الى ستالين برقية أكد فيها أن بريطانيا تقوم بالتمهيد للقيام بمحاولة لارسال قافلة كبيرة

الى أركانجل - فى الاتحاد السوفيتى - فى الاسبوع الأخير من شهر سبتمبر وأنه - أى تشرشل - راغب فى المجيء الى ستالين ، اذ دعاه للاجتماع به فى استراخان فى القوقاز أو فى أى مكان آخر مناسب يماثله وأنه - أى تشرشل - سيبلغه - ستالين - بالخطط التى اتفق والرئيس روزفلت عليها بالنسبة للأعمال الهجومية فى عام ١٩٤٢ .

وجاء فى برقية تشرشل الى ستالين أيضا : انى ذاهب الى القاهرة فوراً فلدى عمل جدى فيها لأمرية فى انك تتخيله ومن هنا يمكننى أن أحدد الموعد الذى يناسبك للاجتماع اذا رغبت وهو موعد قد يكون بالنسبة لى بين العاشر والثالث عشر من أغسطس اذا سارت كل الأمور كما ينبغي » .

وفى نفس اليوم تلقى تشرشل برقية من ستالين يوجه فيها نيابة عن الحكومة السوفيتية الدعوة اليه للحضور الى الاتحاد السوفيتى والاجتماع بأعضاء الحكومة ، ويقول فيها : ان أنسب مكان للاجتماع هو موسكو اذ ليس فى طاقتى أو فى طاقة أى عضو من أعضاء الحكومة أو كبار رجال القيادة العامة أن ندع العاصمة فى هذه اللحظة التى يقوم فيها صراع عنيف عارم ضد الألمان » .

ويقول تشرشل ان رحلته الى القاهرة لم تكن مريحة فقد كان البرد القارس - فى الطائرة - الذى يكاد يمزق الأوصال ، يسرى فى مفاصلنا اذ لم تكن وسائل التدفئة قد أدخلت الى الطائرة « القدائى » التى كانت أصلاً قاذفة قنابل ، ويقول انه وصل الى جبل طارق فى ٣ أغسطس دون ما حادث .

« وأمضينا النهار نطوف بالقلعة ثم غادرناها فى السادسة مساءً فى طريقنا الى القاهرة لنقطع ألف ميل ، أو يزيد فى فترة واحدة تقريباً » .

ويقول تشرشل « انه عندما ابتعد عن بعض المناطق الخطرة وعندما حل الظلام وأصبح فى مقدورنا أن نأوى الى المضاجع فى الطائرة رقصت طرباً » .

ويقول تشرشل الكاتب والأديب : اعتدت فى مثل هذه الرحلات أن أجلس فى مقعد مساعد الطيار قبيل شروق الشمس ، وعندما وصلت الى المقعد فى اليوم الرابع من أغسطس رأيت فى ضوء الفجر الشاحب شريطاً ملتويًا من المياه الفضية يمتد أمامنا ، ورأيت نهر النيل ينساب رائعاً فى واديه ، وقد قطعت فى أيام الحرب والسلام - براً ونهراً - هذا الوادى العظيم من منبعه من بحيرة فيكتوريا حتى مصبه فى البحر المتوسط ولكنى لم أشعر قبل بالارتياح حينما تطلعت الى مياهه كما حدث فى هذا الصباح . . . وكان على أن أقرر عدة قضايا فى القاهرة فهل فقد جيش الصحراء ثقته بالجنرال أوكلنك وأركان حربه ؟ وإذا كان هذا حقاً فهل يجب أن أنحيه عن القيادة ومن سيخلفه فى حالة

تنحيته • ومثل هذه القرارات تكون مؤلفة قاسية وخاصة عند التعامل مع قائد له مثل ما لاوكلتك من مكانة ومنزلة وميزات وكفايات وتصميم •

ورغبة منى فى تعزيز أحكامى طلبت الى الجنرال سمطس أن يطير من جنوب افريقية الى القاهرة وقد كان فى انتظارى فى دار السفارة بالقاهرة عندما وصلت اليها ثم قضينا فترة الصباح معا حيث حدثته عن كل متاعبنا ومجالات الخيار المتفتحة أمامنا •

وقدم الجنرال ويفيل من الهند • وشهد مؤتمرا امتد فى المساء - سمطس وكيسى الذى كان قد خلف ليتلتون فى وزارة الدولة فى الشرق الأوسط الجنرال بروك رئيس أركان الحرب ووفيل واوكلتك •

يشيد تشرشل بكرم سير مايلز لامبسون وضيافته التى كانت فى غاية الروعة فقد قدم لى حجرة نومه المكيفة ومكتبه المكيف للعمل •

ويقول تشرشل انه زار الجبهة والمسكرات الأخرى الكبرى شرقى القاهرة فى القصاصين كما زار فى ٥ أغسطس مواقع العلمين • وقال تشرشل ، انه أعلن عن رغبته فى أن يرافقه الجنرال جوت « قاذف القنابل » ولكن أحله أركان حرب اوكلتك اعترض لأن هذه الموافقة ستفقد الجنرال جوت بعض الوقت عن مكان عمله ، ولكن تشرشل أصر على طلبه • والتقى تشرشل بالجنرال جوت للمرة الأولى والأخيرة وقال جوت لتشرشل انه مجهد وانه كان يود أن يمضى الى انجلترا التى لم يشاهدها منذ بضع سنوات فى أجازة تستغرق ثلاثة أشهر وان كان جوت قد أبدى لتشرشل استعداده لتحمل كل ما يلحق عليه من مسئوليات !

ويشير تشرشل الى انه تناول طعام الغداء فى مقر قيادة مارشال الجو كنتجهام وكان كنتجهام قد طلب الطعام من فندق شبرد فى القاهرة وقد حملت سيارة خاصة الطعام من الفندق غير أنها ضلت الطريق ، وبذلت مجهودات مضنية للعثور عليها ولكنها وصلت أخيرا ••

وعاد تشرشل الى القاهرة فى مساء السادس من أغسطس والتقى بروك وسمطس وكان قد توصل الى مشروعات قرارات خطيرة خاصة بالحرب فى الشرق الأوسط من بينها ضرورة تقسيم القيادة العامة فيه الى قيادة للشرق الأدنى تشمل مصر وفلسطين وسورية ، على أن تكون القاهرة مقرها •• وقيادة الشرق الأوسط وتشمل ايران والعراق ، على أن يكون مركزها البصرة أو بغداد وفى المنطقة الأولى يعمل الجيشان الثامن والتاسع ويعمل فى المنطقة الثانية الجيش العاشر !

ومن بين تلك الاقتراحات عرض القيادة العامة على الجنرال اوكلتك على

أن يتولى الجنرال الكسندر القيادة العامة في الشرق الأدنى وأن يتولى الجنرال جوت قيادة الجيش الثامن .

ويبرق تشرشل باقتراحاته الى وزارة الحرب قائلا ان سمطس ورئيس الأركان العامة يؤيدانه فيها .

ويذكر تشرشل ان وزارة الحرب وافقت على اقتراحاته .

ويتم ابلاغ تشرشل بمصرع الجنرال جوت .

واتخذ تشرشل وسمطس قرارا باختيار الجنرال مونتيجمرى قائده للجيش الثامن في الحال ، وبلغ تشرشل المسنر انلى برأيه طالبا ايفاد مونتيجمرى فى طائرة خاصة فى أسرع وقت واخبار تشرشل بموعده وصوله .

ويقول تشرشل ان أعضاء وزارة الحرب أصيبوا بالوجوم عندما بلغوا بمصرع جوت ولكنهم استمروا فى عملهم حتى الفجر .

ويرسل تشرشل الى الجنرال أوكلنك من القاهرة فى ١٨ أغسطس رساله يحملها اليه المستر جاكوب يخبره فيها أن وزارة الحرب قد قررت أحداث تغيير فى القيادة فيتولى الكسندر قيادة الشرق الأوسط على أن يتولى مونتيجمرى قيادة الجيش الثامن « وهانذا - تشرشل - أعرض عليك قيادة العراق وايران مع الجيش العاشر » ولا ينسى تشرشل أن يقول للجنرال أوكلنك : « قد يكون الميدان الذى نعرضه عليك فى الوقت الحاضر أصغر من ميدان الشرق الأوسط ولكنه قد يضحى فى خلال عدة شهور مسرحا لعمليات حربية حاسمة .

ويقول تشرشل ، ان أوكلنك قد تلقى الضربة - ضربة تنحيته عن القيادة - بما يجب أن يقابلها به من كبرياء رجل عسكري « ولم يكن الجنرال أوكلنك راغبا فى قبول القيادة الجديدة » وفى يوميات ايان جاكوب : استيقظ تشرشل من نومه فى الساعة السادسة صباحا وكان على ظن أن أنقل اليه ما أمكننى تفاصيل ما دار بينى وبين الجنرال أوكلنك ٠٠ ان عقل رئيس الوزارة تشرشل مركز على شيء واحد هو ان نهزم روميل وقد صاح تشرشل فجأة قائلا : روميل . روميل أهناك أمر ما يهنا سوى أن نهزمه .

ولا يذكر تشرشل فى مذكراته حرفا واحدا عن مقابلته للملك فاروق ولا عن مقابلته لمصطفى النحاس بل انه لا يذكر حرفا واحدا عن سير مايلز لامبسون الا عندما أشاد بضيقاته وبالعرفتين المكيفتين - غرفة المكتب وغرفة النوم اللتين تنازل له عنهما ليعمل فيهما - لقد كان كل ما يهم تشرشل هزيمة

روميل بأية طريقة مهما كلف الامبراطورية البريطانية من تضحيات ، ويبدو من مذكرات تشرشل ، انه كان حزينا للغاية لأنه أجبر على اتخاذ قرار بتنحية الجنرال أوكلنك رغم ماضيه العسكري بل رغم كفاءته وإخلاصه وقد رأى تشرشل الاستفادة به في مكان آخر غير الصحراء الغربية !

ولكى تكون صورة الموقف الحربى والسياسى فى الصحراء الغربية واضحة تماما لا بد وأن نشير الى مبادئ مونتهجرى فى القيادة العسكرية اذ أن تلك المبادئ ، كما قال مونتهجرى نفسه - رجل الموقف - أهم عوامل النجاح : يقول مونتهجرى ان الامكانيات لا تكفى والقائد لا بد وأن يصارع رجاله بالحقيقة واذا لم يفعل فانهم يشعرون فوراً بأن ثقتهم فى قائدهم قد ضعفت : لقد أطلعت رجالى على ما كان يجب أن يعرفوه ليقوموا بعملهم على الوجه الاثم ، وكل ما كنت أصارحهم به كان الحق بعينه ، دائماً كل الحقيقة لجنودى لأن السر الذى يجب أن يحيط العمليات الحربية وهم يعلمون ذلك فيتولده من ذلك كله ثقة متبادلة ،

ويقول مونتهجرى ان كل قائد يجب أن يعرف جيداً هدفه بوضوح ، ويجب أن تكون توجيهااته ، لكل مساعديه أيضاً واضحة ، كما يجب أن تكون أوامره شديدة قوياً « وبذلك يخلق ما أستطيع أن أسميه جواً فيه يحيا مأموره ، وفيه يعملون » ومن أراء ، ومعتقدات مونتهجرى أيضاً أن القتال معركة بين عزميتين عزميتك ، وعزيمة خصمك قائد جيش العدو فاذا اضطرب قلبك عندما ترى العاقبة على غير ما تمنى ، فالمحتمل ، أن المنتصر هو خصمك ، ثم أن خطة العمليات الحربية يجب أن يصممها القائد الأعلى بنفسه فلا تفرضها عليه أركانه ولا الظروف ولا العدو خاصة وانفاذه الأعلى هنا يجب أن يوفق بين ما هو مرغوب من الناحية الاستراتيجية وما هو ممكن من الناحية التطبيقية ، نظراً الى القوى التى تكون « تحت تصرفه واذا لم يفعل فالأمل ضعيف فى نجاحه فالأمر كل الأمر فى أن يميز بين ما هو ممكن مع قليل من الحظ وبين ما هو مستحيل . . . »

وهو - مونتهجرى - يرى أن على القائد الأعلى أن يقرر قبل المعركة ، كيف يزيد ما أن تنطور وقبل الشروع فى العملية الحربية يجب أن ننفع روح الحماسة فى صدور الجنود فيقبلوا على القتال والتفأول يشملهم جميعاً .

ويلخص مونتهجرى آراءه ومعتقداته بقوله : لا أظن أن قائداً أعلى اليوم يمكنه أن يهب بجيوش ضخمة ، حتى وبوحدات بسيطة حتى وبأفراد يقودهم الى النصر ما لم يكن عنده الايمان .

ويقول مونتهجرى أنه حمل عقيدته العسكرية تلك عندما غادر انجلترا الى مصر وأنه شرع على التو فى تطبيقها ، وقد وجد أن الروح لم تكن عالية

وإن الجيش لا ثقة له في القيادة ، وقد كان عليه - في البداية - أن يسعى للبحث عن مساعده له ، ووجده في جون بوستون ويقول انه بعد أن تسلم القيادة قال لمساعديه ، انه لا يحب الجو ، الذي وجده في مركز قيادة « الجيش الثامن » فالروح لا تكون نشطة في مكان حزين ، كهذا وفيما نحن عليه من الضيق والانزعاج في العيش فلا بد - مونتهجرى - من أن يكون مركز قيادتنا قرب البحر لنشغل بقوة وعنف ثم نستحم ونجدد بذلك قوانا ، .

ويقول مونتهجرى انه ألغى الأمر بعدم استخدام الخيام وانه طلبه استيراد خيام وفرش ، وأوان للأندية ، حتى نؤمن لأنفسنا الرفاهية ، ليكون عملنا منتجا ،

الفصل السادس

أزمة عنيفة بين حكومة الوفد والسراى والسفارة البريطانية تتدخل لحل الأزمة

● أنهينا الفصل السابق ببعض ما ذكره مونتهجرى فى مذكراته ، عند بداية عمله كقائد للجيش الثامن ، ونضيف اليوم أنه صارح رجاله بأساليبه فى العمل وبكرهه للأوراق الادارية والتفاصيل وانه أخبرهم بأنه « عين دى جنجان رئيسا لأركان حرب الجيش الثامن وكل أمر يصدر منه كأنه صادر عنى ويجب تنفيذه فورا ٠٠ وهو - دى جنجان - محل ثقتى بوجه مطلق وأقلده السلطة على مركز القيادة كله » ويقول مونتهجرى أيضا : ان تشرشل قد زار قيادة الجيش الثامن فى ١٩ أغسطس عقب عودته من موسكو وأنه - أى مونتهجرى - عرض عليه خططه لصمد هجوم روميل الى أن يقول :

قضى ونستون تشرشل الليل معى فى مركز قيادتنا على الشاطئ قرب برج العرب وكانت سهرتنا سهرة سرور ومرح فى نادينا وكان دى جنجان قد اتخذ التدابير اللازمة بحيث وفر لرئيس الوزراء خمرا لا بأس بها وزجاجة كونياك معتقة ، وعند ذهابه فى الغد طلبت اليه ان يوقع باسمه على دفترى المخصص للتوقيعات وكنت قد تحدثت عن قيادة الجيش الثامن فى يوم ذكرى معركة بلانهم وكتب تشرشل هذه الأسطر : وددت لو أن يوم تذكار بلانهم ، الموافق اليوم ابتداء القيادة يؤمن لقائد الجيش الثامن ولجنوده المجد والسعد اللذين هم جديرون بهما ٠٠ »

وأقول اننى ما أردت من الاطالة فى هذا الموضوع الا لأننى وجدت فيما قاله وفعله ونستون تشرشل ومونتهجرى والقيادة البريطانية السياسية ، والعسكرية فى هذه الأيام بالذات كان من الدروس الانسانية الرائعة التى يجب أن تستفيد منها البشرية فى وقت المحن »

وقد كانت معارك صحراء مصر الغربية ، ومعركة العلمين بالذات نقطة تحول رائعة فى تاريخ الحرب العالمية الثانية وكان قد بدأ زحف القوات الإيطالية على الأراضى المصرية فى سبتمبر ١٩٤٠ وكانت القوات الإيطالية بقيادة المارشال جرازيانى قد احتلت السلوم ، ثم بقبق وسيدى برانى ، وقد كرا الجيش البريطانى بقيادة الجنرال ويفيل على القوات الإيطالية وانتصر عليها ، وغنم منها عدة آلاف من الأسرى واجتاز الجيش البريطانى الحدود واستولى على حصن كابتزو فى برقة ثم احتلت القوات البريطانية البردية ، وأسرت نحو عشرين ألف جندي إيطالى وحاضرت طبرق سبعة عشر يوما الى أن سقطت ، وبعدها سقطت دونة ثم بنغازى فى فبراير ١٩٤١ وتمت اقالة المارشال جرازيانى وتولى روميل قيادة قوات المحور وبدأت الهجوم فاستردت بنى غازى فى ابريل ١٩٤١ ، ثم كان هجوم بريطانى مضاد آخر للجنرال أوكلنك الذى خلف ويفيل واحتل بنى غازى فى ديسمبر ١٩٤١ ثم حلت بالقوات البريطانية الهزائم وبدأ هجوم قوات المحور فى مايو ١٩٤٢ على الجيش الثامن بقيادة الجنرال ريتشى واستولت قوات المحور على بير حكيم التى كان يدافع عنها الفرنسيون الأحرار أتباع الجنرال دى جول ، وفى ٢١ يونيو ١٩٤٢ سقطت طبرق وأسرت قوات المحور ثلاثين ألف جندي بريطانى ، وكان لسقوط طبرق أثره الخطير فى سير الحرب واستبدل الجنرال ريتشى بالجنرال كلود روميل الى رتبة فيله مارشال ، وفى أواخر يوليو ١٩٤٢ توغلت قوات روميل فى الحدود المصرية وتم اخلاء مرسى مطروح وفوكة والضبعة من القوات البريطانية ، وتأزمت الأمور فى أواخر أغسطس وأوائل سبتمبر ١٩٤٣ وبالنسبة للقوات البريطانية حدث التعديل ، الذى سبق أن أشرنا اليه حيث عين الجنرال مونتجمرى قائدا للجيش الثامن ، والجنرال السير هارولد السكندر قائدا عاما للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط ، خلفا للجنرال أوكلنك ! هذا ما كان يجرى فى رمال الصحراء الغربية أما ما كان يجرى فى القاهرة فلم يكن أكثر من مجرد الصدى .

يقول د . محمد حسين هيكل : بعد ان انتقلت القوات الألمانية من السلوم الى مرسى مطروح وجعلت تظهر ما حولها من كل أثر للقوات البريطانية أو المصرية راح كثير من المصريين والأجانب ، الذين يقيمون بمصر يفكرون فى المصير ، الذى ينتظرهم اذا دخلت القوات الألمانية البلاد ، فمن المصريين من كانوا يتشيعون تشيعا ظاهرا للانجليز وحلفائهم ، ومن كانوا يقدرون أنهم يلاقون حتفهم اذا ظفرت القوات الألمانية بهم ، فأما الأجانب أصحاب الأموال وأما اليهود خاصة فقد كانوا أشد جزعا وأكثر تفكيرا فى المصير المحتوم الذى قدر لهم ، وطن بعض المصريين انهم قد يجلسون فى السودان ملجأ اذا حزب الأكر ، الجند ، بل لقد سافر بعضهم الى أقصى الوجه القبلى رغم تقدم الجو الى قيظ الصيف المحرق ، وفكر الأجانب ، وفكر اليهود فى التخلص من أموالهم بإيداعها

عند أصدقائهم المصريين أو بالنزول عنها بأبخس الأثمان ، وفكر الرسميون من رجال السفارة البريطانية بالقاهرة فيما يجب عليهم عمله ، فأحرقوا أوراقهم الرسمية ، حتى لا يقع الألمان عليها ويفيدوا بما تحويه من أسرار سياسية وعسكرية ، وبدأنا نحن نجتمع في الصباح من كل يوم في نادى محمد على نستمتع الى ما تنقله وكالات الأنباء ، والى ما يترامى إلينا من شتى المصادر .

ويقول د. هيكل انه التقى و د. أحمد ماهر ، واسماعيل صدقي وحسين سرى في نادى محمد على ذات يوم حيث أخبرهم اسماعيل صدقي انه علم بوصفه رئيسا لاحدى شركات البترول أن الانجليز يعتزمون ألهاب النار بأبار البترول الموجودة بمصر ، اذا اضطهرهم الألمان للانسحاب منها ، وان مثل هذا العمل ان تم يصيب الاقتصاد المصرى بكارثة فادحة لا يسهل الى عشرات السنين تعويضها ، واتفق الأربعة على ان يخاطب د. هيكل النحاس باشا فيما قاله اسماعيل صدقي ، وعن طريق د. محمد صلاح الدين ، قابل هيكل النحاس وأقضى اليه بما قاله اسماعيل صدقي وما عرفه من مصادر أخرى ، وان النحاس باشا قال له : كن مطمئنا : أنا متيقظ لهذا كله مدرك ما يصيب مصر ، اذا انسحب الانجليز منها ، أو دخل الألمان اليها ، وقد أصدرت أوامرى وتعليماتى الى محافظ الاسكندرية ليلقى جيوش الألمان باسم الحكومة المصرية لقاء حسنا .

ويقول د. هيكل : انه أراد أن يقف من النحاس باشا على ما اتخذه من اجراءات غير ما أصدره من تعليمات فاذا هو - النحاس - يضمن عليه - هيكل - بها ولا يذكر له شيئا عنها .

« بل انه - هيكل - لا يبدى استعدادا لمحادثة الانجليز حتى يصدهم عن اغراقهم مديرية البحيرة أو احراق أبار البترول ، وشعرت من تحفظه أنه أسف لما ذكره لى ، عما أصدره من تعليمات لمحافظ الاسكندرية مع ذلك حاولت أن أعود الى الحديث معه فيما يجب لدرء الخطر عن مصر ، فذهبت محاولتى عبثا ولم يزد الرجل على أن قال ، انه يدرك واجبه فى هذا الموقف تمام الادراك ، »

ويقول سير مايلز لامبسون فى الثامن من يوليو ١٩٤٢ : « قابلت الملك فاروق فى قصر عابدين وكم كانت دهشتى للتغيير الذى طرأ عليه ، واعتقد ان اقتراب الألمان من أبواب مصر ، قد رفع روحه المعنوية وجعله يدرك معنى ذلك بالنسبة له ، ولنا على أية حال فان مظهره وتصرفاته كانت شيئا مختلفا تماما عما عهدته فيه .

وسألنى فاروق عن طبرق ، وقلت : انها سقطت وقال انه لا يستطيع أن يفهم لماذا سقطت طبرق ، قلت : ان الكثيرين منا أيضا وفى بريطانيا ذاتها لا يعرفون : كيف سقطت طبرق .

وتكلم فاروق بعد ذلك عن المقاومة الرائعة للجيش السوفييتى فى سباسبستبول وكان فاروق معجبا بما فعله الروس هناك ، ولم يقل اعجاب فاروق بما فعلوه رغم أن آخر الأنباء التى أذيعت فى الصباح تقول : ان المدينة سقطت فى أيدي الألمان ، وقال فاروق :

— لا بد ان الثمن كان غاليا للجانبين ، المنتصر ، والمهزوم .

ويقول سير مايلز لامبسون فى مذكراته أيضا : توجهت الى الملك فاروق فى عابدين وسألنى الملك عن الموقف فى الصحراء الغربية ، وأوضحته له أن الأحوال ليست سيئة للغاية وانه فيما يتعلق بى شخصيا فانى مطمئن وواثق من تطور الأمور وقال فاروق ان شعوره هو نفس شعورى تقريبا وانتهزت الفرصة كى ألج عليه فى الانتقال مع حكومته الى الخرطوم فى حالة دخول الألمان مصر وقلت للملك ان انتقاله الى الخرطوم لن يعرضه للاتهام بأنه هرب من مصر ، ولكن الملك فاروق قال لى أن مثل هذا القرار لن يكون شيئا سهلا وانه يجب أن يتشاور مع حكومته أولا وأنه يخشى أن يتهمة المصريون بالخيانة اذا تركهم وهرب الى السودان وحاولت — لامبسون — أن أجعل الأمر سهلا ، وذكرت له واقعة ملك النرويج الذى عاش أيضا فى المنفى أثناء احتلال القوات الألمانية لبلاده وأن أى قرار اتخذ فى غيبة الملك كان يعتبر غير دستورى ولكن فاروق كان يفكر بطريقة أخرى فلقد رد على بأنه معجب بما فعله ملك بلجيكا الذى ظل فى بلده ولم يقبل الصلح فى نفس الوقت مع الألمان ، وحاولت أن أذكر فاروق بما جرى لملك بلجيكا وأن الألمان وضعوه فى السجن واتفقنا على أن نترك الموضوع ، لفرصة أخرى ، وعند خروجى من القاعة فتح أحد الحراس الباب وكان فاروق يضحك بقوة ، وعرفت منه أنني كنت أقف فوق المكان الذى يوجد به جرس سرى مخبأ تحت السجادة وأن فاروق عندما كان يريد انهاء المقابلة مع شخص ما كان يقف فى هذا المكان فتضى لمبة حمراء فى الخارج ويلق جرس معين فيجىء أحد رجال القصر لاصطحاب الزائر الى الخارج ، وبعد ذلك بأسبوع توجهت لزيارة النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء فى مكتبه وكان يرافقنى الجنرال سمات وتحدثنا عن حادث وقع فى ٨ يوليو ١٩٤٢ فقد استقل طياران مصريان إحدى طائرات السلاح الجوى ، المصرى وانطلقا فى رحلة لم يعودا منها ومن الواضح أنهما ذهبا الى خطوط الألمان وقال النحاس باشا أن الحادث ضايقه كثيرا وأنه يتخذ الخطوات اللازمة لمعرفة ما جرى بالضبط ولم أشأ أن أذكر للنحاس باشا أن أمين عثمان باشا قال لى قبل أن أذهب لمقابلة النحاس أن وزير الدفاع المصرى أمر بافراغ القود من جميع الطائرات المصرية حتى تظل على الأرض ، وتحدثت مع النحاس بعد ذلك عن الأمير عباس حليم ، ومن نشاطه المعادى للحلفاء فى مصر وقلت له ان عباس حليم مسئول عن هرب الطيارين المصريين لأن له علاقة قوية مع سلاح الطيران المصرى ، وكان عباس حليم فى ذلك الوقت رئيسا لنادى السيارات المصرى ، وله نشاط سياسى

واتصالات مع نقابات العمال وكان قد حارب في صفوف الألمان أثناء الحرب العالمية الأولى وطلبت من النحاس أن يعتقل عباس حليم واقترح النحاس اعتقاله في منزله ولكن طلبت إبعاده عن العاصمة وانتقلنا - لامبسون - بعد ذلك إلى الحديث عن محمد محمود خليل بك عضو مجلس الشيوخ المصري والدعاية التي كان ينشرها في مصر ضد قوات بريطانيا ولصالحه الألمان وطلبت من النحاس باشا إسكاته ولكن النحاس باشا رفض قائلا لا يساوى شيئا وإنه ليس خطرا كما أتصور » .

ويقول لامبسون إن أزمة وقعت مع فاروق في سنة ١٩٤٢ بسبب إبراهيم عطا الله باشا عندما كانت الحكومة تريد تعيينه رئيسا لأركان حرب القوات المصرية وكان هذا القرار مناسبا لنا ولكن فاروق كان يعارض ذلك وتحدث معي الجنرال الكسندر في الأمر وبلغته أن فاروق لا يراعى قواعد الاطلاق في قصر المنتزه كما أن غواصة تابعة للأعداء شوهدت ليلا قرب قصر المنتزه بالاسكندرية وعندما أبدى الكسندر دهشته قلت له انه سيرى الكثير وعندما أبدى الكسندر دهشته قلت له انه سيرى الكثير عندما يمكث في مصر طويلا » .

ويبدو لي وجود خلاف بين ما جاء في مذكراته سير مايلز لامبسون عن موضوع الفريق ابراهيم عطا الله وما جاء في وثائق وزارة الخارجية البريطانية إذ تقول برقية مرسلة من السفير البريطاني سير مايلز لامبسون إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٤٢ عن هذا الموضوع وعن غير ما يلي :

١ - تحدث إلى النحاس باشا صباح اليوم عن صدام خطير يوشك أن ينشأ بين الحكومة والقصر حول رئيس أركان حرب الجيش المصري ابراهيم عطا الله باشا .

٢ - ذكرني رفعة النحاس باشا بعلامات مختلفة تشير إلى خطر التدمير في الجيش المصري ويجده وزير الدفاع في الوقت الحاضر ، انه من المتعذر عليه أن يستمر في العمل مع رئيس الأركان الذي يعرض كل شيء على الملك فاروق باعتباره من رجال القصر . وقد أدى ذلك إلى عرقلة جميع محاولات الحكومة تطهير الجيش من العناصر السيئة بصفة مستمرة ، ويرغب وزير الدفاع المصري الآن في الاستقالة ما لم يتغير رئيس الأركان وقد استدعى رئيس الوزراء حسنين باشا وطرح هذا الموضوع في حضور وزير الدفاع ولكن حسنين غادر القاهرة منذ ذلك الحين ولم يصل رأي من القصر » .

يقول سير مايلز لامبسون في برقية منه إلى وزارة الخارجية البريطانية أن مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء قد تحدث إليه عن اللقاء القبض على ضابطين ألمانين وعن اللقاء القبض نتيجة لذلك على عدد من الضباط المصريين

سنوات ما قبل الثورة ج ٣ - ٧٨٥

وعلى عزيز على المصرى باشا ، كما أن رئيس الوزراء المصرى قد تحدث أيضا عن هروب اثنين من طيارى الجيش المصرى الى جانب العدو وأنه - رئيس الوزراء - قد تحدث أيضا عن وجود تنظيم سرى يعمل من الضباط المصريين ، كما يقول مايلز لامبسون فى وثيقته تلك التى تحمل رقم ٢٠٤٠ : أشعر منذ وقت طويل أن الصدام سيقع حتما أن أجلا وان عاجلا بين القصر ، وبين الحكومة فمن المستبعد بأن تسمح حكومة وفدية بوجود رئيس للأركان من رجال القصر الى ما لا نهاية مهما كان رئيس الأركان هذا يتسم بالكفاءة فى حله ذاته ، ونحن - لامبسون - ليس لنا أى اعتراض على ابراهيم عطا الله باشا وليس هناك شك فى أن هذه الحكومة كانت مصممة منذ تولت السلطة على اتخاذ الاجراءات التى ترى انها تضمن وجود الجيش الى جانبها فى حالة حدوث متاعب مع القصر خاصة بعد أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ومن المحتمل ان أساليب الحكومة الوفدية لتحقيق هذا الغرض كانت محقة وهى ، عادة كذلك ولكنى أستطيع أن أقدر شعورهم بأن الحكومة ينبغي عليها الاعتماد على الجيش » .

ويضيف سير مايلز لامبسون الى ذلك قوله : على ان رئيس مجلس الوزراء مصطفى النحاس باشا لم يطلب شيئا فى هذا الصباح - ١٨ أغسطس - وبشكل محدد تأييدا من جانبى ولكن من الواضح أنه يسعى لمعرفة رد الفعل عندى ، لذلك ذكرته بالتأكدات التى قدمتها اليه عندما تولى الحكم بناء على تعليماتكم - وزارة الخارجية البريطانية - وقد قلت له ان المسألة كما أرادها هى أن حكومة البلاد ينبغي أن تتاح لها حرية الحكم وان تتحكم فى زمام الأمور » .

ويقول سير مايلز لامبسون أيضا أنه شعر بالطريقة المخلصة التى تصرف بها النحاس باشا أثناء الأحداث الأخيرة وأن بريطانيا ينبغي أن تسانده اذا لم تحل هذه المسألة بطريقة ودية وبين القصر وانه - لامبسون - لا ينبغي أن ندع وزير الدفاع - وهو رجل طيب - يستقيل وسيكون مفيدا ! اذا أدرك وزير الدفاع أن القصر يعرف موقفى » .

ويقترح لامبسون على وزارة الخارجية البريطانية أن تتصرف بطريقة حاسمة على هذا الأساس ، عند الضرورة ٠٠٠ أى اذا دعت الحاجة فقط « ان الوقت - لامبسون - غير مناسب لأن تترك الأمور تسير على هواها أو أن تسمح للقصر بتحدى الحكومة فى مسألة وضع انها تدخل فى الاختصاص المشروع للحكومة وسأتبع موقفا قويا اذا دعت الضرورة ، وفى ٢٥ أغسطس ١٩٤٢ يقول لامبسون فى برقية له الى وزارة الخارجية أن رئيس الوزراء لم يتحدث معه فى مسألة رئيس أركان حزب الجيش المصرى ابراهيم عطا الله باشا ، بعدما تحدث فى ١٨ أغسطس ١٩٤٢ وينقل السفير البريطانى عن رئيس البعثة العسكرية فى مصر الجنرال نابيه كليفرنج أن النحاس باشا أكد أنه

لن يسمح لوزير الدفاع بالاستقالة وأنه - أى النحاس - يحاول مقابلة الملك. للتحديث معه فى هذا الموضوع والملك يتهرب منه حتى ان حسنين باشا يقول. انه لا يعرف أين يوجد الملك .

ويقول رئيس البعثة البريطانية ، نقلا عن حمدى سيف النصر باشا :
أن فى الجيش عجزا واضحا عن تحقيق الانضباط وإن هناك تواطؤا مع ما يسمى « بالتنظيم السرى للضباط و » و يابى الجنرال نابيه كليفرنج الا أن يؤكد فى أقواله لسفير دولته ، أنه يرى أن موقف وزير الدفاع سليم ، اذا لاحظنا أن الجيش فى مصر من الناحية الدستورية غيره بالنسبة لبريطانيا ويؤكد أيضا الجنرال نابيه كليفرنج ، ما قاله وزير الدفاع من عدم وجود انضباط فى الجيش المصرى ويسوق مثلا على عدم الانضباط هذا بقوله : أحد الضباط اتهم بسرقة مخازن الحكومة البريطانية ، ثبت أنه لم يقدم الى المحاكمة على الإطلاق ، اكتفوا بنقله فقط من قيادة وحدته الى عمل أكثر ربحا فى مقر قيادة الجيش ثم يقول رئيس البعثة العسكرية للسير مايلز لامبسون الذى يبلغ كلامه هذا الى وزارة الخارجية البريطانية أنه - نابيه كليفرنج - يقدر تماما موقف رئيس الوزراء وموقف وزير الدفاع الذى لا يمكن أبدا أن يتعاون مع رئيس لأركان الحرب غير مخلص له كما يقول أيضا أن حالة القلق الراهنة قد سببت عدم استقرار فى الجيش وأن الجيش ورئيس الأركان يريدان حلا سريعا للموقف مهما كان الحل ، أما سير مايلز لامبسون فيقول لوزارة خارجيته. وقد رأى فرصة مواتية للنيل من القصر : يبدو أن الوقت قد حان للتدخل لدى القصر ، ولكن يجب على قبل اتخاذ أية خطوة فى هذا الموضوع استشارة النحاس باشا ولا تأكد منه أن تدخلنا سيكون لصالحه ومناسبا له ، ويقول لامبسون : اننى أعتبرها مسألة هامة جدا ولا يفقد النحاس باشا هذه المعركة مع القصر !

ويبدو جليا من هاتين الوثيقتين البريطانيتين أن السفارة البريطانية كانت تقف الى جانب الحكومة الوفدية بدون تحفظ وأن الحكومة الوفدية كانت تلجأ الى السفارة البريطانية ليكتب لها - الحكومة الوفدية - النصر على السراى وربما كان ذلك من الأمور التى أضعفت الى حد كبير حكومة الوفد اذ جعلتها تعتمد على السفارة البريطانية وتسرف فى هذا الاعتماد ولا تقيم للقصر أو للمعارضة أى وزن . كل هذا يجرى وقوات المارشال روميل تقترب من الاسكندرية .

الفصل السابع

حكومة النحاس تتأهب لاستقبال المارشال روميل ، قبل أن يصل الى الاسكندرية

ركزنا على العلاقات الوثيقة التي كانت قائمة بين السفارة البريطانية من جهة وحكومة الوفد من جهة أخرى ، كما ركزنا على العلاقات المتردية من ناحية أخرى . وفى هذا الفصل تستكمل ما بدأناه فى الفصل السابق ونركز بعد ذلك على موقف حكومة الوفد من روميل ، الذى كانت قواته على مقربة من الاسكندرية :

يقول مارسيل كولومب فى كتابه عن تطور مصر « ١٩٢٤ - ١٩٥٠ » ظل النحاس باشا فى الواقع لعدة أشهر واستنادا الى دعم بريطانيا العظمى له يستخف بخصومة السراى له . كما كان يقابل الاستجابات المقدمة اليه فى مجلس النواب والشيوخ بلا مبالاة وكان باستطاعته أن يقبل أو يرفض مناقشة أى منها حسبما يشاء له : كان النحاس باشا بسبب تمرسه بمناورات الحياة السياسية ولطول خبرته وبسبب وجود الرقابة فى خدمته والثقة أيضا فى قدرته على الحصول على أغلبية الناخبين ، رجلا يصعب النيل منه . وبرغم ذلك يحاول بجهد جهيد عن طريق خطبه العنيفة التى كان يلقيها ضد الاعتداء على البلاد والاعتداء على الدستور ، وعن طريق رحلاته العديدة احتواء الرصيد المتنامى لصالح خصومه ، لكنه لم ينجح فى حصر نطاق المعارضة الصامتة له وربما كان سيقدر له أن ينجح فى ذلك ذات يوم لو لم تكن قد تدعمت صفوف خصومه بمدد جديد فقد سبق أن انضم اليهم مكرم عبيد باشا ، الذى كان أقصى عن الوزارة فى ٢٦ مايو ١٩٤٢ حيث كان يشغل منصب وزير المالية . وعن الأوضاع العسكرية فى مصر وعن معارك الصحراء الغربية يقول مارسيل كولومب : « فى ليبيا كانت المعارك تدور بشراسة وفى ٢٧ فبراير ١٩٤٢ كانت قوات روميل تواصل زحفها الى الأمام وفى ١١ يوليو تخلت قوات فرنسا الحرة بقيادة الجنرال كوينج عن ير حكيم وفى ٢١ يونيو سقطت طبرق ووقع

٢٥ ألفا من الرجال أسرى في يد العدو ، وفي ٢٥ يونيو تم اجتياز الحدود المصرية واحتلال السلوم وفي اليوم التالي دخلت قوات المحور المدرعة سيدي برانى وفي صباح ٢٩ يونيو سقط معسكر مرسى مطروح الحصين وفي أول يوليو حوصرت العلمين وأصبحت القوات الإيطالية تبعد عن الاسكندرية بما لا يزيد على مائة كيلو متر ، وبعد ذلك بثلاثة أيام أعلنت ألمانيا الهتلرية وإيطاليا الفاشية التزامهما المشهور باحترام وتأكيد وضمان استقلال مصر وسيادتها بل ان الدولتين « ألمانيا وإيطاليا » أكدتا من جديد ان قواتهما لن تدخل مصر ، كبلد معاد وانما ستدخلها بهدف طرد الانجليز من الأراضي المصرية وحتى تواصل الدولتان ضد بريطانيا العمليات العسكرية التي تهدف الى تحرير الشرق الأوسط من السيطرة البريطانية وبالإضافة الى ذلك كله بلغ مصر تأكيد من دولتي المحور بأنها بعد أن تتحرر من قيودها ستتبوا أمكانها بين الدول المستقلة ذات السيادة » .

وشجعت هذه السياسة الماهرة كل خصوم بريطانيا العظمى على معاودة دعايتهم لصالح قوات المحور في الوقت الذي نجحت فيه بعض العناصر الألمانية في التسلل الى ضواحي الاسكندرية لقد كان الوقت عصيبا ، وفي القاهرة هجم الناس بالطواير على نوافذ البنوك وجرت حركة سحب جماعية للأرصدة ودب الفرع في قلوب الأجانب وفكر الكثيرون في الهرب الى فلسطين ووضعت السلطات البريطانية تحت تصرفهم قطارا خاصا ، وقد كتب أحد شهود العيان يقول : كانت أعمدة الدخان تشاهد وهي تملو في سماء المدينة وأخذت البعثات الأجنبية تحرق وثائقها في حدائق مبانيها ، وملأت قوافل سيارات الطرق الصحراوية وبدأت هجمة جماعية وغادر الناس من كل الجنسيات مصر بالمتات وذهبوا يلوذون بفلسطين وسوريا ولبنان بل وبجنوبي افريقيا .

وفي هذه الظروف المحزنة أبدى رئيس الوزراء مصطفى النحاس الكبير من ضروب الهمة والنشاط وراح يوجه المرة تلو المرة الشكر العميق الى حكومة لندن ، وكان قد أعفى في ٢٢ فبراير ١٩٤٢ رئيس الجيش المربط عبد الرحمن عزام من جميع مناصبه كما كان قد اعتقل على ماهر في ٨ ابريل وزيدت اجراءات الأمن في كل أنحاء مصر ، وأدان النحاس الطابور الخامس الذي يبذر القلق في النفوس ، وكانت الحملة ضد المهيجين والجواسيس مصحوبة بالعنف كما صدرت أحكام ضد مروجي الشائعات الكاذبة بعقوبات تتراوح بين السجن ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة ، كما أغلق نادى السيارات الملكي بالقاهرة الذي أشيع عنه بالحق أو بالباطل أنه مقر لغير المتعاطفين مع الحلفاء واعتقل عباس حلیم ومحمد طاهر رئيس اتحاد الرياضة المصري وكلف الجيش بالتعاون مع البوليس بحفظ النظام والهدوء في الشوارع وألقي القبض على كثيرين ممن حامت حولهم الشكوك ونشطت المحاكم العسكرية وهكذا انحازت مصر للمرة الأولى وبشكل ظاهر واضح وتحت قيادة النحاس باشا الى جانب الحلفاء ودون

أن تشترك في الحرب اشتراكا مباشرا واستطاعت بريطانيا أن تعد لهجومها المضاد وإن كان الأمر قد تأجل الى أكتوبر ١٩٤٢ •

وقد طرحت تساؤلات كثيرة حول الموقف السرى لحكومة الوفد من الحلفاء ، ومن دولتي المحور أكانت حكومة النحاس باشا صادقة فيما كان رئيسها يؤكد من أنها مع الديمقراطية الى النهاية أم انها كانت فى طريقها الى تقبل الوضع الجديد الخاص بدخول قوات المحور مصر : كان موقف الملك فاروق واضحا بدون شك أنه لا يريد الانتقال الى السودان ، أو الى جنوب افريقية كما تريد الحكومة البريطانية • بل أنه كان يفكر فى الهرب فيما لو أجبر على الانتقال مع حكومته الى خارج مصر والعودة الى مصر من جديد ، ولم يكن هناك أبدا أية مشكلة بالنسبة للزعماء المتعاطفين مع المحور والمعادين للسياسة البريطانية فهؤلاء سوف يرحبون بالقادم الجديد ، علامة الاستفهام الوحيدة والهامة والخطيرة ، كانت حول موقف وزارة النحاس باشا •

وأقولها للأمانة التاريخية اننى حاولت أن أجلو هذه الحقيقة أكثر من مرة فأتصلت - منذ سنوات عديدة - ببعض القيادات الوفدية حتى قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وقبل حل الوفد مع بقية الأحزاب المصرية فى أوائل عام ١٩٥٣ ولكننى لم أستطع التعرف على الحقيقة ولعل بعض الوفديين الذين كانوا فى حكومة النحاس باشا فى ذلك الوقت أو كانوا على صلة وثيقة بها يوضحون هذه النقطة الجوهرية : موقف حكومة الوفد من المحور قبل معركة العلمين •

وقد كان الأستاذ محمد التابعى - رحمه الله - واضحا وإلى أبعد حدود الوضوح عندما تناول هذه الفترة فى كتابه عن السياسة والساسة وفى مذكراته وأستمع القارئ فى أن أنقل اليه وجهة نظر الأستاذ التابعى فى هذه القضية : « كان سياسة بريطانيا وقوادها ورجال سفارتها فى مصر يشعرون أن شعب مصر يكرههم وإن عواطفه كلها مع ألمانيا وهتلر ، وكانت عيون السفارة البريطانية ورجال أقلام المخابرات البريطانية يقدمون تقارير منها أن رواد المقاهى فى الأحياء الشعبية فى القاهرة والاسكندرية ومدن القطر يجتمعون كل مساء حول أجهزة الراديو وينصتون للاذاعات العربية من محطات المحور ، وخصوصا محطة برلين ، وتناقلت الألسن يومئذ نكتة أو عبارة مشهودة قالها المرحوم أحمد زيور باشا عندهما سئل عن رأيه فى الحالة فقد قال : حالة ايه يا مونشير : شعب مصر المانى وملك مصر ايطالى وحكومته انجليزية » • أى أن عواطف الشعب مع الألمان والملك فاروق ضالع مع الايطاليين بحكم نشأة أبيه والصداقة الموروثة والحاشية الايطالية التى تحوطه ، بينما الحكومة مع الانجليز •

وقد كان هناك نشاط محورى كما وصفه البريطانيون يقوم به نفر من كبار المصريين فى مصر وفى خارج مصر وكانت هناك اتصالات سرية تجرى بين

السلطات المصرية العليا - فاروق ورجاله - وبين السلطات العليا في برلين - وكان من بين الذين يقومون بهذه الوساطة ويسهلون هذه الاتصالات وزير تركيا المفوض في مصر شوقي الهان والأنسة بدروز الملحقة المفوضية الاسبانية في القاهرة ومسيو بونزى وزير حكومة فيشى المفوض في مصر وقد قيل أنه كانت في مصر خطة مرسومة لاجداث انقلاب في مصر عندما سدد روميل هجومه على مصر وقد كان البريطانيون يخشون أن يقع في مصر ما سبق أن وقع في العراق، وأن يفاجأوا في ساعة الخطر وهجوم روميل بوقوع انقلاب في مصر يتولى على أثره الحكم أحد الساسة اللوالبين للمحور .

وقد قال الأستاذ التابى : « أنه في صبيحة يوم ٢٧ يونيو ١٩٤٢ وكانت الشائعات المزعجة تملأ البلدة زار أحمد حسنين باشا في بيته وكان من بين ماقاله له ، أنه - التابى - سأل هذا الصباح - ٢٧ يونيو ١٩٤٢ - الأستاذ صبرى أبو علم وزير العدل ، عما اذا كان النحاس باشا قد بلغ الملك بتطورات الموقف في الصحراء الغربية وعما اذا كان أعطاه صورة صحيحة عن الحالة أم تركه - ترك الملك - يستقى الأخبار من الخارج ، وكما حدث يوم اغلاق الحدود ؟ وان الأستاذ التابى سأل أيضا صبرى أبو علم باشا عما اذا كان النحاس باشا بلغ الملك بتفاصيل الاجتماع الذى تم بينه وبين السفير البريطانى والجنرال ستون وان صبرى أبو علم قال له - للتابى - ان النحاس باشا قد أدى واجبه في هذه المرة وأنه - أى النحاس - بلغ حسنين باشا بكل شيء .

وكانت المفاجأة أن أحمد حسنين باشا نفى أن رئيس الوزراء قد اتصل بالملك أو به بل أنه عندما سأل الملك أحمد حسنين عما اذا كان رئيس الوزراء قد اتصل به لابلاغه الأخبار اختلق أحمد حسنين الأعذار لرئيس الوزراء ، وقال أنه لا يزال يجمع الأخبار والتفاصيل وكل ما يمكنه جمعه لكى يعطينا صورة كاملة عن الموقف ، وقد صدر بيان رسمى نشرته الصحف عن اجتماع النحاس ولامبسون ومبتون قبل أن يعرف الملك أى شيء عن هذا الاجتماع .

وقد أخرج أحمد حسنين باشا بسبب ذلك كله واتصل بأمين عثمان باشا ليبسط له وجهة نظره في مثل هذه الموضوعات . وقد اتصل النحاس باشا بعد ما اتصل أحمد حسنين بأمين عثمان باشا وتكلم معه - مع حسنين - كلاما عاما وقال له - لحسنيين - أنه سيلقى بيانا في البرلمان وماله عما اذا كان يريد أن يرسل اليه صورة من هذا البيان وان حسنين رحب بذلك ، فبعث اليه النحاس بنسخة من البيان الذى سيلقيه رئيس الوزراء في مجلس الشيوخ والنواب .

وقد عقب أحمد حسنين على البيان الذى ألفاه النحاس باشا عن البرلمان بقوله أنه فيما عدا نقطتين أو ثلاث وردت فيه يبدو وكأنها البيان قد كتب في السفارة البريطانية واستغرب حسنين باشا أن يقول النحاس باشا في بيانه

ان الحالة مطمئنة بينما الانجليز أنفسهم يسمون ما حدث بأنه كارثة ، ويصفون الحالة بأنها خطيرة ، بل ان جرائده اليوم تقول نقلا عن جرائد لندن أن الزحف الألماني لو وقف يكون نعمة من الله ، ويلتقي النحاس باشا بحسين بناء على اقتراح من أمين عثمان باشا غير أن النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكري لا يقول لرئيس الديوان الملكي الا أن الحالة مطمئنة وان الانجليز سوف يدافعون عن مصر الى آخر مدى ، ويؤكد أحمد حسين ان النحاس باشا قد أصبح آلة في أيدي الانجليز لانه يعرف أنه لو كان الأمر بيد البلد لما بقي في رئاسة مجلس الوزراء خمس دقائق وقد كان مما قاله حسين باشا أيضا أن طيارا انجليزيا زاره في داره وورطه حسين في الحديث عن الحرب في الصحراء الغربية وان هذا الطيار قال ان هناك أمرا مريبا في استسلام حصن طبرق الحصين وان هذا الشيء المريب هو ان الجيش الانجليزي رفض أن يقاوم وسلم للألمان بدون قتال ؟

ويعقب أحمد حسين قائلا : بقي دى بلد ٠٠ البلد تهتز من أجل الخلاف بين النحاس ومكرم ٠٠ لا حديث للناس في مصر الا عن الخلاف بين النحاس ومكرم بينما الألمان على أبواب مصر والبلد كلها مهددة بالخراب اذا قرر الانجليز المقاومة في دلتا النيل وريف مصر .

ويروى حسين باشا أن النحاس باشا قابله في اليوم التالى لسقوط طبرق في أيدي الألمان وكان حسين ينتظر منه أن يحدثه عن هذه الكارثة التى حلت بالانجليز وجعلت الطريق مفتوحا الى الاسكندرية أمام الألمان فاذا بالنحاس باشا لا يتحدث عن سقوط طبرق ، ولا عن الخطر الذى يقترب من الاسكندرية وانما تحدث عن براءات رتبة الباشوية للوزراء ولماذا لم يرسلها حسين باشا الى رئاسة مجلس الوزراء فلما قال له - للنحاس - لقد أرسلتها اليكم ، استدعى محمد صلاح الدين ليتأكد منه فلما عرف النحاس باشا ان البراءات وصلت اليه وانها بين يديه - يدي النحاس - ضحك النحاس وقال : شوف ازاى أنا مش عارف : البراءات عندي وأنا مش عارف وكنت كلمت الليلة الملك عنها حتى و « نكت » معاه وقلت له : أيوه خلوها عندكم علشان أضحك على الوزراء وأغيظهم وأقول لهم البراءات مش جاية وانتم مش باشوات !

وقد ذكر حسين أنه وجد نفسه محرجا للغاية وخشى أن يتهم أنه من عملاء المحور ، اذا ذهب الى السفير البريطاني طالبا ضمانات على عدم جر الحرب الى القاهرة ودلتا النيل وطلب منه تفسيرات لعبارة المقاومة الى آخر مدى وكذلك اذا أشار على الملك بدعوة زعماء البلد لاستشارتهم في الموقف ٠٠٠ خشى حسين أن يقول الانجليز ان فاروق يستعد لتأليف وزارة موالية للمحور وقد روى حسين أيضا أنه اتصل ببعض زعماء الأحزاب ليجس نبضهم وأنه تحدث معهم عن خطورة الموقف وعن ضرورة الحصول على ضمانات بعدم تعريض البلد للخراب ولكن لا واحدا من الزعماء ولا النحاس باشا قبل أن يخطو خطوة في

هذا الطريق ليقابل السفير البريطاني ويحدثه في الموضوع لانهم جميعا يخافون من غضب الانجليز وشكوكهم كما أنهم يخشون في نفس الوقت غضب الألمان وانتقامهم ويخرج أحمد حسنين باشا من ذلك كله بأن البلد مافيش فيها راجل واحد .

وكان حسنين باشا قد خشى - كما خشى بعض الزعماء - انه عندما يضطر الانجليز الى الانسحاب من مصر يأخذون معهم الملك . وقد تأكد ان الانجليز ينوون تدمير خزان أسوان وقناطر محمد علي لكي يفرقوا أراضي الدلتا ويجعلوها بحرا من الطين تغوص فيه دبابات الألمان .

ويكمل الأستاذ محمد التابعي الصورة فيقول : « ان رجال السفارتين البريطانية والأمريكية والقيادة البريطانية في مصر ، قد حرقوا أوراقهم السرية استعدادا لمغادرة مصر كما أن بعض المالىين والأدباء والصحفيين ممن كانوا يحملون على هتلر والنازية ، وكانت لهم علاقات بمجهود بريطانيا الحربى قد سافروا الى أسوان ، ومنها الى الخرطوم وان الأستاذ محمود أبو الفتح قد روى للأستاذ التابعي أنه حول مالىته الى جنوب افريقيا ، و . . و . . ومما يبعث على الضحك والسخرية ما رواه الأستاذ توفيق دوس باشا ، وكان رئيسا لمجلس ادارة شركة الفنادق المصرية أن أحد المسئولين في السفارة البريطانية قد اتصل به طالبا منه اعداد فندق ونتر بالاس بالأقصر في ظرف ٢٤ ساعة فلما اعترض دوس باشا على قصر المدة الممنوحة له لانه بحاجة الى استئعاء عشرات الخدم والسفرجية والطهاة لتنظيف الفندق واعداه قال له المتحدث البريطانى : لا ضرورة لشيء من ذلك لان البنات سوف يقمن بكل شيء والمهم هو فتح الفندق فورا اذ أن قطارا خاصا سوف يغادر القاهرة مساء اليوم حاملا خمسمائة من فتيات « الانسا » والمجندات البريطانيات الى الأقصر ، ومنها اذا لزم الأمر الى الخرطوم . وكانت لدى بريطانيا فرقة مخصصة للترفيه عن الجنود البريطانيين تسمى فتيات « الانسا » كانت تقيم للجنود البريطانيين في مختلف المعسكرات حفلات من الغناء والتمثيل والموسيقى و . . و . . ويقول المتحدث البريطانى ضاحكا وهو يخاطب توفيق دوس باشا : ولعلك توافق على أنه من غير المرغوب أن نترك وراءنا في القاهرة كل هذه المتعة وأسباب السرور غنيمة للجنود الألمان » .

والقصة التى رواها الأستاذ التابعي والتي أرجو ممن لديه أية بيانات عن موضوعها أن يوافيني بها احقاقا للحق تتلخص في أن قائد منطقة القاهرة العسكرية أرسل خطابا الى وزير الدفاع في القاهرة يسأله عما يجب عمله في حالة دخول الألمان الاسكندرية ويوصى حمدي سيف النصر باشا بعدم الرد على قائد منطقة القاهرة العسكرية فلما أعاد القائد السؤال - في خطاب سرى - على وزير الدفاع أمر الوزير بنقله الى مكان آخر اذ كانت الحكومة المصرية لم تحدد بعد موقفها من ذلك الموضوع ، الى أن اجتمع مجلس الوزراء برئاسة

النحاس باشا لمناقشة الموقف وتقدير الاحتمالات ثم قرر مجلس الوزراء أن يرسل النحاس باشا باسمه خطابا الى روميل يتولى الأستاذ نجيب الهلالي كتابته صيغته ، ويقول الأستاذ التابعى أن الأستاذ الهلالي قد كتب الخطاب ولعله موجود اليوم فى سجلات رئاسة مجلس الوزراء وانه - أى التابعى - استقى خلاصة الخطاب من مصادر موثوق بها والخطاب يؤكد على أن مصر دولة غير محاربة وان جميع الاجراءات العسكرية التى اتخذتها السلطات العسكرية البريطانية فى مصر قد تمت كرها وعلى غير رغبة من الحكومة المصرية وان مصر حكومة وشعبا تحب السلام وتتمسك به وان مصر اتخذت الآن جميع الاجراءات لحفظ الأمن والحيلولة دون وقوع أية اضطرابات ، .

ولم يبحث مجلس الوزراء كيفية توصيل الخطاب الى روميل . كل ما قرره أن يتولى عثمان باشا الاتصال بعبد الخالق حسونة باشا محافظ الاسكندرية للتفاهم معه حول تقديم الخطاب الى روميل ، ودارت مناقشات تبعت على الضحك بين عثمان محرم وبين عبد الخالق حسونة الذى أكد لعثمان محرم - أكبر الوزراء سنا ، وأقنمهم عهدا بالمنصب الوزارة - أنه لا يعرف كيف يتصل بروميل وأنه اذا أراد الاتصال به خارج الاسكندرية ، فلا بد من الحصول على اذن من القيادة البريطانية و . . و . . أنهى عثمان محرم باشا المحادثة الغريبة العجيبة بقوله : الخطاب جاى لك مع مخصوص ، احتفظ به لما يدخل روميل الاسكندرية روح قابله واعطيه له . . ، .

ومرة أخرى ألح على من لديه معلومات حول هذا الموضوع ألا يضمن بها لانها بمثابة شهادة « ولا تكتبوا الشهادة ومن يكتسبها فانه آثم قلبه ، .

وللأمانة التاريخية ونقلنا عن الوثائق الأمريكية التى نشرها الزميل الأستاذ محسن محمد أن السفير البريطانى قد قابل الملك فاروق وناقش معه - فى ٢ يونيو - احتمال انسحاب الحكومة المصرية وأن هناك خلافا قد سبب بين الملك والسفير البريطانى : الملك يقول أنه قد وضع مسألة نقل الحكومة المصرية فى أيدي الحكومة المصرية ذاتها ، وان كان قد ذكر للسفير البريطانى بعض السوابق التى تبرر بقاء حكومته فى القاهرة مؤكدا أنه - الملك - سيظل وفيا لالتزاماته حتى فى حالة الاحتلال بينما السفير البريطانى يرى أنه فى حالة بقاء الحكومة المصرية فى القاهرة فإن الصدو يمكن أن يصبح فى موقف يستطيع منه ممارسة الضغط وسيضفى هذا غطاء من الشرعية على أية اجراءات تفرضها قوات المحور وفى ٢ يوليو ١٩٤٢ يكتب كيرك وزير الولايات المتحدة المفوض فى مصر ، الى حكومته قائلا ، ان الحكومة المصرية فكرت فى الرحيل عن مصر ، وأن السفير البريطانى اقترح الرحيل الى الخرطوم ، وحتى الليلة الماضية - أول يوليو ١٩٤٢ - لم تكن الحكومة المصرية قد اتخذت أى قرار على الرغم من أن هناك دلائل تشير الى أنها ستبقى .

الفصل الأخير

الرأى والرأى الآخر

تعليقات وتعقيبات وأسرار • ووثائق

تذاع للمرة الأولى

عندما بدأت أكتب فى « المصور » عن سنوات ما قبل الثورة لم أكتفى بما لدى من أوراق ووثائق قد لا تكون متوافرة لدى غيرى ولم أكتفى بما سمعته من الزعماء والسياسيين القدامى وأنصارهم وأبنائهم وأحفادهم الذين كنت أسمى اليهم باستمرار فى أى مكان يقيمون به وإنما فتحت الباب على مصراعيه لكل القدامى من السياسيين الذين لديهم معلومات لم تنشر من قبل كتبنا فتحت الباب أمام القراء كل القراء ، ليوافوئى بتعليقاتهم وتعقيباتهم حول كل ما أنشره على أن أنشر - وبالنص - كل ما يرسلونه حتى ولو كان به نقد عنيف موجه الى شخصى ، ولقد بررت بوعدى فلم أمتنع نشر ، أى رأى ، ولم أحجب أى تعليق حتى لقد صبح ما قبل من انها المرة الأولى التى يكتب فيها الشعب تاريخه بنفسه وفيما يلى بعض التعقيبات والتعليقات التى وردت حول ما نشر من فصول هذا الجزء (الجزء الثالث) من الكتاب • وفيما يلى أيضا بعض أسرار ووثائق بعث بها أخوة كرام تتعلق بالأحداث التى وردت فى الأجزاء الثلاثة الأولى من كتاب سنوات ما قبل الثورة :

مدحت عاصم - موسيقارنا العظيم

يتحدث عن ذكرياته فى سنوات ما قبل الثورة

●● عزيزى الصديق الكريم والأستاذ الكبير المؤرخ المصرى صبرى أبو المجد •

أكرمنى قلمكم الحر الصادق بذكر اسمى خلال فقرة فى تسجيلكم العظيم لتاريخ مصر حول القبض على والافراج عنى فى أوائل الأربعينات ••• والحقيقة

انى ما أردت من قبل أن أشير الى ما ساهمت به من جهد متواضع جدا فى الحركة الوطنية الثورية انتى قام بها مخلصون أحرار آمنوا بربهم وبلدهم مكافحين فى سبيل الحرية والاستقلال وسرت معهم فى ركبهم مؤمنا برسالتهم أعمل فى الخفاء .

متواريا عن الأنظار ما وسعنى هذا يقينا منى بأن ما بذلته شىء لا يذكر ولا يستحق الاعلان عنه ..

وهذا بعض قصة محاكمتى :

ذات صباح فوجئت بزيارة بعض شباب الجامعة الوطنيين ومنهم عبد الوهاب حسنى وجلسنا نتحدث عن مصر وشعبها وما كنا نعانى فى هذه الفترة من ذل الاستعمار وظلم الحكومات وطفيان القصر واستبداده وعن الفساد الذى استشرى ، وأننا وصلنا الى حد لا يمكن السكوت عليه أو الرضا به وأن واجب كل مواطن مصرى حر أن يجاهد فى سبيل وطنه وأن الفن لابد وأن يقوم بدوره وأن يرفع علم النضال الوطنى .. وكلام كثير قليل فى هذا الشأن ومناقشات حول ما يجب علينا أن نقوم به وأن نحققه ..

وعندما كانت أبواب السجن تغلق على ، كنت سعيدا لأن عبد الوهاب حسنى كان حرا طليقا .. وقضيت عاما أو بعض عام حتى تشككت « محكمة عسكرية عليا » خصيصا لمحاكمتى وأصدرت حكمها مخففا بالسجن عاما مع وقف التنفيذ .. كان الضابطان « العظيمان » عضوا اليمين واليسار من أصدقائى الحميمين .. ا وكان أول عمل فعلته بعد خروجى من السجن هو زيارة عبد الوهاب حسنى فى منزله وهناك علمت - وبالدeshتى - أنه فى المعتقل وأن البوليس السياسى قد ألقى القبض عليه فور توديعى أمام باب السجن ... أما انا فلم أمكث خارج السجن إلا أياما معدودات وأعادوا القبض على ثانية لأن الحاكم العسكرى « دولة حسين باشا سرى » رئيس الوزراء رفض التصديق على الحكم وأمر بإعادة محاكمتى والى السجن عدت مرة أخرى وبقيت حتى جاءت وزارة النحاس باشا وكان ابن عمى على زكى العرابى باشا عضوا فيها وأفرجوا عنى وعندها التقيت بعبد الوهاب حسنى وصارت بيننا أواصر صداقة وصلة وثيقة ونحن ننعيم بالحرية حتى أمر النحاس باشا بالقبض علينا وعلى أحمد حسين ولكنى هذه المرة هربت من القبض وبقيت مختفيا عن أعين البوليس السياسى والمخابرات البريطانية بينما نجحوا فى القبض على عبد الوهاب حسنى وأحمد حسين رئيس مصر الفتاة . أما كيف نجحت فى تهريب أحمد حسين فلهذا قصة أخرى ..

محدث عاصم

فى هذه الأثناء لمحت من الشرفة سيارة بوليس « بوكس » تحوم حول
المدار فأيقنت على الفور أن أمرى الذى كنت أحرص على إخفائه قد انكشف
وقلت للأصدقاء المجتمعين ان عليهم أن ينصرفوا فوراً فسوف يحضر البوليس
للقبض على فلهشوا اذ لم يكونوا على علم بما كنت أقوم به من طبع منشورات
تدعو الى الثورة بامضاء « المصريين الاحرار » وكنت أبعثها بالبريد الى مختلف
الشخصيات من مثقفين وسياسيين وضباط وأوزع بعضاً منها بنفسى وكنت
أقوم بكتابتها وطبعها فى « بدروم » الفيللا التى أقطنها فى حى العباسية ولا يعلم
بأمرهم أحد من الناس . وعرفت أن أمرى قد انكشف لما رأيت سيارة البوليس
« البوكس » تحوم حول المدار ثم تتبعها أخرى وأخرى ولهذا طلبت من الحاضرين
الانصراف حتى لا يؤخذوا بما هم منه أبرياء فانصرفوا جميعاً الا عبد الوهاب
حسنى فقله أبى أن يتركنى الاقلى البوليس بمفردى . .

وحضر رجال البوليس وعلى رأسهم « إبراهيم امام » رئيس البوليس
السياسى وأحاطوا بالمدار من كل الجهات حتى أن الذين كانوا عندى وانصرفوا
قبضوا عليهم فى الطرقات المؤدية لمنزلى . . ولما وجه إبراهيم امام عبد الوهاب
حسنى أمامه قال له أهلاً وقال عبد الوهاب أهلاً وسهلاً . .

كان عبد الوهاب حسنى معروفاً بثورته بين طلبة كلية الحقوق وأنه يتزعم
كل التجمعات الوطنية والاضرابات . . وتأكد إبراهيم امام أنه مشترك معى فيما
كنت أقوم به والحقيقة أن عبد الوهاب حسنى لم يكن مشتركاً ولم يكن لديه
أى علم بما كنت أقوم به فى خفية عن الجميع . .

وقد أثبت هذا فى محاضر البوليس وقتله فى تحقيق النيابة ولهذا صدر
الأمر بالقبض على والافراج عن عبد الوهاب حسنى وصحبه . .

ومن الطريف أن أذكر أنه خلال التحقيق تقدم منى متستراً شاب قال أن
اسمه « عبد العزيز الشوربجى » - أصبح نقيباً للمحامين يوماً ما - وقال لى
أنه قد أعد جواز سفر باسمى وأن هناك سيارة تنتظرنى « وأنهم » سوف
يهربوننى الى خارج الحدود حتى لا أحاكم بتهمة الدعوة الى الثورة وعقوبتها
الاعلام ! ولكنى اعتذرت له بأنى لا أقبل الهرب وأنى على استعداد لمواجهة كل
الاحتمالات وأنا واثق أن ما فعلته هو واجب كل -مصرى مؤمن ببلده . . ثم
أوصلونى الى سجن الاستئناف وقال لى عبد الوهاب حسنى وهو يودعنى :
أنه خبير بالسجون وأنه سيعمل على الاتصال بالمائم بى وتبادلنا .

قبلات الوداع وانصرف هو مفرجاً عنه بحكم النيابة وأنا مسجون تحت
التحقيق .

د • محمد بلال :

لم ينشئ الوفد القمصان الزرقاء وانما نشأت تلقائيا

● الأخ الأستاذ الكبير / صبرى أبو المجد تحية طيبة وبعد :

أتابع كما يفعل الباقون من جيلنا ما تكتبون عن سنوات ما قبل الثورة الذى تنشره المصور تباعا .. ولا شك أن سرد كثير من أحداثها يلقي صدى عميقا فى نفوسنا كما أن البعض مما يرد ذكره ونراه مخالفا للواقع الذى عايشناه يدعو الى بعض التساؤل والتعقيب • وما دام الأمر يتصل بالتسجيل التاريخي الذى لا يخص فردا أو جانباً بقدر ما يخص تاريخ مصر وتاريخ الحركة الوطنية فإن من حق كل منا أن يبادر بالملاحظة أو التعقيب .. ولا أشك أنكم وفد اخذتم على عاتقكم التسجيل التاريخي لتلك الفترة من الجهاد الوطنى • أن مثل هذه الملاحظات سوف تلقى اهتماما من جانبكم .. ويهمنى أول الأمر أن أشير الى فقرة هامة وبارزة فى حديثكم عن الصراع بين الملك والوفد من انكم اعتمدتم فى دراستكم عن هذا الموضوع على أقوال بعض المؤرخين الأجانب والمصريين محايدين أو مؤيدين للوفد أو للسراى حيث أن أغلب الذين ورد ذكرهم بالحلقات ليسوا من مؤيدى الوفد من قريب أو بعيد .. ومنهم على سبيل المثال الدكتور محمد حسين هيكل .. رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، الأستاذ عبد الرحمن الرافعى .. قطب الحزب الوطنى .. وصديقنا الصحفى القديم الأستاذ حافظ محمود وصلته بحزب الأحرار الدستوريين غير معهولة .. ولا شك أن كثيرا مما جاء فى أحاديثهم مردود عليه من جانبنا كما أن اصفاءكم على صحيفة البلاغ هذه الهالة الخطيرة ونسببتكم اليها الاطاحة بحكومة الأغلبية بما وصفتموه بأنه تعرية للوفد ومساوئه .. تعبير يرى المعاصرون له أن فيه تجاوزا وتغطية للفاعل الحقيقي وهو الملك وأنصاره من الاقلية وكان دور البلاغ اذ ذاك هو سوط الملك وصوته .. وكانت هناك فى تلك الفترة صحف واسعة الانتشار وتحدث باسم الأغلبية من بينها الجهاد ، كوكب الشرق وكانت تكيل للبلاغ وأنصار الملك الكيل كيلين وترد على المقال بمقالين فى صولات وجولات ما زلنا نذكر الكثير منها ويؤديها فرسان من أقطاب الصحافة والقلم .. ولا شك أن سرد بعض ما جاء فى هذه الصحف على شباب الجيل المعاصر يزيده معرفة بالحقائق وصوابا فى حكمه .. غير أن ما كتبتموه جاء خاليا من ذلك .. وأنتم ونحن لا نبتغى أكثر من أن يعرف جيل اليوم حقائق الأمس من جميع جوانبها وتكتمل أمامه الصورة •

ويحضرني هنا أمثلة للتعقيب على ما ورد فيما نشرتموه .. فقله جاء في بعض ما كتبتموه أن الوفد كان ينظم لجان الطلبة ويمدها بالمال داخل الكليات والمدارس .. وهذا أمر يجافى الواقع لأن الطلاب - وكانت المشاعر الوطنية تملأ نفوسهم - لم يكونوا في حاجة الى أن يفشى الوفد مدارسهم وفصولهم ليمدهم بالمال وكانت اللجان تؤلف تلقائيا بجهود أعضائها في كل كلية أو معهد .. ومنها كانت تنطلق النورات الطلابية بوازع من وجدان الطلبة ونقاء ضمائرهم .

وما قلمتموه من أن الدعوة الى قيام الجبهة الوطنية وجمع شمل الأحزاب كانت من جانب الحزب الوطني .. مردود عليه بأن شباب الجامعة كان لهم الدور الأول والمبكر في هذا المضمار عام ١٩٣٥ كما هو معلوم ..

وما جاء أيضا من أن النقراشي خاصم فرق القمصان الزرقاء وطالب بحلها - أثناء وجوده بالوفد - لا يطابق الواقع فقله كان اهتمامه بها منذ نشأتها قبل انشقاقه عن الوفد معروفا للجميع ونشرت الصحف صورته في صفحاتها الأولى وهو يشرف على طابور الفرق في الاحتفال بنقل رفات سعد زغلول .. وكان أقرب أنصاره اليه قادة ورؤساء هذه الفرق ومنهم ممدوح رياض الذي أنشأ فرق الاسكندرية والدكتور حامد محمود الذي أنشأ فرق القليوبية والدكتور حلمي الجيار قائد فرق المنصورة ، ومحمد كامل الدماطي عضو مجلس القيادة .

ولقد أسهبت في الحديث عن القمصان الزرقاء .. نشأتها وشلقتها بالوفد ولم يخل مرجع أو تقرير من الافاضة في التحدث عنها .. ومن ذلك ما جاء في كتاب جاكوب لاندو عن الأحزاب في مصر من أن الوفد لمركزية القاهرة أنشأ فرق القمصان الزرقاء .. وهو أمر لا يطابق الواقع كما سوف أوضح .. وكذلك ما جاء عن مارسيل كولومب في كتابه تطور للحياة النيابية في مصر من أن الوفد لجأ الى الحكم الاستبدادي بتنظيم فرق القمصان الزرقاء ، يجافى حقيقة وتاريخ نشأتها .. وكذلك ما جاء في جريدة البلاغ « وكانت لسان حال القصر » وحملت المسعورة على الوفد ومطالبتها بحل القمصان الزرقاء أمر يجب التعقيب عليه ، وكذلك ما كتبه الأخ الصحفي صديقنا الأستاذ حافظ محمود عن القمصان الزرقاء .. وأخيرا اسنادكم جزءا من مسئولية افساد الملك فاروق الى الوفد الذي استبد بالأمر - والقول لكم - وأراد فرض دكتاتورية شبه عسكرية على البلاد بفرق القمصان الزرقاء التي أنشأها وأصبحت ذراعا وفدية طويلة تضرب المعارضين في الجامعة والشارع ..

أمام كل هذا وما ذهب اليه هؤلاء المؤرخون والمتحدثون من الافاضة عن نشأة هذه الفرق من الناحية التاريخية والدستورية وتحميل الأمر أكثر من

سنوات ما قبل الثورة ج ٣ - ٨٠٩

حقيقته رأيت من واجبي وللتاريخ وبوصفى صاحب الدعوة لقيام هذه الفرق ومنشؤها أن أرد وأوضح ما اعتبره تصويبا لما جاء فى أقوال بعض الكتاب والمؤرخين :

أولا : لم ينشئ الوفد فرق القمصان الزرقاء وإنما نشأت تلقائيا امتدادا من حركة الطلاب عام ١٩٣٥ داخل الكليات والمعاهد والمدارس ، وذلك انطلاقا من دورى مع فريق من زملائى الطلاب فى قيادة ثورة الجامعة عام ١٩٣٥ ٠٠ وبدأ تنظيم طواويرها وتدريبها فى أفنية الكليات وملاعبها ٠

ثانيا : عند هدوء حركة الطلاب وبعد عودة الدستور وقيام الجبهة الوطنية أعلننا انضواء الفرق تحت لواء الوفد إيمانا من الشباب بأنه الوعاء الوطنى الكبير والذى استوعبه وجدان الشعب منذ رفع زعيمه راية الكفاح ضد الانجليز والقصر بدأ بسعد ثم النحاس ٠٠ واتخذت الفرق لنفسها شعارا وعلما ورمزا وزيا هو القميص الأزرق والبنطلون الرمادى وكان اختيار اللون الأزرق احياء لشعار الجلائيب الزرقاء التى كان يتزعمها سعد زغلول ومن هنا تسقط كل حجة يقدمها المؤرخون من أن الوفد أنشأ هذه الفرق لضرب خصومه ٠٠

ومنذ اعلان انضوائها تحت لواء الوفد ثارت ثائرة هؤلاء الخصوم وعلى رأسهم السراى وتربصوا بالفرق فى صحفهم ودعائياتهم ٠

ثالثا : كانت أهداف هذا التنظيم « فرق القمصان الزرقاء » اعلام شباب مصر فكريا وجسمانيا وتنمية مشاعره الوطنية والروحية وتوعيته بتاريخ بلاده وأصالتها وأهدافها وهو أمر لا ينقض الدستور والمبادئ الديموقراطية ٠٠

رابعا : أنشأت قيادة الفرق الى جانب فصائل الطلبة فصائل مئنها للعمال فى مصانعهم وأحيائهم وهنا اشتعل غضب خصوم الوفد حيث أطلقوا على فرق العمال « طوائف من غير المثقفين » وكان أمرا غير مقبول فى عرفهم وجسيمها فى نظرهم أن ينضم العمال الى الشباب من الطلاب والمثقفين !! ٠٠ ومن هنا نسجت صحف السراى وخصوم الوفد عشرات القصص والروايات ومجال التشهير والتلفيق متسع ! ٠٠ حتى لقد دس خصوم الوفد فى مرات كثيرة أفرادا من غير أعضاء الفرق بين صفوفهم لتشويه سيرتها عمدا والصاق التهم بأعضائها ٠٠ وكثيرون من هؤلاء ضسبطتهم شرطة الفرق وسلمتهم للبوليس ٠٠ ولم يكن مسموحا للأعضاء بازتداء الزى الرسمى فى غير المناسبات المقررة والتدريبات ، وكان لهذه الفرق شرطة خاصة من بين أعضائها لضبط المخالفين منهم والمهندسين عليهم ٠

خامسا : أنشأ الوفد برئاسة زعيمه مصطفى النحاس مجلسا أعلى لهذه الفرق بعد انضمامها اليه للحفاظ على تنظيمها وكان يرأس هذا المجلس ضابط قديم هو اللواء حافظ صدقي .

سادسا : كان اشتراك العضوية بعد قبول العضو وتزكيته هو عشرة قروش فقط يصرف له بموجبها بطاقة وبادج وعلى العضو شراء قميصه من محلات الفرنواني التي كانت قد أعدت الكميات المطلوبة للأعضاء ٠٠ ولم يكن للفرق مقر في الأحياء أو أندية أو مبان لأن المعسكرات كانت تقام بالأراضي الفضاء بعد اعدادها وتقام فيها خيمة لقيادة الفرق من أموال أعضائها مع أدواتها وكان المعسكر الرئيسي أول الأمر في الفضاء المجاور لبيت الألة ثم انتقل بعد ذلك للفضاء الكبير بميدان الاسماعيلية « مكان مبنى مجمع التحرير حاليا » وكان لقيادة الفرق سيارة مستعملة ماركه « ستروين » تبرع بها محمد شعراوي نجل حسن باشا شعراوي المعروف يزمالته للزعيم سعد باشا زغلول في مواجهته للمندوب البريطاني عام ١٩١٨ - وفي المناسبات العامة كانت الفرق تستعير بعض خيام الكشافة ثم تردها كما حدث في الاحتفال بوفد مصر العائده من « منترية » .

من ذلك يتأكد للمؤرخين أن فرق القمصان الزرقاء لم تعرف الأموال السرية لأنها لم تكن في حاجة اليها ٠٠ وحين كانت القيادة تلبى دعوة للاشتراك في مؤتمرات الشباب العالمية كل عام كان مندوبوها يتحملون نفقات سفرهم وأذكر منهم صلاح ذو الفقار في مؤتمر باريس والدكتور سليمان عيد في مؤتمر جنيف .

سابعا : كان يشرف على التدريب الصاغ محمود لبيب ويعرفه تنظيم الضباط الأحرار والاميرالاي محمد محفوظ متطوعين بدون مقابل وتخرج على يديهما فريق كبير من المتدربين المتطوعين ، كما كانت القيادة تستعين بمشورة وخبرة رئيس الكشافة عبد الله سلامة .

ثامنا : كانت هناك برامج توعية ثقافية ودينية تلقى على الأعضاء في معسكراتهم بانتظام وبإشراف مباشر في قيادة الفرق .

تاسعا : وإبان اشتداد الخلاف بين الملك والوفد في نوفمبر عام ١٩٣٧ ومطالبة السراي بحل فرق القمصان الزرقاء بمقولة أن وضعها غير ديموقراطي وينقض المبادئ الدستورية ٠٠ أرسل الملك يطلب مني بيانا في الصحف بولاء أعضاء الفرق للملك ومبايعتها له ويعرض على مقابل ذلك وظيفة بالقصر وكان ذلك عن طريق أستاذ الدكتور على باشا ابراهيم عميد كلية الطب - وكنت طالبا بالسنة النهائية - في حضور الدكتور أحمد شفيق باشا أستاذ أمراض النساء والدكتور مصطفى بك فهمي وكيل الكلية ٠٠ ولم أستجب لما طلب مني

رغم الوعد بعدم المطالبة بحل الفرق والبقاء عليها كما اعتذرت عن قبول أى عرض .

وهذه واقعة أسوقها للمؤرخين والكتاب الذين صوروا الأمر على أنه أشكال دستورى بين الملك والوفد وحقيقة أنه حرب شخصية على الوفد من جانب الملك وأنصاره وهذه وما قبلها شهادة أؤديها بأصرار أمام الله والتاريخ . . وقد بقى سؤال لأصحاب المراجع والتقارير :

ان المشاحنات بين أنصار الوفد وأنصار السراى لم تنقطع أو تتوقف منذ قيام الوفد بزعامه سعه زغلول فى عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٥٢ بزعامه مصطفى النحاس ، ولم تكن فترة قيام القمصان الزرقاء خلال هذه الحقبة الطويلة أكثر من عامين وبضعة أشهر . . قالى من ينسب هؤلاء المؤرخون ما وقع من مشاحنات ومعارك بين الوفديين وأنصار الملك والأقليات .

الحقيقة أنها الصورة التقليدية للصراع السياسى المتصل بين أغلبية الشعب والأقليات ولم يكن مقصورا أبدا على فترة بعينها أو على أفراد وفئات بالذات . . ولم يكن الوفد فى وقت من الأوقات بحاجة لفرض دكتاتورية عسكرية أو شبه عسكرية وكان حرصه على المبادئ الدستورية فى صراعه التاريخى مع القصر شعارا لم يتغير أو يتبدل وأى دعوى غير ذلك يجب تصحيحها . .

— أخى الفاضل الأستاذ صبرى أبو المجد

انى واثق وقد جمعتنا زمالة جهاد ونضال فى العهد الماضى أنكم متفقون تماما أنه من الخير لشباب هذا الجيل أن يتحقق من أن أسلافه بذلوا لمصر وأرضها وشعبها من الدم والروح والعرق ما يشرف به تاريخها ويفخر به شبابها .

وأنا حين نتركه فى شك من ماضى أسلافه وفى ريب من اخلاصهم فسوف تستبد الحيرة والقلق ويشعر باليتم والكمد وقد يضل الطريق . . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كنت الطبيب المعالج لعزیز المصرى فى مستشفى الدمرداش

● ● د . محمود دياب كان طبيبا فى مستشفى قكيوب عام ١٩٤٠ ، وكان يقوم بعملية فتح بطن حين اصطدمت طائرة عزيز المصرى بالسلك الكهربائى . فانقطع النور وأكمل العملية على ضوء شمعة . .

ثم نقل الى مستشفى الدمرداش نائب جراح . . وجاء عزيز المصرى الى المستشفى للعلاج ، كتب الينا يقول :

جاء الينا عزيز المصرى من سجن الأجانب ، وحين دخل الحجر وجد بها
سريرين فسأل عزيز المصرى لمن السرير الآخر فى الغرفة ؟ فقليل له للضابط
الحرس الذى سينام بجوارك • وهنا انفجر الباشا لاعنا رئيس الوزراء والمملك •

وتحدثت - د• دياب - مع المسئولين عن المستشفى قائلا يكفى الحرس
بالخارج • فأخذوا برأىي وخلت الغرفة لعزيز المصرى •

وهنا - كما يقول د• دياب - بدأت صلتى بعزيز المصرى ••

وفى ليلة انتابت عزيز المصرى نوبة قلبية وروية شديدة ، فأعطيته العلاج
ولكنه لم يتحسن • فطلبت رئيس القسم د• لبيب أحمد العجاني • فاتضح
أن عزيز المصرى يوشك على الهلاك وهو فى أزمة نفسية شديدة ، حيث يتذكر
زوجته الأمريكية وابنه عمر الغائب فى أمريكا •

ويقول د• دياب : لقد حملت مدير المستشفى المسئولية •• مما كان
السبب فى الموافقة على نقله الى الدور الأول من المستشفى • لكن عزيز المصرى
قال : لا فائدة من علاجك أو علاج مدير المستشفى ، أريد طرد هؤلاء الجنود -
الحرس - من حولى لأن رؤياهم تهيجنى •

وقد استطعت بعد الحديث مع الملازم حسين سعيده صالح الضابط التوتجى
أن يفرق الجنود خارج سور المستشفى من الناحية الشرقية ، حتى يشعر الباشا
أنه حر فيخف الضغط على فكره ، وعلى صدره •

وقد أخذ الضابط بكلامى بعد تحميلى المسئولية •• اذا هرب الباشا •
وخرج عزيز المصرى من حجرته •• ولما لم ير الجنود خفت النوبة وبكى
واستراح قلبه واستراحت رثناه •

ثم بعث عزيز المصرى أحد التمورجية لاستدعائى • وذهبت اليه ، وهنا
قال لى : الآن نفع علاجك •

وكان الباشا دائما يشتم الانجليز ويمدح الألمان •

لكنه قال لى : اننى أحب الألمان لأنهم أكرموني وعينوني أسنأذا للتاريخ
العسكرى فى كليتهم العسكرية وعلى يدى تخرج جميع القادة العسكريين الألمان
فى الحرب العالمية الثانية أمثال روميل ، ولم أر منهم الا كل خير •

أما الانجليز فقد أحوالوني على المعاش وقيدوا حريتى ، ولذلك عزمت
على الخروج من مصر •

ولقد حدث أن جاء الى عزيز المصرى بالمستشفى فيتز باتريك نائب الحكمدار
الانجليزى ، ولم يجد عزيز المصرى فى غرفته ، فثار وقال انه ليس مريضا •
ولقد أثبت له أنه مريض بالجيوب الأتقية •• فانصرف لحاله •

وبعد يومين أخبرت عزيز المصرى بما جرى ، ثم بعد فترة أفرجوا عنه .
وقال لى محاميه مصطفى الشوربجى ، ان هناك مستشارا قضائيا فى
السفارة البريطانية كان يحضر جلسات المحاكمة ويعرف العربية جيدا ووجد
أن المحاكمة تكاد تفشى الأسرار العسكرية للأعداء . وهنا أشار بالافراج عنه .

• د محمود دياب

فشل التخطيط مع الألمان لارسال طائرة المانية الى رأس البر ليسافر عليها عزيز المصرى

● ● د عبد الغفار الساعى كان صديقا لعزيز المصرى وقد سعى
لمساعدته على الهرب للوصول الى ألمانيا للقاء روميل . حيث كان الألمان فى
حاجة الى خبرة عزيز المصرى قال لى :

أثناء الحرب كنت مقيما فى برلين ، وعدت الى مصر . وكان أن اتصلت
بعزيز المصرى ، فرجاني أن أعمل لكى يصل الى ألمانيا وفعلا سافرت الى بلد
محايد لكى اتصل بالألمان لتدبير خطة حضور طائرة ألمانية لمصر لنقل الفريق
خارج البلاد ومن أجل ذلك سافرت الى الاستانة واتصلت بالألمان ودبرت معهم
خطة لحضور طائرة ألمانية الى مصر لنقل عزيز المصرى ومن الاستانة سافرت
الى بيروت حيث التقيت برئيس لجنة الهدنة الألماني « فون روز » . وأخبرته
بالمشروع . فرحب بذلك وحين عدت الى مصر أخبرت عزيز باشا بالترتيبات .
كما أخبرت عبد المنعم عبد الرؤوف بتفاصيل العملية . الذى قال لى أنه
سيحضر يحيى البدرأوى الذى سيسافر الى استانبول عن طريق بيروت لزيارة
والدته ، وفى طريقه سيلتقى بفون روز ببيروت ، وفى استانبول سيتصل
بالقنصلية الألمانية والسفارة هناك ويخبرهم باتصالاتى بهم لتنفيذ عملية حضور
الطائرة الألمانية الى مصر . وليثقوا به .

وقد ذهبت أنا مع يحيى البدرأوى - قبل سفره - الى رأس البر لتحديد
مكان تهبط فيه الطائرة .

لكن حين سافر يحيى البدرأوى الى استانبول كانت الجيوش البريطانية
قد دخلت لبنان واحتلتها . وحدث أن يحيى البدرأوى كان مع سكرتيره الخاص
محمده باشا البدرأوى وقد حدث بينهما خلاف وعاد السكرتير بعد الخلاف ،
وأخبر الانجليز فى بيروت بما قام به يحيى البدرأوى من اتصالات .

وقد قبض الانجليز على يحيى البدرأوى فى بيروت . وبما ان يحيى كان
شقيقا لزوجہ فؤاد سراج الدين ، وزير الداخلية وقتئذ فقد اتصل به سراج

الدين فى محل اعتقاله ببيروت وأخبره انه لا بد أن يقول كل شىء حتى يمكنه السعى للإفراج عنه .. وحكى الحكاية كلها .

وهنا قبضوا على ، واعتقلونى وأودعونى سجن الأجانب ولكننى قلت للإنجليز ، اننى كنت مسافرا لبلد محايد لأنه كانت لى بضائع صودرت ، وكنت قد أرسلتها للسويد .. وان اتصالاتى لم تكن اتصالات عسكرية أو سياسية ثم نقلت لمعتقل الزيتون ..

د عبد الغفار الساعى

من أمين فهيم السكرتير السابق للملك السابق فاروق

الى الأبخ العزيز الأستاذ صبرى أبو المجد .
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

لقد كانت لى فرصة سعيدة ان التقيت بك - ولو تليفونيا - بعد مرور عشرات السنين على آخر لقاء لنا ..

وأبعث اليك - كما وعدتك - ببعض مالا تزال الذاكرة تعيه من وقائع تتصل بالموضوع الذى تتناولونه « المرحوم أحمد حسنين .. الخ » ولعلك تجد فى الصفحات التالية ما ينال رضاك .

فى وقت من الأوقات كانت للمرحوم أحمد حسنين حظوة لدى فاروق لم يتمتع بها أى انسان غيره .. الى حد أن فاروق أمر باعطاء جناح بقصر القبة ليقيم به أحمد حسنين ، وكان ذلك أيضا بإيعاء خفى من جانب الملكة الوالدة « نازلى » ..

ولكن سرعان ما بدأ خدم القصر يتهايمون عن تردد نازلى على جناح حسنين .. وسرعان ما وصل تهامسهم الى اذن فاروق ..

وذات يوم وصل حسنين الى قصر القبة وهو مرهق من عمل اليوم فى قصر عابدين ، وما أن اقترب من باب جناحه حتى فوجيء بما لم يكن يتوقعه .. رأى ملائسه وكتبه مبعثرة بالردهة أمام باب حجراته - وكان موصلا - والى جانبها ثلاثة أجهزة تليفونية بأسلاكها المقطوعة .

كان حسنين بطلا عالميا فى رياضة السلاح « الشيش » ، فكان من طبعه أن يتلقى الهزيمة بنفس الروح التى يتلقى بها النصر ..

وأمام هذا المنظر ، ابتسم حسنين ابتسامة مريرة ، وانحنى يلتقط من الأرض كتيبه الخاصة ، وضعها تحت أبطه وانصرف في هدوء ، وذهب ليعتكمه في حلوان .

كانت الصدمة أشد وقعا على نازلى . ولم تتردد في أن تتحدى ابنها فاروق ، فلم تنقطع عن زيارة حسنين في حلوان وقيل أنها عرضت عليه مبلغا من المال عندما علمت بأنه امتنع عن تسلم مرتبه أبى في كبرياء وعزة نفس . .

أراد فاروق أن يسجل ظروف هذا الحادث في مذكراته الخاصة بعد طرده من مصر . .

كان الصحفي الانجليزى « نورمان برايس » أول من جاء لتحية فاروق بعد أيام قليلة من وصوله الى منفاه في ايطاليا ، فقد كانت تربط بينهما صداقة قديمة عندما كان فاروق ملكا . .

نزل نورمان برايس ضيفا على فاروق في نفس الفندق الذى كنا نقيم به في جزيرة كايرى ، وكان فاروق يجتمع به كل مساء الى قرب مطلع الفجر .

وذات يوم ناولنى فاروق عدة صفحات بالانجليزية ، وقال لى انها مذكراته الخاصة أملاها على نورمان برايس لنشرها في صحيفة « أمباير نيوز » وطلب منى الاطلاع عليها قبل نشرها .

لفتت نظرى عبارة يقول فيها « كنت أطوف بالليل خلصة في ردهات قصر القبة ومسدى بيدى ، لعل ألتقى بأى وعشيقها حسنين فأصرعهما برصاص مسدى . . » .

وهنا نظرت اليه في مرارة ، وقلت له أن أى انسان يحاول دائما اظهار أمه في مظهر القديسات . . ولا تنس أن حسنين باشا هو رائدك عندما كنت أميرا تتلقى العلم في انجلترا ، وانه هو الذى أنقذك وأنقذ العرش يوم حادث. ٤ فبراير . .

فقال لى فاروق « ان الانجليز هم الذين فرضوه على أبى الذى كان اختياره قد وقع فعلا على عبد الخالق حسونه ليكون رائدا لى . . وأما عن موقفه فى ٤ فبراير فانى لا أنكر أنه هو الذى كان يوحى لى بالعربية ما أرد به على اللورد كيلرن وهو جالس أمامى مع ضباطه البريطانيين يتوعد ويهدد . . . ولكن لعلك لا تعلم أن موقفه هذا كان الفصل الأخير فى مسرحية ٤ فبراير ، التى أقتنعنى بعض الأصدقاء بأنها كانت من تدبير حسنين وأمين عثمان مع الانجليز حتى يبدو حسنين فى نظرى الرجل الذى لا يمكن الاستغناء عنه » .

وعلى أية حال ، كانت لدى الشجاعة لأن أمسك بالقلم الأحمر وأشطب هذه العبارة بعد أن قلت له « أن مثل هذا القول سيكون له وقع السيئ لدى الملك عبد العزيز » فالعرب لا يستسيغون مثل ذلك » ٠٠ وقد عمدت الى تأكيد هذا الرأي لعلنى بأن فاروق كان على وشك استقبال مبعوث العاهل السعودي حاملا أول « معونة مالية » للملك المطرود .

وهناك واقعة تدل على أن شبح العلاقة بين نازلى وحسين كان لا يزال يتراءى أمام فاروق حتى فى المنفى ، فقد وردت اليه فى أوائل أيام منفاه رسالة من أمه من أمريكا تهنئه بسلامة الوصول وبنجاته وأولاده من « الانقلاب » .
— كما تقول — وأنها تنتظر منه كلمة لتحضر الى إيطاليا متطلعة الى جمع شمل الأسرة ٠٠

وكانت قد وردت اليه رسالات مماثلة من بعض أفراد الأسرة المقيمين بالخارج وطلب منى اعتماد الرد عليها .

وعندما عرضت عليه مشروع رد على رسالة أمه ، وهى موجهة الى « جلالة الملكة نازلى » ، اذا به يشطب هذه العبارة ويكتب بدلا منها « الى أرملة المرحوم أحمد حسين ٠٠ » ويستبدل بما كتبتة عبارات يحملها فيها وحدها مسئولية ما وصل اليه وما يعانیه من قسوة المنفى ، ويطلب اليها الكف عن مراسلته .

أمين محمد فهميم

رسالة أخرى من الأستاذ أمين فهميم

حول غرام نازلى بأحمد حسين

لم يكن الغرام بين نازلى وحسين متبادلا ، بل كان من جانبها وحدها ،

هذا ما شهد به الكثيرون من أصدقاء حسين ، وعلى رأسهم الفريق محمد حسين — الذى كان موضع ثقته وسره ، وكان يلزمه كظله .

عندما أصيب فاروق فى حادث السيارة المعروف على الطريق الى الاسماعيلية تقل الى مستشفى ميدان صغير أقامه الانجليز فى قلب الصحراء بالقصاصين حيث كانت الحرب العالمية النائية لا تزال على أشدها . وكنت الموظف الوحيد من الديوان الملكى الذى لازم فاروق طوال الاثنين والعشرين يوما التى قضاهها بالمستشفى .

و ذات مساء كنت أجلس على باب المستشفى مع الفريق محمد حيدر ننتظر عودة أحمد حسنين من القاهرة •

كانت نازلى قد انصرفت لتوها بعد زيارة ابنها •• وما كادت تتحرك سيارتها حتى نظر اليها حيدر بنظرة ملؤها الاحتقار والازدراء والتفت الى يقول : « مسكين حسنين •• انه مظلوم » واستطرد يقول : « ان هذه المرأة هي التي ترمى على قدميه ، تلاحقه في كل مكان » •• فعقبت قائلا « ولكن للناس رأيا غير ذلك ! » ، فقال : « لقد أقسم لي حسنين انه انما يتظاهر بمبادلتها حبها منذ رآها على وشك الارتداء في أحضان أولئك الذئاب اللثمين من حولها متوهمين أنها الطريق الذى سيحقق لهم مآربهم السياسية وغيرها •• وقد أكد لي حسنين بأنه ما كان ليخون ذكرى الملك فؤاد ولى نعمته » •

وأضاف حيدر : « ومع ذلك فان الملكة نازلى وهى الآن فى خريف عمرها ليست هى المرأة التي تستهوى حسنين •• لقد عهدته لا يستسلم حتى لاغراء من يصغرنها سنا ويفقنها جمالا •• »

طلبت هذه العبارة الأخيرة عالقة بذاكرتى الى أن جاء اليوم الذى سمعت فيه شهادة من يؤيدها •

سافرت الى ايطاليا عام ١٩٤٧ ، وكنت خلال عملي بالسفارة المصرية أتردد على نادى السلاح « الشيش » ••

وبعد مرور سنوات ، ذهبت الى النادى مودعا مدربى الايطالى « أوجو بنبوتى » بمناسبة اعتزامى العودة نهائيا الى مصر •• فقدم لى سيفه « الفلورية » واسمه محفور على مقبضه ، وقال لى « انه كان يعتز بهذا السيف الذى انتصر به على المرحوم أحمد حسنين فى الألعاب الأولمبية بلوس انجيلوس فى أوائل الثلاثينيات » ••

وأخذ يحدثنى عن حسنين ،

وقال « بعد ان انتهى الشوط بفوزى على حسنين دهشت اذ رأيت الفتيات والنسوة الأمريكيات والأجنبيات يتزاحمن من حوله ويقدمن له « الأونوجراف » ليوقع عليه باسمه •• وهنا اقتربت منه وقلت له ضاحكا « أما كان الأولى أن أكون أنا مكانك » •• فضحك حسنين وقال « أتريد أن تقول سعيد فى الحب تعيش فى اللعب » •

واستطرد بنبوتى يقول : تهافتت النساء عليه ، ولكنه لم يستسلم لاغرائهن •• كنا جميعا نرتاد أماكن اللهو نقضى سهراتنا بين الشراب والرقص •• أما حسنين فكان لا يبرح الفندق ويقضى وقته فى القراءة •• ولم يشاركننا فى لهونا •• فكنت أقول لنفسى لعلها أخلاقيات الاسلام •

وطلب منى أوجو بنيوتى أن أضع باقة من الورد على قبر المرحوم حسنين ،
ومعها بطاقة منه تحمل هذه العبارة بالاطالية : « تحية تقدير للرياضى الفارس
الذى يشرف فروسية العرب » ..

وقد لبيت هذا الرجاء ..

هذا ما تعبى الناكرة من قصة ملكة شغفها أمين القصر حبا
قصة الملكة الأرملة التى راودت عن نفسه من كان بالأمس رائدا لابنها ..
فهل استعصم ؟

انه يؤكد ذلك ، ويؤكد صدقاؤه

ولعل التاريخ المنصف يثبت يوما ان كان قميصه قد من دبر ..

اكتبوا الينا عن كل ما يتعلق

بأحداث ٤ فبراير ١٩٤٢

ونحن - فى سنوات ما قبل الثورة - نقرب من أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ ،
ورغبة منا فى أن يكون ما نكتبه عن تلك الأحداث ، أقرب الى الصديق ،
والموضوعية وحرصا ، منا على أن نكون فيما نكتبه عن تلك الأحداث ، التاريخية
محايدين ، يناشد كاتب هذه السطور ، كل من لديه ، أية معلومات ، أو
وثائق أو ذكريات عن تلك الأحداث ممن عاصروا تلك الأحداث ، أو كان لهم
فيها دور أى دور ، أن يكتبوا ، الينا بما لديهم خاصة وقد مضى على تلك
الأحداث ثمانية وثلاثون عاما ، وقد أصبحت فى ذمة التاريخ ، وأصبح من حق
أبنائنا ، علينا ، أن يعرفوا الحقيقة التى ظلت غائبة ، أكثر من ثمانية وثلاثين
عاما : ان كل من عاصر تلك الأحداث أو كل من سمع عنها من مصدر ثقة مدعو ،
الى شهادة أمام التاريخ « ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه »
صدق الله العظيم .

صبرى أبو المجد

رجاء حار الى من يهمه الأمر

قبل أن أبدأ الكتابة عن مأساة ٤ فبراير وما سبقها من أحداث ناشدت كل من لديه معلومات أن يوافيني بها كما ناشدت كل من له رأى فيما أنشره من أقوال ، أن يتفضل بارسالها الى على أن أنشر كل ما يصلنى كما هو ، وقد وصلتني رسائل كثيرة نشرتها بالأمانة والصدق ، واني وقد أوشكت أن أنهى الحديث عن ٤ فبراير ١٩٤٢ ، أناشد أيضا كل من لديه معلومات أو بيانات أو آراء حول هذا الحادث أن يتكرم بارسالها الى لتأخذ طريقها الى النشر ولست بمستطيع أن أفعل أكثر من أن أتقدم الى الجميع بهذا الرجاء الحار .

اضافات جديدة للأستاذ حافظ محمود

● تعقبنا على ما جاء عن الأيام الحرجة السبعة قبل حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ أرى أن أضيف الى ما جاء فى هذا الفصل المعلومات الآتية :

أولا - كيف تمت استقالة وزارة حسين سرى باشا :

فى أول فبراير سنة ١٩٤٢ تلقى سرى باشا معلومة بأن مظاهرة فى اطراف المدينة تهتف « الى الامام يا روميل » فرجع سماعة التليفون وطلب حاكمدار العاصمة « رسل باشا » - وهو انجليزى كما هو معروف - وطلب اليه الاسراع الى فض هذه المظاهرة بالوسائل السلمية الممكنة ، وبعد ساعة علم سرى باشا ان المظاهرة لا تزال فى طريقها دون أن يعترض طريقها أحد ، فاتصل مرة أخرى بالحاكمدار رسل باشا فأجابه الأخير بأنه « سيقوم باللازم » ثم علم سرى باشا ان الحاكمدار لم يتحرك من مكانه ولم يحرك أية قوة لفض المظاهرة . . ولما كان معروفا لدى رئيس الوزراء وغيره أن هذا الحاكمدار الانجليزى لا يمكن أن يتحرك الا بتعليمات من السفارة البريطانية فقلد أيقن سرى باشا أن الانجليز يدبرون أمرا ويريدون أن تكون هذه المظاهرة طريقا الى تنفيذ ما يريدون .

عندئذ دعا سرى باشا مجلس الوزراء الى اجتماع عاجل ، والى أن جاء الوزراء كان هو قد كتب خطاب الاستقالة ، ولم يستمر المجلس فى الانعقاد الا ريثما تلا سرى باشا نص خطاب الاستقالة رافضا أية مناقشة فى موضوع الاستقالة أو فى نص خطابها ، وقام من فورهِ الى القصر الملكى وهناك أودع خطاب الاستقالة .

ثانياً - بالنسبة لخروج الدكتور عبد الحميد بدوي من الوزارة : كانت هناك خلفية من صنع القصر الملكي وهي أن السيد الوزير متورط مع سيدة شابة ، ورغم عدم ثبوت هذه الواقعة فقد كان هناك اصرار على استبعاد بدوي باشا .

ثالثاً - بالنسبة لقطع العلاقات مع حكومة فيشي الفرنسية : كان سبب هذه الأزمة أن الملك السابق فاروق كان قد استمع في حفلة ما الى وزيرها المفوض في مصر بأن حكومة سرى باشا تعتزم قطع العلاقات ، ولم يكن الملك قد علم بشيء من هذا فقال للوزير الفرنسي المفوض : لا تحمل هما فانت باق هنا برغبتي . وكان سرى باشا وزملاؤه لا يعلمون شيئاً عن هذا الوعد « الملكي » . ومن هنا نشأت الأزمة بين القصر والوزارة بمجرد اعلان قطع العلاقات .

رابعاً - بالنسبة لسوء العلاقات في هذه الفترة بين الملك وسرى باشا : ان الذي لم يتناولوه الذين كتبوا في هذا الموضوع هو أن الملك فاروق كان قد بدأ يضييق بسرى باشا لأنه زوج خالة الملكة السابقة « فريدة » أو شيء قريب من ذلك في الفترة التي كانت العلاقات قد توترت بين الملك وزوجته الأولى .

خامساً - بالنسبة لاقتراح هيكل باشا على حسنين باشا رئيس الديوان الملكي بأن يؤلف النحاس باشا وزارة ائتلافية للخروج بالبلاد من الأزمة السياسية التي كانت قد بدأت في يناير سنة ١٩٤٢ - ان الذي لم يذكره الدكتور هيكل في مذكراته ، ان حسنين باشا كان يتطلع الى رئاسة وزارة من « الشباب » وكان يقول ان التعامل مع الملك كان يتطلب وجود وزراء أصغر سناً ، وأعد حسنين باشا مشروع هذه الوزارة سرا . لكن السر قد وصل . كيف ؟ لست أدري . الى اللورد كيلرن قفضب غضباً شديداً من حسنين باشا لأنه لم يطلع على هذه الفكرة .

والواقع ان هذه الفكرة كانت من الأسباب الرئيسية في حادث ٤ فبراير وسرعة الأحداث التي أدت اليه لأن اللورد تصور أن الملك بعد تشكيل وزارة « ملكية » تسانده في موقفه من محنة الإنجليز في تلك الفترة .

سادساً - بالنسبة للأزمة التموينية التي حدثت في أخريات أيام حكومة سرى باشا ، كان السبب الحقيقي لهذه الأزمة أن المواصلات الخارجية في هذه الفترة الحرجة من فترات الحرب العالمية الثانية كانت قد تعثرت على نحو أقلق القيادة البريطانية في مصر على المواد التموينية التي تأتيتها عبر البحر من الخارج ، فأخذت تستولى بطريقة أو بأخرى على مواد التموين في مصر لكي تختزن منها ما يسد حاجة القوات المسلحة البريطانية المتمركزة في هذه المنطقة لأطول مدة ممكنة ، فآثر ذلك تأثيراً مباشراً على احتياجات الشعب من المواد الأساسية .

رسالة من الرباط :

اذكروا الحقيقة كاملة ولو مست بعض الجوانب الخاصة

الأستاذ الكبير السيد صبرى أبو المجد

سبق لكم ان استشرتم قراءكم - وأنتم تسجلون أحداث مصر الحبيبة قبل الثورة - فيما يتعلق بموضوع تسجيل الحياة الخاصة لمن كان بيدهم الأمر فى تلك الحقبة من الزمن فهل يجوز كتابتها أم لا ؟

سيدى الأستاذ ..

انكم تسجلون للتاريخ وللأجيال القادمة لذلك يجب أن تذكروا الحقيقة كاملة حتى ولو مست بعض جوانب الحياة الخاصة لمن كان بيده الأمر والنهى .

سيدى الأستاذ ..

بعد رسالة السيد أمين محمد فهمى سكرتير فاروق الحاص الصريحة الواضحة أعتقد أنه لم يبق لكم أى عذر فى الاعتذار عن نشر الحقيقة كاملة .

انى كما سبق ان ذكرت لكم فى رسالتى السابقة التى كانت تتعلق بكتاب الاسلام وأصول الحكم لعل عبد الرازق عشت حقبة من الزمن فى أرض الكنانة امتدت نحو عشرين سنة من ١٩٣٩ الى ١٩٥٩ وبحكم دراستى فى جامعة الاسكندرية واختلاطى بزملائى وما زلت أحفظه حتى الآن هو ما كان يتهمس به الناس أحيانا يجهرون به خاصة طلاب الجامعة من تعديل للأغنية الشعبية التى كانت تمجد فاروق والتى كان مطلعها :

ملك البلاد يا زين يا فاروق يا نور العين

ولكن الطلبة لم يكونوا يرددون هذه الأغنية كما هى مكتوبة أضافوا اليها تعديلا جوهريا .

فهى صارت هكذا :

ملك البلاد يا زين يا فاروق يا نور العين

أمك تزوجت اثنين على ماهر وأحمد حسنين

بل وأكثر من هئنا فأننى حضرت وشاهلت بعينى زملائى الطلبة وهم يهتفون فى احدى المظاهرات .

رحم الله ابن علي أيوب وبالطبع فان هذه القضية معروفة لدى الجميع من كون ابن علي أيوب الوزير . السعدي السابق والذي أعتقد انه كان ضابطا في الجيش قبل اغتاله عمر فتحى باشا على باب مسكنه والذي بداخله فاروق وعمر فتحى يتولى حراسته من الخارج .

كل هذا وهو نقطة من بحر يجب كتابته ونشره حتى يعلم الجميع كيف كانت تحكم كنانة الله في أرضه : مصر الحبيبة في أحلك فترة من حياتها .

وتقبلوا سيدي الأستاذ كل تقدير واحترام مع الدعاء لكم بطول العمر حتى تواصلوا بتحقيقاتكم وكتاباتكم عن أحوال مصر قبل الثورة خدمة للتاريخ .

المخلص
محمد اليطفتي المحامي
زئقة طنطا رقم ١
الرباط المغرب

● أعذر للأخ محمد لأننى شطبت بعض كلمات تمس محمد على أيوب يرحمه الله وعذرى أننى رجل قانون .

أنشروا كل شيء عن الماضي

الأستاذ : صبرى أبو المجد :

دعوت القراء لابتداء رأيهم :

● هل تكتب قصة غرام نازلى بإحمد حسنين أم لا تكتبها وبدا انى وأسرفى الكبيرة التعداد .

نقول لك يا أستاذنا الكبير الذى عرفناك منذ زمن بعيد نقرأ لك كما عرفناك مخلصا فى مهنتك الشريفة تحملت من أجلها ما تحملت من تعذيب وتشريد وسجن وانت على عهدك مقيم لم ترهبك ذلة ولا خنوع ولا خضوع حتى نصرك الله مرفوع الرأس والهامة .

نقول لك أكتب وأرخ وأكشف عن الحقائق وأنت الذى أخذت على عاتقك أن تؤرخ تاريخ مصر . . .

أكتب الحقيقة ليعرف شبابنا كيف كانت تحكم مصر قبل ثورة سنة ١٩٥٢ التى قامت الثورة من أجله . أكتب الحقيقة الواضحة من أعماق ضميرك الحى ومن وحي ارادتك ولأجل مصرنا العزيزة .

أكتب يا أستاذنا الكبير الشريف عن :

١ - أحمد محمد حسنين وقصة غرامه بنازلى وهى فعلا أثرت كثيرا فى السياسة المصرية وأحداثها وفسادها فى الحكم وفساد فاروق والفضائح التى شوهدت وجه مصر وزكمت الأنوف رائحتها الكريهة من زواج فتحية برياض غالى وسمعة نازلى المشينة .

٢ - أكتب عن الفريق عمر فتحى كبير ياوران فاروق وأكشف النقاب عنه .

٣ - أكتب عن كريم ثابت مستشار صحفى فاروق .

٤ - أكتب عن الدكتور أحمد النقيب مدير مستشفى المواساة .

٥ - أكتب فضيحة حادث ٤ فبراير .

٦ - أكتب عن فضائح الأحزاب السياسية ومفاسدها .

٧ - أكتب وسطر للتاريخ عن مهازل هؤلاء الباشوات التى أفسدت الحكم فى مصر وان ثورة ١٩٥٢ ما قامت الا لتطهير مصر العزيزة من برائن هؤلاء الخونة المفسدين وكما قال سبحانه وتعالى وهو أصدق القائلين :

« ونريد أن نمن على الذين استضعفوا فى الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين » صدق الله العظيم .

أكتب وسطر للتاريخ ونحن نؤيدك فيها تكتب أيها المناضل الشريف الحر .

٨ - أكتب عن غرام رئيس وزراء مصر توفيق نسيم بابتة صاحبة البنسيون الأجنبية وكيف قالوا عنه أنه رجل (. . . .) يا له من تاريخ « ١ . . . ١١١

وكان الله فى عونك وقتها يا مصر يا أم الصابرين .

أستاذنا الكبير : الله معك يربعاك ويحفظك ويديم عليك نعمة الصحة وطول العمر لخدمة قرائك وأحبائك الذين يدعون لك دوما بالستر .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إزنيهم أبو العطا منصور

فاطر محلج النيل بزفتى

تعقيب آخر للدكتور محمد بلال

صبرى أبو المجد

استرعى ناظرى عنوان « الوفد كان يصادق الانجليز حاكما ويخاصمهم خارج الحكم » .. وهو عنوان لا يمكن قبوله كمبدأ وتاريخ .. وأرى أن له أكثر من مغزى وأنه يترك انطبعا خاصا فى نفوس أبناء هذا الجيل ممن لم يدركوا تلك الحقبة من أن سياسة الوفد كهيئة وطنية كبرى كانت تحرص على البقاء فى الحكم أو السعى اليه دون نظر الى أهدافه الوطنية وأن ثورته الوطنية وهو الحكم تنطفيء حين يمارس السلطة .. !

من هنا رأيت أن أعترض على صيغة هذا العنوان مقررًا أن الوفد فى نضاله الطويل لم يكن يستهدف الحكم لمجرد السلطة وإنما لتحقيق مخططة الوطنية فى كفاحه تجاه الانجليز أو نضاله الدستورى وإعزاز سلطة الشعب أمام القصر .. ولم يكن وجود الوفد على كرسى الحكم مما يعترض هذه المبادئ أو يثنيه عن مجابهة الانجليز أو الملك .. والتاريخ حافل بأمثلة تفوق العمد والحصر مما يؤيد هذا القول وتحضرنى هنا هذه التساؤلات لأمثلة قريبة العهد .

أولا : هل كان الغاء معاهدة ١٩٣٦ من جانب الحكومة الوفدية وحدها فى أكتوبر ١٩٥١ عملا من أعمال الصداقة والوفاق مع الانجليز ؟

ثانيا : هل كان تحريض الحكومة الوفدية فى نفس الحقبة لعشرات الآلاف من العمال المصريين ليعتركوا عملهم فى ثكنات الجيش البريطانى ثم توظيفهم جميعا فى وزارة الشؤون الاجتماعية .. هل كان ذلك من علامات الصداقة والمودة مع الجيش البريطانى ؟

ثالثا : هل كان مشروع القانون الذى قدمته حكومة الوفد للبرلمان عام ١٩٥١ بقيام وحدة وادى النيل بين مصر والسودان والغاء الاتفاقيات الثنائية السابقة مما ترتب عليه تعديل الدستور المصرى .. هل كان ذلك مما يثلج صدور الانجليز ؟

رابعا : وأخيرا .. هل كانت معركة الاسماعيلية فى يناير ١٩٥٢ بين شرطة مصر الرسميين بأمر الحكومة الوفدية وبين جحافل ومدبرات الجيش البريطانى والتمت استشهد فيها خمسون بطلا مصرى .. هل كانت هذه الموقعة تحسب فى مهرجان المحبة والغزل بين حكومة الوفد وبريطانيا العظمى ؟ هذا ما أردت التعبير عنه فى هذا الاستدراك الموجز .

وأضيف أنكم تقتربون من حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وإذا كانت مقدماته العناوين على هذا النحو بالنسبة للوفد • فقد أتوقع للحلقات القادمة عناوين أكثر إثارة والحادث ضخمة قتله الكتاب والمؤرخون بحثنا وتسجيلا • • ولا شك أن منهم المنصفين وغير المنصفين وفي كل الحالات فنحن على ثقة بأن التحليل التاريخي الدقيق والسرد الصادق غير المتحيز سوف يكون رائد هذا التاريخ • • وأكرر ما ذكرته دائما أنه يسعدني ويسعد جيلنا القديم أن يقف الجيل الجديد على تاريخ حافل بالنضال الوطني الشريف يزهر ويعتز به المصريون جميعا على اختلال أجيالهم •

د. محمد بلال

ملاحظات على الشكل لا على الجوهر

صبرى أبو المجد

تحية طيبة

بدأت الحديث عن حادث ٤ فبراير والحديث عنه ليس جديدا فهو حديث معاد له صورة في كل الأذهان وذلك رغم انقضاء قرابة أربعين عاما على وقوعه - ولكن ما يتردد الحديث عنه والعودة اليه فقد أصبح موضوع التساؤل والتفكير عند هذا الجيل بل والنهضة من كثرة الرجوع اليه • • ولعلك تتفق معي أن السبب في عبقرية هذا الحادث أو شهوة التحدث عنه ليس لعدوان الانجليز على كرامة مصر أو كرامة الحكم فيها بقدر اتصاله بتاريخ النضال الوطني ورؤيته مصطفى النحاس • • فلطالما اعتدى المستعمر على كرامة الوطن وحكمه منذ بدء الاحتلال البريطاني في عهد الخديو حتى عهد الملكين فراد وفاروق • • وإنما اتخذ الحادث شهرته لأن خصوم الوفد قد حاولوا منذ وقوعه اتخاذه سلاحا لمحاولة النيل منه وهم في ذلك الوقت الملك وأنصاره من بطانته ومن أحزاب الأقلية في معركتهم معه وهو يناضل من أجل معركتي الاستقلال والديمستور • • ولا شك أن هناك أكثر من تعقيب على موضوع الحديث عن حادث ٤ فبراير غير أنى أؤثر التريث حتى ينتهى سرد الحادث ليكون الأمر أكثر وضوحا واستيعابا لأبعاده • • غير أن لى ملاحظة على الشكل أرجو أن يتسع المجال لذكرها وهى أن كثيرا من العناوين يختلف عن التفصيل والمضمون حيث يقتصر المضمون على رواية وقائع الحادث أو تصريح الأطراف المختلفة فيه أو سرد أحد المراجع عنه دون تقرير حكم بالادانة أو البراءة وهو ما تلتزم به الحيدة التاريخية •

لذلك وحتى ينتهى السرد التاريخي المجرد لهذا الحادث وتأكيد الحيدة الشامة اقترح الآتى برجاء أن يتسع له مجال النشر كما عودتمونا :

أولاً : أن تكون أقوال ومذكرات أطراف الحادث هي المرجع الأول وهي على الترتيب : شهادة مصطفى النحاس في قضية الاغتيالات ، ثم وثائق وزارة الخارجية البريطانية عن الحادث ، ثم مذكرات لورد كيلرن سفير بريطانيا آنذاك ورجل الحادث نفسه ، ثم أقوال من عرفناهم من المؤرخين المحايدين .

ثانياً : أن يشار في المراجع التي ذكرتها الى الفقرات المطلوبة من ناحيتي النفي أو الاثبات على السواء .

ثالثاً : أن تكون العناوين في الحلقات متفقة مع المضمون حتى لا تقوم شبهة في الخصومة لتاريخ الوفد ، والكتاب يعرف من عنوانه ! .

رابعاً : أن تضموا صوتكم الى صوتي بطلب نشر محاضر لجنة تسجيل تاريخ مصر ولها بحث عريض عن حادث ٤ فبراير .

خامساً : اذا كنتم تعتزمون الخروج بحكم على الوفد ومصطفى النحاس أو له فأرجو أن يكون ذلك بعد استبفاء الحلقات للحادث على أن يكون الحكم صريحا واضحا وأن يتسع المجال بعده للتعقيب اذا اقتضى الأمر ذلك .
ولكم خالص تحياتي والله ولي التوفيق .

الدكتور محمد ببال

وشهد شاهد من أهلها :

صبرى أبو المجد .

● لقد أيقظت التاريخ في ذاكرتي ، فأعنت بذلك لي شهابي ، كنت ولا أزال أتابع باستمرار وباستمتاع زائد تسجيلكم لحقائق التاريخ على سنوات ما قبل النورة ولم تفتني حلقة واحدة من حلقات تلك السنوات ، ثم فوجئت بنداكم الكريم تطلب مني ، أن أقول كلمة للتاريخ في مظاهرات آخر يناير وأوائل فبراير عام ١٩٤٢ واسمح لي - في البداية - أن أكتب عن الظروف التي سبقت ظلت المظاهرات : لقد كان الوفد مبعدا عن الحكم وكانت الأوضاع غير مستقرة ، فلا يمكن أن تستقر الأوضاع وحزب الغالبية مبعدا عن الحكم ورغم أن أحزاب الأقلية كانت هي التي تحكم الا اننا كشباب ننتمى الى تلك الأحزاب لم تكن ملزمين أبدا برأي قادتنا من الوزراء وكان حزب الاحرار الدستوريين ، وكنت رئيسا لشبابه يستمع الى آرائنا ، وخاصة رئيس الحزب بالنيازة ، ثم رئيس الحزب فيما بعد د. محمد حسين هيكل ، بل ان السكرتير العام للحزب ، الأستاذ ابراهيم الدسوقي أباطة ، كان يربى شباب الحزب على إبراز الارادة الحرة وكان كثيرا ما ينتصر لنا ، اذا نحن أصبنا الرأي ، ولم

يكن يكتف عن شباب الحزب أى سر من أسرار السياسة اذا أحس أن الشعب ينبغي أن يلم به .

وكانت بريطانيا قد اتصلت ببعض المصريين وشكلت منهم لجنة لتأييد الحلفاء فى الحرب وكانت اللجنة تجتمع فى مكتب الشيخ إبراهيم جلال المحامى الشرعى ، بينما كانت موجة السخط والكراهية ، ضد قوات الاحتلال قد ملات مصر من أقصاها الى أقصاها وكانت جماهير الشعب تعتبر تأييد الاحتلال من الجرائم الكبرى وقد تالفت لجنة وطنية تضم كل الاتجاهات السياسية ، الرغبة فى التخلص من قوات الاحتلال البريطانى وكانت تلك اللجنة تجتمع فى المقر الفرعى لجمعية الشبان المسلمين فى شارع اسماعيل أباطة بالمنيرة ويشترك فى اجتماعاتها ممثلون لجميع الأحزاب والاتجاهات السياسية ، فيما عدا شباب الوفد وقد تطورت الأحداث مع بداية عام ١٩٤٢ ، لسببين : السبب الأول أن اللجنة التى شكلها الانجليز لتأييدهم ارتكبت خطأ اعلاميا ، اذ صورت حرف « ٧ » الذى كان يعتبره تشرشل علامة للنصر فى منشور وكتبت بداخله آيات قرآنية ودعاية للحلفاء وقد تم توزيع هذا المنشور يوم الجمعة ٣١ يناير فى مسجد الرفاعى ، حيث يخطب الجمعة عالم جليل ينتمى الى الحزب الوطنى وهو الشيخ محمود على وقد أطلعناه على المنشور ، وطلبنا منه أن يسمح لنا بالتعقيب عليه فأبى الا أن يقوم هو بالرد من فوق المنبر وهاجم الشيخ محمود على الانجليز وصنائعهم وعملاتهم ، وبعد الصلاة خرجت جموع المصلين فى مظاهرة شبه تلقائية ، غير منظمة وقد انضم الى المظاهرة بعض شباب الأزهر ، وتم الاتفاق يومئذ بيننا وبين بعض شباب الأزهر ، على أن تبدأ المظاهرات العامة السبت أول فبراير وكان هؤلاء الشبان من زعماء الأزهر ومن المقربين للشيخ محمد مصطفى المراعى الذى كان يؤيد الحركة أما السبب الثانى فكان ازدياد المجاعة بسبب استيلاء الانجليز على القمح ومواد التموين الأخرى .

وفى يوم السبت أول فبراير ١٩٤٢ خرجت المظاهرات من جامعة فؤاد وتكرر خروج المظاهرات فى أيام ٢ ، ٣ ، ٤ فبراير ١٩٤٢ وفى تلك المظاهرات أو فى بعضها بمعنى أدق انطلق الهتاف الشهير الذى أعطى تلك المظاهرات الضخمة أهمية غير عادية ، انطلق هتاف : الى الأمام يا روميل ..

وأنا أقرر - للتاريخ - أن البادئين بهذه الحركة والمشاركين فيها كانوا منذ البداية من أشد خصوم الوفد ولكن تشجيع الجماهير لتلك المظاهرات دفعت جميع طلبة وسباب الأحزاب الى الاشتراك فيها .

والذى يجدر بنا أن نذكره وإن نوليه أهمية بالغة فى البحث أن البوليس لم يتعرض أبدا لهذه المظاهرات بل كان يسير بجوارها لحراستها وعندما قابلنا أحمد حسنين باشا كمنسولين عن جميع المتظاهرين كان يبلو مستريحا لتلك المظاهرات وكان الحركة قد صادقت هوى فى نفسه وقد قبض على بعد ذلك

من جانب الانجليز وأرسلت معصوب العينين الى ثكنات مصطفى باشا
بالاسكندرية وكان التحقيق يستهدف معرفة مدبري مظاهرات : الى الامام يا روميل
وهل للسراى أو لأحمد حسنين باشا بالذات علاقة بتلك المظاهرات .

والذى قلته أننا لا نعلم عن وجود تدبير لتلك المظاهرات والذى تبين فيما
بعد ان الجبهة المؤيدة لعلى ماهر والتجمع الوطنى لشباب الأحزاب ، وتلاميذ
الشيخ المراغى من طلبته ورجال الأزهر ، وهم الذين أشعلوا هذه الحركة رغبة
فى التخلص من حسين سرى العميل للانجليز وما كان أحد منا يتصور أن هذه
الحركة يمكن أن تنتهى بما انتهت إليه عودة الوفد الى الحكم !

وأخيرا ، فهذا ما أستطيع تذكره من الماضى السحيق الذى أحيتة فى
نفسى دراستكم عن سنوات ما قبل الثورة تلك الدراسة التى التزمت فيها
بالأمانة والصدق والحقيقة والتى من خلالها تسجلون تاريخ مصر على حقيقته .

وشكرا للصديق العزيز : المخلص

محمد رشيد النحال - المحامى

● لم أجد فى الوثائق التى استطعت العثور عليها عن تلك المظاهرات الا
اسمين فقط من مدبري تلك المظاهرات هما الزميلان والصديقان محمد رشيد
النحال وعبد السلام وفا ، وقد قال الأستاذ رشيد النحال كلمته وبقيت كلمة
الأستاذ عبد السلام وفا ونشرها فيما يلى :

« الشاب » الذى هتف : الى الامام يا روميل

يحكى للتاريخ حقيقة أحداث ٤ فبراير

لم يكن حادث ٤ فبراير وحصار الدبابات البريطانية لقصر عابدين بعد
الانذار الذى وجهه السفير البريطانى - لورد كليرن - الى الملك فاروق بضرورة
تولى النحاس باشا رئاسة الوزارة بالحدث الأوحى أو الأول من جانب سلطات
الاحتلال البريطانى ، لولا ما اقترن به من حصار الدبابات البريطانية لقصر
عابدين فقد اعتادت السلطات الاحتلال البريطانى - عبر تاريخ الاحتلال - على
التدخل فى الشؤون الداخلية لحكم مصر بما يحقق مصالح بريطانيا ويهدر
كرامة مصر ، وطالما استجاب الملك فاروق ومن قبله والده الملك فؤاد الى
عديد من الانذارات البريطانية ابقاء على العرش الذى كانت قوات الاحتلال
هى سنده الوحيد منذ ضرب ثورة عرابى وفرض الحديوى توفيق على عرش
مصر !!

ولكن الانذار الأخير فى ٤ فبراير قوبل من الملك فاروق بالاعتراض
للتعارضه مع رغبته الشخصية فى كراهيته للنحاس باشا !!

ولقد كان غريبا حقا أن يدعى مؤتمر زعماء الأحزاب الذى دعا اليه الملك
فاروق لمناقشة الانذار . طلب السفير البريطانى بتولى النحاس باشا رئاسة
الوزارة أصر الزعماء على أن تكون ائتلافية تشترك فيها جميع الأحزاب !!
وهو أمر يتأكد معه قبول الانذار ما دامت مغانم الحكم ومناصب الوزراء ستكون
قسمة بينهم !!

مطلق عجيب ومريب !! فالانذار كان يحمل بين طياته اهانة مصر والتدخل
فى شئونها الداخلية وهو أمر كما سبق الإشارة اليه اعتادت عليه
بريطانيا وأصبح مقبولا من الملك ومألوا لدى الأحزاب السياسية التى كان
هدفها الأول الصراع على كراسى الحكم ولو كان ذلك على حساب الشرف الوطنى
أو الكرامة المصرية . . . وللانذار الأخير الذى ترتب عليه حادث ٤ فبراير قصة
ارتبطت بقيام الحرب العالمية الثانية وكان على رأس الوزارة فى ذلك الوقت
المرحوم على ماهر باشا وخرج على الأمة سياسته التى أعلنها وهى « تجنيب
مصر ويلات الحرب » وقد لقيت هذه السياسة فى حينها تأييد الرأى العام وكان
هذا التأييد يستند الى أمرين :

الأمر الأول : هو كراهية الانجليز والاحساس العميق بالمرارة التى غرستها
فى قلوب المصريين أساليب الاستعمار البريطانى فى مصر وما ذاقه الشعب
المصرى ، عبر كفاحه الطويل من ويلات الاحتلال ، وكان شعار الشباب فى
ذلك الوقت : كيف نساند من أذلونا وندافع عن الذين يحتلون أرضنا ويهدرون
كرامتنا .

والأمر الثانى : ان هذه الحرب لا ناقة لنا فيها ولا جمل . .

ولقد كان لهذه السياسة (تجنيب مصر ويلات الحرب) وعدم استجابة
وزارة على ماهر لكثير من المطالب البريطانية أثرها السئ على بريطانيا فوجهت
انذارا للملك فاروق بضرورة اقالة وزارة على ماهر ، وقبل الملك الانذار وطلب
من على ماهر أن يقدم استقالة الوزارة ، وكان ممكنا أن يتم الأمر باستقالة
على ماهر فى كتمان وبغير ضجة !!

ولكن على ماهر فجز الموقف وألهب حماس الشباب عنلما توجه الى مجلس
الشيوخ والقى ببيانته التاريخى الذى جاء فيه « ان بريطانيا قد عادت الى
استعمال أساليبها العتيقة » .

من المؤسف أن الملك والأحزاب قبلوا هذا الانذار ومروا عليه مر
الكرام !!

وفي هذا الوقت كان المرحوم أحمد ماهر باشا رئيس الحزب السعدي قد أعلن عن سياسة حزبه وصار يدعو الى دخول مصر الحرب بجانب بريطانيا !!

وكننت في ذلك الوقت سكرتير عام شباب الحزب السعدي بعد أن اشتركت فيه ايماننا منى واعجابا بماضى أحمد ماهر والنقراشي في مكافحة الاحتلال البريطاني !!

ولقد أخذتني الدهشة واستولت على الحيرة من تناقض موقف الرجل الذي كان على رأس جماعة اليد السوداء وهي الجماعة التي عرفت باغتيال جنود الاحتلال وبين موقفه الداعي الى مساندة قوات الاحتلال !! •

وفي احدى المؤتمرات الشعبية التي كان يعقدها للدعوة لدخول مصر الحرب أعلنت معارضتي لهذه السياسة وكان معي كثير من شباب الحزب وقدمنا جميعا استقالتنا من الحزب وقد نشر هذا الخبر في حينها بجريدة (المصرى) تحت عنوان « استقالات بالجملة من الحزب السعدي !! » •

وكان علينا كمجموعة من الشباب أن ننظم أنفسنا ، وكنا قد بهرنا كلمات على ماهر باشا في مجلس الشيوخ والتي أعلن فيها استقالته من الوزارة فقررنا الاتصال به واعلان مسيرتنا لموقفه ضد بريطانيا ووقع اختيار زملائي على شخص لأقوم بهذا الاتصال ..

ولما لم يكن لى بالرجل سابق معرفة فقمه اتصلت به تليفونيا وقدمت له نفسي فرحب بلقائي فورا وتوجهت الى منزله بشارع محمد مظهر باشا بالزمالك واستمرت المكالمة لمدة ساعتين مضى فيها الرجل يسرد مآسى الانجليز في مرارة ، وقد بلغ به الاهتمام بمعرفة الرأى العام بحقائق ما لم ينشر وما لا يعرفه الشعب ، نتيجة لفرض الرقابة على الصحف - قدرا كبيرا استنتجته عندما دخل علينا محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ في ذلك الوقت فاستأذنه فى الانتظار بالصالون الآخر حتى يتم حديثه معى وقد استمر انتظار رئيس مجلس الشيوخ ساعة كاملة !!

وتم الاتفاق فى هذا اللقاء على أن نجتمع مرة أخرى فى اليوم الثانى لهذا اللقاء ..

وفى الموعد المحدد توجهت الى منزل على ماهر باشا وقدم الى كل من صالح حرب باشا وعبد الرحمن عزام باشا ومصطفى الشوربجي بك وكان الثلاثة من الوزراء فى وزارة على ماهر المستقيلة - أو المقالة - بناء على الإنذار البريطانى •

ولقد سعدت أعظم سعادة فى هذا اليوم فلكل من الرجال الثلاثة مواقف وطنية مشهورة سجلها التاريخ فى مكافحة الاستعمار البريطانى ونم فى هذا الاجتماع الاتفاق على ضرورة تعبئة رأى العام ضد الاحتلال البريطانى .

ولما كان صالح حرب باشا قد تم اختياره رئيساً عاماً لجمعية الشبان المسلمين فقد وجد أن أنسب مكان لحشد أكبر تجمع وطنى هو مبنى جمعية الشبان المسلمين وفوض الحاضرون صالح حرب باشا فى قيادة هذا التجمع ، ومنذ هذه اللحظة توطدت علاقتي بصالح باشا حرب حتى أصبحت العلاقة علاقة ابن بوالد ، وانتشرت الدعوة وأصبحت لنا قاعدة عريضة لا سيما بين شباب جامعة القاهرة وجامعة الأزهر ، وأحس أعضاء مجلس إدارة الشبان المسلمين بالاتجاه الجديد للجمعية فاستولى عليهم الفرع لتحويل أنظار البوليس الذى كان قد بدأ يراقب حركتنا بيقظة شديدة ثم انتقلت اجتماعاتنا الى منزل مصطفى بك الشوربجى حيث كان يقيم فى فيلا كبيرة بجاردن سيتى وكثيرا ما كان يحضر اجتماعاتنا بمنزل مصطفى بك الشوربجى على ماهر باشا بحكم صداقته به . . وحرصا منا على راحة أسرته التى كنا نسبب لها كثيرا من الأزعاج ، انتقلت اجتماعاتنا الى منزل الدكتور اسماعيل صدقى وهو من أعضاء الحزب الوطنى القدامى وكان صديقا حميما للشوربجى بك ولكن أمام التفاف أعداد كبيرة من شباب الجامعة حول حركتنا ورغبة فى العلانية وقضى مضجع سلطات الاحتلال ولا سيما بعد أن تولى حسين باشا الوزارة وأخذت مواقفه تنضح فى مساندة سياسة بريطانيا عرضت على صالح حرب باشا أن تفتتح فرعا لجمعية الشبان المسلمين بالسيدة زينب تكون لنا فيه حرية الحركة بعيدا عن تسلط مجلس إدارة المركز العام للشبان المسلمين فرحب رحمه الله بالفكرة وأيدها وأجرنا فيلا بشارع اسماعيل أباطة المتفرع من شارع خيرت بالسيدة زينب وتم تأييد الفرع من تبرعات الشباب ، وباجماع الآراء تم انتخابي رئيسا لهذا الفرع الذى كانت تعقد فيه الاجتماعات العلنية يوميا وقد حضر افتتاح هذا الفرع على ماهر باشا وصالح حرب باشا وعبد الرحمن عزام باشا والدكتور منصور فهمى باشا ومصطفى الشوربجى بك وفى هذا الحفل أعلن على ماهر باشا عن مشروعه الاجتماعى « يوم الفقير » وكان الهدف منه مساعدة الطلبة الفقراء وسداد مصروفات تعليمهم بالجامعة والمدارس الثانوية وقد قام عبد الرحمن عزام باشا بالوساطة لدى صديقه سعيد لطفى باشا مدير الاذاعة فى ذلك الوقت لكى يسمح بالقاء بيان للدعوة الى هذا المشروع وشرح أهدافه واستجاب سعيد لطفى باشا وألقيت هذا البيان من الاذاعة المصرية .

ثم دعا على ماهر باشا الى حفلة شاي أقيمت بمنزله بالزمالك حضرها كبار الشخصيات فى ذلك الوقت وعرض على الحاضرين فكرة المشروع وقد بلغت جملة التبرعات التى أمكن جمعها فى هذه الحفلة أكثر من خمسين ألف جنيه وتشكل للمشروع مجلس إدارة برئاسة على ماهر باشا واختير عبد السلام الشاذلى باشا أميناً للصندوق !

وقد أفزع هذا المشروع الخيرى الاجتماعى السفارة البريطانية واعتبرته
تجمعا سياسيا قويا ضد بريطانيا تحت شعار العمل الاجتماعى .

وانتهى الامر بأن أصدر حسين سرى باشا بصفته الحاكم العسكرى العام
بمقتضى قانون الأحكام العرفية قرارا بحل مجلس ادارة المشروع ومصادرة
الأموال التى جمعت لحسابه !!

وتوالى الأحداث وطالب الانجليز باعتقال على ماهر ، وصالح حرب وحاول
على ماهر أن يحتمى بمجلس الشيوخ بعد أن تمكن بطريقة ما من الوصول الى
مبنى المجلس ، وتدخل رئيس مجلس الشيوخ وبعض أعضاء المجلس وتوصلوا
مع رئيس الوزراء الى الاكتفاء بتحديد اقامة على ماهر باشا بعزبته بالقصر الأخضر
وتحديد اقامة صالح حرب باشا بمنزله بأسوان .

كانت هذه التصرفات من جانب حسين سرى باشا ايذانا باعلان الحرب
عليه وتكثيف الحملة ضده ، فقد تصادف أن دعا حزب الأحرار الدستوريين
الى الاحتفال بذكرى محمد محمود باشا رئيس الحزب السابق بدار الأوبرا
الملكية وعرف أن حسين سرى باشا رئيس الوزراء سيلقى خطابا فى هذه الذكرى
وفى خلال علاقته الشخصية بالمرحوم ابراهيم دسوقي أباطة باشا سكرتير عام
حزب الأحرار استطعت الحصول منه على ٥٠٠ تذكرة وامتلأت قاعة الاحتفال
بشباب الجامعة الذين حصلوا على تذاكر الدعوة ، وكان قد تم الاتفاق بينى وبين
هؤلاء الشباب على أنه بمجرد ارتقاء حسين سرى باشا لمنصة الخطابة أن تدوى
القاعة بالهتاف بسقوطه .. وفعلا ما أن بدأ سرى باشا فى القاء خطابه حتى
كانت الهتافات تتصاعد كدوى القنابل د يسقط سرى رمز المجاعة - على ماهر
رجل الساعة - يسقط سرى حذاء الانجليز .

وساد الهرج وما أن بدأ الاحتفال حتى انتهى !!

وكان هذا هو أول مسمار فى نعش وزارة حسين سرى حيث كان الاحتفال
تحت الرعاية الملكية وكان المرحوم أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى
مندوبا عن الملك ونقل اليه صورة لما حدث .

كنت فى ذلك الوقت موظفا بمصلحة الضرائب التابعة لوزارة المالية وكان
حسين سرى باشا وزيرا للمالية الى جانب رئاسته للوزارة فأصدر من فوره
قرارا بنقل الى مأمورية ضرائب قنا على أن أنفذ النقل فى أقل من ٢٤ ساعة .

وكان الرد أن قدمت له استقالة - ما زالت بملف خلعتى بمصلحة
الضرائب - جاء فيها أنني أرفض النقل الذى أوحى به حقد رئيس الوزراء على
شخص لصادرتى لحركة عامة فى سبيل الله وعزة الأوطان وتحديثه فيها بقولى :
أبقى باقى بالقاهرة لأواصل كفاحى من أجل مصر ، واختتمتها بقولى : تريحون
أطفاء نور الله ويأبى الله الا أن يتم نوره ولو كره الكافرون !!

ثم توجهت للجامعة في اليوم التالي وأخذت أرتب مع مجموعتنا المنتشرة في كافة الكليات وخرجنا بأضخم مظاهرة شعبية شهدتها مصر حيث كان قد تم التنسيق مع طلاب الأزهر والتقى الجمعان في ميدان سرى وتردد الهتاف المشهور (الى الامام يا روميل) بدافع من الحقد على الانجليز ورغبة في الخلاص من احتلالهم !!

وقبل أن يقدم حسين سرى استقالته كان قد تلقى من السفير البريطاني خطاباً يقول فيه :

عزيزي رئيس الوزراء

بناء على طلب الجنرال ولسن القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط ، نطلب اليكم اعتقال المدعو « عبد السلام وفا » لخطورته على أمن الامبراطورية وسلامتها !! » .

وأذعن حسين سرى لطلب السفير البريطاني وكان آخر قرار وقعه على ورقة رسمية هو قرار اعتقاله !!

وتم القبض على عصر يوم ٤ فبراير بواسطة رجال البوليس السياسي وقبل حصار الدبابات البريطانية لقصر عابدين بساعات ، ثم أودعت سجن الأجانب بالقاهرة ثم نقلت الى معتقل الزيتون تم الى معتقل سجن الأجانب ببورسعيد ثم معتقل ماقوسة بالمنيا وقد أمضيت في الاعتقال في ظل وزارة الوفد - التي تولت الحكم بعد استقالة وزارة حسين سرى - عامين ونصف عام ، وكان من المقرر أن أبقى بالمعتقل حتى تنتهي الحرب فقد كان ذلك هو رأى السلطات البريطانية بالنسبة للمعتقلين بناء على طلبها !!

الا أنه حدث أن تعرضت وأنا في معتقل ماقوسة الى نزييف دموى من المعدة كاد يودى بحياتى لولا شهامة وشجاعة وانسانية المناضل الوطنى العظيم اليوزبلىشى أنور السادات الذى شرفنا بزمالته فى المعتقل ، فقد أصر على أن يصحبني فى سيارة الاسعاف الى مستشفى المنيا حتى يراقب عملية اسعافى قبل ان تتناولنى يد الاهمال وتم ثحت اشرافه عملية نقل الدم التى ردت الى الحياه ..

وبعد فترة من العلاج طلبت مستشفى المنيا نقلى الى احدى مستشفيات القاهرة حيث تتوافر وسائل العلاج وانتهى الأمر بأن طالبت مستشفى القصر العينى بضرورة الافراج عنى لاعتبارات صحية ولكن الحكومة قررت نقلى الى مستشفى الهرمداش التى قررت هى الأخرى ضرورة الافراج عنى لنفس الأسباب وتجاهلت الحكومة هذه القرارات الصادرة من جهتين طبيتين على أعلى مستوى

رسمي ، واستطعت الحصول على صور هذه التقارير الطبية وأرسلتها الى زعيم المعارضة بمجلس النواب - في ذلك الوقت - المرحوم دسوقي أباطة باشا الذي قدم استجوابا للحكومة مطالبا بضرورة الافراج عني وفي مهلة الأربعين يوما المحددة لنظر الاستجواب استطاعت الحكومة أن تحصل على موافقة السفارة البريطانية بالافراج عني وأصبح الاستجواب البرلماني غير ذات موضوع » .

« عهد السلام وقبا »

رسالتان : من مجهول

السيد / صبرى أبو المجد

بعد التحية فقد لاحظت بحق انك قد دأبت في المدة الأخيرة على سرد التاريخ بطريقة غير أمينة بقصد النيل من أشخاص عرفوا بوطنيتهم .
وأثناء علاجك لموضوع ٤ فبراير حاولت النيل من وطنية مصطفى النحاس مع أنه لولا قبول النحاس تشكيل الوزارة لأعلن الانجليز الحماية على مصر مع ما يصاحب هذا من نتائج لا يعرف مداها غير الله وحده !!!

والانجليز لهم عذرهم في اصرارهم على النحاس بالذات ليكون رئيسا للوزارة لأنهم كانوا محتاجين لوزارة قوية تستند على قاعدة شعبية عريضة في وقت كانت فيه قوات الحلفاء مقبلة على معركة العلمين التي ستقرر مصيرهم ، كما أنهم محتاجون لرجل سياسى محنك كمصطفى النحاس وضح مصيره الى جانب قضية الديمقراطية وليس جاسوسا عليها للمحور كأمثال على ماهر ومن كان يدور في فلكه من رجال السراى ؟

فاليوقت كان عصيبا أمام الانجليز لا خيار أمامهم غير مصطفى النحاس .

أما أن النحاس لم يقبل تشكيل وزارة ائتلافية فهذا يرجع لحرصه الشديد على وحدة الوزارة التي يشكلها خصوصا اذا علم أنها قد قاست الكنير من الحكومات الائتلافية ، والجميع يعرف أن أحزاب الأقلية كان همها الأول اذا دخلوا في وزارة ائتلافية بزعامة مصطفى النحاس هو تقويض هذه الوزارة وإظهار النحاس بالفشل والجهل والغباء فضلا عن الوقعة برجال الوفد !!

فمسألة أنه تمسك بوزارة وفدية فهذا حقه ولا يمكن المناقشة فيه .

● ● لم أحاول مرة واحدة في حياتي النيل من وطنية مصطفى النحاس فوطنية مصطفى النحاس فوق الشبهات ولكن المسألة مسألة اختلاف في وجهة النظر ؟ ص ١٠ .

السيد / صبرى أبو المجد

بعد التحية ، قرأت ما كتبتموه عن اعتقال على ماهر وبالرجوع لأقوال حسن صبرى باشا وحسين سرى باشا ومصطفى النحاس باشا صح ما قلته لك فى خطابى السابق من أن اعتقال على ماهر كان بسبب الأعيه الدنيئة وتجسسه لحساب المحور فى وقت كنا فيه جميعا ندافع مع الحلفاء عن الديمقراطية .

فموقف على ماهر ومن كان يلوذ به من رجال السراى أمر كان معروفا لدينا نحن شباب هذا العصر وكهول اليوم ، كانوا محل سخطنا واحتقارنا . ماذا كانوا يريدون . . . أيريدون احلال محتل بدل محتل آخر !!!!

نتيجة لهذا فان قبول مصطفى النحاس باشا للحكم فى ٤ فبراير هو عمل وطنى كبير ، لأنه بهذا القبول استطاع النحاس باشا أن يقضى على أمرين كلاهما مر :
القول ١ : لأنه فوت على الانجليز اعلان الحماية على مصر فى حالة عدم تشكيل الوزارة فى ٤ فبراير .

القول ٢ : لأنه فوت على الخونة من المصريين ضرب الديمقراطية بانصالحهم بالمحور .

فكيف يقال بعد ذلك أن مصطفى النحاس كان خائنا لوطنه عندما شكل وزارة وفدية يوم ٤ فبراير ١٩٢٢ ؟؟
 لا تشوشوا عقول الشباب بتلك التعليقات المسمومة والتي الغرض منها قلب الحقائق .

يجب أن نكون أمناء عن كتابة التاريخ فلا نحرف ولا . . .
 أن صور الزعماء التي تنشر مع المقال تهز مشاعرى كثيرا وتذكرنى بأقدار هؤلاء الرجال من أمثال مصطفى النحاس ، ومكرم ، وهيكى ، وأحمد ماهر ، والبقراشى ، وإبراهيم عبد الهادى وغيرهم وكلما قارنت بين رجال السياسة فى الماضى ورجال السياسة الآن تحسرت واكتفيت بالقول . . لا حول ولا قوة الا بالله . . . يعطى من يشاء بغير حساب !!

والسلام . .

١٩٨١/٥/٢٢

المحامى العجوز

ع ١٠م

من الأفنديات

● مرة أخرى لم أشكك أبدا فى وطنية مصطفى النحاس ولا أسمع لأحد أن يشكك فيها فهو - مصطفى النحاس - زعيم وطنى شجاع نختلف معه ولكن اختلافنا معه لا يمنع من تقديرنا له واعترافنا بوطنيته . . (ص ١) .

صواريخ

صباح الخير

صديقى وزميلي « صبرى أبو المجد » - رئيس تحرير « المصور » - وواضح أنه بانث له مواهب هائلة من المتابعة والتنقيب فى مجاهل الأرشيف للتاريخ المصرى القريب ! ٠٠ ولا أظن أننى أستمتع بفصول اسبوعية بمثل تلك الحصلة من الصفحات التى يكتبها تحت عنوان « سنوات ما قبل الثورة » ، ويطعمها بغريب الصور من مثلاً « كرش فاروق بالمنايوة والشفاة الجلييلة تهبط بالقبيلات على يده البضة اللحية » ! ٠٠ أو ب « النحاس باشا زعيم البلاد نائم وعصاته تتدلى على كنبه رصيف محطة بنى سويف » ! ٠٠ أو بهذا العته الطاعن « ولى العهد » وهو مطهم الصدر بفاحش النياشين وطربوشه مائع كالقلع ! ٠٠ أو بصورة لذيذة أخرى من فائقة الحسن « نسل شاه » و « هان زادة » والأميره تحفة والنبيلة كهرمان ! أو هذه السكسونية الفاتنة الحادة « ليدى لاميسون » وهى تتعلق بذراع زوجها ضخم الجثة - المتدوب السامى - وكأنها يمامة شقراء على جذع شجرة جميز !

فصول شيقة مصورة وما زالت طازجة الطبع فلقطاتها قريبة جداً ولا بد أنها تخطف الدهشة والاستغراب من أجيال مصر الجديدة ، وتأخذهم الى طلاسهم وأساطير ألف ليلة ، بل تتوه بهم أحياناً فى دياجير العتمة والظلمة والحيرة التعمسة من تلك الحقة من حياة آبائهم وأجدادهم والذين بعضهم بل كثيرهم ما زال يعيش ٠٠ حرمانهم من حقايقها ومعالمها وخباياها ، بينما أحداها ما زالت تصب فى دمائهم ووجدانهم ! ٠٠ وأتصور أن ما يكتبه « صبرى » ليس الا مجرد اغراء « عينات » تسح ان نجرد كنوز المخازن العديدة منها ٠٠ كنوز تاريخ طبعا ، فانها مرحلة آخر ملك ، وآخر استعمار ، وآخر اقطاع ، وآخر خواجة وباشا وصاحب عزة ! ٠ وأتمنى والله وقد انقرض المؤرخون من حياتنا فماذا نقول الا ان نسعى بمثل عزيزنا صبرى الصحفي الاسبوعى ٠٠ نجلسه على المقعد الذى يتوق فى أعماقه ومنذ زمان لو يجلس عليه ٠٠ بقعد « الرافعى المؤرخ المصرى الأعظم » ٠٠ ومهما تلقى عليه فهو ليس بالمهيأ له ، فمعلش وليعوضها بحيوية مثابرتة وإخلاص حفره وصدق نبشه !

ابراهيم الوردانى

صلاح الشاهد ! يؤدي شهادته

أخي الأستاذ الكبير صبرى أبو المجد

تحية وتقدير وبعد ..

حين نسرد هذه المرحلة السياسية نرى لزاما علينا القول ان أحمد حسين باشا رئيس الديوان كان يتعجل رئاسة الوزارة بعد ان أبعد عنها على ماهر باشا وبعد وفاة المرحوم محمد محمود باشا . وانه فى سبيل غايته فى الرئاسة ملأ فكر الملك فاروق بأن النحاس باشا قد أضعف سلطان الملك .

وتحدثت الوثائق التى نشرت أخيرا عن تشكيل وزارة فى ابريل سنة ١٩٤٤ ولم توافق عليها الحكومة البريطانية . وقد كان المرحوم مكرم عبيد باشا يعمل يوحى من أحمد حسنين باشا - واستطاع أحمد حسنين باشا أن يقنع الملك بأن النحاس باشا لو رفض قبول الوزارة لما استطاع الانجليز الاعتداء على مصر .

ويرى المرحوم الأستاذ محمود سليمان غنام باشا انه برغم أن أمين عثمان باشا كان يتدخل كثيرا بين النحاس باشا والسفارة البريطانية وما قيل من ان النحاس باشا كان متصلا بحادث ٤ فبراير قبل الانذار البريطانى فان ظواهر الأمر وسفر النحاس باشا الى أسوان تدل على أنه فوجئ بتطور الأحداث . ولقد امتاز النحاس باشا بالصدق ولو على نفسه .

ويأسف غنام باشا لأن مكرم باشا الذى كان يقدر النحاس باشا ورافقه أحداث ٤ فبراير ، لما خرج عليه وأسس الكتلة الوفدية تناقلت الأنباء ان كامل المسحق عضو مجلس النواب عن نجع حمادى أبلغ مكرم باشا ان النحاس باشا قد تباهت مع شخصية انجليزية قبل الأحداث فى أسوان . وان مكرم باشا ارتاح الى هذه الشائعات وروجها مع حسنين باشا انتقاما من النحاس باشا الذى احتضن الأستاذ فؤاد سراج الدين باشا .

ولاحظ النحاس باشا فى وزارة ١٩٤٢ ان مكرم عبيد باشا وزير المالية كثيرا ما ينفذ رغبات القصر الملكى مما يدخل فى اختصاصه من غير تشاور أو اعلام النحاس باشا وحده فى الأمر ، وتكرر التنبيه بأن يطلع على الرغبات الملكية قبل تنفيذها للتفاهم بشأنها أو على الأقل للعلم بها .

وظهرت عند مكرم باشا نغمة لم يشهدها النحاس باشا من قبل . فقد كان رده ان هذه الرغبات من اختصاص وزير المالية وحده ، وبدأ الشقاق وازداد حتى خرج مكرم باشا وأصدر الكتاب الأسود .

وكننت مع صديقي المرحوم محمود شوقي مدير مكتب النحاس باشا وابن شقيقه - نتردد كثيرا على صديق يقطن فيلا بكوبرى القبة بشارع سليم الأول وكان يشاركنا في هذه الزيارات زميل لنا كان يرأس مكتب الشكاوى بالرئاسة وتصادف ذات يوم ان سبقنا الى هذه الزيارة حيث آخرنا عطل فى السيارة وكان قد سبقنا رجال البوليس الى الفيلا واعتقلوا زميلنا الأستاذ عبد الوهاب البنا رئيس مكتب الشكاوى ومعه مطروف به بعض الأوراق الرسمية الخاصة برئيس الحكومة وعلما فيما بعد أن الكتاب الأسود كان يوزع فى « اشولة » من حجرة فى الفيلا ولم تنفع شفاعة محمود شوقي لدى خاله لاقتناعه ببراءة رئيس مكتب الشكاوى وبقي معتقلا ٠٠ حتى أقيى مصطفى النحاس باشا فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ . وجاء مكرم باشا وزيرا للمالية من المعتقل ليفرج فوراً عن زميلنا ويصبح من الرجال الذين راعهم بالترقية الاستثنائية والعلاوات وكان متعه الله بالصحة من أكثر الناس ولاء للنحاس باشا وأود أن أذكر أن كل ما تناولته الكتاب الأسود عن استقلال مالى لم يتجاوز عشرة آلاف جنيه .

وقص على المرحوم محمود سليمان غنام باشا انه يرى أن صدور الكتاب الأسود كان بتحريرض من أحمد حسنين باشا وإن الأستاذ المرحوم أحمد التابى تناول الموضوع فى كتابه مشيرا الى توجيهات الملك وحسنيين باشا بعد سوء التفاهم الذى ساد بين القصر والوزارة بعد ٤ فبراير .

ورئى النيل من أحمد حسنيين باشا بطريقة أو بأخرى وتقدم أحد النواب الوفديين بسؤال فى مجلس النواب عن دين مطلوب من أحمد حسنيين باشا لوزارة المعارف التى يتولاها نجيب الهلالى باشا وأعلن الوزير فى مجلس النواب ان أحمد حسنيين باشا كلف مدرسة الصناعات الزخرفية فى بولاق بصناعة طقم خشبى لمنزله ولم يدفع الثمن برغم مضى وقت طويل على تسلمه وضج حسنيين باشا من علانية هذا الموضوع واثارتة فى البرلمان . ثم وسع حسنيين باشا من أساليبه السياسية فكان وهو رئيس الديوان الملكى يجرى اتصالات مع معارضى الحكومة الوفدية .

وقال انه سمع من الأستاذ فايق قصبجى الذى شارك فى توزيع الكتاب الأسود ان توزيعه كان يتم بواسطة سيارات الجيش بأمر من الفريق ابراهيم عطا الله رئيس الأركان وتوجيه ملكى ٠٠ وان مكرم باشا انقلب على القصر لأنه لم يعين رئيسا للوزارة ولم يحظ حزب الكتلة بالعدد المناسب فى انتخابات ١٩٤٥ التى أعقبت اقالة وزارة النحاس وحل مجلس النواب الوفدى وغلا مكرم باشا ينشر فى الكتلة بقلم (حكيم) كلاما فيه غمز ولز للملك فساست علاقته بالملك وحسنيين باشا .

وقد أخذت الوزارة الوفدية تبحث عن المكان الذى طبع فيه الكتاب الاسود وكان النحاس باشا وزيرا للمداخلية ومحمود غزالى بك مديرا للأمن العام الذى

لم يصل لسبب أو لآخر لمعرفة المكان فانتدب النحاس باشا عبد الفتاح الطويل باشا بصفة غير رسمية لينوب عنه في وزارة الداخلية . ويستطرد غنام باشا قائلاً بعد تعيينه وكيلاً برلماناً لوزارة الداخلية جاءني ذات يوم أحد الشبان ليخبرني أن شخصاً في بنى سويف - أعور - وأخاه اسمه كمال وهو طبيب قد توليا طبع الكتاب الأسود فذهبت الى عبد الفتاح الطويل باشا وأحضرنا محمود غزالي لمناقشته فيما وصلنا من معلومات قد توصلنا الى مفتاح الحقيقة ، ثم أحضر الاميرالى المرحوم محمد يوسف من القلم السياسى وتحريتنا عن هذه المعلومات فأفاد ان الكتاب الاسود طبع في بيت نجيب إبراهيم باشا في حدائق القبة وقد وصلوا فعلاً الى المكان والشخص .

تعددت الأسباب التي دعت الى خروج مكرم باشا من الوفد ومن الوزارة . ولقد اشتعلت نار الخصومة الحادة التي خاض غمارها دون هوادة ، بل دون مراعاة واجب الزمالة التي ربطته بصديق العمر مصطفى النحاس منذ فخر الحركة الوطنية سنة ١٩١٩ .

وأرى أن الأسباب ترجع الى :

١ - ان مكرم باشا قد اعتاد أن يلعب دور المستشار الأول والأوحد لمصطفى النحاس باشا طوال الفترة من ١٩٢٧ - ١٩٤٢ ولم يكن هناك راد لكلمته أو مشيئته ولا نزاع ان مكرم باشا كان كفئاً وذكياً ووطنياً وعبقرياً من الطراز الأول ولكنه كان أيضاً شخصاً يريد السيطرة ولا يرضى المشاركة في النفوذ ومن هنا كانت نقطة الضعف فيه كان انسان آخر معجب بذاته عن حق وبتقديس هذه الفئات ، لذلك فقد أغضب الجميع .

٢ - رأى النحاس باشا أن لا يفضب باقى أعضاء الوفد وبخاصة بعد انفصال أحمد ماهر باشا والنقراش باشا وكانا وطنيين كبيرين وقد سبق لهما ان اشتكيا من تسلط مكرم باشا وتكونت رواسب لدى مكرم باشا وحاول البعض تنقية الجو بينه وبين مصطفى النحاس ولكنه كان لا يفتأ أن يعود الى سيرته الأولى من اغضاب باقى أعضاء الوفد .

٣ - ان مكرم باشا قابل الملك بناء على دعوة منه دون ان يستأذن النحاس باشا مخالفاً بذلك التقاليد .

٤ - ان القصر وخاصة أحمد حسنين باشا قد استغل نقاط الضعف في مكرم باشا استغلالاً كبيراً .

وكان مكرم باشا رحمه الله كالنار لا يطفى ولا يذر ، فاستجاب لدسائس القصر وخرج عن الصداقة التي امتدت منذ ١٩١٩ بل ان مكرم باشا كان يستجيب لمطالب القصر الملكى التي تدخل في اختصاص وزير المالية .

رحم الله مكرم باشا . . لقد كان وطنيا مخلصا ولكنه كان انسانا جيل
على طبيعة الانسان بما فيها من نواحي الضعف والقوة .

لقد أدرك مكرم باشا هذه الزلة بعد أن تعاون مع حسنين باشا وأحزاب
الأقلية سنوات ، وعندما توفي المرحوم صبرى أبو علم باشا سكرتير الوفد المصرى
الذى خلف مكرم باشا ، شوهد مكرم باشا يقبل النحاس باشا فى سرادق
العزاء .

فهل كان مكرم باشا يأمل ان تعود العلاقات بينه وبين النحاس باشا
ويعود سكرتيرا عاما للوفد ؟

وقد اشتهر مكرم باشا انه قال

لقد أقيمت هذا النظام وعلى ان أهده .

وصل الخلاف بين القصر والوزارة الى ان النحاس باشا لم يتوجه مع وزارته
الى القصاصين لتهنئة الملك بنجاحه ولم يكن مصطفى النحاس باشا هو المبادىء
فى هذا المجال ، بل ان مصطفى النحاس اعترض على منح مدير الشرقية رتبة
البكوية لأن منح الرتبة انما تتقدم الحكومة بطلبه من جلالة الملك لا أن يمنحه
هو ولو بنطق ملكى .

صلاح الشاهد

مجلس الوزراء الوفدى قرر خلع الملك فاروق

صبرى أبو المجد

تحية طيبة وبعد

● قرأت كل ما كتبت عن « سنوات ما قبل الثورة » وكنت سعيدا لأن
عشت هذه السنوات وكنت مع القيم السياسية فى مصر منذ أكثر من خمسة
وثلاثين عاما ولقد عاصرت الرئيس الراحل مصطفى النحاس منذ عام ١٩٣٥
وعشت معه كل هذه السنين واستمرت العلاقة الأبوية مع النحاس باشا رحمه
الله حتى ولى الحكم يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ وأصدر قرارا بتعيينى فى الحكومة .

ولقد كتب الكثيرون عن أحداث ٤ فبراير وتناولتها وثائق وزارة الخارجية
البريطانية التى أعلنت رسائل السفير البريطانى الى حكومته .

سنوات ما قبل الثورة ج٣ - ٨٣٣

ولن نتوسع كثيرا في هذا الميدان ، ولكن واجبنا كمرقبين ومطلعين على صور الأحداث في مصادرها يدعوننا الى القول بأن الملك فاروق كان ألماني النزعة يعلن ذلك في مجالسه الخاصة وتصل أخباره الى السفارة البريطانية ، وكان الملك فاروق يشارك من قلبه شعبه في كراهية الاحتلال الانجليزي وكانت له اتصالاته الخاصة مع المحور ، حتى ان السلطات العسكرية البريطانية استولت على القصر الملكي في رأس التين بدعوى ان اتصالات خاصة كانت تتم منه في الليل .

وقد روى لنا الأستاذ الحسيني زعلوك - وكان وثيق الصلة بالنحاس باشا - ان النقاط الهامة في الخطاب الذي أعلن فيه النحاس باشا في رأس البر في صيف ١٩٤١ ان الانجليز يستغلون قوت الشعب المصري حين يستولون على أقطانه بالسعر المنخفض الذي كان سائدا وكانت الخطبة متفقا عليها بين أحمد حسنين باشا - رئيس الديوان الملكي وبين النحاس باشا - بواسطة الأستاذ الحسيني .

هل أتحدث عن بعد نظر النحاس باشا ، وهو الذي أعلنت وثائق الخارجية البريطانية أخيرا أنه نبه الى اخطار انشاء دولة صهيونية في فلسطين عام ١٩٣٧ .

وهل أقول - وهو قول حق ، كررته الوثائق - ان جميع من عملوا في المجال السياسي والحكومي كانوا يتلقون توجيهات السفارة البريطانية ومن قبلها دار المنسوب السامي بصورة أو بأخرى ؟

وانه كان لكل رايه السياسي في المفاوضات والمراحل ، أم الجلاء الناجز برا وبحرا وجوا كما أصر المرحوم « صاحب الدولة » أحمد نجيب الهملاي باشا لقد أدرك النحاس باشا برصيمه السياسي ان قرار الحكومة البريطانية قد استقر على عزل الملك فاروق .

وكثيرا ما سمعت النحاس باشا يفتخر بالدستور وأن الوفد المصري هو حامى الدستور في دولة ملكية دستورية ، أقسم دولته يمين الولاء والطاعة لهذا الدستور .

وقد فسر النحاس باشا قبوله لوزارة فبراير ١٩٤٢ في خطابه يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ وفي أثناء رئاسة المرحوم النقراشي باشا للوزارة وقال : انه ضحى يوم ٤ فبراير بقبوله رئاسة الوزارة بعد الانذار البريطاني وأنه قدم التضحية راضيا ليجنب البلاد هزة كبرى بعزل الملك فاروق . ونسب خلاف بين الملك فاروق ووالدته في أثناء رئاسة النحاس للوزارة سنة ١٩٤٢ وذلك بسبب علاقة الملكة نازلي مع أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي حينذاك

وقد هجرت الملكة القاهرة الى القدس ونزلت بفندق الملك داود حيث نما الى علم الملك فاروق بعض التصرفات غير اللائقة بها ، فاستدعى الملك النحاس باشا وبلغه قائلا له أن والدتي تحبك وتحب زينب هانم وأرجو أن تسافر لاحضارها وبالفعل سافر النحاس باشا وقرينته الى القدس حيث نزلا بالفندق لمدة أسبوع والتقى بالملكة وحاول اقناعها بالعودة ولكنها اشترطت أن تستقبل في محطة مصر استقبالا رسميا فوافق النحاس على ذلك ثم طلبت أن يكون الملك نفسه على رصيف المحطة في استقبالها ووعدها النحاس باشا بذلك فقالت له « هل تضمن ذلك ؟ » فقال لها : « اذا رفض فأخبرك تليفونيا » وأسرع النحاس باشا والسيدة قرينته عائدين الى القاهرة ثم قابل الملك وروى له ما حدث فأصر الملك على ألا يذهب الى المحطة وأنه يكفى للاستقبال الرسميون وتشريفه من الحرس الملكي .

وحاول النحاس باشا اقناع الملك بأساليب مختلفة ، ولما رأى اصراره على موقفه قال له « اذا كنت تريد سماع نصيحتي فسأتصل بها تليفونيا وأبلغها بالموقف حسب وعدى لها وهذا ليس لأجل خاطرى ولكن لأجل خاطرها وخاصة وانها أمك » .

فنزل الملك عند رأى النحاس باشا الذى اتصل بالملكة تليفونيا وبلغها بالموافقة على طلبها وعادت الى القاهرة وكان الملك على رأس الاستقبال الرسمي .

واذا كان قد بدأ في السطور السابقة دفاع عن سياسة المرحوم النحاس باشا مع الملك فاروق - رحمة الله عليه - وحرص النحاس على ألا تتعرض البلاد لهزات في رمزها الأعلى ، فان مبادئ الملك فاروق وسهراته التي شاعت في مصر وخارجها وأسلوبه في معاملة زعيم الشعب ذى الكفاح والتاريخ الوطنى الطويل حتى وصل الحال الى أن أمر الملك بالأمر بإرافقه النحاس باشا في السيارة الملكية في بعض الاحتفالات الدينية ، وهى من المراسيم التي جرى العمل بها من قديم وظهر ان الملك وحاشيته وفي مقدمتهم المرحوم أحمد حسنين باشا سافروا في سياسة غير وطنية وغير كريمة بحيث أصبح رمز البلاد مضغرة في الأقواء ورأى كبار الوفدين عزل الملك عن العرش ، وعرض الأمر على مجلس الوزراء ، فأقر هذا الاتجاه وعهد الى المرحوم أحمد نجيب الهلالي باشا بأن يصوغ بأسلوبه الدقيق العميق مبررات خلع الملك قاعد بياناً وسلمه الى الأستاذ محمود سليمان غنام باشا وزير التجارة الذى ذهب الى مكتبه فأغلقه عليه وحده وأخذ في تبويض مسودة نجيب باشا .

ولما انتهى من ذلك ذهب الى منزل النحاس حيث كان الوزراء لا يزالون موجودين وتم توقيعهم جميعاً على البيان كقرار صادر من مجلس الوزراء بخلع الملك فاروق وإعلان الجمهورية .

ويبدو أن هذا القرار كانت فيه جوانب المناورة ، فقد كان الشائع وقتذاك ١٩٤٣ أن فرقا خاصة من ضباط الجيش قد انضمت للاعتداء على النحاس باشا ووزرائه انتقاما من قبوله رئاسة الوزراء في ٤ فبراير وان حسنين باشا كان وراء هذه التنظيمات وكان الملك يرتاح لهذا الأسلوب من السياسة .

على أنه بعد أيام توجه المرحوم عبد الحميد عبد الحق باشا الى المنزل وبلغه ان قرار عزل الملك فاروق قد نما الى علم السفارة البريطانية وانها تشجع هذا الاتجاه وان عبد الحق باشا علم بذلك من أمين عثمان باشا .

عندئذ طلب النحاس باشا مسودة القرار التي كتبها الهلالي باشا وأشرف على حرقها في دورة المياه .

أما قرار مجلس الوزراء المكتوب بخط غنام باشا فقد أبقاه عنده .

وقد بذلت جهدا للبحث عن هذا القرار وعلمت انه لم يكن ضمن الأوراق التي تركها النحاس باشا ومنها بعض مذكراته ومذكرات المغفور له الزعيم . سعد زغلول .

وأنه قد جرى مثل هذا البحث بواسطة فؤاد سراج الدين باشا وأحمد حمزة باشا وغنام باشا وإبراهيم فرج باشا والدكتور محمد محفوظ بك طبيب العيون والأستاذ محمود شوقي ابن شقيقة النحاس باشا . ولم يعثر أحد على القرار .

صلاح الشاهد

★ نشكر للأستاذ صلاح الشاهد رسالته ، وصدقه في كل ما يرويه فما عهدناه الا صادقا وأميناً وما يقوله الأستاذ صلاح فيما يتعلق بعزم حكومة الوفد عام ١٩٤٣ على عزل فاروق من الأمور الهامة التي لم أسمع عنها الا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ولذلك يسعدنا ونحن نكتب للتاريخ أن نتلقى ممن لا يزالون ، على قيد الحياة - أطال الله جنانهم - ممن كانوا في وزارة الوفد عام ١٩٤٣ ما يؤيد كلام الأستاذ صلاح الشاهد أو ينفيه .

كما أننا نتحفظ على كثير مما قاله الأستاذ صلاح الشاهد في رسالته .

ص ١٠

حول مظاهرات « الى الامام يا روميل »

الأخ العزيز ، والصديق الفاضل الأستاذ صبرى أبو المجد

تحية طيبة وبعد :

كنا باتك عن سنوات ما قبل الثورة سجل تاريخي وطني يتنبهه ويقرؤه بامعان وفهم عميق الملايين من جيلنا المعاصر ، وأيضا الجيل الصاعد فهي سجل صادق ، ومفتوح للمؤرخين والذين صنعوا الأحداث أو شاركوا أو عاصروا الأحداث ولقد أثروا - أخى التوأم ، وأنا - السكوت واكتفينا بمتابعة ما يسجله البعض من مواقف وطنية زائفة وأخرى رائعة وقد عاصرنا الكثير منها من موقع صنع الأحداث ومحور النشاط الوطني للشباب حينئذ فقد كان أحدنا سكرتيرا عاما منتخبا للشباب الوفدي - حزب الغالبية الساحقة فيما قبل الثورة - وذلك بعد مشاركتنا الفعالة في جميع المواقف السياسية منذ عام ١٩٣٥ .

والذي نريد أن نقوله ردا على تساؤل الخاص بالمظاهرات ، التي انطلقت في الأيام الأربعة الأولى من فبراير ١٩٤٢ ، أن الشعب في تلك الفترة كان ساخطا للغاية على الانجليز والملك والأحزاب وكان يتعاطف مع الوفد لأنه بعيد عن الحكم ، ونفذ الحكم ، وقد انفجرت بعض المظاهرات تعبيرا عن حالة السخط تلك خاصة بعد أن استشرى الغلاء واستولى الانجليز على محاصيل البلاد ، وفي تلك المظاهرات ، البريئة كان يندس بعض العناصر التي لا تعرف هويتها أو هدفها كان من بينها أولئك الذين هتفوا : « الى الامام يا روميل » ولم تكن حقيقة تعرف في البداية ما المقصود من ذلك الهتاف : « كان من أجل ايجاد مبرر لتدخل انجليزى حاسم ، أو لأسباب أخرى لم نعرفها - وقتئذ جيدا - على أية حال والذي نستطيع أن نؤكد له أن الشباب الوفدي يرى تماما من المشاركة أو حتى العلم بمن دبروا تلك المظاهرة ، التي اتخذت شعارا لها : الى الامام يا روميل ، بل لقد كان شعورنا وشعور الشباب الوطني عامة ضد هذا الهتاف ، وقد تحفزنا ، لمقاومة المظاهرات الشبيهة بتلك المظاهرة ، غير أنها لم تتكرر فيما بعد والذي نؤكد لك أيضا أن البوليس كان يحصى تلك المظاهرات . وسوف نوافيك في القريب العاجل بالكثير مما لدينا من معلومات عما كان يجري في تلك الفترة الحرجة من أحداث .

ولك شكرنا وتقديرنا

مهندس حسين كامل

سكرتير عام لجان الشباب الوفدي سابقا

مهندس محمد كامل

وما رأى أحمد حسين ؟

السيد الأستاذ صبرى أبو المجد

رئيس تحرير مجلة المصور

تحية طيبة وبعد ..

أتابع منذ شهور سلسلة كتليباتك عن حادث ٤ فبراير مقديرا تماما الجهد الكبير المبذول فيها - الا اننى - كمواطن عادى عاصر تلك الأحداث - أرجو أن تفسح مكانا فى هذه الكتابات عن مدى القهر والاذلال الذى عومل به الوفد خلال تلك الحقبة بانتزاع حقه الطبيعى والقانونى فى تولى السلطة واعطائها للأقليات المتطولة زمنا طال جدا ..

وتذكرون سيادتكم انه خلال الحرب العالمية تحالف تشرشل مع الروس يقول المشهور أنه يتحالف مع الشيطان لكسب الحرب ، ومن ثم فان وجهات نظر كثيرة لا تحمل الوفد الاثم اذا هو توصل لحقوقه بعد قيامه بعمل اجراءات اعتبرت كافية جلتا لتمهده عودته للحكم فى ظروف شديدة القسوة يجب تصورها ووضعها فى الحسبان ونحن نتكلم « هذين اليومين » براحتنا فى ظروف وأجواء هادئة .

وأرجو فى هذا المجال استكمال حلقات ٤ فبراير بالحصول على رأى الأستاذ أحمد حسين زعيم مصر الفتاة حيث سبق أن قرأت له مقالا كبيرا نشر بالجرائد يقف فيه فى صف الوفد فى تلك الأزمة ومن الضرورى جدا استكمال الحلقات بها .

وفقكم الله

وأشكركم ..

توفيق عبد الهادى

مواطن معاصر

● لعل الأستاذ أحمد حسين يوافينا بوجهة نظره الآن فى أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ كما يطلب الأخ الأستاذ توفيق عبد الهادى خاصة واننا نعرف انه كان للأستاذ أحمد حسين رأى سابق فى وزارة النحاس باشا نشر فى الصحف وقتئذ .

أجل وقفت الى جوار الوفد في حادث ٤ فبراير

● لفتت ابنتي « احسان أحمد حسين » المحررة بدار الهلال نظري الى دعوة كريمة من الأخ الوطني المجاهد « صبري أبو المجد » لكي أكتب عن موقفى ابان حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وذلك بناء على طلب أحد قرائه الأفاضل « توفيق عبد الهادى » وأقول لفتت نظري لأن مرض الشلل الذى يفترسنى منذ أكثر من عشر سنوات ، بات يعجزنى عن متابعة ما ينشر .

ولما كان الله سبحانه وتعالى قد حفظ لى عقلى « بنعمة منه » فهأنذا ألبى الرغبة الكريمة شاكرًا لكل من أتاح لى فرصة الحديث عن موضوع كنت أتوق للتحدث فيه .

تأييدى للوفد

فقد وقفت الى جوار الوفد فى حادث ٤ فبراير وأذكر اننى لم أحزن على أمر قمت به كما حزننت لهذا التأييد الذى أفقدنى وقتها فريقًا من خاصصة اخوانى وزملائى فى الجهاد ، أما اليوم وبعد هذا العمر الطويل وبعد أن تكشف من الأحداث ما تكشف فانى أنظر الى موقفى باغتباط ورضاء وانه كان التصرف « الموضوعى » الجدير بمجاهد يؤمن بالديمقراطية وسيادة القانون .

كان تدخل الانجليز مع الدستور

لكى نعرض على أى اجراء « فضلًا عن أن نعتبره من الوطنية أو غير الوطنية » ، يجب أن نتساءل ، هل هو حق أم باطل ، فما الذى طلبه الانجليز فى ٤ فبراير ، انهم طلبوا أن يشكل النحاس باعتباره زعيم الأغلبية الوزارة ، وهذا مطلب دستورى ديمقراطى وعادل ، فلا يقبله أى باطل ولا يقال أنه ضد الدستور وضد الديمقراطية ، أن يكون الانجليز هم الذين طالبوا به ، وانما يجب أن يقع اللوم ، كل اللوم ، على من وقف فى طريق الدستور وأعمال الديمقراطية وإرادة الشعب فمكن للانجليز بأن يقوموا بهذا العمل ، الذى وان بدا اعتداء على الملك ، ولكنه كان يظهر الشعب والأغلبية البرلمانية .

أحمد ماهر يتخبط

لقد تخبط أحمد ماهر ليلتها تخبطًا عجيبيًا ، فقد كان هو الذى قال ان مصطفى النحاس لى الوزارة على أسنة حراب الانجليز ، وفى ذات الوقت كان يلج على النحاس ان يؤلف وزارة قومية ، فلما رفض النحاس وأصر على استعمال حقه الدستورى والقانونى ، أصبح عمله « خيانة وطنية » وقد كان هذا يكون مفهوما ، لو ان الانجليز طالبوا بتأليف وزارة وفدية برئاسة مصطفى النحاس

فيكون تأليف الوزارة القومية هو تمرد على طلب الانجليز ، ولكن ذلك لم يكن واقع الحال ، بل لقد طالب الانجليز أن يشكل مصطفى النحاس الحكومة ، أى حكومة فكان عجباً من أعجب العجب ، أنه عندما يؤلف النحاس الوزارة وفيها أحمد ماهر واسماعيل صدقي وحلمي عيسى ، يكون العمل وطنياً ، أما اذا شكلها بدون هؤلاء ، يكون الأمر « خيانة » .

لقد كان هذا تخبطاً ما بعده تخبط كما يبدو لي اليوم وبعد هذا العمر الطويل ، أما في وقتها فلم تكن هذه المعلومات أمامي ، عندما أيدت مصطفى النحاس ، فقد كنت معتقلاً أنا وإخواني من أبناء مصر الفتاة ، وكانت الأخبار تصلنا من خلال الاعتقال ، ولقد عقدنا العزم عندما وافقنا أبناء محاصرة الانجليز لقصر عابدين على القيام بثورة ضد الانجليز ، ونسلحنا رغم قلة عددنا بما استطعنا تدبيره وكانت خطتنا تبدأ بالاستيلاء على أسلحة المعتقل ، ثم نقتحم المعتقل منادين بالثورة ، فلما علمنا في الليل المتأخر بأن الأئمة قد حلت ، وإن الدبابات الانجليزية قد انسحبت بعد أن شكل مصطفى النحاس الوزارة ، تنفسنا الصعداء لانتهاء هذه المغامرة .

والدرس الذي يجب أن نقف أمامه جميعاً من حادث ٤ فبراير ، هو أن يعتبر الحاكم ، أى حاكم أن قوته الكبرى وخط دفاعه الأول والأخير هو في أعمال الدستور نصاً وروحاً والأخذ دائماً بالشرعية الدستورية والا عرض نفسه وببلاد لأشد الأخطار .

من المعارضة الى التأييد

أما عن موقفى وموقف زملائي المعتقلين وعلى رأسهم الأستاذ محمد صبيح فأحمد الله أن مواقفى كانت من أجل الله والوطن ، فقد كنا معارضين بشدة وعنف ضد مصطفى النحاس ، فلما أن أصبح الأمر دستورياً أو لا دستور ، فقد وقفنا الى جوار الدستور ، ولم يخيفنا ان ذلك يقلبنا من معارضين الى مؤيدين في موقف من أخطر المواقف .

أحمد حسين

عودة الى الحديث عن ٤ فبراير ١٩٤٢

● الأخ الصديق الأستاذ صبرى أبو المجد أصدق الود وبعد ، فكل الذى تنشر توثيقاً لحائر التاريخ هو - دون ملق غير متحقق بيننا أصلاً - خير أداء لفرض عين في ذمتكم وتخفيف لفروض أعين في ذم الكتيرين ممن عاشوا ذلك التاريخ أو بعضه .

وأصدقك عندما أقول انه كثيراً ما يأخذ هذا الذى تبدلون فكر أو جهداً من الالتفات الى ما يكون في الذاكرة من اضافة اتصلت بالأحداث وقفيت .. أما

لأنها دارت بين اثنين فحسب . وكتماها حتى أتى عليها الموت أو عفا النسيان أو لأنها تحققت ولم تنشر في حينها ان عمدا أو عفوا ، أو لأنها سبحة وقوعها لم تكن تفرغ الانتباه . فلما دارت الأيام ربطت بينها وبين سواها أو تمت ترجمتها في ضوء الأحداث فباتت تفرغ كل انتباه .

وحتى أتخفف من بعض ما نحمل ذمتي - وأن أزمعت لو أذن الرحمن أن أعالج هذا في المجموعة الثانية من « لو تكلمت الجدران » - فاني لأستريح أن أسوق بمناسبة ما نشرتموه عن « المعارضة بين الحدود والضوابط » وبعض ما ورد في « سنوات ما قبل الثورة » .. وما كتب الزميل العزيز الأستاذ أحمد حسين أكرم الرحمن جهده وجهاده .

ففي الموضوع الأول ذكرت ان مصطفى النحاس استعمل أو أساء رخصته قائما على الرقابة فرض نشر العريضة التي وجهها قادة المعارضة وقتئذ الى الملك يصارحونه فيها بما آلت اليه أمور البلاد ، وانه لما نشرت النص إحدى الصحف قامت الحكومة بمصادرة نسخ الصحيفة . وجاء القضاء يشبث قرار المصادرة .

والواقعة أن كان هذا الذي تقدم هو جماع صورتها . فمن تفصيلها ان النص لم يسمح بنشرة اطلاقا ، فلما حاولت النشر . صحيفة - وكانت ان اسعفتني ذاكرتي - السياسة أو البلاغ - وتحايلت على الرقيب المقيم حتى تم اعداد العريضة - صف حروفها - وتحديد موقعها من الصحيفة أفاق الرقيب فأمر برفعها ، فلما كان ذلك ترك القائمون على النشر المكان من الصحيفة خاليا . وليفهم الناس .

وصدرت الصحيفة - وقد تحدثت عنها في إحدى حلقات « لو تكلمت الجدران » التي يتفضل المصور بنشرها وكانت الحلقة تحت عنوان بيضاء من غير سوء . ومما رصدته مضابط القضاء طلب الحكومة تثبيت المصادرة لوجود المساحة البيضاء التي لها دلالتها بعد أن تردد أمر عريضة قادة المعارضة بين الناس .

صادرتها وعرضتها على القضاء فثبت المصادرة .. وتصادف ان القاضي الذي حل محل صاحب اللور والذي فصل في المصادرة كان لصيق القرابة لأحد أقطاب الوفد « عبد اللطيف محمود » .

مجرد مصادفة .

وعن الموضوع الثاني .. الخروج الجماعي الأول لأعضاء من الوفد عام ١٩٣٥ وما أطلق على الأعضاء - السبعة ونصف - أذكر ان الذي أطلق هذه التسمية هي أحزاب المعارضة وفي مقدمتها الأحرار الدستوريين . وقيل في

تعليلها ان النصف يرمز الى قصر على الشمسى باشا ، وقيل بأن أحد الثمانية كان فى خارج البلاد فزعم الوفد أن هذا - الواحد - باق فى عصبته لم ينشق مع المنشقين وزعم المنشقون ان هذا الواحد منهم . وظل الأمر فترة فنصف بعض رجال المعارضة ذلك « الواحد » نصفين لكل فريق نصف فبات السبعة المتيقن انشقاقهم سبعة ونصفا .

وصارت مثلا .

وأستطيع فى شأن هذه العريضة أن أخرج هونا على موضوع التعليق فأذكر أن تلك العريضة وما حوت ومنعها من النشر كان مقدمة لتفكير دار بين حافظ رمضان باشا وبينى حول وجوب تبصير الشعب عن طريق المنشورات السرية التى بدأت بتفصيل ما أشارت اليه العريضة سواء فى شأن الملك وتصرفاته أو الحكومة وعثراتها . . فصدرت مجموعة متوالية من هذه المنشورات تحت عنوان . . ان الرواية لم تتم فصولا . . وكان آخرها فى الأشهر الأولى من عام ١٩٥٢ وأذكر من مقدمتها الأبيات التى تنبه الى ما سيؤدى اليه استئثار أفعال البرامكة فى الحكم ومطلعها :

أرى خلل الرماد وميض نار ويوشك أن يكون له ضرام

وأذكر من ختامها . . ان الذى يجرى فى البلاد لا يشرف حاكما ولا محكوما ، وبين المقدمة والختام النداء بأن الأمل فى تصحيح الأوضاع وانقاذ البلاد بات معقودا على ثورة الشعب .

أما فى شأن الزميل الكبير الأستاذ أحمد حسين من قوله فى تسويق دفاعه عن تأييده وأبناء مصر الفتاة تصرف مصطفى النحاس حيال انذار ٤ فبراير . . « فى ذات الوقت كان يلج على النحاس - أحمد ماهر - أن يؤلف وزارة قومية فلما رفض النحاس وأصر على استعمال حقه الدستورى والقانونى أصبح عمله خيانة وطنية وقد كان هذا يكون مفهوما لو ان الانجليز طالبوا بتأليف وزارة وفدية برئاسة مصطفى النحاس فيكون تأليف الوزارة القومية هو تمرد على طلب الانجليز ، ولكن ذلك لم يكن واقع الحال ، بل لقد طلب الانجليز أن يشكل مصطفى النحاس الحكومة » .

ولقد شبأت الظروف أن أعيش أحداث يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ عن قرب حيث كان حافظ رمضان بمكتبى قبل أن يتوجه الى سراى عابدين وكنت فى انتظاره بمنزله حتى عاد . . ومنه وفى حين الأحداث سمعت التفاصيل . .

ومن بين هذه التفاصيل - الأمر - البريطانى وأن طلب النحاس رئيس الوفد رئيسا للوزارة من مضمونه ومؤداه على ما كشفت مناقشة المجتمعين ومنهم النحاس وبلا اختلاف فى رأى أن الوزارة المطلوبة وزارة وفدية - لحما ودما -

ولذا عرض أحمد ماهر أن تكون الوزارة قومية حتى لا يكون التصرف خضوعاً بقبول الانذار البريطاني كما .. « نزل » فلما أصر النحاس على رفض الوزارة القومية اقترح حافظ رمضان حلاً أن تكون الوزارة وفدية وأن تضم وزيراً واحداً فحسب من غير الوفد لتحقيق معنى بعض حرية الإرادة .

وأصر حافظ رمضان على أن يسيطر اقتراحه - بالمحضر - وسيطر .. وهو فى منطق الأمور اقتراح لا يكون إلا لعدة وهى التحلل هونا من املاء الانذار البريطانى مما ينال من حديث الزميل الكبير .

أخى صبرى :

أعود فأشكر لك فضل ما تنشر مما نتلقى وما تصحح .. وأمل أن تسعبنى ظروفى فالحق بهامش ركبك يوم تتحدث الجدران عن الذكريات السياسية بعد أن أفرغ وتفرغ من الحديث عن الذكريات القضائية .

« المخلص »

على منصور الحامى

أسرار خطيرة تذايع لأول مرة

الأستاذ صبرى أبو المنجى

تحية طيبة وبعد ..

أبحث اليك ببعض ذكرياتى عن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وما أعقبه من أحداث ، اذ كنت وقتئذ ضابطاً بالبوليس السياسى :

أذكر - مثلاً - أن الملك فاروق ، عندما طلب من النحاس باشا أن يتوجه الى السفارة البريطانية لتبليغها بخبر تكليفه بتشكيل الوزارة كان الملك يسخر من النحاس باشا ولا شئ غير السخرية !

وقد قال بعض الوفديين ان النحاس باشا لم يكن على علم ، أو على اتفاق مع السفير البريطانى بما سيحدث ، وهذا غير مقبول ، بل غير معقول ، اذ كيف يتسنى للسفير البريطانى أن يتخذ كل هذه التدابير الحربية وفى هذا الوقت الذى يتسم بالدقة والحساسية ، وكيف يتسنى للسفير البريطانى أن يدخل فى كل تلك المحادثات ضد القصر من أجل أن يشكل النحاس باشا الوزارة دون أن يكون المطلوب منه تشكيل الوزارة وأن يكون على معرفة ، أو على علم بما سيحدث ! ودون أن يكون متأكداً مسبقاً من أن النحاس باشا سوف يقبل الوزارة ، ولو فرضنا أن النحاس باشا رفض التدخل البريطانى فأى حرج كان سيقع فيه السفير البريطانى ، والحكومة البريطانية .

وأذكر ، أننى فى شهر مارس ١٩٤٢ ، سافرت فى مأمورية خاصة بالأمن العام ، الى العراق ، ولما علم نورى السعيد رئيس الوزارة العراقية بوجودى ، استدعانى الى مكتبه وطلب منى أن أشرح له كل التفاصيل واستمع منى الى آراء السياسيين المصريين ، والى رأى النحاس باشا و . . و . .

وأذكر أن نورى السعيد قال لى ان النحاس باشا لم يكن موافقا ، وكان الواجب عليه بعد أن تخرجت الأمور الى هذا الحد ، أن يؤلف وزارة قومية ، وأن يعمل على أن تقف مصر كلها ، تحت قيادته ، كتلة واحدة ، وصفا واحدا ، ولو أن النحاس باشا فعل ذلك - كما قال نورى السعيد - لازداد مركزه قوة ، ولأصبح مؤيدا من الشعب ، ومن الملك ، ومن الانجليز أيضا !

وكنتيجة لحدث ٤ فبراير بدأ فاروق يتجه نحو العرب :

كان انتونى ايدن وزير الخارجية البريطانية قد صرح بأن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف نحو أية حركة من العرب تهدف الى تعزيز الوحدة الثقافية والاقتصادية والسياسية فيما بينهم ، غير أن مثل هذه الحركة لا بد وأن يقوم بخطواتها الأولى العرب أنفسهم ، وحاول نورى السعيد ، أن يتبنى وبسرعة دعوة أنتونى ايدن فأصدر تعليماته الى سفيره بمصر المرحوم تحسين العسكرى أن يجس نبض حكومة النحاس باشا ، وقبده استشارى السفير فى كيفية مفاتحة النحاس باشا فى الأمر ، وخشى ألا ينجح فى مسعاها خصوصا وأن النحاس باشا يعرف نورى السعيد ، فأشرت على تحسين العسكرى أن يجتمع بأحد الوزراء الوفديين المقربين الى النحاس باشا ، ويتذاكر معه الموضوع ، ويقوم الوزير بتهيئة الجو عند النحاس باشا ، وفعلوا اجتمع السفير بالمرحوم محمود سليمان غنام فى منزلى بضاحية مصر الجديدة ، وبعد ذلك تمت مقابلة السفير للنحاس باشا وتطور الموضوع وألقى النحاس باشا بالتصريح التالى فى مجلس الشيوخ :

منذ أعلن المستر ايدن تصريحه قمت بالتفكير فى الموضوع طويلا ورأيت أن الطريقة المثلى التى يمكن أن توصل الى غاية مرضية هى أن تتناول الحكومات العربية فى هذا الموضوع وقد انتهت من دراستى الى أنه يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية فى هذا السبيل باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمى اليه من آمال ثم تبذل الحكومة المصرية جهودها فى التوفيق والتقريب بين آراء مختلف الحكومات العربية ما استطاعت الى ذلك سبيلا . ثم تدعوهم جميعا الى مصر فى اجتماع ودى لهذا الغرض حتى يبدأ السعى للوحدة العربية من جبهة متحدة بالفعل - فاذا تم التفاهم أو كاد وجب أن يعقد فى مصر مؤتمر برئاسة رئيس الحكومة المصرية لاكمال البحث واتخاذ اللازم القرارات حتى تتحقق الأغراض التى تنشدها الأمة العربية ، .

ولم يكن الملك عبد العزيز مرحباً بفكرة إنشاء الجامعة العربية في بادئ الأمر لأن الاقتراح جاء من الانجليز وهو ما يثير الشك في نواياهم وإن النحاس باشا ونوري باشا يعتبران في هذا الوقت من أعوان الانجليز .

وسافر الملك فاروق في رحلة خاصة إلى البحر الأحمر ونزل على الشاطئ السعودي ، وما أن علم الملك عبد العزيز بوجود الملك فاروق على الأراضي السعودية حتى هب إلى لقاءه وأقام مدينة الخيام ونحرت الذبائح واحتفى به الملك عبد العزيز حفاوة كبرى وقبل الملك عبد العزيز أن يشترك في الجامعة العربية وتبعه أمام اليمن وقد توطلت العلاقة الطيبة بين العاهلين وانتهى المطاف بالاتصالات التي دارت بين القاهرة وبين عواصم الدول العربية بالاتفاق على عقد مؤتمر الاسكندرية الذي انتهى في أكتوبر سنة ١٩٤٤ ببروتوكول أطلق عليه اسم بروتوكول الاسكندرية بمقتضاه أعلنت الدول العربية اتفاقها على التعاون والتضامن في نطاق منظمة رسمية تحمل اسم جامعة الدول العربية وكانت الجامعة عند نشأتها مكونة من مصر والسعودية وسوريا ولبنان والعراق والأردن واليمن وكان مندوب اليمن يحضر الاجتماعات بصفة مستمع وهذه الدول التي كانت قد نالت استقلالها حتى ذلك الوقت .

وقد انتهز الملك فاروق فرصة انتخاب فخامة شكري القوتلي رئيساً للجمهورية في سوريا وأرسل بعثة ملكية سافرت سراً إلى سوريا لتهنئة فخامته وكانت البعثة برئاسة الفريق عمر فتحي وعضوية البكباشي محمد حلمي حسين من الحاشية الملكية وكنت أنا العضو الثالث ، وقد سافرت البعثة سراً دون علم الحكومة إذ خشى الملك أن تعترض الحكومة المصرية على إرسال البعثة وقد استقبلت البعثة استقبالا حاراً .

وسأوافيك بذكرياتي عن تلك المرحلة الهامة من مراحل التاريخ المصري

محمد يوسف

وكيل الأمن العام ومدير الشؤون العربية السابق
وموفد فاروق إلى الملوك والرؤساء العرب

حول حادث القصاصين

صفحة مجهولة يزيج عنها الستار

مستشار سابق

« صبرى أبو المجد »

أتابع ما تنشرونه عن سنوات ما قبل الثورة وكيف حاصر الجيش البريطاني فى ٤ - ٢ - ١٩٤٢ قصر عابدين بالدبابات ليفرض على الملك وزارة النحاس باشا وقلتم ان الجريمة بدأت من تلك السنة وانتهت فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ . حركت هذه الحوادث فى خاطرى ذكريات أخرى عن هذه الفترة وهى إصابة الملك فى حادث القصاصين يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣ وما أحاط به من ملاحظات حين كان الملك يقول فى طلب التحقيق « لا » وتقول الوزارة « نعم ويجب التحقيق » مما يدل على أن الخصومة بقيت بعد ٤ فبراير .

ولأنى درجت على أن أحتفظ بملف لكل فترة من فترات عملى فى النيابة وفى القضاء وحتى المناصب القضائية فى ديوان الوزارة التى كنت أعود إليها فى عهود مختلفة . لذلك رجعت الى ملف الفترة التى توليت فيها رئاسة نيابة الزقازيق حيث توجد صورة تقرير عن حادث القصاصين الذى طلبه النائب العام الطوير باشا لعرضه على مجلس الوزراء .

علمت بالحادث حول الغروب وهو ان الملك كان فى سيارة قاصدا الاسماعيلية فاصطدم بسيارة عسكرية فادى التصادم الى أصابته فنقلته القوات البريطانية الى أحد المستشفيات العسكرية فرأيت من الواجب أن أنتقل ولو لم أخطر بالحادث رسميا وكان بصحبتى المرحوم عبد القادر عودة وكيل النيابة العسكرية وهو ممن كانوا محل تقدير وربما يتذكر القارىء صلته بالاخوان المسلمين وأنه ممن نفلت فيهم أحكام الاعدام قبل ثورة التصحيح ، كما استصحب رئيس المباحث ومساعد الحكمدار .

ولما أن وصلنا الى القصاصين أصغيت الى النشرة الطبية يملئها كبير الأمناء تليفونيا لتداع بوسائل الاعلام . ووجدت الملك على سرير فى « خيمة » صغيرة وبجانبها حسين باشا رئيس الديوان فأبدت شعورى نحو الحادث وأمتاذنت فى التحقيق فوعده بالعرض على الملك .

بعد ذلك سمعت شائعة تردد وهى أن الملك كان فى طريقه الى الاسماعيلية على موعد مع سيدة نمسوية كانت تنتظره فى باخرة بالاسماعيلية وهى شائعة لا أعرف نصيبها من الصحة الى الآن .

توافد كثيرون من القاهرة بينهم بعض الوزراء والتقيت بوزير الداخلية الذى نمسك بضرورة التحقيق رغما عما وعدنا به حسنين باشا ، ثم استدعى مدير مرور القاهرة وكلفه بأن يستجيب لكل ما تطلبه النيابة من اجراءات ، وبعد انصرافه ظل الحاضرون من وزارة الداخلية يلحون فى أن تقوم النيابة ولو بالمعينة فأجبت أن المعينة انما هى من اجراءات التحقيق • حاولت الاتصال ليلا بالنائب العام تليفونيا فلم أوفق •

وأخيرا نظرت الى واجب النيابة نظرة موضوعية وقلت فى نفس وتساءلت عن نتائج التحقيق وهل تحرى الحقيقة فى الحادث يكون لصالح العدالة أو لمصلحة أهداف سياسية ذلك لأن الخطأ أن كان من جانب الملك فانه هو نفسه المجنى عليه والمتهم ، هذا فوق المقرر بوجه عام فى العرف والقانون لصالح رئيس الدولة لا سيما فى القانون الانجليزى الذى يقول « ان الملك لا يخطئ » ، وان كان التحقيق لمجرد اثبات الشائعة فان الضمير القضائى لا يجوز تسخيره فى خدمة الأغراض السياسية •

وأما اذا كان التحقيق سوف يتبث الخطأ على قائد السيارة العسكرية فان القضاء المصرى لم يكن يملك محاكمته وان أرسل اليهم ملف التحقيق فلن يكون له أى وزن ولهم على أحسن الفروض أن يقوموا بالتحقيق مرة أخرى •

وأخيرا أمضيت الليل داخل المستشفى على سرير من أسرة الجرحى وبكرت فى الصباح واستعلمت من حسنين باشا عما تم فأجاب انه لم يتمكن من استئذان جلالاته •

ثم قابلنى ضابط الاتصال بين الحكومة المصرية والجيش البريطانى وأبدى استعداده لاحضار السيارة العسكرية فطلبت اليه بدلا من ذلك أن يصل ما بينى وبين النائب العام عبر خط التليفون الخاص بالجيش البريطانى فاستجاب وأرشدنى اليه وتبين أن الطوير باشا فوجيء بما بلغت به وأبدى الاهتمام البالغ واقنع بسلامة تصرفاتنا وطلب موافاته بما يتم •

بقيت فى القصاصين طوال اليوم والملك الجريح يرقده داخل الخيمة ويقوم بالحراسة جنديان على مدخلها من جنودهم كل منهما على جواد وكان الأربعة كأنهم تماثيل لا تتحرك بأى كلمة ولا تبدى أى إشارة •

ولما أن اقترب الغروب قصدت الى حسنين باشا للمرة الثالثة فأجاب بأنه لم يتمكن بعد ولكن من رأيه تأجيل التحقيق فأدركت من هذه الاجابة أن التحقيق مرفوض لأن الاجابة كانت بالأسلوب الدبلوماسى • فعدت الى الزقازيق وأعادت الاتصال بالنائب العام تليفونيا فعجب مما سمعه من أن التحقيق مستمر طوال اليوم وكلفنى بالتبكير فى الحضور الى القاهرة صباحا ومعنى تقرب عن هذه الوقائع لعرضه على مجلس الوزراء فنفذت طلبه وسلمته اليه •

وأخيرا ولعل في هذا التقرير ما يكشف النقاب عن نموذج مما كان بين
القصر ووزارة النحاس باشا بعد حادث أربعة فبراير سنة ١٩٤٢ •

المستشار على عرفة

رئيس سابق محكمة الاستئناف

● نشكر السيد المستشار على عرفة اهتمامه الشديد لما ينشر عن سنوات
ما قبل الثورة وقد سبق لسيادته أن عقب على أحد الموضوعات ونشرنا له تعقيبه،
أما بخصوص الموضوع الذى أراح عنه الستار المستشار على عرفة ، فأننا
نكون سعداء للغاية ، لو أن سيادته وافانا بكل ما لديه من تفاصيل حيث أن
الموضوع الذى طرقه لم يسبق لأحد ممن كانوا فى موقع المسئولية وقتئذ - أن
طرقه •

وكانت رسالة أخرى من المستشار السابق على عرفة :

السيد الأستاذ الكبير / صبرى أبو المجد

● تؤرخون لسنوات ما قبل الثورة وكذلك تنشرون ما يرد عليكم فى
هذا الخصوص فلكم الفضل المضاعف وعلينا الشكر الجزيل •

أما من الصفحة المجهولة التى قلت اننى رفعت عنها الستار وهى الخلاف
على التحقيق عند إصابة الملك فى حادث القصاصين حيث كان يسير فى طريقه
الى الاسماعيلية فاصطدمت سيارته حوالى الساعة ٤ مساء بسيارة عسكرية
للجيش البريطانى كانت تتجه الى ثكنات الجيش فى الصحراء المقابلة لترعة
الاسماعيلية وما ترتب على هذا الحادث من خلاف بين القصر ووزارة النحاس
باشا على قيام النيابة بالتحقيق أو عدم قيامها به مما كان يرسم صورة من
صور الخصومة بين الطرفين ظهرت بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ حين فرض
الانجليز على الملك تأليف وزارة النحاس •

ومع اعتزازى بتقديركم للكلمة التى أوجزت فيها ملابسات الحادث فانى
أشعر محكم أنه كان يعوزها شيء من التفصيل ، ومن ثم أقول انى لم أتلق
اخطارا رسميا ، ومع ذلك رأيت من واجبى - والنيابة المسئولة عن
التحقيق - أن أنتقل اليه وهناك رأيت المدين ووكيل المديرية والحكمدار الذين
كانوا قد سبقونى ، وحينما رأيت الغموض يحيط بالحادث ثم أنتظر تحريرات
الجهة الادارية بل أثرت ان أتلقي الرأى فى التحقيق من المنبع نفسه وكان
ذلك قبل أن يحضر أحد من أعضاء الوزارة وقبل أن ينبت الخلاف على التحقيق •

قابلت رئيس الديوان الملكي ثلاث مرات فى خلال ٢٤ ساعة أما عن وزير الداخلية فانى لم التق به الا بعد منتصف الليل حين كان يلح على فى القيام بالتحقيق مع تأجيل المعاينة الى الصباح وفى هذا اللقاء برز الخلاف على التحقيق بين القصر والوزارة ، وأكد ذلك الرأى الذى أبلهه رئيس الديوان فى اليوم التالى .

وبعرض التقرير الذى طلبه النائب العام على مجلس الوزراء أسدل الستار على الحادث فلا عهد الى النائب العام بالتحقيق ولا ارسل من القاهرة من يقول به فى القصاصين .

أما الملك نفسه فرغما عما ثبت من الكشف عليه بالأشعة من وجود شرخ بسيط فى عظم الحرقفة ووجود رضوض فى اجزاء أخرى من الجسم ورجما عما رآه الأطباء من امكان نقله الى القاهرة فقد أثر البقاء هناك بضعة ايام تحت العلاج قبل عودته من القصاصين .

وأما ما حدث لى بعد ذلك فلم أتعرض له لأنه مرتبط بشخصى فاغفلت ذكره .

كان من رأى بعض زملاء أن من يتحدى الوزارة « يرشح للإحالة الى المعاش » ولكنى نجوت ولله الحمد من هذا الجزاء بجزاء أخف .

وفى غير التعرض للنظام القضائى فى الوقت الحاضر أقول أنه لم يكن قبل الثورة فى كل محكمة الا رئيس واحد فى الدرجة الأولى أو فى الثانية . وكذلك كان الحال بالنسبة لرؤساء النيابة الذين كانوا مساوين لوكلاء المحاكم فى الدرجة المالية . كنت أسير ولله الحمد فى طريق كان يرضى ضميرى ، أنتقل من منصب الى آخر فى دورى الطبيعى دون أى استثناء وفى حدود القواعد المالية .

وفى خصوص نيابة الزقازيق كان النائب العام يطلب القضايا من واقع الكشف ما يلفت نظره خصوصا المحفوظ منها لعدم الأهمية كما كانت ترسل اليه صور الملاحظات السرية التى كانت ترسل الى أعضاء النيابة فلم يعترض على شىء ، بل بالعكس كنت أعتز بتقديره وكان يعد بأئنى سوف أرقى فى أول حركة بأقدميتى . هذا الرجل حسبته أن يكون محل ثقة السيد الرئيس فقد عينه عضوا فى مجلس الشورى الحال بعد مرور كل هذه السنوات وقد بقى فيه الى ان لقي ربه منذ بضعة أشهر .

رغما عن هذا فقد فوجئت عند اعلان الحركة القضائية وبعد الحادث ببضعة أشهر بتعيينى وكيل محكمة فى جهة أخرى وكانت مساوية لمرحتى مع تقويت حقى فى الترقية بالأقدمية ، قابلت وزير العدل متساخلا عن هذا .

سنوات ما قبل الثورة ج٣ - ٨٤٩

الوضع فوعده بتدارك الأمر فى حركة مقبلة • وعلى ذلك رقيت فى وقت لاحق الى وكيل محكمة الاسكندرية الكلية ومنها الى رئيس محكمة أسيوط الكلية فيما بعد •

لا أسترسل فيما يختص بشخصى وأعود الى الحديث الأصيل عن الملك الذى ظلت الشائعات تدور حول سلوكه الشخصى قبل ثورة يوليو وبعدها الى أن منحوه لقب « الملك الفاسد » ، أعود الى الحديث الأصيل لأتحدث عن شهادة شاهد محايد له مكانته •

كنت فى أسيوط فى أواسط الأربعينات أشغل استراحة الرى مع الدكتور ولسون وهو طبيب أمريكى من كبار الأطباء أوفدته حكومته الى مصر ليكافح بعوضة الجامبيا فى الصعيد ، نشأت بينى وبين الرجل صلة ودية فرأيت ذات ليلة عائدا من القاهرة الى الاستراحة مرهق الجسم ويشكو السهر طوال الليلة السابقة ويقول أنه كان يشهد حفلة ساهرة بقصر الأميرة شويكار « مقر مجلس الوزراء الآن » فلم ينصرف الا بعد انصراف الملك عند طلوع النهار • أصغيت اليه وهو يتحدث عن الملك خلال هذه الساعات الطوال فذكر أشياء غير تلك التى كنا نسمعها وقتئذ عن الملك •

المستشار حلمى عرفه

الكتاب الاسود طبع فى بيتى

بقلم : هانيق القصبجى

الأستاذ صبرى أبو المجد

● تعليقا على ما نشرتموه - عن سنوات ما قبل الثورة - كلمة للسيد صلاح الشاهد التشريقاتى السابق لرئاسة مجلس الوزراء ، نسب فيها الى كلاما غير صحيح ، ويؤسفنى أن تكون معرفتى بسيادتك عن طريق هذا الموضوع الشائك الذى أجد نفسى مضطرا للكتابة فيه ، وضعنا للأمور ، فى نصاها !

يهمنى أن أؤكد لسيادتكم ، ان علاقتى بالمرحوم محمود سليمان غنام باشا لم تكن بالدرجة التى تسمح لى بمصارحته ، بذلك الكلام المنسوب الى والذى لا يخرج عن كونه خيالا غير حقيقى فالجهاذ ، الكبير مكرم عبيد ، رئيس حزب الكتلة الوفدية المستقلة لم يكن ينور بخلده فى يوم من الأيام ، أن يكون رئيسا للوزارة للعديد من الأسباب من بينها انه كان رئيس حزب من أحزاب الأقلية وذلك رغم شعبية مكرم عبيد باشا ، التى لم يكن يضارعه فيها زعيم من الزعماء واننى لأذكر انه عقب اغتيال الزعيم الطاهر أحمد ماهر ، اجتمع الملك بزملاء الأحزاب التى كانت مشتركة فى الحكم وقتئذ ، وقال الملك بصريح العبارة فى سراى عابدين لمكرم وللنقراشى : البور عليك يا مكرم ، ومع الثقة فى شعبيتك الا أنه حرصا على الوحدة الوطنية يتولى النقراشى رئاسة الوزارة .

ويكفى مكرم عبيد فخرا أن زعيم الأمة الراحل سعد زغلول ، كان يلقيه بأبن سعد وبعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان مكرم عبيد الزعيم الوحيد الذى كان رجال ثورة ٢٣ يوليو يحضرون اجتماعاته الشعبية ، وأذكر أن صلاح سالم زار مرة مكرم عبيد باشا ومعه جمال عبد الناصر ، وعبد الحكيم عامر وسليمان حافظ وطلب صلاح من مكرم عبيد ، أن يكتب فى احدى جرائد الثورة فرحب مكرم عبيد بالفكرة ، ولكنه قال سيكون مقالى الأول أن يسلم رجال الثورة الوزارة الى مدنيين من حسنى السمعة على أن يراقبهم من بعيد وقد سمعت وأنا أودعهم سليمان حافظ يقول لجمال عبد الناصر : ألم أقل لك ، أن مكرم عبيد لا يتعاون مع أحد ، فكان رد جمال بالنص : ده راجل عنده مبدأ وعندما علم الرئيس الراحل ، جمال عبد الناصر بوفاة مكرم عبيد فى ٦ يونيو ١٩٦١ توجه بنفسه فى الساعة العاشرة صباحا الى منزل مكرم ، وقدم العزاء لقرينته .

كما أن زميل المعتقلات والسجون أنور السادات ، قد قام برثاء مكرم عبيد فى الكنيسة المرقسية كل تلك أدلة قاطعة لكل شك ، وجامعة لكل الأدلة على نزاهة مكرم عبيد ، ووطنيته وقوته .

وقد ذكر السيد صلاح الشهابه من بين ما ذكره ان ما تناوله الكتاب الاسود من استغلال مادی لا يتجاوز عشرة آلاف جنيه ، والكتاب الاسود وزع فى أول مارس ١٩٤٣ بالجملة من منزلى « ١٥ ألف نسخة » والعشرة آلاف جنيه التى تناولها الكتاب الاسود كانت عن بعض شهور السنة الأولى من حكم الوفد ، فاذا أضفنا إليها بقية شهور السنة الأولى لحكم الوفد ١٥ ألف جنيه أخرى لم يتناولها الكتاب فتصبح جملة المستغل ، خلال السنة الأولى لحكم الوفد ٢٥ ألف جنيه والسنة الثانية على الأقل مثل السنة الأولى ٢٥ ألف جنيه فيصبح مجموع الاستغلال خلال سنتى حكم الوفد لا يقل عن خمسين ألف

جنيه ولأن السيد صلاح الشاهد تكلم فى عام ١٩٨١ ، فكان يجب عليه أن يذكر مبلغ الاستغلال مضروبا فى مائة فيصبح المستغل خمسة ملايين ونصف المليون جنيه مصرى .

ولا شك ان هذا المبلغ قد صرف على المحاسيب والأقارب ومنجزى الأعمال الخاصة بالأقارب ، والمحاسيب وهذا العمل هو منتهى الانحلال والفساد وقد اتسم بهما ذلك الحكم الذى ولد الحقد والكراهية ، بين العاملين ، وبين الحكومة ، وبين بقية أفراد الشعب ، وغيرهم من المحظوظين !!

وقد جاء على لسان الشاهد أن المجاهد الكبير قال : لقد أقمت هذا النظام وعلى أن أهده ، وأحب أن أوضح للسيد صلاح معنى ذلك فلنفرض مثلا ان شيخ المهندسين ، وكبيرهم عثمان أحمد عثمان قد أقام عمارة بها عشرات من الطوابق ، وبعد اتمامها وبنائها اتضح له ان بعض الأعمدة المقامة عليها العمارة ، قد بلغت « تترنج مع الهوى » فهل يتركها تودى بأرواح الآلاف بل الملايين من الأهالى أم يسارع فى اصلاحها ، فان فشل فى الاصلاح اليس من الواجب عليه ، ان يهملها .

وعن موضوع القبلة التى طبعها مكرم باشا على جبين النحاس باشا أقول لقد سبقتها وتلتها العديد من القبلات وليس ذلك أبدا بغريب على أخوين اشتركا معا فى الجهاد وفى المنفى وفى خدمة زعيمهما سعد زغلول ؟ ان مبادئ الخلق الكريم تقضى بعدم الخلط بين السياسة وبين الصداقة . والمحبة الأخوية ، وقد كان المرحوم المجاهد الكبير مكرم عبيد ، قد اعتاد أن يقطع المسافة بين منزله فى ميامى ، وبين المنزه مشيا ، على قدميه ، وكان يتصادف ، أن يمر فى هذه الطريق مصطفى النحاس باشا ، فكان يقف بسيارته وينزل منها ، وبقلب مملوء بالمحبة ، وبدموع تنهمر ، كان مصطفى النحاس ، ومكرم عبيد يتبادلان - كالأطفال الصغار - القبلات ، ويهمس ، كل منهما فى أذن الآخر ، ببضع كلمات ، ثم يستقل النحاس باشا السيارة وينصرف ويبقى مكرم باشا يفكر فى تلك الأيام ، التى جمعت بينه وبين النحاس باشا ، وليس أدل على طهارة قلوبهما مما كتبه النحاس باشا فى برقة العزاء ، فى وفاة المجاهد ، الكبير ، اذ قال فى صلبها : ان فقدى ، لبصرى لم يحزننى بقدر حزننى على وفاة مكرم .

وأحب أن أقول لك يا أستاذ صبرى الحقيقة - لأول مرة - فيما يتعلق بالكتاب الاسود لقد بدأنا نطبعه فى منتصف شهر ديسمبر ١٩٤٢ ، وتم طبعه وتجليده بالغلاف الاسود ، وحزمه بالشريط الورقى الأبيض فى ٢٥ مارس ١٩٤٣ : تم ذلك كله بمنزلى الكائن فى شارع ابن سيندر لا شارع سليم الاول كما يقول الشاهد غير الشاهد ، وكانت المنطقة رملية ، وغير أهلة بالسكان

وكان من جيراننا - فى تلك المنطقة - المرحوم الصديق صلاح ندا والأخ الدكتور محمد محمد حمزة عليش والأخ عبد الوهاب البنا ، كما كان يلاصق الفيللا الخاص بى فيللا الدكتور أيهاب حشيش طبيب أمراض النساء ، وشقيق الأستاذ الدكتور عبد الحميد حشيش ، وكاننا فى ذلك الوقت ، أولهما طالب بالثانوى ، والثانى طالب بالابتدائى . أمد الله فى عمرهما وقد تم توزيع الكتاب الاسود ، أو بمعنى أدق تم نقله على دفعات من منزلى وفى أول ابريل ١٩٤٣ لم يكن يوجد أى أثر للكتاب ، ولا للمطبعة ، ولا للعمال على الإطلاق .

تم كل هذا فى سرية تامة ولم يكن يعلم بتلك العملية المضنية سوى زميلنا يوسف صلاح الدين ، توفيق خليل رئيس مجلس ادارة مؤسسة السينما سابقا والمحاسب القانونى حاليا ، وأخ ثالث لا داعى لذكر اسمه ، وكان رجال الحزب وعلى رأسهم المجاهد الكبير مكرم عبيد ، لا يعلمون شيئا أى شئ عما نعمله نحن سوى الأخ العزيز الوزير السابق الأستاذ فريد زعلوك المحامى وأى اضافة الى ذلك هى من قبيل الكذب والادعاء .

والذى ساعدنا على القيام بهذه العمل على الوجه الأكمل صداقتنا القديمة لعبد الوهاب ومحمود شوقى ، وبهاء ، وعبد المنعم ، وحسن كمال والأميرالائى أمين خليل رئيس البوليس السياسى اذ كان تردد هؤلاء يوميا على منزلنا يمنع أى شك ، فى ثلاثتنا ولم أكن فى يوم من الأيام سياسيا ، وبالتالى لو اننى كنت أعلم أن هذا العمل سيؤدى بى الى السجن والمعتقلات ما أقدمت عليه بتاتا ، ولكن اندماجى بالوسط السياسى علمنى كيف يكون الانسان مخلصا لمبادئه ، وكيف يكون آخرون منافقين مدعين يرتدون ثياب الطهارة وقلوبهم مليئة بالضغائن والأحقاد .

وقد كان الأخ عبد الوهاب البنا اخلص الناس لرفعة النحاس باشا ، ولا شك انه كذلك حتى الآن ، ولم يقبض عليه لوجود أوراق معه خاصة بالنحاس باشا ، كما ذكر السيد الشاهد والحقيقة انه كان يعمل وقتئذ مساعدا . للسكرتير العام ، لمجلس الوزراء ، وكانت ترد اليه المثبات من الشكاوى والتظلمات يوميا ، فكان يأخذها معه لدراستها فى المنزل .

وفى أول مايو ١٩٤٣ وبعد اتمام اخلاء ، منزلى من كافة الأوراق الخاصة بالكتاب ومن المطبعة وفى منتصف الليل فوجئنا وكنا عبد الوهاب يوسف ، ومحمد زكى مهدى الأستاذ بكلية الزراعة وخليل جمال الدين وكيل وزارة الاقتصاد ، وغالبا الأخ المرحوم محمود شوقى ، وثالثتنا الذى لم أكن ان أذكر اسمه والذى كان مشتركا معنا فى كل شئ فوجئنا بوجود حمدي بك وعدد من ضباط البوليس السياسى وجنود كثيرين وظهرت أنوار بطارياتهم فى

حديقة الفيلا ، وعندما راحوا يفتشون الحديقة عثر حمدي بك عن بعض من أوراق العرائض والشكاوى الخاصة بمجلس الوزراء وسبّلت في ذلك قفّلت أن الأخ عبد الوهاب كان يحضرها معه بحكم الصداقة والجيرة ، لكني يؤدي واجبه نحوها وعندما أراد حمدي بك تفتيش منزل عبد الوهاب الملاصق لمنزلي منعه القائم مقام عبد الواحد بك قائد إحدى فرق الجيش وصهر عبد الوهاب ، منعه من دخول منزله باعتباره منزل عبد الواحد عمار ، وللعلم منزل عبد الواحد عمار هذا هو المنزل الذي أقسم به رجال ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على المصحف الشريف قبل قيام الثورة بيوم واحد ، أقسموا على الوفاء ، لمبادئ الثورة ! ورضخ حمدي بك لأوامر ، عبد الواحد بك عمار ثم عاد إلينا ليسألنا وكان السؤال الذي يطرحه على كل منا : مو لوك السياسي ؟ وقد أجاب توفيق بك خليل بقوله : لوني أسمر وبذلك أقفل التحقيق !

وقد اتصل حمدي بك من تليفون منزلي وكان في ذلك الوقت يحمل رقم ١٢٥٥ زيتون اتصل وهو منشرح الصدر تعلقو الابتسامة وجهه بغزالي بك مدير الأمن العام لينفد إليه البشري ، بشرى الوصول إلى منبع المعلومات الواردة في الكتاب الأسود والوكر الذي طبع فيه . وكانت الساعة الرابعة صباحا .

واتصل على الفور محمود غزالي بمنزل النحاس باشا وأخطر السيدة حرمه بالانتصار الهائل الذي حصل عليه هو وحمدي بك ، وما كان من السيدة حرم النحاس باشا إلا أن راحت تصرخ وتولول : أولاد أخت الباشا وأولاد أخوه هم إلى طبعوا الكتاب الأسود وقد أهان النحاس باشا في مجلس الوزراء محمود شوقي أهانة كبرى وأخذ قصاصه ورق وكتب عليها قرار فصل عبد الوهاب إلينا .

وفي الساعة الواحدة بعد الظهر حضر إلى منزلي حمدي بك ، ومعه ثلاث ضباط وسيارتان وأخذوني إلى باب الحديد وكنت قد أصبت باغماء لم أفق منه إلا وأنا في سجن الأجانب ومعى الطبيب وعبد الوهاب في غرفة واحدة .

أما القول بأن أحمد حسنين كان له علاقة بالكتاب الأسود فهذا محض اختلاق ويستطيع الأستاذ جلال الحمامصي الذي كان صديقا لأحمد حسنين ، وحسن يوسف أن يؤكد هذه الحقيقة .

والمستندات تثبت أن عبد الوهاب إلينا لم يحصل على إلمام واحد كاستثناء من وزارة أحمد ماهر ، بل لقد أعيد تعيينه على الدرجة وبالمرتبة الذي كان يحصل عليه يوم أن فصل من وظيفته .

وللكتاب الاسود قصة طويلة أخرى لا يمكن سردها حالياً ، قلت لك الحقيقة بعيداً عن اللف والدوران والتخمين والتأليف .

وتبقى بعد ذلك كله كلمة عن ٤ فبراير ١٩٤٢ وأقول لك ان الوفد بأسره برىء من حادث ٤ فبراير وأذكر انه فى مساء ١٠ أكتوبر ١٩٤٤ وفى منزل المجاهد الكبير مكرم عبيد اجتمع حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى والدكتور محمد حسين هيكل رئيس حزب الأحرار الدستوريين والدكتور أحمد ماهر رئيس الحزب السعدى ، وكان معه النقراشى وإبراهيم عبد الهادى وكان مع مكرم باشا الأستاذ السيد سليم وبعد اجتماع استمر حوالى الساعات الثلاث تم تحرير المحضر الآتى :

نحن المجتمعين هذا المساء ١٠ - ١٠ - ١٩٤٤ خلصنا بأن المسئول الوحيد عن حادث ٤ فبراير هو أمين عثمان ولم يكن لأحد من الزعماء المصريين أو الملك علم بالترتيبات التى وضعت : كل الترتيبات تمت باتصالات بين أمين عثمان باشا والمستتر سمارة ووزارة الخارجية البريطانية وقد تم تحرير هذا المحضر بخط يد إبراهيم عبد الهادى باشا ووقع عليه جميع الحاضرين فيمن عدا النقراشى باشا .

تلك هى الحقيقة كما عشتها وكما أؤمن بها بعيداً عن أى خيال وتستطيع يا أستاذ صبرى كصحفى مقتدر التثبت من تلك الحقيقة .

فائق قصبجى

المحاسب

● الواقعة الخاصة بالمحضر اياه الذى أشار اليه المحاسب فائق قصبجى جديدة على وربما هى جديدة على الكثيرين .

ص ١٠

من جامعة تولوز

اقتراح جدير بالاهتمام

صبرى أبو المجد

فى عام ١٩٤٥ أصدرت جريدة Ia Reforme كتابا تضمن تاريخ مصر المعاصر . واعتقد آنئذ أن هذا التسجيل لن يتفوق عليه أى تسجيل آخر . وذلك الى أن ظهرت محاولتكم . . « سنوات ما قبل الثورة » .

وبما أنه يصعب تجليد أعداد المصور المتضمنة للحلقات لكبر حجمها ، اقترح جمع الحلقات فى سلسلة من الأجزاء يكون حجم كل جزء منها هو حجم عدد المصور العادى ، وذلك بحيث يصدر جزء كلما وجدت حلقات تكفيه ، على أن تصدر الأجزاء الأولى وبينها فاصل زمنى دورى للاعداد .

هذا . . ويؤسفنى أن بعض قراء الحلقات لا ينظر الى التاريخ كفاية فى ذاتها بل يطالبكم بالكتابة « لاطهار الفساد » أو لأسباب أخرى ، دون أن يدرك هؤلاء أن المؤرخ يجب أن يكون موضوعيا .
مع تحياتى ؟

شكرى قنواتى

— قسم الدكتوراه بجامعة تولوز —

اقتراح من قارىء آخر

صبرى أبو المجد

مما لا شك فيه أن « سنوات ما قبل الثورة » انجاز خلاق ، جدير بالتقدير والاعجاب لسردها أحداثا تاريخية بأسلوب علمى دقيق . ان الجهد العظيم الذى تقومون به سيادتكم لالقاء الضوء على تاريخ الوطنية المصرية ، لهو أول عمل من نوعه يقوم به أحد كبار اعلام الصحافة المصرية عايش تلك الأحداث أو شارك فى صنعها . . ليحرك ذكرى ، ويرسم بسمة على شفاه الذين عاصروها . . أعانكم الله دائما على هذا العطاء الجزيل الذى أسعد الكثير ممن يتابعون الحلقات . .

وانى اذ أتابع منذ البداية — مع قرائكم ومحبيكم — هذه السلسلة الرائعة ، يسعدنى أن أتقدم الى سيادتكم باقتراح أثق أنه سيعمم الفائدة المرجوة من هذه السلسلة التاريخية وهو أن تجمع هذه الحلقات وتصدر فى طبعة شعبية وذلك احياء لتاريخنا المعاصر وحتى يكون مرجعا لشبابنا فى معرفته بأحداث وطنه . .

وانى اذ أمل لكم النجاح والتوفيق وطول العمر . .
أرجو أن تتقبلوا كل التقدير والتحية والسلام . .

مصطفى شكري ياسين مناضل قديم فى ذمة الله

● زميل دراسة ، رفيق كفاح ، وشريك عمل جاد ، بناء فى مرحلة من أهم ، وأخطر مراحل العمل الوطنى ، مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية . وقت أن كان شباب مصر ، لا يعرف عشيقته ولا معشوقته الا مصر ، ووقت أن كان شباب مصر ، لا أمل له الا أن يقدم روحه ، وهى أعلى ما يملك فى سبيل تحرير مصر ، واسعاد شعب مصر : مرحلة كان فيها شباب مصر وحده أداة العمل الوحيدة لانفاذ مصر من الاستعمار والفساد ، ورغم وجود أحزاب كبيرة قائمة وقتئذ الا أن شباب مصر ، كان يرى فى مصر حزبه الأكبر ، والواحد . اليه ينتمى وفى دائرته المتسعة يعمل ، ويجهد ، ويضحى .

وكان مصطفى شكري ياسين واحدا من هؤلاء الشباب ، الذى آمن بمصر ، الى أبعد حدود الايمان ، وحمل روحه على كفه وانطلق يدافع عن شعب مصر ، وأرض مصر ، وكرامة مصر .

وكان بيته ، فى شبرا ، بيت شقيقه د . على شكري ياسين ، هو ملجؤنا ، وملاذنا ، ورغم حملات البوليس الشرسة ، الضارية فقد ظل بيت ، على ، ومصطفى ، البيت ، الذى يأوى اليه نفر كبير من شباب مصر ، فلقد كان مصطفى وعلى من أكثر الشباب الوطنى ، نشاطا ، واندفاعا فى العمل الوطنى البناء وخاصة فى أعوام ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ .

عندما كنا نلتقى - مصطفى وأنا - كان يستعجلنى الكتابة من تلك المرحلة ، التى كنا - كما يقول - نجومها ووقودها وكنت أستاذته فى الصبر ، فان الوقت ، لم يحن بعد ، لنتحدث عما قمنا به اذ يجب ، ان نتحدث أولا عما قام به غيرنا . هذا اذا كان فى العمر بقية تسمح بذلك

وأخر مرة لقيته فيها فى ملتقى الفكر الاسلامى ، الذى دعا اليه الصديق عبد المنعم عمارة محافظ الاسماعيلية ، وليومها ، وبعيدا عن زحمة الملتقى ، رحنا - كما تعودنا دائما - نتحدث عن أيام زمان ، بحلوها ومرها : تلك الأيام ، التى لم نعرف لها طعما ، ولا مذاقا ، اذ كنا قد حملنا أنفسنا ، أكثر مما نطيق ، ولم نندم أبدا على ما قلناه فى تلك الأيام ، فما قدمنا الا بعض الواجب تجاه مصر ، الجديرة بكل حب ، وتقدير وتضحية : قد يعرف الكثيرون مصطفى شكري ياسين موظفا كبيرا من خيرة موظفى الدولة ، وصل الى القمة الادارية بجهده ، وعرقه ، وتضحياته ، وإيمانه ، ونكرانه ، لذاته ، ولكن قليلين جدا ، هم الذين يعرفون الجانب الآخر من حياة مصطفى شكري ياسين : ونحن الذين زاملناه فى شبابه نرى فى وفاته خسارة لا تعوض : يرحمه الله رحمة واسعة والهمنا جميعا أخوته ، وزملائه ، الصبر على فقدته ، فقد كان بحق مناضلا قديما ، أدى واجبه ، كأفضل ما يكون الأداء .

صبرى أبو المجد

رسالة هامة :

من الأستاذ الحسينى زعلوك

السيد الأستاذ صبرى آيو المجد

بعد التحية .. وأنتم تتحدثون عن أمجاد الزعيم الكبير وهو ما كان محرما من قبل وهو ما يجب أن يعرفه الجيل الصاعد من شباب مصر عن تاريخ زعمائها ، وقادتها الذين قادوها الى استقلالها والغاء الحماية البريطانية والاحتلال الانجليزى عنها ولى عما كتبته ملحوظتين اثنتين :

١ - أولاها أنك تمنيت لو أن الزعيم الخالد سعد زغلول لم يقبل مقاليد الحكم من يد الملك فؤاد .

٢ - ثانيهما أن مصطفى النحاس عاد للحكم سنة ١٩٣٠ وسافر الى انجلترا لمفاوضة مستر هند رسون بخصوص الاستقلال لمصر وضم السودان اليها ولكن المفاوضات فشلت - أما عن تمنياتك أن سعدا لم يقبل الوزارة فقد شارك فى تمنيك هذا أغلب الأمة وكذلك لجنة الطلبة - التنفيذية العليا فى ذلك الوقت وكان سعد زغلول رحمه الله أول المترددين لتشكيل الوزارة فى عهد ملك دلت كل مواقفه ازاء الحركة الوطنية أنه يخشى بطش الانجليز ويخشى أن يفعلوا به ما فعلوه مع والده اسماعيل خصوصا وأن بريطانيا هي التي عينت سلفه السلطان حسين ووافقت على أن يحل محله البرنس أحمد فؤاد وأصبح سلطانا سنة ١٩١٧ ثم ملكا بعد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

وكان من عادة سعد أن لا يبيت فى أمر الا بعد استشارة أعضاء الوفد المصرى وكذلك لجنة الطلبة العليا وبعد أن عرض الأمر على الوفد كلف سكرتارية بيت الأمة أن تبلغ لجنة الطلبة أن سعدا حدد لهم موعدا للقاءه بفندق مينهاوس بالهرم الساعة الرابعة بعد الظهر .

وذهبنا الى الفندق فى الميعاد فوجدنا فى الدور الأول المغفور له حمد الباسل باشا يتكلم مع موظف الاستقبال فلما رأنا قال الباشا فى انتظاركم وطلب من الأستاذ كامل سليم أن يبلغه بمقدمنا فتردد بعض الشيء لأن المرحوم حسن نشأت باشا كان مجتمعا بسعد فطلب منا سعد الصعود دون انتظار ففعلنا وبمجرد أن علم بمقدمنا اعتذر لحسن نشأت عن انتهاء المقابلة لأن ميعاد الطلبة محدد مسبقا وخرج نشأت باشا ودخلنا عليه فقابلنا كعادته هاشا باشا وأبلغنا أنه أنهى مقابلة نشأت قبل أن ينتهى من عرض ما عنده وعلى فكرة فان نشأت باشا بمجرد أن ظهرت نتيجة الانتخابات وكانت فى جانب الوفد بأغلبية ساحقة مع أنها جرت فى غياب سعد فى المنفى فى جبل طارق وكان رئيس الوفد فى

ذلك الوقت شيخ العرب المصرى باشا السعدى . أقول بعد ظهور النتيجة كان يجتمع بالزعيم الخالد سعد زغلول يوميا تقريبا ليقنعه بقبول الوزارة وهذه هي رغبة الملك وبعد أن حباننا وقدم لنا المشروعات كعادته عرض علينا الأمر الذى يريد أخذ رأينا فيه وهو « أن حزب العمال قد تولى الحكم فى بريطانيا ولأول مرة فى تاريخها وأن المسنر مكدونالد رئيس الحزب قد تولى رئاسة الوزارة وأرسل لى رسالة خاصة يرجونى فيها أن أشكل وزارة برئاسة حتى ينفذ وعده الذى قطعه لى فى بورسعيد سنة ١٩٢٢ - أما قصة هذا الوعد فتتلخص فى أن الوفد كان دائم الاتصال بالعمال فى انجلترا عن طريق رئيسهم المستر مكدونالد وكانوا يعطون على القضية المصرية فى جريدتهم الديلى هيرالد وكان الواسطة المرحوم الدكتور حامد محمود الذى دعا بعض أعضائهم لزيارة مصر ومقابلة زعمائها وليروا ويسمعوا مطالب المصريين وقد حضروا وعلى رأسهم مستر سوان وكان احتفال الوفد بعيد الجهاد يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٢ وقد خطب فيه سعد زغلول وكانوا يصفقون وكانوا يفهمون اللغة العربية بواسطة مترجمين لهم وأذكر أن سعد كان مريضا ملازما فراشه قبل عيد الجهاد بعدة أيام ولما قابلناه قبل الاحتفال بيوم لئرجوه ان كان فى استطاعته أن يحضر ويخطب ليسمعه ويراه مندوبو حزب العمال الضيوف فاعتذر وكلف مصطفى النحاس أن يلقي كلمته ولكننا فوجئنا بمقدمه والمرض باد عليه فألح الجمهور أن يسمح كلمة منه ، فصعد على المنبر وخطب أطول وأقوى خطبة فى حياته بعد ذلك .

كان المستر مكدونالد عائدا من الهند عن طريق بورسعيد وأرسل برقية لسعد زغلول ليراه فى بورسعيد وتمت المقابلة وكان الحديث كله بخصوص استقلال مصر التام وعودة السودان لمصر وانتهى الحديث بوعد من مستر مكدونالد لسعد بأنه لو نجح الحرب فى الانتخابات وتولى الحكم فإن هذه المطالب ستجاب فى أثناء شرب فنجان القهوة لأنها مطالب حقة فى نظر حزب العمال .

لذلك بمجرد أن حاز الوفد الأغلبية الساحقة فى الانتخابات التى تمت فى عهد المرحوم يحيى باشا ابراهيم وقد كانت انتخابات نزيهة وحرية بدليل أن رئيس الوزارة سقط فى دائرة الصنّافين شرقية فأرسل له المستر مكدونالد رسالة خاصة يرجوه أن يقبل تشكيل وزارة ويحضر الى انجلترا ليتفاوض مع وزارة العمال ليفى مستر مكدونالد بما وعد به وقد عرض علينا سعد هذا العرض وطلب منا ابداء الرأى هل يقبل الوزارة أم لا ودار النقاش وكانت الأغلبية فى اللجنة ضد قبوله تشكيل الوزارة لأنه أكبر من يتلقى الحكم من يد الملك فؤاد وأنه أكبر من أن يكلفه بالوزارة الملك فؤاد وأنه فى نظر الأمة أكبر وأهم من الملك نفسه وطال النقاش واللجنة عنده رأياها وتأجلت المقابلة لجلسة أخرى وفى الجلسة التالية دار النقاش ورد على من يستصغرون الوزارة عليه وعلى من يستكبرونه على الخضوع لأوامر فؤاد ودسائسه قائلا : أنا معتبر أنها تضحية

كبيرة أن أنزل الى أن أتلقى الوزارة من الملك فؤاد وأنى أشعر أنى أملك قلوب الشعب الوفى وقد ضحيت فى سننى الكبيرة رغم مرضى فنقيت واعتقلت كل ذلك من أجل مصر وليكن قبولى الوزارة تضحية أخرى حتى لا أضيع فرصة نادرة هياها لنا المستر مكدونالد بصفته رئيسا للوزارة ولست ضامنا أن يدوم حكمهم طويلا أو يعودوا ثانيا وأنا مقدر شعورك وشاكر تقديركم لى والا اذا اتبعت ما تطلبون لأبقى كبيرا فخما فكأنكم تريدون أن تضعونى فى فترينة كتحفة من التحف دون فائدة (وألا يكفينى نعبها) وهو مثل فلاحى يضرب للساقية التى تدور وتحدث صوتا ونعرا دون أن ترفع ماء - بعد ذلك وبعد أن اطلعنا على محاضر مفاوضاته مع مستر ملتر وما شابها من عقبات ودسائس وألغيب الانجليز واننا سعيينا اليهم فهاهم الآن يسعون الينا فلا نضيع الفرصة ووافقت اللجنة واشترطنا أن يفرج عن اخواننا وزملائنا الطلبة المحكوم عليهم بالمؤبد نتيجة تلفيق تهم لا أساس لها من الصحة وكان على رأسهم الزميلان ابراهيم عبد الهادى وعبد الحليم عابدين وفعلا ألف الوزارة وبر بوعده وأفرج عنهم وسافر الى انجلترا لمفاوضة مكدونالد بعد أن أطلق عليه الرصاص فى محطة مصر ولكن الله العلى القدير العالم بحالة البلد خيب ما رتبته له السرايا ورجالها بأشراف حكماء البوليس انجرام بك من اغتياله وقد نجا بأعجوبة وبقيت الرصاصات فى جسمه تبعد عن القلب بأقل من ملليمتر الى أن توفاه الله وأما المفاوضة فلم يستطع المستر مكدونالد أن يقى بوعده واعتذر لسعد أن مركز وزارته مزعزع ولا يضمن الأغلبية فى البرلمان للموافقة عليه وذلك بسبب خطاب ذودت به الأحزاب الأخرى كالمحافظين والأحرار منسوباً لشخص روسى اسمه زينوفيف .

أما الموضوع الثانى فقد سافر مصطفى النحاس فى مارس سنة ١٩٣٠ بناء على طلب الانجليز ليستأنف المفاوضات مع مستر هندرسون والتى سبق أن فشل فيها المرحوم عبد الحالى ثروت سنة ١٩٢٧ قبل وبعد وفاة سعد وإفادت الأخبار التى وردت أن المفاوضات تسير بما يرضى الطرفين الى أن انتهت كما بلغنا بموافقة بريطانيا على ضم السودان لمصر .

ورأى النحاس باشا كمعادته أن يستشير أعضاء الوفد والوزراء المقيمين بمصر وكان على رأسهم - والذى حل محل النحاس باشا - هو المغفور له محمود فهمى النقراشى باشا الوزير الأول مرة وكانت وزارته المواصلات وكنت سكرتيراً برلمانياً له وملازماً له وأميناً على سره ونشرت الجرائد أن الاتفاقية يحملها الأخ الدكتور محمد صلاح الدين أحد أعضاء السكرتارية الى مصر فأبلغنى النقراشى أن أعمل له الترتيب الآتى الذى رتبته هو أولاً : ألا يترك الأخ محمد صلاح الدين فى مطار القاهرة بل يستمر فى الطيران الى الاسكندرية ثم احجز له ديوان خاص فى قطار خاص فى قطار المساء ولكن لا يركب من الاسكندرية وانما يركب من

سيدى جابر وان أكلف بوليس السكة الحديد أن يضع اثنين من العساكر مسلحين يقفون على باب الديوان لا يدخله أحد وأن أطلب من حلوانى جروبى عشاء خفيفا خمسة أشخاص وأننا سنسهر فى الوزارة لوقت متأخر من الليل وقد تم كل ذلك وحضر الأخ صلاح الدين بالسلامة الى الوزارة وسلم الاتفاق الى الوزارة (للنقراش باشا) وقد عرضها على الوفد والوزراء الباقين فى القاهرة ثم عرضها على الملك فؤاد فى آخر المطاف ثم نشرت الجرائد موعدا للتوقيع على المعاهدة فى لندن فى ساعة من الليل كما نشرت أن المرحوم داود بك بركات مدير جريدة الأهرام جهاز راديو فى غرفته فى جريدة الأهرام ليسمع مراسم الاحتفال بالتوقيع على المعاهدة بما فيها السودان لمصر وقبل الموعد المحدد للتوقيع ذهبت الى جريدة الأهرام لأسمع الاحتفال بالتوقيع وما يدور فيه وقد كانت تربطنى بدادود بك بركات روابط عائلية فضلا عن رابطة بلجئة الطلبة التى كان يرعاها ويسلها ويلبى طلباتها فى نشر بياناتها ولو تطلب الأمر رفع مادة من الجريدة واذا أفاجا بدادود بك يبلغنى فى حسرة وأسى أن المعاهدة لن تتم ولن يوقع عليها فقطاعته بأن هذا غير معقول لأن الوزارة والأمة تعلم أن التوقيع اليوم فقال أنا مستعد أراهنك ، لا معاهدة ولا توقيع فاستوضحته السبب فقال أن الملك علم أن النحاس باشا لكى ينجح فى ضم السودان لمصر زج باسم الملك على أنه على رأس المطالبين بالسودان وبهذا استجاب الانجليز لطلب الوفد ولذلك أرسل المرحوم زكى الابراشى باشا الساعة الخامسة اليوم الى المندوب السامى يتنصل من تهمة التشدد من المطالبة بالسودان وأنه لا يعلم بهذه المطالب وأنه لا يريد السودان ولا يطالب به - وفى الحال أبرق المندوب السامى للوزارة فى لندن بهذا التنصل فعدلت بريطانيا عن رأيها وادعت للنحاس باشا أن مجلس الوزراء البريطانى رفض مقترحات هندرسون - النحاس - ولما سألته عن مصدره قال لى أن المرحوم محمد نجيب الغرابلى باشا وكان وزيرا فى الوزارة وأبلغه أنه لا داعى للراديو لأن المعاهدة لن تتم ولم يتم التوقيع عليها - وكانت تربط الغرابلى باشا علاقة وقاربة مع زكى باشا الابراشى وهو الذى أبلغه بذهاب - الابراشى باشا - الى المندوب يبلغه بتنصل الملك من المطالبة بالسودان - هذا هو السر فى فشل النحاس باشا فى مسعاه وهنا قال قولته المشهورة : تقطع يدى ولا أوقع على ضياع السودان • ولا ندرى من الذى أبلغ للملك بزج اسمه فى المفاوضات بخصوص السودان •

وختاماً هذه وقائع نذكرها نحن الأحياء أضعها بين يديك لتتري فيها رأيك • وأرجو قبول فائق تحياتى واعجابى وشكرى •

محمد الحسينى زعلوك

المحامى

قصص من تفتيش الملك وبعض الأمراء

السيد صبرى أبو المجد

أكتب اليك عن بعض القصص التي حدثت في بعض التفتيش الملكية
وتفتيش بعض الأمراء وكنت شاهد عيان في تلك القصص التي أبعث اليك بها
ليعرف الشباب حق المعرفة حقيقة ما كان يجرى في ريف مصر .

تفتيش محمد طاهر باشا

الزمان - في خلال الأربعينيات .

المكان - بردين شرقية - وكان يتبعها سابقا أكثر من عشرين بلدة بعضها
لمركز الزقازيق وبعضها لمركز بلبيس . والبعض الآخر لمركز أبو حماد - محافظة
الشرقية .

وكان الباشا يحضر للاقامة بالسراي تعلقه الموجود للآن بناحية بردين
بجوار شريط محطة السكة الحديد في بعض شهور الشتاء - أما في الصيف فانه
كان يقضيه بالفيلا تعلقه بجنيف - سويسرا - بجوار بحيرة ليان أو ببعض دول
أوروبا وأمريكا .

خيول محمد طاهر باشا

كان يملك حوالى سبعين حصانا من أجمل الخيول الأصلية وبعض الأفراس
للتناسل ويقوم بخدمتها المدرب الخاص لهذه الخيول وهو الرئيس وقد
نقل عقب الثورة مع جميع الخيول الى حظيرة الخيول الرئيسية بالقرب من
عين شمس - وموجود بها للآن - مع بعض العمال المساعدين في تربية وتدريب
هذه الخيول .

وكان المدرب وعماله يقومون في الصباح كل يوم بعمل (طومار) غسيل
وتدليك لهذه الخيول ثم طابور للسير بأرض الحديقة الواسعة المجاورة للسراي
ثم تعود الخيول لثكناتها لأطعامها - وهكذا - في الظهيرة والغروب وكانت هذه
الخيول تعرف بأرقامها المسلسلة مثل خيول الشرطة والفرسان .

وفي أثناء وجود الباشا في الشتاء كان يركب في صباح كل يوم حصانا من
هذه الخيول للرياضة . وفي اليوم التالى حصانا آخر (رقم كذا) خلاف حصان
الأمس .

وفي حالة ولادة الأفراس « الاناث » لحيول جديدة كان الباشا يمنح المدرب والعمال اكراميات مختلفة ابتهاجا بالمولود الجديد حيث يعطى له رقم خاص بعد قيده بدفاتر التفتيش وتحرر له شهادة ميلاد .

زرائب العزبة الكبيرة

كان للباشا بالعزبة الكبيرة زرائب مختلفة منها زريبة للعجول والبقر والجاموس وزريبة للخراف والنعاج وزريبة للدواجن وغيرها - وكان يشرف على هذه الزرائب ضابط بالمعاش برتبة (قائمقام) ، عقيده - وكل انتاج جديد من المواليد يقيده بالدفاتر - ماعدا انتاج الخراف الذكور - فقد كانت ترسل أولا بأول للملك فاروق والعائلة الملكية وأقاربهم وكبار رجال الدولة عدد ٠٠٠ لكل منهم - ويدرج بالكشف (أوزى صغير هدية مجانا) - وهكذا الحال بزريبة العجول والدواجن وغيرها وخاصة الديوك الرومية .

اختراق الضاحية بالحيول

كان الباشا فى الشتاء يقوم وبعض أصدقائه فى الصباح المبكر بالمرور بالحيول على الطرق الزراعية الخاصة حول زراعة التفتيش بالعزب وأحيانا كان يحضر الملك فاروق للرياضة معهم وفى نهاية اختراق الضاحية بالحيول كان الملك يقوم بتوزيع الكؤوس والميداليات كما كانت الطرق الزراعية الخاصة بالتفتيش تفرش بالرمال الصفراء فى الأيام التى يحضر فيها الملك فاروق والحاشية الملكية لاختراق الضاحية بالحيول مع محمد طاهر باشا .

سراى الطاهرة بالقاهرة

كان محمد طاهر باشا يملك سراى الطاهرة بالقاهرة ولأنها أوسع من السراى الريفية الكائنة بالتفتيش بناحية بordin فقد كانت اللواتم الكبيرة الخاصة تقام بسراى الطاهرة بالقاهرة .

ويقال أنه أثناء وجود الملك فاروق بوليمة كبيرة مع محمد طاهر باشا . همس الملك فى أذنه سرا ٠٠ بأعجابه الشديد بقصر الطاهرة وفخامة المبنى وتنسيقه وروعة منقولاته فأجابه الباشا بأن قصر الطاهرة بمبانيه ومنقولاته من فضل الملك فاروق . وفعلا توجه الباشا للملك وتنأزل له عن قصر الطاهرة . واستمر الاسم للآن « قصر الطاهرة » .

تفتيش بايرلى تبع كفر دنوهيا مركز الزقازيق

كان يملكه بعض الاقطاعيين من الاثرياء آلاف الأفدنة يقوم بحراستها عشرات من الخفراء الخصوصيين . وكان الباشوات الكبار ينظرون الى الفلاحين نظرة الكبرياء التى تتسم بالاستعلاء ويعتقدون أن نظرة واحدة منهم للفلاحين كفييلة بأن تخلع قلوبهم فاذا لم تكف هذه النظرة فان ينادق الخفراء الخصوصيين كفييلة بسحقهم ولكن خاب أملهم لقيام الفلاحين بالثورة على الاقطاعيين وتعدد بلاغات الاتلاف والحريق والسرقة لمحاصيل هذه التفتيش ومنها :

الزمان : فى الأربعينات .

المكان : تفتيش بايرلى تبع كفر دنوهيا مركز الزقازيق .

الموضوع : أبلغ أحد خفراء تفتيش بايرلى - بحضور ثلاث سيارات لورى وبها جملة أشخاص ملثمين ومجهولين قاموا بتكتيف الخفراء الخصوصيين فى مطلع الفجر وفتحوا المخازن وسرقوا جميع جوانات القطن ونقلوها بالسيارات وقطعوا سلك التليفون وهربوا - وصار اخطار الجهات المختصة - وقرر جميع الشهود ورجال الحفظ أنهم لا يتهمون أحدا ولا يعرفون الفاعل وقيدت القضية ضد مجهول حين تحريات المباحث الجنائية عن الفاعلين وضبط القطن المسروق .

وعندما طلبت النيابة ملاك تفتيش بايرلى لسؤالهم عن معلوماتهم قيل أنهم فى المصايف بالخارج يبتاعون الجواهر من أوروبا ويتعرون على الشواطئ . فى الوقت الذى لا يستطيع فيه أحد من الفلاحين أن يحصل على قليل من محصول الأذرة أو القمح أو القطن الذى اشتغل فيه وزوجته وأولاده طوال العام .

مقتل مفتش التفتيش

كان مفتش التفتيش ينظر الى الفلاحين نظرة الكبرياء التى تتسم بالاستعلاء وفى حالة مروره (بالكارتة) على الزراعة يقف جميع الفلاحين بالاحترام . وكان يوقع الجزاءات المختلفة عليهم . علاوة على غرامات الاهمال أو التقصير أو التأخير فى توريد الايجار والمحاصيل الزراعية - وكان باشتراكه مع الصراف يحضر محاضر تبديد للمزارعين بعد توقيع الحجوزات عليهم ويرسلهم للشرطة لعمل فيش وتشبيه لهم وقيد المحضر جنحة تبديد ضدهم كما حدث بنشوه وصفيطه .

وكان هذا المفتش فى منتهى الشدة مع جميع المزارعين بالتفتيش وأخيرا وجد مقتولا بأعيرة نارية ليلا بالزراعة والفاعل مجهول واتهمت زوجته ثلاثة

لوجود خصومة . وقبضت النيابة عليهم ولكن لم توجد أدلة كافية كما لم يتقدم أحد من التفتيش باتهامهم بارتكاب جريمة القتل . نت تسير الحياة قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ : انتفاضات الفلاحين الشائنة التي كانت تحدث للشعب المصرى من تفتيش الخاصة الملكية وكبار الاقطاعيين .

حريق محصول خمسة أفدنة والفاعل قطة

في تفتيش اقطاعى بزمام شرطة الاطاوله التابعة لمديرية أمن اسيوط التفتيش كان يجبر المزارعين على التوقيع بامضاءاتهم أو بصممتهم فقام بعض الخبثاء من المزارعين باحضار قطة وربطوها بحبل كبوا عليها كمية من الغاز وتوجهوا لزراعة القمح الخاصة بالاقطاعى خمسة أفدنة وكانت قائمة . وذلك قبل حصادها ونقلها للجرن م قليلة وأشعلوا النار فى هذه القطة وتركوها تجرى فى القمح اء شديدا قبل مطلع الفجر بقليل فاحترق محصول الاقطاعى كله ثة القطة محترقة فى وسط حقل القمح وبها آثار الغاز واتهم مفتش بض المزارعين الذين أنكروا التهمة نهائيا واستشهدوا بشهود وبعضهم الحفظ أنهم كانوا فى بلد آخر . وقت حصول الحريق وأن التفتيش ير من القطة الضالة وقررت النيابة الافراج عنهم وأخيرا قيد مجهول .

العميد بالمعاش

راشد حلمي

حول جمعية اللواء الأبيض

عوتك الكريمة بموالة الكتابة عن جمعية اللواء الأبيض للاستفادة لهذا التواضع والأدب الجم الذى عرف عنك والذى يخجلنى وهو خيط يجذبنى اليك طائعا مختارا ينعشنى ويثير الكوامن فى نفسى لنشر وية عفا عليها الدهر . أقول الموضوع ذخيرة وكنز وتراث يضىء باب اليوم وقادة الغد وبعد الغد وكاتب التاريخ يجب أن يكون بنا وقادرا على ضبط النفس والترفع عن الهنات وشعائر الأمور . وأن يلتزم الموضوعية ويسجل الحوادث ومجريات الأمور كما شاهدها ا كان ملتصقا بها وله نصيب فيها وفى هذه الحالة لابد من الرجوع ليلا لذكر الأسباب والدوافع وأن نتخطى الفجوات الى القمم من قمة الزمن الذى تفتحت به النفوس وتمخضت بميلاد جمعية اللواء الأبيض

سنوات ما قبل الثورة ٣ - ٨٦٥

سنتي ١٩١٨ - ١٩١٩ - سافر وفد السودان الى انجلترا المكون من رجال الدين ورجال القبائل وزعماء العشائر حاملا سفر الولاء « صك العبودية » الى ملك انجلترا ثم الثورة المصرية : كان هذان الحدثان حافزا لتكوين جمعية الاتحاد بأم درمان العاصمة الوطنية من الفتية الذين نالوا قسطا من التعليم بكلية غردون وكانت مهمتهم النوعية في تجمعات سرية خشية الرقابة وعيون الحكومة : ثم واقعة محاكمة الضابط السوداني على عبد اللطيف بواد مدني الذي أراد اذلاله أحد طفاة الانجليز بواد مدني فدافع عن كرامته وشرف الجيش المصري الذي ينتمي اليه - وبعد أن قضى مدة العقوبة في واد مدني رجع الى الخرطوم فوجد النفوس مهياة فكون جمعية اللواء الأبيض وأقبل الشباب عليها زرافات ووحدانا : الموضوع ثم كانت وفاة المرحوم عبد الخالق حسن المصري مأمور أم درمان الذي شيعته مدينة أم درمان الذي أحب أهلها وأحبوه وبعد أن ووري جثمانه في لحده كانت هناك صرخة بل زارة أسد من الشيخ عمر دفع الله مناديا بحياة مصر وزعيمها سعد زغلول وسقوط الاستعمار وكأنها النار اندلعت في الهشيم فجنى جنون حكومة السودان وقامت المظاهرات في كل أنحاء السودان والباقي معلوم لديكم : الاعتقالات وتمرد طلبة المدرسة الحربية واصطلم بقوات من الجيش مع الانكليز - وفي غمرة هذه الحوادث انتدب المرحوم عرفات محمد عبد الله والأستاذ الشاعر الناصر عثمان محمد هاشم للذهاب الى مصر مفوضين من جمعية اللواء الأبيض بالتحدث باسمها وشرح قضية السودان في المحافل بالكلام والكتابة على صفحات الجرائد والخطابة واستنفاذ الرأي العام في مصر لدعم قضية السودان التي وجدت تجاوبا عاما في الجامعة الأزهرية ولدى الأحزاب . كما وجدا العطف والتأييد من الساسة ورجال الأحزاب وساعد على ذلك إبعاد عدد كبير من اخواننا المصريين الذين كانوا يعملون في مختلف الوظائف بحكومة السودان : ووصلت أنا مندوبا عن شرق السودان لأضم صوتي اليهما وحصل ما حصل كما هو معروف وكما سبق أن أشرتم في مناسبة سابقة .

وكان أكثر اتصالنا بالوفد المصري عن طريق الوسطاء أمثال المرحوم حمدي سيف النصر الذي كان سابقا بالسودان مأمورا لأم درمان وله علاقات حميمة بالسودانيين وكذلك كان اتصالنا بالحزب الوطني بواسطة المرحوم أمين الراجحي والشيخ عبد العزيز جاويش وبالجيش بواسطة محمد أفندي عوض الذي كان مأمورا لمدينة شندي بالأزهر وبالأزهر بعض المخضرمين من السودانيين المنتسبين الى الأزهر يعاونهم الأخ عبد الحميد المشهدي المصري الطالب بالأزهر - وفي المدارس لنا ثلاثة طلبة سودانيون الأستاذ الدرديري أحمد اسماعيل الذي كان يوما وكيلًا لوزارة الشؤون خاصا بالسودان والأستاذ المرحوم توفيق البكري والرحوم الأستاذ بشير عبد الرحمن المهندس بالإضافة الى الأستاذ علي عثمان نور الذي لم يكمل دراسته ورجع قافلا للسودان . وبدأ المصريون المبعدون من السودان يصلون الى مصر دفعات دفعات كما أبعد الأستاذ محمد أمين الشاهد

لذى كان يدافع عن المتهمين من أعضاء جمعية اللواء الأبيض وكذلك لصحفى حامد عوضين سعفان والأستاذ وهبة القاضى بأم درمان هارباً ، ولجأ الى فرنسا . وفى غمرة هذه الحوادث عاد من انكلترا السير لى اكهم السودان العام وسردار الجيش المصرى الذى كان لى خطاب مفتوح ريدة الأخبار يوم أن نوى السفر الى السودان ولكنه كان على موعد مع مصر فوجه اليه المندوب السامى دعوة للشاى معه فأجل سفره من الخميس الى الأحد وفى يوم الخميس بعد خروجه من مكتبه فى حربية كان القدر له بالمرصاد فى الساعة الواحدة والنصف حيث أطلق مصاص فأصاب السائق الانكليزى ومات فى الحال وأصيب السردار بر ثم نقل الى المستشفى وفى يوم السبت ذهب الى حيث لا رجعة - وفى بدرت الحكومة المصرية منشورا أن من يدل على الجناة يأخذ عشرة آلاف نيه انذار الحكومة الانكليزية حاويا المطالب الخمسة المعروفة منها دفع يون جنيه غرامة وكان ذلك فى وزارة سعد باشا فوقع سعد باشا على نصف مليون واستقالت وزارته - ومن ضمن المطالب سحب الجيش من السودان وصدر الأمر للجيش بالرحيل من السودان ورفض قائد رفعت الانسحاب ولكن الملك أصدر أمر الانسحاب حمله البكباشى محمد ن بالطائرة خاصة قامت من مصر للسودان . الى آخر ما تعرفون أنتم .

باشرى عبد الرحمن

الرحالة السودانى وعضو جمعية اللواء الأبيض.

اعتذار وأسف

الاسبوع الماضى ، مرضت عيناي فجأة فلم استطع أن أكتب بيدي. لمرت الى أن أملى على زميل لى ما أريد كتابته كما لم استطع أن أراجع ولذلك ظهرت أخطاء فيما كتبته لا أعتقد أنها تخفى على ذكاء القارى من : أن احمد فؤاد ولد فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ ، والصحيح أنه احمد فؤاد بالطبع ، كما أننى عندما تحدثت عن الأستاذ حامد العبد بدلة الجليلة لطيفة العبد قلت : انه كان من زعماء ثورة ١٩١٩ ، ان والده هو الذى كان من زعماء تلك الثورة كما حدثنى عنه كثيراً بيد باشا من خيرة ثوار ١٩١٩ كما أن الأحاديث التى كانت تدور بينى تاذا حامد العبد فى منزله عن ثورة ١٩١٩ كانت عبارة عن ذكريات. ستاذ حامد العبد عن والده .

ص ١٠

وقد سعدت للغاية عندما سمعت صوت الأستاذ حامد العبد وهو ينبهني إلى هذا الخطأ الفاحش الذي وقعت فيه والذي قدمت له من أجله الاعتذار الشديد وهأنذا بدوري أعتذر للقراء عما وقعت فيه من أخطاء .

ص ١٠

من أسرة مجاهد مصرى قديم

١٠٠ جنيه جوائز سنوية لأوائل

مدرسة عبد العزيز يونس بالمنيل

● السيد الاستاذ صبرى أبو المجد نحية التقدير والاحترام لشخصكم الجليل نحن أنجال المجاهد الوطنى المرحوم عبد العزيز يونس الاستاذ السابق بكلية الشرطة وعضو اللجنة التنفيذية العليا لطلاب مصر سنة ١٩٣٥ ورئيس اتحاد طلاب كلية الآداب وأحد قادة الحركة الطلابية .

لا نملك إلا أن نتقدم لسيادتكم يا صاحب القلم الوطنى الشريف بأن نحنى الرأس تقديرا واعتزازا واحتراما لوطنيتكم لما سطرته بقلمكم الحر عن والدنا فى كتابتكم عن سنوات ما قبل الثورة الأمر الذى كان له الأثر الطيب فى نفوسنا جميعا ودفعنا الى أن نتقدم الى المجلس الشعبى المحلى لحي جنوب القاهرة بما نشرتموه عنه طالبين اسم والدنا المرحوم المجاهد الوطنى عبد العزيز يونس على مدرسة المنيل الثانوية الجديدة .

وبكل التقدير والاعتزاز وافق المجلس المحلى لحي جنوب القاهرة تخليدا لذكرى المجاهد الوطنى عبد العزيز يونس على اطلاق اسمه على مدرسة المنيل الثانوية الجديدة .

ومن هذا المنطلق يشرفنا - نحن أنجال المجاهد الوطنى المرحوم الاستاذ عبد العزيز يونس - أن نخصص مبلغ ١٠٠ مائة جنيه سنويا لأوائل المدرسة يوزعها الصحفى الوطنى الأستاذ صبرى أبو المجد : تقديرا وعرفانا منه بأن مصر الوفاء بها صاحب القلم الشريف صبرى أبو المجد خالص التقدير والاعتزاز من أبناء المجاهد الوطنى عبد العزيز يونس ولسيادتكم خالص الحب كل الحب .

١ - حمدى عبد العزيز يونس عضو المجلس الشعبى المحلى لحي جنوب القاهرة .

٢ - مقدم طبيب - فكرى عبد العزيز يونس .

٣ - فاروق عبد العزيز يونس - رئيس جهاز الامن الصناعى بالشركة المصرية للطباعة والنشر .

٤ - عبد المنعم عبد العزيز يونس المحاسب القانونى :

٥ - آمال عبد العزيز يونس - الباحثة بالرقابة الدوائية .

٦ - صفاء عبد العزيز يونس - المحاسبة بشركة المصرى .

٧ - لىلى عبد العزيز يونس - الاختصاصية الاجتماعية بهيئة المواصلات

أما تحية التقدير كل التقدير للأُم المثالية الفاضلة شريكة كفاح المجاهد الوطنى عبد العزيز يونس للأستاذ صبرى أبو المجد فهى كلمة واحدة من القلب :
بارك الله فيكم وشملكم بالصحة والعافية .

أسرة المرحوم المجاهد الوطنى

عبد العزيز يونس

● لعلى أسعد الناس بتكريم المجاهد الوطنى القديم الاستاذ عبد العزيز يونس ، بل لعلى لا أتهم بالمبالغة اذا ما قلت اننى أكثر سعادة من أبنائه وأسرتهم بهذا التكريم الذى أسبغه مجلس محلى جنوب القاهرة على عبد العزيز يونس. اذا أطلق اسمه على مدرسة ثانوية من مدارس القاهرة ، لقد قرأت الكثير عن عبد العزيز يونس ، وكفاحه وسمعت عنه الكثير من الدكتور محمد بلال ، ولعل هذه البادرة من مجلس محلى جنوب القاهرة ، تنتقل عدواها الطيبة الى كل مجالس مدننا وقرانا ونكرم من يستحق التكريم من مجاهديننا القدامى .

ص ١٠

من جمعية خريجي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

نلوة شهرية لمن عاصر سنوات ما قبل الثورة

السيد الأستاذ صبرى أبو المجد ..

تحية طيبة وبعد ..

لا شك أن سلسلتكم الرائعة « سنوات ما قبل الثورة » تعد أبرز علامة فى انتاجكم الصحفى الثرى ، قدركم الله دائما على هذا العطاء الممتاز الذى يسعد

كل من يتابعه • ان هذا الجهد الدؤوب الذى يفوض لأعماق الأحداث التاريخية بمنهج علمى دقيق ثم يقدمها للمتخصصين والقراء فى هذا القالب الحى النابض صنع انجازا رائعا غير مسبوق ، فتحليلكم الدقيق لتاريخ الوطنية المصرية هو تاصيل وطنى ، واطافة علمية ، وسبق صحفى ، هو ذكرى عزيزة لمن عاصره •• ثم هو مدرسة للأجيال تزيد به معرفة للوطن فتزيد له عشقا وتفانيا •

وانى اذ اتابع مع زملائي خريجي وطلبة السياسة والاقتصاد - مع غيرنا من قرائكم ومحبيكم - هذه السلسلة منذ بدايتها ، نتشرف بأن نقدم لسيادتكم اقتراحا نثق أنه سيزيد الفائدة المرجوة من بحنكم التاريخي وهو أن تعقد ندوة شهرية يحضرها بعض من عاصر هذه الأحداث فيضيف إليها أو من له رأى فيها ، وأن تكون هذه الندوة باشرافكم امتدادا لما تكتبونه أسبوعيا حيث تتكلمون بتوجيهها وإدارتها • وجمعية خريجي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية يشرفها أن تتم الندوة بمقرها ، كما يسعد أعضاؤها القيام بخطوات التحضير والتنفيذ لهذه الندوة الدورية •

نرفع لسيادتكم اقتراحنا برجاء التكرم بالنظر فيه وأملنا فى موافقتكم عليه ، لأن ما تقومون به حاليا هو احياء لتاريخنا المعاصر ووصل لحلقات يجب ألا تنفصم • ولعلكم أكثر كتابنا اهتماما بالشباب وقربا الى قلبه وعقله ، فإذا جاز لى تمثيل قطاع منهم - خريجي السياسة والاقتصاد - فأننى أعتقد أنكم ستستجيبون بأذن الله لاقتراحكم الذى يحقق رغبة غالب طئنى أنها جالت فى صدور الكثيرين مثلما أحسستها تجول بخاطرى منذ الفصول الأولى لسلسلتكم العظيمة ، فأننى أؤمن أنه لا يوجد وطنى مصرى - شابا أو غير شاب - لا تكون أسعد أوقاته هى التى يقرأ ويتابع ويزيد معرفته بتاريخ وأحداث وطنه •

وتفضلوا بقبول أطيب تمنياتى وخالص تقديرى •

رئيس مجلس الادارة

مصطفى كمال أحمد

● سعدت الى أبعد حدود السعادة برسالة الأخ مصطفى كمال أحمد رئيس مجلس ادارة جمعية خريجي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، خاصة وإنها تعبر عن رأى جيل من الشباب للؤمن ، الملتزم بقضايا وطنه وشعبه واقتراح جمعية خريجي كلية الاقتصاد ، ولا شك اقتراح مفيد للغاية ، أسعد به وسأعمل على تنفيذه بصورة تتناسب وخطورة الموضوع الذى يتعلق به •

لا أملك الا أن أقدم لهم الشكر الجزيل

● منذ أن حملت - بفتح الحاء ، وتشديد الميم - نفسى أمانة محاولة إعادة كتابة تاريخ مصر فى فترة من أهم فترات التاريخ المصرى وأكثرها ثراء واثراء للعمل الوطنى ، وللوطنية المصرية ، وأنا أسير لتلك الأمانة ، أقضى جزءا كبيرا من وقتى لأدائها كما أحب وأهوى حتى يوم الجمعة ، اليوم الوحيد الذى كان من نصيب أولادى الصغار جارت عليه التزاماتى ، قبل تلك المهمة فأصبحت بلا يوم جمعة أجازة منذ بضعة أعوام ، وكنت قد أصبحت بلا أجازات سنوية طوال العشر سنوات الماضية ولقد ضعف البصر من كثرة القراءة والكتابة وكادت الرثتان تصابان من روائح الأوراق والصحف القديمة التى أكاد أكون أول من يقرأها ! وفى بعض الأحيان ، تقف قلة تعد على أصابع اليد أو اليدين والقديمين معا ، ضد ما أكتبه ، أو حتى ضد ما أنقله من آراء البعض فى تصرفات الوزارات الوفدية وخاصة وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، بعضهم يوجه الى الشتائم الكريهة بل يوجه الى التهديد بالانتقام من النفس ، وكأنما قد جعلوا من أنفسهم منفذين لأحكام جائرة يتولون هم اصداؤها ، وعبثا ما أوجه لهم من كلمات أوضح فيها أننى لست الا مؤرخا قاضيا أنقل كل وجهات النظر المختلفة فى موضوع معين : من معه ، ومن ضده . ثم أبدى رأى فى النهاية بدون أية حساسيات وفى أحيان كثيرة أؤاخذ فى وقت واحد على رأى ونقيضه ، فبينما يشيد مثلا قطب وبنى سابق كالاستاذ عبد الفتاح حسن - الذى أكن له كل تقدير - بما أكتبه عن النحاس باشا ، يرى بعض القراء ممن لا خبرة لديهم فى الشؤون السياسية ، وبالكتابة التاريخية أننى أظلم الوفد ، وأظلم رئيسه مصطفى النحاس بل اننى أظلم الوفد وأظلم رئيسه تحقيقا لأهداف سياسية آنية والله وحده يعلم اننى فى كل حرف أكتبه ، أرعى وجه الله الحق فيه ، بل اننى فى أحيان كثيرة أزن كل حرف بميزان الصائغ الماهر ، أو الدقيق - والمهارة والدقة هنا متعلقة بالميزان لا بالصائغ - وكأننى أؤدى شهادتى أمام الله الواحد الديان .

وإذا كنت أوجه النقد والنقد المر ، للحزب الوطنى الذى آمنت بمبادئه منذ العاشرة من عمرى وأدعو الله أن ألتزم بها الى أن ألقى وجه ربه ، فانه لا يمكن أبدا ألا أوجه النقد - لا النقد المر - لآى تصرف سياسى قام به سياسى مصرى فى سنوات ما قبل الثورة ، وكما قلت مرارا وتكرارا أن هذه الشخصيات التى نكتب عنها قد رحلت الى بارئها ولم تعد بمستفيدة على الإطلاق من أى مدح يوجه اليها ، كما أنها لم تعد بخاسرة شيئا من أى نقد يوجه الى أى تصرف من تصرفاتها ! وانما الأجيال القادمة وحدها هى التى تستفيد من هذا المدح وهذا النقد لأن فيهما العظة والعبرة وفيهما الدروس المستفادة من كل وقائع التاريخ التى تستوجب المدح ، أو تستوجب النقد .

وفي أحيان كثيرة ، كنت أتضايق وإلى أبعد الحدود من هذا الظلم الذي يوجه إلى حتى أكاد أتوقف عن الكتابة لأريج هؤلاء « الظلمة » وأستريح أيضا ولكن أشياء كثيرة ، وكثيرة جدا تخرجني وبسرعة من الضيق الذي أشعر به عندما أتلقى تلك الطعنات ، وفي مقدمة ما يخرجني من الضيق عشرات الرسائل التي أتلقاها كل أسبوع تشد على يدي ، ومئات عبارات التشجيع التي أسمعها كل يوم ، ممن يعرفونني ، وممن لا يعرفونني ، ولعل لا أذيع سرا إذا ما قلت أنني وطوال بضعة أعوام مضت ما قابلت مصريا ، ولا عربيا إلا وكان أول ما يوجهه إلى من كلمات ، عبارات الثناء على هذا الجهد ، وآخر ما يجري بيننا من أحاديث سؤال واحد لا يتغير ، ولا يتبدل هو : متى تجمع كل ما نشرته في كتب ؟ .

وفي مقدمة ما يخفف عني متاعبي وآلامي أن كثيرين ممن عاصروا سنوات ما قبل الثورة أو اشتركوا في بعض أحداثها ، لا يظنون على أبدا بأهدائي ما لديهم من صور وأوراق ووثائق ومعلومات تساعدني على أداء الرسالة التي أخذتها على عاتقي ، كما أن الكثيرين من أبناء وأحفاد بعض الشخصيات التاريخية التي لعبت أدوارا هامة في تلك السنوات وبدون معرفة سابقة يتكلمون بأهدائي كل ما لديهم من أوراق آبائهم وأجدادهم - وفي مقدمة ما سعدت له وسعدت به . ما أمدني به وزير العدل الأسبق المستشار أحمد سميح طلعت ، بالكثير ، الكثير مما خلفه والده عبد الوهاب طلعت باشا ، الذي كان وكيلًا للديوان الملكي وكان رئيسا للديوان بالانابة في فترة من أخرج فترات تاريخنا المصري والذي ورد اسمه مرارا وتكرارا في مذكرات لورد كيلرن وفي وثائق وزارة الخارجية البريطانية باعتباره خصما عنيدا للسياسة البريطانية في مصر .

وأنا - حقيقة - لا أملك إلا أن أتقدم لأولئك جميعا بالشكر الجزيل .

لا خيل عندك تهديها ، ولا مال فلتسعد النطق إن لم تسعد الحال

ومرة أخيرة ، أرجو وألح على من لديه ذكريات أو أوراق تتعلق بتاريخنا حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن يوافيني بها ، أو بصورة منها مساعدة منه لي في أن أقول للحق وللتاريخ كلمة حق وصدق ، والله من وراء القصد .

والله ولي التوفيق

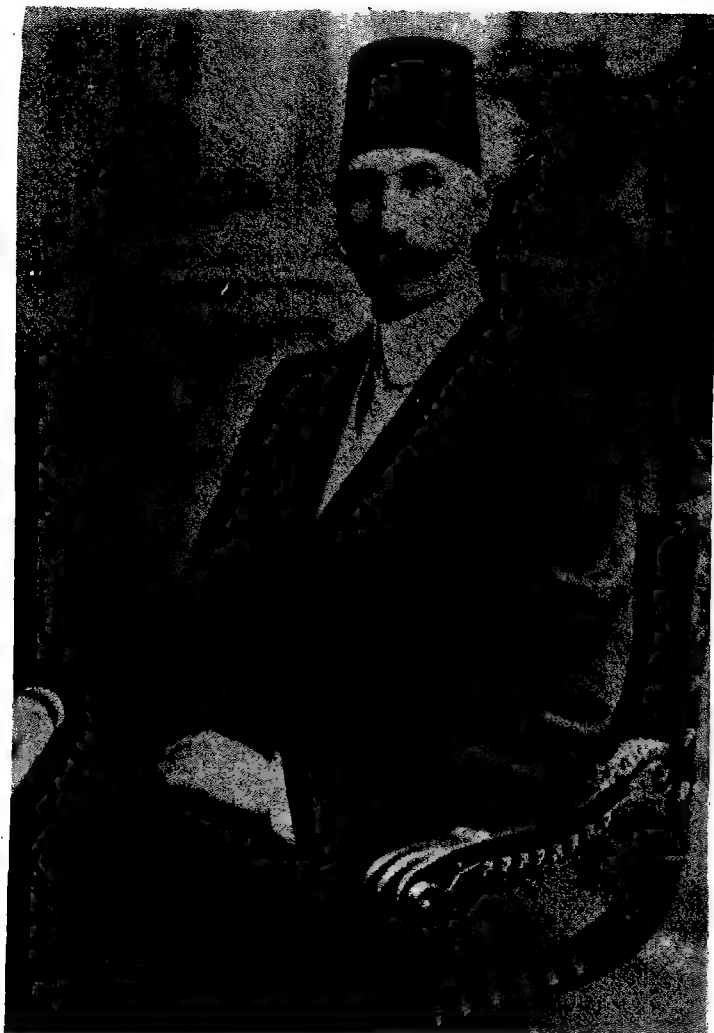
صبري أبو المجد

● سنوات ما قبل الثورة بالصور

وهذه مجموعة فريدة من الصور أهداها إلينا بعض الأخوة الأصدقاء من الذين عملوا ، أو عمل آبائهم وأجدادهم ، في الحقل السياسي ، أو من التي توافرت في أرشيفنا الشخصي ، الذي ظللنا نعمل على تكوينه أكثر من نصف قرن . وحرصنا على أن يكون كل جزء من أجزاء كتابنا عن سنوات ما قبل الثورة به أكبر مجموعة من الصور ، ينبع من رغبتنا في أن تكون الحياة في السنوات ، التي سبقت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واضحة جلية بالكلمة والصورة ، ولقد سألنا بعض الزملاء عما إذا كان بإمكانهم نقل تلك الصور ، ونشر بعضها في موضوعات صحفية فأجبناهم : نعم ، بإمكانكم ذلك مع رجاء الإشارة إلى المصدر ، لا أكثر ، ولا أقل ، فما استهدفنا أبداً من هذا العمل المضني الشاق ، إلا العمل على زيادة المعرفة بتاريخنا الحديث وفي نفس الوقت ، الذي أبيع فيه نقل هذه الصور أرجو ممن لديه ، أية رغبة في إضافة صور جديدة إليها أن يوافينا بها . كما أنني أرجو وألح على من له أية ملاحظات على مادة الكتاب ، أن على صوره وخصوصاً كلام الصور ، إذ لم يتيسر لي في بعض الأحيان معرفة كل من يظهر في الصور أن يوافقني بها على عنواني بدار الهلال بالقاهرة ليتيسر لي إدراج صورهم ، وملاحظاتهم في الطبعة التالية ، إن شاء الله والله ولي التوفيق .



كتاب ياباني قديم عن أحمد عرابي وزملاؤه محمود سامي ويعقوب سامي وعلى فهمي ،
ومحمود فهمي : انصف اليابانيون أحمد عرابي ولم ينصفه المصريون .



احمد فتحی زغلول بلشیا احد قضاة بنشواى لم یلق جزاءه من اللوم .



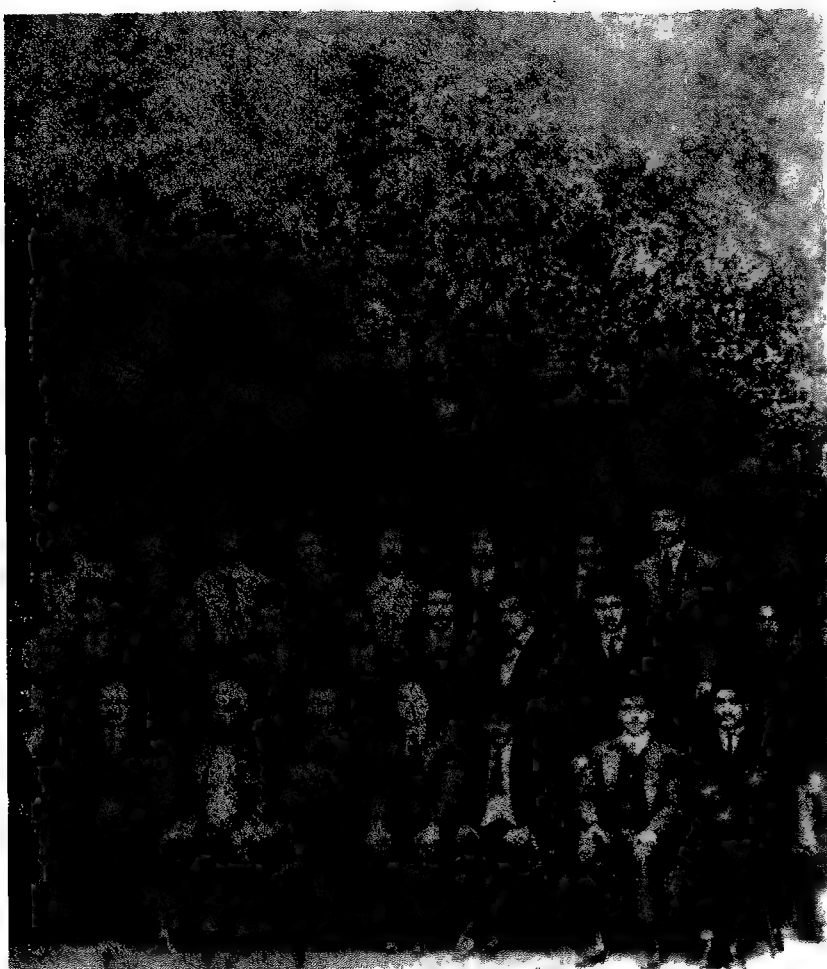
(الله) أحمد فؤاد عيسى مدير الجامعة المصرية الأهلية .

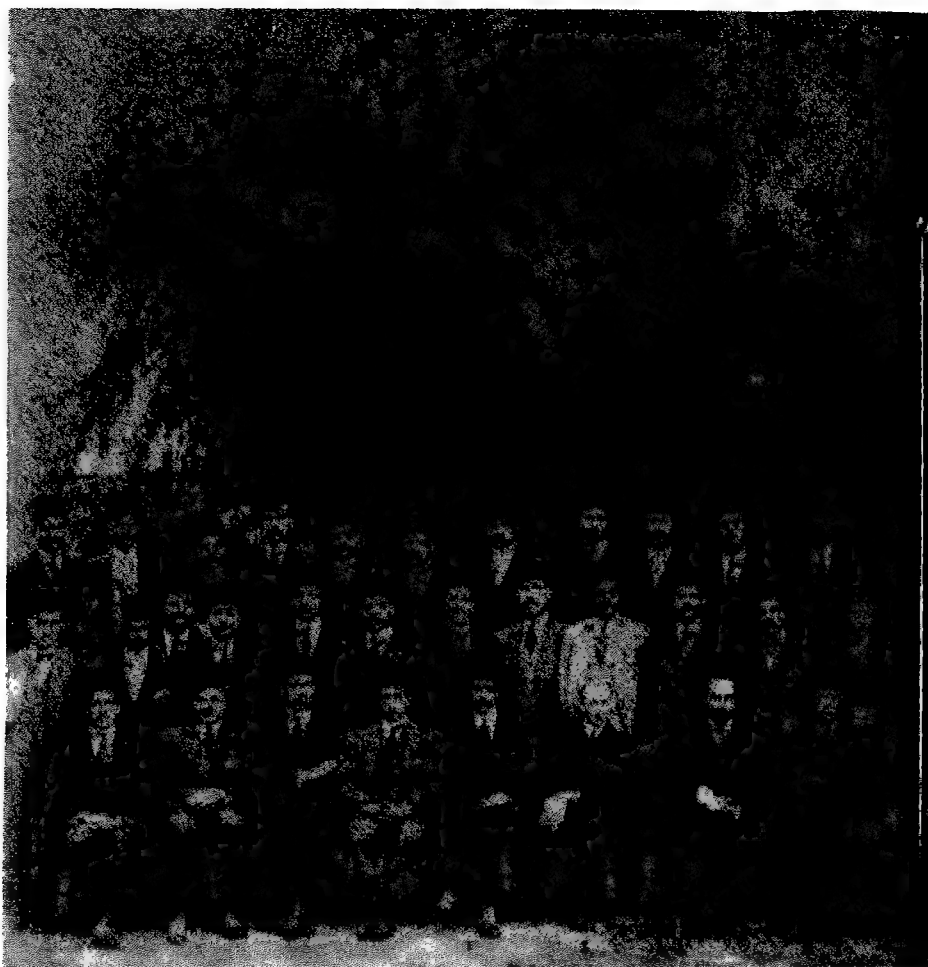


الخديوى عباس حلمى الثانى فى آخريات ايام حكمه .



الامير حسين كامل [السلطان فيما بعد] وعين الحياة هانم قرينته .

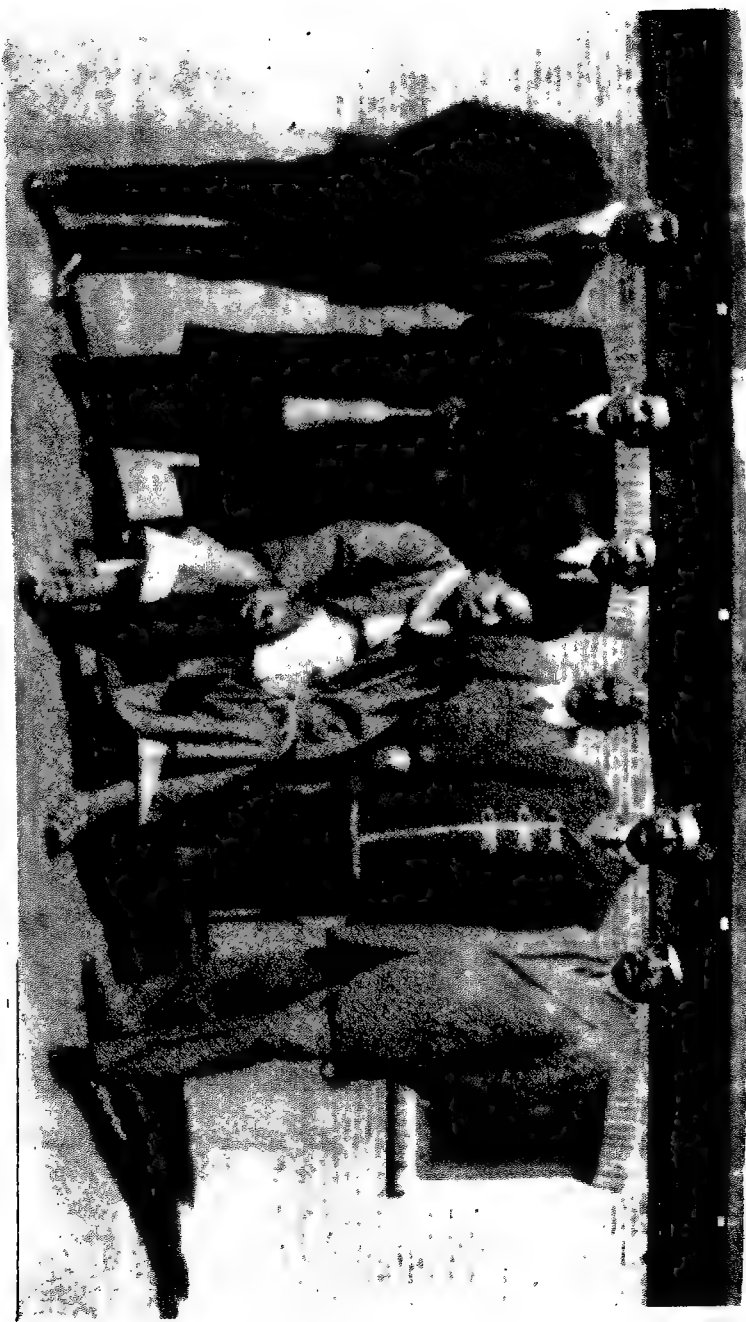




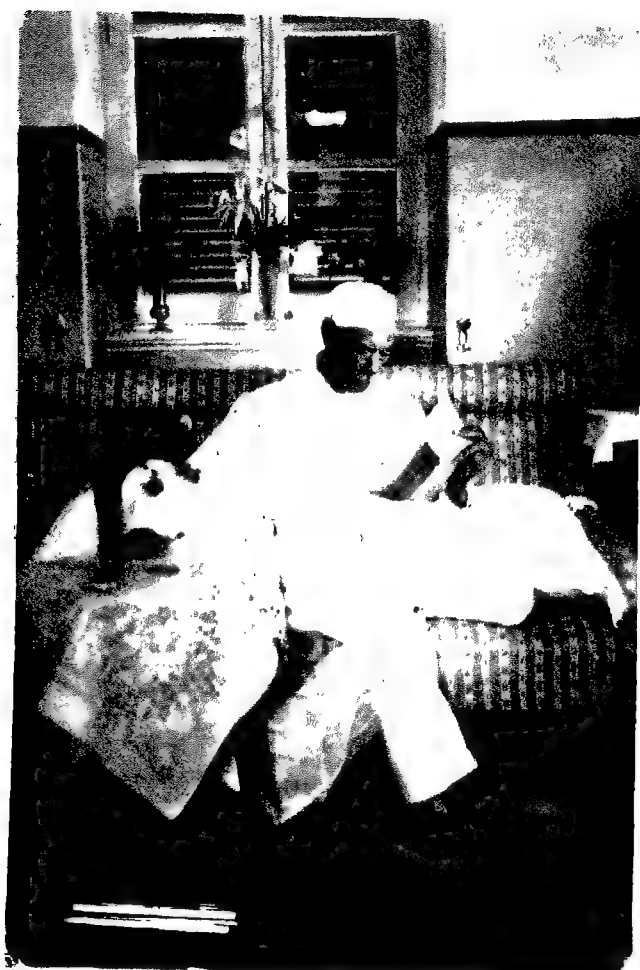
اساتذة مدرسة الحقوق السلطانية في عام ١٩١٦/١٩١٧ من بين الاساتذة بهي الدين
بركات بك وسيداروس بك .



الملك احمد فؤاد بملابسه الرسمية.



بعض اعضاء الوفد المصري الذين اعتقلوا في فجر الحركة الوطنية : حمد الجبيل بيشا
وحواله جورج خياط بك ، علوى الجزار بك ، مرقص حنا بيشا ، واصف غالى بيشا ، مراد
الشرى بى بك .



سعد زغلول باشا في المستشفى عقب الاعتداء عليه [١٣ يوليو ١٩٢٤]

سعد زکریا بملابس رئيس الوزراء





صورة لسعد باشا في غرفته ببغداد بعد الاعتداء عليه في طريقه إلى لندن للمفاوضة .



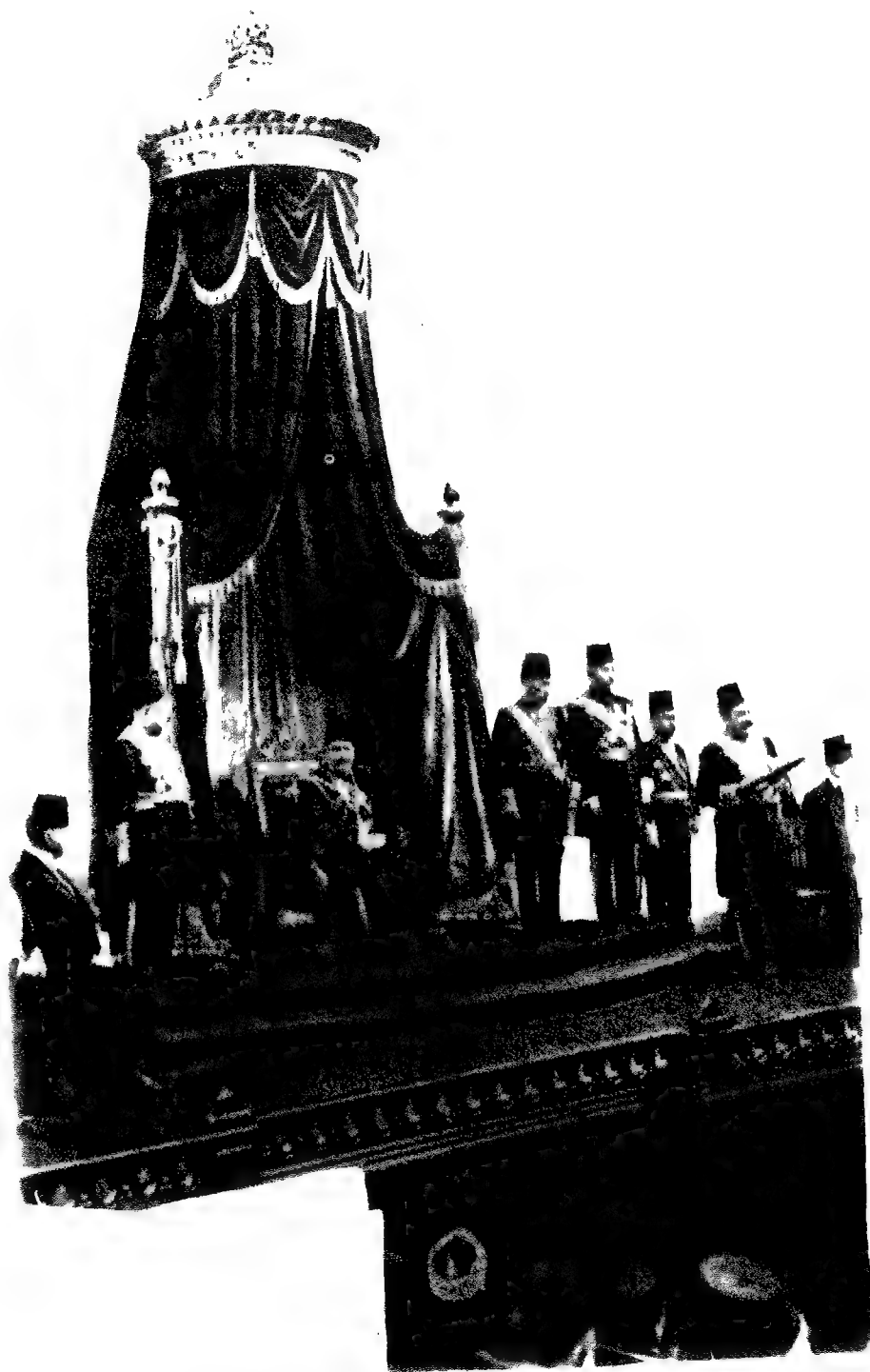
سعد زغلول باشا في احتفال شعبي .



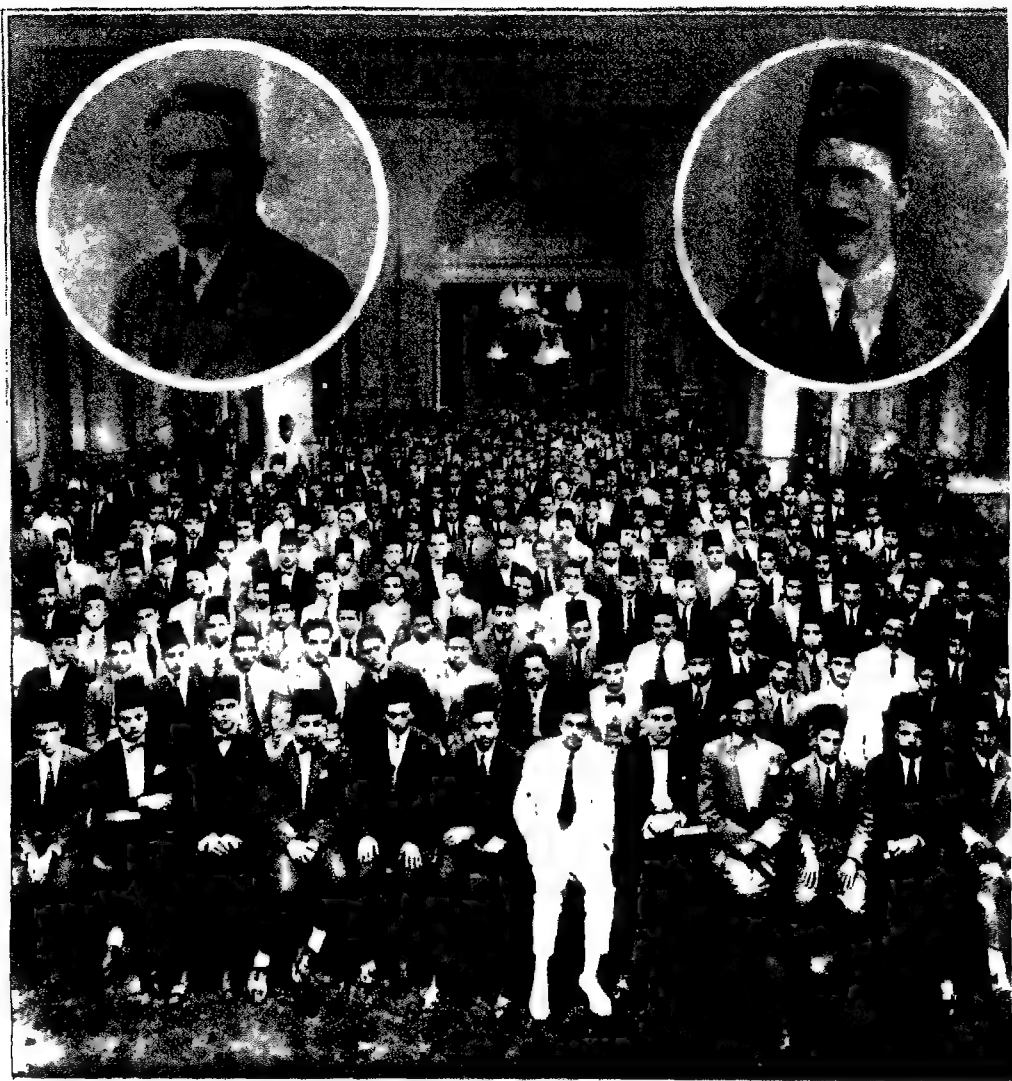
سعد زغلول باشا جالساً على كرسى خاص فى احتفال لجنة الوفد بالاسكندرية (٢٥ يوليو ١٩٢٤).



طلعت حرب باشا مؤسس بنك مصر .



الملك فؤاد يفتتح البرلمان المصري والنحاس باشا يلقي خطاب العرش .

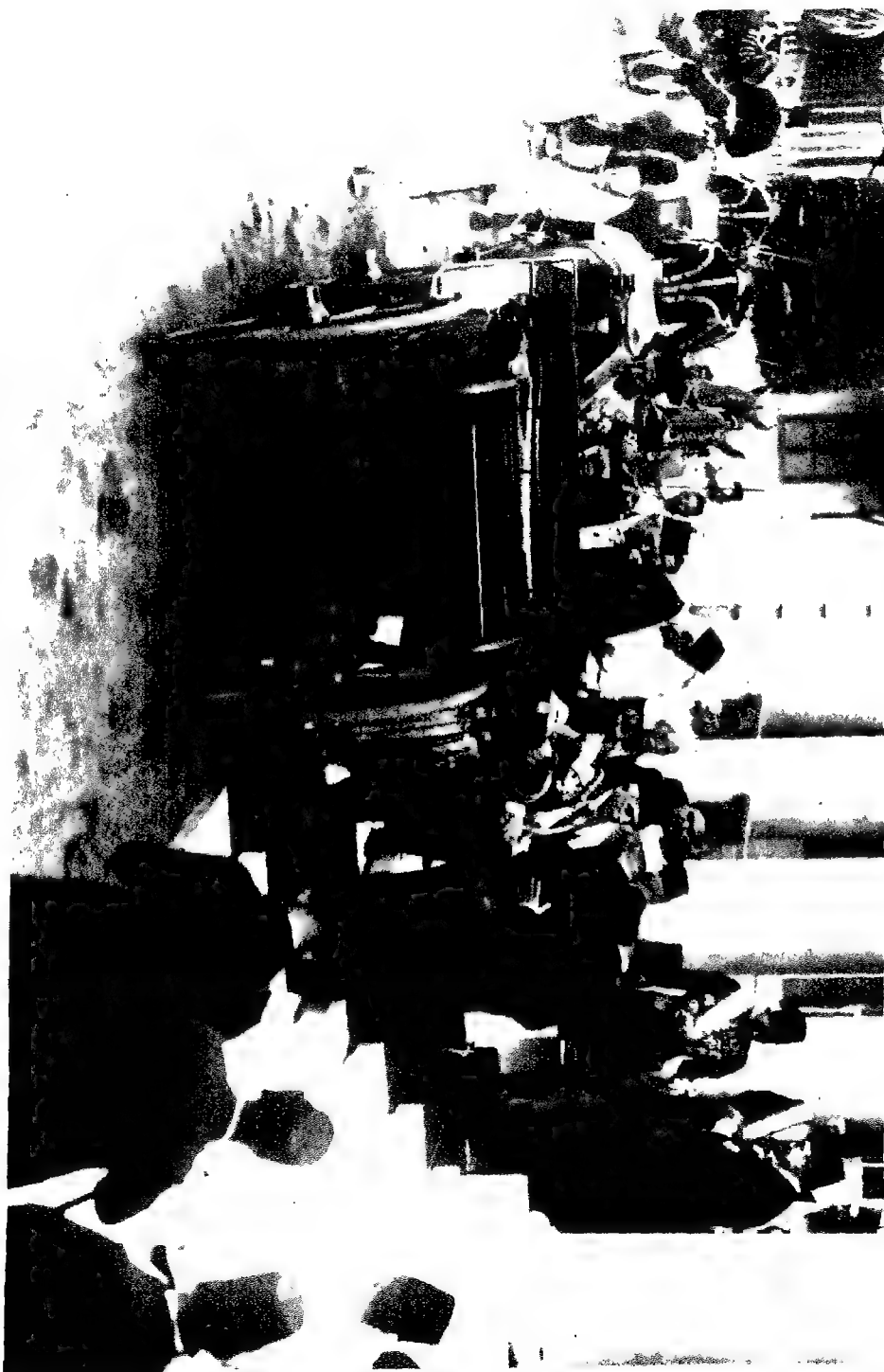


الاحتفال بالافتتاح الجامعة المصرية (الاميرية) .



السفير برسي لورين المندوب السامي البريطاني في مصر في محطة مصر : من الباب الملكي الدخول والخروج دائماً .

في افتتاح البرلمان المصري سنة ١٩٣٤ ، المجلس بقلنا في الحرية الملكية وقلبه الأوسمان
عمر، المملوك ، الأمير محمد علي وزملاءه عزيز بقلنا ، وشريف صبري بقلنا .



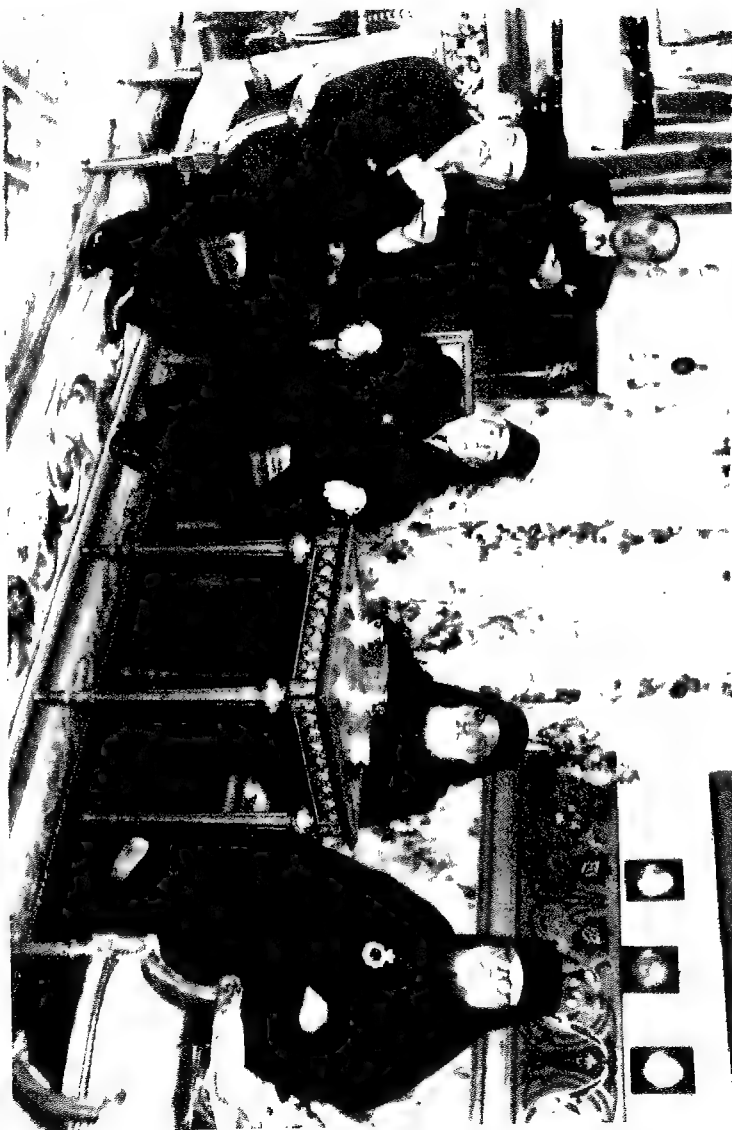


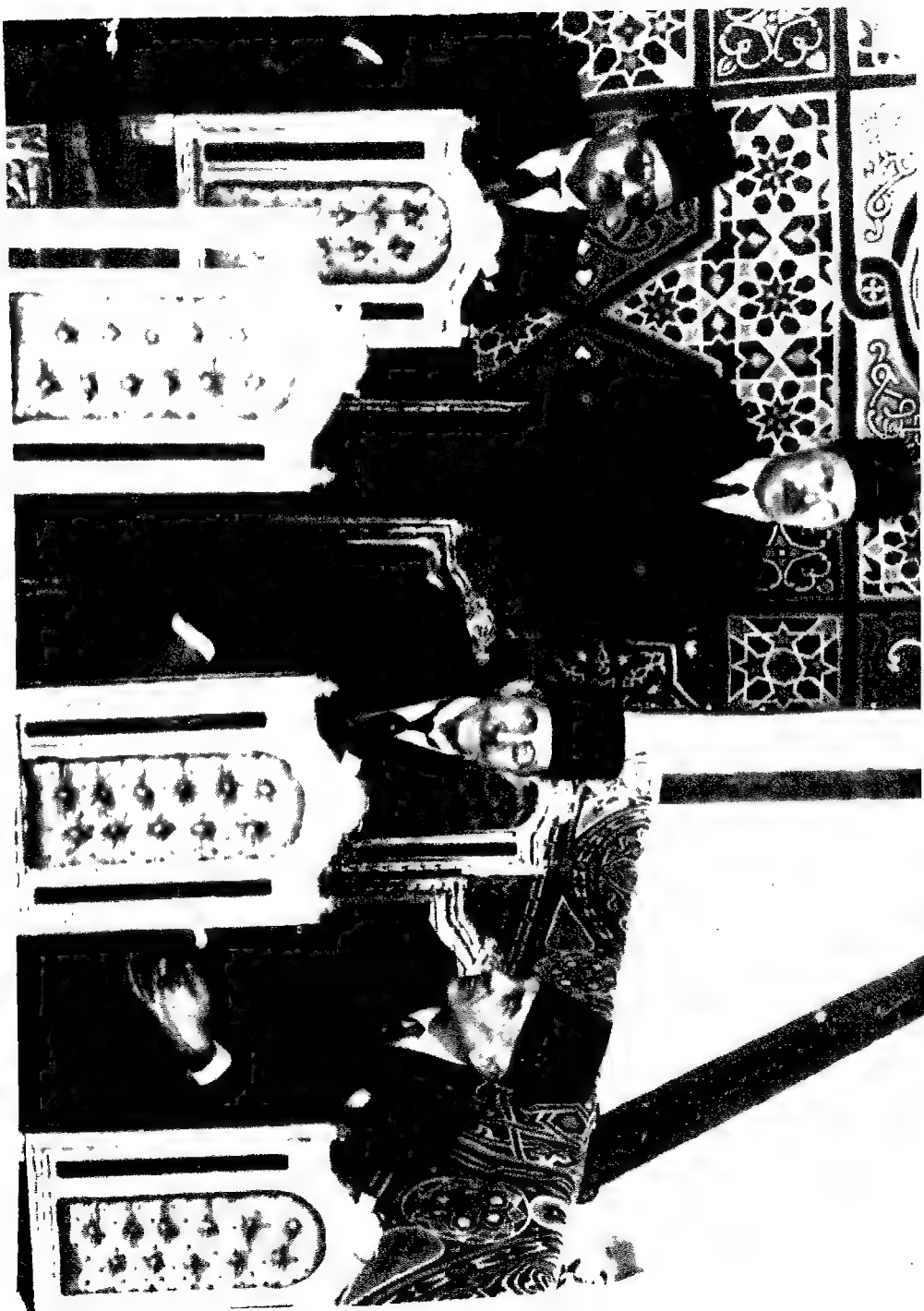
الأمير محمد علي في طريقه إلى مكة وبجانبه يوسف نو الفكار باشا الصوره في محطة
السكة الحديد بالسويس .



بدافع الحقد على الملك فؤاد لعبت الأميرة شويكار دورا هاما في تدمير ابنه فاروق .

الأمير محمد علي في مأدبة عشاء القديسة الارجية ميشيل ملكة الله تكريمياً لقيسبة الامران طحان .





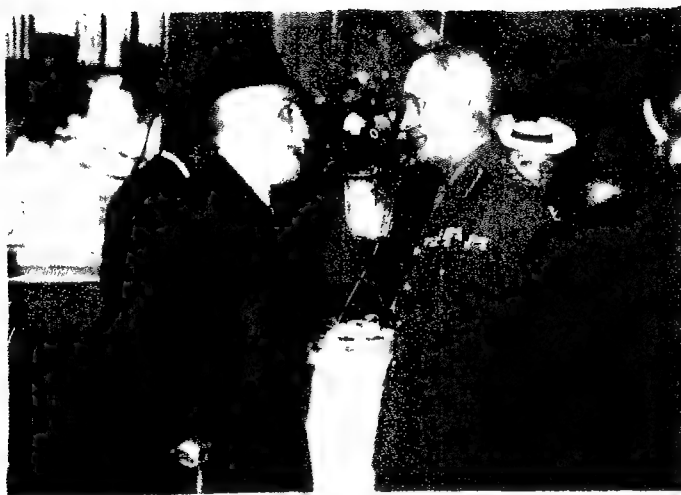
شريف صبري باشا ، وعزيز عزت باشا ، وبعض الامراء .



اسماعيل داود، واحمد غلاب بك وهما ضابطان بالدرسة الحربية المصرية بالعباسية .

في حفل الظل بمطبخين الأمير محمد علي ، الأمير محمد علي إبراهيم ، علي ماهر ، مراد محسن وآخرين .





الامير محمد علي توفيق في حفل بالسفارة التركية .



الامينان اعز طوسون ومحمد علي ، في جلسة عائلية .

الأمير عمر طوسون يودع مصطفى النحاس عن باب الجمعية الزراعية الملكية





الامير محمد علي ومحمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ .



النبيالان سعيد داوود وسليمان داوود .



الامير اسماعيل داوود ، في السباق .

الأمير محمد علي ، وشريف صبري باشا ومصلحي اللخسن باشا وحسين سري باشا وعلاء شامسي .





النزيل اسماعيل داوود ورئيس مخابرات الجيش المصري موسى بك .

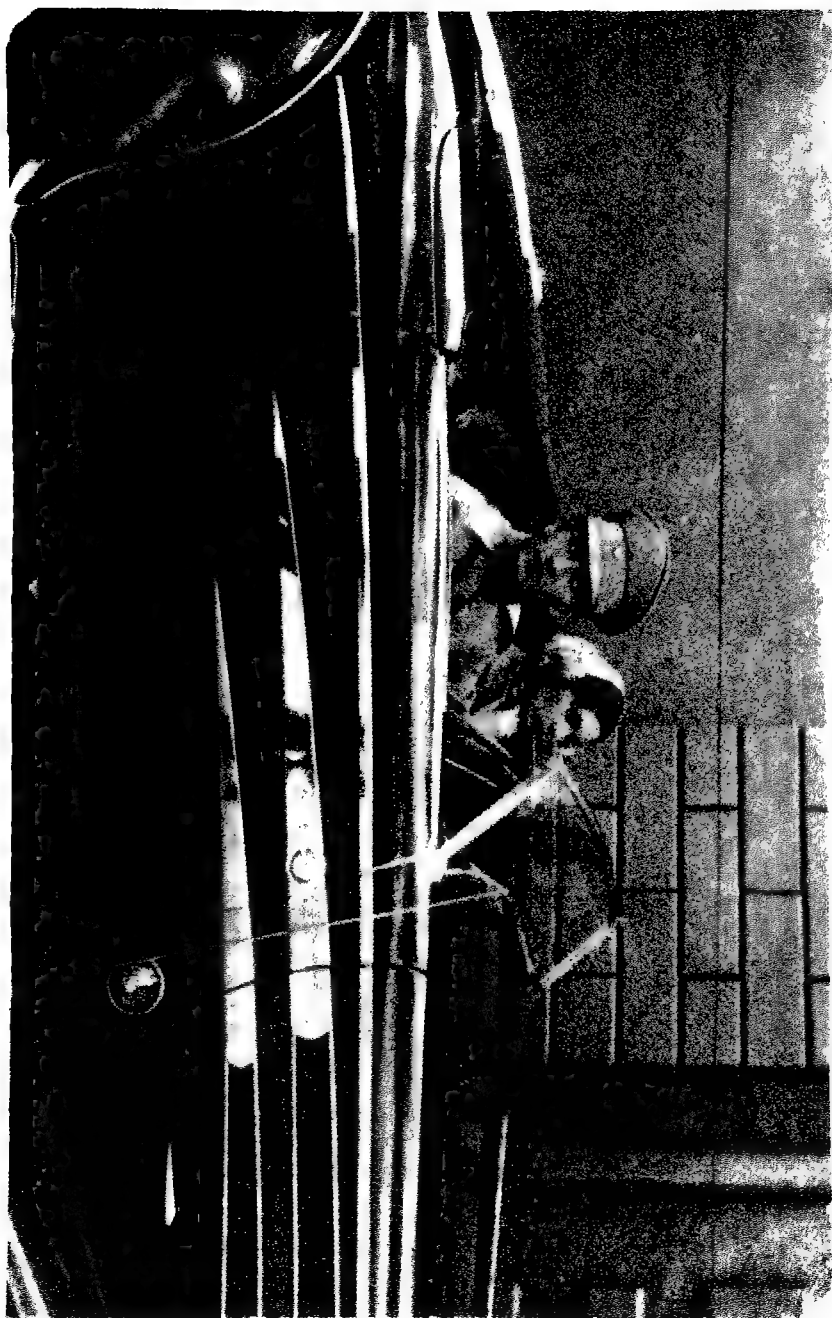


الامير محمد على توفيق ولي العهد في طريقه إلى باريس وبجانبه محمود الغزالي بك
محافظ القاهرة [٩ يونيو ١٩٥١] .



شريف هبيري بقمنا جل الملك فاروق ونظري كريمه الكبرى تحمل كريمها نسائه
وبجوارها زوجها عز الدين الماسري وملك شريف هبيري .

و في عهد ايران قبل ان يصبح اميراطوراً والاميرة فوزية قبل ان تصبح اميراطورة .





الأمير رضا بهلوی امیرانطور ایران قیما بعد فی زیارة المصطفویة [۱۳۲۹/۳/۲۱]

احمد ماهر في حديث مع اطلق السنه





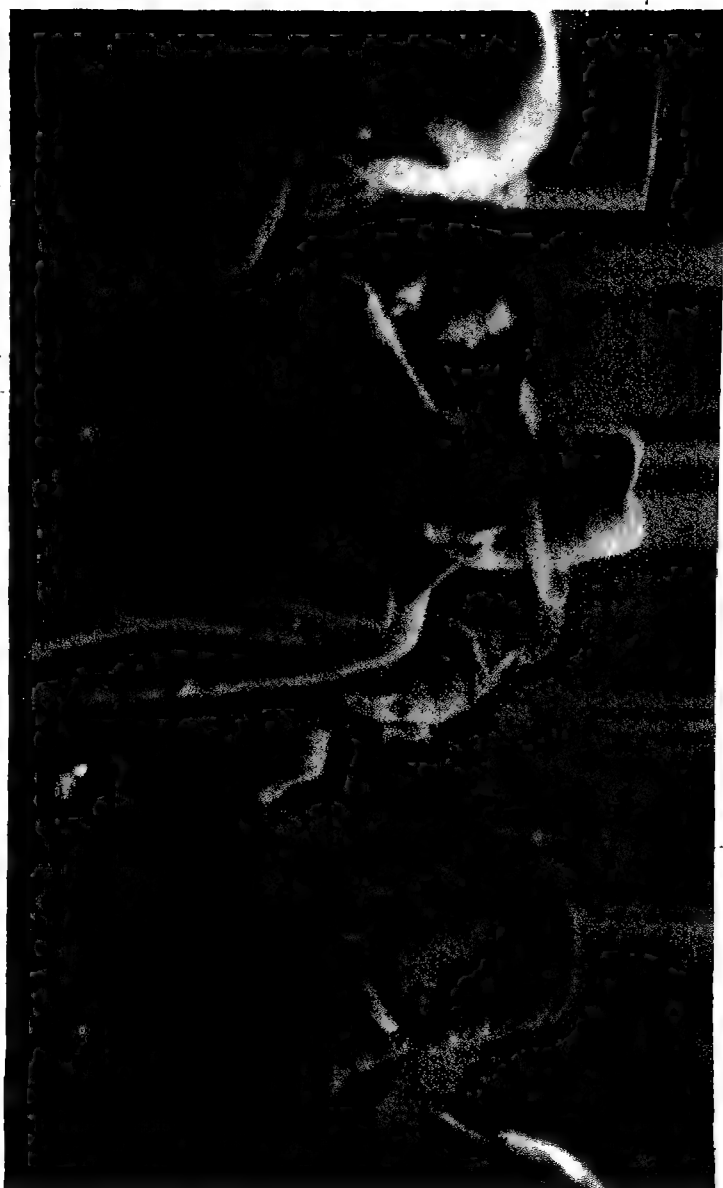
عبد الفتاح يحيى باشا رئيس مجلس الوزراء وسير ميلين لاميسون في سبيى يحيى
بالاسكندرية



عزیز عزت باشا عندما كان وزيراً للخارجية مصر وتوفيق عبد الله باشا وزير الحربية بودعه

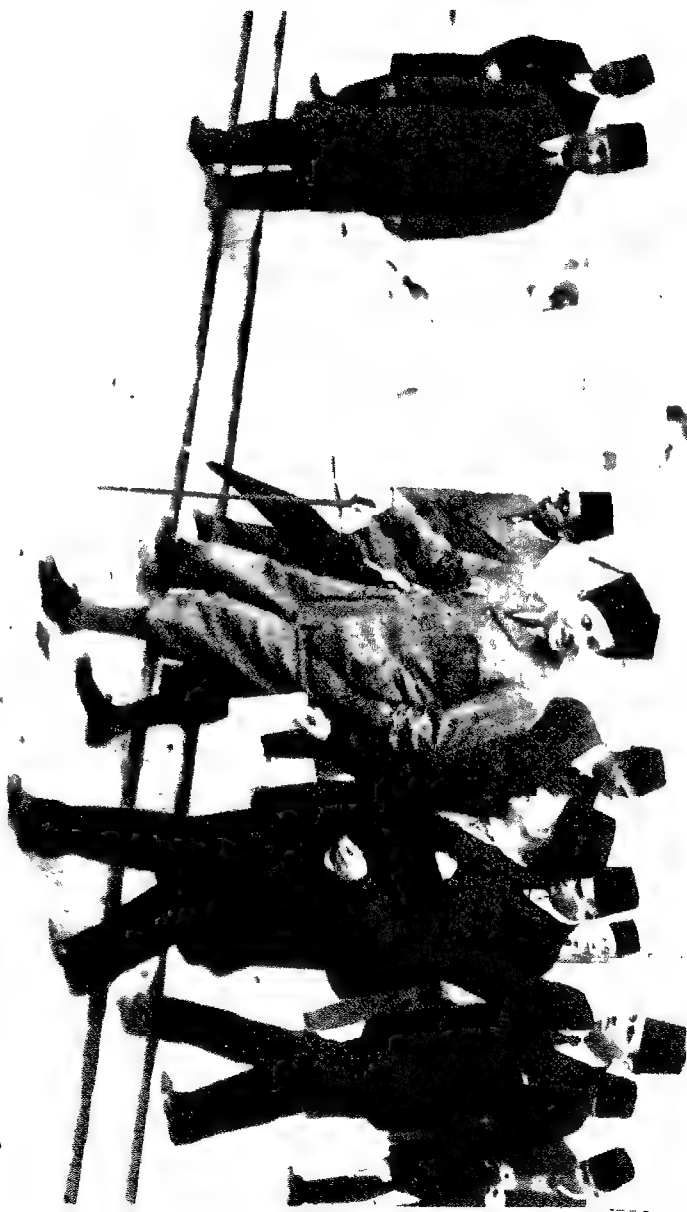


يوسف ذو المنظر يتنشا والد الملكة فريدة .



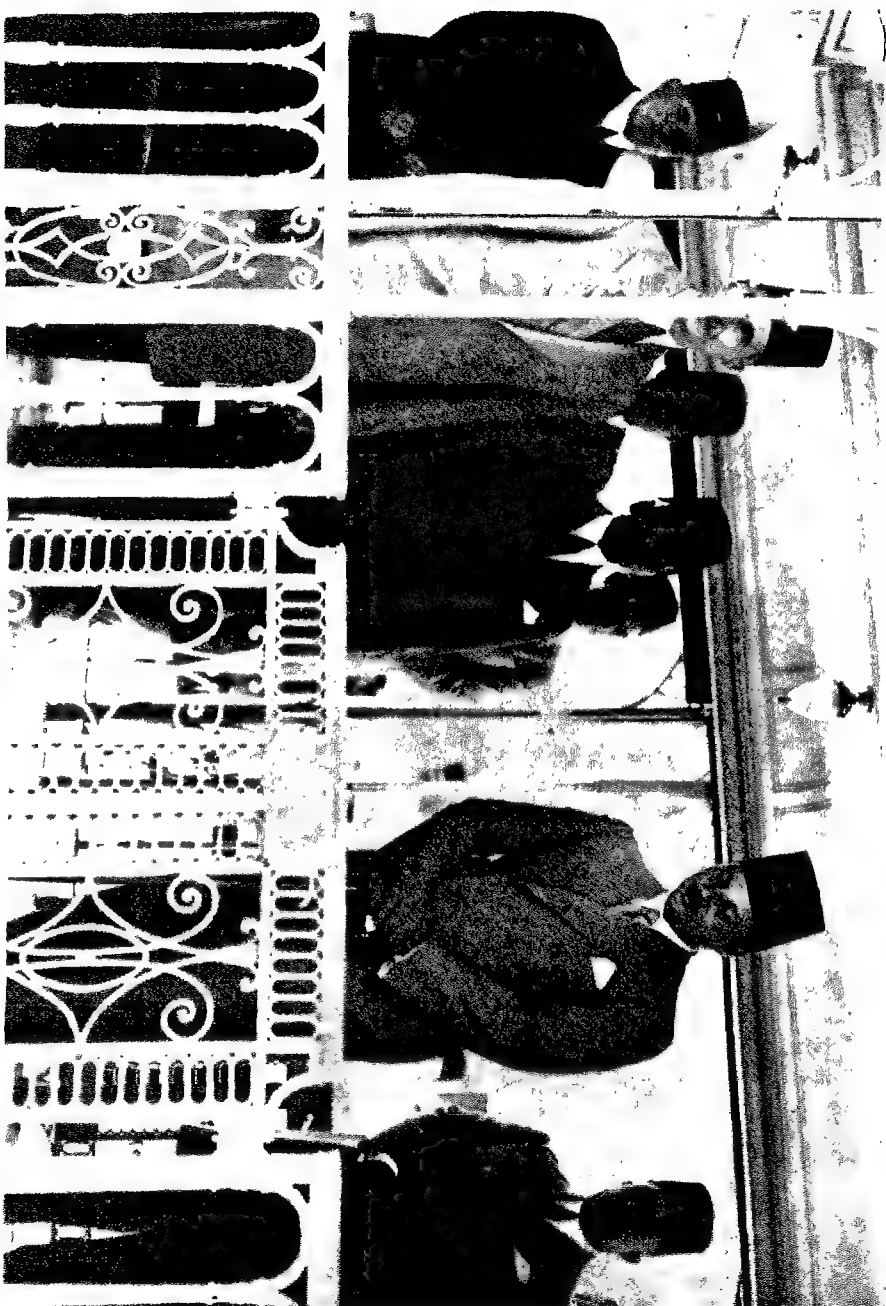
الملك فاروق قبل أن يتولى سلطاته الدستورية من مجلس الوصاية معه ابنه الملك نازك ومحمود فخري باشا في أوروبا .

الملك فاروق في حفلتين الجامعة في ملوى والحدائق مع سلمي خنر مدير الانجلك التاريخية .



املك فاروق وتحتة من عمر فتحي باشا كبير البوران في محطة سيدى جابر .





فاروق ، وعلى ماهر ، واحد حسين وحسين سري ، متاخراً - إلى اليمين .



حالة الملك عند وصوله الى سيراى (أمر) التت وهو مصافح رجال السلطة السطحي

فارق في مستشفى منشأة البراري





الملك فاروق يزيج الستار عن تمثال لطلعت حرب باشا في مدينة المحلة الكبرى .

امامك فاروق في سراي راس الدين يمشي رجال السلك السيفي





فاروق وحسين سرى واحمد حسنين في زيارة لمجلس بلدى كفر الزيات .



فاروق والشيشه والطاغم الارابييسك .

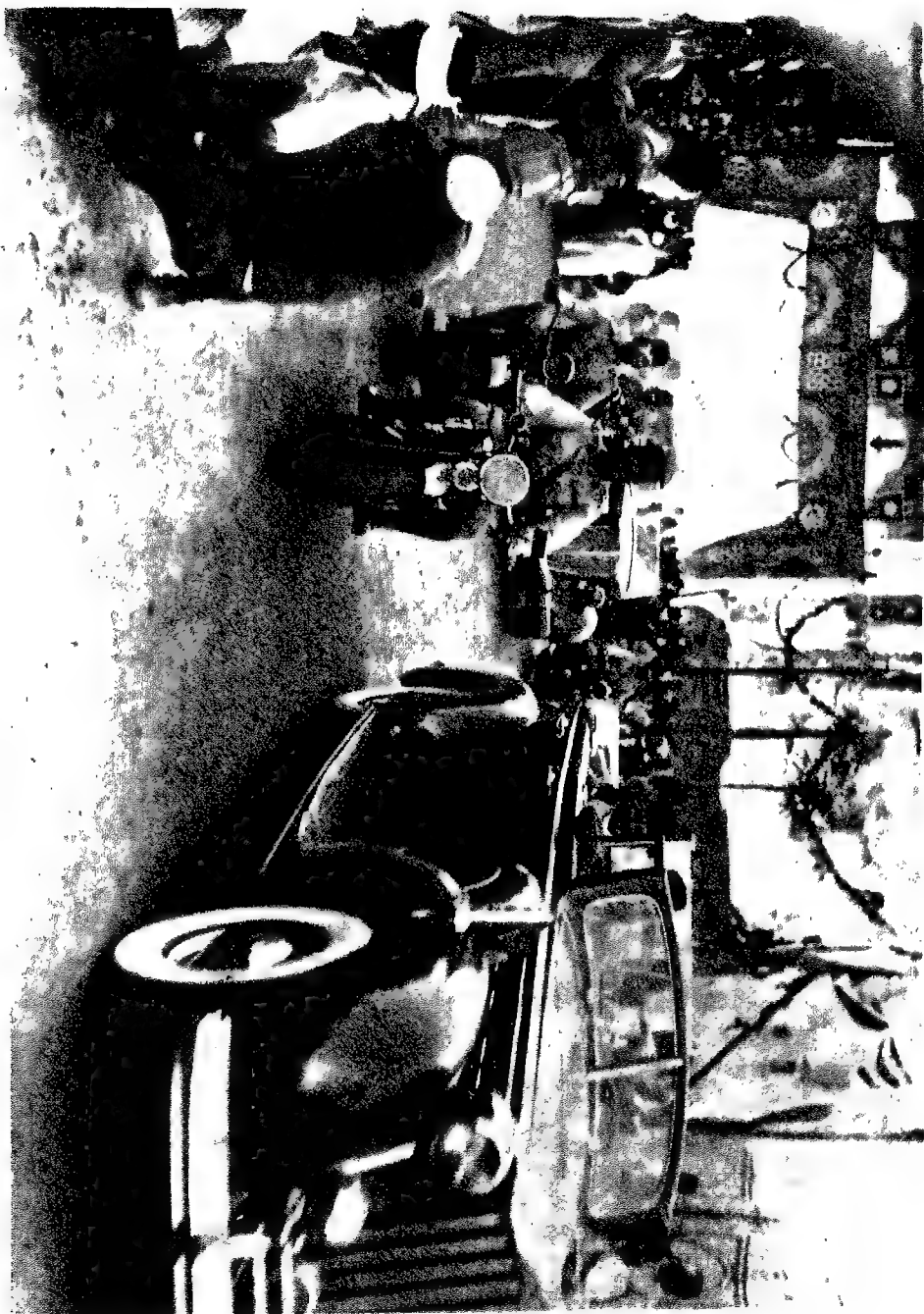


فاروق ، واسماعيل صدقى ، وعمر فتحى وعبد الوهاب طلعت بالاسكندرية .



فاروق يفتتح الخط التليفونى بين مصر والسودان [مايو ١٩٤٦]

الملك فاروق في سجنود استقبال شيعي ورسى : يتنحون الدبابح في طريق الدوك

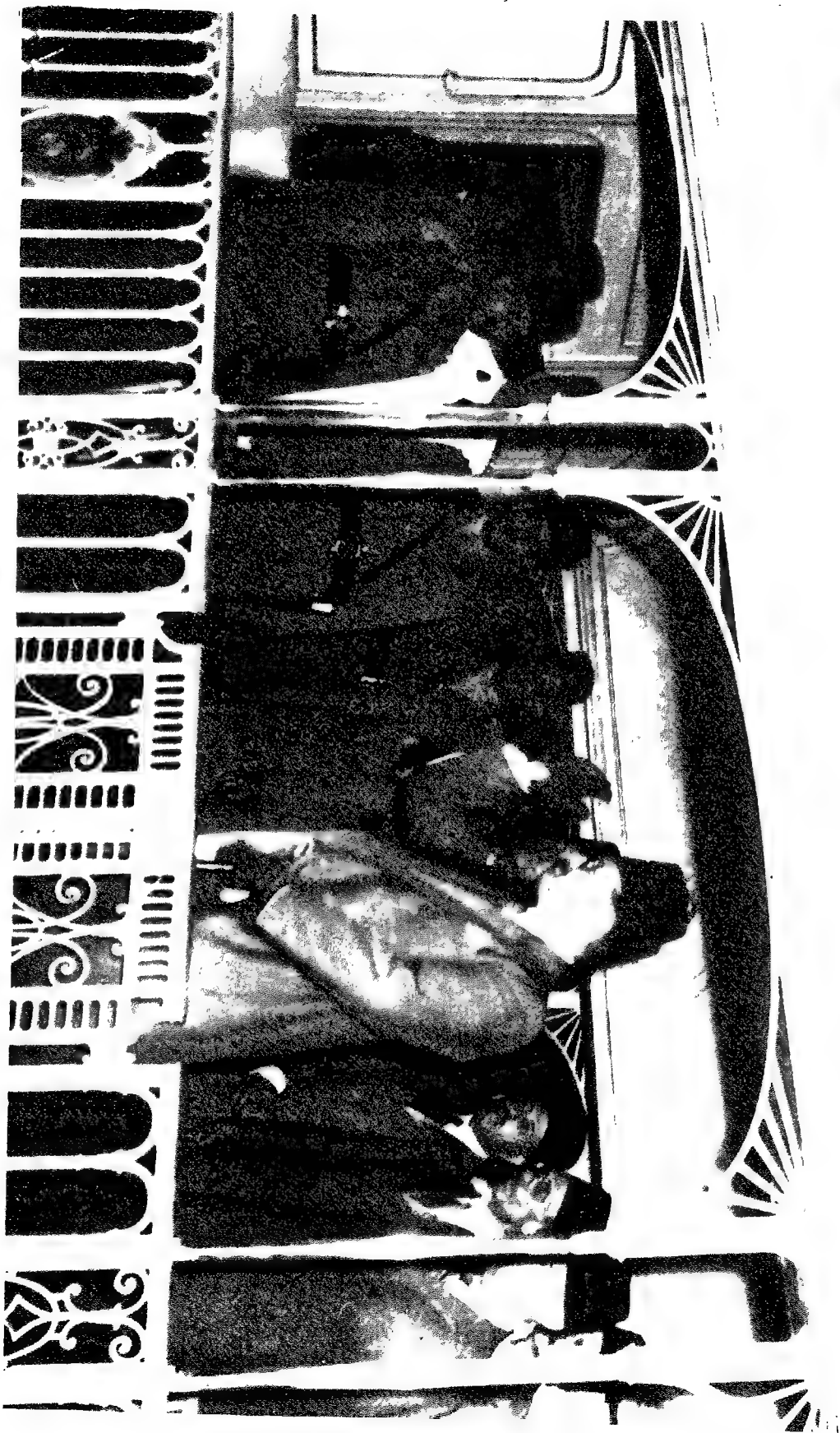




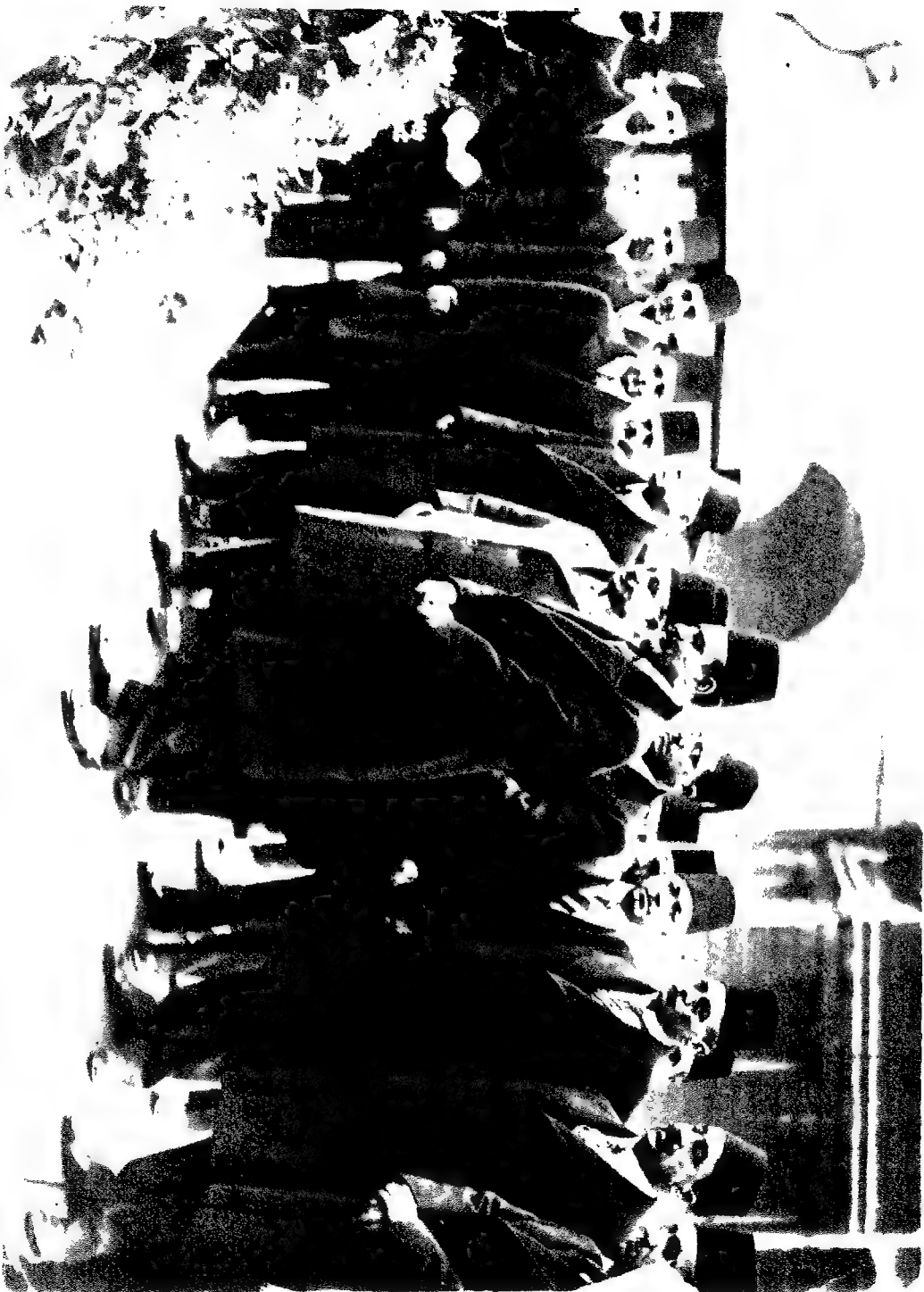
فاروق ملكاً في زيارة آل البدر اوى باشا .



الملك فاروق يصلي ومعه د. احمد ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء وقتئذ .



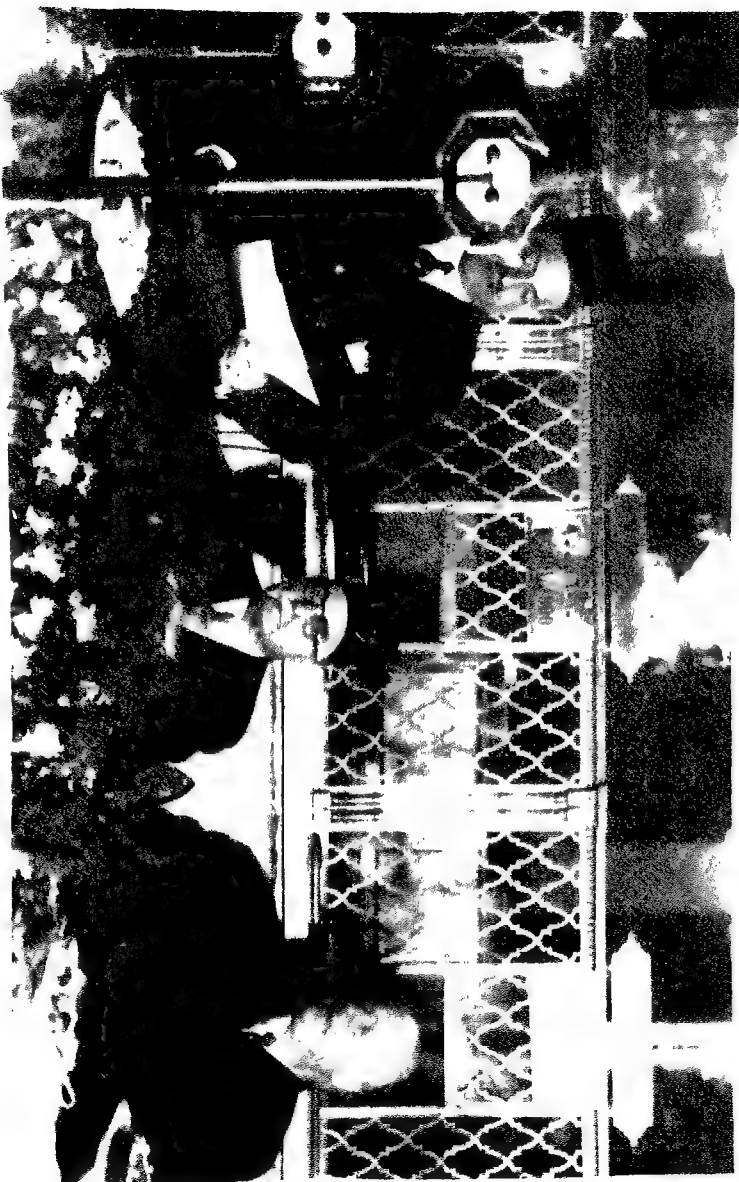
فاروق في القطار الملكي يحيى مستقبله ورجاله أحمد إسماعيل باشا ، وأحمد عبد
القوي باشا .



الحاجس باشا واحد عالم ، ومكرم باشا ، وعثمان محرم ، امام نصيب تذكاري بريطاني
في القلعة .



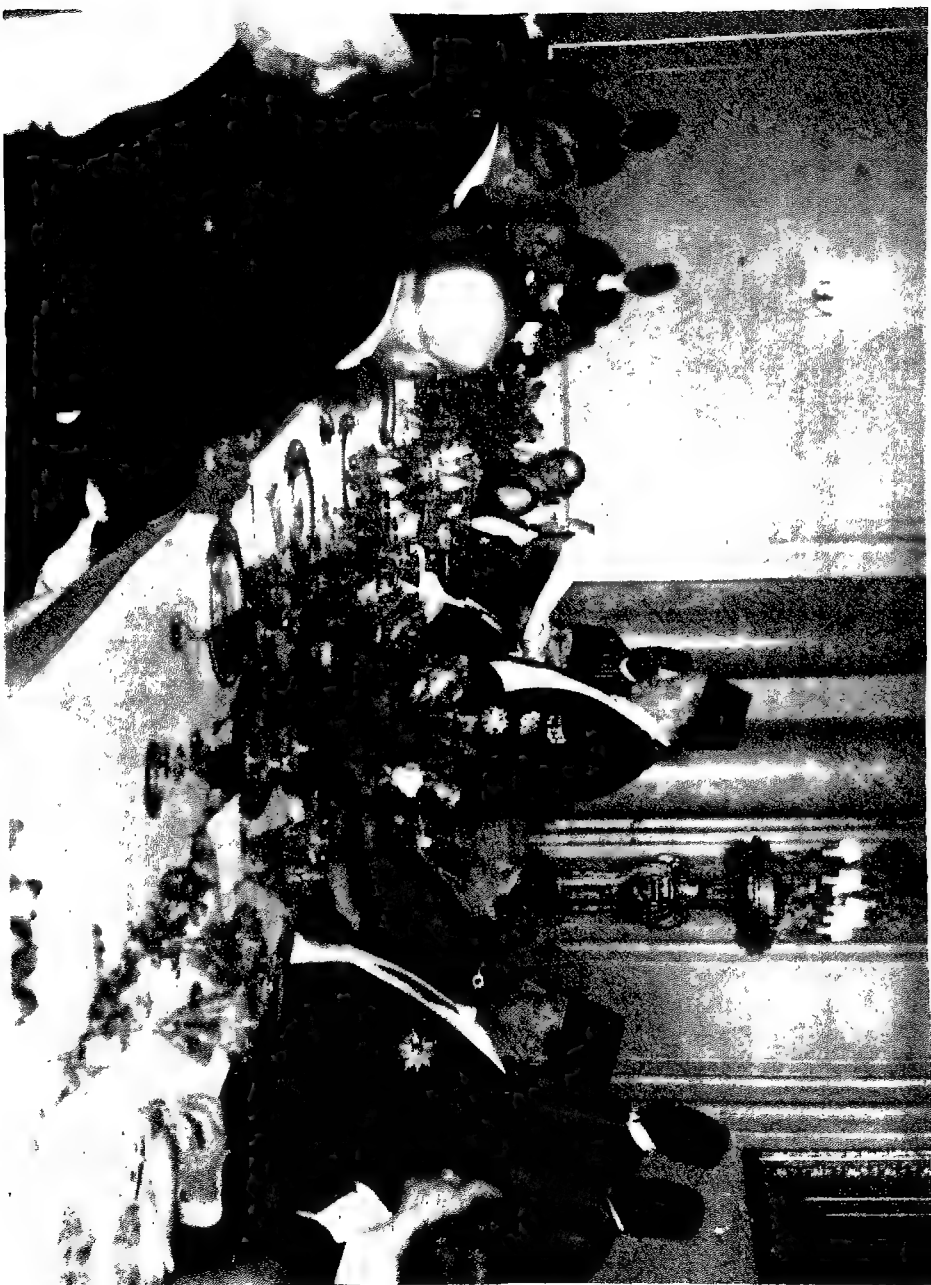
النحاس باشا وعلى الشمسى باشا وآخرون



مصطفى النحاس باشا يخطب ويحاطبه لورن كيلرن [سير ميلين لاميسون سابقاً]
[١٩٣٦]



قاعة لوكازيف - توقيع المعاهدة المصرية البريطانية ، الحفص باشا رئيس الوفد المصري في المملوكيات
بخطب [١٩٣٦] .



النجس باشا يتحدث في تكريم السفير البريطاني لورد كيلن



النحاس باشا والسيد صديق المجددى .



مصطفى النحاس باشا والسيدة قرينته وبدايات الزواج .



مصطفى النحاس وزيرى العربى ومحمود سليمان غنيم ، ومحمد صلاح الدين والحسينى زكوى وجماهير وليرة .



النحاس، بلينا والسيدة زينب هاشم الوكيل حرمه في إحدى الحلقات الأخيرة ..



النحاس يلتقي يدعو الصحفيين إلى الشاي : محمود أبو الفتح وكوري ابتقه يظهران في الصورة .

النجس بلقا في حلة اللباس خرجس ، ومعه صغرى ابو علم بلقا وضحكات من الخلف .





مستتر كولنز مدير شركة الأنباء المتحدة يهمس في اذن النحاس باشا [مايو ١٩٥٠] .

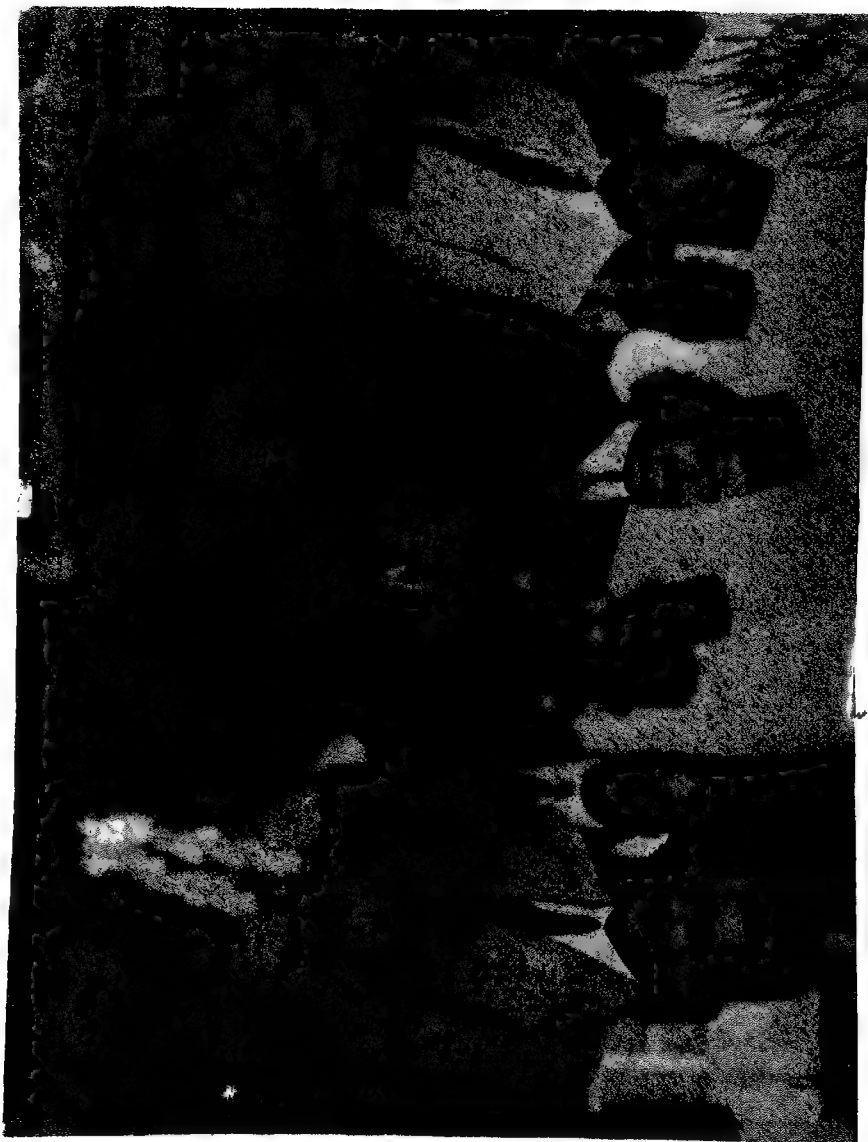


مصطفى النحاس باشا وفؤاد سراج الدين باشا .



الخميس باشا والسكرتيرة الأولى للسفارة البريطانية في مادبة غداء اقيمت (لرفعته) .

النجاس بانيلا ، ومكرم عتيق بانيلا ومحمود فهمي الذكر ابي بانيلا على قبر سعد .





في ذكرى استقلال افغانستان المجلس والمجدي وفؤاد سراج واحمد حمزه ، [مايو ١٩٤٤] .



الخماس: يميناً عند نزول له من الباخرة محمد علي الكبير في الإسكندرية [أكتوبر ١٩٥٠]



صورة رسمية لاسماعيل صدقي باشا .

لورنس سانشيت رئيس وفد المفاوضين البريمايين وصدقي باشا رئيس الوفد المصري .



اسماعيل صدقي باشا عقب توليه رئاسة الوزارة للمرة الثانية بعد استقالة محمود فهمي النقراشي باشا





اسماعيل صديقي بنينا ، وعبد الجليل ابو سمرة بنينا وحفي محمود بنينا [في وزارة اسمايل صديقي ١٣/٧/١٩٤٦]



اسماعيل صدقي باشا ، يخطب في افتتاح المحادثات الخاصة بتعديل المعاهدة المصرية
البريطانية [١٩٤٦] .



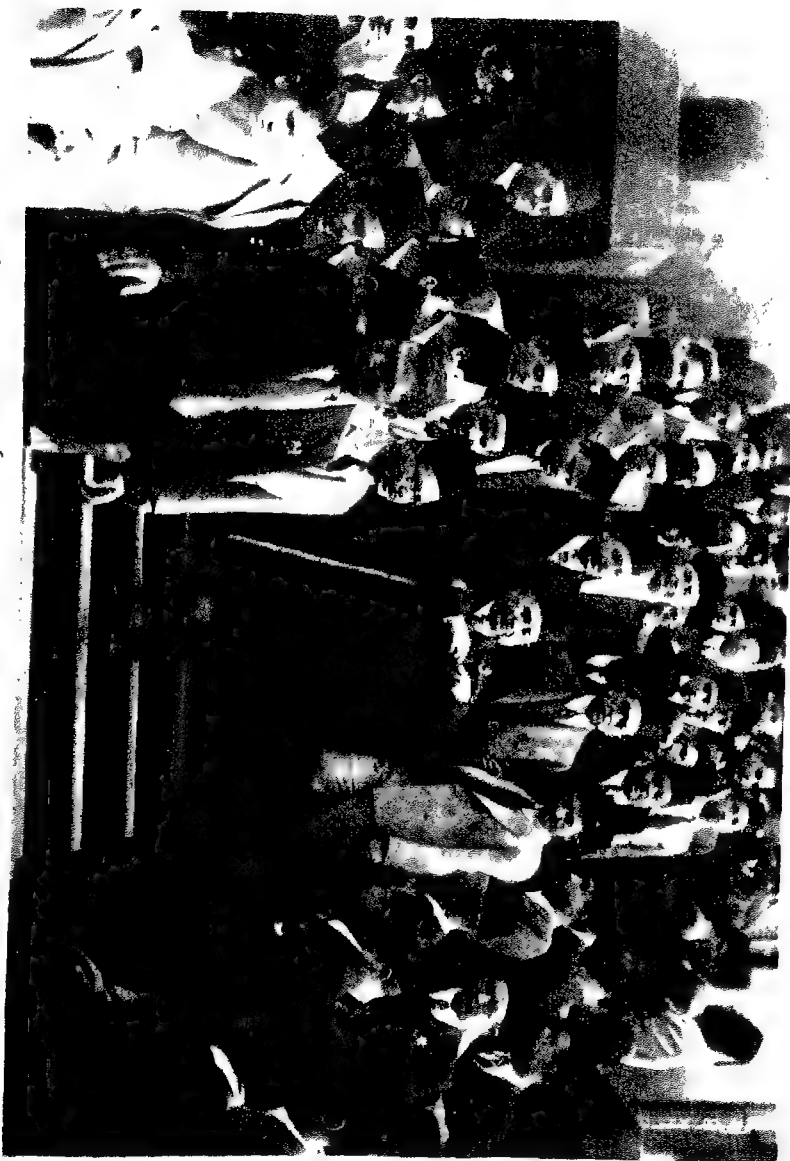
النقراشي باشا يضع اكليلاً من الزهور على النصب التذكاري لشهداء الجامعة

كان ابراهيم عبد الهادي يثا من اخطب خطباء العصر بجانب حاكم جوده وصمود غالب في الهيئة السعودية





محمود النقراشي باشا وبعض انصاره قبل مصرعه بشههور



الدكتور احمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعودية مع انصاره ومعه محمود
القرشي باشا نائب رئيس الهيئة ومحمود غالب باشا احد وزراء الهيئة



السياسيين الشقيقان د. أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي وانضمراهما في ميناء الإسكندرية .



حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى



حافظ رمضان باشا على البلاج بالقبة والمنشة



حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى يتوسط ابراهيم عبد الهادى باشا والدكتور
نجيب اسكندر باشا فى اجتماع للمعارضة [١٩٥٠/١٠/٢٩] .



حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى عند اجراء الصلح بين فريقى الحزب ، فى
الوسط عبد الرحمن الرافعى بك وعبد العزيز الصوفانى بك فى الصورة زكى على باشا ،
فكرى اباضه باشا ، عبد المقصود متولى بك ، د . زهير جرائه ، فتحى رضوان وآخرون
[ديسمبر ١٩٤٦] .



الامبراطورة الایرانیة الام والاميرة فوزية ، وبعض الاميرات المصریة والایرانیات



البنات في جزاء الدرس .

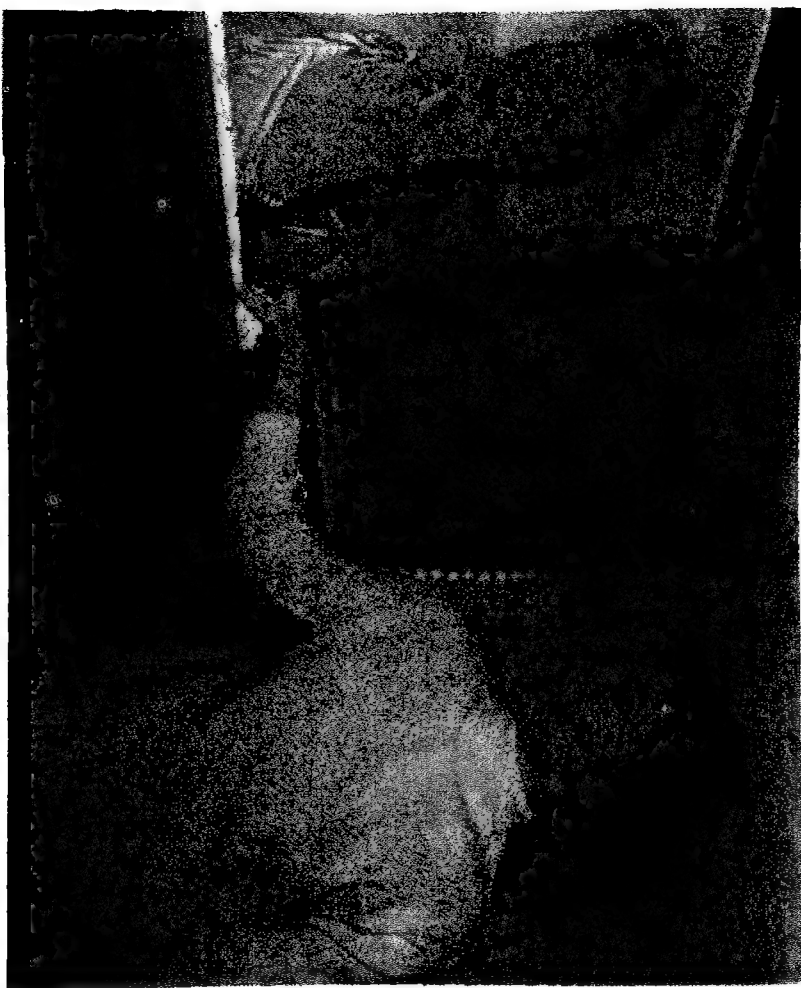


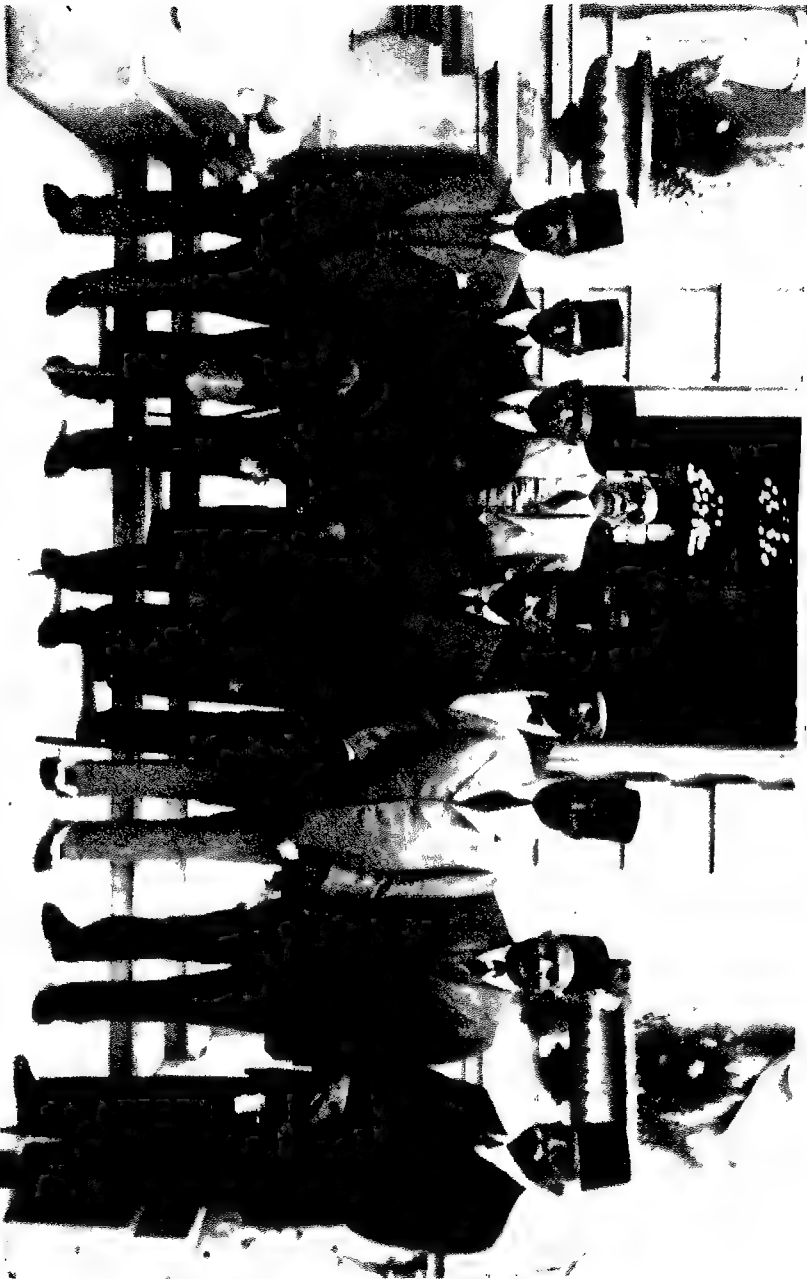
الأميرة نغمات الله مختار والأميرة شويكار والأميرة حورية حمدي وحرر سيد باشا خشبة وأعمال خيرية



الاميرة نسل شاه .

الملكة فريدة تلبس هوائها في الرسم





توليد نسيم بلخا في افس انطونياديس بالاسكندرية عندما كان رئيساً للوزراء ومعه بعض وزرائه



يوسف رشيد وجليل بك يحصيان ما اصطفا من بط.



شريف صبرى باشا كان صاحب مقام رفيع بالزى الرسمى .



على ذو الفقار بانشا جد الملكة فريدة .



الاميرة فوزية والاميرة نسل شاه .



فوزية احمد فؤاد عندما كانت اميرة وقبل ان تصبح اميرة لايوان .



الاميرة شويكار في مؤتمر صحفي عام .



الملكة نازلي في دار البرلمان

حرم محمد محمود خليفة وراعية اللبن وكان بينهما - وبيت زوجها - قطعة فنية
[متحف محمد محمود خليل حاليًا] .





عن لفتي، بلفا بلاليس العسكرية والسيدة فريته.

المريق، خير يثنا ، والمريق عن لحي يثنا والواء المهي يثنا .





عمر قاضي باشا والسيدة قرينته على الزواج .



الفريق عزيز على المصرى -



حيدر باشا ، وعبد الخالق حسونة باشا وجرمه في مباراة بين فريق رياضي مصري
واخر سويدي [ديسمبر ١٩٤٩] .



الأمير اسماعيل داود عند زيارته للمعسكر ، الذي اشترك في ثورة هلسكي الالمانية .



حيدر باشا وسراج الدين باشا في مباراة لكرة القدم بين مصر واليونان .

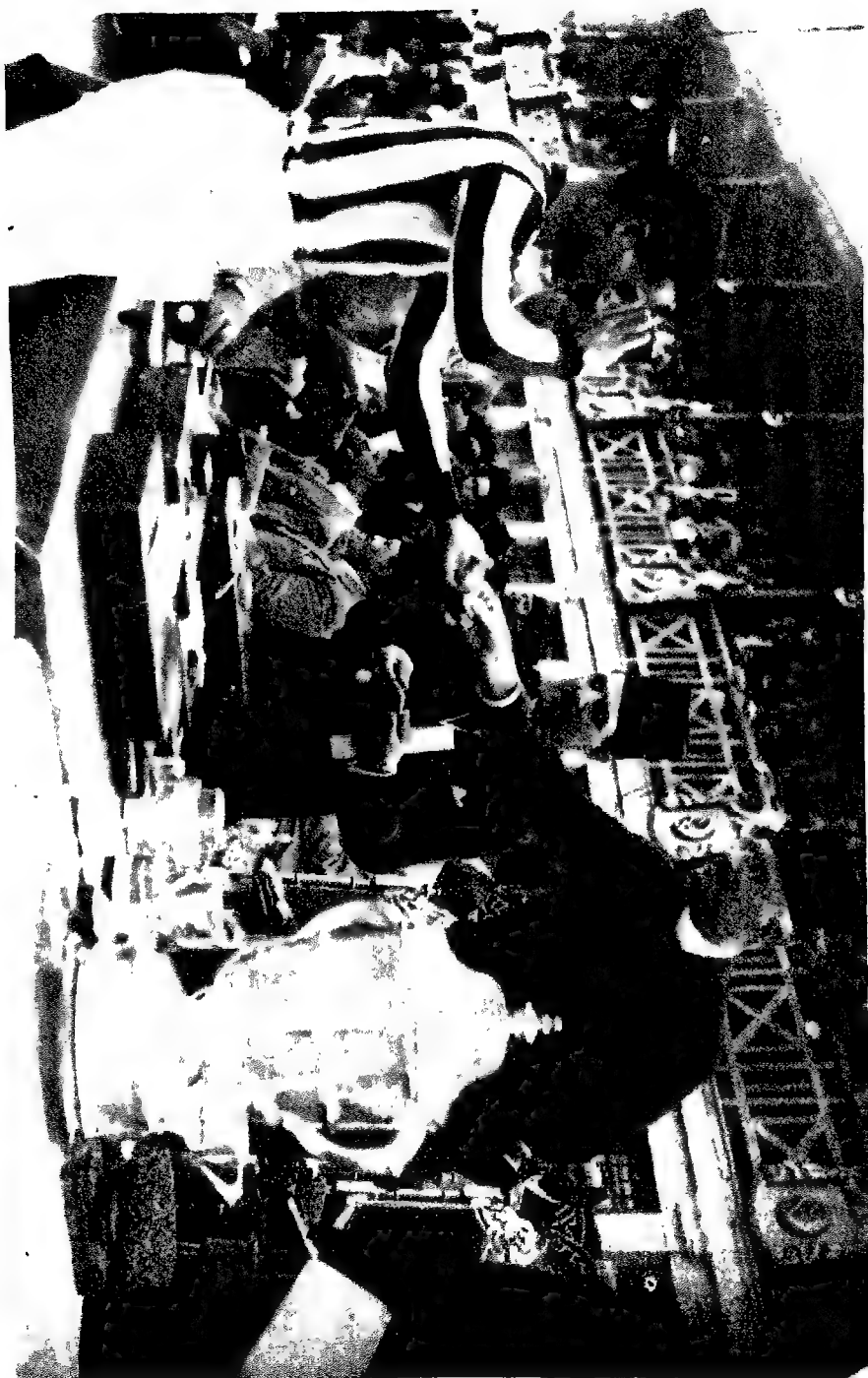
احمد عبود ، وفؤاد سراج الدين ومباركة بالنادي الاهلي .





بعض الأراء في إحدى حفلاتهم مع أحبائهم وأصدقائهم

الأمير عمر طوسون يوزع الجوائز الرياضية





الأمير اسماعيل داوود واللاعب رياضي شوقي .



توفيق الحكيم يقوم في ايام العزوبية بإحضاء الملاعق والشوك .

عباس محمود العقاد وعبد القادر الجزائري ولجنة اختيار الأئمة العسكريين





القائم سليمان نجيب في دار الأوبرا



زينة الحفلة تزيين تلاميذ مدرسة الاتحاد النسائي على قطع من الفولكلور
المصري



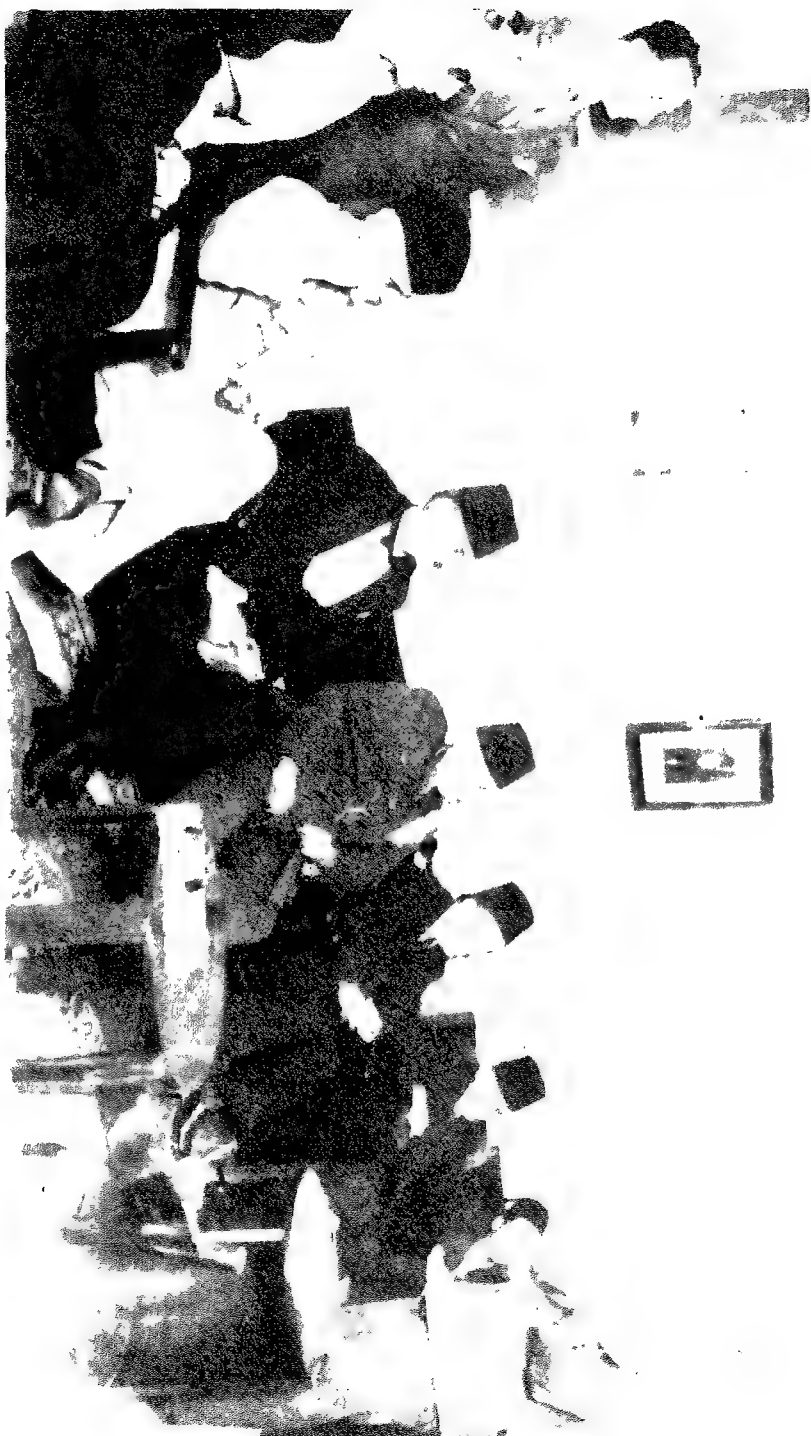
محمود مختار

محمود مختار (النتش) أيام اللعب .

فؤاد سراج الدين باشا وفكرى انباطه باشا في مباراة لكرة القدم بالعدي الامر



سامي الشنوا أمير الكمان يعزف امام فاروق وبعض الضيوف العرب (١٩٤٣)





الحاج أمين الحسيني وعلى ماهر باشا في صورة تذكارية .



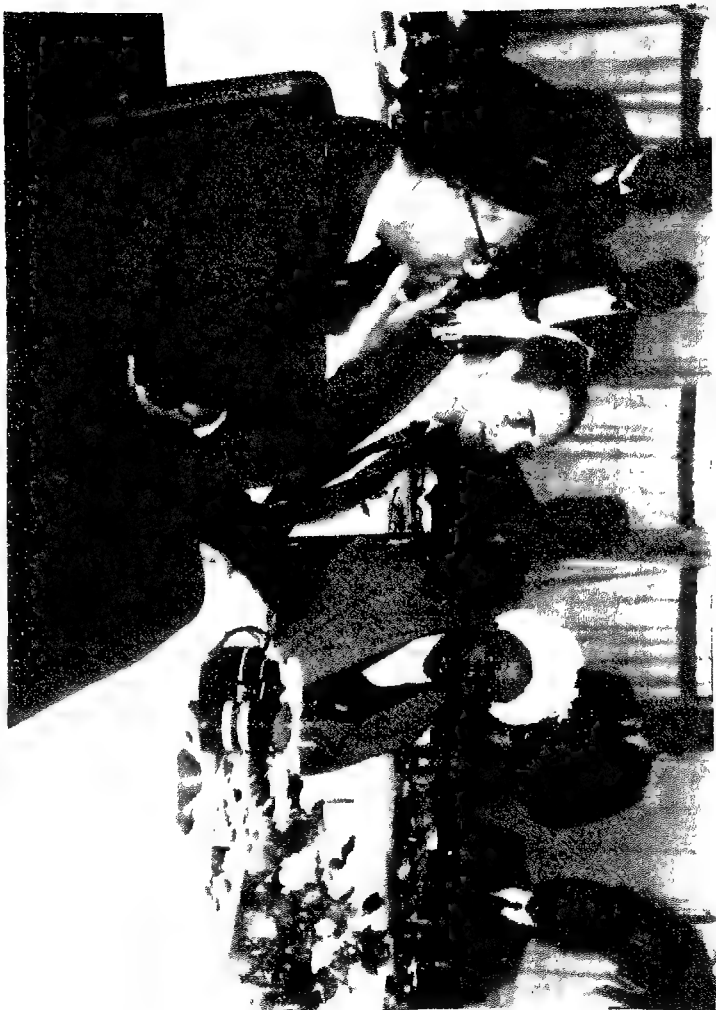
في تأسيس الجامعة العربية ممثلي النحاس باشا . رياض الصلح . شوقي أبو
الهدى وبقية الوفود العربية .



رياض الصلح رئيس وزراء لبنان ومحمود فهمي النقراشي رئيس وزراء مصر .



فيلس بن عبد العزيز آل سعود، عندما كان أميراً وقاضياً الجليلي . أحد وزراء العراق .
يستمعان إلى حديث د . محمد حسين هيكل باشا .



مكرم عبيد في حفل اقامه النخيل باشا الكريم الزعراء الفلسطينيين المقيمين من
سيفيل .



الملك عبد الله ، عندما كان أميراً لشرق الأردن في ضيافته مصر .



الأمير عبد الله الفيصل وأبراهيم عبد الهادي



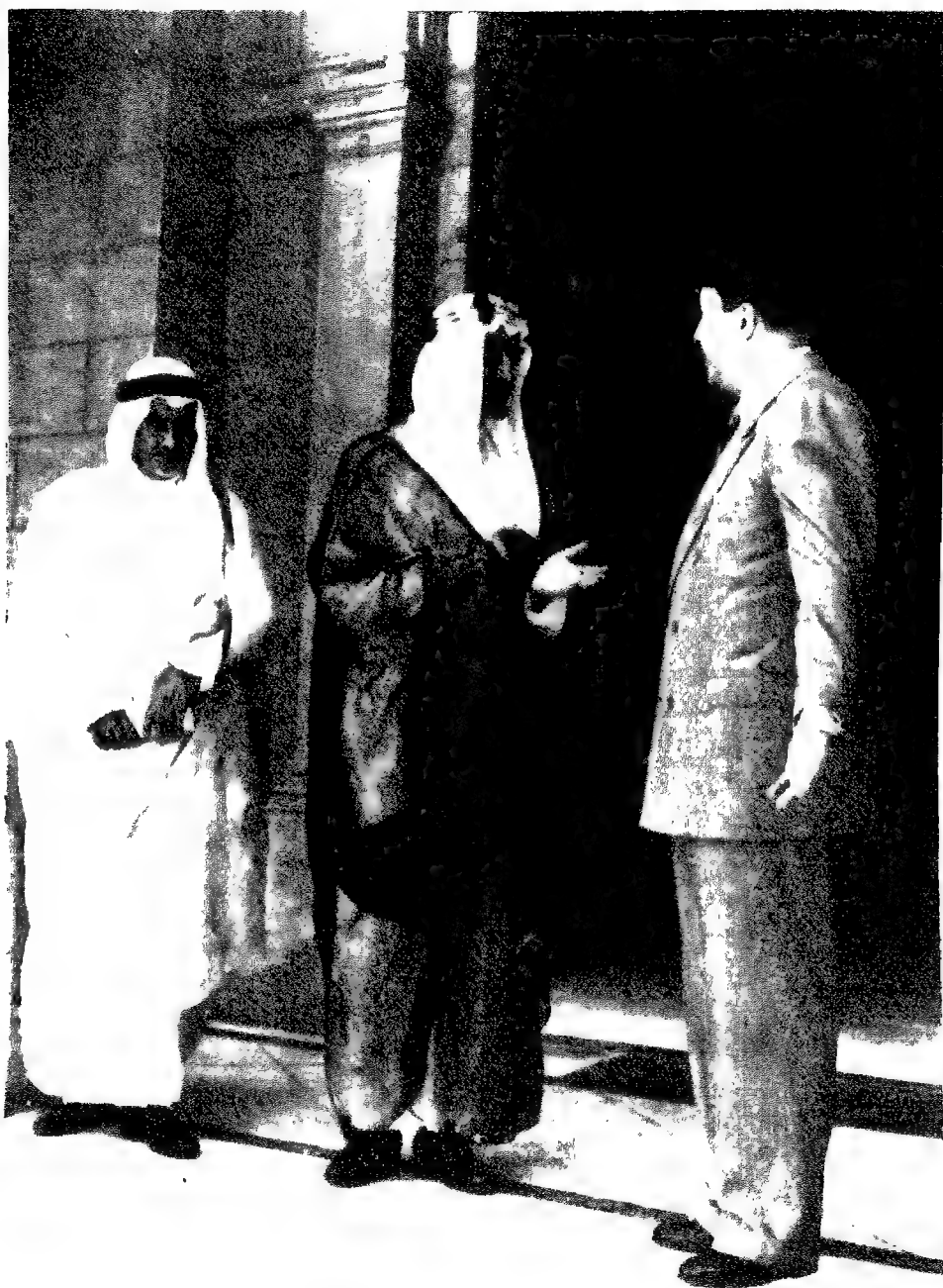
الملك فيصل ملك العراق وشقيقه أمير شرق الأردن (الملك) عبد الله في القدس الشريف .



الفريق عزيز المصري باشا وفوزى القاوقجي ومحاولات لانقلاب فلسطين .



رياض الصلح وإبراهيم عبد الهادي ..



الامير (الملك) فيصل بن عبد العزيز آل سعود في قصر عابدين .



شيخ المتشيخ الشيخ عجل باشا وأولاده الذين كانوا يدرسون في كلية كفتوريا بالإسكندرية . وحمل
الباشا باشا والكلاقي بك القائم بأعمال الموضعية العراقية .



نوري السعيد باشا وحمد الباسل باشا والدكتور ابراهيم الشويحي في منزل المظلة
كان نوري رئيساً لوزراء العراق .

الأمير سعود بن عبد العزيز (الملك) يرحب بالبراهيم عبد الهادي باشا وبينهما صديق
الجيد دي وزير افغانستان الموقوف في مصر

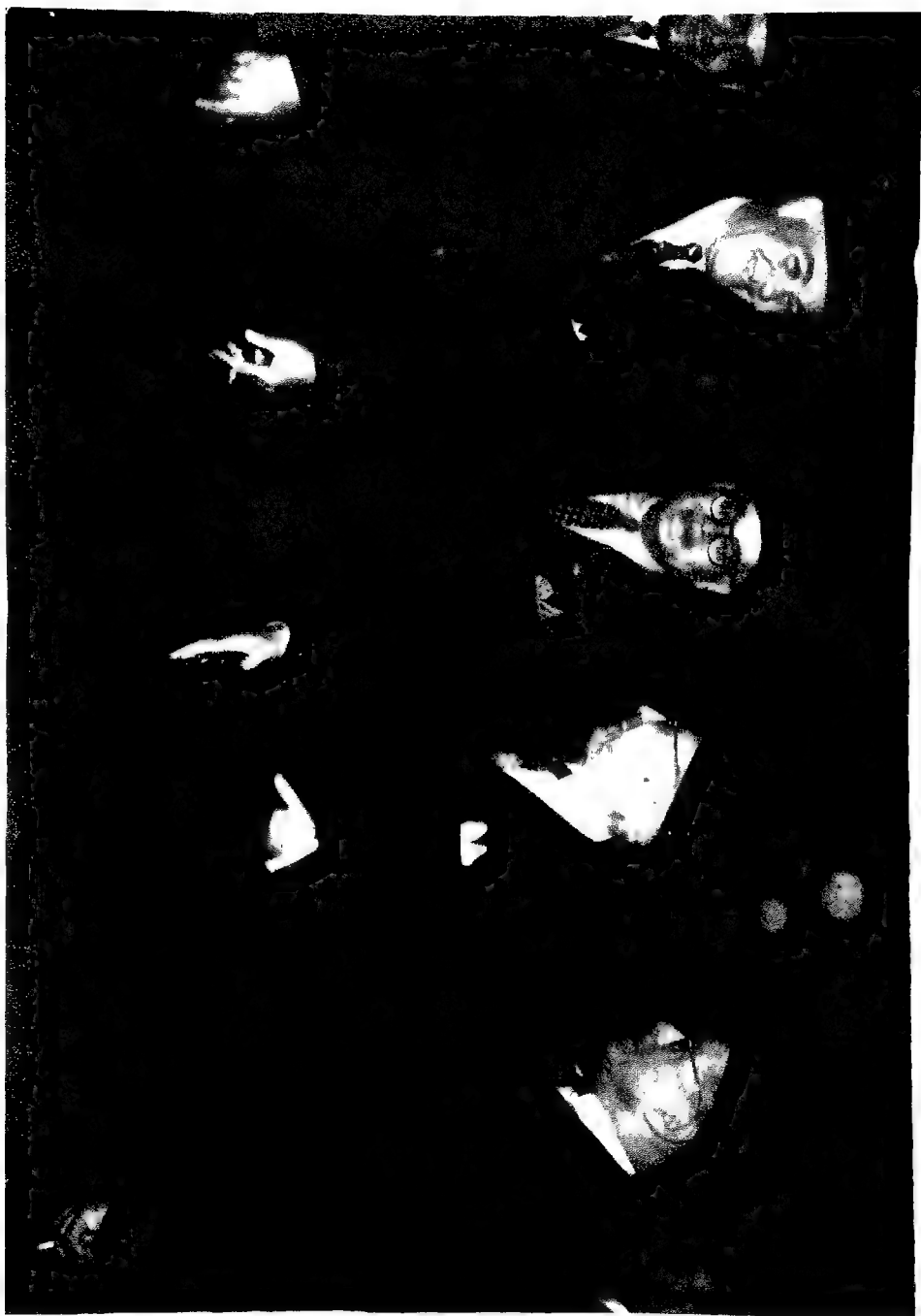




الامير محمد علي والامير سيف الإسلام في انتقل الملك فاروق .



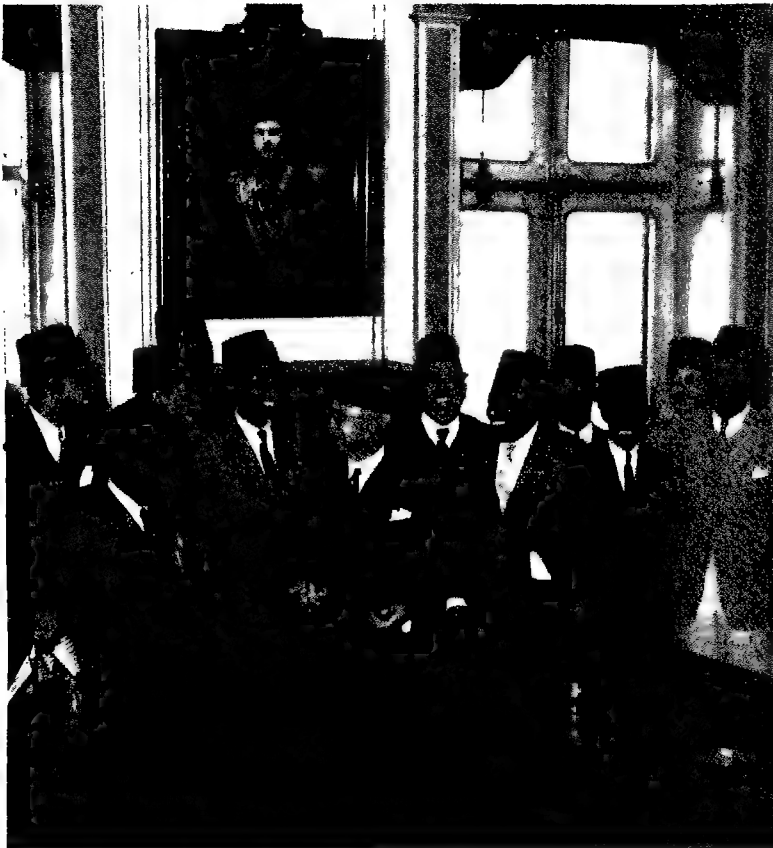
علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال بالمغرب في مصر صورة نادرة) .



ابراهيم عبد الهادي وفكري انباطه وجميل مردم وعلي ايوب في تكريم فكري انباطه بدار الهلال .



الملك عبد العزيز آل سعود عند زيارته لصر (١٩٤٦/١/١٥) وحديث مع د. هيكل
باشا وبعض الوزراء المصريين .

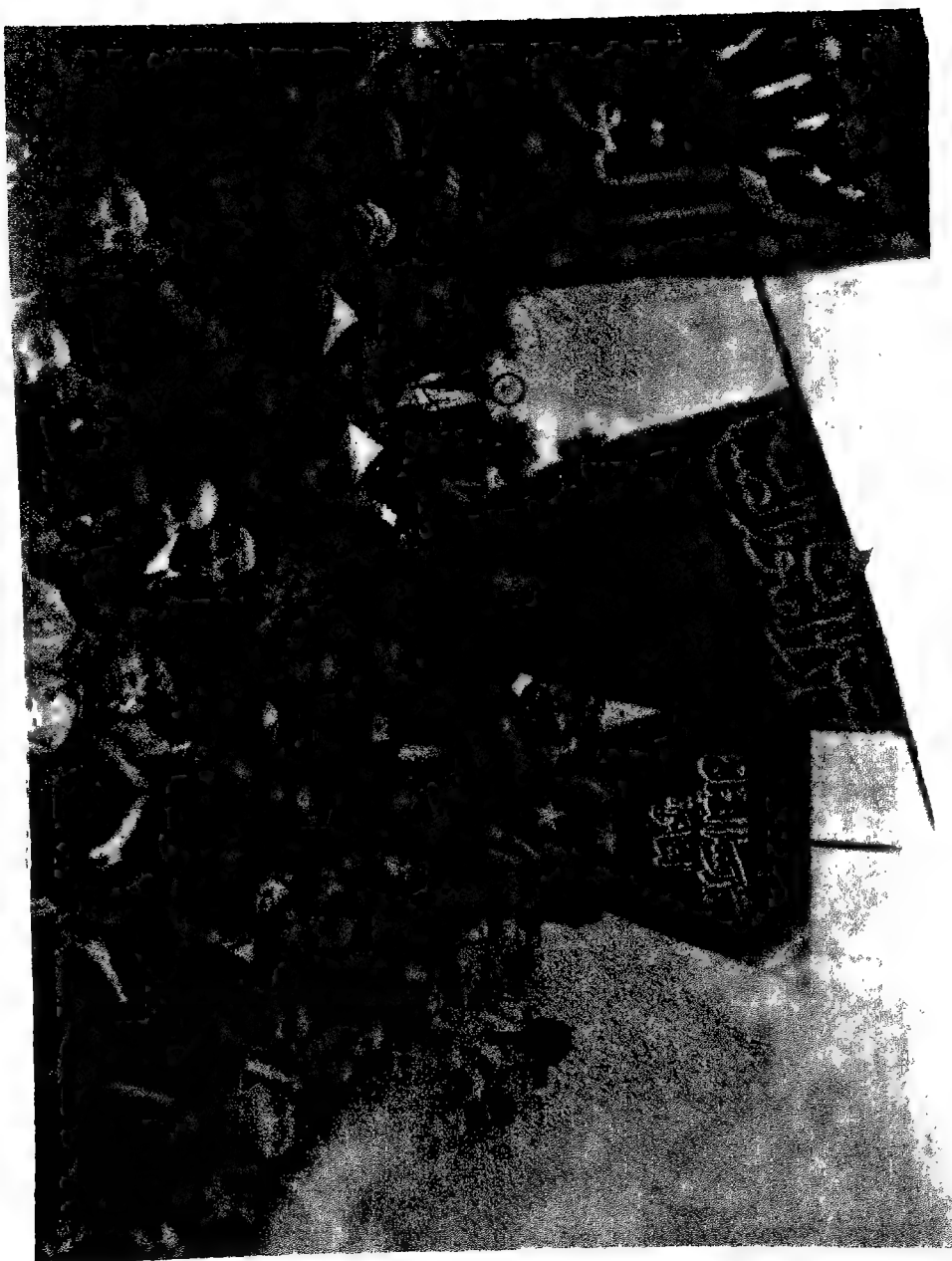


اسماعيل صدقى رئيس مجلس الوزراء والوفد السودانى الذى قدم إلى مصر للعمل
لتحقيق وحدة وادى النيل والاستقلال : كلن الوفد برئاسة اسماعيل الازهرى
وعضوية كل رؤساء الاحزاب السودانية .



في ١٢/٧/١٩٣٥ تقام الجلسة حاضرين صورة الشهيد عبد الجيد عيسى ومصلحه
وغيره .

مظاهرات الشعب المصري ، مدرسة النيل الثانوية ، مدرسة الفنون والمستنسخ
الملكية . كان شبيب مصر يتولى الثلاثينيات والأربعينيات .



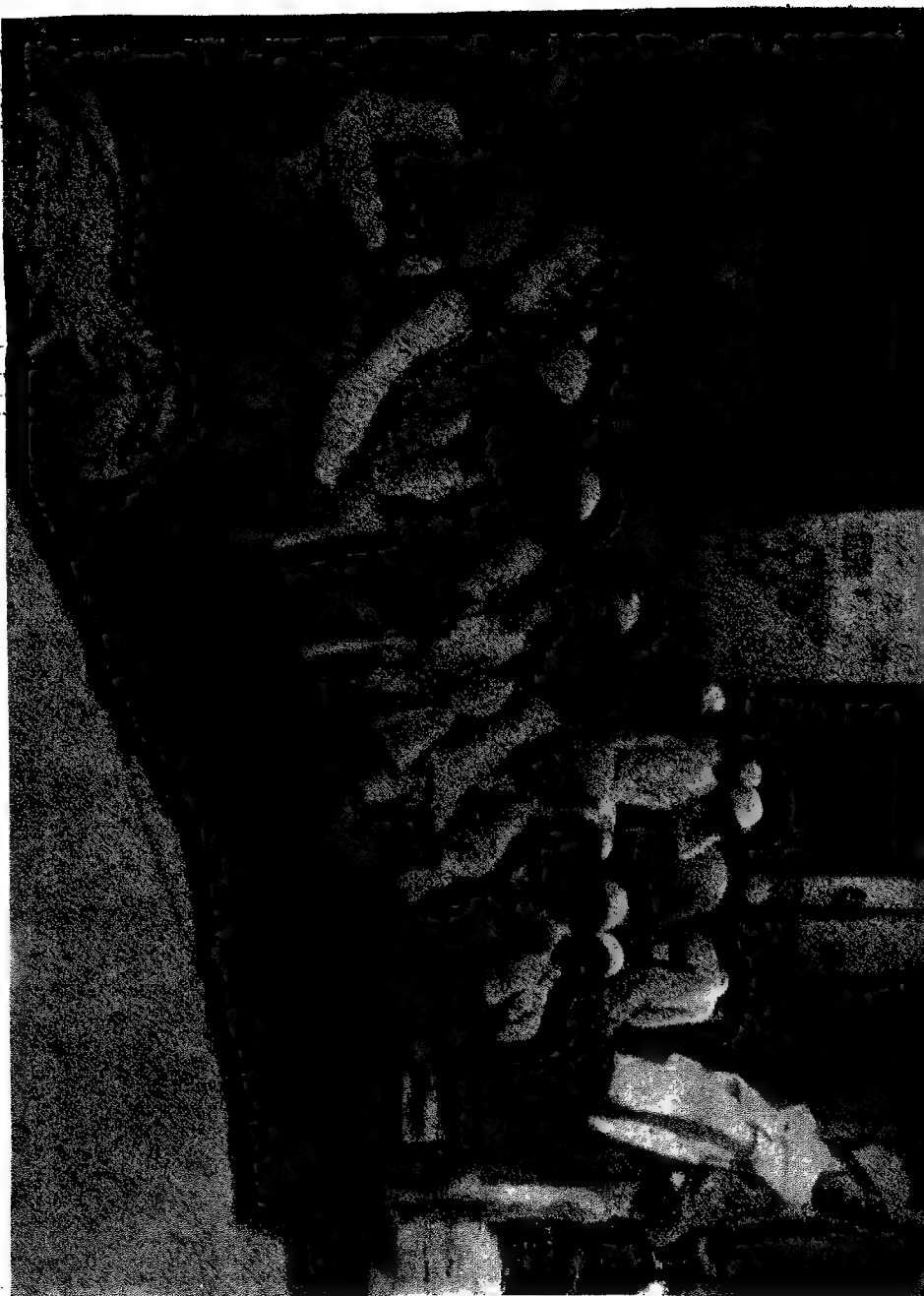
اضراب ضباط البوليس : اجتمعوا في قهوة لورنا بريك . بعد بداية الاضراب للحوار في استقوار الاضراب
أو عدم استقواره .

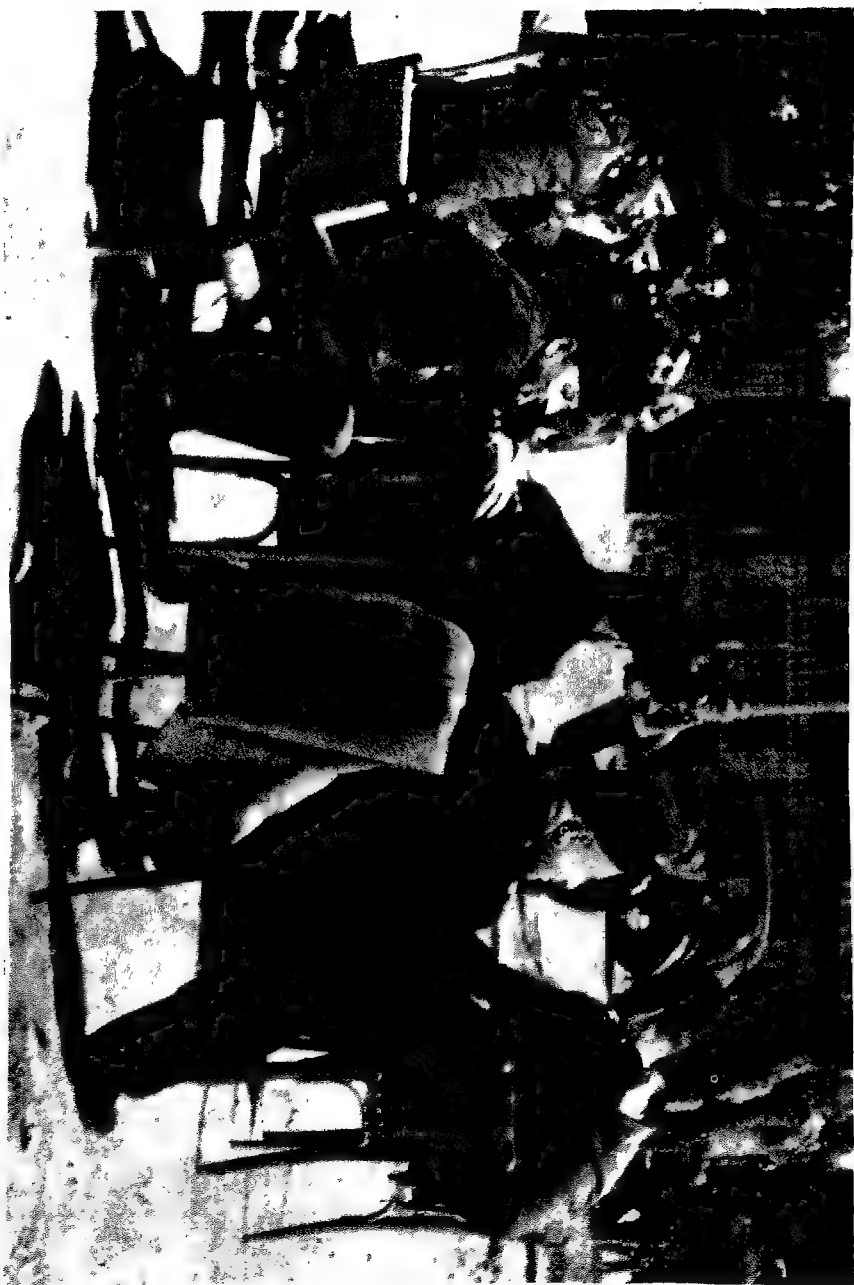




وكانت اقرب عمل الدرام والاثويينيس ، من اجل تحقيق مطالبهم .

اضرب عمل المحلة الكبرى والصورة اسم ابواب المصنوع في انتقل لفتحها





صورة أخرى لأعضاء فيلادلفيا في الإسكندرية

ضباط الوايس المبرزين يملأون الساحة في إحدى الحدائق العامة



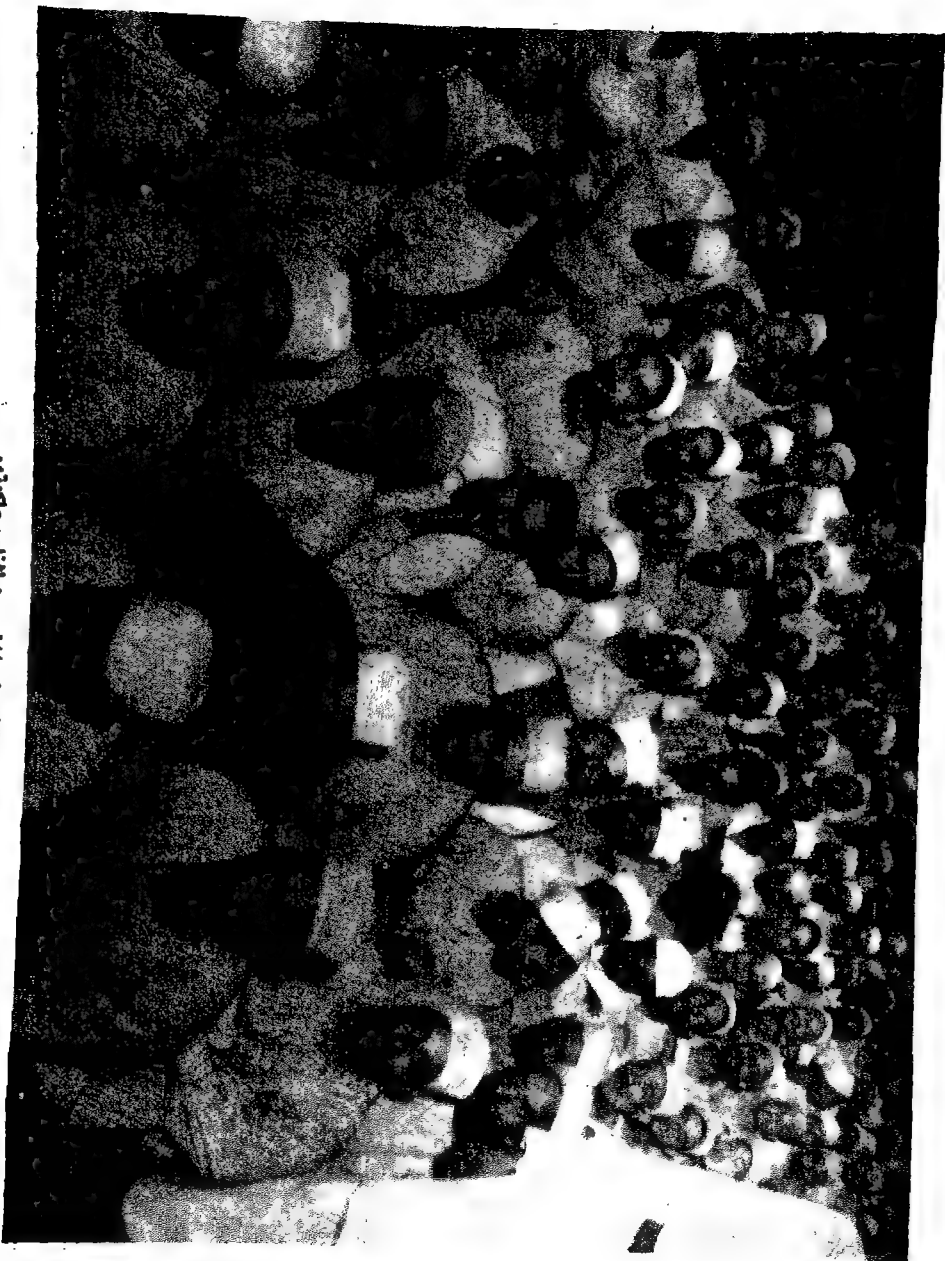
ضباط البوليس وجنودهم في الجزائر .

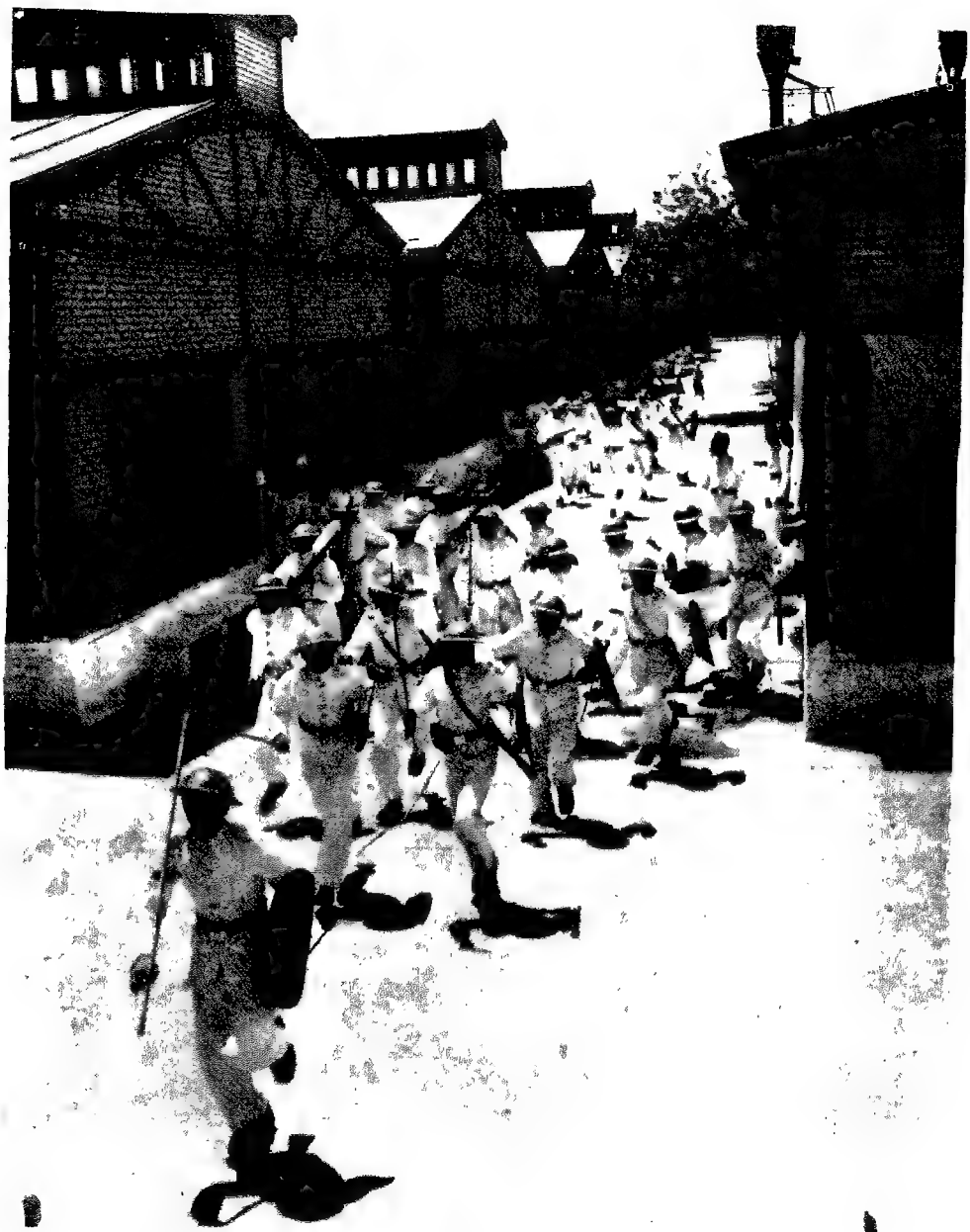




طالبة جامعية تنصير احدى المظاهرات .

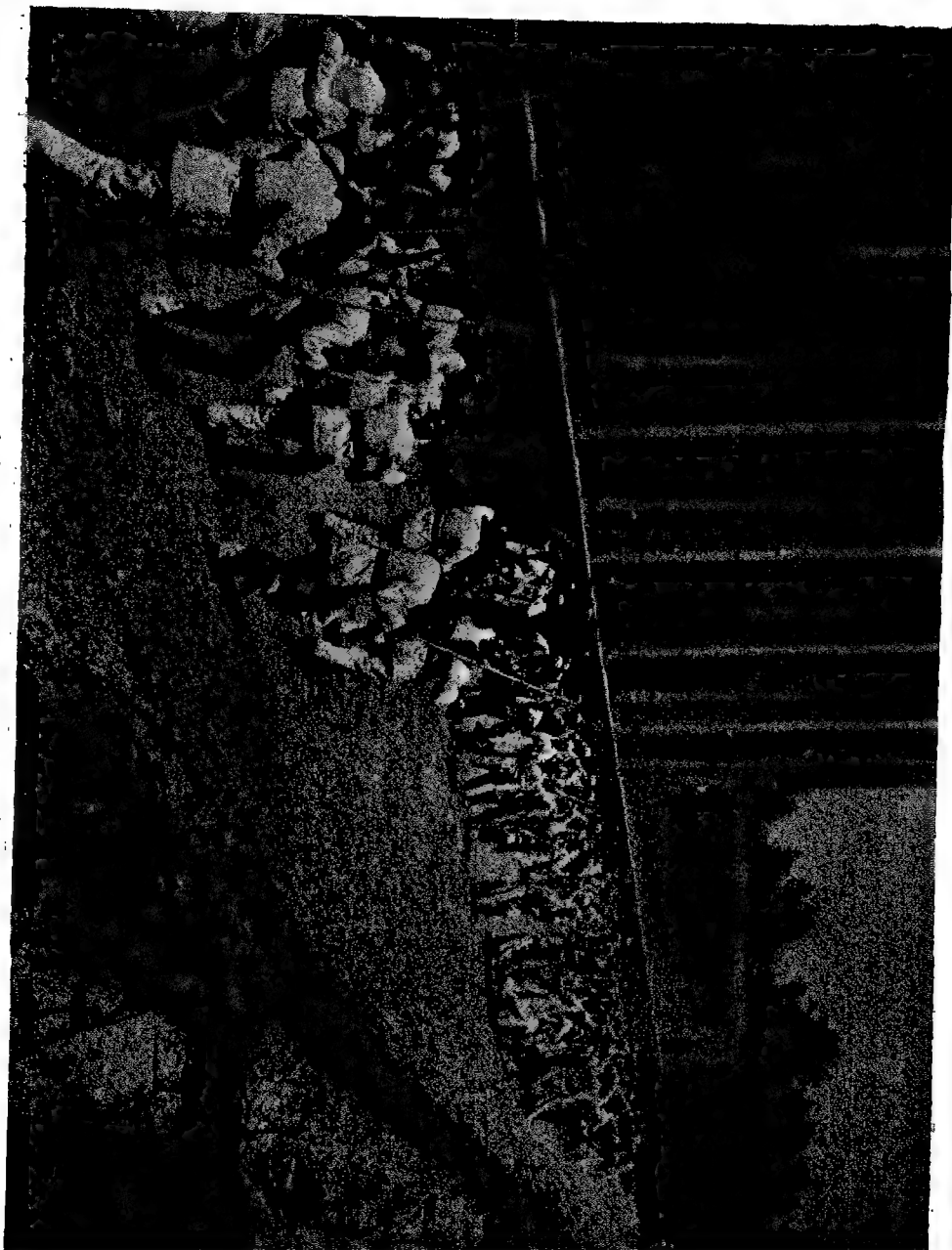
صورة لبعض المصورين أثناء محاضراتهم



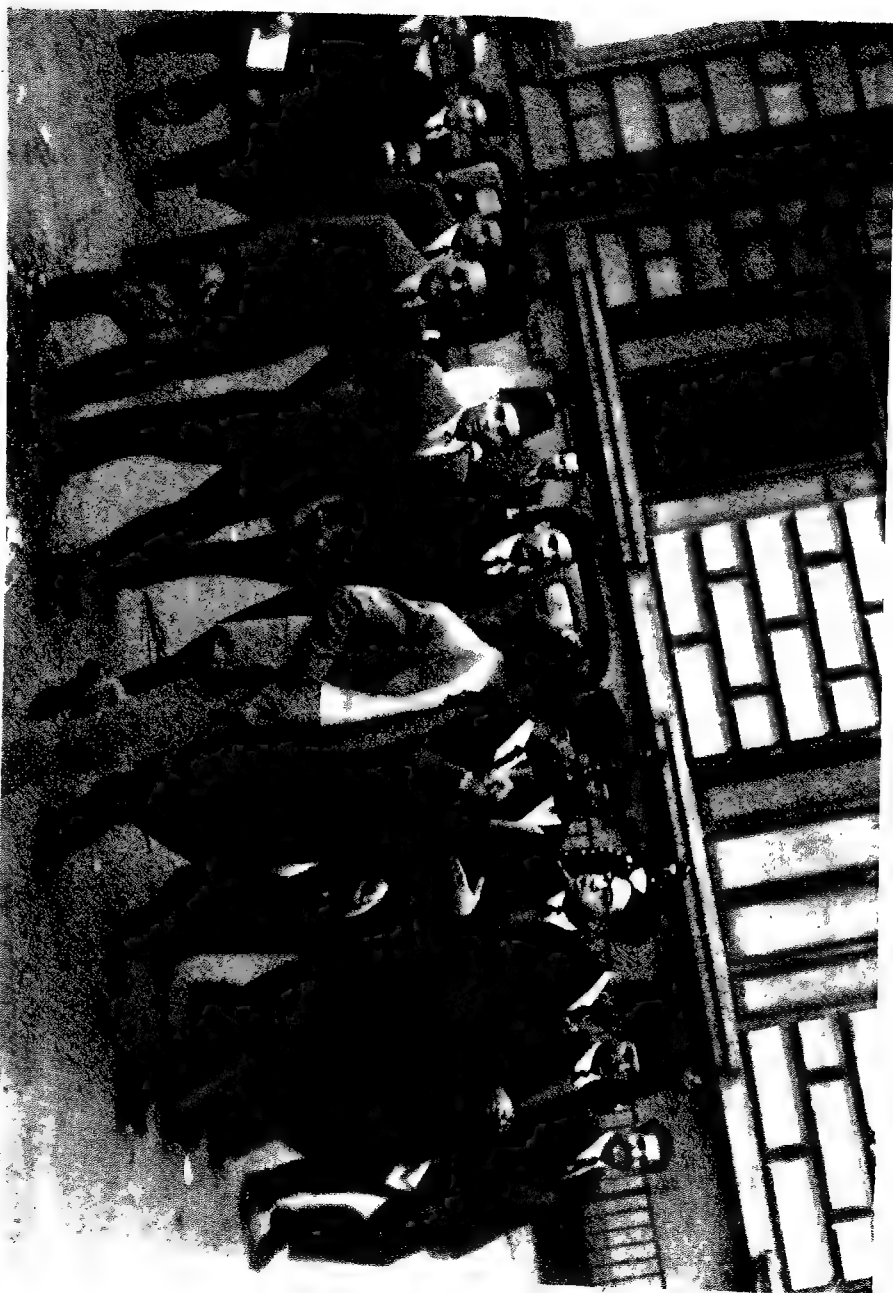


هكذا كانوا يخرجون من ثكناتهم وكل واحد منهم مزود بوسلئال الوقاية من الطوب .

الزروع في مواجهة الكون والشمس والرياح والحر والبرد



واقرب المحكومين أيضاً ، ق ١٦/٢٨ / ١٩٤٨ وخرجوا من دار محكمة الاستئناف ببيبي الشلق في طريقهم إلى قلعة المحاكمين .



بعض ألتر العرائق والأقرباء التي تشبه في شوارع القاهرة .



بعض الطلبة الملتحقين في عتبات اليوم .

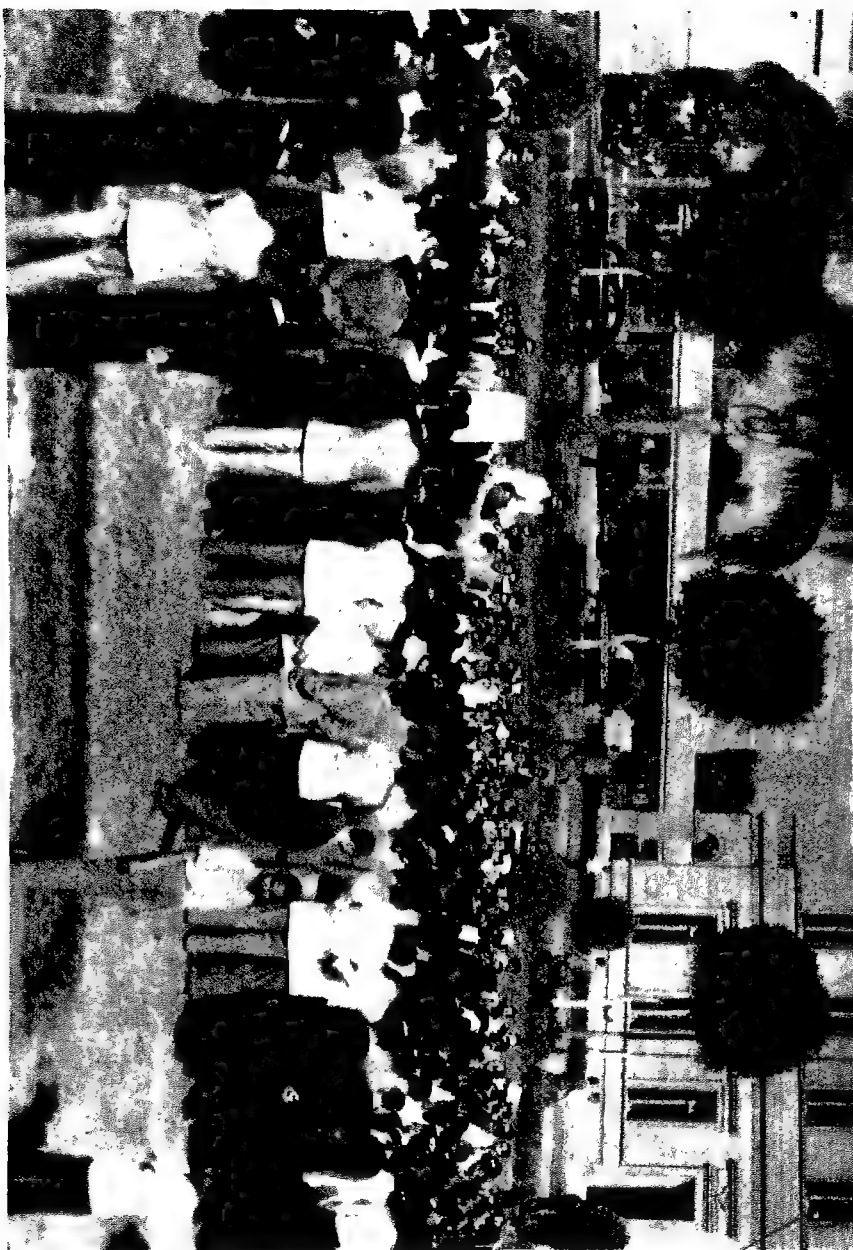


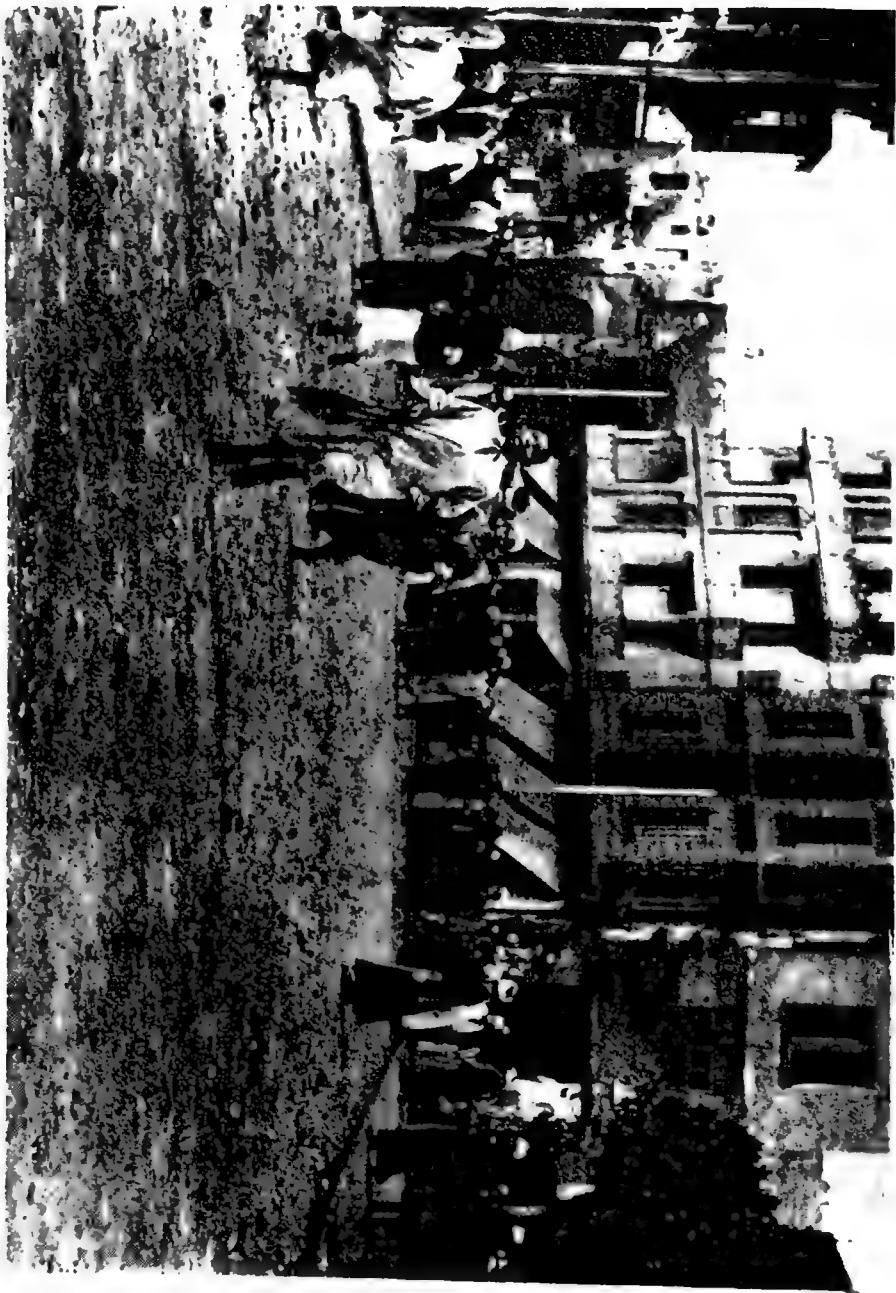
كلية التجارة جامعة القاهرة لى مدرسة ادم مبنى كليتهم مع اليونيس .



مجلس القسوة كن اليايس ، يقفل ، مع المتظاهرين .







بعض مظاهرات الطلبة .



حلفی محمود بلشیا وزیر ، وسیلی ادیب .



محمد محمود جلال ود . سيد هيرى نجمان فى سماء السياسة والقانون .



فؤاد سراج الدين بلشما واحمد عبود بلشما ولقاء حار .

عبد المطلب يحيى باشا ومحمود فخري باشا .





علي زكي العراقي كان رئيساً لمجلس الشيوخ .



حسين سرى باشا وعبد الحميد سليمان باشا في البرلمان ساعة وفاة حسن صبرى باشا
رئيس مجلس الوزراء .



الشيخ مصطفى عبد الرازق شيخ الجامع الأزهر الأسبق .



د...عبد الرزاق السنهوري والجامعة تؤين الملك فؤاد .



الإبراش باشا في القصر الملكي بعبدين .

محمد علي علوي بنينا وكناج من اجل قضيتنا المروية والاسلام .





حسين سرى باشا و حديث سريع مع الصحفيين



محمود غالى باشا و د. السنهورى باشا .



حفي محمود يحمل كرسيًا أنيقاً عليه لاجتماع حزبه - حزب الأحرار الدستوريين .

عبد الفتاح يحيى يلقا عذما كن رئيسا للوزراء وحنين ميري (يه) يلقا .





في محاجر اسوان ، انطون الجميل ، توفيق بوس ، مدام رشيد ، حلمد العلالي ، محمد الشريف .



د. محمود فوزى مندوبنا الدائم فى الأمم المتحدة .



محمود منصور باشا من أشهر قضاة مصر .



علی حاکم، وکتری ابراهیم، وکترین موس، وکتری زندان، وکتری دار المصلح.



عبد العزيز فهمي باشا في قريته كوك المصليحة مع طلائفه من أبناء القرية لم يكن يحضر المصليحة اى واحد

قۇار سىلمان (ئىك) ۋىرىمە ۋىرىمە ۋىرىمە ، ۋىرىمە ۋىرىمە ۋىرىمە .





الأمير عمر الفاروق نجل السلطان عبد المجيد بن مصطفى بالاسكندرية وابنته إلى جانبه .



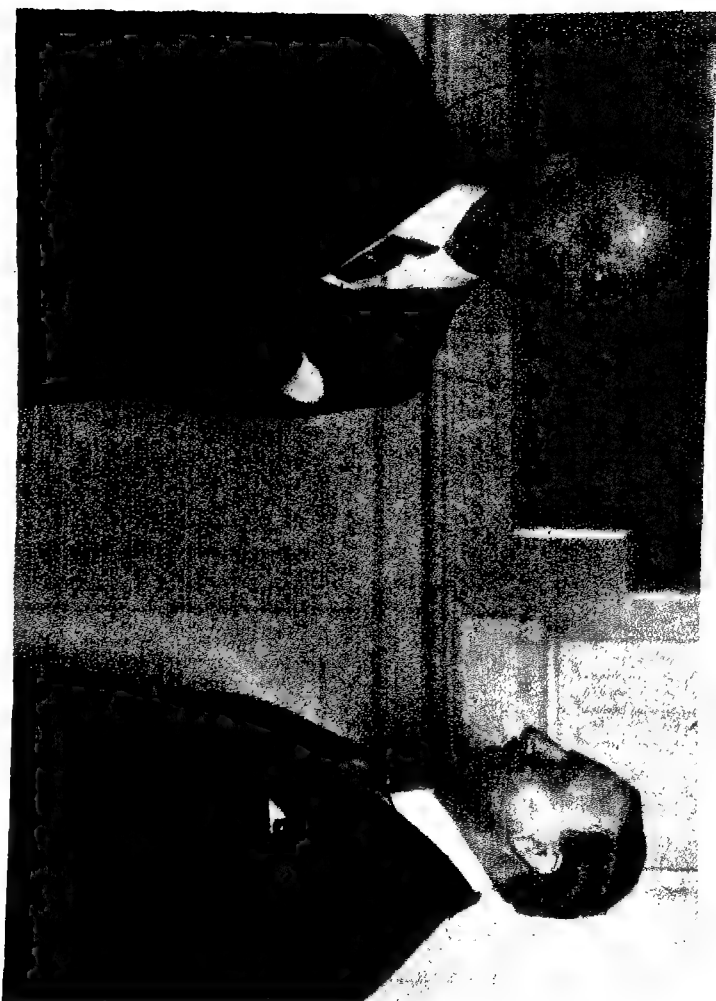
محمد توفيق رفعت باشا وكریمتاه .



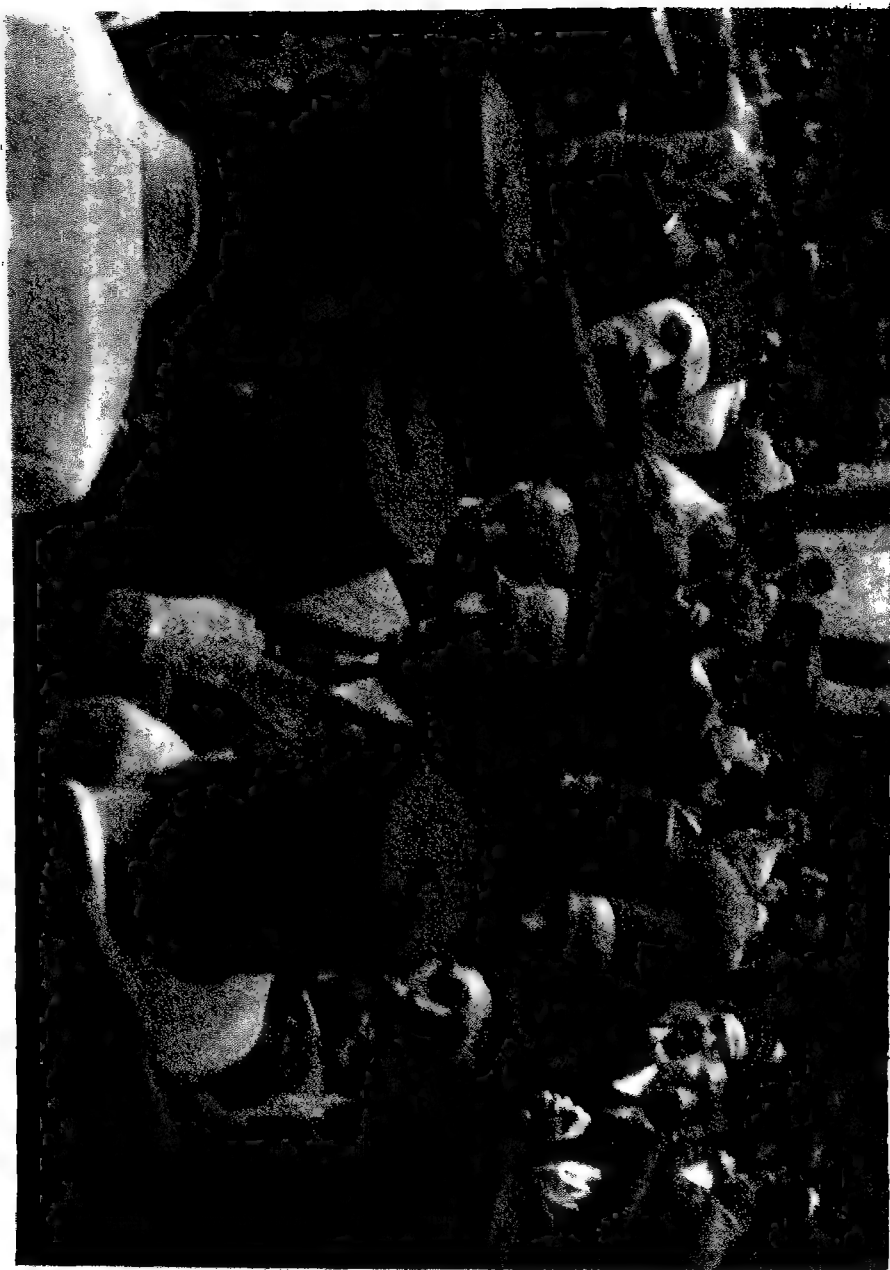
صبرى ابو علم باشا احد وزراء العدل السابقين وسكرتير عام الوفد المصرى قبل فؤاد
سراج الدين باشا .



يوسف الجندي بك وفهيمى ويصا واصف بك .



عبد الفتاح يحيى باشا عندما كان وزيراً الخارجية مصر وعلى سري بك القائم بأعمال
مفوضية مصر في براغ زمان .



حرم عيني بلطاني التظاهرات تقاطع الحامين عند اربع نفسه طينا الحامين

علي، ماهر، بلشما ومحمد توفيق رفعت بلشما وتوفيق دوس بلشما وآخرون .





عبد الفتاح يحيى باشا ، لطفى السيد باشا عبد الجليل ابو سمرة باشا من وزراء
سنوات ما قبل الثورة .



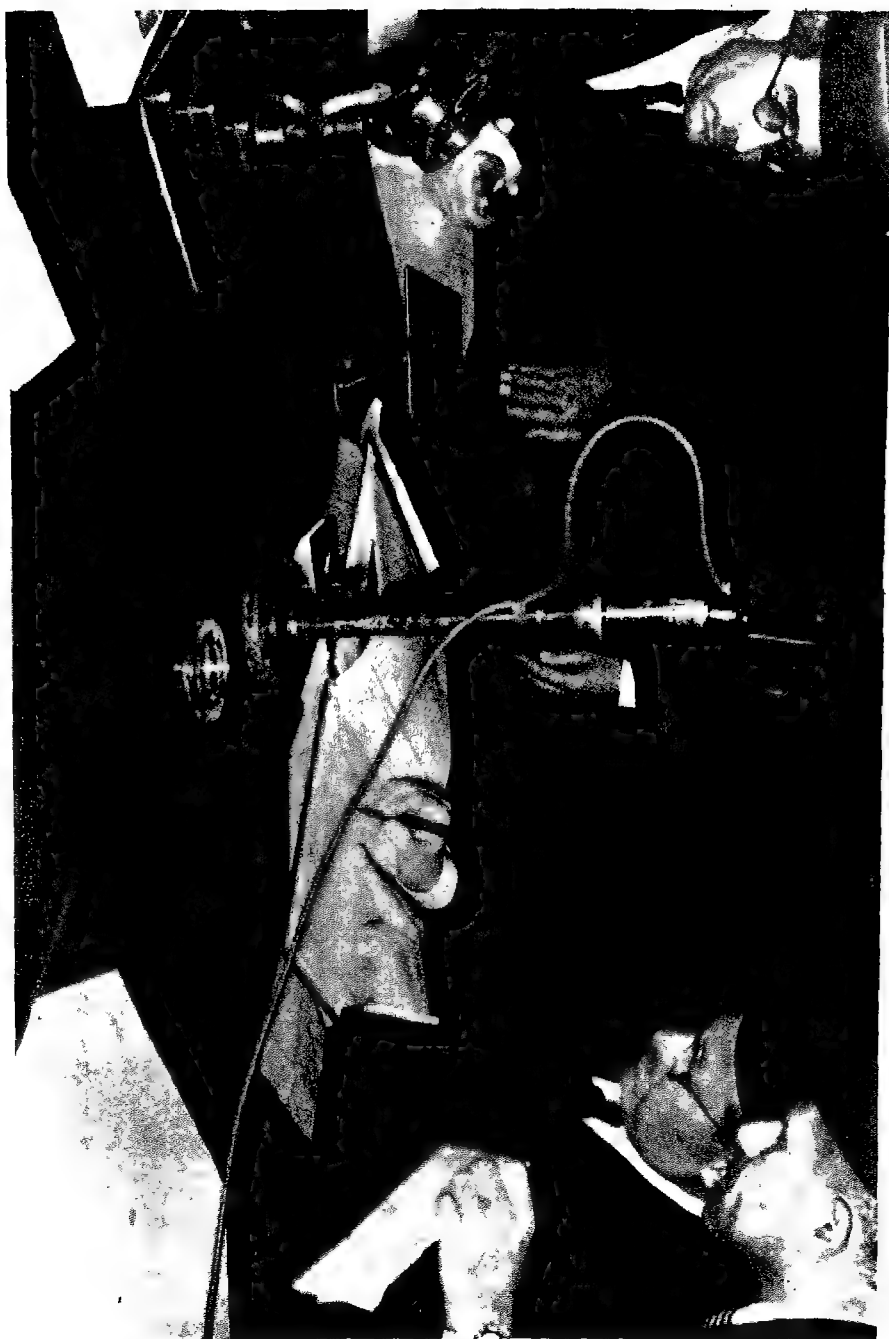
شريف صبرى باشا في واحدة من حفلات وزارة الخارجية المصرية .



الشيخ مصطفى عبد الرزاق في مكتبه : شيخا للأزهر



عثمان محرم باشا من أشهر المهندسين المصريين في الاحتفال بإنشاء الجامعة العربية .



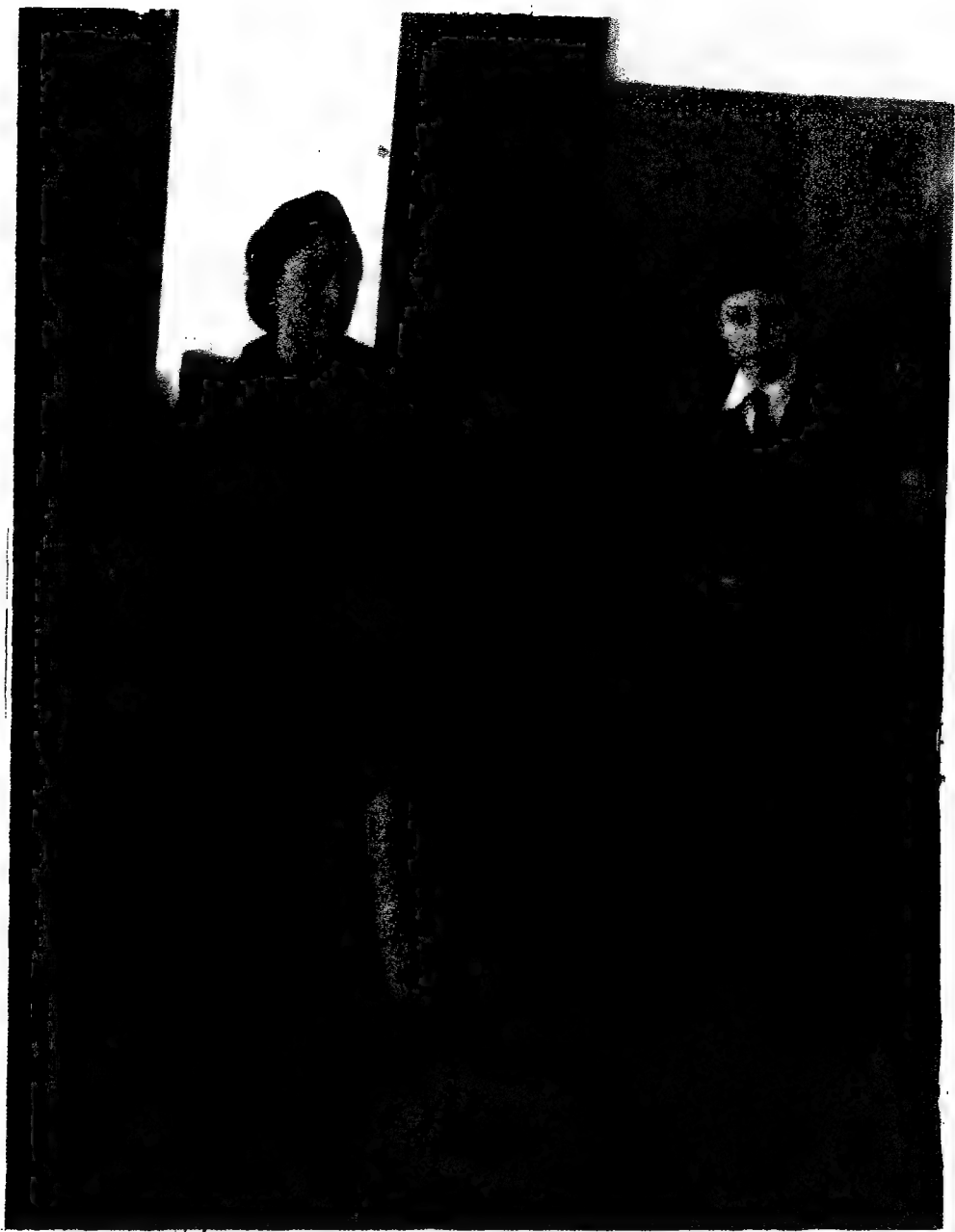
دولة الطرابلسي يفتتح ميثاق الجامعة العربية .



الملك اللى باشا وميكل باشا وجميعه من رئيس الوزراء الملك اللى باشا



لطيفة هانم العبد تشرف على معسكر متطوعي حرب فلسطين .



الاميرة نسل شاه وابنها .



لطيفة العبد في زيارة لجرحى منطقة القتال .

الملكة تانزي في معرض اللوح.



الفهرس

الصفحة

٣	• • • • •	الإهداء
٦	• • • • •	الباب الأول : •
		الفصل الأول :
٧	• •	المدخل الى الجزء الثالث من سنوات ما قبل الثورة
		الفصل الثاني :
١١٩	• •	هذه الخطبة نسببت في اغتيال أمين عثمان باشا
		الفصل الثالث :
١٢٩	• • • • •	مع بدايات الحرب العالمية الثانية : من أسرار السياسة البريطانية في مصر
		الفصل الرابع :
١٣٩	• • • • •	بين الوفد المصري ووزارة علي ماهر باشا برلمانياتان عنيفتان
		الفصل الخامس :
١٥١	• • • • •	من هاليفاكس الى لامبسون الى فاروق : علي ماهر باشا يجب أن يذهب !
		الفصل السادس :
١٦١		زعماء مصريون يطلبون من بريطانيا اقامة وزارة علي ماهر
١٧٣		

الصفحة

● الباب الثاني : ١٦٧

الفصل الأول :

١٧٣ أسرار اقامة على ماهر كما رواها بنفسه في محكمة الجنايات

الفصل الثاني :

١٨٥ الضباط الشبان الأحرار يفكرون في إعادة على ماهر الى
الوزارة بالقوة

الفصل الثالث :

١٩٥ لأن حافظ رمضان باشا قبل الوزارة ، الحزب الوطني
ينشق على نفسه

الفصل الرابع :

٢٠٥ اللجنة الادارية للحزب الوطني تنقسم الى أغلبية بزعامة
عبد الرحمن الرافعي بك وأقلية بزعامة حافظ
رمضان باشا

الفصل الخامس :

٢١٥ حسن صبرى باشا ينتصر على الملك فاروق في معركة
رئاسة الديوان الملكي

● الباب الثالث : ٢٢٥

الفصل الأول :

٢٢٧ نازلى ملكة مصر « السابقة » تقع في غرام أحمد حسنين
باشا رئيس الديوان الملكي

الفصل الثاني :

٢٣٥ ١ الملك فاروق يهدد بالقتل أحمد حسنين باشا رئيس
الديوان الملكي

الفصل الثالث :

٢٤٥ عندما كانت نازلى الملكة سجينه القصر الملكي

الصفحة	
٢٥٥	● الباب الرابع :
	الفصل الأول :
٢٥٧	الوزراء السعديون يصرون على دخول مصر الحرب وأغلبية مجلس الوزراء تتهمهم بالخفة والتسرع . . .
	الفصل الثاني :
٢٦٧	د . أحمد ماهر باشا أشجع سياسى مصرى عرفته سنوات ما قبل الثورة . . .
	الفصل الثالث :
٢٧٧	وفجأة مات حسن صبرى باشا رئيس مجلس الوزراء وهو يلقي خطاب العرش . . .
	الفصل الرابع :
٢٨٧	فاروق يعرض رئاسة الوزراء على رئيس ديوانه أحمد حسنين ليتخلص منه . . .
	الفصل الخامس :
٢٩٧	معركة عنيفة بين الحليفين « الأحرار الدستوريون والسعديون » حول رئاسة مجلس النواب . .
٣٠٧	● الباب الخامس :
	الفصل الأول :
٣٠٩	أكبر عقلية قانونية فى مصر يوقع وزارة حسين سرى باشا فى خطأ قانونى ودستورى جسيم . . .
	الفصل الثاني :
٣١٧	مطلوب تحديد نشاط الشيخ حسن البنا بتعليمات من السفارة البريطانية فى القاهرة . . .
	الفصل الثالث :
٣٢٧	كيف نشأت جماعة الإخوان المسلمين وكيف حدث أول انشقاق فى صفوفها . . .
٣٧٥	

الصفحة

الفصل الرابع :

- ٣٣٧ في جلسة سرية هامة لمجلس النواب زعيم المعارضة يلقي
خطابا يستغرق ٦ ساعات

الفصل الخامس :

- ٣٤٩ استجواب في مجلس النواب لأن كلية العلوم رفضت قبول
بعض الناجحين في الثانوية العامة

- ٣٦١ ● الباب السادس :

الفصل الأول :

- ٣٦٣ مجلس النواب يناقش قضايا المعتقلين السياسيين
والرقابة على الصحف

الفصل الثاني :

- ٣٧٧ النواب يحاسبون وزارة حسن صبرى باشا على استغلالها
للأحكام العرفية

- ٣٩٣ ● الباب السابع :

الفصل الأول :

- ٣٩٥ وهرب عزيز المصرى باشا رئيس أركان حرب الجيش
المصرى السابق ولكن الى أين ؟

الفصل الثاني :

- ٤٠٩ عزيز على المصرى باشا يروى أسرار هربه عام ١٩٤٩

الفصل الثالث :

- ٤٢١ أخطر محاكمة عسكرية فى مصر ، بعد محاكمة أحمد
عرايى باشا

الفصل الرابع :

- ٤٣٣ لأول مرة : الحقيقة فى قصة هروب عزيز المصرى

الصفحة

الفصل الخامس :

المحامون المترافعون عن عزيز المصري يتساءلون : ما الفائدة
من حكم لا يقره الرأي العام ؟ ٤٤٧

الباب الثامن : ٤٥٩

الفصل الأول :

ثورة في مجلس النواب : ضد وزارة حسين سرى قبل
أن ترحل ٤٦١

الفصل الثاني :

أخطر سبعة أيام في سنوات ما قبل الثورة ٤٧١

الفصل الثالث :

سؤال تاريخي هام : من دبر مظاهرات الى الأمام
يا روميل ! الانجليز أو على ماهر ، أم المراغى
مع القصر الملكي ؟ ٤٨٣

الفصل الرابع :

الوفد والقصر يتحالفان معا ضد الانجليز حتى ٣ فبراير
١٩٤٢ ٤٩٣

الباب التاسع : ٥٠٥

الفصل الأول :

رؤية جديدة ومحايمة لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ٥٠٧

الفصل الثاني :

على ماهر يتهم أحمد حسنين بالتستر على جريمة ٤ فبراير
١٩٤٢ ٥١٧

الفصل الثالث :

مصطفى النحاس يروى تفاصيل مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ ٥٢٧

الفصل الرابع :

أحد أعضاء مجلس الشيوخ الوفديين السابقين يؤكد على
تواطؤ الوفد مع الانجليز في حادث ٤ فبراير ٥٣٧

الصفحة

الفصل الخامس :

وجهة النظر البريطانية الرسمية في ٤ فبراير ١٩٤٢ . ٥٤٩

الفصل السادس :

فاروق يوشك أن يوقع على وثيقة تنازله عن العرش
وأحمد حسنين باشا يمنعه عن التوقيع . . . ٥٦١

الفصل السابع :

أحمد حسنين يتحدث من وجهة نظره عن مأساة ٤ فبراير
١٩٤٢ ٥٧١

الفصل الثامن :

رأى جديد في جريمة العدوان البريطاني على مصر ، في
٤ فبراير ١٩٤٢ ٥٨١

الفصل التاسع :

فؤاد سراج الدين يدلي برأيه - كمشاهد - في حادث
٤ فبراير ١٩٤٢ ٥٩٣

الباب العاشر : ٦٠٥

الفصل الأول :

أزمة عنيفة بسبب ترشيح الشيخ حسن البنا لانتخابات
مجلس النواب (فبراير ١٩٤٢) ٦٠٧

الفصل الثاني :

تعيين حسين سرى باشا رئيسا للديوان الملكي مكافأة
له على دوره (الآثم) في مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ . ٦١٩

الفصل الثالث :

ونسى الزعماء مأساة ٤ فبراير وانشغلوا بانتخابات
النواب وتعيين الشيوخ ٦٣١

الصفحة

الفصل الرابع :

صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا يعتقل صاحب
٦٤١ المقام الرفيع على ماهر باشا

الفصل الخامس :

٦٥٥ ثورة في مجلس النواب بسبب اعتقال على ماهر باشا .

الفصل السادس :

٦٦٥ وثورة عنيفة في مجلس الشيوخ بسبب اعتقال على
ماهر باشا عضو المجلس

الفصل السابع :

٦٧٩ قضية المعتقلين السياسيين نزار - بعنف - في مجلس
الشيوخ

٦٩١ : الباب الحادى عشر ●

الفصل الأول :

٦٩٣ قصة الخلاف بين رئيس الوفد وسكرتيه العام :
بألوفائق

الفصل الثانى :

٧٠٦ استجواب جول أزمة التموين : بدرأوى عاشور باشا
أغنى أغنياء مصر يقول : لا أجد السكر في بيتي
ونحن نقوم بتحلية الشاي بالعسل

٧١٩ : الباب الثانى عشر ●

الفصل الأول :

٧٢١ مكرم عبيد يروى قصة اختلافه مع النحاس

الفصل الثانى :

٧٣١ الاختلاف بين النحاس ومكرم تتسع رقعته بسبب وسطاء
السوء !

الصفحة

الفصل الثالث :

- مكرم عبيد . . يستجوب مصطفى النحاس والنحاس يأمر
بفصل النائبين أحمد قاسم جوده وجلال الدين
٧٤٥ الحمامي

الفصل الرابع :

- بريطانيا تطلب من النحاس اعتقال عمر الفاروق ، وعباس
حليم ، ومحمد طاهر ، فيعتقلهم النحاس في
٧٥٧ استراحة طلبات السرو

الفصل الخامس :

- فاروق يقابل تشرشل سرا ويطلب منه التخلص من
٧٧١ النحاس

الفصل السادس :

- أزمة عنيفة بين حكومة الوفد والسراي والسفارة
٧٨١ البريطانية تتدخل لحل الأزمة

الفصل السابع :

- حكومة النحاس تتأهب لاستقبال المارشال روميل ، قبل
٧٩٧ أن يصل الى الاسكندرية

الفصل الأخير :

- الرأى والرأى الآخر تعليقات وتعقيبات وأسرار . ووثائق
٧٩٧ تذايع للمرة الأولى
٨٧١ لا أملك الا أن أقدم لهم الشكر الجزيل

كما قلت في الجزء الاول والثانى من كتابى : سنوات
ما قبل الثورة : لعلها التجربة الاولى من نوعها في دنيا
التأليف .

ان يكتب الشعب تاريخه بنفسه وأن يجمع الكتاب
الواحد بين دفتيه الراى والرأى الآخر أقول في الجزء الثالث
من هذه السلسلة إننى كنت أتوقع هذا الإقبال الرائع على
هذا الكتاب من جماهير الشعب لأنهم يقبلون على
تاريخهم .. هم الذين كتبوه لا بل هم الذين صنعوه ولست
سوى مسجل لصفحات تاريخ مشرق صنعه شعب عظيم
معطاء .

كالبحر يمطره السحاب
وماله فضل عليه لأنه من مائه

الضمن ٢٥ جنيهاً

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب